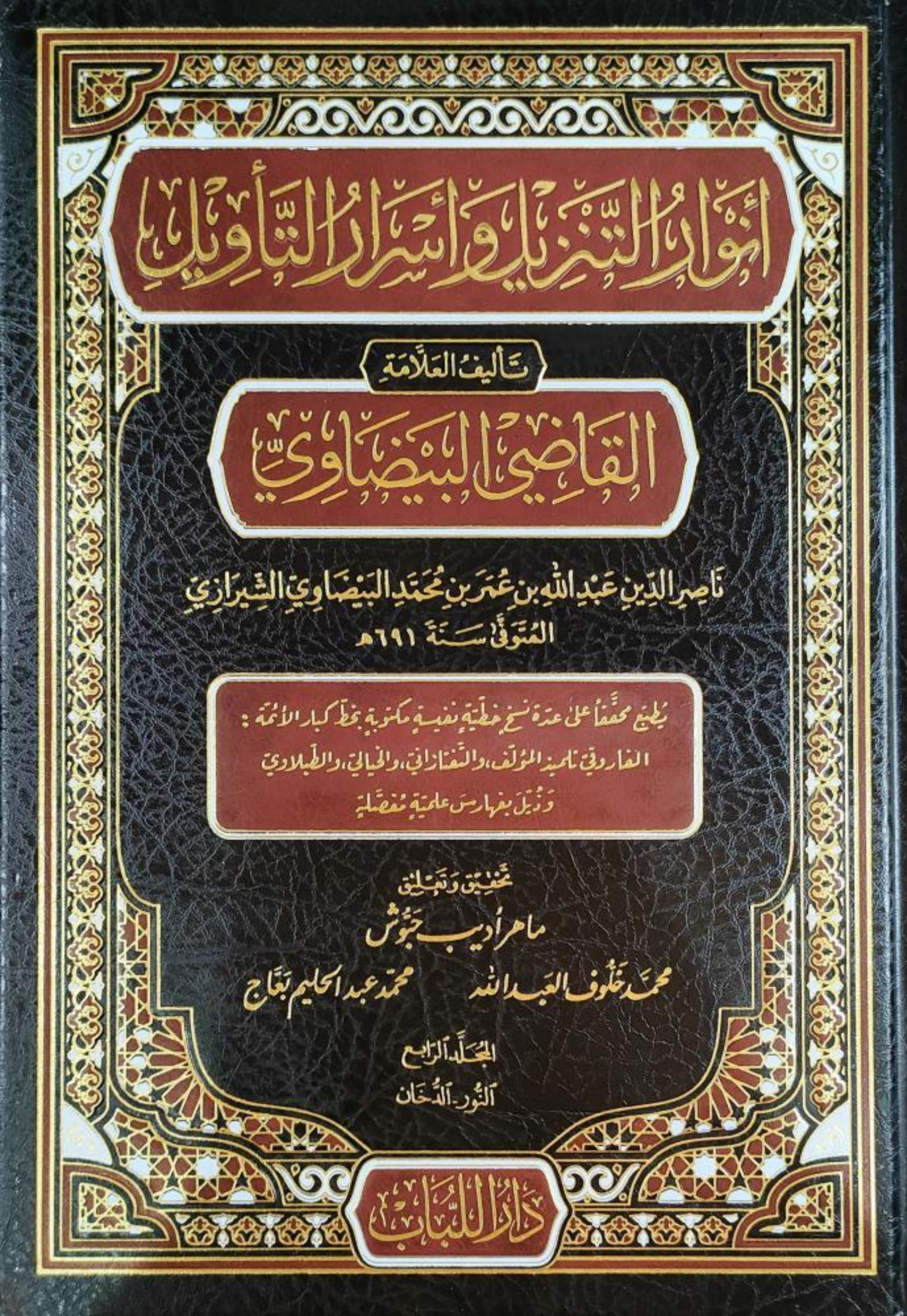
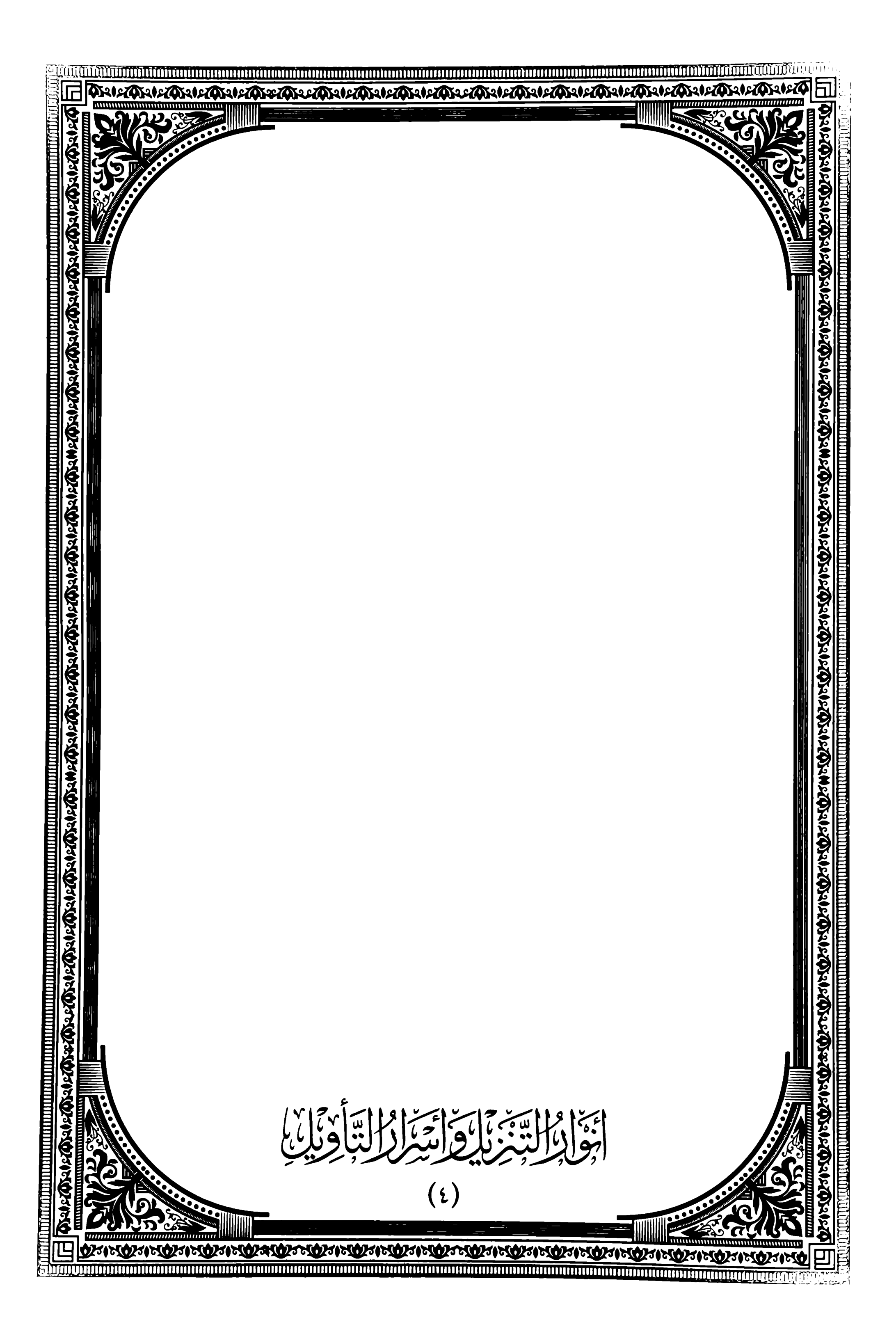
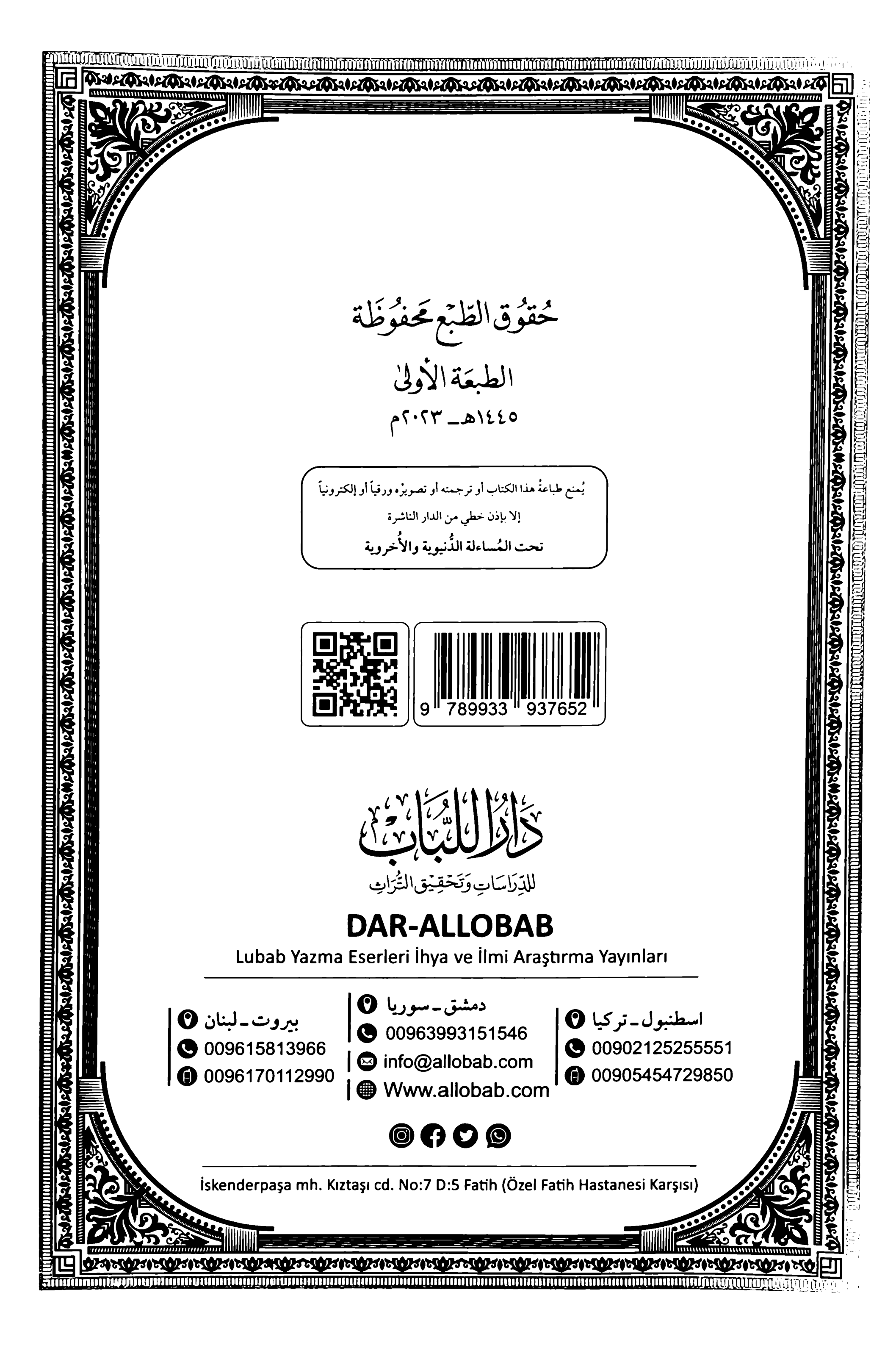


أنوار التنزيل وأسرار التأويل
تأليف العلامة
القاضي البيضاوي
ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي
المتوفى سنة ٦٩١هـ
يُطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:
الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي
وذُيِّل بفهارس علمية مفصلة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
محمد خلوف العبد الله
محمد عبد الحليم بعاج
المجلد الرابع
النور - الدخان
دار اللباب



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

(٤)



الطبعَة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

9 789933 937652

دار اللُّباب

للدِّراساتِ وتحقيقِ التُّراثِ

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول - تركيا

00902125255551

00905454729850

دمشق - سوريا

00963993151546

info@allobab.com

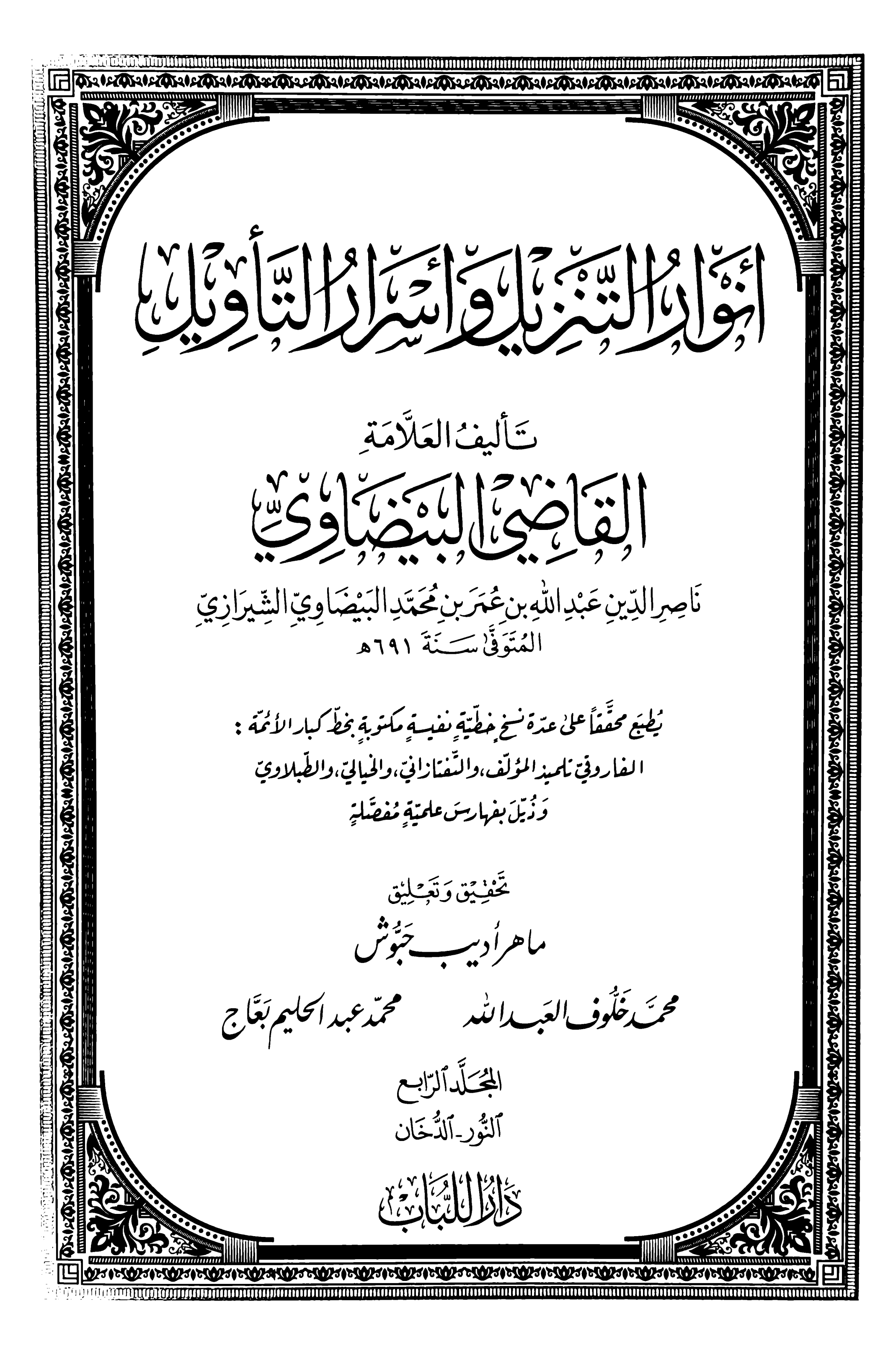
Www.allobab.com

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

تأليف العلامة

القاضي البيضاوي

ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي

المتوفى سنة ٦٩١هـ

يُطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:

الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي

وذُيّل بفهارس علمية مفصّلة

تحقيق وتعليق

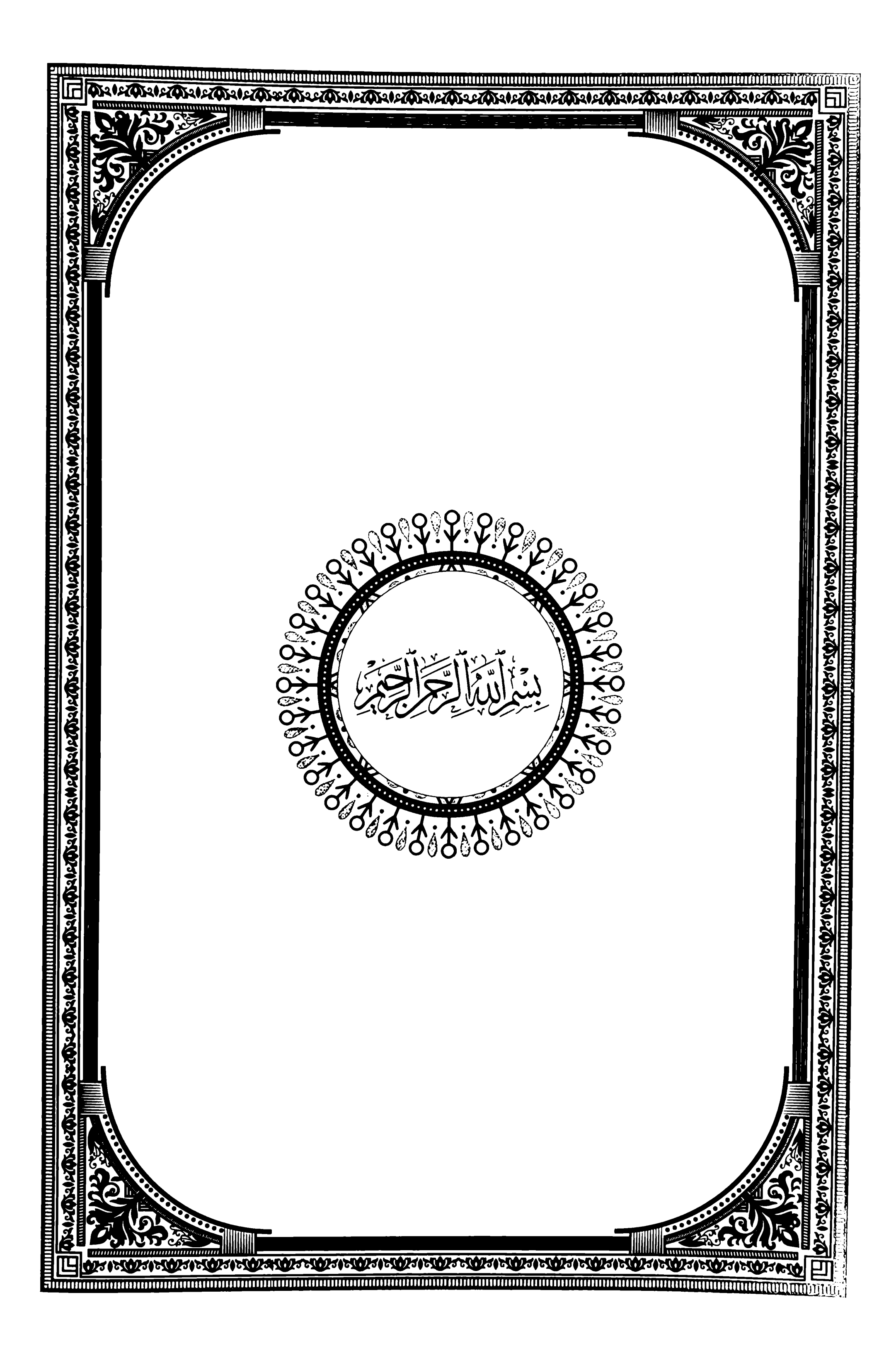
ماهر أديب حبّوش

محمد خلوف العبد الله — محمد عبد الحليم بعّاج

المجلد الرابع

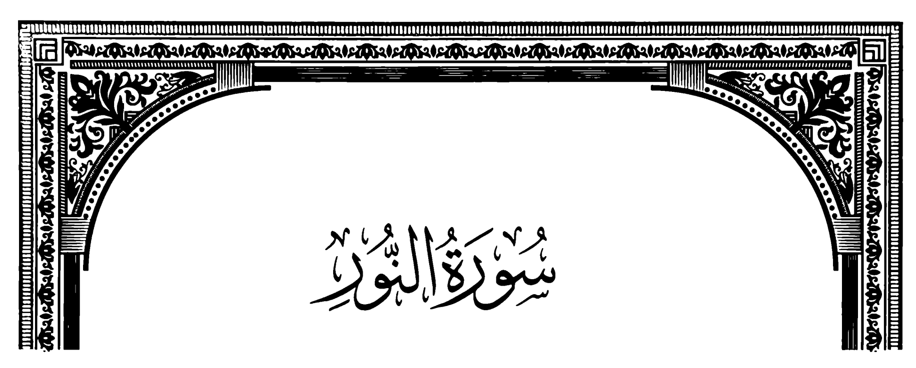
النور - الدخان

دار اللباب


بسم الله الرحمن الرحيم



سُورَةُ النُّورِ



سُورَةُ النُّورِ

مَدنِيَّةٌ، وهي ثنتانِ أو أربعٌ وستُّونَ آيةً[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿سُورَةٌ﴾؛ أي: هـذه سُـورةٌ، أو: فيمـا أوحينـا إليـكَ سُـورَةٌ[2] ﴿أَنزَلْنَٰهَا﴾ صِفتُهـا، ومَـن نصبَها[3] جعلَهُ مُفسِّـرًا لناصبِهـا، فلا يكونُ له مَحـلٌّ إلَّا إذا قُـدِّرَ: اتلُ، أو دونَـك[4]، ونحوُه.

﴿وَفَرَضْنَٰهَا﴾: وفَرَضْنا ما فيها مِن الأحكامِ، وشدَّدَه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو[5] لكَثْرَةِ فَرائِضِها أو المفروضِ علَيْهم، أو للمُبالغَةِ في إيجابِها[6].

﴿وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ﴾: واضحاتِ الدَّلالةِ.

---

(١) هي ستون وآيتان في المدنيين والمكي، وأربع في عدد الباقين. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩٣).

(٢) وهي خبرُ مبتدأٍ محذوف على الأول، ومُبتدأٌ موصوفٌ والخبرُ محذوفٌ على الثَّاني.

(٣) أي: قرأ «سورةً»، وهي قراءة شاذة نسبت لأم الدرداء وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني وعمر بن عبد العزيز ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١)، و«المحتسب» (٢/ ٩٩).

(٤) منعه أبو حيان لأنَّ حذفَ أداةِ الإغراءِ لا يَجوزُ. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٨).

(٥) أي: ﴿فرَّضناها﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وقد فُسِّر بـ: فصَّلناها، فهو من «الفرض» بمعنى: القطع.

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرون﴾ فتتَّقونَ المحارمَ، وقُرِئَ بتَخفيفِ الذَّالِ[١].

(٢) ـ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾؛ أي: فيما فَرَضْنا أو أَنْزَلْنا حُكْمَهُما وهو الجَلْدُ[٢]، ويجوزُ أن يُرفَعَا بالابتداءِ، والخبرُ: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾، والفاءُ لتَضمُّنِهما مَعنى الشَّرطِ؛ إذ اللَّامُ بمَعنى «الذي».

وقُرِئَا بالنَّصبِ[٣] على إضمارِ فعلٍ يُفَسِّرُه الظَّاهِرُ، وهو أحسَنُ مِن نصبِ «سورةٌ» لأجلِ الأمرِ[٤].

و: «الزَّانِ» بلا ياءٍ[٥].

وإنَّما قدَّمَ الزَّانيةَ لأنَّ الزِّنى[٦] في الأغلبِ يكونُ بتَعرُّضِها للرَّجلِ وعَرْضِ نَفسِها عليه، ولأنَّ مَفسدَتَه تتحقَّقُ بالإضافَةِ إليها.

و«الجَلْدُ»: ضربُ الجِلْدِ، وهو حُكمٌ يُخَصُّ بمَنْ ليسَ بمُحصَنٍ؛ لِمَا دلَّ على أنَّ

---

(١) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي، والباقون بالتشديد. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) أي: رفعُهما عَلى الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه. انظر: «الكتاب» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، و«الكشاف» (٦/ ٨).

(٣) نسبت لعمرو بن فائد وعيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وجمع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٠٠).

(٤) أي: ذكر فعل الأمر ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ يقوِّي وجه النصب.

(٥) أي: وقُرئَ: «الزَّانِ» بلا ياءٍ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢) عن ابن مسعود.

(٦) «الزِّنى»: يُمدُّ فيقال: «الزِّناء»، ويُقصر فيُقال: «الزِّنى»؛ فمن مدَّ جعله فعلاً بين اثنين، ومن قصره أخذه من «زنى يزني»، فحقُّه أن يُكتب بالياء غير المنقوطة، ومن كتبه بالألف ذهب إلى أن الممدود هو المراد، ولكن خُففت الهمزة؛ كما يقال في «سماء»: سما، ونحو ذلك، ولكن ما كان هذا سبيله وكان أصل ألفه فحقُّه أن يُرعى ذلك الأصل، والله أعلم. وانظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد (ص: ١٤٧ و١٦٥ ـ ١٦٦).

حدَّ المُحصَنِ هو الرَّجمُ، وزادَ الشَّافِعيُّ عليه تَغريبَ الحُرِّ سنَةً؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلدُ مئةٍ وتغريبُ عامٍ»[1]، وليسَ في الآيةِ ما يدفَعُه ليَنسخَ أحدُهُما الآخرَ نسخًا مَقبولًا أو مَردودًا[2].

وله في العَبدِ ثلاثةُ أقوالٍ[3].

والإحصانُ[4] بـ: الحُرِّيَّةِ والبُلوغِ والعَقلِ والإصابةِ في نكاحٍ صحيحٍ، واعتبرَت الحَنفيَّةُ الإسلامَ أيضًا، وهو مَردودٌ برَجمِه عليه السَّلامُ يَهودِيَّينِ[5]، ولا يُعارِضُه: «مَن أشركَ باللهِ فليسَ بمُحصَنٍ»[6]؛ إذ المرادُ: المُحصَنُ الَّذي يُقتصُّ له مِن المُسلِمِ.

---

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (١٦٩٠)، وأبو داود في «سننه» (٤٤١٥)، والترمذي في «سننه» (١٤٣٤).

(٢) فهو عام أريد به الخاص، وليس عامًا نُسخ عمومه، وهذا ترجيح لمذهب الشافعي في أنَّ الزيادة على نص الكتاب بيان مخصص، وليست نسخًا كما يقول الحنفية، وقد ذكر الإمام الشافعي الآية في «الرسالة» (ص:٦٧) في باب: ما نزل عاماً، دلت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص.

(٣) أصحُّها: أنه يُغرَّبُ نصفَ سنةٍ، وثانيها: سنةً، وثالثها: لا يُغرَّبُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨١).

(٤) أي: المعتبر لحدِّ الرجم.

(٥) حديث رجم اليهوديين رواه البخاري في «صحيحه» (٦٨١٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٩٩)، وأبو داود في «سننه» (٤٤٤٦)، والترمذي في «سننه» (١٤٣٦)، وابن ماجه في «سننه» (٢٥٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٧٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وقد ناقش الإمام القدوري رحمه الله هذه المسألة مناقشة مفصلة في كتابه «التجريد» (١١/ ٥٨٧٦) في مسألة: «هل الإسلام شرط في الإحصان» فراجعها.

(٦) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٢٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، ورواه أيضاً (٣٢٩٥) من طريق إسحاق بن راهويه، عن ابن عمر مرفوعاً، ثم قال: ولم يرفعه غير إسحاق، ويقال: إنه رجع عنه، والصواب موقوف.

﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ﴾: رحمةٌ ﴿فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾: في طاعَتِه وإقامةِ حَدِّه فتُعَطِّلوه أو تُسامِحُوا فيه، ولذلك قالَ عليهِ السَّلامُ: «لو سَرَقَت فاطمَةُ بنتُ مُحمَّدٍ لقَطَعْتُ يَدها»[1].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ بفَتحِ الهمزةِ[2]، وقُرِئَت بالمَدِّ[3] على فَعالَة.

﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ﴾؛ فإنَّ الإيمانَ يَقتَضِي الجِدَّ في طَاعَةِ اللهِ، والاجتهادَ في إقامَةِ أَحكامِه، وهو مِن بابِ التَّهييجِ[4].

﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ زيادةً في التَّنكيلِ، فإنَّ التَّفضيحَ قد يُنكِّلُ أكثرَ ما يُنكِّلُ التَّعذيبُ.

والطَّائفَةُ: فرقَةٌ يمكنُ أَنْ تكونَ حافَّةً حولَ شَيءٍ، مِن «الطَّوفِ»، وأقلُّها ثَلاثةٌ، وقيلَ: واحدٌ أو اثنانِ، والمرادُ: جمعٌ يحصُلُ بِهِ التَّشهيرُ[5].

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٧٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٨٩)، وأبو داود في «سننه» (٤٣٧٣)، والترمذي في «سننه» (١٤٣٠)، والنسائي في «سننه» (٤٨٩٩)، وابن ماجه في «سننه» (٢٥٤٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أي: ﴿رَأَفَةٌ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٣) أي: «رَآفَة». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢) عن ابن جريج.

(٤) أي: المخاطبون هنا مقطوع بإيمانهم، فاستعمال «إنْ» الشرطية التي تفيد التشكيك في إيمانهم قُصد به تهييجهم وتحريك حميتهم وعزتهم لله.

(٥) قال ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣/ ١٨): الطائفة: القطعة من الشيء، وقد تطلق الطائفة عَلَى الواحد، هذا قول الجمهور من أهل اللغة، وقال الزجاج: الذي عندي أن أقل الطائفة اثنان. وقد حمل الشافعي وغيره من العلماء الطائفة في مواضع من القرآن عَلَى أوجه مختلفة بحسب المواطن؛ فهي في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾ [التوبة: ١٢٢] واحد فأكثر، واحتج به في قبول خبر الواحد، وفي قوله تعالى: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ﴾ [النور: ٢] =

(٣) ـ ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ إذ الغـالـبُ أنَّ المائلَ إلى الزِّنَى لا يرغبُ في نِكاحِ الصَّوالحِ، والمُسافِحَةُ لا يرغبُ فيها الصُّلَحاءُ؛ فإنَّ المُشاكلةَ عِلَّةُ الأُلفَةِ والتَّضامِّ، والمُخالفَةَ سببٌ للنُّفرةِ والافتراقِ.

وكان حقَّ المقابلةِ أَنْ يُقالُ: «والزَّانِيَةُ لا تُنكَحُ إلَّا مِن زانٍ أو مُشركٍ»، لكنَّ المرادَ بيانُ أحوالِ الرِّجالِ في الرَّغبَةِ فيهِنَّ؛ لأنَّ الآيَةَ نَزَلَت في ضَعَفَةِ المُهاجِرينَ لَمَّا هَمُّوا أن يَتَزوَّجُوا بَغايَا يُكْرِيْنَ أَنفُسَهُنَّ لِيُنفِقْنَ عليهم مِن أكسابِهنَّ على عادةِ الجاهليَّةِ[١]، ولذلك[٢] قدَّمَ الزَّانِي.

﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنَّه تشبُّهٌ بالفُسَّاقِ، وتعرُّضٌ للتُّهمَةِ، وتَسبُّبٌ لسوءِ القالَةِ والطَّعنِ في النَّسبِ، وغير ذلك مِن المَفاسِدِ، ولذلك عبَّرَ عَنِ التَّنزيهِ بالتَّحريمِ مُبالغَةً[٣].

= أربعة، وفي قوله تعالى: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] ثلاثة. وفرقوا في هذه المواضع بحسب القرائن؛ أما في الأولى فلأن الإنذار يحصل به، وفي الثانية لأنها البينة فيه، وفي الثالثة لذكرهم بلفظ الجمع في قوله: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: الطائفة في الأصل اسم فاعل مؤنث، فهو إمّا صفة نفس فتُطلق على الواحد، أو صفة جماعة فتُطلق على ما فوقه، وهو كالمشترك بين تلك المعاني، فيُحمل في كل مقام على ما يناسبه بحسب القرائن.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ١٥٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، و(١٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٢٢)، عن مجاهد. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٢٣) عن مقاتل بن حيان مطولًا، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٩٣٢) من مرسل سعيد بن جبير.

(٢) أي: لكون المراد بيان ما نزلت له من أحوال الرجال.

(٣) أي: لكثرة الأسباب المقتضية للكراهة عبّر عنها بالتحريم... والقرينة على ذلك قيام الدليل على أنَّ الزنى لا يوجب الحرمة المؤبدة، وليست الزانية معدودة من المحرَّمات. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٢٥٨).

وقيلَ: النَّفيُ بمَعنى النَّهيِ، وقد قُرِئَ به[١]، والحُرمَةُ على ظاهِرِها؛ أي: لا تُحمَلُ على التَّنزيهِ[٢]، والحكمُ مَخصوصٌ بالسَّببِ الَّذي وردَ فيه، أو مَنسوخٌ بقولِه: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ﴾ [النور: ٣٢] فإنَّه يَتناوَلُ المُسافِحَاتِ، ويؤيِّدُه أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ عَن ذلك فقالَ: «أوَّلُه سِفاحٌ، وآخِرُهُ نِكاحٌ، والحرامُ لا يُحَرِّمُ الحلالَ»[٣].

وقيلَ: المرادُ بالنِّكاحِ: الوطءُ، فيَؤولُ إلى نهيِ الزَّاني عن الزِّنَى إلَّا بزَانِيَةٍ، والزَّانِيَةِ أن يزنيَ بها إلَّا زانٍ، وهو فاسِدٌ[٤].

---

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٧) عن أبي البرهسم. واسمه: عمران بن عثمان الحمصي، كما جاء في «الكامل» (ص: ٢٤٢).

(٢) «أي لا تحمل على التنزيه» من نسخة التفتازاني. وقد مال إلى هذا الزمخشري، وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ الرَّجُل إذا زَنى بامرأة ليسَ له أن يتزوَّجَها لهذه الآية، وإذا باشَرها كان زانياً، وروي نحوه عن ابن مسعود والبراء بن عازب. رواه سعيد بن منصور في «السنن» (٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) عن ابن مسعود وعائشة والبراء بن عازب رضي الله عنهم، ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٦٧٤) عن ابن مسعود وعائشة، ورواه البيهقي في «السنن» (٧/ ١٥٦) عن عائشة، ورواه ابن الجعد في «مسنده» (٩٩٩) عن ابن مسعود، كلها بلفظ: «لا يزالان زانيين ما اجتمعا» أو نحوه.

(٣) قال الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤١٩): غريب بهذا اللفظ.
قلت: الظاهر أنه مركب من خبرين؛ فقوله: «أوَّلُه سِفاحٌ، وآخِرُهُ نِكاحٌ» رواه أبو يوسف في «الآثار» (٦٠٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٨٧)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٨٨٨) و(٨٨٩)، والدارقطني في «السنن» (٣٦٨١)، عن ابن عباس موقوفاً.
وقوله: «الحرامُ لا يُحَرِّمُ الحلالَ» رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٢٤)، والدارقطني في «سننه» (٣٦٨٠) ـ واللفظ له ـ عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل زنى بامرأة فأراد أن يتزوجها أو ابنتها[؟] قال: «لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٩): فيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، وهو متروك.

(٤) هذا أحد وجهي فساد هذا القول الذين ذكرهما الزمخشري، وذكر وجهًا آخر، وهو: أن هذه الكلمةَ أينما وَردَتْ في القرآن لم تَرِدْ إلَّا في مَعْنَى العَقد. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٥).

(٤ ـ ٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾: يَقذِفونَهُنَّ بالزِّنى[١]؛ لوَصفِ المَقذوفاتِ بالإحصانِ، وذكرِهنَّ عَقِيبَ الزَّواني، واعتبارِ أربعةِ شُهداءَ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾.

والقَذفُ بغيرِه[٢] مثلَ: يا فاسِقُ، و: يا شارِبَ الخمرِ، يُوجِبُ التَّعزيرَ كقَذفِ غيرِ المُحصَنِ.

والإحصانُ هاهنا[٣] بـ: الحريَّةِ والبُلوغِ والعَقلِ والإسلامِ والعِفَّةِ عَن الزِّنى، ولا فرقَ فيه بينَ الذَّكَرِ والأنثَى، وتخصيصُ المُحصناتِ لِخُصوصِ الواقعَةِ[٤]، أو لأنَّ قذفَ النِّساءِ أغلَبُ وأشنَعُ.

ولا يُشترَطُ اجتِماعُ الشُّهودِ عندَ الأَداءِ[٥]، ولا تُعتبَرُ شَهادَةُ زوجِ المَقذوفَةِ خلافًا لأبي حَنيفَةَ.

ولْيَكُنْ ضَرْبُه[٦] أخفَّ مِن ضَربِ الزِّنى؛ لضعفِ سَبَبِه واحتِمالِه، ولذلك نقصَ عددُه.

---

(١) أثبت أن المراد برمي المحصنات: القذف بالزنى دون غيره من أنواع الشتم، وعلل هذا التخصيص بالوجوه الثلاثة الآتية. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٢٦١).

(٢) أي: بغير الزِّنى.

(٣) أي: المعتبر لحدِّ القذف، والفرق بين شروط الإحصان في باب الرجم والقذف: أنَّ الإصابةَ في نكاحٍ صحيحٍ شرط لإقامة حد الرجم وليس بشرط لإقامة حد القذف اتِّفاقًا، وأنَّ الإسلام شرط متفق عليه في القذف، أما في الرجم فهو معتبر عند الحنفية لا الشافعية.

(٤) على ما قيل بأن الآيات نزلت في حادثة الإفك، وما جرى من قذف السيدة عائشة رضي الله عنها.

(٥) يعني: عند الشافعية، أما عند الجمهور فيشترط اجتماعهم عند الأداء. انظر: «المبسوط» للسرخسي (٩/ ٩٠)، و«الحاوي الكبير» للماوردي (١٣/ ٢٢٩)، و«المغني» لابن قدامة (٩/ ٦٦).

(٦) أي: ضرب حدِّ القذف.

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً﴾ أيَّ شَهادةٍ كانَتْ؛ لأنَّه مُفترٍ، وقيلَ: شهادَتَهُم في القذفِ.

ولا يتوقَّفُ ذلك على استيفاءِ الجَلدِ[1]، خلافًا لأبي حنيفةَ، فإنَّ الأَمرَ بالجَلدِ والنَّهيَ عَن القَبُولِ سِيَّانِ في وُقوعِهما جوابًا للشَّرطِ، لا ترتيبَ بينَهُمَا، فيَترتَّبانِ عليه دُفعةً، كيفَ وحالُه قبلَ الجلدِ[2] أسوَأُ ممَّا بعدَه؟

﴿أَبَدًا﴾ ما لَمْ يَتُب، وعندَ أبي حنيفةَ: إلى آخرِ عمرِهِ.

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المحكومُ بفِسْقِهِم ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ عَن القَذفِ ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ أعمالَهُم بالتَّدارُكِ، ومنه الاستسلامُ للحَدِّ، أو الاستحلالُ مِن المَقذوفِ.

والاستثناءُ راجِعٌ إلى أصلِ الحُكمِ، وهو اقتضاءُ الشَّرطِ لهذه الأمورِ[3]، ولا يلزَمُه سقوطُ الحدِّ به كما قيلَ؛ لأنَّ مِن تَمامِ التَّوبَةِ الاستسلامُ له أو الاستحلالُ، ومحلُّ المُستثنى النَّصبُ على الاستثناءِ.

وقيلَ: إلى النَّهيِ، ومحلُّه الجَرُّ على البدلِ مِن «هم» في ﴿لَهُمْ﴾.

وقيلَ: إلى الأخيرةِ، ومحلُّهُ النَّصبُ لأنَّه عن موجَبٍ.

وقيلَ: مُنقَطِعٌ مُتَّصِلٌ بما بعدَه[4].

﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ عِلَّةٌ للاستثناءِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «الحد».

(٢) في نسخة الفاروقي: «الحد».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «لهذا الأمر».

(٤) قوله: «وقيل: منقطع» مقابلٌ للمتصل المتبادِرِ من قوله: «والاستثناء راجع...»؛ إذ معناه: (والاستثناءُ متصلٌ راجعٌ...) إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨٤).

(٦) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾ نزلَتْ في هِلالِ بن أُميَّةَ، رأى رَجُلًا على فراشِه[1].

و﴿أَنفُسُهُمۡ﴾ بدلٌ مِن ﴿شُهَدَآءُ﴾ أو صفةٌ لهم على أنَّ ﴿إِلَّآ﴾ بمَعنى: غير.

﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أربعَ شَهَٰدَٰتِۭ﴾: فالواجبُ شهادةُ أَحدِهم، أو: فعَلَيْهم شَهادَةُ أحدِهم[2]، و﴿أَرۡبَعَ﴾[3] نصبٌ على المصدرِ[4]، وقد رفعَهُ حمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ[5] على أنَّه خبرُ ﴿شهادةُ﴾.

﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿شَهَٰدَٰتِۭ﴾ لأنَّها أقربُ، وقيلَ: بـ﴿شهادةُ﴾ لتقدُّمِها[6].

﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾؛ أي: فيما رَماها به مِن الزِّنى، وأصلُه: على أنَّه، فحُذِفَ الجارُّ وكُسِرَت «إنَّ» وعُلِّقَ العاملُ عنه باللَّامِ تأكيدًا.

(٧) ـ ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾: والشَّهادةُ الخامسةُ ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ في الرَّمي.

وقرأ نافِعٌ ويَعقوبُ بالتَّخفيفِ في الموضِعَينِ[7].

---

(١) رواه البخاري (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) فهو خبر لمبتدأ محذوف على الأول، ومبتدأ خبره محذوف على الثاني. انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (٢/ ٥٠٩).

(٣) في نسخة التفتازاني زيادة: «شهادات».

(٤) في نسخة الفاروقي: «على أنه مصدر».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٦) وثمة قول ثالث، وهو أنَّ هذا من باب التنازعِ؛ فإنَّ كلًّا مِنْ ﴿شهادةُ﴾ و﴿شَهَٰدَٰتِۭ﴾ تَطْلُبه من حيث المَعنى، وتكون المسألةُ من إعْمال الثاني للحَذْفِ من الأول، وهو مختار البصريين. انظر: «الدر المصون» للحلبي (٨/ ٣٨٦).

(٧) بعدها في نسخة التفتازاني: «ورفع اللعنة والغضب»، ورفع الغضب عند يعقوب فقط: =

هذا لِعانُ الرَّجُلِ[١]، وحكمُهُ: سُقوطُ حدِّ القَذْفِ عنه، وحصولُ الفُرقَةِ بينَهُما ـ بنفسِه[٢] فُرقَةَ فسخٍ عندَنا؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «المُتلاعِنانِ لا يَجتَمِعَانِ أبدًا»[٣]، وبتفريقِ الحاكمِ فرقةَ طلاقٍ عنـدَ أبـي حنيفةَ ـ، ونفيُ[٤] الوَلدِ إن تُعُرِّضَ له فيه، وثبوتُ حَدِّ الزِّنى على المرأةِ؛ لقولِه:

(٨) ـ ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾؛ أي: الـحـدَّ ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ فيمَا رَماني به

(٩) ـ ﴿والخامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ في ذلك.

ورفعُ ﴿الخامسَةُ﴾ بالابتداءِ وما بعدَها الخبرُ، أو بالعَطفِ على ﴿أَن تَشْهَدَ﴾، ونَصبَها حفصٌ عطفًا على ﴿أَرْبَعَ﴾، وقرأَ نافِعٌ: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ﴾ بكسرِ الضَّادِ وفتحِ الباءِ ورفعِ ﴿اللهُ﴾[٥].

= فقد قرأ: ﴿أَنْ لعنتُ الله﴾ نافع ويعقوب، وقرأ باقي العشرة: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾.

وقرأ: ﴿أَنْ غَضَبُ الله﴾ يعقوب، وباقي العشرة عدا نافعًا: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾، وقرأ نافع: ﴿أَنْ غَضِبَ الله﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٣)، و«التيسير» (ص: ١٦١)، و«النشر» (٢/ ٣٣٠).

(١) يُراد باللعان كلُّ ما يجري بين الزوجين بعد القذف من الشهادات الأربع واللعن، سمِّي بذلك لاشتماله على كلمة اللعن. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٤/ ١٢٧).

(٢) أي: بنفس اللعان من غير احتياج إلى تفريق الحاكم أو القاضي.

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٧٠٦) عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً».

(٤) قوله: «نفي الولد» عطف على «سقوطُ حدٍّ»، فهو من جملة أحكام اللعان، والمراد به: عدم ثبوت النسب لولده إن تعرض له بأن قال: أنت ولد الزانية. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (١٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٣)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(١٠) - ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ متروكُ الجَوابِ للتَّعظيمِ[1]؛ أي: لفَضَحكُم وعاجَلَكُم بالعُقوبَةِ.

(١١) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾: بأبلغِ ما يكونُ مِن الكَذبِ، مِن «الأَفْكِ» وهو الصَّرفُ؛ لأنَّه قولٌ مَأفوكٌ عَن وَجهِهِ.

والمرادُ: ما أُفِكَ به على عائشةَ رضيَ اللهُ عَنْها، وذلك أنَّه ـ عليهِ السَّلامُ ـ استَصْحَبَها[2] في بعضِ الغَزواتِ، فآذَنَ ليلةً في القُفولِ بالرَّحيلِ، فمَشَتْ لقَضاءِ حاجةٍ ثمَّ عادَتْ إلى الرَّحلِ، فلَمَسَتْ صدرَهَا فإذا عِقدٌ مِن جَزْعِ ظَفَارٍ[3] قد انقطعَ، فرَجَعَتْ لتَلْتَمِسَه، فظنَّ الَّذي كانَ يُرحِّلُها[4] أنَّها دَخَلَت الهودَجَ، فرحلَهُ على مطيَّتِهَا وسارَ، فلَمَّا عادَتْ إلى مَنزِلِها لم تَجِدْ ثَمَّةَ أحدًا، فجلسَت كي يرجعَ إليها مُنشِدٌ، وكانَ صَفوانُ بن المُعطَّلِ السُّلَمِيُّ قد عرَّسَ وراءَ الجَيشِ، فادَّلَجَ فأصبَحَ[5] عندَ مَنزِلِها، فعرفَها، فأناخَ راحلَتَهُ فرَكِبَتْهَا، فقادَها حتَّى أَتيَا الجيشَ، فاتُّهِمَتْ به[6].

﴿عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾: جَماعَةٌ مِنْكُم، وهي مِن العشرةِ إلى الأربعينَ، وكذلك

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «متروكُ الجَوابِ للتَّعظيمِ»؛ أي: ليدلَّ على أنَّ المقدَّر أمر هائل عظيم لا تُحيط به العبارة.

(٢) أي: جعلها مصاحبة له. انظر: «حاشية ابن تمجيد» (١٣/ ٢٧٩).

(٣) أي: خرز منسوب لظفارٍ، وهي مدينة باليمن في موضعين؛ إحداهما قرب صنعاء، وهي التي يُنسب إليها الجزع الظفاريّ، وبها كان مسكن ملوك حمير. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/ ٦٠).

(٤) «يرحلها» بضم الياء التحتية وتشديد الحاء المهملة؛ أي: يشد رحلها. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٢٨٠).

(٥) ادَّلج: سار طول الليل. وأصبح: طلع عليه الصباح، أو صار في وقت الصباح عند منزلها.

(٦) رواه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

«العِصابَـةُ»، يريـدُ: عبـدَ اللهِ بـنَ أُبَيٍّ وزيدَ بـن رِفاعةَ وحسَّـانَ بنَ ثابتٍ ومِسـطَحَ بنَ أُثاثـةَ وحَمْنَـةَ بنـتَ جَحشٍ ومَن سـاعدَهُم.

وهي خبرُ ﴿إِنَّ﴾، وقولُه: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ مُستأنَفٌ، والخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ وأبي بكرٍ وعائشَةَ وصفوانَ[١]، والهاءُ[٢] للإفكِ.

﴿بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لاكتسابِكُم به الثَّوابَ العظيمَ، وظهورِ كَرامَتِكُم على اللهِ بإنزالِ ثماني عشرةَ آيةً في بَراءَتِكُم وتعظيمِ شَأنِكُم، وتهويلِ الوَعيدِ لِمَن تكلَّم فيكم، والثَّناءِ على مَن ظنَّ بِكُم خيرًا.

﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ﴾ لكلٍّ جَزاءُ ما اكتسبَ بقَدْرِ ما خاضَ فيه مختصًّا به ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ﴾: مُعظمَه[٣]، وقرأَ يعقوبُ بالضَّمِّ[٤]، وهو لُغَةٌ فيه.

﴿مِنْهُمْ﴾: مِن الخائضينَ، وهو ابنُ أُبَيٍّ، فإنَّه بدأَ به وأذاعَهُ عداوةً لرَسُولِ اللهِ، أو هو وحسَّانُ ومِسْطَحٌ فإنَّهما شايَعاهُ بالتَّصريحِ بِهِ، و﴿الذي﴾ بمعنى: الَّذينَ[٥].

﴿لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ فـي الآخـرةِ، أو: فـي الدُّنيـا بـأَنْ جُلـدوا[٦] وصـارَ ابـنُ أُبَيٍّ

(١) قوله: «والخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ وأبي بكرٍ وعائشَةَ وصفوانَ». لعل الأولى منه عبارة «الكشاف» (٦/ ٢٦): والخطابُ لمَنْ ساءهُ ذلك من المؤمنينَ وخَاصَّةً رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعائشةُ وصفوانُ.

(٢) أي: هاء الضمير في ﴿تَحْسَبُوهُ﴾.

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «تعظمه». وفي «تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب» لأبي حيان (ص: ٢٦٩): ﴿كِبْرَهُ﴾: معظمَه. «كُبرَه»: عُظمَه.

(٤) أي: ﴿كُبْرَهُ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣١).

(٥) انظر: «البديع في العربية» لابن الأثير (٢/ ٢٣٦). ومتقدمو النحاة يقولون: «الذي» جاء دالاً على الجنس. انظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ١٤٣)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ١١٣).

(٦) قوله: «جلدوا» رُوي جلد حسان ومسطح وحمنة بأسانيد حسنة، فقد رواه البزار (٢٦٦٣ ـ كشف) =

مطرودًا مشـهورًا بالنِّفاقِ، وحسَّـانٌ أعمى أشـلَّ اليدين [١]، ومسطحٌ مكفوفَ البصرِ.

(١٢) ـ ﴿لَّوْلَآ﴾: هـلَّا ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾: بالذيـنَ مِنهـم مِـن المؤمنيـنَ والمؤمنـاتِ؛ كقولِـه: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وإنَّمـا عـدلَ فيـه مِن الخطابِ إلـى الغَيبَـةِ مُبالغَةً في التَّوبيخِ، وإشـعارًا بـأنَّ الإيمانَ يَقتَضِـي ظـنَّ الخيـرِ بالمُؤمنينَ، والكَـفَّ عَن الطَّعـنِ فيهـم، وذبَّ الطَّاعنيـنَ عَنْهُم كمـا يَذُبُّونَهُـم عَن أَنفُسِـهِم [٢].

= من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسن إسناده السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ١٤٦). وله شاهد رواه أبو داود (٤٤٧٤)، والترمذي (٣١٨١) وحسنه، وابن ماجه (٢٥٦٧)، من حديث عائشة رضي الله عنه، وفيه: فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم.

أما ابن أبي فلم يصح جلده؛ فقد روى ضربه الحدَّ الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: أنه ضرب حدَّين. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤٠): فيه إسماعيل بن يحيى التيمي وهو كذاب.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٣٠ و١٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي: أنه جلد ثمانين. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤٠): في إسناده موسى بن عبد الرحمن الصنعاني وهو ضعيف. وانظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/ ٢٧٩)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٧/ ٣٧٩).

(١) لم أقف على أنه كان أشل اليدين، وأما كونه أعمى فقد ثبت في البخاري (٤١٤٦) عن مسروق قال: دخلنا على عائشة رضي الله عنها، وعندها حسان بن ثابت ينشدها شعرًا، يشبب بأبيات له: وقال:

حَصَـانٌ رزانٌ مـا تُـزَنُّ بـريبةٍ ... وتصبحُ غَرْثَـى مـن لحـومِ الغَوَافـلِ

فقالت له عائشة: لكنك لست كذلك، قال مسروق: فقلت لها: لمَ تأذنين له أن يدخل عليك وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾؟ فقالت: وأي عذاب أشد من العمى؟ قالت له: إنه كان ينافح ـ أو: يهاجي ـ عن رسول الله ﷺ.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: يعني: لم يقل: «ظننتم»، وأتى بالاسم الظاهر لإشعاره بأنَّ من =

وإنَّما جازَ الفَصلُ بين «لولا» وفعلِه بالظَّرفِ[1]؛ لأنَّه مُنزَّلٌ مَنزلَتَه مِن حيثُ إنَّه لا يَنفَكُّ عنه، ولذلك يُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيرِه، وذلك لأنَّ ذكرَ الظَّرفِ أهَمُّ، فإنَّ التَّحضيضَ على أن لا يُخِلُّوا بأوَّلِه[2].

﴿وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفۡكٞ مُّبِينٞ﴾ كما يقولُ المُتيَقِّنُ[3] المُطَّلِعُ على الحالِ.

(١٣) ـ ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ مِن جُملَةِ المقولِ تقريرًا لكونِه كذبًا، فإنَّ ما لا حُجَّةَ عليه مُكذَّبٌ عندَ اللهِ؛ أي: في حكمِه، ولذلك رتَّبَ الحدَّ عليه.

(١٤) ـ ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ ﴿لولا﴾ هذهِ لامتناعِ الشَّيءِ لوجودِ غيرِه، والمعنى: لَوْلَا فضلُ اللهِ عَلَيكُم في الدُّنيا بأنواعِ النِّعَمِ الَّتي مِن جُمْلَتِها الإمهالُ للتَّوبَةِ ورَحمتُهُ في الآخرَةِ بالعَفوِ والمَغفِرَةِ المُقدَّرانِ لَكُم ﴿لَمَسَّكُمۡ﴾ عاجِلًا ﴿فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ﴾: خُضْتُم فيه ﴿عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ يُستحقَرُ دونَه اللَّومُ والجلدُ.

(١٥) ـ ﴿إِذۡ﴾ ظرفٌ لـ«مسَّكم» أو «أفضتم» ﴿تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ يأخذُه بَعضُكم مِن بَعضٍ بالسُّؤالِ عنه، يُقالُ: «تلقَّى القولَ» و«تَلقَّفَه» و«تلقَّنَه».

= لم يظن خيراً كأنه ليس بمؤمن كناية؛ كقوله: «المسلمُ من سلمَ النَّاسُ من يدِه ولسانِه».

قلت: الحديث مشهور، وقد رواه البخاري (١٠) عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ».

(١) أي: الظرف مع مدخوله، وهو ﴿إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ﴾، والفعل ﴿ظَنَّ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٢٨٥).

(٢) اعترض عليه أبو حيان بأنَّه يجوزُ تَقديمُ المفعول به على الفعلِ نحو: لولا زَيدًا ضربتُ، فلا يظهر وجه ذكر الظرف هنا. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٣).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «المستيقن».

وقُرِئَ: «تتلَقَّوْنَه» على الأصلِ، و: ﴿إذ تّلَقَّونه﴾ بإدغامِ الذَّالِ في التَّاءِ، و: «تَلْقَوْنَه» من «لَقِيَه»: إذا لَقِفَه[1]، و: «تِلْقُونَه» بكسرِ حرفِ المضارعةِ، و: «تُلْقُونَه» من إلقائِه بَعضِهم على بَعضٍ، و: «تَلِقُونَه» و: «تَأْلِقُونَه» من «الوَلْقِ» و«الأَلْقِ» وهو الكَذِبُ، و: «تَثْقَفُونَه»[2] مِن «ثَقِفْتُه»: إذا طلبتَه فوَجَدتَه.

و: «تُقَفُّونَه»[3]؛ أي: تتَّبِعُونه.

﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ أي: وتقولون كلامًا مُختصًّا بالأفواهِ بلا مُساعدةٍ من القلوبِ؛ لأنَّه ليس تعبيرًا عن علمٍ به في قُلوبِكُم؛ كقولِه: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا﴾ سهلًا لا تبعةَ له[4] ﴿وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ في الوزرِ واستجرارِ العذابِ.

---

(١) أي: تَناوَلَه بسُرْعَة. انظر: «تاج العروس» (٢٤/ ٣٧٧).

(٢) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٠٤)، و«الكشاف» (٦/ ٢٩).

قال ابن خالويه: وفي هذا الحرف عشر قراءات، انتهى. قلت: وكلها من الشواذ سوى إدغام الذَّالِ في التَّاء فهي رواية البزي عن ابن كثير. انظر: «التيسير» (ص: ٨٣).

(٣) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٤٠) عن مجاهد عن أم سفيان بن عيينة، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩٦٧) بلا نسبة.

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «تُبْعة» بضم فسكون كـ«فرجة»: الظُّلامة كما في «القاموس»، وفي «المصباح»: هي العاقبة السيئة، وهذا هو المناسب هنا. وأخذ منه القونوي قوله: «سهلاً لا تُبْعة له» بضم فسكون هي العاقبة السيئة، وهو المناسب لهذا المقام. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٢٩١).

والمعروف أنَّ هذه الكلمة بوزن «كَلِمة»، ومثلها «تِباعة»، وهي: الشَّيءُ الذي لكَ فيه بُغيَةٌ شِبهُ ظُلامةٍ ونحوِها. وانظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ٧٢)، و«القاموس المحيط» (ص: ٧٠٦). ولعلَّ =

فهذه ثلاثةُ آثامٍ مُترتِّبَةٌ عُلِّقَ بها مَسُّ العـذابِ العَظيمِ: تَـلَقِّي الإفكِ بألسِنَتِهم، والتَّحدُّثُ به مِن غيرِ تَحقُّقٍ[1]، واستِصغارُهُم لذلك وهو عندَ اللهِ عَظيمٌ.

(١٦) ـ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ﴾: مـا يَنـبغي وما يَصِحُّ لنا ﴿أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ يجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلى القولِ المَخصوصِ، وأن تكونَ إلى نوعِه، فإنَّ قذفَ آحادِ النَّاسِ مُحرَّمٌ شَرعًا فَضلًا عَن تَعرُّضِ الصِّدِّيقَةِ ابنةِ الصِّدِّيقِ حُرْمَةِ رسولِ اللهِ.

﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ تعجُّبٌ ممَّن يقولُ ذلك، وأصلُهُ: أنَّه يذكرُ عـنـدَ كـلِّ مُتعجَّبٍ تَنزيهًا للهِ تعالى مِن أَنْ يَصعبَ عليه مثلُه، ثمَّ كَثُرَ فاستُعمِلَ لكلِّ مُتعجَّبٍ، أو: تنزيهٌ للهِ مِن أن تكونَ حرمَةُ نَبيِّهِ فاجِرَةً، فإنَّ فُجورَهَا تَنفيرٌ عنه، ويُخلُّ بمَقصودِ الزَّواجِ، بخِلافِ كُفرِهَا، فيكونُ تقريرًا لِمَا قبلَه وتمهيدًا لقولِه:

﴿هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ لعظمَةِ المبهوتِ عليه؛ فإنَّ حقارةَ الذُّنوبِ وعِظمَهَا باعتبارِ مُتعلِّقاتِها.

(١٧) ـ ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟﴾: كراهـةَ أَنْ تعـودوا، أو: في أَنْ تَعودوا ﴿لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ مـا دُمْتُـم أحيـاءً مُكلَّفِيـن ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؛ فـإنَّ الإيمـانَ يمنَـعُ عنـه، وفيـه تَهييـجٌ وتَقريعٌ.

(١٨) ـ ﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ الدَّالـةَ علـى الشَّـرائعِ ومحاسـنِ الآدابِ كـي تَتَّعظُـوا وتتأدَّبُوا.

= الشهاب تبع في ضبط الكلمة العيني، فقد قال: و«التبعة» ـ بفتح التاء المثناة من فوق، وكسر الباء ـ اسم للاتباع، وكذلك «التبعة» بضم التاء وسكون الباء، و«التباعة» بالفتح. انظر: «شرح سنن أبي داود» للعيني (٣/ ٣١٥)، و«نخب الأفكار» له (٣/ ٥٠٨). ولكن لا يخفى أن معنى «التُّبعة» الذي ذكره العيني غير المعنى المراد في السياق الذي ذكره الشهاب، والله أعلم.

(١) في نسخة التفتازاني: «تحقيق».

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بالأحوالِ كُلِّها ﴿حَكِيمٌ﴾ في تَدابيرِه، ولا يُجوِّزُ الكشخنَةَ[1] على نبيِّهِ، ولا تقريرَهُ عليها.

(١٩) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ﴾: يريدونَ ﴿أَن تَشِيعَ﴾: أن تنتَشِرَ ﴿الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ بالحدِّ والسَّعيرِ إلى غيرِ ذلك.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في الضَّمائرِ ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فعاقِبوا في الدُّنيا على ما دلَّ عليه الظَّاهِرُ، واللهُ سُبحانَه يُعاقبُ على ما[2] في القلوبِ مِن حُبِّ الإشاعةِ.

(٢٠) ـ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ تكريرٌ للمِنَّةِ بتركِ المعاجلَةِ بالعقابِ؛ للدلالَةِ على عظمِ الجريمَةِ، وكذا[3] عطفُ قولِه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ على حصولِ فَضلِهِ ورَحمَتِه عليهم وحذفُ[4] الجوابِ، وهو مُستغنًى عنه بذكرِه مَرَّةً[5].

(٢١) ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ بإشاعةِ الفاحِشَةِ.

---

(١) «الكشخنة» بالشين والخاء المعجمتين: الدِّياثةُ، والكشخانُ: الدَّيُّوثُ الذي لا غيرةَ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨٩).

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «وقع».

(٣) قال ابن التمجيد في «حاشيته» (١٣/ ٢٩٨): أي: وكدلالة تكرير المنة بترك المعاجلة بالعقاب على عظم الجريمة يدلُّ أيضًا عطف قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ على الشرط الواقع بعد «لو»، وهو حصول فضله ورحمته وحذفُ الجوابِ. وفي نسخة الطبلاوي: «ولذا عُطفَ قولُ»، وعليها شرح الخفاجي فقال: أي: للدلالة على عظمه، ويجوز أن تكون الإشارة للتكرير؛ أي: ليزداد قوّة بالتكرير مرّة بعد أخرى، والأوّل أولى.

(٤) «حذفُ» معطوف على «عطفُ» على الوجه الذي أثبتناه، وأمَّا على ما في نسخة الطبلاوي فالوجه أن يُضبط: «وحُذفَ الجوابُ»، والله أعلم.

(٥) الجواب هو: «لمسَّكم...»، وقد ذكر قبل هذا في جواب: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾.

وقرأَ نافعٌ والبزِّيُّ وأبو عمروٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ بسكونِها[١].

وقُرِئَ بفتحِ الطَّاءِ وسكونِها[٢].

﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ بيانٌ لعِلَّةِ النَّهيِ عَن اتِّباعِه.

والفَحشاءُ: ما أفرطَ قبحُهُ، والمنكرُ: ما أنكرَهُ الشَّرعُ[٣].

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتَوفيقِ التَّوبةِ الماحيةِ للذُّنوبِ، وشرعِ الحُدودِ المُكفِّرَةِ لها.

﴿مَا زَكَىٰ﴾ ما طَهُرَ مِن دَنَسِها ﴿مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ آخرَ الدَّهرِ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ بحملِهِ على التَّوبةِ وقَبولِها ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَقالِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِهم.

(٢٢) ـ ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾: ولا يَحلِفْ، افتِعَالٌ مِن «الأَلِيَّةِ»، أو: ولا يُقصِّرْ، مِن «الأَلوِ»، ويؤيِّدُ الأوَّلَ[٤] أنَّه قُرِئَ: ﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾[٥]، وأنَّه نزلَ في أبي بكرٍ وقد حلفَ أن لا يُنفِقَ على مِسطَحٍ بعدُ[٦]، وكانَ ابنَ خالَتِه، وكانَ مِن فقراءِ المُهاجرينَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«النشر» (٢/ ٢١٦) وذكر خلافًا عن البزي.

(٢) قرئ بفتح الخاء والطاء، وبفتح الخاء مع تسكين الطاء، وهما من الشواذ. وقرئ في السبعة بضم الطاء وبإسكانه، كلاهما مع ضم الخاء، وقد تقدمت هذه القراءات عند تفسير الآية (١٦٨) من سورة البقرة.

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: فيه ردٌّ على قول الزمخشري (٦/ ٣٤): و«المُنكَر»: ما تُنكِرُه النفوسُ فتَنفِرُ عنه ولا تَرتَضِيه؛ لابتنائه على مذهب المعتزلة في الحسن والقبح العقليين.

(٤) الأول: أنه من «الأليَّة» وهي القسم والحلف، والثاني: أنه من «الألو» وهو التقصير، ويؤيد أنه من القسم قراءة أبي جعفر وسبب النزول. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٠٢).

(٥) قرأ بها أبو جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣١). وهذا مضارع تألَّى بمعنى: حَلَف.

(٦) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٦٧٩) مختصراً، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٧٠) في حديث الإفك مطولاً عن عائشة رضي الله عنها.

﴿أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ في الدِّينِ ﴿وَٱلسَّعَةِ﴾ في المالِ، وفيه دليلٌ على فضلِ أبي بكرٍ وشرفِهِ رضيَ اللهُ عنه.

﴿أَن يُؤْتُوٓاْ﴾: على أَنْ لا يُؤتوا، أو: في أَنْ يُؤتوا[1]، وقُرِئَ بالتَّاءِ[2] على الالتفاتِ.

﴿أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صفاتٌ لِمَوصوفٍ واحدٍ؛ أي: ناسًا جامِعينَ لها؛ لأنَّ الكَلامَ فيمَنْ كانَ كذلك، أو لِمَوصوفاتٍ أُقيمَتْ مُقامَها فيكونُ أبلَغَ في تعليلِ المَقصودِ[3].

﴿وَلْيَعْفُواْ﴾ ما فَرَطَ مِنْهم ﴿وَلْيَصْفَحُوٓاْ﴾ بالإغماضِ[4] عنه، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ على عَفوِكُم وصَفْحِكُم وإحسانِكُم إلى مَن أساءَ إِلَيكُم، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مع كَمالِ قُدرَتِه، فتَخلَّقُوا بأخلاقِه.

رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ قرأَها على أبي بكر فقالَ: بَلى أُحِبُّ، ورجَعَ إلى مِسْطَحٍ نفقتَه[5].

(٢٣) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ العفائفَ ﴿ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾ ممَّا قُذِفْن به[6] ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ باللهِ ورسولِه؛ استباحةً لعرضِهِنَّ وطعنًا في الرَّسولِ والمؤمنينَ كابنِ أُبَيٍّ.

---

(١) التقدير الأول على اعتبار ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ من الأليَّة، والثاني على اعتباره من الألو. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٠٦).

(٢) أي: «أن تُؤتوا». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) عن أبي حيوة وابن قطيب وأبي البرهسم.

(٣) بناء على ما اشتهر من أن تعليق الحكم بالمشتق يفيد عِلِّيَّة المأخذ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٠٦). والمقصود هو النهي عن التقصير في حق مسطح. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٣٠٤).

(٤) في نسخة التفتازاني: «بالإعراض»، وهما متقاربان في المعنى.

(٥) قطعة من حديث الإفك الطويل المتقدم عن عائشة رضي الله عنها.

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: المراد بالغفلة عما قذفن به: أنه لم يخطر لهن ببالٍ؛ لكونهن مطبوعات على الخير مخلوقات من عنصر الطهارة، فهو تَرَقٍّ لا تكرارَ فيه؛ كأنه قيل: المبرّآت من الزنى، بل اللاتي لم يخطر ذلك ببالهن قط.

﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لِمَا[1] طعنُوا فيهنَّ، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لعِظَمِ ذُنوبِهم.
وقيلَ: هو حكمُ كلِّ قاذفٍ ما لم يَتُب.
وقيلَ: مَخصوصٌ بمَنْ قذفَ أزواجَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، ولذلك قالَ ابنُ عبَّاسٍ: لا توبةَ له[2].

ولو فتَّشْتَ وَعيداتِ القرآنِ لم تَجِد أغلظَ ممَّا نزَلَ في إفكِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها[3].

(٢٤) - ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ ظرفٌ لِمَا في ﴿لهم﴾ مِن مَعنى الاستقرارِ، لا للعَذابِ لأنَّه مَوصوفٌ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ[4] للتَّقدُّمِ والفصلِ[5].

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «كما».

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٥٣) رقم (٢٣٤)، وابن مردويه كما ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٢٤). قال الشهاب الخفاجي في قول ابن عباس: هو مبالغة وتعظيم لأمر الإفك، وإلا فقد تاب مسطح كغيره، وما تقدَّم مصرّح بقبول توبته.

(٣) هذا مستفاد من «الكشاف» (٦/ ٣٧)، وفي عبارته مزيد فائدة، فقد قال: ولو فَلَيْتَ القرآنَ كُلَّه وفتَّشتَ عمّا أُوعِدَ به العُصاةُ لم ترَ اللهَ عزَّ وجلَّ قد غلَّظَ في شيءٍ تَغليظَهُ في إفكِ عائشةَ رضي الله عنها، ولا أنزلَ من الآياتِ القَوارعِ المَشْحُونةِ بالوَعيْدِ الشديدِ والعتابِ البَليغِ والزَّجرِ العَنيفِ واستِعظامِ ما رُكِبَ من ذلك واستفظاعِ ما أُقدِمَ عليه ما أنزَل فيه على طُرقٍ مختَلفةٍ وأساليبَ مُفْتنَّةٍ، كلُّ واحدٍ منها كافٍ في بابِهِ، ولو لم يُنْزِل إلّا هذه الثَّلاثَ - أي: هذه الآية والآيتين بعدها - لكفَى بها: حيثُ جَعَل القَذفة ملعُونينَ في الدّارَين جميعاً، وتَوعَّدَهم بالعَذاب العَظِيم في الآخِرة وبأنَّ ألسنَتَهُم وأيديَهُم وأرجُلَهُم تشهَدُ عَليْهم بما أفَكُوا وبهتُوا، وأنَّه يُوفِّيهم جَزاءَهم الحقَّ الواجبَ الذي هُم أهْلُه حتَّى يَعلَمُوا عندَ ذلك ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، فأوجَزَ في ذلك وأشبَعَ، وفصَّلَ وأجمَلَ، وأكَّد وكرَّرَ، وجاءَ بما لم يَقَعْ في وَعِيدِ المُشرِكين عبَدةِ الأوثان إلّا ما هو دُونه في الفظاعةِ، وما ذاكَ إلّا لأمرٍ.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٥) أي: لتقدُّم الفعل وهو ﴿يشهدُ﴾، وإسناده إلى مؤنث غير حقيقي وهو ﴿أَلْسِنَتُهُمْ﴾، والفصل بينهما =

﴿أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: يَعترفونَ بـهـا بإنطاقِ اللهِ إيَّاها بغيرِ اختيارِهِم، أو بظهورِ آثارِه عليها، وفي ذلك مَزيدُ تَهويلٍ للعَذابِ.

(٢٥) ـ ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾: جزاءَهُم المُستحَقَّ ﴿وَيَعْلَمُونَ﴾ لِمُعاينَتِهِم الأمرَ ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾: الثَّابتُ بذاتِه الظَّاهرُ أُلوهيَّتُه، لا يُشارِكُه في ذلك غيرُه، ولا يقدرُ على الثَّوابِ والعِقابِ سِواه، أو: ذو الحقِّ البَيِّنِ؛ أي: العادلُ الظَّاهرُ عدلُه، ومَن كانَ هذا شَأنُه ينتقِمُ مِن الظَّالمِ للمَظلومِ لا محالةَ.

(٢٦) ـ ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾؛ أي: الخبائِثُ يتزوَّجْنَ الخِباثَ وبالعكسِ، وكذلك أهلُ الطِّيبِ، فيكونُ كالدَّليلِ على قولِه:

﴿أُولَئِكَ﴾ يعني: أهلَ بيتِ النَّبي، أو الرَّسولَ وعائشةَ وصَفْوانَ ﴿مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ إذ لو صدقَ لَمْ تكُن زوجتَه ولم يقرَّر عليهِ.

وقيلَ: الخبيثاتُ والطَّيِّباتُ من الأقوالِ.

والإشارةُ[١] إلى الطَّيِّبينَ، والضَّميرُ فـي ﴿يَقُولُونَ﴾ للآفكينَ؛ أي: مُبَرَّؤونَ ممَّا يقولونَ فيهم، أو للخبيثينَ[٢] والخَبيثاتِ؛ أي: مُبرَّؤونَ مِن أَنْ يقولوا مثلَ قَولِهم.

﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ يعني: الجنَّةَ.

ولقد برَّأَ اللهُ أربعَةً بأربعَةٍ، برَّأَ يوسُفَ عليه السَّلامُ بشاهدٍ مِن أهلِها، وموسى

= بـ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ويجوز تذكير الفعل إذا وقع فاصل بينه وبين فاعله الذي هو مؤنث حقيقي، فكيف إذا كان غير حقيقي. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٣٠٩).

(١) في قوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ﴾.

(٢) أي: والضَّميرُ في ﴿يَقُولُونَ﴾ للخبيثين.

عليه السَّلامُ مِن قولِ اليهودِ فيه بالحَجَرِ الَّذي ذهبَ بثَوبِه[١]، ومريمَ بإنطاقِ وَلدِها، وعائشةَ بهذه الآياتِ مع هذه المُبالغاتِ، وما ذلك إلَّا لإظهارِ مَنصبِ الرَّسولِ وإعلاءِ مَنزِلَتِه.

(٢٧) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ الَّتي تَسكنونَها[٢]؛ فإنَّ الآجِرَ[٣] والمُعيرَ أيضًا لا يَدخُلانِ إلَّا بإذنٍ.

﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾: تَستَأذِنُوا، من «الاستئناسِ» بمعنى: الاستعلامِ، مِن «آنسَ الشَّيءَ»: إذا أبصرَهُ، فإنَّ المستأذِنَ مُستعلِمٌ للحالِ مُستكشِفٌ أنَّه: هل يُرادُ دخولُه أو يؤذَنُ له؟ أو مِن «الاستئناسِ» الَّذي هو خلافُ الاستيحاشِ، فإنَّ المستأذِنَ مُستوحِشٌ[٤] خائفٌ أن لا يُؤذنَ، فإذا أُذنَ استأنَسَ.

أو: تتعرَّفُوا هل ثمَّ إنسانٌ؟ مِن «الإنسِ».

﴿وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ بأن تقولوا: السَّلامُ عليكم، أأدْخُل؟ وعنه عليه السَّلامُ: «التَّسليمُ أَنْ يقولَ: السَّلامُ عليكم، أأدخُلُ؟ ثلاث مَرَّاتٍ، فإن أُذنَ له دخلَ وإلَّا رَجَعَ»[٥].

---

(١) رواه البخاري (٣٤٠٤)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أي: لا يُراد من ﴿بُيُوتِكُمْ﴾ معنى التملك، بل الاختصاص بالسُّكنى.

(٣) قال المطرزي: واسم الفاعل من نحو «آجره الدار»: مُؤجِر، والآجر في معناه غلطٌ، إلا إذا صحت روايته عن السلف. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (ص: ٢٠).

(٤) في نسخة الفاروقي والخيالي: «متوحش».

(٥) رواه الترمذي في «سننه» (٢٦٩٠) عن أبي موسى الأشعري، قال رسول الله ﷺ: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع».

وروى ابن ماجه (٣٧٠٧) في معنى الاستئناس غير هذا عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قلنا: يا رسول الله، هذا السلام، فما الاستئناس؟ قال: «يتكلم الرجل تسبيحة وتكبيرة وتحميدة، ويتنحنح، ويُؤذن أهل البيت». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١١٠): هذا إسناد ضعيف.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ أي: الاستئذانُ والتَّسليمُ خيرٌ لَكُم من أَنْ تَدخلُوا بَغتةً، أو من تحيَّةِ الجاهليَّةِ، كانَ الرَّجلُ منهم إذا دخلَ بيتًا غيرَ بيتِه قالَ: «حُيِّيتُمْ صَباحًا» و«حُيِّيتُم مساءً» ودخلَ، فرُبَّما أصابَ الرَّجُلَ مع امرأتِه في لحافٍ[1].

ورُوِيَ أنَّ رجلًا قالَ للنَّبيِّ ﷺ: أأستأذِنُ على أُمِّي؟ قالَ: «نعم» قالَ: لا خادمَ لها غيري، أأستأذِنُ عليها كلَّما دخلتُ؟ قالَ: «أتُحِبُّ أن تَراها عُريانةً؟» قالَ: لا، قالَ: «فاستأذِنْ»[2].

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: أنزلَ عليكُم ـ أو: قيلَ لكم هذا ـ إرادةَ أن تذكَّرُوا وتعمَلُوا بما هو أَصلَحُ لَكُم.

(٢٨) ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ يأذَنُ لَكُم ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾: حتَّى يَأتِيَ مَن يأذَنُ لَكُم، فإنَّ المانعَ مِن الدُّخولِ[3] ليسَ الاطِّلاعَ على العوراتِ فقَطْ، بَلْ وعلى ما يخفيهِ النَّاسُ عادةً، مع أنَّ التَّصرُّفَ في ملكِ الغيرِ بغيرِ إذنِه محظورٌ، واستُثْنيَ ما إذا عَرَضَ فيه حَرْقٌ أو غَرَقٌ، أو كانَ فيه مُنكَرٌ، ونحوها.

﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ ولا تُلِحُّوا ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ الرُّجوعُ أطهَرُ لَكُم عمَّا لا يخلو الإلحاحُ والوُقوفُ على البابِ عَنْه مِن الكراهةِ وتركِ المُروءةِ، أو: أنفَعُ لدِينِكُم ودُنياكُم.

---

(١) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٦٥) عن مقاتل بن حيان.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٣٥٣٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٨٨)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٤٤) عن عطاء بن يسار مرسلًا.

(٣) في نسخة التفتازاني: «الدمور»، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٦/ ٤٥)، وفيه: وهُو الدُّخولُ بغَير إِذْنٍ، واشتِقاقُه من الدَّمارِ وهو الهلاكُ؛ كأنَّ صَاحبَه دَامرٌ لِعظَمِ ما ارتكبَ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ فيعلَمُ ما تأتونَ وما تَذَرونَ ممَّا خُوطِبْتُم به فيُجازِيكُم عليه.

(٢٩) - ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ كالرُّبُطِ والخاناتِ والحوانيتِ[١].

﴿فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾: استمتاعٌ لَكُم؛ كالاستكنانِ من الحرِّ والبَردِ، وإيواءِ الأَمْتِعَةِ، والجلوسِ للمُعاملَةِ[٢]، وذلك استِثناءٌ مِن الحُكمِ السَّابقِ لشُمولِهِ البيوتَ المَسكونةَ وغيرَها.

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ وَعِيدٌ لِمَن دخلَ مدخلًا لفسادٍ أو تطلَّعَ على عوراتٍ.

(٣٠) - ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾؛ أي: ما يكونُ نحوَ مُحرَّمٍ ﴿وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾ إلَّا على أزواجِهِم أو ما مَلَكتْ أَيْمانُهم.

ولَمَّا كانَ المُستثنى منه كالشَّاذِّ النَّادرِ بخلافِ الغَضِّ أطلقَهُ وقيَّدَ الغضَّ بحرفِ التَّبعيضِ[٣].

وقيلَ: حفظُ الفُروجِ هاهنا خاصَّةً: سَترُها[٤].

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: الرُّبط: جمع رِباط، وهو مكان يقيم فيه المجاهدون وتربط فيه خيولهم، ويُطلق على الخانقاه، والحانوت هو الدُّكان، والخان: الذي تنزله التجار والسابلة معروف، وهما معرّبان.

(٢) في نسخة التفتازاني: «للمعاملات».

(٣) هذا وما بعده لتعليل دخول «مِن» التبعيضية هنا على غضِّ البصر دون حفظ الفروج، مع أنه ثبت استثناء الأزواج والسراري عنه.

(٤) إشارة إلى ما روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٧١) وغيره عن أبي العالية قال: كل شيء في =

﴿ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾: أنفَعُ لهم، أو: أطهَرُ؛ لِمَا فيه مِن البُعدِ عن الرِّيبةِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾: لا يَخْفَى عليه إجالةُ أَبصارِهِم، واستعمالُ سائرِ حَواسِّهِم، وتحريكُ جوارِحِهم وما يقصدونَ بها، فليكونوا على حَذرٍ منه في كلِّ حركةٍ وسُكونٍ.

(٣١) - ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ فلا يَنْظُرْن إلى ما لا يَحِلُّ لَهُنَّ النَّظرُ إليه مِن الرِّجالِ، ﴿وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ بالتَّستُّرِ، أو التَّحفُّظِ عن الزِّنى؛ وتَقديمُ الغَضِّ؛ لأنَّ النَّظرَ بَرِيدُ الزِّنَى.

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ كالحليِ والثِّيابِ والأَصباغِ فضلًا عَن مَواضِعِها لِمَن لا يَحِلُّ أن تُبدى له ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ عندَ مزاولةِ الأَشياءِ كالثِّيابِ والخاتمِ؛ فإنَّ في سترِها حرَجًا.

وقيلَ: المرادُ بالزِّينَةِ: مَواقِعُها[1] على حذفِ المضافِ، أو: ما يعمُّ المحاسِنَ الخَلْقيَّةَ والتَّزيُّنيَّةَ، والمُستثنى هو الوجهُ والكفَّانِ لأنَّها ليسَتْ بعَورَةٍ، والأظهَرُ أنَّ هذا في الصَّلاةِ لا في النَّظرِ؛ فإنَّ كُلَّ بدنِ الحُرَّةِ عورَةٌ لا يَحِلُّ لغيرِ الزَّوجِ والمَحْرَمِ النَّظرُ إلى شيءٍ مِنْها إلَّا لضَرورةٍ كالمعالجةِ وتَحمُّلِ الشَّهادةِ[2].

= القرآن «يحفظوا فروجهم، ويحفظن فروجهن»، يقول: من الزنى، إلا ما كان من هذه الآية في النور. يقول: لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة. وذكر نحوه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ١٤٢) عن ابن زيد.

(١) في نسخة التفتازاني: «مواضعها».

(٢) هذا القول الأظهر عند الشافعية، وهو قول الحنابلة، والقول الآخر أن هذا في الصلاة وغيرها، وهو قول الحنفية والمفتى به عند المالكية. انظر: «الفقه على المذاهب الأربعة» (٥/ ٥٢).

﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ سَتْرًا لأعناقِهِنَّ، وقرأَ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرٍو وهشامٌ بضمِّ الجيمِ[١].

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ كرَّرَه لبيانِ مَن يَحِلُّ له الإبداءُ ومَن لا يَحِلُّ له.

﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ فإنَّهُم المقصودونَ بالزِّينَةِ، ولهم أن ينظُروا إلى جميعِ بدنهنَّ حتَّى الفرجِ بكُرهٍ[٢].

﴿أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ لكثرةِ مُداخلَتِهم عليهنَّ، واحتياجِهِنَّ إلى مُداخَلَتِهم، وقلَّةِ توقُّعِ الفتنةِ مِن قبلِهِم؛ لِمَا في الطِّباعِ مِن النّفرَةِ[٣] عن مُماسَّةِ القرائبِ، ولهم أن ينظروا مِنهنَّ إلى ما يبدو عندَ المِهنةِ والخدمةِ، وإنَّما لم يذكُرِ الأعمامَ والأخوالَ لأنَّهُم في مَعنى الإخوانِ، أو لأنَّ الأحوطَ أن يَتستَّرْنَ عنهم حَذرًا أَنْ يصفوهنَّ لأبنائِهِم.

﴿أَوْ نِسَآئِهِنَّ﴾ يعني: المؤمناتِ، فإنَّ الكافراتِ لا يَتحرَّجْنَ عن وَصفِهِنَّ للرِّجالِ، أو النِّساءِ كلِّهِنَّ، وللعلماءِ في ذلك خِلافٌ[٤].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٨ ـ ١٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «بكره» بضم الكاف بمعنى: الكراهية، وحرّمه بعض الشافعية، وقيل: إنه خلاف الأولى، وهو مذهب الحنفية.

(٣) مصدر «نفر»، وهو بمعنى: التباعد. انظر: «مقاييس اللغة» (٥/ ٤٥٩).

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: يحتمل أن يريد خلاف الشافعية لأبي حنيفة، ويحتمل أن يريد الخلاف في مذهبه؛ فإنّ فيه خلافًا عندهم.

قلت: الأصح في مذهب الأحناف والمالكية موافق للأصح من مذهب الشافعية، ورواية عن أحمد، وهي أن المرأة الأجنبية الكافرة كالرجل الأجنبي بالنسبة للمسلمة، فلا يجوز أن تنظر إلى بدنها، وللشافعية أقوال أخرى، فقيل: يجوز أن ترى الكافرة من المسلمة ما يبدو منها عند =

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ يعمُّ الإماءَ والعَبيدَ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أتى فاطمةَ بعبدٍ وهبَهُ لها وعليها ثوبٌ إذا قنَّعَتْ[1] به رأسَها لم يبلُغ رِجلَيْها، وإذا غطَّتْ رِجلَيْهَا لم يَبلُغْ رأسَها، فقالَ عليه السَّلامُ: «إنَّه ليسَ عليكِ بأسٌ إنَّما هو أبوكِ وغُلامُكِ»[2].

وقيلَ: المرادُ بها الإماءُ، وعبدُ المرأةِ كالأَجنَبِيِّ.

﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾؛ أي: أولي الحاجةِ إلى النِّساءِ، وهم: الشُّيوخُ الهمُّ[3]، والممسوحونَ، وفي المجبوبِ والخَصِيِّ خلافٌ[4].

وقيلَ: البُلْهُ[5] الَّذينَ يتبعونَ النَّاسَ لفضلِ طعامِهِم، ولا يعرفونَ شيئًا مِن أُمورِ النِّساءِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿غيرَ﴾ بالنَّصبِ على الحَالِ[6].

= المهنة، وفي رأي آخر أنه يجوز أن ترى منها ما تراه المسلمة منها. انظر: «الهداية على مذهب الإمام أحمد» للكلوذاني (ص: ٣٨٢)، و«مغني المحتاج» للشربيني (٤/ ٢١٣).

(١) في نسخة الخيالي: «تقنعت».

(٢) رواه أبو داود في «سننه» (٤١٠٦) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) «الهِمُّ»: الشيخ الفاني البالي، والجمع: أهمام، كما في «تاج العروس» (٣٤/ ١٢٠)، لكن وُصف الجمع بالمفرد في هذه النسخة؛ لأن استغراقه بمعنى كلِّ فرد. وفي نسخة الطبلاوي: «الشيوخ الهرم»، وفي نسخة الفاروقي: «الشيخ الهم».

(٤) الممسوح: مقطوع الذكر والخصيتين، والخصي مقطوع الخصيتين، والأجب: مقطوع الذكر. والخلاف أن من العلماء من عدَّ هؤلاء جميعًا كالفحول. انظر: «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (١٢/ ٣٥)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٣٣٣).

(٥) في نسخة التفتازاني: «والبله». والأَبْلَهُ: هو الذي غلبتْ عليه سلامةُ الصدر، والجمع: بُلْه. انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٢٢٧).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ لعَدمِ تمييزِهم، مِن «الظُّهورِ» بمَعْنَى: الاطِّلاعِ، أو لعدمِ بُلوغِهم حَدَّ الشَّهوَةِ، مِن «الظُّهورِ» بمعنى: الغلبَةِ.

و﴿ٱلطِّفْلِ﴾ جِنسٌ وُضِعَ مَوضِعَ الجَمعِ اكتفاءً بدلالةِ الوَصفِ[1].

﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ ليَتَقَعقَعَ خَلْخالُها فيُعلمَ أنَّها ذاتُ خَلخالٍ، فإنَّ ذلك يُورِثُ مَيْلًا في الرِّجالِ، وهو أبلَغُ مِن النَّهيِ عَن إظهارِ الزِّينَةِ، وأدَلُّ على المنعِ مِن رَفعِ الصَّوتِ[2].

﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكادُ يخلو أحدُكم[3] مِن تَفريطٍ سِيَّما في الكفِّ عن الشَّهواتِ.

وقيلَ: توبوا ممَّا كُنْتُم تَفعلونَه في الجاهليَّةِ، فإنَّه وإن جُبَّ بالإسلامِ لكنَّه يجبُ النَّدَمُ عليه، والعزمُ على الكَفِّ عنه كلَّما تذكَّرَه[4].

﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بسَعادةِ الدَّارَينِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿أَيُّهُ المؤمنون﴾ وفي آيةِ الزُّخرفِ: ﴿يا أَيُّهُ السَّاحر﴾، وفي الرَّحمنِ: ﴿أَيُّهُ الثَّقلانِ﴾ بضمِّ الهاءِ في الوصلِ في الثَّلاثةِ، والباقون بفتحِها، ووقفَ أبو عمرٍو والكسائيُّ عليهنَّ ﴿أَيُّها﴾ بالألف، ووقفَ الباقون بغيرِ ألفٍ[5].

---

(١) قال أبو حيان: هو من المفرد المعرَّف بلام الجنس، فيعمُّ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٦/ ٧٠). وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قال بعض النحاة: إنه في الأصل مصدر فيقع على القليل والكثير، وهذا أولى؛ لأنَّ وقوع المفرد موقع الجمع ردَّه بعض النحاة.

(٢) أي: إذا نهي عن إسماع صوتها كان النهي عن إظهارها من باب أولى، وكذا إذا منع صوت الحلي فرفع الصوت أولى. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٣٥).

(٣) في نسخة التفتازاني: «إذ لا يخلو أحد منكم»، وفي نسخة الطبلاوي: «إذ لا يخلو أحدكم».

(٤) كذا في نسخة الطبلاوي، وفي نسخة التفتازاني والخيالي: «كلما يتذكر».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦١ ـ ١٦٢).

(٣٢) ـ ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ لـمَّا نـهـى عـمَّا عَـسَى[١] أن يُفضِيَ إلى السِّفاحِ المُخِلِّ بالنَّسبِ المقتضي للأُلْفَةِ وحسنِ التَّربِيَةِ ومزيدِ الشَّفقَةِ المؤديَّةِ إلى بقاءِ النَّوعِ بعد الزَّجرِ عنه مُبالغةً فيه[٢] = أمرَ بالنِّكاحِ الحافظِ له.

والخطابُ للأولياءِ والسَّادةِ، وفيه دليلٌ على وُجوبِ تزويجِ المَوْلِيَّةِ والمَمْلوكِ وذلك عند طَلَبِهما، وإشعارٌ بأنَّ المرأةَ والعبدَ لا يستبدَّانِ به؛ إذ لو استَبَدَّا لَمَا وجبَ على الوليِّ والمولَى.

و«أَيَامَى» مَقلوبُ: أَيائِم ـ كـ«يَتامَى» ـ جمعُ أَيِّمٍ[٣]، وهو العزَبُ ذكرًا كانَ أو أُنثى، بِكرًا كانَ أو ثَيِّبًا، قالَ:

فَـإِنْ تَنكِحـي أَنكِـحْ وإِنْ تَتَأَيَّمـي ... وإِنْ كـنـتُ أَفتَـى مِنكُـمُ أَتَأَيَّـمِ[٤]

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «عسى» مقحمة هنا. وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٢/ ١٤٧).

(٢) قوله: «المقتضي» صفة لـ«النسب»، وقوله: «بعد الزجر» متعلق بـ«نهى»، وضمير «عنه»؛ أي: عن الزِّنى، والمبالغةُ من النهي عن النظر والزينة، وهو تعليل للنهي. والمراد: لما نهى عن النظر وإبداء الزينة والضرب بالأرجل التي تفضي إلى الزنى بعد زجره عنه مبالغة في اجتنابه أمر بالزواج الحافظ للنسب والنوع.

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: ذهب المصنف تبعاً للزمخشريّ ومن تابعه إلى أنه مقلوب لأنَّ فعيلًا وفيعلًا لا يجمعان على فَعالى.
قلت: أخذ الزمخشري في هذا بمذهب الأخفش، وأنكر الرضي قول الزمخشري مستندًا إلى ظاهر كلام سيبويه أنه على فَعالى حملًا على «وَجَاعَى». وانظر: «الكتاب» (٣/ ٦٥٠)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٠٠)، و«أبنية الأسماء والأفعال والمصادر» لابن القطاع (ص: ٣٦٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٤١)، و«شرح الرضي للشافية» (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٤) ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى في «مجاز القرآن» (٢/ ٦٥) من غير نسبة، وذكره بعده كثير من =

وتخصيصُ الصَّالحينَ لأنَّ إحصانَ دينِهم والاهتمامَ بشَأنِهم أهمُّ.

وقيلَ: المرادُ الصَّالحونَ للنِّكاحِ والقيامِ بحُقوقِه.

﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ رَدٌّ لِمَا عَسَى يمنعُ مِن النِّكَاحِ، والمعنى: لا يمنعنَّ فَقرُ الخاطبِ أو المَخطوبَةِ مِن المُناكَحَةِ، فإنَّ في فضلِ اللهِ غُنيَةً عن المالِ فإنَّه غادٍ ورائحٌ، أو وَعدٌ[1] مِن اللهِ بالإغناءِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «اطلُبُوا الغِنَى في هذهِ الآيَةِ»[2]، لكن مشروطَةٌ بالمشيئَةِ[3]؛ لقولِه[4] تَعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التَّوبة: ٢٨].

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾: ذو سَعَةٍ لا تَنفَدُ نِعمَتُه؛ إذ لا تَنْتَهِي قُدرَتُه.

﴿عَلِيمٌ﴾ يبسطُ الرِّزقَ ويقدرُ على ما تَقتَضيهِ حِكمَتُه.

(٣٣) - ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾: وليَجتَهِدْ في العِفَّةِ وقَمعِ الشَّهوةِ ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾: أسبابَه، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالنِّكاحِ: ما يُنكَحُ به، أو بالوجدانِ: التَّمكُّنُ منه.

﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ فيَجِدوا ما يتزوَّجونَ به.

﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: المكاتبةَ، وهو أن يقولَ الرَّجلُ لمَملوكِه: كاتَبْتُكَ على كذا[5]،..

= المفسرين والفقهاء، ولم أقف على أحدٍ نسبه. والشاهد فيه أن «الأيِّم» يطلق على الذكر والأنثى، والمعنى: أنا موافق لكِ اخترتِ الزواج أو العزوبة وإن كنتُ أصغر سنًّا منك.

(١) معطوف على «ردٌّ».

(٢) رواه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٤٤٥) عن عبد العزيز بن رواد مرسلًا.

(٣) في نسخة الفاروقي: «لكن بشريطة المشيئة».

(٤) في نسخة الطبلاوي: «كقوله».

(٥) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته» نقلاً عن الدميري: الكتابة لفظة إسلامية، وأوّل من كاتبه المسلمون عبد لعمر رضي الله عنه يُسمَّى أبا أمية.

مِن «الكتابِ»[(١)]؛ لأنَّ السَّيِّدَ كتبَ على نفسِه عِتقَهُ إذا أدَّى المالَ، أو لأنَّه ممَّا يُكتَبُ لتَأجيلِه، أو مِن «الكَتْبِ» بمَعنى الجمعِ؛ لأنَّ العِوضَ فيه يكونُ مُنجَّمًا بنُجومٍ يُضمُّ بَعضُها إلى بَعضٍ[(٢)].

﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ عبدًا كانَ أو أَمَةً.

والموصولُ بصِلَتِه[(٣)] مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، أو مفعولٌ لِمُضمَرٍ هذا تفسيرُه، والفاءُ لتَضَمُّنِ معنى الشَّرطِ.

والأمرُ فيه للنَّدبِ عندَ أكثرِ العُلَماءِ[(٤)]؛ لأنَّ الكِتابَةَ مُعاوَضَةٌ تتضمَّنُ الإرفاقَ فلا تَجِبُ كغَيرِهَا، واحتجاجُ الحنفيَّةِ بإطلاقِه على جوازِ الكتابَةِ الحالَّةِ ضَعيفٌ؛ لأنَّ المطلَقَ لا يَعُمُّ، مع أنَّ العَجزَ عن الأداءِ في الحالِ يمنَعُ صِحَّتَها، كما في السَّلَمِ فيما لا يُوجدُ عندَ المحلِّ[(٥)].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «الكتبة».

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هو شامل للنجم الواحد عندنا ـ أي: الحنفية ـ ومذهب المصنف رحمه الله لا بد من تعدده، فهو على ظاهره.

وذكر القونوي في وجه أخذه من «الكَتْب» بمعنى الجمع: الجمع بين حرِّيَّة الرقبة مآلًا وحرِّيَّة اليد حالًا. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٤٤).

(٣) أي: ﴿الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَٰبَ﴾.

(٤) نقل ابن المنذر للعلماء فيه خلافًا، وبالوجوب أخذ الظاهرية، لكن قال الطحاوي: لم يختلفوا أن قوله: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ على الندب. انظر: ما ذكره البخاري في «صحيحه» معلقاً (٣/ ١٥١)، و«الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٧/ ٥)، و«اختلاف العلماء» للطحاوي باختصار الجصاص (٤/ ٤١٢)، و«المحلى» لابن حزم (٨/ ٢١٩).

(٥) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٨/ ٣).

﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾: أمانَةً وقُدرَةً على أداءِ المالِ بالاحترافِ[١]، وقد رُوِيَ مثلُه مَرفوعًا[٢]. وقيلَ: صلاحًا في الدِّينِ. وقيلَ: مالًا، وضَعفُهُ ظاهِرٌ لفظًا ومَعنًى. وهو شرطُ الأمرِ فلا يَلزَمُ مِن عدمِهِ عَدمُ الجَوازِ.

﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أمرٌ للمَوالي كمَا قبلَهُ بأَنْ يَبذُلُوا لهم شيئًا مِن أَموالِهِم، وفي معناه حَطُّ شيءٍ مِن مالِ الكتابَةِ، وهو للوُجوبِ عندَ الأكثَرِ.

ويكفي أقلُّ ما يُتمَوَّلُ، وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: يحطُّ الرُّبعَ[٣]، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: الثُّلُثَ[٤].

وقيلَ: ندبٌ لهم إلى الإنفاقِ عليهم بعد أن يؤدُّوا ويَعْتِقوا.

وقيلَ: أمرٌ لعامَّةِ المسلمينَ بإعانةِ المكاتَبين وإعطائِهم سهمَهم من الزَّكـاةِ، ويَحِلُّ للمَولى وإن كانَ غنيًّا؛ لأنَّه لا يأخذُه صدقةً كالدَّائنِ والمشتري، ويدلُّ عليه قولُه عليه السَّلامُ في حديث بَريرةَ: «هو لها صدقةٌ ولنا هديةٌ»[٥].

---

(١) أي: بممارسة حرفة.

(٢) روى أبو داود في «المراسيل» (١٨٥) عن يحيى بن أبي كثير، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، قال: «إِنْ عَلِمْتُمْ مِنْهُمْ حِرْفَةً، وَلَا تُرْسِلُوهُمْ كَلًّا عَلَى النَّاسِ». وهذا القول اختاره الإمام الشافعي بعد مناقشة بقية الأقوال. وانظر: «الأم» للشافعي (٨/ ٣٣).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٥٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠١٩)، عن علي رضي الله عنه موقوفًا. ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٥٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠١٧)، عنه مرفوعًا، ورفعه منكر كما ذكر ابن كثير عند هذه الآية، قال: والأشبه أنه موقوف على علي.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٨٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٦٧٥) بلفظ: «ضعوا عنهم من مكاتبتهم»، دون تحديد. وذكر التحديد بالثلث عن ابن عباس: السمعاني في «تفسيره» (٣/ ٥٢٨)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٤١٣).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (١٤٩٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٧٥) عن عائشة رضي الله عنها.

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ﴾: إماءَكُم ﴿عَلَى الْبِغَاءِ﴾: على الزِّنى، كانَتْ لعبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ سِتُّ جَوارٍ يُكرِهُهنَّ على الزِّنى، وضربَ عليهنَّ الضَّرائبَ[1]، فشكا بعضُهنَّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فنزَلَتْ[2].

﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾: تَعفُّفًا، شرطٌ للإكراهِ فإنَّه لا يوجَدُ دونَه، وإنْ جُعلَ شرطًا للنَّهيِ لم يَلزَمْ مِن عدمِه جوازُ الإكراهِ؛ لجوازِ أن يكونَ ارتفاعُ النَّهيِ بامتناعِ المَنهيِّ عنهُ.

وإيثارُ ﴿إِنْ﴾ على «إذا» لأنَّ إرادةَ التَّحصُّنِ مِن الإماءِ كالشَّاذِّ النَّادرِ[3].

﴿لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ أي: لهنَّ، أو: له إنْ تابَ، والأوَّلُ أوفَقُ للظَّاهرِ[4]، ولِمَا في مُصحَفِ ابنِ مَسعودٍ: «مِن بعدِ إكراهِهنَّ لَهُنَّ غفورٌ رحيمٌ»[5].

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: الضرائب: جمع ضريبة، وهي المال المعين المقسط.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٣٣) عن مقاتل، وروى مسلم في «صحيحه» (٣٠٢٩) عن جابر رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ ابنُ سَلُولَ يَقُولُ لِجَارِيَةٍ لَهُ: اذهَبِي فَابغِينَا شَيئًا، فَأَنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾...

(٣) أي: اختيار كلمة «إنْ» في ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ الموضوعة للشك على كلمة «إذا» الموضوعة لأن تُستعمل في مقام الجزم والقطع للإشعار بندرة قصد التحصُّن من الإماء وشذوذه، والدلالة على أنَّ التحصُّن منهن أمر من شأنه أن يشكُّ فيه ولا يُقطع به. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٣٥٣).

(٤) والثاني هو الذي رجَّحه أبو حيان. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٧٩ ـ ٨٠).

(٥) رواها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٥٣٦)، وذكرها مقاتل في «تفسيره» (٣/ ١٩٨)، ويحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٤٤٨) عن ابن مسعود، وهي قراءة جابر كما في «صحيح مسلم» (٣٠٢٩)، و«فضائل القرآن» للقاسم بن سلام (ص: ٣٠٨)، وقراءة ابن عباس وسعيد بن جبير كما في «المحتسب» لابن جني (٢/ ١٠٨)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص:٣٤٢) وزاد أنها قراءة الحسن أيضًا. وانظر: «غرائب التفسير» للكرماني (٢/ ٧٩٦).

ولا يَرِدُ عليه أنَّ المُكرهَةَ غيرُ آثمةٍ فلا حاجةَ إلى المغفرةِ؛ لأنَّ الإكراهَ لا يُنافي المؤاخذةَ بالذَّاتِ، ولذلك حَرُمَ على المكرَهِ القتلُ وأُوجبَ عليه القصاصُ[١].

(٣٤) - ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ يعني: الآياتِ الَّتي بُيِّنَت[٢] في هذه السُّورَةِ وأُوضِحَت فيها الأحكامُ والحُدودُ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزَةُ والكِسائيُّ في الموضعينِ هنا وفي الطَّلاقِ بالكسرِ[٣]؛ لأنَّها واضِحاتٌ تصدِّقُها الكتبُ المُتقدِّمَةُ والعقولُ المُستقيمَةُ، مِن «بيَّنِ»؛ بمعنى: تَبيَّنَ، أو لأنَّها بَيَّنَت الأحكامَ والحُدودَ.

﴿وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: ومثلًا مِن أمثالِ مَن[٤] قبلَكُم؛ أي: وقِصَّةً عَجيبةً مثلَ قصصِهِم، وهي قصَّةُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها فإنَّها كقصَّةِ يوسُفَ ومَريمَ[٥].

﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يعني: ما وُعِظَ به في تلكَ الآياتِ[٦]، وتخصيصُ المُتَّقينَ لأنَّهُم المُنتفِعُونَ بها.

وقيلَ: المرادُ بالآياتِ القرآنُ، والصِّفاتُ المذكورةُ صِفاتُه[٧].

---

(١) انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (٢/ ٨١٦)، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني (١٦/ ١١٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «تبينت».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «من أمثال الذين».

(٥) حيث أُسند إليهما مثل هذا الإفك، فبرأهما الله منه. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٥٦).

(٦) إشارة إلى ما مضى في هذه السورة.

(٧) هذا القول يقابل ما بدأ به تفسير الآية بقوله: «يعني: الآياتِ...»، قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: فالمراد بها في الأوَّل الآيات الماضية في هذه السورة، وفي هذا جميع القرآن.

(٣٥) ـ ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ النُّورُ في الأصلِ كيفيَّةٌ تُدرِكُها الباصِرَةُ أوَّلًا، وبوساطَتِها[1] سائرَ المُبصَرَاتِ، كالكيفيَّةِ الفائضَةِ مِن النَّيِّرينِ على الأجرامِ الكَثيفَةِ المحاذيَةِ لهما[2]، وهو بهذا المعنى لا يَصِحُّ إطلاقُه على اللهِ تَعالى إلَّا بتَقديرِ مُضافٍ؛ كقولِك: زيدٌ كَرَمٌ، بمعنى: ذو كرمٍ، أو على تجوُّزٍ:

ـ إمَّا بمَعنى: مُنَوِّرُ السَّماواتِ والأَرضِ، وقد قُرِئَ به[3]؛ فإنَّه تعالى نَوَّرَهما بالكَواكِبِ وما يفيضُ عنها مِن الأنوارِ، أو بالملائكَةِ والأنبياءِ.

ـ أو: مُدَبِّرُهما، مِن قَولِهِم للرَّئيسِ الفائقِ في التَّدبيرِ: نورُ القَوْمِ؛ لأنَّهُم يَهتدونَ به في الأمورِ.

ـ أو: مُوجِدُهما، فإنَّ النُّورَ ظاهرٌ بذاتِهِ مُظهِرٌ لغَيرِهِ، وأصلُ الظُّهورِ هو الوجودُ كما أنَّ أصلَ الخَفاءِ هو العدمُ، واللهُ سُبحانَه وتَعالى موجودٌ بذاتِه مُوجِدٌ لِمَا عَداه.

ـ أو: الَّذي به يُدرِكُ ـ أو يُدرَكُ ـ أهلُهما[4]..............................

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وبواسطتها»، وفي نسخة الطبلاوي: «وبواسطها».

(٢) النيِّران هما الشمس والقمر. وانظر: «التنبيه والإشراف» للمسعودي (ص: ٧٣)، و«مفاتيح العلوم» للخوارزمي (ص:٢٥٠).

(٣) أي: قرئ بفعله وهو (نوَّر) كما أشار أبو حيان في «البحر» (١٦/ ٨٢)، وقراءة (الله نوَّر..) نسبت في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٤٢) لزيد بن علي، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) لأبي جعفر المدني وعبد العزيز المكي، وفي «المحرر الوجيز» (٤/ ١٨٣) لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وأبي عبد الرحمن السلمي، وزاد في «البحر» (١٦/ ٨٢) على هؤلاءِ نسبتها لثابت بن أبي حفصة والقورصي ومسلمة بن عبد الملك.

(٤) قوله: «أو الذي به يدرك...» معطوف على قوله: «منورهما»، فهو مجاز، و«يدرِك» الأول مبني للمعلوم، والثاني للمجهول، وقد تنازعا قوله: «أهلهما»؛ أي: أهل السماوات والأرض. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦٠). =

مِن حيثُ إنَّه[١] يُطلَقُ على الباصرَةِ لتَعلُّقِها به أو لِمُشارَكَتِها له في توقُّفِ الإدراكِ عليه، ثمَّ على البَصيرَةِ[٢] لأنَّها أقوى إدراكًا؛ فإنَّها تُدرِكُ نفسَهَا وغَيرَها مِن الكُلِّيَّاتِ والجزئِيَّاتِ المَوجوداتِ والمَعدوماتِ، وتَغوصُ في بَواطِنِها وتتصرَّفُ فيها بالتَّركيبِ والتَّحليلِ. ثمَّ إنَّ هذهِ الإدراكاتِ ليسَتْ لذَاتِها وإلَّا لَمَا فارَقَتْهَا، فهي إِذَنْ مِن سَبَبٍ يفيضُها عليها، وهو اللهُ سُبحانَهُ وتعالى ابتداءً، أو بتوسُّطٍ مِن الملائكةِ والأنبياءِ، ولذلك سُمُّوا أَنوارًا[٣].

ويقرُبُ مِنهُ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: مَعناه: هادي مَن فيهِمَا[٤]، فهُمْ بنُورِهِ يَهتَدُونَ[٥].

= وخالف هذا الأنصاريُّ في «الحاشية» (٤/ ٢٠١) فقال: «أو الذي به تدرك، أو يدرك أهلها» عطف على «كيفية»؛ أي: النورُ في الأصل إمَّا كيفيةٌ تدركُها الباصرةُ... إلى آخره، أو الذي به تُدرِكُ الباصرةُ، أو يُدرِكُ به أهلُها الأشياءَ، وهو بهذا المعنى يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى بدون تقديرِ مضافٍ أو تجوُّزٍ.

(١) أي: النور.

(٢) أي: ثم يُطلق النور على البصيرة. والبصيرة: قوة في القلب تدرك بها المعاني. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦١).

(٣) انظر: «مشكاة الأنوار» للغزالي (٤١ ـ ٥٢)، و«تفسير الرازي» (٢٣/ ٣٧٨ ـ ٣٨٥)، فكلام المصنف ملخص منهما كما أفاده الخفاجي.

(٤) روى الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٩٥) عن ابن عباس: قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يقول: الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض.

(٥) اعترض عليه الطيبي بقوله في «فتوح الغيب» (١١/ ٩٠): قول ابن عباس من واد، وهذا من واد؛ فإنَّ نور حبر الأمة من وادي طور سينا، وهذا من وادٍ يهيم فيه ابن سينا. يعني: كلام حبر الأمة من مشكاة الوحي الإلهي، وهذا الكلام متأثر بكلام الفيلسوف ابن سينا في كتابه «الإشارات»، كما أفاد الخفاجي.

وإضافَتُه إليهِمَا للدَّلالَةِ على سعَةِ إشراقِه، أو لاشتمالِهما على الأنوارِ الحِسِّيَّةِ والعَقليَّةِ وقصورِ الإدراكاتِ البَشريَّةِ عليهِما وعلى المتعلِّقِ بهما والمدلولِ لَهُما[١].

﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾: صِفةُ نورِهِ العَجيبةُ الشَّأنِ، وإضافَتُه إلى ضَميرِه سبحانَه دَليلٌ على أنَّ إطلاقَهُ عليه لم يَكُن على ظاهِرِهِ.

﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾: كصِفَةِ مِشكاةٍ، وهي الكُوَّةُ الغيرُ النَّافذةِ. وقرأَ الكسائيُّ بروايةِ الدُّوريِّ بالإمالةِ[٢].

﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾: سراجٌ ضَخمٌ ثاقِبٌ.

وقيلَ: «المشكاةُ»: الأُنبوبَةُ في وسطِ القِنديلِ، و«المصباحُ»: الفَتِيلَةُ المُشتَعِلَةُ.

﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾: في قنديلٍ مِن الزَّجاجِ ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾: مُضيءٌ مُتلألئٌ كالزُّهَرَةِ في صَفائِه وزهرَتِه[٣]، مَنسوبٌ إلى «الدُّرِّ»، أو فُعِّيلٌ كـ«مُرِّيقٍ» مِن «الدَّرءِ»؛ فإنَّه يدفعُ الظَّلامَ بضَوئِه، أو بعضُ[٤] ضوئِه بعضًا مِن لَمَعانِه، إلَّا أنَّه قُلِبَت همزَتُه ياءً، ويدلُّ عليه قراءةُ حمزةَ وأبي بكرٍ على

---

(١) أي: إضافة نور الربِّ سبحانه إلى السماء والأرض في قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ـ مع أنه بجميع معانيه التي سبق ذكرها نور لجميع الموجودات ـ ليس للتخصيص، وإنما للدلالة على سعة إشراقه، أو لقصور البشر عن إدراك غير الأنوار الحسية والعقلية المتعلقة بهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥).

(٣) قوله: «زهرته» بفتح الزاي مع سكون الهاء: بهجته وحسنه، وبضمها؛ أي: بياضه وحسنه. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦٥).

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «أو بعض ضوئه» معطوف على فاعل «يدفع» المستتر؛ أي: أو يدفع بعضُ ضوئه بعضًا.

الأصلِ[١]، وقراءةُ أبي عَمرٍو والكِسائيِّ: ﴿دِرِّيْءٌ﴾ كـ«شِرِّيبٍ»[٢]، وقد قُرِئَ به مَقلوبًا[٣].

﴿تَوَقَّدَ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾؛ أي: ابتداءُ ثُقوبِ[٤] المصباحِ مِن شَجرةِ الزَّيتونِ المُتكاثرِ نَفعُهُ بأَنْ رُوِيَت ذُبالَتُه بزَيْتِها.

وفي إبهامِ الشَّجرَةِ ووَصفِهَا بالبركةِ ثمَّ إبدالِ الزَّيتونةِ عنها تَفخيمٌ لشأنِها.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ بالياءِ والبناءِ للمَفعولِ مِن «أُوقِد»، وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ بالتَّاءِ كذلك على إسنادِه إلى الزُّجاجةِ بحذفِ المضافِ[٥].

وقُرِئَ: «تَوَقَّدُ»[٦]، بمعنى: تَتوقَّد.

و«يَوَقَّد» بحذفِ التَّاءِ لاجتماعِ زِيادَتَينِ، وهو غريبٌ[٧].

---

(١) أي: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٣) أي: بكسر الدال، وقلب همزته ياء. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية ابن التمجيد» مع «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦٦). رواها المفضَّل عن عاصم، وهي قراءة عبد الله بن عمرو والزهري. انظر: «زاد المسير» (٣/ ٢٩٦).

وقالَ الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٢٠٢): «أي: قلْبًا مكانيًّا بأن قُدِّمَت الهمزةُ ساكنةً على الراء، وهي قراءة غريبة». وقال القونوي: قد أغرب من قال هذا.

(٤) الثقوب: الإضاءة والاتقاد.

(٥) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تَوَقَّدَ﴾ بالتاء مفتوحة وفتح الواو والدال والقاف مشددًا على أنه فعلٌ ماضٍ من التوقُّد وهو التلهُّب، والفعل للمصباح. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٦) هي رواية عن عاصم كما في «السبعة» (ص: ٤٥٦). وذكرها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) عن السلمي ومجاهد والحسن وجماعة والمفضل عن عاصم.

(٧) انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٠)، و«البحر» (١٦/ ٨٨). قال أبو حيان: هو شاذ جدًّا. =

﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ تقَـعُ الشَّـمسُ عليها حينًا دونَ حينٍ، بـل بحيثُ تقَعُ عليها طـولَ النَّهـارِ كالَّتـي تكونُ على قُلَّـةٍ[١] أو صحراءَ واسِـعَةٍ، فـإنَّ ثمرتَها تكـونُ أنضجَ وزيتَها أَصْفَى.

أو: لا نابتـةٍ فـي شـرقِ المَعمـورةِ وغربِهـا، بـل فـي وسـطِها وهـوَ الشَّـامُ، فإنَّ زيتونَـه أجـوَدُ الزَّيتونِ.

أو: لا فـي مَضحًى تُشـرِقُ الشَّـمسُ عليها دائمًـا فتُحرِقُها، أو في مَقْنَـأَةٍ[٢] تغيبُ عَنْهـا دائِمًـا[٣] فتتركُهـا نِيْئًـا، وفي الحديـثِ: «لا خيرَ في شـجرةٍ ولا نَباتٍ فـي مَقنأَةٍ، ولا خيـرَ فيهِما فـي مَضْحًى»[٤].

= وقالَ ابن جني: وهذا مشكل، وذلك أن أصله: (يتوقد)، فحُـذف التاء لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل، وهما الياء والتاء المحذوفة، والعرفُ في هذا أنه إنما تحذف التاء إذا كان حرفُ المضارعة قبلها تاء، نحو (تَفَكَّرُون) و﴿تَذَكَّرُونَ﴾، والأصل: تتفكرون وتتذكرون؛ فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبًا للخفة بذلك. وليس في (يتوقد) مثلان فيحذفَ أحدهما، لكنَّهُ شبَّه حرفَ مضارعةٍ بحرف مضارعة، أعني: شبه الياء في (يتوقد) بالتاء الأولى في (تتوقد) إذ كانا زائدين، كما شبهت التاء والنون في (تَعِد) و(نَعِد) بالياء في (يَعِد)، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء في (يعد).

(١) القُلَّةُ: رأس كل شيء. انظر: «العين» (٥/ ٢٥).

(٢) المقنأة: المكان الذي لا تطلع عليه الشمس.

(٣) في نسخة الفاروقي: «دائبًا».

(٤) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٤٤٧): غريب جدًّا، وقالَ الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١١٩): لم أجده. قلت: هو قول لبعض العرب في «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾؛ أي: يكادُ يُضيءُ بنفسِه مِن غيرِ نارٍ: لتَلأْلُئِه وفَرْطِ وَبيصِه[1].

﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ نورٌ مُتَضاعِفٌ، فإنَّ نُورَ المِصباحِ زادَ في إنارَتِه صفاءُ الزَّيتِ وزهرَةُ القنديلِ[2] وضبطُ المِشكاةِ لأشعَّتِه.

وقد ذُكرَ في مَعنى التَّمثيلِ وُجوهٌ:

الأوَّلُ[3]: أنَّه تَمثيلٌ للهُدَى الَّذي دلَّ عليه الآياتُ البيِّنَاتُ في جلاءِ مَدلولِها وظهورِ ما تضمَّنُه مِن الهُدى بالمشكاةِ المنعوتةِ.

أو: تَشبيهٌ للهُدى مِن حيثُ إنَّه محفوفٌ بظلماتِ أوهامِ النَّاسِ وخيالاتِهم بالمصباحِ، وإنَّما وَلِيَ الكافَ المشكاةُ لاشتِمالِها عليه[4]، وتَشبيهُه به أوفَقُ مِن تَشبيهِهِ بالشَّمسِ.

أو: تمثيلٌ لِمَا نَوَّرَ اللهُ بهِ قلبَ المؤمنِ مِن المعارفِ والعُلومِ بنُورِ المِشكاةِ المُنبَثِّ فيها مِن مِصباحِها[5].

---

(١) الوَبِيصُ: البريقُ. انظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٤/ ٣٣٣).

(٢) زهرَةُ القنديلِ: حُسنُه أو بياضُه.

(٣) قوله: «الأول» الأولى حذفُه؛ لأنَّه لم يذكر مقابِلَه بلفظ الثاني، والثالث، والرابع، والخامس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٠٣).

(٤) قوله: «وإنما ولي الكاف المشكاة»؛ أي: لا المصباحَ «لاشتمالها عليه»؛ أي: على المصباحِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٠٣).

(٥) هذا الوجه رجحه الطيبي على غيره، واستدلَّ له بما روي عن كعب أنه قال: إنه مثل ضربه الله لنبيه ﷺ؛ فالمشكاة صدره، والزجاجة قلبه، والمصباح ما فيه من الحكم، وعن الحسن وابن زيد: أنَّ الشجرة المباركة شجرة الوحي ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ تكاد حجة القرآن تتضح وإن لم يقرأ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٩٤ ـ ٩٦). وانظر خبر كعب في «تفسير الثعلبي» (١٩/ ٢٦٥)، وفيه: =

ويؤيِّدُه قراءةُ أُبَيٍّ: «مثلُ نورِ المُؤمنِ»[(١)].

أو: تمثيلُ ما منحَ اللهُ[(٢)] عِبادَهُ مِن القُوَى الدَرَّاكةِ الخمسِ المترتِّبَةِ الَّتي ينوطُ بها المعاشَ والمعادَ، وهي: الحسَّاسَةُ الَّتي تُدرِكُ المَحسوساتِ بالحَواسِّ الخَمسِ، والخَياليَّةُ الَّتي تحفَظُ صُورَ تلك المَحسوساتِ لتَعْرِضَها على القُوَّةِ العَقليَّةِ متَى شاءَتْ، والعقليَّةُ[(٣)] الَّتي تُدرِكُ الحَقائقَ الكُلِّيَّةَ، والمُفكِّرَةُ وهي الَّتي تؤلِّفُ المعقولاتِ لتَستَنْتِجَ مِنْها عِلمَ ما لم تَعلَمْ، والقُوَّةُ القُدسِيَّةُ الَّتي تتجَلَّى فيها لوائِحُ الغَيبِ وأسرارُ المَلكوتِ المُختصَّةُ بالأنبياءِ والأولياءِ المَعنيَّةُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]= بالأشياءِ الخمسَةِ المذكورةِ في الآيةِ، وهي: «المشكاةُ» و«الزُّجاجَةُ» و«المِصباحُ» و«الشَّجرةُ» و«الزيتُ»:

فإن الحساسَّةَ كالمشكاةِ لأنَّ محلَّها كالكُوَى[(٤)]، ووَجهُهَا إلى الظَّاهرِ لا تُدرِكُ ما وَراءَهَا، وإضاءَتُها بالمَعقولاتِ لا بالذَّاتِ.

= المصباح نور النبوة، وخبر الحسن وابن زيد فيه أيضًا (١٩/ ٢٦٩).

وقد روى الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٠٢) نحو خبر كعب عن أبي بن كعب، لكنه قال: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ قال: مثل المؤمن قد جعل الإيمان والقرآن في صدره كمشكاة، قال: المشكاة: صدره، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ قال: والمصباح القرآن والإيمان الذي جعل في صدره، ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ قال: والزجاجة: قلبه...

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٨٣)، و«البحر» (١٦/ ٨٤). وهذه القراءة رواها عن أبيٍّ: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٠٧)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٩٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٩٤).

(٢) بعدها في نسخة الفاروقي والتفتازاني والطبلاوي: «به».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «والعلمية»، وفي نسخة التفتازاني زيادة: «العاقلة».

(٤) قوله: «فإن الحساسَّةَ كالمشكاةِ لأنَّ محلَّها كالكُوَى» هكذا جاء في نسخنا الخطية، لكن وقع في غيرها اختلاف كثير في النسخ بيَّنه الشهاب في «الحاشية» فقال: قوله: «فإنّ الحاسة» في نسخة =

والخَيالِيَّةَ كالزُّجاجةِ في قَبولِ صُوَرِ المُدرَكَاتِ مِن الجَوانِبِ وضَبطِها للأنوار العَقلِيَّةِ وإنارَتِها بما تَشتَمِلُ عليها مِن المعقولاتِ.

والعَاقِلَةَ كالمِصبَاحِ لإضاءَتِها بالإدراكاتِ الكُلِّيَّةِ والمَعارفِ الإلهيَّةِ.

والمُفكِّرَةَ كالشَّجرَةِ المباركَةِ لتَأدِّيها[1] إلى ثمراتٍ لا نِهايَةَ لها، والزَّيتونَةِ المُثمِرَةِ بالزَّيتِ[2] الَّذي هو مادَّةُ المصابيحِ الَّتي لا تكونُ شَرقيَّةً ولا غَربيَّةً؛ لتَجرُّدِها عن اللَّواحقِ الجِسميَّةِ، أو لوُقوعِها بينَ الصُّوَرِ والمَعاني مُتصرِّفَةً في القَبِيلَيْنِ مُنتفعَةً مِن الجانِبَينِ.

والقُوَّةَ القدسيَّةَ كالزَّيتِ، فإنَّها لصَفائِها وشدَّةِ ذَكائِها تكادُ تُضِيءُ بالمعارفِ مِن غيرِ تَفكُّرٍ ولا تَعليمٍ[3].

أو: تمثيلٌ للقُوَّةِ العَقليَّةِ في مراتِبِها[4] بذلك؛ فإنَّها في بَدءِ أَمرِهَا خَالِيَةٌ عَن

= بدله: «الحساسة»، وقوله: «لأنّ محالها الكوى» في نسخة: «كالكوى»... و«محالها»: جمع محل، وفي نسخة: «محلها»، وضمير «محالها» و«وجهها» للحاسة، والمراد: بيان وجه السبب لتجويفها وتوجهها لظاهر البيت لا لِمَا خَلْفَه لتوجُّهها للحواسِّ الظاهرة وكونها في مقدم الدماغ.

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «بالشجرة المباركة لتأديتها». والمثبت من نسخة الفاروقي وهو أوفق مما في النسخ الأخرى كما قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٨٤)، وقوله الآتي: «والزيتونة» معطوف على «الشجرة» كما ذَكَر.

(٢) في نسخة الفاروقي: «للزيت».

(٣) نقل الطيبي كلام المصنف في بيان وجوه التمثيل، وقال عن هذا الأخير: إنه مبنيٌّ على أصول الحكماء، والمقام ينبو عنه. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٩٢ ـ ٩٤). قلت: وما بعده مثله، كما لا يخفى.

(٤) ذكر ابن التمجيد في «حاشيته» (١٣/ ٣٧٩): أن مراتب القوة العقلية هي: العقل الهيولاني، والعقل بالملكة، والعقل المستفاد، والعقل بالفعل. وانظر بيان هذه المراتب في: «التعريفات» للجرجاني (ص: ١٥٢)، وانظر: «معيار العلم في فن المنطق» للغزالي (ص:٢٨٧ ـ ٢٨٨)، و«العناية شرح الهداية» للبابرتي (٧/ ٣٧٢).

العُلومِ مُستَعِدَّةٌ لقَبُولِها كالمِشكاةِ، ثمَّ تَنتَقِشُ بالعُلومِ الضَّروريَّةِ بتَوسُّطِ إحساسِ الجُزئيَّاتِ بحيثُ تَتمكَّنُ مِن تَحصيلِ النَّظَريَّاتِ فتَصيرُ كالزُّجاجَةِ مُتلألِئَةً في نَفسِها قابِلةً للأَنوارِ، وذلك التَّمكُّنُ إنْ كانَ بفكرٍ واجتِهادٍ فكالشَّجرَةِ الزَّيتونَةِ، وإن كانَ بالحَدْسِ فكالزَّيتِ، وإن كانَ بقُوَّةٍ قُدسِيَّةٍ فكالتي يَكادُ زَيتُها يُضيءُ؛ لأَنَّها تكادُ تعلَمُ ولو لم تَتَّصِل بملَكِ الوَحيِ والإلهامِ الَّذي مَثَلُه النَّارُ مِن حيثُ إنَّ العُقولَ تَشتَعِلُ عَنْها، ثمَّ إذا حَصَلَتْ لها العُلومُ بحيثُ تَتمكَّنُ مِن استحضارِهَا مَتى شاءَتْ كانَ كالمِصباحِ، فإذا استحضَرَها كانَ نُورًا على نُورٍ.

﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾؛ أي: لهـذا النُّـورِ الثَّاقـبِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾؛ فـإنَّ الأسـبابَ دونَ مَشـيئَتِه لاغيـةٌ إذ بهـا تَمامُها.

﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾ إدناءً للمَعقولِ مِن المَحسوسِ تَوْضِيحًا وبَيانًا ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ مَعقولًا كانَ أَوْ مَحسوسًا، ظاهِرًا كانَ أَوْ خَفِيًّا، وفيه وَعدٌ ووَعيدٌ لِمَن تَدبَّرَها ولِمَن لَمْ يَكْتَرِث بها[1].

(٣٦) - ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ مُتعلِّقٌ بما قبلَه؛ أي: كمِشكاةٍ في بعضِ بيوتِ الله، والمرادُ: المسجدُ.

أو: توقَدُ في بيوتٍ[2]، فيكونُ تقييدًا للمُمثَّلِ به بما يكونُ لخيرٍ[3]، أو مُبالغةً فيه؛ فإنَّ قناديلَ المساجدِ تكونُ أعظمَ، أو تمثيلًا لصلاةِ[4] المُؤمنينَ أو أبدانِهم بالمساجدِ.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: الاكتراث: الاعتناء. وأفاد أنَّ في العبارة لفًّا ونشرًا مرتبًا؛ أي: وعدٌ لمن تدبَّرها، ووعيدٌ لمن لم يكترث بها.

(٢) بعدها في نسخة التفتازاني لفظ الجلالة: «الله».

(٣) أي: قيَّد النور السابق الموصوف بتلك الصفات بأنه معدٌّ للخير، وهو الطاعة والعبادة، فيكون أشد مناسبة للممثَّل به وهو الهداية. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٨٤).

(٤) في نسخة الفاروقي: «لصدور».

ولا يُنافي جمعُ البُيوتِ وحدةَ المشكاةِ؛ إذ المرادُ بها ما له هذا الوَصفُ بلا اعتبارِ وِحدةٍ ولا كَثرةٍ.

أو بما بعدَهُ[1] وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾، و﴿فيها﴾ تَكريرٌ مُؤكِّدٌ، لا بـ﴿يُذكَرَ﴾؛ لأنَّه مِن صِلَةِ ﴿أن﴾ فلا يعملُ فيما قبلَه.

أو بمَحذوفٍ[2] مثلِ: سَبِّحُوا فـي بيوتٍ، والمرادُ بها[3]: المساجِدُ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُلائِمُها.

وقيلَ: المساجِدُ الثَّلاثَةُ[4]، والتَّنكيرُ للتَّعظيمِ.

﴿أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ بالبناءِ أو التَّعظيمِ[5] ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ عامٌّ فيما يَتضمَّنُ ذكرَه حتَّى المذاكرةَ في أفعالِه والمباحثةَ في أحكامِه.

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ يُنزِّهونَـهُ، أو يُصَلُّـونَ لـه فيهـا بالغَـدواتِ والعَشِـيَّاتِ[6]، و«الغُدُوُّ»: مَصـدَرٌ أُطلِقَ للوَقتِ، ولذلك حَسُـنَ اقتِرانُه بـ«الآصالِ» وهو جمـعُ أَصيـلٍ[7].

---

(١) أي: أو ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلِّق بما بعدَه.

(٢) أي: أو ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلِّق بمحذوف.

(٣) أي: بالبيوت، وهذا جار على الاعتبارات السابقة كلِّها، وهو لمخالفة قول عكرمة الذي رواه الطبري (١٧/ ٣١٧) بأنَّ المراد في الآية البيوت كلُّها.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٠٤) عن ابن بريدة. وعلى هذا القول تكون البيوت معرفة، يكون تنكيرها للتعظيم.

(٥) فالرفع حسِّيٌّ على الأول، معنويٌّ على الثاني. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٨٦).

(٦) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «والعشايا».

(٧) في نسخة الفاروقي والخيالي: «أُصُل»، وفي نسخة التفتازاني: «جمع أُصُل جمع أصيل». والمثبت من نسخة الطبلاوي، وهذه الثلاثة قد قيل بكل منها: ففي «الكشاف» (٦/ ٧٩): والآصَالُ: جَمعُ =

وقُرِئَ «والإيصالِ»[(١)]، وهو الدُّخولُ في الأصيلِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿يُسبَّحُ﴾ بالفَتحِ على إسنادِهِ إلى أحدِ الظُّروفِ الثَّلاثَةِ ورفعِ ﴿رِجَالٌ﴾[(٢)] بما يَدُلُّ عليه، وقُرِئَ بالتَّاءِ مَكسورًا[(٣)] لتأنيثِ الجَمعِ، ومفتوحًا[(٤)] على إسنادِه إلى أوقاتِ الغُدوِّ.

(٣٧) - ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ﴾: لا تَشغَلُهُم معاملةٌ رابِحَةٌ ﴿وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ مُبالغَةٌ بالتَّعميمِ بعدَ التَّخصيصِ إنْ أُريدَ بِهِ مُطلَقُ المعاوَضَةِ، أو بإفرادِ ما هو أهمُّ مِن قِسمَي التِّجارَةِ، فإنَّ الرِّبحَ يَتحقَّقُ بالبَيعِ ويُتوقَّعُ بالشِّراءِ.

وقيلَ: المرادُ بالتِّجارَةِ الشِّراءُ؛ فإنَّه أَصلُها ومَبدَؤُها.

وقيلَ: الجَلَبُ[(٥)] لأنَّه الغالِبُ فيها، ومنه يُقالُ: «تَجَرَ في كذا» إذا جَلَبَه[(٦)].

= أُصُلٍ - على وزن «عُنُقٍ» كما قال الشهاب في «الحاشية» -. وفي «الصحاح» (مادة: أصل): والأَصيلُ: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه: أُصُلٌ وآصال.

وقالَ العكبري في «التبيان» (ص: ٦١٠): والآصال: جمعُ الجمع؛ لأن الواحد أَصيلٌ، وفَعِيلٌ لا يُجمع على أفعالٍ، بل على فُعُلٍ، ثُم فُعُلٌ على أَفعالٍ.

(١) قرأ بها أبو مجلز وسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٣) أي: (تُسبِّحُ) بكسر الباء. انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤) عن أبي حيوة. والفاعل: ﴿رِجَالٌ﴾ والتأنيث للجمع.

(٤) انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤) عن أبي جعفر، والمشهور عنه: ﴿يُسَبِّحُ﴾ مثل الأكثر.

(٥) أي: جلب الأمتعة من بلد إلى بلد، وبه يحصل الاكتفاء عن ذكر الشراء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٣٩١).

(٦) حاصل ذلك أنَّ الله سبحانه وتعالى ذكر البيع بعد التجارة، وهما متلازمان عادة؛ فبيِّن مسوِّغ ذلك =

وفيه إيماءٌ بأنَّهم تُجَّارٌ[١].

﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ عَوَّضَ فيه الإضافةَ مِن التَّاءِ المُعوَّضَةِ عَن العينِ السَّاقطَةِ بالإعلالِ[٢]؛ كقولِه:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا[٣]

﴿وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ ما يجبُ إخراجُهُ مِن المالِ للمُسْتَحِقِّينَ.

= من وجوه، بنى أوَّلها على أن المراد بالتجارة المعاملة الرابحة، وبالبيع مطلق البيع لربح أو لسداد دين أو غير ذلك، فيكون من ذكر العام بعد الخاص، وهو يفيد المبالغة. وأما الوجوه الثلاثة التالية فالبيع فيه بمعناه، لكن المراد بالتجارة في الثاني البيع والشراء، وذِكر البيع وحده بعده من ذكر الخاص بعد العام، وهو يفيد المبالغة، والمراد بالتجارة في الثالث الشراء، وفي الرابع الجلب.

(١) إنما اعتبره إيماء مع ظهوره؛ لاحتمال أن يكون المراد: لا يتاجرون ولا تلهيهم تجارة، بل هم ملازمون بيوت الله يذكرونه كأصحاب الصُّفَّة، ولاحتمال أن يكون المراد: لا يلهيهم شيء عن ذكر الله، وإنما ذُكرت التجارة كناية عن كلِّ ما يلهي. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٣٤)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٣٩١).

(٢) أصله: أقوام، فقُلبت الواو ألفًا ثم حذفت لاجتماع ألفين، وأُدخلت التاء عوضاً عن المحذوف، فصار: إقامة، ثمَّ حُذفت التاء وعُوِّض عنه بالإضافة، واشتراط الحذف بتعويض التاء أو الإضافة مذهب الفراء، وسيبويه لا يشترط التعويض بالإضافة. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٤٥٨).

(٣) عجز بيت نسب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في «العباب الزاخر» (مادة: خلط)، و«اللسان» (مادة: غلب)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٩٦)، وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير، وصدره:

إنَّ الخَلِيطَ أجَدُّوا البينَ فانجَرَدُوا

وهو بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٢٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٩٧)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١).

﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ مع ما هُـمْ عـليهِ مِـن الذِّكـرِ والطَّـاعةِ ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾: تَضطَرِبُ وتَتغَيَّرُ مِن الهَوْلِ، أو: تَنقَلِبُ أَحْوَالُهَا فتفقَهُ القُلوبُ مَا لم تَكُن تَفقَهُ، وتُبصِرُ الأَبصَارُ ما لَمْ تَكُن تُبصِرُ، أو: تَتقَلَّبُ القُلُوبُ مِن تَوَقُّعِ النَّجاةِ وخوفِ الهَلاكِ، والأَبصارُ مِن أيِّ ناحِيَةٍ يُؤخَذُ بهم ويُؤتى كِتابُهم.

(٣٨) ـ ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ أو ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ﴾ أو ﴿يَخَافُونَ﴾.

﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾: أَحسَنَ جَزاءِ ما عَمِلُوا الموعودِ لَهُم من الجنَّةِ.

﴿وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ أشياءَ لم يَعِدْهُم بها على أَعمالِهم ولم تَخْطُر ببالِهم.

﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ تقريرٌ للزِّيادَةِ، وتَنبيهٌ على كَمالِ القُدرَةِ، ونَفاذِ المَشيئَةِ، وسَعةِ الإحسانِ.

(٣٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾: والذينَ كَفَرُوا حالُهم على ضِدِّ ذلك؛ فإنَّ أَعمَالَهُم الَّتي يَحسبونَها صالحَةً نافعَةً عندَ اللهِ يَجِدُونَها لاغِيَةً مُخيِّبَةً في العاقبةِ كالسَّرابِ، وهو ما يُرَى في الفَلاةِ مِن لَمَعانِ الشَّمسِ عليها وقتَ الظَّهيرَةِ فيُظَنُّ أنَّه ماءٌ يَسْرُبُ؛ أي: يَجْرِي.

و«القِيعَـةُ» بمَعنـى القَـاعِ، وهـو الأرضُ المُستَوِيَةُ، وقيـلَ: جمعُـهُ؛ كـ«جـارٍ» و«جِيـرَةٍ»[1].

وقُرِئَ «بِقِيعَاتٍ»[2] كـ«دِيمَاتٍ» في دِيمَةٍ.

---

(١) الأول قـول أبـي عبيـدة، والثاني قول الفـراء. انظر: «معاني القـرآن» للفـراء (٢/ ٢٥٤)، وللنحاس (٤/ ٥٤٠).

(٢) قرأ بها مسلمة بن محارب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٣).

﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾؛ أي: العَطشانُ، وتَخصيصُهُ لتَشبيهِ الكافرِ بهِ في شِدَّةِ الخَيبَةِ عندَ مَسيسِ الحاجَةِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ﴾: جاءَ ما تَوَهَّمَه ماءً، أو مَوضِعَه ﴿لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ ممَّا ظَنَّه[1] ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾: عقابَه، أو: زَبانيتَهُ، أو وجدَهُ محاسبًا إيَّاه ﴿فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ استعراضًا أو مُجازاةً.

﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حِسابٍ.

رُوِيَ: أنَّها نَزَلَت في عُتبةَ بنِ رَبيعةَ بنِ أُميَّةَ، تعبَّدَ في الجاهليَّةِ ولَبِسَ المُسوحَ والتمسَ الدِّينَ، فلَمَّا جاءَ الإسلامُ كَفَرَ[2].

(٤٠) - ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ عطفٌ على ﴿كَسَرَابٍۭ﴾.

و«أو» للتَّخييرِ؛ فإنَّ أعمالَهُم لكَونِها لاغيَةً لا منفعةَ لها كالسَّرابِ، ولكَونِها خاليَةً عَن نورِ الحَقِّ كالظُّلماتِ المُتراكِمَةِ مِن لُجِّ البَحْرِ والأَمواجِ والسَّحابِ.

أو للتَّنويعِ؛ فإنَّ أَعْمالَهُم إنْ كانَتْ حَسَنَةً فكالسَّرابِ، وإن كانَتْ قَبيحَةً فكالظُّلماتِ.

أو للتَّقسيمِ باعتِبارِ وَقتَيْنِ؛ فإنَّها كالظُّلماتِ في الدُّنيَا، والسَّرابِ[3] في الآخرَةِ.

﴿فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾: عميقٍ مَنسوبٍ إلى «اللُّجِّ»، وهو مُعظَمُ الماءِ ﴿يَغْشَىٰهُ﴾ يَغشى البحرَ ﴿مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾؛ أي: أَمْواجٌ مُترادِفَةٌ مُتراكِمَةٌ ﴿مِّن فَوْقِهِۦ﴾

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: فسره به إشارة إلى أنّ «الحسبان» بمعنى الظن، وهو المشهور، وإن فرَّق بينهما الراغب بأن الظن أن يخطر النقيضين بباله ويغلب أحدهما على الآخر، والحسبان أن يحكم بأحدهما من غير أن يخطر الآخر بباله.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٩٢)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٥٣)، عن مقاتل. وهو في «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٠٢) إلَّا أن فيه: (شيبة) بدل (عتبة).

(٣) في نسخة التفتازاني: «وكالسراب».

مِـن فوقِ المـوجِ الثَّانـي ﴿سَحَابٌ﴾ غَطَّى النُّجـومَ وحَجَـبَ أَنوارَهَا، والجُملَـةُ صِفَةٌ أُخـرى للبَحرِ[١].

﴿ظُلُمَٰتٌ﴾؛ أي: هذه ظُلماتٌ[٢] ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ بالجرِّ على إبدالِها مِن الأُولى، وبإضافَةِ السَّحابِ إليها في روايةِ البزِّيِّ[٣].

﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ وهـيَ أَقـرَبُ مـا يُـرَى إليـه ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾: لـم يَقْـربْ أَنْ يراهَـا فَضْـلًا أَنْ يَراهـا[٤]؛ كقولِـه:

إِذَا غَيَّـرَ النَّـأْيُ[٥] المُحِبِّيـنَ لَـمْ يَكَـدْ ... رَسِيسُ الهَـوَى مِنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْرَحُ[٦]

---

(١) الصفة الأولى ﴿لُّجِّيٍّ﴾، والثانية: ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «هذه ظلمات» يشير إلى أنه خبر مبتدأ مقدَّر.

(٣) قرأ قنبل: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾، وقرأ البزي: ﴿سحابُ ظُلُماتٍ﴾، والباقون بالرفع والتنوين فيهما. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٤) هذا قول الشيخ عبد القاهر الجرجاني فيها، وله في تأملها كلام جميل. انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٢٧٤) وما بعدها، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: نفي «كاد» أبلغ من نفي الفعل الداخلة عليه؛ لأنَّ نفي مقاربته يدلُّ على نفيه بطريق برهاني.

(٥) في نسخة الخيالي: «الهجر».

(٦) البيت لذي الرمة، وهو في «ديوانه بشرح الباهلي» (٢/ ١١٩٢)، ويروى: إذا غيَّر اليأس، و: إذا غيَّر الهجر. انظر: «أخبار القضاة» لكيع الضبي (٣/ ٩٢)، و«حماسة الخالديين» (ص:٨١)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٣٨٣). والرسيس: الثابت. وفي «أخبار القضاة» «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه (ص:٢٦) أنَّ ابن شُبرمة سمع البيت من ذي الرمة، فقال: يا ذا الرمة أُراه قد برح. ففكَّر ساعة، ثم قال: لم أجد رسيس الهوى. وقيل: أخطأ ذو الرمة حين رجع.

والضَّمائِرُ[١] للوَاقعِ في البَحرِ ـ وإنْ لم يَجرِ ذِكرُه ـ لدَلالَةِ المَعنى عليه.

﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا﴾: ومَن لَمْ يُقَدِّر لَهُ الهِداية ولَمْ يُوَفِّقْهُ لأَسبابِها ﴿فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ خلافَ الموفَّقِ الَّذي له نورٌ على نُورٍ.

(٤١) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: أَلَمْ تَعلَم عِلْمًا يشبهُ المشاهدةَ في اليَقينِ والوَثاقةِ بالوَحْيِ أو الاستدلالِ ﴿أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: يُنزِّهُ ذاتَه عَن كلِّ نَقصٍ وآفةٍ أهلُ السَّماواتِ والأَرضِ، و﴿مَن﴾ لتَغليبِ العُقلاءِ، أو الملائكةُ والثَّقلانِ= بما يَدُلُّ عليه مِن مقالٍ أو دَلالةِ حالٍ[٢].

﴿وَالطَّيْرُ﴾ علـى الأوَّلِ تخصيصٌ لِمَا فيهَا مِن الصُّنعِ الظَّاهرِ والدَّليلِ البَاهرِ، ولذلك قيَّدَها بقولِه: ﴿صَافَّاتٍ﴾، فإنَّ إِعطاءَ الأَجرامِ الثَّقيلَةِ ما بِهِ تَقْوَى على الوُقوفِ في الجوِّ صافَّةً باسِطَةً أجنِحَتَها بما فيها مِن القَبضِ والبَسْطِ حُجَّةٌ قاطِعَةٌ على كمالِ قُدرَةِ الصَّانعِ ولطفِ تَدبيرِه.

﴿كُلٌّ﴾: كلُّ واحـدٍ ممَّـا ذُكِـرَ، أو: مِـن الطَّيـرِ ﴿قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾؛ أي: قد عَلِـمَ اللهُ دُعـاءَه وتَنزيهَهُ اختيـارًا أو طبعًا؛ لقولِـه: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

أو: عَلِمَ كُلٌّ[٣]، على تشبيهِ حالِه في الدَّلالةِ على الحَقِّ والميلِ إلـى النَّفعِ على وجهٍ يَخُصُّه بحالِ مَن عَلِمَ ذلك، مع أنَّه لا يَبعدُ أن يُلْهِمَ اللهُ الطَّيرَ دعاءً وتَسبيحًا كما أَلهمَها علومًا دَقيقَةً في أسبابِ تَعَيُّشِها لا يكادُ يَهتَدِي إليها العُقَلاءُ.

---

(١) في قوله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «الملائكةُ والثقلان» معطوف على «أهلُ»، وقوله: «بما يدل...» متعلق بـ«ينزه»، وهو ناظر إلى الوجه الأوَّل، وسكت عن الثاني لظهوره وعلمه منه، وضمير «عليه» للتنزيه المعلوم من الفعل «ينزه».

(٣) فالفاعل على هذا الوجه ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مذكور وهو ﴿كُلٌّ﴾، وعلى الأول ضمير مستتر يعود على المولى سبحانه وتعالى.

(٤٢) ـ ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فإنَّه الخَالِقُ لَهُما ولِمَا فيهِمَا مِن الذَّواتِ والصِّفَاتِ والأفعالِ مِن حَيثُ إنَّها مُمكِنَةٌ واجِبَةُ الانتهاءِ إلى الواجبِ، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ مَرجِعُ الجَميعِ.

(٤٣) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا﴾: يسوقُ، ومنه: البِضاعَةُ المُزجاةُ، فإنَّها يُزجِيها[١] كلُّ أحدٍ.

﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾ بأَنْ يكونَ قَزَعًا[٢] فيَضمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ، وبهذا الاعتبارِ صحَّ ﴿بَيْنَهُۥ﴾ إذ المعنى: بينَ أجزائِه. وقرأ نافعٌ بروايةِ ورشٍ: ﴿يُوَلِّفُ﴾ غيرَ مهموزٍ[٣].

﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا﴾: متراكمًا بعضُه فوقَ بَعضٍ ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ﴾: المطرَ ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾: مِن فُتوقِه، جمع خَلَلٍ؛ كـ«جبالٍ» في جَبلٍ. وقُرِئَ: «مِن خَلَلِه»[٤].

﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: مِن الغمامِ، وكُلُّ ما علاكَ فهُوَ سَماءٌ.

﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا﴾: مِن قطعٍ عظامٍ تشبهُ الجبالَ في عظمِها أو جمودِها.

﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾ بيانٌ للجبالِ، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: ينزلُ مُبتَدئًا مِن السَّماءِ مِن جبالٍ فيها مِن بردٍ بَردًا، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مِنۢ﴾ الثَّانيةُ أو الثَّالثةُ للتَّبعيضِ واقعةً مَوقِعَ المفعولِ[٥].

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «يزجيها كل أحد» بتشديد الجيم وتخفيفها؛ أي: يدفعها لرغبته عنها، أو يقدر على سوقها وإيصالها.

(٢) بفتح القاف والزاي؛ أي: قطعًا.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧).

(٤) رواها يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٦٦٥)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٣٦) عن الضحاك بن مزاحم، وذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٩٦)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ١٩٠) عن ابن عباس والضحاك، وذكرها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٠٩) عن معاذ العنبري عن أبي عمرو، والزَّعفراني.

(٥) وهو مختار الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٨٧).

وقيلَ: المرادُ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾: المُظِلَّةُ، وفيها جِبالٌ مِن بَرَدٍ كما في الأرضِ جِبالٌ مِن حَجَرٍ، وليسَ في العَقلِ قاطِعٌ يمنَعُه[١]، والمشهورُ[٢] أنَّ الأَبخِرَةَ إذا تَصاعدَتْ ولم تُحلِّلْها حَرارَةٌ فبلغَت الطَّبَقَةَ الباردَةَ مِن الهَواءِ وقَوِيَ البَردُ هناك اجتمعَ وصارَ سَحابًا، فإن لم يَشتَدَّ البَردُ تقاطرَ مَطَرًا، وإن اشتَدَّ فإن وصلَ إلى الأَجزاءِ البُخارِيَّةِ قبلَ اجتماعِها نَزَلَ ثَلْجًا وإلَّا نَزَلَ بَرَدًا، وقد يبرُدُ الهواءُ بردًا مُفرِطًا فيَنقَبِضُ ويَنعَقِدُ سَحابًا وينزلُ منه المَطرُ أو الثَّلجُ، وكلُّ ذلك لا بُدَّ وأَنْ يَستَنِدَ إلى إرادةِ الواجبِ الحكيمِ؛ لقيامِ الدَّليلِ على أَنَّها المُوجِبَةُ لاختصاصِ الحوادثِ بمَحالِّها وأوقاتِها، وإليه أشارَ بقولِه:

﴿فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ﴾ والضَّميرُ للبَرَدِ ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾: ضُوءُ برقِه. وقُرِئَ بالمدِّ بمَعنى: العُلُوِّ[٣]، وبإدغامِ الدَّالِ في السِّينِ[٤]، و: «بُرَقِه»

(١) هذا مقابل لقوله: «﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: مِن الغمامِ» الذي قدَّمه ورجَّحه، وهذا مذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أخبر الله تعالى أن في السَّماء جبالًا من برد. قال الواحدي في «البسيط» (١٦/ ٣٢٤): وهذا القول هو الذي عليه التفسير، وأهل العربية. وقال الشريف المرتضى في «أماليه» (٢/ ٣٠٤): وجدت جميع المفسِّرين على اختلاف عباراتهم يذهبون إلى أنَّه أراد أنَّ فى السماء جبالًا من برد. وانظر: «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ٤٥٥)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٦)، وللزجاج (٤/ ٤٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٨/ ٢٦١٨).

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «والمشهور»؛ أي: بين أهل الحكمة.
قلت: نقل الشهرستاني نحوًا من كلام البيضاوي عن ابن سينا. انظر: «الملل والنحل» (٣/ ٥٨ ـ ٥٩)، وذكر القشيري قريبًا منه في «لطائف الإشارات» (٢/ ٦١٧).

(٣) نسبت لطلحة بن مصرف. انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٤) وهي قراءة أبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ٢٤).

بضـمِّ البـاءِ وفتحِ الـرَّاءِ[1]، وهو جَمـعُ بُرْقَةٍ، وهـي المِقدارُ مِـن البَـرْقِ كـ«الغُرْفَةِ»، وبضَمِّهـا للإِتْبَاعِ[2].

﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾: بأبصارِ النَّاظرينَ إليه من فَرْطِ الإضاءةِ، وذلك أقوَى دليلٍ على كمالِ القُدرَةِ مِن حَيثُ إنَّه تَوليدُ الضِّدِّ مِن الضِّدِّ[3].

وقُرِئَ: ﴿يُذْهِبُ﴾ على زيادةِ الباءِ[4].

(٤٤) ـ ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ بالمُعاقبَةِ بينَهُما، أو بنقصِ أحدِهِما وزيادةِ الآخرِ، أو بتَغْييرِ أحوالِهِما بالحَرِّ والبَردِ والظُّلمَةِ والنُّورِ، أو بما يَعُمُّ ذلك.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: فيما تقدَّمَ ذِكرُه ﴿لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾: لدَلالَةً[5] على وُجودِ الصَّانعِ القَديمِ، وكَمالِ قُدرَتِه، وإحاطَةِ عِلمِه، ونَفاذِ مَشيئَتِه، وتَنزُّهِهِ عن الحاجَةِ وما يُفضِي إليها= لِمَن يرجعُ إلى بصيرةٍ[6].

---

(١) وهـي قـراءة طلحة بن مصرف. انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٤/ ٥٤٥)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٩٠)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٢) أي: بضم الراء إتباعًا لضمة الباء. نسبت أيضًا لطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: أي: البرق الذي هو نار أو منير من السحاب الذي هو ماء منعقد، أو ظلمة من نور، أو ذهاب البصر من النور الذي به الأبصار. والوجه الأول هو الذي ذكره شيخ زاده والقونوي انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٤٠)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٤١٤).

(٤) هي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٢).

(٥) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «لدلالته».

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: فيه إشارة إلى أنّ البصر هنا بمعنى البصيرة... وقيل: إنه ليس في القرآن جناس تام غير هذه الآية، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾.
قلت: وممن ذهب إلى أن ﴿الْأَبْصَارِ﴾ في مثل هذا بمعنى البصائر مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٢٠٤) =

(٤٥) ـ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾: حيوانٍ يَدِبُّ على الأرضِ، وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿خالِقُ كلِّ دابَّةٍ﴾ بالإضافةِ[١].

﴿مِّن مَّآءٍ﴾ هو جزءُ مادَّتِه[٢]، أو ماءٍ مَخصوصٍ هو النُّطفَةُ، فيكونُ تنزيلًا للغالِبِ مَنزلَةَ الكُلِّ، إذ مِن الحيواناتِ ما يتولَّدُ لا عَن النُّطفةِ.

وقيلَ: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿دَآبَّةٍ﴾، وليسَ صِلَةً لـ﴿خَلَقَ﴾.

﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ كالحيَّةِ، وإنَّما سُمِّيَ الزَّحفُ مَشْيًا على الاستعارَةِ للمُشاكلَةِ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ كالإنسِ والطَّيرِ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ كالنَّعمِ والوَحشِ، ويَندرِجُ فيه ما لَهُ أكثرُ مِن أربعٍ كالعناكبِ، فإنَّ اعتمادَها إذا مَشَتْ على أربعٍ.

وتذكيرُ الضَّميرِ[٣] لتَغليبِ العُقَلاءِ، والتَّعبيرُ بـ﴿مَن﴾ عَن الأصنافِ ليُوافِقَ التَّفصيلُ الجُملَةَ[٤]، ....

= والحسن والكلبي في «أمالي المرتضى» (٢/ ٣٠٨) والسمعاني في «تفسيره» (١/ ٢٩٩) والكرماني في «لباب التفاسير» والراغب في «تفسيره» (٢/ ٤٤٨).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٢) قال الدسوقي في «حاشيته على مختصر المعاني» (١/ ٥٨١): ما قاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الأربعة وهى الماء والنار والهواء والتراب، وقال القونوي: وهذا ضعيف عند المتكلمين. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٤١٥).

(٣) أي: في «منهم». قال ابن هشام في «المغني» (ص: ٩٠١): لأجل الاختلاط أطلقت «مَن» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾.

(٤) يعني: لمَّا كانت هذه الأمور المفصلة عين ما أُجمل بلفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ كان الأنسب أن يُعبَّر عنها كلِّها بلفظ واحد، وهو ﴿مَّن﴾، ولا يعبر عن بعضها بـ«ما» وبعضها الآخر بـ«مَن». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤١٩).

والتَّرتيبُ لتَقديمِ ما هو أعرَقُ[1] في القُدرَةِ[2].

﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ ممَّا ذكرَ وممَّا لم يُذكَر، بَسيطًا ومُركَّبًا على اختلافِ الصُّوَرِ والأَعضاءِ والهَيئاتِ والحَركاتِ والطَّبائعِ والقُوَى والأفعالِ مع اتِّحادِ العُنصُرِ بمُقتَضَى مَشيئَتِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيفعَلُ ما يَشاءُ.

(٤٦) ـ ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ للحقائقِ بأنواعِ الدَّلائلِ ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتَّوفيقِ للنَّظرِ فيها والتَّدبُّرِ لِمَعانيها ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو دينُ الإسلامِ المُوصِلُ إلى دَرْكِ الحَقِّ والفَوْزِ بالجنَّةِ.

(٤٧) ـ ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ﴾ نَزَلَت في بشرٍ المُنافِقِ خاصمَ يَهودِيًّا، فدَعاه إلى كَعبِ بنِ الأشرَفِ، وهو يدعوهُ إلى النَّبِيِّ عليهِ السَّلامُ[3].

وقيلَ: في مُغيرَةَ بنِ وائلٍ؛ خاصمَ عَلِيًّا في أَرْضٍ، فأَبَى أَنْ يُحاكِمَهُ إلى الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ[4].

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «أعرف». وعليها شرح الخفاجي، وذكر أنها في نسخ: «أغرب» وفي نسخ: «أعرق».

(٢) فإن الحركة بغير آلة والمشي على البطن صعب مستغرب أكثر من المشي على رجلين، وهو أصعب من المشي على أربع. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٤١٩).

(٣) أي: دعا بشر اليهوديَّ إلى كعب، ودعاه اليهوديُّ إلى النبيِّ ﷺ. انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٠٥)، وعن مقاتل ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٥١٩)، والواحدي في «البسيط» (١٦/ ٣٣٢)، ودون عزو في «تفسير الثعلبي» (١٩/ ٣٠٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٢٧).

ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ١٩٣ ـ ١٩٤) عن مجاهد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ٦٠]، وكذا رواه الواحديُّ في أسباب النزول (ص: ١٦١)، عن قتادة والشعبي، وعن ابن عباس من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه.

(٤) ذكره دون عزو الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ١١٥)، والكرماني في «لباب التفاسير»، =

﴿وَأَطَعْنَا﴾؛ أي: وأطَعْنَا لهما ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ﴾ بالامتناعِ عن قَبُولِ حُكمِه ﴿فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ بعدَ قولِهم هذا ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى القَائلينَ بأَسرِهِم، فيكونُ إعلامًا مِن اللهِ بأَنَّ جميعَهُم وإِنْ آمَنُوا بلِسانِهم لم تُؤمِن قُلوبُهُم، أو: إلى الفَريقِ مِنْهُم، وسلبُ الإيمانِ عَنْهُم لتَوَلِّيهِم.

والتَّعريفُ فيهِ[١] للدَّلالَةِ على أَنَّهُم ليسُوا بالمؤمنينَ الَّذينَ عرَفْتَهُم، وهُم المُخلِصونَ في الإيمانِ، أو الثَّابِتونَ[٢] عليه.

(٤٨) ـ ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: ليَحْكُمَ النَّبِيُّ؛ فإنَّه[٣] الحاكِمُ ظاهِرًا والمدعوُّ إليه، وذكرُ اللهِ لتَعظيمِه والدَّلالَةِ على أَنَّ حُكمَهُ في الحقيقَةِ حكمُ اللهِ.

﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾: فاجأَ فريقٌ مِنْهُم الإعراضَ إذا كانَ الحقُّ عليهِم لعِلْمِهم بأنَّه لا يحكُمُ[٤] لهم، وهو شَرحٌ للتَّولِّي ومُبالغَةٌ فيه.

= والقرطبي في «تفسيره» (١٥/ ٣١٥)، وعزاه الجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ٣٧٢)، والرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٠) للضحاك.

وأورد الخبر أيضًا بعض المتأخرين من المفسرين كابن عادل والنيسابوري والخطيب الشربيني وأبي السعود والآلوسي وابن عاشور وغيرهم، لكني لم أقف للمغيرة بن وائل هذا على ذكر في شيء من كتب السيرة والتاريخ والتراجم، ولم يعرف به أحد ممن أورد الخبر من المفسرين، سوى قول ابن عاشور عند ذكره لهذا الخبر: وقيل: إن أحد المنافقين اسمُه المغيرةُ بنُ وائلٍ من الأوسِ من بني أُميَّةَ بن زيدٍ الأوسيِّ تَخاصَم مع عليِّ بن أبي طالبٍ في أرضٍ....

(١) أي: في قوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) في نسخة التفتازاني: «والثَّابتون».

(٣) في نسخة التفتازاني: «لأنه»، وفي نسخة الطبلاوي: «وأنه».

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي والطبلاوي: «بأنك لا تحكم».

(٤٩) ـ ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ﴾ ـ أي: الحكمُ ـ لا عَلَيْهِم ﴿يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾: مُنقادِينَ؛ لعِلْمِهِم بأنَّه يُحْكَم لهم. و«إلى» صِلَةٌ لـ﴿يَأْتُوا﴾، أو لـ﴿مُذْعِنِينَ﴾ وتقديمُه للاختصاصِ.

(٥٠) ـ ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: كفرٌ، أو مَيْلٌ إلى الظُّلمِ، ﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ بأَنْ رَأَوْا مِنكَ تُهمةً فزالَت ثِقَتُهُم ويَقِينُهُم بك، ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ في الحُكومَةِ؟

﴿بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ إضرابٌ عَنِ القِسمَيْنِ الأَخيرَيْنِ لتَحقيقِ القسمِ الأوَّلِ.

ووجهُ التَّقسيمِ: أنَّ امتِناعَهُم: إمَّا لخَللٍ فيهِم أو في الحاكمِ، والثَّاني: إمَّا أن يكونَ مُحقَّقًا عِندَهُم أو مُتوقَّعًا، وكلاهُمَا باطلٌ؛ لأنَّ مَنصِبَ نُبُوَّتِه وفَرْطَ أمانَتِه يمنَعُه، فتعيَّنَ الأوَّلُ.

وظُلْمُهُم يَعُمُّ خللَ عَقيدَتِهم وميلَ نُفوسِهم إلى الحَيفِ، والفصلُ[1] لنَفْيِ ذلك عَن غَيرِهِم سيَّمَا المدعوُّ إلى حُكمِهِ.

(٥١) ـ ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ على عادَتِه تعالى في إِتْبَاعِ ذكرِ المُحِقِّ المُبطِلَ، والتَّنبيهِ على ما يَنبَغِي بعدَ إنكارِه لِمَا لا يَنبَغِي.

وقُرِئَ: «قولُ» بالرَّفعِ[2]، و: ﴿لِيُحْكَمَ﴾[3] على البناءِ للمَفعولِ، وإسنادُه إلى ضَميرِ مَصدَرِه على مَعنى: ليُفعَلَ الحُكْمُ.

---

(١) أي: الضمير ﴿هُمُ﴾.

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شوذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٥).

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٥٢) ـ ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فيمَا يَأمُرَانِه، أو في الفرائضِ والسُّنَنِ ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ على ما صدرَ عَنْه مِن الذُّنوبِ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فيما بَقِيَ مِن عُمرِه.

وقرأَ يَعقوبُ وقالونُ عَن نافعٍ بلا ياءٍ، وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ بسُكونِ الهاءِ، وحفصٌ بسُكونِ القافِ[1]، فشُبِّهَ «تَقِهْ» بـ«كَتِف» وخُفِّف.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ بالنَّعيمِ المُقيمِ.

(٥٣) ـ ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ إنكارًا للامتناعِ عَن حُكمِه ﴿لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ﴾ بالخُروجِ عَن دِيارِهِم وأموالِهِم ﴿لَيَخْرُجُنَّ﴾ جوابٌ لـ﴿أقسموا﴾ على الحكايَةِ.

﴿قُل لَّا تُقْسِمُواْ﴾ على الكذبِ ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾؛ أي: المطلوبُ مِنْكُم طاعَةٌ معروفَةٌ لا اليَمينُ الكاذبةُ[2] والطَّاعةُ النِّفاقِيَّةُ المُنكرَةُ، أو: طاعَةٌ مَعروفَةٌ أمثَلُ مِنْها[3]، أو: لِتَكُن طاعَةٌ[4].

---

(١) قرأ قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ بكسر القاف والهاء من غير إشباع، وهو أحد وجهي هشام عن ابن عامر، وبه قرأ يعقوب وأبو جعفر بخلف.

وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وخلاد ـ بخلاف عنه ـ عن حمزة: ﴿وَيَتَّقِهْ﴾ بكسر القاف وسكون الهاء. وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بسكون القاف وكسر الهاء غير مشبعة.

وقرأ ورش عن نافع، وابنُ كثير، وابنُ ذكوان عن ابن عامر، وخلفٌ عن حمزة، وهو الوجه الآخر عن خلاد وعن هشام بكسر القاف وكسر الهاء مشبعةً بحيث يتولد ياء. انظر: «التيسير» (ص: ١٦٢ ـ ١٦٣)، و«النشر» (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٢) «الكاذبة» من نسخة الخيالي.

(٣) في نسخة التفتازاني: «مثل فيها».

(٤) فهو على الأول خبرُ مبتدأ محذوف، وعلى الثاني مبتدأٌ محذوفُ الخبر، وعلى الثالث مرفوع بفعل مقدَّر. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٠٠)، و«الدر المصون» للحلبي (٨/ ٤٣٢).

وقُرِئَتْ بالنَّصبِ[1] على: أَطِيعُوا طاعَةً.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ فلا تَخْفَى عليه سَرائِرُكُم.

(٥٤) ـ ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ أمرٌ بتَبليغِ ما خاطبَهُم اللهُ بهِ على الحِكايةِ مُبالغَةً في تَبكيتِهِم[2] ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ﴾ على مُحمَّدٍ ﴿مَا حُمِّلَ﴾ مِن التَّبليغِ ﴿وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡ﴾ مِن الامتِثالِ، ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ﴾ في حُكمِه ﴿تَهۡتَدُواْ﴾ إلى الحقِّ.

﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾: التَّبليغُ الموضحُ لِمَا كُلِّفْتُم به، وقَدْ أَدَّى، وإنَّما بَقِيَ ما حُمِّلْتُم؛ فإنْ أَدَّيْتُم فلَكُم، وإنْ تولَّيْتُم فعَلَيْكُم.

(٥٥) ـ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ خطابٌ للرَّسولِ عليه السَّلامُ والأمَّةِ، أو له ولِمَن معه، و«مِن» للبَيانِ.

﴿لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: لَيَجْعَلَنَّهُم خُلفاءَ مُتصرِّفِينَ في الأرضِ تَصرُّفَ المُلوكِ في مَمالِكِهِم[3]، وهو جوابُ قَسَمٍ مُضمَرٍ تَقديرُه: وعَدَهُم اللهُ وأقسَمَ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم، أو الوعدُ في تَحَقُّقِه مُنَزَّلٌ منزلةَ القَسمِ[4].

﴿كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ يعني: بني إسرائيلَ، استَخْلَفَهُم في مِصرَ

---

(١) انظر: «مختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤) عن اليزيدي.

(٢) قال في «الكشاف» (٦/ ٩٥): صُرِفَ الكلامُ عن الغَيبة إلى الخطاب على طريقةِ الالتِفاتِ وهو أبلغُ في تبكيتِهم.

(٣) في نسخة الخيالي: «مماليكهم».

(٤) وقد ذهب الفراء إلى جواز تلقي «وعد» بالقسم مطلقًا، فقال: العِدَة قول يصلح فيها «أنْ» وجواب اليمين، فتقول: وعدتك أن آتيك، ووعدتك لآتينَّكَ. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٨).

والشَّامِ بعدَ الجبابرةِ[١]. وقرأَ أبو بكرٍ بضمِّ التَّاءِ وكسرِ اللَّامِ، وإذا ابْتَدأَ ضمَّ الألفَ، والباقونَ بفتحِهِما، وإذا ابتدؤوا كسروا الألفَ[٢].

﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ وهو الإسلامُ بالتَّقوِيَةِ والتَّثبيتِ ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ﴾ مِن الأَعداءِ. وقرأَ أبو بكرٍ وابنُ كثيرٍ بالتَّخفيفِ[٣].

﴿أَمْنًا﴾ مِنهم[٤]، وكانَ رسولُ اللهِ وأَصحابُه مَكَثُوا بمكَّةَ عشرَ سِنينَ خائِفينَ، ثمَّ هاجَرُوا إلى المدينَةِ فكانُوا يُصبِحُونَ في السِّلاحِ ويُمسونَ فيه، حتَّى أَنْجَزَ اللهُ وعدَهُ فأظهرَهُم على العَربِ كُلِّهِم، وفتحَ لهم بلادَ الشَّرقِ والغَرْبِ، وفيه دَليلٌ على صِحَّةِ النُّبوَّةِ للإخبارِ عَن الغَيبِ على ما هو بهِ، وخلافةِ[٥] الخُلَفاءِ الرَّاشدينَ؛ إِذْ لم يَجتَمِع الموعودُ والمَوعودُ عليه لغيرِهِم بالإجماعِ[٦].

وقيلَ: الخَوْفُ مِن العَذابِ، والأمنُ منه في الآخرةِ.

﴿يَعْبُدُونَنِي﴾ حالٌ مِن ﴿الَّذِينَ﴾ لتَقييدِ الوَعدِ بالثَّباتِ على التَّوحيدِ، أو استئنافٌ ببَيانِ المُقتَضِي للاستخلافِ والأَمنِ.

﴿لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ حالٌ مِن الواوِ؛ أي: يَعبدونَنِي غيرَ مُشركينَ.

---

(١) قال ابن عطية: استخلفوا في مصر في زمن داود وسليمان. وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قيل: واستخلافهم بمصر وتملكهم لها مخالف لما في التواريخ. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٤) الضمير يعود على «الأعداء».

(٥) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «خلافةِ الخلفاء الراشدين» معطوف على «صحة» أو «النبوّة»، والمآلُ واحد، وهو ردٌّ على الرافضة والشيعة.

(٦) قوله: «إذ لم يجتمع الموعود»؛ أي: وهو استخلافُهم وما عُطِفَ عليه، «والموعود عليه»؛ أي: وهو العملُ الصالحُ «لغيرهم»؛ أي: لغيرِ الخلفاءِ الراشدين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٦).

﴿وَمَن كَفَرَ﴾: ومَن ارتَدَّ أو كفَرَ هذه النِّعْمةَ ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾: بعدَ الوَعدِ، أو حصولِ الخِلافَةِ.

﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: الكامِلُونَ في فِسْقِهِم حيثُ ارتَدُّوا بعدَ وُضوحِ مثلِ هذه الآياتِ، أو كفَرُوا بتلكَ النِّعمَةِ العَظِيمَةِ.

(٥٦) ـ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ في سائرِ ما أمرَكُم بهِ، ولا يَبعدُ عَطْفُ ذلك على ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [النور: ٥٤]؛ فإنَّ الفاصِلَ وعدٌ على المأمورِ بهِ، فيكونُ تَكريرُ الأَمرِ بطاعَةِ الرَّسولِ للتَّأكيدِ، وتَعليقِ الرَّحمةِ بها أو بالمندَرِجَةِ هي فيه بقولِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ كما عُلِّقَ به الهُدَى[1].

(٥٧) ـ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾: ولا تحسبَنَّ يا محمَّدُ الكُفَّارَ مُعجزينَ اللهَ عَن إدراكِهِم وإهلاكِهِم، و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ صِلَةُ ﴿مُعْجِزِينَ﴾[2].

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ بالياءِ[3] علَى أنَّ الضَّميرَ فيه لمحمَّدٍ ﷺ، والمعنى كما هو في القراءةِ بالتَّاءِ، أو ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلٌ، والمعنى: ولا يَحسبَنَّ الكُفَّارُ في الأرضِ أحَدًا مُعجِزًا للهِ، فيكونُ ﴿مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ مَفْعولَيْهِ، أو: لا يَحْسَبونَهُم

---

(١) قوله: «للتأكيد»؛ أي: لتأكيد وجوبِ الطاعةِ، «وتعليق الرحمة» بالجر عطف على (للتأكيدِ) «بها»؛ أي: بالطاعةِ، وهو متعلق بـ (الرحمةِ)، «أو بالمندرجة» عطف على (بها) «هي»؛ أي: الطاعةُ «فيه»؛ أي: في ﴿وَأَطِيعُوا﴾ «بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾» متعلق بـ (تعليق الرحمة) «كما علق به»؛ أي: بما ذُكِر من الطاعة أو المندرجةِ فيه «الهدى»؛ أي: في قوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٦).

(٢) وفائدة التقييد للتعميم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٤٤٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

مُعجِزِينَ، فحُذِفَ المَفعولُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الفاعِلَ والمفعولَيْنِ لشَيءٍ واحدٍ، فاكتُفِي بذكرِ اثنينِ عن الثَّالثِ[1].

﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ عطفٌ عليه مِن حَيثُ المعنى؛ كأنَّه قيلَ: الَّذينَ كفَرُوا ليسوا بمُعجِزينَ ومَأواهُم النَّارُ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن النَّهيِ عَن الحُسبانِ تَحقيقُ نَفْيِ الإعجازِ.

﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ المَأْوَى الَّذي يصيرونَ إليه.

(٥٨) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ رجوعٌ إلى تَتِمَّةِ الأحكامِ السَّالفَةِ بعدَ الفَراغِ عن الإلهيَّاتِ الدَّالَّةِ على وُجوبِ الطَّاعةِ فيما سلفَ مِن الأحكامِ وغيرِه والوعدِ علَيْها والوَعيدِ على الإعراضِ عَنْها، والمرادُ بهِ: خَطابُ الرِّجالِ والنِّساءِ غُلِّبَ فيه الرِّجالُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ غُلامَ أسماءَ بنتِ أبي مرثدٍ[2] دخلَ علَيْهَا في وقتٍ كرهَتْه، فنَزلَتْ[3].

---

(١) ردَّه أبو حيان بأنه ليس من الضمائر التي يفسرها ما بعدها. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٢٦).

(٢) كلمة «أبي» ليست في نسخة الفاروقي.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ١١٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٢٩)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٦٠)، وأبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣٠٥)، جميعهم عن مقاتل. وصرح النسفي بأنه مقاتل بن حيان، وكذا رواه بنحوه عن مقاتل بنِ حيان ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٣٣). لكنَّهُ ورد أيضًا في «تفسير مقاتل بن سليمان» (٣/ ٢٠٧)، ولعله مروي عن كليهما، فقد جاء في «البسيط» للواحدي (١٦/ ٣٥٢): وقالَ المقاتلان... فذكره.

ووقع في اسم صاحبة القصة اختلاف في المصادر؛ فجاء الاسم عند الثعلبي والواحدي في «أسباب النزول» والبغوي وابن الجوزي: أسماء بنت مرثد، ومثله في «الإصابة» (٨/ ١٨) لكن لم يذكر لها هذا الحديث.

وفي «تفسير مقاتل»: أسماء بنت أبي مُرْشِدٍ.

وقيلَ: أرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ مُدْلجَ بنَ عَمرٍو الأنصارِيَّ ـ وكانَ غُلامًا ـ وقتَ الظَّهيرَةِ ليَدْعُوَ عُمَرَ، فدخلَ وهو نائمٌ وقد انكشفَ عَنه ثوبُه، فقالَ عُمَر: لودِدْتُ أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ نَهَى آباءَنا وأبناءَنا وخَدَمَنا أن لا يَدخُلوا هذه السَّاعاتِ علينا إلَّا بإذنٍ، ثمَّ انطلَقَ معَهُ إلى النَّبيِّ ﷺ فوجَدَه وقد أُنزِلَتْ عليه هذهِ الآيَةُ[1].

= وعند ابن أبي حاتم والنسفي والواحدي في «البسيط»: أسماء بنت مرشدة، وذكرها ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٣٥) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/ ١٩) في الصحابيات، لكن لم يوردا لها هذا الحديث.

وعند البغوي في «تفسيره» (٦/ ٦٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٦) كما هنا: أسماء بنت أبي مرثد ، قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هي بالشين المعجمة أو الثاء المثلثة، قيل: وهو بفتح الميم فيهما.

(١) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)، والثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣١٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٢٩)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٦٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٦)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣٠٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما دون سند.

وذكره الواحدي في «البسيط» (١٦/ ٣٥٢) عن الكلبي.

وهو من رواية السديّ الصغير، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عباس؛ رواه كذلك ابن منده كما في «الإصابة» (٦/ ٥٠). والسدي الصغير هو محمد بن مروان: كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وقوله: «نهى آباءنا وأبناءنا وخدمنا أن لا يدخلوا علينا» كذا تابع المصنفُ الزمخشريَّ في هذه العبارة، قال الطيبي: قيل: «لا» مزيدةٌ لتأكيد النهي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] حملهم على ذلك أن عدم الدخول لا يجوز أن يكون منهيًا، والمنهي الدخول، ومن ثم طرحها صاحب «المطلع» وقال: أن يدخلوا علينا. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٠١)، و«فتوح الغيب» (١١/ ١٤٢).

ثم تمحَّل الطيبي في ذكر وجه لها بما لا طائل تحته، فقد وردت في أكثر المصادر بلا «لا» كما ذكرها صاحب «المطلع»، وفي باقيها بنحو ذلك، فلا ضرورة لأخذ كلام الزمخشري وكأنه منزل، فلعله سها بذكر «لا»، أو بوضع «نهى» موضع «أمر»، والله أعلم.

﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾: والصبيانُ الَّذينَ لم يَبْلُغوا[١] الاحتلام مِن الأحرارِ، فعَبَّرَ عَن البُلوغِ بالاحتلامِ لأنَّه أَقْوَى دلائلِه.

﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ في اليَومِ واللَّيلَةِ؛ مَرَّةً ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ﴾ لأنَّه وقتُ القِيامِ مِن المضاجعِ وطَرحِ ثِيابِ النَّومِ ولبسِ ثيابِ اليَقظَةِ، ومَحلُّهُ النَّصبُ بدلًا مِن ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾، أو الرَّفعُ خبرًا لِمَحذوفٍ؛ أي: هِي مِن قبلٍ.

﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم﴾؛ أي: ثيابَكُم لليَقظَةِ للقَيلولَةِ[٢] ﴿مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ بيانٌ للحينِ.

﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ لأنَّه وَقتُ التَّجرُّدِ عن اللِّباسِ والالتحافِ باللِّحافِ.

﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾؛ أي: هيَ ثَلاثُ أوقاتٍ لكم يختلُّ فيها تَستُّرُكُم، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُبتدأً وخبرُه ما بعدَهُ، وأَصلُ العَوْرَةِ الخَلَلُ، ومنها: أعوَرَ المَكانُ[٣]، ورَجُلٌ أعوَرُ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائِيُّ وأبو بَكرٍ بالنَّصبِ[٤] بَدلًا مِن ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾: بعد هذهِ الأَوقاتِ في تركِ الاستئذانِ.

وليسَ فيه ما يُنافي آيَةَ الاستئذانِ فينسَخَها؛ لأنَّه في الصِّبيانِ ومماليكِ المدخولِ عليه، وتلكَ في الأحرارِ البالغينَ[٥].

---

(١) في نسخة الخيالي زيادة: «الاحتلام».

(٢) قوله: «لليقظة» أي: التي تلبس لليقظة، كما تقدم قريبًا من قوله: «ولبس ثياب اليقظة»، وقوله: «للقيلولة» متعلق بـ﴿تَضَعُونَ﴾؛ أي: حين تضعون ثيابكم التي تلبسونها حال اليقظة لأحل القيلولة. وفي نسخة: «للقيظة؛ أي: للقيلولة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٨).

(٣) يقال: «أعوَرَ المكانُ فهو مُعوِرٌ» إذا خيف فيه القَطعُ والهلاكُ. انظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٤٠).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٥) دلت آية الاستئذان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ =

﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾؛ أي: هُمْ طَوَّافونَ، استئنافٌ ببيانِ العُذرِ المُرخِّصِ في تركِ الاستئذانِ، وهو المخالطَةُ وكثرةُ المُداخَلَةِ، وفيه دليلٌ على تَعليلِ الأحكامِ[1]، وكذا في الفرقِ بين الأوقاتِ الثَّلاثِ وغيرِها بأنَّها عَوراتٌ[2].

﴿بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بعضُكُم طائِفٌ على بعضٍ، أو: يَطوفُ بعضُكُم على بَعضٍ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك التَّبيينِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾؛ أي: الأحكامَ، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكُم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يَشرعُ لكم.

(٥٩) ـ ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الَّذيـنَ بَلَغوا مِن قبلِهم في الأوقاتِ كلِّها.

واستَدَلَّ به مَن أوجَبَ استئذانَ العبدِ البالغِ على سيِّدتِه[3]، وجوابُه: أنَّ المرادَ بهم المعهودونَ الَّذينَ جُعلوا قسيمًا للمماليكِ، فلا يندرجونَ فيهم.

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ كرَّره تأكيدًا ومُبالغَةً في الأمرِ بالاستئذانِ.

(٦٠) ـ ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: العجائزُ اللَّاتي قَعَدْنَ عن الحيضِ والحَملِ ﴿ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾: لا يطمَعْنَ فيه لكبرهِنَّ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ

= على أن الاستئذان واجب في كلِّ حال، فلا يقال: صار ذلك منسوخًا في غير الأوقات الثلاث؛ لأنه لا منافاة بين أن يستأذن الأحرار البالغون في جميع الأحوال وبين أن لا يستأذن الأطفال ومماليك المخول عليهم إلا في هذه الأحوال الثلاث. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٥٣).

(١) قوله: «الأحكام»؛ أي: الأحكام الشرعية، وتعليل الأحكام يدلُّ على صحة القياس إذا اطلع على العلة، فهو ردٌّ على الظاهرية، والله أعلم.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «وكذا»؛ أي: ما ذُكر دالٌّ على التعليل في الجملة.

(٣) انظر: «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» لابن الملقن (٣/ ١١٧٤).

﴿ثِيَابَهُنَّ﴾؛ أي: الثِّيابَ الظَّاهرةَ كالجِلبابِ، والفاءُ فيهِ لأنَّ اللَّامَ في ﴿القَواعدُ﴾ بمعنى: اللَّاتي، أو لوَصفِها بها[(١)].

﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ﴾: غيرَ مُظهِراتٍ زينةً ممَّا أَمرَ بإخفائِه في قولِه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، وأصلُ «التَّبرُّجِ»: التَّكلُّفُ في إظهارِ ما يَخْفَى، مِن قَولِهِم: «سَفينةٌ بارِجَةٌ» لا غِطَاءَ عليها[(٢)]، و«البَرَجُ»: سَعَةُ العينِ بحيثُ يُرَى بَياضُها مُحيطًا بسَوَادِهَا كُلِّهِ لا يَغيبُ مِنْهُ شَيءٌ، إلَّا أنَّه خُصَّ بكَشفِ المَرأةِ زينَتَها ومَحاسِنَها للرِّجالِ.

﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ مِن الوَضعِ؛ لأنَّه بَعيدٌ[(٣)] مِن التُّهمَةِ.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَقالِهِنَّ للرِّجالِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بمَقصودِهِنَّ.

(٦١) ـ ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ نَفيٌ لِمَا كانُوا يَتحرَّجُونَ مِن مُؤاكلَةِ الأَصِحَّاءِ حَذرًا مِن استِقذارِهِم، أو أَكْلِهِم[(٤)] مِن بَيتِ مَن يدفَعُ إليهِم المفتاحَ، ويُبيحُ لَهُم التَّبسُّطَ فيه إذا خرجَ إلى الغَزْوِ وخَلَّفَهُم على المنازلِ؛ مَخافةَ أَنْ لا يكونَ ذلك مِن طيبَةِ قَلبٍ.

أو: مِن إجابَةِ[(٥)] مَن يَدعوهُمْ إلى بيوتِ آبائِهِم وأَولادِهِم وأَقارِبِهم فيُطعِمُونَهُم؛ كراهَةَ أَنْ يَكونُوا كَلًّا عليهِم.

---

(١) يعني: أن الفاء في خبر المبتدأ ـ وهو ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ ـ لتضمن المبتدأ ﴿القواعدُ﴾ معنى الشرط؛ لكون اللام فيه بمعنى الموصول، أو لكونه موصوفًا بالموصول، وهو ﴿ٱلَّتِي﴾. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٥٤).

(٢) في نسخة الخيالي: «لها».

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «أبعد».

(٤) قوله: «أو أكلهم» بالجر عطف على «مؤاكلة». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٥٧). وفي نسخة الفاروقي: «وأكلهم»، وهو أيضًا معطوف على «مؤاكلة». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) قوله: «أو من إجابة» عطف أيضًا على «مؤاكلة» متعلق بـ«يتحرجون». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٥٧).

وهـذا إنَّمـا يكونُ إذا عُلِمَ رِضـا صاحبِ البَيتِ بـإِذْنٍ أو قَرِينَـةٍ، أو كانَ في أوَّلِ الإسـلامِ ثـمَّ نُسِـخَ بنَحـوِ قولِـه: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣][(١)].

وقيلَ: نفيٌ للحَرَجِ عَنْهُم في القُعودِ عَن الجهادِ، وهو لا يلائِمُ ما قبلَهُ وما بعدَهُ.

﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ مِـن البُيوتِ الَّتي فيها أزواجُكُم وعِيالُكُم، فيدخلُ فيها بيوتُ الأَولادِ لأنَّ بيتَ الوَلَدِ كبَيتِه؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «أنتَ ومالُكَ لأَبيكَ»[(٢)]، وقولِه: «إنَّ أطيبَ ما يأكُلُ المرءُ مِن كَسبِهِ، وإنَّ ولَدَهُ مِن كَسبِهِ»[(٣)].

﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ وهو ما يكونُ تحتَ أيديكُم وتَصرُّفِكُم مِن ضيعَةٍ أو ماشِيَةٍ وكالةً أو حِفظًا.

وقيلَ: بيوتُ المماليكِ.

---

(١) اختُلف في هذه الآية إن كانت من الناسخ أو المنسوخ، وفي المنسوخ منها، وانظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٧)، وللنحاس (ص:٥٩٦ ـ ٦٠٢).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٢٩١) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣٧): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري. ورواه الإمام أحمد (٦٩٠٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود في «سننه» (٣٥٢٨)، والترمذي في «سننه» (١٣٥٨)، وقال: هذا حديث حسن، ورواه النسائي في «سننه» (٤٤٥٢)، وابن ماجه في «سننه» (٢١٣٧)، والدارمي في «سننه» (٢٥٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٧٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٢٩٥)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

والمفاتِحُ: جمعُ مِفْتَحٍ، وهو ما يُفتَحُ به. وقُرِئَ: «مِفْتاحَهُ»[١].

﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾: أو بيوتِ صَديقِكُم، فإنَّهُم أَرْضَى بالتَّبسُّطِ في أموالِهِم وأَسَرُّ به، وهو يقَعُ على الواحدِ والجَمعِ كـ«الخَليطِ».

هذا كلُّه إنَّما يكونُ إذا عُلِمَ رِضَا صاحبِ البَيتِ بإذنٍ أو قَرِينَةٍ، ولذلك خصَّصَ هؤلاءِ فإنَّه يُعتادُ التَّبسُّطُ بينَهُم، أو كانَ في أوَّلِ الإسلامِ فنُسِخَ، فلا احتِجاجَ للحَنفيَّةِ به على أَنْ لا قطعَ بسَرِقَةِ مالِ المحرَمِ[٢].

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾: مُجتمعينَ أو مُتفرِّقينَ. نَزلَتْ في بَنِي لَيثِ بنِ عمرٍو مِن كِنانَةَ، كانُوا يَتحرَّجُونَ أَنْ يأكُلَ الرَّجُلُ وحدَهُ[٣].

أو في قومٍ مِن الأَنصارِ إذا نزَلَ بِهِم ضَيفٌ لا يأكلونَ إلَّا مَعَهُ[٤].

أو في قومٍ تَحرَّجُوا عَن الاجتماعِ على الطَّعامِ لاختلافِ الطِّباعِ[٥] في القَزازةِ والنُّهمَةِ[٦].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٦)، عن قتادة.

(٢) انظر: «الأصل» للشيباني (٧/ ٤٤٥)، و«الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٧/ ٢٠٩ـ٢١٠).

(٣) رواه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٤٦٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٤٩)، من طريق سعيد بن جبير عن قتادة، وفيهما: «كنانة بن خزيمة» بدل: «ليث بن عمرو من كِنانةَ».

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٠٧٠)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٧٦)، عن معمر عن قتادة، وفيه: وأحسب أنه ذكر أنهم من كنانة.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٧٧) عن أبي صالح وعكرمة.

(٥) في نسخة الفاروقي: «الناس»، وفي نسخة الطبلاوي: «الطعام».

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «القزازة»: كراهة المأكول والمشروب، يقال: «قززت الشيء» إذا عفته، وهو ضد النهمة، وهي اشتهاء الطعام والرغبة فيه، والمعنى: أنّ الناس يختلفون في كراهة الطعام ومحبته، فمن أحبه كره مشاركة الناس لشَرِهِهِ.

﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا﴾ مِن هذهِ البُيوتِ ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾: على أهلِها الَّذينَ هُمْ مِنْكُم دِينًا وقَرابَةً ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: ثابتةً بأمرِهِ مَشروعَةً مِن لَدُنه، ويجوزُ أَنْ تكونَ صِلَةً للتَّحِيَّةِ فإنَّه طلبُ الحياةِ، وهيَ مِن عندِه، وانتصابُها بالمصدَرِ لأَنَّها بمَعْنى التَّسليمِ.

﴿مُبَـٰرَكَةً﴾ لأَنَّها يُرْجَى بها زِيادَةُ الخيرِ والثَّوابِ ﴿طَيِّبَةً﴾ تطيبُ بها نفسُ المُستمِعِ.

وعن أنسٍ: أَنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «مَتى لقيتَ أحدًا مِن أُمَّتي فسَلِّمْ عليهِ يَطُلْ عُمُرُكَ، وإذا دخلتَ بيتَكَ فسَلِّمْ عليهِم يَكْثُرْ خَيرُ بَيتِكَ، وصَلِّ صَلاةَ الضُّحَى فإنَّها صَلاةُ الأَبرارِ الأَوَّابينَ»[1].

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ كـرَّرَه ثالثًـا لِمَزيدِ التَّأكيـدِ، وتَفخيمِ الأحكامِ المختَتَمةِ بهِ[2]، وفَصَلَ[3] الأَوَّلَيـنِ[4]..........................

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣٨٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، وحمزة السهمي الجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص: ٤٥٣)، من طريق أبي نصر اليسع بن زيد بن سهل الزينبي، حدثنا سفيان بن عيينة عن حميد الطويل عن أنس به، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٥٢): واليسع هذا ذكره شيخنا الذهبي [كما في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣٧)] فقال: اليسع بن سهل الزينبي عن ابن عيينة بخبر باطل، ولم أر لهم فيه كلاماً، وهو آخر من زعم أنه سمع من سفيان. وصحح السيوطي إسناده في «حاشيته» (٩/ ٣٩١).

(٢) التفخيم نشأ من التكرير، ويقويه التعبير بـلفظ «ذلك» الموضوع للبعد المكاني، فنُزِّل بعد المكانة منزلة البعد المكاني، والإشارة ـ وإن كانت للتبيين ـ فتفخيمه يستلزم تفخيم المبيَّن بطريق برهاني. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٤٦٨).

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «فصل» بتخفيف الصاد؛ أي: أورده في الفاصلة.

(٤) في نسخة الفاروقي: «الأولين»، وكتب تحتها: «بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾». قلت: هي =

بمـا هـو المقتضِـي لذلـك[١]، وهـذا بمَا هـو المقصـودُ منـه[٢]، فقـالَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ أي: الحـقَّ والخيـرَ فـي الأُمـورِ.

(٦٢) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الكامِلُونَ فـي الإيمانِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ مِن صَميمِ قُلوبِهم ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ كالجُمعةِ والأَعيَادِ والحروبِ والمشاورَةِ في الأمورِ، ووَصفُ الأمرِ بالجَمعِ للمُبالغَةِ.

وقُرِئَ: «أَمرٍ جَميعٍ»[٣].

﴿لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾؛ أي: يَستأذِنُوا رسـولَ اللهِ فيأذنَ لَهُم، واعتبارُه فـي كَمالِ الإيمانِ لأَنَّه كالمِصداقِ لصِحَّتِه والمميِّزِ للمُخْلِصِ فيه عن المُنافقِ؛ فإنَّ ديدنَهُ التَّسلُّلُ والفِرارُ، ولتَعظيمِ[٤] الجرمِ في الذَّهابِ عَن مجلسِ رَسولِ اللهِ ﷺ بغيرِ إذنِهِ، ولذلك أعادَهُ مؤكَّدًا على أسلوبٍ أبلغَ فقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ فإنَّه يفيدُ أنَّ المستأذِنَ مؤمِنٌ لا محالةَ، وأنَّ الذَّاهبَ بغيرِ إذنٍ[٥] ليسَ كذلك.

﴿فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾: ما يَعْرِضُ لَهُم مِن المهامِّ، وفيه أيضًا مُبالغَةٌ وتَضييقٌ للأَمرِ.

= الفاصلة التي تكررت في الآيتين (٥٨) و(٥٩)، وهي تدل على مقتضي الحكم.

(١) كتب تحتها في نسخة الفاروقي: «المقام».

(٢) أي: وأورد في فاصلة هذه الآية ما يدل على غاية هذا الحكم والقصد منه.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥) عن اليماني. وهو محمد بن السميفع.

(٤) الضمير في «اعتباره» للاستئذان، وضمير «لصحته» للإيمان، و«المميز» يجوز رفعه عطفاً على خبر «أنَّ» وجرّه عطفًا على «المصداق»، وضمير «ديدنه» للمنافق، وهو بمعنى: عادته. و«التَعظيمِ» عطف على «لأنه».

(٥) في نسخة الفاروقي: «عذر»، وفي نسخة الطبلاوي: «إذنه».

﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ تَفويضٌ للأَمرِ إلى رأيِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، واستُدلَّ بهِ على أنَّ بعضَ الأَحكامِ مفوَّضةٌ إلى رأيِهِ، ومن منعَ ذلك قَيَّدَ المشيئةَ بأن تكونَ تابعةً لعلمِهِ بصدقِه، فكأنَّ المَعنى: فأذَنْ لِمَن علمتَ أنَّ لَهُ عُذرًا[1].

﴿وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ﴾ بعدَ الإذنِ، فإنَّ الاستئذانَ ولَوْ لعُذْرٍ قُصورٌ؛ لأنَّه تقديمٌ لأمرِ الدُّنيا على أمرِ الدِّينِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ لفَرَطَاتِ العبادِ ﴿رَّحِيمٌ﴾ بالتَّيسيرِ عليهِمْ.

(٦٣) ـ ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ لا تَقيسُوا دعاءَه إيَّاكُم على دُعاءِ بَعضِكُم بعضًا في جوازِ الإعراضِ والمُساهلةِ في الإجابةِ والرُّجوعِ بغيرِ إذنٍ؛ فإنَّ المُبادرةَ إلى إجابَتِه واجبةٌ، والمراجعةَ بغيرِ إذنِهِ محرَّمةٌ.

وقيلَ: لا تجعَلُوا نداءَهُ وتَسميَتَه كنِداءِ بَعضِكُم بعضًا باسمِه، ورفعِ الصَّوتِ به، والنِّداءِ وراءَ الحُجرةِ، ولَكن بلقبِه المعظَّم مثل: يا نبيَّ اللهِ، ويا رسولَ اللهِ، معَ التَّوقيرِ والتَّواضُعِ وخفضِ الصَّوتِ.

أو: لا تجعَلُوا دُعاءَهُ عليكُم كدُعاءِ بَعضِكُم على بعضٍ فلا تُبالُوا بسخطِهِ؛ فإنَّ دُعاءَهُ موجبٌ.

أو: لا تجعَلُوا دعاءَه رَبَّه كدُعاءِ صَغيرِكُم كبيرَكُم يجيبُهُ مَرَّةً ويردُّه أُخرَى، فإنَّ دُعاءَهُ مُستجابٌ.

---

(١) قال الآلوسي في «تفسيره» (٩/ ٤١٣): هذه مسألة التفويض المختلف في جوازها بين الأصوليين، وهي: أن يُفوَّض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت؛ فإنه صواب، فأجاز ذلك قوم، لكن اختلفوا؛ فقال موسى بن عمران بجواز ذلك مطلقًا للنبي وغيره من العلماء، وقال أبو علي الجبائي بجواز ذلك للنبي خاصة في أحد قوليه، وقد نقل عن الإمام الشافعي عليه الرحمة في «الرسالة» ما يدل على التردد بين الجواز والمنع، ومنع من ذلك الباقون. وانظر: «نهاية الوصول في دراية الأصول» للأرموي (٨/ ٤٠١٦)، و«الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٣/ ١٩٦).

﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ﴾: يَنسَلُّونَ قليلًا قليلًا مِن الجَماعَةِ، ونَظيرُ «تَسلَّلَ»: تَدرَّجَ وتدخَّلَ[١].

﴿لِوَاذًا﴾: ملاوذةً، بأنْ يَستَتِرَ بعضُهُم ببعضٍ حتَّى يخرجَ، أو يلوذَ بمَن يُؤذَنُ له فينطلقَ معَهُ كأنَّه تابِعُه، وانتصابهُ على الحالِ[٢]. وقُرِئَ بالفَتحِ[٣].

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾: يُخالِفونَ أمرَهُ بتركِ مُقتضاهُ ويَذهبونَ سَمْتًا خلافَ سَمتِهِ، و«عن» لتَضمُّنِهِ مَعنى الإعراضِ.

أو: يَصُدُّونَ عَن أمرِهِ دونَ المُؤمنينَ، مِن «خالفَهُ عَن الأمرِ»: إذا صدَّ عنه دونَهُ، وحُذِفَ المفعولُ[٤] لأنَّ المقصودَ بيانُ المُخالِفِ والمخالَفِ عَنه.

والضَّميرُ للهِ؛ فإنَّ الأمرَ لَهُ في الحَقيقَةِ، أو للرَّسولِ؛ فإنَّه المَقصودُ بالذِّكرِ.

﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾: مِحنَةٌ في الدُّنيا ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرةِ.

واستُدِلَّ بـه[٥] على أنَّ الأمرَ للوُجوبِ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّ تركَ مُقتضَى الأمرِ

---

(١) وجه التنظير: دلالة «تَفَعَّلَ» على مواصلة العمل في تأنٍ ومهلة. انظر: «حاشية القونوي» (١٣/ ٤٧٦).

(٢) وأجيز أيضًا أن يُعرب مفعولاً مطلقًا نئب عن المصدر؛ لأن معنى «يتسللون»: يلوذون. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩٧٩).

(٣) أي: «لَواذًا» بفتح اللام. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥) عن يزيد بن قطيب.

(٤) «أو يصدون عن أمره» عطف على (يخالفون أمره) «دون المؤمنين»؛ أي: فإنهم لا يصدُّونَ عنه، «مِن»؛ أي: مأخوذٌ ذلك من قولهم: «خالفه عن الأمر: إذا صد عنه دونه»؛ أي: مُجاوِزًا له «وحذف المفعول»؛ أي: مفعولُ ﴿يُخَالِفُونَ﴾ المعنيِّ به: يَصُدُّون، والتقدير: يخالفون المؤمنين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٢٣).

(٥) أي: استدل بما ذكر في هذه الآية على أن الأمر المطلق للوجوب. انظر: «التقريب والإرشاد» للباقلاني (٢/ ٥٩)، و«العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (١/ ٢٣١).

مُقتضٍ لأحـدِ العَذابينِ، فإنَّ الأمرَ بالحَذرِ عنه يدلُّ على حُسنِهِ[١] المشروطِ بقيامِ المُقتَضِي له، وذلك يَستلزمُ الوُجوبَ.

(٦٤) ـ ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ ـ أيُّها المُكلَّفُونَ ـ مِن المُخالفَةِ والمُوافقَةِ، والنِّفاقِ والإخلاصِ، وإنَّما أكَّدَ عِلْمَهُ بـ﴿قد﴾ لتأكيدِ الوَعيدِ.

﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾: يومَ يرجعُ المنافقونَ إليه للجَزاءِ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخِطابُ أيضًا مَخصوصًا بهم على طَريقِ الالتِفاتِ[٢].

وقرأَ يعقوبُ بفتحِ الياءِ وكسرِ الجيمِ[٣].

﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟﴾ مِن سُوءِ الأعمالِ بالتَّوبيخِ والمُجازاةِ عليه.

﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ لا يَخْفَى عليه خافِيَةٌ.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ النُّورِ أُعطِيَ مِن الأَجرِ عشرَ حَسَناتٍ بعَددِ كلِّ مُؤمِنٍ ومُؤمِنةٍ فيمَا مَضى وفيمَا بَقِيَ»[٤].

***

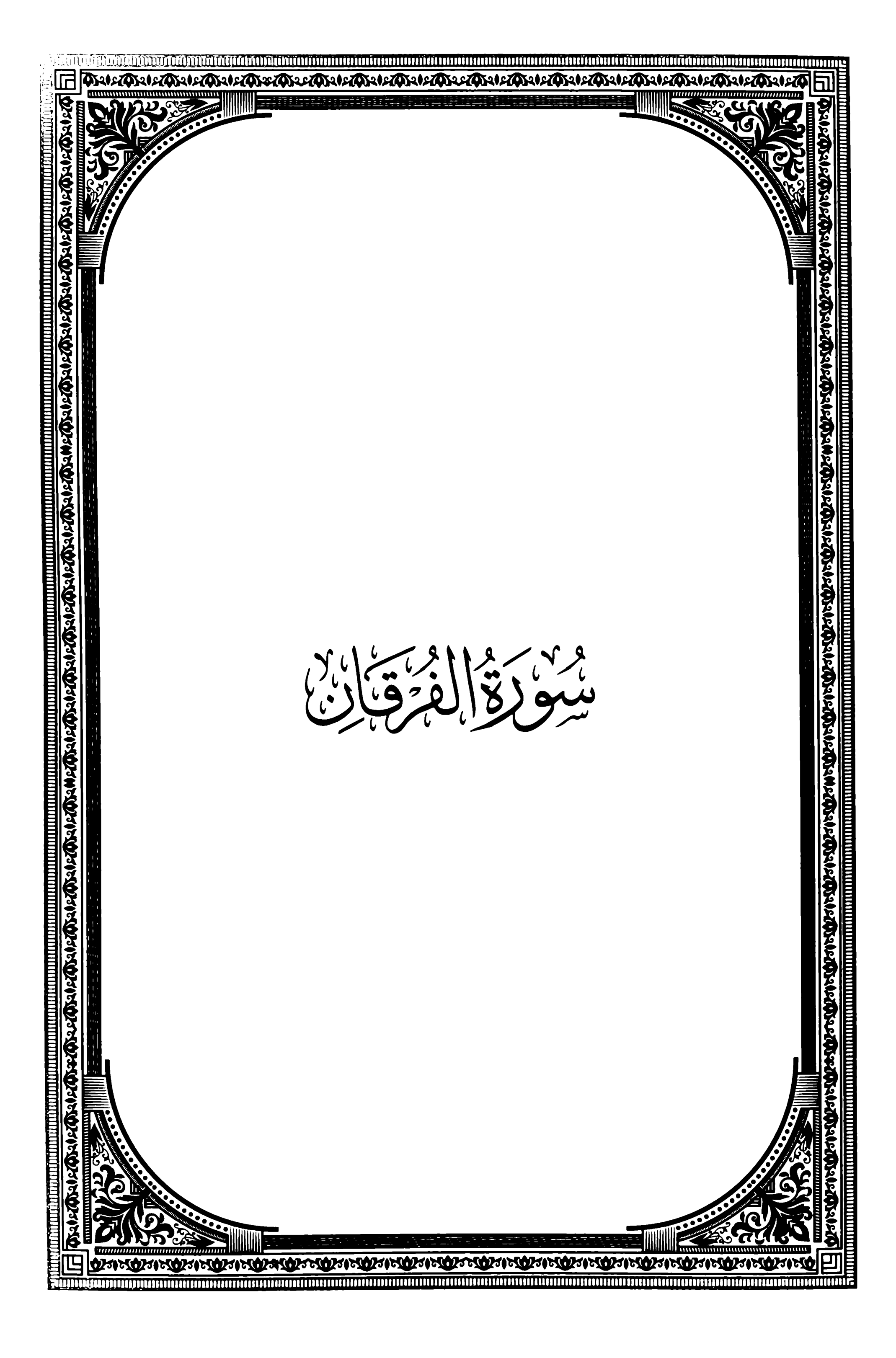
---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: أي: حُسن الحذر لأمر الله به.

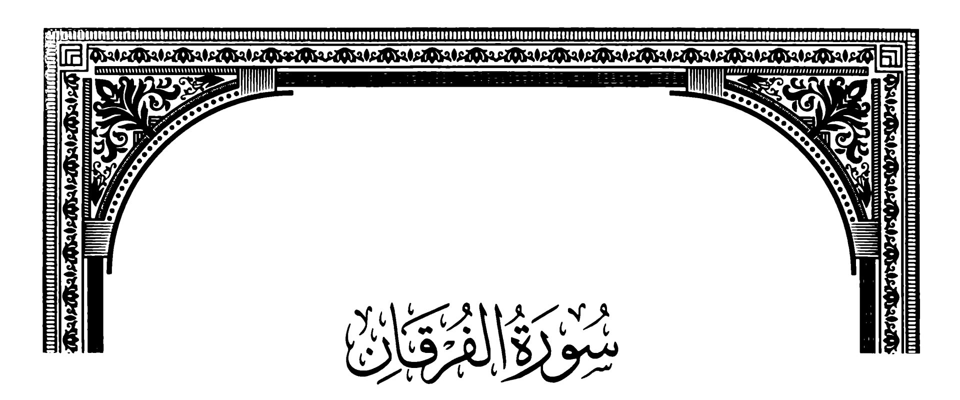
(٢) أي: يجوز أن يكون الخطاب في ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ مخصوصًا بالمنافقين أيضًا كاختصاص الإخبار بصيغة الغيبة بهم في ﴿يوم يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾، على أن يكون هذا التفاتًا من الخطاب إلى الغيبة... انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٨٢).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٩) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٧٩)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سورة الفرقان



سُورَةُ الفُرْقَانِ

مَكِّيَّةٌ، وآيُها سبعٌ وسَبعونَ[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾: تكاثَـرَ خَيـرُه، مِـن «البَركـةِ»، وهـي كثـرَةُ الخيـرِ. أو: تَزايـدَ عَـن كلِّ شـيءٍ وتعالى عنه فـي صِفاتِـهِ وأَفعالِه، فـإنَّ البركةَ تتضمَّـنُ مَعنـى الزِّيادَةِ.

وتَرتيبُهُ على إنزالِ الفُرقانِ؛ لِمَا فيهِ مِن كثرَةِ الخيرِ، أو لدَلالَتِه على تَعاليهِ.

وقيلَ: دامَ، مِن «بُروكِ الطَّيرِ على الماءِ»، ومِنه: «البِرْكَةُ» لدَوامِ الماءِ فيها.

وهو[2] لا يُتصرَّفُ فيه، ولا يُستعمَلُ إلَّا للهِ تعالى.

و«الفرقانُ»: مَصدرُ «فَرَّقَ بينَ الشَّيئينِ»: إذا فَصَلَ بينَهُما، سُمِّيَ به القرآنُ لفَصلِه بين الحقِّ والباطلِ بتَقريرِه، أو المحقِّ[3] والمبطِلِ بإعجازِهِ، أو لكونِه[4] مَفصولًا بَعضُه عن بعضٍ في الإنزالِ.

---

(١) وقد نقل أبو عمرو الداني الإجماع عليه. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩٤).

(٢) أي: لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾.

(٣) معطوف على «الحقِّ».

(٤) معطوف على «لفصلِه».

وقُرِئَ: «على عِبادِه»[1]، وهم رسولُ اللهِ وأُمَّتُه؛ كقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ﴾ [النور: ٣٤]، أو الأَنبياءُ على أنَّ ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ اسمُ جنسٍ للكُتبِ[2] السَّماويَّةِ.

﴿لِيَكُونَ﴾ العَبدُ أو الفُرقانُ ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾: للجنِّ والإنسِ ﴿نَذِيرًا﴾: مُنذِرًا، أو: إنذارًا كـ«النَّكيرِ» بمَعنى الإنكارِ.

وهذه الجُملَةُ وإنْ لَمْ تكُن مَعلومَةً لكنَّها لقُوَّةِ دَليلِها أُجرِيَت مجرى المعلومِ وجُعِلَت صِلَةً.

(٢) ـ ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ، أو مَدحٌ مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ[3].

﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ كزَعمِ النَّصارَى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ كقولِ الثَّنويَّةِ، أثبتَ له الملكَ مُطلقًا، ونفى ما يقومُ مقامَه وما يُقاوِمُه فيه[4]، ثمَّ نبَّهَ على ما يَدُلُّ عليه فقالَ:

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾: أحدثَهُ إحداثًا مُراعًى فيه التَّقديرُ حسبَ إرادَتِه؛ كخَلقِهِ الإنسانَ مِن مَوادَّ مَخصوصةٍ وصُوَرٍ وأَشكالٍ مُعيَّنَةٍ.

﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾: فقدَّرَه وهيَّأَه لِمَا أرادَ مِنه مِن الخَصائصِ والأفعالِ؛ كتهْيئَةِ الإنسانِ للإدراكِ والفَهمِ والنَّظَرِ والتَّدبيرِ واستنباطِ الصَّنائعِ المُتنوِّعَةِ ومُزاولَةِ الأعمالِ المُختَلِفَةِ إلى غيرِ ذلك.

---

(١) نسبت لابن الزبير. انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٥/ ٧)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٧).

(٢) في نسخة الفاروقي: «الكتب».

(٣) ذهب الطيبي إلى أن الإبدال أوجه. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٦٩).

(٤) قوله: «ما يقومُ مقامَه»؛ أي: الولد، و«ما يُقاوِمُه فيه»؛ أي: النِّدُّ.

أو: فقَدَّرَه للبَقاءِ إلى أجلٍ مُسمًّى.

وقد يُطلَقُ الخلقُ لِمُجرَّدِ الإيجادِ مِن غيرِ نَظَرٍ إلى وجهِ الاشتقاقِ، فيَكُونُ المَعنى: وأوجَدَ كُلَّ شَيءٍ فقَدَّرَه في إيجادِهِ حتَّى لا يكونَ مُتفاوِتًا[1].

(٣) ـ ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ لَمَّا تَضمَّنَ الكلامُ إثباتَ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ أخذَ في الرَّدِّ على المُخالفينَ فيهِما.

﴿لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ لأنَّ عَبدَتَهُم ينحتونَهُم ويُصوِّرُونَهُم.

﴿وَلَا يَمْلِكُونَ﴾: ولا يستطيعونَ ﴿لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا﴾ دفعَ ضرٍّ ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ ولا جلبَ نَفعٍ.

﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾: ولا يملكونَ إماتةَ أحدٍ وإحياءَهُ أوَّلًا وبعثَهُ ثانيًا، ومَن كانَ كذلكَ فبمَعزِلٍ عن الألوهيَّةِ؛ لعَرائِهِ عَن لَوازِمِها واتِّصافِه بما يُنافِيها.

وفيه تَنبيهٌ على أنَّ الإلهَ يَجِبُ أن يكونَ قادرًا على البَعثِ والجَزاءِ.

(٤) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ﴾: كذبٌ مَصروفٌ عَن وَجهِه ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾: اختلَقَه ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾؛ أي: اليَهودُ؛ فإنَّهُم يُلقونَ إليهِ أخبارَ الأُمَمِ، وهو يُعبِّرُ عنه بعبارَتِه.

---

(١) أفاد الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: أنه لمَّا كان خلق الشيء مفسَّرًا بأنَّه إيجاده مقدَّرًا بمقدار وتسوية من الصور والأشكال، فالتقدير معتبَر فيه، كان ذكر التقدير بعد الخلق تكرارًا؛ كأنه قيل: قدَّره فقدَّره، فأوَّله المصنف بوجهين: الأول: أن التقدير ليس هو المعتبر في معنى الخلق، وذكر له معنيين آخرين: جعله مهيَّأً لما خُلق له، أو جعله مؤقتًا إلى أجل، والثاني: أن الخلق بمعنى الإيجاد فقط هنا، وليس فيه معنى التقدير، مع أنَّ اشتقاقه في الأصل من الخلق بمعنى التقدير. والمعنى الأول من الوجه الأول هو الذي رجحه الخفاجي، وذكر أنه مختار الزجاج. وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤/ ٥٧).

وقيلَ: جَبْرٌ ويَسَارٌ وعَدَّاسٌ[١]، وقد سبقَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا﴾ بجعلِ الكَلامِ المُعجزِ إفكًا مُختلَقًا مُتلقَّفًا مِن اليَهودِ، ﴿وَزُورًا﴾ بنِسبَةِ ما هو بَريءٌ منه إليه، و«أَتَى» و«جاءَ» يُطلقَانِ بمَعنى «فَعَلَ»، فيُعدَّيانِ تَعدِيَتَه[٢].

(٥) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: ما سَطَرَهُ المُتقدِّمُون ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾: كتبَها لنَفسِهِ، أو استكْتَبَها، وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ[٣]؛ لأنَّه أُمِّيٌّ، وأصلُه: اكتتَبَها كاتِبٌ لَهُ، فحُذِفَ اللَّامُ وأَفْضَى الفِعلُ إلى الضَّميرِ، فصارَ: اكتتَبَها إيَّاه كاتِبٌ، ثمَّ حُذِفَ الفاعِلُ وبُنِيَ الفِعلُ للضميرِ فاستَتَرَ فيه[٤].

﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ليحفظَها، فإنَّه أُمِّيٌّ لا يقدرُ أَنْ يكرِّرَ مِن الكتابِ، أو: ليكتُبَ.

(٦) ـ ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لأنَّه أعجزَكُم بفَصاحَتِه عَن آخرِكُم، وتضمَّنَ أخبارًا عن مُغَيَّباتٍ مُستقبلةٍ، وأشياءَ مَكنونةً لا يعلَمُها إلَّا عالِمُ الأسرارِ، فكيفَ تَجعَلُونَه أساطيرَ الأوَّلين؟!

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٢٦)، وذكره عن مقاتل الواحدي في «البسيط» (١٦/ ٤٠٦)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣١٢)، ونسب لابن عباس في «الهداية» لمكي (٨/ ٥١٧٥).

(٢) في هذا إشارة إلى أنَّ ﴿ظُلْمًا﴾ مفعول به لـ﴿جَآءُو﴾، وتعليلٌ لتعديته، مع أنَّ «جاءَ» و«أتى» من الأفعال اللازمة. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩٨٠).

(٣) نسبت لطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٧).

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هذا بناء على جواز إقامة المفعول الغير الصريح مع وجود الصريح كما جوَّزه الرضي وغيره وإن منعه بعض النحاة. وانظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٧ ـ ١١٨)، و«فتوح الغيب» (١١/ ١٧٣)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ فلذلك لا يُعجِّلُ في عقوبتِكُم على ما تقولونَ، مع كمالِ قُدرَتِه عليها، واستحقاقِكُم أن يَصُبَّ عليكم العَذابَ صَبًّا.

(٧) ـ ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾: ما لهـذا الَّذي يَزعُمُ الرِّسالَةَ، وفيه استهانةٌ وتَهكُّمٌ ﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ كمَا نَأكلُ ﴿وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ لطلبِ المَعاشِ كما نَمشِي، والمعنى: إنْ صَحَّ دعواه فما بالُه لم يخالِفْ حالُه حالَنا؟! وذلك لعَمَهِهِم[1] وقُصورِ نَظَرِهِم على المَحسوساتِ، فإنَّ تَميُّزَ الرُّسُلِ عَمَّن عَداهُم ليسَ بأُمورٍ جِسمانِيَّةٍ، وإنَّما هو بأَحوالٍ نفسانيَّةٍ؛ كما أشارَ إليه بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الكهف: ١١٠].

﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ لنعلمَ صِدقَهُ بتَصديقِ الملكِ.

(٨) ـ ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ فيَستَظهِرَ به ويَستَغنِيَ عن تَحصيلِ المعاشِ.

﴿أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَا﴾ هذا على سبيلِ التَّنزُّلِ؛ أي: إن لم يُلْقَ إليه كَنزٌ فلا أقلَّ أَنْ يكونَ له بُستانٌ كما للدَّهاقينِ[2] والمَياسيرِ[3] فيَتعيَّشَ برَيْعِه.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالنُّونِ[4].

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وضعَ الظَّالِمينَ مَوضِعَ ضَميرِهِم تَسجيلًا عليهم بالظُّلمِ فيما قالوه:

---

(١) العَمَهُ: التحيُّرُ والتردُّدُ. وقيل: العمه في البصيرة، والعمى في البصر. انظر: «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٤٢)، و«تاج العروس» (٣٦/ ٤٤٨).

(٢) الدِّهقانُ: معرَّب يُطلق على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال وعقار، وداله مكسورة وفي لغة تضم، والجمع: دهاقين. انظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ٢٠١).

(٣) المياسير: جمع موسر، بمعنى: غنيٌّ.

(٤) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

﴿إِن تَتَّبِعُونَ﴾: ما تَتَّبعونَ ﴿إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ سُحِرَ فغُلِبَ على عقلِه.

وقيلَ: ذا سَحْرٍ، وهو الرِّئَةُ[1]؛ أي: بشرًا لا مَلَكًا.

(٩) ـ ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾؛ أي: قالوا فيك الأقوالَ الشَّاذَّةَ واخترَعُوا لكَ الأحوالَ النَّادرَةَ ﴿فَضَلُّوا﴾ عَن الطَّريقِ الموصِلِ إلى معرفةِ خواصِّ النَّبيِّ والمَيْزِ بينَهُ وبينَ المُتَنَبِّئِ فخبَطُوا خبطَ عشواءَ[2] ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ إلى القَدحِ فـي نُبوَّتِك، أو إلى الرُّشدِ والهُدى.

(١٠) ـ ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ ﴾ في الدُّنيا ﴿خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾: ممَّا قالُوا، ولكنْ أخَّرَه إلى الآخرةِ لأنَّه خيرٌ وأَبْقَى.

﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ بدلٌ مِن ﴿خَيْرًا﴾.

﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ عطفٌ على محلِّ الجزاءِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالرَّفعِ[3]؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا كانَ ماضِيًا جازَ في جَوابِه[4] الجزمُ والرَّفعُ[5]؛ كقولِه:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[6]

---

(١) انظر: «تاج العروس» (١١/ ٥١٠).

(٢) أي: مشوا على غير هداية من أمرهم، فهم لا يميزون إن أخطؤوا أو أصابوا، والعشواء: الناقة التي في عينها سوء. «أساس البلاغة» (١/ ٦٥٤).

(٣) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٤) في نسخة الفاروقي: «جزائه».

(٥) مذهب سيبويه أن الجواب محذوف، والمضارع المرفوع بنيَّة التقديم. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٦)، و«البحر المحيط» (١٦/ ١٦٢).

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ١٥٣)، و«الكتاب» =

ويجوزُ أَنْ يكونَ استئنافًا بوعدِ ما يكونُ له في الآخرةِ[١].

وقُرِئَ بالنَّصبِ[٢] على أنَّه جوابٌ بالوَاوِ.

(١١) ـ ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ﴾ فقَصُرَت أَنظارُهُم على الحُطامِ الدُّنيَوِيِّ، وظَنُّوا أنَّ الكَرامةَ إنَّما هي بالمالِ، وطَعَنوا فيك بفَقْرِكَ، أو: فلذلك كذَّبوك لا لِمَا تَمحَّلُوا مِن المَطاعنِ الفاسِدَةِ، أو: فكيفَ يَلتفتونَ إلى هذا الجوابِ ويُصَدِّقونَك بما وعدَ اللهُ لكَ في الآخرةِ؟ أو: فلا تَعجَبْ مِن تَكذيبِهِم إيَّاكَ فإنَّه أعجَبُ مِنه.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾: نارًا شَديدةَ الاستعارِ[٣].

وقيلَ: هو اسمٌ لجَهنَّمَ[٤]، فيكونُ صَرْفُه باعتبارِ المَكانِ[٥].

= (٣/ ٦٦). واستُشهد به على أنَّ «الخليل» هنا بمعنى: الفقير، من الخَلَّة، وهي الفقر. انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (١/ ٤٩٣).

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٥٩).

(٢) نسبت لعبيد الله بن موسى وطلحة بن سليمان. انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٧)، وزاد الكرماني نسبتها في «شواذ القراءات» (ص: ٣٤٦) إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة.

(٣) الاستعار: الاشتعال. انظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (٢/ ١٨٠).

(٤) ذكره يحيى بن سلام والماتريدي، وذُكر عن الحسن. انظر: «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ٣٥٤)، و«تفسير الماتريدي» (٣/ ٥٧٥)، و«اللباب في علوم الكتاب» لابن العادل (١٤/ ٤٨٧).

(٥) أسماء الأماكن تُصرف باعتبار أنها مكان، والمكان مذكر، وتُمنع باعتبار أنها بقاع، والبقعة مؤنثة. قال السيرافي في «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٣): اعلم أن تسمية الأرضين بمنزلة تسمية الأناسي؛ فما كان منها مؤنثًا فسميت باسم، فهي بمنزلة امرأة سميت بذلك الاسم، وما كان منها مذكرًا، فهو بمنزلة رجل سمي بذلك الاسم. وإنما يُجعل مؤنثًا ومذكرًا على تأويل ما تُؤوِّل فيه؛ فإن تؤول أنه اسم بلدة أو بقعة أو أرض فهو مؤنث، وإن تؤول فيه أنه بلد أو موضع أو مكان فهو مذكر.

(١٢) ـ ﴿إِذَا رَأَتْهُم﴾: إذا كانَتْ بمَرأًى مِنْهُم؛ كقولِه عليه السَّلامُ: «لا تَراءَى نارَاهُمَا»[١]؛ أي: لا تَتقاربان بحيثُ تَكونُ إِحداهُما بمَرأًى مِن الأُخرَى على المجازِ[٢]، والتَّأنيثُ لأنَّه بمَعنى النَّارِ أو جَهنَّم.

﴿مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ هو أقصى ما يُمكِنُ أن يُرَى منه.

﴿سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾: صوتَ تَغيُّظٍ[٣]، شبَّهَ صوتَ غليانِها بصَوتِ المُغتاظِ وزَفيرِهِ، وهو صَوتٌ يُسمَعُ مِن جَوفِه.

هذا وإنَّ الحياةَ لَمَّا لم تَكُن مَشروطةً عِندَنا بالبِنْيةِ[٤]، أمكنَ أَنْ يَخلُقَ اللهُ فيها حياةً فتَرى وتَتغيَّظُ وتَزفِرُ، وقيلَ: إنَّ ذلك لزَبانيتِهَا، فنُسِبَ إليها على حذفِ المُضافِ.

(١٣) ـ ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا﴾: في مَكانٍ، و﴿مِنْهَا﴾ بيانٌ[٥] تقدَّمَ فصارَ حالًا.

---

(١) رواه الترمذي (١٦٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٩٥٦)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً. ورواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله مرفوعاً. وصحح البخاري المرسل كما نقل عنه الترمذي.

(٢) قال صاحبُ «الانتصاف»: لا حاجةَ إلى المجازِ فرُؤيةُ جهنَّمَ جائزةٌ، وقد تَظاهرَت الظَّواهرُ بوقوعِ هذا الجائزِ... ولو فُتِحَ بابُ التَّأويلِ في أحوالِ المَعادِ لجَرَّ إلى مذهبِ الفَلاسفةِ، ونحن مُتعبَّدونَ بالظَّواهرِ ما لم يمنَعْ مانِعٌ. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٦٧). وذهب الرازي كذلك إلى وجوب إجراء هذا على الظاهر. انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٤٣٧).

(٣) «تغيَّظَ» مُطاوع غيَّظَ، وغيَّظه وأغاظه وغاظه بمعنى، والغيظ: الغضب مطلقًا، وقيل: أو أشدُّه، أو سَورتُه وأوَّله، أو الكامنُ منه، أو الغضب للقادر والغيظ للعاجز. انظر: «تاج العروس» (٢٠/ ٢٤٨).

(٤) قوله: «عندنا»؛ أي: عند أهل السنة، و«البنية»: الجسد.

(٥) أي: صفة، وكل صفة تقدَّمت على الموصوف تُعرب حالاً. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٧٢).

﴿ضَيِّقًا﴾ لزيادةِ العَذابِ، فإنَّ الكربَ معَ الضِّيقِ، والرَّوحَ[١] مع السَّعةِ، ولذلك وصفَ اللهُ الجنَّةَ بأَنَّ عَرْضَها السَّماواتُ والأَرضُ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ بسكونِ الياءِ[٢].

﴿مُّقَرَّنِينَ﴾: قُرِنَت أيديهِمْ إلى أَعناقِهِم بالسَّلاسلِ.

﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ﴾ في ذلك المكانِ ﴿ثُبُورًا﴾: هلاكًا؛ أي: يَتمنَّوْنَ الهلاكَ ويُنادونَه فيقولون: يا ثُبورَاه! تعالَ فهذا حِينُكَ.

(١٤) ـ ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا﴾؛ أي: يقالُ لهم ذلك ﴿وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ لأنَّ عَذابَكُم أنواعٌ كَثيرةٌ، وكلُّ نوعٍ مِنْها ثُبورٌ لشِدَّتِه، أو لأنَّه يَتجدَّدُ؛ كقولِه تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، أو لأنَّهُ لا يَنقطِعُ فهوَ في كُلِّ وقتٍ ثُبورٌ.

(١٥) ـ ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ الإشارةُ إلى العَذابِ، والاستفهامُ والتَّفضيلُ والتَّرديدُ للتَّقريعِ مع التَّهكُّمِ، أو إلى الكنزِ والجنَّةِ[٣]، والرَّاجِعُ إلى الموصولِ مَحذوفٌ[٤]، وإضافَةُ الجنَّةِ إلى الخلدِ للمَدحِ، أو الدلالَةِ على خُلودِهَا، أو التَّمييزِ عَن جِنانِ الدُّنيَا.

﴿كَانَتْ لَهُمْ﴾ في علمِ اللهِ واللَّوحِ، أو لأنَّ ما وعَدَهُ اللهُ في تَحقُّقِه كالواقعِ.

﴿جَزَآءً﴾ على أعمالِهِم بالوَعدِ ﴿وَمَصِيرًا﴾ يَنقَلِبُونَ إليه، ولا يمنَعُ كونَها جَزاءً

---

(١) «الرَّوح» بالفتح: الراحة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

(٣) أي: اللذين طلبهما الكفار دليلًا على رسالته ﷺ، وسبق ذكرهما في قوله: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾.

(٤) والتقدير: وعدها المتقون؛ لأن «وعد» يتعدى لمفعولين. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٥).

لَهُم أن يتفضَّلَ بها على غيرِهِم برِضَاهُم، مع جوازِ أن يُرادَ بالمُتَّقينَ: مَن يَتَّقِي الكُفرَ والتَّكذيبَ لأنَّهُم في مُقابَلَتِهِم[1].

(١٦) - ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾: ما يَشاؤونَه مِن النَّعيمِ، ولعلَّه يَقصُرُ همَّ[2] كلِّ طائفَةٍ على ما يليقُ برُتبَتِه؛ إذ الظَّاهِرُ أنَّ النَّاقِصَ لا يُدرِكُ شَأْوَ الكاملِ بالتَّشهِّي، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ كُلَّ المَراداتِ لا تَحصلُ إلَّا في الجنَّةِ.

﴿خَٰلِدِينَ﴾ حالٌ مِن أحدِ ضَمائرِهِم ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾ الضَّميرُ في ﴿كَانَ﴾ لـ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾، والوَعْدُ: الموعودُ؛ أي: كانَ ذلكَ مَوعودًا حَقيقًا بأَنْ يُسأَلَ ويُطلَبَ، أو مَسؤولًا سألَهُ النَّاسُ في دُعائِهِم: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، أو الملائكةُ بقولِهِم: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [غافر: ٨]، وما في «على» مِن مَعنى الوُجوبِ لامتناعِ الخُلْفِ في وَعدِهِ، ولا يلزمُ مِنْه الإلجاءُ إلى الإنجازِ، فإنَّ تَعلُّقَ الإرادةِ بالمَوعودِ مُقدَّمٌ على الوعدِ الموجبِ للإنجازِ[3].

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: جواب عن استدلال المعتزلة بهذه الآية على مذهبهم من وجوب الثوابِ لمن اتَّقى والعذابِ لغيره... وكلامه واضح إلا قوله: «برضاهم» فإنه اعتُرض عليه بأنه مخالف للمذهب؛ فإنه تعالى يتصرف كيف يشاء من غير اشتراط رضا أحد، وقد يُفسَّر رضاهم برضا الله عنهم، فتأمّله.

(٢) في نسخة الفاروقي والخيالي والطبلاوي: «همم». قال الشهاب في «الحاشية»: قوله: «يقصر همّ»؛ أي: ما يهم به ويريده، وفي نسخة: «همم» جمع همة. وقالَ الأنصاري: «ولعله»؛ أي: الله، أو الشأنَ (يقصر): بالبناء للفاعل، أو للمفعول «هم» بالنصب، أو الرفع؛ أي: قَصْد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٢).

(٣) ردٌّ على قول الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ١٣٣): أي: كان ذلك مَوعُوداً واجِباً على ربِّك إنجازُه حقيقاً أن يُسْأَلَ ويُطْلَبَ لأنَّه جَزاءٌ وأجْرٌ مُسْتَحَقٌّ.

(١٧) ـ ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ للجزاءِ، وقُرِئَ بكسرِ الشِّينِ[١]، وقرأ ابنُ كثيرٍ ويَعقوبُ وحَفصٌ بالياءِ[٢].

﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ يَعُمُّ كلَّ معبودٍ سواهُ، واستعمالُ «ما» إمَّا لأنَّ وضعَهُ أعمُّ، ولذلك يُطلَقُ لكلِّ شَبَحٍ يُرَى ولا يُعرَفُ، أو لأنَّه أُريدَ به الوصفُ؛ كأنَّه قيلَ: ومَعبودِيهم، أو لتَغليبِ الأَصنامِ تَحقيرًا أو اعتبارًا لغَلَبَةِ عُبَّادِها، أو يخصُّ[٣] الملائكةَ وعُزَيرًا والمسيحَ لقَرينَةِ السُّؤالِ والجَوابِ، أو الأصنامَ[٤] يُنطِقُها اللهُ تَعالى أو تتكلَّمُ بلِسانِ الحالِ؛ كما قيلَ في كلامِ الأَيدِي والأَرْجُلِ.

﴿فَيَقُولُ ﴾؛ أي: للمعبودينَ، وهو على تَلوينِ الخطابِ[٥]. وقرأ ابنُ عامرٍ بالنُّونِ[٦]:

﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾ لإخلالِهم بالنَّظرِ الصَّحيحِ، وإعراضِهم عَنِ المُرشِدِ النَّصيحِ، وهو استفهامُ تَقريعٍ وتَبكيتٍ للعَبَدةِ، وأصلُه: أأَضْلَلْتُم أَمْ ضَلُّوا؟ فغُيِّرَ النَّظمُ ليَلِيَ حرفَ الاستفهامِ المَقصودُ بالسُّؤالِ، وهو

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٠٣) عن الأعمش.

(٢) وكذا أبو جعفر. انظر «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣)، و«النشر» (٢/ ٣٣٣).

(٣) معطوف على «يعمُّ».

(٤) قوله: «أو الأصنام» بالنصب عطفًا على «الملائكة». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٤).
قلت: وهذا يستند إلى أنَّ الأصل في «ما» أن تكون لغير العاقل، وهو مروي عن الكلبي وعكرمة والضحاك، والذي قبله عن مجاهد، والأول عن ابن عباس. انظر: «البسيط» للواحدي (١٦/ ٤٣٢).

(٥) أي: على الالتفات من التكلم إلى الغيبة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٧٥). وهو على ما اختاره المصنف من القراءة أما على قراءة ﴿يَحْشُرُهُمْ ﴾ بالياء فلا التفات. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٣).

(٦) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

المتولِّـي للفعـلِ دونَه؛ لأنَّـه محقَّقٌ[١] لا شُـبهَةَ فيـه، وإلَّا لَمَا توجَّهَ العِتـابُ، وحذفُ صِلَةِ «ضَـلَّ» للمُبالغَةِ[٢].

(١٨) ـ ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ﴾ تَعَجُّبًا ممَّا قيلَ لَهُم؛ لأنَّهُم إمَّـا مَـلائِـكَـةٌ وأنبياءُ مَعصومونَ[٣]، أو جَماداتٌ لا تقدِرُ على شيءٍ، أو إشعارًا بأنَّهُم الموسومونَ بتَسبيحِهِ وتَوحيدِهِ، فكيفَ يَليقُ بهِمْ إضلالُ عَبيدِهِ؟ أو تَنزيهًا للهِ عن الأندادِ.

﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ﴾: يَصِحُّ لنا ﴿أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾؛ للعِصمَةِ، أو عدمِ القُدرَةِ، فكيفَ يَصِحُّ لنا أن ندعوَ غيرَنا أَنْ يَتولَّى أحدًا دونَك؟!

وقُـرِئَ: ﴿نُتَّخَـذَ﴾ بالبنـاءِ للمَفعـولِ[٤]، مِـن «اتَّخَـذَ» الَّـذي لـه مفعـولانِ؛ كقولِـه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، ومَفعولُـه الثَّانـي: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ للتَّبعيضِ، وعلى الأوَّلِ مَزيدَةٌ لتَأكيدِ النَّفي.

﴿وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ﴾ بأنواعِ النِّعَمِ فاستَغْرَقُوا في الشَّهواتِ ﴿حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ﴾: حتَّى غَفَلُوا عن ذكرِكَ، أو التَّذكُّرِ لآلائِكَ والتَّدبُّرِ في آياتِكَ، وهو نِسبَةُ الضَّلالِ إليهِمْ مِن حيثُ إنَّه بكَسْبِهم، وإسنادٌ له إلى ما فعلَ اللهُ بهم فحملَهُم عليه، وهو عينُ ما ذَهَبْنا إليه، فلا يَنتَهِضُ حُجَّةً علينا للمُعتَزِلَةِ[٥].

---

(١) «محقق» من نسخة الخيالي.

(٢) قوله: «وحذف صلة ضل»؛ أي: وهو (عن)، وأوقعَ الفعلَ على مدخولها؛ «للمبالغة» في ضلالِهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٣).

(٣) هذا على القولين الأولين في تفسير «ما» في قوله: ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وما بعده على القول الثالث.

(٤) قرأ بها أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٣). في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «على البناء للمفعول».

(٥) ردٌّ على المعتزلة وعلى الزمخشري الذي حاول نصر مذهبهم في قوله في «الكشاف» (٦/ ١٣٥): =

﴿وَكَانُوا﴾ في قَضائِك ﴿قَوْمًا بُورًا﴾: هالكينَ، مَصدَرٌ وُصِفَ به، ولذلك يَستَوِي فيه الواحِدُ والجَمعُ، أو جمعُ بائرٍ كـ«عائِذٍ» و«عُوذٍ».

(١٩) ـ ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم﴾ التفاتٌ إلى العَبَدَةِ بالاحتجاجِ والإلزامِ على حذفِ القَوْلِ، والمَعنى: فقَدْ كذبكَمُ المعبودونَ ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾ في قولِكُم: إنَّهم آلهةٌ، أو: هؤلاءِ أضلُّونا، والباءُ بمعنى «في»، أو مع المجرورِ بدلٌ مِن الضَّميرِ[١].

وعن ابنِ كثيرٍ بالياءِ[٢]؛ أي: كذَّبُوكُم بقولِهم: ﴿سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا﴾.

﴿فَمَا يَستَطيعونَ﴾؛ أي: المعبودونَ. وقرأَ حَفصٌ بالتَّاءِ[٣] على خطابِ العابِدينَ.

= وفيه كَسرٌ بيِّنٌ لقولِ مَن يَزعُم أنَّ اللهَ يُضِلُّ عبادَهُ على الحقيقةِ، حيث يقولُ للمعبُودين مِن دُونِه: أأنتُم أضللتمُوهم عبادي أم هُم ضَلُّوا بأنفُسِهم؟ فيَتبرَّؤُونَ من إضلالِهم ويَستَعيذونَ به أن يكُونوا مضِلِّين، ويَقُولونَ: بل أنتَ تفضَّلتَ مِن غَيْر سابقةٍ على هؤلاء وآبائهم تَفضُّلَ جَوادٍ كريمٍ فجَعلوا النِّعمة ـ التي حَقُّها أن تكونَ سبَبَ الشكر ـ سَبَبَ الكُفر ونسيانِ الذِّكر، وكان ذلك سبَبَ هَلاكهم. فإذا برَّأتِ الملائكةُ والرُّسُلُ أنفسَهم من نسبة الإضلال ـ الذي هو عملُ الشياطين ـ إليهم واستعاذُوا مِنه، فهُم لربِّهم الغنيِّ العدلِ أشدُّ تَبرئةً وتنزيهاً منه، ولقد نزَّهُوهُ حين أضافُوا إليه التَّفضُّلَ بالنِّعم والتَّمتيعَ بها، وأسْنَدُوا نِسيانَ الذِّكر والتَّسبُّبَ به للبَوار إلى الكَفرةِ، فشَرحُوا الإضْلالَ المجازيَّ الذي أسندَهُ اللهُ إلى ذاتِه في قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، ولو كان هو المضِلَّ على الحقيقة لكان الجوابُ العَتِيدُ أن يَقولوا: بل أنتَ أضلَلتَهُم. وانظر: «الانتصاف» لابن المنير (٣/ ٢٦٩).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٢٠١).

(٢) نسبت لأبي حيوة كما في «المحرر الوجيز» (٤/ ٢٠٤)، ولسعيد بن جبير ومجاهد ومعاذ القارئ وابن شنبوذ عن قنبل كما في «زاد المسير» (٣/ ٣١٥). ونص ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٤٦٣) على سماعها من قنبل عن أبي بزة عن ابن كثير، وذكرها ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٣٣٤) خلافًا عن قنبل.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

﴿صَرْفًا﴾: دفعًا للعَذابِ عَنْكُم، وقيلَ: حيلةً؛ مِن قولِهم: إنَّه ليَتصرَّفُ؛ أي: يَحتالُ.

﴿وَلَا نَصْرًا﴾ فيعينكُمْ عليه[١].

﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ﴾ أيها المُكلَّفُونَ ﴿نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ هي النَّارُ.

والشَّرطُ وإنْ عَمَّ كُلَّ مَن كَفَرَ أو فسقَ لكنَّهُ في اقتضاءِ الجزاءِ مقيَّدٌ بعدمِ المُزاحِمِ وِفاقًا، وهو التَّوبَةُ والإحباطُ بالطَّاعَةِ إجماعًا، وبالعَفوِ عندَنا[٢].

(٢٠) - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ أي: إلَّا رُسُلًا إنَّهم، فحُذِفَ الموصوفُ لدَلالَةِ «المُرسلينَ» عليه، وأُقِيمَت الصِّفَةُ مُقامَه؛ كقولِه: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤].

ويجوزُ أَنْ تكونَ حالًا اكتُفِيَ فيها بالضَّميرِ، وهو جوابٌ لقَولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

وقُرِئَ: «يُمَشَّوْنَ»؛ أي: تُمَشِّيهِمْ حوائِجُهم أو النَّاسُ[٣].

---

(١) أي: فيعين الناصر أو المعبود على دفع العذاب عنكم بعد وقوعه عليكم، فالمراد بالصرف دفع العذاب قبل الإصابة، وبالنصر رفعه بعد الإصابة. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٥٣).

(٢) هذا جواب عن استدلال المعتزلة بهذه الآية على القطع بوعيد العصاة وأهل الكبائر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٧٨). وقوله: «الشرط»؛ أي: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ﴾، وقد سلَّم المصنف للزمخشري أنه يشمل الكافر والمؤمن الفاسق، وقوله: «لكنَّهُ في اقتضاءِ الجَزاءِ» وهو إذاقة العذاب الكبير «مقيَّدٌ بعدمِ المُزَاحِمِ وِفاقًا»؛ أي: من أهل السنة ومن المعتزلة، وعدم المزاحم فسرَّه بالتوبة التي تجبُّ ما سبق من كفر أو فسوق، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة والمعتزلة، وبالعفو عن الفسوق عند أهل السنة، وهو ما لا يسلِّم به المعتزلة.

(٣) هي قراءة عبد الرحمن بن عبد الله وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١٢٠).

﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ﴾ أيُّها النَّاسُ ﴿لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾: ابتلاءً، ومن ذلك ابتلاءُ الفُقَراءِ بالأغنياءِ، والمُرسلينَ بالمُرسَلِ إليهم، ومُناصَبَتِهم لهم العَداوةَ وإيذائِهم لهم، وهو تَسليَةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ على ما قالوهُ بعدَ نقضِه، وفيه دليلٌ على القضاءِ والقَدَرِ[1].

﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ عِلَّةٌ للجعلِ، والمعنى: وجعلنا بعضَكُم لبَعضٍ فِتنَةً لنعلمَ أيُّكم يصبِرُ، ونظيرُهُ قولُه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، أو حثٌّ على الصَّبرَ على ما افتُتِنُوا به.

﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ بمَن يَصبِرُ، أو بالصَّوابِ فيما يَبتَلِي به وغيرِه.

(٢١) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾: لا يأمُلُون ﴿لِقَاءَنَا﴾ بالخيرِ لكُفرِهم بالبعثِ، أو: لا يخافونَ لِقاءَنا بالشَّرِّ على لغَةِ تِهامَةَ[2]، وأصلُ اللِّقاءِ: الوصولُ إلى الشَّيءِ، ومنه: الرُّؤيَةُ، فإنَّهُ الوُصولُ[3] إلى المرئيِّ، والمرادُ به: الوُصولُ إلى جَزائِه، ويمكنُ أَنْ يُرادَ به الرُّؤيَةُ على الأوَّلِ[4].

﴿لَوْلَا﴾: هلَّا ﴿أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ﴾ فتُخبِرَنا[5] بصدقِ مُحمَّدٍ، وقيلَ: فيكونون رُسُلًا إلينا.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وجه الدليل أنَّه جعل أفعال العباد كعداوة الكفار وإيذائهم وما مرَّ بجعل الله وإرادته، والمعتزلة ينكرون ذلك، فالآية حجَّة عليهم.

(٢) قال الفراء في «معاني القرآن للفراء» (٢/ ٢٦٥): ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾: لا يَخافونَ لقاءنا، وهي لغة تِهامية؛ يضعونَ الرجاء فِي موضع الخوف إِذَا كَان معه جحد.

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وصول».

(٤) أي: رؤية الله سبحانه وتعالى في الجنة على من قال بأن الرجاء بمعنى الأمل.

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «فيخبروننا».

﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ فيَأمرَنَا بتَصديقِه واتِّباعِه.

﴿لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: في شَأنِها حتَّى أرادوا لها ما يَتَّفِقُ للأفرادِ مِن الأنبياءِ الَّذينَ هُمْ أكمَلُ خلقِ اللهِ في أكمَلِ أوقاتِها وما هو أعظَمُ مِن ذلك.

﴿وَعَتَوْ﴾: وتجاوَزُوا الحَدَّ في الظُّلم ﴿عُتُوًّا كَبِيرًا﴾: بالغًا أقصى مراتبِه، حيثُ عايَنُوا المُعجزاتِ القاهرةَ وأعرَضُوا عَنْها، واقترَحُوا لأَنفُسِهِم الخبيثَةِ ما سُدَّتْ دونَهُ مَطامِحُ النُّفوسِ القُدسِيَّةِ.

واللَّامُ جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ، وفي الاستئنافِ بالجملَةِ حُسْنٌ وإشعارٌ بالتَّعجُّبِ مِن استكبارِهِم وعُتُوِّهِم؛ كقَوْلِه:

وَجَارَةُ جَسَّاسٍ أَبَأْنَا بِنَابِهَا   كُلَيْبًا غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُهَا[1]

(٢٢) ـ ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾: مَلائكةَ المَوتِ أو العذابِ، و﴿يَوْمَ﴾ نَصبٌ بـ: «اذكر»، أو بما دلَّ عليه: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[2] فإنَّه بمَعنى: يُمْنَعُونَ البُشْرَى، أو: يُعدَمُونها، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تكريرٌ[3] أو خبرٌ، و﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ تَبيينٌ، أو خبرٌ

---

(١) ذكره الزمخشري في «المستقصى» (١/ ١٧٨) من غير عزو، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: إنه من قصيدة لمهلهل، وتبعه الآلوسي في «تفسيره» (١٠/ ٥). قلت: لم أجده في «ديوان مهلهل» شرح: طلال حرب، وكأن نسبته إليه سهو، فالظاهر أن قائل البيت من قوم قاتل كليب.
وجساس: لقب مرّة بن ذهل الشيباني قاتل كُليب، وجارته: البَسوس بنت منقذ التميمية، وهي خالة جساس، وقصتها معروفة، والناب: ناقتها، والمعنى: ما أغلى الناقة التي قصاصها قتل كليب. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٠٩).

(٢) ولا يجوزن أن يُصب بـ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾ لأنَّ ما اتَّصلَ بـ(لا) لا يعمَلُ فيما قبلَه. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٦٣).

(٣) ردَّه أبو حيان، وأجازه الحلبي. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٨٢)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٤٧٣).

ثـانٍ، أو ظـرفٌ لِمَـا يَتعلَّقُ بـه الـلَّامُ، أو لِـ﴿بُشْرَىٰ﴾ إن قُـدِّرَتْ مُنوَّنَةً غيـرَ مَبنِيَّةٍ مع «لا» فإنَّهـا لا تعمَلُ.

و﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ إمَّا عامٌّ يَتناوَلُ حكمُهُ حكمَهُم مِن طَرِيقِ البُرهانِ، ولا يلزَمُ مِن نَفْيِ البُشرَى لعامَّةِ المُجرمينَ حينَئذٍ نفيُ البُشرَى بالعَفْوِ والشَّفاعَةِ في وقتٍ آخرَ، وإمَّا خاصٌّ وُضِعَ مَوضِعَ ضَميرِهِم تَسجِيلًا على جرمِهِم وإشعارًا بما هو المانِعُ للبُشرَى والموجِبُ لِمَا يُقابِلُها.

﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ عطفٌ على المدلولِ؛ أي: ويقولُ الكَفَرَةُ حينئذٍ هذه الكلمَةَ استعاذَةً وطلبًا مِن اللهِ أَنْ يمنعَ لِقاءَهُم، وهي ممَّا كانُوا يقولونَ عندَ لِقاءِ عَدُوٍّ أو هجومِ مَكروهٍ[1]، أو تَقُولُها الملائِكَةُ بمَعنى: حرامًا مُحرَّمًا عليكُم الجنَّةُ أو البُشرَى.

وقُرِئَ: «حُجْرًا» بالضَّمِّ[2]، وأصلُهُ الفَتحُ، غيرَ أنَّه لَمَّا اختصَّ بمَوضِعٍ مَخصوصٍ غُيِّـرَ كـ«قِعْـدَكَ» و«عَمْـرَكَ»[3]، ولذلـك لا يُتصرَّفُ فيـه ولا يَظهرُ ناصِبُـه[4]، ووصفُه بـ﴿مَّحْجُورًا﴾ للتَّأكيدِ؛ كقولِهِم: مَوْتٌ مائِتٌ.

(٢٣) ـ ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾؛ أي: وعَمَدنا إلى ما عَمِلُوا في كُفرِهِم من المَكارمِ كقِرى الضَّيفِ وصِلَةِ الرَّحمِ وإغاثةِ الملهوفِ فأَحْبَطناهُ لِفَقدِ ما هو شرطُ اعتبارِهِ، وهو تَشبيهُ حالِهِم وأعمالِهِم بحالِ قَوْمٍ استَعْصَوْا على سُلطانِهِم، فقَدِمَ إلى أسبابِهِم فمَزَّقَها وأبطلَهَا ولم يُبقِ لها أثرًا.

---

(١) والحِجْر والحُجْر لغتان: وهو الحرام، وكان الرجل يَلقَى غيره في الأشهر الحُرُم فيقول: حِجْراً مَحجُوراً؛ أيْ: حَرامٌ مُحرَّم عليك في هذا الشهر، فلا يبدؤهُ بشَرٍّ. انظر: «العين» (٣/ ٧٤).

(٢) نسبت للحسن والضحاك. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٣) لمَّا قُصد بها اليمين غُيِّر بناؤها. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٤) انظر: «الكتاب» (١/ ٣٢٦).

والهباءُ: غُبارٌ يُرَى في شُعاعِ الشَّمسِ يَطلعُ مِن الكوَّةِ، من «الهبوةِ»، وهو الغبارُ، و﴿مَنثُورًا﴾ صِفتُه، شُبِّهَ به[1] عَمَلُهم المُحبَطُ في حقارَتِه وعدمِ نفعِه، ثمَّ بالمنثورِ منه في انتشارِهِ بحيثُ لا يُمكِنُ نَظمُهُ، أو تَفرُّقِه[2] نحوَ أَغراضِهم الَّتي كانُوا يَتوجَّهونَ به[3] نحوَها، أو مَفعولٌ ثالِثٌ[4] مِن حيثُ إنَّه كالخبرِ بعدَ الخبرِ؛ كقولِه: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

(٢٤) - ﴿أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾: مَكانًا يُستَقَرُّ فيه أكثَرَ الأوقاتِ للتَّجالُسِ والتَّحادُثِ ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾: مكانًا يُؤْوَى إليه للاستِرواحِ بالأزواجِ والتَّمتُّعِ بهنَّ، تجوُّزًا له مِن مكانِ القَيلولَةِ على التَّشبيهِ، أو لأنَّه لا يخلو مِن ذلك غالبًا، إذ لا نومَ في الجنَّةِ[5].

وفي ﴿أحسنُ﴾ رمزٌ إلى ما يَتزيَّنُ به مَقيلُهُم مِن حُسْنِ الصُّوَرِ وغيرِهِ مِن التَّحاسينِ، ويحتمِلُ أَنْ يُرادَ بأَحدِهِما المصدَرُ أو الزَّمانُ إشارةً إلى أنَّ مَكانَهُم

---

(١) أي: بالهباء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٢) عطف على «انتشاره». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٣) أي: بعملهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٤) عطف على «صفته». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٥) قوله: «تجوزًا له...» قال الشهاب في «الحاشية»: أي: نقلاً له من معناه الحقيقي وهو مكان القيلولة إلى مكان التمتع بالأزواج؛ لأنَّه يشبهه في كون كل منهما محلَّ خلوة واستراحة فهو استعارة. وقال الأزهري: المقيل الاستراحة في نصف النهار وإن لم يكن معه نوم. وقوله: «أو لأنَّه لا يخلو...» عطف على قوله: «على التشبيه» فهو مجاز مرسل لاستعمال المقيد في المطلق، ولا تغليب فيه بالمعنى المتعارف كما قيل، وقوله: «إذ لا نوم في الجنة» تعليل للتجوّز وعدم إرادة الحقيقة.
وقالَ الأنصاري: قوله: «تجوزًا له...» تعليلٌ لإرادة مكان القيلولة بـ﴿مَقِيلًا﴾، وقوله: «له» الأولى: (به)؛ أي: بـ﴿مَقِيلًا﴾، «أو لأنه» عطف على (تجوزًا). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

وزمانَهُم أطيَبُ ما يُتَخَيَّلُ مِن الأمكنةِ والأَزمانِ، والتَّفضيلُ إمَّا لإرادةِ الزِّيادَةِ مُطلَقًا، أو بالإضافةِ إلى ما للمُترَفِينَ في الدُّنيَا.

رُوِيَ: أنَّه يُفرغُ مِن الحسابِ في نصفِ ذلك اليَومِ، فيَقيلُ أَهْلُ الجنَّةِ في الجنَّةِ، وأهلُ النَّارِ في النَّارِ[1].

(٢٥) - ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ ﴾ أصلُه: تَتشقَّقُ، فحُذِفَ التَّاءُ، وأدغمَها ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ[2].

﴿بِٱلْغَمَٰمِ﴾: بسببِ طُلوعِ الغَمامِ مِنْها، وهو الغمامُ المذكورُ في قولِه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ في ذلك الغَمامِ، وهو الغمامُ بصَحائفِ أعمَالِ العبادِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿ونُنْزِلُ﴾[3].

وقُرِئَ: «ونُزِّلَت»، «وأُنْزِلَ»، «ونَزَلَ»، «ونَزَّلَ الملائكةَ»[4]، «ونُزِّلُ الملائكَةَ» بحذفِ نونِ الكلمَةِ[5].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٥٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥١٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
ورواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٣٤) عن ابن جريج.
وروى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٠ - ٢٦٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير وعكرمة.

(٢) أي: ﴿تَشَقَّقُ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٣-١٦٤)، و«النشر» (٢/ ٣٣٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٤) تنظر هذه القراءات مع قائليها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦)، و«البحر» (١٦/ ١٨٧).

(٥) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٠ - ١٢١) وعزاها لابن كثير وأهل مكة، ورواية خارجة عن أبي عمرو، =

(٢٦) ـ ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾: الثَّابتُ له؛ لأنَّ كلَّ مُلكٍ يَبطُلُ يومئذٍ ولا يبقى إلَّا ملكُهُ، فهوَ الخبرُ و﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ صِلَتُه أو تبيينٌ، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ معمولُ ﴿ٱلْمُلْكُ﴾ لا ﴿ٱلْحَقُّ﴾؛ لأنَّه مُتأخِّرٌ، أو صِفةٌ والخبرُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أو ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾.

﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾: شديدًا.

(٢٧) ـ ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ مِن فَرْطِ الحَسرةِ، وعَضُّ اليَدَينِ وأَكلُ البَنانِ وحرقُ الأسنانِ[1] ونَحوُها كناياتٌ عن الغيظِ والحسرةِ لأنَّها مِن رَوادِفِهمَا.

والمرادُ بالظَّالمِ: الجِنسُ.

وقيلَ: عُقبَةُ بن أبي مُعيطٍ؛ كانَ يُكثِرُ مُجالسةَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، فدُعِيَ إلى ضِيافَتِه فأبى أن يأكُلَ طعامَهُ حتَّى ينطِقَ بالشَّهادَتينِ ففعلَ، وكانَ أُبيُّ بنُ خلفٍ صديقَهُ فعاتبَهُ فقالَ: صَبأْتَ؟ فقالَ: لا، ولكِن آلى أن لا يأكُلَ مِن طَعامِي وهو في بيتي، فاستَحْيَيتُ مِنه فشَهِدْتُ له، فقالَ: لا أَرْضَى منك إلَّا أَنْ تأتيَهُ فتطَأَ قَفاهُ وتَبزُقَ في وَجهِه، فوجدَهُ ساجِدًا في دارِ النَّدوَةِ ففعلَ ذلك، فقالَ عليه السَّلامُ: لا ألقاكَ خارجًا مِن مَكَّةَ إلَّا عَلَوْتُ رأسَكَ بالسَّيفِ، فأُسِرَ يومَ بدرٍ فأمرَ عَلِيًّا بقتلِه، وطَعَنَ أُبَيًّا بأُحُدٍ في المُبارزَةِ فرجعَ إلى مَكَّةَ وماتَ[2].

= وحكاها أيضًا أبو معاذ عن أبي عمرو كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «حرق الأسنان» بحاء وراء مهملتين: حكُّ بعضها على بعض بحيث يُسمع لها صوت؛ كما يُفعل في شدّة الغضب.

(٢) رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» ـ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٢٥٠) ـ من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عبَّاس. وذكره دون عزو الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٣٤)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٨٠).

ورواه بنحوه ابن مردويه وأبو نعيم في «دلائل النبوة» بسند صحيح كما قال السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٢٥٠). =

﴿يَـٰقُولُ يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾: طريقًا إلى النَّجاةِ، أو طريقًا واحِدًا وهو طريقُ الحَقِّ ولم يَتَشَعَّبْ بي طُرُقُ الضَّلالَةِ.

(٢٨) ـ ﴿يَـٰوَيۡلَتَىٰ﴾ وقُرِئَ بالياءِ على الأصلِ[١].

﴿لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ يعني: مَن أضلَّهُ، و﴿فُلَانًا﴾ كنايةٌ عَن الأعلامِ؛ كما أنَّ «هَنًا» كنايةٌ عن الأجناسِ[٢].

(٢٩) ـ ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ﴾ عَـن ذكرِ اللهِ، أو كتابِه، أو مَوعِظَةِ الرَّسولِ، أو كَلِمَةِ الشَّهادةِ.

﴿بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ وتمكَّنْتُ مِنه ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ يعني: الخليلَ المُضِلَّ، أو إبليسَ لأنَّه حملَهُ على مُخالَّتِه ومخالفَةِ الرَّسُولِ، أو كلَّ مَن تَشَيْطَنَ مِن جنٍّ وإنسٍ.

﴿لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ يُواليهِ حتَّى يُؤدِّيَه إلى الهلاكِ، ثمَّ يَترُكُه ولا يَنفعُه، فَعُولٌ مِن الخذلانِ.

= وورد الخبر في بعض المصادر بذكر (أمية بن خلف) بدل: (أبي بن خلف)، كما في «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٣٢ و٣٠١)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٥) عن السدي، ولم يرد فيهما قصة قتله. وفي قوله في هذا الخبر أن عقبة فعل ما طلبه منه أبيٌّ نظر، فقد رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٠٨٥ و٢٠٨٦)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، عن مقسم مولى ابن عباس، وفيه بدل قوله: «ففعل ذلك»: (فلم يسلطه الله عليه).

وذكر الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٩٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٣٤)، عن الضحاك قال: لما بزق عقبة في وجه رسول الله ﷺ عاد بزاقه إلى وجهه وانشعب شعبتين، فأحرق خديه، وكان أثر ذلك فيه حتى الموت.

(١) نسبت للحسن وابن قطيب. انظر: «مختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٢٧٩): يقال: فِي فُلَانٍ هَنَاتٌ؛ أَي: خِصَالُ شَرّ، وَلَا يُقَالُ فِي الخَيْر، وواحِدُها: هَنْتٌ، وَقَدْ تُجْمع عَلَى هَنَوَاتٍ. وَقِيلَ: واحِدُها: هَنَةٌ، تأنيثُ هَنٍ، وهو كِنَاية عن كُلّ اسْمِ جنْس.

(٣٠) ـ ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ﴾ محمَّدٌ يومئذٍ، أو في الدُّنيا بَثًّا إلى اللهِ: ﴿يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى﴾ قُريشًا ﴿ٱتَّخَذُواْ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ بأَنْ تَركوهُ وصَدُّوا عَنه، وعنه عليه السَّلامُ: «مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ[1] وعَلَّقَ مُصحَفَهُ ولم يَتعاهَدْهُ ولم يَنْظُر فيه، جاءَ يومَ القِيامَةِ مُتعلِّقًا به يَقولُ: يا رَبِّ! عبدُكَ هذا اتَّخذني مَهجورًا، اقضِ بَيني وبَينَهُ»[2].

أو: هَجَرُوا ولغَوا فيهِ إذا سَمِعُوه، أو: زَعَمُوا أنَّه هُجْرٌ وأساطيرُ الأوَّلينَ، فيكون أصلُه: مَهجُورًا فيه، فحُذِفَ الجارُّ[3].

ويجوزُ أن يكونَ بمعنى: الهَجْرِ؛ كـ«المجلودِ» و«المعقولِ»[4].

وفيه تخويفٌ لقَوْمِه؛ لأنَّ الأنبياءَ إذا شَكَوْا إلى اللهِ قَوْمَهُم عجَّلَ اللهُ لَهُم[5] العَذابَ.

(٣١) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ كمَا جَعَلناهُ لك، فاصبِرْ كمَا صَبَرُوا، وفيه دليلٌ على أنَّه خالِقُ الشَّرِّ، و«العدوُّ» يَحتَمِلُ الواحِدَ والجَمْعَ.

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ إلى طَريقِ قَهرِهِم ﴿وَنَصِيرًا﴾ لكَ عَلَيْهِم.

(٣٢) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾؛ أي: أُنزِلَ[6]؛ كـ«خُبِّرَ بمَعنى:

---

(١) بعدها في نسخة الخيالي: «وعلمه».

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤٠٦)، وفي سنده إبراهيم بن هدبة أبو هدبة الفارسي، وهو متهم بالكذب. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ١١٩).

(٣) والهُجر على هذا بمعنى: الهذيان، يقال: «هجر المريض» إذا هذى في منطقه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٢٨٧).

(٤) فهو مصدر؛ كما أن «المجلود» و«المعقول» بمعنى: الجلد والعقل.

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والطبلاوي: «عُجل لهم».

(٦) المشهور الذي اعتمده المصنف فيما مضى أنَّ «نزَّل» يفيد التنزيل التدريجي، و«أنزل» يفيد الإنزال الدفعي، ولذلك ذكر هنا أنَّ «نزّل» جاء بمعنى «أنزل» للقرينة. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٨٥). ورأى أبو حيان أنه لا حاجة لهذا لأنهما لغتان بمعنى واحد. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٩٤).

أُخبِرَ»؛ لئلا يُناقِضَ قولَه: ﴿جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾: دفعةً واحدةً كالكتبِ الثَّلاثَةِ، وهو اعتراضٌ لا طائلَ تحتَهُ؛ لأنَّ الإعجازَ لا يَختَلِفُ بنزولِه جُملةً أو مُفرَّقًا، مع أنَّ للتَّفريقِ فوائِدَ:

ـ منها: ما أشارَ إليه بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾؛ أي: كذلك أَنْزلناهُ مُفرَّقًا لنُقَوِّيَ بتَفريقِهِ فُؤادَكَ على حفظِهِ وفَهمِهِ؛ لأنَّ حالَهُ تُخالِفُ حالَ مُوسَى وداودَ وعِيسى حيثُ كانَ أُمِّيًّا وكانُوا يكتبونَ، فلَوْ أُلْقِيَ إليه جُملَةً تَعَنَّى[1] بحفظِهِ، ولعلَّه لم يستتبَّ لَه، فإنَّ التَّلقُّفَ لا يَتأتَّى إلَّا شيئًا فشَيْئًا، ولأنَّ نُزولَهُ بحسبِ الوَقائِعِ يوجبُ مَزيدَ بَصيرَةٍ وغَوْصٍ في المَعنَى، ولأنَّه لمَّا نُزِّلَ مُنجَّمًا وهو يَتحدَّى بكُلِّ نجمٍ فيعجزونَ عَن معارَضَتِه زادَ ذلك قوَّةَ[2] قلبِه، ولأنَّه إذا نزلَ به جِبريلُ حالًا بعدَ حالٍ تَثَبَّتَ بهِ فُؤادُه.

ـ ومنها: معرفةُ النَّاسخِ والمَنسوخِ.

ـ ومنها: انضمامُ القَرائنِ الحاليَّةِ إلى الدَّلالاتِ اللَّفظيَّةِ؛ فإنَّه يُعينُ على البلاغَةِ.

و﴿كَذَٰلِكَ﴾ صفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ، والإشارةُ إلى إنزالِهِ مُفرَّقًا، فإنَّه مَدلولٌ عليه بقولِه: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ﴾.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ مِن تَمامِ كلامِ الكَفَرةِ، ولذلك وُقفَ عليه، فيكونُ حالًا، والإشارةُ إلى الكتبِ السَّابقَةِ[3].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «تعيى».

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «في».

(٣) هذا المرجح عند علماء الوقف والابتداء، والمعنى: قال الذين كفروا: هلاَّ نزل القرآن على محمد جملة واحدة كما أنزلت التوراة على موسى جملة واحدة، ثم تبتدئ على معنى: أنزلناه عليك متفرقًا لنثبت به فؤادك. انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري (٢/ ٨٠٥).

واللَّامُ على الوَجهينِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ[١].

﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾: وقرأناهُ عليكَ شيئًا بعدَ شَيءٍ على تُؤَدةٍ وتَمهُّلٍ، في عشرينَ سنةً أو ثلاثٍ وعشرينَ، وأصلُه: التَّرتيلِ في الأسنانِ، وهو تَفْلِيجُها[٢].

(٣٣) ـ ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ سؤالٍ عَجيبٍ كأنَّه مَثَلٌ في البطلانِ يريدونَ به القَدْحَ في نُبوَّتِك ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ الدَّامغِ له في جوابِه ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: وبما هو أحسَنُ بيانًا أو مَعنًى مِن سُؤالِهم.

أو: لا يأتونَكَ بحالٍ عَجيبةٍ يقولونَ: هلَّا كانَتْ هذه حالَه، إلَّا أعطيناكَ مِن الأحوالِ ما يحقُّ لك في حِكمَتِنا، وما هو أحسَنُ كشفًا لِمَا بُعِثْتَ له.

(٣٤) ـ ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ﴾؛ أي: مَقلوبينَ، أو: مَسْحوبين إليها، أو: مُتعلِّقةً قلوبُهُم بالسُّفليَّاتِ[٣] مُتوجِّهةً وُجوهُهم إليها، وعنه عليهِ السَّلامُ: «يُحشرُ النَّاسُ يومَ القِيامَةِ على ثلاثةِ أصنافٍ: صنفٍ على الدَّوابِّ، وصنفٍ على الأقدامِ، وصنفٍ على الوُجوهِ»[٤].

وهو ذَمٌّ مَنصوبٌ أو مَرفوعٌ، أو مُبتدأٌ خبرُه:

﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ والمفضَّلُ عليهِ هو الرَّسولُ عليه السَّلامُ

---

(١) قوله: «واللام على الوجهين متعلق بمحذوف»؛ أي: فرَّقناه لنثبِّتَ به فؤادَكَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٤٢).

(٢) الفَلَج في الأسنان: تباعد ما بين الثنايا والرباعيات خلقة، فإن تُكلِّف فهو التفليج. انظر: «تاج العروس» (٦/ ١٥٦).

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: المراد بالسفليات: الدنيا وزخارفها.

(٤) رواه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٧٥) ت: الشوامي، واللفظ للبيهقي. والترمذي في «سننه» (٣١٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: هذا حديث حسن.

على طريقة قوله: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]؛ كأنَّه قيلَ: إنَّ حامِلَهُم على هذه الأَسْوِلَةِ[١] تحقيرُ مَكانهِ وتَضليلُ[٢] سَبيلِهِ، ولا يعلمونَ حالَهُم ليَعْلَمُوا أنَّهُم شَرٌّ مَكانًا وأضَلُّ سبيلًا.

وقيلَ: إنَّه مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾.

ووصفُ السَّبيلِ بالضَّلالِ مِن الإسنادِ المجازيِّ للمُبالغَةِ[٣].

(٣٥) - ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا﴾ يُؤازِرُه[٤] في الدَّعوةِ وإعلاءِ الكَلِمَةِ، ولا يُنافي ذلك مُشاركتَهُ في النبوَّةِ؛ لأنَّ المُتشارِكَينِ في الأمرِ مُتَوازِرانِ عليه.

(٣٦) - ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ يعني: فِرعونَ وقومَه ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾؛ أي: فذَهَبا إليهم فكَذَّبُوهما فدمَّرناهُم، فاقْتُصرَ على حاشِيَتَي القِصَّةِ[٥] اكتفاءً بما هو المقصودُ منها، وهو إلزامُ الحُجَّةِ ببعثةِ الرُّسُلِ، واستحقاقُ التَّدميرِ بتكذيبِهِم.

والتَّعقيبُ باعتبارِ الحُكمِ لا الوقوعِ[٦].

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: أي: الداعي والباعث على أسئلتهم...

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي والطبلاوي: «بتضليل».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٢٣٣).

(٤) أي: يُعاونه.

(٥) أي: طرفيها؛ بدايتها وخاتمتها.

(٦) أي: جاء قوله: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ﴾ بالفاء عقب قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ﴾ مع أنه كان بين الأمر بالذهاب والتدمير مدَّة متراخية، وقد حمل ذلك على أنَّ حكم الله بتدميرهم كان عقيب تكذيبهم، وإن كان وقوع هذا الحكم بعد أزمنة متطاولة، وقيل: إن التكذيب استمر زمانًا طويلًا، لكن آخره عقبه التدمير. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٩٤).

وقُرِئَ: «فدَمَّرَتْهُم»، «فَدَمِّراهُم»، «فدَمِّرَانِّهِم» على التَّأكيدِ بالنُّونِ الثَّقيلَةِ[1].

(٣٧) ـ ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ﴾: كَذَّبُوا نوحًا ومَن قبلَهُ، أو: نوحًا وحدَه، ولكنَّ تكذيبَ واحدٍ مِن الرُّسلِ كتكذيبِ الكلِّ، أو: بعثةَ الرُّسلِ مُطلقًا كالبَراهمَةِ[2].

﴿أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ بالطُّوفانِ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾: وجَعَلْنا إغراقَهُم أو قِصَّتَهُم ﴿لِلنَّاسِ ءَايَةً﴾: عبرةً.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يحتمِلُ التَّعميمَ والتَّخصيصَ، فيكونُ وضعًا للظَّاهرِ مَوضِعَ المضمَرِ تَظليمًا لهم[3].

(٣٨) ـ ﴿وَعَادًا وثمودًا﴾ عطفٌ على «هم» في ﴿جَعَلْنَاهُم﴾، أو على «الظالمين» لأنَّ المعنى: ووَعَدْنَا الظَّالِمينَ.

---

(١) القراءتان الأوليان في «الكشاف» (٦/ ١٥٧) عن علي، والأخيرة نسبها في «المحتسب» (٢/ ١٢٢) لعلي ـ رضي الله عنه ـ أيضًا، ومسلمة بن محارب.

وذكر ابن جني عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ أيضًا قراءتين أُخريين فقال: حكى أبو عمرو عن علي أنه قرأ: (فَدَمِرْناهم)، بكسر الميم مخففة، وحكى عنه أيضًا: (فَدَمِّرا بهم)، بالباء على وجه الأمر.

وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٢١٠) عن علي أيضًا: (فدمِّروا بهم) على الأمر لجماعة وزيادة باء كما قال.

وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦) عن علي أيضًا: (فدمرانِـهم)، كذا ضبطت في مطبوعه بكسر النون المخففة، ولم يذكر في تقييدها شيئًا.

(٢) البراهمة: فرقة من الهنود انتسبوا إلى رجل منهم يقال له: براهم، وقد مهد لهم نفي النبوات أصلاً، وقرر استحالة ذلك في العقول. انظر: «الملل والنحل» (٣/ ٩٦).

(٣) اللام على التعميم للجنس، وعلى التخصيص بقوم نوح للعهد، والأصل أن يقال عندئذ: وأعتدنا لهم عذابًا أليمًا، لكن وضع «الظالمين» موضع الضمير للتصريح بوصفهم بالظلم. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٩٦).

وقُرِئَ: ﴿وَثَمُودًا﴾[(١)] على تأويلِ القَبِيلَةِ.

﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ قومٌ كانُوا يَعبدونَ الأَصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهِمْ شُعَيبًا فكَذَّبوهُ، فبَيْنَا هُم حولَ الرَّسِّ - وهي البئرُ غيرُ المطويَّةِ - فانهارَتْ، فخسفَ بهم وبديارِهِم[(٢)].

وقيلَ: الرَّسُّ: قريَةٌ بفَلَجِ اليَمامةِ كانَ فيها بقايا ثمودَ، فبُعِثَ إليهِمْ نَبِيٌّ فقَتَلوهُ فهَلَكُوا[(٣)].

وقيلَ: الأُخدودُ[(٤)].

وقيلَ: بئرٌ بأَنطاكِيَّةَ قَتَلُوا فيها حبيبًا النَّجَّارَ.

وقيلَ: هُمْ أَصحَابُ حَنظلةَ بنِ صَفوانَ النَّبيِّ، ابتلاهُم اللهُ بطيرٍ عَظيمٍ كانَ فيها مِن كلِّ لونٍ وسَمَّوْهَا عَنْقاءَ لطولِ عُنقِها، وكانَتْ تَسكُنُ جبلَهُم الَّذي يقالُ لهُ: فَتْخٌ[(٥)]، أو: دَمْخٌ[(٦)]، وتنقضُّ على صِبيانِهِم فتخطَفُهُم[(٧)] إذا أَعْوَزَهَا الصَّيدُ،

---

(١) قرأ بها حفص وحمزة، وقرأ الباقون بالصَّرف. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٢)، والواحدي في «البسيط» (١٦/ ٥٠٦)، عن وهب بن منبه.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٣) عن قتادة، ورواه عنه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٩٥١) بلفظ: «كانوا بحجر بناحية اليمامة على آبار»، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٥٢) بلفظ: «الرس قرية من اليمامة يقال لها: الفلج».

(٤) في نسخة الفاروقي: «صاحب الأُخدودُ».

(٥) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «فتح». قال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٢٤٥): قيل: هو بتاء فوقية فخاء معجمة أو مهملة، وبياء تحتية وجيم. وانظر: «الأماكن» للحازمي (ص: ٧٥٨).

(٦) في نسخة الخيالي: «دمح». وفي «معجم البلدان» (٢/ ٤٦٢): دَمْخٌ - بفتح أوله، وسكون ثانيه، وآخره خاء معجمة -: اسم جبل كان لأهل الرّسّ مصعده في السماء ميل، وقيل: جبل لبني نفيل بن عمرو بن كلاب.

(٧) في نسخة الفاروقي: «فتختطفهم».

ولذلـك سُـمِّيَت مُغْرِبًـا، فدَعَـا عليهـا حنظلَـةُ فأصابَتْهـا الصَّاعِقَـةُ، ثـمَّ إنَّهُـم قَتَلوهُ فأُهْلِكُوا [١].

وقيلَ: قومٌ كذَّبُوا نبيَّهُم، ورَسُّوه ـ أي: دَسُّوهُ ـ في بئرٍ [٢].

﴿وَقُرُونًا﴾: وأهـلَ أعصـارٍ، قيـلَ: القـرنُ أَربعونَ سـنةً، وقيلَ: سَـبعونَ، وقيلَ: مئةٌ وعِشـرونَ.

﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ ﴿كَثِيرًا﴾ لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ.

(٣٩) ـ ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾: بَيَّنَّـا لهُ القصصَ العَجِيبَةَ مِن قصصِ الأوَّلينَ إنـذارًا وإِعـذارًا، فلَمَّـا أصـرُّوا أُهلِكـوا؛ كمـا قـالَ: ﴿وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾: فتَّتْنَـاه تَفتيتًـا، ومنه: «التِّبرُ» لفُتَـاتِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، و﴿كُلًّا﴾ الأوَّلُ مَنصوبٌ بما دلَّ عليه: ﴿ضَرَبْنَا﴾ كـ: أنذَرْنا، والثَّاني بـ﴿تَبَّرْنَا﴾ لأنَّه فارغٌ عن الضَّميرِ [٣].

(٤٠) ـ ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا﴾ يعنـي: قُرَيشًـا مَـرُّوا مِرارًا فـي مَتاجِرِهم إلى الشَّـامِ ﴿عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ﴾ يعنـي: سَـدُوم عُظْمَـى قُرَى قـومِ لُوطٍ أُمطِـرَتْ علَيْها الحِجارَةُ.

﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾ في مرارِ مُرورِهِمْ، فيَتَّعِظونَ بما يَرَوْنَ فيها مِن آثارِ عَذابِ اللهِ؟

﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾: بَـلْ كانُـوا كفـرَةً لا يَتوقَّعـونَ نُشـورًا ولا عاقِبَـةً،

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٣) عن سعيد بن جبير والكلبي والخليل.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٥٢) عن عكرمة.

(٣) «عن الضَّميرِ» من نسخة الطبلاوي.

فلذلك لَمْ يَنْظُروا ولَمْ يَتَّعِظُوا، فمَرُّوا بها كما مَرَّت رِكَابُهُم لا يأمُلونَ نُشورًا كما يأملُه المُؤمنونَ طَمَعًا في الثَّوابِ.

أو: لا يخافونَه على اللُّغةِ التِّهامِيَّةِ[1].

(٤١) ـ ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾: ما يَتَّخِذونَكَ إلَّا مَوضِعَ هُزْءٍ، أو مَهزوءًا به.

﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ مَحكِيٌّ بعدَ قولٍ مُضمَرٍ[2]، والإشارةُ للاستحقارِ، وإخراجُ ﴿بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ في مَعرِضِ التَّسليمِ بجَعْلِه صِلَةً ـ وهم على غايةِ الإنكارِ ـ تهكُّمٌ واستهزاءٌ، ولولاهُ لقالوا: أهذا الَّذي زعمَ أنَّه بعثَهُ اللهُ رسولًا؟

(٤٢) ـ ﴿إِن كَادَ﴾: إنَّه كادَ ﴿لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾ ليصرفَنا عن عِبادَتِها بفَرْطِ اجتِهادِه في الدُّعاءِ إلى التَّوحيدِ، وكثرةِ ما يوردُ ممَّا يسبقُ إلى الذِّهنِ أنَّها حُجَجٌ ومُعجِزاتٌ.

﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾: ثَبَتْنا عليها واستَمْسَكْنا بعِبادَتِها، و«لولا» في مثلِه تقيِّدُ الحكمَ المطلقَ مِن حَيثُ المَعنى دونَ اللَّفظِ[3].

﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ كالجوابِ لقَوْلِهم: ﴿إِن

---

(١) سبقت الإشارة إليها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وفرق بعضهم بين المضمر والمحذوف بأنّ المضمر يقال فيما كان له أثر ظاهر أو مقدر، وهو هنا نصب المقول محلًّا لأنه مفعوله، والمحذوف بخلافه.

(٣) يعني: أنَّ «لولا» أفادت تقييد الحكم المطلق السابق من جهة المعنى؛ لأنها في معنى الشَّرط الذي هو قيد للجزاء، لكن من جهة اللفظ لا يجوز تقديم الجزاء على الشرط. وهذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزونه. انظر: «حاشية ابن التمجيد»، و«حاشية القونوي» (١٤/ ١٠٤).

كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ فإنَّـه يفيـدُ نفـيَ مـا يلزمُـهُ ويكـونُ الموجِـبَ لـه[(١)]، وفيـه وعيـدٌ ودلالـةٌ علـى أنَّـه لا يُهمِلُهُـم وإنْ أمْهَلَهُـم.

(٤٣) ـ ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ بأَنْ أطاعَهُ وبَنَى عليهِ دِينَهُ، لا يسمَعُ حُجَّةً ولا يَتبصَّرُ دَليلًا، وإنَّما قُدِّمَ المفعولُ الثَّاني للعِنايَةِ به.

﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾: حفيظًا تَمنعُه عَن الشِّركِ والمَعاصِي وحالُه هذا؟ فالاستفهامُ الأوَّلُ للتَّقريرِ والتَّعجيبِ، والثَّاني للإنكارِ.

(٤٤) ـ ﴿أَمْ تَحْسَبُ﴾: بَـلْ أَتَحسبُ ﴿أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ فتُجدِيَ لهم الآياتُ والحُجَجُ[(٢)]، فتهتَمَّ بشَأنِهم وتَطمَعَ في إيمانِهم؟

وهو أشَدُّ مَذمَّةً ممَّا قبلَهُ حتَّى حُقَّ بالإضرابِ عنهُ إليه، وتخصيصُ الأكثرِ لأنَّه كانَ منهم مَن آمَنَ ومنهم مَن عَقَلَ الحقَّ وكابَرَ استكبارًا وخوفًا على الرِّئاسةِ.

﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ في عدمِ انتِفاعِهم بقرعِ الآياتِ آذانَهُم، وعدمِ تدبُّرِهم فيما شاهَدُوا مِن الدَّلائلِ والمُعجِزاتِ.

﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ مِن الأنعامِ؛ لأنَّها تَنقادُ لمن يَتعهَّدُها، وتُميِّزُ مَن يُحسِنُ

---

(١) قوله: «كالجواب لقولهم: ﴿إِن كَادَ..﴾..» المراد بالجواب: الجواب المعروف لا جواب الشرط، وجعله كالجواب لا جوابًا لعدم صراحته، وقوله: «فإنه.. » بيان لكونه كالجواب، والمراد أنهم جعلوا دعوته ﷺ إضلالًا، والمضل لغيره لا بد أن يكون ضالًا، وهذه الجملة تدل على نفي الضلال عنه لأنّ معناها: أنهم يعلمون أنهم في غاية الضلال لا هو، ونفي اللازم يقتضي نفي ملزومه، فيلزمه أن يكون هاديًا لا مضِلًّا. وقوله: «يكون» عطف على قوله: «يلزمه»، و«الموجب» بفتح الجيم وكسرها؛ أي: يفيد نفي ما يكون موجبًا لقولهم هذا، وهو كونهم على الهداية والرشاد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الفاروقي: «أو الحجج».

إليها ممَّنْ يُسيءُ إلَيْها، وتطلبُ ما يَنفَعُها، وتتجنَّبُ ما يَضرُّهَا، وهؤلاءِ لا ينقادونَ لرَبِّهِم، ولا يَعرِفُونَ إحسانَه مِن إساءَةِ الشَّيطانِ، ولا يطلبونَ الثَّوابَ الَّذي هو أعظَمُ المَنافعِ، ولا يتَّقونَ العِقابَ الَّذي هو أشَدُّ المَضارِّ، ولأنَّها إنْ لم تَعْتَقِد حقًّا ولم تَكتَسِبْ خَيرًا لم تَعتَقِدْ باطِلًا ولم تكتَسِبْ شَرًّا، بخِلافِ هؤلاءِ، ولأنَّ جهالَتَها لا تضرُّ بأحَدٍ، وجَهالةُ هؤلاءِ تُؤدِّي إلى هيجِ الفِتَنِ وصَدِّ النَّاسِ عَن الحقِّ، ولأنَّها غيرُ مُتمَكِّنَةٍ من طلبِ الكَمَالِ فلا تَقصيرَ مِنْها ولا ذَمَّ، وهؤلاءِ مُقَصِّرونَ مُستَحِقُّونَ أعظَمَ العِقابِ على تَقصيرِهِم.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾: أَلَمْ تَنْظُر إلى صُنعِهِ ﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾: كيفَ بَسَطَهُ؟

أو: أَلَمْ تَنْظُر إلى الظِّلِّ كيفَ مَدَّهُ رَبُّكَ؟ فغيَّرَ النَّظمَ إشعارًا بأَنَّ المعقولَ مِن هذا الكَلامِ لوُضوحِ بُرهانِه ـ وهو دَلالةُ حُدوثِه وتَصرُّفِه عَلى الوَجهِ النَّافعِ بأسبابٍ مُمكِنَةٍ، على أنَّ[1] ذلك فعلُ الصَّانعِ الحَكيمِ ـ كالمشاهَدِ المَرئيِّ[2]، فكيفَ بالمَحسوسِ مِنْهُ؟!

أو: أَلَمْ يَنْتَهِ عِلمُكَ إلى أنَّ ربَّكَ كيفَ مَدَّ الظِّلَّ، وهو فيما بينَ طُلوعِ الفَجرِ والشَّمسِ، وهو أطيَبُ الأحوالِ؟! فإنَّ الظُّلمةَ الخالِصَةَ تُنَفِّرُ الطَّبعَ وتسدُّ النَّظرَ، وشُعَاعُ الشَّمسِ يُسَخِّنُ الجَوَّ ويبهرُ البصرَ، ولذلك وصفَ به الجنَّةَ فقالَ: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠][3].

---

(١) قوله: «على أن ذلك» متعلق بـ«دلالةُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٤٨).

(٢) قوله: «كالمشاهد» خبرُ (أنَّ) في قوله: «بأنَّ المعقولَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٤٨).

(٣) فالرؤية على هذا قلبيَّة، بخلاف القولين السابقين. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ١١٠).

﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾: ثابتًا، مِن السُّكْنَى، أو: غيرَ مُتقلِّصٍ، مِن السُّكونِ، بأَنْ يجعلَ الشَّمسَ مُقيمَةً على وضعٍ واحِدٍ.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ فإنَّه لا يظهَرُ للحِسِّ حتَّى تطلعَ فيقعَ ضَوْؤُها على بعضِ الأجرامِ، أو لا يوجَدُ ولا يَتفاوَتُ إلَّا بسببِ حَرَكَتِها.

﴿ثُمَّ قَبَضْنَـٰهُ إِلَيْنَا﴾؛ أي: أَزَلْنَاه بإيقاعِ الشُّعاعِ موقعَه، لمَّا عبَّرَ عَن إِحداثِه بالمَدِّ -بمَعنى: النَّشرِ- عَبَّرَ عَن إِزالَتِه بالقَبْضِ إلى نَفسِهِ الَّذي هو في مَعنى: الكَفِّ.

﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾: قليلًا قليلًا حَسْبَما ترتفِعُ الشَّمسُ؛ ليَنتَظِمَ بذلك مَصالِحُ الكونِ ويَتحصَّلَ به ما لا يُحصَى مِن مَنافعِ الخَلْقِ.

و﴿ثُمَّ﴾ في الموضِعَينِ لتَفاضُلِ الأُمورِ، أو لتَفاضُلِ مَبادِئِ أَوقاتِ ظُهورِهَا.

وقيلَ: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ لَمَّا بَنى السَّماء بلا نَيِّرٍ، ودَحا الأرضَ تحتَها فألقَتْ عليها ظِلَّهَا، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ﴾ ثابتًا على تلك الحالِ، ﴿ثُمَّ﴾ خلقَ ﴿ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾؛ أي: مُسلَّطًا عليه مُستتبِعًا إيَّاه كما يَستَتبِعُ الدَّليلُ المَدلولَ، أو: دليلًا لطريقِ مَن تهديهِ، فإنَّه يتفاوَتُ بحَركَتِها ويتحوَّلُ بتَحوُّلِها، ﴿ثُمَّ قَبَضْنَـٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ شَيئًا فشَيْئًا إلى أَنْ تَنْتَهِيَ غايةُ نُقصانِه، أو: قبضًا سَهْلًا عندَ قيامِ السَّاعةِ بقبضِ أسبابِه مِن الأجرامِ المُظِلَّةِ والمُظَلِّ عليها.

(٤٧) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ شبَّهَ ظلامَهُ باللِّباسِ في سترِه ﴿وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا﴾ راحةً للأَبدانِ بقَطعِ المَشاغلِ، وأَصْلُ «السَّبتِ»: القَطْعُ، أو: موتًا؛ كقَوْلِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠] لأنَّه قطعُ الحياةِ، ومنه: «المَسبوتُ» للمَيتِ.

﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾: ذا نُشورٍ؛ أي: انتشارٍ يَنتَشِرُ فيه النَّاسُ للمَعاشِ، أو:

بعثٍ[1] مِن النَّومِ بعثَ الأَمواتِ، ويكونُ إشارةً إلى أنَّ النَّومَ واليَقَظةَ أنموذَجٌ للمَوْتِ والنُّشورِ، وعَن لُقمانَ عليه السَّلامُ: يا بنيَّ! كما تنامُ فتُوقَظُ كذلك تَمُوتُ فتُنْشَرُ[2].

(٤٨) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ وقرأَ ابنُ كثيرٍ على التَّوحيدِ[3] إرادةً للجنسِ.

﴿نُشُرًا﴾: ناشراتٍ للسَّحابِ، جمعُ نَشورٍ، وقرأَ ابنُ عامرٍ بالسُّكونِ على التَّخفيفِ، وحمزةُ والكِسائيُّ به وبفَتحِ النُّونِ على أنَّه مَصدَرٌ وُصِفَ بِهِ[4]، وعاصِمٌ: ﴿بُشْرًا﴾[5] تخفيفُ «بُشُرٍ» جمعِ «بَشورٍ» بمَعنى: مُبشِّرٍ.

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ يعني: قدَّامَ المطرِ.

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾: مُطهِّرًا؛ لقولِه: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وهو اسمٌ لِمَا يُتطَهَّر بهِ كـ«الوَضوءِ» و«الوَقودِ» لِمَا يُتوضَّأُ ويوقَدُ به[6]، قالَ عليه السَّلامُ:

---

(١) أي: أو ذا بعثٍ، فهو عطف على «نشورٍ».

(٢) انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١/ ٨١)، وذكر الثعلبي نحوه في «تفسيره» (١٢/ ١٠٢) بلفظ: ويقال: مكتوب في التوراة: يا ابن آدم، كما تنام، كذلك تموت، وكما توقظ، كذلك تبعث.

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٥).

(٤) يريد الصفة المعنوية، لا النعت النحوي؛ لأنه حال، وليس صفة. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ١١٧).

(٥) وقرأ بالأولى المصدَّرِ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «مطهرًا» تفسير للمراد منه، وقوله: «لقوله...» دليل على أنّ المراد بالطَّهور المطهِّر؛ لأنَّ القرآن يفسر بعضُه بعضًا، ثم شرع في بيان كيفية دلالته على التطهير مع أنّ فَعولًا صيغةُ مبالغةٍ من الثلاثي وهو لازم، فكيف يفيد معنى التعدي؟ فقال: «وهو اسم لما يتطهر به».

«التُّرابُ طَهورُ المؤمنِ»[١]، «طَهورُ إناءِ أَحدِكُم إذا ولغَ الكلبُ فيه أَنْ يُغسَلَ سَبْعًا إحداهُنَّ بالتُّرابِ»[٢].

وقيلَ: بليغًا في الطَّهارةِ.

و«فَعُولٌ» وإنْ غلبَ في المَعنيينِ لكنَّه قَدْ جاءَ للمَفعولِ كـ«الصَّبُوبِ»، وللمَصدرِ كـ«القَبُولِ»، وللاسمِ كـ«الذَّنُوبِ»[٣].

وتَوصيفُ الماءِ بِهِ إشعارًا بالنِّعمَةِ فيه وتتميمًا[٤] للمنَّةِ فيما بعدَهُ، فإنَّ الماءَ الطَّهورَ أهنأُ وأنفعُ ممَّا خالطَهُ ما يزيلُ طهوريَّتَه، وتنبيهًا على أنَّ ظواهِرَهُم لمَّا كانَتْ ممَّا يَنبَغِي أَنْ يُطَهِّروهَا فبواطنُهُم بذلكَ أولى.

---

(١) رواه النسائي في «سننه» (٣٢٢) عن أبي ذر بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين».

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٢٧٩) عن أبي هريرة بلفظ: «أولاهن بالتراب».

(٣) قوله: «وإن غلب في المعنيين»؛ أي: كونه اسم آلة كـ«طهور» وكونه للمبالغة بمعنى فاعِلٍ كـ«أكول»، و«صبوب» بصاد مهملة وباءين موحدتين بمعنى: مصبوب، قيل: بمعجمة «ضَبوب» بمعنى: الحَلوب، وفي نسخة: «ضَبوث» بضاد معجمة وباء موحدة وثاء مثلثة من «ضَبَثه»: إذا جسه بيده، والمراد ناقة تجس باليد للشك في سمنها، والمصدر بوزن فَعول بالفتح نادرٌ والمعروف فيه الضم، وقوله: «للاسم» بمعنى اسم الجنس الجامد، و«الذَّنوب»: الدلو المملوءة ماءً، أو القِربة من الماء، ويطلق على النصيب. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (١٤/ ١١٩).

(٤) قوله: «إشعارًا... وتتميمًا» كذا في النسخ، والجادة: «إشعار... وتتميم» على الخبرية لـ«توصيف»، ووجه الرفع أن يكون الخبر محذوفًا، والمنصوب مفعول له، والتقدير: وتوصيف الماء مذكور إشعارًا، وهو أسلوب كثر عند بعض الفقهاء والأصوليين، وبيَّن وجهه الشهاب في غير موضع من حاشيته، واستخدمه في كلامه، وذكر هنا أنه جاء في نسخة: «يوصف الماء به إشعارًا»، وهو ظاهر.

(٤٩) ـ ﴿لِنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ بالنَّباتِ، وتَذكيرُ ﴿مَّيْتًا﴾ لأنَّ البلدةَ في مَعنى البَلدِ، ولأنَّه غيرُ جارٍ على الفعلِ كسائرِ أَبنِيَةِ المُبالغَةِ، فأُجرِيَ مُجرى الجامدِ[١].

﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ يعني: أهلَ البَوادِي الَّذينَ يعيشونَ بالحَيَا، ولذلك نكَّرَ الأنعامَ والأَناسِيَّ، وتَخصيصُهُم لأنَّ أهلَ المُدنِ والقُرَى يُقيمونَ بقُربِ الأنهارِ والمنابعِ، فبِهِم وبما حولَهُم مِن الأَنعامِ غُنيةٌ عَن سُقيَا السَّماءِ، وسائرُ الحَيواناتِ تُبعِدُ في طَلَبِ الماءِ فلا يُعوِزُهَا الشُّربُ غالبًا، مع أنَّ مَساقَ هذه الآياتِ -كما هو للدَّلالةِ على عظيمِ القُدرَةِ- فهو لتعدادِ أنواعِ النِّعمَةِ، والأنعامُ قُنيَةُ الإنسانِ وعامَّةُ مَنافعِهِم، وعِلْيَةُ معايِشِهِم مَنوطَةٌ بها، ولذلك قدَّمَ سَقْيَها على سَقْيِهِم، كما قَدَّمَ علَيْها إحياءَ الأَرضِ؛ فإنَّه سببٌ لِحَياتِها وتَعَيُّشِها.

وقُرِئَ: «نَسْقيَه»[٢]، و«سَقَى» و«أَسْقَى» لُغَتانِ. وقيلَ: «أَسْقَاهُ»: جَعَلَ لهُ سُقيا[٣].

و: «أَنَاسِيَ» بحذفِ ياءٍ[٤].

وهو[٥] جمعُ إِنْسِيٍّ، أو إنسانٍ ـ كـ: ظَرَابِيَّ في ظَرِبَانٍ ـ على أنَّ أصلَهُ: أَنَاسِينُ، فقُلِبَت النُّونُ ياءً.

---

(١) أي: لا يعمل عمله لعدم مشابهته له في الوزن، فلذلك ليس فيه ضمير حتى يكون مؤنثًا لتأنيث مرجعه. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ١٢٠).

(٢) قرأ بها ابن مسعود، والأعمش، والمفضل في رواية عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦). والمشهور عن عاصم كقراءة الجماعة.

(٣) قوله: «سقيا» غير منصرف؛ لأن ألف فعلى لا تكون إلاَّ للتأنيث. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج٢/ و٢٠٢ب).

(٤) نسبت ليحيى بن الحارث الذماري، ورويت عن الكسائي في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٥) أي: ﴿أناسيَّ﴾ بتشديد الياء كما في القراءة المشهورة.

(٥٠) ـ ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ﴾: صَرَّفْنَا هذا القولَ بينَ النَّاسِ في القُرآنِ وسائرِ الكُتبِ.

أو: المطرَ ﴿بَيْنَهُمْ﴾: في البُلدانِ المُختَلِفَةِ والأوقاتِ المُتغايِرَةِ والصِّفاتِ المُتفاوتَةِ مِن وابلٍ وطَلٍّ وغيرِهما، وعَن ابنِ عبَّاسٍ: ما عامٌ أمطرَ مِن عامٍ، ولكنَّ اللهَ قسمَ ذلكَ بينَ عِبادِهِ على ما شاءَ، وتلا هذهِ الآيةَ[١].

أو: في الأنهارِ والمنابعِ.

﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾: ليتفكَّروا ويعرفوا كَمالَ القُدرةِ وحقَّ النِّعمَةِ في ذلك ويقوموا بشُكرِهِ، أو: ليَعتَبِرُوا بالصَّرفِ عَنْهُم وإليهِمْ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ بسكونِ الذَّالِ وضمِّ الكافِ مخفَّفةً[٢].

﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾: إلَّا كُفرانَ النِّعمَةِ وقلَّةَ الاكتراثِ لها، أو: جُحودَها بأَنْ يَقُولوا: مُطِرْنَا بنَوْءِ كذا[٣]، ومَن لا يَرَى الأمطارَ إلَّا مِن الأنواءِ كانَ كافِرًا، بخلافِ مَن يَرَى أنَّها مَن خلقِ اللهِ والأَنْوَاءُ وَسائِطُ وأماراتٌ بجعلِهِ تَعالى.

(٥١) ـ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾: نبيًّا ينذرُ أهلَها فتخفُّ عليك أعباءُ النُّبوَّةِ، لكِنْ قَصَرْنا الأمرَ عليكَ إجلالًا لك وتعظيمًا لشَأْنِكَ، وتَفضِيلًا لك عَلى سائرِ الرُّسلِ، فقابِلْ ذلك بالثَّباتِ والاجتهادِ في الدَّعوةِ وإظهارِ الحَقِّ.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٥٢٠) وصححه وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٦/ ٢٦٤) لعبد بن حميد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٣) «النَّوء»: سقوط النجم في المغرب مع الفجر وطلوع آخر يقابله من ساعته في المشرق، من «ناء»: نهض؛ لأنَّ الطالع ينهض، وبعضهم يجعل النَّوء السقوط، فهو من الأضداد. وانظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص٨٧).

(٥٢) ـ ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فيما يُريدُونَكَ عليه، وهو تهييجٌ له وللمُؤمنينَ، ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ﴾: بالقُرآنِ، أو بتركِ طاعَتِهم الَّذي يدلُّ عليه ﴿فَلَا تُطِعِ﴾، والمعنى: أنَّهُم يَجتَهِدونَ في إبطالِ حَقِّكَ فقابِلْهُم بالاجتهادِ في مُخالفتِهم وإزاحةِ باطِلِهم.

﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ لأنَّ مُجاهدةَ السُّفهاءِ بالحُجَجِ أكبرُ مِن مُجاهدةِ الأَعداءِ بالسَّيفِ، أو لأنَّ مُخالفَتَهُم ومُعاداتَهم فيما بينَ أَظْهُرِهم مع عُتُوِّهم وظُهورِهم، أو لأنَّه جهادٌ مَع كلِّ الكفرةِ لأنَّه مَبعوثٌ إلى كافَّةِ القُرَى.

(٥٣) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾: خلَّاهما متجاوِرَينِ متلاصِقَينِ بحيثُ لا يَتَمازجان، مِن «مَرَجَ دابَّته»: إذا خلَّاها.

﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ قامعٌ للعطشِ من فَرْط عُذوبتِه، ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ بليغُ المُلوحةِ.

وقُرِئَ: «مَلِحٌ» على فَعِلٍ[1]، ولعلَّ أصلَهُ: «مالحٌ» فخُفِّفَ؛ كـ«بَرِدٍ» في بارِدٍ.

﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾: حاجزًا مِن قُدرَتِه ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾: وتَنافُرًا بليغًا؛ كأنَّ كُلًّا مِنْهُما يقولُ للآخرِ ما يقولُه المتعوِّذُ منه[2].

وقيلَ: حَدًّا مَحدودًا، وذلك كدجلةَ تدخلُ البحرَ وتشقُّه، فتَجرِي في خلالِه فَراسخَ لا يَتغيَّرُ طعمُها.

---

(١) نسبت لطلحة بن مصرف وقتيبة عن الكسائي في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٥).

(٢) قوله: «المتعوذ منه» هكذا في نسخنا، وفي نسخة الطبلاوي: «المتعوذ عنه»، وجاء في بعض النسخ: «المتعوِّذ للمتعوَّذ عنه». انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: المرادُ بالبَحرِ العَذبِ: النَّهْرُ العَظِيمُ مثلُ النِّيلِ، وبالبَحرِ المِلْحِ: البحرُ الكَبيرُ، وبالبَرزَخِ: ما يحولُ بينَهُما مِن الأرضِ، فتكونُ القُدرَةُ في الفصلِ واختلافِ الصِّفَةِ، مع أنَّ مُقتضَى طبيعَةِ أجزاءِ كلِّ عنصرٍ أن تَضامَّتْ[1] وتَلاصَقَتْ وتَشابَهَتْ في الكَيفِيَّةِ.

(٥٤) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ يعني: الَّذي خمَّرَ به طينةَ آدمَ، أو جعلَهُ جزءًا مِن مادَّةِ البَشرِ لتجتَمِعَ وتَسْلُسَ وتَقبَلَ الأَشكالَ والهيئاتِ بسُهولَةٍ، أو النُّطفَةَ.

﴿فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾؛ أي: قسمَهُ قِسْمَينِ: ذَوَيْ نَسَبٍ؛ أي: ذُكورًا يُنسبُ إليهم، وذواتِ صهرٍ؛ أي: إناثًا يصاهَرُ بهنَّ؛ كقولِه: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩].

﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ حيثُ خلقَ مِن مادَّةٍ واحِدَةٍ بشرًا ذا أعضاءٍ مُختَلِفَةٍ وطِباعٍ مُتباعدَةٍ، وجعله قسمَينِ مُتقابلَينِ، وربَّما يَخلُقُ مِن نطفةٍ واحدةٍ تَوْأَمَيْنِ ذكَرًا وأُنثَى.

(٥٥) ـ ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ يعني: الأصنامَ، أو كلَّ ما عُبدَ مِن دونِ اللهِ، إذ ما مِن مَخلوقٍ يستقلُّ بالنَّفعِ والضُّرِّ.

﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ يظاهِرُ الشَّيطانَ بالعَداوةِ والشِّركِ، والمرادُ بـ﴿ٱلْكَافِرُ﴾ الجِنسُ، أو أبو جهلٍ.

وقيلَ: هَيِّنًا مَهِينًا لا وَقْعَ له عندَهُ، مِن قولِهم: «ظَهَرْتُ به»: إذا نَبَذْتَه خلفَ ظَهرِكَ، فيكونُ كقَوْلِه: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

(٥٦) ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ للمُؤمنينَ والكافرينَ.

---

(١) المصدر المؤول في محل رفع خبر «أنَّ»، والمعنى: مع أنَّ مُقتضَى طبيعَةِ أجزاءِ كلِّ التَّضامُّ والتَّلاصق والتَّشابهُ في الكَيفِيَّةِ. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ١٣١).

(٥٧) ـ ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: على تَبليغِ الرِّسالَةِ ـ الَّذي يدلُّ عليه: ﴿إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ـ ﴿مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ﴾: إلَّا فعلَ مَن شاءَ ﴿أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾: أن يتقرَّبَ إليه ويَطلُبَ الزُّلفَى عِندَهُ بالإيمانِ والطَّاعةِ، فصوَّرَ ذلك بصُورَةِ الأَجرِ مِن حيثُ إنَّه مَقصودُ فِعلِه، واستثناه منه قَلْعًا لشُبهَةِ الطَّمعِ، وإظهَارًا لغايةِ الشَّفقَةِ، حيثُ اعتَدَّ بإنفاعِكَ[1] نفسَكَ بالتَّعرُّضِ للثَّوابِ والتَّخلُّصِ عَن العِقابِ أجرًا[2] وافيًا مَرضِيًّا به مَقصُورًا عليه، وإشعارًا بأنَّ طاعاتِهم[3] تعودُ عليه بالثَّوابِ مِن حيثُ إنَّها بدَلالَتِه عليه السَّلامُ.

وقيلَ: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ مَعناه: لكن مَن شاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إلى رَبِّهِ سَبيلًا فليَفْعَل.

(٥٨) ـ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ في استكفاءِ شُرورِهم والإغناءِ عَن أُجورِهم، فإنَّه الحَقيقُ بأَنْ يُتوَكَّلَ عليه دونَ الأحياءِ الَّذينَ يموتونَ، فإنَّهُم إذا ماتوا ضاعَ مَن توكَّلَ عليهِم.

﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾: ونَزِّهْهُ عَـن صفاتِ النُّقصانِ، مُثنِيًا عليه بأَوصافِ الكَمالِ، طالِبًا لِمَزيدِ الإنعامِ بالشُّكرِ على سَوابِقِه.

﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ﴾ ما ظهرَ مِنْها وما بَطَنَ ﴿خَبِيرًا﴾ مُطَّلِعًا، فلا عليكَ إنْ آمَنُوا أو كَفرُوا.

(٥٩) ـ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قَـدْ سـبَقَ الكلامُ فيـه، ولعلَّ ذكـرَهُ زيـادَةُ تقريـرٍ لكَوْنِه حَقيقًا بـأن يُتـوكَّلَ عليه مِن

---

(١) قوله: «حيث اعتد»؛ أي: الرسولُ «بإنفاعك»؛ أي: أيُّها المُبلِّغُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٥٤).

(٢) قوله: «أجرًا» تمييز من نسبة الاعتداد إلى الرسول. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٥٤).

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «طاعتهم».

حَيثُ إنَّه الخالقُ للكُلِّ والمُتصرِّفُ فيه، وتحريضٌ على الثَّباتِ والتَّأنِّي في الأَمرِ، فإنَّه تَعالى مع كمالِ قُدرَتِه وسُرعَةِ نَفاذِ أَمرِهِ في كُلِّ مُرادٍ خلقَ الأشياءَ على تُؤَدَةٍ وتَدرُّجٍ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ خبرٌ لـ﴿ٱلَّذِی﴾ إنْ جعَلْتَه مُبتدأً، ولِمَحذوفٍ إن جعَلْتَه صِفَةً لـ﴿ٱلۡحَیِّ﴾، أو بَدلٌ مِن المُستكِنِّ في ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾.

وقُرِئَ بالجرِّ صِفَةً لـ﴿ٱلۡحَیِّ﴾[1].

﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِیرࣰا﴾: فاسأَلْ عمَّا ذكرَ مِن الخلقِ والاستواءِ عالِمًا يُخبركَ بحَقيقَتِه، وهوَ اللهُ تَعالى، أو جبريلُ، أو مَن وَجدَهُ في الكُتبِ المُتقدِّمَةِ ليُصدِّقَكَ فيه.

وقيلَ: الضَّميرُ لـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، والمعنى: إنْ أَنكَرُوا إطلاقَهُ على اللهِ فاسأَلْ عَنه مَن يخبرُكَ مِن أهلِ الكتابِ ليعرفوا[2] مجيءَ ما يُرادِفُه في كتبِهِم، وعلى هذا يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ مُبتدأً والخبرُ ما بعدَهُ، والسُّؤالُ كمَا يُعَدَّى بـ«عن» لتَضمُّنِه مَعنى التَّفتيشِ، يُعَدَّى بالباءِ لتَضمُّنِه مَعنى الاعتِناءِ[3].

وقيلَ: إنَّه[4] صِلَةُ ﴿خَبِیرࣰا﴾.

(٦٠) - ﴿وَإِذَا قِیلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُوا۟ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ لأَنَّهم ما كانُوا يُطلِقُونَه على اللهِ، أو لأَنَّهم ظَنُّوا أنَّه أرادَ بهِ غيرَهُ، ولذلك قالُوا: ﴿أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾؛ أي: للَّذي تَأمُرُناه؛ يعني: تأمُرُنا بسُجودِه، أو: لأمرِكَ لَنا مِن غيرِ عِرفانٍ.

---

(١) قرأ بها زيد بن علي. انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٢١٦)، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٢٤).

(٢) في نسخة الفاروقي: «لتعرفوا».

(٣) قال القونوي في «حاشيته» (١٤/ ١٣٩): لكن معنى الاعتناء ليس بمناسب هنا.

(٤) أي: الباء في ﴿بِهِۦ﴾.

وقيلَ: لأَنَّهُ كانَ مُعرَّبًا لم يَسمعوهُ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يأمُرنا﴾ بالياءِ[١] على أنَّه قولُ بَعضِهم لبَعْضٍ.

﴿وَزَادَهُمْ﴾؛ أي: الأمرُ بسُجودِ الرَّحمنِ ﴿نُفُورًا﴾ عَن الإيمانِ.

(٦١) ـ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ يعني: البُروجَ الاثنَيْ عشَرَ[٢]، سُمِّيَتْ بهِ ـ وهيَ القُصورُ العاليَةُ ـ لأنَّها للكَواكِبِ السَّيَّارَةِ كالمَنازِلِ لسُكَّانِها، واشتقاقُهُ مِن «التَّبرُّجِ» لظُهورِه[٣].

﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا﴾ يعني: الشَّمسَ؛ لقولِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦].

وقرأَ حمزة والكسائي: ﴿سُرُجًا﴾[٤]، وهي الشَّمسُ والكَواكِبُ الكِبَارُ.

﴿وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾: مُضِيئًا باللَّيلِ. وقُرِئَ: «وقُمْرًا»[٥]؛ أي: ذا قُمْرٍ، وهو جمعُ قَمْراءَ[٦]، ويحتملُ أَنْ يَكونَ بمَعنى القَمَرِ كـ«الرُّشْدِ» و«الرَّشَدِ»، و«العُرْبِ» و«العَرَبِ».

(٦٢) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾؛ أي: ذَوَيْ خِلْفَةٍ، يخلُفُ كلٌّ مِنْهُما الآخَرَ بأَنْ يقومَ مقامَهُ فيمَا يَنبَغِي أَنْ يعملَ فيه، أو بأَنْ يَعْتَقِبَا كقَولِه: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) هذا مبني على مسلك الحكماء. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ١٤١).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ١٨٠).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦) عن الحسن والأعمش.

(٦) قوله: «أي ذا قمر» قدّر فيه «ذا» بمعنى صاحب لأنّه جمع قمراء بمعنى منيرة، وهي الليلة ذات القمر وصاحبها هو القمر نفسه، فيتضح وصفه بقوله: ﴿مُنِيرًا﴾ وكونه فيها، ويوافق القراءة المشهورة في المعنى، و﴿مُنِيرًا﴾ وصف للمضاف المقدر لأنّ المحذوف قد يعتبر بعد حذفه. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهي للحالَةِ[1] مِن «خَلَفَ»؛ كـ: الرِّكْبَةِ والجِلْسَةِ.

﴿لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾: أَنْ يَتذَكَّرَ آلاءَ اللهِ ويَتفكَّرَ في صُنْعِه، فيَعلمَ أَنْ لا بُدَّ لَهُ مِن صانعٍ حَكيمٍ واجبِ الذَّاتِ رَحيمٍ عَلى العِبادِ.

﴿أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾: أن يَشْكُرَ اللهَ على ما فيه مِن النِّعَمِ.

أو ليكونا وَقْتَينِ للمُتذكِّرينَ والشَّاكرينَ، مَن فاتَه وِرْدُه في أحدِهِما تَدارَكَهُ في الآخرِ.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾[2] مِن «ذَكَرَ» بمَعنى: تَذَكَّرَ، وكذلك: ﴿لِيَذْكُروا﴾ [الفرقان: ٥٠]، ووافقَهُ الكِسائيُّ فيه[3].

(٦٣) ـ ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ مُبتدأٌ خبرُهُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ﴾ أو ﴿ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، وإضافتُهم إلى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ للتَّخصيصِ والتَّفضيلِ، أو لأَنَّهُم الرَّاسِخونَ في عبادَتِه، على أنَّ ﴿عِبادُ﴾[4] جمعُ عابدٍ كـ«تاجرٍ» و«تِجَارٍ».

﴿هَوۡنٗا﴾: هيِّنينَ، أو: مَشْيًا هَيِّنًا، مَصدرٌ وُصِفَ به، والمَعنى: أَنَّهُم يمشونَ بسكينةٍ وتواضُعٍ.

﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾: تَسلُّمًا مِنْكُم ومُتارَكَةً لكم لا خيرَ بَيْنَنا ولا شرَّ، أو: سدادًا مِن القَوْلِ يسلمونَ فيه مِن الإيذاءِ والإثمِ.

---

(١) هو ما يُشتهر اليوم باسم الهيئة. «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/ ٤٠)، و«شرح ألفية ابن مالك» للشاطبي (٤/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٤) في نسخة الخيالي: «عبادا».

ولا يُنافيهِ آيةُ القِتالُ لتنْسَخَه؛ فإنَّ المُرادَ هو الإغضاءُ عَن السُّفَهاءِ وتركُ مُقابلَتِهِم في الكَلامِ[١].

(٦٤) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ في الصَّلاةِ، وتَخصيصُ البَيْتُوتَةِ لأنَّ العبادةَ باللَّيلِ أحمَزُ[٢] وأبعَدُ عَن الرِّيَاءِ.

وتأخيرُ القِيامِ للرَّويِّ، وهو جمعُ قائمٍ، أو مَصدرٌ أُجْرِيَ مُجراهُ.

(٦٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾: لازِمًا، ومنه «الغَرِيمُ» لِمُلازمَتِه، وهو إيذانٌ بأنَّهُم ـ مع حُسنِ مُخالقَتِهِم مع الخلقِ واجتهادِهِم في عبادةِ الحقِّ ـ وَجِلُونَ مِن العَذابِ، مُبتَهِلُونَ إلى اللهِ في صرفِهِ عنهم؛ لعدمِ اعتِدادِهِم بأعمالِهِم ووثوقِهِم على استمرارِ أَحوالِهِم[٣].

(٦٦) ـ ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾؛ أي: بِئسَتْ مُستقَرًّا، وفيها ضميرٌ مُبهَمٌ يُفسِّرُه المميِّزُ، والمَخصوصُ بالذَّمِّ ضَميرٌ مَحذوفٌ به ترتبِطُ الجملَةُ باسمِ «إنَّ».

أو: أحزنَتْ[٤]، وفيها ضميرُ اسمِ «إنَّ»، و﴿مُسْتَقَرًّا﴾ حالٌ أو تمييزٌ.

---

(١) هذا مختار الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ١٨٣)، وروى الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤٦٤) نسخها عن أبي العالية والكلبي، وقال النحاس: لا نعلم لسيبويه كلامًا في معنى الناسخ والمنسوخ إلا في هذه الآية، قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل: سلامًا، تريد تسلمًا منك... قال: وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل: سلامًا، فسأله، ففسر له معنى: براءة منك، قال: وزعم أن هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣] بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكية، فلم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قوله: لا خير بيننا ولا شرَّ. انظر: «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٢٥)، و«الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص:٦٠٤).

(٢) أي: أشقُّ. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ١٤٩).

(٣) بعدها في نسخة التفتازاني: «وآجالهم».

(٤) فـ ﴿سَآءَتْ﴾ على هذا هي فعل متصرف بمعنى «أساء»، وعلى الأول فعل جامد لإنشاء الذم.

والجُملَـةُ تعليـلٌ للعِلَّـةِ الأولـى، أو تَعليلٌ ثـانٍ، وكِلاهُمـا يحتمِـلانِ الحكايةَ والابتـداءَ مِن اللهِ.

(٦٧) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ ﴾: لم يُجاوِزُوا حدَّ الكرمِ، ﴿وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ ﴾: ولم يُضَيِّقُوا تضييقَ الشَّحيحِ.

وقيلَ: «الإسرافُ»: هو الإنفاقُ في المَحارمِ، و«التَّقتيرُ»: منعُ الواجبِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بفتحِ الياءِ وكسرِ التَّاءِ، ونافعٌ وابنُ عامرٍ بضمِّ الياءِ وكسرِ التَّاءِ، من «أَقترَ»[١]، وقُرِئَ بالتَّشديدِ[٢]، والكُلُّ واحِدٌ.

﴿وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾: وَسَطًا وعَدْلًا، سُمِّيَ به لاستقامَةِ الطَّرَفينِ؛ كما سُمِّيَ سواءً لاستِوائِهِما، وقُرِئَ بالكَسرِ[٣]، وهو ما يُقامُ به الحاجةُ؛ لا يَفضُلُ عنها ولا ينقصُ.

وهو خبرٌ ثانٍ، أو حالٌ مؤكِّدةٌ، ويجوزُ أن يكونَ الخبرَ و﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾ لغوًا، وقيلَ: إنَّه[٤] اسمُ ﴿كَانَ﴾ لكنَّه مَبنِيٌّ لإضافَتِه إلى غيرِ مُتمَكِّنٍ، وهو ضَعيفٌ لأنَّه بمَعنى القوامِ، فيكونُ كالإخبارِ بالشَّيءِ عن نفسِهِ.

---

(١) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الياء وضم التاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) أي: «يُقتِّروا» بضم الياء وتشديد القاف، نسبت للعلاء بن سيابة واليزيدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٥)، عن حسان بن عبد الرحمن.

(٤) أي: لفظ ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾، وقد أُضيف إلى اسم الإشارة، وهو غير متمكن؛ أي: ليس معربًا.

(٦٨) ـ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ أي: حرَّمَها بمَعنى: حَرَّمَ قتلَها ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بالقتلِ المَحذوفِ أو بـ﴿لا يقتلون﴾.

﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ نَفَى عَنْهُم أُمَّهاتِ المعاصي بعدَما أثبتَ لهم أصولَ الطَّاعاتِ؛ إظهارًا لكمالِ إيمانِهم، وإشعارًا بأنَّ الأجرَ المَذكورَ موعودٌ للجَامعِ بين ذلك، وتَعريضًا للكفرةِ بأضدادِه، ولذلك عقَّبَه بالوعيدِ تهديدًا لهم فقَال:

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾: جزاءَ إثمٍ، أو: إثمًا، بإضمارِ الجَزاءِ.

وقُرِئَ: «أَيَّامًا»[١]؛ أي: شَدائدَ، يُقالُ: يومٌ ذو أيَّامٍ؛ أي: صَعبٌ.

(٦٩) ـ ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بدلٌ مِن «يَلْقَ» لأنَّه في معناهُ؛ كقولِه:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا[٢]

وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ بالرَّفعِ على الاستئنافِ أو الحالِ، وكذلك: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾، وابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ﴿يُضَعَّفْ﴾ بالجزمِ، وابنُ عامرٍ بالرَّفعِ فيهما مع التَّشديدِ وحذفِ الألفِ في ﴿يُضَعَّفُ﴾[٣]، وأبو عمرٍو: «يُخْلَدْ» على البناءِ للمَفعولِ مخفَّفًا[٤]، وقُرِئَ مُثقَّلًا[٥]، و: «نُضَعِّفْ له العذابَ»[٦].

---

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٨٩)، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٤٣)، ووقع في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): (أيامى) يريد أثامًا. ونسبها أيضًا لابن مسعود.

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للرماني (ص: ١٠١١)، و«شرح أبيات سيبويه» لابن السيرافي (٢/ ٧٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٩٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٤) ذكرها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٤٦٧) عن أبي عمرو رواية في غير المشهور عنه، وقال: وهو غلط. وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن المفضل عن عاصم.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن أبي حيوة.

(٦) نسبت لطلحة بن سليمان كما في «المحتسب» (٢/ ١٢٥).

ومضاعفَةُ العذابِ لانضمامِ المَعصِيَةِ إلى الكفرِ، ويدلُّ عليهِ قولُه:

(٧٠) - ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ بأَنْ يَمْحُوَ سوابِقَ مَعاصيهِمْ بالتَّوبَةِ ويُثْبِتَ مَكانَها لواحِقَ طاعَاتِهِم، أو يبدلَ مَلَكَةَ المَعصِيَةِ في النَّفسِ بمَلَكَةِ الطَّاعَةِ.

وقيلَ: بأَنْ يُوَفِّقَهُ لأضدادِ ما سلفَ منه، أو بأَنْ يُثْبِتَ له بدلَ كلِّ عقابٍ ثوابًا.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ فلذلكَ يعفو عن السَّيِّئاتِ، ويُثيبُ على الحَسَناتِ.

(٧١) - ﴿وَمَن تَابَ﴾ عن المَعاصِي بتَرْكِها والنَّدمِ عليها ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ يَتلافَى بهِ ما فَرَّطَ، أو خرجَ عَن المَعاصِي ودخلَ في الطَّاعَةِ.

﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ﴾: يرجعُ إلى اللهِ بذلك ﴿مَتَابًا﴾ مَرْضِيًّا عندَ اللهِ ماحِيًا للعِقابِ مُحصِّلًا للثَّوابِ.

أو: يتوبُ مَتابًا إلى اللهِ الَّذي يحبُّ التَّائبينَ ويَصطَنِعُ بهم[1].

أو: فإنَّه يرجِعُ إلى اللهِ وإلى ثوابِه مَرجِعًا حَسَنًا.

وهذا تَعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ.

(٧٢) - ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ لا يُقيمُونَ الشَّهادةَ الباطِلَةَ، أو: لا يحضرونَ محاضرَ الكَذبِ، فإنَّ مُشاهدةَ الباطلِ شركَةٌ فيهِ.

﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ﴾: ما يَجِبُ أَنْ يُلْغَى ويُطرَحَ ﴿مَرُّواْ كِرَامًا﴾: مُعرِضِينَ عنهُ مُكْرِمينَ أَنْفُسَهُم عَن الوُقوفِ عليه والخَوْضِ فيه، ومِن ذلك: الإغضاءُ عَن الفَواحشِ، والصَّفحُ عَن الذُّنوبِ، والكنايَةُ عمَّا يُستَهْجَنُ التَّصريحُ به.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «ويصطنع بهم» بمعنى: يحسن إليهم، وعداه بالباء لتضمنه معنى الرفق.

(٧٣) ـ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ بالوَعظِ والقِراءَةِ ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾: لم يُقيموا عليها غيرَ واعينَ لها ولا مُتبصِّرينَ[1] بما فيها كمَنْ لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، بَلْ أكَبُّوا عليها سامعينَ بآذانٍ واعِيَةٍ مُبصِرينَ بعُيونٍ راعِيَةٍ، فالمرادُ مِن النَّفي: نَفْيُ الحالِ دُونَ الفعلِ؛ كقَولِك: لا يَلْقَاني زَيدٌ مُسلِّمًا.

وقيلَ: الهاءُ للمعاصي المَدلولِ عَلَيْها باللَّغوِ[2].

(٧٤) ـ ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ بتَوْفيقِهِم للطَّاعَةِ وحيازَةِ الفَضائلِ، فإنَّ المُؤمِنَ إذا شارَكَهُ أهلُهُ في طاعَةِ اللهِ سُرَّ بِهِم قلبُه وقَرَّ بهم عينُهُ؛ لِمَا يرى مِن مُساعَدَتِهم له في الدِّينِ وتَوقُّعِ لُحوقِهِم بهِ في الجَنَّةِ.

و﴿مِن﴾ ابتِدائيَّةٌ، أو بَيانيَّةٌ؛ كقولِك: رأيتُ مِنْكَ أَسَدًا.

وقرأَ حمزَةُ وأبو عَمرٍو والكِسائيُّ وأبو بَكرٍ: ﴿وذُرِّيَّتِنا﴾[3].

وتنكيرُ الأَعْيُنِ لإرادةِ تَنكيرِ القُرَّةِ تَعظيمًا، وتَقليلُها[4] لأنَّ المُرادَ أعيُنُ المُتَّقينَ وهي قليلةٌ بالإضافَةِ إلى عُيونِ غيرِهِم.

﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ يَقتَدُونَ بِنَا في أَمرِ الدِّينِ، بإفاضةِ العلمِ والتَّوفيقِ للعَمَلِ، وتوحيدُهُ[5] لدَلالَتِه على الجنسِ وعدمِ اللَّبسِ؛ كقولِه: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾

---

(١) في نسخة الخيالي: «ولا مستبصرين».

(٢) أي: الضمير في ﴿عَلَيْهَا﴾ راجع إلى المعاصي لا إلى الآيات، فحينئذ يكون النفي راجعًا إلى أصل الفعل مع القيد، والمعنى: لا خرور لهم على المعاصي ولا صمم ولا عمى عن الآيات. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ١٦٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٤) أي: استعمال جمع القلة مع أن المقام مقام تعظيم.

(٥) أي: لفظ ﴿إِمَامًا﴾.

[غافر: ٦٧]، أو لأنَّه مَصدَرٌ في أَصلِه، أو لأنَّ المُرادَ: واجعَلْ كُلَّ واحِدٍ مِنَّا، أو لأنَّهُم كنَفسٍ واحِدَةٍ لاتِّحادِ طَرِيقَتِهِم واتِّفاقِ كَلِمَتِهِم.

وقيلَ: جمعُ آمٍّ كـ«صائِمٍ» و«صِيَامٍ»، ومَعناه: قاصِدينَ لَهُم مُقتَدِينَ بهم.

(٧٥) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ﴾: أَعلى مَواضعِ الجنَّةِ، وهيَ اسمُ جِنْسٍ أُرِيدَ بِهِ الجَمْعُ؛ لقولِه: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وللقراءةِ بها[1]، وقيلَ: هي مِن أسماءِ الجنَّةِ.

﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بِصَبرِهِم على المَشاقِّ مِن مَضَضِ[2] الطَّاعاتِ، ورَفضِ الشَّهَواتِ، وتَحمُّلِ المُجاهداتِ.

﴿وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةٗ وَسَلَٰمًا﴾ دُعاءٌ بالتَّعميرِ والسَّلامَةِ؛ أي: يُحَيِّيهِم المَلائِكَةُ ويُسَلِّمُونَ عَلَيهِم، أو يُحَيِّي بَعضُهُم بَعضًا ويُسَلِّمُ عليه، أو تبقيَةً[3] دائمَةً وسَلامَةً مِن كلِّ آفةٍ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بَكرٍ: ﴿ويَلْقَوْنَ﴾[4] مِن لَقِيَ.

(٧٦) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ لا يَموتونَ ولا يخرجونَ ﴿حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا﴾ مُقابِلُ: ﴿سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا﴾ [الفرقان: ٦٦] مَعنًى، ومثلُه إعرابًا.

---

(١) «وللقراءة بها»؛ أي: بـ«الغرفة» ثَمَّ بدلَ ﴿ٱلۡغُرُفَٰتِ﴾، وهي قراءة يحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣)، و«الكشاف» (٦/ ١٩٥)، و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦١).

(٢) «المَضَضُ» في الأصل: وجعُ المصيبةِ. انظر: «الصحاح» (٣/ ١١٠٦).

(٣) قوله: «أو تبقية...» معطوف على «دعاء بالتعمير»؛ أي: أو يعطون التَّبقِيَةَ والتخليد معَ السَّلامة من كُلِّ آفةٍ. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٩٥)، و«حاشية شيخ زاده» (٦/ ٣١٨).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٥).

(٧٧) ـ ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى﴾: ما يَصنَعُ بِكُم، مِن «عَبَأْتُ الجَيْشَ»: إذا هَيَّأْتَه، أو: لا يَعْتَدُّ بِكُم ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾: لولا عِبادَتُكُم؛ فإنَّ شرفَ الإنسانِ وكرامتَهُ بالمَعرِفَةِ والطَّاعَةِ، وإلَّا فهُوَ وسائرُ الحيواناتِ سَواءٌ.

وقيلَ: معناهُ: ما يَصنَعُ بعَذَابِكُم لولا دُعاؤُكُم مَعَه آلهةً.

و﴿مَا﴾ إنْ جُعِلَت استِفهامِيَّةً فمَحلُّها النَّصبُ على المصدَرِ؛ كأنَّهُ قيلَ: أيَّ عَبْءٍ يَعبأُ بِكُم.

﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ بِمَا أَخبَرْتُكُم بِهِ حَيثُ خالَفْتُموه.

وقيلَ: فقَدْ قَصَّرْتُم في العبادةِ؛ مِن قولِهِم: «كَذَبَ القِتَالَ» إذا لم يُبَالِغْ فيه.

وقُرِئَ: «فقَدْ كَذَّبَ الكافِرُونَ»[١]؛ أي: الكافرونَ مِنْكُم؛ لأنَّ توجُّهَ الخِطابِ إلى النَّاسِ عامَّةً بما وُجِدَ في جِنسِهِم مِن العِبادَةِ والتَّكذِيبِ[٢].

﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾: يَكونُ جَزاءُ التَّكذيبِ لازِمًا يَحيقُ بِكُم لا مَحالةَ، أو: أثرُه لازمًا بِكُم حتَّى يكبَّكُم في النَّارِ، وإنَّما أُضمرَ مِن غيرِ ذِكرٍ للتَّهويلِ والتَّنبيهِ على أنَّه ممَّا لا يَكتَنِهُهُ[٣] الوَصفُ.

وقيلَ: المرادُ قَتلُ يومِ بَدْرٍ وأنَّه لوزِمَ بينَ القَتْلَى لزامًا.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن ابن عباس، و«المحتسب» (٢/ ١٢٦) عنه وعن ابن الزبير. ورواها عنهما الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

(٢) اختار المصنف إلى أنَّ الخطاب على عمومه، وقد تبع في هذا الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ١٩٧)، والظاهر أنه خطاب لكفار قريش، فالآيات نازلة لتقريعهم على عنادهم وتكذيبهم آيات الله تعالى. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٣١٩).

(٣) «الكُنْه»: نِهايـةُ الشّـيء وحقيقتُه. واكتَنَهْـتُ الأمرَ اكتناهـاً: إذا بلغـتَ كُنْهَه. انظـر: «تهذيب اللغة» (٦/ ١٨).

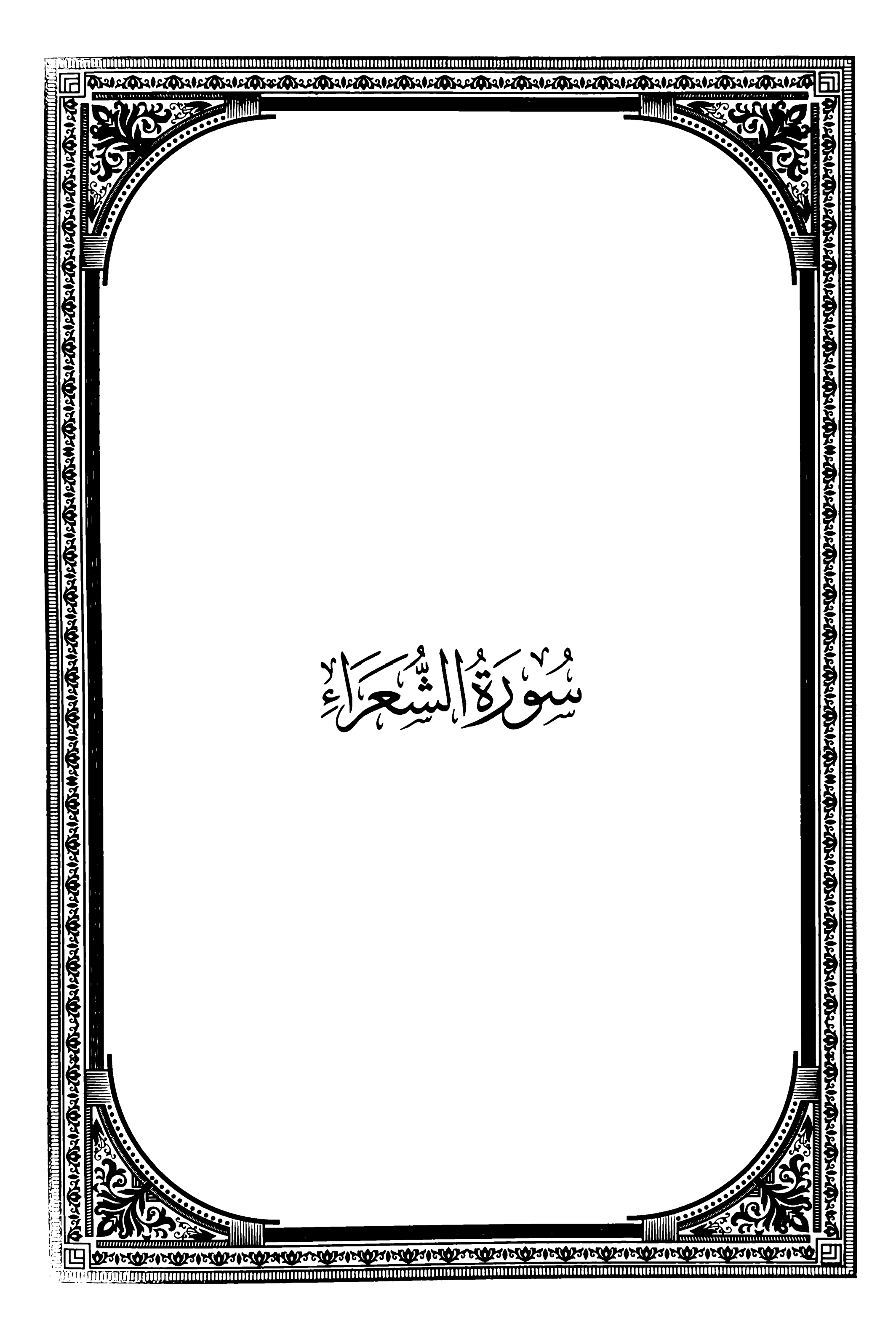
وقُرِئَ: «لَزامًا» بمعنى: اللُّزومِ[١]؛ كـ«الثَّباتِ» و«الثُّبوتِ».

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأ سُورَةَ الفُرقانِ لَقِيَ اللهَ وهوَ مُؤمِنٌ بأنَّ السَّاعةَ آتيَةٌ لا ريبَ فيها، وأُدخِلَ الجنَّةَ بغيرِ نَصَبٍ»[٢].

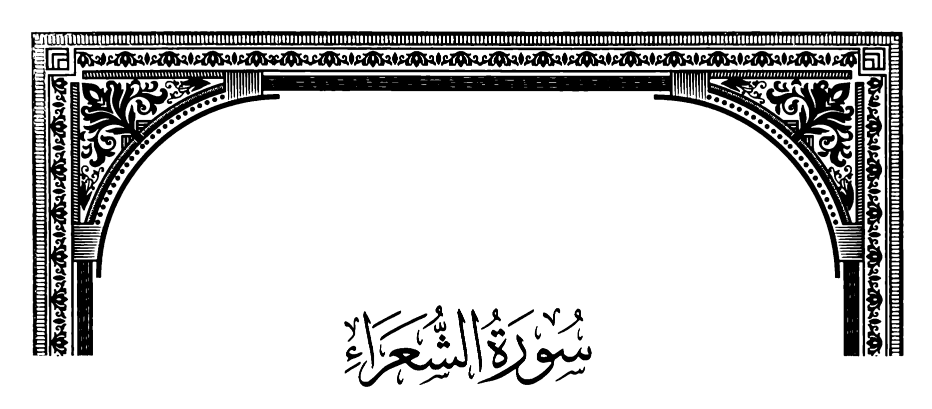
* * *

(١) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٥٢) عن أبي السمال، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) عن المنهال وأبان بن تغلب وأبي السمال، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): (لَزامِ) بفتح اللام ولا ألف أبو السمال، فاللِّزام المصدر، واللَّزامِ مثل حذامِ وقطامِ.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٥٤) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٨٥)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ الشُّعَرَاءِ



سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

مَكِّيَّةٌ، إلَّا قولَه: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ...﴾ إلى آخرِها[1]

وهي مئتانِ وسِتٌّ ـ أو سَبعٌ ـ وعشرونَ آية[2]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿طسٓمٓ﴾ قرأَهُ حمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ بالإمالةِ، ونافعٌ بينَ بينَ كراهةَ العَوْدِ إلى الياءِ المهروبِ مِنْها، وأظهرَ نُونَهُ حمزةُ[3]؛ لأنَّه في الأصلِ مُنفَصِلٌ عمَّا بعدَه.

(٢) ـ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾: الظَّاهِرِ إعجازُهُ وصِحَّتُه، والإشارةُ إلى السُّورَةِ أو القرآنِ على ما مرَّ في أوَّلِ البَقَرَةِ.

(٣) ـ ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾: قاتِلٌ نفسَكَ، وأصلُ «البَخْعِ»: أَنْ يبلُغَ بالذَّبحِ البِخَاعَ، وهو عِرقٌ مسُتَبطِنُ الفِقارَ[4]، وذلك أقصى حدِّ الذَّبحِ.

---

(١) روي هذا القول عن ابن عباس وعطاء. انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٩٦).

(٢) المصدر السابق، وفيه: مئتان وست وعشرون آية في المدني الأخير والمكي والبصري، وسبع وعشرونَ في المدني الأول والكوفي والشامي.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٥).

(٤) قال ابن الأثير مشكِّكًا في كلام الزمخشري في معنى هذه الكلمة: هكذا ذكره في كتاب «الفائق =

وقُرِئَ: «باخِعُ نَفْسِكَ» بالإضافةِ(١).

و«لعلَّ» للإشفاقِ؛ أي: أَشْفِقْ على نَفسِكَ أَنْ تَقتُلَها ﴿أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ لئلَّا يُؤمِنُوا، أو: خيفةَ أَنْ لا يُؤمِنوا.

(٤) ـ ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾: دلالـةً مُلجِئَـةً إلـى الإيمـانِ، أو: بَلِيَّـةً قاسِـرَةً(٢) عليه.

﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾: مُنقادِينَ، وأصلُه: فظَلُّوا لها خاضِعينَ، فأُقحِمَت الأَعناقُ لبَيانِ مَوضعِ الخُضوعِ، وتُرِكَ الخبرُ على أصلِه.

وقيلَ: لَمَّا وُصِفَت الأَعناقُ بصِفاتِ العُقَلاءِ أُجرِيَتْ مُجراهُم.

وقيلَ: المرادُ بها الرُّؤساءُ أو الجماعاتُ؛ مِن قولِهم: «جاءَنا عُنُقٌ مِن النَّاسِ» لفَوْجٍ منهم(٣).

وقُرِئَ: «خاضِعَةً»(٤).

= في غريب الحديث»، وكتاب «الكشاف» في تفسير القرآن، ولم أجده لغيره، وطالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجد البخاع ـ بالباء ـ مذكورًا في شيء منها. ونقله السيوطي في «حاشيته» (٩/ ٤٦٤)، ولم يرد عليه، بل نقل معنى «النُّخاع» عن أهل اللغة، وقد تبع في هذا الطيبي في «فتوح الغيب» (١١/ ٣١١ـ٣١٢)، ولعلَّه تلميح إلى أنه تصحف على الزمخشري. قلت: سبق إلى ذكره ابن فارس، فلا وجه للتوقف في صحته. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ٢٠٧)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١/ ٨٢)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١/ ١٠٢).

(١) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «قاصرة»، وفي هامشها نسخة مثل المثبت.

(٣) الأقوال الثلاثة لبيان وجهِ ورود جمع العقلاء ﴿خَٰضِعِينَ﴾ في خبر غير العاقل ﴿أَعْنَٰقُهُمْ﴾.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن عيسى، ونسبت لابن أبي عبلة. انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٢٥).

﴿فَظَلَّتْ﴾ عطفٌ على ﴿نُنَزِّلْ﴾ عطفَ ﴿وَأَكُن﴾ على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠][1]؛ لأنَّه لو قيلَ: «أنزَلْنا» بدلَه صحَّ.

(٥) ـ ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾: موعظةٍ، أو: طائفةٍ مِن القُرآنِ ﴿مِّنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ يُوحيه[2] إلى نَبِيِّه ﴿مُحْدَثٍ﴾: مُجدَّدٍ إنزالُه لتكريرِ التَّذكيرِ وتَنويعِ التَّقريرِ ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾: إلَّا جَدَّدُوا إعراضًا عنه وإصرارًا على ما كانُوا عليه.

(٦) ـ ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾؛ أي: بالذِّكرِ بعدَ إِعراضِهِم، وأَمعَنُوا في تَكذيبِه بحيثُ أَدَّى بهم إلى الاستهزاءِ به المخبَرِ به عَنْهُم ضِمنًا في قولِه:

﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾؛ أي: إذا مَسَّهُم عذابُ اللهِ يومَ بَدرٍ أو يومَ القيامَةِ ﴿أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ مِن أنَّه كانَ حقًّا أم باطلًا، وكانَ حقيقًا بأَنْ يُصَدَّقَ ويُعظَّمَ قَدْرُه أو يُكذَّبَ فيستخفَّ أمرُه.

(٧) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ﴾: أولَمْ يَنظُروا إلى عَجائِبِها ﴿كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ﴾: صنفٍ ﴿كَرِيمٍ﴾: محمودٍ كثيرِ المَنفعَةِ، وهو صِفَةٌ لكلِّ ما يُحمَدُ ويُرضَى، وهاهنا يحتمِلُ أن تكونَ مُقيِّدةً لِمَا يتضمَّنُ الدَّلالةَ على القُدرةِ، وأن تكون مُنبِئةً مُنبِّهةً على أنَّه ما مِن نبتٍ إلَّا ولَهُ فائدَةٌ إمَّا وحدَهُ أو مع غيرِه.

و﴿كُلِّ﴾ لإحاطَةِ الأزواجِ، و﴿كَمْ﴾ لكَثرَتِها.

---

(١) يعني: في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فالفعل الماضي ﴿فَظَلَّتْ﴾ عطفَ على ﴿نُنَزِّلْ﴾ المضارع الذي لو استعمل بدله الماضي لكان صحيحًا، كما أنَّ (أكُنْ) معطوفٌ على (أصَّدَّقَ)، على أنه لو قيل: (أصَّدقْ) مجزومًا؛ لكان صحيحًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٥)، وانظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣١٣).

(٢) في نسخة الفاروقي: «بوحيه».

(٨) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: إنَّ في إنباتِ تلكَ الأَصنافِ، أو: في كلِّ واحدٍ ﴿لَآيَةً﴾ على أنَّ مُنبِتَها تامُّ القُدرةِ والحِكمَةِ، سابغُ النِّعمةِ والرَّحمةِ.

﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ في علمِ اللهِ وقَضائِه، فلذلك لا يَنفَعُهم أمثالُ هذه الآياتِ العِظامِ.

(٩) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادِرُ على الانتقامِ مِن الكَفَرةِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ حيثُ أَمْهلَهم.

أو: ﴿الْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه ممَّن كَفَرَ ﴿الرَّحِيمُ﴾ لِمَن تابَ وآمَنَ.

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ مُقدَّرٌ بـ: اذكُر، أو ظرفٌ لِمَا بعدَه:

﴿أَنِ ائْتِ﴾: أي ائتِ، أو: بأَنِ ائتِ ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ بالكُفرِ واستعبادِ بني إسرائيلَ وذبحِ أولادِهم ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ أو عَطفُ بيانٍ له، ولعَلَّ الاقتصارَ على القومِ للعلمِ بأنَّ فِرعونَ كانَ أَوْلَى بذلك.

﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ استئنافٌ أتبعَهُ إرسالَهُ إليهم للإنذارِ تَعجيبًا له مِن إفراطِهم في الظُّلمِ واجترائِهم عليه، وقُرِئَ بالتَّاءِ[1] على الالتفاتِ إليهم زجرًا لهم وغضبًا عليهم، وهُم وإنْ كانُوا غُيَّبًا حينئذٍ أُجروا مُجرى الحاضرينَ في كلامِ المُرْسَلِ إليهم مِن حَيثُ إنَّه مبلِّغُهُ إليهم وإسماعُه مَبدَأُ إسماعِهم، مع ما فيه[2] مِن مزيدِ الحثِّ على التَّقوَى لِمَن تَدبَّرَه وتأمَّلَ مَورِدَه[3].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٧) عن عبد الله بن مسلم بن يسار وحماد بن سلمة.

(٢) أي: الالتفات.

(٣) قال الزمخشري: فيه لُطفٌ وحَثٌّ على زيادة التَّقوَى، وكم من آيةٍ أُنزلَت في شأن الكافرين وفيها أوفَرُ نَصيبٍ للمؤمنينَ تَدبُّراً لها واعتباراً بمَوردها. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٠٨).

وقُرِئَ بكسرِ النُّونِ[١] اكتفاءً بها عن ياءِ الإضافَةِ، ويحتملُ أن يكونَ بمعنى: ألا يا ناسُ اتَّقونِ؛ كقولِه: ﴿أَلَا يَا اسجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][٢].

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾ رتَّبَ استدعاءَ ضمِّ أخيه إليهِ وإشراكَه له في الأمرِ على الأُمورِ الثَّلاثةِ: خوفِ التَّكذيبِ، وضيقِ القَلبِ انفعالًا عنه، وازديادِ الحُبْسَةِ في اللِّسانِ بانقباضِ الرُّوحِ[٣] إلى باطنِ القَلْبِ عندَ ضِيقِهِ بحيثُ لا يَنطَلِقُ؛ لأَنَّها إذا اجتمَعَتْ مَسَّتِ الحاجَةُ إلى مُعينٍ يُقَوِّي قلبَهُ وينوبُ مَنابَه متى تعتريه حُبسَةٌ حتَّى لا تختلَّ دعوَتُه ولا تَنبَتِرَ[٤] حُجَّتُه، وليس ذلك تَعَلُّلًا[٥] منه وتَوقُّفًا في تَلَقِّي الأمرِ، بل طلبًا لِمَا يكونُ معونةً على امتثالِه، وتمهيدَ عُذرٍ فيه[٦].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٠٧) دون نسبة، وقالَ في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): أجازه عيسى.

(٢) قراءة الكسائي، يخفف (ألا) على أنها للتنبيه، ويقف على (يا)، ويبتدئ: (اسجدوا) على الأمر. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٣) المراد بالروح هنا: الروح الحيواني في اصطلاح الحكماء، وهو جسم لطيف منبعه تجويف القلب الجسماني، وينتشر بواسطة العروق الضوارب إلى سائر أجزاء البدن، وقال الشهاب في تفسير سورة الأحزاب: هو البخار اللطيف النورانيّ الذي يتولد من دم رقيق فيه، وبه الإدراك عند الحكماء. وانظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١١٢).

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «ولا تنبتر حجته»؛ أي: لا تنقطع بعد الشروع فيها، من «البتر» بالموحدة والمثناة الفوقية، وهو قطع الآخِر.

(٥) أي: طلبًا للأعذار، من «العلَّةِ» بمعنى العذر.

(٦) أي: في طلب المعونة.

وقـرأ يعقوبُ: ﴿ويضيـقَ... ولا يَنطلِـقَ﴾ بالنَّصبِ(١) عطفًـا على ﴿يُكَذِّبُونِ﴾، فيكونـانِ مِـن جُملَةِ ما خـافَ منه.

(١٤) ـ ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾؛ أي: تَبِعةُ ذَنبٍ(٢)، فحُذِفَ المضافُ أو سُمِّيَ باسمِه، والمرادُ: قتلُ القِبطيِّ، وإنَّما سَمَّاهُ ذنبًا على زَعمِهِم، وهذا اختصارُ قصَّتِه المبسوطَةِ في مواضِعَ(٣).

﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ بِهِ قبلَ أداءِ الرِّسالةِ، وهو أيضًا ليس تَعلُّلًا، وإنَّما هو استدفاعٌ للبَلِيَّةِ المتوقَّعَةِ، كما أنَّ ذاكَ استمدادٌ واستظهارٌ في أَمْرِ الدَّعوَةِ، وقولُه:

(١٥) ـ ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا﴾ إجابةٌ له إلى الطَّلِبتينِ؛ بوعدِه للدَّفعِ اللَّازمِ ردعَهُ عَنِ الخوفِ، وضَمِّ أخيه(٤) إليه في الإرسالِ، والخطابُ فـي ﴿فَاذْهَبَا﴾ عـلى تغليبِ الحاضرِ؛ لأنَّه مَعطوفٌ على الفعلِ الَّذي يدلُّ عليه ﴿كَلَّا﴾؛ كأنَّه قيلَ: ارتَدِعْ يا موسى عمَّا تَظُنُّ فاذهَبْ أنتَ والَّذي طلبتَه.

﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ يعني: موسى وهـارونَ وفـرعـونَ ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾: سامعونَ لِمَا يَجرِي بينكُما وبينَهُ فأُظهِرُكُما عليه، مثَّلَ نفسَهُ تَعالى بمَنْ حَضرَ مجادلةَ قومٍ استِمَاعًا لِمَا يَجْرِي بينَهُم، وتَرقُّبًا لإمدادِ أوليائِه مِنْهُم؛ مُبالغَةً في الوعدِ بالإعانَةِ، ولذلك

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٥).

(٢) في نسخة الفاروقي: «أي تبعته».

(٣) وستأتي في سورة القصص.

(٤) قوله: «بوعده...» متعلق بـ(إجابةٌ)، و«للدفع» مفعول (وعده)؛ أي: موسى عليه الصلاة والسلام، واللام للتقوية، وفي نسخة: (الدفعَ) بلا لامٍ، وفي أخرى: «بالدفع» فهو متعلِّق بـ(وعده)، و«اللازم» صفة لـ(الدفع)، و«ردعه» مفعول (اللازم)، ويجوز أن يكون فاعله؛ أي: اللازم له ردعُه، و«ضم أخيه» عطف على «وعده». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧)، و«حاشية الخفاجي».

تُجوِّزَ بالاستماعِ الَّذي هو بمَعنى الإصغاءِ للسَّمعِ الَّذي هو مُطلَقُ[١] إدراكِ الحُروفِ والأصواتِ، وهو[٢] خبرٌ ثانٍ، أو الخبرُ وحدَه و﴿مَعَكُم﴾ لَغوٌ[٣].

(١٦) ـ ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أفردَ «الرَّسولَ» لأنَّه مَصدَرٌ وُصِفَ به، فإنَّه مُشترَكٌ بينَ المُرسَلِ والرِّسالةِ[٤]، قالَ:

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُم ... بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ[٥]

ولذلك ثُنِّيَ تارةً وأُفرِدَ أُخرى[٦]، أو لاتِّحادِهما للأُخوَّةِ[٧]، أو لوحدةِ المرسِلِ والمرسَلِ به[٨]، أو لأنَّه أرادَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَّا.

(١٧) ـ ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أي أرسِلْ[٩]، لتَضمُّنِ «الرَّسولِ» معنى الإرسالِ المُتضمِّنِ مَعنى القولِ، والمرادُ: خَلِّهم يَذهَبُوا معنا إلى الشَّامِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «لمطلق».

(٢) وهو: ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾.

(٣) أي: ظرف متعلق بـ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ١٩٩).

(٤) قوله: «فإنه مشترك بين المرسل والرسالة»؛ أي: فجعل الرسول هنا بمعنى الرسالة، فجازت التسويةُ فيه إذا وُصف به بين الواحد والتثنية والجمع. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧).

(٥) البيت لكثير عزة، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٧٨)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٨٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٥٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٨٥).

(٦) أُفرد هنا، وثُنِّي في قوله: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٤٧].

(٧) في نسخة الخيالي: «في الأخوة».

(٨) قوله: «المرسِل» اسم فاعل هو الله «والمرسل به» الشريعة والتوحيد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٩) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «أي أرسل» يعني: ﴿أَنْ﴾ تفسيرية هنا، وأشار بما بعده إلى توفر شرطها عند النحاة، وهو تقدم ما تضمن معنى القول دون حروفه، وقد جوز فيها المصدريَّة بتقدير: بأن أرسل.

(١٨) ـ ﴿قَالَ﴾؛ أي: فرعونُ لِمُوسى بعدَما أَتَياهُ فقالا لهُ ذلك: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا﴾: في مَنازِلِنا ﴿وَلِيدًا﴾: طفلًا، سُمِّيَ به لقُربِهِ مِن الوِلادةِ ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾.

قيلَ: لبثَ فيهِم ثلاثينَ سنةً، ثمَّ خرجَ إلى مَدْيَنَ عشرَ سنين[١]، ثمَّ عادَ إليهم يَدعوهُم إلى اللهِ ثلاثينَ، ثمَّ بَقِيَ بعد الغَرقِ خمسينَ.

(١٩) ـ ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ يعني: قَتْلَ القِبطيِّ، وبَّخَه به مُعظِّمًا إيَّاه بعدما عدَّدَ عليه نِعمتَهُ. وقُرِئَ: «فِعْلتكَ» بالكسرِ[٢] لأنَّها كانَت قِتلةً بالوكزِ[٣].

﴿وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ بنِعمَتِي حتَّى عمدْتَ إلى قتلِ خواصِّي، أو: ممَّنْ تُكَفِّرُهم الآن[٤]، فإنَّه عليه السَّلامُ كانَ يُعايِشُهُم بالتَّقِيَّةِ، فهو حالٌ مِن إحدى التَّاءينِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ حُكمًا مبتدأً عليه بأنَّه مِن الكافرينَ بإلهيَّتِه، أو بنِعمَتِه لمَّا عادَ عليه بالمُخالفَةِ، أو مِن الَّذينَ كانُوا يُكفِّرونَ في دِينِهم[٥].

---

(١) في نسخة الخيالي: «عشرين سنة».

(٢) نسبت للشعبي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٧)، و«الكشاف» (٦/ ٢١٤).

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «قِتلة» بكسر القاف، و«فِعْلةٌ» للهيئة والفعلِ المخصوص؛ كما أشار إليه بقوله: «بالوكز»، وهو الضرب بجمع كفه، وعلى الفتح هو للمرّة.
وعبارة «الكشاف» (٦/ ٢١٤): وعن الشَّعبيِّ: «فِعْلتكَ» بالكسْر، وهي قِتْلةُ القِبْطيِّ؛ لأنَّه قَتلهُ بالوَكزَة، وهو ضَرْبٌ من القَتل، وأما الفَعْلة فلأنَّها كانَت وَكزةً واحِدَةً.

(٤) أي: وأنتَ إذْ ذاك ممن تُكفِّرُهم السَّاعةَ، وقَد افترى عليه أو جَهِلَ أمْرَه؛ لأنَّه كان يُعَايشُهم بالتَّقيَّة. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢١٤).

(٥) قوله: «يكفَّرون» بضم الياء وفتح الكاف والفاء المشددة «في دينهم»؛ أي: دين فرعون وقومه؛ لعدم عبادته آلهتهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧).

(٢٠) ـ ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾: مِن الجاهلينَ، وقد قُرِئَ به[1]، والمَعنى: مِن الفاعِلينَ فعلَ أولي الجهلِ والسَّفَهِ، أو: مِن المُخطئينَ؛ لأنَّه لم يتعمَّدْ قتلَهُ، أو: الذَّاهبينَ عمَّا يَؤولُ إليه الوكزُ؛ لأنَّه أرادَ به التَّأديبَ، أو: النَّاسينَ مِن قولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(٢١) ـ ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾: حكمةً ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ردَّ أوَّلًا بذلك ما وبَّخَه به قدحًا في نبوَّتِه، ثمَّ كرَّ على ما عدَّهُ عليه من النِّعمَةِ، ولم يُصَرِّح برَدِّه لأنَّه كانَ صِدقًا غيرَ قادحٍ في دَعواهُ، بَلْ نبَّهَ على أنَّه كانَ في الحقيقةِ نقمةً لكونِه مُسبَّبًا عنها فقالَ:

(٢٢) ـ ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: وتلكَ التَّربيَةُ نعمةٌ تمنُّها عليَّ ظاهِرًا، وهي في الحقيقةِ تَعبيدُكَ بني إسرائيلَ وقَصدُهُم بذَبحِ أبنائِهم، فإنَّه السَّببُ في وُقوعِي إليك وحُصولي في تَربيَتِك.

وقيلَ: إنَّه مُقدَّرٌ بهمزةِ الإنكارِ؛ أي: أوتلكَ نِعمَةٌ تمنُّها عليَّ وهي أَنْ عَبَّدْتَ.

ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ الرَّفعُ على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ، أو بدلُ ﴿نِعْمَةٌ﴾، أو الجرُّ بإضمارِ الباءِ، أو النَّصبُ بحَذفِها.

وقيلَ: ﴿تلك﴾ إشارةٌ إلى خَصْلَةٍ شَنعاءَ مُبهمَةٍ و﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ عطفُ بيانِها، والمعنى: تَعبيدُكَ بني إسرائيلَ نِعمَةٌ تمنُّها عليَّ.

وإنَّما وُحِّدَ الخِطابُ في ﴿تَمُنُّهَا﴾ وجُمِعَ فيما قبلَهُ؛ لأنَّ المِنَّةَ كانَتْ منه وحدَهُ[2]، والخوفَ والفرارَ منه ومِن مَلئِه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

(٢) أي: فرعون وحده دون قومه.

(٢٣) - ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لَمَّا سَمِعَ جوابَ ما طعنَ به فيه، ورأى أنَّه لم يَرْعَوِ بذلك، شرعَ في الاعتراضِ على دعواهُ، فبدأ بالاستفسارِ عن حقيقةِ المُرسِلِ.

(٢٤) - ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ عرَّفَه بأظهرِ خواصِّه وآثارِه لَمَّا امتنع تَعريفُ الأفرادِ إلَّا بذكرِ الخواصِّ والأفعالِ، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؛ أي: إن كُنتم مُوقنينَ الأشياءَ مُحقِّقينَ لها، عَلِمْتُم أنَّ هذه الأجرامَ المَحسوسةَ مُمكنةٌ لتركُّبِها وتعدُّدِها وتغيُّرِ أَحْوالِها، فلها مَبدأٌ واجِبٌ لذاتِه، وذلك المبدأُ لا بدَّ وأَنْ يكونَ مبدأً لسائرِ المُمكِنَاتِ ما يُمكنُ أن يُحَسَّ بها وما لا يمكنُ، وإلَّا لزم تعدُّدُ الواجبِ أو استغناءُ بعضِ الممكناتِ عَنْه، وكلاهُما مُحالٌ، ثمَّ ذلك الواجِبُ لا يمكِنُ تَعريفُه إلَّا بلَوازِمه الخارجيَّةِ؛ لامتناعِ التَّعريفِ بنَفسِهِ وبما هو داخِلٌ فيه لاستحالةِ التَّركيبِ في ذاتِه.

(٢٥) - ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ جوابَه، سألتُهُ عن حقيقَتِه وهو يذكرُ أفعالَهُ[١]، أو يزعمُ أنَّه رَبُّ السَّماواتِ، وهي واجِبَةٌ مُتحرِّكَةٌ لذَواتِها كما هو مَذهَبُ الدَّهرِيَّةِ، أو غيرُ مَعلومٍ افتِقارُهَا إلى مُؤثِّرٍ.

(٢٦) - ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ عُدولًا إلى ما لا يُمكِنُ أن يُتوهَّمَ فيه مِثلُه، ويُشكَّ في افتقارِه[٢] إلى مُصوِّرٍ حَكيمٍ، ويكونُ أقربَ إلى النَّاظرِ وأوضحَ عندَ التَّأمُّلِ.

(٢٧) - ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ أسألُه عَن شيءٍ ويُجيبُني عن آخرَ، وسَمَّاه رَسُولًا على السُّخريةِ.

---

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «أحواله»، وذكر المثبت على هامش نسخة الطبلاوي على أنه نسخة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «في احتياجه».

(٢٨) ـ ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ تشاهدونَ كلَّ يومٍ أنَّه يأتي بالشَّمسِ مِن المشرقِ، ويحرِّكُها على مَدارٍ غيرِ مَدارِ اليومِ الَّذي قبلَهُ، حتَّى يُبلِّغَها إلى المغربِ على وجهٍ نافعٍ تَنتَظِمُ به أمورُ الكائناتِ.

﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾: إن كانَ لَكُم عقلٌ عَلِمْتُم أَنْ لا جوابَ لَكُم فوقَ ذلك.

لايَنهم أوَّلًا، ثمَّ لَمَّا رأى شدَّةَ شَكِيمَتِهم[١] خاشَنَهُم وعارَضَهُم بمثلِ مَقالِهِم[٢].

(٢٩) ـ ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ عُدولًا إلى التَّهديدِ عَن المحاجَّةِ بعدَ الانقطاعِ، وهكذا ديدَنُ المعانِدِ المَحجوجِ[٣].

واستُدلَّ به[٤] على ادِّعائِه للأُلوهيَّةِ وإنكارِه للصَّانعِ، وأنَّ تعجُّبَه بقولِه: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ مِن نسبةِ الرُّبوبيَّةِ إلى غيرِه، ولعلَّه كانَ دهريًّا اعتقدَ أنَّ مَن ملكَ قُطرًا أو تولَّى[٥] أمرَهُ بقوَّةِ طالِعِهِ استحقَّ العبادةَ مِن أهلِه[٦].

واللَّامُ في ﴿ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ للعَهدِ؛ أي: ممَّن عرفتَ حالَهُم في سُجوني، فإنَّه كانَ يطرَحُهُم في هوَّةٍ عميقةٍ حتَّى يَمُوتوا، ولذلك جُعلَ أبلغَ مِن «لَأَسْجنَنَّكَ».

---

(١) «الشَكيمَةُ» في اللجام: الحديدة المعترِضةُ في فَم الفرس، و«فلان شديد الشكيمة»: إذا كان شديد النَفْس أَنِفاً أبيّاً، و«فلان ذو شَكيمَةٍ»: إذا كان لا ينقاد. انظر: «الصحاح» (٥/ ١٩٦١).

(٢) أي: عاملهم باللِّين والرِّفق لمَّا قال لهم: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾، ثم خاشنهم وأغلظ في الردِّ عليهم بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وهو ردُّ قول فرعون ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ بمثله. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٢١٧).

(٣) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: الديدن: العادة، والمحجوج: المغلوب بردِّ حجَّتِه.

(٤) أي: استُدلَّ بما ذُكر هنا من قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾... إلخ.

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وتولى».

(٦) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «القطر» بضم فسكون: جانب الأرض، وقوله: «بقوّة طالعه» بناء على زعمه في تأثير الكواكب كما تقول الدهرية. وانظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٣/ ١٣٩٠).

(٣٠) ـ ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾؛ أي: أتفعَلُ ذلك ولو جِئتُكَ بشَيءٍ مُبينٍ صَدَّقَ دعوايَ؛ يعني: المعجزَةَ؛ فإنَّها الجامعةُ بينَ الدلالةِ على وجودِ الصَّانعِ وحِكمَتِه، والدَّلالةِ على صدقِ مُدَّعي نبوَّتِه[1]، فالواوُ للحَالِ وَلِيَها الهَمزَةُ بعدَ حَذْفِ الفِعلِ[2].

(٣١) ـ ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في أنَّ لك بَيِّنَةً، أو: في دعواكَ؛ فإنَّ مُدَّعِيَ النُّبوَّةِ لا بُدَّ لهُ مِن حُجَّةٍ.

(٣٢) ـ ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهرٌ ثُعبانِيَّتُه، واشتقاقُ الثُّعبانِ مِن «ثَعَبْتُ الماءَ فانْثَعَبَ»: إذا فَجرتَهُ فانفجَرَ.

(٣٣) ـ ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ رُوِيَ: أنَّ فِرعونَ لَمَّا رأى الآيَةَ الأولى قالَ: فهَلْ غيرُها؟ فأخرجَ يدَه قالَ: فما فيها؟ فأدخلَها في إبطِهِ ثمَّ نزعَهَا ولها شُعاعٌ يكادُ يُغْشي الأبصارَ ويَسُدُّ الأُفُقَ[3].

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾: مُستقرِّينَ حولَه، فهو ظرفٌ وقعَ موقِعَ الحالِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ فائقٌ في عِلْمِ السِّحرِ ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ بَهَرَهُ سُلطانُ المعجزةِ حتَّى حَطَّه عَن دَعْوَى الرُّبوبيَّةِ إلى مُؤامرةِ[4] القومِ وائتمارِهِم، وتَنفيرِهِم عَن موسى، وإظهارِ الاستشعارِ عَن ظُهورِه واستيلائِه على مُلكِه.

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «النبوة».

(٢) قال الطِّيبيُّ: يريد أنَّ عامل الحال وصاحبها ما دلَّ عليه قوله: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾، فجَعلَ وعيدَه مَخْلَصًا للانتقالِ إلى نوعٍ آخرَ من الدَّليل. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٤٨).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٢٢).

(٤) المؤامرة: المشاورة. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٢٢١).

(٣٦) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾: أَخِّرْ أمرَهُما، وقيلَ: احبِسْهُما ﴿وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾: شُرَطًا يَحْشُرونَ السَّحرَةَ.

(٣٧) ـ ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ يَفْضُلونَ عليه في هذا الفنِّ.

وأمالَها ابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو والكِسائيُّ[1]، وقُرِئَ: «بكلِّ ساحرٍ»[2].

(٣٨) ـ ﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾: لِمَا وقِّتَ به مِن ساعاتِ يومٍ مُعيَّنٍ، وهو وقتُ الضُّحَى من يومِ الزِّينةِ.

(٣٩) ـ ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ فيه استبطاءٌ لهم في الاجتماعِ حَثًّا على مُبادرَتِهم إليهِ؛ كقَوْلِ تأبَّطَ شَرًّا:

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لِحَـاجَـتِـنَـا ... أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بنِ مِخْـرَاقِ[3]

أي: ابعَثْ أحدَهُما إلَينا سَرِيعًا.

(٤٠) ـ ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾: لَعلَّنـا نَتَّبِعُهـم فـي دينِهـم إنْ غَلَبُـوا، والتَّرجِّـي باعتبـارِ الغلبـةِ المُقتَضيَـةِ للاتِّبـاعِ، ومَقصودُهُـم الأصلـيُّ أن لا يَتَّبِعُـوا موسـى لا أَنْ يَتَّبعـوا السَّـحرَةَ، فسـاقوا الـكَلامَ مسـاقَ الكِنايـةِ لأنَّهـم إذا اتَّبعوهُـم لـم يَتَّبِعُـوا موسـى.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)، وفيه: اتفق أبو عمرو من راوييه والكسائي من رواية الدوري على إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه، واختلف عن ابن ذكوان، وروى الأزرق عن ورش جميع الباب بين بين.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن الأعمش.

(٣) البيت لتأبط شراً في ملحق «ديوانه» (ص: ٢٤٥)، و«الكشاف» (٦/ ٣١١)، وهو في «الكتاب» (١/ ١٧١) دون نسبة، وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٢١٥): والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وقيل: هو لجابر بن رألان.

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ التزمَ لهم الأجرَ والقُربةَ عندَهُ زيادةً عليه إن غلَبُوا، فـ﴿إِذًا﴾ على ما تقتضيهِ من الجوابِ والجَزاءِ. وقُرِئَ: ﴿نَعِمْ﴾ بالكسرِ[١]، وهما لُغتَانِ.

(٤٣) ـ ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾؛ أي: بعدما قالوا له: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، ولم يُرِد بهِ أمرَهُم بالسِّحرِ والتَّمويهِ، بل الإذنَ في تَقديمِ ما هم فاعِلوه لا محالةَ تَوسُّلًا به إلى إظهارِ الحَقِّ.

(٤٤) ـ ﴿فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ أقسَمُوا بعِزَّتِه على أنَّ الغلبةَ لهم؛ لفَرطِ اعتِقادِهِم في أَنفُسِهِم وإتيانِهم بأقصى ما يُمكِنُ أن يُؤتَى به مِن السِّحرِ.

(٤٥) ـ ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾: تبتلِعُ، وقرأَ حفصٌ: ﴿تَلْقَفُ﴾ بالتَّخفيفِ[٢].

﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾: ما يَقْلبونَه عن وَجهِهِ بتَمويهِهِم وتَزويرِهِم، فيخيِّلونَ حِبالَهُم وعِصيَّهُم أنَّها حيَّاتٌ تَسعَى، أو: إفكَهُم[٣]؛ تَسمِيَةً للمأفوكِ به مُبالَغَةً.

(٤٦) ـ ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ لعِلْمِهِم بأنَّ مِثلَهُ لا يَتأتَّى بالسِّحرِ، وفيه دليلٌ على أنَّ مُنتَهَى السِّحرِ تَمويهٌ وتَزويقٌ يُخيِّلُ شيئًا لا حقيقةَ له، وأنَّ التَّبحُّرَ في كلِّ فَنٍّ نافعٌ.

---

(١) هي قراءة الكسائي في كلِّ القرآن. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٣) فـ﴿مَا﴾ على هذا مصدريَّة، وعلى الأول موصولية. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٢٢٧).

وإنَّما بدَّلَ الخُرورَ بالإلقاءِ ليُشاكِلَ ما قبلَهُ[١]، ويدلَّ على أنَّهم لَمَّا رَأَوْا ما رأوا لم يَتمالَكُوا أنفُسَهُم وكأنَّهم أُخِذُوا وطُرِحُوا على وُجوهِهِم، وأنَّه تَعالى ألقاهُم بما خَوَّلَهُم مِن التَّوفيقِ.

(٤٧) ـ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بدلٌ مِن: ﴿أُلْقِيَ﴾ بدلَ الاشتمالِ، أو حالٌ بإضمارِ «قد».

(٤٨) ـ ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ إبدالٌ للتَّوضيحِ ودفعِ التَّوهُّمِ، والإشعارِ على أنَّ الموجِبَ لإيمانِهم ما أجراهُ على أيديهِمَا.

(٤٩) ـ ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ فعَلَّمَكُم شيئًا دونَ شَيءٍ، ولذلك غَلَبَكُم، أو: فواعَدَكُم ذلك وتواطَأْتُم عليه، أرادَ به التَّلبيسَ على قَومِه؛ كيلا[٢] يَعْتَقِدُوا أنَّهُم آمَنوا عن بَصيرَةٍ وظهورِ حَقٍّ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ ورَوْحٌ: ﴿أَآمنتُمْ﴾ بهمزتينِ[٣].

﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وبالَ ما فعَلْتُم، وقولُه: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بيانٌ له.

(٥٠) ـ ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾: لا ضررَ علَينا في ذلك؛ ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ بما تُوْعِدُنا به[٤]، فإنَّ الصَّبرَ عليه مَحَّاءٌ للذُّنوبِ مُوجِبٌ للثَّوابِ والقُربِ مِن اللهِ.

---

(١) قال: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ بدل: فخرُّوا ساجدين؛ ليشاكل ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾، فهو من المشاكلة المعروفة في علم البديع. انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» للسبكي (٢/ ٢٣٧).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «لئلا».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢١)، «التيسير» (ص: ١١٢)، وانظر: «النشر» (١/ ٣٦٨).

(٤) أي: بما تتوعدنا به.

أو: بسببٍ[1] مِن أَسبابِ المَوتِ، وقتلُكَ أنفعُها وأرجاها.

(٥١) ـ ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ﴾: لأَنْ كُنَّا ﴿أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِن أَتباعِ فِرعونَ، أو من أهلِ المشهَدِ، والجملةُ في المعنى تعليلٌ ثانٍ لنَفْيِ الضَّيرِ، أو تعليلٌ للعِلَّةِ المُتقدِّمَةِ.

وقُرِئَ: «إن كُنَّا»[2] على الشَّرطِ لهضمِ النَّفسِ وعدمِ الثِّقَةِ بالخاتمةِ، أو على طريقَةِ المُدِلِّ بأمرِه[3]: إنْ أحسنتُ إليكَ فلا تَنْسَ حقِّي[4].

(٥٢) ـ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ﴾ وذلك بعدَ سنينَ أقامَ بين أَظهُرِهِم يدعوهم إلى الحقِّ ويُظهِرُ لهم الآياتِ، فلَمْ يَزيدُوا إلَّا عُتُوًّا[5] وفَسَادًا.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ: ﴿أَنِ اسْرِ﴾[6] بكسرِ النُّونِ ووَصلِ الأَلفِ مِن «سَرَى».

وقُرِئَ: «أَنْ سِرْ»[7] مِن «السَّيرِ».

﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾: يتَّبعكُم فِرعونُ وجُنودُه، وهو عِلَّةُ الأمرِ بالإسراءِ؛ أي: أَسْرِ بهِمْ حتَّى إذا اتَّبعَكُم مُصبِحينَ كانَ لَكُم تقدُّمٌ عليهِم بحيثُ لا يُدرِكُونكُم قبلَ وُصولِكُم إلى البَحرِ، بَلْ يَكونونَ على أَثَرِكُم حين تَلِجونَ البحرَ، فيدخلونَ مدخلَكُم، فأُطبِقُه عليهم فأُغرِقُهُم.

---

(١) قوله: «أو بسبب» عطف على «بما توعدنا».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن بعضهم، و«المحتسب» (٢/ ١٢٧) عن أبان بن تغلب.

(٣) أي: الواثق به، يقال: «أدلَّ بالأمر» إذا وثق به، واعتمد عليه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٣٣٨).

(٤) في نسخة الطبلاوي: «بحقي».

(٥) في نسخة الفاروقي: «غيًّا».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٧) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن اليماني.

(٥٣) ـ ﴿ فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ ﴾ حين أُخبرَ بسُراهِم ﴿فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ العساكرَ ليتَّبعوهُم.

(٥٤) ـ ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ على إرادةِ القَوْلِ، وإنَّما استَقلَّهُم ـ وكانُوا ستَّ مئةٍ وسبعينَ ألفًا ـ بالإضافةِ إلى جُنودِه؛ إذ رُوِيَ أنَّه خرجَ وكانَت مُقدِّمَتُه سبعَ مئةِ ألفٍ.

والشِّرذِمَةُ: الطَّائفَةُ القَليلَةُ، ومنها: «ثوبٌ شُرَاذِمُ» لِمَا بَلِيَ وتَقطَّعَ.

و﴿قَلِيلُونَ﴾ باعتبارِ أنَّهُم أسباطٌ كلُّ سبطٍ مِنْهُم قليلٌ[١].

(٥٥) ـ ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴾: لفاعلونَ ما يَغيظُنا.

(٥٦) ـ ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾: وإنَّا لَجَمْعٌ من عادَتِنا الحَذرُ واستعمالُ الحَزمِ في الأمورِ.

أشارَ أوَّلًا إلى عدمِ ما يمنَعُ اتِّباعَهُم مِن شَوكَتِهِم، ثمَّ إلى تَحقُّقِ ما يدعو إليه من فَرْطِ عَداوَتِهم ووجوبِ التَّيقُّظِ في شأنِهم حثًّا عليه، أو اعتذرَ بذلك إلى أهلِ المدائنِ كيلا يُظنَّ به ما يَكسرُ سُلطانَه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ بروايةِ ابنِ ذكوانَ والكوفِيُّونَ: ﴿حَٰذِرُونَ﴾[٢]، والأوَّلُ للثَّباتِ، والثَّاني للتَّجدُّدِ.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «و﴿قَلِيلُونَ﴾...» يعني: كان الظاهر: شرذمةٌ قليلةٌ، فجمع باعتبار أنّ الشرذمة مشتملة على الأسباط؛ أي: الفرق والقبائل من بني إسرائيل، وكل منهم قليل... ولذا ذكَرهم باسم دالّ على القلة، وهو شرذمة، ثم وصفهم بالقلة، ثم جمع القليل للإشارة إلى قلة كل حزب منهم، وأتى بجمع السلامة الدال على القلة، ويجوز أن يراد بالقلة: الذلة، لا قلة العدد؛ يعني: أنهم لقلتهم لا يُبالى بهم ولا يُتوقع غلبهم.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١٦٥). وذكر في «النشر» (٢/ ٣٣٥) خلافًا عن هشام. والكوفيُّونَ: حمزة والكسائي وعاصم.

وقيلَ: الحاذِرُ: المُؤْدِي في السِّلاحِ[1]، وهو أيضًا من الحَذَرِ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يُفعَلُ حذرًا.

وقُرِئَ: «حادِرُونَ» بالدَّالِ[2]؛ أي: أقوياءُ، قالَ:

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّهِ وَأُبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِهَا وَهوَ حَادِرُ[3]

أو: تامُّوا السِّلاحِ؛ فإنَّ ذلك يوجبُ حدارَةً في أجسامِهِم.

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم﴾ بأَنْ خَلَقْنَا داعيَةَ الخروجِ بهذا السَّببِ فحَمَلَتْهُم عليه ﴿مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٥٧ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ يعني: المنازلَ الحَسَنَةَ والمَجالِسَ البهيَّةَ.

(٥٩) ـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك الإخراجِ أخرَجْنَا، فهو مَصدرٌ، أو: مثلِ ذلك المَقامِ الَّذي كانَ لَهُم، على أنَّه صِفَةُ ﴿مَقامٍ﴾، أو: الأمرُ كذلك، فيكونُ خَبرًا لِمَحذوفٍ[4]، ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

---

(١) قوله: «المؤدي في السلاح»؛ أي: ذي الأداة والعُدَّة من السلاح. انظر: «معاني القرآن للفراء» (٢/ ٢٨٠)، و«تهذيب اللغة» (٤/ ٢٦٧).

(٢) نسبت لابن أبي عمار ومحمد بن السميفع. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٢٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٨).

(٣) البيت دون نسبة في «العين» (٣/ ١٧٨)، و«الدلائل في غريب الحديث» للسرقسطي (٢/ ٦٧٠)، و«تهذيب اللغة» (٤/ ٢٣٦)، و«اللسان» (مادة: حدر). والحادر: الكثير اللحم الريان الكاسي القصب المستوي الخلق. انظر: «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص٩٩)، والمعنى: إني أحب بعض الصبيان وإن كان قبيحًا لحب أمّه، وقد أبغض بعضهم لبغض أمّه وإن كان فتى قويًا يستحقُّ أن يُحبَّ.

(٤) لم يستسغ أبو حيان الوجه الأول والثاني؛ لأنه يؤول إلى تشبيه الشيء بنفسه، ولم يوافق على ذلك الحلبي، وقوى الوجه الأخير الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٣٦٤)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٦/ ٢٩٤)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٢٤).

(٦٠) ـ ﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾ وقُـرِئَ: «فَاتَّبَعُوهُـم»[١] ﴿مُّشْرِقِينَ﴾: داخليـنَ في وَقتِ شُـروقِ الشَّمسِ.

(٦١) ـ ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾: تَقارَبا بحيثُ رَأَى كلُّ واحدٍ[٢] مِنْهُما الآخرَ.

وقُرِئَ: «تَراءتِ الفِئتانِ»[٣].

﴿قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾: لمُلْحَقونَ، وقُـرِئَ: «لَمُدَّركونَ»[٤] مـن «ادَّرَكَ الشَّيءُ»: إذا تَتابعَ ففَنِيَ؛ أي: لَمُتتابعونَ في الهلاكِ على أيديهِم.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن الحسن والذماري.

(٢) «واحد»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٣) «تراءت الفئتان» كذا في النسخ الخطية، ومثله في بعض نسخ «الكشاف» (٦/ ٢٣٣)، وفي نسخة أخرى من «الكشاف»: «ترات الفئتان» دون همز، وهو الموافق لما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) في هذه السورة عن الأعمش عن عاصم وقيدها بقوله: دون همز في (ترات). وذكر الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٣٥٥) عن أبي البرهسم: (ترى الجمعان) بتليين الهمزة بين بين.

(٤) نسبت للأعرج وعبيد بن عمير. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٢٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٩)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٥٤ ـ ٥٥)، وذكرها دون نسبة الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٢٨٠)، ولم يقيد أحد من هؤلاءِ الراءَ بكسر ولا فتح، وقيدها بالكسر الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٣٣)، وقال أبو حيان في «البحر» (١٦/ ٢٩٦): وهو لازم بمعنى الفناء والاضمحلال، يقال منه: «ادَّرك الشيءُ بنفسِه» إذا فني تتابعًا، ولذلك كُسرت الراء على هذه القراءة؛ نص على كسرها أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوامح»، والزمخشري في «كشافه» وغيرهما، وقالَ أبو الفضل الرازي: وقد يكون (ادّرك) على (افتَعَل) بمعنى (أفعل) متعديًا، فلو كانت القراءة من ذلك لوجب فتح الراء، ولعلَّ في كلام الفراء والنحاس ما يفهم منه أنها عندهما بفتح الراء، قال الفراء: ﴿لَمُدْرَكُونَ﴾ و«لَمُدَّركونَ» مفتعَلونَ من الإدراك، كما تَقُولُ: «حفرت» و«احتفرت» بمعنًى واحد، فكذلك ﴿لَمُدْرَكُونَ﴾ و«لمدَّركون» معناهما واحد.

وتعقبه النحاس بقوله: وليس كذا يقول النحويون الحذاق، إنما يقولون: (مُدْرَكون): ملحوقون، و(مدَّركون): مُجْتَهَدٌ في لحاقهم، كما يقال: (كَسَبتُ) بمعنى: أصبت وظفرت، و(اكتسبت) بمعنى: اجتهدت وطلبت. أما ابن جني فيفهم من كلامه في هذه القراءة أنها بكسر الراء، فقد شرحها بمثل ما سيأتي من كلام المؤلف والزمخشري، ولعل الزمخشري قد نقل كلامه فيها منه.

(٦٢) ـ ﴿قَالَ كَلَّآ﴾ لَنْ يُدرِكُوكُمْ؛ فإنَّ اللهَ وعدَكُم الخلاصَ مِنْهُم.

﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ بالحفظِ والنَّصرِ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ طريقَ النَّجاةِ مِنْهُم.

رُوِيَ: أنَّ مُؤمِنَ آلِ فِرعونَ كانَ بين يدَيْ مُوسى عليه السَّلامُ فقالَ: أينَ أُمِرْتَ؟ فهذا البَحرُ أمامكَ وقد غَشِيَكَ آلُ فِرعونَ، قالَ: أُمِرْتُ بالبحرِ ولَعلِّي أُومَرُ بما أصنَعُ[1].

(٦٣) ـ ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾: القُلْزُمَ[2] أو النِّيلَ، ﴿فَٱنفَلَقَ﴾؛ أي: فضربَ فانفلَقَ وصارَ اثنَيْ عشرَ فِرْقًا بينَها مَسالِكُ، ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾: كالجبلِ المُنيفِ الثَّابتِ في مَقرِّه، فدَخلُوا في شِعَابِها، كلُّ سِبْطٍ في شِعْبٍ.

(٦٤) ـ ﴿وَأَزْلَفْنَا﴾: وقَرَّبْنا ﴿ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ فرعونَ وقومَه حتَّى دَخلوا على أثرِهم مداخِلَهُم.

(٦٥) ـ ﴿وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ﴾ بحفظِ البَحرِ على تلكَ الهيئةِ إلى أن عبَرُوا.

(٦٦) ـ ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْءَاخَرِينَ﴾ بإطباقِه علَيْهِم.

(٦٧) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾ وأيَّـةَ آيـةٍ ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ومـا تنبَّـهَ عليها أكثرُهُـم، إذ لـم يُؤمِـن بها أحـدٌ ممَّنْ بَقِـيَ في مِصرَ مِـن القِبْطِ، وبنو إسـرائيلَ بعدما نَجَـوا سـألُوا بقـرةً يَعبدونَهـا، واتَّخـذُوا العجـلَ، وقالـوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً﴾ [البقـرة: ٥٥].

(٦٨) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ المنتقِمُ من أعدائِه ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بأوليائِه.

(٦٩ ـ ٧٠) ـ ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾: على مشركي العربِ ﴿نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ﴾ سألَهم ليُرِيَهُم أنَّ ما يَعبدونَهُ لا يستحقُّ العبادةَ.

---

(١) روى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧٧٠) عن خالد بن عبد الله، وعن السدي.

(٢) وهو البحر الأحمر، وهو بالضم ثم السكون ثم زاي مضمومة. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٣٨٧).

(٧١) ـ ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ فأطالُوا جوابَهُم وشَرْحَ[١] حالِهِم معَهُ تبجُّحًا به وافتخارًا، و﴿نظلُّ﴾ هاهنا بمعنى: نَدُومُ، وقيلَ: كانُوا يعبدونَها بالنَّهارِ دونَ اللَّيـلِ[٢].

(٧٢) ـ ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾: يَسمَعونَ دُعاءَكُم، أو: يسمَعونكُم تدعونَ، فحذفَ ذلك لدَلالةِ: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ عليه.

وقُـرِئَ: «يُسْمِعُونكُم»[٣]؛ أي: يُسمِعُونَكُم الجوابَ عَـن دُعائِكُم، ومجيـئُه مُضارِعًا مع «إذ» على حكايةِ الحالِ الماضيَةِ استحضارًا لها.

(٧٣) ـ ﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ على عِبادَتِكُم لها ﴿أَوْ يَضُرُّونَ﴾ مَن أعرضَ عنها.

(٧٤) ـ ﴿ قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ أضرَبُوا عـن أَنْ يكونَ لَهُم سَمعٌ، أو يُتوقَّعَ مِنْهُم ضرٌّ أو نفعٌ والتَجؤوا إلى التَّقليدِ.

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴾ فـإنَّ التَّقدُّمَ لا يدلُّ على الصِّحَّةِ ولا ينقلبُ به الباطلُ حَقًّا.

(٧٧) ـ ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾ يريدُ أنَّهُم أعداءٌ لعابدِيهم مِن حيثُ إنَّهُم يَتضرَّرونَ مِن جِهَتِهِم فوقَ ما يتضرَّرُ الرَّجلُ من جهَةِ عَدوِّه، أو أنَّ المُغرِيَ بعِبادَتِهم أعدى أعدائِهِم وهو الشَّيطانُ، لكنَّهُ صوَّرَ الأمرَ في نفسِه تَعريضًا لهم فإنَّه أنفَعُ في النُّصحِ مِن التَّصريحِ، وإشعارًا بأنَّها نَصيحَةٌ بدأَ بها نَفسَهُ ليكونَ أَدْعَى إلى القَبولِ، وإفرادُ العدوِّ لأنَّه في الأصلِ مَصدَرٌ، أو بمعنى النَّسَبِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «بشرح».

(٢) هذا مختار الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٣٧)، وهو مبني على «ظلَّ» على أصل معناه اللغوي، يقال: «ظللت أعمل كذا» إذا عملته بالنهار، والذي قبله خرج فيه الفعل «ظلَّ» عن معناه الأصلي.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (ص: ١٢٩) عن قتادة، وزاد ابن خالويه نسبتها ليحيى بن يعمر.

﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ، أو متَّصِلٌ على أنَّ الضَّميرَ لكلِّ مَعبودٍ عَبَدوهُ وكانَ مِن آبائِهم مَن عَبَدَ اللهَ.

(٧٨) ـ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ لأنَّه يَهدِي كلَّ مَخلوقٍ لِمَا خُلِقَ له مِن أمورِ المَعاشِ والمَعادِ؛ كما قالَ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣] هدايةً مُدرَّجةً مِن مبدأِ إيجادِهِ إلى مُنْتَهَى أَجَلِه، يتمَكَّنُ بها مِن جَلبِ المَنافِعِ ودَفعِ المَضارِّ، مبدؤُها بالنِّسبَةِ إلى الإنسانِ هِدايَةُ الجَنينِ إلى امتصاصِ دمِ الطَّمْثِ مِن الرَّحمِ، ومُنْتَهاها الهِدايَةُ إلى طريقِ الجنَّةِ والتَّنعُّمِ بلَذائذِهَا.

والفاءُ للسَّببيَّةِ إن جُعِلَ المَوصولُ مُبتدَأً، وللعَطفِ إن جُعِلَ صِفةَ ﴿رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فيكونُ اختلافُ النَّظمِ لتَقدُّمِ الخلقِ واستمرارِ الهِدايَةِ، وقولُه:

(٧٩) ـ ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ على الأوَّلِ[١] مُبتدَأٌ مَحذوفُ الخبرِ لدلالةِ ما قبلَهُ عليه، وكذا اللَّذانِ بعدَهُ، وتَكريرُ المَوصولِ على الوجهينِ للدَّلالةِ على أنَّ كُلَّ واحدَةٍ مِن الصِّلاتِ مُستقلَّةٌ باقتضاءِ الحكمِ.

(٨٠) ـ ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ عطفٌ على ﴿يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ لأنَّه مِن رَوادِفِهما؛ مِن حيثُ إنَّ الصِّحَّةَ والمرضَ في الأغلبِ يتبعانِ المأكولَ والمَشروبَ.

وإنَّما لم يَنسُبِ المَرَضَ إليه تعالى لأنَّ مَقصودَهُ تعديدُ النِّعَمِ، ولا يَنتقِضُ بإسنادِ الإماتَةِ إليه، فإنَّ المَوتَ مِن حيثُ إنَّه لا يُحَسُّ به لا ضررَ فيه، وإنَّما الضَّررُ في مُقدِّماتِه وهي المرضُ، ثمَّ إنَّه لأهلِ الكمالِ وُصلَةٌ إلى نيلِ المحابِّ الَّتي تُستَحْقَرُ دونَها الحياةُ

---

(١) قوله: «على الأوَّل» أي: كون ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾ مبتدأ خبره ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾، «مبتدأ محذوف الخبر» وهو فهو يهدين، و«كذا اللذان بعده»؛ أي: ﴿ٱلَّذِى يُمِيتُنِى﴾ و﴿ٱلَّذِى أَطْمَعُ﴾، وقوله: «على الوجهين» هما الابتدائية والوصفية. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

الدُّنيَوِيَّة، وخلاصٌ مِن أَنواعِ المِحَنِ والبَلِيَّة، ولأنَّ المرضَ في غالبِ الأمرِ إنَّما يَحدُثُ بتَفريطٍ مِن الإنسانِ في مَطاعِمِهِ ومَشارِبِه، وبما بين الأَخلاطِ والأَركانِ مِن التَّنافِي والتَّنافُرِ [١]، والصِّحَّةُ إنَّما تَحصُلُ باستحفاظِ اجتماعِهَا والاعتدالِ المخصوصِ عليها قهرًا، وذلك بقُدرَةِ العَزيزِ الحَكيمِ [٢].

(٨١) ـ ﴿ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ في الآخرةِ.

(٨٢) ـ ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ ذكرَ ذلك هَضْمًا لنفسِه، وتعليمًا للأمَّةِ أَنْ يجتَنِبُوا المعاصيَ، ويَكونُوا على حذرٍ وطلبٍ لأَنْ يُغفرَ لهم ما يَفْرُطُ [٣] مِنْهُم، واستغفارًا لِمَا عسى يَنْدُرُ [٤] مِنْه من الصَّغائرِ، وحملُ الخَطيئَةِ على كلماتِه الثَّلاثِ: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولِه [٥]: «هي أختي» [٦] = ضعيفٌ؛ لأنَّها مَعاريضُ وليسَتْ خَطايا.

---

(١) قوله: «وبما بين»: عطف على «بتفريط»، و«الأخلاط» هي أجسام رطبة سيَّالة يَستحِيلُ إليها الغذاءُ أوَّلًا، وهي الدم والصفراء والسوداء والبلغم، «والأركان» هي أجسام بسيطة هي أجزاء أولية لبدن الإنسان وغيره، وهي النارُ والهواء والماء والتراب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٢) قوله: «باستحفاظ اجتماعها»؛ أي: الأخلاط والأركان، و«الاعتدالِ المخصوص» عطف على «اجتماعِها»، «عليها» متعلِّق بقوله: (قهرًا)، و«قهرًا» حال من (الاستحفاظ)، «وذلك»؛ أي: الاستحفاظ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) فرط في الأمر يفرُط فَرَطًا ـ بالفتح ـ : قصَّر به. انظر: «تاج العروس» (١٩/ ٥٢٧).

(٤) أي: يقع نادرًا، وأصل الندور: السقوط والشذوذ. انظر: «تاج العروس» (١٤/ ١٩٣).

(٥) «وقوله»: ليس في نسخة الخيالي.

(٦) هذه الثلاثة وردت في حديث رواه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أما تفسير الآية بها فرواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٩٣) عن عكرمة ومجاهد.

(٨٣) - ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا﴾: كمالًا في العلمِ والعملِ أستَعِدُّ[١] به خلافةَ الحقِّ ورئاسةَ الخلقِ.

﴿وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: ووَفِّقْني للكمالِ في العملِ لأنتظِمَ[٢] به في عِدادِ الكاملينَ في الصَّلاحِ الَّذينَ لا يَشُوبُ صَلاحَهُم كبيرُ ذَنْبٍ ولا صَغيرُه.

(٨٤) - ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾: جاهًا وحُسنَ صيتٍ في الدُّنيا يبقى أثرُه إلى يوم الدِّينِ، ولذلك ما مِن أُمَّةٍ إلَّا وهُم مُحِبُّونَ له مُثْنونَ عليه، أو: صادقًا من ذُرِّيَّتِي يجدِّدُ أصلَ ديني ويَدعُو النَّاسَ إلى ما كنتُ أَدْعُوهُم إليه، وهو محمَّدٌ صَلواتُ اللهِ عليهِ وسَلامُه.

(٨٥) - ﴿وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ في الآخرةِ، وقد مرَّ مَعنى الوراثةِ فيها[٣].

(٨٦) - ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ بالهدايةِ والتَّوفيقِ للإيمانِ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ طريقَ الحقِّ، وإن كانَ هذا الدُّعاءُ بعدَ مَوتِه فلعلَّه كانَ لظَنِّه أنَّه كانَ يُخفي الإيمانَ تَقِيَّةً مِن نُمْروذَ، ولذلك وعدَهُ به، أو لأنَّه لم يُمنَعْ بَعدُ مِن الاستغفارِ للكُفَّارِ.

(٨٧) - ﴿وَلَا تُخْزِنِى﴾ بمُعاتَبتي على ما فَرَّطْتُ، أو بنقصِ رُتبَتِي عن رُتبَةِ بعضِ الوُرَّاثِ، أو بتَعذيبي لخَفاءِ العاقِبَةِ وجوازِ التَّعذيبِ عَقْلًا، أو بتَعذيبِ والدِي، أو ببَعْثِه في عِدادِ الضَّالِّينَ، وهو مِن «الخِزيِ» بمَعْنى الهوانِ، أو مِن «الخَزايَةِ» بمَعنى الحَياءِ.

﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ الضَّميرُ للعبادِ لأنَّهُم مَعلومونَ، أو للضَّالِّينَ.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «أستعد به» ضمَّنه معنى: أُحصِّل به، ولذا عدَّاه بنفسه، وإن كان متعدِّيًا باللام.

(٢) في نسخة الفاروقي: «أنتظم».

(٣) انظر ما تقدَّم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾؛ أي: لا ينفعانِ أَحَدًا إلَّا مُخلِصًا سليمَ القَلبِ عَن الكُفرِ وميلِ[1] المَعاصِي وسائرِ آفاتِه، أو لا ينفعانِ إلَّا مالُ مَن هذا شأنُه وبنُوه[2] حيثُ أنفقَ مالَهُ في سَبيلِ[3] البرِّ، وأرشدَ بنيهِ إلى الحقِّ وحثَّهُم على الخيرِ وقصدَ بهم أن يكونوا عِبادَ الله مُطيعينَ شُفَعاءَ له يومَ القِيامَةِ.

وقيلَ: الاستثناءُ ممَّا دلَّ عليه المالُ والبَنونَ؛ أي: لا ينفعُ غِنًى إلَّا غِناهُ.

وقيلَ: مُنقطِعٌ، والمعنى: ولكن سلامةُ مَن أتى اللهَ بقَلبٍ سَليمٍ تنفعُه[4].

(٩٠) ـ ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ بحيثُ يَرَوْنَها مِن الموقفِ، فيَتبجَّحونَ[5] بأَنَّهُم المَحشورونَ إلَيْها.

(٩١) ـ ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ فيرَوْنَها مكشوفةً، ويتحسَّرونَ على أَنَّهُم المسوقونَ إليها، وفي اختلافِ الفِعلَيْنِ[6] ترجيحٌ لجانبِ الوَعدِ.

(٩٢ ـ ٩٣) ـ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: أينَ آلِهَتُكُم الَّذينَ تَزْعُمونَ أَنَّهُم شُفعاؤُكُم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «ونيل».

(٢) «وبنوه»: ليس في نسخة الخيالي.

(٣) في نسخة الفاروقي: «سبل».

(٤) تبع في تقدير المضاف الزمخشري الذي عدَّ هذا التقدير ضروريًّا لسلامة المعنى فقال: ولا بُدَّ مِن تَقديرِ هذا المضافِ وإلا لم يَتحصَّل للاستثناءِ معنًى. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٤٢)، وانظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٥٠٧)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٣٨٠).

(٥) أي: يُسرُّون سرورًا تامًّا. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٢٦٦).

(٦) أي: ذكر الفعل «أزلفت» مع المتقين، وهو يدل على التقريب لشيء مرئي، أما مع الغاوين فذكر الفعل «برزت»، وهو يدل على الظهور ولو من بعيد، فكان وعد المتقين أرجح من وعيد الغاوين. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٢٦٦).

﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ﴾ بدفعِ العَذابِ عَنْكُم ﴿أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ بدَفعِه عَن أَنفُسِهِم؛ لأَنَّهُم وآلهتَهُم يَدخلونَ النَّارَ كما قالَ:

(٩٤) ـ ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُنَ﴾؛ أي: الآلهةُ وعَبدَتُهُم، و«الكَبْكَبَةُ»: تكريرُ الكَبِّ لتكريرِ مَعناه؛ كأنَّ مَن أُلقِيَ في النَّارِ ينكبُّ مرةً بعدَ أُخرى حتَّى يَستَقِرَّ في قَعرِهَا.

(٩٥ ـ ٩٨) ـ ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ﴾: مُتَّبِعُوه مِن عُصاةِ الثَّقَلينِ، أو شَياطينُه ﴿أَجْمَعُونَ﴾ تأكيدٌ للجُنودِ إن جُعِلَ[1] مُبتدأً خبرُه ما بعدَهُ، وإلَّا للضَّميرِ وما عُطفَ عليه[2]، وكذا الضَّميرُ المُنفَصِلُ وما يعودُ إليهِ في قولِه: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝٩٦ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ على أنَّ اللهَ يُنطِقُ الأَصنامَ فتخاصمُ العبدَةَ، ويُؤيِّدُه الخطابُ في قولِه: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ أي: في استحقاقِ العِبادَةِ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ الضَّمائرُ للعَبَدةِ كمَا في ﴿قَالُوا﴾، والخِطابُ للمُبالغَةِ في التَّحسُّرِ والنَّدامَةِ، والمعنى: أنَّهُم مع تَخاصُمِهِم في مَبدأِ ضَلالِهِم مُعترفونَ بانهِمَاكِهِم في الضَّلالةِ مُتحسِّرُونَ عَلَيْها.

(٩٩ ـ ١٠١) ـ ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ۝٩٩ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ﴾ كما للمؤمنينَ[3] مِن الملائكةِ والأَنبياءِ ﴿وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾؛ إذ الأَخِلَّاءُ يومئذٍ بعضُهُم لبَعضٍ عدوٌّ إلَّا المُتَّقين.

أو: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ﴾ ممَّنْ نعدُّهُم شفعاءَ وأَصدِقاءَ.

أو: وقَعْنا في مَهْلَكَةٍ لا يخلِّصُنا منها شافعٌ ولا صديقٌ.

---

(١) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ﴿جنودُ﴾.

(٢) أي: ﴿هُمْ وَالْغَاوُنَ﴾.

(٣) «كما للمؤمنين» من نسخة الفاروقي والتفتازاني والطبلاوي.

وجمعُ الشَّافعِ ووحدةُ الصَّديقِ[1] لكَثرةِ الشُّفعاءِ في العادةِ وقِلَّةِ الصَّديقِ، ولأنَّ الصَّديقَ الواحِدَ يَسعَى أكثرَ ممَّا يَسْعَى الشُّفعاءُ، أو لإطلاقِ الصَّديقِ على الجمعِ كالعَدُوِّ؛ لأنَّه في الأصلِ مَصدرٌ كـ«الحَنِينِ» و«الصَّهِيلِ».

(١٠٢) ـ ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ تَمَنٍّ للرَّجعةِ، وأقيمَ فيهِ «لو» مقامَ «ليت» لتَلاقيهِمَا في مَعنى التَّقديرِ، أو شرطٌ حُذِفَ جوابُه.

﴿فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ جوابُ التَّمنِّي، أو عطفٌ على ﴿كَرَّةً﴾؛ أي: لو أَنَّ لَنا أَنْ نكرَّ فنكونَ.

(١٠٣) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: فيمَا ذُكرَ مِن قصَّةِ إبراهيمَ ﴿لَآيَةً﴾: لحُجَّةً وعِظَةً لِمَن أرادَ أَنْ يَستَبْصِرَ بها ويَعتَبِرَ؛ فإنَّها جاءَتْ على أنظمِ تَرتيبٍ وأحسَنِ تَقريرٍ، يتفطَّنُ المُتأمِّلُ فيها لَغزارَةِ عِلمِه؛ لِمَا فيهَا مِن الإشارةِ إلى أُصولِ العُلومِ الدِّينيَّةِ والتَّنبيهِ على دلائِلِها، وحُسنِ دَعوَتِه للقَوْمِ، وحُسنِ مُخالَفَتِه مَعَهُم، وكَمالِ إشفاقِهِ عَلَيهِم، وتصويرِ الأمرِ في نفسِهِ، وإطلاقِ الوعدِ والوَعيدِ على سَبيلِ الحِكايَةِ تَعريضًا وإيقاظًا لهم ليَكونَ أَدْعَى لَهُم إلى الاستماعِ والقَبُولِ.

﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾ أكثرُ قَومِه ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ بهِ.

(١٠٤) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾: القادرُ على تَعجيلِ الانتِقامِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ بالإمهالِ لكَي يُؤمِنُوا هم أو أحدٌ مِن ذُرِّيَّتِهِم.

(١٠٥) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ «القومُ» مُؤنَّثةٌ، ولذلك تُصغَّرُ على «قويمةٍ»، وقد مرَّ الكَلامُ في تكذيبِهِم المُرسَلينَ.

(١٠٦) ـ ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ﴾ لأنَّـه كانَ مِنْهُـم: ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾ اللهَ، فتتركـوا عبـادةَ غيـرِه.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «وجمعَ الشَّافعَ ووحَّدَ الصَّديقَ».

(١٠٧) ـ ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ مَشهورٌ بالأمانةِ فيكُم.

(١٠٨) ـ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ فيما آمرُكُم به مِن التَّوحيدِ والطَّاعةِ للهِ.

(١٠٩) ـ ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: على ما أنا عليهِ مِن الدُّعاءِ والنُّصحِ ﴿مِن أجرٍ إنْ أَجْريْ إلَّا على ربِّ العالَمينَ﴾.

(١١٠) ـ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ كرَّرَه للتَّأكيدِ والتَّنبيهِ على دلالةِ كلِّ واحدٍ مِن أَمانَتِه وحسمِ طَمعِهِ على وُجوبِ طاعتِه فيما يَدعوهُمْ إليه، فكيفَ إذا اجتمعَا؟

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عَمرٍو وحفصٌ بفتحِ الياءِ في ﴿أَجْرِيَ﴾ في الكلمات الخمسِ[1].

(١١١ ـ ١١٢) ـ ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾: الأقلُّونَ جاهًا ومالًا، جمعُ «الأَرْذَلِ» على الصِّحَّةِ، وقرأَ يعقوبُ: ﴿وأَتباعُكَ﴾[2] وهو جمعُ تابعٍ كـ«شَاهِدٍ» و«أَشهادٍ»، أو تَبَعٍ كـ«بَطَلٍ» و«أَبطَالٍ».

وهذا مِن سَخافَةِ عَقلِهِم وقُصورِ رَأيِهِم على الحُطامِ الدُّنيَوِيِّ[3] حتَّى جعَلُوا اتِّباعَ المُقِلِّينَ فيها مانعًا عَن اتِّباعِهِم، وإيمانَهم بما يَدعوهُم إليه دليلًا على بُطلانِه.

وأشاروا بذلك إلى أنَّ اتِّباعَهُم ليسَ عَنْ نَظرٍ وبَصيرَةٍ، وإنَّما هو لتَوقُّعِ مالٍ ورِفعَةٍ، فلذلك ﴿قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أنَّهُم عَمِلوهُ إخلاصًا أو طمعًا في طُعْمةٍ، وما عَلَيَّ إلَّا اعتبارُ الظَّاهِرِ.

---

(١) أي: من سورة الشعراء. انظر: «التيسير» (ص: ١٦٧).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٥).

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي والطبلاوي: «الدنيوية»، والمثبت من نسخة الفاروقي، وهو الذي رجحه الأنصاري فقال: «على الحطام الدنيوية» الأولى: (الدنيوي)؛ لأن الحطام مفرد، وكأنه ضمَّنه معنى الحطمة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٥).

(١١٣) ـ ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾: ما حِسابُهُم على بَواطِنِهم إلَّا على اللهِ فإنَّه المُطَّلِعُ عَلَيها ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ لعَلِمْتُم ذلك، ولكنَّكُم تَجهَلُونَ فتَقولونَ ما لا تَعلمونَ.

(١١٤ ـ ١١٥) ـ ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ جوابٌ لِمَا أوهمَ قولُهم مِن استِدعاءِ طَردِهِم وتوقيفِ إيمانِهِم عليه، حيثُ جَعَلُوا اتِّباعَهُم المانعَ عنهُ، وقولُه: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ كالعِلَّةِ له؛ أي: ما أنا إلَّا رَجُلٌ مَبعوثٌ لإنذارِ المُكَلَّفينَ عَن الكُفرِ والمَعاصي سواءٌ كانُوا أَعِزَّاءَ أو أَذِلَّاءَ، فكيفَ يَلِيقُ بي طردُ الفُقَراءِ لاستِتباعِ الأَغنِيَاءِ؟ أو: ما عليَّ إلَّا إِنذارُكُم إنذارًا بَيِّنًا بالبرهانِ الواضِحِ، فلا عليَّ أَنْ أَطرُدَهُم لاستِرضَائِكُم.

(١١٦) ـ ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ﴾ عمَّا تَقولُ ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾: مِن المَشتومِينَ، أو: المَضروبينَ بالحجارةِ.

(١١٧) ـ ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ إظهارًا لِمَا يَدعُو عليهِم لأجلِه، وهو تكذيبُ الحَقِّ، لا تخويفُهُم له واستخفافُهُم عليه.

(١١٨) ـ ﴿فَٱفْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا﴾: فاحكُمْ بيني وبينَهُم، من «الفُتَاحَة»[1].

﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِن قَصدِهِم أو شُؤمِ عَمَلِهِم.

(١١٩ ـ ١٢٠) ـ ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾: المَملوءِ ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ﴾ بعدَ إنجائِه ﴿ٱلْبَاقِينَ﴾ مِن قَومِه.

(١٢١ ـ ١٢٢) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾ شاعَتْ وتَواتَرَتْ ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٢١﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(١٢٣) ـ ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ أنَّثَه باعتبارِ القَبيلَةِ، وهو في الأصلِ اسمُ أَبيهِمْ[2].

---

(١) هي الحكومة بين الخصمين. «تاج العروس» (٧/ ٦).

(٢) فيجوز في العربية أن يُذكَّر أو يؤنث باختلاف الاعتبار. انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٤٦).

(١٢٤ ـ ١٢٧) ـ ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ تصديرُ القَصصِ بها دلالةٌ على أنَّ البعثةَ مَقصورةٌ على الدُّعاءِ إلى معرفَةِ الحقِّ والطَّاعةِ فيما يُقرِّبُ المَدعوَّ إلى ثوابِهِ ويُبعِدُه عَن عِقابِه، وكانَ الأنبياءُ متَّفِقينَ على ذلك ـ وإن اختَلَفُوا في بعضِ التَّفاريعِ ـ مُبرَّئينَ[1] عن المطاعمِ الدَّنِيَّةِ والأغراضِ الدُّنيَوِيَّةِ.

(١٢٨) ـ ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾: بكلِّ مَكانٍ مُرتفعٍ، ومِنه: «رِيعُ الأَرضِ» لارتِفاعِها.

﴿آيَةً﴾: عَلَمًا للمارَّةِ ﴿تَعْبَثُونَ﴾ ببنائِها؛ إذ كانُوا يَهتدونَ بالنُّجومِ في أَسفارِهِم فلا يحتاجونَ إليها، أو: بروجَ[2] الحمامِ، أو: بنيانًا يجتمعونَ إليها للعَبثِ بمَنْ يمرُّ علَيْهِم، أو: قصورًا يَفتَخِرُونَ بها.

(١٢٩) ـ ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾: مآخذَ الماءِ، وقيلَ: قُصورًا مُشيَّدَةً وحُصونًا[3] ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ فتُحْكِمُونَ بُنيانَها.

(١٣٠) ـ ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم﴾ بسَوْطٍ أو سَيْفٍ ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾: مُتَسلِّطينَ غاشِمينَ بلا رَأفةٍ ولا قصدِ تأديبٍ ونظرٍ في العاقِبَةِ.

(١٣١) ـ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بتركِ هذه الأشياءِ ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ فيما أَدعوكُم إليه؛ فإنَّه أنفعُ لكم.

(١٣٢) ـ ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ كرَّره مُرَتَّبًا على إمدادِ اللهِ إيَّاهم بما

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «وكأنَّ الأنبياء متفقون... مبرؤون»، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وقع في نسخة: «وأن الأنبياء... ».

(٢) معطوف على «علمًا للمارة».

(٣) هذا أظهر من الوجه الذي قبله؛ فبناء القصور أدلُّ على التمسك بالدنيا من مآخذ الماء. انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٥٢٣)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٣٩٥).

يعرفونَه مِن أنواعِ النِّعَم تعليلًا وتنبيهًا على الوعدِ عليه بدوامِ الإمدادِ، والوَعيدِ على تركِه بالانقطاعِ، ثمَّ فَصَّلَ بعضَ تلكَ النِّعَمِ كما فصَّلَ بعضَ مَساوئِهِم المَدلولِ عليها إجمالًا بالإنكارِ في ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾ مُبالغَةً في الإيقاظِ والحثِّ على التَّقوَى فقالَ[1]:

(١٣٣ ـ ١٣٤) ـ ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ ثمَّ أوعدَهُم فقالَ:

(١٣٥) ـ ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ في الدُّنيا والآخرةِ، فإنَّه كما قَدَرَ على الإنعامِ قَدَرَ على الانتقامِ.

(١٣٦) ـ ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ فإنَّا لا نَرْعَوِي عمَّا نحن عليه، وتغييرُ شقِّ النَّفيِ عمَّا تَقتَضيهِ المُقابلَةُ للمُبالغَةِ في قِلَّةِ اعتِدادِهِم بوَعظِه[2].

(١٣٧) ـ ﴿إِنْ هذا إِلَّا خَلْقُ الأَوَّلينَ﴾: ما هذا الَّذي جِئتَنا به إلَّا كَذِبُ الأوَّلينَ، أو: ما خَلْقُنا هذا إلَّا خَلْقُهم نحيا ونموتُ مِثلَهُم ولا بعثَ ولا حِسابَ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿خُلُقُ﴾ بضمَّتينِ[3]؛ أي: ما هذا الَّذي جئتَ بِهِ إلَّا عادةُ الأوَّلينَ كانُوا يُلَفِّقُونَ مِثلَه، أو: ما هذا الَّذي نحنُ عليه مِن الدِّينِ إلَّا خلقُ الأوَّلينَ وعادَتُهم ونحنُ بِهِم مُقتَدونَ، أو: ما هذا الَّذي نحنُ عليه مِن الحياةِ والمَوتِ إلَّا عادَةٌ قديمَةٌ لم يَزل النَّاسُ عَلَيها.

(١٣٨) ـ ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ على ما نحنُ عليه.

---

(١) «فقال» من نسخة التفتازاني.

(٢) تقتضي المقابلة بين شقي النفي أن يُقال: أوعظت أم لم تعِظْ، لكنهم عدلوا عن ذلك مبالغة في إظهار عدم الاهتمام بوعظه، فقالوا: سواء وعظُك وعدم كونِك من جملة الواعظين أصلًا، ودخول «كان» في قولهم: «أم لم تكن» أفاد استمرار النفي ودوامه. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٢٨٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(١٣٩ ـ ١٤٠) ـ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ﴾ بسببِ التَّكذيبِ بريحٍ صَرْصَرٍ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

(١٤١ ـ ١٤٦) ـ ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ إنكارٌ لأَنْ يُترَكُوا كذلك، أو تَذكيرٌ بالنِّعمةِ في تخليةِ اللهِ إيَّاهُم وأسبابَ[1] تنعُّمِهم آمنينَ، ثمَّ فَسَّرَه بقولِه:

(١٤٧ ـ ١٤٨) ـ ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾: لطيفٌ لَيِّنٌ للُطفِ الثَّمَرِ، أو لأنَّ النَّخلَ أُنْثَى، وطَلْعُ إناثِ النَّخلِ ألطَفُ، وهو ما يَطْلُعُ مِنْهَا كنَصْلِ السَّيفِ في جَوْفِه شَماريخُ القِنْوِ[2]، أو مُتدَلٍّ مُنكَسِرٌ مِن كثرةِ الحَملِ، وإفرادُ النَّخلِ لفَضلِهِ على سائرِ أَشجارِ الجنَّاتِ، أو لأنَّ المُرادَ بها غيرُهَا[3] مِن الأشجارِ.

(١٤٩) ـ ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾: بَطِرِينَ، أو: حاذِقينَ، مِن «الفَراهةِ» وهي النَّشاطُ، فإنَّ الحاذِقَ يعمَلُ بنَشاطٍ وطِيبِ قَلبٍ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو[4]: ﴿فَرِهِينَ﴾[5]، وهو أبلَغُ من الأوَّلِ.

---

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: «أسباب» بالنصب معطوف على «إياهم» أو مفعول معه.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: القنو للنخل كالعنقود للعنب، وتفاريعه: شماريخ، وأصله عرجون. فـ«الشماريخ» جمع واحِده: شِمْرَاخ وشُمروخ، وهو: الَّذي يكون عليه البُسْر. انظر: «كفاية المتحفظ» لابن الأجدابي (ص: ٢٠٧).

(٣) قوله: «لأنَّ المُرادَ بها غيرُهَا»؛ أي: المراد بالجنات ما كان شجره غير النخيل.

(٤) في نسخة الطبلاوي: «وقُرِئَ» بدل «وقرأَ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(١٥٠ ـ ١٥١) ـ ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٥٠) وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ استُعيرَ الطاعةُ ـ الَّتي هي انقيادُ الأمرِ[1] ـ لامتثالِ الأمرِ، أو نُسبَ حكمُ الآمرِ إلى أمرِه مجازًا[2].

(١٥٢) ـ ﴿ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ وصفٌ موضحٌ لإسرافِهم، ولذلك عُطِفَ ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ على ﴿يُفْسِدُونَ ﴾ دلالةً على خُلُوصِ فَسادِهم.

(١٥٣ ـ ١٥٤) ـ ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴾ الَّذينَ سُحِرُوا كثيرًا حتَّى غلبَ على عُقولِهِم، أو مِن ذَوِي السَّحْرِ، وهي الرِّئَةُ؛ أي: مِن الأَناسيِّ، فيكونُ ﴿ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ تأكيدًا له.

﴿فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ في دَعواكَ.

(١٥٥) ـ ﴿ قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ ﴾؛ أي: بعدما أخرجَها اللهُ مِن الصَّخرةِ بدُعائِه كما اقترَحُوها.

﴿لَّهَا شِرْبٌ ﴾ نصيبٌ مِن الماءِ؛ كـ«السِّقْيِ» و«القِيتِ» للحَظِّ مِن السَّقيِ والقُوتِ، وقُرِئَ بالضَّمِّ[3].

﴿وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾ فاقتَصِرُوا على شِرْبِكُم، ولا تُزاحِمُوها على شِرْبها.

(١٥٦) ـ ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ ﴾ كضَرْبٍ وعَقْرٍ ﴿ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ عظَّمَ اليومَ لعِظَمِ ما يحلُّ فيه، وهو أبلَغُ مِن تَعظيمِ العَذابِ.

(١٥٧ ـ ١٥٩) ـ ﴿ فَعَقَرُوهَا ﴾ أُسنِدَ العقرُ إلى كلِّهم لأنَّ عاقِرَها إنَّما عَقَرَ برِضاهُم، ولذلك أُخِذُوا جَميعًا، ﴿فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ ﴾ على عَقْرِها خوفًا من

---

(١) كذا في النسخ الخطية، ولو قيل: «هي انقيادٌ للآمر» لكان أظهر، والله أعلم.

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: لو قال: «الإطاعة» لكان أظهر ؛يعني: أنّ الإطاعة للآمر لا للأمر، فجعلها للأمر إمّا استعارة للامتثال، أو تجوُّز في النسبة.

(٣) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١١) عن ابن أبي عبلة.

حلولِ العَذابِ لا توبةً، أو عندَ مُعاينةِ العَذابِ، ولذلك لم يَنْفعْهُم، ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾؛ أي: العَذابُ المَوعودُ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٥٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ في نَفيِ الإيمانِ عَن أكثَرِهِم في هذا المَعرِضِ إيماءٌ بأنَّهُ لو آمنَ أكثَرُهُم أو شَطْرُهُم لَمَا أُخِذُوا بالعذابِ، وأنَّ قُرَيشًا إنَّما عُصِمُوا عَن مثلِهِ ببركَةِ مَن آمنَ مِنهُم.

(١٦٠ ـ ١٦٥) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٦٠ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۝١٦١ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۝١٦٢ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝١٦٣ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٤ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: أتأتونَ مِن بينِ مَن عَداكُمْ مِن العالَمِينَ الذُّكرانَ لا يُشارِكُكُم فيهِ غَيرُكُم، أو: أتأتونَ الذُّكرانَ مِن أولادِ آدمَ مع كَثرَتِهم وغلبةِ الإناثِ فيهِم كأنَّهنَّ قد أعوزْنَكُم؛ فالمرادُ بـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على الأوَّلِ: كلُّ من يُنْكَحُ، وعلى الثَّاني: النَّاسُ.

(١٦٦) ـ ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم﴾ لأجلِ استِمتاعِكُم ﴿مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ لبيانِ ﴿مَا﴾ إنْ أُريدَ به جنسُ الإناثِ، أو للتَّبعيضِ إن أريدَ به العضوُ المباحُ مِنهنَّ، فيكونُ تعريضًا بأنَّهم كانُوا يفعلونَ ذلك بنِسائِهِم أيضًا.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾: مُتجاوِزونَ عَن حدِّ الشَّهوَةِ، حيثُ زادُوا على سائرِ النَّاسِ بَل الحيواناتِ، أو: مُفرِطونَ في المعاصي، وهذا مِن جملةِ ذاكَ، أو: أَحِقَّاءُ بأَنْ تُوصَفُوا بالعدوانِ لارتكابِكُم هذه الجريمةَ.

(١٦٧) ـ ﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ﴾ عمَّا تَدَّعيهِ، أو: عَن نَهيِنَا، أو: عَنْ تَقبيحِ أَمْرِنا.

﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾: مِن المَنْفيِّينَ مِن بينِ أَظْهُرِنا، ولعلَّهُم كانُوا يُخرِجُونَ مَن أخرجوهُ على عنفٍ وسُوءِ حالٍ.

(١٦٨) ـ ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾: مِن المُبغضينَ غايةَ البُغضِ، لا أَقِفُ عَن الإنكارِ عليهِ بالإيعادِ[١]، وهو أبلَغُ مِن أَنْ يقولَ: إنِّي لعمَلِكُم قَالٍ؛ لدلالتِه على أنَّه مَعدودٌ في زُمرَتِهم مَشهورٌ بأنَّه مِن جُملَتِهم[٢].

(١٦٩ ـ ١٧٠) ـ ﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: مِن شُؤمِه وعَذابِه ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ﴾: أهلَ بيتِهِ والمُتَّبِعينَ له على دينِهِ، بإخراجِهم مِن بينِهِم وقتَ حُلولِ العَذابِ بِهِم.

(١٧١) ـ ﴿إِلَّا عَجُوزًا﴾ هي امرأةُ لوطٍ ﴿فِي ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: مُقدَّرةً في الباقينَ في العذابِ؛ إذ أصابَها حَجَرٌ في الطَّريقِ فأهلكَها؛ لأنَّها كانَتْ مائلَةً إلى القومِ راضِيَةً بفِعلِهِم[٣].

وقيلَ: كائنةً فيمَنْ بَقِيَ في القَريَةِ، فإنَّها لم تَخْرُج مع لوطٍ.

(١٧٢ ـ ١٧٣) ـ ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ﴾: أهلَكْناهُم ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ قيلَ: أمطرَ اللهُ على شُذَّاذِ القومِ حِجارَةً فأهلَكَهُم ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ اللَّامُ فيه للجنسِ حتَّى يَصِحَّ وقوعُ المُضافِ إليه فاعلَ «ساء»، والمخصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ وهو: مطرُهُم.

---

(١) أي: إني وإن أوعدتموني بالإخراج لا أنتهي عن الإنكار عليكم فالوقوف بمعنى: الرجوع والانتهاء. انظر «حاشية الخفاجي».

(٢) قال الشهاب في «الحاشية»: لأنَّه إذا قيل: (فاعل) لم يفد أكثر من تلبسه بالفعل، واذا قيل: (من الفاعلين) أفاد أنه مع تلبسه به من قوم عُرفوا أو اشتهروا به، فيكون راسخ القدم عريق العرق فيه. وذكر ابن المنير أن التعبير بالصفة وجعل الموصوف واحدًا من جمع يُفهم منه أن ذلك سمة للموصوف ثابتة التعلق به كاللقب المشهور. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٣/ ٣٣٠).

(٣) وهذا على القول بأنها خرجت مع لوط وبقية أهله من القرية، لكنها عندما سمعت صوت العذاب خالفت أمر الله فالتفتت، فأصابها حجر فأهلكها.

(١٧٤ ـ ١٧٥) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٤ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

(١٧٦ ـ ١٧٧) ـ ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لْـَٔيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الأَيْكَةُ: غيضةٌ تُنبتُ ناعمَ الشَّجرِ، يريدُ: غيضَةً بقربِ مَدْيَنَ تسكنُها طائِفَةٌ، فبعثَ اللهُ إليهم شعيبًا كما بُعِثَ إلى مَدْيَنَ، وكانَ أَجنَبيًّا منهم فلذلك قالَ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ ولم يقل: أَخوهُم شُعَيبٌ.

وقيلَ: الأَيْكَةُ: شَجَرٌ مُلتفٌّ، وكانَ شجرُهُم الدَّومَ، وهو المُقْلُ[١].

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ بحَذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حَركَتِهَا على اللَّامِ، وقُرِئت لذلك مفتوحةً[٢] على أَنَّها «لَيْكَةَ» وهي اسمُ بَلَدتِهِم، وإِنَّما كُتِبَت هاهنا وفي ﴿ص﴾ بغيرِ أَلِفٍ اتِّباعًا للَّفظِ[٣].

---

(١) هو من شجر البادية يشبه صغار النخل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وقرئت كذلك مفتوحة»، والمثبت من نسخة الخيالي والطبلاوي، وعليه تكون اللام للتعليل والمعنى: أنه لأجل إلقاءِ حَركَة الهمزة على اللامِ قرئت اللام مفتوحة، وهو الأولى، فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير همزة بعدها ولا ألف قبلها وفتحِ التاء، والباقون بالألف واللام مع الهمزة وخفضِ التاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

أما على كون العبارة: «وقرئت كذلك مفتوحة» فقد قال الشهاب في «الحاشية»: هذا يقتضي أنّ ما قبله بالكسر، وليس كذلك، فإنّ فيها ثلاثَ قراءات: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿ليكةَ﴾ بفتح التاء، وقراءة غيرهم على الأصل: ﴿الأيكة﴾ وقرئ شاذًا: «لِيكة» بكسر التاء.

(٣) قوله: «اتباعًا للفظ» غير صحيح كما قال الشهاب، قال: والذي غرَّه كلام الزمخشريّ، وأنه ليس في كلام العرب مادة (ل ي ك)، وليس بشيء، والأسماء المرتجلة لا منع منها، وذكر البخاريّ أنّ ليكة بمعنى الأيكة، وناهيك به.

وكان الشهاب قد نقل عن أبي عبيد قوله: وجدتها في مصحف عثمان الذي يقال له «الإمام» في =

(١٧٨ ـ ١٨١) ـ ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧٨﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٧٩﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ﴾: أَتمُّوهُ ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ حقوقَ النَّاسِ بالتَّطفيفِ.

(١٨٢) ـ ﴿وزِنُوا بالقُسْطاسِ المُستَقِيمِ﴾: بالميزانِ السَّوِيِّ، وهو إنْ كانَ عَرَبِيًّا[1]؛ فإن كانَ مِـن «القِسْطِ» ففُعْلَاسٌ[2]..

= الحِجْر و﴿ق﴾: ﴿الأيكة﴾، وفي الشعراء و﴿ص﴾: ﴿ليكة﴾، وعلى هذا قرّاء المدينة.

قال الشهاب: وهذا ردٌّ على ما قاله النحاة، فإنهم نسبوا القراءة إلى التحريف، وليس بشيء، فلا عبرة بإنكار الزمخشريّ ومن تبعه كالمصنف، وقوله في هذه القراءة: إنها على النقل، غير صحيح.

وقد نقل أبو شامة في «إبراز المعاني من حرز الأماني» (ص٦٢١) قول أبي عبيد، وناقشه، وذكر قول المبرد والفراء وابن قتيبة والزجاج والنحاس وغيرهم في دفعه، فلينظر.

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «إن كان عربيًّا» إشارةٌ إلى قول آخر فيه، وهو أنه معرَّب روميُّ الأصل، ومعناه: العدل أيضًا كـ«القسط»، فهو من توافق اللغتين. وقال العسكري في «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» (ص٢٠٧): القسطاسُ: الميزانُ، روميٌّ مُعرَّبٌ. وقيلَ: هوَ القرسطونُ، وقيلَ: القسطاسُ عربيٌّ صحيحٌ، وأصلهُ منَ القسطِ، وهوَ العدلُ.

(٢) قوله: «ففعلاس»، ومثله في «الكشاف» (٦/ ٢٦٥)، قال الطيبي في «فتوح الغيب» (١١/ ٤١٢): قيل: فيه نظرٌ، والصواب أن وزنه: فعلاع، لأن التكرير يقتضي أن يوزن بما قبله... وانظر باقي كلامه ثمة، وقد نقله أبو حيان في «البحر» (١٦/ ٣٤٠) عن الزمخشري فجاء في بعض نسخه: «فعلاع».

والظاهر أن في نسخ البيضاوي اختلافًا؛ فقد جاءت في «حاشية الخفاجي»: «فعلاع»، وعليه شرح فقال: قوله: «ففعلاع بتكرير العين»؛ يعني: شذوذًا؛ إذ هي لا تكرّر وحدها مع الفصل باللام، ومَن قال: إنها مكررة صورة لا حقيقة فقد وهم؛ لأنّه يتحد مع القول الثاني، ولذا قال الزمخشريّ: «وزنه فُعْلاس» كما وقع في بعض النسخ تحقيقًا لزيادتها.

قلت: الذي يفيده كلام الشهاب أنها عند الزمخشري «فعلاس» وعند المصنف «فعلاع»، بخلاف الشيخ زكريا الأنصاري حيث قال في «الحاشية» (٤/ ٢٩٣): «ففعلاس» تبع فيه «الكشاف» وصوابه: ففعلاع؛ لأن المكرَّر يُوزَن بما قبله.

بتكريرِ العينِ، وإلَّا ففُعْلَالٌ[١].

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بكسرِ القافِ[٢].

(١٨٣ ـ ١٨٤) ـ ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾: ولا تُنقِصُوا شيئًا من حُقوقِهم ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ بالقَتلِ والغَارَةِ وقطعِ الطَّريقِ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: وذَوِي الجِبِلَّةِ الأوَّلينَ؛ يعني: من تَقدَّمَهم مِن الخلائقِ.

(١٨٥ ـ ١٨٧) ـ ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ أَتوا بالواوِ للدَّلالةِ على أنَّه جامعٌ بين وصفَيْنِ مُنافِيَينِ للرِّسالةِ مُبالغَةً في تَكذيبِه.

﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ في دَعْواكَ[٣] ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: قِطعَةً مِنْها، ولعلَّه جَوابٌ لِمَا أشعرَ به الأمرُ بالتَّقوَى مِن التَّهديدِ. وقرأ حفصٌ بفَتحِ السِّينِ[٤].

﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ في دَعْواكَ.

(١٨٨) ـ ﴿قَالَ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وبعذابِه المُنْزلِ عليكُمْ ممَّا أوجبَهُ لَكُم عليه في وَقتِه المقدَّرِ له لا محالةَ.

(١٨٩ ـ ١٩١) ـ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ على نحوِ ما اقترحُوا، بأَنْ سلَّطَ اللهُ عليهِم الحرَّ سبعَةَ أيَّامٍ حتَّى غَلَتْ أنهارُهُم، فأظَلَّتْهُم سحابَةٌ فاجتَمَعُوا

---

(١) قوله: «وإلا» بأن كان مأخوذًا من الرباعي «ففعلال»؛ أي: بتكرير اللام، وعلى الأول فهو مأخوذ من الثلاثي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٣) والظنُّ في قولهم في معنى اليقين، ولذلك أدخلوا فيه «إنْ» واللام. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٤١٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

تحتَها، فأمطَرَتْ عليهِم نـارًا فاحـترَقُوا، ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ١٨٩ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ١٩٠ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

هذا آخرُ القصصِ السَّبعِ المذكورةِ على سبيلِ الاختِصارِ تَسلِيَةً لرَسولِ اللهِ ﷺ وتهديدًا للمُكذِّبينَ به.

واطِّرادُ نُزولِ العَذابِ على تكذيبِ الأُمَمِ بعد إنذارِ الرُّسُلِ بهِ واقتراحِهِم له استهزاءً وعدَمَ مُبالاةٍ بهِ يدفَعُ أن يقالَ: إنَّهُ كانَ بسببِ اتِّصالاتٍ فَلَكيَّةٍ، أو كانَ ابتلاءً لَهُم لا مُؤاخذَةً على تَكذيبِهِم[1].

(١٩٢ ـ ١٩٤) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ تقريرٌ لحَقِّـيَّـةِ تـلك القصصِ، وتنبيهٌ على إعجازِ القرآنِ ونبوَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّ الإخبارَ عنها ممَّنْ لم يَتعَلَّمْها لا يكونُ إلَّا وحيًا مِن اللهِ عزَّ وجلَّ.

و«القلبُ» إنْ أرادَ به الرُّوحَ فذاكَ، وإنْ أرادَ بهِ العُضوَ فتَخصيصُه لأنَّ المَعانِيَ الرُّوحانيَّةَ إنَّما تنزلُ أَوَّلًا على الرُّوحِ، ثمَّ تَنتَقِلُ منه إلى القَلْبِ لِمَا بينَهُما مِن التَّعلُّقِ، ثمَّ تَتصعَّدُ مِنه إلى الدِّماغِ فيَنْتَقِشُ بها لوحُ المُتخيِّلَةِ[2].

والرُّوحُ الأَمينُ: جبريلُ؛ فإنَّه أمينُ اللهِ على وَحيِه.

---

(١) هذا تلخيص لإيراد ذكره الرازي مع جوابه. انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٥٢٩).

(٢) هذا مبني على كلام الحكماء، ولهم في الكلام على الروح وعلاقتها بالقلب والدماغ كلام منبنٍ على فلسفتهم. وانظر: «مفاتيح العلوم» (ص١٦٠)، و«الإمتاع والمؤانسة» للتوحيدي (ص١٨٦)، و«المقابسات» له أيضًا (ص٣٣٨)، وقد نقل الواحدي أقوالًا عن الروح ومسكنها ثم قال: وهذا كله إذا رجعت إلى التحقيق ضرب من التكلُّف. انظر: «التفسير البسيط» (١٣/ ٤٧٠).

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ بتَشديدِ الزَّايِ ونصبِ ﴿الرُّوحَ الأمينَ﴾[1][2].

﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ عمَّا يُؤدِّي إلى عَذابٍ مِن فعلٍ أو تَرْكٍ.

(١٩٥) ـ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾: واضحِ المَعنى لئلَّا يَقولوا: ما نصنَعُ بما لا نَفْهَمُه؟ فهو مُتَعلِّقٌ بـ﴿نَزَلَ﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿ٱلْمُنذِرِينَ﴾؛ أي: لتكونَ ممَّنْ أَنذَرُوا بلُغَةِ العربِ، وهم هودٌ وصالحٌ وإسماعيلُ وشُعَيبٌ ومحمَّدٌ عليهِم السَّلامُ.

(١٩٦) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: وإنَّ ذِكرَهُ أو معناه لَفِي الكُتبِ المُتقدِّمَة.

(١٩٧) ـ ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾ على صِحَّةِ القُرآنِ أو نبوَّةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أن يعرفوهُ بنَعتِه المَذكورِ في كُتبِهِم، وهو تقريرٌ لكونِه دليلًا.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿تكُنْ﴾ بالتَّاءِ و﴿آيةٌ﴾ بالرَّفعِ[3] على أنَّها الاسمُ والخبرُ ﴿لَّهُمْ﴾ و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدلٌ، أو: الفاعِلُ[4] و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدلٌ و﴿لَّهُمْ﴾ حالٌ، أو: أنَّ الاسمَ ضَميرُ القِصَّةِ و﴿آيةٌ﴾ خبرُ ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ والجملةُ خبرُ ﴿تكُنْ﴾.

(١٩٨ ـ ١٩٩) ـ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾ كما هو[5] زيادةً في إعجازِه، أو بلُغَةِ العجمِ ﴿فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ لفَرطِ عِنادِهِم واستِكبارِهِم، أو لعَدمِ فَهمِهِم واستِنكافِهِم مِن اتِّباعِ العَجَمِ.

---

(١) «وقرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بتشديد الزاي ونصب الروح الأمين»: ليس في نسخة الفاروقي.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(٤) معطوف على «الاسمُ».

(٥) قوله: «كما هو»؛ أي: على حاله من الإعجاز مع كونه عربيًا. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣١٣).

و﴿ٱلۡأَعۡجَمِينَ﴾: جمعُ أَعجَمِيٍّ على التَّخفيفِ، ولذلكَ جُمِعَ جَمْعَ السَّلامَةِ[١].

(٢٠٠) ـ ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ﴾: أدخلناهُ ﴿فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، والضَّميرُ للكُفرِ المَـدلولِ عليه بقولِه: ﴿مَا كَانُواْ بِهِۦ مُؤۡمِنِينَ﴾ فتَدلُّ الآيةُ على أنَّه بخلقِ اللهِ.

وقيلَ: للقُرآنِ؛ أي: أدخلناهُ فيها فعرفُوا معانيَهُ وإِعجازَهُ ثمَّ لَمْ يؤمِنُوا به عِنادًا[٢].

(٢٠١) ـ ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ المُلجِئَ إلى الإيمانِ.

(٢٠٢ ـ ٢٠٣) ـ ﴿فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةً﴾ في الدُّنيَا والآخرةِ ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ بإتيانِه ﴿فَيَقُولُواْ هَلۡ نَحۡنُ مُنظَرُونَ﴾ تَحَسُّرًا وتأسُّفًا.

(٢٠٤) ـ ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسۡتَعۡجِلُونَ﴾ فيقولونَ: ﴿فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةً﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٠]، وحالُهم عندَ نُزولِ العذابِ طَلَبُ النَّظِرَةِ[٣].

(٢٠٥ ـ ٢٠٧) ـ ﴿أَفَرَءَيۡتَ إِن مَّتَّعۡنَٰهُمۡ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يُمَتَّعُونَ﴾: لم يُغنِ عَنْهُم تَمتُّعُهم المُتطاوِلُ في دَفعِ العَذابِ وتَخفيفِه.

(٢٠٨ ـ ٢٠٩) ـ ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ أَنذرُوا أهلَها إلزامًا للحُجَّةِ ﴿ذِكۡرَىٰ﴾: تَذكرةً، ومَحلُّها النَّصبُ على العِلَّةِ[٤]، أو المصدرِ لأنَّها في مَعنى الإنذارِ،

---

(١) قوله: «جمع أعجمي»؛ أي: بياء النسب «على التخفيف»؛ أي: بحذفها من الجمع، «ولذلك»؛ أي: ولكونه جمعَ أعجمي «جُمع جمعَ السلامة»؛ لأنَّه حينئذ ليس من باب (أفعل فعلاء)، بخلاف ما لو كان جمع (أعجم) فإن مؤنثه (عجماء) بوزن (أفعل فعلاء)، وهو عند البصريين لا يُجمع هذا الجمعَ إلَّا لضرورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٩٦).

(٢) وهو اختيار الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٧٢).

(٣) أي: الإمهال.

(٤) ذكر أبو حيان أن هذا مخالف لمذهب الجمهور، وإنما يتخرج على مذهب الكسائي والأخفش. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

أو الرَّفعُ على أنَّها صِفَةُ ﴿مُنذِرُونَ﴾ بإضمارِ «ذَوُو»، أو بجَعْلِهم ذِكرَى لإمعانِهِم في التَّذكِرَةِ، أو خبرُ مَحذوفٍ والجُملَةُ اعتراضِيَّةٌ.

﴿وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ فنُهلكَ غيرَ الظَّالمينَ، وقبلَ الإنذارِ.

(٢١٠ ـ ٢١١) ـ ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ كما زَعَمتِ المشركونَ أنَّه مِن قبيلِ ما يُلْقِي الشَّياطينُ على الكهنَةِ ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ﴾: وما يَصِحُّ لهم أنْ يتنزَّلوا[1] بِهِ ﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾: وما يقدرونَ.

(٢١٢) ـ ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ﴾ لكلامِ الملائكةِ ﴿لَمَعْزُولُونَ﴾ لأنَّه مَشروطٌ بمُشاركَةٍ في صَفاءِ الذَّاتِ، وقَبولِ فيضانِ الحقِّ، والانتقاشِ بالصُّوَرِ الملكوتيَّةِ، ونُفوسُهُم خبيثةٌ ظُلمانيَّةٌ شرِّيرةٌ بالذَّاتِ لا تَقبَلُ ذلك، والقرآنُ مُشتمِلٌ على حقائقَ ومُغيَّباتٍ لا يمكنُ تَلقِّيها إلَّا مِن الملائكةِ.

(٢١٣) ـ ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ تَهييجٌ لازديادِ الإخلاصِ، ولطفٌ لسائرِ المكلَّفينَ[2].

(٢١٤) ـ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الأقربَ مِنْهم فالأقربَ، فإنَّ الاهتمامَ بشَأنِهِم أهمُّ.

رُوِيَ: أنَّه لَمَّا نزلَتْ صَعِدَ الصَّفَا فناداهُم فَخْذًا فَخْذًا حتَّى اجتَمَعُوا إليه فقالَ: «لو أخبرتكُم أن بسفحِ هذا الجبلِ خيلًا أكُنتُمْ مُصدِّقيَّ» قالُوا: نعم، قالَ: «فإنِّي نذيرٌ لَكُم بين يَدَي عذابٍ شَديدٍ»[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي والطبلاوي: «ينزلوا».

(٢) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وجه اللطف فيه: أنه إيقاظ لهم من سِنة الغفلة بألطف وجه حيث لم يواجهوا به، ولو خوطبوا به لخافوا من أن يكونوا متهمين به أو محتملًا صدوره منهم في القابل عند الله، فأتى به على منوال: إياك أعني فاسمعي يا جاره، وهذا وجه بديع في مثله.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» (٤٩٧١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٨).

(٢١٥) ـ ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾: لَيِّنْ جانِبَكَ لَهُم، مُستعارٌ مِن خَفضِ الطَّائرِ جناحَهُ إذا أرادَ أَنْ يَنحَطَّ[١]، و﴿مِنَ﴾ للتَّبيينِ؛ لأنَّ مَن اتَّبعَ أعمُّ ممَّن اتَّبعَ لدينٍ أو غيرِه، أو للتَّبعيضِ على أنَّ المُرادَ مِن المؤمنينَ: المشارفونَ للإيمانِ، أو: المُصدِّقونَ باللِّسانِ[٢].

(٢١٦) ـ ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ ﴾ ولم يتَّبعوكَ ﴿فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ممَّا تعملونَهُ، أو: مِن أعمالِكُم.

(٢١٧) ـ ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ الَّذي يقدِرُ على قهرِ أعدائِهِ ونصرِ أَوليائِه، يَكْفِكَ شرَّ مَن يَعصيكَ منهم ومن غيرِهِم.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿فَتوَكَّلْ﴾[٣] على الإبدالِ مِن جوابِ الشَّرطِ.

(٢١٨ ـ ٢١٩) ـ ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ إلى التَّهجُّدِ ﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ وتردُّدَكَ في تصفُّحِ أحوالِ المُتهجِّدينَ؛ كما رُوِيَ أنَّه لَمَّا نُسِخَ فرضُ قيامِ اللَّيلِ طافَ تلكَ اللَّيلةَ ببيوتِ أَصحابِه لينظرَ ما يَصْنعونَ حِرصًا على كثرةِ طاعاتِهِم، فوجدَها كبيوتِ الزَّنابيرِ لِمَا سَمِعَ لها مِن دَنْدَنتِهِم بذكرِ اللهِ والتِّلاوةِ[٤].

---

(١) قال الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٧٩): الطَّائرُ إذا أرادَ أن ينحطَّ للوُقوع كسَر جَناحَه وخَفَضَه، وإذا أراد أن ينهَض للطَّيرانِ رَفَع جَناحه، فجُعل خَفْضُ جَناحِه عند الانحطاطِ مَثَلاً في التَّواضُع ولِيْنِ الجانبِ.

(٢) وهذا خلاف الظاهر ؛ لأن مقتضاه أن يكون هناك مؤمنون غير متبعين للنبي ﷺ، وهذا بعيد مع اشتراط الله سبحانه اتباعه دليلًا على حبِّه ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾. وانظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٤) لم أقف عليه في مظانه، وقد ذكره الزمخشري، وذكره المفسرون بعده. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٨٠).

أو: تَصرُّفَك فيما بينَ المُصلِّينَ بالقيامِ والرُّكوعِ والسُّجودِ والقُعودِ إذا أَمَمْتَهم.

وإنَّما وصفَهُ اللهُ تعالى بعلمِه بحالِه الَّتي بها يستأهلُ وِلايَتَه بعدَ وَصفِه بأنَّ مِن شأنِهِ قهرَ أَعدائِه ونصرَ أَوليَائِه؛ تحقيقًا للتَّوكُّلِ وتطمينًا لقلبِهِ عليه.

(٢٢٠) ـ ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِمَا تقولُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بما تَنويه.

(٢٢١ ـ ٢٢٣) ـ ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ لَمَّا بيَّـنَ أنَّ القُـرآنَ لا يَصِحُّ أن يكونَ ممَّا تنزَّلَت بهِ الشَّياطينُ، أكَّدَ ذلك بأَنْ بيَّنَ أنَّ مُحمَّدًا عليه السَّلامُ لا يصلحُ لأَنْ يَتنزَّلُوا عليه مِن وَجهَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّه إنَّما يَكونُ على شِرِّيرٍ كذَّابٍ كثيرِ الإثمِ، فإنَّ اتِّصالَ الإنسانِ بالغائباتِ لِمَا بينَهُمَا مِن التَّناسُبِ والتَّوادِّ، وحالُ مُحمَّدٍ ﷺ على خلافِ ذلك.

وثانيهما: قولُه: ﴿يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ﴾؛ أي: الأفَّاكون يلقونَ السَّمعَ إلى الشَّياطينِ فيتلقَّونَ مِنْهُم ظنونًا وأَماراتٍ لنقصانِ عِلْمِهم، فيضمُّونَ إليها على حسبِ تَخيُّلاتِهم أشياءَ لا يطابقُ أكثرُها الواقعَ؛ كما جاءَ في الحديثِ: «الكَلِمةُ يخطَفُها[1] الجنِّيُّ فيَقُرُّها في أُذُنِ وَلِيِّه، فيزيدُ فيها أكثرَ مِن مئةِ كذبةٍ»[2]، ولا كذلك محمَّدٌ ﷺ؛ فإنَّه أخبرَ عَن مُغَيَّباتٍ كثيرةٍ لا تُحصَى، وقد طابقَ كلُّها.

وقد فُسِّرَ الأكثرُ بالكلِّ؛ لقولِه: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ﴾، والأظهَرُ أنَّ الأكثريَّةَ باعتبارِ أقوالِهم على مَعنى: أنَّ هؤلاءِ قلَّ مَن يَصْدُقُ منهم فيما يَحكي عن الجنِّيِّ.

وقيلَ: الضَّمائرُ للشَّياطينِ؛ أي: يلقونَ السَّمعَ إلى الملأِ الأعلى قبلَ أَنْ يُرجموا، فيختطفونَ مِنهم بعضَ المُغيَّباتِ ويُوحونَ بِهِ إلى أوليائِهم، أو يلقونَ مَسموعَهُم منهم

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والخيالي: «يحفظها»، والمثبت من نسخة الطبلاوي، وهو الموافق لما في «الصحيحين».

(٢) رواه بنحوه البخاري في «صحيحه» (٦٢١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٢٨) عن عائشة رضي الله عنها.

إلى أَوليائِهم، وأكثرُهُم كاذِبونَ فيما يُوحونَ به إليهِم؛ إذ يُسمعونَهُم لا على نحوِ ما تكلَّمَت به الملائكةُ؛ لشرارَتِهم، أو لقُصورِ فَهمِهِم، أو ضَبطِهِم، أو إِفهامِهِم[١].

(٢٢٤) ـ ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ وأتباعُ مُحمَّدٍ عليه السَّلامُ لَيسُوا كذلك، وهو استئنافٌ أبطلَ كونَه شاعرًا، وقرَّرَه بقولِه:

(٢٢٥) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ لأنَّ أكثرَ مُقدِّماتِهِم خيالاتٌ لا حَقيقةَ لها، وأغلَبَ كلماتِهِم في النَّسيبِ بالحُرَمِ[٢] والغزلِ والابتهارِ[٣]، وتمزيقِ الأَعراضِ، والقَدحِ في الأَنسابِ، والوَعدِ الكاذبِ، والافتِخارِ الباطلِ، ومَدحِ مَن لا يَستَحِقُّه والإطراءِ فيه، وإليه أشارَ بقولِه:

(٢٢٦) ـ ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ وكأنَّه لَمَّا كانَ إعجازُ القُرآنِ مِن جهَةِ المعنى واللَّفظِ، وقَدْ قَدحُوا في المَعنى بأنَّه ممَّا تَنزَّلَت به الشَّياطينُ، وفي اللَّفظِ بأنَّه مِن جنسِ كلامِ الشُّعراءِ= تكلَّمَ في القِسمَيْنِ وبيَّنَ منافاةَ القرآنِ لهما ومُضادَّةَ حالِ الرَّسولِ لحالِ أَربابِهما.

وقرأَ نافعٌ: ﴿يَتْبَعُهُم﴾ على التَّخفيفِ[٤]، وقُرِئَ بالتَّشديدِ وتسكينِ العينِ[٥] تَشبيهًا لـ«بِعُه» بعَضُد[٦].

---

(١) بكسر الهمزة. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٢٩).

(٢) بضم الحاء وفتح الراء جمع حُرْمَة، وحُرْمَة الرجل أهله، والحرم: النساء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٣٣٠).

(٣) الابتهار: ادعاء الشيء كذبًا. انظر: «الصحاح» (مادة: بهر) (٢/ ٥٩٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٤)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٥) أي: «يَتَّبِعْهم». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٩) عن الحسن وعن عبد الوارث عن أبي عمرو.

(٦) قوله: «تشبيهًا لـ(بعه)»، هو حكايةٌ لبعض حروف ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾، وقد قال الزمخشري كما في هامش =

(٢٢٧) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ﴾ استثناءٌ للشُّعراءِ المؤمنينَ الصَّالحينَ الَّذينَ يُكثِرُونَ ذِكرَ اللهِ، ويكونُ أكثرُ أَشعارِهِم في التَّوحيدِ والثَّناءِ على اللهِ والحثِّ على طاعَتِه، ولو قالوا هَجْوًا أرادُوا به الانتصارَ ممَّنْ هجَاهُم ومُكافحةَ هُجاةِ المُسلمينَ؛ كعبدِ اللهِ بنِ رواحةَ وحسَّانِ بن ثابتٍ والكعبان[1]، وكانَ عليه السَّلامُ يقول لحسَّانَ: «قُلْ وروحُ القُدُسِ مَعَك»[2].

وعن كعبِ بن مالكٍ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ له: «اهجُهُم فوالَّذي نفسي بيدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ عليهِمْ مِن النَّبْلِ»[3].

﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ تهديدٌ شَديدٌ لِمَا في ﴿سَيَعۡلَمُ﴾ مِن الوعيدِ البليغِ، وفي ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ من الإطلاقِ والتَّعميمِ، وفي ﴿أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾

= بعض نسخه الخطية التي أثبتت في حواشي مطبوعة دار اللباب: لما غيَّروا الضمة في (عَضُد) واقعةً بعد الفتحة، فلأن يغيِّروها واقعةً بعد الكسرة أولى. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٨٦)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٤٤٥).

(١) كعبُ بن مالك وكعبُ بن زهَيْرٍ. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٨٧).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٢١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٨٦) عن البراء بن عازب رضي الله عنه بلفظ: «اهجهم، أو هاجهم، وجبريل معك».

(٣) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٨٥) و(١٥٧٨٦) و(٢٧١٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٠٧)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

ورواه عبد الرزاق كما في «جامع معمر» (٢٠٥٠٠) عن كعب بن مالك: أنه قال للنبي ﷺ: إن الله قد أنزل في الشعر ما أنزل، قال: «إن المؤمن يجاهد بنفسه ولسانه، والذي نفسي بيده لكأنما يرمون فيهم به نضح النبل».

وروى مسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها: «اهجُوا قريشًا، فإنه أشدُّ عليها من رَشْقٍ بالنَّبْل»، وانظر حديث البراء في التعليق السابق.

ـ أي: بعدَ الموتِ ـ مِن الإبهامِ والتَّهويلِ. وقد تَلاها أبو بكرٍ لعُمَرَ رضيَ اللهُ عَنهما حينَ عَهِدَ إليه[1].

وقُرئ: «أيَّ مُنفَلَتٍ يَنفَلِتُونَ»[2] من «الانفلاتِ» وهو النَّجاةُ، والمعنى: أنَّ الظَّالمين يطمَعونَ أنْ يَنفَلِتُوا عن عَذابِ اللهِ، وسيعلمونَ أنْ ليسَ لهم وَجهٌ مِن وُجوهِ الانفلاتِ.

عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورَةَ الشُّعراءِ كانَ له مِن الأَجرِ عشرُ حَسناتٍ بعَددِ مَن صدَّقَ بنوحٍ وكذَّبَ به، وهودٍ وصالحٍ وشُعيبٍ وإبراهيمَ، وبعددِ مَن كذَّبَ بعِيسى، وصَدَّقَ بمُحمَّدٍ عليهِم السَّلامُ»[3].

***

---

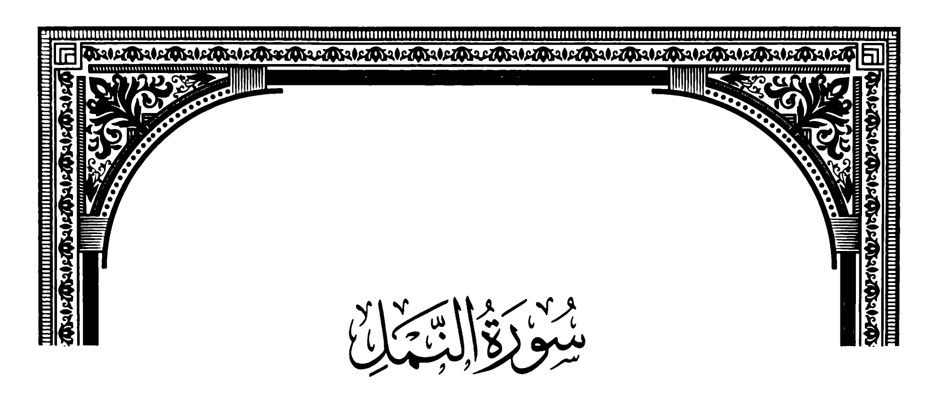
(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٨٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٢) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٩٠)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ النَّمْلِ



سُورَةُ النَّمْلِ

مَكِّيَّةٌ، وهي ثلاثٌ أو أربعٌ وتسعونَ آيةً[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ الإشارةُ إلى آيِ السُّورةِ، والكتابُ المُبينُ:

ـ إمَّا اللوحُ، وإبانَتُه: أنَّه خُطَّ فيه ما هو كائنٌ فهو يُبينُهُ للنَّاظرينَ فيه، وتأخيرُه[2] باعتبارِ تَعلُّقِ عِلْمِنا به، وتَقديمُه في «الحِجْرِ»[3] باعتبارِ الوُجودِ.

ـ أو القرآنُ، وإبانَتُه لِمَا أُوْدِعَ فيه مِن الحِكَمِ والأحكامِ، أو لصِحَّتِه بإعجازِه، وعَطفُه على ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾ كعَطفِ إحدى الصِّفَتينِ على الأخرى، وتنكيرُهُ للتَّعظيمِ.

وقُرِئَ: «وكتابٌ» بالرَّفعِ[4] على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه.

---

(١) قال الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص١٩٩): هي تسعون وثلاث آيات في الكوفي، وأربع بصري وشامي، وخمس في المدنيين والمكي.

(٢) أي: تأخير الكتاب المراد به اللوح على القرآن الكريم.

(٣) في قوله: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾، فقد تقدَّم الكتاب المراد به اللوح على القرآن الكريم.

(٤) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٢)، و«الكشاف» (٦/ ٢٩٤).

(٢) ـ ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ حالانِ مِن الآياتِ، والعامِلُ فيهـما مَعنى الإشارةِ، أو بدلانِ مِنْها، أو خبرانِ آخرانِ، أو خبرانِ لِمَحذوفٍ.

(٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الَّذينَ يَعملونَ الصَّالحاتِ مِن الصَّلاةِ والزَّكاةِ.

﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ من تتمَّةِ الصِّلةِ[١]، والواوُ للحالِ أو للعَطفِ، وتَغييرُ النَّظمِ للدَّلالةِ على قوَّةِ يَقينِهم وثَباتِه وأنَّهم الأَوحدونَ[٢] فيه[٣].

أو جملةٌ اعتراضيةٌ[٤]؛ كأنَّه قيلَ: وهؤلاءِ الَّذينَ يُؤمِنونَ ويعملونَ الصَّالحاتِ هم الموقنونَ بالآخرةِ؛ فإنَّ تَحمُّلَ المَشاقِّ إنَّما يَكونُ لخوفِ العاقِبَةِ والوُثوقِ على المحاسبَةِ.

وتَكريرُ الضَّميرِ للاختِصاصِ[٥].

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «الصلاة».

(٢) في نسخة الخيالي: «الأوحديّون».

(٣) قوله: «تغيير النظم»؛ أي: كانت الصلة جملة فعلية في قوله: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، وهنا صارت اسمية، والاسمية أفادت ثبات يقينهم، والضمير المكرر أفاد قوته، أما اختصاصهم به فمن تقدم الجار والمجرور ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ على الفعل ﴿يُوقِنُونَ﴾.

(٤) الاعتراض هنا لم يُرد به المعنى المصطلح عليه في علم النحو، وإنما أريد أنه اعتراض من حيث المعنى وسياق الكلام. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٦/ ٣٧٧)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٧١).

(٥) إفادة تكرير الضمير الاختصاص محلُّ تأمُّل، والتكرير يفيد تأكيد الإسناد أو المسند أو المسند إليه، لا تأكيد الاختصاص، إلا أن يقال: تأكيد ما يفيد الاختصاص يؤكد الاختصاص. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٣٩).

(٤) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾: زيَّنَ أعمالَهُم القبيحةَ بأنْ جعَلَها مُشتهاةً للطَّبعِ محبوبةً للنَّفسِ، أو الأعمالَ الحسنةَ الَّتي وجبَ عليهم أن يَعملُوها بترتُّبِ المَثوباتِ عليها[1]، ﴿فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ عنها، لا يدركونَ ما يتبعُها مِن ضرٍّ أو نَفعٍ.

(٥) ـ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ كالقتلِ والأسرِ يومَ بدرٍ ﴿وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾: أَشدُّ النَّاسِ خسرانًا؛ لفَواتِ المَثوبةِ واستِحقاقِ العُقوبَةِ[2].

(٦) ـ ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ﴾: لتُؤْتاهُ ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ أيِّ حَكيمٍ وأيِّ عليمٍ، والجمعُ بينَهُما ـ مع أنَّ العِلمَ داخِلٌ في الحكمةِ ـ لعمومِ العِلْمِ، ودلالةِ الحكمَةِ على إتقانِ الفِعلِ، والإشعارِ بأنَّ عُلومَ القرآنِ مِنْها ما هي حِكمةٌ كالعَقائدِ والشَّرائعِ ومِنْها ما ليسَ كذلك كالقصصِ والإخبارِ عن المُغيَّباتِ.

ثمَّ شرعَ في بَيانِ بعضِ تلكَ العُلومِ بقولِه:

(٧) ـ ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾؛ أي: اذكُرْ قِصَّتَه إذ قالَ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿عَلِيمٍ﴾.

﴿سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾؛ أي: عن حالِ الطَّريقِ؛ لأنَّه قد ضلَّهُ.

وجمعُ الضَّميرِ ـ إن صَحَّ أنَّه لم يَكُن معه غيرُ امرأتِه ـ لِمَا كَنَى عَنْها بالأهلِ، والسِّينُ[3] للدَّلالةِ على بعدِ المسافةِ، أو الوعدِ بالإتيانِ وإن أبطأَ.

---

(١) ونسبة التزيين إلى الله سبحانه وتعالى حقيقة عند أهل السنة؛ لأنه سبحانه خالق كلِّ شيء، أما الزمخشري فقد جعله مجازًا على طريقة المعتزلة. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٩٦)، و«حاشية القونوي» (١٤/ ٣٣٩).

(٢) في نسخة التفتازاني: «العذاب».

(٣) أي: حرف الاستقبال في ﴿سَآتِيكُم﴾.

﴿أو آتِيكُم بِشِهَابِ قَبَسٍ﴾ شعلةِ نارٍ مَقبوسَةٍ، وإضافةُ الشِّهابِ إليه لأنَّه يكونُ قبسًا وغيرَ قَبَسٍ، ونَوَّنَه الكوفِيُّون ويعقوبُ[1] على أنَّ القبسَ بدلٌ منه، أو وصفٌ له؛ لأنَّه بمعنى المقبوسِ.

والعِدَتانِ على سبيلِ الظَّنِّ، ولذلك عبَّر عنهما بصيغَةِ التَّرجِّي في ﴿طه﴾، والتَّرديدُ للدَّلالَةِ على أنَّه إن لم يَظْفَر بِهِمَا لم يَعْدَمْ أحدَهُما؛ بناءً على ظاهرِ الأمرِ، وثِقَةً بعادةِ اللهِ أنَّه لا يكادُ يجمعُ حِرْمَانَيْنِ على عبدِه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ رجاءَ أَنْ تَستَدْفِئُوا بها، والصِّلَاءُ[2]: النَّارُ العَظيمةُ.

(٨) - ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾: أي بُورِكَ، فإنَّ النِّداءَ فيه مَعنى القولِ، أو: بأَنْ بورِكَ، على أنَّها مَصدريَّةٌ أو مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ، والتَّخفيفُ وإن اقتضَى التَّعويضَ بـ«لا» أو «قد» أو السِّينِ أو «سوفَ» لكنَّه دعاءٌ، وهو يُخالِفُ غيرَهُ في أحكامٍ كَثيرَةٍ.

﴿مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: مَن في مَكانِ النَّارِ - وهو البُقعَةُ المُباركَةُ المذكورةُ في قولِه تَعالى: ﴿نُودِيَ مِن شَـٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ﴾ [القصص: ٣٠] - ومَنْ حولَ مكانِها، والظَّاهرُ أنَّه عامٌّ في كُلِّ مَن في ذلكَ الوادي وحوالَيْه مِن أرضِ الشَّامِ الموسومةِ بالبركاتِ لكَوْنِها مبعثَ الأنبياءِ وكِفاتَهُم[3] أحياءً وأمواتًا، وخصوصًا تلك البقعَةُ الَّتي كلَّمَ اللهُ فيها مُوسَى عليه السَّلامُ.

وقيلَ: المرادُ موسى والملائكةُ الحاضرونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٣٣٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «والصَّلى». وكلاهما صواب؛ قال الشهاب في «حاشيته»: «الصلاء» بكسر الصاد والمدّ، ويفتح بالقصر كما في «القاموس»: هو الدنوّ من النار لتسخين البدن، وهو الدفء ودفع ألم البرد، ويطلق على النار نفسها كما ذكره أهل اللغة، أو هو بالكسر الدفء وبالفتح النار.

(٣) أي: مقرَّهم. انظر: «حاشية الخفاجي».

وتصديرُ الخطابِ بذلك بشارةٌ بأنَّه قد قُضي له أمرٌ عَظيمٌ تنتشرُ بركتُهُ في أقطارِ الشَّامِ.

﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مِن تَمامِ ما نُودِيَ به؛ لئلَّا يُتوهمَ مِن سماعِ كلامِه تَشبيهًا، وللتَّعجيبِ من عظمةِ ذلك الأمرِ، أو تَعجُّبٌ مِن مُوسَى لِمَا دَهاهُ مِن عَظَمتِه.

(٩) ـ ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ الهاءُ للشَّأنِ، و﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ جملةٌ مُفسِّرَةٌ له، أو للمُتكلِّمِ[1]، و﴿أَنَا﴾ خبرُه و﴿ٱللَّهُ﴾ بيانٌ له.

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صِفتانِ للهِ ممهِّدتانِ لِمَا أرادَ أن يُظهرَهُ، يريدُ: أنا القَويُّ القادرُ على ما يَبعدُ مِن الأَوهامِ كقلبِ العصا حَيَّةً، الفاعِلُ كلَّ ما يفعَلُه[2] بحكمَةٍ وتَدبيرٍ.

(١٠) ـ ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ عطفٌ على ﴿بُورِكَ﴾؛ أي: نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن في النَّارِ، وأن ألقِ عَصاكَ، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١] بعد قولِه: ﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] بتكريرِ «أنْ».

﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾: تتحرَّكُ باضطرابٍ ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾: حيَّةٌ خفيفةٌ سَريعةٌ.

وقُرِئَ: «جَأَنٌّ»[3] على لغةِ مَن جَدَّ في الهربِ مِن التقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾: ولم يَرْجِع، مِن «عَقَّبَ المُقاتِلُ»: إذا كرَّ بعدَ الفِرارِ، وإنَّما رُعبَ لظَنِّه أنَّ ذلك لأمرٍ أُريدَ بِه، ويدلُّ عليهِ قولُه:

﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ﴾؛ أي: مِن غيري ثقةً بي[4]، أو: مطلقًا؛ لقولِه: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَىَّ

---

(١) في نسخة الفاروقي والخيالي: «للمكلم».

(٢) في نسخة الخيالي: «أفعله».

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٣٥) عن الحسن وعمرو بن عبيد.

(٤) في نسخة الفاروقي: «فيَّ».

﴿ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾؛ أي: حينَ يُوحَى إليهِم مِن فَرطِ الاستغراقِ فإنَّهُم أخوَفُ النَّاسِ مِن اللهِ، أو: لا يكونُ لهم عندي سُوءُ عاقِبَةٍ فيخافونَ منه.

(١١) ـ ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ استدركَ بـه ما يَختلِجُ في الصَّدرِ مِن نَفْيِ الخَوفِ عن كلِّهِم، وفيهِم مَن فَرَطَتْ مِنهُ صَغيرَةٌ، فإنَّهُم ـ وإن فَعَلُوها ـ أَتبعُوا فِعلَها ما يُبطِلُها ويَستَحقُّونَ به مِن اللهِ مَغفِرَةً ورحمةً، وقُصدَ تعريضُ موسى بوكزِه القِبطيَّ.

وقيلَ: مُتَّصِلٌ، و﴿ثُمَّ﴾ بدلٌ مستأنفٌ معطوفٌ على مَحذوفٍ؛ أي: مَن ظلمَ ثمَّ بدلَ ذنبَهُ بالتَّوبةِ.

(١٢) ـ ﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ لأنَّه كانَ مِدْرَعَةَ صوفٍ لا كمَّ له[1].

وقيلَ: الجَيبُ: القَمِيصُ؛ لأنَّه يُجَابُ؛ أي: يُقطَعُ.

﴿تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ﴾: آفَةٍ كبَرَصٍ ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾: في جُملَتِها أو مَعها، على أنَّ التِّسعَ هي: الفَلْقُ[2]، والطُّوفانُ، والجرادُ، والقُمَّلُ، والضَّفادِعُ، والدَّمُ، والطَّمسةُ، والجَدْبُ في بوادِيهِم، والنُّقصانُ في مَزارِعِهم، ولِمَن عدَّ العَصا واليدَ مِن التِّسعِ أن يَعُدَّ الأُخيرَينِ واحدًا، ولا يَعُدَّ الفَلْقَ لأنَّه لم يُبْعَث به إلى فِرعونَ.

أو: اذهَبْ في تسعِ آياتٍ، على أنَّه استئنافٌ بالإرسالِ فيَتعلَّقُ به ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓ﴾، وعلى الأوَّلَيْنِ[3] يَتعلَّقُ بنَحوِ: مَبعوثًا ومُرسَلًا.

﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ تَعليلٌ للإرسالِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «لها».

(٢) أي: انفلاق البحر عندما ضربه موسى بعصاه وهو خارج بقومه من مصر.

(٣) أي: الوجهين الأولين في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾، وهما: «في جُملَتِها، أو مَعها».

(١٣) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا﴾ بأَنْ جاءَهُم مُوسى بها ﴿مُبْصِرَةً﴾: بَيِّنَةً، اسمُ فاعلٍ أُطلِقَ للمَفعولِ إشعارًا بأنَّها لفَرطِ اجتِلائِها للأبصارِ بحيثُ تكادُ تبصِرُ نفسَها لو كانَتْ ممَّا يبصِرُ، أو ذات تبصُّرٍ[1] مِن حيثُ إنَّها تُهدَى[2]، والعُمْيُ لا تهتدي فضلًا أن تَهدِي، أو مُبصِرةً كلَّ مَن نظرَ إليها وتأمَّلَ فيها.

وقُرِئَ: «مَبْصَرَةً»[3] أي: مكانًا يكثرُ فيه التَّبصُّرُ.

﴿قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واضِحٌ سحريَّتُه.

(١٤) ـ ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا﴾: وكذَّبُوا بها ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾: وقد استَيْقَنَتْها؛ لأنَّ الواوَ للحالِ ﴿ظُلْمًا﴾ لأَنفُسِهِم ﴿وَعُلُوًّا﴾: ترفُّعًا عن الإيمانِ، وانتصابُهُما على العِلَّةِ مِن ﴿جَحَدُوا﴾.

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ وهو الإغراقُ في الدُّنيَا والإحراقُ في الأخرى.

(١٥) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾: طائفةً مِن العلمِ، وهو علمُ الحُكمِ والشَّرائعِ، أو: عِلمًا أيَّ علمٍ.

﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عطفَهُ بالواوِ إشعارًا بأنَّ ما قالاهُ بعضُ ما أَتيَا بهِ في مُقابلَةِ هذه النِّعمَةِ؛ كأنَّه قالَ: ففعَلَا شكرًا له ما فعلَا ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

﴿ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: مَن لم يُؤتَ عِلمًا، أو مثلَ عِلْمِهما، وفيه دليلٌ على فضلِ العلمِ وشرفِ أهلِهِ حيثُ شَكَرَا على العلمِ وجَعَلاهُ أَساسَ

---

(١) في نسخة الفاروقي والخيالي: «بصر».

(٢) في نسخة الفاروقي: «تَهدي».

(٣) نسبت لعلي بن الحسين وقتادة. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٣٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٥٨) وفيه: بفتح وكسر.

الفَضلِ، ولم يَعتَبِرَا دونَه ما أُوتِيَا مِن الملكِ الَّذي لم يُؤتَ غيرُهما، وتحريضٌ[١] للعالِمِ على أَنْ يحمدَ اللهَ على ما آتاهُ مِن فَضلِهِ، وأن يتواضعَ ويعتقدَ أنَّه وإن فُضِّلَ على كثيرٍ فقَدْ فُضِّلَ عليهِ كثيرٌ.

(١٦) ـ ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ النُّبوَّةَ، أو العلمَ، أو الملكَ، بأَنْ قامَ مقامَهُ في ذلك دونَ سائرِ بَنيهِ وكانُوا تِسعةَ عشرَ.

﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ تشهيرًا لنِعمَةِ اللهِ وتَنويهًا بها، ودعاءً للنَّاسِ إلى التَّصديقِ بذكرِ المعجزةِ الَّتي هيَ علمُ مَنطقِ الطَّيرِ، وغيرُ ذلك مِن عَظائمِ ما أُوتِيَه.

و«النُّطقُ» و«المنطقُ» في التَّعارُفِ: كلُّ لفظٍ يُعبَّرُ به عمَّا في الضَّميرِ مُفردًا كانَ أو مُركَّبًا، وقد يُطلَقُ لكلِّ ما يُصوَّتُ به على التَّشبيهِ أو التَّبَعِ؛ كقولِهم: نَطَقَتِ الحمامَةُ، ومنه: «النَّاطِقُ والصَّامِتُ» للحَيَوانِ والجمادِ[٢]، فإنَّ الأصواتَ الحيوانيَّةَ مِن حيثُ إنَّها تابعَةٌ للتَّخيُّلاتِ مُنزَّلَةٌ مَنزِلَةَ العِباراتِ، سِيَّمَا وفيها ما يَتفاوَتُ باختلافِ الأغراضِ بحيثُ يَفهَمُها ما مِن جنسِهِ.

ولعلَّ سُليمانَ عليهِ السَّلامُ مَهْما سَمِعَ صوتَ حيوانٍ عَلِمَ بقُوَّتِه القُدسيَّةِ التَّخيُّلَ الَّذي صوَّتَه والغرضَ الَّذي تَوخَّاهُ به، ومِن ذلك ما حُكِيَ أنَّه مَرَّ ببُلْبُلٍ يصوِّتُ ويترقَّصُ فقالَ: يقولُ: إذا أكلتُ نِصفَ تمرَةٍ فعَلى الدُّنيا العَفَاءُ، وصاحَت فاخِتَةٌ[٣] فقالَ: إنَّها تَقولُ: ليتَ الخَلْقَ لم يُخلَقُوا[٤].

---

(١) «تحريضٌ» معطوف على «دليلٌ».

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص٨١١).

(٣) «الفاختة»: ضرب من الحمام المطوَّق. انظر: «تاج العروس» (٥/ ٢٣).

(٤) رواه مطولاً الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٨٧) من طريق الكلبي عن رجل عن كعب الأحبار، وذكره =

فلعلَّه كانَ صوتُ البلبلِ عَن شبعٍ وفراغِ بالٍ، وصِياحُ الفاخِتَةِ عن مُقاساةِ شِدَّةٍ وتَألُّمِ قلبٍ[١].

والضَّميرُ في ﴿عُلِّمْنَا﴾ و﴿أُوتِينا﴾ له ولأبيهِ، أو لَهُ وحدَهُ على عادةِ الملوكِ لِمُراعاةِ قواعدِ السِّياسَةِ.

والمرادُ مِن ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾: كثرةُ ما أُوتيَ؛ كقولِكَ: فلانٌ يقصِدُهُ كلُّ أحدٍ، ويعلَمُ كلَّ شَيءٍ.

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ الَّذي لا يَخْفَى على أحدٍ.

(١٧) - ﴿وَحُشِرَ﴾: وجُمِعَ ﴿لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ يُحبَسونَ بحبسِ أوَّلِهم على آخرِهِم ليتلاحَقُوا.

(١٨) - ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾: وادٍ بالشَّامِ كثيرِ النَّملِ.

وتَعديَةُ الفعلِ إليه بـ﴿عَلَىٰ﴾ إمَّا لأنَّ إتيانَهُم كانَ مِن عَلٍ[٢]، أو لأنَّ المرادَ قِطعُه، مِن قولِهم: «أَتَى على الشَّيءِ»: إذا أنفدَهُ وبلغَ آخرَهُ، كأنَّهُم أرادوا أن ينزلوا أُخرياتِ الوادي.

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ كأنَّها لَمَّا رَأَتْهُم مُتوجِّهينَ إلى الوادي فرَّت عنهم مخافةَ حَطْمِهِم، فتَبِعَها غيرُها، فصاحَتْ صيحَةً تَنبَّهَتْ بها ما

= عن كعب أيضًا البغوي في «تفسيره» (٦/ ١٤٨). وظاهر أنه من أقاصيص أهل الكتاب.

(١) والأولى إجراء قضية فهم سليمان كلام الطير كما جاءت، وأنها من المعجزات، فلا شيء يدعو لمثل هذه التأويلات لما ثبت في الآيات أو صحيح الآثار والروايات، لكن ما ذكره هنا من حكايات أهل الكتاب، والبحث فيها لا طائل تحته أصلًا.

(٢) في نسخة الخيالي: «عال»، وفي نسخة الطبلاوي: «عُلي».

بحَضْرَتِها مِن النِّمالِ فتبِعَتْها، فشُبِّهَ ذلك بمخاطبَةِ العقلاءِ ومُناصحَتِهِم، ولذلك أُجْرُوا مجراهُم، مع أنَّه لا يَمتَنِعُ خلقُ اللهِ فيها العَقلَ والنُّطقَ.

﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ نهيٌ لَهُم عَن الحَطْمِ، والمرادُ: نَهْيُها عن التَّوقُّفِ بحيثُ يَحطِمُونها[1]؛ كقولِهم: «لا أرينَّكَ هاهنا» فهو استئنافٌ، أو بدلٌ مِن الأمرِ[2] لا جوابَ له؛ فإنَّ النُّونَ لا تَدخلُه في السَّعَةِ.

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أنَّهُم يَحطِمُونكُم، إذ لو شَعَرُوا لم يَفْعَلُوا؛ كأنَّها شعرَتْ عِصمَةَ الأنبياءِ مِن الظُّلمِ والإيذاءِ.

وقيلَ: استئنافٌ؛ أي: فَهِمَ سُليمانُ والقومُ لا يَشعرونَ.

(١٩) ـ ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ تَعجُّبًا مِن حَذَرِها وتَحذيرِهَا واهتِدائِهَا إلى مَصالِحِها، أو سُرورًا ممَّا خصَّهُ اللهُ بِهِ مِن إدراكِ هَمْسِها وفهمِ غَرضِها، ولذلك سأَلَ تَوفيقَ شُكرِهِ ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾: اجعَلْني أزَعُ شكرَ نِعمَتِكَ عندِي؛ أي: أكفُّهُ[3] وأرتَبِطُه لا ينفلِتُ عنِّي بحيثُ لا أنفَكُّ عنه.

وقرأ البَزِّيُّ وورشٌ بفتحِ ياءِ ﴿أَوْزِعْنِيَ﴾[4].

---

(١) قوله: «نهيٌ لَهُم» أي: لسليمان وجنوده، لكن المراد نهي النمل عن المكث لئلا تحطم. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٦٥).

(٢) أنكر هذا أبو حيان، ولم يسلم الحلبي منعه. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٠٢)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٨٨).

(٣) الكف المراد هنا: المنع عن الانفلات، لا المنع عن الحصول، ويوضحه قوله: «وأرتبطه»؛ أي: أكفه عن الانفلات وأربطه في قلبي. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (١٤/ ٣٦٧).

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٠).

﴿ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ﴾ أدرجَ فيه ذكرَ والِدَيهِ تكثيرًا للنِّعمَةِ، أو تَعميمًا لها؛ فإنَّ النِّعمةَ عليهِمَا نِعمَةٌ عليه، والنِّعمَةُ عليه يرجعُ نفعُهَا إليهِمَا سيَّما الدِّينيَّة.

﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾ تمامًا للشُّكرِ واستدامةً للنِّعمَةِ ﴿وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ في عدادِهِم الجنَّةَ.

(٢٠) ـ ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ﴾: وتعرَّفَ الطَّيرَ[1] فلم يَجِد فيها الهُدهُدَ ﴿فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ﴾ ﴿أَمۡ﴾ مُنقَطِعَةٌ[2]؛ كأنَّه لَمَّا لَمْ يرَهُ ظنَّ أنَّه حاضِرٌ ولا يراهُ لساترٍ أو غيرِهِ فقالَ: ما لي لا أراهُ؟ ثمَّ احتاطَ فلاحَ له أنَّه غائبٌ، فأضرَبَ عن ذلك وأخذَ يقولُ[3]: أهُوَ غائِبٌ؟ كأنَّه يسألُ عن صحَّةِ ما لاحَ له.

(٢١) ـ ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا﴾ كنَتْفِ ريشِهِ، وإلقائِهِ في الشَّمسِ أو حيثُ النَّملُ يَأكلُهُ، أو جعْلِه مع ضدِّهِ في قَفَصٍ[4].

﴿أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ ليَعتبرَ به أبناءُ جِنسِهِ ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ بحُجَّةٍ تبينُ

---

(١) «وتعرف الطير»: ليست في نسخة التفتازاني.

(٢) تبع في هذا الزمخشري، وخالف فيه ابن عطية، فجعلها متصلة، ورجح أبو حيان أنها منقطعة. انظر: «الكشاف» (٦/ ٣١٦)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٢٥٥)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٦/ ٤٠٦).

(٣) في نسخة الفاروقي: «فأضرب عن ذاك وقال».

(٤) هذه الأقاويل يغني البيان القرآني عن معرفتها، وأشهرها أنه نتف ريشه، وقد رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر إن شئت ما ذكر المصنف وغيره من الأقاويل في «تفسير الطبري» (١٨/ ٣٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٢٨٦٢)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٠٩)، و«المستدرك» (٣٥٢٦)، و«الكشاف» (٦/ ٣١٧ـ ٣١٨). وقال القشيري في «لطائف الإشارات» (٣/ ٣٣): والأولى في هذا أن يقال: من العذاب الشديد كيت وكيت، وألا يقطع بشيء دون غيره على وجه القطع.

عُذرَهُ، والحلفُ في الحقيقَةِ على أحدِ الأوَّلَيْنِ بتَقديرِ عدمِ الثَّالثِ، لكن لَمَّا اقتَضى ذلك وقوعَ أحدِ الأُمورِ الثَّلاثةِ ثلَّثَ المحلوفَ عليه بعَطفِهِ عليهما.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنَّنِي﴾ بنُونَينِ الأُولى مفتوحَةٌ مشدَّدةٌ[١].

(٢٢) ـ ﴿فَمَكُثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾: زمانًا غيرَ بَعيدٍ[٢]، يريدُ به الدلالةَ على سُرعةِ رُجوعه خوفًا مِنه. وقرأ عاصِمٌ بفَتحِ الكافِ[٣].

﴿فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ يعني: حالَ سَبَأٍ، وفي مُخاطبَتِه إيَّاه بذلك تنبيهٌ له على أنَّ في أدنى خلقِ اللهِ مَن أحاطَ علمًا بما لم يُحِط به؛ لتَتحاقرَ إليه نفسُه ويتصاغرَ لديهِ عِلمُهُ.

وقُرِئَ بإدغامِ الطَّاءِ في التَّاءِ بإطباقٍ وبغيرِ إطباقٍ[٤].

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ وقرأَهُ ابنُ كثيرٍ بروايَةِ البَزِّيِّ وأبو عمرٍو غيرَ مَصروفٍ على تأويلِ القبيلةِ أو البلدةِ، والقوَّاسُ بهمزةٍ ساكنَةٍ[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «مديد».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٤) الثَّابت عند القراء هو الإدغام مع الإطباق. انظر: «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٢/ ٦٦٥)، وفيه: وأجمعوا على إدغام الطاء في التاء مع تبقية إطباق الطاء؛ لئلا يختل بذلك صوتُها في نحو قوله: ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿فَرَّطتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] وما أشبهه.
ومثله قول الصفاقسي في «غيث النفع في القراءات السبع» (ص: ٤٤٥): لا خلاف بينهم أن الطاء مدغمة في التاء مع إطباق الطاء لئلا تشتبه بالطاء المدغمة.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧). وقد قرأ قنبل بإسكانها على نِيَّة الوقف، والقواس: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عون شيخ قنبل الذي يروي من طريقه قراءة ابن كثير. وقوله: «والقواس بهمزة ساكنة»: ليس في نسخة الفاروقي والتفتازاني.

﴿بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾: بخبرٍ مُحقَّقٍ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا أتمَّ بناءَ بيتِ المَقدسِ تجهَّزَ للحَجِّ، فوافى الحرمَ وأقامَ بها ما شاءَ، ثمَّ توجَّهَ إلى اليمنِ فخرجَ من مكَّةَ صباحًا، فوافى صنعاءَ ظهيرةً، فأعجَبَتْهُ نزاهَةُ أرضِهَا فنزلَ بها، ثمَّ لم يَجِد الماءَ وكانَ الهدهدُ رائِدَه لأنَّه يُحسِنُ طلبَ الماءِ فتَفقَّدَه لذلك، فلم يَجِدْه إذ حلَّقَ حين نزلَ سليمانُ، فرأى هدهدًا واقعًا فانحطَّ إليه، فتواصفَا وطارَ معه لينظُرَ ما وصفَ له، ثمَّ رجعَ بعد العصرِ وحكَى ما حكى[1].

ولعلَّ في عَجائبِ قُدرَةِ اللهِ تعالى وما خصَّ به خاصَّةَ عبادِه أشياءَ أعظَمُ مِن ذلك يستكبِرُها مَن يَعرِفُها ويَستَنْكِرُها مَن يُنكِرُها.

(٢٣) ـ ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ﴾ يعني: بِلْقيسَ بنتَ شراحيلَ بنِ مالكِ بنِ الرَّيَّانِ، والضَّميرُ لسَبَأ أو لأهلِها.

﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ يَحتاجُ إليه الملوكُ.

﴿وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٌ﴾ عظَّمَهُ بالنِّسبةِ إليها، أو إلى عُروشِ أمثالِها.

وقيلَ: كانَ ثلاثينَ ذِراعًا في ثلاثينَ عرضًا وسمكًا، أو ثمانينَ في ثمانينَ، مِن ذهبٍ وفضَّةٍ مُكلَّلًا بالجواهرِ[2].

(٢٤) ـ ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كأنَّهُم كانُوا يعبدونَها ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾: عبادةَ الشَّمسِ وغيرَها مِن مَقابحِ أفعالِهم ﴿فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ سبيلِ الحقِّ والصَّوابِ ﴿فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ﴾ إليه.

---

(١) رواه دون قصة الحج: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٨٥٢)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٣٠)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٨٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «تفسير مقاتل بن سليمان» (٣/ ٣٠١).

(٢٥) ـ ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ فصَدَّهُم لأَنْ لا يَسجدُوا، أو: زيَّنَ لهم أَنْ لا يَسجدُوا، على أنَّه بَدلٌ مِن ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، أو: لا يَهتدونَ إلى أَنْ يَسجُدُوا، بزيادةِ «لا».

وقرأَ الكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿أَلَا﴾ بالتَّخفيفِ[١] على أنَّها للتَّنبيهِ، و«يا» للنِّداءِ، ومُناداهُ مَحذوفٌ؛ أي: «أَلَا يا قومُ اسجدُوا»[٢]؛ كقولِه:

وَقَالَـتْ أَلَا يَـا اسْـمَعْ نَعِظْـكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْـتُ: سَـمِيعًا فَانْطِقِـي وَأَصِيبِـي[٣]

وعلى هذا صَحَّ أن يكونَ استئنافًا مِن اللهِ، أو مِن سُلَيمانَ والوقفُ على ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾، ويكونُ أمرًا بالسُّجودِ، وعلى الأوَّلِ ذَمًّا على تركِهِ، وعلى الوَجْهَينِ يَقتَضِي وُجوبَ السُّجودِ في الجملَةِ[٤] لا عندَ قِراءَتِها.

وقُرِئَ: «هَلَّا» و«هَـلَا» بقلبِ الهمزةِ هاءً[٥].

---

(١) قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام ووقفوا في الابتداء (ألا يا) وابتدؤوا (اسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر، على معنى: ألا يا هؤلاء، أو يا أيها الناس اسجدوا، فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧ ـ ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٧).

(٢) وقد ذهب أبو حيان إلى أن حرفي تنبيه قد اجتمعا في هذا التركيب، فقال: فـ«يا» عندي في تلك التراكيبِ حَرفُ تَنبيهٍ أُكِّدَ بهِ «ألا» التي للتَّنبيهِ، وجازَ ذلك لاختلافِ الحَرفينِ ولقَصدِ المُبالغةِ في التَّأكيدِ. انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٢٠).

(٣) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«نوادر أبي زيد» (ص: ٢٢)، وبلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٠٢)، و«الوقف والابتداء» لأبي بكر بن الأنباري (١/ ١٧٢)، و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٣٥٨). ورواية «الديوان»:

وقالـت ألا فاسـمع نعظـك بخطبـة فقيـرًا سـمعنا فانطقـي وأصيبـي

(٤) أي: ولو مرة في العمر، سواء قرأها أو لا. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٧٧).

(٥) نسبت لابن مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٠)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤).

و: «أَلَا تَسجُدُونَ»[(١)] و: «هَـلَا تَسجدونَ»[(٢)] على الخطابِ.

﴿ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ ومَا يُعلِنُونَ﴾ وصفٌ له بما يُوجِبُ اختصاصَهُ باستحقاقِ السُّجودِ مِن التَّفرُّدِ بكمالِ القُدرَةِ والعلمِ حَثًّا على سُجودِهِ ورَدًّا على مَن يسجدُ لغيرِهِ.

و«الخَبْءُ»: ما خَفِيَ في غَيرِه، وإخراجُه: إظهارُه، وهو يَعُمُّ إشراقَ الكواكبِ وإنزالَ الأَمطارِ وإِنباتَ النَّباتِ، بل الإنشاءَ فإنَّه إخراجُ ما في الشَّيءِ بالقوَّةِ إلى الفعلِ، والإبداعَ فإنَّه إخراجُ ما في الإمكانِ والعَدمِ إلى الوُجوبِ والوُجودِ، ومَعلومٌ أنَّه يَختَصُّ بالواجبِ لذَاتِه.

وقرأَ حَفصٌ والكِسائيُّ: ﴿مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتَّاءِ[(٣)].

(٢٦) ـ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ الَّذي هو أوَّلُ الأجرامِ وأعظَمُها والمحيطُ بجُمْلَتِها، فبين العَظِيمَيْنِ[(٤)] بَوْنٌ عَظيمٌ.

(٢٧) ـ ﴿قَالَ سَنَنظُرُ﴾: سنتعرَّفُ، مِن «النَّظرِ» بمَعنى التَّأمُّلِ ﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾؛ أي: أَمْ كَذَبْتَ، والتَّغييرُ للمُبالغَةِ ومُحافظَةِ الفَواصِلِ.

(٢٨) ـ ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾: ثمَّ تَنَحَّ عَنْهُم إلـى مكـانٍ قَرِيبٍ تَتوارَى فيه ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾: ماذا يَرجِعُ بعضُهُم إلى بعضٍ مِن القَوْلِ.

---

(١) نسبت لأبي بن كعب. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٠)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤)، ولفظها: «أَلَا تَسجُدُونَ لله الذي يُخرِج الخَبْءَ من السماء والأَرض ويَعلمُ سرَّكُم وما تُعلِنُون».

(٢) نسبت لعبد الله بن مسعود. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٠)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٣١)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

(٤) هما عرش الله وعرش بلقيس.

(٢٩) - ﴿قَالَتْ﴾؛ أي: بعدَما أُلْقِيَ إليها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَـٰبٌ كَرِيمٌ﴾ لكرمِ مَضمُونِه، أو مُرْسِلِه، أو لأنَّه كانَ مَختومًا، أو لغرابةِ شأنِه؛ إذ كانَتْ مُستلقِيَةً في بيتٍ مُغلَقَةِ الأبوابَ، فدخلَ الهدهدُ مِن كُوَّةٍ وألقاهُ على نحرِها بحيثُ لم تَشْعُر به.

(٣٠ - ٣١) - ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ﴾ استئنافٌ؛ كأنَّه قيلَ لها: مِمَّنْ هو؟ أو: ما هو[1]؟ فقالَت: ﴿إِنَّهُۥ﴾؛ أي: إنَّ الكِتابَ أو العنوانَ مِن سُلَيمانَ ﴿وَإِنَّهُۥ﴾: وإنَّ المكتوبَ أو المضمونَ - وقُرِئَا بالفتحِ[2] على الإبدالِ مِن ﴿كِتَـٰبٌ﴾ أو التَّعليلِ لكرمِه - ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ «أنْ» مُفسِّرَةٌ، أو مَصدرِيَّةٌ، فيكونُ بصِلَتِه[3] خبرَ مَحذوفٍ؛ أي: هو أو المقصودُ أَنْ لا تَعْلُوا، أو بدلٌ مِن ﴿كِتَـٰبٌ﴾.

﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾: مؤمنينَ، أو: مُنقادينَ.

وهذا كلامٌ في غايةِ الوَجازَةِ مع كمالِ الدَّلالةِ على المقصودِ؛ لاشتمالِه على البَسملَةِ الدَّالَّةِ على ذاتِ الصَّانعِ وصِفاتِه صَريحًا أو التزامًا، والنَّهيِ عن التَّرفُّعِ الَّذي هو أمُّ الرَّذائلِ، والأَمرِ بالإسلامِ الجامعِ لأُمَّهاتِ الفَضائلِ، وليسَ الأمرُ فيه بالانقيادِ قبلَ إقامةِ[4] الحُجَّةِ على رِسالَتِه حتَّى يكونَ استدعاءً للتَّقليدِ، فإنَّ إلقاءَ الكِتابِ إليها على تلكَ الحالةِ مِن أعظَمِ الدَّلالَةِ.

(٣٢) - ﴿قَالَتْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾: أجيبونِي في أمرِي الفَتيِّ[5]، واذكرُوا ما

---

(١) «أو ما هو»: ليس في نسخة الخيالي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٠ - ١١١) عن عكرمة، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٥٨) عن ابن أبي عبلة، و«البحر» (١٦/ ٤٢٧) عنهما معًا.

(٣) أي: الحرف المصدري مع صلته.

(٤) في نسخة التفتازاني: «للانقياد قبل قيام».

(٥) في نسخة الخيالي: «الفتوى»، وفي نسخة الطبلاوي: «بالفتوى». و«الفتيّ»: الحادث؛ أخذًا من الفتوى، فإنها جواب الحادثة، وجواب الحادثِ حادثٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٥).

تَسْتَصوِبُونَ فيه ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا﴾: ما أَبُتُّ أَمْرًا ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾: إلَّا بمحضرِكُم، استَعْطفَتْهُم بذلك ليُمالِئوها على الإجابةِ.

(٣٣) ـ ﴿قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ بالأَجسادِ والعُدَدِ[1] ﴿وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾: نجدةٍ وشَجاعَةٍ[2].

﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ موكولٌ ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ مِن المقاتلَةِ والصُّلحِ، نُطِعْكِ ونتَّبعْ رأيَكِ.

(٣٤) ـ ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ تَزييفٌ لِمَا أحسَّتْ مِنْهُم مِن الميلِ إلى المقاتلَةِ بادِّعائِهم القُوَى الذَّاتيَّةَ والعَرَضيَّةَ، وإشعارٌ بأنَّها ترى الصُّلْحَ مخافةَ أن يتخطَّى سُليمانُ خُطَطَهُم، فيُسرِعَ إلى إفسادِ ما يُصادِفُه مِن أموالِهم وعماراتِهم، ثمَّ إنَّ الحربَ سِجالٌ لا تُدرَى عاقِبَتُها.

﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ بنهبِ أَموالِهم وتخريبِ ديارِهم، إلى غير ذلك مِن الإهانةِ والأسرِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ تأكيدٌ لِمَا وَصفَتْ مِن حالِهم، وتقريرٌ بأنَّ ذلك مِن عاداتِهم الثَّابتَةِ المُستَمرَّةِ[3]، أو تصديقٌ لَها مِن اللهِ عزَّ وجَلَّ.

(٣٥) ـ ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ بيانٌ لِمَا تَرَى تَقديمَه في المصالحةِ، والمعنى: إنِّي مُرسِلَةٌ رُسُلًا بهَدِيَّةٍ أدفعُهُ[4] بها عَن ملكِي ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ مِن حالِه حتَّى أعملَ بحسبِ ذلك.

---

(١) العُدد: جمع عُدَّة، وهي ما يعدُّ من آلات الحرب. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٨٥).

(٢) عطف الشجاعة على النجدة من باب عطف التفسير؛ فإن النجدة تجيء بمعنى الشجاعة. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٣٨٥).

(٣) فهذه الجملة على هذا القول من تتمة كلامها، وعلى ما بعده استئناف من كلام الله تعالى.

(٤) الضمير لسليمان عليه السلام. وفي نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أدفع».

رُوِيَ أَنَّها بعَثَتْ مُنذِرَ بنَ عمرٍو في وفدٍ، فأرسلَتْ مَعَهُم غِلمانًا على زيِّ الجوارِي، وجَوارِيَ على زيِّ الغِلمانِ، وحُقًّا فيه دُرَّةٌ عَذراءُ وجَزْعَةٌ معوجَّةُ الثَّقْبِ[١]، وقالَت: إنْ كانَ نَبيًّا مَيَّزَ بينَ الغِلمانِ والجَوارِي، وثَقَبَ الدُّرَّةَ ثَقْبًا[٢] مُستوِيًا، وسلكَ في الخَرَزةِ[٣] خيطًا، فلَمَّا وَصَلُوا إلى مُعَسْكَرِه ورَأَوا عظمَةَ شأنِه تقاصرَت إليهِمْ نفوسُهُم، فلمَّا وَقَفوا بين يديهِ ـ وقَد سبقَهُم جبريلُ بالحالِ ـ طلبَ[٤] الحُقَّ وأَخبرَ عمَّا فيه، فأمرَ الأَرضةَ فأخذَتْ شَعرَةً ونفذَتْ في الدُّرَّةِ، وأمر دودةً بيضاءَ فأخذَتِ الخَيطَ ونفذَتْ في الجزعةِ، ودعا بالماءِ فكانَتِ الجاريَةُ تأخذُ الماءَ بيَدِها فتَجعَلُه في الأخرى ثمَّ تَضرِبُ به وجهَها، والغلامُ كما يَأخذُهُ يضربُ به وَجهَهُ، ثمَّ رَدَّ الهديَّةَ[٥].

(٣٦) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ﴾؛ أي: الرَّسولُ، أو ما أهدَتْ إليهِ. وقُرِئَ «فلَمَّا جاؤُوا»[٦].

﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ خطابٌ للرَّسولِ ومَن مَعه، أو للرَّسولِ والمرسِلِ على تغليبِ المخاطَبِ. وقـرَأَ حمزَةُ ويَعقوبُ بالإدغامِ، وقُرِئَ بنونٍ واحدةٍ وبنونينِ وحذفِ الياءِ[٧].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «النقب».

(٢) في نسخة الفاروقي: «ونقب الدرة نقبًا».

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «الجزعة».

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وطلب»، وفي نسخة الطبلاوي: «فطلب»، والمثبت من نسخة الفاروقي، ولم تصل هذا النسخة للشهاب فقال في «الحاشيته»: هو بالواو في النسخ، والظاهر حذفها جواب «لما».

(٥) ذكره ابن كثير في «تفسيره» عند هـذه الآية ثم قال: والله أعلم أكان ذلك أم لا، وأكثره مأخوذ من الإسرائيليات، والظاهر أن سليمان عليه السلام لم ينظر إلى ما جاؤوا به بالكلية ولا اعتنى به بل أعرض عنه.

(٦) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٣).

(٧) قرأ حمزة ويعقوب بنون واحدة مُشدّدة وبياء في الوصل والوقف، والباقون بنونين ظاهرتين، وأثبت =

﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ مِن النُّبوَّةِ والملكِ الَّذي لا مزيدَ عليه.

قرأ نافعٌ وأبو عـمـرٍو وحفصٌ بإسكانِ الياءِ، وبإسقاطِها الباقونَ، وبإمالتِها الكِسائيُّ وحدَه[1].

﴿خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ فلا حاجةَ بي إلى هَدِيَّتِكُم، ولا وَقْعَ لها عندي.

﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ لأنَّكُم لا تعلمونَ إلَّا ظاهِرًا من الحياةِ الدُّنيا، فتفرَحُونَ بما يُهدَى إليكم حُبًّا لزيادةِ أَموالِكُم، أو بما تُهدونَهُ افتِخارًا على أمثالِكُم.

والإضرابُ عَن إنكارِ الإمدادِ بالمالِ عليه وتَعليلِه إلى بيانِ ما حملَهُم عليه، وهو قياسُ حالِه على حالِهِم في قصورِ الهِمَّةِ بالدُّنيَا والزِّيادَةِ فيها[2].

(٣٧) ـ ﴿ٱرْجِعْ﴾ أيُّها الرَّسولُ ﴿إِلَيْهِمْ﴾: إلى بِلْقـيسَ وقومِها ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾: لا طاقةَ لهم بمُقاومَتِها ولا قدرةَ على مقاتَلَتِها. وقُرِئَ: «بهم»[3].

﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ﴾: مِن سَبَأَ ﴿أَذِلَّةً﴾ بذهابِ ما كانُوا فيه مِن العزِّ ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾: أُسراءُ مُهانونَ.

= الياء في الحالين ابن كثير وحمزة ويعقوب، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو، وقرأ عاصم وابن عامر والكسائي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٠)، و«النشر» (١/ ٣٠٣) و(٢/ ٣٤٠).

(١) أثبتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم في الوقف، وفتحها في الوصل وحذفها في الوقف ورش، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٠).

(٢) الإنكار في قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِي بِمالٍ﴾، والتعليل في قوله: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾، وقد أضرب عن الأمرين لينتقل إلى بيان سبب تصرُّفهم، وهو أنهم ظنُّوه من ملوك الدنيا الذين يرغبون بالزيادة من ثرواتها.

(٣) نسبت لابن مسعود. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٣).

(٣٨) ـ ﴿قَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَيُّكُمۡ يَأۡتِينِي بِعَرۡشِهَا﴾ أرادَ بذلك أَنْ يُرِيَها بعضَ ما خصَّهُ اللهُ بـه مِن العَجائبِ الدَّالَّةِ على عظيمِ[1] القُدرةِ وصدقِه في دَعْوى النُّبوَّةِ، ويختبرَ عَقْلَها بأن ينكِّرَ عَرْشَها فينظرَ أَتعرِفُه أم تُنكِرُه؟

﴿قَبۡلَ أَن يَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾ فإنَّها إذا أتَتْ مُسلِمَةً لم يَحِلَّ أَخذُه إلَّا برِضاها.

(٣٩) ـ ﴿قَالَ عِفۡرِيتٞ﴾ خبيثٌ ماردٌ ﴿مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ بيانٌ له؛ لأنَّه يقالُ للرَّجُلِ الخَبيثِ المنكَرِ المُعفَّرِ أقرانَهُ، وكانَ اسمُه ذَكْوانَ أو صَخْرًا[2]:

﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾: مِن مَجلسِكَ للحُكومَةِ، وكانَ يجلسُ إلى نصفِ النَّهارِ ﴿وَإِنِّي عَلَيۡهِ﴾: على حَمْلِه ﴿لَقَوِيٌّ أَمِينٞ﴾ لا أختزِلُ منهُ شَيئًا ولا أبدِّلُه.

(٤٠) ـ ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ آصَفُ بنُ بَرْخِيا[3] وزيرُه، أو الخضرُ، أو جبريلُ، أو مَلَكٌ أيَّدَه اللهُ به، أو سليمانُ نَفسُهُ، فيكونُ التَّعبيرُ عنه بذلك للدَّلالةِ على شرفِ العلمِ، وأنَّ هذه الكرامةَ كانَتْ بسببِه، والخطابُ في: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾ للعفريتِ؛ كأنَّه استبطأَهُ فقالَ له ذلك، أو أرادَ إظهارَ مُعجِزَةٍ في نقلِه فتحَدَّاهُم أوَّلًا ثمَّ أراهُم أنَّه يَتأتَّى لَه ما لا يَتهيَّأُ لعَفاريتِ الجنِّ فَضلًا عن غيرِهِم.

والمرادُ بالكتابِ: جِنسُ الكُتبِ المُنزلَةِ، أو اللَّوحُ.

و﴿ءَاتِيكَ﴾ في الموضعينِ صالِحٌ للفِعليَّةِ والاسميَّةِ.

والطَّرْفُ: تَحريكُ الأَجفانِ للنَّظرِ، فوُضعَ مَوضِعَه، ولَمَّا كانَ النَّاظرُ يُوصَفُ بإرسالِ الطَّرفِ؛ كمَا في قولِه:

---

(١) في نسخة الخيالي: «عظم».

(٢) رُوي الأول عن شعيب الجبائي، والثاني عن ابن عباس. انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٦٠)، و«الهداية الى بلوغ النهاية» (٨/ ٥٤٣١).

(٣) في نسخة الفاروقي: «آصف بن حنان».

وَكُنْــتَ إِذَا أَرْسَــلْتَ طَرْفَــكَ رَائِدًا   لِقَلْبِــكَ يَوْمًــا أَتْعَبَتْــكَ المَنَاظِــرُ[١]

وُصِفَ بِرَدِّ الطَّرفِ، والطَّرفُ بالارتدادِ، والمعنى: أنَّكَ ترسِلُ طرفَكَ نحوَ شيءٍ فقبْلَ أنْ تَرُدَّهُ أُحضِرُ عرشَها بين يديكَ، وهذا غايةٌ في الإسراعِ ومَثَلٌ فيه.

﴿فَلَمَّا رَءَاهُ﴾: رأى العرشَ ﴿مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾: حاصِلًا بينَ يديهِ ﴿قَالَ﴾ تَلقِّيًا للنِّعمةِ بالشُّكرِ على شاكِلَةِ المُخلصينَ مِن عبادِ اللهِ:

﴿هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ تفضَّلَ به عليَّ مِن غيرِ استحقاقٍ، والإشارةُ إلى التَّمكُّنِ مِن إحضارِ العرشِ في مُدَّةِ ارتدادِ الطَّرفِ مِن مَسيرةِ شهرينِ بنفسِه أو غيرِه[٢]، والكلامُ في إمكانِ مثلِه قد مرَّ في آيةِ «الإسراءِ»[٣].

﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ بأنْ أراهُ فضلًا مِن اللهِ بلا حولٍ مِنِّي ولا قُوَّةٍ وأقومَ بحقِّهِ ﴿أَمْ أَكْفُرُ﴾ بأن أجِدَ نَفسي في البَيْنِ[٤]، أو أُقصِّرَ في أداءِ مَواجِبِهِ، ومَحلُّهُما[٥] النَّصبُ على البدلِ مِن الياءِ.

---

(١) البيت أحد بيتين أنشدتهما جارية حسنة الوجه لأبي الغصن الأعرابي لما طلب منها أن تسفر عن وجهها، روى القصة ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٤/ ٢٣)، والسراج في «مصارع العشاق» (٢/ ١٩٤)، وورد البيتان دون القصة وبلا نسبة في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٨٦٩)، و«لطائف الإشارات» للقشيري (٢/ ٦٠٦)، و«التذكرة الحمدونية» (٦/ ١٦٥)، والبيت رواه الخرائطي في «اعتلاء القلوب» (١/ ١٣٨) عن الأعصمي عن جارية.

(٢) قوله: «بنفسه» على القول الأخير في تفسير ﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وهو أنه سليمان نفسه، و«غيره» على الأقوال الأربعة قبله.

(٣) قوله: «قد مرَّ في آية الإسراء»؛ أي: في آية أول سورة الإسراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٩).

(٤) قوله: «في البين»؛ أي: البعد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٩).

(٥) في نسخة الطبلاوي: (ومحلَّها)، وقد أشار القونوي إلى النسختين فقال: «ومحلها»؛ أي: محل الجملة، وفي نسخة: «ومحلهما»؛ أي: محل ﴿ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾، «على البدل من الياء» بدل الكلِّ، وكلُّ واحد بدل البعض. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٣٩٧).

﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ لأنَّه به يَستَجْلِبُ لها دوامَ النِّعمَةِ ومزيدَها، ويَحُطُّ عنها عِبءَ الواجبِ، ويحفَظُها عَن وَصمَةِ الكُفرانِ.

﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ﴾ عَن شُكرِه ﴿كَرِيمٌ﴾ بالإنعامِ عليه ثانيًا.

(٤١) ـ ﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا﴾ بتَغييرِ هيئتِهِ وشَكلِه ﴿نَنظُرْ﴾ جوابُ الأَمرِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ على الاستئنافِ[1].

﴿أَتَهْتَدِيٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ إلى مَعرِفَتِه، أو الجوابِ الصَّوابِ.

وقيلَ: إلى الإيمانِ باللهِ ورَسولِه إذا رَأَتْ تقدُّمَ عَرشِهَا وقد خلَّفَتْهُ مُغلَّقَةً عليه الأبوابَ موكَّلَةً عليها الحُرَّاسَ.

(٤٢) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ تَشبيهًا عليها زيادةً في امتحانِ عَقْلِها؛ إذ ذُكِرَت عندَهُ بسخافةِ العَقلِ ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ ولم تَقُل: هو؛ لاحتمالِ أن يكونَ مِثلَهُ، وذلك مِن كمالِ عَقلِها.

﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ مِن تتمَّةِ كلامِها؛ كأنَّها ظَنَّت أنَّه أرادَ بذلك اختبارَ عقلِها وإظهارَ مُعجِزَةٍ لها، فقالت: أوتينا العِلمَ بكَمالِ قُدرَةِ اللهِ وصِحَّةِ نُبوَّتِكَ قبلَ هذه الحالةِ أو المعجزةِ بما تقدَّمَ مِن الآياتِ.

وقيلَ: إنَّه كلامُ سُليمانَ وقومِه؛ عَطفوهُ على جوابِها؛ لِمَا فيه مِنَ الدَّلالةِ على إيمانِها باللهِ ورسولِه حيثُ جوَّزَتْ أن يكونَ ذلك عرشَها تَجْويزًا غالبًا، وإحضارُه ثَمَّ مِن المُعجِزاتِ الَّتي لا يقدرُ عليها غيرُ اللهِ، ولا تَظهَرُ إلَّا على الأنبياءِ؛ أي: وأُوتينا العِلمَ باللهِ وقُدرَتِه وصِحَّةِ ما جاءَ مِن عندِه قَبْلَها، وكُنَّا مُنقادينَ لِحُكمِهِ، ولم نَزَلْ على دينِه، فيكونُ غَرَضُهُم فيه التَّحدُّثَ بما أنعمَ اللهُ عَليهِم مِن التَّقدُّمِ في ذلك شُكرًا له.

---

(١) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١).

(٤٣) ـ ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أَي: وصَدَّهَا عِبادَتُها الشَّمسَ عَن التَّقدُّمِ إلى الإسلامِ، أو: صَدَّها اللهُ عَن عبادَتِها بالتَّوفيقِ للإيمانِ.

﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ وقُرِئَ بالفَتحِ[1] على الإبدالِ مِن فاعلِ «صَدَّ» على الأوَّلِ؛ أي: صَدَّهَا نُشوؤُهَا بين أظهُرِ الكفَّارِ، أو التَّعليلِ[2] له.

(٤٤) ـ ﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ﴾: القَصْرَ، وقيلَ: عَرصةَ الدَّارِ.

﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ رُوِيَ أنَّه أمَرَ قبلَ قُدومِها فبُنِيَ قَصرٌ صَحنُهُ مِن زُجَاجٍ أَبيضَ، وأُجْرِيَ مِن تَحتِه الماءُ، وأُلْقِي فيهِ حيواناتُ البحرِ، ووُضِعَ سَريرُهُ في صدرِه فجلسَ عليه، فلَمَّا أَبْصَرَتْهُ ظَنَّتْ ماءً راكِدًا فكشَفَتْ عَن ساقَيْها.

وقرأ ابنُ كثيرٍ بروايةِ قُنبُلٍ: ﴿سَأْقَيْهَا﴾ بالهمزِ[3]، حملًا على جمعِهِ: «سُؤْقٍ» و«أَسْؤُقٍ»[4].

﴿قَالَ إِنَّهُۥ﴾: إنَّ ما تظنِّينَه ماءً ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ﴾: مُمَلَّسٌ ﴿مِّن قَوَارِيرَ﴾ مِن الزُّجَاجِ.

﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ بعِبادةِ[5] الشَّمسِ، وقيلَ: بِظَنِّي بسُلَيمَانَ، فإنَّها حَسِبَت أنَّه يُغرِقُها في اللُّجَّةِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن سعيد بن جبير.

(٢) معطوف على «الإبدال».

(٣) هي رواية قنبل عن ابن كثير كما في «التيسير» (ص: ١٦٨). ورواية أبي الإخريط عنه كما في «السبعة» (ص: ٤٨٣). وأبو الإخريط هو وهب بن واضح المكي القارئ، ويكنى أيضًا أبا القاسم، توفي سنة (١٩٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٣٠٨).

(٤) ويجمع على «سَؤُوق» أيضًا. انظر: «تاج العروس» (٢٥/ ٤٨٢).

(٥) في نسخة الفاروقي: «بعبادتي».

﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فيمَا أَمرَ بِهِ عبادَهُ، وقد اختُلِفَ في أنَّه تزوَّجَها أو زَوَّجَها مِن ذي تُبَّعٍ ملكِ هَمْدانَ[1].

(٤٥) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: بأَنِ اعبُدُوه. وقُرِئَ بضمِّ النُّونِ على إتباعِهَا الباءَ[2].

﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾: ففاجَؤُوا التَّفرُّقَ والاختصامَ؛ فآمنَ فريقٌ وكفرَ فريقٌ، والواوُ لِمَجموعِ الفَريقَيْنِ[3].

(٤٦) ـ ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ﴾: بالعُقوبَةِ فتقولونَ: ﴿ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾ [الأعراف: ٧٧].

﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾: قبلَ التَّوبةِ فتُؤَخِّرونَها إلى نُزولِ العقابِ، فإنَّهُم كانُوا يقولونَ: إنْ صدقَ إيعادُه تُبْنَا حينَئذٍ.

﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ قبلَ نزولِه ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بقَبُولِها، فإنَّها لا تُقبَلُ حينئذٍ.

(٤٧) ـ ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾: تشاءَمْنَا ﴿بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ﴾ إذ تَتابَعَتْ علينَا الشَّدائِدُ، أو: وقعَ بينَنا الافتراقُ مُذ اخترَعْتُم دينكُم.

﴿قَالَ طَائِرُكُمْ﴾: سَبَبُكم[4] الَّذي جاءَ مِنه شَرُّكُم ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ وهو قَدَرُهُ، أو عَملُكُم المكتوبُ عِندَه.

---

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٨٣).

(٢) قراءة نافع والكسائي وابن عامر وابن كثير. انظر: «السبعة» (ص: ٦٥٢)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) هذا لبيان وجه قوله تعالى: ﴿فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾، وليس: فريقان يختصمان.

(٤) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: لمَّا كان المسافر من العرب إذا خرج مرّ به طائر سانحًا وهو ما وليه بميسرته أو بارحاً وهو ما وليه بميمنته، تيمنوا بالأوّل وتشاءموا بالثاني، ونسبوا الخير والشر إلى الطائر، ثم استعير لما كان سببهما من قدر الله وقسمته، أو من عمل العبد الذي هو سبب الرحمة والنقمة. وفي نسخة الخيالي: «سيئكم».

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾: تُختبرونَ بتَعاقُبِ السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، والإضرابُ مِن بيانِ طائرِهِم الَّذي هو مبدأُ ما يحيقُ بهم إلى ذكرِ ما هو الدَّاعِي إليه.

(٤٨) ـ ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾: تِسعَةُ أَنفُسٍ، وإنَّما وقعَ[1] تمييزًا للتِّسعَةِ باعتبارِ المعنى، والفرقُ بينَهُ وبينَ النَّفَرِ: أنَّه مِن الثَّلاثَةِ أو السَّبعَةِ إلى العشرةِ، والنَّفرُ مِن الثَّلاثةِ إلى التِّسعَةِ[2].

﴿يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾؛ أي: شأنُهُم الإفسادُ الخالصُ عَن شَوبِ الصَّلاحِ[3].

(٤٩) ـ ﴿قَالُوا﴾؛ أي: قالَ بَعضُهُم لبَعضٍ: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾ أمرٌ مَقُولٌ، أو خبرٌ وقَعَ بدلًا، أو حالًا بإضمارِ «قد»[4].

﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾: لنُباغِتَنَّ صالِحًا وأهلَه ليلًا، وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ على خطابِ بَعضِهِم لِبعضٍ[5]، وقُرِئَ بالياءِ[6] على أَنَّ ﴿تَقَاسَمُوا﴾ خبرٌ.

---

(١) الفاعل ضمير مستتر راجع إلى لفظ ﴿رَهْطٍ﴾.

(٢) تبع في هذا الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٣٤٣)، والأشهر أن النفر والرهط بمعنى، وذهب بعضهم إلى التفريق من جهة العدد، وذهب العسكري إلى التفريق بحسب أصل المعنى الذي اشتق منه الاسم مع الاتفاق في العدد. انظر: «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص٢٥)، و«تهذيب اللغة» (٦/ ١٠١)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص٢٨٠).

(٣) في نسخة التفتازاني: «شوائب الإصلاح».

(٤) مقول القول يبدأ بـ﴿تَقَاسَمُوا﴾ على الوجه الأول، وبـ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ على الوجهين الثاني والثالث، و﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل أمر على الوجه الأول، وفعل ماض على الوجهين الثاني والثالث. انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (٢/ ٥٣٦)، و«الكشاف» للزمخشري (٦/ ٣٤٤)، و«التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ١٠١٠)، و«فتوح الغيب» للطيبي (١١/ ٥٤٢).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

(٦) نسبت لمجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١).

﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ فيه القِراءاتُ الثَّلاثُ[1] ﴿لِوَلِيِّهِۦ﴾: لوَلِيِّ دَمِه: ﴿مَا شَهِدْنَا مُهْلَكَ أَهْلِهِۦ﴾ فَضْلًا أَنْ تَوَلَّيْنَا إهلاكَهُم، وهو يحتمِلُ المَصدرَ والزَّمانَ والمكانَ، وكذلك ﴿مَهْلِكَ﴾ في قراءةِ حَفصٍ؛ فإنَّ مَفْعِلًا قد جاءَ مَصدرًا كـ«مَرْجِعٍ»، وقرأَ أبو بكرٍ بالفَتحِ[2]، فيكونُ مَصدَرًا.

﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾: ونحلفُ إنَّا لَصادِقونَ، أو: والحالُ أنَّا لَصادِقُونَ فيما ذكَرْنَا؛ لأنَّ الشَّاهِدَ للشَّيءِ غيرُ المباشرِ له عُرفًا.

أو: لأنَّا ما شَهِدْنَا مَهْلِكَهُم وحدَهُ بَلْ مَهلِكَهُ ومَهْلِكَهُم؛ كقولِك: ما رَأَيْتُه[3] ثَمَّ رَجُلًا بَلْ رَجُلَيْنِ[4].

(٥٠) ـ ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا﴾ بهذِه المُواضَعةِ[5] ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ بـأَنْ جَعَـلْناها سَـببًا لإِهْلَاكِهِم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بذلك.

---

(١) أي: بالنون والتاء والياء. انظر المصادر السابقة.

(٢) قرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وأبو بكر بفتحهما، وباقي السبعة بضم الميم وفتح اللام. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

(٣) كذا في النسخ الخطية، ومعناه ظاهر، لكن حذف الضمير أظهر، وقد وقع كذلك في المطبوع مع «حاشية شيخ زاده» و«حاشية القونوي».

(٤) هذا الوجه الأخير تبع به المصنف الزمخشري مع أن فيه دسيسة اعتزالية، فقد ذكره الزمخشري ليسوِّق مذهبه في تصحيح قاعدة التحسين والتقبيح بالعقل إذ استقبح القومُ الكذب بعقولهم لا بالشرع لأنهم لا يَعرِفُونَ الشَّرعَ ونوَاهِيَهُ ولا يَخطُرُ ببَالِهم، قال في «الكشاف» (٦/ ٣٤٥): ألَا تَرَى أَنَّهُم قصَدُوا قَتلَ نبيِّ اللهِ ولم يَرْضَوا لأنفُسهم بأنْ يكُونوا كاذِبِيْنَ حَتَّى سَوَّوْا لِلصِّدْق في خَبَرهم حِيْلَةً يَتفصَّون بها عن الكَذِب؟ ورد عليه صاحب «الانتصاف» (٣/ ٣٧٢) بقوله: وأنى يتم له ذلك أو لهم، وهم كاذبون صريح الكذب في قولهم: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾... وانظر باقي كلامه ثمة.

(٥) أي: الحيلة في ادعاء الصدق المذكور.

رُوِيَ: أنَّه كانَ لصالِحِ في الحِجْرِ مَسجِدٌ في شِعْبٍ يُصَلِّي فيه، فقَالوا: زعمَ أنَّه يَفْرُغُ مِنَّا إلى ثلاثٍ، فنفرغُ مِنْه ومِن أهلِه قبلَ الثَّلاثِ، فذَهَبُوا إلى الشِّعبِ ليَقتُلُوه فوقعَ عليهم صَخرَةٌ حيالَهُم فطبَّقَتْ عليهِمْ فمَ الشِّعبِ فهلَكُوا ثَمَّةَ، وهلكَ الباقونَ في أَماكِنِهِم بالصَّيحَةِ؛ كما أشارَ إليهِ قولُه:

(٥١) ـ ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ و﴿كَانَ﴾ إنْ جُعِلَت ناقصَةً فخبرُها ﴿كَيْفَ﴾، و﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ استئنافٌ أو خبرُ مَحذوفٍ، لا خبرُ ﴿كَانَ﴾ لعَدمِ العائدِ، وإن جُعلتْ تامَّةً فـ﴿كَيْفَ﴾ حالٌ.

وقرأَ الكُوفيُّونَ ويَعقوبُ: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ بالفتحِ[1] على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ، أو بدلٌ مِن اسمِ ﴿كَانَ﴾، أو خبرٌ له و﴿كَيْفَ﴾ حالٌ.

(٥٢) ـ ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾: خاليَةً، مِن «خَوَى البَطنُ»: إذا خَلَا، أو ساقِطَةً مُنهَدِمَةً مِن «خَوَى النَّجمُ»: إذا سقطَ، وهي حالٌ عَمِلَ فيها معنى الإشارةِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ[2] على أنَّه خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ.

﴿بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾: بسببِ ظُلمِهِم ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فيتَّعِظُونَ.

(٥٣) ـ ﴿وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: صالِحًا ومَن مَعه ﴿وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ الكُفرَ والمَعاصيَ، فلذلك خُصُّوا بالنَّجاةِ.

(٥٤) ـ ﴿وَلُوطًا﴾ واذكُرْ لوطًا، أو: وأَرْسَلْنا لوطًا لدلالةِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ [الأنعام: ٤٢] عليه.

﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ بدلٌ على الأوَّلِ ظرفٌ على الثَّاني:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن أبي معاذ.

﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾: تعلَمُونَ فُحشَهَا، مِن بَصَرِ القلبِ، واقترافُ القبائحِ مِنَ العالِمِ بقُبحِها أقبَحُ، أو: يبصرُهَا بَعضُكُم مِن بَعضٍ لأَنَّهُم كانُوا يُعلِنُونَ بها فتكونُ أَفحَشَ.

(٥٥) - ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ بيانٌ لإتيانِهِم الفاحشَةَ، وتَعليلُهُ بالشَّهوةِ للدَّلالَةِ على قُبحِهِ، والتَّنبيهِ على أنَّ الحِكمَةَ في المواقعَةِ طلبُ النَّسلِ لا قضاءُ الوَطَرِ.

﴿مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ اللاتي خُلِقْنَ لذلك.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: تَفعَلونَ فِعلَ مَن يَجهَلُ قُبحَها، أو يكونُ سَفِيهًا لا يميزُ بينَ الحسنِ والقَبيحِ، أو: تجهلونَ العاقِبةَ[1]، والتَّاءُ فيه لكَوْنِ المَوصوفِ به في مَعْنَى المُخاطَبِ.

(٥٦) - ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾: يتنَزَّهونَ عَن أفعالِنا، أو عَن الأقذارِ ويَعُدُّونَ فِعلَنا قذرًا.

(٥٧) - ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: قَدَّرْنا كونَها مِن الباقينَ في العَذابِ.

(٥٨) - ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مَرَّ مِثْلُه.

(٥٩) - ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ أَمرَ رسولَهُ عليهِ السَّلامُ - بعدما قصَّ عليه القصصَ الدَّالَّةَ على كمالِ قُدرَتِه وعظمِ شأنِهِ وما خصَّ به رسلَهُ مِن الآياتِ الكُبرَى والانتصارِ من العِدَا - بتَحميدِهِ، والسَّلامِ على المُصطفَينَ مِن عبيدِه؛ شكرًا على ما أنعمَ عليهِم، وعلَّمه ما جهلَ مِن أحوالِهِم، وعرفانًا لفَضلِهِم وحقِّ تَقدُّمِهِم واجتهادِهِم في الدِّينِ.

---

(١) لم يرتض الطيبي هذا التقدير. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٤٧ - ٥٤٨).

أو: لوطًا بأَنْ يَحْمَدَهُ على هلاكِ كَفَرةِ قومِه ويسلِّمَ على مَن اصطفاهُ بالعِصمَةِ مِن الفَواحشِ والنَّجاةِ مِن الهَلاكِ.

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشرِكُونَ﴾ إلزامٌ لهم وتهكُّمٌ بهم وتَسفيهٌ لرَأْيِهم؛ إِذْ مِن المَعلومِ أَنْ لا خيرَ فيما أشركوهُ رَأْسًا حتَّى يوازنَ بينَهُ وبين مَن هو مَبدأُ كلِّ خيرٍ.

وقرأَ أبو عَمْرٍو وعاصِمٌ ويعقوبُ بالياءِ[١].

(٦٠) ـ ﴿أَمَّنْ﴾: بل أَمَّنْ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ الَّتي هي أُصول الكائناتِ ومبادئُ المنافعِ. وقُرِئَ «أَمَنْ» بالتَّخفيفِ[٢] على أنَّه بدلٌ مِن ﴿ءَآللَّهُ﴾.

﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾: لأجلِكُم ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ عدلَ بهِ مِن الغَيْبَةِ إلى التَّكلُّمِ لتأكيدِ اختصاصِ الفعلِ بذاتِه، والتَّنبيهِ على أنَّ إنباتَ الحَدائقِ البَهيَّةِ المُختلفَةِ الأنواعِ المتباعدَةِ الطِّباعِ مِن الموادِّ المُتشابِهَةِ لا يقدرُ عليه غيرُه؛ كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾: شجرَ الحَدائقِ، وهي البَساتينُ، مِن «الإحداقِ»، وهو الإحاطَةُ.

﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾: أغيرُه يُقرَنُ بهِ ويُجعَلُ له شَريكًا، وهو المُنفَردُ[٣] بالخلقِ والتَّكوينِ؟!

وقُرِئَ: «أإلهًا»[٤] بإضمارِ فعلٍ مثل: تدعونَ أو تشركونَ، وتَوسيطِ[٥] مَدَّةٍ بين الهَمزتينِ، وإخراجِ الثَّانيَةِ بينَ بينَ[٦].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٤)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨).

(٢) نسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٢).

(٣) في نسخة الفاروقي: «المتفرد».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن بعض المصاحف.

(٥) معطوف على «بإضمار».

(٦) قرأ بالأولى أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وهشام بخلاف عنه وبالثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو =

﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ﴾ عن الحقِّ الَّذي هو التَّوحيدِ[1].

(٦١) ـ ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا﴾ بدلٌ مِن ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[2]، وجعلُها قرارًا: إبداءُ بعضِها مِن الماءِ، وتَسوِيَتُها بحيثُ يَتأَتَّى استقرارُ الإنسانِ والدَّوابِّ عَلَيْها.

﴿وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ﴾: أوساطَها[3] ﴿أَنۡهَٰرٗا﴾ جاريةً.

﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ﴾: جبالًا تتكوَّنُ فيها المعادِنُ، وتنبعُ مِن حضيضِها المنابعُ.

﴿وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ العذبِ والمالحِ، أو خليجَيْ فارِس والرُّوم ﴿حَاجِزًا﴾: برزخًا، وقد مرَّ بيانُه في «الفُرقانِ».

﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ الحقَّ فيُشرِكُون به.

(٦٢) ـ ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ المضطرُّ: الَّذي أحوَجَهُ شِدَّةُ ما بِهِ إلى اللَّجأِ إلى اللهِ، مِن «الاضطرارِ»، وهو افتِعَالٌ من الضَّرورةِ، واللَّامُ فيه للجِنسِ لا للاستغراقِ، فلا يَلزَمُ منهُ إجابةُ كُلِّ مُضطَرٍّ.

= وأبو جعفر ورويس. انظر: «التيسير» (ص: ٣٢)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٥٣٣)، و«النشر» (ص: ٣٧٤)، و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٢٥).

(١) أي: يجورون على عمد منهم لذلك، وقال مكي بعد ذكر هذا: يجوز أن يكون المعنى: بل هو قوم يعدلون بالله الأوثان. انظر: «الهداية الى بلوغ النهاية» (٨/ ٥٤٥٤).

(٢) قال الطِّيبيُّ: إذا أخذتَ مجموعَ الآيتين وخُلاصتَهما وكونَهما دالَّتينِ على اختصاص الله تعالى بهذه الأفعال التي لا يقدرُ عليها غيرُه، فإنَّها دالَّةٌ على التَّوحيد ونفيِ الضِّدِّ والنِّدِّ = كان حكمُ الثَّاني حكمَ الأوَّلِ، فيَصِحُّ الإبدالُ، ولا ينبغي أن تعتبرَ مفرداتهما في الإبدال؛ لعدم استقامة المعنى. انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٥٧).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وسطها».

﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾: ويدفعُ عن الإنسانِ ما يسوءُه.

﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ خُلفاءَ فيها بأَنْ وَرَّثَكم سُكناهَا والتَّصرفَ فيها مِمَّنْ قبلَكُم.

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ الَّذي حفَّكُم بهذِه النِّعَمِ العامَّةِ والخاصَّةِ.

﴿قَلِيلًا مَّا تذَّكَّرُون﴾؛ أي: تذكَّرونَ آلاءَهُ تَذكُّرًا قليلًا، و﴿ما﴾ مزيدةٌ، والمرادُ بالقِلَّةِ العدمُ أو الحقارةُ المُزيحَةُ للفائدَةِ.

وقرأَ أبو عَمرٍو ورَوْحٌ بالياءِ، وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بالتَّاءِ وتَخفيفِ الذَّالِ[1].

(٦٣) - ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ بالنُّجومِ وعَلاماتِ الأَرضِ.

والظُّلماتُ: ظُلماتُ اللَّيالِي أضافَها إلى البَرِّ والبَحرِ للمُلابَسَةِ، أو مُشتبِهاتُ الطُّرقِ، يُقالُ: «طريقَةٌ ظَلْمَاءُ وعَمْيَاءُ» للَّتي لا منارَ بها.

﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشْرًا[2] بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾[3] يعني: المطرَ، ولو صَحَّ أنَّ السَّببَ الأَكثَرِيَّ في تكوُّنِ الرِّيحِ مُعاودَةُ الأَدخِنَةِ الصَّاعدَةِ مِن الطَّبقَةِ الباردَةِ لانكِسارِ حَرِّهَا وتَمويجِهَا الهواءَ، فَلا شَكَّ أَنَّ الأسبابَ الفاعِلِيَّةَ والقابِلِيَّةَ لذلك مِن خَلقِ اللهِ، والفاعِلُ للسَّببِ فاعِلٌ للمُسبَّبِ.

---

(١) قرأ أبو عمرو وهشام وروح بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتخفيف الذال حيث جاء، وقرأ الباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨)، و(٢/ ٢٦٦).

(٢) في نسخة التفتازاني: «بشرى».

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿نُشُرًا﴾ بضم النون والشين، وابن عامر: ﴿نُشْرًا﴾ بضم فسكون، وعاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، وقرأ الباقون: ﴿نَشْرًا﴾ بفتح فسكون. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يقدِرُ على مثلِ ذلك؟

﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تعالى القادِرُ الخالِقُ عن[1] مُشاركَةِ العاجزِ المَخلوقِ.

(٦٤) ـ ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ والكفرَةُ وإن أنكَرُوا الإعادةَ فهم مَحجوجونَ بالحُجَجِ الدَّالَّةِ عليها.

﴿وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: بأسبابٍ سماويَّةٍ وأَرضِيَّةٍ ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يفعَلُ ذلك؟ ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ على أنَّ غيرَه يقدِرُ على شيءٍ مِن ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في إشراكِكُم، فإنَّ كَمالَ القُدرَةِ مِن لَوازِمِ الأُلوهِيَّةِ.

(٦٥) ـ ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لَمَّا بيَّنَ اختصاصَهُ بالقُدرةِ التَّامَّةِ الفائقَةِ العامَّةِ أتبعَهُ ما هو كاللَّازمِ له، وهو التَّفرُّدُ بعلمِ الغَيبِ.

والاستثناءُ مُنقَطِعٌ، ورفعُ المُستثنى على اللُّغةِ التَّميميَّةِ[2]؛ للدَّلالةِ على أنَّه تَعالى إن كانَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ ففيها مَن يَعلَمُ الغيبَ مُبالغَةً في نفيِه عَنهُم، أو مُتَّصِلٌ على أنَّ المُرادَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ مَن تعلَّقَ عِلمُه بها واطَّلَعَ عليها اطِّلاعَ الحاضرِ فيها، فإنَّه[3] يَعُمُّ اللهَ تعالى وأولي العلمِ مِن خَلْقِه، وهو مَوصولٌ أو مَوصوفٌ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «على».

(٢) يريد أن انقطاع المستثنى يوجب نصبه على مذهب جمهور النحاة، فرفعه هنا على اللغة التميمية، وقد تبع في هذا الزمخشري. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣١٩)، و«الكشاف» (٦/ ٣٥٦)، و«حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٣١).

(٣) في نسخة الخيالي: «وأنه».

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾: مَتى يُنشَرونَ، مُرَكَّبةٌ مِن «أيّ» و«آنَ». وقُرِئَت بكسرِ الهمزةِ[1].

والضَّميرُ لـ﴿مَن﴾، وقيلَ: للكَفرةِ.

(٦٦) ـ ﴿بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ لَمَّا نَفَى عنهُم علمَ الغيبِ، وأكَّدَ ذلك بنَفْيِ شُعورِهِم بما هو مآلُهُم لا محالةَ، بالغَ فيه بأَنْ أضرَبَ عنهُ وبيَّنَ أنَّ ما انتهى وتكامَلَ فيه أسبابُ عِلْمِهِم مِنَ الحُجَجِ والآياتِ ـ وهو أنَّ القِيامَةَ كائنةٌ لا محالةَ ـ لا يَعْلَمونَه كما يَنبَغِي ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا﴾ كمَنْ تَحيَّرَ في أمرٍ لا يَجِدُ عليه دليلًا ﴿بَلْ هُم مِنْهَا عَمُونَ﴾ لا يُدرِكُونَ دَلائِلَها لاختلالِ بَصيرَتِهِم.

وهذا[2] وإن اختصَّ بالمُشركينَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ نُسِبَ إلى جَميعِهِم كما يُسنَدُ فعلُ البَعضِ إلى الكُلِّ.

والإضراباتُ الثَّلاثُ تنزيلٌ لأحوالِهم.

وقيلَ: الأوَّلُ إضرابٌ عَن نفيِ الشُّعورِ بوَقتِ القِيامَةِ عَنْهُم، ووَصفَهم باستحكامِ علمِهِم في أَمرِ الآخرةِ تَهكُّمًا بهم.

وقيلَ: ﴿أدركَ﴾ بمعنى: انتَهى واضمَحَلَّ، مِن قَولِهِم: أَدْرَكَتِ الثَّمَرَةُ؛ لأنَّها تلك غايَتُها الَّتي عندَها تعدَمُ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿بَلِ ادَّارَكَ﴾[3] بمعنى: تتابَعَ

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٢) عن السلمي.

(٢) قوله: «وهذا..» إشارة لما تضمنته الآيات الثلاث الأخيرة من إنكار البعث. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٣٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

حتَّى استحكَمَ، أو تتابعَ حتَّى انقطعَ، مِن «تدارَكَ بنو فُلانٍ»: إذا تَتابَعُوا في الهلاكِ، وأبو بكر: «ادَّرَكَ»[١]، وأصلُهما: تَفاعَلَ وافتَعَلَ.

وقُرِئَ: «أَأَدْرَكَ» بهمزتينِ، و: «آأَدْرَكَ» بألفٍ بينَهُما، و: «بَلَ ادَّرَكَ»[٢]، و: «بل تَدَارَكَ»، و: «بلى أَدْرَكَ»، و: «بلى آأَدْرَكَ»، و: «أَم أَدْرَكَ»، و: «أَمْ تَدارَكَ»[٣].

وما فيه استفهامٌ صريحٌ أو مُضَمَّنٌ من ذلك فإنكارٌ، وما فيه «بلى» فإثباتٌ لشُعورِهِم وتفسيرٌ له بالإدراكِ على التَّهكُّمِ، وما بعده إضرابٌ عن التَّفسيرِ مُبالغَةً في نفيِه ودلالةً على أنَّ شُعورَهُم بها أنَّهم شاكُّون فيها بل أنَّهم مِنْهَا عَمُونَ، أو رَدٌّ وإنكارٌ[٤] لشعورِهم.

(٦٧) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ كالبَيانِ لعَمَهِهِم.

والعاملُ في «إذا» ما دلَّ عليه ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ وهو: نُخْرَجُ، لا «مُخرَجُونَ»؛ لأنَّ كُلًّا مِن الهمزةِ و«إنَّ» واللَّامِ مانعَةٌ مِن عَمَلِه فيما قبلَها، وتكريرُ الهمزَةِ[٥] للمُبالغَةِ في الإنكارِ.

والمرادُ بالإخراجِ: الإخراجُ مِن الأجداثِ، أو مِن حالِ الفناءِ إلى الحياةِ.

---

(١) ذكرها ابن مجاهد رواية عن أبي بكر وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥).

(٢) «بَلَ ادَّرَكَ» بفتح اللاَّم وتَشدِيدِ الدَّالِ وَأَصْلُه: «بل أَدَّرَكَ» على الاستِفهَام. انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٦٣)، و«الكشاف» (٦/ ٣٥٨)، وانظر شرحها وتفصيلها ونسبة كل منها لقائله في «البحر» (١٦/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٤) «أو ردٌّ وإنكار» عطف على «إضرابٌ».

(٥) أي: همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَئِنَّا﴾ بعد قوله: ﴿أَءِذَا﴾.

وقرأ نافعٌ: ﴿إذا كُنَّا﴾ بهمزةٍ واحدَةٍ مكسورةٍ، وقرأ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ: ﴿إِنَّنا لَمُخرجونَ﴾ بنونينِ[1] على الخبرِ.

(٦٨) ـ ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾ من قبلِ وَعدِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، وتَقديمُ ﴿هَٰذَا﴾ على ﴿نَحْنُ﴾ نظرًا إلى الاهتمامِ[2]؛ لأنَّ المَقصودَ بالذِّكرِ هو البَعثُ، وحيثُ أُخِّرَ فالمَقصودُ به المبعوثُ[3].

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ الَّتي هي كالأَسْمَارِ[4].

(٦٩) ـ ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ تهديدٌ لَهُم على التَّكذيبِ، وتَخويفٌ بأن ينزلَ بهم مثلُ ما نـزلَ بالمُكذِّبينَ قبلَهُم، والتَّعبيرُ عَنْهُم بالمُجرمينَ ليَكونَ لطفًا للمُؤمنينَ في تركِ الجرائمِ[5].

(٧٠) ـ ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾: على تكذيبِهم وإعراضِهم ﴿وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ﴾: في حرجِ صَدْرٍ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ بكسرِ الضَّادِ[6]، وهما لُغتَانِ، وقُرِئَ: «ضَيِّق»[7] أي: أمرٍ ضَيِّقٍ.

﴿مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾: مِن مَكرِهم؛ فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن النَّاسِ.

(٧١) ـ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾؛ أي: العَذابُ الموعودُ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) «نظرًا إلى الاهتمام» من نسخة التفتازاني، وقد ألحقت في نسخة الطبلاوي في آخر الفقرة.

(٣) كما في قوله: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ ﴾ [المؤمنون: ٨٣].

(٤) جمع «سَمَر»، وهو الحديث الذي يُتلهَّى به ليلاً. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٣٨).

(٥) في نسخة التفتازاني: «الحرام».

(٦) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٩).

(٧) نسبت لابن مقسم. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٦).

(٧٢) ـ ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾: تَبِعَكُم ولَحِقَكُم، واللَّامُ مَزِيدَةٌ للتَّأكيدِ، أو الفعلُ مُضمَّنٌ معنى فعلٍ يُعَدَّى باللَّامِ مثل: دَنَا[1]، وقُرِئَ بالفَتحِ[2]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ حُلولَهُ، وهو عذابُ يومِ بَدرٍ.

و«عَسى» و«لعَلَّ» و«سوفَ» في مواعيدِ الملوكِ كالجَزْمِ بها، وإنَّما يُطلِقُونَه إظهارًا لوَقارِهِم، وإشعارًا بأنَّ الرَّمزَ مِنْهُم كالتَّصريحِ مِن غيرِهِم، وعليهِ جَرَى وعدُ اللهِ ووَعيدُه[3].

(٧٣) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بتأخيرِ عُقوبَتِهِم على المعاصي، والفَضْلُ والفَاضِلَةُ: الإفضَالُ، وجَمْعُهُما: فُضُولٌ وفَواضِلُ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾: لا يعرفونَ حقَّ النِّعمَةِ فيه فلا يشكرونَه، بل يَستعجِلُونَ بجَهْلِهِم وُقوعَه.

(٧٤) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾: ما تُخفيهِ، وقُرِئَ بفتحِ التَّاءِ[4] مِن «كَنَنْتُ»؛ أي: سَتَرْتُ.

---

(١) ذكر الزجاجي هذه اللام في باب اللام التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها وقد يجوز حذفها، وقال: تقدير ﴿رَدِفَ لَكُم﴾: ردفكم، والمعنى واحد، وأهل التفسير يقولون: معناه دنا لكم. انظر: «اللامات» (ص١٤٧). وانظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ٣٧).

(٢) أي: (رَدَفَ) بوَزنِ ذَهَبَ، نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٣).

(٣) هذا من قول الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٣٦٤): و«عسَى» و«لعَلَّ» و«سَوْفَ» في وَعْدِ المُلوكِ ووَعيدِهِمْ يدُلُّ على صِدْقِ الأمرِ وَجِدِّه، وما لا مجالَ للشَّكِّ بَعْدَهُ، وإنَّما يَعْنُونَ بذلك: إظهارَ وَقارِهم، وأنَّهم لا يَعْجَلُونَ بالانتِقام؛ لإدْلالِهم بقَهْرِهم وغَلَبَتِهِمْ، وَوُثُوقِهِمْ بأنَّ عَدُوَّهُم لا يَفُوتُهُم، وأنَّ الرَّمْزَةَ إلى الأغراضِ كافِيَةٌ مِن جِهَتِهِمْ، فعَلى ذلك جَرَى وَعْدُ اللهِ ووَعيدُهُ.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٤)، عن ابن السميفع وابن محيصن.

﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من عداوتِكَ فيُجازيهِم عليه.

(٧٥) ـ ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: خافيَةٍ فيهما، وهما من الصِّفاتِ الغالبَةِ، والتَّاءُ[1] فيهما للمُبالغَةِ؛ كما في «الرَّاويَةِ»، أو اسمانِ لِمَا يَغيبُ ويَخْفَى كالتَّاءِ في: «عاقبَةٍ» و«عافيَةٍ».

﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾: بَيِّنٍ، أو مُبينٍ ما فيه لِمَن يُطالِعُه، والمرادُ: اللَّوحُ، أو القَضاءُ على الاستعارةِ.

(٧٦) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ كالتَّشبيهِ والتَّنزيهِ وأحوالِ الجنَّةِ والنَّارِ وعُزَيرٍ والمَسيحِ.

(٧٧) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ فإنَّهُم المُنتَفِعُونَ به.

(٧٨) ـ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم﴾: بين بني إسرائيلَ ﴿بِحُكْمِهِۦ﴾: بما يحكمُ به وهو الحقُّ، أو: بحكمَتِه، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئ: «بحِكَمِهِ»[2].

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يُرَدُّ قَضاؤُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحقيقةِ ما يَقضي فيه وحُكمِه.

(٧٩) ـ ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ولا تُبالِ بمُعاداتِهِم ﴿إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ وصاحِبُ الحقِّ حَقيقٌ بالوُثوقِ بحفظِ اللهِ ونَصرِه.

(٨٠) ـ ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ تعليلٌ آخَرُ للأمرِ بالتَّوكُّلِ مِن حيثُ إنَّه يقطَعُ طمعَهُ عن مُشايعَتِهِم ومُعاضَدتِهِم رأسًا، وإنَّما شُبِّهُوا بالموتى لعَدمِ انتِفاعِهِم باستماعِ ما يُتلَى عليهم؛ كما شُبِّهُوا بالصُّمِّ في قولِه: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾؛ فإنَّ إسماعَهُم في هذه الحالِ أبعَدُ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «والهاء».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢) عن جناح بن حبيش.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾(١).

(٨١) ـ ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ﴾ حيثُ الهِدايَةُ لا تحصلُ إلَّا بالبصرِ.

وقرأ حمزةُ وحدَهُ: ﴿وما أنتَ تَهْدِي العُمْيَ﴾(٢).

﴿إِن تُسۡمِعُ﴾؛ أي: ما يُجدِي إسماعُكَ ﴿إِلَّا مَن يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مَن هوَ في علمِ اللهِ كذلك ﴿فَهُم مُّسۡلِمُونَ﴾: مُخلِصُونَ، مِن: أسلمَ وجهَهُ للهِ.

(٨٢) ـ ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾: إذا دَنا وقـوعُ مَعناه، وهو ما وُعِدُوا به مِن البَعثِ والعَذابِ ﴿أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ وهي الجسَّاسَةُ، رُوِيَ أنَّ طُولَها سِتُّونَ ذِراعًا(٣)، ولها قوائِمُ وزغَبٌ وريشٌ وجَناحانِ، لا يفوتُها هاربٌ ولا يُدرِكُها طالبٌ(٤).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩). وقوله: «وقرأ حمزة وحده ﴿وما أنتَ تَهْدِي العُمْيَ﴾» ليس في نسخة الفاروقي.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٢٧ـ٣٢٨) عن حذيفة.

(٤) قوله: «لها قوائِمُ وزغَبٌ وريشٌ وجَناحانِ» ذكره مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٣١٧). ورواه دون ذكر الجناحين يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٥٦٥)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢١٧٦)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٨٦٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٢٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا. وقوله: «لا يدركها طالب...» ورد ضمن حديث رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٤)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٣٨)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعًا، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: إسناده لا يصح.

ورواه الطيالسي في «مسنده» (١١٦٥)، ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٢٣)، عن أبي سريحة حذيفة بن أسيد رضي الله عنه مرفوعًا. وللحديث عندهما إسنادان: الأول فيه إبهام الراوي عن حذيفة، والثاني فيه طلحة بن عمرو وهو متروك. ورواه بالإسناد الثاني الطبراني في «الكبير» (٣٠٣٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٩٠) وقال: صحيح الإسناد! وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٧): فيه طلحة بن عمرو وهو متروك. =

ورُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ: مِن أينَ مخرَجُها؟ فقالَ «مِن أعظَمِ المَساجِدِ حُرمَةً على اللهِ»[1]؛ يعني: المسجدَ الحرامَ.

﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ مِن الكلامِ، وقيلَ: مِن الكَلْمِ، إذْ قُرِئَ: «تَكْلِمُهُم»[2].

ورُوِيَ: أنَّها تَخرُجُ ومعَها عَصا مُوسى وخاتمُ سُلَيمانَ، فتنكتُ بالعَصا في مَسجِدِ المؤمنِ نكتةً بيضاءَ فيبيَضُّ وجهُه، وبالخاتمِ في أنفِ الكافرِ نُكتةً سَوداءَ فيسوَدُّ وَجهُه[3].

= ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٢١٧٥)، ونعيم في «الفتن» (١٨٦٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٩١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٣٤٤)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٩١) وصححه، من طريق أبي الطفيل عن حذيفة رضي الله عنه موقوفًا. ووقع عند عبد الرزاق: حذيفة بن اليمان، وعند الفاكهي والطبري: حذيفة بن أسيد، وفي باقي المصادر: حذيفة، دون تعيين. وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة يروي عن حذيفة بن اليمان وعن حذيفة بن أسيد، كما في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٧٩ ـ ٨٠). وسواء كان هذا أو هذا، فمثله لا يقال بالرأي، والله أعلم.

(١) قطعة من حديث رواه الطبراني في «الأوسط» (١٦٣٥) من رواية أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد أُراه رَفَعه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨): رجاله ثقات.
ووردت أيضًا ضمن حديث رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٤)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٣٨)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعًا، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: إسناده لا يصح. وقد تقدمت قطعة منه قريبًا.

(٢) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٤).

(٣) روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٧)، والترمذي (٣١٨٧) وحسنه، وابن ماجه (٤٠٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده علي بن زيد بن جُدْعان ضعيف، وأوس بن خالد مجهول، ولفظ الحديث: «تخرجُ الدَّابةُ ومعها خاتمُ سليمان، وعصا موسى، فتجلو وجهَ المؤمن، وتخطمُ أنفَ الكافرِ بالخاتم، حتَّى إنَّ أهلَ الخوانَ ليجتمعون، فيقول هذا: يا مؤمن، ويقول هذا: يا كافر، ويقول هذا: يا كافر، ويقول هذا: يا مؤمن».

﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: خروجِها وسائرِ أحوالِها؛ فإنَّها مِن آياتِ اللهِ، وقيلَ: القرآنِ.

وقرأَ الكوفيُّونَ: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ بالفتحِ[1].

﴿لَا يُوقِنُونَ﴾: لا يَتيقَّنونَ. وهو حِكايَةُ مَعنى قولِها، أو حِكايَتُها لقولِ اللهِ، أو عِلَّةُ خُروجِها أو تكلُّمِها على حذفِ الجارِّ[2].

(٨٣) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ يعني: يومَ القِيامَةِ ﴿مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بيانٌ للفَوجِ؛ أي: فَوْجًا مُكذِّبينَ، و﴿مِن﴾ الأولى للتَّبعيضِ؛ لأنَّ أُمَّةَ كُلِّ نَبيٍّ وأهلَ كُلِّ قرنٍ شاملٌ للمُصدِّقينَ والمُكذِّبينَ.

﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾: يُحبَسُ أوَّلُهم على آخرِهم ليَتلاحَقُوا، وهو عبارةٌ عَن كثْرَةِ عدَدِهم وتَباعُدِ أطرافِهم.

(٨٤) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو﴾ إلى المحشرِ ﴿قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا﴾ الواوُ للحَالِ؛ أي: أكذَّبتُمْ بها بادئَ الرَّأيِ غيرَ ناظرينَ فيها نظرًا يُحيطُ علمُكم بكُنهِهَا وأنَّها حقيقَةٌ بالتَّصديقِ أو التَّكذيبِ؟ أو للعطفِ[3]؛ أي: أَجَمعْتُم بينَ التَّكذيبِ بها وعدمِ إلقاءِ الأذهانِ لتَحقُّقِها؟

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦ ـ ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩). الكوفيُّونَ: حمزة وعاصم والكسائي.

(٢) قوله: «وهو حِكايَةُ مَعنى قولِها، أو حِكايَتُها لقولِ اللهِ» على القراءة بكسر همزة (إنَّ)، «أو عِلَّةُ خُروجِها أو تكلُّمِها» يعني: أو علة لخروجها أو علة لتكلمها على القراءة بفتح الهمزة «على حذفِ الجارِّ» وهو اللام التي هي للتعليل؛ والتقدير: لأن الناس. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٥٠).

(٣) على الحال يكون المنكر التكذيب المقيَّد بقيد عدم التدبُّر، أما على العطف فالمنكر كل واحد من التكذيب وعدم التدبر على الاستقلال، ويكون الإنكار أشد على الجمع بينهما.

﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: أم أيَّ شيءٍ كُنتم تَعمَلونَهُ بعد ذلك؟ وهو للتَّبكيتِ إذْ لم يَفعَلُوا غيرَ التَّكذيبِ مِن الجَهلِ، فلا يقدرونَ أَنْ يَقُولوا: فَعَلْنَا غيرَ ذلك.

(٨٥) ـ ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم﴾: حلَّ بهم العَذابُ الموعودُ وهو كَبُّهُم في النَّارِ بعدَ ذلك ﴿بِمَا ظَلَمُواْ﴾: بسببِ ظُلمِهِم، وهو التَّكذيبُ بآياتِ اللهِ، ﴿فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾ باعتذارٍ لشغلِهِم بالعَذابِ.

(٨٦) ـ ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ﴾ ليتحقَّقَ لَهُم التَّوحيدُ، ويُرشِدَهُم إلى تجويزِ الحَشْرِ وبعثةِ الرُّسُلِ؛ لأنَّ تَعاقُبَ النُّورِ والظُّلمَةِ على وَجهٍ مَخصوصٍ غيرِ مُتعيِّنٍ بذاتِه[1] لا يكونُ إلَّا بقُدرَةٍ قاهِرَةٍ، وأنَّ مَن قدَرَ على إبدالِ الظُّلمَةِ بالنُّورِ في مادَّةٍ واحِدَةٍ قدَرَ على إبدالِ الموتِ بالحياةِ في مَوادِّ الأبدانِ، وأنَّ مَن جعلَ النَّهارَ ليُبصِرُوا فيه سَببًا مِن أَسبابِ مَعاشِهِم لعلَّه لا يُخِلُّ بما هو مَناطُ جميعِ مَصالِحِهم في مَعاشِهِم ومَعادِهِم.

﴿أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ بالنَّومِ والقَرارِ ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ فإنَّ أصلَه: ليُبصِروا فيه، فبُولِغَ فيه بجعلِ الإبصارِ حالًا مِن أَحوالِه المجعولِ عليها بحيثُ لا يَنفَكُّ عنها[2].

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لدلالَتِها على الأمورِ الثَّلاثَةِ.

---

(١) قوله: «غير متعين بذاته» يعني: لأنَّه حادث ممكن يحتاج إلى الغير. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٥٣).

(٢) وقدره أبو حيان: جعلنا الليل مظلمًا لتسكنوا فيه، والنهار مبصرًا لتتصرفوا فيه. قال السيوطي: وهو نوع بديعي يسمى الاحتباك. قلت: وقد سبق بيانه. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٦/ ٤٩٠)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٢)، و«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (١/ ٢٢٥)، و«معترك الأقران في إعجاز القرآن» للسيوطي (١/ ٢٤٢)، و«حاشية السيوطي» (٩/ ٥٨٠).

(٨٧) ـ ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾: في الصُّوَرِ[١] أو القَرنِ، وقيلَ: إنَّه تمثيلٌ لانبعاثِ الموتى بانبعاثِ الجَيشِ إذا نُفِخَ في البوقِ.

﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مِن الهَولِ، وعبَّرَ عنه بالماضي لتَحقُّقِ وُقوعِه.

﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أن لا يفزعَ بأَنْ يُثبِّتَ قلبَهُ.

قيلَ: هُم جِبريلُ ومِيكائيلُ وإسرافيلُ وعَزرائيلُ.

وقيلَ: الحورُ والخَزَنَةُ وحَمَلةُ العَرشِ[٢].

وقيلَ: الشُّهداءُ[٣].

وقيلَ: مُوسَى عليه السَّلامُ لأنَّه صَعِقَ مَرَّةً[٤]. ولعلَّ المرادَ ما يعمُّ ذلك.

﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾: حاضرونَ الموقِفَ بعدَ النَّفخةِ الثَّانيَةِ، أو: راجعونَ إلى أمرِه.

---

(١) قوله: «في الصوَر» بضم الصاد وفتح الواو جمع صورة بناء على أنّ (الصور) بسكون الواو بمعناه. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٥٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٣٢) بلفظ: هم رضوان والحور ومالك والزبانية.

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٤٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٣٠)، والطبراني في «الأحاديث الطوال» (٣٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٦٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفًا عليه، ولعل الصواب وقفه.

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٣٠) عن جابر رضي الله عنه موقوفًا، وعزاه في «الدر المنثور» (٧/ ٢٥١) لابن المنذر. وروى البخاري (٢٤١١)، واللفظ له، ومسلم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا تخيِّروني على موسى؛ فإن الناس يَصعَقون يوم القيامة، فأُصعَق معهم، فأكون أوَّل مَن يَفيق، فإذا موسى باطشٌ جانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صُعِق فأفاق قبلي، أو كان ممَّن استثنى الله».

وقرأَ حمزَةُ وحفصٌ: ﴿أَتَوْهُ﴾ على الفعلِ[١]، وقُرِئَ: «أَتَاهُ»[٢] لتَوحيدِ لفظِ الكُلِّ.

﴿دَٰخِرِينَ﴾: صاغرينَ، وقُرِئَ: «دَخِرينَ»[٣].

(٨٨) ـ ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾: ثابتةً في مَكانِها ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ في السُّرعةِ، وذلك لأنَّ الأجرامَ الكبارَ إذا تحرَّكَت في سَمْتٍ واحدٍ لا تكادُ تتبيَّنُ حركتُها[٤].

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لنفسِهِ[٥]، وهو لِمَضمونِ[٦] الجملَةِ المتقدِّمَةِ؛ كقولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٩٥].

﴿ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾: أَحْكَمَ خَلْقَهُ، وسوَّاهُ على ما يَنبَغي.

﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾: عالمٌ بظَواهرِ الأفعالِ وبَواطنِها فيُجازِيهم عليها؛ كما قالَ:

(٨٩) ـ ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ إذ ثبتَ له الشَّريفُ بالخسيسِ، والباقي بالفانِي، وسبعُ مئةٍ بواحدٍ.

وقيلَ: ﴿خَيْرٌ مِّنْهَا﴾؛ أي: خيرٌ حاصِلٌ مِن جِهَتِها، وهو الجنَّةُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٥)، عن قتادة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢) عن الحسن.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٥٧٤).

(٥) يعني: أن قوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مفعول مطلق وجب حذف عامله لكونه تأكيدًا لمضمون الجملة المتقدمة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ٤٢٣).

(٦) في نسخة الفاروقي: «مضمون».

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وهِشامٌ: ﴿خَبِيرٌ بِمَا يفعَلُونَ﴾ بالياءِ[١].

﴿وهُمْ مِن فَزَعٍ يَوْمئِذٍ آمِنُون﴾ يعني به: خوفَ عذابِ يومِ القيامَةِ، وبالأوَّلِ[٢]: ما يَلحقُ الإنسانَ مِن التَّهيُّبِ لِمَا[٣] يرى مِن الأهوالِ والعَظائمِ، ولذلك يعمُّ الكافرَ والمُؤمِنَ، وقرأ الكوفِيُّونَ بالتَّنوينِ؛ لأنَّ المرادَ فزعٌ واحِدٌ مِن أَفزاعِ ذلك اليومِ.

و«أمِنَ» يُعدَّى بالجارِّ وبنفسِه؛ كقولِه: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩].

وقرأ الكوفِيُّونَ ونافِعٌ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بفتحِ الميمِ، والباقونَ بكَسرِها[٤].

(٩٠) ـ ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ قيلَ: بالشِّركِ ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾: فكُبُّوا فيها على وُجوهِهِم.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالوُجوهِ أَنفسُهُم؛ كما أُريدَت بالأَيدِي في قولِه: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ على الالتفاتِ، أو بإضمارِ القولِ؛ أي: قيلَ لَهُم في ذلك.

(٩١) ـ ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ أُمِرَ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ بأن يقولَ لهم ذلك بعد ما بيَّنَ المبدأَ والمعادَ وشَرَحَ أحوالَ القيامَةِ، إشعارًا بأنَّه قد أَتَمَّ الدَّعوةَ وقد كملَتْ، وما عليه بعدُ إلَّا الاشتغالُ بشأنِه والاستغراقُ في عبادةِ رَبِّه، وتَخصيصُ مَكَّةَ بهذه الإضافةِ تَشريفٌ لها وتعظيمٌ لشَأنِها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) وهو المذكور في قوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

(٣) في نسخة التفتازاني: «مما».

(٤) قرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ بالتنوين ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بفتح الميم، وقرأ الباقون بغيرِ تنوين، وفَتح الميمَ نافع وخفضها الباقون. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٧٠).

وقُرِئَ: «التي حَرَّمَها»[1].

﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيْءٍ﴾ خلْقًا وملكًا.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾: المنقادينَ، أو الثَّابتينَ على مِلَّةِ الإسلامِ.

(٩٢) ـ ﴿وَأَنْ أَتْلُوَا ٱلْقُرْءَانَ﴾: وأن أواظِبَ على تِلاوَتِه لتنكشِفَ لي حقائقُه في تِلاوَتِه شيئًا فشيئًا، أو اتِّباعِه[2]، وقُرِئَ: «واتلُ عَلَيهِم»[3]، «وأَنْ أَتلُ»[4].

﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ باتِّباعِه إيَّايَ في ذلك ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾: فإنَّ مَنافِعَه عائدةٌ إليه.

﴿وَمَن ضَلَّ﴾ لِمُخالفَتِي[5] ﴿فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾، فلا عليَّ مِن وَبالِ ضَلالِه شيءٌ؛ إذ ما على الرَّسولِ إلَّا البلاغُ وقد بلَّغتُ.

(٩٣) ـ ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على نعمةِ النُّبوَّةِ، أو: على ما علَّمَني ووَفَّقَني للعملِ به.

﴿سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ القاهـرةَ فـي الدُّنيـا كوَقعَةِ بَـدرٍ وخُروجِ دابَّـةِ الأَرضِ، أو في الآخرةِ.

﴿فَتَعْرِفُونَهَا﴾: فتَعرفونَ أَنَّها آياتُ اللهِ، ولكن حينَ لا تَنْفَعُكُم المَعرِفَةُ.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فلا تَحسبُوا أنَّ تأخيرَ عَذابِكُم لغَفلَتِه عن أعمالِكُم.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، وله ولابن عباس رضي الله عنهم في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٦٤).

(٢) معطوف على «تلاوته».

(٣) لفظها: «وَاتْلُ عَلَيْهِم هذا القرآنَ» نسبت لأُبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢).

(٤) نسبت لابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢).

(٥) في نسخة الفاروقي: «بمخالفتي».

وقُرِئَ في السَّبعةِ بالياءِ[1].

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ ﴿طسٓ﴾ كانَ لهُ مِن الأَجرِ عَشرُ حَسَناتٍ بعددِ مَن صدَّقَ سليمانَ وكذَّبَ بهِ، وهودٍ وصالحَ وإبراهيمَ وشُعيبٍ، ويخرجُ مِن قبرِه وهو ينادي: لا إلهَ إلَّا اللهُ»[2].

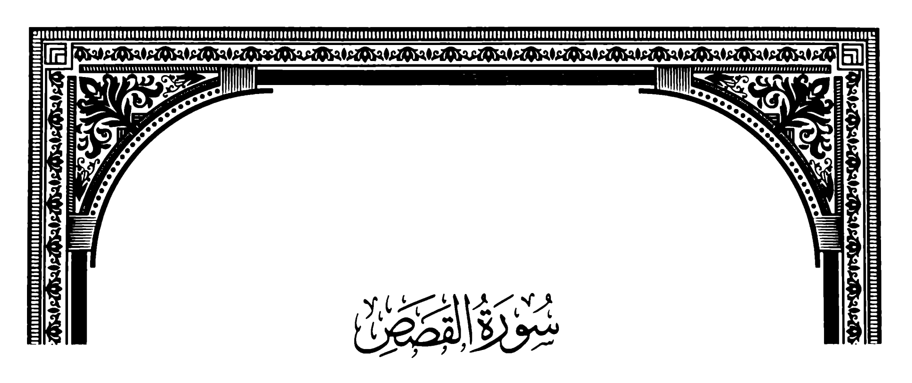
***

(١) قرأ بتاء المخاطبة نافع وابن عامر وحفص، والباقون بياء المغايبة. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٥٩) من حديث أبي رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٩٢)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ القَصَصِ



سُورَةُ القَصَصِ

مكيَّةٌ، وقيل: إلَّا قوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [الآية: ٥٢] إلى قولِه: ﴿لَا نَبْتَغِى ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [الآية: ٥٥]. وهي ثمانٌ وثمانونَ آيةً[١].

(١) وهذه الآيات مدنية، انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٣٤).

واستُثني منها أيضاً قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] على أنها جُحْفيَّة ليست بمكيةٍ ولا مدنية، وقد وقفتُ فيه على بعض الأخبار المنقطعة:

منها: ما رواه يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٦١٣) فقال: (بَلَغني أنَّ النَّبيَّ ﷺ وهو مُوَجَّهٌ من مكة إلى المدينة حين هاجَرَ نَزَل عليه جبريلُ وهو بالجحْفَةِ فقال: أتشتاقُ يا محمدُ إلى بلادك التي وُلدْتَ بها؟ فقال: «نعم»، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾: إلى مولدِكَ الذي خرجْتَ منه، ظاهِرًا على أهلِه). وهكذا رواه الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٠١) عن يحيى بن سلام، وكذا ذكره مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٣٥٩) دون سند أيضاً. وسيأتي في آخر هذه السورة.

وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٢٦) من طريق مقاتل عن الضحاك قال: لَمَّا خَرَج النَّبيُّ ﷺ من مكة فبلغ الجُحْفَةَ اشتاق إلى مكة، فأَنزَل اللهُ تباركَ وتعالى عليه القرآنَ: ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾: إلى مكةَ.

وزاد الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ٢٦٧) في سنده ابن عباس فقال: قال مقاتل: قال الضحاك: قال ابن عباس: (إنّما نزلت بالجحفة ليس بمكة ولا المدينة)، وهو منقطع فالضحاك لم يسمع من ابن عباس.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٣) ـ ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ نَتْلُواْ عَلَيْكَ﴾: نقرؤُه بقراءةِ جبريلَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بمَعنى: ننزلُه، مَجازًا.

﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾: بعضَ نَبئِهِمَا، مَفعولُ ﴿نَتْلُواْ﴾.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾: مُحقِّينَ ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لأَنَّهُم المنتفعونَ بهِ.

(٤) ـ ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ استئنافٌ مُبينٌ لذلكَ البَعضِ، والأرضُ أَرْضُ مِصرَ.

﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾: فِرَقًا يشيِّعونَهُ فيما يريدُ، أو يشيِّعُ بعضُهُم بعضًا في طاعتِه.

أو: أصنافًا في استخدامِه، استَعمَلَ كلَّ صنفٍ في عملٍ.

أو: أحزابًا، بأَنْ أغرى بينَهُم العداوةَ كَيْ لا يتَّفِقُوا عليه.

﴿يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ﴾ وهُم بَنُو إسرائيلَ، والجملةُ حالٌ مِن فاعلِ (جعلَ)، أو صِفَةٌ لـ﴿شِيَعًا﴾، أو استئنافٌ.

وقوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ﴾ بدلٌ منها.

كان ذلك لأنَّ كاهِنًا قال لهُ: يولَدُ مَولودٌ في بني إسرائيلَ يَذهَبُ ملكُكَ على يدِه، وكان ذلك مِن غايةِ حُمقهِ، فإنَّه لو صَدَقَ لم يَندَفِعْ بالقتلِ، وإن كَذَبَ فما وَجهُه[1]؟

﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ فلذلك اجترأَ على قتلِ خلقٍ كثيرٍ مِن أَولادِ الأَنبِيَاءِ لتَخيُّلٍ فاسِدٍ.

---

(١) قوله: «فما وجهه»؛ أي: وجه القتل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٣٧).

(٥) ـ ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾: أن نتفضَّلَ عليهم بإنقاذِهِم مِن بَأسِه، و﴿نُريدُ﴾ حِكايَةُ حالٍ ماضيَةٍ[1] معطوفَةٌ على ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا ﴾ مِن حيثُ إنَّهُما واقعانِ تفسيرًا للـ﴿نَّبَإِ﴾، أو حالٌ مِن ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾[2]، ولا يلزمُ مِن مُقارنَةِ الإرادةِ للاستضعافِ مُقارنَةُ المُرادِ له؛ لجوازِ أَنْ يكونَ تَعلُّقُ الإرادةِ به حينئذٍ تَعلُّقًا استقباليًّا، مع أنَّ منَّةَ اللهِ بخَلاصِهِم لَمَّا كانَتْ قَريبَةَ الوُقوعِ منه جازَ أَنْ تَجرِيَ مجرى المُقارِنِ.

﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾: مُقَدَّمينَ في أمرِ الدَّارَيْنِ ﴿وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ لِمَا كانَ في مَلَكَةِ[3] فِرعونَ وقومِه.

(٦) ـ ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ مِصرَ والشَّامِ، وأصلُ التَّمكينِ: أَنْ تجعلَ للشَّيءِ مَكانًا يَتمكَّنُ فيه، ثمَّ استُعِيرَ للتَّسليطِ وإطلاقِ الأمرِ.

﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم﴾: مِن بَنِي إسرائيلَ ﴿مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ مِن ذَهابِ مُلكِهِم وهَلاكِهِم على يدِ مولودٍ منهم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ويَرى﴾ بالياءِ و﴿فرعونُ وهامانُ وجنودُهُما﴾ بالرَّفعِ[4].

---

(١) قوله: «﴿ وَنُرِيدُ ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضِيَةٍ» يشير به إلى وجه الإتيان بالمضارع في ﴿ وَنُرِيدُ ﴾ مع أن المراد به الماضي، ومع أنه عطف على قوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا ﴾؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: ٩]. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٢٣٩ب).

(٢) قوله: «أو حال من ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾»؛ أي: من فاعله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٣٨).

(٣) المَلَكة؛ بفتح الميم واللام: التملُّك مطلقًا هنا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) والباقون بالنُّون مضمومة وكسر الراء وفتح الياء بعدها ونصب الأسماء الثلاثة. انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٠).

(٧) ـ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ بإلهامٍ أو رُؤيَا: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ ما أمكنَكِ إخفاؤُه ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ﴾ بأن يُحَسَّ به ﴿فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ في البَحرِ ـ يريدُ النِّيلَ ـ ﴿وَلَا تَخَافِى﴾ عليه ضيعةً ولا شدَّةً ﴿وَلَا تَحْزَنِىٓ﴾ لفراقِه ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾ عن قَريبٍ بحيثُ تأمَنين عليه ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

رُوِيَ: أنَّها لَمَّا ضربَها الطَّلْقُ دعَتْ قابلَةً مِن الموكَّلاتِ بحُبَالى بني إسرائيلَ فعالَجَتْها، فلَمَّا وقعَ مُوسى على الأرضِ هالَها نورٌ بينَ عينيهِ، وارتعَشَتْ مَفاصِلُها، ودخلَ حُبُّهُ قلبَها بحيثُ منعَها مِن السِّعايَةِ، فأرضعَتْهُ ثلاثةَ أشهُرٍ ثمَّ ألحَّ فِرعونُ في طَلَبِ المَواليدِ واجتهدَ العُيونُ في تَفحُّصِها، فأخذَتْ له تابوتًا فقذَفَتْه في النِّيلِ[1].

(٨) ـ ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ تعليلٌ لالتقاطِهِم إيَّاهُ بما هو عاقِبَتُه ومؤدَّاهُ تَشبيهًا له بالغرضِ الحاملِ عليه.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وحُزْنًا﴾[2].

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾ في كلِّ شَيءٍ، فليسَ ببِدْعٍ مِنْهُم أن قَتلوا أُلوفًا لأجلِه، ثمَّ أَخذوهُ يُرَبُّونَه ليَكبرَ ويَفعلَ بهم ما كانوا يحذرونَ، أو: مُذنبينَ فعَاقَبَهُم اللهُ بأَنْ رَبَّى عدوَّهُم على أيديهِمْ، فالجُملَةُ اعتراضٌ لتَأكيدِ خَطئِهِم، أو لبيانِ الموجِبِ لِمَا ابتُلُوا بهِ.

وقُرِئَ: ﴿خَاطِينَ﴾[3] تخفيفُ ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾، أو: خاطِينَ[4] الصَّوابَ إلى الخطأِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ١٧)، وفيه إسحاق بن بشر، وهو متروك.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٣) هي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (١/ ٣٩٧).

(٤) في هامش نسخة الخيالي: «في نسخة: من الخطو». وفي «حاشية الخفاجي»: قوله: «أو خاطين =

(٩) ـ ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾؛ أي: لفرعونَ حينَ أخرجَتْهُ مِن التَّابوتِ: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾: هو قُرَّةُ عينٍ لنا؛ لأنَّهما لَمَّا رأَيَاهُ أُخرِجَ مِن التَّابوتِ أحبَّاهُ، أو لأنَّه كانَتْ لها ابنةٌ بَرْصاءُ وعالجَهَا الأطبَّاءُ بريقِ حَيوانٍ بَحريٍّ يشبهُ الإنسانَ فلطخَتْ برصَهَا بريقِهِ فبَرِئَتْ[1].

وفي الحديثِ أنَّه قال: «لكِ لا لي، ولو قال: لي كما هو لكِ؛ لهداهُ اللهُ كمَا هَداهَا»[2].

= الصواب» فليس مبدلاً [أي: ليس بإبدال الهمزة ياء ثم حذفها تخفيفاً كما في الوجه الأول من هذه القراءة] بل هو من خطا يخطو بمعنى: تخطَّى؛ لتخطيه الصواب إلى ضدّه فهو مجاز، وهو يؤول إلى معنى القراءة الأولى، لكن الوجه الأوّل أوفق لها لفظاً ومعنى.

(١) قطعة من خبر طويل ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٨٥) عن وهب وفيه: (... فلما أخرجوا الصبيَّ من التابوت عمدت بنت فرعون إلى ما كان يسيل من ريقه فلطخَتْ به برصها فبرأت، فقبَّلته وضمته إلى صدرها...).

(٢) قطعة من حديث الفتون، وهو خبر طويل جدًّا رواه النسائي في «الكبرى» (١١٢٦٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٦١٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وأورده بتمامه ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠] ثم قال: (وهو موقوف من كلام ابن عباس وليس فيه مرفوع إلا قليل منه).

قلت: وهذه القطعة منه هي مما صرح ابن عباس برفعه في هذا الخبر، وكذا رواه مقتصراً على هذا الجزء مرفوعاً الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٦٤)، وكلهم رووه من طريق يزيد بن هارون، عن الأصبغ بن زيد، عن القاسم بن أبي أيوب، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه: فأتت فرعون فقالت: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ فقال فرعون: يكون لك، فأما لي فلا حاجة لي، فقال رسول الله ﷺ: (والذي يحلف به لو أقر فرعون أن يكون له قرةَ عين كما أقرت امرأته لهداه الله كما هداها، ولكن الله حرَمه ذلك). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٦٦): رجاله رجال الصحيح غير الأصبغ بن زيد والقاسم بن أبي أيوب، وهما ثقتان. =

﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خطابٌ بلَفظِ الجَمعِ للتَّعظيم ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ فإنَّ فيه مخايِلَ اليُمنِ ودَلائلَ النَّفعِ، وذلك لِمَا رأَتْ مِن نُورٍ بينَ عَينَيْهِ، وارتضاعِه إبهامَه لبنًا، وبرءِ البَرْصاءُ بريقِهِ.

﴿أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾: أو نتبنَّاهُ فإنَّه أهلٌ له.

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ حالٌ من الملتقطِينَ، أو من القائلَةِ والمقولِ لَهُ؛ أي: وهُم لا يَشعرونَ أَنَّهُم على الخَطأِ في التقاطِهِ أو في طمعِ النَّفعِ منه والتَّبنِّي له، أو مِن أَحَدِ ضَمِيرَيْ ﴿نَتَّخِذَهُۥ﴾ على أنَّ الضَّميرَ؛ أي: وهُمْ لا يَشعرونَ أَنَّه لغَيْرِنا وقد تَبنَّيْنَاه.

(١٠) ـ ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾: صِفـرًا مِن العَقـلِ لِمَا دَهَمَها مِن الخَوفِ والحيـرَةِ حينَ سَـمِعَت بوقوعِه في يَدِ فِرعونَ، كقولِـه: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]؛ أي: خَـلاءٌ لا عقـولَ فيهـا، ويؤيِّدُه أَنَّه قُـرِئَ: (فِرْغًـا)[1] من قولِهـمِ: (دِمَاؤُهُـم بينَهُم فِـرْغٌ)؛ أي: هَدَرٌ.

أو: من الهمِّ؛ لفَرطِ وُثوقِها بوعدِ اللهِ، أو لسَماعِهَا أنَّ فِرعونَ عطفَ عليه وتبنَّاهُ.

﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾: إنَّها كادَتْ لتُظْهِرُ بمُوسى[2] ـ أي: بأمرِهِ وقِصَّتِه ـ من فرطِ الضَّجَرِ أو الفرحِ بتَبنِّيهِ.

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٦٣) عن ابن عباس موقوفاً.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ١٩٦): والأشبه، والله أعلم، أنه موقوف، وكونه مرفوعاً فيه نظر، وغالبه متلقًّى من الإسرائيليات، وفيه شيء يسير مصرح برفعه في أثناء الكلام، وفي بعض ما فيه نظر ونكارة، والأغلب أنه من كلام كعب الأحبار، وقد سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول ذلك.

(١) حكاها قطرب عن بعض أصحاب النبي ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٧).

(٢) أي: الإبداء: إظهار الشيء؛ لأنه من البدوّ وهو الظهور، وتعديته هنا بالباء لتضمينه معنى: تصرّح، أو

﴿لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ بالصَّبرِ أو الثَّباتِ[1] ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: مِن المُصدِّقينَ بوَعدِ اللهِ، أو الواثقينَ بحِفظِه، لا بتَبنِّي فِرعونَ وعَطفِه.

وقُرِئَ: (مُؤْسَى)[2] إجراءً لضمَّةِ جارِ الواوِ مُجرى ضَمَّتِهَا في استدعاءِ همزِها همزَ واوِ «وُجوهٍ»[3].

وهوَ عِلَّةُ الرَّبطِ أو الثَّباتِ[4]. وجوابُ ﴿لَوْلَا﴾ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

(١١) ـ ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ﴾ مريمَ: ﴿قُصِّيهِ﴾: اتَّبعي أثرَهُ وتتبَّعِي خبرَهُ.

﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ﴾: عن بعدٍ. وقُرِئَ: (عن جانبٍ) و: (عن جَنْبٍ)[5] وهو بمعناهُ.

= هي زائدة. انظر: «حاشية الخفاجي».

وفسره في «الكشاف» (٦/ ٣٩٨) بقوله: «لَتُصْحِرُ به»؛ ومعناه: أن ﴿لَتُبْدِي بِهِ﴾ هو مِن البَدْوِ وهو البَرِّيّة، لا مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظهور. قاله الطيبي في «فتوح الغيب» (١٢/ ١٨) ثم نقل عن الزمخشري قوله في «الأساس»: ومِن المجاز: أَصْحَرَ بالأمرِ وأَصْحَرَه: أظْهَرَه.

قلت: فالمعنى واحد سواء كان من البَدْو أو من البُدُو، وهو: الإظهار، والله أعلم.

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «والثبات».

(٢) حكاها قطرب. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٨)، وعزاها ابن خالويه في «إعراب القرآن» (ص: ٦٤) إلى الكسائي، وقال: وهذا حرف غريب.

(٣) قوله: «إجراءً لضمة»؛ أي: ضمة الميم «جار الواو»؛ أي: المجاورة لها «مجرى ضمتها»؛ أي: ضمة الواو «في استدعاء همزها»؛ أي: همز الواو. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٤١).

وفي «حاشية الخفاجي»: الهمزة المضمومة تبدل واواً باطراد كوجوه وأجوه، وهذه لضم ما قبلها أجريت مجرى المضمومة. وعبارة «الكشاف» (٦/ ٣٩٨): جُعِلَتِ الضَّمةُ في جارةِ الواو ـ وهي الميمُ ـ كأنَّها فيها، فهُمِزَتْ كمَا تُهمَزُ واوُ (وُجُوهٍ).

(٤) «أو الثبات» من نسخة الفاروقي، وقوله: «وهو علة الربط»؛ أي: قوله تعالى: ﴿لِتَكُونَ﴾... إلخ علة لربط القلب؛ أي: تقويته. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٣)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٨). الأولى عن =

﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ أنها تَقُصُّ، أو أنَّها أختُه.

(١٢) ـ ﴿وَحَرَّمۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَرَاضِعَ﴾: ومَنعناه أن يَرتَضِعَ مِن المُرضِعاتِ، جمعُ مُرضِعٍ، أو مَرضَعٍ وهو الرَّضاعُ، أو موضعُهُ يعني: الثَّديَ.

﴿مِن قَبۡلُ﴾ من قبلِ قصِّهَا أثَرَهُ ﴿فَقَالَتۡ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰٓ أَهۡلِ بَيۡتٖ يَكۡفُلُونَهُۥ لَكُمۡ﴾: لأجلِكُم ﴿وَهُمۡ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ لا يُقَصِّرونَ في إرضاعِه وتَربيَتِه.

رُوِيَ أنَّ هامانَ لَمَّا سَمِعَه قال: إنَّها لتَعرِفُه وأهلَه فخُذوهَا حتَّى تخبرَ بحالِه، فقالَت: إنَّما أَرَدْتُ وهُم للمَلكِ ناصِحُونَ، فأمرَهَا فِرعونُ بأَنْ تأتيَ بمَن يكفلُه، فأَتَتْ بأُمِّهَا ومُوسَى على يدِ فِرعونَ يَبْكِي وهو يُعلِّلُه، فلَمَّا وجدَ رِيحَها استأنَسَ والتقَمَ ثَديَهَا، فقالَ لها: مَن أنتِ منه؟ فقَدْ أبى كلَّ ثَديٍ إلَّا ثديَكِ، فقالت: إنِّي امرأَةٌ طيِّبَةُ الرِّيحِ طيِّبَةُ اللبنِ لا أُوتَى بصَبِيٍّ إلا قَبِلَنِي، فدفعَهُ إليها وأَجرى عليها، فرَجَعت به إلى بيتِها مِن يَومِها وهوَ قولُه:

(١٣) ـ ﴿فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾ بولَدِها ﴿وَلَا تَحۡزَنَ﴾ بفراقِه.

﴿وَلِتَعۡلَمَ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾ عِلْمَ مُشاهدَةٍ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّ وعدَه حَقٌّ فيرتابونَ فيه، أو أنَّ الغرضَ الأَصليَّ مِن الرَّدِّ عِلمُها بذلك وما سواه تبعٌ، وفيه تعريضٌ بما فَرَطَ مِنْهَا حينَ سَمِعَت بوُقوعِه في يَدِ فِرعونَ.

(١٤) ـ ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾: مَبلغَـهُ الـذي لا يزيـدُ عليه نَشْـؤُه، وذلـك مِن ثلاثينَ إلـى أربعيـنَ سـنةً؛ فإنَّ العقلَ يَكْمُـلُ حينئذٍ، ورُوِيَ أنَّـه لم يُبعَثْ نَبـيٌّ إلا على رَأسِ الأربعينَ[1].

= النعمان بن سالم، والثانية عن ابن عباس وقتادة والحسن والأعرج.

(١) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ٢٧): غريب.

﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ قَدُّهُ، أو عَقلُه.

﴿ءَاتَيْنَـٰهُ حُكْمًا﴾: نبوَّةً ﴿وَعِلْمًا﴾ بالدِّينِ، أو عِلمَ الحُكَماءِ والعُلماءِ وسَمْتَهُم قبل استِنبائِه، فلا يقولُ ولا يَفعَلُ ما يُستجهلُ فيه، وهو أوفَقُ لنَظمِ القِصَّةِ لأنَّ استِنباءَهُ بعدَ الهِجرةِ في المُراجعَةِ[1].

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومثـلَ ذلـك الـذي فَعَلنا بمُوسَـى وأُمِّـه ﴿نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ على إحسَانِهِم.

(١٥) ـ ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ﴾: ودخلَ مِصرَ آتِيًا مِن قَصرِ فِرعونَ، وقيل: مَنْفَ[2]، أو حابينَ[3]، أو عينَ شمسٍ مِن نواحيهَا.

﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾: في وقتٍ لا يُعتادُ دُخولُها ولا يتوقَّعونَهُ فيه، قيل: كانَ في وقت القيلولَةِ، وقيل: بينَ العِشاءَيْنِ.

﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾: أحدُهُما ممَّـنْ شايَعَهُ على دِينِه وهُمْ بَنُو إسرائيلَ، والآخَرُ مِن مُخالِفيهِ وهم القِبْطُ، والإشارةُ على الحكايَةِ.

﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ فسألَهُ أن يُغيثَهُ بالإعانةِ، ولذلك عُدِّيَ بـ(على). وقُرِئَ: (استعانَهُ)[4].

---

(١) قوله: «بعد الهجرة في المراجعة»؛ أي: في الأحكام. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٤٣).

(٢) هو قول السُّدِّي، انظر: «تفسير البغوي» (٦/ ١٩٦).

(٣) في نسخة الخيالي: «خابين»، وفي نسخة التفتازاني: «جابين»، والمثبت من نسخة الفاروقي، وهو الموافق لما في «تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٤٠٤)، و«درج الدرر» للجرجاني (٢/ ٤١٨) عن مقاتل قال: قرية تدعى حابين، وهي على فرسخين من مصر. اهـ.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤) عن سيبويه، وعزاها أبو القاسم الهذلي في «الكامل» (ص: ٦١٣) إلى ابن مقسم والزعفراني.

﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ﴾: فضربَ القِبطيَّ بجُمْعِ كفِّهِ، وقُرِئَ: (فلكَزَهُ)؛ أي: فضربَ بهِ صَدْرَه[1].

﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ فقتلَهُ، وأصلُه: أَنْهى حياتَهُ، مِن قولِه: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦].

﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ لأنَّه لَمْ يُؤمَرْ بقَتلِ الكُفَّارِ، أو لأنَّه كانَ مَأمونًا فيهم فلَمْ يَكُن له اغتيالُهُم، ولا يقدَحُ ذلك في عِصمَتِه لكونِه خَطأً، وإنَّما عَدَّه مِن عَملِ الشَّيطانِ وسَمَّاهُ ظُلمًا واستغفرَ عنه على عادَتِهم في استعظامِ مُحقَّراتٍ فرطَتْ مِنْهُم.

﴿إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾: ظاهرُ العَداوَةِ.

(١٦) - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ بقَتلِه ﴿فَٱغْفِرْ لِي﴾ ذَنبي ﴿فَغَفَرَ لَهُۥٓ﴾ لاستغفارِه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ﴾ لذُنوبِ عِبادِه ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بهم.

(١٧) - ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ قسمٌ مَحذوفُ الجوابِ؛ أي: أُقسِمُ بإنعامِكَ عليَّ بالمغفرَةِ وغيرِها لأَتوبَنَّ ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾.

أو استعطافٌ؛ أي: بحقِّ إنعامِكَ عليَّ اعْصِمْني فلَنْ أكونَ مُعينًا لِمَن أدَّتْ مُعاونَتُه إلى جُرمٍ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عَنْهُما: لم يَستثنِ فابتُلِيَ بهِ مَرَّةً أُخرَى[2].

وقيل: معناه: بما أنعَمْتَ عليَّ مِن القُوَّةِ أُعينُ أَولياءَكَ فلَنْ أَستَعمِلَها في مُظاهَرَةِ أَعدائِكَ.

---

(١) هي قراءة ابنِ مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤).

(٢) ذكره الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٠٤)، والنحاس في «معاني القرآن» (١/ ٥٠٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٤١٣). ومعنى (لم يستثنِ): لم يقل: إن شاء الله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٤٤).

(١٨) ـ ﴿فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾: يترصَّدُ الاستقادةَ ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ﴾: يَستغيثُهُ، مُشتَقٌّ مِن الصُّراخِ.

﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ﴾: بَيِّنُ الغوايةِ؛ لأنَّكَ تَسبَّبْتَ لقتلِ رَجُلٍ وتقاتِلُ آخرَ.

(١٩) ـ ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾: لِمُوسى والإسرائيليِّ؛ لأنَّه لم يَكُن على دِينِهما، ولأنَّ القِبْطَ كانوا أعداءَ بَنِي إِسرائيلَ.

﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِٱلْأَمْسِ﴾ قالَهُ الإسرائيليُّ لأَنَّهُ لمَّا سَمَّاهُ غَوِيًّا ظنَّ أنَّه يبطِشُ عليه، أو القبطيُّ، وكأنَّه توهَّمَ مِن قولِه أنَّه الذي قتلَ القِبطيَّ بالأمسِ لهذا الإسرائيليِّ.

﴿إِن تُرِيدُ﴾: ما تريدُ ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تَطاوَلُ على النَّاسِ ولا تنظرُ العواقِبَ ﴿وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ بينَ النَّاسِ، فتدفعَ التَّخاصُمَ بالتي هي أحسَنُ.

ولَمَّا قالَ هذا انتشَرَ الحَديثُ وارتقَى إلى فِرعونَ ومَلَئِهِ، فهَمُّوا بقتلِه، فخرجَ مُؤمِنُ آلِ فِرعونَ وهو ابنُ عمِّهِ[1] ليُخبِرَه كما قال:

(٢٠) ـ ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾: يُسرِعُ، صفةٌ لـ﴿رَجُلٌ﴾، أو حالٌ منه إذا جُعِلَ ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ صِفةً له لا صِلَةً لـ﴿جاء﴾؛ لأنَّ تَخصيصَهُ بها يُلحِقُه بالمَعارفِ.

﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾: يَتَشاورونَ بسَببِكَ ـ وإنَّما سُمِّيَ التَّشاورُ ائتِمارًا لأنَّ كُلًّا مِن المُتشاورينَ يأمرُ الآخرَ ويَأتَمِرُ ـ ﴿فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ

---

(١) «ابن عمه»؛ أي: ابن عمّ فرعون، وقد اشتهر بمؤمن آل فرعون حتى صار كالعلم له. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ اللامُ للبَيَانِ وليسَ صِلَةً لـ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ لأنَّ مَعمولَ الصِّلَةِ لا يتقدَّمُ المَوصولَ[1].

(٢١) ـ ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا﴾: مِن المَدينَةِ ﴿خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ لحوقَ طَالبٍ ﴿قَالَ رَبِّ نَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: خَلِّصْني مِنْهُم واحفَظْني مِن لُحوقِهِم.

(٢٢) ـ ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾: قبالةَ مَدْينَ قريةِ شُعَيبٍ، سُمِّيَتْ باسمِ مديَنَ بنِ إبراهيمَ، ولم تكُن في سُلطانِ فِرعَوْنَ، وكانَ بينَها وبينَ مِصْرَ مَسيرَةُ ثمانٍ.

﴿قَالَ عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ توَكُّلًا على اللهِ وحسنَ ظنٍّ به، وكانَ لا يَعرِفُ الطُّرُقَ، فعنَّ له ثلاثُ طرقٍ فأخذَ في أوسَطِها، وجاءَ الطُّلَّابُ عَقِيبه فأخذُوا في الآخرَيْنِ.

(٢٣) ـ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾: وصلَ إليه وهو بئرٌ كانوا يسقونَ مِنْها ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ﴾: وجدَ فوقَ شَفيرِها ﴿أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ جماعَةً كثيرةً مُختَلِفينَ ﴿يَسْقُونَ﴾ مَواشِيَهُم ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ﴾: في مكانٍ أسفَلَ مِن مَكانِهم ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾: تمنعانِ أغنامَهُما عن الماءِ كيلا تَختَلِطَ بأَغنامِهِم.

﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمَا﴾: ما شأنُكما تذودانِ ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾:

---

(١) قوله: «اللامُ للبَيَانِ وليسَ صِلَةً للنَّاصِحينَ لأنَّ مَعمولَ الصِّلَةَ لا يتقدَّمُ المَوصولَ» يعني: اللام في ﴿لَكَ﴾ للبيان كما في (سقياً لك)، فيتعلق بمحذوف هو: (أعني)، ولم يجوِّز الجمهور تعلقه بـ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ لأن (أل) فيه اسم موصول، ومعمول الصلة لا يتقدم الموصولَ كما ذكر المصنّف، ولا يجوز أيضاً تعلقه بمحذوف مقدم يفسره المذكور؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، أما عند مَن جوَّز تقدم معمول الصلة إذا كان الموصول (أل) خاصة لكونها على صورة الحرف، أو إذا كان المتقدم ظرفاً للتوسع فيه، أو قال: إن (أل) هنا حرف تعريف لإرادة الثبوت= يجوز أن يكون ﴿لَكَ﴾ متعلقاً بـ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ أو بمحذوف يفسره ذلك. انظر: «روح المعاني» (٢٠/ ١٤١)

يصرفَ الرُّعاةُ مَواشِيَهُم عن الماءِ حذرًا عن مُزاحمةِ الرِّجالِ، وحُذِفَ المَفعولُ لأنَّ الغرضَ هو بيانُ ما يدلُّ على عِفَّتِهما ويَدعوهُ إلى السَّقْيِ لَهُما ثَمَّ دونَهُ[1].

وقرأَ أبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿يَصدُرَ﴾[2]؛ أي: ينصرِفَ.

وقُرِئَ: (الرُّعاءُ) بالضَّمِّ[3]، وهو اسمُ جمعٍ كالرُّخَالِ.

﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾: كبيرُ السنِّ لا يَستَطِيعُ أَنْ يخرُجَ للسَّقيِ، فيرسِلُنا اضطِرارًا.

(٢٤) - ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ مَواشِيَهُما رحمةً عَلَيْهِما.

قيل: كانَتِ الرُّعاةُ يضعونَ على رأسِ البئرِ حجرًا لا يُقلُّهُ إلا سبعةُ رِجالٍ أو أكثرُ، فأقلَّهُ وحدَهُ مع ما كانَ به من الوَصَبِ والجُوعِ وجِراحَةِ القَدمِ[4].

وقيل: كانَتْ بئرٌ أُخرى عليها صخرَةٌ فرفعَهَا واستَقى منها[5].

﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ﴾: لأيِّ شيءٍ أنزلتَ إليَّ ﴿مِنۡ خَيۡرٖ﴾ قليلٍ أو كثيرٍ، وحملَهُ الأكثرونَ على الطَّعامِ ﴿فَقِيرٞ﴾ محتاجٌ سائلٌ، ولذلك عُدِّيَ باللامِ.

---

(١) قوله: «ثَم دونه» بالثاء المثلثة المفتوحة؛ أي: في الفعل دون المفعول، وفي بعض النسخ: «تَمّ» بنقطتين؛ أي: حصل بدون المفعول، وعلى النسختين فذكره زائد لا حاجة إليه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) بفتحِ الياءِ وضمّ الدال، انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٣) بضم الراء ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤) عن بعضهم، ونسبها ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣٨٠) لعكرمة وسعيد بن جبير وابن يعمر وعاصم الجحدري.

(٤) «مع ما كان به من الوصب والجوع وجراحة القدم» في نسخة الفاروقي بعد قوله: «فسقى لهما مواشيهما رحمة عليهما»، وهو هنا أنسب، وانظر: «معاني القرآن» للنحاس (٥/ ١٧٤).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٨٢٤) عن ابن عباس.

وقيل: معناه: إنِّي لِمَا أنزَلْتَ إليَّ مِن خَيرِ الدِّينِ صرتُ فَقيرًا في الدُّنيَا[1]؛ لأنَّه كانَ في سَعةٍ عندَ فِرعونَ، والغرضُ مِنْه إظهارُ التَّبجُّحِ والشُّكرِ على ذلك.

(٢٥) ـ ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ أي: مُسْتَحْيِيَةً[2] مُتخفِّرَةً، قيل: كانتِ الصُّغرَى منهما، وقيل: الكُبرَى، واسمُها: صَفُوراءُ أو صَفْرَاءُ، وهي التي تزوَّجها مُوسى.

﴿قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ﴾: ليكافِئَكَ ﴿أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا﴾: جزاءَ سَقْيِكَ لنا.

ولعَلَّ مُوسى إنَّما أَجابَها ليتبرَّكَ برُؤيَةِ الشَّيخِ ويَستَظهِرَ بمعرفَتِه لا طمعًا في الأجرِ، بل رُوِيَ أنَّهُ لَمَّا جاءَهُ قَدَّمَ إليه طعامًا، فامتنعَ عنه وقال: إنَّا أهلُ بيتٍ لا نبيعُ دينَنا بالدُّنيا، حتى قال شُعَيبٌ: هذه عادَتُنا مَع كلِّ مَن يَنزِلُ بنا[3].

هذا، وإنَّ مَن فعلَ مَعروفًا فأُهدِيَ بشيءٍ؛ لم يَحْرُمْ أَخذُهُ.

---

(١) قولُه: «إنِّي لِمَا أنزَلْتَ إليَّ مِن خَيرِ الدِّينِ صرتُ فَقيرًا في الدُّنيَا»، (ما) على هذا الوجه موصولةٌ، واللام أَجْلية؛ أي: لِأَجْلِ ما أنزَلْتَ، و﴿مِنۡ﴾ بيان، والتنكيرُ في ﴿خَيۡرٖ﴾ للنوعِ والتعظيم؛ ولذلكَ أضافَهُ إلى الدِّين، وعلى الوجه الأوّلِ: (ما) موصوفة، والتنكيرُ للشيوع؛ ومن ثَم قدَّرَ أوّلاً: «لأيِّ شيء»، وثانيًا «قليلٍ أو كثير». انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٣٥)، وعبارة الزمخشري: ﴿إِنِّي﴾ لأَيِّ شَيْءٍ ﴿أَنزَلۡتَ إِلَيَّ﴾ قَلِيلٍ أو كَثِيرٍ غَثٍّ أو سَمِينٍ لـ﴿فَقِيرٞ﴾، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ: إنِّي فقِيرٌ منَ الدُّنيا لِأَجْلِ ما أنزَلْتَ إليَّ مِن خيْرِ الدِّينِ. انظر: «الكشاف» (٦/ ٤١١)، وعليه شرح الطيبي، فنقلناه مع بعض تصرف.

(٢) في نسخة التفتازاني: «مستحية»، وكلاهما صواب.

(٣) قطعة من خبر طويل رواه الدارمي في «سننه» (٦٤٧)، والدينوري في «المجالسة» (٣٤٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٣٤)، عن رجل من التابعين يدعى: أبا حازم، واسمه: سلمة بن دينار، وذكره الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٤١٣)، وتابعه عليه مَن بعده كالمؤلف والرازي وأبي البركات النسفي وأبي حيان وابن عادل والنيسابوري وأبي السعود في تفاسيرهم.

﴿فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يـريدُ فِرعونَ وقومَه.

(٢٦) ـ ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾ يعني: التـي استـدْعـتْه: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ للرَّعيِ ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ تعليلٌ شائعٌ يجـري مجرى الدَّليلِ على أنَّه حقيقٌ بالاستئجارِ، وللمُبالغَةِ فيه جُعِلَ ﴿خَيْرَ﴾ اسمًا، وذُكـرَ الفعلُ بلفظِ الماضي للدَّلالةِ على أنَّه أَمرٌ مجرَّبٌ مَعروفٌ.

رُوِيَ أنَّ شُعيبًا قالَ لها: وما أَعلَمَكِ بقُوَّتِه وأمانَتِه؟ فذكرَتْ إقلالَ الحجرِ، وأنَّه صَوَّبَ رأسَهُ حتى بلَّغَتْهُ رِسالَتَه، وأمرَهَا بالمشيِ خَلفَهُ[١].

(٢٧) ـ ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى﴾؛ أي: تأجرَ نفسَكَ مني، أو: تكونَ لي أجيرًا، أو: تُثيبَنِي، مِن: أَجَرَكَ اللهُ.

﴿ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ﴾ ظرفٌ على الأوَّلَيْنِ، ومَفعولٌ به على الثَّالثِ بإضمارِ مُضافٍ، أي: رِعيةَ ثَماني حجَجٍ.

﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا﴾: عملَ عشرِ حجَجٍ ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾: فإتمامُه مِن عندِكَ تَفضُّلًا، لا مِن عندِي إلزامًا عليك، وهذا استدعاءُ العقدِ لا نفسُه، فلعلَّهُ جرى على مُعيَّنَةٍ وبمهرٍ آخرَ، أو برِعْيةِ الأَجَلِ الأوَّلِ ووعدَ له أن يوفيَ الآخرَ إن تيسَّرَ له قبلَ العقدِ، وكانَتِ الأغنامُ للمُزوَّجةِ[٢]، مع أنَّه يُمكِنُ اختلافُ الشَّرائعِ في ذلك.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٢٥) وما بعدها عن ابن عباس وجمع. وهو قطعة من حديث الفتون الطويل وقد تقدم قريباً.

(٢) قوله: «وهذا استدعاء العقد...»؛ أي: دعاه وواعده على عقدٍ سيقع، أي: هذا الكلام وهو قول شعيب: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ﴾ هو استدعاء عقد النكاح من موسى لا عقد النكاح نفسه بدليل قوله: ﴿أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ﴾ ولو كان غرضه من هذا الكلام =

﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ﴾ بإلزامِ إتمامِ العشرِ، أو المناقشةِ في مراعاةِ الأوقاتِ واستيفاءِ الأعمالِ، واشتقاقُ المشقَّةِ من الشَّقِّ[1]، فإنَّ ما يصعُبُ عليك يَشُقُّ عليك اعتقادَكَ في إطاقَتِه ورأيَكَ في مُزاولَتِه.

﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ في حُسنِ المُعاملَةِ ولينِ الجانبِ والوفاءِ بالمُعاهدَةِ.

(٢٨) ـ ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾؛ أي: ذلك الذي عاهدْتَني فيه قائمٌ بينَنا لا نخرجُ عَنْه.

﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ أطوَلَهُما أو أقصَرَهُما ﴿قَضَيْتُ﴾ وفَيتُكَ إيَّاه ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ

= العقد لقال: قد أنكحتك بنتي هذه، فلا يَرِدُ عليه أنّ الإبهام في المرأة المزوَّجة غير صحيح، وأيضاً غير صحيح النكاح على الخدمة ومنافعِ الحرّ عند الحنفية خصوصاً ومدتها غير معيَّنة هنا، وأيضاً الخدمة ليست لها بل لأبيها فكيف صح كونها مهراً؟ وحاصله: أنّ هذا الكلام طلب العقد لا نفسه. وقوله: «فلعلَّهُ جرى على مُعيَّنَةٍ وبمهرٍ آخرَ»؛ أي: فلعل العقد جرى بعد تلك المواعدة على بنت معينة من بنتيه وبمهر آخر غير الرِّعية، وهذا تصحيح العقد على المذهبين.

وقوله: «أو برِعْيةِ الأَجَل الأوَّل... » جواب آخر عن الإيراد الثاني، وهو تصحيح العقد عند الشافعي، فإن التزوّج على الرعي جائز عنده، أما عند الحنفية فيفهم من «الهداية» الجواز أيضاً، والخلاف في الخدمة غير الرعية فإنها مستثناة لأنها قيام بأمر الزوجية لا خدمة صرفة، وقوله: «ووعد له..» الجملة حالية بتقدير (قد)، أو معطوف على «جرى»، وفاعله ضمير موسى عليه السلام.

وقوله: «وكانَتِ الأغنامُ للمُزوَّجةِ» فيه الجواب عن الإيراد الثالث؛ فإن هذا من شرائط صحة عقد النكاح، فإن رعية الغنم لا يجوز أن تقع مهراً إلا إذا كانت الأغنام للبنت التي زوجها شعيب من موسى لا لشعيب عليهما السلام. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (١٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٢)، و«حاشية الخفاجي».

(١) قوله: «من الشق... » «الشق» بفتح الشين، وهو فصل الشيء شقين، يعني: أنه يشق الاعتقاد والرأي لتردّده في تحمله وعدمه. انظر: «حاشية الخفاجي».

عَلَيَّ﴾: لا يُعتَدَى عليَّ بطَلَبِ الزِّيادَةِ، فكما لا أُطالَبُ بالزِّيادَةِ على العشرِ لا أُطالَبُ بالزِّيادةِ على الثَّماني.

أو: فلا أكونُ مُعتَدِيًا بتركِ الزِّيادَةِ عليه، كقولِك: لا إِثمَ عَلَيَّ، وهذا أبلغُ في إثباتِ الخِيرةِ وتَساوي الأجلَينِ في القضاءِ مِنْ أَنْ يقال: إنْ قضيتُ الأقصرَ فلا عدوانَ عَلَيَّ.

وقُرِئَ: (أَيْمَا)[1]، كقولِه:

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا والسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ[2]

و: (أيَّ الأجلينِ ما قَضَيْتُ)[3] فتكونُ (ما) مزيدةً لتأكيدِ الفعلِ؛ أي: أيَّ الأجلينِ جرَّدتُ عَزْمِي لقَضائِه.

و: (عِدْوان) بالكسرِ[4].

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ مِن المُشارطَةِ ﴿وَكِيلٌ﴾: شاهدٌ حَفِيظٌ.

(٢٩) - ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾: بامرأتِه، رُوِيَ أنَّه قَضَى أَقْصَى الأجَلَينِ[5]، ومكثَ بعدَ ذلك عندَهُ عَشْرًا أُخَرَ ثمَّ عزَمَ على الرُّجوعِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤) عن العباس بن الفضل عن أبي عمرو، و«المحتسب» (٢/ ١٥٠) عن الحسن.

(٢) البيت للفرزدق في «ديوانه» (١/ ٢٨١). وانظر: «المحتسب» (٢/ ١٥٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ١٠٧).

(٣) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٠٥)، و«الكشاف» (٦/ ٤١٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٨٥).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤)، و«الكشاف» (٦/ ٤١٩)، عن يزيد بن قطيب.

(٥) رواه البخاري (٢٦٨٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه بلفظ: (أكثرهما =

﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾: أبصرَ مِن الجهةِ التي تَلِي الطُّورَ ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾: بخبرِ الطَّريقِ ﴿أَوْ جَذْوَةٍ﴾: عودٍ غليظٍ سواءٌ كانَتْ فيه[1] نارٌ أو لم تَكُن، قالَ كُثَيِّرٌ[2]:

بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا ... جَزْلَ الجِذَى غَيْرَ خَوَّارٍ وَلَا دَعِرِ[3]

وقال:

وَأَلْقَى عَلَى قَيْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً ... شَدِيدًا عَلَيْهِ حَرُّهَا وَالْتِهَابُهَا[4]

= وأطيبهما)، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٢٩١): وهو في حكم المرفوع؛ لأن ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب.

ورواه البزار في «مسنده» (٣٩٦٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥٤٣٠)، من طريق عوبد بن أبي عمران الجوني عن أبيه عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر: أن النبي ﷺ سئل: أيَّ الأجلين قضى موسى؟ قال: «أوفاهما وأبرهما»، قال: وسئل: أيَّ المرأتين تزوج؟ قال: «الصغرى منهما».

قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢٦): (عوبد ضعيف). ثم ذكر عن ابن مردويه نحوه من حديث أبي هريرة رفعه وقال: (وفي إسناده سليمان الشاذكوني وهو ضعيف)..

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «سواء كان في رأسه».

(٢) قوله: «كثير»: ليس في نسخة الفاروقي والخيالي، والمثبت من باقي النسخ، ومثله في «الكشاف» (٦/ ٤٣٣)، ولم أجد من نسبه لكثير، والصواب أنه لابن مقبل. انظر التعليق الآتي.

(٣) البيت في «ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل» (ص: ٩١). وورد منسوبا إليه في «مجاز القرآن» (٢/ ١٠٣)، و«غريب الحديث» للحربي (٢/ ٦٩٥)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ١١٤)، و«تفسير الطبري» (١٨/ ٢٣٩)، و«تهذيب اللغة» (٢/ ١٢٠)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٤١٤)، و«الصحاح» (مادة: جذى)، و«مقاييس اللغة» (٢/ ٢٨٣)، و«الأفعال» للمعافري (٣/ ٣٣٤)، و«المخصص» لابن سيده (٣/ ١٦٢)، و«البسيط» للواحدي (١٧/ ٣٨١)، وكذا نسبه لابن مقبل الزمخشري في «أساس البلاغة» (مادة: جذى).

(٤) البيت في «النكت والعيون» (٤/ ٢٥٠)، و«باهر البرهان» للغزنوي (٢/ ١٠٧٢)، و«الكشاف» =

ولذلك بيَّنَه بقَولِه: ﴿مِّنَ ٱلنَّارِ﴾.

وقرأ عاصِمٌ بالفَتحِ، وحَمْزَةُ بالضَّمِّ، وكُلُّهَا لُغَاتٌ[1].

﴿لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾: تَستَدْفِئُونَ بِهَا.

(٣٠) ـ ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ أتاهُ النِّداءُ مِن الشَاطِئِ الأيمنِ لِمُوسى ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾ مُتَّصِلٌ بالشَّاطِئِ أو صِلَةٌ لـ﴿نُودِيَ﴾.

﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ بدلٌ مِن ﴿شَٰطِيِٕ﴾ بدلَ الاشتمالِ لأنَّها كانَتْ نابِتَةً على الشَّاطِئِ.

﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾: أي يا مُوسى ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هذا وإن خالفَ ما في (طه) والنَّملِ لفظًا فهو طِبْقُه في المقصودِ.

(٣١) ـ ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾؛ أي: فأَلْقَاهَا فصارَتْ ثُعبانًا واهتزَّتْ فلَمَّا رَآها تهتَزُّ ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ في الهيئَةِ والجثَّةِ أو في السُّرعةِ ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾: مُنهَزِمًا من الخَوْفِ ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾: ولم يرجِعْ.

﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ نُودِيَ: يا مُوسى ﴿أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ﴾ عن المُخاوِفِ، فإنَّه لا يخافُ لَدَيَّ المُرسَلُونَ.

= (٦/ ٤٢٣)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٧٤)، و«البحر» (١٧/ ٦)، و«الدر المصون» (٨/ ٦٦٩)، و«اللباب» لابن عادل (١٥/ ٢٤٨)، و«تفسير أبي السعود» (٧/ ١٢)، و«روح المعاني» (٢٠/ ١٧٢)، وعندهم جميعاً عدا «الكشاف» و«البحر»: «.. شديداً عليها.. »، وهي كذلك في نسخة الطبلاوي، وعليها شرح الخفاجي فقال: (وقيس فيه اسم قبيلة، ولذا قال: «عليها»، وهو استعارة لما لحقها من الفتنة التي كأنها نار متوقدة).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٣٢) ـ ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾: أَدخِلْها ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾: عيبٍ ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾: يدَيْكَ المَبْسوطَتينِ تتَّقِي بهما الحيَّةَ كالخائفِ الفَزِعِ بإدخالِ اليُمنَى تحتَ عَضُدِ اليُسرَى وبالعكسِ، أو بإدخالِها في الجَيبِ فيكونُ تكريرًا لغرضٍ آخَرَ، وهو أَنْ يكونَ ذلك في وَجهِ العَدُوِّ إظهارَ جراءةٍ ومبدأً لظهورِ مُعجِزَةٍ.

ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالضَّمِّ: التَّجلُّدَ والثَّباتَ عندَ انقلابِ العَصا حيَّةً، استعارةً مِن حالِ الطَّائرِ؛ فإنَّه إذا خافَ نَشَرَ جَناحَيْهِ وإذا أَمِنَ واطمَأَنَّ ضَمَّهُمَا إليهِ.

﴿من الرَّهَبِ﴾: مِن أَجْلِ الرَّهبِ؛ أي: إذا عراكَ الخَوْفُ فافعَلْ ذلك تَجلُّدًا وضَبْطًا لِنَفْسِك.

وقرَأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ بضمِّ الرَّاءِ وسكونِ الهاءِ، وقُرِئَ بضَمِّهِما، وقرأَ حفصٌ بالفَتْحِ والسُّكونِ[1]، والكلُّ لُغَاتٌ.

﴿فَذَانِكَ﴾ إشارةٌ إلى العَصا واليدِ، وشدَّدَه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ورُوَيسٌ[2].

﴿بُرْهَانَانِ﴾: حُجَّتانِ، وبُرهانٌ: فُعْلانٌ؛ لقولِهِم: (أَبْرَهَ الرَّجُلُ): إذا جاءَ بالبُرْهانِ، مِن قَوْلِهِم: بَرِهَ الرَّجُلُ: إذا ابيَضَّ، ويقال: بَرْهَاءُ وبَرَهْرَهَةٌ للمرأةِ البيضاءِ، وقيل: فُعْلالٌ لقَوْلِهِم: بَرْهَنَ.

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ مُرسَلًا ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ فكانوا أحِقَّاءَ بأَنْ يُرسَلَ إليهم.

---

(١) وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرو بفتحهما. انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٧١). أما القراءة بضمتين فشاذة نسبت لعيسى بن عمر والجحدري وقتادة والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤)، و«البحر» (١٧/ ٤٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٣٣) ـ ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ بها.

(٣٤) ـ ﴿ وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا ﴾: مُعِينًا، وهو في الأصلِ اسمُ ما يُعانُ به كالدِّفءِ.

وقرأ نافعٌ: ﴿رِدًا﴾ بالتَّخفيفِ[1].

﴿يُصَدِّقْنِي﴾ بتخليصِ الحقِّ وتقريرِ الحُجَّةِ وتَزييفِ الشُّبهَةِ ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ ولساني لا يُطاوِعُني عند المُحاجَّةِ.

وقيل: المرادُ تَصديقُ القَوْمِ لتَقريرِه وتَوضيحِه[2]، لكنَّه أُسنِدَ إليه إسنادَ الفعلِ إلى السَّببِ.

وقرأ عاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بالرَّفعِ[3] على أنه صِفَةٌ والجَوابُ مَحذوفٌ.

(٣٥) ـ ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾: سنُقَوِّيكَ به، فإنَّ قُوَّةَ الشَّخصِ بشِدَّةِ اليَدِ على مُزاولةِ الأُمورِ، ولذلك يُعبَّرُ عنه باليَدِ، وشِدَّتِها بشدَّةِ العَضُدِ.

﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾: غلبَةً أو حُجَّةً ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾ باستيلاءٍ أو حِجَاجٍ ﴿بِآيَاتِنَا﴾ مُتَعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: اذهَبَا بآياتِنَا، أو بـ﴿نجعل﴾؛ أي: نُسَلِّطُكُما بها، أو بمعنى: (لا يَصِلُونَ)؛ أي: تَمتَنِعُونَ مِنْهُم، أو قسمٌ جوابُه: (لا يَصِلُونَ)[4]، أو بيانٌ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٧١). وقرأ أبو جعفر (رِدًا) بالنقل، ويبدل التنوين ألفًا وصلًا ووقفًا. انظر: «النشر» (١/ ٤١٤).

(٢) قولـه: «وقيـل: المـراد تصديـق القـوم»؛ أي: والأصـل: يصدقونـي. انظـر: «حاشـية الأنصـاري» (٤/ ٣٥٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٤) قولُه: «قَسَم جوابُه: لَا يَصِلُونَ»، فيهِ تساهُل؛ لأنّ جوابَ القَسَمِ لا يتقدَّمُ عليه، ولا يكونُ فيهِ فاء، ولعلّ مُرادَهُ أنّ ما قبلَهُ يَدُلُّ على الجواب، وأما الجواب فمحذوف. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٥٦).

لـ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ في قولِه: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ بمعنى: أنه صِلَةٌ لِمَا بيَّنَه[١]، أو صِلَةٌ له على أنَّ اللامَ فيه للتَّعريفِ لا بمعنى (الذي).

(٣٦) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾: سحرٌ تَختَلِقُه لم يُفعَلْ قبلُ مثلُه، أو: سِحرٌ تعملُه ثمَّ تَفتَرِيه على اللهِ، أو: سحرٌ مَوصوفٌ بالافتراءِ كسائرِ أنواعِ السِّحرِ.

﴿وَمَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا﴾ يَعْنون: السِّحرَ، أو ادعاءَ النبوَّة ﴿فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ كائناً في أيَّامِهم.

(٣٧) ـ ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ﴾ فيَعلمُ أنِّي مُحِقٌّ وأنتُمْ مُبطِلُونَ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿قال﴾ بغيرِ واوٍ[٢]، لأنَّه قال ما قاله جوابًا لِمَقالِهم، ووجهُ العَطفِ: أنَّ المرادَ حكايةُ القَوْلَينِ ليوازنَ النَّاظرُ بينَهُما فيُميِّزَ صَحيحَهُما مِن الفاسدِ.

﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: العاقبَةُ المحمودةُ، فإنَّ المرادَ بالدَّارِ: الدُّنيا، وعاقِبَتُها الأصليَّةُ هي الجنَّةُ؛ لأنَّها خُلِقَت مَجازًا إلى الآخرةِ، والمقصودُ منها بالذَّاتِ هو الثَّوابُ، والعِقابُ إنَّما قُصِدَ بالعَرَضِ.

---

(١) أي: الغالب إنما يكون غالباً بسبب شيء، فقوله: ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ هنا فيه إبهام من حيث إنه لم يذكر ما تحصل الغلبة بسببه وهو ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ فيكون بياناً، فكأنه قيل: (الغالبون بآياتنا) لكن لا يجوز أن يكون ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ معمولاً لـ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فيكون عامله محذوفاً، والتقدير: تغلبون بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٢٤٥ب).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿يكونُ﴾ باليَاءِ[1].

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: لا يَفوزونَ بالهُدَى في الدُّنيَا وحسنِ العاقبَةِ في العُقْبَى.

(٣٨) ـ ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ نَفى علمَه بإلهٍ غيرِهِ دونَ وُجودِهِ إذْ لم يَكُن عندَه ما يَقتَضِي الجزمَ بعَدَمِه، ولذلك أمرَ ببناءِ الصَّرحِ ليصعدَ إليه ويتطلَّعَ على الحالِ بقولِه: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ كأنَّه توهَّمَ أنَّه لو كانَ لكانَ جسمًا في السَّماءِ يمكنُ التَّرقِّي إليهِ، ثمَّ قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾.

أو أرادَ أَنْ يَبنيَ له رَصَداً يترصَّدُ منها أَوضاعَ الكواكبِ فيرى: هَلْ فيها ما يدلُّ على بعثةِ رسولٍ وتبدُّلِ دولةٍ؟

وقيل: المرادُ بنَفْيِ العلمِ نَفْيُ المَعلومِ كقولِه: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ١٨]، فإنَّ مَعناه: بما ليسَ فيهِنَّ، وهذا مِن خَواصِّ العلومِ الفِعليَّةِ فإنَّها لازمَةٌ لتَحقُّقِ مَعلوماتِها، فيلزمُ مِن انتفائِها انتِفاؤُهَا[2]، ولا كذلكَ العلومُ الانفِعاليَّةُ.

قيل: أَوَّلُ مَن اتَّخذَ الآجُرَّ فِرعونُ[3]، ولذلك أمرَ باتِّخاذِه على وجهٍ يَتضمَّنُ تَعليمَ الصَّنعةِ مع ما فيهِ مِن تَعظُّمٍ، ولذلك نادى هامانَ باسمِه بـ(يا) في وسطِ الكَلامِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) قوله: «وهذا»؛ أي: ما ذكر من أن المرادَ بالعلم المعلومُ، وقوله: «فيلزم من انتفائها انتفاؤها»؛ أي: من انتفاء العلوم الفعلية انتفاءُ المعلومات. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٥٥).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٥٥) عن ابن جريج.

(٣٩) ـ ﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾: بغيرِ استِحقاقٍ ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ بالنُّشورِ.

وقرأَ نافِعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ بفتحِ الياءِ وكسرِ الجيمِ[1].

(٤٠) ـ ﴿فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ﴾ كما مَرَّ بيانُه، وفيهِ فَخامَةٌ وتعظيمٌ لشَأنِ الآخذِ، واستحقارٌ للمَأخوذينَ؛ كأنَّه أخذَهُم مع كثرتِهم في كفٍّ فطَرَحَهُم في اليمِّ، ونظيرُه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

﴿فَٱنظُرْ﴾ يا محمَّدُ ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وحَذِّرْ قومَكَ عن مِثْلِها.

(٤١) ـ ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً﴾: قدوَةً للضُّلَّالِ بالحملِ على الإضلالِ.

وقيل: بالتَّسمِيَةِ كقولِه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أو بمنعِ الألطافِ الصَّارِفَةِ عنه[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٤)، و«التيسير» (ص: ١٧١).

(٢) قوله: «الصارفة عنه»؛ أي: عن الإضلال. وهذان القولان من قوله: «بالتسمية كقوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ...﴾» والقول الذي بعده ذكرهما الزمخشريُّ في «الكشاف» (٦/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) لصرف الآية عن ظاهرها، وهما مبنيان على مذهب المعتزلة من وجوب مراعاة ما يتوهمونه صلاحاً أو أصلح على الله تعالى في أفعاله، ولا يجوز عليه خلق الشر، أما مذهب أهل السنة فهو أنه لا يجب عليه تعالى شيء، قال أبو حيان في «البحر» (١٧/ ٥٠) في تعقبه على كلام الزمخشري: وإنما فسر (جعلناهم) بمعنى: دعوناهم ـ أي سميناهم ـ لا بمعنى: صيرناهم، جرياً على مذهبه من الاعتزال؛ لأن في تصييرهم أئمة خلقَ ذلك لهم، وعلى مذهب المعتزلة لا يجوِّزون ذلك من الله ولا ينسبونه إليه. وقد رده ابن المنير في «الانتصاف» (٣/ ٤١٦) فقال: لا فرق عند أهل السنة بين قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] وبين هذه الآية، فمَن حمل الجعل =

﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾: إلى موجِباتِها مِن الكفرِ والمَعاصِي.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ بدَفعِ العَذابِ عَنْهُم.

(٤٢) ـ ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾: طَرْدًا عن الرَّحمَةِ، أو لعنَ اللاعنينَ، يَلعَنُهم المَلائكةُ والمؤمنونَ ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾: مِن المَطرودينَ، أو ممَّنْ قبَّحَ وُجوهَهُم.

(٤٣) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾: التَّوراةَ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾: أقوامَ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ عليهِم السَّلامُ ﴿بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ﴾: أنوارًا لقُلوبِهِم تَتَبصَّرُ بها الحقائقُ، وتُميِّزُ بينَ الحقِّ والباطلِ.

﴿وَهُدًى﴾ إلى الشَّرائعِ التي هي سُبُلُ[1] اللهِ ﴿وَرَحْمَةً﴾ لأنَّهُم لو عَمِلُوا بها نالوا رحمةَ اللهِ ﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾: ليكونوا على حالٍ يُرْجَى مِنْهُم التَّذكُّرُ، وقد فُسِّرَ بالإرادةِ وفيه ما عرفتَ.

(٤٤) ـ ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ يريدُ: الواديَ أو الطُّورَ، فإنَّه كانَ في شقِّ الغربِ مِن مَقامِ مُوسَى، أو الجانبِ الغربيِّ منه[2].

= على التسمية فيما نحن فيه فراراً من اعتقاد أن دعاءهم إلى النار مخلوق لله تعالى، فهو بمثابة من حمله على التسمية هناك فراراً من جعل الليل والنهار مخلوقين لله تعالى، فلا فرق بين نفي مخلوق واحد عن قدرته تعالى ونفي كل مخلوق.

قلنا: وتقديم المصنف لهذين القولين بـ«قيل» تضعيف لهما، وهذا كما قال الخفاجي في «الحاشية»: إشارة إلى الرد على الزمخشري.

(١) في نسخة التفتازاني: «سبيل».

(٢) قوله: «أو الجانب الغربي منه»؛ أي: من الوادي أو الطور، ومغايرته للأوّل: أنه مجموع الوادي والطور على الأوّل، وعلى هذا بعضه، وهو على كل حال من إضافة الموصوف للصفة. انظر: «حاشية الخفاجي».

والخِطابُ لرسولِ اللهِ ﷺ؛ أي: مـا كنتَ حاضِرًا ﴿إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾: إذ أوحينَا إليه الأمرَ الذي أرَدْنَا تَعريفَه ﴿وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ للوَحيِ إليهِ، أو على الموحَى إليهِ وهُم السَّبعونَ المُختارونَ للمِيقاتِ، والمرادُ: الدَّلالةُ على أنَّ إِخبارَهُ عن ذلكَ مِن قَبيلِ الإخبارِ عن المغيَّباتِ التي لا تُعرفُ إلا بالوحيِ، ولذلك استدركَ عَنْهُ بقولِه:

(٤٥) ـ ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾؛ أي: ولكنَّا أَوْحيناهُ إليك لأنَّا أنشأنَا قُرونًا مُختلِفَةً بعدَ مُوسى، فتطاولَت عليهِمْ المُدَدُ فحُرِّفَت الأَخبارُ وتَغيَّرَت الشَّرائِعُ واندرَسَتِ العُلومُ، فحَذَفَ المُستدرَكَ وأقامَ سببَهُ مُقامَه[1].

﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا﴾: مُقيمًا ﴿فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾: شُعَيبٍ والمؤمنينَ[2] به ﴿تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ تقرأُ عليهِم تعلُّمًا مِنْهُم ﴿ءَايَٰتِنَا﴾ التي فيها قِصَّتُهُم ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ إيَّاكَ ومُخبرينَ لكَ بها.

(٤٦) ـ ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ لعلَّ المرادَ به وقتُ ما أعطاهُ التَّوراةَ، وبالأَوَّلِ حينَما استنبأَهُ؛ لأنَّهما المذكورانِ في القِصَّةِ.

﴿وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ ولكـن علَّمنـاكَ رحمـةً. وقُرِئَت بالرَّفعِ[3] على: هـذِهِ رَحمَةٌ.

﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ مُتعـلِّـقٌ بالفعلِ المحذوفِ ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾

---

(١) قوله: «فحذف المستدرك»؛ أي: وهو «أوحيناه»، «وأقام سببه»؛ أي: وهو الإنشاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٥٧).

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «شعيب والمؤمنون».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤) عن ابن أبي عبلة.

لوُقوعِهِم في فترةٍ بينَكَ وبينَ عِيسى، وهي خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنةً[١]، أو بينكَ وبين إسماعيلَ على أنَّ دعوةَ مُوسى وعيسَى كانت مُختَصَّةً ببني إسرائيلَ وما حَوالَيْهِم.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾: يَتَّعِظُونَ.

(٤٧) - ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ (لولا) الأُولى امتِناعِيَّةٌ، والثَّانيَةُ تَحضيضيَّةٌ واقعَةٌ في سِياقِها؛ لأنَّها ممَّا أُجيبَت بالفاءُ تَشبيهًا لها بالأمرِ، مَفعولُ ﴿فَيَقُولُوا۟﴾ المعطوفِ على ﴿تُصِيبَهُم﴾ بالفاءِ المعطيةِ معنى السَّببيَّةِ المنبِّهةِ على أنَّ القولَ[٢] هو المقصودُ بأن يكونَ سببًا لانتفاءِ ما تُجابُ به، وأنَّه لا يصدرُ عَنْهُم حتَّى تُلجِئَهُم العقوبةُ، والجوابُ مَحذوفٌ والمعنى: لولا قولُهم إذا أصابَتْهُم عقوبةٌ بسببِ كُفرِهِم ومَعاصيهِم: ربنا هَلَّا أرسلتَ إلينا رَسُولًا يبلِّغُنا آياتِكَ فنتَّبعَها ونكونَ مِن المُصدِّقينَ ما أرسلناكَ؛ أي: إنَّما أرسلناكَ قطعًا لعُذرِهِم وإلزامًا للحجَّةِ عليهِم.

﴿فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ يعني: الرَّسولَ المصدَّقَ بنوعٍ مِن المعجزاتِ[٣] ﴿وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤٨) - ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾ مِن الكتابِ جملةً واليَدِ والعَصا وغيرِهما؛ اقتراحًا وتَعنُّتًا[٤].

---

(١) وهذا مخالف لما رواه البخاري (٣٩٤٨) عن سلمان الفارسي رضي الله عنه من قوله: (فترةُ بَيْنَ عيسى ومحمدٍ صلواتُ الله عليهما ستُّ مئةِ سنة).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «المقول».

(٣) قوله: «بنوع من المعجزات»؛ أي: وهو الكتاب كما هو مصدَّق بسائر المعجزات. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٥٨).

(٤) قوله: «جملة» حال من الكتاب، و«اقتراحاً» مفعول له لـ﴿قَالُوا۟﴾ أو حالٌ من فاعله. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ يعني: أبناءَ جِنْسِهِم في الرَّأيِ والمذهبِ، وهُم كفرةُ زمانِ مُوسَى عليهِ السَّلامُ، وكان فِرعونُ عَربيًّا مِن أولادِ عادٍ.

﴿قالوا ساحِرَانِ﴾ يعنونَ: مُوسى وهارونَ، أو: مُوسَى ومحمَّدًا عليهِمَا السَّلامُ.

﴿تَظَٰهَرَا﴾: تعاونَا بإظهارِ تلك الخوارقِ، أو بتوافُقِ الكتابينِ.

وقرأ الكوفِيُّونَ: ﴿سِحْرَانِ﴾[1] بتقديرِ مُضافٍ، أو جَعْلِهما سِحرَيْنِ مبالغَةً، أو إسنادِ تَظاهُرِهما إلى فعلِهما[2] دلالةً على سببِ الإعجازِ.

وقُرِئَ: (اظَّاهرَا) على الإدغامِ[3].

﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾؛ أي: بكُلٍّ مِنهما، أو: بكلِّ الأنبياءِ.

(٤٩) - ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾: ممَّا أُنزِلَ على مُوسَى وعَلَيَّ، وإضمارُهُما لدلالةِ المعنى، وهو يؤيِّدُ أنَّ المرادَ بالسَّاحِرَينِ مُوسى ومحمَّدٌ عليهِما السَّلامُ.

﴿أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّا ساحرانِ مُختَلِقانِ، وهذا[4] مِن الشُّروطِ التي يرادُ بها الإلزامُ والتَّبكيتُ، ولعلَّ مَجيءَ حرفِ الشَّكِّ للتَّهكُّمِ بهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٥)، و«التيسير» (ص: ١٧٢). والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) قوله: «بتقدير مضاف»؛ أي: ذوا سحرين، أو صاحبا سحرين «أو جعلهما»؛ أي: موسى وهارون، أو موسى ومحمد «أو إسناد» بالجر عطف على ضمير (جعلهما)؛ أي: أو جعل إسناد تظاهرهما «إلى فعلهما»؛ أي: فعلي الرسولين، وهو السحر، والمعنى: تظاهَرَ سحراهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٥٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٤) عن ابن مسعود وطلحة والأعمش.

(٤) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «فهذا».

(٥٠) - ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ دُعاءَكَ إلى الإتيانِ[1] بالكتابِ الأهدى، فحُذِفَ المفعولُ للعلمِ به، ولأنَّ فعلَ الاستجابةِ يُعدَّى بنفسِهِ إلى الدُّعاءِ وباللامِ إلى الدَّاعِي، فإذا عُدِّيَ إليه حُذِفَ الدُّعاءُ غالبًا كقوله[2]:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

﴿فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ إذ لَوْ اتَّبعوا حُجَّةً لأَتَوْا بها ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ استفهامٌ بمعنى النَّفيِ ﴿بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ في مَوضعِ الحالِ للتَّوكيدِ أو التَّقييدِ، فإنَّ هوى النَّفسِ قَدْ يُوافِقُ الحقَّ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾: الذين ظَلَمُوا أنفُسَهُم بالانهماكِ في اتِّباعِ الهوى.

(٥١) - ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾: أتْبَعْنا بعضَهُ بعضًا في الإنزالِ ليتَّصِلَ التَّذكيرُ، أو: في النَّظمِ لتتقرَّرَ الدَّعوةُ بالحُجَّةِ، والمواعظُ بالمواعيدِ، والنَّصائحُ بالعِبَرِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ فيُؤمِنُونَ ويُطيعونَ.

(٥٢) - ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ نزلَتْ في مُؤمِني أهلِ الكتابِ[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «دعاءك بالإتيان».

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٦٧ و١١٢ و٢٤٥ و٣٢٦) و(٢/ ١٠٧)، و«خزانة الأدب» (١٠/ ٤٣٦)، وقال القالي: بعضهم يرويها لسهم الغنوي، وهو من قومه وليس بأخيه. انظر: «أمالي القالي» (٢/ ١٤٨). وتقدم البيت في تفسير الآية (٩٥) من سورة آل عمران.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٧٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٨٨)، عن ابن عباس بإسناد ضعيف. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٧٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٩٣)، عن مجاهد.

وقيل: في أربعينَ مِن أهلِ الإنجيلِ: اثنانِ وثلاثونَ جاؤوا مع جعفرٍ مِن الحبشَةِ، وثمانيةٌ من الشَّامِ[1].

والضَّميرُ في ﴿مِن قَبۡلِهِۦ﴾ للقرآنِ؛ كالمستكِنِّ في:

(٥٣) ـ ﴿وَإِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ﴾؛ أي: بأنَّه كلامُ اللهِ

﴿إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّنَآ﴾ استئنافٌ لبيانِ ما أوجبَ إيمانَهُم به.

﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلِهِۦ مُسۡلِمِينَ﴾ استئنافٌ آخرُ للدلالةِ على أنَّ إيمانَهُم به ليسَ ممَّا أحدَثُوه حينئذٍ، وإنَّما هو أمرٌ تقادمَ عهدُه لَمَّا رَأَوا ذكرَه في الكتبِ المتقدِّمَةِ، وكونُهم على دينِ الإسلامِ قبلَ نُزولِ القُرآنِ أو تِلاوته عليهِم باعتِقادِهِم صِحَّتَهُ في الجملَةِ.

(٥٤) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾: مرَّةً على إيمانِهِم بكتابِهِم ومـرَّةً على إيمانِهِم بالقُرآنِ.

﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بصَبرِهِم وثَباتِهِم على الإيمانَينِ، أو على الإيمانِ بالقُرآنِ قبلَ النُّزولِ وبعدَه، أو على أذى مَنْ هاجرَهُم مِن أهلِ دينِهِم ومن المشركين.

﴿وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾: ويَدفعونَ بالطَّاعةِ المعصيَّةَ؛ لقولِه[2] عليه السَّلامُ: «أَتْبِعِ الحسنَةَ السَّيِّئَةَ تَمْحُهَا»[3].

﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ في سَبيلِ الخيرِ.

(٥٥) ـ ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ﴾ تكرُّمًا ﴿وَقَالُواْ﴾ للَّاغينَ: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا

---

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٢٥٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «كقوله».

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢١٤٠٣)، والترمذي (١٩٨٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

﴿وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ مُتاركَةً لهم وتوديعًا، أو دعاءً لهم بالسَّلامَةِ عمَّا هم فيه ﴿لَا نَبْتَغِي ٱلْجَاهِلِينَ﴾: لا نطلبُ صُحبتَهُم ولا نريدُها.

(٥٦) ـ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾: لا تَقدِرُ أَنْ تُدخِلَهُ في الإسلامِ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ فيدخلُه في الإسلامِ ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾: بالمستعدِّينَ لذلك.

والجمهورُ على أنَّها نَزلَتْ في أبي طالبٍ؛ فإنَّه لَمَّا احتُضِرَ جاءَهُ رسولُ اللهِ ﷺ وقال: «يا عم، قل: لا إلهَ إلا اللهُ كلمةٌ أحاجُّ بها لك عندَ اللهِ» قال: يا ابنَ أخِي قد عَلِمتُ إنَّكَ لصَادقٌ، ولكنِّي أكرَهُ أنْ يُقالَ: جزِعَ[1] عندَ الموتِ[2].

(٥٧) ـ ﴿وَقَالُوٓا۟ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾: نُخرَجُ مِنْها، نزلَتْ في الحارثِ بنِ عثمانَ بنِ نوفَلِ بنِ عبدِ مَنافٍ، أتى النَّبيَّ عليهِ السَّلامُ فقال: نحنُ نَعلَمُ أنَّكَ على الحقِّ، ولكنَّا نَخافُ إن اتَّبعناكَ وخالَفْنَا العربَ وإنما نحنُ أَكَلةُ رأسٍ أن يَتخطَّفونَا مِن أَرضِنَا[3]، فردَّ اللهُ عليهِمْ بقولِه:

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «خرع». وهما روايتان في الحديث. ومعنى (خرع): ضعُفَ، ومعنى (جزع): خافَ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: خرع).

(٢) ذكره بهذا السياق دون سند مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٣٥٠)، وابن إسحاق في «سيرته» (٣٢٥)، والماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٨/ ١٨١)، بلفظ: «خرع»، وهما روايتان كما سيأتي، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢٦): لم أجده، وقصة وفاة أبي طالب في الصحيحين عن سعيد بن المسيب عن أبيه بغير هذا السياق أو أخصر منه. قلت: رواه البخاري (٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه. ورواه مسلم (٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه بنحوه مختصراً النسائي في «الكبرى» (١١٣٢١)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٨٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره بهذا اللفظ مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٥٨)، لكن في نزول قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَ﴾ الآية [الأنعام: ٣٣] وقال مقاتل: نظيرها في القصص: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾. وقوله: «أكلة رأس»: جمع آكِلٍ، وهو مثَل في القلة، وأصله: =

﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾: أولم نجعَلْ مكانَهُم حرَمًا ذا أمنٍ بحُرمةِ البَيتِ الذي فيه، يَتناحَرُ العربُ حولَهُ وهُم آمِنونَ فيه.

﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ﴾: يُحمَلُ إليه ويُجمَعُ فيه. وقرأَ نافِعٌ ويعقوبُ في روايةٍ بالتَّاءِ[1].

﴿ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ مِن كلِّ أَوْبٍ ﴿رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ فإذا كانَ هذا حالَهم وهم عَبدَةُ الأصنامِ، فكيفَ يعرِّضُهم للتَّخوُّفِ[2] والتَّخطُّفِ إذا ضمُّوا إلى حرمةِ البيتِ حُرمةَ التَّوحيدِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جهلةٌ لا يَتفطَّنُونَ له ولا يَتفكَّرُونَ ليَعلَمُوا.

وقيل: إنه مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾؛ أي: قليلٌ مِنْهُم يَتدبَّرُونَ فيعلمونَ أنَّ ذلك رزقٌ مِن عندِ اللهِ؛ إذ لو عَلِمُوا لَمَا خافُوا غيرَه.

وانتصابُ ﴿رِّزْقًا﴾ على المصدرِ مِن مَعنى ﴿يُجْبَىٰٓ﴾ أو الحالِ مِن الثَّمراتِ لتَخصُّصِها بالإضافَةِ.

ثمَّ بيَّنَ أنَّ الأمرَ بالعكسِ، فإنَّهُم[3] أَحِقَّاءُ بأن يخافُوا مِن بأسِ اللهِ على ما هُم عليهِ بقوله:

(٥٨) ـ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾؛ أي: وكَمْ مِن أهلِ قَريَةٍ كانَتْ حالُهم كحَالِكُم في الأَمنِ وخَفْضِ العَيْشِ حتى أَشِرُوا فدمَّرَ اللهُ عَلَيهم وخرَّبَ دِيارَهُم.

= ناسٌ قليلون يكفيهم إذا أكلوا رأسٌ واحدة من رؤوس الحيوان المطبوخة، ويصح أن يراد بالرأس حيوان واحد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٥)، و«التيسير» (ص: ١٧٢)، عن نافع. وهي رواية رويس عن يعقوب وقرأ بها أيضاً أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٤٢).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «للخوف».

(٣) في نسخة الفاروقي: «بأنهم».

﴿فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ﴾ خاويةً ﴿لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ مِن السُّكنَى؛ إذ لا يَسكنُها إلا المارَّةُ يومًا أو بعضَ يومٍ، أو لا يبقى مَن يَسكُنُها ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِن شُؤمِ مَعاصِيهِمْ.

﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ مِنْهُم؛ إذ لم يَخلُفْهم أحدٌ يَتصرَّفُ تصرُّفَهُم في ديارِهِم وسائرِ مُتصرَّفاتِهِم.

وانتصابُ ﴿مَعِيشَتَهَا﴾ بنزعِ الخافضِ، أو بجعلِها ظرفًا بنَفْسِها كقولك: زيدٌ ظنِّي مُقيمٌ، أو بإضمارِ زمانٍ مُضافٍ إليه[1]، أو مفعولًا على تضمينِ ﴿بَطِرَتْ﴾ مَعنى كَفَرَت.

(٥٩) ـ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ﴾: وما كانَتْ عادَتُه ﴿مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا﴾: في أصلِها التي هي أَعمالُها[2]؛ لأنَّ أهلَها يَكونُ[3] أفطنَ وأنبَلَ.

﴿رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ لإلزامِ الحُجَّةِ وقطعِ المَعذِرَةِ.

﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ بتكذيبِ الرُّسُلِ والعُتُوِّ في الكُفرِ.

(٦٠) ـ ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ﴾ مِن أَسبابِ الدُّنيا ﴿فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا﴾ تَمتَّعونَ وتَزيَّنونَ[4] به مدَّةَ حياتِكُم المنقضِيَةِ.

﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهو ثوابُه ﴿خَيْرٌ﴾ خيرٌ في نَفسِهِ من ذلك؛ لأنَّه لَذَّةٌ خالِصَةٌ

---

(١) قوله: «كقولك: زيد ظني مقيم»؛ أي: في ظني، وقوله: «أو بإضمار زمان يضاف إليه» الأولى: (إليها)؛ أي: إلى معيشتها؛ أي: بطرت أيامَ معيشتها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٣).

(٢) قوله: «التي هي»؛ أي: القرى «أعمالها»؛ أي: أعمالُ أُمِّ القرى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٣).

(٣) «يكون» ليس في نسخة الطبلاوي.

(٤) في نسخة الطبلاوي: «تتمتعون فتتزينون».

وبهجةٌ كاملةٌ ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ لأنَّه أبديٌّ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتستبدِلُونَ الذي هو أدنى بالذي هو خيرٌ.

وقرأ أبو عمرو بالياءِ[١]، وهو أبلَغُ في المَوعِظَةِ[٢].

(٦١) ـ ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا﴾: وعدًا بالجنَّةِ، فإنَّ حُسنَ الوَعدِ بحُسنِ المَوعودِ ﴿فَهُوَ لَٰقِيهِ﴾: مُدرِكُه لا مَحالَةَ؛ لامتناعِ الخُلفِ في وَعْدِهِ، ولذلكَ عطَفَهُ بالفَاءِ المعطيَةِ مَعنى السَّببيَّةِ.

﴿كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الذي هو مَشوبٌ بالآلامِ، مُكدَّرٌ بالمَتاعبِ، مُستعقِبٌ للتَّحسُّرِ على الانقطاعِ.

﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ للحِسابِ أو العَذابِ، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الزَّمانِ أو الرُّتبةِ.

وقرأَ نافِعٌ في رِوايَةٍ والكِسائيُّ: ﴿ثُمَّ هْوَ﴾ بسُكونِ الهاءِ[٣] تَشبيهًا للمُنفَصِلِ بالمُتَّصلِ.

وهذه الآيةُ كالنَّتيجَةِ للَّتي قبلَها ولذلك رُتِّبَ عليها بالفاءِ.

(٦٢) ـ ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ عطفٌ على ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أو مَنصوبٌ بـ(اذكر).

﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾؛ أي: الذينَ كُنتُم تَزعُمونَهُم شُركائِي، فحُذِفَ المَفعولانِ لدَلالةِ الكَلامِ عليهِمَا.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٢). وذكر في «السبعة» (ص: ٤٩٥) عن أبي عمرو القراءة بالوجهين: بالتاء وبالياء.

(٢) قوله: «وهو أبلغ في الموعظة»؛ لاشتماله على الالتفات؛ للإعراض به عن خطابهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٣).

(٣) وهي قراءة قالون بخلف عنه والكسائي. انظر: «السبعة» (ص: ١٥١ ـ ١٥٢)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٦٣) ـ ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾ بثُبوتِ مُقتضاهُ وحُصولِ مُؤدَّاه ـ وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٩] وغيرُه من آياتِ الوَعيدِ ـ: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ ﴾؛ أي: هؤلاء هم الذين أَغْويناهُم، فحُذِفَ الرَّاجِعُ إلى المَوصولِ.

﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ﴾؛ أي: أَغْويناهُم فغَوَوا غَيًّا مثلَ ما غوينَا، وهو استئنافٌ للدَّلالةِ على أنَّهُم غَوَوا باختيارِهِم، فإنَّهُم[1] لم يفعلوا بِهِمْ إلا وسوسَةً وتَسويلًا.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ ﴾ صفةً و﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ ﴾ الخبرَ؛ لأجلِ ما اتَّصلَ به فأفادَهُ زيادةً على الصِّفَةِ، وهو وإن كانَ فَضْلةً لكنَّه صارَ مِن اللوازمِ.

﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ﴾ مِنْهُم وممَّا اختاروهُ مِن الكُفرِ هَوًى مِنْهُم، وهي تقريرٌ للجُملَةِ المُتقدِّمَةِ، ولذلك خلَتْ عن العاطِفِ، وكذا: ﴿مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾؛ أي: ما كانوا يَعبدونَنا، وإنَّما كانوا يعبدونَ أهواءَهُم.

وقيل: ﴿مَا ﴾ مَصدريَّةٌ متصلةٌ بـ﴿تَبَرَّأْنَآ ﴾؛ أي: تبرَّأْنا مِن عِبادَتِهم إيَّانَا.

(٦٤) ـ ﴿ وَقِيلَ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ ﴾ مِن فَرطِ الحيرةِ ﴿فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ ﴾ لعجزِهِم عن الإجابةِ والنُّصرةِ ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾ لازبًا بهم ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَهْتَدُونَ ﴾ لوجهٍ مِن الحِيَلِ يدفعونَ به العذابَ، أو: إلى الحقِّ لَمَّا رَأَوا العَذابَ.

وقيل: ﴿لَوْ﴾ للتَّمنِّي؛ أي: تمنَّوا أنَّهُم كانوا مُهتَدينَ.

(٦٥) ـ ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ عطفٌ على الأوَّلِ، فإنَّه تعالى يسألُ أوَّلًا عن إشراكِهِم به ثمَّ عن تَكذيبِهِم الأَنبياءَ.

(٦٦) ـ ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾: فصارَت الأنباءُ كالعُمْي عَليهم لا تهتَدِي إليهم، وأصلُه: فعَمُوا عن الأنباءِ، لكنَّه عكَسَ مُبالغَةً، ودلالةً على أنَّ ما يحضرُ الذِّهنَ إنَّما يَفيضُ ويَرِدُ عليه من خارجٍ، فإذا أخطأَهُ لم يَكُن له حِيلَةٌ إلى استحضارِه.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «وأنهم».

والمرادُ بالأنباءِ: ما أجابُوا بِهِ الرُّسُلَ أو ما يَعُمُّها، وإذا كانَت الرُّسلُ يتتعتعونَ في الجوابِ عن مثلِ ذلك مِن الهَولِ[١]، ويُفوِّضونَ إلى علمِ اللهِ تَعالى، فما ظَنُّكَ بالضُّلَّالِ مِن أُمَمِهم، وتَعدِيَةُ الفعلِ بـ(على) لتَضمُّنِهِ مَعنى الخفاءِ.

﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾: لا يسألُ بعضُهُم بعضًا عن الجوابِ؛ لفرطِ الدَّهشَةِ أو العلمِ بأنَّه مثلُه[٢].

(٦٧) - ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ﴾ من الشِّركِ ﴿وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾: وجمعَ بينَ الإيمانِ والعملِ.

﴿فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ عندَ اللهِ، و(عسى) تحقيقٌ على عادةِ الكرامِ، أو ترجٍّ من التَّائبِ بمعنى: فليتوقَّعْ أن يُفلِحَ.

(٦٨) - ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ لا مُوجِبَ عليه ولا مانعَ له ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾؛ أي: التَّخيُّر؛ كالطِّيَرَةِ بمَعنى التَّطيُّرِ، وظاهرُه: نَفيُ الاختيارِ عَنْهُم رأسًا، والأمرُ كذلك عندَ التَّحقيقِ، فإنَّ اختيارَ العِبادِ مخلوقٌ باختيارِ اللهِ مَنوطٌ بدواعٍ لا اختيارَ لهم فيها.

وقيل: المرادُ أنَّهُ ليسَ لأَحَدٍ مِن خَلقِهِ أَنْ يختارَ علَيْهِ، ولذلك خَلا عن العاطفِ، ويُؤيِّدُه ما رُوِيَ أنَّه نزلَ في قَولِهِم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١][٣].

---

(١) قوله: «وإذا كانت الرسل يتتعتعون في الجواب»؛ أي: وهو قولهم: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٦).

(٢) قوله: «أو العلم بأنه مثله»؛ أي: أو لعلم السائل بأن المسؤول مثلُه في العجز عن الجواب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٦).

(٣) وهو قول الوليدِ بن المغيرةِ، ذكره المفسرون دون عزوٍ لقائل ولا سند. انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٥٣)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٦١٦)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٤٨٣)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٣٩).

وقيل: ﴿مَا﴾ مَوصولةٌ[1]، مفعولٌ لـ﴿يختار﴾ والرَّاجعُ إليه مَحذوفٌ، والمعنى: ويختارُ الذي كان لهم فيهِ الخيرةُ؛ أي: الخيرُ والصَّلاحُ.

﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾: تنزيهًا له أن يُنازِعَه أحدٌ أو يزاحِمَ اختيارهُ اختِيارٌ ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾: عن إشراكِهِم، أو مشاركةِ ما يُشرِكُونَه به.

(٦٩) ـ ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ كعَداوةِ الرَّسولِ وحقدِه ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ كالطَّعنِ فيه.

(٧٠) ـ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ المستحقُّ للعِبادَةِ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: لا أحدَ يَستَحِقُّها إلا هوَ ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾ لأنَّه المُوْلِي للنِّعَمِ كلِّها عاجلِها وآجلِها، يحمَدُه المُؤمِنُونَ في الآخرةِ كما حَمِدُوهُ في الدُّنيا بقولهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤] ابتهاجًا بفضلِه والتذاذًا بحَمْدِه.

﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ﴾: القَضاءُ النَّافِذُ في كلِّ شيءٍ ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالنُّشورِ.

---

(١) قوله: «وقيل: (ما) موصولة»، قائل هذا القول وقف عند قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ ثم يبدأ: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ ويكون ﴿مَا﴾ اسماً موصولاً. انظر: «التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية.

واختار هذا الوجه الطبري، فقد ذهب إلى أن ﴿مَا﴾ موصولة منصوبة بـ﴿يختار﴾؛ أي: ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرة للناس، لا كما يختارون هم ما ليس إليهم، ويفعلون ما لم يؤمروا به، وأنكر أن تكون ﴿مَا﴾ نافية؛ لئلا يكون المعنى: إنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل، ولأنه لم يتقدّم كلام يُنفَى.

هكذا لخص أبو حيان كلام الطبري ثم قال: وقد رُد هذا القول بعدم العائد على الموصول، وأجيب بأن التقدير: ما كان لهم فيه الخيرة، وحذف لدلالة المعنى.

انظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٢)، و«البحر» (١٧/ ٧٣).

(٧١) - ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا﴾: دائمًا، مِن السَّردِ وهو المتابعَةُ، والميمُ مزيدَةٌ كميمِ دُلَامِص[1].

﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بإسكانِ الشَّمسِ تحتَ الأرضِ، أو تحريكِها حولَ[2] الأفقِ الغائرِ.

﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾ كان حَقُّه: هَل إلهٌ؟ فذُكرَ بـ﴿مَنْ﴾ على زَعمِهِم أنَّ غيرَهُ آلهةٌ، وعن ابنِ كثيرٍ: ﴿بضِئَاءٍ﴾ بهمزتينِ[3].

﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تَدبُّرٍ واستِبصارٍ.

(٧٢) - ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بإسكانِها في وسطِ السَّماءِ، أو تحريكِهَا على مدارٍ فوقِ الأَرضِ ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾ استراحةً عن مَتاعبِ الأَشغَالِ.

ولعلَّه لم يَصِفِ الضِّياءَ بما يقابلُهُ لأنَّ الضَّوءَ نِعمَةٌ في ذاتِهِ مَقصودٌ بنَفسِهِ ولا كذلك الليلُ، ولأنَّ مَنافِعَ الضَّوءِ أكثَرُ ممَّا يُقابِلُه ولذلك قُرِنَ به: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾، وبالليلِ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ لأنَّ استفادةَ العقلِ مِن السَّمعِ أكثرُ مِن استفادَتِه مِن البَصرِ.

(٧٣) - ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾: في الليلِ ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ في النَّهارِ بأَنواعِ المَكاسبِ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ولكي تَعرِفُوا نعمةَ اللهِ في ذلك فتَشكروهُ عليها.

---

(١) الدُّلامِص: البَرَّاقُ، وهو من الدِّلاص: الليِّن البَرَّاق؛ يُقال: دِرعٌ دِلاص، وأَدْرُعٌ دِلاص، انظر: «الصحاح» (مادة: دلص).

(٢) في نسخة الخيالي: «فوق». وفي نسخة الطبلاوي: «تحت».

(٣) انظر: «السبعة» (١/ ٤٩٥).

(٧٤) ـ ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ تقريعٌ[1] بعدَ تَقريعٍ للإشعارِ بأنَّه لا شيءَ أجلَبُ لغضبِ اللهِ مِن الإشراكِ به، أو الأولُ لتَقريرِ فَسادِ رَأيِهِم، والثاني لبَيانِ أنَّه لم يَكُن عن سندٍ وإنَّما كانَ مَحضَ تَشَهٍّ وهوًى.

(٧٥) ـ ﴿وَنَزَعْنَا﴾: وأخرَجْنَا ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ وهو نَبيُّهُم يشهدُ عليهِم بما كانوا عليه ﴿فَقُلْنَا﴾ للأُمَمِ: ﴿هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ﴾ على صِحَّةِ ما كنتُم تَدينونَ به ﴿فَعَلِمُوٓا﴾ حينئذٍ ﴿أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ﴾ في الألوهيَّةِ لا يشارِكُه فيها أحدٌ ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وغابَ عَنْهُم غيبةَ الضَّائعِ ﴿مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ مِن الباطلِ.

(٧٦) ـ ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ﴾ كانَ ابنَ عمِّه يَصْهَرَ بنَ قاهَث[2] بنِ لاوَى، وكان ممَّنْ آمَن بهِ.

﴿فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: فطلبَ الفَضْلَ عليهِم وأَنْ يَكونُوا تحتَ أَمْرِه، أو تَكبَّرَ عَلَيهِم، أو ظَلَمَهُم.

قيل: وذلك حين ملَّكَه فرعونُ على بني إسرائيلَ.

أو حسدَهُم؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه قالَ لِمُوسى: لك الرِّسالَةُ، ولهارونَ الحُبُورَةُ[3]، وأنا في غيرِ شَيءٍ، إلى مَتى أَصبِرُ[4]؟

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ﴾: مِن الأَموالِ المُدَّخرَةِ ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾: مفاتيحَ صناديقِهِ، جمعُ مِفْتَحٍ بالكسرِ، وهو ما يُفتَحُ به.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «تقرير».

(٢) في نسخة الخيالي و«تفسير الثعلبي» (٢/ ٤٨٩): «فاهث»، والمثبت من بقية النسخ و«الكشاف» (٦/ ٤٦٢)، و«تفسير الطبري» (١٨/ ٣٠٩).

(٣) الحُبورة؛ بالضمِّ: الإمامة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٦٩).

(٤) ذكره بنحوه المطهر بن طاهر المقدسي في «البدء والتاريخ» (٣/ ٨٦ـ٨٧)، والسمرقندي في «بحر العلوم» (٢/ ٦١٨).

وقيل: خَزائِنُه، وقياسُ واحدِها: المَفْتَحُ[١].

﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، والجملةُ صِلةُ ﴿مَآ﴾ وهو ثاني مَفعولَيْ (آتى)، وناءَ به الحَمْلُ: إذا أثقلَهُ حتَّى أمالَهُ، والعُصْبَةُ والعِصابَةُ: الجماعَةُ الكَثِيرَةُ، واعصَوْصَبُوا: اجتمَعُوا[٢].

وقُرِئَ: (لَيَنُوءُ) بالياءِ[٣] على إعطاءِ المُضافِ حُكمَ المُضافِ إليه.

﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ﴾ منصوبٌ بـ﴿تنوء﴾: ﴿لَا تَفْرَحْ﴾: لا تبطَرْ، والفرحُ بالدُّنيَا مَذمومٌ مُطلقًا؛ لأنَّه نَتيجَةُ حُبِّهَا والرِّضَا بها والذُّهولِ عن ذهابِها، فإنَّ العِلمَ بأَنَّ ما فيها مِن اللذَّةِ مُفارِقُه لا محالةَ يُوجِبُ التَّرَحَ كمَا قال:

أَشَدُّ الغَمِّ عِنْدِي فِي سُرُورٍ ... تَيقَّنَ عنه صاحِبُه انتِقَالَا[٤]

ولذلك قالَ تَعالى: ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

وعَلَّلَ النَّهيَ هاهنا بكونِه مانِعًا مِن مَحبَّةِ اللهِ تعالى فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾؛ أي: بزَخارِفِ الدُّنيا.

(٧٧) - ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ مِن الغِنَى ﴿ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ﴾ بصَرْفِه فيما يُوجِبُهَا لك، فإنَّ المَقصودَ منه أن يكونَ وُصلةً إليها ﴿وَلَا تَنسَ﴾: ولا تترُكْ تركَ المنسيِّ ﴿نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ وهو أن تحصِّلَ بها آخرتَكَ، أو تأخذَ منها ما يَكْفيكَ.

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والخيالي: «وقياسه الفتح»؛ أي: بفتح الميم في مَفْتَح؛ لأنه اسم مكانٍ وليس باسم آلة. والمثبت ما في نسخة الطبلاوي وهامش نسخة الفاروقي، وهو الذي في «الكشاف» (٦/ ٤٦٣)، وعليه الشرح في الحواشي.

(٢) انظر: «الصحاح» مادة: (عصب).

(٣) هي قراءة بديل بن ميسرة، انظر: «المحتسب» (٢/ ١٥٣).

(٤) البيت للمتنبي في «ديوانه - تحقيق: عبد الوهاب عزام» (ص: ١٢٩).

﴿وَأَحْسِن﴾ إلى عبادِ اللهِ ﴿كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ فيما أنعمَ عليكَ.

وقيل: أَحْسِن بالشُّكرِ والطَّاعةِ كما أحسنَ إليك بالإنعامِ.

﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بأمرٍ يكونُ عِلَّةً للظُّلمِ والبَغْيِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ لسوءِ أفعالِهم.

(٧٨) ـ ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ فُضِّلتُ به على النَّاسِ، واستوجبتُ به التَّفوُّقَ عليهم بالجاهِ والمالِ، و﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ في موضعِ الحالِ، وهو علمُ التَّوراةِ، وكانَ أعلمَهُم بها.

وقيل: علمُ الكيمياءِ[1].

وقيل: علمُ التِّجارَةِ والدَّهقنَةِ وسائرِ المكاسبِ[2].

وقيل: علمٌ بكُنوزِ يوسُفَ[3].

و﴿عِندِىٓ﴾ صفةٌ له، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ كقولِك: جازَ هذا عندي؛ أي: في ظَنِّي واعتقادِي.

﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا﴾

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٥٠١)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٢٢٢)، وعزاه الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٢٦٨) للنقاش. ورده ابن كثير عند تفسير هذه الآية بقوله: وهذا القول ضعيف؛ لأن علم الكيمياء في نفسه علم باطل؛ لأن قلب الأعيان لا يقدر عليها أحد إلا الله عز وجل.
قلت: أراد ابن كثير بعلم الكيمياء ما كان شائعاً في الأزمنة السابقة من تعلقه بالسحر والشعوذة وادعاء قلب الأعيان، وليس مراده العلم القائم على التجربة المعروف في يومنا هذا.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٥٠٢) من غير نسبة، وعزاه القرطبي في «تفسيره» (١٣/ ٣١٥) لعلي بن عيسى.

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٧) عن كعب.

تَعجُّبٌ وتَوبيخٌ على اغترارِهِ بقُوَّتِه وكثرةِ مالِه مع علمِه بذلك[١]؛ لأنَّه قرأَهُ في التَّوراةِ وسَمِعَه من حُفَّاظِ التَّواريخِ.

أو: ردٌّ لادِّعائِه العلمَ وتعظُّمِه به بنفيِ هذا العلمِ مِنْه؛ أي: أعِنْدَهُ مثلُ ذلك العلمِ الذي ادَّعَى[٢] ولم يَعْلَمْ هذا[٣] حتى يَقِيَ به نفسَهُ مَصارِعَ الهالكينَ.

﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ سؤالَ استعلامٍ؛ فإنَّه تَعالى مُطَّلِعٌ عليهَا، أو مُعاتبةٍ فإنَّهُم يعذَّبونَ بها بغتةً، كأنَّه لَمَّا هدَّدَ قارونَ بذكرِ إهلاكِ مَن قبلَهُ ممَّنْ كانوا أقوَى مِنه وأَغْنى أكَّد ذلك بأَنْ بيَّنَ أنه لم يَكُن مطَّلِعاً على ما يَخُصُّهم، بل اللهُ مُطَّلِعٌ على ذنوبِ المجرمينَ كلِّهم مُعاقِبُهم عليها لا محالةَ.

(٧٩) ـ ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ كما قيلَ: إنَّه خرجَ على بغلةٍ شَهباءَ عليه الأُرْجُوانُ[٤]، وعليها سرجٌ مِن ذَهبٍ، ومعَهُ أربعَةُ آلافٍ على زِيِّهِ[٥].

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ على ما هو عادَةُ النَّاسِ من الرَّغبةِ:

﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ تمنَّوْا مِثلَهُ لا عينَهُ حَذرًا عن الحَسدِ ﴿إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ مِن الدُّنيا.

---

(١) قوله: «مع علمه بذلك»؛ أي: بأن الله قد أهلك من القرون قبله مَن هو أقوى منه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٧١).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ادعاه».

(٣) قوله: «ولم يعلم هذا»؛ أي: بأن الله قد أهلك من القرون قبله مَن هو أقوى منه.

(٤) الأرجوان؛ معرَّبُ أرغوان، ومعناه الحُمرة أو الأحمر، والمقصودُ به هنا: القطيفة الحمراء، انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٧١)، «حاشية الخفاجي».

(٥) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٥٦).

(٨٠) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ بأحوالِ الآخرةِ للمُتمنِّينَ: ﴿وَيْلَكُمْ﴾ دعاءٌ بالهَلاكِ استُعمِلَ للزَّجرِ عمَّا لا يُرتَضى ﴿ثَوَابُ ٱللَّهِ﴾ في الآخرةِ ﴿خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾ ممَّا أُوتِيَ قارونُ بل مِن الدُّنيا وما فيهَا.

﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ الضَّميرُ فيه للكَلِمَةِ التي تكلَّمَ بها العلماءُ، أو للثَّوابِ فإنَّه بمعنى المثوبَةِ أو الجنَّةِ، أو للإيمانِ والعملِ الصَّالحِ فإنَّهُما في مَعنى السِّيرةِ والطريقةِ.

﴿إِلَّا ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ على الطَّاعاتِ وعن المعاصِي.

(٨١) ـ ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ رُوِيَ أنَّه كانَ يؤذِي موسى عليه السَّلامُ كلَّ وَقتٍ، وهو يداريهِ لقَرابتِه، حتى نزلَتِ الزَّكاةُ فصالَحَهُ عن كلِّ ألفٍ على واحدٍ، فحَسَبهُ فاستكثَرَهُ، فعَمَدَ إلى أنْ يفضَحَ مُوسى بين بني إسرائيلَ ليَرفُضوهُ، فبرطَلَ[1] بَغِيَّةً لترميَهُ بنَفسِها، فلَمَّا كان يومُ العيدِ قامَ مُوسى خطيبًا فقال: مَن سرَقَ قطَعْناهُ، ومَن زنَى غيرَ مُحْصَنٍ جَلَدْناهُ، ومَن زنَى مُحصَنًا رَجَمناهُ، فقال قارونُ: ولو كنتَ؟ قال: ولو كنتُ، قال: إنَّ بني إسرائيلَ يَزعمونَ أنَّكَ فَجَرْتَ بفُلانَة، فأُحضِرَت فناشدَها موسى باللهِ أن تَصْدُقَ، فقالَتْ: جعلَ لي قارونُ جُعْلًا على أَنْ أَرميَكَ بنَفسِي، فخرَّ موسَى شاكِيًا عنه إلى رَبِّهِ، فأوحى إليه أن مُرِ الأَرضَ بما شئتَ، فقال: يا أرضُ خُذِيهِ، فأخذَتْهُ إلى رُكْبَتِه، ثمَّ قال: خذيهِ، فأخذَتْهُ إلى وسطِهِ، ثمَّ قال: خُذِيهِ، فأخذَتْهُ إلى عنقِهِ، ثمَّ قال: خُذيهِ، فخَسفَتْ بهِ، وكان قارونُ يتضرَّعُ إليه في هذه الأحوالِ فلَمْ يرحَمْهُ، فأوحى الله إليه: ما أفظَّكَ! اسْتَرْحَمَكَ مِرارًا فلَمْ ترحَمْهُ، وعِزَّتِي لو دَعاني مرَّةً لأجَبْتُه، ثم قالَ بنو إسرائيلَ: إنَّما فعلَهُ ليَرِثَهُ، فدَعا الله حتى خَسَفَ بدارِه وأموالِه[2].

---

(١) قوله: «بَرْطَلَ»؛ أي: أعطي البِرْطيلَ، وهو الرِّشوة ونحوها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٣٦) وصححه، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا. وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٤٣٦) عزوه لابن المنذر وابن مردويه.

﴿فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ﴾ أعوانٍ، مُشتقَّةٌ مِن فأَوْتُ رأسَهُ: إذا ميَّلتَهُ ﴿يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فيدفعونَ عنهُ عذابَه ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾: المُمتَنِعينَ مِنه[1]، مِن قَولِهم: نصرَهُ مِن عَدوِّهِ فانتصرَ: إذا منعَه مِنه فامتنعَ.

(٨٢) ـ ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ﴾: مَنزلَتَه ﴿بِٱلْأَمْسِ﴾: منذ زمانٍ قَريبٍ ﴿يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾: يبسطُ ويقدرُ بمُقتَضى مَشيئَتِه، لا لِكرامَةٍ تَقتَضِي البَسْطَ ولا لهوانٍ يُوجِبُ القَبضَ.

و﴿وَيْكَأَنَّ﴾ عند البصريِّينَ مُركَّبَةٌ مِن (وي) للتَّعجُّبِ و(كأنَّ) للتَّشبيهِ، والمعنى: ما أشبهَ الأمرَ أنَّ اللهَ يبسطُ[2]!

وقيل: مِن (ويك) بمعنى: ويلكَ و(أنَّ) وتقديره: ويكَ اعلَمْ أنَّ اللهَ[3].

﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ فلَمْ يُعطِنا ما تَمنَّيْنا ﴿لَخَسِفَ بنا﴾ لتَوْليدِهِ فينا ما وُلِدَ فيه فخَسَفَ به لأجلِه، وقرأ حفصٌ بفتحِ الخاءِ والسِّين[4].

﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ لنعمةِ اللهِ، أو: المكذِّبونَ برُسُلِه وبما وَعَدوا لهم من ثوابِ الآخرةِ[5].

(٨٣) ـ ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ إشارةُ تَعظيمٍ كأنَّه قال: تلكَ التي سمعتَ خبرَهَا وبلغكَ وَصفُها و﴿ٱلدَّارُ﴾ صفةٌ، والخبرُ: ﴿نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: غلبةً وقَهْرًا ﴿وَلَا فَسَادًا﴾: ظُلمًا على النَّاسِ كما أرادَ فِرعونُ وقارونُ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «من الممتنعين عنه». والمقصود: من عذابِ الله، أو مِن موسى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٧٣).

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٥٤)، و«المحتسب» (٢/ ١٥٥).

(٣) انظر: «غريب القرآن» لابن عزيز السجستاني (ص: ٤٨٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٥).

(٥) في نسخة الطبلاوي: «من الثواب في الآخرة».

﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ﴾ المحمودةُ ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ ما لا يرضاهُ اللهُ.

(٨٤) - ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ ذاتًا وقَدْرًا ووَصْفًا ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وُضِعَ فيه الظَّاهرُ مَوضِعَ الضَّميرِ تهجينًا لحالِهم بتكريرِ إسنادِ السَّيِّئةِ إليهم.

﴿إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: إلَّا مثلَ ما كانوا يعملونَ، فحَذَفَ المثلَ وأقامَ مقامَه ﴿مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مبالغةً في المُماثلَةِ.

(٨٥) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾: أوجبَ عليكَ تِلاوتَهُ وتبليغَهُ والعملَ بما فيه ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ أيِّ مَعادٍ، وهو المقامُ المحمودُ الذي وعدَكَ أَنْ يبعثَكَ فيه، أو مكَّةُ التي اعتَدْتَ بها، على أنَّه مِن العادةِ، ردَّهُ إليها يومَ الفتحِ، كأنَّه لمَّا حَكَمَ بأنَّ العاقبةَ للمُتَّقينَ، وأكَّدَ ذلك بوعدِ المُحسنينَ ووعيدِ المُسيئينَ، وعدَهُ بالعاقبةِ الحُسْنَى في الدَّارَيْنِ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا بلغَ جُحْفَةَ في مُهاجَرِه اشتاقَ إلى مولدِه ومولِدِ آبائِه فنزَلَتْ[1].

﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ وما يَستَحِقُّه من الثَّوابِ والنَّصرِ، و﴿مَنْ﴾ مُنتَصِبٌ بفعلٍ يُفسِّرُه ﴿أَعْلَمُ﴾، ﴿وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وما استحقَّهُ مِن العذابِ والإذلالِ، يَعني به نفسَهُ والمشركينَ، وهو تقريرٌ للوَعدِ السَّابقِ، وكذا قولُه:

(٨٦) - ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ أي: سيردُّكَ إلى مَعادِكَ[2] كما أُلقَى إليكَ الكِتابَ وما كنتَ تَرجوهُ.

---

(١) انظر ما ورد فيه من أخبار في مطلع هذه السورة.

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «معاد».

﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾: ولكنْ ألقاهُ رحمةً منه، ويجوزُ أَنْ يكونَ استثناءً محمولًا على المَعنى كأنَّه قال: وما أُلقيَ إليك الكتابُ إلا رحمةً.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ﴾ بمداراتِهم والتَّحمُّلِ عنهم والإجابةِ إلى طَلِبتِهم.

(٨٧) ـ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾: عن قراءَتِها والعملِ بها ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ وقُرِئَ: (يُصِدُّنَّكَ) مِن أَصَدَّ[1].

﴿وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾: إلى عبادتِه وتَوحيدِه ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بمُساعدَتِهم.

(٨٨) ـ ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ هذا وما قبلَهُ للتَّهييجِ وقطعِ أطماعِ المُشركينَ عن مُساعدَتِه لهم ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إلا ذاتَه، فإنَّ ما عَداهُ ممكنٌ هالِكٌ في حدِّ ذاتِه مَعدومٌ.

﴿لَهُ الْحُكْمُ﴾ القَضاءُ النافِذُ في الخلقِ ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ للجَزاءِ بالحَقِّ.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ ﴿طسم﴾ القصصَ كانَ له مِن الأجرِ بعَددِ مَن صدقَ مُوسى وكذَّبَ، ولم يبقَ ملكٌ في السَّماواتِ والأرضِ إلا شَهِدَ له يومَ القِيامَةِ أنَّهُ كانَ صادقًا»[2].

* * *

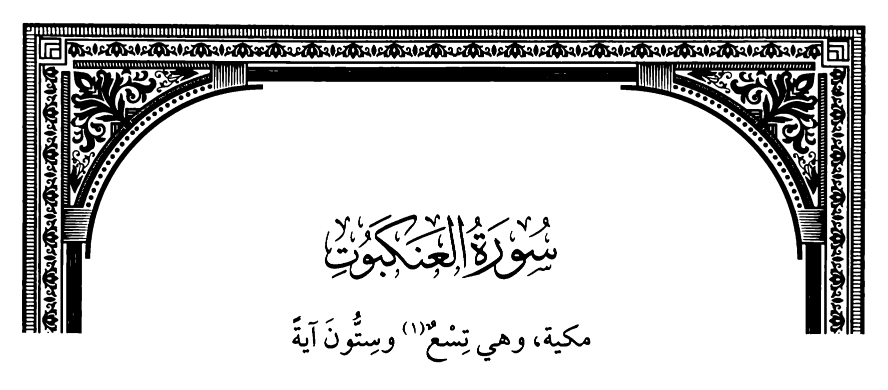
---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٥) وفيه: حكاه أبو زيد عن رجل من كلب وقال: هي لغة قومه.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٧٣) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٩٤)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ العَنكَبُوتِ



سُورَةُ العَنكَبُوتِ

مكية، وهي تِسْعٌ[1] وسِتُّون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿الٓمٓ﴾ سبقَ القولُ فيهِ، ووقوعُ الاستفهامِ بعدَهُ دليلُ استقلالِه بنَفسِهِ أو بما يُضمَرُ[2] معَه.

(٢) ـ ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ الحُسْبانُ ممَّا يتعلَّقُ بمَضامينِ الجُمَلِ للدَّلالةِ على جِهَةِ ثُبوتِها، ولذلك اقتضَى مَفْعولَيْنِ مُتلازِمَيْنِ أو ما يَسدُّ مَسدَّهُما كقولِه: ﴿أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ فإنَّ مَعناه: أَحَسِبُوا تركَهُم غيرَ مَفتونينَ لقَوْلِهم: آمَنَّا، فالتَّركُ أوَّلُ مَفعولَيْهِ و(غيرَ مَفتونينَ) مِن تَمامِه، و(لقَوْلِهم) هو الثَّاني، كقولِك: حَسِبتُ ضربَهُ للتَّأديبِ.

أو: أنفسَهُم مَتروكينَ غيرَ مَفتونينَ لقولِهم: آمَنَّا[3]، بل يَمتَحِنُهُم اللهُ بمشاقِّ

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «وهي سبع»، والمثبت من بقية النسخ وهو الصواب. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٠٣)، و«تفسير الثعلبي» (٢١/ ٧)، و«حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «يضم».

(٣) قوله: «أو أنفسَهم... » عطف على «تَرْكَهم». وشرح هذا الوجه: أن المفعول الأول لـ(حسب) محذوف؛ وهو (أنفسَهم)، و﴿أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ في موضع المفعول الثاني على أنه في تأويل مصدر، والمصدر في تأويل اسم المفعول؛ أي: (متروكين)، و﴿وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ في موضع الحال، وأن يؤمنوا بتقديرِ: لأن يؤمنوا، متعلق بـ﴿يُتْرَكُوٓاْ﴾. انظر: «روح المعاني» (٢٠/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣).

التَّكاليفِ كالمهاجَرَةِ والمُجاهدَةِ، ورفضِ الشَّهواتِ، ووَظائفِ الطَّاعاتِ، وأنواعِ المصائبِ في الأنفُسِ والأَموالِ ليَتميَّزَ المُخلِصُ مِن المُنافِقِ والثَّابتُ في الدِّينِ مِن المُضطَرِبِ فيه، ولينالوا بالصَّبرِ عليها عواليَ الدَّرجاتِ، فإنَّ مُجرَّدَ الإيمانِ ـ وإن كانَ عن خلوصٍ ـ لا يَقتَضي غيرَ الخَلاصِ مِن الخُلودِ في العَذابِ.

رُوِيَ أنَّها نزلَت في ناسٍ مِن الصَّحابَةِ جَزِعُوا مِن أَذى المُشركينَ[١].

وقيل: في عمَّارٍ قَدْ عُذِّبَ في الله[٢].

وقيل: في مِهْجَعٍ مَولى عُمرَ بنِ الخطَّابِ، رمَاهُ عامِرُ[٣] بن الحَضْرميِّ بسَهمٍ يومَ بدرٍ فقتَلَهُ، فجَزِعَ عليه أبوَاهُ وامرأَتُه[٤].

(٣) ـ ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ مُتَّصِلٌ بـ﴿أَحَسِبَ﴾[٥]، أو بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾، والمعنى: أنَّ ذلك سُنَّةٌ قديمةٌ جاريَةٌ في الأُمَمِ كلِّها فلا يَنبَغِي أن يُتوقَّعَ خلافُه.

﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾: فلَيَتعلَّقَنَّ علمُه بالامتحانِ تعلُّقًا

---

(١) ذكره الواحدي في «الوجيز» (ص: ٨٢٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٣٥٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٣٢)، عن عبد الله بن عبيد بن عمير.

(٣) في جميع النسخ: «عمار»، وهو تحريفٌ، والصوابُ: «عامر بن الحضرمي»، كما في «الكشاف» (٦/ ٤٨٤)، وبقية المصادر، ونبه الخفاجي في «حاشيته» إلى ذلك.

(٤) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١١) عن مقاتل، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢٧): (وسنده إلى مقاتل في أول كتابه). وهو بنحوه في «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٧٢).
وروى ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٩١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٧٧١)، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال: (أول من استشهد يوم بدر مهجع مولى عمر). ورواه ابن سعد أيضا عن الزهري.

(٥) في نسخة التفتازاني: «بحسب».

حاليًّا يتميَّزُ به الذين صدَقوا في الإيمانِ والذين كذَبُوا فيه، وينوطُ به ثوابَهُم وعِقابَهُم، ولذلك قيل: المَعنى: ولَيُميِّزنَّ، أو: لَيُجازِيَنَّ.

وقُرِئَ: (وليُعْلِمَنَّ)[1] من الإعلامِ؛ أي: وليُعرِّفنَّهُم النَّاسَ، أو: ليَسِمَنَّهم بسِمَةٍ يُعرفونَ بها يومَ القيامَةِ كبَياضِ الوجوهِ وسَوادِها.

(٤) ـ ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾: الكفرَ والمعاصيَ، فإنَّ العملَ يعُمُّ أفعالَ القُلوبِ والجوارِحِ ﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾: أن يَفُوتونَا فلا نقدِرُ أَنْ نُجازِيَهُم على مَساويهِم، وهو سادٌّ مسدَّ مَفْعولَيْ (حَسِبَ)، و﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعَةٌ، والإضرابُ فيها لأنَّ هذا الحِسْبانَ أَبْطَلُ مِن الأوَّلِ ولهذا عقَّبَهُ بقَوْلِه:

﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾؛ أي: بئسَ الذي يَحكمونَهُ، أو: حُكْمًا يَحْكُمُونَهُ حكمُهُم هذا، فحُذِفَ المَخصوصُ بالذَّمِّ.

(٥) ـ ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ في الجنَّةِ.

وقيل: المرادُ بلقاءِ اللهِ: الوُصولُ إلى ثوابِه، أو إلى العاقبَةِ مِن الموتِ والبَعثِ والحِسابِ والجَزاءِ، على تمثيلِ حالهِ بحالِ عبدٍ قَدِمَ على سَيِّدِه بعدَ زمانٍ مَديدٍ وقَد اطَّلَع السَّيِّدُ على أحوالِه، فإمَّا أن يلـقاهُ بِبِشْرٍ لِمَا رَضِيَ مِن أَفعالِه، أو بِسُخْطٍ لِمَا سَخِطَه[2] منها.

﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾: فإنَّ الوقتَ المضروبَ للقائِه ﴿لَءَاتٍ﴾ لجاءٍ، وإذا كانَ وقتُ اللقاءِ آتيًا كانَ اللقاءُ كائنًا لا محالةَ، فليُبادِرْ ما يحقِّقُ أملَهُ ويصدِّقُ رجاءَهُ، أو ما يستوجِبُ القُربةَ والرِّضا.

---

(١) قراءة علي بن أبي طالب والزهري، انظر: «المحتسب» (٢/ ١٥٩).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «سخط».

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِ العبادِ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بعَقائدِهِم وأفعالِهِم.

(٦) ـ ﴿وَمَن جَٰهَدَ﴾ نفسَهُ بالصَّبرِ على مَضَضِ الطَّاعةِ والكفِّ عن الشَّهواتِ ﴿فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ لأنَّ مَنفعتَه لها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فلا حاجةَ بهِ إلى طاعَتِهِم، وإنَّما كلَّفَ عبادَهُ رحمةً عليهِم ومُراعاةً لصَلاحِهِم.

(٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾: الكُفرَ بالإيمانِ والمعاصيَ، بما يَتْبعُها مِن الطَّاعاتِ.

﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: أحسنَ جزاءِ أعمالِهِم.

(٨) ـ ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ بإيتائه فعلًا ذا حُسْنٍ، أو كأنَّه في ذاتِه حُسْنٌ لفَرْطِ حُسْنِه، و(وَصَّى) يجرِي مَجْرى (أَمَرَ) معنًى وتَصرُّفًا.

وقيل: هو بمعنى (قَالَ)؛ أي: وقُلْنَا له أَحسِنْ بوالديكَ حُسْنًا.

وقيل: ﴿حُسْنًا﴾ مُنتَصِبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ على تَقديرِ قولٍ مُفسِّرٍ للتَّوصِيَةِ؛ أي: قُلنا: أَوْلِهِما ـ أو: افعَلْ بهمَا ـ حُسْنًا، وهو أوفَقُ لِمَا بعدَه، وعليه يحسُنُ الوَقفُ على ﴿بِوَٰلِدَيْهِ﴾.

وَقرئ: (حَسَناً)[1] و: (إِحْسَاناً)[2].

﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ بإلهيَّتِه، عَبَّرَ عن نَفيِهَا بنَفْيِ العِلْمِ بها؛ إشعارًا بأنَّ ما لا يُعلَمُ صِحَّتُه لا يجوزُ اتِّباعُه وإن لم يُعلَمْ بُطلانُه فضلًا عمَّا عُلِمَ بُطلانُه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٥) عن عيسى والجحدري.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ١٦١) دون نسبة. وذكرها الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٦) عن مصحف أُبي رضي الله عنه.

﴿فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾ في ذلك، فإنَّه لا طاعةَ لِمَخلوقٍ في مَعصِيَةِ الخالقِ، ولا بُدَّ مِن إضمارِ القَوْلِ[1] إنْ لَمْ يُضمَرْ قَبْلُ.

﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾: مرجعُ مَن آمنَ مِنْكُم ومَن أشركَ، ومَن برَّ بوالديهِ ومَن عَقَّ ﴿فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: بالجزاءِ عليه.

والآيةُ نزَلَتْ في سَعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ وأمِّه حَمْنَةَ، فإنَّها لَمَّا سَمِعَت بإسلامِه حلفَتْ أن لا تنتقلَ مِن الضِّحِّ[2] ولا تَطْعَمَ ولا تَشْرَبَ حتَّى يرتَدَّ، ولَبِثَتْ ثلاثةَ أيَّامٍ كذلك، وكذا التي في لُقمانَ والأحقافِ[3].

(٩) ـ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى الصَّالِحِينَ﴾: في جُمْلَتِهم، والكمالُ في الصَّلاحِ مُنتهَى دَرجاتِ المُؤمنينَ، ومُتمنَّى أَنبياءِ اللهِ المُرسَلِينَ، أو: في مُدخَلِهِم وهي الجنَّةُ.

(١٠) ـ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى اللَّهِ﴾ بأَنْ عَذَّبَهم الكفرَةُ على الإيمانِ ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ﴾: ما يُصيبُهُ مِن أَذِيَّتِهم في الصَّرفِ عن الإيمانِ ﴿كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ في الصَّرفِ عن الكُفْرِ.

﴿وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ﴾: فتحٌ وغنيمةٌ ﴿لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ في الدِّينِ فأَشرِكُونا فيه.

---

(١) أي: وقلنا إن جاهداك؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر: «حاشية القونوي» (١٥/ ١٨).

(٢) الضِّحُّ: ضوء الشمس إذا استمكن من الأرض. انظر: «النهاية» (مادة: ضحح).

(٣) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٦) دون عزو، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤٠) وعزاه للمفسرين. ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٣٦٣) عن قتادة، وأصله عند مسلم (١٧٤٨) كتاب فضائل الصحابة، عقب الحديث (٢٤١٢)، والترمذي (٣١٨٩)، من حديث سعد رضي الله عنه. والتي في لقمان الآيتان (١٤ ـ ١٥)، والتي في الأحقاف الآية (١٥).

والمرادُ: المنافقونَ، أو قومٌ ضَعُفَ[1] إيمانُهُم فارتَدُّوا مِن أذى المُشركينَ، ويُؤيِّدُ الأوَّلَ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مِن الإخلاصِ والنِّفاقِ.

(١١) ـ ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بقُلوبِهِم ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ فيُجازِي الفَرِيقَيْنِ.

(١٢) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ الذي نَسْلُكه في دينِنا ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ إن كانَ ذاك خَطيئَةً أو إنْ كانَ بعثٌ ومؤاخذةٌ، وإنَّما أَمَروا أنفُسَهُم بالحملِ عاطفينَ على أمرِهِم بالاتِّباعِ مُبالغَةً في تَعليقِ الحملِ بالاتِّباعِ والوَعدِ[2] بتَخفيفِ الأَوْزارِ عَنْهُم إن كانَت؛ تَشجيعًا[3] لهم عليه، وبهذا الاعتبارِ ردَّ عليهم وكذَّبَهُم بقولِه:

﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى للتَّبيينِ والثَّانيةُ مَزيدَةٌ، والتَّقديرُ: وما هُمْ بحاملينَ شيئًا مِن خَطاياهُم.

(١٣) ـ ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾: أثقالَ ما اقترفَتْهُ أنفُسُهم ﴿وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾: وأثقالًا أُخَرَ مَعَها؛ لِمَا تَسبَّبُوا له بالإضلالِ والحَمْلِ على المعاصي مِن غيرِ أن ينقصَ مِن أثقالِ مَن تَبِعَهُم شَيءٌ ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ سؤالَ تَقريعٍ وتَبكيتٍ ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ مِن الأَباطيلِ التي أضلُّوا بها.

(١٤) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ بعدَ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ضعيف».

(٢) قوله: «والوعدِ» بالجر عطفاً على «تعليقِ».

(٣) قوله: «تشجيعاً» مفعول له تعليل لقوله: «مبالغة...»، لا لقوله: «أمروا أنفسهم» أو للوعد. انظر: «حاشية الخفاجي».

المبعَثِ، إذ رُوِيَ أنَّه بُعِثَ على رأسِ أربعينَ، ودَعَا قومَهُ تِسعَ مئةٍ وخمسينَ عامًا[١]، وعـاشَ بعدَ الطُّوفانِ ستِّينَ[٢].

ولعلَّ اختيارَ هذه العبارةِ للدَّلالةِ على كمالِ العَددِ، فإنَّ (تِسعَ مئةٍ وخمسينَ) قد يُطلَقُ على ما يَقْرُبُ منه، ولِمَا في ذكرِ الألْفِ مِن تَخييلِ طولِ المدَّةِ إلى السَّامعِ، فإنَّ المَقصودَ مِن القصَّةِ تَسليَةُ رَسولِ اللهِ ﷺ وتثبيتُه على ما يُكابِدُ من الكَفَرةِ، واختلافُ المُميِّزَينِ لِمَا في التَّكريرِ مِن البَشاعةِ.

﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ﴾: طوفانُ الماءِ، وهو لِمَا طافَ[٣] بكثرةٍ مِن سيلٍ أو ظلامٍ أو نحوِهما ﴿وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بالكفرِ.

(١٥) ـ ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾؛ أي: نُوحًا ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾: ومَن رَكِبَ معَهُ مِن أَولادِهِ وأَتباعِهِ وكانوا ثمانينَ، وقيل: ثمانيةً وسبعينَ، وقيل: عشرةً نصفُهُم ذكورٌ ونِصفُهُم إناثٌ.

﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾؛ أي: السَّفينةَ، أو الحادثةَ ﴿ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ يتَّعِظونَ ويَستَدِلُّونَ بها.

(١٦) ـ ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفٌ على ﴿نُوحًا﴾ أو نصبٌ بإضمارِ (اذكر)، وقُرِئَ بالرَّفعِ على تقديرِ: ومِن المرسلينَ إبراهيمُ[٤].

---

(١) «عاماً» من نسخة الفاروقي والطبلاوي.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٩١٨)، والدينوري في «المجالسة» (٣٣٨٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

(٣) في نسخة الخيالي: «وهو ما طاف وأحاط».

(٤) نسبت لأبي جعفر في غير المشهور عنه وإبراهيم النخعي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٦)، و«البحر» (١٧/ ١١٣).

﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾؛ أي: أرسَلْناه حينَ كملَ عَقلُه وتمَّ نَظرُه بحيثُ عرفَ الحقَّ وأمَرَ النَّاسَ بهِ، أو بدلٌ منهُ بدلَ الاشتمالِ إن قُدِّرَ بـ(اذكر).

﴿وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ممَّا أنتُم عليه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الخيرَ والشَّرَّ، وتُميِّزونَ ما هوَ خيرٌ ممَّا هوَ شَرٌّ، أو: كُنتُم تَنظرونَ في الأُمورِ بنظرِ العلمِ دونَ نظرِ الجَهلِ.

(١٧) ـ ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ وتكذِبونَ كذبًا في تَسمِيَتِها آلهةً وادعاءِ شَفاعَتِها عندَ اللهِ، أو: تعملُونَها وتَنحِتُونَها للإفكِ، وهو استدلالٌ على شرارةِ ما هُمْ عليهِ مِن حيثُ إنَّه زورٌ وباطِلٌ.

وقُرِئَ: (وتُخَلِّقُونَ)[1] مِن خلَّقَ للتَّكثيرِ، و: (تَخَلَّقُونَ) مِن تخلَّقَ للتَّكلُّفِ[2]، و: (أَفِكًا)[3] على أنَّه مَصدرٌ كالكَذِبِ، أو نعتٌ بمعنى: خَلْقًا ذا إفكٍ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ دليلٌ ثانٍ على شرارةِ ذلك مِن حَيثُ إنَّه لا يُجدِي بطَائلٍ، و﴿رِزْقًا﴾ يَحتَمِلُ المصدرَ بمعنى: لا يستطيعونَ أَنْ يَرزُقُوكُم، وأن يرادَ المرزوقُ وتَنكيرُه للتَّعميمِ ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ كلَّه فإنَّه المالِكُ له ﴿وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ مُتوسِّلينَ إلى مَطالِبِكُم بعِبادَتِه، مقيِّدينَ لِمَا حَفَّكُم

---

(١) نسبها أبو حيان في «البحر» (١٧/ ١١٣) لزيد بن علي نقلًا عن أبي علي الأهوازي.

(٢) نسبت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والسلمي وعون العقيلي وزيد بن علي. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣١٥)، و«معاني القرآن» للنحاس (٥/ ٢١٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٦)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣١١)، و«البحر» (١٧/ ١١٣). وقوله: «للتكلف» المراد به لازمه وهو المبالغة. انظر: «حاشية القونوي» (١٥/ ٢٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٦)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٠)، عن ابن الزبير وفضيل بن مرزوق.

من النِّعَم بشُكْرِه، أو مُستَعِدِّينَ لِلقائِه بهما فإنَّه ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾. وقُرِئَ بفَتْحِ التَّاءِ[١].

(١٨) ـ ﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ﴾: وإن تكذِّبُوني ﴿فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾ مَن قَبلي مِن الرُّسلِ فلَمْ يَضرَّهم تَكذيبُهُم، وإنَّما ضَرَّ أَنفُسَهُم حيثُ تسبَّبَ لِمَا حلَّ بهم من العَذابِ، فكذا[٢] تكذيبُكُم.

﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ الذي زالَ معَهُ الشَّكُّ، وما عليهِ أن يُصَدَّقَ ولا يُكَذَّبَ[٣]، فالآيَةُ وما بعدَها مِن جُملَةِ قِصَّةِ إبراهيمَ إلى قولِه: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ﴾.

ويحتمِلُ أَنْ تكونَ اعتراضًا بذكرِ شأنِ النَّبيِّ ﷺ وقريشٍ، وهَدْمِ مَذهَبِهِم، والوعيدِ على سوءِ صَنيعِهِم، توسَّطَ بينَ طرفَيْ قِصَّتِه من حيثُ إنَّ مَساقَها لتسليَةِ رسولِ اللهِ ﷺ والتَّنفيسِ عنه بأنَّ أباهُ خليلَ اللهِ كانَ مَمْنُوًّا بنحوِ ما مُنِيَ به من شِرْكِ القَوْمِ وتَكذيبِهِم، وتَشبيهِ حالِه فيهِمْ بحالِ إبراهيمَ في قَوْمِه.

(١٩) ـ ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ﴾ مِن مادَّةٍ ومِن غَيرِها.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيّ وأبو بكرٍ بالتَّاءِ على تقديرِ القولِ[٤]، وقُرِئَ (يَبْدَأُ)[٥].

---

(١) هي قراءة يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «وكذا». وقولُه: (فكذا تكذيبكم) إشارَةٌ إلى أنَّ ما ذكرَ دليل الجزاء أُقيمَ مقامه، والجزاء في الحقيقَةِ لا يضرّني تكذيبكم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «أو يكذّب» وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٣). وذكر في «السبعة» (ص: ٤٩٨) خلافاً عن أبي بكر فيها.

وقوله: «على تقدير القول»؛ أي: قال لهم رسلهم: ﴿أولم تروا﴾؛ لأن الضمير في ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ﴾ على قراءة الغيبة هو لـ﴿أُمَمٞ﴾ في قوله: ﴿أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾ فكذا هو في الخطاب ليتحد معنى القراءتين. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) قرأ بها الزهري كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٦)، و«المحتسب» (٢/ ١٦١).

﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾ إخبارٌ بالإعادةِ بعدَ المَوْتِ، معطوفٌ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ لا على (يُبْدِئ)؛ فإنَّ الرُّؤيَةَ غيرُ واقِعَةٍ عليه، ويجوزُ أن تُؤوَّلَ الإعادةُ بأن يُنْشِئَ في كُلِّ سنَةٍ مثلَ ما كان في السنَةِ السَّابقَةِ مِن النَّباتِ والثِّمارِ ونحوِهِما وتُعطفَ على ﴿يُبْدِئُ﴾.

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ الإشارةُ إلى الإعادةِ، أو إلى ما ذُكِرَ من الأمرينِ ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ إذ لا يَفتَقِرُ في فعلِه إلى شَيءٍ[1].

(٢٠) ـ ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ حكايةُ كلامِ اللهِ لإبراهيمَ أو مُحمَّدٍ عليهِمَا السَّلامُ.

﴿فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ على اختلافِ الأجناسِ والأَحْوَالِ ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ بعدَ النَّشأَةِ الأولى التي هي الإبداءُ، فإنَّه والإعادةَ نَشْأتانِ مِن حيثُ إنَّ كُلًّا اختراعٌ وإخراجٌ مِن العدمِ.

والإفصاحُ باسمِ اللهِ مع إيقاعِهِ مُبتدَأً بعدَ إضمارِهِ في ﴿بَدَأَ﴾ ـ والقياسُ الاقتِصارُ عليه[2] ـ للدَّلالةِ على أنَّ المقصودَ بيانُ الإعادةِ، وأنَّ مَن عُرِفَ بالقُدرَةِ على الإبداءِ ينبغي أن يُحكمَ له بالقُدرَةِ على الإعادةِ لأنَّها أهوَنُ، والكلامُ في العطفِ ما مرَّ.

---

(١) موقعُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ في هذه الآية لفظًا وحُكمًا موقعُ ﴿هو﴾ الثانية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ في أنَّ معناه: أنَّ الإعادةَ على الله أَيْسَرُ من الإبداء فيما يجب عندكم ويَنقاسُ على أصولكم وتَقْتَضيه عقولُكم. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ١٥٦).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «والقياس عليه»، والمثبت ما في نسخة الخيالي والطبلاوي، وفي هامش نسخة الفاروقي والخيالي: «والقياس عكسه».

قال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٣٨٤): «والقياس الاقتصار عليه»؛ أي: على اسم الله في ﴿بَدَأَ﴾؛ بأن يقال: بدأ الله.

وقال الخفاجي في «الحاشية»: أي: والقياس أن يظهر ثم يضمر كما في الجملة الأولى، وهو معنى قوله: «الاقتصار عليه» وفي نسخة: «عكسه».

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿النَّشَاءَةَ﴾[1] كالرآفةِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأنَّ قُدرتَهُ لذاتِه، ونسبةُ ذاتِه إلى كلِّ المُمكِناتِ على سواءٍ، فيَقْدِرُ على النَّشأةِ الأخرى كما قَدَرَ على النَّشأةِ الأولى.

(٢١) ـ ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تعذيبَه ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ رحمتَه ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾: تُرَدُّونَ.

(٢٢) ـ ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ رَبَّكُم عن إدراكِكُم ﴿فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ إنْ فَرَرْتُم مِن قَضائِه بالتَّوارِي في الأرضِ أو الهُبوطِ[2] في مَهاوِيها، والتَّحصُّنِ في السَّماءِ أو القلاعِ الذَّاهبَةِ فيها.

وقيل: ولا مَن في السَّماءِ[3] كقولِ حسَّان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُم ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ[4]

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يحرسُكُم عن بلاءٍ يَظهَرُ مِن الأرضِ أو ينزلُ مِن السَّماءِ ويدفعُه عَنْكُم.

(٢٣) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾: بدَلائلِ وحدَانيَّته أو بكتبِه ﴿وَلِقَآئِهِۦ﴾

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٨)، و«التيسير» (ص: ١٧٣).

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «بالتهاوي».

(٣) قوله: (وقيل: ولا من في السماء)؛ أي: بجعل ﴿مَن﴾ معطوفةً على ﴿أَنتُم﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٨٥).

(٤) انظر: «ديوان حسان» (ص: ٦٤)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣١٥). قال الخفاجي في «الحاشية»: والتَّقدير (ومن يمدحه) والحذف فيهِ ظاهر؛ لأنَّهُ لو عطف على صلَةِ (من) الأولى كانَ الهاجي والمادح شخصًا واحدًا، ولا يصحُّ الإخبار عنهُ بـ(سواء) لِما فيهِ من مساواة الشَّيء لنفسِه، إلَّا أنْ يجعلَ الموصول عبارَة عن اثنينِ أو فريقَينِ، وهوَ خلافُ الظَّاهرِ أيضًا.

بالبَعثِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي﴾؛ أي: ييأسونَ مِنْها يومَ القيامَةِ، فعبَّرَ عنه بالماضي للتَّحقيقِ والمبالغَةِ، أو: أَيِسُوا في الدُّنيا لإنكارِ البعثِ والجزاءِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ بكُفرِهِم.

(٢٤) ـ ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ﴾ قومِ إبراهيمَ له، وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على أنَّه الاسمُ، والخبرُ: ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ﴾ وكانَ ذلك قولَ بَعضِهِم، لكنْ لمَّا قيل فيهم ورَضِيَ به الباقونَ أُسندَ إلى كُلِّهِم.

﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾؛ أي: فقذفوهُ في النار فأنجاهُ الله منها بأَنْ جعلَها عليه بَردًا وسلامًا.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: في إنجائِه مِنْها ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾ هي حِفظُه مِن أَذَى النَّارِ وإخمادُهَا مع عِظَمِهَا في زمانٍ يَسيرٍ، وإنشاءُ رَوْضٍ مَكانَها.

﴿لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ لأنَّهم المنتفِعونَ بالفَحصِ عَنْهَا والتأمُّلِ فيها.

(٢٥) ـ ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾؛ أي: لتَتوادُّوا بينكُم وتَتواصَلُوا لاجتِماعِكُم على عبادَتِها، وثاني مَفعولَيْ ﴿ٱتَّخَذۡتُم﴾ محذوفٌ، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مَّوَدَّةَ﴾ المفعولَ الثَّانيَ بتَقديرِ مُضافٍ، أو بتَأويلِهَا بالمَوْدودَةِ؛ أي: اتَّخَذْتُم أوثانًا سببَ المودَّةِ بينكُم.

وقرأَها نافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بَكرٍ مُنوَّنَةً ناصبةً ﴿بَيْنَكُم﴾ والوجهُ ما سبَقَ، وابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو والكِسائيُّ ورُوَيسٌ مرفوعةً مضافَةً[2] على أنَّها خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ؛

---

(١) نسبت لسالم الأفطس والحسن. انظر: «تفسير الثعلبي» (٢١/ ٣١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣١٢)، و«البحر» (١٧/ ١٢٠).

(٢) أي: ﴿مودَّةُ﴾ بالرَّفع من غير تنوين ﴿بينِكم﴾ بالخفض، وقرأ حفص وحمزة: ﴿مودةَ﴾ بالنَّصب من غير تنوين ﴿بينِكم﴾ بالخفض. انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٨ ـ ٤٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٧٣).

أي: هي مَودودَةٌ، أو سببُ مودَّةِ بينِكُم، والجملَةُ صِفَةُ ﴿أَوْثَٰنًا﴾، أو خبر (إن) على أنَّ (ما) مَصدريَّةٌ أو موصولةٌ والعائدُ مَحذوفٌ وهو المفعولُ الأوَّلُ.

وقُرِئَت مرفوعَةً مُنوَّنَةً ومُضافَةً بفَتحِ (بينكم)[1]، كمَا قُرِئَ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤][2].

وقُرِئَ: (إنَّما مَودَّةُ بينِكُم)[3].

﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾؛ أي: يقومُ التَّناكُرُ والتَّلاعنُ بينكُم، أو بينكُم وبين الأوثانِ على تغليبِ المخاطَبينَ كقوله: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢].

﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ يُخلِّصونكُم منها.

(٢٦) ـ ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ هو ابنُ أختِه، وأوَّلُ مَن آمنَ به، وقيل: إنه آمنَ به حينَ رأى النَّارَ لم تحرِقْهُ[4].

﴿وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ﴾ مِن قَوْمِي ﴿إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾: إلى حيثُ أمرَني رَبِّي.

---

(١) بالرفع والتنوين ذكرها ابن مجاهد من رواية الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (مَوَدَّةٌ) رفعاً منوناً (بَيْنَكُم) نصباً. وانظر: «تفسير الثعلبي» (٢١/ ٣١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣١٢)، و«البحر» (١٧/ ١٢٠). وزاد ابن عطية وأبو حيان نسبتها للحسن وأبي حيوة وابن أبي عبلة وأبي عمرو في رواية الأصمعي.

والرفع مع الإضافة رويت عن عاصم أيضاً كما في «الكشاف» (٦/ ٥٠٦)، و«البحر» (١٧/ ١٢٠).

(٢) بنصب النون قراءة نافع وحفص والكسائي والباقون برفعها. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٦)، و«الكشاف» (٦/ ٥٠٦)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٧٩).

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي يَمنعُني مِن أعدائِي ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يأمُرُنِي إلا بما فيه صَلاحي.

رُوِيَ أنَّه هاجرَ مِن كُوثَى سوادِ الكُوفَةِ مع لوطٍ وامرأتِه سارةَ ابنةِ عمِّهِ إلى حَرَّانَ، ثمَّ منها إلى الشَّامِ، فنزلَ فِلَسْطينَ ونزلَ لوطٌ سَدُومَ[١].

(٢٧) ـ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾: ولدًا ونافلَةً حين أَيِسَ مِن الولادةِ مِن عَجوزٍ عاقرٍ، ولذلكَ لم يَذْكُر إسماعيلَ ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ﴾ فكَثُرَ مِنْهُم الأنبياءُ ﴿وَٱلْكِتَٰبَ﴾ يريدُ به الجنسَ ليتناولَ الكُتبَ الأربعةَ.

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ﴾ على هِجرَتِه إلينا ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ بإعطاءِ الولدِ في غيرِ أوانِه، والذُّريَّةِ الطيِّبَةِ، واستمرارِ النُّبوَّةِ فيهم، وانتماءِ أَهْلِ المِلَلِ إليه، والثَّناءِ والصَّلاةِ عليه إلى آخرِ الدَّهرِ.

﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: لَفِي عِدادِ الكامِلِينَ في الصَّلاحِ.

(٢٨) ـ ﴿وَلُوطًا﴾ عطفٌ على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ أو على ما عُطِفَ عليه ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾: الفَعْلَةَ البالغةَ في القُبحِ.

وقرأ الحِرْمِيَّانِ وابنُ عامرٍ وحَفْصٌ بهمزةٍ مكسورَةٍ على الخبرِ، والباقونَ على الاستفهامِ، وأجمَعُوا على الاستفهامِ في الثَّاني[٢].

﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ استئنافٌ مُقرِّرٌ لفَحاشَتِهَا مِن حَيْثُ إنَّها ممَّا اشْمَأَزَّتْ منه الطِّباعُ وتحاشَتْ عنه النُّفوسُ، حتَّى أقدَمُوا عليها لِخُبثِ طِينَتِهِم.

---

(١) انظر: «البدء والتاريخ» لابن طاهر المقدسي (٣/ ٥١ ـ ٥٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٩٩)، و«التيسير» (ص: ١٧٣).

(٢٩) ـ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾: وتتعرَّضُونَ للسَّابِلَةِ بالقَتلِ وأخذِ المالِ أو بالفاحشَةِ حتَّى انقطعَتِ الطُّرقُ، أو: تقطعونَ سبيلَ النَّسْلِ بالإعراضِ عن الحرثِ وإتيانِ ما ليسَ بحَرْثٍ.

﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ﴾: في مَجالِسِكُم الغاصَّةِ ولا يقالُ: النَّادِي، إلا لِمَا فيه أهلُه.

﴿ٱلْمُنكَرَ﴾ كالجماعِ والضُّراطِ وحَلِّ الإزارِ وغيرِها مِن القَبائحِ عدمَ مُبالاةٍ بها. وقيل: الخَذْفُ بالحصَى ورميُ البَنادقِ(١).

﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في استقباحِ ذلك، أو في دَعْوَى النبوَّةِ المفهومِ مِن التَّوبيخِ.

(٣٠) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي﴾ بإنزالِ العَذابِ ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ بابتداعِ الفاحشَةِ وسَنِّها فيمَنْ بعدَهُم، وصفَهُم بذلك مُبالغَةً في استنزالِ العَذابِ وإشعارًا بأَنَّهُم أحِقَّاءُ بأَنْ يُعجَّلَ لَهُم العذابُ.

(٣١) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ﴾: بالبِشارَةِ بالوَلَدِ والنَّافلَةِ ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾: قريةِ سَدُومَ، والإضافةُ لفظيَّةٌ لأنَّ المعنى الاستقبالُ.

﴿إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ تعليلٌ لإهلاكِهِم لهم بإصرَارِهِم وتَمادِيهِم في ظُلْمِهِم الذي هو الكفرُ وأَنواعُ المعاصي.

(٣٢) ـ ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ اعتراضٌ عليهِمْ بأنَّ فيهَا من لم يَظْلِم، أو معارضةٌ للمُوجِبِ(٢) بالمانعِ، وهو كونُ النَّبِيِّ بينَ أَظهُرِهِم.

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢٦٨٩١)، والترمذي (٣١٩٠)، عن أم هانئ رضي الله عنها عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ قال: «كانوا يخذفون أهل الأرض ويسخرون منهم»، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) قوله: «أو معارضة للموجب»؛ وهو كفر أهل القرية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٨٩).

﴿قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ﴾ تسليمٌ لقولِه مع ادِّعاءِ مزيدِ العلمِ به، وأنَّهُم ما كانوا غافلينَ عنه، وجوابٌ عنهُ بتَخصيصِ الأهلِ بمَنْ عَداهُ وأهلَه، أو تأقيتِ الإهلاكِ[1] بإخراجِهِم عنها، وفيه تأخيرُ البَيانِ[2] عن الخطابِ.

﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: الباقينَ في العذابِ، أو القريةِ[3].

(٣٣) ـ ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ جاءَتْهُ المساءةُ والغمُّ بسبَبِهِم مخافةَ أَنْ يَقصِدَهُم قومُه بسُوءٍ، و(أن) صِلَةٌ لتَأكيدِ الفِعْلَيْنِ واتِّصالِهِما.

﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ وضاقَ بشَأْنِهم وتَدبيرِ أَمْـرِهِم ذرعُه؛ أي طاقتُه كقولِهم: ضاقَتْ يَدُه وبإزائِه: رَحُبَ ذرعُهُ بكذا إذا كانَ مُطيقًا له، وذلك لأنَّ طَويلَ الذِّراعِ ينالُ ما لا ينالُ قَصيرُ الذِّراعِ.

﴿وَقَالُواْ﴾ لَمَّا رَأَوْا فيهِ أثرَ الضُّجرةِ ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ على تمكُّنِهم منَّا ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿لنُنْجِيَنَّه﴾، و﴿مُنْجُوكَ﴾ بالتَّخفيفِ، ووافَقُهم أبو بكرٍ وابنُ كثيرٍ في الثَّاني[4].

وموضعُ الكافِ جرٌّ على المختارِ، ونصبُ (أهلَكَ) بإضمارِ فعلٍ، أو بالعطفِ على محلِّها باعتبارِ الأَصلِ.

---

(١) قوله: «أو تأقيت الإهلاك»؛ عطفٌ على «تخصيص الأهل»، ويفارق المعطوف عليه بأن الإهلاك فيه مقيد بالإخراج بخلافه في المعطوف عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٨٩).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «تأخيرٌ للبيان».

(٣) «أو القرية»: ليس في نسخة الخيالي، وفي نسخة التفتازاني: «العذاب أو الأمر به».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٠)، و«التيسير» (ص: ١٧٣).

(٣٤) ـ ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: عذابًا منها، سُمِّيَ بذلك لأنَّه يُقلِقُ المعذَّبَ، مِن قَولِهم: ارتجزَ، إذا ارتجَسَ؛ أي: اضطَرَبَ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿مُنَزِّلُونَ﴾ بالتَّشديدِ[١].

﴿بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾: بسببِ فِسْقِهِم.

(٣٥) ـ ﴿وَلَقَد تَّرَكۡنَا مِنۡهَآ ءَايَةَۢ بَيِّنَةٗ﴾ هي حِكايَتُها الشَّائعةُ، أو آثارُ الدِّيارِ الخَرِبَةِ.

وقيل: الحِجارَةُ المَمْطورةُ فإنَّها كانَتْ باقيَةً بعدُ[٢].

وقيل: بقيَّةُ أَنهارِها المُسْوَدَّةِ[٣].

﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾: يستعملونَ عُقولَهُم في الاستبصارِ والاعتبارِ، وهو مُتعلِّقٌ بـ﴿تَّرَكۡنَا﴾ أو ﴿ءَايَةَۢ﴾.

(٣٦ ـ ٣٧) ـ ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗا فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾: وافعَلُوا ما ترجونَ به ثوابَه، فأُقيمَ المسبَّبُ مُقامَ السَّببِ[٤].

وقيل: إنَّه مِن الرَّجاءِ بمعنى الخوفِ.

﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٣٦ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ﴾ الزَّلزلَةُ الشَّديدةُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٠)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٢٥٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٢٩٤)، عن قتادة.

(٣) ذكره السمعاني في «تفسيره» (٤/ ١٧٩) عن مجاهد.

(٤) قوله: «فأقيم المسبب» وهو اليوم؛ أي: ثوابه «مقام السبب»؛ أي: وهو فعل ما يَرجون به ثوابَه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٩١).

وقيل: صيحةُ جبريلَ لأنَّ القُلوبَ تَرجُفُ لها.

﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ﴾: فـي بلدِهِـم، أو: دُورِهِـم، ولـم يُجمَـع لأمـنِ اللَّبسِ ﴿جَٰثِمِينَ﴾: بَارِكِينَ على الرُّكَبِ ميتينَ.

(٣٨) ـ ﴿وَعَادًا وثمودًا﴾ مَنصوبانِ بإضمارِ (اذكر)، أو فعلٍ دلَّ عليه ما قبلُ مثلَ: أهلَكْنَا.

وقرأ حمزَةُ وحفصٌ ويَعقوبُ: ﴿وَثَمُودَاْ﴾ غيرَ مَصروفٍ[1] على تأويلِ القَبيلَةِ.

﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡ﴾؛ أي: تبيَّنَ لَكُـم بعـضُ مَساكِنِهم، أو إهلاكُهُم مِن جهَةِ مَساكِنِهِم إذا نظَرْتُم إليها عندَ مُرورِكُم بها.

﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي ﴿فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ السَّوِيِّ ﴿وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ﴾: مُتمكِّنينَ مِن النَّظرِ والاستبصارِ ولكنَّهُم لم يَفعَلُوا.

أو: مُتبيِّنينَ أنَّ العذابَ لاحِقٌ بهم بإخبارِ الرُّسُلِ لهم ولكنَّهُم لَجُّوا حتى هَلَكُوا.

(٣٩) ـ ﴿وَقَٰرُونَ وَفِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ﴾ مَعطوفونَ عـلـى (عـادًا) وتقديمُ قارونَ لشَرفِ نَسبِـهِ ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ﴾: فائِتينَ، بَلْ أدركَهُم أمرُ اللهِ، مِن سبقَ طالبَهُ: إذا فاتَهُ.

(٤٠) ـ ﴿فَكُلًّا﴾ مِن المَذكورينَ ﴿أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ عاقبنا بذنبِه:

﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبًا﴾ ريحًا عاصِفًا فيها حَصْباءُ، أو مَلَكًا رماهُم بها كقَومِ لوطٍ.

﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ كمَدْينَ وثمودَ.

﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ كقارونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٦١٦)، و«التيسير» (ص: ٢٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٨٩).

﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ كقومِ نوحٍ وفِرعَوْنَ وقومِه.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾: ليعامِلَهُم مُعاملَةَ الظَّالمِ فيُعاقبَهم بغيرِ جُرمٍ، إذ ليسَ ذلك مِن عادتِه ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالتَّعريضِ للعَذابِ.

(٤١) ـ ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾ فيما اتَّخذوهُ مُعتمَدًا ومتَّكَلًا ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ فيما نسجَتهُ في الوَهْنِ والخَوَرِ، بل ذاك أوهَنُ فإنَّ لهذا حقيقةً وانتفاعًا مّا.

أو: مَثلُهُم بالإضافةِ إلى الموحِّدِ كمَثَلِه بالإضافةِ إلى رَجُلٍ بنَى بيتًا مِن حجرٍ وجَصٍّ[١].

والعنكبوتُ يقَعُ على الواحدِ والجمعِ والمُذكَّرِ والمؤنَّثِ، والتَّاءُ فيه كتَاءِ (طاغوتٍ)، ويُجمعُ على عَناكِيبَ وعَنَاكِبَ وعِكَابٍ وعِكْبَةٍ وأَعْكُبٍ.

﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ لا بيتَ أَوْهَى[٢] وأقلُّ وِقايةً للحَرِّ والبردِ منه ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾: يرجعونَ إلى علمٍ لعَلِمُوا أنَّ هذا مَثَلُهُم، أو أنَّ دِينَهُم أوهنُ[٣] مِن ذلك.

---

(١) قوله: «كمثله بالإضافة...»؛ أي: كمثل العنكبوت، وقد اختصر المؤلف هذا الوجه من كلام «الكشاف»، ولفظ «الكشاف» (٦/ ٥١٤): ولقائل أن يقول: مَثَلُ المُشرِك الذي يَعبُدُ الوَثَنَ بالقِيَاس إلى المُؤمنِ الذي يَعْبُدُ اللهَ مَثَلُ عَنكبوتٍ يَتَّخِذ بَيْتاً بالإضافةِ إلى رَجُل يَبْنِي بيتاً بآجُرٍّ وجَصٍّ، أو يَنْحِتُهُ من صَخْرٍ، وكمَا أنَّ أَوْهَنَ البيُوت إذَا استَقْريْتَها بَيتاً بَيْتاً بيتُ العَنكبُوتِ، كذلك أَضعَفُ الأَدْيانِ إذا استَقْريْتَها دِيْناً دِيناً عِبَادةُ الأَوثانِ ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾.

قلت: ولعل المصنف رحمه الله لم يرتض جعل المشبَّه مقتصراً على عابد الوثن، بل كل من اتخذ أولياء من دون الله مشمول به.

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «أوهن».

(٣) في نسخة الفاروقي: «أوهى».

ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ ببيتِ العَنْكَبُوتِ دينَهُم، سَمَّاهُ به تحقيقًا للتَّمثيلِ، فيَكونُ المعنى: وإنَّ أَوْهَنَ ما يُعتمَدُ به في الدِّينِ دينُهُم.

(٤٢) ـ ﴿إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ من دونِه من شيءٍ﴾ على إضمارِ القَوْلِ؛ أي: قُلْ للكَفَرَةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾. وقرأ عاصمٌ وأبو عمرٍو ويعقوبُ بالياءِ[١] حَملًا على ما قبلَه.

و﴿مَا﴾ استفهاميَّةٌ مَنصوبةٌ بـ﴿تَدْعُونَ﴾ و﴿يَعۡلَمُ﴾ مُعلَّقَةٌ عنها و﴿مِن﴾ للتَّبيينِ.

أو نافيةٌ و﴿مِن﴾ مَزيدةٌ و﴿شَيۡءٍ﴾ مَفعولُ ﴿تَدْعُونَ﴾[٢].

أو مصدريَّةٌ و﴿شَيۡءٍ﴾ مصدرٌ.

أو موصولَةٌ مفعولُ لـ﴿يَعۡلَمُ﴾ ومفعولُ ﴿تَدْعُون﴾ عائِدُه المحذوفُ.

والكلامُ على الأوَّلَيْنِ تَجهيلٌ لهم وتوكيدٌ للمَثَل، وعلى الأخيرَينِ وعيدٌ لهم.

﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ تعليلٌ علَى المَعْنَيينِ، فإنَّ مِن فَرطِ الغَباوةِ إشراكُ ما لا يُعَدُّ شيئًا بمَنْ هذا شأنُه، وأنَّ الجمادَ بالإضافةِ إلى القادرِ القاهرِ على كُلِّ شيءٍ البالغِ في العلمِ وإتقانِ الفعلِ الغايةَ كالمعدومِ، وأنَّ مَن هذا وَصْفُه[٣] قادرٌ على مُجازاتِهم.

(٤٣) ـ ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ﴾ يعني: هذا المثلَ ونَظائِرَهُ ﴿نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ تقريبًا لِمَا بَعُدَ مِن أفهامِهم ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ﴾: ولا يَعْقلُ حسنَها وفائِدَتَها ﴿إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ الذين يتدبَّرونَ الأشياءَ على ما ينبغي.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٠ ـ ٥٠١)، و«التيسير» (ص: ١٧٤)، و«المبسوط في القراءات» لابن مهران (ص: ٣٤٥).

(٢) والمعنى على هذا الوجه: إنما تدعون من دونه ما يَستحق أن يُطلَق عليه شيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٩٣).

(٣) في نسخة التفتازاني: «هذه صفته».

وعنه عليه السَّلامُ أنَّه تَلا هذه الآيةَ فقال: «العالمُ مَن عَقَلَ عنِ اللهِ فعَمِلَ بطاعَتِه واجتنبَ سخطَهُ»[١].

(٤٤) ـ ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾: مُحِقًّا غيرَ قاصِدٍ بهِ باطِلًا، فإنَّ المقصودَ بالذَّاتِ مِن خلقِهَا إفاضَةُ الخيرِ والدَّلالةُ على ذاتِه وصِفاتِه؛ كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأنَّهم المنتفعونَ بها.

(٤٥) ـ ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ تقرُّبًا إلى اللهِ بقراءَتِه، وتحفُّظًا لألفاظِه، واستكشافًا لِمَعانيهِ، فإنَّ القارِئَ المُتأمِّلَ قَدْ يَنكَشِفُ له بالتَّكرارِ ما لم يَنْكَشِف له أوَّلَ ما قرعَ سمعَهُ.

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ بأَنْ تكونَ سببًا للانتهاءِ عن المعاصي حالَ الاشتغالِ بها، وغيرِها مِن حَيثُ إنَّها تذكِّرُ اللهَ وتورِثُ للنَّفسِ خشيةً منه.

رُوِيَ أنَّ فتًى مِن الأَنصارِ كان يُصلِّي معَ رسولِ اللهِ ﷺ الصَّلواتِ ولا يَدَعُ شيئًا من الفَواحشِ إلا رَكِبَه، فوُصِفَ له فقال: «إنَّ صلاتَهُ ستَنْهَاهُ» فلَمْ يَلبَثْ أَنْ تابَ[٢].

---

(١) رواه داود بن المحبر في كتاب «العقل» كما في «الكافي الشاف» (ص: ١٢٧)، وعنه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨٣٧ ـ زوائد الهيثمي)، ومن طريق الحارث رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٤٢٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٢٤٣)، وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٦) عدة أحاديث في فضل العقل، ليس منها هذا الحديث، لكنه نقل عن الدارقطني قوله: كتاب العقل وضعه أربعة أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركَّبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، فسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أُخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي، فأتى بأسانيد أخر.

(٢) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف»(٣/ ٤٦): «غريب»، وقال ابن حجر في «الكافي =

﴿وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ﴾ ولَلصَّـلاةُ أكبـرُ مِن سـائرِ الطَّاعـاتِ، وإنَّما عبَّـرَ عنها به للتَّعليـلِ، فإنَّ اشـتمالَها علـى ذكرِه[1] هي العمـدَةُ في كونِها مُفضَّلَةً على الحسـناتِ ناهيَةً عن السَّـيئاتِ.

أو: ولَذِكرُ اللهِ إيَّاكُم برَحمَتِه أكبَرُ مِن ذكرِكُم إيَّاهُ بطاعَتِه.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ﴾ منه ومِن سائرِ الطَّاعاتِ فيُجازيكُمْ بها أحسنَ المُجازاةِ.

(٤٦) ـ ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ إلا بالخَصلَةِ التي هي أحسَنُ؛ كمُعارضَةِ الخُشونَةِ باللِّينِ، والغَضَبِ بالكَظْمِ، والمشاغبَةِ بالنُّصحِ.

وقيل: هو منسوخٌ بآيةِ السَّيفِ إذ لا مُجادلةَ أشدُّ مِنه[2]، وجوابُهُ أنَّه آخرُ الدَّواءِ[3].

وقيل: المرادُ به: ذَوُو العَهْدِ مِنْهُم.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ بالإفراطِ في الاعتداءِ والعنادِ، أو بإثباتِ الوَلَدِ وقولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أو بنبذِ العَهْدِ ومنعِ الجزيَةِ.

= الشاف» (٢: ١٤٧): لم أجده». وقال الولي العراقي كما في «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٩٧): لم أقف عليه».

قلت: ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٥٥ ـ ٥٦)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٣٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه، لكن لم نقف على إسناده.

وروى الإمام أحمد في «المسند» (٩٧٧٨)، والبزار في «مسنده» (٩٢١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٥٦٠) عَن أبي هريرةَ قال: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ فلانًا يُصلِّي بالليلِ فإذا أصبحَ سرَقَ فقال: «إنَّه سينهاه ما تقول».

(١) في نسخة التفتازاني: «ذكر الله».

(٢) هو قول قتادة كما ذكره النحاس في «معاني القرآن» (٥/ ٢٣٠) ورجحه.

(٣) قوله: «وجوابه أنه»؛ أي: أن الجدالَ بالسيف «آخر الدواء» لهم، بخلاف ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾؛ فإنه أولُه، فلا تنافيَ بينهما، فلا نسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٩٤).

﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ هو مِن المُجادلةِ بالتي هيَ أحسَنُ.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتابِ ولا تُكذِّبُوهم، وقولوا: آمَنَّا باللهِ[1] وكتبِه ورسلِه، فإن قالوا باطِلًا لم تُصدِّقُوهُم، وإن قالوا حَقًّا لم تُكذِّبُوهُم»[2].

﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾: مُطيعونَ له خاصَّةً، وفيه تعريضٌ باتِّخاذِهِم أحبارَهُم ورهبانَهُم أربابًا مِن دونِ اللهِ.

(٤٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومثلَ ذلكَ الإنزالِ ﴿أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ وحيًا مصدِّقًا لسائرِ الكتبِ الإلهيَّةِ، وهو تحقيقٌ لقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ هم عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ وأضرابُه، أو مَن تقدَّمَ عهدَ الرسولِ عليهِ السَّلامُ مِن أهلِ الكتابِ.

﴿وَمِنۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: ومِن العربِ، أو أهلِ مكَّةَ، أو ممَّنْ في عهدِ الرَّسولِ مِن الكتابِيِّينَ ﴿مَن يُؤۡمِنُ بِهِۦ﴾: بالقُرآنِ ﴿وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ مع ظُهورِها وقيامِ الحجَّةِ عليها ﴿إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: إلا المتوغِّلونَ في الكفرِ، فإنَّ جزمَهُم به يمنعُهُم عن التَّأمُّلِ فيما يفيدُ لهم صدقَها؛ لكونِها معجزةً بالإضافةِ إلى الرَّسُولِ كما أشارَ إليهِ بقولِه:

(٤٨) ـ ﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ فإنَّ ظُهورَ هذا الكتابِ الجامعِ لأنواعِ العُلومِ الشَّريفَةِ على أُمِّيٍّ لم يُعْرَفْ بالقراءةِ والتَّعلُّمِ

---

(١) في نسخة الطبلاوي زيادة: «وملائكته». وليست في روايات الحديث.

(٢) رواه أبو داود (٣٦٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٥٧) من حديث أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٢٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٧٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾». ورواه من حديث أبي هريرة البخاري (٤٤٨٥)، لكن فيه: «وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]».

خارقٌ للعادَةِ، وذكرُ اليمينِ زيادةُ تصويرٍ للمَنفيِّ[(١)]، ونفيٌ للتَّجوُّزِ في الإسنادِ.

﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾؛ أي: لو كنتَ ممَّنْ يَخُطُّ ويقرَأُ لقالوا: لعلَّهُ تعلَّمَهُ أو التقطَهُ مِن كتبِ الأَقْدَمينَ، وإنَّما سَمَّاهُم مُبطلينَ لكُفرِهِم، أو لارتيابِهِم بانتفاءِ وَجْهٍ واحدٍ مِن وُجوهِ الإعجازِ المُتكاثِرَةِ.

وقيل: لارتابَ أهلُ الكتابِ لوجدانِهِم نَعْتَكَ على خِلافِ ما في كُتُبِهِم، فيكونُ إبطالُهُم باعتبارِ الواقعِ دونَ المُقدَّرِ.

(٤٩) ـ ﴿بَلْ هُوَ﴾: بل القرآنُ ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ يحفَظُونَهُ لا يقدرُ أحدٌ تحريفَه ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: إلا المتوغِّلُونَ في الظُّلمِ بالمُكابرَةِ بعدَ وُضوحِ دَلائلِ إعجازِها حتَّى لم يَعتَدُّوا بها.

(٥٠) ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ مثلَ ناقَةِ صالحٍ وعَصا مُوسى ومائدةِ عيسى.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ والبَصريَّانِ وحَفْصٌ: ﴿ءَايَٰتٌ﴾[(٢)].

﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يُنزِلُها كما يشاءُ، لستُ أَمْلِكُها فآتيكُمْ بما تَقترِحُونَه.

﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ليسَ مِن شَأني إلا الإنذارُ وإبانَتُه بما أُعطِيتُ مِن الآياتِ.

(٥١) ـ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ آيةً مُغْنِيَةً عمَّا اقترَحُوهُ ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: تدومُ تلاوتُه عليهِم مُتَحَدِّينَ به، فلا يزالُ مَعَهُم آيةً ثابتَةً لا تضمَحِلُّ بخلافِ سائرِ الآياتِ، أو: يُتْلَى عليهم ـ يعني: اليهودَ ـ بتَحقيقِ ما في أيديهِم مِن نَعتِكَ ونعتِ دينِكَ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «للنفي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠١)، و«التيسير» (ص: ١٧٤)، و«النشر» (٢/ ٣٤٣).

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: في ذلك الكتابِ الذي هو آيةٌ مُستمرَّةٌ وحجَّةٌ مبينةٌ ﴿لَرَحْمَةً﴾: لنعمةً عَظيمَةً ﴿وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾: وتذكرةً لِمَن همُّهُ الإيمانُ دونَ التَّعنُّتِ.

وقيل: إنَّ ناسًا مِن المُسلمينَ أتَوا رسولَ اللهِ بكتفٍ كُتِبَ فيها بعضُ ما يقولُ اليهودُ فقال: «كفى بها ضلالَةَ قومٍ أَنْ يرغَبُوا عمَّا جاءَهُم به نبيُّهُم إلى ما جاءَ به غيرُ نَبيِّهِم» فنزلَتْ[1].

(٥٢)- ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ بصِدقي وقد صدَّقَني بالمُعجزاتِ، أو: بتَبليغي ما أُرسِلْتُ به إليكُم ونُصحِي ومُقابلتِكُم إيَّايَ بالتَّكذيبِ والتَّعنُّتِ.

﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فلا يخفَى عليه حالي وحالُكُم ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ وهو ما يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ ﴿وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ مِنْكُم ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ في صفقَتِهِم حيثُ اشتروا الكفرَ بالإيمانِ.

---

(١) رواه الدارمي في «سننه» (٤٧٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٥٤)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٢٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٧٢)، عن يحيي بن جعدة قال: جاء ناس من المسلمين بكتب قد كتبوها فيها بعض ما سَمِعُوه من اليهود، فقال رسول الله ﷺ: «كفى بقوم حمقاً..» الحديث، وهو مرسل.

وفي الباب من حديث جابر رضي الله عنه، رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ٣٢٣): أن عمر أتى النبي ﷺ فقال: إنّا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا، أفترى أن نكتب بعضها؟ فقال: «أمتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنّصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقيةً، ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلّا اتّباعي».

ورواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٤٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦)، وإسناده ضعيف، وليس فيه ذكر نزول الآية.

(٥٣) ـ ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ بقولِهِم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لكلِّ عذابٍ أو قومٍ ﴿لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ عاجلًا ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً﴾: فجأةً في الدُّنيا كوقعةِ بدرٍ، أو الآخرةِ عندَ نُزولِ الموتِ بهم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بإتيانِه.

(٥٤) ـ ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾: ستحيطُ بهم يومَ يأتيهم العذابُ، أو هيَ كالمُحيطةِ بهم الآنَ لإحاطةِ الكُفرِ والمعاصي التي توجِبُها بهم، واللامُ[١] للعَهدِ على وَضعِ الظَّاهرِ موضعَ المضمَرِ للدَّلالةِ على موجبِ الإحاطةِ، أو للجنسِ فيكونُ استدلالًا بحكمِ الجنسِ على حُكمِهِم.

(٥٥) ـ ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ﴾ ظرفٌ لـ(محيطةٌ)، أو لمُقدَّرٍ مثل: كانَ كيتَ وكيتَ.

﴿مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾: مِن جَميعِ جَوانبِهم.

﴿وَيَقُولُ﴾ اللهُ، أو بعضُ ملائكَتِه بأمرِه؛ لقراءَةِ ابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ والبَصريِّين بالنُّونِ[٢]: ﴿ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ أي: جزاءَه.

(٥٦) ـ ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾؛ أي: إذا لم يَتَسهَّلْ لَكُم العِبادَةُ في بلدةٍ ولم يَتيَسَّر لَكُم إظهارُ دينِكُم فهاجِرُوا إلى حيثُ يَتمشَّى لَكُم ذلك.

---

(١) قوله: «واللام»؛ أي: في (الكافرين). انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي بالياء، والباقون بالنون. انظر: «السبعة» (ص: ٥٠١)، و«التيسير» (ص: ١٧٤).

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن فَرَّ بدينِهِ مِن أرضٍ إلى أرضٍ ولو كانَ شبرًا استوجَبَ الجنَّةَ، وكانَ رفيقَ إبراهيمَ ومُحمَّدٍ»[1].

والفاءُ جوابُ شَرطٍ مَحذوفٍ؛ إذ المعنى: إنَّ أرضيَ واسِعةٌ، إن لم تُخلِصُوا العِبادةَ لي في أرضٍ فأخلِصُوها في غيرِها.

(٥٧) ـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ تنالُه لا مَحالةَ ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ للجَزاءِ، ومَن هذا عاقِبَتُه ينبغي أن يجتهدَ في الاستعدادِ له. وقرأَ أبو بَكرٍ بالياءِ[2].

(٥٨) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾: لنُنْزِلَنَّهُم ﴿مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾: عَلالِيَ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾[3]؛ أي: لنُقيمَنَّهُم، مِن الثَّواءِ، فيكونُ انتصابُ ﴿غُرَفًا﴾ لإجرائِه مُجرى: لنُنزِلَنَّهم، أو بنزعِ الخافضِ، أو تشبيهِ الظَّرفِ المؤقَّتِ بالمبهَمِ.

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ وقُرِئَ: (فنِعْمَ)[4]، والمَخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

(٥٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ على أذيَّةِ المشركينَ والهجرةِ للدِّينِ، إلى غيرِ ذلك مِن المِحَنِ والمَشاقِّ.

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: ولا يتوكَّلُونَ إلَّا على اللهِ.

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٥٥) عن الحسن البصري مرسلاً. وتقدم عند تفسير الآية (٩٧) من سورة النساء.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٤).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٥) عن يحيى بن وثاب.

(٦٠) - ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾: لا تطيقُ حملَهُ لضَعفِها، أو: لا تَدَّخِرُه وإنَّما تُصبِحُ ولا معيشةَ عندَها.

﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ ثمَّ إنَّها مع ضَعفِها وتَوكُّلِها وإيَّاكم مع قوَّتِكُم واجتهادِكُم سَواءٌ في أنَّه لا يرزقُها وإيَّاكُم إلا اللهُ؛ لأنَّ رِزقَ الكُلِّ بأسبابٍ هو المسبِّبُ لها وحدَهُ، فلا تخافوا على مَعاشِكُم، فإنَّهُم لَمَّا أُمِرُوا بالهجرةِ قال بَعضُهُم: كيفَ نَقْدَمُ بلدةً ليسَ لنا فيها مَعيشَةٌ؟ فنَزَلَتْ[1].

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لقولِكُم هذا ﴿الْعَلِيمُ﴾ بضَمِيرِكُم.

(٦١) - ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ المسؤولُ عَنْهم أهلُ مكَّةَ ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ لِمَا تقرَّرَ في العقولِ وجوبُ انتهاءِ المُمكناتِ إلى واحدٍ واجِبِ الوجودِ.

﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾: يُصرَفُونَ عن تَوحيدِهِ بعدَ إقرارِهِم بذلك.

(٦٢) - ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ يحتمِلُ أن يكونَ الموسَّعُ له والمضيَّقُ عليهِ واحدًا على أنَّ البسطَ والقبضَ على التَّعاقُبِ، وألَّا يكونَ على وضعِ الضَّميرِ موضِعَ (مَن يَشاءُ)، وإبهامُه لأنَّ (مَن يشاءُ) مُبهَمٌ.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ يَعلمُ مَصالِحَهم ومَفاسِدَهُم.

(٦٣) - ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ مُعترِفِينَ بأنه الموجِدُ للمُمكِنَاتِ بأَسرِهَا أُصولِها وفُروعِهَا، ثمَّ إِنَّهُم يُشرِكُونَ به بعضَ مَخلوقاتِه الذي لا يقدرُ على شيءٍ مِن ذلكَ.

﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ علـى مـا عَصمَكَ مِن مثلِ هـذه الضَّلالةِ، أو علـى تَصديقِكَ

---

(١) ذكره الماوردي: «النكت والعيون» (٤/ ٢٩٣)، عن ابن عباس وزاد: فهاجروا.

وإظهـارِ حُجَّتِـك ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ فيَتناقضـونَ حيـثُ يُقـرُّونَ بأنَّـهُ المبدأُ لـكلِّ مـا عداهُ ثـمَّ إنَّهُم يُشـرِكُونَ بـه الصَّنـمَ، وقيـل: لا يعقلونَ مـا تريـدُ بتَحميدِكَ عنـدَ مَقالِهم.

(٦٤) ـ ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ ﴾ إشارةُ تَحقيرٍ، وكيفَ لا وهي لا تَزِنُ عندَ اللهِ جَناحَ بَعوضَةٍ.

﴿إِلَّا لَهۡوٞ وَلَعِبٞ﴾: إلا كمَا يَلْهَى ويلعبُ به الصِّبيانُ، يجتمعونَ عليه ويَبتَهِجونَ بِهِ ساعةً ثمَّ يتفرَّقونَ مُتعبينَ.

﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾: لهـي دارُ الحيـاةِ الحقيقيَّـةِ لامتناعِ طَـرَيانِ المـوتِ عليهـا، أو جُعلـت هي فـي ذاتِهـا حيـاةً للمُبالغَةِ.

و(الحَيَوَانُ): مَصدرٌ حَيِيَ؛ سُمِّيَ به ذو الحياة، وأصلُه: حَيَيَان' فقُلِبَت الياءُ الثَّانيَةُ واوًا، وهو أبلَغُ مِن الحياةِ لِمَا في بناءِ فَعَلَان مِن الحركةِ والاضطرابِ اللَّازمِ للحياةِ ولذلك اختيرَ عليها هاهُنا.

﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ لم يؤثِرُوا عليها الدُّنيَا التي أصلُها عدمُ الحَياةِ، والحياةُ فيها عارضَةٌ سَريعَةُ الزَّوالُ.

(٦٥) ـ ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ ﴾ مُتَّصِلٌ بما دلَّ عليه شَرحُ حالِهِم؛ أي: هُم على مـا وُصِفُوا به مِن الشِّركِ، فإذا ركبُوا البـحرَ ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾: كائنينَ في صورَةِ مَن أخلَصَ دينَهُ مِن المؤمنينَ حيثُ لا يذكرونَ إلَّا اللهَ ولا يَدْعونَ سِواهُ؛ لعِلْمِهِم بأنَّه لا يكشِفُ الشَّدائدَ إلَّا هو.

﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ﴾: فاجَؤوا المعاودةَ إلى الشِّركِ.

(٦٦) ـ ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ اللامُ فيه لامُ (كي)؛ أي: يُشرِكُونَ ليكونُوا كافرينَ بشِرْكِهِم نعمةَ النَّجاةِ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ باجتماعِهِم على عبادةِ الأَصنامِ وتوادِّهِم عليها[١].

أو لامُ الأمرِ[٢] على التَّهديدِ، ويُؤيِّدُه قراءةُ ابنِ كثيرٍ وحمزةَ والكِسائيِّ وقالون عن نافعٍ: ﴿وَلْيَتْمَتَّعُوا﴾ بالسُّكونِ[٣].

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عاقبةَ ذلك حينَ يُعاقبونَ.

(٦٧) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ﴾ يعني: أهلَ مكَّةَ ﴿أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾؛ أي: جعَلْنا بلدَهُم مَصونًا عن النَّهبِ والتَّعدِّي آمِنًا أهلُه عن القتلِ والسَّبيِ ﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾: يُختَلَسونَ قَتْلًا وسَبْيًا إذ كانت العربُ حولَهُ في تَغاوُرٍ وتناهُبٍ.

﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾: أبعدَ هذه النِّعمَةِ المَكشوفَةِ وغيرِها ممَّا لا يقدرُ عليه إلَّا اللهُ بالصَّنمِ أو الشَّيطانِ يؤمنونَ ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ حيثُ أشرَكُوا به غيرَه؟ وتَقديمُ الصِّلَتينِ للاهتمامِ أو الاختصاصِ[٤] على طريقِ المُبالغَةِ.

---

(١) عبارة «الكشاف» (٦/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤): المعنى: أنَّهم يَعُودُونَ إلى شِركهمْ ليَكُونُوا بالعَوْدِ إلى شِرْكهِمْ كافِرِينَ بنعمَةِ النَّجاة، قَاصِدِيْنَ التَّمتُّعَ بهَا والتَّلذُّذَ لا غَيرُ، على خِلاف ما هو عَادة المؤمِنينَ المُخلِصِيْنَ على الحَقيْقة إذَا أنْجاهُم اللهُ أن يَشكُروا نعمَةَ اللهِ في إنجَائهِم، ويَجْعَلُوا نِعْمةَ النَّجاةِ ذَرِيعَةً إلى ازدِيادِ الطَّاعَةِ لا إلى التَّمتُّعِ والتَّلذُّذِ.

(٢) قوله: «أو لام الأمر» معطوف على قوله: «لام كي». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٤).

(٤) في نسخة الخيالي: «للاهتمام به أو الاختصاص» وفي نسخة التفتازاني: «للاهتمام والاختصاص»، وفي نسخة الطبلاوي: «للاهتمام أو الاختصار» وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٦٨) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بأَنْ زعَمَ أنَّ لَهُ شريكًا ﴿أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ يعني: الرَّسولَ أو الكتابَ، وفي ﴿لَمَّا﴾ تسفيهٌ لَهُم بأَنْ لَمْ يَتوقَّفُوا ولم يتأمَّلُوا قَطُّ حينَ جاءَهُم بل سارَعُوا إلى التَّكذيبِ أَوَّلَ ما سَمِعُوهُ.

﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ تقريرٌ لثَوائِهم كقولِه:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا[1]

أي: ألا يستوجبونَ الثَّواءَ فيها وقد افتَرَوْا مثلَ هذا الكذبِ على اللهِ وكَذَّبُوا بالحقِّ مثلَ هذا التَّكذيبِ؟

أو: لاجترائِهم؛ أي: أَلَمْ يعلَمُوا أنَّ في جهنَّمَ مَثْوًى للكافرينَ حتى اجترَؤُوا مثلَ هذه الجُرأَةِ.

(٦٩) ـ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾: في حقِّنَا، فإطلاقُ[2] المُجاهدَةِ لتَعُمَّ جِهادَ الأَعادي الظَّاهرةِ والباطنَةِ بأنواعِه.

﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾: سُبلَ السَّيرِ إلَيْنَا والوصولِ إلى جَنابِنا، أو: لنَزيدنَّهُم هدايةً إلى سبيلِ الخيرِ وتوفيقًا لسُلوكِهَا؛ كقولِه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧].

وفي الحَديثِ: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ، ورَّثَه اللهُ عِلمَ ما لم يَعْلَم»[3].

---

(١) صدر بيتٍ لجريرٍ من قصيدةٍ يمدح بها عبد الملك بن مروان، انظر: «ديوان جرير ـ بشرح ابن حبيب» (١/ ٨٩)، وعجزه:

وأنـدى العالميـنَ بُطـونَ راحِ

(٢) في نسخة التفتازاني: «فأطلق».

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥)، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بالنَّصرِ والإعانَةِ.

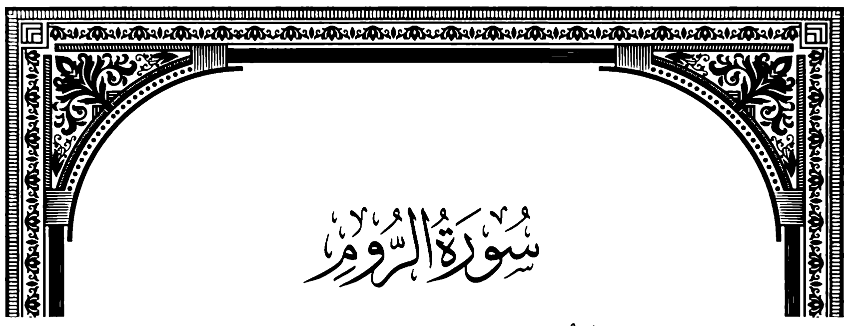
قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ العَنكبوتِ كانَ له مِن الأجرِ عشرُ حسناتٍ بعَددِ كلِّ المؤمنينَ والمنافقينَ»(١).

* * *

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/٢١) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ الرُّومِ



سُورَةُ الرُّومِ

مَكِّيَّةٌ، إلا قولَه ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ... ﴾

وهي ستُّونَ أو تسعٌ وخمسونَ آيَةً[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٥) ـ ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾: أرضِ العَرَبِ مِنْهُم؛ لأنَّها الأَرْضُ المَعْهودَةُ عِندَهُم، أو: في أَدْنَى أَرضِهِم مِن العَرَبِ، واللامُ بَدَلٌ مِن الإضافَةِ.

﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾ مِن إضافَةِ المَصدَرِ إلى المفعولِ، وقُرِئَ: (غَلْبِهِم)[2] وهي لغةٌ كالجَلَبِ والجَلْبِ.

﴿سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾ رُوِيَ أنَّ فارسَ غزَوا الرُّومَ فوافَوْهُم بأَذْرِعَاتٍ وبُصرَى، وقيل: بالجَزيرَةِ وهي أَدْنَى أرضِ الرُّومِ مِن الفرسِ، فغَلَبوا عَلَيهِم، وبلَغَ الخَبَرُ مَكَّةَ ففرِحَ المُشرِكُونَ وشمتُوا بالمسلمينَ وقالوا: أنتُمْ والنَّصارَى أَهْلُ

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٠٥)، وفيه: وهي خمسون وتسع آيات في المدني الأخير والمكي، وستون آية في عدد الباقين، اختلافها أربع آيات: ﴿الٓمٓ ﴾ عدَّها الكوفي ولم يَعُدَّها الباقون، ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ لم يَعُدَّها المدني الأخير والمكي وعدها الباقون، ﴿لم يعدَّها المدني الأول والكوفي وعدها الباقون، ﴿يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ عدها المدني الأول ولم يعدها الباقون، وكلهم عد ﴿يُبۡلِسُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧) عن عليٍّ رضي الله عنه.

كِتَابٍ ونَحْنُ وفارسُ أُمِّيُّونَ، وقد ظهرَ إخوانُنا على إخوانِكُم ولنظهرنَّ[١] عليكُم، فنزلَتْ، فقال لهم أبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لا يُقرِّرُ[٢] اللهُ أَعينَكُم، فواللهِ ليظهرنَّ الرُّومُ على فارسَ بعدَ بضعِ سنينٍ، فقالَ له أُبيُّ بنُ خلفٍ: كذبتَ، اجعَلْ بينَنَا[٣] أجلًا أناحِبْكَ عليه[٤]، فناحبَهُ على عشرِ قلائِصَ مِن كلِّ واحدٍ مِنْهُما، وجَعَلا الأجلَ ثلاثَ سِنينَ، فأخبرَ أبو بكرٍ رسولَ اللهِ ﷺ فقال: «البِضْعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى التِّسعِ فزايِدْهُ في الخطرِ ومادِّهِ في الأجلِ»، فجعَلاها مئةَ قلوصٍ إلى تسعِ سنينَ، وماتَ أُبيٌّ مِن جرحِ رسولِ اللهِ ﷺ بعدَ قُفولِه مِن أُحُدٍ، وظَهَرتِ الرُّومُ على فارسَ يومَ الحُدَيبِيَةِ، فأخذَ أبو بَكْرٍ رضيَ اللهُ عنه الخطرَ مِن وَرَثةِ أُبيٍّ، وجاءَ به إلى رسولِ اللهِ فقال: تَصدَّقْ به[٥].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «فلنظهرن».

(٢) في نسخة الطبلاوي وهامش نسخة الخيالي: «لا يُقِرَّنَّ».

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي زيادة: «وبينك».

(٤) المناحبة: المراهنة.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) عن عكرمة. وهو مرسل كما ذكر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ٥٤)، وقد روي نحو هذا الخبر في حديث صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٩٥)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١١٥)، والترمذي (٣١٩٣) وحسنه، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٢٥)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٤٠) وصححه، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١). وللترمذي رواية أخرى للقصة ستأتي.

وقد روي في هذه القصة أحاديث وآثار كثيرة يطول ذكرها، جمعها السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٤٧٩ ـ ٤٨٣).

وكون ظهور الروم على فارس كان يوم الحديبية رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٨٩٤) عن الشعبي. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٨٧)، عن قتادة.

واستَدلَّ به الحنفيَّةُ على جـوازِ العُقودِ الفاسدَةِ في دارِ الحربِ[١]، وأُجِيبَ بأنَّه كان قبلَ تحريمِ القمارِ[٢].

والآيةُ مِن دلائلِ النبوَّةِ لأنَّها إخبارٌ عن الغيبِ.

وقُرِئَ: (غَلَبَت) بالفتحِ، و(سيُغْلَبونَ) بالضمِّ[٣]، ومعناه: أنَّ الرُّومَ غَلَبُوا على ريفِ الشَّامِ والمسلمونَ سيغلبونَهُم[٤]، وفي السنَةِ التاسِعَةِ مِن نزولِه غزَاهُم المسلمونَ وفَتَحُوا بعضَ بلادِهم، وعلى هذا تكونُ إضافةُ الغَلَبِ إلى الفاعلِ.

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾: مِـن قبلِ كَونِهم غالبينَ، وهو وقتُ كونِهم مَغلوبينَ، ومِن بَعدِ كونِهم مَغلوبينَ، وهو وقتُ كونِهم غالبينَ؛ أي: له الأمرُ حينَ غُلِبُوا وحينَ يَغْلِبونَ ليسَ شيءٌ منهما إلَّا بقَضائِه.

---

(١) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٧/ ١٣٢).

(٢) كون القصة وقعت قبل تحريم القمار ورد ضمن رواية الترمذي (٣١٩٤) عن نيار بن مُكرم الأسلمي في قصة الرهان وقد تقدم قريباً. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٢٧٠)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٨٧). عن قتادة. وقد ناقش الإمام القدوري في «التجريد» (٥/ ٢٣٧٠) مسألة بيع المسلم الدرهم بالدرهمين في دار الحرب، والجوابَ الذي أورده الإمام البيضاوي بمزيد من التفصيل فانظره ثمة.

(٣) نسبت لعليّ وابن عمر وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهم - ومعاوية بن قرة وغيرهم. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣١٩)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧)، و«البحر» (١٧/ ١٥٤).

(٤) وقد روي هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٤٦) عن سليط قال: سمعت ابن عمر يقرأ: (الم غَلَبَتِ الرُّومُ) فقيل له: يا أبا عبد الرحمن، على أيّ شيء غَلَبوا؟ قال: على ريف الشام.

وتعقب الطبري هذه القراءة بقوله: والصواب من القراءة في ذلك عندنا الذي لا يجوز غيره ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ بضم الغين؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه.

وقُرِئَ: (مِن قَبْلٍ ومِن بَعْدٍ)[١] مِن غيرِ تَقديرِ مُضافٍ إليه؛ كأنَّه قيل: قبلًا وبَعدًا؛ أي: أوَّلًا وآخرًا.

﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾: ويومَ يَغْلِبُ الرُّومُ ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ مَن له كتابٌ على مَن لا كتابَ لَهُ؛ لِمَا فيه مِن انقلابِ التَّفاؤُلِ وظُهورِ صِدقِهِم فيما أخبرُوا به المشركينَ، وغَلَبتِهِمْ في رِهانِهِم، وازديادِ يَقينِهِم وثَباتِهِم في دينِهِم.

وقيل: ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ المؤمنينَ بإظهارِ صِدْقِهِم، أو بأنْ وَلَّى بعضَ أعدائِهِم بعضًا حتى تَفانَوْا.

﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾ فينصرُ هؤلاءِ تارةً وهؤلاءِ أُخرى ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ينتقمُ مِن عبادِهِ بالنَّصرِ عليهم تارةً، ويتفضَّلُ عليهم بنَصرِهِم أخرى.

(٦) ـ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لنَفسِهِ لأنَّ ما قبلَهُ في مَعنى الوَعدِ ﴿لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ لامتناعِ الكذبِ[٢] عليه تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وعدَهُ ولا صِحَّةَ وَعدِهِ، لجَهْلِهِم وعدمِ تَفكُّرِهِم.

(٧) ـ ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: ما يُشاهِدُونَه مِنْها والتَّمتُّعَ بزَخارِفِها ﴿وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ﴾ التي هي غايتُها والمقصودُ مِنْها ﴿هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ لا تَخطرُ ببالِهِم.

و﴿هُمْ﴾ الثَّانيةُ تكريرٌ للأُولَى، أو مُبتدأٌ و﴿غَٰفِلُونَ﴾ خبرُه والجملَةُ خبرُ الأُولى، وهو على الوجهينِ مُنادٍ على تَمكُّنِ غَفْلَتِهِم عن الآخرةِ المُحقَّقَةِ لِمُقتَضى الجملَةِ المتقدِّمَةِ، المبدلَةِ مِن قولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ تقريرًا الجَهالَتِهِم، وتَشبيهًا لَهُم[٣] بالحيواناتِ المقصورِ

---

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦١٦)، و«البحر» (١٧/ ١٥٦)، عن أبي السمال والجحدري وعون العقيلي.

(٢) في نسخة التفتازاني: «الخلف».

(٣) في نسخة التفتازاني: «لحالهم».

إِدْرَاكُها مِن الدُّنيَا ببعضِ ظاهِرِهَا، فإِنَّ مِن العِلْمِ بظَاهِرِهَا مَعرِفَةَ حَقائِقِها وصِفَاتِها وخَصائِصِها وأَفعالِها وأسبابِها، وكيفيَّةِ صُدورِهَا مِنْها، وكيفيَّةِ التَّصرُّفِ فيها، ولذلك نُكِّرَ ﴿ظَٰهِرًا﴾، وأما باطنُها: أنَّها[١] مجازٌ إلى الآخرةِ، ووُصْلَةٌ إلى نَيْلِها، ونموذجٌ[٢] لأحوالِها، وإشعاراً[٣] بأنَّه لا فرقَ بينَ عَدَمِ العِلْمِ والعِلْمِ الذي يختَصُّ بظاهرِ الدُّنْيَا.

(٨) ـ ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِم﴾: أولم يُحدِثُوا التَّفكُّرَ فيها، أو: أولم يَتفكَّرُوا في أمرِ أَنفُسِهِم فإنَّها أقرَبُ إلَيْهِم مِن غَيْرِها، ومرآةٌ يُجتلَى فيها للمستبصِرِ ما يُجتلَى له في المُمكناتِ بأَسرِهَا؛ ليَتحقَّقَ له قدرَةُ مُبدِعِها على إعادَتِها قدرتَهُ على إبدائِها.

﴿مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بقولٍ أو عِلْمٍ مَحذوفٍ يَدُلُّ عليهِ الكَلامُ[٤].

﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ تَنتَهِي عندَهُ ولا تبقى بعدَه ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ﴾: بلقاءِ جَزائِه عند انقضاءِ[٥] الأَجَلِ المُسمَّى أو قيامِ السَّاعةِ.

---

(١) قوله: «وأما باطنها أنها مجاز إلى الآخرة» حَذَف الفاء من جواب «أما» وهو «أنها مجاز»، وهو جائز على قلَّة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٠٥).

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أنموذج»، وكلاهما صواب. قال الخفاجي: وقوله في «القاموس»: «أنموذج غلط» لا وجه له. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «وإشعار». والمثبت من نسخة التفتازاني والخيالي وهامش نسخة الفاروقي، وعليه شرح الخفاجي فقال: قوله: «وإشعاراً» معطوف على قوله: «تقريراً». انظر: «حاشية الخفاجي»

(٤) تقديره: أولم يتفكروا في أنفسهم فيقولوا أو فيعلموا ما خلق الله... إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٠٦).

(٥) بعدها في نسخة الفاروقي والطبلاوي والخيالي: «قيام». قال الخفاجي: قوله: «عند انقضاء الأجل المسمى» وفي نسخة: «عند انقضاء قيام الأجل المسمى»، وقد قيل: إنها سهو من قلم الناسخ، إلا =

﴿لَكَٰفِرُونَ﴾: جاحِدُونَ يَحْسَبُونَ أنَّ الدُّنيا أَبديَّةٌ وأنَّ الآخرةَ لا تَكونُ.

(٩) - ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ تقريرٌ لسَيْرِهِم في أَقطارِ الأَرضِ ونظرِهِم إلى آثارِ المدمَّرينَ قبلَهُم.

﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ كعادٍ وثمودَ ﴿وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾: وقلَبوا وجهَها لاستنباطِ المياهِ واستخراجِ المَعادنِ وزرعِ البُذورِ وغيرِها ﴿وَعَمَرُوهَآ﴾: وعمَرُوا الأرضَ ﴿أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾: مِن عمارةِ أهلِ مكَّةَ إيَّاهَا، فإنَّهُم أهلُ وادٍ غيرِ ذي زرعٍ لا تبسُّطَ لهم في غيرِها.

وفيه تَهكُّمٌ بهم مِن حَيثُ إنَّهُم مُغترُّونَ بالدُّنيَا مفتخِرونَ بها وهُمْ أضعَفُ حالًا فيها؛ إذ مدارُ أَمرِهَا[1] على التَّبسُّطِ في البلادِ، والتَّسلُّطِ على العباد، والتَّصرُّفِ في أقطارِ الأرضِ بأَنواعِ العمارةِ، وهم ضُعَفاءُ مُلْجَؤونَ إلى وادٍ لا نفعَ لها.

﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: بالمُعجزاتِ، أو: الآياتِ الواضحاتِ ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾: ليَفْعلَ بِهِم ما يَفعلُ الظَّلَمةُ فيدمِّرَهُم مِن غيرِ جُرمٍ[2] ولا تَذكيرٍ ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ حيثُ عَمِلُوا ما أدَّى إلى تَدميرِهِم.

(١٠) - ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾؛ أي: ثمَّ كان عاقِبتُهم العقوبَةَ السُّوأى، أو الخَصلةَ السُّوأى، فوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على ما اقتَضى أن تكونَ

= أن يُتكلف له بجعله من إضافة الصفة للموصوف؛ أي: الأجل القائم، والمراد بالأجل جميع المدة، ولا حاجة إلى هذا، فإنَّ القيام يكون بمعنى البقاء، والمعنى: عند انقضاء بقاء مدة الدنيا، وهو شامل لما في القبر بخلاف قيام الساعة فيفترقان. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) في نسخة الطبلاوي: «إذ مدار أهلها»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «ظلم».

تلكَ عاقِبتَهُم، وأنَّهُم جاؤُوا بمثلِ أَفْعَالِهِم، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ تأنيثُ أَسْوَأ كالحُسْنَى، أو مَصدَرٌ كالبُشْرَى نُعِتَ بها.

﴿أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ عِلَّةٌ أو بَدلٌ أو عطفُ بيانٍ لـ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾، أو خبرُ ﴿كَانَ﴾ و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ مَصدَرُ ﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾ أو مفعولُه بمَعنى: ثمَّ كان عاقِبَةُ الذين اقترفُوا الخَطيئةَ أَنْ طبعَ اللهُ على قلوبِهِم حتَّى كذَّبُوا بالآياتِ[1] واستهزَؤُوا بها.

ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ صِلَةَ الفعلِ، و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ تابعَها والخبرُ محذوفًا للإبهامِ والتَّهويلِ[2]، وأَنْ تكونَ ﴿أَن﴾ مفسِّرَةً؛ لأنَّ الإساءةَ إذا كانَتْ مُفسَّرَةً بالتَّكذيبِ والاستهزاءِ كانَتْ مُتضمِّنَةً مَعنى القولِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ والكوفِيُّونَ: ﴿عَٰقِبَةَ﴾ بالنصب[3] على أن الاسم ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ على الوجوه المذكورة.

(١١) ـ ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ﴾: يُنشِئُهم ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾: يبعَثُهُم ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ للجزاءِ، والعدولُ إلى الخطابِ للمُبالغَةِ في المقصودِ. وقرأ أبو بكرٍ وأبو عمرٍو ورَوْحٌ بالياءِ على الأصلِ[4].

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «الآيات».

(٢) ومعنى هذا الوجه: أنْ يكُون ﴿أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بمَعْنى: اقترفُوا الخَطِيْئةَ التي هي أسوَأُ الخطَايا، و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ عَطْفَ بيَانٍ لها، وخَبرُ ﴿كَانَ﴾ محذُوفٌ كما يُحْذَفُ جوابُ (لمَّا) و(لو) إرادةَ الإبْهام. انظر: «الكشاف» (٦/ ٥٤٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٥)، و«النشر» (٢/ ٣٤٤).

(١٢) ـ ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾: يَسكتونَ مُتحيِّرينَ آيسينَ، يقال: ناظَرْتُه فأبلَسَ: إذا سكتَ وأيِسَ مِن أَنْ يحتجَّ، ومنهُ النَّاقةُ المِبْلَاسُ: التي لا ترغو.

وقُرِئَ بفَتحِ اللامِ[1] مِن أَبْلَسَهُ: إذا أَسْكَتَهُ.

(١٣) ـ ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ ﴾ ممَّنْ أشركُوهُم باللهِ ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ يُجيرونَهُم مِن عَذابِ اللهِ، ومَجيئُه بلفظِ الماضي لتَحقُّقِه.

﴿وَكَانُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴾: يكفرونَ بآلهيَّتِهم[2] حيثُ يَئِسُوا مِنْهُم.

وقيل: كانوا في الدُّنيا كافِرينَ بسببِهم.

وكتبَ في المصحف: ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ و﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالواوِ، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بالألفِ إثباتًا للهَمزَةِ على صورةِ الحرفِ الذي منه حركَتُها.

(١٤) ـ ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴾؛ أي: المؤمنون والكافرونَ؛ لقولِه:

(١٥) ـ ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ ﴾: أرضٍ ذاتِ أَزهارٍ وأَنهارٍ ﴿يُحْبَرُونَ ﴾: يُسَرُّونَ سُرورًا تهلَّلَتْ له وُجوهُهُم.

(١٦) ـ ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآئِ ٱلْـَٔاخِرَةِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾: مُدْخلونَ لا يغيبونَ عنه.

(١٧ ـ ١٨) ـ ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ إخبارٌ في معنى الأمرِ بتَنزيهِ اللهِ تَعالى والثَّناءِ عليهِ في هذه الأوقاتِ التي تظهَرُ فيها قُدرَتُه وتتجدَّدُ فيها نِعمَتُه، أو دلالةٌ على أنَّ ما يحدثُ فيها من الشَّواهدِ النَّاطقَةِ بتَنزيهه واستحقاقِه الحمدَ ممَّن له تَمييزٌ مِن أهلِ السَّماواتِ والأرضِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧) عن علي رضي الله عنه والسلمي.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «بآلهتهم». وأشار إلى النسختين الخفاجي في «الحاشية».

وتخصيصُ التَّسبيحِ بالمَساءِ والصَّباحِ لأنَّ آثارَ القُدرَةِ والعَظمَةِ فيهما أظهَرُ.

وتَخصيصُ الحَمْدِ بالعَشِيِّ الذي هو آخِرُ النَّهارِ ـ مِن عَشَى العينِ: إذا نقصَ نورُها ـ والظهيرةِ التي هي وسطُه؛ لأنَّ تَجدُّدَ النِّعَمِ فيهما أكثَرُ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿عشيًّا﴾ مَعطوفًا على ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ وقولُه: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ اعتراضًا.

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عَنْهُما: أنَّ الآيةَ جامِعَةٌ للصَّلواتِ الخمسِ، ﴿تُمْسُونَ﴾: صلاتَا المغربِ والعشاءِ، و﴿تُصْبِحُونَ﴾ صلاةُ الفجرِ، ﴿وَعَشِيًّا﴾ صلاةُ العصرِ و﴿تُظْهِرُونَ﴾ صلاةُ الظُّهرِ[1].

ولذلك زعمَ الحَسَنُ أنَّها مَدنيَّةٌ؛ لأنَّه كان يقولُ: كان الواجِبُ بمكَّةَ ركعتينِ في أيِّ وقتٍ اتَّفقَتْ، وإنَّما فُرِضَت الخمسُ بالمدينَةِ، والأكثَرُ على أنَّها فُرِضَت بمَكَّةَ.

وعنه عليهِ السَّلامُ: «مَن سَرَّهُ أن يُكالَ له بالقَفيزِ[2] الأَوْفَى فليَقُل: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ...﴾» الآيةَ[3].

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قالَ حينَ يُصبِحُ: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ أدركَ ما فاتَه في ليلَتِه، ومَن قالَ حينَ يُمسِي أدركَ ما فاتَهُ في يومِه»[4].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٤١) وصححه، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٢٨٠).

(٢) في نسخة التفتازاني: «بالكيل».

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٣٦ ـ ١٣٧) من حديث أنس. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١٢٩): في إسناده بشر بن الحسين وهو ساقط.

(٤) رواه أبو داود (٥٠٧٦)، وفي سنده سعيد بن بشير النجاري، قال البخاري: لا يصح حديثه. انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٠٠). =

وقُرِئَ: (حِينًا تُمسونَ وحِينًا تُصبِحُونَ)[1] أي: تُمسونَ فيهِ وتُصبِحُونَ فيهِ.

(١٩) ـ ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ كالإنسانِ مِن النُّطفَةِ والطَّائرِ مِن البيضَةِ.

﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾: النُّطفةَ والبَيْضةَ.

أو: يُعْقِبُ الحياةَ الموتَ وبالعكسِ.

﴿وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ﴾ بالنَّباتِ ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يَبْسِها ﴿وَكَذَٰلِكَ ﴾: ومِثْلَ ذلك الإخراجِ ﴿تُخْرَجُونَ﴾ مِن قُبورِكُم، فإنَّه أيضًا تعقيبُ الحياةِ الموتَ.

وقرَأَ حمزةُ والكِسائيُّ بفتحِ التَّاءِ[2].

(٢٠) ـ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ﴾؛ أي: في أصلِ الإنشاءِ لأنَّه خلقَ أصلَهُم مِنه ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾: ثمَّ فاجَأْتُم وقتَ كونِكُم بشرًا مُنتَشِرينَ في الأرضِ.

(٢١) ـ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ لأنَّ حوَّاءَ خُلِقَت مِن ضِلَعِ آدمَ، وسائرُ النِّساءِ خُلِقْنَ مِن نُطَفِ الرِّجالِ، أو لأنَّهُنَّ مِن جِنسِهِم لا مِن جِنسٍ آخرَ.

﴿لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾: لتَمِيلُوا إليها وتَأْلَفُوا بها، فإنَّ الجِنسيَّةَ عِلَّةٌ للضَّمِّ، والاختلافَ سببٌ للتَّنافُرِ، ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم ﴾؛ أي: جعَلَ بينَ الرِّجالِ والنِّساءِ، أو بين أفرادِ الجنسِ ﴿مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ بواسطَةِ الزَّواجِ حالَ الشَّبَقِ وغيرَها ـ بخلافِ سائرِ الحيوانات

= وفي الباب من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦٢٤) ولفظه: «ألا أخبركم لم سمى الله تبارك وتعالى إبراهيم خليله الذي وفّى؛ لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ حتى يختم الآية». وإسناده ضعيف لضعف زبان بن فائد وابن لهيعة.

(١) هي قراءة عكرمة، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٥).

ـ نَظْمًا لأمرِ المعاشِ، أو بأنَّ تَعَيُّشَ الإنسانِ مُتوقِّفٌ على التَّعارُفِ والتَّعاوُنِ المُحوِجِ إلى التَّوادِّ والتَّراحُمِ.

وقيل: المودَّةُ كِنايَةٌ عن الجماعِ، والرَّحمةُ عـن الوَلدِ[1]؛ لقولِه: ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ [مريم: ٢١].

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيعلمونَ ما في ذلكَ مِن الحِكَمِ.

(٢٢) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾: لغاتِكُم، بـأَنْ علَّمَ كُلَّ صنفٍ لغتَهُ، أو ألهمَهُ وَضْعَها وأقدرَهُ عليها.

أو: أجنـاسِ نُطقِكُـم[2] وأشـكالِهِ، فإنَّـه لا تَـكادُ تسـمَعُ مَنطِقَيْنِ مُتسـاوِيَيْنِ في الكَيفيَّةِ.

﴿وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾: بياضِ الجلدِ وسَوادِه، أو تخطيطاتِ الأعضاءِ وهيئاتِها وألوانِها وحِلاهَا بحيثُ وقعَ التَّمايزُ والتَّعارفُ حتَّى إن التَّوأمينِ مع توافُقِ موادِّهِما وأسبابِهِما والأمورِ المُلاقِيَةِ لَهُما في التَّخليقِ يَختَلِفَانِ في شَيءٍ مِن ذلك لا مَحالةَ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ للعالَمِينَ﴾ لا تَكادُ تخفى على عاقلٍ مِن مَلَكٍ أو إنسٍ أو جِنٍّ.

وقـرَأَ حفـصٌ بكسـرِ الـلامِ[3]، ويؤيِّـدُه قولـه: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبـوت: ٤٣].

(٢٣) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾: مَنامُكُم فـي الزَّمانينِ لاستراحةِ القُوَى النفسانيَّةِ وقوَّةِ القُوى الطَّبيعيَّةِ، وطلبُ مَعاشِكُم فيهما.

---

(١) ذكره ابن وهب في «تفسيره» (٢/ ٥٢)، ورواه ابن المنذر وابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» (٦/ ٤٩٠)، عن الحسن.

(٢) قوله: «أو أجناسِ نطقكم»؛ بالجرِّ عطفٌ على «لغاتِكم». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٧٥).

أو: منامُكُـم بالليـلِ وابتغاؤكُـمْ بالنَّهـارِ، فلـفَّ وضـمَّ بيـنَ الزَّمانيـنِ والفِعْلَين بعاطفَيْـنِ إشـعارًا بـأنَّ كُلًّا مِن الزَّمانيـنِ وإن اختصَّ بأحدِهما فهو صالـحٌ للآخرِ عندَ الحاجـةِ، ويؤيِّـدُه سـائرُ الآياتِ الـواردةِ فيه.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تَفهُّمٍ واستِبصارٍ فإنَّ الحِكمةَ فيه ظاهرةٌ.

(٢٤) ـ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ مُقدَّرٌ بـ(أنْ) كقولِه:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الـوَغَـى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي[١]

أو الفعلُ فيه مُنزَّلٌ منزلةَ المصدَرِ كقولِهم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[٢]، أو صِفَةٌ لِمَحذوفٍ تَقديرُه: آيةٌ يريكم بها البرقَ، كقولِه:

فَـمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَـارَتَـانِ فَـمِـنْـهُـمَـا   أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ[٣]

﴿خَوْفًا﴾ مِن الصَّاعقةِ، أو للمُسافرِ ﴿وَطَمَعًا﴾ في الغيثِ، أو للمقيم[٤]، ونصبُهُما

---

(١) البيت لطرَفة بن العبد من معلقته المشهورة، انظر: «ديوان طرفة» (ص: ٢٥)، و«الكتاب» (٣/ ٩٩). و«أحضر» يروى بالرفع والنصب كما قال السمين في «الدر المصون» (١/ ٤٦٠). وفي الديوان: «اللائمي» بدل «الزاجري».

(٢) قوله: «تَسمعُ بالمُعَيْديِّ» يُضربُ للرَّجل الَّذي له صِيتٌ في الناس، فإذا رأيتَه ازدرَيْتَه، قالَه المنذر بن ماء السماء لشِقَّةَ بن ضمرة، وكان المنذر يسمع قوله ويعجبه ما يبلغه عنه، فلما رآه قال ذلك. وهو محمولٌ على حذف (أنْ)، أو على تنزيل الفعل منزلةَ المصدر، أي: سماعُك بالمُعَيْديِّ. انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٩٨)، و«فتوح الغيب» (٦/ ٣٨٤) و(١٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٣) البيت لتميم بن مقبل. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٤٦)، و«الحيوان» (٣/ ٢١).

(٤) قوله: «أو للمسافر» «أو للمقيم» من نسخة الفاروقي، وفي باقي النسخ اختلاف؛ ففي نسخة الخيالي بحذف (أو) فيهما، وفي نسخة التفتازاني والطبلاوي بالواو بدل (أو)، قال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٤١٢ ـ ٤١٣): نسخه مختلفة في لفظ «المسافر» و«المقيم»، ففي نسخة ذكرا بالواو، وفي =

على العِلَّةِ لفعلٍ يلزمُ المذكورَ فإنَّ إراءَتَهُم تَستلزِمُ رؤيتَهُم، أو لَه على تقديرِ مُضافٍ نحو: إرادةَ خوفٍ وطمَعٍ، أو تأويلِ الخوفِ والطَّمعِ بالإخافَةِ والإطماعِ كقولِك: (فعلتُهُ رَغْمًا للشَّيطانِ)، أو على الحالِ مثل: (كلَّمْتُه شِفاهًا).

﴿وينَزِّلُ مِن السَّماءِ ماءً﴾ وقُرِئَ بالتَّشديدِ[1] ﴿فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ بالنَّباتِ ﴿بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ يُبْسِها ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾: يستعملونَ عُقولَهُم في استنباطِ أَسبابِها وكيفيَّةِ تَكوُّنِها؛ ليَظهرَ لَهُم كمالُ قُدرةِ الصَّانعِ وحِكمتِه.

(٢٥) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾: قيامُهُما بإقامَتِه لهما[2] وإرادَتِه لقيامِهما في حيِّزِهما المعيَّنينِ مِن غيرِ مُقِيمٍ محسوسٍ، والتَّعبيرُ بالأمرِ للمُبالغةِ في كمالِ القُدرةِ والغِنَى عن الآلةِ.

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ عطفٌ على ﴿أَن تَقُومَ﴾ على تأويلِ مُفرَدٍ، كأنَّه قيل: ومِن آياتِه قيامُ السَّماواتِ والأرضِ بأمرِه ثمَّ خُروجُكُم من القُبورِ إذا دَعاكم دعوةً واحدةً فيقول: أيُّها الموتى اخرجُوا، والمرادُ: تشبيهُ سرعَةِ ترتُّبِ حصولِ ذلك على تعلُّقِ إرادَتِه بلا توقُّفٍ واحتياجٍ إلى تجشُّمِ عملٍ بسرعةِ[3]

= أخرى بـ«أو»، وفي أخرى بحذف العاطف، وهو أحسن.

وخالفه الخفاجي فاختار العطف بـ«أو» حيث قال: قوله: «من الصاعقة أو للمسافر» وفي نسخة إسقاط «أو»، والصحيح الأولى، وهو المطابق لما في «الكشاف»، وخوفُ المسافر لأنّ المطر يضرُّه لعدم ما يكنه ولا نفع له فيه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف، والباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) أي: ومن آياته قيامُهما بإقامته لهما؛ فـ﴿أَن تَقُومَ﴾ مصدر مؤول بالقيام، وقوله: ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾؛ أي: بإقامته. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٥/ ١٢٦).

(٣) قوله: «بسرعة» متعلق بـ«تشبيه». انظر: «حاشية الخفاجي».

ترتُّبِ إجابةِ الدَّاعي المطاعِ على دُعائِه، و﴿ثُمَّ﴾ إمَّا لتَراخي زَمانِه أو لعظمِ ما فيه.

و﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ(دعا) كقولِه: (دعَوْتُه مِن أسفلِ الوادِي فطلعَ إليَّ) لا بـ﴿تَخْرُجُونَ﴾ لأن ما بعدَ (إذا) لا يعمَلُ فيما قبلَه، و﴿إِذَآ﴾ الثَّانيةُ للمُفاجأةِ، ولذلك نابَ مَنابَ الفاءِ في جَوابِ الأولى.

(٢٦) ـ ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ مُنقادونَ لفعلِه فيهم لا يمتنعونَ عليه.

(٢٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ بعدَ هَلاكِهم ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ والإعادةُ أسهَلُ عليهِ مِن الأصلِ بالإضافةِ إلى قُدَرِكم والقياسِ على أصولِكُم، وإلَّا فهُما عليه سواءٌ، ولذلك قيل: الهاءُ لـ﴿ٱلْخَلْقَ﴾.

وقيل: ﴿أَهْوَنُ﴾ بمعنى: هَيِّنٍ، وتذكيرُ ﴿هوَ﴾ لـ﴿أَهْوَنُ﴾ أو لأنَّ الإعادةَ بمعنى: أن يُعيدَ[1].

﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ﴾: الوصفُ العَجيبُ الشَّأنِ كالقُدرةِ العامَّةِ والحكمةِ التَّامَّةِ، ومَن فسَّرَه بقول: (لا إله إلا اللهُ)[2] أرادَ به الوَصفَ بالوحدانيَّةِ.

﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الذي ليسَ لغيرِه ما يساويهِ أو يُدانيه.

﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يَصِفُ به ما فيهما دلالةً ونُطقًا[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «يعيده».

(٢) عزاه الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٥٦٣) إلى مجاهد، ولم أقف عليه عنه، ورواه عبد الرزاق وابن أبي حاتم في كما في «الدر المنثور» (٦/ ٤٩١) عن قتادة بلفظ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قال: شهادة أن لا إله إلا الله.

ورواه عن قتادة أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٨٩) بلفظ: مثله أنه لا إله إلا هو ولا معبود غيره.

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «وصف به...». والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما =

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾: القادرُ الذي لا يَعجِزُ عـن إبداءِ ممكنٍ وإعادَتِه ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي يُجري الأفعالَ على مُقتَضى حكمتِه.

(٢٨) ـ ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: منتزَعًا مِن أَحوالِها التي هي أقرَبُ الأمورِ إلَيْكُم: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾: مِن مَماليكِكُم ﴿مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ من الأموالِ وغيرِها ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾: فتكونُونَ أنتم وهم فيه شَرَعٌ[1]

= في «حاشية ابن التمجيد» (١٥/ ١٣٢)، وقال في شرحه: أي: يصف بوصفه الأعلى ما في السماوات والأرض من الجمادات والأرواح القدسية والملائكة والثقلين؛ دلالةً من الجمادات لإنبائها عن القدرة الباهرة والفعل المتقن المرعيِّ فيه صنوفُ الحكمة، ونطقاً من أولي العقل من الملائكة والثقلين.

وجاء في نسخ أخرى: «وصفه» وفي غيرها: «يصفه» ذكرهما الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٤١٤) فقال: «وصفه» في نسخة: «يصفه»؛ أي: اللهَ تعالى «به»؛ أي: بالمثل الأعلى «ما» فاعل (وصف) ـ أو (يصف) ـ «فيهما»؛ أي: في السماوات والأرض «دلالة»؛ أي: وصفه بذلك بدلالة لسان الحال «ونطقاً»؛ أي: بلسان المقال.

وعبارة الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٥٦٣): (﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الوَصْفُ الأعلى الذي ليسَ لغَيْره مِثلُه، قد عُرِفَ به، ووُصِف في السَّماواتِ والأَرض على أَلْسِنة الخلائق وأَلْسِنَةِ الدَّلائل، وهُو أنّه القادرُ الَّذي لا يَعجِزُ عن شيءٍ من إِنشاءٍ وإعادةٍ وغيرهما من المقدُورات). وليت المصنف تركها على حالها ولم يغيرها.

(١) في نسخة الخيالي: «شرعاً»؛ قال الخفاجي في «الحاشية»: قوله: «فتكونون أنتم وهم فيه شرع» تفسير لقوله: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ و«شرع» بالرفع خبر «أنتم وهم» والجملة خبر (كان) فلا يُتوهَّمْ أنّ حقه النصبُ، وهو بفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة وبعده عين مهملة بمعنى: سواء، ويستوي فيه المذكَّر والمؤنث، والمفرد وغيره، وأجاز بعض اللغويين تسكين رائه، وأنكره يعقوب في «الإصلاح».

يتصرَّفونَ فيه كتصرُّفِكُم مع أنَّهُم بشرٌ مثلُكُم وأنها مُعارةٌ لكم[١]، و﴿مِّن﴾ الأولى للابتداءِ، والثَّانيةُ للتَّبعيضِ، والثَّالثةُ مزيدةٌ لتأكيدِ الاستفهامِ الجاري مجرى النَّفيِ.

﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ أن يستبدُّوا بتصرُّفٍ فيه ﴿كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ كما يخافُ الأحرارُ بعضُهُم مِن بعضٍ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك التَّفصيلِ ﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾: نبيِّنُها، فإنَّ التَّمثيلَ ممَّا يكشفُ المعانيَ ويوضحُها ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾: يستعملونَ عُقولَهُم في تدبُّرِ الأمثالِ.

(٢٩) ـ ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالإشراكِ ﴿أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: جاهلينَ لا يَكفُّهُم شيءٌ؛ فإنَّ العالمَ إذا اتَّبعَ هواه ربَّما ردعَهُ علمُه.

﴿فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾: فمَن يَقْدِرُ على هدايتِه ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ يُخَلِّصونَهم مِن الضَّلالة ويحفظونَهُم عن آفاتِها.

(٣٠) ـ ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾: فقوِّمْهُ له غيرَ ملتفِتٍ، أو مُلتفَتٍ عنه[٢]، وهو تمثيلٌ للإقبالِ والاستقامةِ عليه والاهتمامِ به.

﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾: خِلقتَهُ، نصبٌ على الإغراءِ أو المَصدَرِ لِمَا دلَّ عليه ما بعدَها ﴿الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾: خَلَقَهُم عليها، وهي قبولُهُم للحقِّ وتمكُّنُهم من إدراكِه، أو ملَّةُ الإسلامِ فإنَّهُم لو خُلُّوا وما خُلِقُوا عليه أدَّى بهم إليها.

وقيل: العهدُ المأخوذُ مِن آدمَ عليه السَّلامُ وذرِّيَّته.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾: لا يقدِرُ أحدٌ أن يغيِّرَهُ، أو: ما ينبغي أَنْ يُغيَّرَ.

---

(١) قوله: «وأنها معارة»؛ أي: الأمور التي في أيديكم معارةٌ؛ لأنّ المالك هو الله. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «غير ملتفت» بكسر الفاء، (أو ملتفت عنه) بفتحها، الأول راجع إلى فاعل (أقم)، والثاني إلى (الدين). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤١٥).

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الدِّينِ المأمورِ بإقامةِ الوَجهِ له، أو الفطرةِ إن فُسِّرَت بالمِلَّةِ ﴿ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ المُسْتَوي الذي لا عِوَجَ فيه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ استقامتَه لعدمِ تَدبُّرِهم.

(٣١) ـ ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾: راجعينَ إليه، مِن أنابَ: إذا رجعَ مرَّةً بعدَ أُخرى.

وقيل: مُنقَطِعينَ إليه، مِن النَّابِ[1].

وهو حالٌ من الضَّميرِ في النَّاصبِ المقدَّرِ لـ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾، أو في ﴿أَقِمْ﴾ لأنَّ الآيةَ خطابٌ للرَّسولِ والأمَّةِ؛ لقولِه: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ غيرَ أنَّها صُدِّرَت بخطابِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ تعظيمًا له.

(٣٢) ـ ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ﴾ بَدلٌ مِن ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وتفريقُهُم: اختلافُهُم فيما يعبدونَه على اختلافِ أهوائِهِم.

وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿فارَقُوا﴾[2] بمَعنى: تركُوا دينَهُم الذي أُمِرُوا به.

﴿وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾: فرقًا تُشايعُ كُلٌّ إمامَها الذي أصَّل دينَها ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾: مَسرورونَ ظَنًّا بأنَّه الحقُّ.

ويجوزُ أن يجعلَ ﴿فَرِحُونَ﴾ صفةَ ﴿كُلُّ﴾ على أنَّ الخبرَ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟﴾.

(٣٣) ـ ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾: شدَّةٌ ﴿دَعَوْا۟ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾: راجعينَ إليه مِن دُعاءِ غيرِه ﴿ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً﴾: خلاصًا مِن تلك الشدَّةِ ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾: فاجأَ فريقٌ مِنْهُم بالإشراكِ بربِّهم الذي عافاهُم.

---

(١) قوله: «من الناب»؛ أي: لأنه منقطعٌ عن بقية الأسنان؛ لبروزه عليها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤١٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣٤) ـ ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ اللامُ فيه للعاقبةِ، وقيل: للأمرِ بمَعنى التَّهديدِ؛ لقولِه: ﴿فَتَمَتَّعُوا﴾ غيرَ أنَّه التفتَ فيه مبالغَةً. وقُرِئَ: (ولْيَتَمَتَّعُوا)[1].

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عاقبةَ تَمتُّعِكُم. وقُرِئَ بالياءِ على أنَّ (تَمتَّعُوا) ماضٍ[2].

(٣٥) ـ ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾: حجَّةً، وقيل: ذا سُلطانٍ؛ أي: مَلَكاً معه برهانٌ.

﴿فَهُوَ يَتَكَلَّمُ﴾ تكلُّمَ دلالةٍ كقولِه: ﴿كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩]، أو نُطقٍ[3] ﴿بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾: بإشراكِهم وصِحَّتِه، أو بالأمرِ الذي بسببِه يشركونَ به في أُلوهِيَّتِه.

(٣٦) ـ ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً﴾: نِعمَةً مِن صِحَّةٍ وسَعَةٍ ﴿فَرِحُوا بِهَا﴾: بَطِرُوا بسببِها ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: شِدَّةٌ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾: بشُؤمِ مَعاصيهِم ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فاجَؤوا القنوطَ مِن رحمَتِه.

وقرأَ أبو عمرٍو والكِسائِيُّ بكسرِ النُّونِ[4].

(٣٧) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ فما لَهُم لم يَشكُروا ولم يَحتَسِبُوا في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ كالمُؤمنينَ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فيَستدِلُّونَ بها على كمالِ القُدرَةِ والحكمَةِ.

---

(١) وهي قراءة ابن مسعود، انظر: «تفسير الثعلبي» (٢١/ ١٥٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧) عن أبي العالية، وذكرها عنه ابن جني في «المحتسب» (٢/ ١٦٤) لكن بلفظ: (فيمتعوا فسوف يعلمون).

(٣) قوله: «تكلم دلالة» على إرادة الحجة، وقوله: «أو نطق» على إرادة الملك، فهو لف ونشر. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٦).

(٣٨) - ﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ كصِلَةِ الرَّحِمِ، واحتَجَّ به الحنفيَّةُ على وجوبِ النَّفقَةِ للمَحارمِ[1]، وهو غيرُ مشعرٍ به.

﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ ما وظِّفَ لهما مِن الزَّكاةِ.

والخطابُ للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، أو لِمَن بُسِطَ له، ولذلك رُتِّبَ على ما قبلَهُ بالفاءِ.

﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾: ذاتَه، أو جِهتَهُ؛ أي: يقصدونَ بمَعروفِهم إيَّاه خالصًا.

أو: جهةَ التَّقرُّبِ إليه لا جهَةً أُخرَى.

﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ حيثُ حَصَّلوا بما بُسِطَ لهم النَّعيمَ المُقيمَ.

(٣٩) - ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾: زيادةٍ مُحرَّمةٍ في المعاملةِ، أو عطيَّةٍ يُتوقَّعُ بها مزيدُ مكافأةٍ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ بالقَصْرِ[2] بمَعنى: وما جِئتُم به مِن إعطاءِ رِباً.

﴿لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾: ليزيدَ ويَزْكُوَ في أَموالِهم ﴿فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ﴾: فلا يَزكو عندَه ولا يُبارَكُ فيه. وقرأَ نافعٌ ويعقوبُ: ﴿لِتُرْبُوا﴾[3]؛ أي: لتَزيدُوا، أو: لتَصيرُوا ذوي رباً.

﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾: تبتغونَ بهِ وجهَهُ خالصًا ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾: ذَوُو الأضعافِ مِن الثَّوابِ، ونظيرُ المُضْعِف: المُقْوِي والمُوسِرُ لذي القُوَّةِ واليَسارِ، أو: الذينَ ضعَّفُوا ثوابَهُم وأموالَهُم ببركةِ الزَّكاةِ. وقُرِئَ بفَتحِ العينِ[4].

---

(١) انظر: «التجريد للقدوري» (١٠/ ٥٤٠٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٧)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٧٥)، و«النشر» (٢/ ٣٤٤).

(٤) أي: (المضعَفون)، نسبت لمحمد بن كعب. انظر: «مختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧).

وتغييرُه عن سَننِ المقابلَةِ عبارةً ونظمًا للمُبالغَةِ، والالتفاتُ فيه للتَّعظيمِ[1] كأنَّه خاطبَ به الملائكةَ وخواصَّ الخلقِ تَعريفًا لحالِهم، أو للتَّعميمِ كأنَّه قال: فمَنْ فعلَ ذلك فأولئكَ هُم المُضعِفُونَ، والرَّاجعُ منه مَحذوفٌ إن جُعِلَت (ما) موصولَةً تقديرُه: المُضعِفُونَ بِهِ، أو: فمؤتوه أولئِكَ هم المُضعِفُونَ.

(٤٠) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ أثبتَ له لوازِمَ الألوهيَّةِ ونفاها رأسًا عمَّا اتَّخذوهُ شُركاءَ له من الأصنامِ وغيرِها، مؤكِّدًا بالإنكارِ[2] على ما دلَّ عليه البرهانُ والعِيانُ ووقعَ عليه الوفاقُ[3]، ثمَّ استَنْتجَ من ذلك تقدُّسَهُ عن أَنْ يَكونُوا له شركاءَ فقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ صِفةً، والخبرُ: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾ والرَّابطُ: ﴿مِن ذَٰلِكُم﴾ لأنَّه بمَعنى: مِن أفعالِه، و﴿مِن﴾ الأولى والثَّانيةُ تفيدانِ شيوعَ الحكمِ في جنسَي الشُّركاءِ والأفعالِ، والثَّالثةُ مَزيدَةٌ لتَعميمِ المنفيِّ، فكلٌّ منها[4] مُستقلَّةٌ بتأكيدِ لتَعجيزِ الشُّركاءِ.

---

(١) قوله: «والالتفات»؛ أي: من الخطاب إلى الغيبة «فيه»؛ أي: في (أولئك) «للتعظيم... » إلخ: إيضاحه قول «الكشاف»: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ التفاتٌ حَسَنٌ؛ كأنَّه قال لمَلائكتهِ وخواصِّ خَلْقِه: فأولئكَ الَّذينَ يُرِيْدُونَ وَجْهَ الله بصَدقَاتِهم هم المُضْعِفُون، فهُو أَمْدَحُ لهُم مِن أن يقولَ: فأنتُم المُضْعِفُون. انظر: «الكشاف» (٦/ ٥٧١) و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٤١٦).

(٢) قوله: «مؤكداً بالإنكار»؛ أي: مؤكِّداً للنفي بالتعبير عنه بالإنكار الذي هـو أبلغ من صريحه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «على ما دلّ..» العِيان بكسر العين: المشاهدة، فإنهما يدلان على أنّ ما ذكر لا يصدر عن غيره، وهو مما اتفق عليه العقلاء. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) أي: من الثلاثة؛ أي: ﴿مِن﴾ الأُولى والثَّانيةُ والثالثةُ كُلُّ واحدةٍ مِنهنَّ مُستَقلَّةٌ بتَأكيدِ لتَعْجيزِ شُركائِهم وتجْهيلِ عَبَدتِهِمْ. انظر: «الكشاف» (٦/ ٥٧٢).

وقرأ حمزَةُ والكسائيُّ بالتَّاءِ[1].

(٤١) ـ ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ كالجَدْبِ والمُوتانِ، وكثرةِ الحرقِ والغرقِ، وإخفاقِ الغاصَةِ، ومَحْقِ البركاتِ، وكثرةِ المضارِّ أو الضَّلالةِ[2] والظُّلمِ، وقيل: المرادُ بالبحرِ قُرَى السَّواحلِ. وقُرِئَ: (والبُحورِ)[3].

﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾: بشُؤمِ مَعاصِيهم، أو بكَسبِهِم إيَّاهُ.

وقيل: ظهرَ الفَسادُ في البرِّ بقتلِ قابيلَ أخاهُ، وفي البَحرِ بأنَّ جُلَنْدَى كان يأخذُ كلَّ سفينةٍ غَصبًا.

﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾: بعضَ جَزائِه، فإنَّ تمامَه في الآخرةِ، واللامُ للعِلَّةِ أو للعاقبَةِ.

وعن ابنِ كثيرٍ ويَعقوبَ: ﴿لِنُذِيقَهُم﴾ بالنُّونِ[4].

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ عمَّا هُم عليهِ.

(٤٢) ـ ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ لتُشاهِدُوا مِصداقَ ذلك وتَتحقَّقُوا صِدقَه.

﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ استئنافٌ للدَّلالةِ على أنَّ سُوءَ عاقِبَتِهم كانَ لفُشوِّ الشِّركِ وغَلَبتِه فيهم، أو كان للشِّركِ في أكثرِهم ولِمَا دُونَهُ مِن المعاصي في قَليلٍ مِنْهُم.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٢١).

(٢) عطف على «الجدبِ». انظر: «حاشية القونوي» (١٥/ ١٥٣).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧) عن ابن عباس.

(٤) قرأ بها قنبل عن ابن كثير، وروح عن يعقوب، انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٧٥).

(٤٣) ـ ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾: البليغِ الاستقامةِ ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾: لا يقدرُ أَنْ يَرُدَّهُ أحدٌ، وقولُه: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿يَأْتِيَ﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿مَرَدَّ﴾ لأنَّه مَصدرٌ على معنى: لا يردُّهُ اللهُ لتعلُّقِ إرادَتِه القديمةِ بمَجيئِه.

﴿يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾: يَتَصَدَّعونَ؛ أي: يَتفرَّقُونَ فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعيرِ، كما قال:

(٤٤) ـ ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾؛ أي: وَبالُه وهـو النَّارُ المُؤَبَّدةُ ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾: يسوُّونَ مَنزِلًا في الجنَّةِ، وتقديمُ الظَّرفِ في المَوضِعَينِ للدلالةِ على الاختِصاصِ.

(٤٥) ـ ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ عِـلَّـةٌ لـ﴿يَمْهَدُونَ﴾، أو لـ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾، والاقتصارُ على جزاءِ المؤمنينَ للإشعارِ بـأنَّه المَقصودُ بالذَّاتِ، والاكتفاءِ على فَحْوَى قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فإنَّ فيه إثباتَ البُغضِ لهم والمحبَّةِ للمُؤمنينَ، وتأكيدُ اختِصاصِ الصَّلاحِ المَفهومِ مِن تركِ ضَميرِهِم إلى التَّصريحِ بهم تَعليلٌ له[١]، و﴿مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ دالٌّ على أنَّ الإثابَةَ تفضُّلٌ محضٌ، وتأويلُهُ بالعَطاءِ أو الزِّيادَةِ على الثَّوابِ عدولٌ عن الظاهرِ.

(٤٦) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ﴾: الشَّمالَ والصَّبَا والجَـنُـوبَ؛ فإنَّها رياحُ الرَّحمةِ، وأمَّا الدَّبُورُ فريحُ العَذابِ، ومنه قولُه عليه السَّلامُ: «اجعَلْهَا رِياحًا ولا تجعَلْهَا رِيحًا»[٢].

---

(١) قوله: «وتأكيد اختصاص الصلاح المفهوم من ترك ضميرهم إلى التصريح بهم تعليلٌ له»؛ أي: لجزاء المؤمنين، ومراده بالتأكيد: التكرير، وبالتعليل: التقريرُ، كما عبَّر بهما «الكشاف» حيث قال: وتكريرُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وتَرْكُ الضَّميرِ إلى الصَّريح؛ لتَقْريرِ أنَّه لا يُفْلِحُ عِندهُ إلَّا المُؤمِنُ الصَّالِحُ. انظر: «الكشاف» (٦/ ٥٧٦) و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٤١٦).

(٢) رواه الشافعي في «مسنده» (٥٣٧ ـ ترتيب سنجر)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٥٦)، والطبراني =

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ ﴿الرِّيحَ﴾[1] على إرادةِ الجنسِ.

﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ بالمطرِ.

﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ يعني: المنافِعَ التَّابعةَ لها، وقيل: الخصبَ التابعَ لنُزولِ المَطرِ المسبَّبِ عنها، أو الرَّوحَ الذي هو مَع هُبوبها، والعطفُ على عِلَّةٍ محذوفةٍ دلَّ عليها ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾، أو عليها باعتبارِ المعنى، أو عَلى ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمارِ فعلٍ مُعلَّلٍ دلَّ عليه[2].

﴿وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ يعني: تجارةَ البَحرِ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ولتشكُروا نعمةَ اللهِ فيهَا.

(٤٧) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾ بالتدمير ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشعارٌ بأنَّ الانتقامَ لهم إظهارٌ لِكَرامَتِهِم حيثُ جَعَلَهُم مُستَحِقِّين على اللهِ أن يَنصُرَهُم، وعنه عليهِ السَّلامُ: «ما مِن امرئٍ مُسلمٍ يَرُدُّ عن عرضِ أخيهِ إلَّا كانَ حقًّا على اللهِ أنْ يَرُدَّ عنه نارَ جهنَّمَ» ثمَّ تلا ذلك[3].

= في «الكبير» (١١٥٣٣)، وفي «الدعاء» (٩٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٢٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٥١)، والبيهقي في «الدعوات» (٣٦٩)، من طريقين عن ابن عباس كلاهما ضعيف. انظر: «الكافي الشاف» (ص: ١٢٩).

وذكر الطحاوي أن هذا الحديث مما لا أصل له ولا يعرفه أهل العلم بالحديث، ثم رده من جهة المعنى بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢] قال: وكانت الريح الطيبة من الله رحمة، والريح العاصف منه عز وجل عذابا. انظر: «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٣٧٩).

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٨).

(٢) قوله: «أو على ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمار فعل معلَّل دلَّ عليه»؛ أي: وليذيقكم أرسلها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤١٧).

(٣) رواه الترمذي (١٩٣١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه وحسنه، ورواه إسحاق بن راهويه في =

وقد يُوقَفُ على ﴿حَقًّا﴾ على أنه مُتعلِّقٌ بالانتقامِ.

(٤٨) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَيَبۡسُطُهُۥ﴾ مُتَّصِلاً تارةً ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾: في سَمْتِها ﴿كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ سائرًا وواقفًا[١]، مُطبقًا وغيرَ[٢] مُطبقٍ، مِن جانبٍ دونَ جانبٍ، إلى غيرِ ذلك.

﴿وَيَجۡعَلُهُۥ كِسَفٗا﴾: قطعًا تارةً أُخرى، وقرأ ابنُ عامرٍ بالسُّكونِ[٣] على أنَّه مُخفَّفٌ، أو جمعُ كِسْفَةٍ، أو مصدرٌ وُصِفَ به.

﴿فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ﴾: المطرَ ﴿يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ﴾ في التَّارتينِ.

﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ﴾ يعني: بلادَهُم وأراضيَهم ﴿إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ بمَجيءِ الخصبِ.

(٤٩) ـ ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم﴾ المطرُ ﴿مِّن قَبۡلِهِۦ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ والدَّلالةِ على تَطاوُلِ عهدِهِم بالمطرِ واستحكامِ يأسِهِم.

وقيل: الضَّميرُ للمَطرِ[٤] أو السَّحابِ أو الإرسالِ.

﴿لَمُبۡلِسِينَ﴾: لآيسينَ.

(٥٠) ـ ﴿فانْظُرْ إلى أَثَرِ رَحْمَتِ اللهِ﴾: أثرِ الغَيْثِ من النَّباتِ والأشجارِ وأنواعِ الثِّمارِ، ولذلك جمعَهُ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ[٥].

= «مسنده» (٢٣١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٧٦) من حديث أسماء.

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «سائراً أو واقفاً».

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أو غير».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٤١).

(٤) وعلى الأول هو لنزول المطر.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٨)، و«التيسير» (ص: ١٧٥).

﴿كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ وقُرِئَ بالتَّاءِ على إسنادِه إلى ضَميرِ الرَّحمةِ[1].

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يعني: الذي قدَرَ على إحياءِ الأرضِ بعدَ موتِها ﴿لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾: لقادرٌ على إحيائِهم، فإنَّه إحداثٌ لِمِثلِ ما كانَ في مَوادِّ أَبدانِهم مِن القُوَى؛ كما أنَّ إحياءَ الأرضِ إحداثٌ لمثلِ ما كان فيها مِن القُوى النَّباتيَّةِ.

هذا ومن المحتملِ أَنْ يكونَ مِن الكائناتِ الرَّاهنةِ[2] ما يكونُ مِن موادَّ تفتَّتَتْ وتبدَّدَتْ مِن جنسِها في بعضِ الأَعوامِ السَّالِفَةِ.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأنَّ نِسبَةَ قُدرَتِه إلى جميعِ المُمكِنَاتِ على سَواءٍ.

(٥١) ـ ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾: فرَأَوا الأَثَرَ، أو الزَّرعَ فإنَّه مدلولٌ عليه بما تقدَّمَ.

وقيل: السَّحابَ؛ لأَنَّه إذا كانَ مُصفَرًّا لم يُمطِرْ.

واللامُ مُوطِّئَةٌ للقَسَمِ دخلَتْ على حرفِ الشَّرطِ، وقوله: ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ جوابٌ سدَّ مَسَدَّ الجزاءِ ولذلك فُسِّرَ بالاستقبالِ.

وهذه الآياتُ ناعِيَةٌ على الكُفَّارِ بقِلَّةِ تَثبُّتِهم وعَدمِ تَدبُّرِهِم وسُرعَةِ تَزلزُلِهم؛ لعَدَمِ تَفكُّرِهِم[3] وسُوءِ رَأيِهِم، فإنَّ النَّظَرَ السَّوِيَّ يَقتَضِي أن يتوكَّلُوا على اللهِ ويلتَجِئُوا إليه بالاستغفارِ إذا احتبسَ القطرُ عَنْهُم ولم ييأسوا مِن رَحمَتِه، وأن يُبادِرُوا إلى الشُّكرِ والاستدامةِ بالطَّاعَةِ إذا أصابَهُم برحمته ولم يُفْرِطُوا في الاستبشارِ، وأن يَصبِرُوا على بلائِهِ إذا ضربَ زروعَهُم بالاصفرارِ ولم يكفرُوا نِعمَه.

---

(١) أي: (تُحيي). انظر: «المحتسب» (٢/ ١٦٥) عن أبي حيوة.

(٢) في نسخة الخيالي: «الواهنة». وقوله: «الراهنة»؛ أي: الموجودة المشاهدة الثابتة كما في قولهم: الحالة الراهنة هذه، والرهن مأخوذ منه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الفاروقي: «تذكرهم».

(٥٢) ـ ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وهُـم مِثـلُـهُـم لمَّا سدُّوا عن الحقِّ مشاعرهِم ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾ قيَّدَ الحكمَ به ليكونَ أشَدَّ استحالةً، فإنَّ الأَصمَّ المقبلَ وإن لم يسمع الكلامَ تفطَّنَ منه بواسطةِ الحركاتِ شيئًا.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ باليَاءِ مَفتوحةً ورفعِ ﴿الصمُّ﴾[1].

(٥٣) ـ ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَـٰلَتِهِمْ﴾ سمَّاهم عُمْيًا لفقدِهم المقصودَ الحَقيقِيَّ مِن الإبصارِ، أو لِعَمى قُلوبِهم، وقرأَ حمزَةُ وحدَهُ: ﴿تَهدِي العميَ﴾[2].

﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ فإنَّ إيمانَهُم يَدعُوهم إلى تَلقِّي اللفظِ وتَدبُّرِ المَعنى، ويجوزُ أَنْ يرادَ بالمؤمنِ: المُشَارِفُ للإيمانِ.

﴿فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ لِمَا تأمرُهُم به.

(٥٤) ـ ﴿اللهُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِن ضُعْفٍ﴾؛ أي: ابتدَأَكُم ضعفاءَ وجَعلَ الضَّعفَ أساسَ أمرِكُم؛ كقَولِه: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾[3] [النساء: ٢٨]؛ أو: خلقَكُم من أصلٍ ضَعيفٍ وهو النُّطفَةُ.

﴿ثُـمَّ جعَـلَ مِـن بَعْدِ ضُعْفٍ قُـوَّةً﴾ وذلـك إذا بلَغْتُم الحُلُـمَ، أو تعلَّـقَ بأبدانِكُم الرُّوحُ[4].

﴿ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضُعْفًا وشَيْبَةً﴾ إذا أخذَ منكم السنُّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «كقوله: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾». قال الخفاجي: قوله: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ مثالٌ لجعل ما طُبع عليه بمنزلة ما طبع منه، وفي نسخة: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ وهي مثال لابتدائهم ضعفاء. انظر: (حاشية الخفاجي).

(٤) قوله: «وذلك...» لف ونشر على التفسيرين السابقين للضعف. انظر: «حاشية الخفاجي».

وفتحَ عاصِمٌ وحمزَةُ الضَّادَ في جميعِها[1]، والضمُّ أقوى لقولِ ابنِ عمرَ: قرأتُها على رسولِ اللهِ ﷺ: ﴿مِن ضَعْفٍ﴾ فأقرأَني: ﴿من ضُعْفٍ﴾[2]. وهما لُغتانِ كالفَقرِ والفُقْرِ.

والتَّنكيرُ معَ التَّكريرِ لأنَّ المُتأخِّرَ ليس عينَ المُتقدِّمِ.

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ من ضعفٍ وقوَّةٍ وشبيبةٍ وشَيبَةٍ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ فإنَّ التَّرديدَ في الأحوالِ المُختلِفَةِ مع إمكانِ غيرِهِ دليلُ العلمِ والقُدرَةِ.

(٥٥) ـ ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾: القيامَةُ، سُمِّيَتْ بها لأنَّها تَقومُ في آخرِ ساعَةٍ من ساعاتِ الدُّنيَا، أو لأنَّها تقَعُ بغتَةً، وصارَتْ عَلَمًا لها بالغلبَةِ كالكوكبِ للزُّهَرَةِ.

﴿يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ﴾ في الدُّنيَا، أو في القبورِ، أو فيما بين فناءِ الدُّنيَا والبَعثِ وانقطاعِ عذابِهِم، وفي الحديثِ: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيَا والبعثِ أَربعونَ»[3]، وهو مُحتمِلٌ للسَّاعاتِ والأيَّامِ والأعوامِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٨)، و«التيسير» (ص: ١٧٥ ـ ١٧٦). وقال ابن مجاهد: وقَرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم بضم الضَّاد. وانظر التعليق الآتي.

(٢) رواه أبو داود (٣٩٧٨)، والترمذي (٢٩٣٦)، من طريق فُضَيل بن مرزوقٍ، عن عطيَّةَ بنِ سَعْد العَوفيِّ، عن ابن عُمرَ رضي الله عنهما به. وعطية العوفي ضعيف. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضيل بن مرزوق.

وقال الداني في «التيسير» (ص: ١٧٦): روى حفص عن عاصم بفتح الضاد فيهنَّ، غير أنه ترك ذلك واختارَ الضَّم اتِّباعا منه لروايةٍ حدثه بها الفضيل بن مرزوق عن عطيَّة العوفيّ عن عبد الله بن عمر: أن النَّبي عَلَيْهِ السَّلَام أقرأه ذلك بالضمِّ وردَّ عليه الفتحَ وأباه، وعطية يضعَّف، وما رواه حفص عن عاصم عن أئمَّته أصح، وبالوجهين آخذ في روايته لأتابع عاصمًا على قراءته وأوافق حفصاً على اختياره.

(٣) قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أقف عليه هكذا، انظر: «حاشية السيوطي» (١٠/ ١٥٥)، وروى البخاري (٤٨١٤)، ومسلم (٢٩٥٥)، عن أبي هريرة مرفوعًا: «ما بينَ النَّفخَتَينِ أربعونَ» قالوا: يا أبا هريرة أربعون يوما؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون شهرا؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت.

﴿غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ استقلُّوا مُدَّةَ لبثِهِم إضافةً إلى مدَّةِ عَذابِهِم في الآخرةِ، أو نسيانًا.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك الصَّرفِ عن الصِّدقِ والتَّحقيقِ ﴿كَانُوا۟ يُؤْفَكُونَ﴾: يُصرَفُونَ في الدُّنيا.

(٥٦) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ مِن الملائكةِ أو الإنسِ[1]: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾: في علمِهِ، أو قَضائِه، أو فيما كتبَهُ لكم؛ أي: أوجبَه[2]، أو اللوحِ، أو القرآنِ وهو قوله: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ رَدُّوا بذلك ما قالوهُ وحَلَفوا عليهِ.

﴿فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ﴾ الذي أنكَرْتُموهُ ﴿وَلَـٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أنَّه حَقٌّ لتَفريطِكُم في النَّظرِ، والفاءُ لجَوابِ شرطٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: إن كنتُمْ مُنكرينَ البعثَ فهذا يومُه؛ أي: فقَدْ تَبيَّنَ بُطلانُ إنكارِكُم.

(٥٧) ـ ﴿فيومَئِذٍ لا تَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرتُهُمْ﴾ وقرأَ الكوفيُّونَ بالياءِ[3]؛ لأنَّ المعذرةَ بمعنى العُذْرِ، أو لأنَّ تأنيثَهَا غيرُ حَقيقِيٍّ وقد فصلَ بينَهُما.

﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾: لا يُدْعَونَ إلى ما يقتضي إعتابَهُم؛ أي: إزالةَ عتبِهِم مِن التَّوبَةِ والطَّاعةِ كما دعوا إليه في الدُّنيا، مِن قَولِهِم: استَعْتَبَنِي فلانٌ فأَعْتَبْتُه؛ أي: استَرْضَانِي فأَرْضَيْتُه.

(٥٨) ـ ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾: ولقد وَصَفْناهُم فيه بأنواعِ الصِّفاتِ التي هي في الغرابةِ كالأمثالِ، مثلَ صفةِ المبعوثينَ يومَ القيامَةِ فيما يقولونَ وما يقالُ لهم، وما لا يكونُ لَهُم مِن الانتفاعِ بالمعذرَةِ والاستعتابِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «والإنس».

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «بحكمته».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٠٩)، و«التيسير» (ص: ١٧٦).

أو: بيَّنَّا لهم مِن كلِّ مثلٍ يُنبِّئُهُم على التَّوحيدِ والبَعثِ وصدقِ الرَّسولِ.

﴿وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ مِن آياتِ القُرآنِ ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ من فَرْطِ عِنادِهِم وقساوةِ قُلوبِهِم ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ يعنونَ: الرَّسولَ عليهِ السَّلامُ والمؤمنينَ ﴿إِلَّا مُبْطِلُونَ﴾ مُزوِّرُونَ.

(٥٩) - ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الطَّبعِ ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾: لا يطلبونَ العِلمَ ويُصرُّونَ على خرافاتٍ اعتقَدُوهَا، فإنَّ الجهلَ المُركَّبَ يمنَعُ إدراكَ الحقِّ ويوجِبُ تكذيبَ المُحقِّ.

(٦٠) - ﴿فَٱصْبِرْ﴾ على أذاهُم ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ بنُصرَتِكَ وإظهارِ دينِكَ على الدِّينِ كُلِّه ﴿حَقٌّ﴾ لا بدَّ مِن إنجازِه ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾: ولا يَحْمِلَنَّكَ على الخفَّةِ والقَلَقِ ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ بتكذيبِهِم وإيذائِهِم، فإنَّهُم شاكُّونَ ضَالُّونَ لا يُستبدَعُ مِنْهُم ذلك.

وعن يعقوبَ بتَخفيفِ النُّونِ[١].

وقُرِئَ: (ولا يَسْتَحِقَّنَّكَ)[٢]؛ أي: لا يُزيغوكَ فيكونوا أحقَّ بكَ مِن المؤمنينَ.

عن رَسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ الرُّومِ كان له مِن الأَجرِ عشرُ حَسناتٍ بعدَدِ كلِّ ملكٍ سبَّحَ اللهَ بينَ السَّماءِ والأرضِ، وأدرَكَ ما ضيَّعَ في يومِهِ ولَيْلَتِه»[٣].

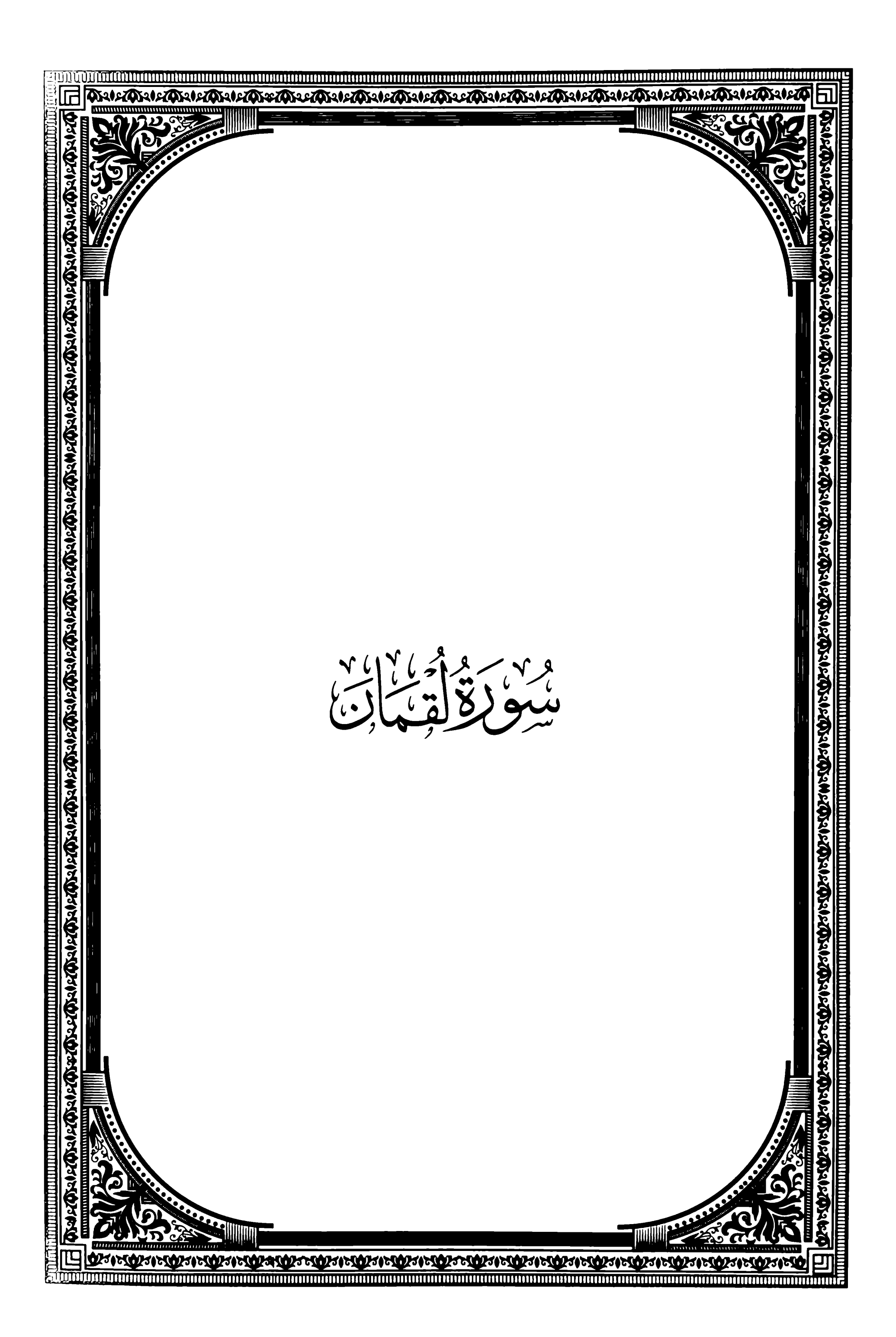
* * *

---

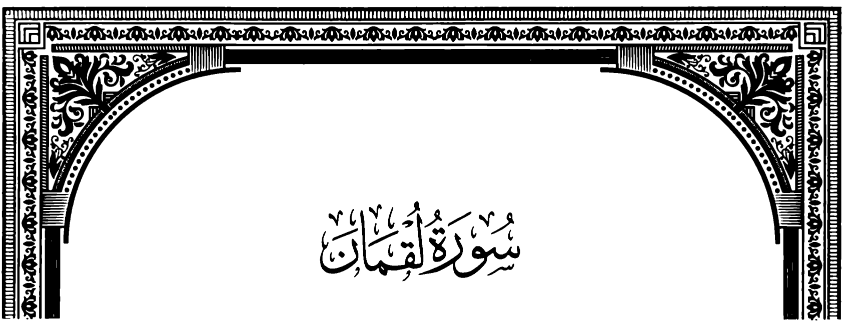
(١) وهي رواية رويس عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٦٦) عن يعقوب وابن أبي إسحاق، وهي خلاف المشهور عن يعقوب.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٠٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سورة لقمان



سورة لقمان

مكيَّةٌ، وقيل: إلَّا آيةً وهي: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ فإنَّ وجوبَهُما بالمدينةِ، وهو ضعيفٌ لأنَّهُ لا ينافي شرعيَّتَهُما بمكَّةَ.

وقيلَ: إلا ثلاثًا من قولهِ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾.

وآيُها أربعٌ وثلاثونَ، وقيلَ: ثلاثٌ وثلاثونَ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿ الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ سبقَ بيانهُ في (يونُس).

(٣) ـ ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾ حالانِ عنِ الآياتِ، والعاملُ فيهما معنى الإشارةِ، ورفعَهُما حمزةُ(١) على الخبرِ بعدَ الخبرِ أو الخبرِ لمحذوفٍ.

(٤) ـ ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ بيانٌ لإحسانِهم، أو تخصيصٌ لهذهِ الثَّلاثةِ من شُعَبهِ لفضلِ اعتدادٍ بها، وتكريرُ الضَّميرِ للتَّوكيدِ ولِمَا حيلَ بينهُ وبينَ خبرهِ.

(٥) ـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ لاستجماعِهم العقيدةَ الحقَّةَ والعملَ الصَّالحَ.

(٦) ـ ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾: ما يُلهِي عمَّا يَعني؛ كالأحاديثِ التي لا أصلَ لها، والأساطيرِ التي لا اعتبارَ فيها، والمضاحِكِ وفضولِ الكلامِ،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٦).

والإضافةُ بمعنى (مِن) وهي تَبيينيَّةٌ إن أرادَ بالحديثِ المنكرَ، وتبعيضيَّةٌ إن أرادَ به الأعمَّ منهُ.

وقيلَ: نزلت في النَّضرِ بنِ الحارثِ اشترى كتبَ الأعاجمِ وكانَ يحدِّثُ بها قريشًا ويقولُ: إن كانَ محمَّدٌ يحدِّثُكم بحديثِ عادٍ وثمودَ فأنا أحدِّثُكم بحديثِ رُسْتَمَ وإسفنديارَ والأكاسرةِ[1].

وقيلَ: كانَ يشتري القِيَانَ[2] ويحملُهنَّ على معاشرةِ مَن أرادَ الإسلامَ ومنعِه عنهُ[3].

﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: دينِه، أو قراءةِ كتابِهِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بفتحِ الياءِ[4] بمعنى: ليَثْبُتَ على ضلالِهِ ويزيدَ فيهِ.

﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ بحالِ ما يشتريهِ، أو بالتجارةِ حيثُ استبدلَ[5] اللَّهوَ بقراءةِ القرآنِ.

﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾: ويَتَّخِذَ السَّبيلَ سخريةً. وقد نصبَهُ حمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ وحفصٌ عطفًا على ﴿لِيُضِلَّ﴾[6].

---

(١) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٨٦) عن الكلبي ومقاتل. وهو في «تفسير مقاتل» (٣/ ٤٣٢). ورواه بنحوه البيهقي في «الشعب» (٥٩١٤) من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهذا إسناد ساقط. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٩٩) من طريق آخر عن ابن عباس دون ذكر الآية. وفيه شيخ لم يسم.

(٢) في نسخة الخيالي: «المغنيات».

(٣) رواه جويبر عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ٥٠٤). وجويبر متروك.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٥) في نسخة التفتازاني: «اشترى».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٦).

﴿أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ لإهانتِهم الحقَّ باستئثارِ[1] الباطلِ عليهِ.

(٧) ـ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾: متكبِّرًا لا يعبأُ بها ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ مُشابهًا حالهُ حالَ مَن لم يَسمَعْها ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾: مُشابهًا مَن في أذنهِ ثِقلٌ لا يقدرُ أن يسمعَ، والأُولى حالٌ من المستكنِّ في ﴿وَلَّىٰ﴾ أو في ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، والثانيةُ بدلٌ منها أو حالٌ من المستكنِّ في ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾، ويجوزُ أن يكونا استئنافينِ.

﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾: أعلِمْهُ بأنَّ العذابَ يَحيقهُ[2] لا محالةَ.

وقرأَ نافعٌ: ﴿فِىٓ أُذْنَيْهِ﴾[3].

وذكرُ البشارةِ على التهكُّمِ.

(٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾؛ أي: لهم نعيمُ جناتٍ، فعُكِسَ للمبالغةِ.

(٩) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿لَهُمْ﴾، أو مِنِ ﴿جَنَّٰتُ﴾، والعاملُ ما تعلَّقَ به اللَّامُ.

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ مصدرانِ مؤكِّدانِ، الأوَّلُ لنفسهِ والثَّاني لغيرهِ؛ لأنَّ قولهُ: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ﴾ وعدٌ، وليسَ كلُّ وعدٍ حقًّا.

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يَغْلبُهُ شيءٌ فيمنعَهُ عن إنجازِ وعدهِ ووعيدهِ.

﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يفعلُ إلا ما تَستدعيهِ حكمتُهُ.

(١٠) ـ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ قد سبقَ في الرَّعدِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بإيثار».

(٢) في نسخة الفاروقي: «يحيق به».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾: جبالًا شوامخ ﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾: كراهةَ أن تميلَ[1] بكم؛ فإنَّ بساطةَ[2] أجزائِها يقتضي تبدُّلَ أحيازِها وأوضاعِها لامتناعِ اختصاصِ كلٍّ منها لذاتِهِ أو لشيءٍ من لوازمِهِ بحيِّزٍ ووضعٍ معيَّنينِ.

﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾: من كلِّ صنفٍ كثيرِ المنفعةِ، وكأنَّهُ استدلَّ بذلك على عِزَّتِهِ التي هي كمالُ القدرةِ، وحكمتِهِ التي هي كمالُ العلمِ، ومهَّدَ بهِ قاعدةَ التَّوحيدِ وقرَّرها بقولِه:

(١١) ـ ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾: هذا الذي ذُكرَ مخلوقُهُ، فماذا خلقَ آلهتُكُم حتى استحقُّوا مشاركتَهُ؟

و﴿مَاذَا﴾ نَصبٌ بـ﴿خَلَقَ﴾، أو (ما) مرتفعٌ بالابتداءِ وخبرُهُ (ذا) بصِلَتِهِ و﴿أروني﴾ معلَّقٌ عنهُ.

﴿بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ إضرابٌ عن تبكيتِهِم إلى التَّسجيلِ عليهم بالضَّلالِ الذي لا يَخْفَى على ناظرٍ، ووضَعَ الظَّاهرَ مَوضِعَ المضمَرِ للدَّلالةِ على أنَّهم ظالِمونَ بإشراكِهِم.

(١٢) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ يعني: لُقمانَ بنَ باعُوراءَ مِن أولادِ آزرَ[3]، ابنُ أختِ أيوبَ أو خالَتِهِ، وعاشَ ألفَ سنةٍ[4] حتى أدركَ داودَ وأخذَ منهُ العلمَ، وكانَ يُفتي قبلَ مبعثِهِ، والجمهورُ على أنَّهُ كانَ حكيمًا ولم يكن نبيًّا.

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «تميد».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «تشابه». قال الشهاب: قوله: «فإنّ بساطة أجزائها» وفي نسخة: «تشابه أجزائها»، وهو تعليل لميدانها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «من أولاد آزر..» هو أحد الأقوال فيه، وقيل: كان عبداً أسود، وقوله: «باعوراء» بعين مهملة ممدوداً، ووقع في «الكشاف»: «باعور» بدون ألف، وهو اسم عبراني. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) «ألف سنة» من نسخة الخيالي، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٦/ ٥٩٦).

والحكمةُ في عُرْفِ العلماءِ: استكمالُ النَّفسِ الإنسانيَّةِ باقتباسِ العلومِ النَّظريةِ واكتسابِ الملكةِ التَّامَّةِ على الأفعالِ الفاضلَةِ على قَدْرِ طاقَتها.

ومِن حكمتِه: أَنَّهُ صحبَ داودَ شهورًا، وكانَ يَسردُ الدِّرعَ فلم يَسأَلْه عنها، فلمَّا أتمَّها لَبِسَها وقال: نِعمَ لبوسُ الحربِ أنتَ! فقال: الصَّمتُ حُكْمٌ وقليلٌ فاعلهُ[1].

وأنَّ داودَ قال لهُ يومًا: كيفَ أصبحتَ؟ فقال: أصبحتُ في يدَي غيرِي[2].

وأنَّهُ أُمرَ بأنْ يذبحَ شاةً ويأتيَ بأطيَبِ مضغتينِ منها، فأتى باللِّسانِ والقلبِ، ثمَّ بعدَ أيَّامٍ أُمرَ بأن يأتيَ بأخبثِ مُضغَتَيْنِ منها فأتَى بهما أيضًا، فسأَلَهُ عن ذلكَ فقال: هما أطيبُ شيءٍ إذا طابَا، وأخبثُ شيءٍ إذا خَبُثا[3].

﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾: لأنِ اشكُرْ، أو: أي اشكُرْ، فإنَّ إيتاءَ الحكمةِ في معنى القولِ.

﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ لأنَّ نفعَهُ عائدٌ إليها، وهو دَوامُ النِّعمةِ واستحقاقُ مزيدِها ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ﴾ لا يحتاجُ إلى الشُّكرِ ﴿حَمِيدٌ﴾: حقيقٌ بالحمدِ وإن لم يُحمَد، أو محمودٌ يَنطقُ بحمدِهِ جميعُ مخلوقاتِهِ بلسانِ الحالِ.

(١٣) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ أَنْعَمَ، أو أَشْكَمَ، أو مَاثَانَ ﴿وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ﴾ تصغيرُ إشفاقٍ. ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾

وقرأ ابنُ كثيرٍ هنا: ﴿يا بُنَيْ﴾ بإسكانِ الياء، وقُنبلٌ: ﴿يا بُنَيْ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾

---

(١) ذكره بنحوه بلاغاً يحيى بن آدم في «تفسيره» (٢/ ٧٤٨). قوله: «الصَّمت حُكْمٌ» الحُكم: الحِكْمةُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]. وهو مَثَلٌ. انظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ٥٦٩)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٠٢)، و«المستقصى» (١/ ٣٢٨).

(٢) ذكره الكرماني في «لباب التفاسير» (٧/ ١١٤) عن بعض التفاسير.

(٣) رواه الإمام أحمد في «الزهد» (٢٧١)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٤٨)، عن خالد الربعي.

بإسكانِ الياء، وحفصٌ فيهما وفي ﴿ يَـٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ ﴾ بفتحِ الياء، ومثلُه البَزِّيُّ في الأخير، وقرأ الباقون في الثلاثةِ بكسرِ الياء(١).

قيلَ: كانَ كافرًا فلم يزَلْ بهِ حتَّى أسلمَ، ومَن وقفَ على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ جعلَ ﴿بِٱللَّهِ﴾ قسمًا.

﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لأنَّهُ تسويةٌ بينَ مَن لا نعمةَ إلا منهُ ومَن لا نِعمةَ منهُ.

(١٤) ـ ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا ﴾: ذاتَ وَهْنٍ، أو: تَهِنُ وَهْنًا ﴿عَلَىٰ وَهْنٍ﴾؛ أي تضعفُ ضَعفًا فوقَ ضَعفٍ، فإنَّها لا تزالُ يتضاعفُ(٢) ضعفُها، والجملةُ في موضعِ الحالِ.

وقُرِئَ بالتحريكِ(٣)، يقالُ: وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا، ووَهِنَ يَوْهَنُ وَهَنًا.

﴿وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾: وفطامهُ في انقضاءِ عامينِ، وكانت ترضعُهُ في تلكَ المدَّةِ، وقُرِئَ: (وفَصْلُهُ)(٤)، وفيهِ دليلٌ على أنَّ أقصى مدةِ الرَّضاعِ حولانِ.

﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ تفسيرٌ لـ(وصَّينا) أو علَّةٌ لهُ، أو بدلٌ من (والديهِ) بدلَ الاشتمالِ، وذكرُ الحَملِ والفِصالِ في البينِ اعتراضٌ مؤكِّدٌ للتَّوصيةِ في حقِّها خصوصًا، ومِنْ ثمَّ قالَ عليهِ السَّلامُ لمن قالَ لهُ: مَن أَبَرُّ؟: «أمَّكَ ثمَّ أمَّكَ ثمَّ أمَّكَ» ثمَّ قالَ بعدَ ذلكَ «ثمَّ أباكَ»(٥).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٦).

(٢) في نسخة التفتازاني: «يتزايد».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧ ـ ١١٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٧)، عن أبي عمرو في غير المشهور عنه وعيسى الثقفي.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧ ـ ١١٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٧)، عن الجحدري والحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء ويعقوب.

(٥) رواه أبو داود (٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقال: =

﴿إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ فأحاسبكَ على شُكرِكَ وكفرِكَ.

(١٥) ـ ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ باستحقاقِهِ الإشراكَ تقليدًا لهمَا، وقيل: أرادَ بنفيِ العلمِ به نفيَهُ.

﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ في ذلك ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ صِحابًا معروفًا يرتضيهِ الشَّرعُ ويقتضيهِ الكرمُ.

﴿وَٱتَّبِعْ﴾ في الدِّينِ ﴿سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ بالتَّوحيدِ والإخلاصِ في الطَّاعةِ ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾: مَرجِعُكَ ومَرجِعُهُما ﴿فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بأَنْ أُجازيَكَ على إيمانِكَ وأجازيَهُما على كفرِهما.

والآيتانِ معترضتَانِ في تضاعيفِ وصيَّةِ لقمانَ تأكيدًا لِمَا فيهِا من النَّهيِ عن الشِّركِ؛ كأَنَّهُ قال: وقد وصَّينا بمثلِ ما وصَّى بهِ، وذكرُ الوالدينِ للمبالغةِ في ذلكَ، فإنَّهما مع أَنَّهُما تِلْوَا الباري في استحقاقِ التَّعظيمِ والطَّاعةِ لا يجوزُ أن يَستَحِقَّاه[1] في الإشراكِ فما ظنُّكَ بغيرِهما؟

ونزولُهما في سَعْدِ بنِ أبي وقاصٍ وأمِّه، مكثَتْ لإسلامِهِ ثلاثًا لم تَطْعَمْ فيها شيئًا[2]، ولذلكَ قيلَ: من أنابَ إليهِ: أبو بكرٍ، فإنَّهُ أسلمَ بدعوتِهِ[3].

(١٦) ـ ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾؛ أي: إنَّ الخَصْلَةَ من الإساءةِ أو الإحسانِ إن تكُ مَثَلًا في الصِّغرِ كحبَّةِ الخردَلِ.

= «حديث حسن»، ورواه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في نسخة الفاروقي: «لا يجوز تقليدهما». وفي نسخة الطبلاوي: «يستحقا».

(٢) رواه مسلم (١٧٤٨) كتاب فضائل الصحابة، عقب الحديث (٢٤١٢) من حديث سعد رضي الله عنه.

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (١/ ٣٥٨) من رواية عطاء عن ابن عباس.

ورفعَ نافعٌ ﴿مِثْقَالُ﴾[١] على أنَّ الهاءَ ضميرُ القصَّةِ، و(كانَ) تامَّةٌ، وتأنيثُها لإضافةِ المثقالِ إلى الحبَّةِ كقولِ الشَّاعرِ[٢]:

كَمَا شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَاةِ مِـنَ الدَّمِ[٣]

أو لأنَّ المرادَ بهِ الحَسنَةُ أو السَّيِّئةُ.

﴿فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ في أخفَى مكانٍ وأحرزِهِ كجوفِ صخرةٍ، أو أعلاهُ كمحدَّبِ السَّماواتِ، أو أسفلِه كمقعَّرِ الأرضِ.

وقُرِئَ بكسرِ الكافِ[٤] من: وَكَنَ الطَّائرُ: إذا استقرَّ في وُكْنَتِهِ.

﴿يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ﴾: يُحضِرُها فيحاسِبُ عليها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾ يَصِلُ علمُهُ إلى كلِّ خفيٍّ ﴿خَبِيرٌ﴾: عالمٌ بكنهِهِ.

(١٧) ـ ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ تكميلًا لنفسِك ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ تكميلًا لغيرِك ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ من الشَّدائدِ سيَّما في ذلك.

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ إشـارةٌ إلـى الصَّبـرِ، أو إلـى كلِّ ما أَمَـرَ بـهِ[٥] ﴿مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ ممَّا

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٣)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «كقوله».

(٣) عجز بيتٍ للأعشى، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٩)، و«الكتاب» (١/ ٥٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٧)، و«معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٦٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩٤). وصدره:

وَتَشْـرَقَ بِالقَـوْلِ الـذِي قَـدْ أَذَعْتَـهُ

والشَّرَقُ: الشَّجَى والغُصَّةُ، وقد شَرِقَ بريقِه: إذا غَصَّ، وصدرُ القَناةِ: هو ما فوقَ نصفِها.

(٤) وسكون النون؛ أي: (فتكِنْ)، وقرئ كذلك أيضاً لكن بشدِّ النون المفتوحة، وقرئ: (فتُكَنَّ) بضم ففتح والنون مشددة، ونسبت كل لقوم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٦٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٥٠)، و«البحر» (١٧/ ٢١).

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «أمره».

عَزَمَـهُ اللهُ مـنَ الأمـورِ؛ أي قطَعَهُ قَطْـعَ إيجابٍ، مصـدرٌ أطلِقَ للمفعـولِ، ويجوزُ أن يكـونَ بمعنـى الفاعلِ مـن قولِـهِ: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [محمـد: ٢١]؛ أي: جَدَّ.

(١٨) ـ ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾: لا تُمِلْهُ عنهم، ولا تُوَلِّهم صَفْحَةَ وجهِكَ كما يفعلُهُ المتكبِّرونَ، مِن الصَّعَرِ وهو الصَّيَدُ: داءٌ يَعتَرِي البعيرَ فيلوي عُنُقَهُ.

وقـرأ نافعٌ وأبـو عمـرٍو وحمـزةُ والكسـائيُّ: ﴿وَلَا تُصاعِر﴾[1]، وقُـرِئَ: (ولا تُصْعِـرْ)[2]، والـكلُّ واحـدٌ مثلَ: عَـلَاه وأَعْـلاهُ وعَالَاهُ.

﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾؛ أي: فَرَحًا، مصدرٌ وقعَ موقعَ الحالِ، أو: تمرحُ مرَحًا، أو: لأجلِ المرحِ وهو البطَرُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ علَّةٌ للنَّهيِ، وتأخيرُ الفَخُورِ وهو مقابلٌ للمصعِّرِ خدَّهُ والمُختالُ للماشي مرحًا = لتَوافُقِ رؤوسِ الآيِ.

(١٩) ـ ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾: توسَّطْ فيهِ بينَ الدَّبيبِ والإسراعِ، وعنهُ عليهِ السَّلامُ: «سُرْعَةُ المشيِ تُذهِبُ بهاءَ المؤمنِ»[3].

وقولُ عائشةَ: (كانَ إذا مشى أسرعَ)، فالمرادُ ما فوقَ دبيبِ المتماوِتِ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٦).

(٢) هي قراءة الجحدري كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨).

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٣٨)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٣٥٩) عن أبي سعيد وابن عمر رضي الله عنهم، و(٦/ ٢٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وأسانيدها ضعيفة جدا، وقد فصلنا طرقه ورواياته مع عللها في تحقيقنا لـ«روح المعاني» (٢١/ ٦٥). وانظر: «الكافي الشاف» (ص: ١٣٠).

(٤) أوردَ ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية» (مادة: موت): أنَّ عائشَةَ نظرَتْ إلى رَجُلٍ كادَ يموتُ تَخافُتًا فقالَت: ما لِهَذا؟ فقيل: إنَّه مِن القُرَّاءِ، فقالَتْ: كان عُمَرُ سيِّدَ القُرَّاءِ، وكان إذا مَشى أسرَعَ، وإذا قالَ أسمَعَ، وإذا =

وقُرِئَ بقطعِ الهمزةِ[١] مِن أَقْصَدَ الرَّامِي: إذا سدَّدَ سهمَهُ نحوَ الرَّمِيَّةِ.

﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾: وانقُصْ منهُ وأقْصِرْ ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ﴾: أوحشَها ﴿لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ والحمارُ مَثَلٌ في الذَّمِّ سِيَّما نُهَاقُهُ، ولذلكَ يُكْنَى عنهُ فيقالُ: طويلُ الأذنينِ.

وفي تمثيلِ الصَّوتِ المرتفعِ بصوتِه ثمَّ إخراجِهِ مُخرجَ الاستعارةِ مبالغةٌ شديدةٌ، وتوحيدُ الصَّوتِ لأنَّ المرادَ تفضيلُ الجنسِ في النَّكيرِ[٢] دونَ الآحادِ، أو لأنَّهُ مصدرٌ في الأصلِ.

(٢٠) ـ ﴿أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بأنْ جعلَهُ أسبابًا محصِّلةً لمنافعِكُم ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بأن مكَّنكُم من الانتفاعِ بهِ بوسطٍ أو بغيرِ وسطٍ.

﴿وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗ﴾: محسوسةً ومعقولةً، ما تعرفونهُ وما لا تعرفونَهُ. وقد مرَّ شرحُ النِّعمةِ وتفصيلُها في الفاتحةِ.

وقُرِئَ: (وأصبَغَ) بالإبدالِ[٣]، وهو جارٍ[٤] في كلِّ سينٍ اجتمعَ مَنَ الغينِ أو الخاءِ أو القافِ كصَلَخ وصَقَر، وقرأَ نافعٌ وأبو عمرٍو وحفصٌ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ بالجمعِ والإضافةِ[٥].

= ضَرَبَ أوجَعَ. ورواه عن عائشة رضي الله عنها ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص: ١١ ـ ١٢)، وروى نحوه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٧٠) عن الشفاء ابنة عبد الله.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨) عن الحجازي.

(٢) في نسخة الفاروقي: «النكر».

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٦٨) عن يحيى بن عمارة.

(٤) في نسخة الخيالي: «جائز».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٧).

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ﴾: في توحيدِهِ وصفاتِهِ ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ مستفادٍ من دليلٍ ﴿وَلَا هُدٗى﴾ راجعٍ إلى رسولٍ ﴿وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ أنزلهُ اللهُ، بل بالتَّقليدِ كما قال:

(٢١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾ وهو منعٌ صريحٌ من التَّقليدِ في الأصولِ.

﴿أَوَلَوۡ كَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَدۡعُوهُمۡ﴾ يحتمِلُ أن يكونَ الضَّميرُ لهم ولآبائِهم ﴿إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾: إلى ما يَؤولُ إليهِ من التَّقليدِ أو الإشراكِ، وجَوابُ (لو) محذوفٌ مثلَ: لاتَّبَعوهُ، والاستفهامُ للإنكارِ والتَّعجيبِ.

(٢٢) - ﴿وَمَن يُسۡلِمۡ وَجۡهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بأَنْ فوَّضَ أمـرَهُ إليهِ وأقبلَ بشَراشِرِهِ عليهِ، مِن أسلَمْتُ المتاعَ إلى الزَّبونِ، ويؤيِّدُهُ القراءةُ بالتَّشديدِ[١]، وحيثُ عُدِّيَ باللَّامِ فلِتَضمُّنِ معنى الإخلاصِ.

﴿وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾ في عملِهِ ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾: تعلَّقَ بأوثَقِ ما يُتعلَّقُ بِهِ، وهو تمثيلٌ للمتوكِّلِ المشتغِلِ بالطَّاعةِ بمَن أرادَ أن يترقَّى شاهقَ جبلٍ فتمسَّكَ بأوثقِ عُرى الحبلِ المتدلِّي منه.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ إذ الكلُّ صائرٌ إليه.

(٢٣) - ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓ﴾ فإنَّهُ لا يضرُّكَ في الدُّنيا والآخرةِ.

وقُرِئَ: ﴿فَلَا يُحْزِنْكَ﴾ مِن حَزَنَ[٢]، وليس بمُستَفِيضٍ[٣].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨) عن علي والسلمي وعبد الله بن مسلم بن يسار.

(٢) وهي قراءة السبعة عدا نافعاً فإنه قرأ بالأولى. انظر: «التيسير» (ص: ٩١).

(٣) قولُهُ: (ليسَ بمُستفيضٍ) أي: شائِع؛ تبعَ فيهِ الزَّمخشريّ، واللغتان مشهورتان والقُرَّاءتان مُتواتِرتان؛ بأن هذهِ قراءَة نافعٍ لكنَّهُ يُشيرُ إلى ما نقلَ عن الزَّمخشريِّ أنَّ المعروف في الاستعمالِ ماضي الأفعال ومضارع الثُّلاثيّ، والعهدَة في ذلكَ عليه. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ في الدَّارينِ ﴿فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ﴾ بالإهلاكِ والتَّعذيبِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ فمُجازٍ عليهِ فضلًا عمَّا في الظاهرِ.

(٢٤) ـ ﴿نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا﴾: تمتيعًا أو زمانًا قليلًا، فإنَّ ما يزولُ بالنِّسبةِ إلى ما يدومُ قليلٌ.

﴿ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ يَثقُلُ عليهم ثِقَلَ الأجرامِ الغِلاظِ، أو يَضُمُّ إلى الإحراقِ الضَّغطَ.

(٢٥) ـ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ لوُضوحِ الدَّليلِ المانعِ من إسنادِ الخلقِ إلى غيرِهِ بحيثُ اضطرُّوا إلى إذعانِهِ.

﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على إلزامِهم وإلجائِهم إلى الاعترافِ بما يوجِبُ بطلانَ معتقدِهم.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ ذلكَ يَلْزَمُهم.

(٢٦) ـ ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا يَستَحِقُّ العبادةَ فيهِما غيرُهُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ عن حمدِ الحامدينَ ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾: المستحِقُّ للحَمْدِ وإن لم يُحْمَد.

(٢٧) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾: ولو ثبتَ كونُ الأشجارِ أقلامًا، وتوحيدُ ﴿شَجَرَةٍ﴾ لأنَّ المرادَ تفصيلُ الآحادِ[1].

---

(١) قوله: «لأن المراد تفصيل الآحاد»؛ أي: لأن المراد تفصيل الشجر واستقصاؤها شجرة حتى لا يبقى واحدة من جنسها إلا وقد بُريت أقلاماً، ولو لم يفرد لم يفد هذا المعنى؛ إذ الجمع يتحقق بما فوق الثلاثة إلا أن يدخل عليه لام استغراق، وبهذا ظهر وجه التعبير بأقلام لأنها لعمومها في معنى الجمع. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ والبحرُ المحيطُ بشُعَبِهِ مدادٌ ممدوداً[١] بسَبْعَةِ أبحُرٍ فأغنَى عن ذكرِ المدادِ ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ لأنَّهُ من مَدَّ الدَّواةَ وأمدَّهَا، ورفعُهُ للعطفِ على محلِّ ﴿أنَّ﴾ ومَعمولِها، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾ حالٌ، أو الابتداءِ[٢] علـى أنَّهُ مُستأنَفٌ، أو الواوُ للحالِ، ونصَبَهُ البَصرِيَّانِ[٣] بالعَطْفِ على اسمِ ﴿أنَّ﴾، أو إضمارِ فعلٍ يُفسِّرُهُ ﴿يَمُدُّهُۥ﴾.

وقُرِئَ: (تُمِدُّهُ) و(يُمِدُّهُ) بالتَّاءِ واليَاءِ[٤].

﴿مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ بكَتْبِها بتلك الأقلامِ بذلكَ المدادِ، وإيثارُ جمعِ القلَّةِ للإشعارِ بأنَّ ذلكَ لا يفي بالقَليلِ فكيفَ بالكثيرِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يُعجِزُهُ شيءٌ ﴿حَكِيمٞ﴾ لا يخرجُ عن علمِهِ وحكمتِهِ أمرٌ، والآيةُ جوابٌ لليَهُودِ؛ سألُوا رسولَ اللهِ ﷺ ـ أو أمروا وفدَ قريشٍ أن يسألوهُ ـ عن قولِهِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥] وقد أنزلَ التوراةَ وفيها علمُ كلِّ شيءٍ[٥].

---

(١) قوله: «مداداً» حال من (البحر)، و«ممدوداً» تفسيرٌ له فهو عطف بيان. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «أو الابتداء» عطفٌ على مدخول لام «للعطف». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٣٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٧)، و«النشر» (٢/ ٣٤٧). والبصريان: أبو عمرو ويعقوب.

(٤) بالياء نسبت لابن مسعود والحسن وابن مصرف وغيرهم. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٦٩)، و«البحر» (١٧/ ٢٣٣). وبالتاء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨) عن بعضهم.

(٥) رواه مطولًا الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣) من طريق ابن إسحاق، قال: ثني رجل من أهل مكة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: (أن أحبار يهود قالوا لرسول الله ﷺ بالمدينة: يا محمد...) الحديث. ورواه الطبري أيضاً من طريق محمد بن إسحاق، عن بعض أصحابه، عن عطاء بن يسار، قال: (لما نزلت بمكة ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ يعني: اليهود، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، أتاه أحبار يهود، فقالوا: يا محمد...). =

(٢٨) ـ ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾: إلَّا كخَلْقِها وبعثِها، إذ لا يَشغلُهُ شأنٌ عن شأنٍ، لأنَّهُ يكفي لوجودِ الكلِّ تعلُّقُ إرادتِهِ الواجبةِ مع قدرتِهِ الذَّاتيَّةِ كما قالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ﴾ يسمعُ كلَّ مَسموعٍ ﴿بَصِيرٌ﴾ يبصرُ كلَّ مُبْصَرٍ، لا يشغلهُ إدراكُ بعضِها عن بعضٍ فكذلكَ الخلقُ.

(٢٩) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ﴾: كلٌّ من النَّيِّرينِ يجري في فَلَكِهِ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلى مُنتهًى معلومٍ: الشَّمسُ إلى آخرِ السَّنةِ، والقمرُ إلى آخرِ الشَّهرِ.

وقيلَ: إلى يومِ القيامةِ.

والفرقُ بينَهُ وبينَ قولِهِ: ﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]: أنَّ الأجلَ هاهنا مُنتَهَى الجريِ، وثَمَّ[1] غرضُهُ حقيقةً أو مجازًا[2]، وكِلَا المعنيينِ حاصلٌ في الغاياتِ.

= وفي هذين الخبرين التصريح بأن اليهود خاطبوا النبي ﷺ بذلك في المدينة ما يدل على أن الآية مدنية، لكن سنديهما ضعيفان لإبهام شيخ ابن إسحاق فيهما.

وقد قال الزمخشري: وهذه الآيةُ عند بَعْضِهم مَدَنِيَّةٌ وأنَّها نزلَتْ بَعد الهجرةِ.

ثم قال: وقيل: هي مَكِّيَّةٌ، وإنَّما أَمَر اليهُودُ وَفْدَ قُرَيْشٍ أن يَقُولُوا لِرسُولِ الله: ألَستَ تَتْلُو فيما أُنزِلَ عَليك: أنَّا قَدْ أُوتينَا التَّوراةَ وفيها عِلمُ كُلِّ شيءٍ.

قلت: وقوله: «ألست تتلو...» ورد هذا في خبري ابن عباس وعطاء بن يسار المتقدمين على أنه من كلام اليهود للنبي ﷺ في المدينة دون واسطة مشركي مكة.

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «وثمة».

(٢) قوله: «والفرق بينه وبين قوله: ﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾» حاصله: أن الأجل المجرور بـ (إلى) منتهى الجَرْي، وباللام غرضُه؛ أي: علَّته المختصَّة به، فالغرض الاختصاص.

وعبارة «الكشاف»: الانتهَاءُ والاختصَاصُ كُلُّ واحِدٍ منهُما مُلائمٌ لِصحَّةِ الغَرضِ؛ لأنَّ قَولك: =

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾: عالمٌ بكُنهِهِ.

(٣٠) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى[١] الذي ذُكرَ مِن سَعَةِ العلمِ وشُمولِ القُدرَةِ وعَجائبِ الصُّنعِ واختصاصِ الباري بها ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾: بسببِ أنَّهُ الثَّابتُ في ذاتِهِ الواجبُ مِن جميعِ جهاتِهِ، أو: الثابتُ إلهيتُهُ ﴿وأنَّ ما تَدْعُون مِن دُونه الباطلُ﴾: المعدومُ في حدِّ ذاتِهِ لا يوجدُ ولا يتَّصِفُ إلا بجَعْلِهِ، أو: الباطلُ إلهيَّتُه.

وقرأ البصريَّانِ والكوفيُّونَ غيرَ أبي بكرٍ بالياءِ[٢].

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ مترفِّعٌ عن كلِّ شيءٍ ومتسلِّطٌ عليه.

(٣١) ـ ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ﴾: بإحسانِهِ في تَهيئَةِ أسبابِهِ، وهو استشهادٌ آخَرُ على باهرِ قُدرَتِهِ وكمالِ حكمتِهِ وشُمولِ إنعامِهِ، والباءُ للصِّلَةِ أو الحالِ.

وقُرِئَ: (الفُلُكَ) بالتَّثقيلِ[٣]، و: (بنِعْمَاتِ اللهِ) بسكونِ العينِ[٤]، وقد جوِّزَ في مثلِهِ الكسرُ والفتحُ والسُّكونُ[٥].

= ﴿يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ مَعناه: يَبْلغُه ويَنتهِي إليه، وقَولَك: ﴿يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ تُريدُ: يَجْرِي لإدْراك أَجلٍ مُسَمًّى، تجعَلُ الجَرْيَ مُختصًّا بإِدْراكِ أجَلٍ مُسَمًّى، ألَا تَرى أنَّ جَرْيَ الشَّمس مُختصٌّ بآخِرِ السَّنةِ، وجَرْيَ القَمر بآخر الشهر.

ووجهُ كون الغرض حقيقةً أو مجازاً: أنه إن كان بلوغُ الجَرْي إلى منتهاه هو المقصودَ؛ فهو غرضٌ حقيقة، وإن لم يَكُنْه بل ما يقع فيه، فهو غرضٌ مجازاً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٣٩).

(١) «إشارة إلى» من نسخة الخيالي والطبلاوي.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٥٨)، و«النشر» (٢/ ٣٢٧). البصريان: أبو عمرو ويعقوب. الكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم، أبو بكر أحد راويي عاصم، والآخر: حفص.

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٧٠) عن موسى بن الزبير.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٧٠) عن الأعرج والأعمش.

(٥) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٧١)، وفيه: ما كان على «فِعلةٍ» ففي جمعه بالتاء ثلاث لغات: فِعِلات، =

﴿لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾: دلائلِهِ ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ﴾ على المشاقِّ فيُتعِبُ نفسَهُ بالتفكُّرِ في الآفاقِ والأنفسِ ﴿شَكُورٍ﴾ يعرفُ النِّعمَ ويَتعرَّفُ مانِحَها، أو: للمُؤمنينَ[1] فإنَّ الإيمانَ نِصفانِ: نصفٌ صَبرٌ ونصفٌ شُكْرٌ.

(٣٢) ـ ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم﴾: عَلاهُم وغطَّاهُم ﴿مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ﴾، كما يُظِلُّ من جبلٍ أو سَحابٍ أو غيرِهما. وقُرِئَ: (كالظِّلالِ) جمعُ ظُلَّةٍ[2] كقُلَّةٍ وقِلالٍ.

﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ لزوالِ ما ينازعُ الفِطرةَ مِن الهوى والتَّقليدِ بما دَهاهُم من الخوفِ الشَّديد ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾: مقيمٌ على الطَّريقِ القصدِ الذي هو التَّوحيد، أو متوسِّطٌ في الكفرِ لانزجارِهِ بعضَ الانزجارِ.

﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾: غدَّارٍ؛ فإنَّهُ نقضٌ للعَهْدِ الفِطريِّ، أو لِمَا كانَ في البحرِ، والخَتْرُ: أشدُّ الغَدْرِ ﴿كَفُورٍ﴾ للنِّعَمِ.

(٣٣) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾: لا يقضي عنهُ.

وقُرِئَ: (لا يُجْزِئ)[3] مِن أجزأَ: إذا أغنَى.

والرَّاجعُ إلى الموصوفِ محذوفٌ؛ أي: لا يجزي فيهِ[4].

= وفِعَلات، وفِعْلات؛ كسِدْرةٍ وسِدِرات، وسِدْرات، وكذلك «فُعلة» فيها الثلاث أيضاً: الإتباع، والعدول عن ضمة العين إلى فتحها، والسكون هرباً من اجتماع الضمتين: كغُرْفة، وغُرُفات وغُرَفات، وغُرْفات.

(١) قوله: «أو للمؤمنين» عطف على مقدَّر معلق بـ﴿شَكُورٍ﴾، والمعنى: شكور لنعمه تعالى أو للمؤمنين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨) عن محمد ابن الحنفية.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨) عن أبي السمال وعامر بن عبد الله وأبي السوار.

(٤) أي: جملة ﴿لَّا يَجْزِى﴾ صفةُ ﴿يَوْمًا﴾، والعائدُ محذوفٌ؛ والتقدير: لا يجزي فيه. ومثله في القراءة الأخرى.

﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾ عطفٌ على ﴿وَالِدٌ﴾ أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ وتغييرُ النَّظمِ للدَّلالةِ على أنَّ المولودَ أَوْلَى بأَنْ لا يَجزيَ، وقطعِ طمعِ مَن توقَّعَ مِنَ المؤمنينَ أن ينفعَ أباهُ الكافرَ في الآخرةِ.

﴿إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ بالثَّوابِ والعقابِ ﴿حَقٌّ﴾ لا يـمكنُ خُلفهُ ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾: الشَّيطانُ بـأن يرجِّيَكُم التَّوبةَ والمغفرةَ فيجسِّرَكم على المعاصِي.

(٣٤) - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾: علمُ وقتِ قيامِها؛ لِمَا رويَ أنَّ الحارثَ بن عمرٍو أتى رسولَ اللهِ ﷺ فقالَ: متى قيامُ السَّاعة؟ وإني قد ألقيتُ حبَّاتِي في الأرضِ فمتَى السَّماءُ تمطرُ؟ وحملُ امرأتي ذكرٌ أم[1] أنثى؟ وما أعملُ غدًا؟ وأينَ أموتُ؟ فنزلت[2].

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والخيالي: «أو».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٨٥) وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٣٩) عن مجاهد ولم يسم الرجل، وهو في «تفسير مجاهد» (ص: ٥٤٣)، دون تسمية الرجل أيضاً.

ورواه ابن المنذر في «تفسيره» عن عكرمة كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٣٠)، وسمى الرجل: الوارث من بني مازن.

وذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٣/ ٤٤٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣) دون عزو، واسم صاحب القصة عندهما: الوارث بن عمرو بن حارثة بن محارب.

وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤٧)، واسم الرجل فيه: الحارث بن عمرو بن حارثة بن محارب.

وذكره الواحدي أيضاً في «البسيط» (١٨/ ١٢٨) وعزاه لمجاهد ومقاتل، واسم الرجل في مطبوعه: الوارث بن عمرو المجازي. ولعله محرف عن: المحاربي.

فهذا الخبر مع الاختلاف في اسم صاحب القصة لم يرو بسند متصل إلى النبي ﷺ، وإنما هي مراسيل عن عكرمة ومجاهد ومقاتل.

وعنه عليه السلام: «مفاتِحُ الغيبِ خمسٌ» وتلا هذه الآيةَ[١].

﴿وَيُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ في إبَّانهِ المقدَّرِ له، والمحلِّ المعيَّنِ لهُ في علمِه، وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ بالتَّشديدِ[٢].

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ أذكرٌ أم أنثى؟ أتامٌّ أم ناقصٌ؟

﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ مِن خيرٍ أو شرٍّ، وربما تَعزمُ على شيءٍ وتفعلُ خلافَهُ.

﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ كما لا تدري في أيِّ وقتٍ تموتُ.

رويَ أنَّ ملكَ الموتِ مرَّ على سليمانَ عليهِ السَّلامُ فجعلَ ينظرُ إلى رجلٍ من جُلَسائهِ يديم النظرَ، فقالَ الرَّجلُ: مَن هذا؟ قالَ: ملكُ الموتِ، فقالَ: كأنَّهُ يريدُني، فمُرِ الرِّيحَ أن تحملَني وتلقيَني بالهندِ، ففعلَ، فقالَ المَلَكُ: كان دوامُ نظري إليهِ تعجُّبًا منهُ إذْ أُمرتُ أن أقبضَ روحَهُ بالهندِ وهو عندَك[٣].

وإنَّما جُعلَ العلمُ للهِ والدِّرايةُ للعَبْدِ لأنَّ فيها معنى الحيلةِ، فيُشعِرُ بالفرقِ بينَ العِلْمينِ، ويدلُّ على أنَّهُ إن عملَ حيلةً وأنفدَ[٤] فيها وُسعَهُ لم يعرفْ ما هوَ ألحقُ به[٥] من كسبهِ وعاقبتِهِ، فكيفَ بغيرِهِ ممَّا لم يُنصَبْ لهُ دليلٌ عليهِ.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٩٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٧).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٢٦٨) عن الأعمش عن خيثمة، وكذا رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «الزهد» (٢٢٢) وزاد: وعن حمزة عن شهر بن حوشب.

(٤) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وأبعد».

(٥) في نسخة الفاروقي: «ألصق به». قال الشهاب: قوله: «ما هو الحق به»؛ أي: اللائق به، وقيل: إنه أفعل تفضيل من (لَحِق) بمعنى: ألصقُ، ويؤيده أنه وقع في نسخة بدله: «ألصق» أفعل من اللصوق. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقُرِئَ: (بأَيَّةِ أَرْضٍ)[1]، وشبَّهَ سيبويهِ تأنيثَها بتأنِيث (كُلٍّ) في: (كُلَّتُهُنَّ)[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ يعلمُ الأشياءَ كلَّها ﴿خَبِيرٌ﴾ يعلمُ بواطنَها كما يعلَمُ ظواهِرَها.

وعنهُ عليهِ السَّلام: «مَن قَرَأَ سُورَةَ لُقْمَانَ كانَ لهُ لُقْمَانُ رفيقًا يومَ القيامةِ، وأعطيَ منَ الحسناتِ عشرًا عشرًا بعددِ مَن عَمِلَ[3] بالمَعرُوفِ ونَهَى عن المُنْكَرِ»[4].

***

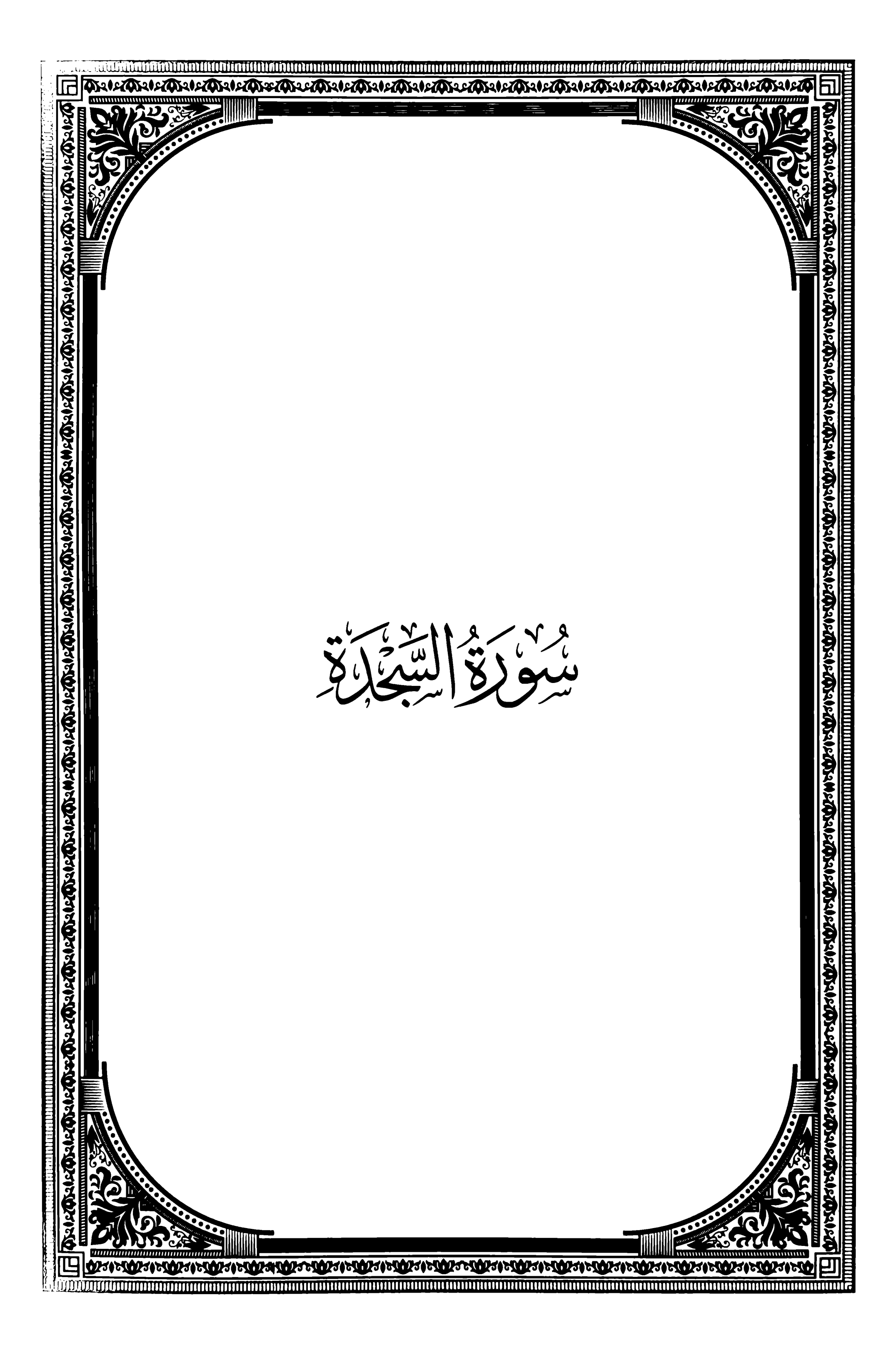
---

(١) نسبت لموسى الأسواري وابن أبي عبلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٥٦).

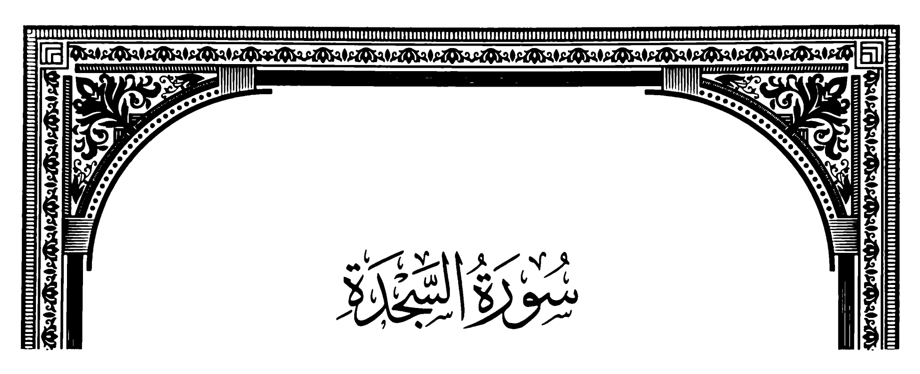
(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٠٧).

(٣) في نسخة التفتازاني: «من أمر».

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ١٨٤) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ السَّجْدَةِ



سورة السجدة

مكيَّةٌ، وهي ثلاثونَ آيةً، وقيل: تِسعٌ وعِشرونَ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿الٓمٓ﴾ إنْ جُعِلَ اسمًا للسُّورَةِ أو القرآنِ فمُبتدأٌ خبرُه:

(٢) ـ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ على أنَّ التَّنزيلَ بمَعنى المُنزَلِ، وإن جُعلَ تعديدًا للحروفِ كان ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرَ محذوفٍ، أو مبتدأً خبرُه: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ حالًا مِن الضَّميرِ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المصدَرَ لا يعملُ فيما بعدَ الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكونَ[1] خبرًا ثانيًا، و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أو اعتراضٌ، والضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ لِمَضمونِ الجُملَةِ[2]، ويؤيِّدُه قولُه:

(٣) ـ ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ فإنَّه إنكارٌ لكونِه مِن ربِّ العالمينَ، وقولُه: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ فإنَّه تَقريرٌ له.

---

(١) قوله: «ويجوز أن يكون»؛ أي: ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ «خبراً ثانياً» أي: بجعل ﴿تَنزِيلُ﴾ خبراً أولَ لـ ﴿الٓمٓ﴾ أو لمحذوف، فإن جُعل ﴿تَنزِيلُ﴾ مبتدأ؛ كان ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ خبراً ثانياً له، و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ خبراً أول. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٣).

(٢) قوله: «والضمير في ﴿فِيهِ﴾» راجع «لمضمون الجملة» زاد في «الكشاف»: كأنه قيل: لا ريب في ذلك؛ أي: في كونه منزلاً من رب العالمين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٣).

ونظمُ الكلامِ على هذا: أنَّه أشارَ أوَّلًا إلى إعجازِه، ثم رتَّبَ عليه أنَّ تنزيلَهُ مِن ربِّ العالمينَ، وقرَّرَ ذلك بنفيِ الرَّيبِ عنه، ثمَّ أضربَ عن ذلك إلى ما يقولونَ فيه على خلافِ ذلك إنكارًا له وتعجيبًا منه، فإنَّ ﴿أَمۡ﴾ مُنقَطِعَةٌ، ثمَّ أضربَ عنه إلى إثباتِ أنَّه الحقُّ المنزَلُ مِن اللهِ، وبيَّنَ المقصودَ من تنزيلِه فقال: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾ إذ كانوا أهلَ الفترةِ ﴿لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ بإنذارِكَ إيَّاهُم.

(٤) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ مَرَّ بَيانُه في (الأعرافِ).

﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ﴾: ما لَكُم إذا جاوَزْتُم رِضا اللهِ أحدٌ ينصرُكُم ويشفَعُ لَكُم، أو: ما لَكُم سِواه وَلِيٌّ ولا شفيعٌ، بل هو الذي يَتولَّى مَصالِحَكُم وينصرُكُم في مواطنِ نَصْرِكُم ـ على أنَّ الشَّفيعَ مُتجوَّزٌ به للناصرِ ـ فإذا خذلَكُم لم يبقَ لَكُم وليٌّ ولا ناصِرٌ ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ بمواعظِ اللهِ.

(٥) ـ ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾: يدبِّرُ أمرَ الدُّنيا بأسبابٍ سَماويَّةٍ كالملائكةِ وغيرِها، نازلةٍ آثارُها إلى الأرضِ ﴿ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾: ثم يَصْعدُ إليه ويَثْبُتُ في علمِه مَوجودًا ﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾: في برهةٍ مِن الزَّمانِ مُتطاولَةٍ، يعني بذلك: استطالةَ ما بينَ التَّدبيرِ والوُقوعِ.

وقيل: يُدبِّرُ الأمرَ بإظهارِهِ في اللوحِ، فيَنزلُ به الملكُ ثمَّ يعرجُ إليه في زمانٍ هو كألفِ سَنةٍ؛ لأنَّ مسافةَ نزولِه وعروجِه مسيرةُ ألفِ سنَةٍ، فإنَّ ما بينَ السَّماءِ والأرضِ مسيرةُ خمسِ مئةِ سنةٍ.

وقيل: يَقضِي قضاءَ ألفِ سنةٍ، فينزلُ به الملكُ ثمَّ يعرجُ بعد الألفِ لألفٍ آخرَ.

وقيل: يدبرُ الأمرَ إلى قيامِ السَّاعةِ ثمَّ يعرجُ إليه الأمرُ كلُّه يومَ القِيامةِ[1].

---

(١) ذكر الأقوال السابقة الكرماني في «لباب التفاسير» (٦/ ١٤٢).

وقيل: يدبِّرُ المأمورَ به مِن الطَّاعاتِ منزَلًا مِن السَّماءِ إلى الأرضِ بالوَحيِ، ثمَّ لا يعرجُ إليه خالصًا كمَا يَرتَضيهِ إلا في مُدَّةٍ مُتطاوِلَةٍ[1] لقلَّةِ المُخلِصينَ والأعمالِ الخُلَّصِ.

وقُرِئَ: (يُعْرَج)[2]، و: (يَعُدُّون)[3].

(٦) ـ ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ فيدبِّرُ أمرَها على وَفْقِ الحكمَةِ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾: الغالبُ على أمرِهِ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ على العِبادِ في تَدبيرِه، وفيه إيماءٌ بأنَّه يراعي المَصالحَ تَفضُّلًا وإحسانًا.

(٧ ـ ٨) ـ ﴿الذي أَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ﴾ موفِّرًا عليهِ ما يستعدُّه ويَليقُ به على وَفقِ الحكمَةِ والمصلَحَةِ، و﴿خَلْقَه﴾ بدلٌ مِن ﴿كُلَّ﴾ بدلَ الاشتمالِ.

وقيل: عَلِمَ كيفَ يخلقُه، من قولِه: (قيمَةُ المرءِ ما يُحسِنُه)[4]؛ أي: يُحسِنُ مَعرِفتَه، و﴿خَلْقَه﴾ مَفعولٌ ثانٍ.

وقرأَ نافِعٌ والكوفيُّونَ بفتحِ اللامِ[5] على الوَصفِ، فالشَّيءُ على الأوَّلِ مخصوصٌ بمُنفَصِلٍ وعلى الثَّاني بمُتَّصِلٍ.

---

(١) قوله: «إلا في مُدَّةٍ مُتطاوِلة» يعني: يراد بـ﴿أَلۡفَ سَنَةٖ﴾: المدةُ المتطاولةُ لا التَّعيينُ والتَّوقيتُ، يعني بذلك استطالَةَ ما بينَ التَّدبيرِ والوُقوع. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٣٣٣).

(٢) هي قراءة ابن أبي عبلة كما في «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٨)، وزاد في «زاد المسير» (٣/ ٤٣٨) نسبتها لمعاذ القارئ، وابن السميفع.

(٣) نسبت للحسن والأعمش والسلمي وابن وثاب، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٥٨)، و«البحر» (١٧/ ٢٥٠)، وتحرفت (يعدون) في مطبوع «مختصر الشواذ» إلى: (يعبدون).

(٤) نسب هذا القول إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: «تفسير السمعاني» (١/ ٣٩٥).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٧).

﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ﴾ يعني: آدمَ ﴿مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ﴾: ذريَّتَه، سُمِّيت به لأنها تنسلُّ منه؛ أي: تَنفَصِلُ ﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾: ممتهَنٌ.

(٩) ـ ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾: قوَّمَه بتصويرِ أعضائِه على ما يَنبغي ﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ أضافَه إلى نفسِه تشريفًا وإشعارًا بأنَّه خلقٌ عَجيبٌ، وأنَّ له شأنًا له مناسبةٌ ما إلى الحضرةِ الرُّبوبيَّةِ، ولأجلِه قيل: مَن عرَفَ نفسَهُ فقَدْ عرَفَ ربَّه[1].

﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ خصوصًا لتَسمَعُوا وتُبصِرُوا وتَعقِلُوا ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ تشكرونَ شُكرًا قَليلًا.

(١٠) ـ ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: صِرنا تُرابًا مَخلوطًا بترابِ الأَرضِ لا نتميَّزُ منه، أو: غِبنا فيها.

وقُرِئَ: (ضَلِلنا) بالكسرِ[2] مِن ضَلَّ يَضِلُّ، و: (صَلَلْنا)[3] مِن صَلَّ اللحمُ: إذا أنتنَ.

---

(١) أي: من عرف نفسه بالضعف والافتقار إلى الله تعالى والعبودية له، عرف ربه بالقوة والقهر والربوبية والكمال المطلق والصفات العليا. نُسب هذا القول للنبي ﷺ، وقال النووي في «فتاويه» (١/ ٢٤٨): ليس هو بثابت. وقال ابن تيمية في «الفتاوى» (١٦/ ٣٤٩): وبعض الناس يروي هذا عن النبي ﷺ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد.
وللحافظ السيوطي تأليف سماه: «القول الأشبه في حديث: من عرف نفسه فقد عرف ربه»، وهو مطبوع في دار اللباب ضمن مجموع رسائله.

(٢) رويت عن علي وابن عباس، ونسبت أيضا لعليّ بن الحسين وجعفر بن محمد ويحيى بن يعمر وابن محيصن وأبي رجاء وطلحة بن مصرف وابن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٠٠)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٦٠)، و«زاد المسير» (٣/ ٤٣٩)، و«البحر» (١٧/ ٢٥٣).

(٣) قيدها بعضهم بفتح اللام وآخرون بكسرها، ونسبت لعلي وابن عباس والحسن وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٣١)، و«المحتسب» (٢/ ١٧٣)، و«إعراب =

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿إذا﴾ على الخبرِ[(١)].

والعاملُ فيه ما دلَّ عليه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وهو: نُبعَثُ، أو: يُجدَّدُ خلقُنا.

وقرأ نافعٌ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿إنَّا﴾ على الخبرِ[(٢)].

والقائلُ أُبَيُّ بن خلفٍ[(٣)]، وإسنادُه إلى جميعِهِم لرِضاهُم به.

﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾: بالبَعثِ، أو بتلقِّي مَلَكِ الموتِ وما بعدَه ﴿كَٰفِرُونَ﴾: جاحدونَ.

(١١) ـ ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم﴾: يَستَوْفي نفوسَكُم لا يتركُ منها شيئًا، أو: لا يُبْقي منكم أحدًا، والتَّفعُّلُ والاستفعالُ يَلتقِيَانِ كثيرًا؛ كتَنَقَّصْتُه واستَنْقَصْتُه[(٤)]، وتَعجَّلْتُه واستَعْجَلْتُه.

﴿مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾: بقَبْضِ أَرواحِكُم وإحصاءِ آجالِكُم ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ للحِسابِ والجَزاءِ.

(١٢) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ مِن الحياءِ والخزيِ: ﴿رَبَّنَآ﴾ قائلينَ: ربَّنا ﴿أَبْصَرْنَا﴾ ما وعدتَنا ﴿وَسَمِعْنَا﴾ منك تصديقَ رُسلِكَ ﴿فَٱرْجِعْنَا﴾ إلى الدُّنيا ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ إذ لم يبقَ لنا شَكٌّ بما شاهَدْنا[(٥)].

= القرآن» للنحاس (٣/ ٢٠٠)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٦٠)، و«زاد المسير» (٣/ ٤٣٩)، و«البحر» (١٧/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٢).

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٤٤٩).

(٤) في نسخة الخيالي: «كتقصيته واستقصيته».

(٥) في نسخة التفتازاني: «شهدنا».

وجَوابُ (لو) مَحذوفٌ تقديرُهُ: لَرأيتَ أمرًا فظيعًا، ويجوزُ أَنْ يكونَ للتَّمنِّي، والمضيُّ فيها وفي ﴿إِذِ﴾ لأنَّ الثَّابتَ في علمِ اللهِ بمَنزلَةِ الواقعِ، ولا يُقدَّرُ لـ﴿تَرَىٰٓ﴾ مفعولٌ لأن المعنى: لو تكونُ مِنكَ رُؤيَةٌ في هذا الوقتِ، أو يُقَدَّرُ ما دلَّ عليه صِلةُ ﴿إِذِ﴾[1]، والخطابُ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ أو لكلِّ أَحدٍ.

(١٣) ـ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾: ما تَهتَدي به إلى الإيمانِ والعملِ الصَّالحِ بالتَّوفيقِ لـه ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾: ثبتَ قضائي وسَبَقَ وَعيدي، وهو: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ وذلك تَصريحٌ بعَدمِ إيمانِهم لعدمِ المَشيئَةِ المسبَّبِ عن سَبْقِ الحكمِ بأَنَّهُم مِن أهلِ النَّارِ، ولا يدفَعُه جَعْلُ ذوقِ العَذابِ مُسبَّبًا عن نسيانِهم العاقبةَ وعدمِ تَفكُّرِهم فيها بقوله:

(١٤) ـ ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ فإنَّه مِن الوَسائطِ والأسبابِ المُقتَضِيَةِ له[2].

﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾: تَركْنَاكُم مِن الرَّحمةِ أو في العذابِ تركَ المَنسِيِّ، وفي استئنافِه وبناءِ الفِعْلِ على (إنَّ) واسمِها تَشديدٌ في الانتقامِ مِنْهم.

---

(١) قوله: «أو يقدِّر ما دل عليه صلة ﴿إِذِ﴾» وتقديره: ولو ترى نكوسَ المجرمين رؤوسَهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٧).

(٢) قوله: «ولا يدفعه»؛ أي: جعلُ عدم المشيئة مسبَّباً عن الحكم بأنهم من أهل النار «بقوله: ﴿فَذُوقُوا۟﴾»: متعلِّق بـ(جَعْلُ)، «فإنه»؛ أي: النسيان «من الوسائط والأسباب المقتضية له»؛ أي: لذوقهم العذاب.
وحاصل السؤال ما يقال: كيف جعل ذوقَهم العذاب في الآية الأولى مسبباً عن دخولهم النار، المسبَّب عن عدم إيمانهم، المسبَّب عن عدم مشيئته، المسبَّب عن حكمة الله تعالى بأنهم من أهل النار، وفي الثانية مسبَّباً عن نسيانهم؟
فأجاب بأن جعلَ ذوقهم العذابَ مسبباً عن نسيانهم لا ينافي جعلَه مسبَّباً عن غيره؛ لأن الشيءَ إذ تعدَّدت أسبابُه جاز أن يُنسَب إلى كلٍّ منهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٧).

﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ كرَّرَ الأمرَ للتَّأكيدِ، ولِمَا نيطَ به مِن التَّصريحِ بمَفعولِه، وتعليلِه بأفعالِهم السَّيِّئَةِ مِن التَّكذيبِ والمعاصي كما علَّله بتَركِهم تَدبُّرَ أَمرِ العاقبَةِ[1] والتَّفكُّرَ فيها؛ دلالةً على أنَّ كُلًّا مِنهما يَقتَضي ذلك.

(١٥) ـ ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا﴾: وُعِظُوا بها ﴿خَرُّواْ سُجَّدًا﴾ خوفًا مِن عَذابِ اللهِ ﴿وَسَبَّحُواْ﴾: ونزَّهوه عمَّا لا يَليقُ به كالعجزِ عن البَعثِ ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ حامدينَ لَه شُكرًا على ما وَفَّقَهُم للإسلامِ وآتاهم الهُدى ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عن الإيمانِ والطَّاعةِ كما يفعلُ مَن يُصِرُّ مُستكبِرًا.

(١٦) ـ ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾: ترتفِعُ وتَتنحَّى ﴿عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾: الفُرُشِ ومَواضعِ النَّومِ ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾: داعينَ إيَّاه ﴿خَوْفًا﴾ من سَخَطِه ﴿وَطَمَعًا﴾ في رحمتِه.

وعن النَّبيِّ ﷺ في تَفسيرِها: «قيامُ العبدِ مِن الليلِ»[2].

وعنه عليه السَّلامُ: «إذا جمعَ اللهُ الأوَّلينَ والآخرينَ جاءَ مُنادٍ يُنادي بصوتٍ يُسمِعُ الخَلائقَ كُلَّهُم: سيعلَمُ أهلُ الجمعِ اليومَ مَن أَوْلَى بالكرمِ، ثمَّ يرجعُ فينادي: لِيَقُم الذين كانَتْ تتجافَى جُنوبُهم عن المضاجعِ، فيقومونَ وهُم قَليلٌ، ثمَّ يرجعُ فيُنادي: ليَقُم الذين كانوا يحمَدُونَ اللهَ في البَأساءِ والضَّرَّاءِ، فيقومونَ وهُم قَليلٌ، فيُسَرَّحونَ جميعًا إلى الجنَّةِ ثمَّ يُحاسَبُ سائرُ النَّاسِ»[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «الآخرة». وقوله: «كما علَّله»؛ أي: الذوق «بتركهم...» في قوله: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَآ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٨).

(٢) رواه باللفظ المذكور الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٠٢٢)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦١٥)، من طريق شهر بن حوشب عن معاذ، وهذا إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب، ثم هو لم يسمع من معاذ. لكن الحديث صحيح بطرقه وشواهده، فقد رواه بمعناه الترمذي (٢٦١٦) وصححه، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٣٠)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٤٨) وصححه.

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٣٠٥)، ورواه أيضاً هناد في «الزهد» (١٧٦)، والثعلبي في =

وقيل: كان ناسٌ مِن الصَّحابةِ يصلُّونَ من المَغربِ إلى العشاءِ فنزَلَتْ فيهم[(١)].

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾: في وُجوهِ الخَيْرِ.

(١٧) ـ ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ لا مَلَكٌ مُقرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرسَلٌ ﴿مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ مما تَقَرُّ به عيونُهُم، وعنه عليهِ السَّلامُ: «يقولُ اللهُ: أعدَدْتُ لِعبادِي الصَّالحينَ ما لا عينٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَت ولا خطرَ على قَلبِ بشرٍ، بَلْهَ ما أُطلِعْتُم[(٢)] عليه»، اقرَؤُوا إن شئتُم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾[(٣)].

= «تفسيره» (٢١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، وهو من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد به، وعبد الرحمن بن إسحاق هو الواسطي، وهو ضعيف كما في «التقريب».

ورواه عبد بن حميد في «مسنده» (١٥٨١) من طريق أبان بن أبي عياش عن شهر به. وأبان متروك كما في «التقريب».

وله شاهد من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٥٠٨) من طريق عبد الله بن عطاء عن عقبة وصححه، لكن عبد الله بن عطاء لم يدرك عقبة كما ذكر المزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣١٢).

وروي نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٥٣ ـ زوائد نعيم)، والحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١١٢٢)، وقال الحافظ في «المطالب العالية» (٤٥٥٧): هذا موقوف إسناده حسن.

(١) رواه ابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٣/ ٨٦)، ورواه بإسناد صحيح أبو داود (١٣٢١) و(١٣٢٢)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦١٠).

ورواه الترمذي (٣١٩٦) بلفظ: (أن هذه الآية ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ نزلت في انتظار هذه الصلاة التي تدعى العتمة).

(٢) في نسخة الخيالي: «ما أطلعتهم»، وهي رواية أبي الوقت، كما في «إرشاد الساري» (٧/ ٢٩١).

(٣) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤).

وقرأ حمزةُ ويعقوبُ: ﴿أُخْفِي﴾[1] على أنّه مُضارعُ أَخفَيْتُ، وقُرِئَ: (نُخْفي)[2]، و(أَخْفَى)[3] والفاعلُ للكلِّ هو اللهُ تعالى، و(قُرَّاتِ أَعيُنٍ)[4] لاختلافِ أنواعِها، و﴿ما﴾ مَوصولةٌ والعلمُ بمعنى المعرفةِ، أو استفهاميَّةٌ معلَّقٌ عنها الفِعلُ.

﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: جُزُوا جزاءً، أو: أُخْفِي للجزاءِ، فإنَّ إخفاءَهُ لعلوِّ شأنِه.

وقيل: هذا لقومٍ أخفَوا أعمالَهُم فأخفَى اللهُ ثوابَهُم.

(١٨) - ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾: خارجًا عن الإيمانِ ﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ في الشَّرَفِ والمَثوبَةِ، تأكيدٌ وتصريحٌ، والجمعُ للحَملِ على المَعنى.

(١٩) - ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ فإنَّها المأوَى الحقيقيُّ والدُّنيا مَنزِلٌ مرتحَلٌ عنها لا محالةَ، وقيل: المأوى جنَّةٌ مِن الجنانِ.

﴿نُزُلًۢا﴾ سبقَ في سورةِ آل عمران ﴿بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: بسببِ أعمالِهم، أو: على أعمالِهم.

(٢٠) - ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ مكانَ جنَّةِ المأوى للمُؤمنينَ ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ عبارةٌ عن خلودِهم فيها ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ إهانةً لهم وزيادةً في غَيظِهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٧)، و«النشر» (٢/ ٣٤٧).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٣١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٠٢)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ذكرها الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ٢٠٨)، ونسبها الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٢٩٤) لمحمد بن كعب.

(٤) نسبت لابن مسعود وأبي الدرداء وأبي هريرة، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩)، و«المحتسب» (٢/ ١٧٤)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٦٣).

(٢١) ـ ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾: عذابِ الدُّنيا، يريد: ما مُحِنوا بهِ مِن السَّنةِ سبعَ سنينَ والقتلِ والأسرِ ﴿دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾: عذابِ الآخرةِ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾: لعلَّ مَن بَقِيَ مِنهم ﴿يَرْجِعُونَ﴾: يتوبونَ عن الكفرِ.

رُوِيَ أنَّ الوليدَ بن عُقبةَ فاخرَ عَلِيًّا رضيَ اللهُ عنهُ يومَ بدرٍ، فنزلَتْ هذه الآياتُ[1].

---

(١) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤٩)، وكذا الأصفهاني في «الأغاني» (٥/ ١٥٣)، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، وهو ضعيف.

ورواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٤٣)، والآجري في «الشريعة» (١٥٩٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ١١٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢١)، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس، وهذا إسناد ساقط.

وكذا أورده عن ابن عباس في تفاسيرهم السمرقندي والثعلبي والواحدي والبغوي وابن عطية وابن الجوزي، ورواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦٢٥)، وابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٥٣)، عن عطاء بن يسار مرسلاً. وليس في شيء من هذه المصادر أن القصة وقعت في بدر، ونقل السيوطي في «حاشيته» (١٠/ ٢٠١) عن الشيخ وَلِيِّ الدِّينِ العراقي قوله: وهو غَيرُ مُستقيمٍ؛ فإنَّ الوليدَ يَصغُرُ عَن ذلك. ا، هـ. وقد نبه الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٣١) على ذلك أيضاً فقال: (تنبيه) قوله: أن ذلك شجر بينهما يوم بدر غلط فاحش، فما كان الوليد حينئذ رجلاً.

وناقش الآلوسي في «روح المعاني» (٢١/ ١٦٤) هذه المسألة، فقال بعد أن ذكر عن السيوطي ما نقله عن الشيخ ولي الدين: (بعض الأخبار تقتضي أنه لم يكن مولوداً يوم بدر أو كان صغيراً جدًّا...)، ثم عاد فذكر عن الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالسير: (أم كلثوم بنت عقبة لما خرجت مهاجرة إلى النبي صلّى الله تعالى عليه وسلم في الهدنة سنة سبع خرج أخواها الوليد وعمارة ليرداها، وهو ظاهر في أنه لم يكن صبياً يوم الفتح إذ من يكون كذلك كيف يكون ممن خرج ليرد أخته قبل الفتح، وبعض الأخبار تقتضي أنه كان رجلاً يوم بدر، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة» أنه قدم في فداء ابن عم أبيه الحارث بن أبي وجرة بن أبي عمرو بن أمية وكان أسر يوم بدر فافتداه بأربعة آلاف. وقال: حكاه أهل المغازي ولم يتعقبه بشيء، وسوق كلامه ظاهر في ارتضائه ووجه اقتضائه ذلك أن ما تعاطاه من أفعال الرجال دون الصبيان).

(٢٢) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ فلم يَتفكَّر فيها، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعادِ الإعراضِ عنها مع فَرْطِ وُضوحِها وإرشادِها إلى أسبابِ السَّعادَةِ بعد التَّذكيرِ بها عقلًا، كما في بيتِ الحَماسَةِ:

لا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا[1]

﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ فكيفَ بمَن كانَ أظلمَ مِن كلِّ ظالمٍ!

(٢٣) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ كما آتيناكَ ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ﴾: شَكٍّ ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ مِن لقائِكَ الكتابَ، كقولـه[2]: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦]، فإنَّا آتيناكَ مِن الكتابِ مثلَ ما آتيناهُ[3] منه، فليسَ ذلك ببِدْعٍ لم يَكُن قَطُّ حتى ترتابَ فيه.

أو: مِن لِقاءِ مُوسى الكتابَ.

أو: مِن لقائِكَ مُوسى، وعنه عليه السَّلامُ: «رأيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي مُوسَى عليهِ السَّلامُ رَجُلًا آدَمَ طُوالًا جَعْدًا كأنَّه مِن رِجالِ شَنُوءَةَ»[4].

﴿وَجَعَلْنَٰهُ﴾؛ أي: المنزَلَ على موسى ﴿هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

---

(١) البيت لجعفر بن عُلْبَةَ ـ بضم العين وسكون اللام بعدها باء ـ الحارثي. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (١/ ٣٩)، وبشرح التبريزي (٢/ ٨٦)، و«الحماسة البصرية» (١/ ٤٦٤). والمرادُ بالغَمَّاءِ: شِدَّةُ اقتِحَامِ الحَرْبِ؛ أي: لا يَكشِفُ الأمرَ العَظيمَ إلَّا رَجُلٌ كَرِيمٌ يَرَى قحمَ الموتِ ثمَّ يَتوسَّطُها، وقال التبريزي: قوله: «إلا ابن حرة»؛ أي: لم تلده أمَة، والعرب تمدح أولاد الحرائر لأن أَنفتهم عظيمة. المعنى: لا يكشف الأمر الشديد عن القوم إلا كريم الطرفين يرى شدائد الحرب ثم يقصدها بسيوف مصقولة غير مفكر فيها.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «لقوله»، في نسخة التفتازاني: «من قوله».

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «فإنا لقيناك من الكتاب مثل ما لقيناه».

(٤) رواه البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (١٦٥).

(٢٤) ـ ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ ﴾ النَّاسَ إلى ما فيهِ مِن الحكمِ والأحكامِ ﴿بِأَمْرِنَا ﴾ إيَّاهُم به، أو بتوفيقِنا له ﴿لَمَّا صَبَرُواْ ﴾.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ ورُوَيسٌ: ﴿لِمَا صَبُروا﴾[1]؛ أي: لصَبرِهم على الطَّاعةِ، أو عن الدُّنيَا.

﴿وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ لإمعانِهم فيها النَّظرَ.

(٢٥) ـ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾: يقضي فيَمِيزُ الحقَّ مِن الباطلِ بتَمييزِ المُحِقِّ مِن المُبطِلِ ﴿فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ مِن أَمرِ الدِّينِ.

(٢٦) ـ ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ الواوُ للعَطفِ على مَنْوِيٍّ مِـن جنسِ المعطوفِ، والفاعِلُ ضميرُ ما دلَّ عليه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾؛ أي: كثرةُ مَن أَهلَكْناهُم من القرونِ الماضيَةِ، أو ضميرُ الله بدليلِ[2] القراءةِ بالنُّونِ[3].

﴿يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ﴾ يعني: أهلَ مَكَّةَ يمرُّونَ في مَتاجرِهم على دِيارِهِم.

وقُرِئَ: (يمشُّونَ) بالتَّشديدِ[4].

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍۚ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ سماعَ تَدبُّرٍ واتِّعاظٍ.

(٢٧) ـ ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾: التي جُرِزَ نَباتُها؛ أي: قُطِعَ وأزيلَ، لا التي لا تُنبتُ؛ لقولِه: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٦)، و«النشر» (٢/ ٣٤٧).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «بدلالة».

(٣) أي: (نهد)، نسبت لعلي وابن عباس والسلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩) عن علي واليماني وعيسى، و«المحتسب» (٢/ ١٧٥) عن ابن السميفع، وهو اليماني.

وقيل: اسمُ مَوضِعٍ باليمنِ[١].

﴿تَأْكُلُ مِنْهُ﴾: مِن الزَّرعِ ﴿أَنْعَٰمُهُمْ﴾ كالتبنِ والورقِ ﴿وَأَنفُسُهُمْ﴾ كالحَبِّ والثَّمرِ ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ فيَستَدِلُّونَ به على كمالِ قُدرَتِه وفَضلِه.

(٢٨) ـ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾: النَّصرُ، أو الفَصلُ بالحُكومَةِ، مِن قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في الوَعدِ به.

(٢٩) ـ ﴿قُلْ يَوْمَ ٱلْفَتْحِ لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِيمَٰنُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ وهو يومُ القيامةِ؛ فإنَّه يومُ نَصرِ المُسلمينَ[٢] على الكفرةِ والفَصلِ بينَهُم.

وقيل: يومُ بَدرٍ، أو يومُ فتحِ مَكَّةَ[٣]، والمرادُ بالذين كفَرُوا: المقتولونَ مِنْهم فيه؛

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦٤١ ـ ٦٤٢)، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٥٦)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٣٠٦)، والسمعاني في «تفسيره» (٤/ ٢٥٤)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٣٠٩)، جميعهم عن ابن عباس بلفظ: (أرض باليمن).
قلت: فقول المصنف: «اسم موضع..» فيه نظر، لأنها بحسب الخبر موضع لا اسم موضع، لا سيما وقد روى عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٣٠٩) عن مجاهد أنها أبين.

(٢) في نسخة التفتازاني: «المؤمنين».

(٣) ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن الحسن في خبر لا يصح كما سنبين. وممن فسره بفتح مكة: الكلبي كما في «تفسير السمرقندي» (٣/ ٤١)، و«التيسير في التفسير» عند هذه الآية، والفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٢٣٣)، ورده النحاس بقوله: ويوم فتح مكة قد نفع مَن آمن إيمانه. قال: وأولى من هذا ما قاله مجاهد قال: يعني: يوم القيامة.
قلت: ومن فسره بفتح مكة استدل بقصة لا تصح، ومفادها: أن رسول الله ﷺ لما فتح مكة تحصَّن بنو جَذِيمة على أعلى جبل، فأرسل إليهم خالد بن الوليد يستنزلهم، فقالوا: قد أسلمنا، قال: فانزلوا إن أسلمتم، فنزلوا فوضع فيهم السيف فقتلهم لأنهم كانوا قتلوا عوفًا أبا عبد الرحمن بن عوف وجدًّا لِخالد قبل ذَلِكَ. =

فإنَّه لا ينفَعُهُم إيمانُهُم حالَ القتلِ ولا يمهَلونَ، وانطباقُهُ جواباً عن[1] سُؤالِهم مِن حَيثُ المَعنى باعتبارِ ما عُرِفَ مِن غَرضِهِم، فإنَّهُم لَمَّا أرادُوا به الاستعجالَ تكذيبًا واستهزاءً أُجيبوا بما يمنعُ الاستعجالَ.

(٣٠) ـ ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ولا تبالِ بتكذيبِهِم، وقيل: هو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

﴿وَٱنتَظِرْ﴾ النُّصرَةَ عليهِم ﴿إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾ الغلبةَ عليكَ.

وقُـرِئَ بالفَتحِ[2] علـى مَعنى: إنَّهُم أَحِقَّـاءُ بأَنْ يُنتَظَرَ هَلاكهُـم، أو: إنَّ الملائكةَ يَنتظرُونَهم.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرَأَ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ أُعطِيَ مِن الأجرِ كأنَّما أَحيا ليلةَ القَدرِ»[3].

= كذا ذكرها أبو حفص النسفي والسمرقندي عن الكلبي، وأبو حفص عن الحسن، والفراء دون عزو، ومحل الاستدلال أن خالداً رضي الله عنهم قد قتلهم بعد أن أعلنوا إسلامهم فلم ينفعهم ذلك ولم يستفيدوا منه حقن دمائهم، وهذا مع أنه لا سند له يصح مردود عقلاً ونقلاً:

أما عقلاً ففيه أن خالداً رضي الله عنه قتلهم بعد أن أسلموا وأعلنوا إسلامهم ـ وعلم منهم هو ذلك ـ بسبب إحنة كانت بينه وبينهم في الجاهلية، ولا يجوز نسبة هذا لصحابي جليل، ولا يمكن أن يمر هذا عند رسول الله ﷺ مرور الكرام أن يقتل قوم بعد أن أشهروا إسلامهم وعُلم منهم ذلك.

وأما نقلاً فيرده ما رواه البخاري (٤٣٣٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (بَعَثَ النَّبيُّ ﷺ خالدَ بنَ الوليد إلى بني جَذِيمةَ، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يُحْسِنوا أنْ يَقولوا: أسلَمْنا، فجعلوا يقولون: صَبَأْنا صَبَأْنا، فجَعَل خالدٌ يَقتلُ منهم ويأسِرُ...) الحديث. وهذا ينسف ما استدلوا به من أساسه، حيث قالوا: صبأنا، ولم يقولوا: أسلمنا، فقتلوا لأن ما أشهروه هو الكفر في الظاهر، لا الإسلام كما في ذاك الخبر.

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «على».

(٢) هي قراءة ابن السميفع، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩)، و«المحتسب» (٢/ ١٧٥)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٦٦).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٢٦٠) من حديث أبي ـ رضي الله عنه ـ دون ذكر تبارك، وفي إسناده =

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرَأَ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ في بيتِه لم يدخُلِ الشَّيطانُ بيتَهُ ثلاثةَ أيَّامٍ»[1].

***

= أبو عصمة نوح بن أبي مريم قال عنه الحافظ في «التقريب»: كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع.

ورواه بذكر السجدة وتبارك ابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٣٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وزاد: «بين المغرب والعشاء الآخرة». قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٣١): في إسناده داود بن معاذ وهو ساقط.

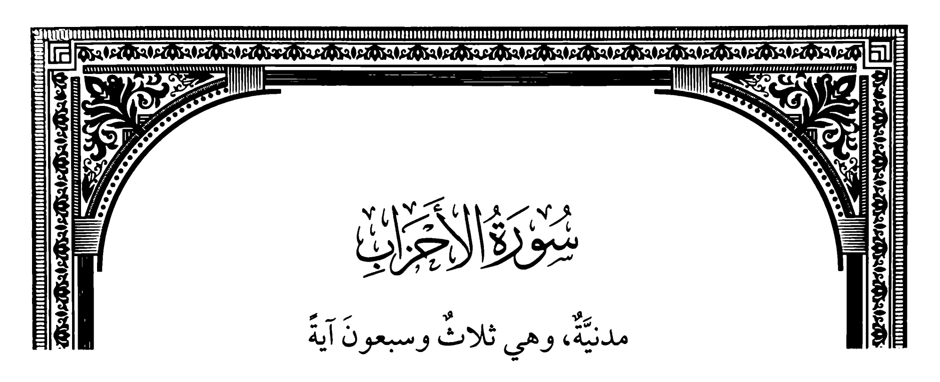
قلت: وقد روي مرسلاً ضمن حديث طويل رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٩٦) عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله بن أبي فَرْوةَ، قال: (بَلَغَنا أنَّ رسولَ الله ﷺ قال...)، فذكره.

وروي من قول طاوس وعطاء، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٨١٨) عن أبي يونسَ عن طاوسٍ قال: (مَن قرأ (الم تَنْزِيلُ السَّجْدَةَ)، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ كان مثلُ أجرِ ليلةِ القَدْر)، قال (يعني أبو يونس): فمرَّ عطاءٌ فقُلْنا لرجلٍ منَّا: ائته فاسأله، فقال: صَدَق، ما تركتُهما منذُ سمعْتُهما.

(١) قال الشيخ ولي الدين العراقي: لم أقف عليه، انظر: «حاشية السيوطي» (١٠/ ٢٠٨)، وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ٨٩): «غريب جدًّا».



سُورَةُ الأَحْزَابِ



سُورَةُ الأَحْزَابِ

مدنيَّةٌ، وهي ثلاثٌ وسبعونَ آيةً

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ ناداه بالنَّبيِّ وأمرَهُ بالتَّقوى تعظيمًا له وتفخيمًا لشأنِ التَّقوَى، والمرادُ به: الأمرُ بالثَّباتِ عليه ليكونَ مانعًا له عمَّا نُهِيَ عنه بقولِه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ فيما يعودُ بوهنٍ في الدِّينِ.

رُوِيَ أنَّ أبا سُفيانَ وعكرمةَ بنَ أبي جهلٍ وأبا الأعوَرِ السُّلَميَّ قدمُوا عليه في الموادَعةِ التي كانَت بينَه وبينَهُم، وقامَ معهم ابن أُبيٍّ ومُعَتِّبُ بنُ قُشَيرٍ وجَدُّ بن قيسٍ فقالوا له: ارفُضْ ذكرَ آلِهَتِنا وقلْ: إنَّ لها شفاعةً، وندعُكَ وربَّكَ، فنزلَتْ[1].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالمصالحِ والمفاسدِ ﴿حَكِيمًا﴾ لا يحكمُ إلَّا بما تقتضيهِ الحكمَةُ.

(٢) ـ ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ كالنَّهيِ عن طاعَتِهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فمُوحٍ إليك ما يصلحُه[2]، ومُغنٍ من الاستماعِ إلى الكَفَرةِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٣١٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٥١) من غير سند، وذكره أيضاً مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٥٠٠)، والفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٣٤)، والماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٨/ ٣٤٧).

(٢) فاعله ضمير «ما» هذه، ومفعوله ضمير (ما تعملون)، وفي نسخة: «ما يصلحك». انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأ أبو عَمرٍو بالياءِ[١] على أنَّ الواوَ ضميرُ الكَفَرَةِ والمنافقينَ؛ أي: إنَّ اللهَ خبيرٌ بمَكايدِهِم فيدفَعُها عنك.

(٣) ـ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾: وكِلْ أمرَكَ إلى تَدبيرِه ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ موكولًا إليه الأمورُ كلُّها.

(٤) ـ ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾؛ أي: ما جمعَ قَلْبَيْنِ في جوفٍ؛ لأنَّ القلبَ معدِنُ الرُّوحِ الحيوانيِّ المتعلِّقِ للنَّفسِ الإنسانيِّ أولًا، ومنبعُ القُوى بأسرِها، وذلك يمنعُ التَّعدُّدَ.

﴿وما جَعَلَ أزواجَكُمُ اللَّائي تَظَّهَّرون منهنَّ أُمَّهاتِكم وما جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْناءَكُمْ﴾: وما جعلَ الزَّوجيَّةَ والأمومةَ في امرأةٍ، ولا الدَّعوةَ والنبوَّةَ في رجلٍ.

والمرادُ بذلك ردُّ ما كانت العربُ تزعمُ مِن أنَّ اللبيبَ الأريبَ له قَلْبانِ، ولذلك قيلَ لأبي مَعمرٍ أو[٢] جميلِ بنِ أسدٍ الفِهْرِيِّ: ذو القَلْبَينِ[٣]، والزَّوجَةَ

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٧).

(٢) «أو»: ليس في نسخة الفاروقي. وأفاض الخفاجي في توجيه فروق النسخ في هذا الموضع، فانظر في «حاشيته».

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٤٧١ـ٤٧٢)، و«تأويلات أهل السنة» (٨/ ٣٤٩)، و«تفسير الثعلبي» (٨/ ٦)، و«النكت والعيون» (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٥١)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية، واسمه في هذه المصادر: «جميل بن معمر أبو معمر»، وفي كتب الصحابة: جميل بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي، وهو من مسلمة الفتح. انظر: «الاستيعاب» (١/ ٢٤٧)، و«أسد الغابة» (١/ ٤٣٣)، و«الإصابة» (١/ ٥٠٠).

وقول المؤلف: «جميل بن أسد»، كذا ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤٤٧) عن الفراء، وهكذا رواه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٧٠٥) من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابـن عباس. ووقع في مطبوع «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٣٤): «جميل بن أوس».

المظاهـرَ عنهـا كالأمِّ، ودَعِـيَّ الرَّجـلِ ابنَه[١]، ولذلـك كانوا يقولـونَ لزيدِ بـنِ حارثَةَ الكلبـيِّ عتيـقِ رسـولِ اللهِ: ابـنُ محمَّدٍ.

أو المرادُ: نفيُ الأمومَةِ والبنوَّةِ عن المُظاهَرِ عنها والمتبنَّى، ونفيُ القَلبينِ لتَمهيدِ أَصلٍ يُحملانِ عليه[٢]، والمعنى: كما لم يجعَلِ اللهُ قَلْبينِ في جوفٍ لأدائِه إلى تَناقُضٍ ـ وهو أن يكونَ كلٌّ مِنْهما أصلًا لكلِّ القُوَى وغيرَ أصلٍ ـ لم يجعلِ الزَّوجةَ والدَّعِيَّ اللَّذَينِ لا ولادةَ بينَهُما وبينه أمَّه وابنَه اللَّذَينِ بينَهُما وبينَهُ وِلادةٌ.

وقرأ أبو عمرٍو: ﴿اللَّاي﴾ بالياءِ وحدَهُ على أنَّ أصلَـه: اللاءِ بهمزَةٍ فخُفِّفَت، وعن الحِجازِيَّيْنِ مِثلُه، وعنهما وعن يعقوبَ بالهمزِ وحدَهُ[٣].

وأصـلُ ﴿تَظَّهَّـرُونَ﴾: تَتظهَّـرُونَ، فأُدغِمَـت التَّـاءُ الثَّانيَـةُ فـي الظَّـاءِ، وقـرأَ ابـنُ عامـرٍ: ﴿تَظَّاهَـرُونَ﴾ بالإدغـامِ، وحـمـزةُ والكِسـائيُّ بالحـذفِ، وعاصـمٌ: ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ مِن ظاهرَ[٤].

وقـرئ: (تُظَهِّـرُونَ) مِن ظَهَّر بمعنـى ظاهرَ؛ كعَقَّـد بمعنى عاقَـدَ، و(تَظْهَرونَ) مـن الظُّهورِ[٥].

---

(١) قوله: «والزوجة» بالنصب عطف على (اللبيبَ)، وكذا «دعيَّ الرجل». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٥٥).

(٢) أي: يحمل النَّفيان على الأصل. انظر: «حاشية القونوي» (١٥/ ٢٩٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٨)، و«التيسير» (ص: ١٧٧ ـ ١٧٨)، و«النشر» (١/ ٤٠٤) وفيه: قرأ ابنُ عامر والكوفيونَ بإثباتِ ياءٍ ساكنةٍ بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها وهم: نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرٍو وأبو جعفرٍ، ويعقوبُ، واختُلِف عن هؤلاء في تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالِها، فقرأ يعقوبُ وقالونُ وَقُنبلٌ بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفرٍ ووَرشٌ بتسهيلها بَيْنَ بَيْنَ، واختُلِف عن أبي عمرٍو والبَزِّيِّ ما بين التَّسهيل كذلك، أو إبدالِ الهمزة ياءً ساكنةً.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٩)، و«التيسير» (ص: ١٧٨).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩) الأولى عن الحسن والثانية عن أبي عمرو في رواية هارون.

ومعنى الظِّهارِ: أن يقولَ للزَّوجَةِ: (أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي) مأخوذٌ من الظهرِ باعتبارِ اللفظِ كالتَّلبِيَةِ مِن (لَبَّيكَ)، وتَعدِيَتُه بـ(مِن) لتَضمُّنِه معنى التَّجنُّبِ؛ لأنَّه كان طلاقًا في الجاهليَّةِ، وهو في الإسلامِ يَقتَضِي الطَّلاقَ، أو الحرمَةَ إلى أداءِ الكفَّارةِ؛ كما عُدِّيَ (آلى) بها وهو بمعنى: حلَفَ.

وذكرُ الظَّهرِ للكنايةِ عن البَطنِ الذي هو عمودُهُ فإنَّ ذِكرَهُ يقاربُ ذكرَ الفَرْجِ، أو للتَّغليظِ في التَّحريمِ، فإنَّهُم كانوا يحرِّمونَ إتيانَ المَرأةِ وظهرُهَا إلى السَّماءِ.

و(أدعياء): جمع دَعِيٍّ على الشُّذوذِ، وكأنَّه شُبِّهَ بفَعيلٍ بمَعنى فاعلٍ فجُمِعَ جمعَهُ.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى كلِّ ما ذُكِرَ، أو إلى الأخيرِ.

﴿قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾ لا حقيقةَ له في الأعيانِ كقولِ الهاذي.

﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾: ما له حَقيقَةٌ عينيَّةٌ مطابقَةٌ له ﴿وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾: سبيلَ الحَقِّ.

(٥) ـ ﴿ٱدْعُوهُمْ لِأَبَآئِهِمْ﴾: انسُبُوهُم إليهِم، وهو إفرادٌ للمَقصودِ من أقوالِه الحقَّةِ، وقولُه: ﴿هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ تعليلٌ له، والضَّميرُ لمصدَرِ (ادعو)، و﴿أَقْسَطُ﴾ أفعَلُ تفضيلٍ قُصِدَ به الزيادَةُ مُطلَقًا مِن القِسْطِ بمعنى العدلِ، ومعناه: البالغُ في الصِّدقِ.

﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ فتَنسِبُوهُم إليهِم ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ فهُمْ إخوانُكُم في الدِّينِ ﴿وَمَوَٰلِيكُمْ﴾: وأولياؤُكُم فيه، فقولوا: هذا أخي ومَوْلاي، بهذا التَّأويلِ.

﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾: ولا إثمَ عليكم فيما فَعَلْتُموهُ مِن ذلك مُخطِئينَ؛ قبلَ النَّهيِ أو بعدَهُ، على النِّسيانِ أو سبقِ اللِّسانِ.

﴿وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ولكنِ الجُناحُ فيما تعمَّدَت، أو: ولكنْ ما تعمَّدَتْ فيه الجناحُ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لعفوِه عن المُخطِئِ.

واعلم أنَّ التَّبنِّيَ لا عبرةَ له عندَنا، وعندَ أبي حنيفةَ يوجبُ عتقَ مَملوكِه ويثبتُ النَّسبَ لِمَجهولِه الذي يمكنُ إلحاقُهُ بِهِ[1].

وأُجيبَ: بأنَّه لا فصلَ؛ لأنَّ المَعطوفَ المَوصولَ مَع الصِّلَةِ على مثلِه وهو: (ما أخطَأْتُم)[2].

(٦) ـ ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ في الأمورِ كلِّها، فإنَّه لا يأمرُهُم ولا يَرْضَى[3] مِنْهُم إلَّا بما فيه صلاحُهُم ونجاحُهُم بخلافِ النَّفسِ، فلذلك أطلقَ، فيَجِبُ عليهم أن يكونَ أحبَّ إليهم مِن أَنفُسِهِم، وأمرُهُ أنفذَ عليهم مِن أمرِهَا، وشفَقَتُهم عليه أتمَّ مِن شَفقَتِهِم عليها.

---

(١) قال المظهري في «تفسيره» (٧/ ٢٨٥): وهذا سهوٌ منه، فإن عند أبي حنيفة رحمه الله لا يعتق المملوك بقوله: تبنيتك وجعلتك ابني، وكذا لا يثبت النسب إذا قال لمجهول النّسب: تبنيتك وجعلتك ابني، بل عنده أن السيد إذا قال لعبده: هذا ابني، يعتق عليه سواءٌ كان يولد مثله لمثله أو لا، تصحيحاً لكلامه وحملاً له على المجاز؛ كأنه قال: هذا حر، إطلاقاً للسبب على المسبَّب، إذ البنوة سبب للحرية لقوله ﷺ: «من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه»، وقد خالف أبا حنيفة صاحباه فيما إذا قال لعبده هو أكبر سناً منه: هذا ابني، فإنهما قالا: (لا يعتق)؛ بناء على خلافية في الأصول... إلى آخر ما قال.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٣٧٨).

(٣) في نسخة الفاروقي: «ولا يرتضي».

رُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ أرادَ غزوةَ تبوكٍ فأمرَ النَّاسَ بالخُروجِ، فقال ناسٌ: نَستَأذِنُ آباءَنا وأمهاتِنا، فنزَلَتْ[1].

وقرئ: (وهو أبٌ لهم)[2]؛ أي: في الدِّينِ، فإنَّ كُلَّ نبيٍّ أبٌ لأُمَّتِه من حيثُ إنَّه[3] أصلٌ فيما به الحياةُ الأبديَّةُ، ولذلك صارَ المؤمنونَ إخوةً.

﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ﴾: مُنزَّلاتٌ مَنزِلَتَهُنَّ في التَّحريمِ واستحقاقِ التَّعظيمِ، وفيما عدا ذلك فكالأجنبيَّاتِ، ولذلك قالت عائشَةُ رضيَ اللهُ عنها: لسنَا أُمَّهاتِ النِّساءِ[4].

﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ﴾: وذَوُو القراباتِ ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ في التَّوارُثِ، وهو نسخٌ لِمَا كانَ في صَدرِ الإسلامِ مِن التَّوارُثِ بالهجرةِ والموالاةِ في الدِّينِ.

﴿فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾: في اللوحِ، أو: فيما أَنْزَلَ، وهو هذه الآيةُ أو آيةُ المواريثِ، أو: فيما فرَضَ اللهُ ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ﴾ بيانٌ[5] لأولي الأرحامِ، أو صلةٌ لـ(أولي)؛ أي: أولوا الأرحامِ بحقِّ القَرابَةِ أَوْلَى بالميراثِ مِن المؤمنينَ بحقِّ الدِّينِ، ومِن المُهاجرينَ بحقِّ الهجرةِ.

---

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٣٧٣) عن النقاش. وقال ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣/ ٥٤١): موضوع.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود، رواها الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٥٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ٢٠٣٥).

(٣) في نسخة الفاروقي: «فإن كل نبي أب لأمته لأنه».

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٤٢٢) ولفظه: عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة قالت لها: يا أمه، فقالت: أنا أم رجالكم لست بأمكِ. ورواه بنحوه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠/ ٦٧)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٩٣٦).

(٥) في نسخة الفاروقي: «من بيان».

﴿إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ﴾ استثناءٌ من أعمِّ ما تُقدَّرُ الأَولويَّةُ فيه مِن النَّفعِ، والمرادُ بفعلِ المَعروفِ: التَّوصِيَةُ[1]، أو منقطعٌ.

﴿كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾: كان ما ذكرَ في الآيتينِ ثابتًا في اللوحِ أو القُرآنِ، وقيل: في التَّوراةِ.

(٧) ـ ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر، وميثاقُهم: عهودُهُم بتَبليغِ الرِّسالَةِ والدُّعاءِ إلى الدِّينِ القَيِّمِ.

﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ﴾ خصَّهُم بالذِّكرِ لأنَّهُم مشاهيرُ أَربابِ الشَّرائعِ، وقدَّمَ نبيَّنا عليه السَّلامُ تَعظيمًا له.

﴿وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا﴾: عظيمَ الشَّأنِ، أو: مُؤكَّدًا باليمينِ، والتَّكريرُ لبَيانِ هذا الوصفِ.

(٨) ـ ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡۚ﴾؛ أي: فَعَلنا ذلك ليسأَلَ اللهُ يومَ القيامةِ الأنبياءَ الذين صدَقوا عهدَهُم عمَّا قالوه لقومِهِم، أو تصديقِهِم إيَّاهُم[2]؛ تَبكيتًا لهم.

أو: المصدِّقينَ لهم[3] عن تَصديقِهِم، فإنَّ مُصدِّقَ الصَّادقِ صادِقٌ.

أو: المؤمنينَ الذين صدَقوا عهدَهُم حين أَشهدَهُم على أنفسِهِم عن صِدقِهِم عهدَهُم.

﴿وَأَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ عطفٌ على ﴿أخذنا﴾ مِن حيثُ إنَّ بعثةَ الرُّسلِ

---

(١) في نسخة الفاروقي: «الوصية».

(٢) قوله: «أو تصديقهم إياهم» عطف على «ما قالوه»؛ أي: ليَسأل الأنبياءَ: ما الَّذي أجابَتْهُم بهِ أُمَمُهم؟.

(٣) قوله: «أو المصدقين لهم» هو مع ما بعده عطف على «الأنبياء». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٥٩).

وأخذَ الميثاقِ مِنهُم لإثابةِ المؤمنينَ، أو على ما دلَّ عليه: ﴿لِّيَسۡـَٔلَ﴾ كأنَّه قال: فأثابَ المؤمنينَ وأعدَّ للكافرينَ.

(٩) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ﴾ يعني: الأحزابَ، وهُم قُريشٌ وغَطَفانُ ويَهودُ قُريظةَ والنَّضيرِ، وكانوا زهاءَ اثنَيْ عشرَ ألفًا[1].

﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا﴾: ريحَ الصَّبا ﴿وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾: الملائكةُ.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا سَمِعَ بإقبالِهم ضربَ الخندقَ على المدينةِ، ثمَّ خرجَ إليهم في ثَلاثةِ آلافٍ والخندقُ بينَه وبينَهُم، ومضى على الفريقينِ قريبُ شهرٍ لا حربَ بينَهُم إلا التَّرامي بالنَّبلِ والحجارةِ، حتى بعثَ اللهُ عليهم صَباً باردةً في ليلةٍ شاتِيَةٍ فأخصَرَتْهُم[2]، وسَفَتِ التُّرابَ في وُجوهِهِم، وأطفأت نيرانَهُم، وقلعَتْ خِيامَهُم، وماجتِ الخيلُ بعضُها في بعضٍ، وكبَّرت الملائكةُ في جوانبِ العسكَرِ، فقالَ طُلَيحَةُ بنُ خُوَيلدٍ الأسديُّ: أمَّا مُحمَّدٌ فقدْ بدأكُمْ بالسِّحرِ فالنَّجاءَ النَّجاءَ! فانهزَمُوا مِن غيرِ قِتالٍ[3].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ مِن حفرِ الخَندَقِ.

وقرأَ البَصريَّانِ بالياءِ[4]؛ أي: بما يعمَلُ المُشرِكُونَ مِن التَّحزُّبِ والمحاربةِ.

﴿بَصِيرًا﴾ رائيًا.

---

(١) ذكره السمعاني في «تفسيره» (٤/ ٢٦٢).

(٢) أي: أوقعتهم في الخَصَر؛ وهو البرد، في «الصحاح» (مادة: خصر): الخصَر بالتحريك: البرد، وقد خَصِرَ الرجل: إذا آلمه البرد في أطرافه.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٤٧٧)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢١٩) وما بعدها.

(٤) وكذا عزاها الأزهري في «معاني القراءات» (٢/ ٢٧٨) إلى أبي عمرو ويعقوب. وهي في المشهور قراءة أبو عمرو وحده، كما نصَّ عليه ابن مهران في «المبسوط» (١/ ٣٥٥)، والجزري في «شرح طيبة النشر» (ص: ٢٩٦)، وانظر: «السبعة» (ص: ٥١٩)، و«التيسير» (ص: ١٧٧).

(١٠) ـ ﴿إِذْ جَآءُوكُم﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذْ جَآءَتْكُمْ﴾.

﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾: مِن أَعْلَى الوادي مِـن قِبَلِ المشرقِ بنو غطفانَ ﴿وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾: مِن أسفَلِ الوادي مِن قِبَلِ المغربِ قُرَيشٌ ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾: مالَتْ عن مُستوى نظرِهَا حيرةً وشُخوصًا ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ رُعبًا؛ فإنَّ الرِّئةَ تنتَفِخُ مِن شدَّةِ الرَّوعِ، فيرتفِعُ القلبُ بارتفاعِهَا إلى رأسِ الحَنْجَرَةِ، وهي مُنتَهَى الحُلقومِ مدخلُ الطَّعامِ والشَّرابِ.

﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾: الأنـواعَ مِـن الظَّـنِّ، فظنَّ المخلصـونَ الثُّبَّـتُ القلوبِ أنَّ اللهَ منجـزُ وعدِهِ فـي إعلاءِ دينِـهِ، أو مُمتَحِنُهُم فخافوا الزَّلَـلَ وضعفَ الاحتمالِ، والضِّعـافُ القُلـوبِ والمنافقونَ مـا حُكِيَ عنهم.

والألِفُ مَزيدةٌ في أمثالِه تَشبيهًا للفَواصلِ بالقَوافي، وقد أجرى نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ فيها الوصلَ مُجرى الوَقفِ، ولَمْ يَزِدْها أبو عمرٍو وحمـزَةُ ويعقوبُ مُطلَقًا وهو القِياسُ[1].

(١١) ـ ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: اختبِرُوا فظهرَ المخلصُ مِن المنافقِ، والثابتُ مِن المُتزلزلِ ﴿وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ من شدَّةِ الفَزعِ. وقرئ: (زَلزالًا) بالفَتحِ[2].

(١٢) ـ ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ ضعفُ اعتقادٍ: ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ مِن الظَّفَرِ وإعلاءِ الدِّينِ ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾: وعدًا[3] باطِلًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥١٩)، و«المبسوط» لابن مهران (ص: ٣٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٧٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٩) عن الجحدري.

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «قولًا».

قيل: قائِلُه مُعَتِّبُ بنُ قُشَيرٍ؛ قال: يَعِدُنا مُحمدٌ فتحَ فارسَ والرُّومِ، وأحدُنا لا يقدِرُ أن يتبرَّزَ فَرَقًا، ما هذا إلا وَعدُ غُرورٍ[١].

(١٣) ـ ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآيِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ يعني: أوسَ بنَ قَيْظِيٍّ وأتباعَه: ﴿يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ﴾ أهلَ المدينَةِ.

وقيل: هو اسمُ أرضٍ وقعَتِ المدينَةُ في ناحيَةٍ مِنْها.

﴿لا مَقام﴾: لا مَوضِعَ قيامٍ ﴿لَكُمْ﴾ هاهنا، وقرأَ حفصٌ بالضَّمِّ[٢] على أنَّه مَكانٌ أو مَصدَرٌ مِن أقامَ.

﴿فَٱرْجِعُواْ﴾ إلى مَنازِلِكُم هاربينَ.

وقيل: المعنى: لا مقامَ لَكُم على دينِ محمَّدٍ فارجِعُوا إلى الشِّركِ وأَسلِمُوه لتَسْلَمُوا، أو: لا مقامَ لَكُم بيثرِبَ فارجِعُوا كُفَّارًا ليُمْكِنَكُم المقامُ بها.

﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ﴾ للرُّجوعِ ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾: غيرُ حَصِينَةٍ،

---

(١) ذكره ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٢٢)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣/ ٤٣٥).
ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٣٩ ـ ٤٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٤١٨ ـ ٤٢٠)، من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وكثير متروك. وليس فيه تسمية القائل.
ورواه الطبري دون تسمية القائل أيضاً عن قتادة وابن زيد.
وقصة تبشير النبي ﷺ بمدائن كسرى وقيصر وقعت عند كسر الصخرة التي عرضت لهم أثناء حفر الخندق أخرجها النسائي (٣١٧٦) من طريق أبي سكينة ـ رجل من المحررين ـ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. ورواها الإمام أحمد في «المسند» (١٨٦٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠٧)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٧٨).

وأصلُها الخَلَلُ، ويجوزُ أن يكونَ تخفيفَ العَوِرَةِ، مِن عَوِرَت الدَّارُ: إذا اختلَّتْ، وقد قُرِئَ بها.

﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ بل هيَ حَصينةٌ ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾: وما يريدونَ بذلك إلا الفِرارَ مِن القتالِ.

(١٤) ـ ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم﴾ دُخِلَتِ المدينـةُ، أو بيـوتُهُم ﴿مِّنْ أَقْطَارِهَا﴾: مِن جَوانِبِها، وحذفُ الفاعلِ للإيماءِ بأنَّ دُخولَ هؤلاء المُتحزِّبينَ عليهِم[1] ودخولَ غيرِهم مِن العساكرِ سِيَّانِ في اقتضاءِ الحُكمِ المرتَّبِ عليه.

﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: الرِّدَّةَ ومُقاتلةَ المسلمينَ ﴿لَآتَوْهَا﴾: لأعطَوْها، وقرأَ الحِجازِيَّانِ بالقصرِ[2] بمعنى: لَجَاؤُوها وفَعَلُوها.

﴿وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا﴾: بالفتنَةِ؛ أي[3]: بإعطائِها ﴿إِلَّا يَسِيرًا﴾ ريثَما السُّؤالُ والجَوابُ.

وقيل: وما لَبِثُوا بالمدينةِ بعدَ الارتدادِ إلا يَسيرًا.

(١٥) ـ ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ﴾ يعني: بني حارثةَ عاهَدُوا رسولَ اللهِ ﷺ يومَ أُحُدٍ حينَ فَشِلُوا، ثمَّ تابُوا أن لا يَعودوا لِمثلِه.

﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾: مَسؤولًا عن الوفاءِ به مجازًى عليه.

(١٦) ـ ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ﴾ فإنَّه لا بُدَّ لكلِّ شَخصٍ مِن حتفِ أنفٍ أو قتلٍ في وقتٍ مُعَيَّنٍ سبقَ بِهِ القَضاءُ وجرى عليهِ القَلمُ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «لهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٧٨).

(٣) في نسخة الطبلاوي: «أو بإعطائها». وأشار الخفاجي إلى النسختين في «حاشيته».

﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ أي: وإنْ نفعَكُم الفرارُ ـ مثلًا ـ فمُتِّعْتُم بالتَّأخيرِ لم يَكُن ذلك التَّمتيعُ إلا تَمتيعًا أو زمانًا قَليلًا.

(١٧) ـ ﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾؛ أي: أو يصيبُكُم بسوءٍ إن أرادَ بِكُم رحمةً، فاخْتُصِرَ الكلامُ كما في قولِه:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا[١]

أو: حُمل الثَّاني على الأوَّلِ لِمَا في العصمَةِ مِن مَعنى المنعِ.

﴿وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا﴾ يَنفَعُهُم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ يدفعُ الضرَّ عنهم.

(١٨) ـ ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾: المثبِّطينَ عن رَسولِ اللهِ عليه السَّلامُ وهم المنافقونَ ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ مِن ساكني المدينةِ: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾: قَرِّبُوا أنفسَكُم إلينا، وقد ذُكرَ أصلُه في (الأنعامِ).

﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: إلا إتيانًا أو زمانًا أو بأسًا قليلاً، فإنَّهم يعتذرونَ ويثبِّطونَ ما أَمكنَ[٢] لَهُم، أو: يخرجونَ مع المؤمنينَ ولكنْ لا يقاتلونَ إلا قليلًا؛ كقَوْلِه: ﴿مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٠].

---

(١) عجز بيت لعبد الله بن الزِّبَعْرى، وهو في ديوانه (ص: ٣٢)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٦٨)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ١٢١)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٧٧)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٩١) و(٢/ ٢٠٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٣١) و«تفسير الطبري» (١/ ١٣٧). ومعناه: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً. وصدره:

يا ليت زوجك قد غدا

ويروى:

ورأيتُ زوجَكَ في الوغى

(٢) في نسخة الخيالي: «ويتثبطون»، وفي نسخة التفتازاني: «وينتظرون».

وقيل: إنَّه مِن تتمَّةِ كلامِهِم، ومَعناه: ولا يأتي أصحابُ مُحمَّدٍ حربَ الأحزابِ ولا يُقاومُونَهُم إلا قليلًا.

(١٩) ـ ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾: بُخلاءَ عَليكُم بالمعاونةِ، أو النَّفقةِ في سبيلِ اللهِ، أو الظَّفَرِ والغَنيمةِ، جمعُ شحيحٍ، ونصبُها على الحالِ مِن فاعلِ ﴿يَأْتُونَ﴾ أو ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾، أو على الذَّمِّ.

﴿فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ﴾ في أحداقِهِم ﴿كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾: كنظرِ المَغشيِّ عليه أو كدَورانِ عينِه[1]، أو: مشبَّهينَ به، أو مشبَّهةً بعينِه.

﴿مِنَ الْمَوْتِ﴾: مِن مُعالجةِ سَكَراتِ المَوتِ خوفًا ولِوَاذًا بك.

﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ﴾ وحِيزَتِ الغَنائمُ ﴿سَلَقُوكُم﴾: ضَرَبوكُم ﴿بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾: ذَرِبَةٍ يطلبونَ الغنيمةَ، والسَّلْقُ: البَسْطُ بقهرٍ باليدِ أو اللسانِ.

﴿أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ﴾ نصبٌ على الحالِ أو الذَّمِّ، ويؤيِّدُه قراءةُ الرَّفعِ[2]، وليس بتكريرٍ لأنَّ كُلًّا مِنْهُما مُفيدٌ[3] مِن وَجْهٍ.

﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ إخلاصًا ﴿فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾: فأظهَرَ بُطلانَها إذ لم تَثْبُت لهم أعمالٌ فتبْطُلَ، أو: أبطلَ تَصنُّعَهُم ونفاقَهُم.

﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ﴾ الإحباطُ ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾: هيِّنًا؛ لتعلُّقِ الإرادةِ به وعدمِ ما يمنعُهُ عنه.

---

(١) في نسخة الخيالي: «عينيه».

(٢) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦١٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٧٦)، و«البحر المحيط» (١٧/ ٢٩٩)، عن ابن أبي عبلة.

(٣) في نسخة الفاروقي: «مقيد». وأشار إلى النسختين الخفاجي في «حاشيته» فقال: وقولُهُ: مُقيّد من وجه يعني أنَّ تغاير القيدين جعلهما مُتغايِر، وفي نسخَةٍ: (مُفيد) بالفاءِ والمعنى واحد.

(٢٠) ـ ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟﴾؛ أي: هؤلاء لجُبنِهِم يظنُّونَ أنَّ الأَحزابَ لم ينهزِمُوا وقد انهزَمُوا، ففَرُّوا إلى داخلِ المدينَةِ.

﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ﴾ كَرَّةً ثانيةً ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾: تمنَّوْا أَنَّهُم خارجونَ إلى البدوِ حاصلونَ بين الأعرابِ ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ كلَّ قادمٍ مِن جانبِ المدينَةِ ﴿عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾: عمَّا جرى عليكُم.

﴿وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم﴾ هذه الكرَّةَ ولم يرجِعوا إلى المدينةِ وكان قتالٌ ﴿مَّا قَـٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ رياءً وخَوْفًا مِن التَّعييرِ.

(٢١) ـ ﴿لَقَدْ كانَ لكُمْ في رَسولِ اللهِ إسوةٌ حَسَنَةٌ﴾: خَصلةٌ حَسنَةٌ من حقِّها أن يُؤتَسَى بها كالثَّباتِ في الحربِ ومُقاساةِ الشَّدائدِ.

أو: هو في نفسِه قدوةٌ يَحسُنُ التَّأَسِّي بـه كقولِك: (في البيضَةِ عشرونَ مَنًّا حديدًا)[١]؛ أي: هي في نَفسِها هذا القَدْرُ مِن الحديدِ.

وقرأ عاصِمٌ بضمِّ الهمزَةِ[٢] وهو لغةٌ فيه.

﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾؛ أي: ثـوابَ اللهِ، أو لقـاءَه ونعيـمَ الآخـرةِ، أو أيـامَ اللهِ واليـومَ الآخِـرَ خصوصًـا.

وقيـل: هـو كقولِـكَ: (أرجو زيـدًا وفضلَه) فـإنَّ اليـومَ الآخرَ يومُ اللهِ بحسَـب الحكـم[٣]، والرَّجـاءُ يحتمِلُ الأمـلَ والخوفَ.

---

(١) قوله: «في البيْضَةِ عشرونَ منًّا حَديداً» المراد بالبيضة: بيضة الحديد، وهي الكرة أو ما يوضع على الرأس وهو المغفر، والمنُّ بتشديد النون وزن معروف، و«حديداً» بدل منه، وفي نسخة: «مَنَا» بالقصر والتخفيف والإضافة إلى «حديد»، وهو لغة فيه بمعنى المن أيضاً. انظر: «حاشية الخفاجي». وقال الجاربردي في «الحاشية» (ج٢/ و٢٨١أ): المنا أفصح من المنِّ.

(٢) وقراءة الباقين بكسرها، انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٧٨).

(٣) قوله: «فإنّ اليوم الآخر يوم الله..» يعني: أنه في معنى يوم الله لشدّة اختصاص ذلك اليوم به من بين =

و﴿لِّمَن كَانَ﴾ صلةٌ لـ﴿حَسَنَةٌ﴾ أو صفةٌ لها.

وقيل: بدلٌ مِن ﴿لَكُمْ﴾ والأكثرُ على أنَّ ضميرَ المخاطبِ لا يبدلُ منه.

﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾: وقَرَنَ بالرَّجاءِ كثرةَ الذِّكرِ المؤدِّيَةَ إلى ملازمةِ[1] الطَّاعةِ، فإنَّ المؤتسِيَ بالرَّسولِ عليه السَّلامُ مَن كان كذلك.

(٢٢) - ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ بقولِه تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، وقولِه عليهِ السَّلامُ: «سيشتَدُّ الأمرُ باجتماعِ الأحزابِ عليكُم والعاقبَةُ لَكُم عليهِم»[2]، وقولِه عليه السَّلامُ: «إنَّهم سائرونَ إلَيْكُم بعدَ تسعٍ أو عشرٍ»[3].

وقرأ حمزةُ وأبو بكرٍ بكسرِ الرَّاءِ وفتحِ الهمزةِ[4].

﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾: وظهرَ صِدقُ خبرِ اللهِ ورسولِه، أو: صَدَقا في النُّصرةِ والثَّوابِ كما صَدَقا في البلاءِ، وإظهارُ الاسمِ للتَّعظيمِ.

= أيامه بحسب نفوذ حكمه فيه ظاهراً وباطناً من غير احتمال أن يكون لغيره فيه حكم كما في قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] فتعلقه به لشدة ظهوره مغن عن إضافته لضميره على ما عرف في أشباهه من هذا الباب، وفي نسخة: «داخل فيها بحسب الحكم»؛ أي: في جملة أيامه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) في نسخة الخيالي: «المؤذنة بملازمة» وفي نسخة الطبلاوي: «المؤدية لملازمة».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال الشيخ ولي الدين العراقي: «لم أقف عليه»، انظر: «حاشية السيوطي» (١٠/ ٢٣١)، وكذا قال ابن حجر: لم أجده. انظر: «الكافي الشاف» (ص: ١٣٣). وقد ذكره الواحدي في «البسيط» (١٨/ ٢١٦) عن الكلبي.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١).

﴿وَمَا زَادَهُمْ﴾ فيه ضميرٌ لِمَا رأوا، أو الخَطْبِ، أو البلاءِ[١].

﴿إِلَّآ إِيمَٰنًا﴾ باللهِ ومواعيدِهِ ﴿وَتَسْلِيمًا﴾ لأوامرِهِ ومَقاديرِه.

(٢٣) ـ ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ مِن الثَّباتِ مع الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، والمقاتلَةِ لإعلاءِ[٢] الدِّينِ، مِن (صَدَقَنِي): إذا قالَ لكَ الصِّدْقَ، فإنَّ المعاهَدَ إذا وفَّى[٣] بعهدِهِ فقَدْ صدَقَ فيه.

﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾: نَذْرَهُ بأَنْ قاتلَ حتى استُشهدَ كحمزَةَ ومُصعَبِ بنِ عُمَيرٍ وأنسِ بنِ النَّضْرِ، والنَّحْبُ: النَّذرُ، استُعِيرَ للمَوتِ لأنَّه كنَذْرٍ لازِمٍ في رقبةِ كلِّ حيوانٍ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ الشَّهادةَ، كعُثمانَ وطَلْحَةَ ﴿وَمَا بَدَّلُوا۟﴾ العهدَ ولا غيَّرُوهُ ﴿تَبْدِيلًا﴾: شيئًا مِن التَّبديلِ.

رُوِيَ أنَّ طلحةَ ثبتَ معَ رَسولِ اللهِ ﷺ يومَ أُحُدٍ حتَّى أُصيبَتْ يَدُه، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ»[٤].

وفيه تعريضٌ لأهلِ النِّفاقِ ومَرَضِ القلبِ بالتَّبديلِ، وقوله:

---

(١) قولـه: «فيـه ضميـر لمـا رأوا»؛ أي: فـي ﴿زَادَهُمْ﴾ ضمير مستتر يعودُ لِمَـا رأوا المفهـومِ من قوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ و«ما» تحتمِلُ الموصولية أو المصدرية، والخطب والبلاء مفهومان من السياق أو الإشارة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «مع أعداء الدين».

(٣) في نسخة التفتازاني: «أوفى».

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٣٧٥). وفي «صحيح البخاريِّ» (٤٠٣٦) عَن قيسِ بن أبي حازمٍ: رأيتُ يدَ طلْحَةَ وهي شَلَّاءَ وَقَى بِها رَسُولَ اللهِ ﷺ يومَ أُحُدٍ. وروى الترمذي (١٦٩٢) وحسنه، وابن حبان في «صحيحه» (٦٩٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤٣١٢) وصححه، مِن حَديثِ الزُّبيرِ مرفوعًا: «أوجبَ طَلحَةُ»، وقوله: «أوجب»؛ أي: عمل عملاً أوجب له الجنة، انظر: «النهاية» (مادة: وجب).

(٢٤) ـ ﴿لِّيَجْزِيَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ تعليلٌ للمَنطوقِ والمعرَّضِ به، وكأنَّ المنافقينَ قصدُوا بالتَّبديلِ عاقبةَ السُّوءِ كما قصدَ المخلِصونَ بالثَّباتِ والوفاءِ العاقبةَ الحُسْنَى، والتَّوبَةُ عليهِم مَشروطةٌ بتوبَتِهِم، أو المرادُ بها التَّوفيقُ للتَّوبَةِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لِمَن تابَ.

(٢٥) ـ ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ يعني الأحزابَ ﴿بِغَيْظِهِمْ﴾: مَغيظينَ[1] ﴿لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾: غيرَ ظافرينَ، وهما حالانِ بتداخُلٍ أو تعاقُبٍ.

﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ بالرِّيحِ والملائكةِ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا﴾ على إحداثِ ما يُريدُه ﴿عَزِيزًا﴾: غالبًا على كلِّ شيءٍ.

(٢٦) ـ ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم﴾: ظاهَرُوا الأحزابَ ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني: قُرَيظةَ ﴿مِن صَيَاصِيهِمْ﴾: مِن حُصونِهِم، جمعُ صِيْصِيَةٍ وهي ما يُتحصَّنُ به، ولذلك يقالُ لقرنِ الثَّورِ والظَّبي وشَوكَةِ الدِّيكِ.

﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾: الخوفَ، وقُرِئَ بالضَّمِّ[2] ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ وقُرِئَ بضَمِّ السِّينِ[3].

رُوِيَ أنَّ جبريلَ أتى رَسولَ اللهِ عليهِما السَّلامُ صَبيحةَ الليلةِ التي انهزَمَ فيها الأحزابُ فقال: أتَنْزِعُ لَأْمَتَكَ والملائكةُ لم يَضَعُوا السِّلاحَ؟ إنَّ اللهَ يَأمرُكَ بالسَّيرِ إلى بني قُريظةَ وأنا عامِدٌ إليهِم، فأَذِّنْ في النَّاسِ: أن لا تصلُّوا[4] العصرَ إلا ببني قُريظَةَ،

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «متغيظين». وأشار إلى النسختين الخفاجي في «الحاشية».

(٢) بضم العين وهي قراءة ابن عامر والكسائي، انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠) عن أبي حيوة.

(٤) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «يصلوا».

فحاصرَهُم إحدى وعِشرينَ أو خَمْسًا وعشرينَ حتَّى جَهَدَهُم الحصارُ، فقالَ لَهُم: «تنزلونَ على حكمِي؟»، فأبَوْا فقال: «على حكم سعدِ بنِ مُعاذٍ» فرضُوا به، فحكَمَ سَعدٌ بقتلِ مُقاتِلتِهم وسَبْيِ ذَراريهم ونِسائِهم، فكَبَّرَ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ وقال: «لقَدْ حكَمْتَ بحُكمِ اللهِ مِن فوقِ سَبعَةِ أرقِعَةٍ»[1] فقُتِلَ مِنْهُم ستُّ مئةٍ أو أكثرُ وأُسِرَ سبعُ مئةٍ[2].

(٢٧) ـ ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ﴾: مزارعَهُم ﴿وَدِيَـٰرَهُمْ﴾: حصونَهم ﴿وَأَمْوَٰلَهُمْ﴾: نقودَهُم ومَواشيَهم وأثاثَهُم.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ جعلَ عقارَهُم للمُهاجرينَ، فتكلَّمَ فيه الأنصارُ فقال: «إنَّكُم في مَنازِلكُم»[3]، ....

---

(١) قال في «النهاية»: «سبعَة أَرقِعَةٍ» بالقافِ يعني: سبعَ سَماواتٍ، كلُّ سماءٍ يقالُ لها: رَقِيعٌ، والجمعُ: أَرْقِعَةٌ، ويقال: الرَّقِيعُ اسمُ سماءِ الدُّنيَا فأَعطى كُلَّ سماءٍ اسمَهَا. انظر: «النهاية» (مادة: رقع).

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٣٣) وما بعدها، و«تفسير الطبري» (١٩/ ٧٢) وما بعدها، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٤/ ٥) وما بعدها. وقوله: «إلا القدر الأخير» يعني: قوله ﷺ: «لقَد حَكمتَ بحُكمِ الله مِن فَوقِ سَبْعَةِ أَرقِعَةٍ» وهذا مرسل، فإن علقمة بن وقاص ليس له صحبة، قال الحافظ في «التقريب»: أخطأ من زعم أن له صحبة. لكن روي نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص، رواه النسائي في «الكبرى» (٥٩٠٦) ولفظه: (حَكَمْتَ فيهم بِحُكم الله الذي حَكَمَ به فوقَ سَبعِ سماواتٍ). وإسناده صحيح كما قال الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص: ٣٥).
وأصل القصة عند البخاري (٤١٢٢)، ومسلم (١٧٦٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
ونزول قريظة على حكم سعد رضي الله عنه رواه أيضا البخاري (٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: «حكمت بحكم الله» أو: «بحكم الملك». وقول النبي ﷺ: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) رواه البخاري (٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواهُ الواقِديُّ مِن رِوايَةِ خارجَةَ بنِ زَيدٍ عَن أمِّ العَلاءِ، انظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩). والتعليق الآتي.

وقال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أمَا تُخَمِّسُ كما خَمَّسْتَ يومَ بدرٍ؟ قال: «لا، إنَّما جُعِلَت هذه لي طُعْمَةً»[١].

﴿وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ كفارسَ والرُّومِ، وقيلَ: خيبرُ، وقيلَ: كلُّ أرضٍ تُفتَحُ إلى يومِ القيامةِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ فيقدرُ على ذلك.

(٢٨) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾: السَّعَةَ والتَّنعُّمَ فيها.

﴿وَزِينَتَهَا﴾: زخارِفَها ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾: أُعطِكُنَّ المتعةَ ﴿وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾: طلاقًا مِن غيرِ ضِرارٍ وبِدعَةٍ.

رُوِيَ أنَّهُنَّ سألْنَهُ ثيابَ الزِّينةِ وزيادةَ النَّفقَةِ فنزلَتْ، فبدَأَ بعائشةَ فخيَّرَها فاختارَتِ اللهَ ورسولَهُ، ثُمَّ اختارَتِ الباقياتُ اختيارَهَا، فشكرَ لَهنَّ اللهُ ذلكَ فأنزلَ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ﴾[٢].

وتعليقُ التَّسريحِ بإرادَتِهنَّ الدُّنيا وجعلُها قسيمًا لإرادَتِهنَّ الرَّسولَ يدلُّ على أنَّ المخيَّرةَ إذا اختارَتْ زوجَها لم تَطْلُقْ ـ خِلافًا لزَيدٍ والحسنِ ومالكٍ

---

(١) رواه الواقدي من طريق المسور بن رفاعة، انظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٣٧٧).

وقد تابع المصنف الزمخشري في ذكر هذين الخبرين هنا، بينما هما في بني النضير لا بني قريظة كما هو واضح منهما، وتعقبه الآلوسي في «روح المعاني» (٢١/ ٢٦٣) فقال: وعليه لا يحسن من الزمخشري ذكره هاهنا مع أن الآيات عنده في شأن بني قريظة.

(٢) رواه عن الحسن مرسلًا: الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٨٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٤٧٦).

ورواه البخاري (٤٧٨٥) ـ ومعلقا بصيغة الجزم (٤٧٨٦) ـ، ومسلم (١٤٧٥/ ٢٢)، والترمذي (٣٢٠٤)، عن عائشة رضي الله عنها دون قوله: «فشكر...».

وإحدى الرِّوايتينِ عن عليٍّ[١] ـ ويؤيِّدُه قولُ عائشةَ: خيَّرَنا رسولُ اللهِ فاختَرْناه ولم يُعدَّ طلاقًا[٢].

وتقديمُ التَّمتيعِ على التَّسريحِ المسبَّبِ عنه مِن الكَرَمِ وحُسنِ الخُلُقِ.

وقيل: لأنَّ الفُرقةَ كانَت بإرادَتهنَّ كاختيارِ المخيَّرةِ نفسَها، فإنَّه طلقةٌ رَجعيَّةٌ عندَنا وبائنةٌ عندَ الحنفيَّةِ[٣]، واختُلِفَ في وجوبِه للمَدخولِ بها، وليس فيه ما يدلُّ عليه[٤].

وقُرِئَ: (أمتِّعُكُنَّ وأُسرِّحُكُنَّ) بالرَّفعِ[٥] على الاستئنافِ.

(٢٩) ـ ﴿وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ تُستحقَرُ دونَه الدُّنيا وزينتُها، و(مِن) للتَّبيينِ لأنَّهنَّ كلَّهُن كُنَّ مُحسناتٍ.

(٣٠) ـ ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ﴾: بكبيرةٍ ﴿مُّبَيَّنَةٍ﴾: ظاهرٍ قُبحُها، على قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي بَكرٍ، والباقونَ بكسرِ الياءِ[٦].

---

(١) روي عن عليٍّ رضي الله عنه: أنها إذا اختَارَتْ زوْجَها فواحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وإن اختارَتْ نفسَها فواحِدَةٌ بائنةٌ، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٩٧٤) و(١١٩٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٠٩٣) و(١٨٠٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٤٥ و٣٤٦)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٢١). وهذه الرواية هي الأشهر عن علي رضي الله عنه كما ذكر البيهقي.
وروي عنه أيضاً: أنَّها إن اختَارَتْ زوْجَهَا فليْسَ بشَيءٍ، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٩٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٤٦)، من طريق أبي جعفرٍ محمدِ بنِ عليٍّ عن عليٍّ رضي الله عنه، وهو منقطع لأن أبا جعفر لم يسمع من علي.

(٢) رواه البخاري (٥٢٦٢)، ومسلم (١٤٧٧).

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «عند أبي حنيفة».

(٤) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٩٦).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠) عن حميد الخزاز.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾: ضِعْفَي عذابِ غَيرِهِنَّ؛ أي: مِثلَيْه؛ لأنَّ الذَّنبَ مِنْهنَّ أقبَحُ، فإنَّ زيادةَ قُبحِهِ تَتبَعُ زيادةَ فضلِ المُذنِبِ والنِّعمةِ عليه، ولذلك جُعِلَ حدُّ الحُرِّ ضِعْفَيْ حَدِّ العَبدِ، وعوتِبَ الأنبياءُ بما لا يُعاتَبُ به غيرُهُم.

وقرأ البَصرِيَّانِ: ﴿يُضَعَّفْ﴾، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: ﴿نُضَعِّفْ﴾ بالنُّونِ وبناءِ الفاعلِ ونصبِ ﴿العَذابَ﴾[1].

﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ لا يمنعُهُ عنِ التَّضعيفِ كونُهنَّ نساءَ النَّبيِّ، وكيفَ وهو سببُه؟

(٣١) - ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ﴾: ومَن يَدُم على الطَّاعةِ ﴿لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ ولعلَّ ذكرَ اللهِ للتَّعظيمِ لقولِه: ﴿وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ﴾: مرَّةً على الطَّاعةِ، ومَرَّةً على طلبِهِنَّ رِضَا النَّبيِّ بالقَناعَةِ وحُسْنِ المُعاشَرَةِ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ويَعْمَل﴾ بالياءِ أَيْضًا حملًا على لفظِ (مَن)، و﴿يُؤتِها﴾ على أنَّ فيه ضميرَ اسمِ اللهِ[2].

﴿وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ في الجنَّةِ زيادةً على أجرِهَا.

(٣٢) - ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ أصلُ (أَحَدٍ): (وَحَدٌ) بمَعنى الواحِدِ، ثمَّ وُضِعَ في النَّفيِ العامِّ مُستَوِيًا فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والواحدُ والكثيرُ[3].

والمعنى: لَستنَّ كجماعةٍ واحِدةٍ مِن جماعاتِ النِّساءِ في الفضلِ ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ مخالفَةَ حُكمِ اللهِ ورضا رَسولِه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢١)، و«التيسير» (ص: ١٧٩)، و«النشر» (٢/ ٣٤٨). والبصريان: أبو عمرو ويعقوب.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢١)، و«التيسير» (ص: ١٧٩).

(٣) في نسخة الفاروقي: «والأكثر».

﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ﴾: فلا تَجِئْنَ بقولِكُنَّ خاضعًا لَيِّنًا مثلَ قولِ المُرِيْبَاتِ ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾: فُجورٌ.

وقُرِئَ بالجزمِ[١] عطفًا على محلِّ فعلِ النَّهيِ على أنَّه نَهْيُ مريضِ[٢] القَلبِ عن الطَّمعِ عَقِيبَ نَهيِهِنَّ عن الخضوعِ بالقَوْلِ.

﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾: حسَنًا بعيدًا عن الرِّيبَةِ.

(٣٣) - ﴿وقِرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾ من وَقَرَ يَقِرُ وَقَارًا، أو: مِن قَرَّ يَقِرُّ، حُذِفَت الأولى مِن راءي (اقْرِرْنَ) ونُقِلَت كسرتُها إلى القافِ فاستُغْنِي عن همزةِ الوصلِ، ويؤيِّدُه قراءةُ نافعٍ وعاصمٍ بالفتحِ[٣] مِن قَرِرْتُ أَقَرُّ لغةٌ فيه، ويحتملُ أن يكونَ مِن قَارَ يَقَارُ: إذا اجتمَعَ.

﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾: ولا تَتبخترْنَ في مَشيِكُنَّ ﴿تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾: تبرُّجًا مثلَ تَبرُّجِ النِّساءِ في أَيَّامِ الجاهليَّةِ القديمةِ؛ قيل: هي ما بينَ آدمَ ونوحٍ[٤].

وقيل: الزَّمانُ الذي وُلِدَ فيه إبراهيمُ، كانت المرأةُ تلبَسُ دِرعًا من اللؤلؤِ فتَمشِي وسطَ الطَّريقِ تَعرِضُ نفسَها على الرِّجالِ، والجاهليَّةُ الأخرى ما بينَ عيسى ومُحمَّدٍ عليهما السَّلامُ.

وقيل: الجاهليَّةُ الأولى جاهليَّةُ الكفرِ قبلَ الإسلامِ، والجاهليَّةُ الأخرى جاهليَّةُ

---

(١) أي: (فيطمعِ) بكسر العين لالتقاء الساكنين، نسبت لأبي السمال وأبان بن عثمان وابن هرمز، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠)، و«المحتسب» (٢/ ١٨١)، و«البحر» (١٧/ ٣١٩).

(٢) في نسخة التفتازاني: «لمريض».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢١)، و«التيسير» (ص: ١٧٩).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٩٨٩) عن الحكم.

الفُسوقِ في الإسلامِ، ويعضُدُهُ قولُه عليه السَّلامُ لأبي الدَّرداءِ: «إنَّ فيكَ جاهليَّةً» قال: جاهِليَّةُ كُفْرٍ أو إسلامٍ؟ قال «جاهليَّةُ كُفرٍ»[1].

﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ في سائرِ ما أمرَكُم به ونهاكُم عنه.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾: الذَّنبَ المدنِّسَ لعِرضِكُم، وهو تعليلٌ لأمرِهنَّ ونهيهنَّ على الاستئنافِ، ولذلك عمَّمَ الحكمَ.

﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نصبٌ على النِّداءِ أو المدحِ ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ عن المعاصي ﴿تَطْهِيرًا﴾.

واستعارةُ الرِّجسِ للمَعصِيَةِ، والتَّرشيحُ بالتَّطهيرِ للتَّنفيرِ عنها.

وتخصيصُ الشِّيعَةِ أهلَ البيَتِ بفاطمَةَ وعليٍّ وابنَيهِما رضيَ اللهُ عَنْهُم لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ خرجَ ذاتَ غُدوَةٍ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِن شعرٍ أسودَ فجلسَ، فأتَت فاطمَةُ فأدخلَها فيه، ثمَّ جاءَ عَلِيٌّ فأدخلَهُ فيه، ثمَّ جاءَ الحَسَنُ والحُسَينُ فأدخلَهُمَا فيه، ثمَّ قال: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾»[2] والاحتجاجُ بذلك على عِصمَتِهِم وكونِ إجماعِهِم حُجَّةً= ضَعيفٌ؛ لأنَّ التَّخصيصَ بهم لا يناسبُ ما قبلَ الآيةِ وما بعدَها، والحديثُ يَقتَضِي أنَّهم أهلُ البَيتِ لا أنَّه ليسَ غيرُهُم.

(٣٤) ـ ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾: من الكتابِ الجامعِ بينَ الأمرينِ، وهو تذكيرٌ بما أنعمَ عليهنَّ حيثُ جعلهنَّ أهلَ بيتِ النبوَّةِ ومَهْبِطَ الوحيِ، وما شاهدنَ مِن بُرَحَاءِ الوَحيِ ممَّا يوجبُ قوَّةَ الإيمانِ والحرصَ على الطَّاعةِ؛ حثًّا على الانتهاءِ والائتمارِ فيما كُلِّفنَ بِهِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٩٩) عن ابن زيد مرسلًا.

(٢) رواه مسلم (٢٠٨١). من حديث عائشة رضي الله عنها

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ يعلمُ ويُدبِّرُ ما يَصلحُ في الدِّينِ، ولذلك خيَّرَكُنَّ ووعظَكُنَّ، أو يعلمُ مَن يصلحُ لنبُوَّتِه ومَن يصلحُ أن يكونَ أهلَ بيتِه.

(٣٥) - ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾: الدَّاخِلينَ في السِّلمِ المُنقادِينَ لحُكْمِ اللهِ.

﴿وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾: المصدِّقينَ بما يجِبُ أن يصدَّقَ به[1].

﴿وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾: المُداومينَ على الطَّاعةِ.

﴿وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾ في القولِ والعَملِ.

﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ﴾ على الطَّاعاتِ وعن المعاصي.

﴿وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ﴾: المتواضعينَ للهِ بقُلوبِهم وجوارِحِهم.

﴿وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾ بما وجبَ في مالِهم.

﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾ الصَّومَ المَفروضَ.

﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ عن الحرامِ.

﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ بقُلوبِهم وألسِنَتِهم.

﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾ لِمَا اقترَفُوا من الصَّغائرِ لأنَّهنَّ مُكفِّراتٌ ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ على طاعَتِهم، والآيةُ وَعدٌ لهنَّ ولأمثالهنَّ على الطَّاعةِ والتدرُّعِ بهذه الخِصالِ.

رُوِيَ أنَّ أزواجَ النَّبيِّ قُلنَ: يا رسولَ اللهِ! ذكرَ اللهُ الرِّجالَ في القرآنِ بخيرٍ، فما فينا خيرٌ نُذكرُ به؟ فنزلَتْ[2].

---

(١) «به» من نسخة الفاروقي.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٦١٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٦/ ٦٠٨)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١١١)، ولفظه: قلن النساء: يا رسول الله! ما باله يذكر المؤمنين، ولا يذكر المؤمنات؟ فنزلت ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩١): «رواه الطبراني، وفيه قابوس وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله ثقات». وحسن إسناده المصنف في الموضع المذكور من «الدر المنثور».

وقيل: لَمَّا نزلَ فيهنَّ ما نزلَ، قال نِساءُ المسلمينَ: فما نزلَ فينا شَيءٌ؟ فنزلَتْ[1].

وعطفُ الإناثِ على الذُّكورِ لاختلافِ الجنسينِ وهو ضروريٌّ، وعطف الزَّوجينِ على الزَّوجينِ لتغايُرِ الوَصفينِ فليسَ بضَروريٍّ، ولذلك تركَ في قولِه: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥]، وفائدَتُه: الدَّلالةُ على أنَّ إعدادَ المعَدِّ لهم للجمعِ بينَ هذه الصِّفاتِ.

(٣٦) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾: ما صحَّ له ﴿إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا﴾؛ أي: قَضى رَسولُ اللهِ، وذكرُ اللهِ لتَعظيمِ أَمرِهِ، والإشعارِ بأنَّ قَضاءَه قضاءُ اللهِ؛ لأنَّه نزلَ في زينبَ بنتِ جَحشٍ بنتِ عمَّتِه أُميمةَ بنتِ عبدِ المطَّلبِ، خطبَها رَسولُ اللهِ لزيدِ بنِ حارثةَ فأَبَتْ هيَ وأَخوهَا عبدُ اللهِ[2].

وقيل: في أُمِّ كُلثومٍ بنتِ عُقبةَ؛ وهبَتْ نفسَهَا للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ فزَوَّجها مِن زَيدٍ[3].

﴿أن تَكُونَ لهم الخِيَرَةُ مِن أَمرِهِم﴾: أن يختاروا مِن أَمرِهِم شيئًا، بل يَجِبُ عليهِم أَنْ يجعَلُوا اختيارَهُم تَبَعًا لاختيارِ اللهِ ورَسُولِه، والخِيَرَةُ: ما يُتَخيَّرُ، وجمعُ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١٠٩)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٣٤٣) عن قتادة مرسلًا.

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٧٩١)، ورواه أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٣٩)، وفيه الحسين ابن أبي السري وحفص بن سليمان، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ١١٠): «الحسين ابن أبي السري ضعفه أبو داود وغيره، وحفص بن سليمان الأسدي قال البخاري: تركوه». ورواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١١٢ و١١٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسنادين ضعيفين.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١١٤)، عن ابن زيد، وهو معضل.

الضَّميرِ الأوَّلِ لعمومِ (مُؤمِنٍ) و(مؤمنةٍ) مِن حيثُ إنَّهُما في سياقِ النَّفيِ، وجمعُ الثَّاني للتَّعظيمِ.

وقرأَ الكوفيُّونَ وهِشامٌ: ﴿يَكُونَ﴾ بالياءِ[1].

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ بَيِّنَ الانحرافِ عن الصَّوابِ.

(٣٧) ـ ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ بتَوفيقِه للإسلامِ، وتَوفيقِكَ لعِتقِه واختِصاصِه ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بما وفَّقَك اللهُ فيهِ وهو زيدُ بن حارثةَ:

﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ زينبَ، وذلك أنَّه عليه السَّلامُ أبصرَهَا بعدَما أنكحَها إيَّاهُ فوقعتْ في نفسهِ، فقال: «سُبحانَ اللهِ مُقلِّبِ القُلوبِ»، وسَمِعَت زينَبُ بالتَّسبيحَةِ فذكرَتْ لزيدٍ، ففَطِنَ لذلك ووقعَ في نفسِهِ كراهَةُ صُحبَتِها، فأتى النبيَّ وقال: أُريدُ أَنْ أُفارِقَ صاحِبَتِي، فقال: «ما لك، أرابَك مِنها شيءٌ؟» قال: لا واللهِ ما رأيتُ مِنْها إلا خيرًا، ولكنَّها لشَرَفِها تتعظَّمُ عليَّ، فقالَ له: «﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾»[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٩).

(٢) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ١١١): غريب بهذا اللفظ. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١٣٤): ذكره الثعلبي بغير سند، وأخرج الطبري معناه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قوله. قلت: هو في «تفسير الثعلبي» (٢١/ ٤٥٢)، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١١٦) عن ابن زيد.

وهذا الحديث لا يصح سنداً ولا متناً، أما السند فلانقطاعه مع ضعف ابن زيد نفسه، وأما المتن فلما في قوله: «أبصرَهَا بعْدَما أنكحهَا إيَّاهُ فوقَعتْ في نفْسِه»، وللقاضي عياض في الرد على هذا الخبر في كتابه «الشفا» كلام طويل، وقد نقل عن القشيري قوله: وكيف يقال: رآها فأعجبَتْه، وهي بنتُ عمَّتِه، ولم يزَلْ يرَاها منذُ وُلِدَت، ولا كان النساءُ يحتجِبْنَ منه عليه السلام؟ وهو زوَّجَها لزيدٍ، وإنَّما جعلَ اللهُ تعالى طلاقَ زيدٍ لها، وتزويجَ النبيِّ ﷺ إياها؛ لإزالةِ حرمةِ التبنِّي وإبطالِ سنَّتِه؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ الآية [الأحزاب: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى =

﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ في أمرِها فلا تُطَلِّقْها ضرارًا وتعلُّلًا بتكبُّرِها.

﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ وهو نِكاحُها إن طلَّقَها، أو إرادةُ طَلاقِها.

﴿وَتَخْشَى النَّاسَ﴾ تعييرَهُم إيَّاكَ به ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ إن كانَ فيه ما يُخشى، والواوُ للحالِ، وليسَتِ المُعاتبَةُ على الإخفاءِ وحدَهُ فإنه حَسَنٌ، بل على الإخفاءِ مخافةَ قالَةِ النَّاسِ وإظهارِ ما يُنافي إضمارَهُ، فإنَّ الأَوْلَى في أمثالِ ذلك أن يَصمُتَ أو يفوِّضَ الأمرَ إلى ربِّه.

﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾: حاجةً بحيثُ ملَّهَا ولم يبقَ له فيها حاجَةٌ، وطَلَّقَها وانقضَتْ عدتُها ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾.

وقيل: قضاءُ الوَطَرِ كنايَةٌ عن الطَّلاقِ؛ مثل: لا حاجةَ لي فيكِ.

وقُرِئَ: (زَوَّجْتُكَها)[1] والمعنى: أنَّه أَمَرَ بتَزويجِها منه، أو جعلَهَا زَوْجتَهُ بلا واسطةِ عقدٍ، ويؤيِّدُه: أنَّها كانَتْ تقولُ لسَائرِ نساءِ النَّبيِّ: إنَّ اللهَ تَولَّى إنكاحِي وأنتنَّ زَوَّجَكُنَّ أولياؤكنَّ[2].

= ﴿الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧].

وقال أيضاً: وأصحُّ ما في هذا ما حكاه أهلُ التفسيرِ عن عليِّ بن الحسينِ رضي الله عنهما: أنَّ اللهَ تعالى كان أعلمَ نبيَّه عليه السلام أنَّ زينبَ ستكونُ من أزواجِه، فلمَّا شكَاها إليه زيدٌ قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، وأخفَى في نفسِه ما أعلمَه اللهُ تعالى به من أنَّه سيتزوَّجُها ممَّا اللهُ مُبدِيه ومُظهِرُه بتمامِ التزويجِ وطلاقِ زيدٍ لها. قلت: خبر علي بن الحسين رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١١٦ ـ ١١٧)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/ ٤٦٦).

(١) نسبت لعلي بن أبي طالب وأولاده الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية رضي الله عنهم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٨٧)، و«البحر» (١٧/ ٣٣١)، وتحرفت في مطبوع «مختصر الشواذ» إلى: «زوجنكها» بالنون.

(٢) رواه البخاري (٧٤٢٠) عن أنس رضي الله عنه بلفظ: فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ =

وقيل: كانَ زيدٌ السَّفيرَ في خطبَتِها[1]، وذلك ابتلاءٌ عظيمٌ وشاهدٌ بيِّنٌ على قوَّةِ إيمانِه.

﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْاْ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ علَّةٌ للتزويجِ، وهو دليلٌ على أنَّ حُكمَهُ وحكمَ الأمَّةِ واحدٌ إلَّا ما خصَّهُ الدَّليلُ.

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: أمرُه الذي يريدُه ﴿مَفْعُولًا﴾: مكونًا لا محالةَ كما كان تزويجُ زينبَ.

(٣٨) ـ ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾: قَسَمَ لَه وقدَّر، مِن قولِهم: فرَضَ له في الدِّيوانِ، ومنه: فروضُ العساكرِ؛ لأَرزاقِهم.

﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾: سنَّ ذلك سُنَّتَهُ ﴿فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ﴾ من الأنبياءِ، وهي[2] نفيُ الحرجِ عَنْهُم فيما أباحَ لَهُم.

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾: قضاءً مَقضِيًّا وحُكمًا مَبتوتًا.

(٣٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ﴾ أو مدحٌ لَهُم منصوبٌ أو مرفوعٌ.

وقُرِئَ: (رسالةَ اللهِ)[3].

﴿وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ تعريضٌ بعدَ تصريحٍ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾: كافِيًا للمَخاوِفِ، أو: محاسبًا فينبغي أن لا يُخْشَى إلَّا منه.

= تقول: زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات.

(١) رواه مسلم (١٤٢٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والخيالي: «وهو». والمثبت من نسخة الطبلاوي.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠) عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٤٠) ـ ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ على الحقيقَةِ فيَثْبُتَ بينَهُ وبينَه ما بينَ الوالدِ ووَلدِهِ مِن حُرمَةِ المصاهرَةِ وغيرِها، ولا ينتقضُ عمومُهُ بكونِه أبًا للطَّاهرِ والقاسمِ وإبراهيمَ؛ لأنَّهُم لم يَبلُغوا مبلغَ الرِّجالِ ولو بلَغُوا كانوا رجالَهُ لا رِجالَهُم.

﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ وكلُّ رسولٍ أبو أمَّتِه، لا مُطلَقًا، بل مِن حيثُ إنَّه شَفِيقٌ ناصِحٌ لهم واجبُ التَّوقيرِ والطَّاعةِ عليهِم، وزيدٌ مِنْهُم ليسَ بينَهُ وبينَهُ ولادةٌ.

وقُرِئَ: (رسولُ اللهِ) بالرَّفعِ[١] على أنَّه خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ.

و(لكنَّ) بالتَّشديد[٢] على حذف الخَبر؛ أي: ولكنَّ رسولَ الله مَن عرَفتُم أنه لم يَعِشْ له وَلدٌ ذَكَرٌ.

﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾: وآخرَهُم الذي ختمَهُم، أو خُتِمُوا به على قراءةِ عاصمٍ بالفَتحِ[٣]، ولو كانَ له ابنٌ بالغٌ لاقَ منصبَه بأن يكونَ نبيًّا كما قالَ عليه السَّلامُ في إبراهيمَ حينَ تُوفِّيَ: «لو عاشَ لكانَ نَبِيًّا»[٤].

---

(١) ذكرها ابن مجاهد كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١)

(٢) رويت عن أبي عمرو في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١)، و«المحتسب» (٢/ ١٨١).

(٣) وقرأ الباقون بكسرها، انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٩).

(٤) رواه ابن ماجه (١٥١١) من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف جدًّا، فيه إبراهيم بن عثمان أبو شيبة الكوفي قاضي واسط، قال عنه الحافظ في «التقريب»: متروك الحديث.

قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٠٣): وأما ما روي عن بعض المتقدمين: (لو عاش إبراهيم لكان نبيًا) فباطلٌ، وجَسارة على الكلام في المغيَّباتِ، ومجازَفةٌ وهجومٌ على عظيم مِن الزَّلاتِ.

قلت: قد روى البخاري (٦١٩٤) عن ابن أبي أوفى قوله: ولو قُضي أن يكون بعد محمد نبيٌّ عاش ابنه، ولكن لا نبيَّ بعده.

=

ولا يقدحُ فيه نزولُ عيسى عليهِ السَّلامُ بعدَهُ؛ لأنَّه إذا نزلَ كانَ على دينِهِ، مع أنَّ المرادَ مِنه أنَّه آخرُ مَن نُبِّئَ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمًا﴾ فيعلَمُ مَن يليقُ بأنْ يَختمَ به النبوَّةَ وكيفَ ينبَغِي شأنُه.

(٤١) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرًا كَثِيرًا﴾ يَغْلِبُ الأوقاتَ ويعمُّ أنواعَ ما هو أهلُه مِن التَّقديسِ والتَّحميدِ والتَّهليلِ والتَّمجيدِ.

(٤٢) ـ ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا﴾: أوَّلَ النَّهارِ وآخرَه خصوصًا، وتخصيصُهُما بالذِّكرِ للدَّلالةِ على فَضلِهِما على سائرِ الأوقاتِ لكونِهما مَشهودينَ؛ كإفرادِ التَّسبيحِ من جُملةِ الأذكارِ لأنَّه العُمدةَ فيها.

وقيل: الفِعْلانِ مُوجَّهانِ إليهما[1].

وقيل: المرادُ بالتَّسبيحِ الصَّلاةُ.

(٤٣) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيۡكُمۡ﴾ بالرَّحمةِ ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ﴾ بالاستغفارِ لكم والاهتمامِ بما يُصلِحُكُم، والمرادُ بالصَّلاةِ: المُشتَرَكُ، وهو العنايةُ بصلاحِ أمرِكُم وظهورِ شَرَفِكُم، مستعارٌ مِن الصَّلْوِ[2].

وقيل: التَّرحُّمُ والانعطافُ المعنويُّ، مأخوذٌ مِن الصَّلاةِ المشتمِلَةِ على الانعطافِ الصُّوْريِّ الذي هو الرُّكوعُ والسُّجودُ، واستغفارُ الملائكة ودعاؤُهُم للمؤمنينَ تَرحُّمٌ عليهِمْ، سِيَّمَا وهو سَبَبٌ للرَّحمةِ مِن حيثُ إنَّهُم مجابُو الدَّعوةِ.

= وروى الإمام أحمد في «المسند» (١٢٣٥٨) بإسناد حسن عن أنس قال: لو عاش إبراهيمُ ابنُ النبيِّ ﷺ لكان صِدِّيقًا نبيًّا.

(١) قوله: «الفعلان»؛ أي: (اذكروا) و(سبحوا). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٧٧).

(٢) قوله: «مستعار من الصَّلْو» بإسكان اللام واحد الصَّلَوين، وهما عِرْقان ـ وقيل: عظمان ـ ينحنيان في الركوع والسجود. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٧٧).

﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾: مِن ظلماتِ الكفرِ والمعصيةِ إلى نورِ الإيمانِ والطَّاعةِ.

﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ حتَّى اعتَنى بصَلاحِ أمرِهم وإنافةِ قَدْرِهم، واستعملَ في ذلك ملائكتَه المقرَّبينَ.

(٤٤) ـ ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾ مِن إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ؛ أي: يُحَيَّوْنَ ﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ﴾: يومَ لقائِه عندَ الموتِ، أو الخروجِ عن القبرِ، أو دخولِ الجنَّةِ ﴿سَلَٰمٌ﴾: إخبارٌ بالسَّلامةِ عن كلِّ مَكروهٍ وآفةٍ.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ هي الجنَّةُ، ولعلَّ اختلافَ النَّظمِ لِمُحافظةِ الفواصلِ والمُبالغةِ فيما هو أهَمُّ.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا﴾ على مَن بُعِثْتَ إليهم بتَصديقِهم وتكذيبِهم، ونَجاتِهم وضلالِهم، وهو حالٌ مُقدَّرةٌ.

﴿وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ﴾: إلى الإقرارِ به وبتَوحيدِه، وما يجبُ الإيمانُ به مِن صِفاتِه.

﴿بِإِذْنِهِۦ﴾: بتَيْسيرِه، أطلقَ له مِن حيثُ إنَّه مِن أَسبابِه[1]، وقيدَ به الدَّعوَةَ إيذانًا بأنَّه[2] أمرٌ صعبٌ لا يَتأتَّى إلا بمعونةٍ مِن جَنابِ قُدسِه.

﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ يُستضاءُ به عن ظُلماتِ الجَهالَةِ، ويُقتبَسُ مِن نورِه أنوارُ البصائرِ.

---

(١) قوله: (أطلق له)؛ أي: أطلق الإذن للتيسير، بمعنى أنه عبَّر به عنه «من حيث إنه»؛ أي: الإذن «من أسبابه»؛ أي: التيسير. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٧٨).

(٢) قوله: (إيذاناً بأنه)؛ أي: بأن الدعاء إلى الإيمان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٧٨).

(٤٧) ـ ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ على سائرِ الأُمَمِ أو على أجرِ أعمالِهم، ولعلَّه معطوفٌ على مَحذوفٍ مثل: فراقِبْ أحوالَ أُمَّتِك.

(٤٨) ـ ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ تهييجٌ له علـى ما هـو عليهِ مِن مُخالَفَتِهم ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾: إيذاءَهُم إيَّاكَ ولا تحتَفِل بهِ، أو: إيذاءَكَ إيَّاهُم مجازاةً ومؤاخَذةً على كُفرِهم، ولذلك قيل: إنَّه مَنسوخٌ.

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ فإنَّه يَكفيكَهُم ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾: مَوكولًا إليهِ الأمرُ في الأحوالِ كلِّها.

ولعلَّه تَعالى لَمَّا وَصفَهُ بخمسِ صِفَاتٍ قابَلَ كُلًّا مِنْها بخطابٍ يناسِبُه، فحَذَفَ مقابلَ الشَّاهِدِ ـ وهو الأمرُ بالمراقبَةِ ـ لأنَّ ما بعدَهُ كالتَّفصيلِ له، وقابلَ المبشِّرَ بالأَمرِ ببشارةِ المؤمنينَ، والنَّذيرَ بالنَّهيِ عن مُراقبَةِ الكُفَّارِ والمبالاةِ بأذاهُم، والدَّاعيَ إلى اللهِ بتَيسيرِهِ بالأمرِ بالتَّوكُّلِ عليهِ، والسِّراجَ المُنيرَ بالاكتفاءِ به، فإنَّ مَن أنارَهُ اللهُ بُرهانًا على جميعِ خلقِهِ كانَ حَقيقًا بأَنْ يَكتَفِيَ به عن غيرِه.

(٤٩) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾: تُجامِعُوهُنَّ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بألفٍ وضَمِّ التَّاءِ[1].

﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾: أيامٍ يتربَّصْنَ فيها بأنفُسِهنَّ ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تَسْتوفونَ عَدَدَها، مِن عدَدْتُ الدَّراهِمَ فاعتَدَّها، كقولِك: كِلْتُه فاكتَالَهُ، أو: تَعدُّونَها، والإسنادُ إلى الرِّجالِ للدلالةِ على أنَّ العِدَّةَ حقُّ الأزواجِ كما أشعرَ به قولُه[2]: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٢).

(٢) «قوله» من نسخة الفاروقي.

وعن ابنِ كثيرٍ: (تَعْتَدُونَها) مخفَّفًا[1] على إبدالِ إحدى الدَّالينِ بالتَّاءِ، أو على أنَّه مِن الاعتداءِ بمَعنى: تَعْتَدُونَ فيها.

وظاهرُه يَقتَضِي عدمَ وُجوبِ العدَّةِ بمجرَّدِ الخَلوَةِ، وتخصيصُ المؤمناتِ ـ والحكمُ عامٌّ ـ للتَّنبيهِ على أنَّ مِن شأنِ المؤمنِ أنْ لا يَنكحَ إلا مؤمنةً تخيُّرًا لنُطَفِه، وفائدةُ ﴿ثُمَّ﴾ إزاحَةُ ما عسى يُتوهَّمُ أنَّ تَراخِيَ الطَّلاقِ ريثَما تُمْكِنُ الإصابةُ كما يؤثِّرُ في النَّسبِ يؤثِّرُ في العدَّةِ.

﴿فَمَتِّعُوهُنَّ﴾؛ أي: إن لم يَكُن مَفروضًا لها فإنَّ الواجِبَ للمَفروضِ لها نصفُ المَفروضِ دونَ المتعةِ، ويجوزُ أن يُؤوَّلَ التَّمتيعُ بما يَعمُّهُما، أو الأمرِ بالمُشتركِ بينَ الوُجوبِ والنَّدبِ، فإنَّ المتعةَ سنَّةٌ للمَفروضِ لها.

﴿وَسَرِّحُوهُنَّ﴾: أخرجوهُنَّ مِن مَنازِلِكُم إذ ليسَ لكم عليهنَّ عدَّةٌ ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ مِن غيرِ ضرارٍ ولا منعِ حَقٍّ، ولا يجوزُ تَفسيرُه بالطَّلاقِ السُّنِّيِّ؛ لأنَّه مُرتَّبٌ على الطَّلاقِ، والضَّميرُ لغيرِ المدخولِ بهنَّ.

(٥٠) ـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾: مُهورَهُنَّ؛ لأنَّ المهرَ أجرٌ على البُضْعِ، وتقييدُ الإحلالِ لَهُ بإعطائِها معجَّلةً لا لتوقُّفِ الحِلِّ عليه بل لإيثارِ الأفضلِ له؛ كتَقييدِ إحلالِ المملوكَةِ بكونِها مَسبيَّةً بقولِه: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ فإنَّ المُشتراةَ لا يَتحقَّقُ بَدءُ أَمرِها وما جرَى عَلَيْها[2]،

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠)، والمشهور عنه مثل قراءة الجمهور بالتشديد.

(٢) قوله: «بكونها مسبية»؛ أي: باشر سباءها وشاهده، وقوله: «لا يتحقق بدء أمرها» لجواز كون السبي ليس في محله. انظر: «حاشية الخفاجي».

وفي «حاشية ابن التمجيد» (١٥/ ٣٩١): «بدوّ أمرها» قال: البدوُّ على وزن العتوِّ، من بدا يبدو بمعنى: ظهر، أي: فإن الجارية المشتراة لا يتحقق ظهور أمرها في الحل؛ إذ يحتمل أن تكون =

وتقييدِ القرائبِ بكونِها مُهاجراتٍ معه في قوله: ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾.

ويحتملُ تَقييدُ الحِلِّ بذلك في حَقِّهِ خاصَّةً، ويعضُدُه قولُ أمِّ هانئٍ بنتِ أبي طالبٍ: خَطَبَني رَسولُ اللهِ ﷺ فاعتذَرْتُ إليهِ، فعَذَرني، ثمَّ أنزلَ اللهُ هذه الآيةَ، فلم أَحِلَّ له لأنِّي لم أُهاجِرْ معَهُ، كنتُ مِن الطُّلَقاءِ[1].

﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ نصبٌ بفعلٍ يُفسِّرُه ما قبلَهُ، أو عطفٌ على ما سبقَ، ولا يَدفعُه التَّقييدُ بـ﴿إِن﴾ التي للاستقبالِ فإنَّ المعنيَّ بالإحلالِ: الإعلامُ بالحلِّ؛ أي: أعلَمْناكَ حِلَّ امرأةٍ مُؤمِنةٍ تَهَبُ لك نفسَها ولا تطلبُ مهرًا إن اتَّفقَ، ولذلك نكَّرَها.

واختُلِفَ في اتِّفاقِ ذلك، والقائلُ به ذكرَ أربعًا: ميمونةَ بنتَ الحارثِ، وزينبَ بنتَ خُزَيمةَ الأنصاريَّةَ، وأمَّ شَريكٍ بنتَ جابرٍ، وخولَةَ بنتَ حكيمٍ[2].

وقُرِئَ: (أن) بالفتحِ[3]؛ أي: لأَنْ وهبَتْ، أو: مُدَّةَ أن وهبَتْ، كقولِك: (اجلِسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا).

﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾ شرطٌ للشَّرطِ الأوَّلِ في استيجابِ الحلِّ؛ فإنَّ هِبَتَها نفسَها منه لا تُوجِبُ له حِلَّها إلَّا بإرادَتِه نكاحَها، فإنَّها جارِيَةٌ مَجرى القَبولِ.

والعدولُ عن الخِطابِ إلى الغَيبَةِ بلفظِ النَّبيِّ مكرَّرًا، ثمَّ الرُّجوعُ إليهِ في قَوْلِه:

= مغصوبة بخلاف التي سباها المالك من دار الحرب فإنها لا تحتمل غير الحل.

(١) رواه الترمذي (٣٢١٤) وحسنه، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢٧٥٤) وصححه.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢١/ ٤٩٦).

(٣) وهي قراءة الحسن، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٤٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١).

﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ = إيذانٌ بأنَّه مما خُصَّ به لشرفِ نُبوَّتِه، وتقريرٌ لاستحقاقِه الكرامةَ لأجلِه.

واحتجَّ به أصحابُنا على أنَّ النِّكاحَ لا ينعقِدُ بلفظِ الهبَةِ؛ لأنَّ اللفظَ تابعٌ للمَعنى، وقد خُصَّ عليه السَّلامُ بالمعنى فيختصُّ باللفظِ.

والاستنكاحُ: طلبُ النِّكاحِ والرَّغبةُ فيه.

و﴿خَالِصَةً﴾ مَصدرٌ مُؤكِّدٌ؛ أي: خلصَ إحلالُها أو إحلالُ ما أحلَلْنا لكَ على القيودِ المذكورةِ خلوصًا لك، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿وَهَبَتْ﴾، أو صفةٌ لِمصدرٍ مَحذوفٍ؛ أي: هِبَةً خالصَةً.

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ مِن شَرائطِ العقدِ، ووُجوبِ القَسْمِ، والمهرِ بالوَطءِ حيثُ لم يُسَمَّ.

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ مِن تَوسيعِ الأمرِ فيها أنَّه كيفَ يَنبَغي أَنْ يفرضَ عليهِم[1]، والجملةُ اعتراضٌ بينَ قولِه: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ ومُتعلَّقِه وهو ﴿خَالِصَةً﴾ للدَّلالةِ على أنَّ الفرقَ بينَهُ وبينَ المؤمنينَ في نحوِ ذلك لا لمُجرَّدِ[2] قصدِ التَّوسيعِ عليه، بل لِمَعانٍ تَقتَضِي التَّوسيعَ عليه والتَّضييقَ عليهِمْ تَارَةً، والعكسَ أُخرى.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِمَا يَعسُرُ التَّحرُّزُ عنه ﴿رَّحِيمًا﴾ بالتَّوسِعَةِ في مَظانِّ الحرجِ.

(٥١) ـ ﴿تُرْجِئُ مَن تشاءُ مِنهُنَّ﴾: تُؤخِّرُها وتتركُ مُضاجعَتَها ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾: وتَضُمُّ إليك مَنْ تشاءُ وتُضاجِعُها، أو: تُطلِّقُ مَن تَشاءُ وتُمسكُ مَن تشاءُ.

---

(١) قوله: «من توسيع الأمر فيها» بعدم تعيين العدد كالحرائر، وقوله: «كيف ينبغي..» معمول «علمنا»؛ أي: علمنا ما ينبغي فيه وفعلناه على مقتضى علمنا وحكمتنا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «لا بمجرد».

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿تُرْجِى﴾ بالياءِ[١]، والمَعنى واحدٌ.

﴿وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ﴾: طلبتَ ﴿مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ طلَّقْتَ بالرَّجعَةِ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ في شيءٍ مِن ذلك.

﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾: ذلك التَّفويضُ إلى مَشيئَتِكَ أقربُ إلى قرَّةِ عُيونِهنَّ، وقلةِ حزنهنَّ، ورضاهنَّ جميعًا؛ لأنَّه حكمٌ كلُّهُنَّ فيه سواءٌ، ثمَّ إنْ سَوَّيْتَ بينَهُنَّ وجدْنَ ذلك تفضُّلًا منك، وإن رجَّحْتَ بعضَهُنَّ عَلِمْنَ أنَّه بحُكْمِ اللهِ فتَطمَئِنُّ نُفوسُهُنَّ.

وقُرِئَ: (تُقِرَّ) بضمِّ التَّاءِ، و(أَعْيُنَهُنَّ) بالنَّصب[٢]، و(تُقَرَّ) بالبناءِ للمَفعولِ[٣].

و﴿كُلُّهُنَّ﴾ تأكيدُ نونِ ﴿يرضين﴾، وقرئَ بالنَّصبِ تأكيدًا لـ(هنَّ)[٤].

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ﴾ فاجتَهِدُوا في إحسانِه ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بذاتِ الصُّدورِ ﴿حَلِيمًا﴾ لا يُعاجِلُ بالعقوبَةِ، فهو حقيقٌ بأَنْ يُتَّقى.

(٥٢) - ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ باليَاءِ؛ لأنَّ تَأنيثَ الجَمعِ غيرُ حَقيقِيٍّ، وقرأَ البَصريَّانِ بالتَّاءِ[٥].

﴿مِنۢ بَعْدُ﴾: مِن بعدِ التِّسعِ، وهو في حقِّهِ كالأربعِ في حقِّنَا، أو: مِن بعدِ اليومِ حتَّى لَوْ ماتَت واحدةٌ لم يَحلَّ له نِكاحُ أُخرَى.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٣)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٢١) عن ابن محيصن.

(٣) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢١) عن نصر بن علي.

(٤) أي: لِـ(هُنَّ) في ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١)، و«المحتسب» (٢/ ١٨٢)، عن أبي إياس جؤية بن عائذ.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٩)، و«النشر» (٢/ ٣٤٩).

﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ﴾ فتطلِّقَ واحدةً وتنكِحَ مكانَها أخرى، و﴿مِنۡ﴾ مزيدةٌ لتأكيدِ الاستغراقِ.

﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ﴾: حسنُ الأزواجِ المستبدَلَةِ، وهو حالٌ مِن فاعلِ ﴿تَبَدَّلَ﴾ دونَ مَفعولِه وهو ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجٖ﴾ لتَوغُّلِه في التَّنكيرِ، وتقديرُه: مَفروضًا إعجابُكَ بهنَّ.

واختُلِفَ في أنَّ الآيةَ مُحكمَةٌ، أو منسوخةٌ بقولِه: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ على المعنى الثَّاني[1]، فإنَّه وإنْ تَقدَّمَها قراءةً فهو مسبوقٌ بها نزولًا.

وقيل: المعنى: لا يَحِلُّ لك النِّساءُ مِن بعد الأجناسِ الأربعةِ اللاتي نصَّ على إحلالهنَّ لك، ولا أَنْ تبدَّلَ بهنَّ أزواجًا مِن أجناسٍ أُخَر.

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ﴾ استثناءٌ مِن ﴿ٱلنِّسَآءُ﴾ لأنَّه يتناوَلُ الأزواجَ والإماءَ، وقيل: مُنقَطِعٌ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا﴾ فتحفَّظُوا أمرَكُم ولا تتخطَّوْا ما حَدَّ لكم.

(٥٣) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾: إلَّا وقتَ أَنْ يُؤذنَ لَكُم، أو: إلا مَأذونًا لَكُم.

﴿إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿يُؤۡذَنَ﴾ لأنَّه مُتضمِّنٌ معنى: يُدعَى؛ للإشعارِ بأنَّه لا يَحسُنُ الدُّخولُ على الطَّعامِ مِن غيرِ دعوةٍ وإن أذنَ، كما أشعرَ به قولُه: ﴿غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾: غيرَ مُنتظرينَ وقتَهُ أو إدراكَهُ، حالٌ مِن فاعلِ ﴿لَا تَدۡخُلُواْ﴾ أو المجرورِ في ﴿لَكُمۡ﴾.

وقُرِئَ بالجَرِّ[2] صفَةً لـ﴿طَعَامٍ﴾، فيكونُ جاريًا على غيرِ مَن هو لهُ بلا إبرازِ الضَّميرِ، وهو غيرُ جائزٍ عندَ البَصريِّينَ.

---

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٦٢٧).

(٢) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢١) عن نصر بن علي، و«الكشاف» (٧/ ٨٥) عن ابن أبي عبلة.

وقد أمالَ حمزَةُ والكسائيُّ ﴿إِنَىٰهُ﴾[١] لأنَّه مَصدرُ أَنَى الطَّعامُ: إذا أدرَكَ.

﴿وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ﴾ تفرَّقُوا ولا تمكُثوا، والآيةُ خِطابٌ لقومٍ كانُوا يَتحيَّنُونَ طعامَ رسولِ اللهِ عليهِ السَّلامُ فيَدخلونَ ويَقعدونَ مُنتظرينَ لإدراكِه، مخصوصةٌ بهم وبأَمثالِهم، وإلَّا لَمَا جازَ لأحدٍ أن يدخلَ بيوتَهُ بالإذنِ لغيرِ الطَّعامِ[٢]، ولا اللَّبْثُ بعد الطَّعامِ لِمُهمٍّ.

﴿وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾: لحديثِ بعضِكُم بعضًا أو لحديثِ أهلِ البيتِ بالتَّسمُّعِ له، عطفٌ على ﴿نَٰظِرِينَ﴾، أو مقدرٌ بفعلٍ؛ أي: ولا تدخُلُوا، أو: ولا تمكثُوا مُستأنِسينَ.

﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ﴾ اللَّبثَ ﴿كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ﴾ لتَضييقِ المنزِلِ عليه وعلى أهلِه، وإشغالِه فيما لا يعنيه ﴿فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ﴾ مِن إخراجِكُم؛ لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ يعني: أنَّ إخراجَكُم حقٌّ فيَنبغي أن لا يُتركَ حياءً كما لـم يتركهُ اللهُ تركَ الحييِّ فأَمَرَكُم بالخروجِ.

وقُرِئَ: (لا يستحي) بحذفِ الياءِ الأولى وإلقاءِ حركَتِها على الحاءِ[٣].

﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا﴾: شـيئًا ينتفعُ بـه ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾ المتاعَ ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾: سترٍ.

رُوِيَ أنَّ عُمرَ رضـيَ اللهُ عنهُ قال: يا رسولَ الله! يدخلُ عليك البَرُّ والفاجِرُ فلو أمرتَ أُمَّهاتِ المؤمنينَ بالحجابِ، فنزلَتْ[٤].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٣).

(٢) عبارة «الكشاف» (٧/ ٨٤): و«إلا لَمَا جازَ لأحَدٍ أن يَدخُلَ بيُوت النَّبيِّ إلاَّ أَن يُؤذَنَ لهُ إِذناً خاصًّا، وهو الإذنُ إلى الطَّعام فحَسْبُ».

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٨٥)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٣٩٦)، دون نسبة. وهي لغة تميم وبكر بن وائل، ولغة قريش وعامة العرب بياءين، انظر: «لغات القرآن» للفراء (ص: ٢١).

(٤) رواه البخاري (٤٧٩٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

وقيل: إنَّه عليه السَّلامُ كان يَطْعَمُ ومعَهُ بعضُ أصحابِه، فأصابَتْ يدُ رَجُلٍ يدَ عائشةَ فكَرِهَ النَّبِيُّ ذلك، فنزلَتْ [1].

﴿ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ من الخواطرِ الشَّيطانيَّةِ.

﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ﴾: وما صحَّ لكُم ﴿أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾: أن تفعَلُوا ما يكرهُه ﴿وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا﴾: مِن بعدِ وَفاتِه أو فراقِه.

وخُصَّ التي لم يَدخُل بها لِمَا رُوِيَ: أنَّ أشعثَ بنَ قيسٍ تزوَّجَ المستعيذةَ في أيَّامِ عُمَرَ، فهمَّ برَجْمِهما [2]، فأُخبرَ بأنَّه عليه السَّلامُ فارَقَها قبلَ أنْ يَمسَّها، فترَكَ مِن غيرِ نكيرٍ [3].

---

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٢٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورجح الدارقطني في «العلل» (١٤/ ٣٣٨) إرساله.

(٢) في نسخة الخيالي نسخة الطبلاوي: «برجمها».

(٣) ذكره الغزالي في «الوسيط» (٥/ ٢١)، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٩٢): (لا أصل له في كتب الحديث؛ نعم روى أبو نعيم في «المعرفة» في ترجمة قُتَيلة من حديث داود عن الشعبي مرسلاً، وأخرجه البزار من وجه آخر عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً، وصحَّحه ابن خزيمة والضياء من طريقه في «المختارة»: أن النبي ﷺ طلَّق قتيلة بنت قيس أخت الأشعث، طلَّقها قبل الدخول، فتزوجها عكرمة بن أبي جهل، فشقَّ ذلك على أبي بكر، فقال له عمر: يا خليفة رسول الله! إنها ليست من نسائه، لم يحزها النبي ﷺ، وقد برَّأها الله منه بالردة. وكانت قد ارتدت مع قومها ثم أسلمت، فسكن أبو بكر. وروى الحاكم من طريق هشام بن الكلبي، عن أبيه، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: خلف على أسماء بنت النعمان المهاجر بن أبي أمية، فأراد عمر أن يعاقبها، فقالت: والله ما ضرب عليَّ الحجاب، ولا سمِّيت أم المؤمنين، فكفَّ عنها.
وروى الحاكم بسنده إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى: أنه تزوج حين قدم عليه وفد كندة قتيلة بنت قيس أخت الأشعث، ولم تدخل عليه، فقيل: إنه أوصى أن تخيَّر فاختارت النكاح، فتزوجها عكرمة بن أبي جهل بحضرموت، فبلغ ذلك أبا بكر، فقال: لقد هممتُ بأن أحرق عليهما، فقال عمر: ما هي =

﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ﴾ يعني: إيذاءَهُ ونكاحَ نِسائِه ﴿كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾: ذنبًا عظيمًا، وفيه تَعظيمٌ مِن اللهِ لرَسُولِه، وإيجابٌ لحُرمَتِه حيًّا وميتًا، ولذلك بالغَ في الوعيدِ عليه، فقال:

(٥٤) ـ ﴿إِن تُبْدُواْ شَيْـًٔا﴾ كنِكَاحِهِنَّ على ألسِنَتِكُم ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾ في صُدورِكُم ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ فيعلمُ ذلك فيُجازيكُم به، وفي هذا التَّعميمِ مع البرهانِ على المقصودِ مزيدُ تهويلٍ ومبالغةٍ في الوَعيدِ.

(٥٥) ـ ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ استثناءٌ لِمَن لا يجبُ الاحتجابُ عَنْهُم.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا نَزلَتْ آيةُ الحجابِ قال الآباءُ والأبناءُ والأقاربُ: يـا رسولَ اللهِ! أَونُكَلِّمُهنَّ أيضًا مِن وَراءِ حِجابٍ؟ فنزلَتْ[1].

وإنما لم يَذكُرِ العَمَّ والخالَ لأنَّهُما بمنزلةِ الوالدينِ، ولذلك سمَّى العمَّ أبًا في قولِه: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو لأنَّه كَرِهَ تركَ الاحتجابَ مِنْهُما مخافةَ أن يَصِفَا لأبنائِهما.

= من أمهات المؤمنين، ولا دخل بها، ولا ضرب عليها الحجاب، فسكن.

وروى البيهقي بإسناده إلى الزهري قال: بلغنا أن العالية بنت ظبيان التي طلَّقها تزوجت قبل أن يحرِّم الله نساءه، فنكحت ابن عم لها وولدت فيهم).

وروى ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ١٤٦) من طريق ابن الكلبي عن أبيه عن أبي صالح عن ابن عباس قال: خلف على أسماء بنت النعمان المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة فأراد عمر أن يعاقبهما فقالت: والله ما ضرب علي الحجاب ولا سميت أم المؤمنين فكف عنها.

وذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٧) أقوالاً في اسمها ونسبتها، وصحح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل.

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢١/ ٥٣٦)، و«النكت والعيون» (٤/ ٤٢١)، و«زاد المسير» (٦/ ٤١٧).

﴿وَلَا نِسَآئِهِنَّ﴾ يعني: نساءَ المؤمناتِ ﴿وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ﴾ مِن العبيدِ والإماءِ، وقيل: مِن الإماءِ خاصَّةً، وقد مرَّ في سورةِ النُّورِ.

﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾ فيما أُمِرْتُنَّ به ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا﴾ لا يخفى عليه خافِيَةٌ.

(٥٦) - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ يَعْتَنونَ بإظهارِ شَرَفِه وتعظيمِ شَأنِه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ﴾: اعتَنُوا أنتُم أيضًا فإنَّكُم أولى بذلك، وقولُوا: اللهمَّ صلِّ على محمَّدٍ ﴿وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ وقولوا: السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ، وقيل: وانقادوا لأوامرِه.

والآيةُ تدلُّ على وجوبِ الصَّلاةِ والسَّلامِ عليه في الجملَةِ.

وقيل: تَجِبُ الصَّلاةُ كلَّما جَرَى ذِكرُه لقولِه عليهِ السَّلامُ: «رَغِمَ أنفُ رَجُلٍ ذُكِرتُ عِندَهُ فلَمْ يُصَلِّ عليَّ» [(١)]، وقولِه: «مَن ذُكِرت عندَهُ فلم يصلِّ عليَّ فدخلَ النارَ فأبعدَهُ اللهُ[(٢)]»[(٣)].

وتجوزُ الصَّلاةُ على غيرِه تبَعًا، وتكرَهُ استِقلالًا؛ لأنَّه في العُرْفِ صارَ

---

(١) رواه الترمذي (٣٥٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حسن غريب».

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «من رحمته».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٢٢) عن جابر بن سمرة، و(١٢٥٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٣٩) عن حديث جابر: «رواه الطبراني بأسانيد وأحدها حسن»، وقال عن حديث ابن عباس (١٠/ ١٦٥): «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان، وفيه ضعف». وروي عن عدد من الصحابة جمع أحاديثهم الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٦٤ - ١٦٧).

شعارًا لذكرِ الرُّسُلِ، ولذلك كُرهَ أن يقالَ: محمَّدٌ عزَّ وجلَّ وإن كانَ عزيزًا وجليلًا[١].

(٥٧) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: يرتكبونَ ما يكرهانِه مِن الكُفرِ والمَعاصي، أو يؤذونَ رَسولَ اللهِ بكسرِ رَباعِيَتِه[٢]، وقولِهم: شاعِرٌ مَجنونٌ، ونحوِ ذلك، وذكرُ اللهِ للتَّعظيمِ له، ومن جوَّزَ إطلاقَ اللفظِ الواحدِ على مَعنيَينِ فسَّرَه بالمعنيَينِ باعتبارِ المعمولَينِ[٣].

﴿لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾: أبعدَهم مِن رَحمَتِه ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ يهينُهُمْ مع الإيلامِ.

(٥٨) - ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾: بغيرِ جِنايَةٍ استَحقُّوا بها ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾: ظاهرًا.

قيل[٤]: إنَّها نَزَلَتْ في مُنافِقينَ يؤذونَ عليًّا رضيَ اللهُ عنهُ[٥].

وقيل: في أهلِ الإفكِ[٦].

---

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) وردت فيه أحاديث في الصحيحين، منها ما رواه البخاري (٢٩١١)، ومسلم (١٧٩٠)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) قوله: «فسره»؛ أي: ﴿يُؤْذُونَ﴾ «بالمعنيين» هما ارتكاب ما يكرهانه من الكفر والمعاصي، وكسر رباعيته.. إلخ «باعتبار المعمولين» هما: الله ورسوله؛ أي: فسره باعتبار الله بارتكاب ما يكرهه الله، وباعتبار رسوله بكسر رباعيته.. إلخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٨٧).

(٤) في نسخة الفاروقي: «روي».

(٥) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٥٠٦).

(٦) عزاه الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٤٢٣) إلى الضحاك.

وقيل: في زُنَاةٍ كانوا يَتَّبِعونَ النِّساءَ وهُنَّ كارِهاتٌ[1].

(٥٩) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ يُغطِّينَ وُجوهَهُنَّ وأبدانَهُنَّ بمَلاحِفِهِنَّ إذا بَرزْنَ لحاجَةٍ، و﴿مِن﴾ للتَّبعيضِ؛ فإنَّ المرأةَ ترخي جِلبابَها وتتلفَّعُ ببعضٍ.

﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ﴾: يُميَّزنَ عن[2] الإماءِ والقَيْناتِ.

﴿فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾: فلا يؤذيهنَّ أهلُ الرِّيبَةِ بالتَّعرُّضِ لهنَّ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِمَا سلفَ ﴿رَّحِيمًا﴾ بعبادِه حيثُ يُراعي مصالِحَهُم حتى الجُزئيَّاتِ منها.

(٦٠) ـ ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ عن نفاقِهِم ﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: ضعفُ إيمانٍ وقلَّةُ ثباتٍ عليه، أو فجورٌ عن تَزَلْزُلِهِم في الدِّينِ أو فُجورِهِم.

﴿وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾: يُرْجِفونَ أخبارَ السُّوءِ عن سرايَا المسلمينَ، ونحوَها[3] مِن إرجافِهِم، وأصلُه: التَّحريكُ، مِن الرَّجفَةِ وهي الزَّلزَلَةُ، سُمِّيَ به الإخبارُ الكاذبُ لكونِه مُتزَلْزِلًا غيرَ ثابتٍ.

﴿لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾: لنأمرنَّكَ بقتالِهِم وإجلائِهِم، أو ما يَضطرُّهُم إلى طلبِ الجلاءِ.

﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ عطفٌ على ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾، و﴿ثُمَّ﴾ للدلالةِ على أنَّ الجَلاءَ ومُفارقَةَ جوارِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ أعظَمُ ما يُصيبُهُم.

---

(١) عزاه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٥٦٠) إلى الضحاك والسدي والكلبي.

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «من».

(٣) قوله: «ونحوها»؛ أي: ونحو أخبار السوء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٨٨).

﴿فِيهَآ﴾: في المدينةِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: زمانًا، أو: جوارًا قَليلًا.

(٦١) ـ ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ نصبٌ على الشَّتمِ أو الحالِ، والاستثناءُ شامِلٌ له أيضًا؛ أي: لا يُجاوِرُونَكَ إلَّا مَلعونِينَ، ولا يجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ عن قولِه: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا﴾؛ لأنَّ ما بعدَ كلمةِ الشَّرطِ لا يعملُ فيما قبلَها.

(٦٢) ـ ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ﴾ مَصدرٌ مُؤكِّدٌ؛ أي: سنَّ اللهُ ذلك في الأُمَمِ الماضِيَةِ، وهو أن يُقتلَ الذين نافَقُوا الأنبياءَ وسَعَوا في وهنِهِم بالإرجافِ ونحوِه أينَمَا ثُقِفُوا.

﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ لأنَّه لا يُبدِّلُها أو لا يقدرُ أحدٌ أن يبدِّلَها.

(٦٣) ـ ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾: عن وَقتِ قيامِها استهزاءً، أو تَعنُّتًا، أو امتحانًا.

﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ لم يُطلِعْ عليهِ مَلَكًا ولا نَبيًّا ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾: شيئًا قريبًا، أو: تكونُ السَّاعةُ عن قريبٍ، وانتصابُه على الظَّرفِ، ويجوزُ أن يكونَ التَّذكيرُ لأنَّ السَّاعةَ في معنى اليومِ، وفيه تهديدٌ للمُستعجِلينَ وإسكاتٌ للمُتعنِّتينَ.

(٦٤) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾: نارًا شديدةَ الاتِّقادِ.

(٦٥) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا﴾ يحفَظُهُم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ يدفَعُ العذابَ عَنْهُم.

(٦٦) ـ ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾: تُصرَفُ مِن جِهَةٍ إلى جِهَةٍ كاللحمِ يُشوَى بالنَّارِ، أو مِن حالٍ إلى حالٍ، وقُرِئَ: (تَقَلَّبُ)[1] بمعنى: تَتقَلَّب، و: (نُقَلِّبُ)[2].

---

(١) قراءة الحسن وعيسى وأبي جعفر الرؤاسي. انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١).

(٢) في نسخة التفتازاني: «تقلِّب»، ولم تعجم في نسخة الطبلاوي، والمثبت من نسخة الفاروقي =

ومتعلَّقُ الظَّرفِ: ﴿ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ فلَنْ نُبتَلَى بهذا العَذابِ.

(٦٧) ـ ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا ﴾ يَعْنونَ قادَتَهُم الذين لَقَّنوهُم الكفرَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿ساداتِنا﴾[1] على جمعِ الجمعِ للدَّلالةِ على الكثرةِ.

﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ بما زيَّنوا لنا.

(٦٨) ـ ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ﴾: مِثْلَي ما آتيتَنا منه لأنَّهُم ضَلُّوا وأَضَلُّوا ﴿والعَنْهُم لعنًا كَثِيرًا﴾ كثيرَ العددِ. وقرأ عاصِمٌ بالباءِ[2]؛ أي: لعنًا هو أشدُّ اللعنِ وأعظمُه.

(٦٩) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ ﴾: فأظهرَ براءَتَهُ مِن مَقولِهم، يعني: مُؤدَّاهُ ومضمونَه، وذلك أنَّ قارونَ حرَّضَ امرأةً على قذفِهِ بنَفسِهَا فعصمَهُ اللهُ كما مرَّ في القصصِ.

أو اتَّهَمَهُ ناسٌ بقَتلِ هارونَ لَمَّا خرجَ معه إلى الطُّورِ، فماتَ هناك فحَمَلَتْهُ الملائكةُ ومَرُّوا بهم حتى رأوهُ غيرَ مَقتولٍ[3].

وقيل: أحياهُ اللهُ فأخبرَهُم ببراءَتِه[4].

= والخيالي، وكلاهما قرئ به. فقرأ (نقلِّب) بالنون ابن أبي عبلة كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢١)، وقرأ (تُقلِّب) بالتاء ـ والفعل للسعير ـ عيسى بن عمر الكوفي كما في «المحتسب» (٢/ ١٨٤).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٩)، و«النشر» (٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٧٩).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١٩٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤١١٠) وصححه، والضياء في «المختارة» (٦١١)، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

(٤) رواه الطبري في «التاريخ» (١/ ٢٥٦) من قول عمرو بن ميمون.

أو: قذفوهُ بعيبٍ في بدنِه من برصٍ أو أُدْرَةٍ لفرطِ تَستُّرِه حياءً، فأطلعَهُم اللهُ على أنَّهُ بَرِيءٌ مِنه[١].

﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾: ذا قُربةٍ ووَجاهَةٍ منه. وقُرِئَ: (وكانَ عَبْدًا للهِ وَجِيهًا)[٢].

(٧٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في ارتكابِ ما يكرهُهُ فَضلًا عمَّا يُؤذِي رَسولَه ﴿وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا﴾: قاصدًا إلى الحقِّ، مِن سَدَّ يَسِدُّ سَدادًا، والمرادُ: النَّهيُ عن ضدِّهِ كحديثِ زينبَ مِن غيرِ قصدٍ[٣].

(٧١) ـ ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾: يوفِّقْكُم للأعمالِ الصالحةِ، أو يُصلِحْها بالقبولِ والإثابةِ عليها.

﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ويجعَلْها مُكفَّرَةً باستقامَتِكُم في القولِ والعملِ.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في الأوامرِ والنَّواهِي ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ يعيشُ في الدُّنيَا حَميدًا وفي الآخرةِ سَعيدًا.

(٧٢) ـ ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ تقريرٌ للوَعدِ السَّابقِ بتَعظيمِ الطَّاعةِ، وسمَّاها أمانَةً مِن حيثُ إنَّها واجبَةُ الأداءِ، والمعنى: أنَّها لِعظمةِ[٤] شأنِها بحيثُ لو عُرِضَت على هذه الأجرامِ

---

(١) رواه البخاري (٣٤٠٤)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مطولًا.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود والأعمش وأبي حيوة، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٠)، و«المحتسب» (٢/ ١٨٥).

(٣) قوله: «كحديث زينب من غير قصد» إيضاحه ما في «الكشاف»: والمرادُ نهيُهم عمَّا خاضوا فيه من حديث زينبَ من غير قَصْد وعَدْل في القول. قال: والسَّدادُ: القَصْدُ إلى الحَقِّ والقَوْلُ بالعَدْلِ. انظر: «الكشاف» (٧/ ١٠١).

(٤) في نسخة الطبلاوي: «لعظم».

العِظَامِ وكانَتْ ذات شُعورٍ وإدراكٍ لأَبَيْنَ[1] أَنْ يَحمِلْنَها وأشفَقْنَ مِنْهَا وحملَهَا الإنسانُ مَع ضعفِ بِنيَتِه ورَخاوَةِ قُوَّتِه، لا جرمَ فإنَّ الرَّاعِيَ لها والقائمَ بحقوقِها فائزٌ بخيرِ الدَّارينِ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا﴾ حيثُ لم يفِ بها ولم يُراعِ حقَّها ﴿جَهُولًا﴾ بكُنْهِ عاقِبَتِها، وهذا وصفٌ للجنسِ باعتبارِ الأغلَبِ.

وقيل: المرادُ بالأمانَةِ: الطاعَةُ التي تعمُّ الطَّبيعيَّةَ والاختياريَّةَ، وبعَرْضِها: استدعاؤُها الذي يعمُّ طلبَ الفعلِ مِن المختارِ وإرادةَ صُدورِه مِن غيرِهِ، وبحملِها: الخيانَةُ فيها والامتناعُ عن أدائِها، ومنه قولُهُم: حامِلُ الأمانَةِ ومُحتَمِلُهَا، لِمَن لا يُؤدِّيها فتبرَأَ ذِمَّتُه[2]، فيكونُ الإباءُ عنه إتيانًا بما يمكنُ أن يَتأَتَّى منه، والظُّلْمُ والجَهالَةُ للخيانةِ والتَّقصيرِ.

وقيل: إنَّه تَعالى لَمَّا خلقَ هذه الأجرامَ خلَقَ فيها فهمًا وقالَ لها: إنِّي فرضتُ فَريضَةً وخلقتُ جنَّةً لِمَن أَطاعَنِي فيها ونارًا لِمَن عَصاني، فقُلْنَ: نحنُ مُسخَّراتٌ على ما خَلَقْتَنا لا نَحتَمِلُ فريضَةً ولا نَبْغِي ثَوابًا ولا عقابًا، ولمَّا خُلِقَ آدمُ عليهِ السَّلامُ عُرِضَ عليه مثلُ ذلك فحملَه وكانَ ظلومًا لنَفْسِه بتَحمُّلِه ما يشقُّ عليها جهولًا بوَخامَةِ عاقِبَتِه[3].

ولعلَّ المرادَ بالأمانَةِ: العَقلُ والتَّكليفُ، وبعَرْضِهَا عليهِنَّ: اعتبارُهَا بالإضافَةِ إلى استعدادِهِنَّ، وبإبائِهِنَّ: الإباءُ الطَّبيعي الذي هو عدمُ اللَّياقَةِ والاستعدادِ، وبحملِ

---

(١) في نسخة الفاروقي: «لأبت».

(٢) قوله: (فتبرأ ذمته)، منصوب في جواب النفي: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٠١) عن الضحاك، وابن الأنباري في «الأضداد» (ص: ٣٩٠) عن ابن جريج.

الإنسانِ: قابليَّتُهُ واستعدادُه لها، وكونُه ظَلومًا جهولًا لِمَا غلبَ عليه من القوَّةِ الغَضبيَّةِ والشَّهويَّةِ، وعلى هذا يَحْسُنُ أن يكونَ عِلَّةً للحملِ عليه، فإنَّ مِن فوائدِ العَقلِ أن يكونَ مُهيمنًا على القوَّتينِ حافِظًا لهما عن التَّعدِّي ومجاوزةِ الحَدِّ، ومُعظَمُ مَقصودِ التَّكليفِ تَعديلُهُمَا وكَسْرُ سَوْرَتِهِمَا.

(٧٣) - ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ تعليلٌ للحَمْلِ مِن حيثُ إنَّه نَتيجَتُه؛ كالتَّأْديبِ للضَّربِ في: ضربتُه تأديبًا، وذَكَرَ التَّوبةَ في الوعدِ إشعارًا بأنَّ كونَهُم ظلومًا جهولًا في جِبِلَّتِهِم لا يُخْلِيهِمْ عن فَرَطاتٍ.

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًۢا ﴾ حيثُ تابَ عن فَرَطَاتِهم وأثابَ بالفوزِ على طاعاتِهم.

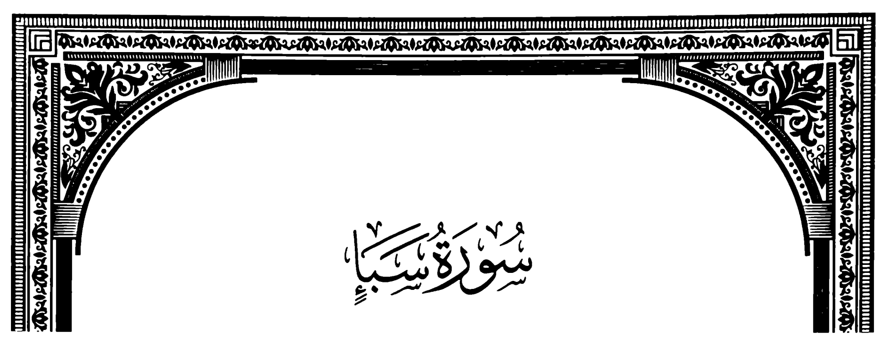
قال عليه السَّلامُ: «مَن قرأَ سورَةَ الأحزابِ وعَلَّمَها أهلَهُ وما مَلَكَتْ يمينُه أُعْطِيَ الأَمانَ مِن عذابِ القَبْرِ»(١).

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢١/ ٣١١ - ٣١٢) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ سَبَإٍ



سُورَةُ سَبَإٍ

مَكِّيَّةٌ، وقيل: إلا قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ...﴾ الآيةَ، وآيُها خمسٌ وأربعونَ[1].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ خلقًا ونعمةً، فله الحَمدُ في الدُّنيا لكمالِ قُدرَتِه وعلى تمامِ نِعمَتِه ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ لأنَّ ما في الآخرةِ أيضًا كذلك.

وليسَ هذا من عطفِ المقيَّدِ على المطلَقِ، فإنَّ الوصفَ بما يدلُّ على أنَّه المنعِمُ بالنِّعَمِ الدُّنيويَّةِ قيَّد الحمدَ بها[2]، وتقديمُ الصِّلَةِ للاختصاصِ، فإنَّ النِّعَمَ

---

(١) كذا في نسخة الطبلاوي، وفي بقية النسخ: «وقال الذين أوتوا العلم»، وهو سهو، والصواب: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾، وقوله: «وآيها خمسٌ وأربعون» سهوٌ أيضًا، والصواب: أربعٌ وخمسون، انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٠٩)، وفيه: وهي خمسون وخمس آيات في الشّاميِّ، وأربع في عدد الباقين، اختلافها آية ﴿عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ عدها الشامي ولم يعدها الباقون. ونبه الخفاجي والقونوي على هذين الموضعين. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (١٥/ ٤٣٨).

(٢) قوله: قوله: «وليس هذا»؛ أي: قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ «من عطف المقيد»: وهو هنا (له الحمد في الآخرة) «على المطلق» وهو هنا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ «فإن الوصف»؛ أي: وهو ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ «يدل على أنه المنعم بالنعم الدنيوية، فقيَّد الحمد بها» كما أشار إليه بقوله قبلُ: (فله الحمد في الدنيا)، فصار قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى آخره حمداً مقيَّداً بنعم الدنيا، وقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ حمداً مقيداً بنعم الآخرة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٩٣).

الدُّنيويَّـةَ قـد تكـونُ بوسـاطةِ مَن يَستحِقُّ الحمـدَ لأجلِهـا ولا كذلك نعـمُ الآخرةِ.

﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي أحكمَ أمورَ الدَّارينِ ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ ببواطنِ الأشياءِ.

(٢) ـ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ كالغيـثِ ينفُـذُ فـي موضـعٍ وينـبعُ فـي آخـرَ، وكالكنـوزِ والدَّفائـنِ والأمـواتِ ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ كالحيـوانِ والنَّبـاتِ والفِلـزَّاتِ ومـاءِ العُيونِ.

﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ كالمَلائكةِ والكتبِ والمقاديرِ والأرزاقِ والأنداءِ والصَّواعقِ ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ كالملائكةِ وأعمالِ العبادِ والأبخرَةِ والأدخِنَةِ.

﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ للمُفرِّطينَ في شكرِ نِعمَتِه مع كثرتِها، أو: في الآخرةِ مع ما له مِن سَوابِقِ هذه النِّعَمِ الفائتةِ للحصرِ.

(٣) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ إنكارًا لِمَجيئِها، أو استبطاءً استهزاءً بالوَعدِ به.

﴿قُلْ بَلَىٰ﴾ ردٌّ لكلامِهم وإثباتٌ لِمَا نَفَوْه ﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ تكريرٌ لإيجابِه مؤكَّدًا بالقسَمِ مقرَّرًا بوصفِ المقسَمِ به بصفاتٍ تقرِّرُ إمكانَه وتنفي استبعادَهُ على ما مرَّ غيرَ مَرَّةٍ.

وقـرأَ حمزَةُ والكِسـائيُّ: ﴿عَلَّامِ الغَيْبِ﴾ للمبالغـةِ، ونافعٌ وابنُ عامـرٍ ورُوَيسٌ: ﴿عالِـمُ الغيـبِ﴾ بالرَّفعِ[1] على أنَّـه خبرُ مَحـذوفٍ، أو مبتدأٌ خبرُه:

﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقرأَ الكِسائيُّ: ﴿لا يَعْزِبُ﴾ بالكسرِ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٦)، و«التيسير» (ص: ١٢٢)، و«النشر» (٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٦)، و«التيسير» (ص: ١٢٢).

﴿وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ جملةٌ مُؤَكِّدَةٌ لنَفْيِ العُزوبِ، ورَفعُهُما بالابتداءِ، ويؤيِّدُه القراءةُ بالفتحِ على نفيِ الجنسِ[1]، ولا يجوزُ عَطْفُ المرفوعِ على ﴿مِثۡقَالُ﴾ والمفتوحِ على ﴿ذَرَّةٖ﴾ بأنَّه فتحٌ في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرفِ؛ لأنَّ الاستثناءَ يمنعُهُ، اللهمَّ إلَّا إذا جُعِلَ الضَّميرُ في ﴿عَنۡهُ﴾ للغيبِ، وجُعِلَ المثبتُ في اللوحِ خارجًا عنه لظُهورِه على المطالعينَ له، فيكونُ المعنى: لا ينفصِلُ عن الغَيْبِ شيءٌ إلا مسطورًا في اللوحِ.

(٤) ـ ﴿لِّيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۚ﴾ عِلَّةٌ لقولِه: ﴿لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ وبيانٌ لِمَا يقتضي إتيانَها[2] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ لا تعبَ فيه ولا مَنَّ عليه.

(٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ بالإبطالِ وتزهيدِ النَّاسِ فيها ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾: مُسابقينَ كَيْ يَفوتُونَا.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿مُعَجِّزِينَ﴾[3]؛ أي: مُثَبِّطينَ عن الإيمانِ مَن أرادَه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ﴾: من سيِّئِ العذابِ ﴿أليمٍ﴾: مؤلمٍ، ورفعَهُ ابنُ كثيرٍ ويَعقوبُ وحَفصٌ[4].

---

(١) بالرفع قراءة الجمهور، وبالفتح نسبت للأعمش وقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «إثباتها». قال الخفاجي: قولُه: (بيان لما يقتضي إتيانها) بالمُثنَّاةِ الفوقيَّة والنُّون؛ لأنَّ المُقتضى لمجيءِ السَّاعَة جزاء المُحسِن والمسيء، ووقعَ في بعضِ النُّسخ: (إثباتها) بالمُثلَّثةِ والمُوحَّدَةِ بعدها والمُثنَّاةِ الفوقيَّة، والمعنى: أنَّ الجزاء مُقتضٍ لإثباتِ الأشياء في علمِهِ أو في اللَّوحِ فيكونُ مُرتبطًا بجُملَةِ ما قبلَه، والأولى أولى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٦)، و«التيسير» (ص: ١٨٠)، و«النشر» (٢/ ٣٤٩).

(٦) ـ ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾: ويعلمَ أولو العلمِ مِن الصَّحابةِ ومَن شايَعَهُم من الأمَّةِ، أو مِن مُسلِمِي أهلِ الكتابِ ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾: القرآنَ ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾.

ومَن رفعَ (الحقّ)[1] جعلَ ﴿هُوَ﴾ ضميرًا مُبتدأً و(الحقُّ) خبرَه، والجملةَ ثانيَ مَفعولَيْ (يَرَى)، وهو مرفوعٌ مُستأنَفٌ للاستشهادِ بأولي العلمِ على الجَهَلةِ السَّاعينَ في الآياتِ.

وقيل: منصوبٌ مَعطوفٌ على ﴿لِيَجْزِىَ﴾؛ أي: وليعلمَ أولو العلمِ عندَ مجيءِ السَّاعةِ أنَّه الحقُّ عيانًا كما عَلِمُوه الآنَ بُرهانًا.

﴿وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ الذي هو التَّوحيدُ والتَّدرُّعُ بلباسِ التَّقْوَى.

(٧) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ قال بَعضُهُم لبعضٍ: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ يعنون: محمدًا عليه السَّلامُ ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾: يحدِّثُكُم بأعجبِ الأعاجيبِ[2]:

﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: إنَّكُم تُنشَؤونَ خلقًا جديدًا بعدَ أن تُمَزَّقَ أجسادُكُم كلَّ تَمزيقٍ وتفريقٍ بحيثُ تَصيرُ تُرابًا، وتقديمُ الظَّرفِ للدَّلالةِ على البعدِ والمبالغةِ فيه، وعامِلُهُ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما بعدَهُ، فإنَّ ما قبلَه لم يُقارِنْه وما بعدَه مُضافٌ إليه أو محجوبٌ بينَهُ وبينَه بـ(إنَّ).

و﴿مُمَزَّقٍ﴾ يحتمِلُ أن يكونَ مَكانًا بمعنى: إذا مُزِّقْتُم وذهبَتْ بكم السُّيولُ كلَّ مَذهبٍ وطُرِحْتُم[3] كلَّ مَطْرَحٍ.

---

(١) أي: (الحقُّ)، حكاها أبو معاذ، ونسبت لابن أبي عبلة، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، و«البحر» (١٧/ ٣٩٤).

(٢) في نسخة الخيالي: «العجائب».

(٣) في نسخة الفاروقي: «فطرحته». وفي نسخة التفتازاني والخيالي: «وطرحته»، والمثبت من نسخة الطبلاوي. قال الخفاجي: وقولُه: (طرحته) أي: المذهب، وفي نسخَةٍ: (طرحتكم) وهيَ أظهر. انظر: «حاشية الخفاجي».

و﴿جَدِيدٍ﴾ بمعنى فاعلٍ مِن جَدَّ؛ كحَدِيدٍ مِن حَدَّ، وقيل: بمعنى مفعولٍ مِن جَدَّ النَّسَّاجُ الثَّوبَ: إذا قطعَه.

(٨) ـ ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾: جنونٌ يوهمهُ ذلك ويُلقيهِ على لسانِه.

واستُدِلَّ بجَعلِهم إيَّاه قسيمَ الافتراءِ غيرَ مُعتقِدينَ صِدقَهُ على أنَّ بينَ الصِّدقِ والكَذبِ واسطةً، وهو: كلُّ خبرٍ لا يَكونُ عن بَصيرةٍ بالمخبَرِ عنه، وضعفُهُ بيِّنٌ؛ لأنَّ[1] الافتراءَ أخصُّ مِن الكَذبِ.

﴿بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَـٰلِ ٱلْبَعِيدِ﴾ رَدٌّ مِن اللهِ عليهم ترديدَهُم، وإثباتٌ لهم ما هو أفظَعُ مِن القِسْمَيْنِ، وهو الضَّلالُ البعيدُ عن الصَّوابِ بحيثُ لا يُرْجَى الخلاصُ منه، وما هو مُؤَدَّاهُ من العذابِ، وجَعْلُه رسيلًا[2] له في الوُقوعِ

---

(١) في نسخة الفاروقي: «من حيث إن»، وفي نسخة التفتازاني: «حيث إن».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «وسيلاً»، وكذا وقعت عند الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٤٩٧)، وعليه شرح ـ بما ليس بظاهر ـ مستدلًّا بعبارة «الكشاف» على أن اللفظ فيه بالواو، مع أن الذي في «الكشاف» (٧/ ١١٥): «رسيلاً» بالراء، ولم نقع في نسخه الخطية على غيره، وعليه شرح الطيبي عبارة «الكشاف» وشراح البيضاوي عبارة البيضاوي، ولم يذكروا فيه خلافاً ولا فرق نسخ.

فنقل الطيبي عن «أساس البلاغة» قوله: يقال: هو رَسيلُك في الغناء، أي: يُباريك في إرسالِك، ومن المجاز تقول: القَبيحُ سوءُ الذِّكرِ رَسيلُه، وسوءُ العاقبةِ زَميلُه.

وقال الشهاب: قوله: «وجعله رسيلاً له»؛ أي: قريناً له في الوقوع لأنّ الاقتران في النظم يناسب الاقتران في الوقوع. ونحوه قال القونوي وغيره من الشراح.

قال شيخ زاده: أي: جعل العذاب تابعاً مقارناً للضلال حيث عطف أحدهما على الآخر بالواو المؤذنة بالاجتماع في الوقوع.

وقال ابن التمجيد: رسيل الرجل: الذي يراسله في نضال أو غيره، استعير للمقارن؛ أي: جعل العذاب مقترناً للضلال في الوقوع، والحال أن العذاب إنما هو في الآخرة والضلال في الدنيا؛ =

ومقدَّمًا عليهِ في اللفظِ للمبالغَةِ[١] في استحقاقِهم له، والبعدُ في الأصلِ صِفَةُ الضَّالِّ، ووصفُ الضَّلالِ به على الإسنادِ المجازيِّ.

(٩) ـ ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ تذكيرٌ بما يعاينونَهُ ممَّا يدلُّ على كمالِ قُدرَةِ اللهِ وما يحتملُ فيه[٢]؛ إزاحةً لاستحالَتِهم الإحياءَ حتى جَعلوهُ افتراءً وهزءًا، وتهديدًا عليها، والمعنى: أعَمُوا فلم ينظرُوا إلى ما أحاطَ بجَوانبِهم مِن السَّماءِ والأرضِ ولم يتفكَّرُوا: أهُمْ أشَدُّ خلقًا أم هي؟ وإنَّا إنْ نشَأْ نخسِفْ بهم أو نُسقِط عليهم كسفًا لتكذيبِهم بالآياتِ بعدَ ظُهورِ البيِّنَاتِ.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يَشَأْ﴾، و﴿يَخْسِفْ﴾ و﴿يُسْقِطْ﴾ بالياءِ[٣]؛ لقولِه: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وحفصٌ: ﴿كِسَفًا﴾ بالتَّحريكِ[٤].

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ النَّظرِ والفِكرِ فيهما وما يَدُلَّانِ عليه ﴿لَءَايَةً﴾: لدلالةً ﴿لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾: راجعٍ إلى ربِّهِ، فإنَّه يكونُ كثيرَ التَّأمُّلِ في أمرِه.

(١٠) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾؛ أي: على سائرِ الأنبياءِ، وهو ما ذُكرَ بعدُ، أو: على سائرِ النَّاسِ، فيندرجُ فيه النبوَّةُ والكتابُ والملكُ والصَّوتُ الحَسَنُ.

= إشعاراً بأن الضلال لما كان العذاب من لوازمه فكأنهما في الحقيقة مقترنان في الوجود في وقت واحد. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٥١٠)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (١٥/ ٢٥٦)، و«حاشية شيخ زاده» (٦/ ٦٧٨).

(١) في نسخة الفاروقي: «مبالغة».

(٢) أي: في كمال قدرة الله تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٩٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(٤) وقراءة الباقين بإسكان السين، انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٠).

﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾: رجِّعِي معه التَّسبيحَ، أو النَّوحةَ على الذَّنبِ، وذلك: إمَّا بخَلْقِ صَوْتٍ مثلِ صوتِه فيها، أو بحملِها إيَّاه على التَّسبيحِ إذا تأمَّلَ ما فيها.

أو: سيري معه حيثُ سارَ.

وقرئ: (أُوْبِي)[١] من الأَوْبِ؛ أي: ارجِعِي في التَّسبيحِ كلَّما رَجَعَ فيه.

وهو بدلٌ مِن ﴿فَضْلًا﴾ أو مِن ﴿ءَاتَيْنَا﴾، بإضمارِ (قولَنا) أو (قُلْنا)[٢].

﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ عطفٌ على محلِّ الجبالِ، ويؤيِّدُه القراءةُ بالرَّفعِ[٣] عطفًا على لفظِها تشبيهًا للحركةِ البنائيَّةِ العارضةِ بحركةِ الإعرابِ[٤]، أو على ﴿فَضْلًا﴾، أو مفعولٌ معهُ لـ﴿أَوِّبِي﴾، وعلى هذا يجوزُ أن يكون الرَّفعُ بالعَطفِ على ضَميرِه، وكانَ الأَصلُ[٥]: ولقَدْ آتينا داودَ مِنَّا فضلًا تأويبَ الجبالِ والطَّيرِ، فبدَّلَ به هذا النَّظمَ لِمَا فيه من الفَخامَةِ والدَّلالةِ على عظمةِ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه، حيثُ جعلَ الجبالَ والطُّيورَ كالعُقَلاءِ المُنقادينَ لأمرِه في نفاذِ مَشيئَتِه فيها.

﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾: جعلناهُ في يدِه كالشَّمعِ يُصرِّفُهُ كيفَ يَشاءُ مِن غيرِ إحماءٍ وطَرْقٍ، بإلانَتِه أو بقوَّتِه.

(١١) ـ ﴿أَنِ ٱعْمَلْ﴾ أمرناهُ أنِ اعمَلْ، و﴿أَنِ﴾ مُفسِّرَةٌ أو مَصدريَّةٌ ﴿سَٰبِغَٰتٍ﴾: دروعًا واسعاتٍ، وقُرِئَ: (صابغاتٍ)[٦].

---

(١) نسبت لابن عباس والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢).

(٢) أي: هو بدلٌ مِن ﴿فَضْلًا﴾ بإضمار: قولَنا؛ أي: ولقد آتينا دوادَ مِنّا قَوْلَنا: ﴿يَٰجِبَالُ﴾، أو مِن ﴿ءَاتَيْنَا﴾ بإضمار: قلنا؛ أي: ولقد قُلنا: يا جبالُ. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ٥١٦).

(٣) وهي قراءة الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢).

(٤) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «بالحركة الإعرابية».

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وكان أصل النظم».

(٦) دون نسبة في «الكشاف» (٧/ ١٢١)، و«البحر» (١٧/ ٤٠٤). وهي لغة: إبدال السين صاداً للغين =

وهو أوَّلُ مَن اتَّخذَها[1].

﴿وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ﴾: وقدِّرْ في نَسجِها بحيثُ يتناسَبُ حَلَقُها، أو قدِّرْ مَساميرَها فلا تَجْعَلْها دِقَاقًا فتَقْلَقَ[2]، ولا غِلَاظاً فتَخْرِقَ.

ورُدَّ بأنْ دُروعَهُ لم تَكُن مُسمَّرةً، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾.

﴿وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ الضَّميرُ فيه لداودَ وأهلِه ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فأُجازِيكُم عليه.

(١٢) ـ ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾؛ أي: وسَخَّرْنا له الرِّيحَ، وقرأ أبو بكرٍ: ﴿الرِّيحُ﴾ بالرَّفعِ[3]؛ أي: ولسليمانَ الرِّيحُ مُسخَّرةً، وقرئ: ﴿الرِّيَاحُ﴾[4].

﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾: جَرْيُها بالغَداةِ مسيرةُ شَهرٍ وبالعَشِيِّ كذلك، وقُرِئَ: (غُدْوَتُها... ورَوْحَتُها)[5].

﴿وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾: النُّحاسِ المُذاب، أسالَه لَهُ مِن معدنِه فنبعَ منه نبوعَ الماءِ مِن الينبوعِ، ولذلك سمَّاهُ عَينًا وكان ذلك باليمنِ.

﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلرِّيحَ﴾، و﴿مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ حالٌ متقدِّمَةٌ، أو جملةٌ مِن مُبتدأٍ وخبرٍ.

= بعدها. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٦٨)، عند قوله: (وأصبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة).

(١) وكانت قبل ذلك صفائح. رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٨٨٠)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٢٢٣)، عن قتادة.

(٢) في هامش نسخة الفاروقي: «فتقلق؛ أي: فتضطرب. سعدي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٠).

(٤) أي: بالرفع أيضاً، وهي قراءة أبي جعفر، انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٣).

(٥) انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٠٩)، و«البحر» (١٧/ ٤٠٦)، عن أبي حيوة.

﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾: بأمره ﴿وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا﴾: ومَن يعدِلْ منهم عمَّا أَمَرْناه مِن طاعةِ سُلَيْمانَ، وقُرِئَ: (يُزَغ)[1] من أزاغَه.

﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾: عذابِ الآخرةِ.

(١٣) ـ ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾: قصورًا حصينةً ومساكنَ شريفَةً، سُمِّيَت به لأنَّها يذبُّ عنها ويُحاربُ عليها.

﴿وَتَمَٰثِيلَ﴾: وصورًا وتماثيلَ للمَلائكَةِ والأنبياءِ على ما اعتادوا مِن العباداتِ ليَراهَا النَّاسُ فيعبدُوا نحوَ عِبادَتِهم[2]،..

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢) عن بعضهم.

(٢) هذا القول ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن ابن عباس، ولم أقف عليه عن ابن عباس وحاشاه أن يذهب لمثل هذا، لكن ذكره أكثر المفسرين في تفاسيرهم دون عزو، منهم الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٥٦)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٤٨٩)، وتاج القراء الكرماني في «غرائب التفسير» (٢/ ٩٢٨)، والزمخشري في «الكشاف» (٧/ ١٢٤)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٣٩١).

وهو قول مردود لا دليل عليه من الشرع ولا خبر فيه يعتمد عليه، بل هو مخالف لشرعنا ولشرع مَن قبلنا، فكيف يرضى شرع نبي من أنبياء الله بصنع تماثيل للأنبياء والصالحين لأجل الاقتداء، مع أن هذا هو نفسه سبب ضلال كثير من الناس والأمم كما بين الله سبحانه لنا في سورة نوح، وكما روى البخاري (٤٩٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صارت الأوثانُ التي كانت في قومِ نوحٍ في العرب بعدُ، أما وَدٌّ كانت لكَلْبٍ بدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وأما سُوَاعٌ كانت لهُذَيلٍ، وأما يغوثُ فكانت لمُرادٍ، ثُم لبني غُطَيْفٍ بالجَوف، عند سبإٍ، وأما يَعُوقُ فكانت لهَمْدانَ، وأمَّا نَسْرٌ فكانت لحِمْيَرَ لآل ذي الكَلاعِ، أسماءُ رجال صالحين من قوم نوح، فلما هَلَكوا أَوْحى الشيطانُ إلى قومهم أنِ انْصِبُوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسَمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبدْ، حتى إذا هَلَكَ أولئك وتَنَسَّخ العلمُ عُبدت.

فإن قال قائل: فما هو المقصود بالتماثيل إذاً؟ فنقول: قد قيل فيها أقوال أخر، منها أنها كانت =

وحرمَةُ التَّصاويرِ شرعٌ مُجدَّدٌ[1].

رُوِيَ أَنَّهُم عَمِلُوا أَسدَيْنِ في أسفلِ كُرسيِّهِ ونَسْرَينِ فوقَه، فإذا أرادَ أن يصعدَ بسطَ الأسدانِ له ذِراعَيْهما، وإذا قعدَ أظلَّهُ النَّسرانِ بأَجنِحَتِهما.

﴿وَجِفَانٍ﴾: وصِحَافٍ ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾: كالحياضِ الكبارِ، جمعُ جابِيَةٍ مِن الجبايةِ، وهي مِن الصِّفاتِ الغالبةِ كالدَّابَّةِ.

= لغير الحيوان، ومنها ما ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤٩٢) عن الضحاك: أنها كانت كالطَّواويس والعِقْبان والنُّسور على كرسيِّه ودرجات سريره لكي يَهابَها من أراد الدُّنُوَّ منه.

وقد كان العلامة الشعراوي من القلة الذين أنكروا القول بما تقدم من تفسير التماثيل، وذكر فيها معنًى حسناً لعله لم يسبق إليه، فقال في «تفسيره» (١٥/ ٩٦١٤): أما التماثيل فهي معروفة، والموقف منها واضح منذ زمن إبراهيم عليه السلام حينما كسَّرها ونهى عن عبادتها، وهذا يردُّ قول مَنْ قال بأن التماثيل كانت حلالاً، ثم فُتِن الناس فيها فعبدوها من دون الله فَحرِّمت، إذن: كيف نخرج من هذا الموقف؟ وكيف يمتنُّ الله على نبيه سليمان أن سخر له من يعملون التماثيل وهي مُحرَّمة؟

نقول: كانوا يصنعون له التماثيل لا لغرض التعظيم والعبادة، إنما على هيئة الإهانة والتحقير، كأن يجعلوها على هيئة رجل جبار، أو أسد أضخم يحمل جزءاً من القصر أو شرفةً من شرفاته، أو يُصوِّرونها تحمل مائدة الطعام... إلخ؛ أي: أنها ليست على سبيل التقديس.

وقال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٢/ ١٦٢): والتمثالُ هو الصورةُ المُمَثَّلةُ، أي: المُجَسَّمةُ مِثْلَ شيءٍ من الأجسامِ فكان النَّحَّاتون يعملون لسليمانَ صورًا مختلفةً كصورٍ موهومةٍ للملائكة وللحيوان مثلَ الأسود، فقد كان كرسيُّ سليمان محفوفًا بتماثيل أسودٍ أربعةَ عشرَ كما وُصف في الإصحاح العاشر مِن سِفْرِ الملوك الأولِ، وكان قد جعل جابيةً عظيمةً من نحاسٍ مصقولٍ مرفوعةً على اثنتي عشرةَ صورةَ ثور من نحاس.

(١) أي أنها لم تكن إذ ذاك اتخاذها محرماً، ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير» عند هذه الآية، عن أبي العالية، وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٨/ ٤٣٣) في توجيه اتخاذ التماثيل: أو أن تكون تماثيل لا رأس لها، نحو: الأواني والكيزان ونحوها، اهـ.

﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾: ثابتاتٍ على الأثافيِّ لا تنزلُ عنها لعِظَمِها.

﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗا﴾ حكايةٌ لِمَا قيلَ لهم، و﴿شُكۡرٗا﴾ نصبٌ على العلَّةِ؛ أي: اعمَلُوا له واعبدوهُ شُكْرًا، أو المصدرِ لأنَّ العملَ له شكرٌ، أو الوصفِ له[1]، أو الحالِ، أو المفعولِ به.

﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾: المتوفِّرُ على أداءِ الشُّكرِ بقَلْبِه ولسانِه وجوارحِه أكثرَ أوقاتِه، ومع ذلك لا يوفِّي حقَّهُ لأنَّ توفيقَهُ للشُّكرِ نعمةٌ تَسْتَدعِي شُكْرًا آخرَ لا إلى نهايةٍ، ولذلك قيل: الشَّكورُ مَن يَرَى عَجْزَه عن الشُّكرِ[2].

(١٤) ـ ﴿فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ﴾؛ أي: على سليمانَ ﴿مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ﴾: ما دلَّ الجنَّ، وقيل: آلَهُ ﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ أي: الأَرَضةُ، أُضيفَت إلى فعلِها.

وقُرِئَ بفَتحِ الرَّاءِ[3] وهو تأَثُّرُ الخشبةِ مِن فعلِها؛ يقال: أَرَضَتِ الأَرَضَةُ الخَشبَةَ أَرْضًا، فأَرِضَتْ أَرَضًا، مثل: أَكَلَتِ القَوادِحُ الأسنانَ أَكْلًا فأَكِلَتْ أَكَلًا.

﴿تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾: عصاهُ، مِن نَسَأْتُ البعيرَ: إذا طردتَه، لأنَّها يُطرَدُ بها.

وقُرِئَ بفتحِ الميمِ وتخفيفِ الهمزةِ قلبًا وحذفًا[4] على غيرِ قياسٍ، إذ القياسُ إخراجُها بينَ بينَ.

---

(١) قوله: «أو الوصف له»؛ أي: للمصدر؛ أي: اعملوا عملًا شكراً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٠٠).

(٢) نسبه أبو حفص النسفي في «التيسير» عند هذه الآية لبسام بن عبد الله الصيرفي، أبي الحسن الكوفي من رجال «التهذيب».

(٣) أي: (الأَرَض)، وهي عند ابن خالويه جمع أَرَضة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، ونسبها للواقدي.

(٤) أي: بقلبها ألفاً، أو بحذفها بالكلية، كلاهما مع فتح الميم، ذكرهما في «البحر» (١٧/ ٤١٤)، والقراءة بفتح الميم وقلب الهمزة ألفاً ذكرها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤١٢) عن حمزة. وهي خلاف المشهور عنه، وسيأتي اختلاف القراء السبعة فيها.

و: (مِنْسَاءَتَه) على مِفْعَالَةٍ[١] كمِيضَاءَةٍ في مِيضَأَةٍ.

و: (مِن سَأَتِه)[٢]؛ أي: طرفِ عصاهُ، مُشتَقًّا[٣] مِن سَأَةِ القوسِ، وفيه لغتانِ كمَا في قَحَةٍ وقِحَةٍ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿مِنساتَه﴾ بألفٍ ساكنةٍ بدلاً من الهمزة، وابنُ ذَكْوانَ بهمزةٍ ساكنةٍ، وحمزةُ إذا وَقَفَ جَعَلَها بينَ بينَ[٤].

﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾: عَلِمَت الجنُّ بعدَ التباسِ الأمرِ عَلَيهِم ﴿أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾: أَنَّهُم لو كانوا يعلمونَ الغيبَ كمَا يزعمونَ لعَلِمُوا موتَه حيثما وقعَ، فلم يلبثوا بعدَهُ حولًا في تسخيرهِ إلى أَنْ خرَّ.

أو: ظهَرَتِ الجنُّ، و﴿أَن﴾ بما في حَيِّزه بدلٌ منهُ[٥]؛ أي: ظهرَ أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمونَ الغيب ما لَبِثُوا في العذابِ.

وذلك أن داودَ أَسَّسَ بيتَ المقدسِ في موضعِ فُسطاطِ مُوسى عليهِمَا السَّلامُ، فماتَ قبلَ تَمامِه، فوصَّى به إلى سليمانَ، فاستعملَ الجنَّ فيه، فلم يتمَّ بعدُ إذ دنا أجلُهُ، وأُعلِمَ به فأرادَ أَنْ يُعمِّيَ عليهم موتَه ليُتمُّوهُ، فدعاهم فبَنَوْا عليه صَرْحًا من قواريرَ ليسَ له بابٌ، فقامَ يُصَلِّي مُتَّكِئًا على عصاهُ فقبضَ روحَهُ وهو مُتَّكِئٌ عليها، فبقي كذلك حتى أكلَتْها الأرضَةُ فخرَّ، ثم فتحُوا عنه وأرادوا أن يعرفوا وقتَ موتِه

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٢٩)، و«البحر» (١٧/ ٤١٤).

(٢) نسبت لعمرو بن ثابت عن سعيد بن جبير، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٨٦)، و«البحر» (١٧/ ٤١٤).

(٣) في نسخة الفاروقي: «مستعار».

(٤) والباقون بهمزة مفتوحة، وجميعهم اتفقوا على كسر الميم. انظر: «التيسير» (ص: ١٨٠).

(٥) قوله: «و﴿أَن﴾ بما في حيزه بدل منه»؛ أي: من ﴿ٱلْجِنُّ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٠١).

فوضعُوا الأرضةَ على العصا فأكلَتْ يومًا وليلةً مقدارًا، فحَسَبُوا على ذلك فوجدوهُ قد ماتَ منذُ سنةٍ[١]، وكانَ عمرهُ ثلاثًا وخمسينَ سنةً، ومَلَكَ وهو ابنُ ثلاثَ عشرةَ سنةً، وابتدأَ عمارةَ بيتِ المقدسِ لأربعٍ مَضَيْنَ مِن مُلكِه[٢].

(١٥) ـ ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾: لأولادِ سَبأ بنِ يَشْجبَ بنِ يَعْربَ بنِ قحطانَ، ومَنَعَ الصَّرفَ عنه ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو[٣] لأنَّه صارَ اسمَ القبيلَةِ، وعن ابنِ كثيرٍ قلبُ هَمزَتِه ألفًا، ولعلَّهُ أخرجَهُ بينَ بينَ فلَمْ يُؤَدِّهِ الرَّاوِي كما وجبَ[٤].

﴿في مسَاكنِهم﴾: في مواضعِ سُكناهُم وهي باليَمنِ يقالُ لها: مَأرِب، بينَها وبينَ صنعاءَ مسيرةُ ثلاثٍ[٥].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٢٤١) من طريق السُّدِّي في حديث ذكره عن أبي مالك عن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مُرة الهمداني عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، قال ابن كثير بعد ذكر هذا الخبر في «تفسيره» عند هذه الآية: وهذا الأثر ـ والله أعلم ـ إنما هو مما تُلُقِّي من علماء أهل الكتاب، وهي وَقْفٌ لا يصدق منها إلا ما وافق الحق، ولا يُكذب منها إلا ما خالف الحق، والباقي لا يصدق ولا يكذب.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٦٥)، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٩) عن محمد بن إسحاق عن الزهري وغيره.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٤) قال الخفاجي في «حاشيته»: لم يذكر هذه القراءة في «النشر»، لكنه نقل عن عقيل تسكينها بنية الوقف، فإن صحت هذه الرواية فلا مانع من حملها على ظاهرها، فإن الهمزة إذا سكنت يطَّرد قلبها من جنس حركة ما قبلها، وهذا أحسن من توهيم الراوي، فإن مبنى الروايات ونقلها على التحقيق، وقد ذكر المعرب أنه رواية عن أبي عمرو، والمروي عن ابن كثير القصر والتنوين، وإنما حمله على ما ذكر لأنه القياس في الهمزة المتحركة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٢٤٢) عن قتادة.

وقرأ حمزةُ وحفصٌ بالإفرادِ والفتحِ، والكِسائيُّ بالكسرِ[١] حَمْلًا على ما شذَّ مِن القياسِ كالمَسجِدِ والمَطْلِعِ.

﴿ءَايَةٌ﴾: علامةٌ دالَّةٌ على وجودِ الصَّانعِ المختارِ، وأنَّه قادرٌ على ما يشاءُ مِن الأُمورِ العجيبةِ مُجازٍ للمُحسِنِ والمسيءِ، معاضِدةٌ للبُرهانِ السَّابقِ كما في قِصَّتَيْ داودَ وسُلَيمانَ عليهِمَا السَّلامُ.

﴿جَنَّتَانِ﴾ بدلٌ مِن ﴿ءَايَةٌ﴾ أو خبرُ مَحذوفٍ تقديرُه: الآيَةُ جنَّتانِ، وقُرِئَ بالنَّصبِ[٢] على المدحِ.

والمرادُ: جماعتانِ مِن البَساتينِ.

﴿عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾: جماعةٌ عن يمينِ بَلَدِهم وجماعةٌ عن شمالِه، كلُّ واحدَةٍ مِنْها في تَقارُبِها وتضايُقِها[٣] كأنَّه جنَّةٌ واحدةٌ، أو بُستانا كلِّ رَجُلٍ مِنْهُم عن يمينِ مَسكَنِه وعن شمالِه.

﴿كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥ﴾ حكايةٌ لِمَا قال لهم نبيُّهم أو لسانُ الحال، أو دلالةٌ بأنهم كانوا أحقَّاءَ بأن يقالَ لهم ذلك.

﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ استئنافٌ للدلالةِ على مُوجِبِ الشُّكرِ؛ أي: هذه البلدةُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٢) نسبت لابن أبي عبلة، انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٤١٣)، و«البحر المحيط» (١٧/ ٤٢٠).

(٣) وقوله: «وتضايقها» بالقاف؛ أي: واتصالها، فإنه كما يُطلق التفسحُ على الانفصال كقوله: ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١] يطلق الضيق على الاتصال لأنه لازم معناه. وضبط بالفاء وهو بمعنى القاف؛ أي: تنضم إليها وتتصل بها حتى تكون في حكم شيء واحد وإن تباينت حدودها وملاكها. انظر: «حاشية الخفاجي». وفي نسخة ذكرها الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٥٠٢): «تضامها»، والمعنى في الكل متقارب.

التي فيهَا رِزقُكُم بلدةٌ طَيِّبَةٌ، وربُّكُم الذي رزقكُمْ وطلبَ شُكرَكُم ربٌّ غفورٌ فرَطاتِ مَن يَشكُره، وقُرِئَ الكلُّ بالنَّصبِ[١] على المدحِ.

قيل: كانَت أخصبَ البلادِ وأطيبَهَا لم يَكُن فيها عاهَةٌ ولا هامَةٌ.

(١٦) ـ ﴿ فَأَعۡرَضُواْ ﴾ عن الشُّكرِ ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ﴾: سيلَ الأمرِ العَرِمِ؛ أي: الصَّعبِ، مِن عَرِمَ الرَّجُلُ فهو عارِمٌ وعَرِمٌ: إذا شَرِسَ خُلُقُه وصَعُبَ.

أو: المطرِ الشَّديدِ[٢].

أو: الجُرَذِ، أضافَ إليه السيلَ لأنَّه نقَبَ عليهم سِكْرًا ضربَتْه لهم بلقيسُ فحقنَتْ به ماءَ الشِّحْرِ[٣]، وتركَتْ فيه ثُقْبًا على مقدارِ ما يحتاجونَ إليه.

أو: المسنَّاةِ التي عُقِدَتْ سِكْرًا، على أنه جمعُ عَرِمَةٍ وهي الحجارةُ المَركومَةُ[٤].

وقيل: اسمُ وادٍ جاءَ السَّيلُ مِنْ قِبَلِه.

وكان ذلك بينَ عِيسى ومُحمَّدٍ عليهِمَا السَّلامُ.

---

(١) نسبت ليعقوب في غير المشهور عنه، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٢).

(٢) قوله: «أو المطر» بالجرّ عطف على «الأمر». انظر: «حاشية الخفاجي». وعنه سننقل ما سيأتي من شرح.

(٣) قوله: «أو الجُرذِ» بضم الجيم وفتح الراء المهملة والذال المعجمة: نوع من الفئران، قيل: إنه أعمى، ويسمى الخلد أيضاً، وقوله: «أضاف إليه..» إشارة إلى أنّ الإضافة لأدنى ملابسة، و«السكر» بفتح السين وكسرها وسكون الكاف: الجسر والسد على الماء، و«ضربته» بمعنى: صنعته وبنته، و«حقنت» بمعنى: حبست وجمعت، و«الشّحر» بكسر الشين المعجمة وقد تفتح وسكون الحاء المهملة: واد بين عُمان وعدن من أرض اليمن، وفيه مساكن سبأ، ويطلق على الوادي ومجرى الماء مطلقاً.

(٤) قوله: «أو المسناة التي عقدت سكراً» هذا تفسير آخر للعرم، قيل: هي ما يبنى ليردّ ماء السيل عن البساتين، و«المركومة» بمعنى الموضوع بعضها فوق بعض لتكون سداً.

﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾: ثمرٍ بَشِعٍ، فإنَّ الخَمْطَ كلُّ نبتٍ أَخَذَ طَعْمًا مِن مرارةٍ، وقيل: الأَراكُ، أو كلُّ شجرٍ لا شوكَ له، والتَّقديرُ: أُكلِ أُكلِ خَمْطٍ،

فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ في كونِه بدلًا أو عطفَ بيانٍ.

﴿وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ معطوفانِ على ﴿أُكُلٍ﴾ لا على ﴿خَمْطٍ﴾، فإنَّ الأثلَ هو الطرفاءُ[1]، ولا ثمرَ له.

وقُرِئا بالنَّصبِ[2] عطفًا على ﴿جَنَّتَيْنِ﴾.

ووصفُ السِّدرِ بالقلةِ فإنَّ جَنَاه وهو النَّبقُ ممَّا يَطِيبُ أَكْلُه، ولذلك يُغرسُ في البساتين.

وتسميةُ البدلِ جنتين للمُشاكلَةِ والتَّهكُّمِ.

وقرأَ أبو عَمرٍو: ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلِ﴾ بغيرِ تنوينِ اللامِ، وقرأَ الحِرْمِيَّانِ بتَخفيفِ ﴿أُكْل﴾[3].

(١٧) - ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟﴾: بكُفرانِهم النِّعمةَ، أو: بكُفرِهم بالرُّسُلِ، إذ رُوِيَ أنَّه بُعِثَ إليهم ثلاثةَ عشرَ نَبِيًّا فكذَّبُوهُم، وتَقديمُ المفعولِ للتَّعظيمِ لا للتَّخصيصِ.

﴿وهل يُجازَى إلا الكَفورُ﴾: وهَلْ يُجازَى بمثلِ ما فَعَلْنَا بهم إلا البَلِيغُ في الكُفرانِ، أو الكُفرِ.

---

(١) الطرفاء بالمد: شجر لا ثمر له، وهو نوع من الأثل.

(٢) أي: (وأثلًا وشيئًا)، نسبت للفضل بن إبراهيم، انظر: «المختصر شواذ القراءات» (ص: ١٢٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٨٠).

وقـرأ حمـزَةُ والكِسـائيُّ ويعقـوبُ وحَفـصٌ: ﴿نُجَٰزِيٓ﴾ بالنُّـونِ، و﴿ٱلْكَفُورَ﴾ بالنَّصـبِ[1].

(١٨) ـ ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾ بالتَّوسِـعَةِ على أهلِها، وهي قُـرَى الشَّـامِ ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾: مُتواصلـةً يظهَـرُ بعضُها لبَعـضٍ، أو: راكبةً متـنَ الطَّريقِ ظاهرةً لأبناءِ السَّـبيلِ.

﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾ بحيثُ يَقيلُ الغادي في قريةٍ ويبيتُ الرَّائحُ في قريةٍ إلى أَنْ يَبلُغَ الشَّامَ.

﴿سِيرُواْ فِيهَا﴾ على إرادةِ القولِ بلِسانِ الحالِ أو المقالِ ﴿لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾: مَـتى شِئتُم مِن ليلٍ أو نَهارٍ ﴿ءَامِنِينَ﴾ لا يختلِفُ الأمنُ فيها باختلافِ الأوقاتِ.

أو: سيروا آمنينَ وإن طالَت مُدَّةُ سَفرِكُم فيها.

أو: سيروا فيها لياليَ أعمارِكُم وأيامَها لا تَلقَوْنَ فيها إلا الأمنَ.

(١٩) ـ ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ أَشِرُوا النِّعمةَ ومَلُّوا العافيةَ كبني إسرائيلَ، فسَأَلُوا اللهَ أَنْ يجعلَ بينَهُم وبينَ الشَّامِ مَفاوِزَ ليَتطاوَلُوا فيها على الفُقَراءِ بركوبِ الرَّواحلِ وتَزوُّدِ الأزوادِ، فأَجابَهُم اللهُ تعالى بتَخريبِ القُرَى المُتوسِّطَةِ.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عمرٍو وهشام: ﴿بَعِّدْ﴾[2]، ويعقوبُ: ﴿رَبُّنَا باعَدَ﴾[3].

بلَفظِ الخبرِ على أنَّه شَكوى مِنهم لبُعدِ سَفَرِهِم؛ إفراطًا في التَّرفُّهِ وعدمِ الاعتدادِ بما أَنعمَ اللهُ عليهِم فيه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

(٣) انظر: «المبسوط» لابن مهران (ص: ٣٦٢)، وهي رواية عنه.

ومثلُه قراءَةُ مَن قرأ: (رَبَّنا بَعُد) أو: (بُعِّد) على النِّداءِ وإسنادِ الفعلِ إلى (بينُ)[1].

﴿وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ حيثُ بَطِرُوا النِّعمةَ أو لم[2] يَعتَدُّوا بها.

﴿فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ﴾ يتحدَّثُ النَّاسُ بهم تَعجُّبًا وضَرْبَ مَثَلٍ فيقولونَ: (تَفرَّقُوا أَيدِي سَبَا)[3] ﴿وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ ففرَّقناهُم غايةَ التَّفريقِ حتَّى لَحِقَ غسَّانُ مِنْهُم بالشَّامِ، وأَنْمارُ بيَثرِبَ، وجُذَامُ بتِهامَةَ، والأَزْدُ بعُمَانَ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: فيما ذكرَ ﴿لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ﴾ عن المعاصِي ﴿شَكُورٖ﴾ على النِّعَمِ.

(٢٠) ـ ﴿ولَقَد صَدَقَ علَيْهِم إبليسُ ظَنَّهُ﴾؛ أي: صَدَقَ في ظَنِّهِ، أو صَدَقَ بظَنٍّ ظنَّه، مثلَ: فعَلْتَه جهدَكَ، ويجوزُ أن يُعَدَّى الفعلُ إليه بنَفسِه كمَا في (صَدَقَ وعدَهُ)

لأنَّه نوعٌ مِن القَوْلِ، وشدَّدَه الكوفِيُّونَ[4] بمعنى: حقَّقَ ظنَّهُ، أو: وجدَهُ صادِقًا.

---

(١) أي: (ربَّنا بَعُد بَيْنُ أَسفارِنَا) و: (بُعِّد بينُ أَسفارِنَا) على النداء وإسنادِ الفِعْل إلى (بَيْنُ) ورَفْعِه به. ذكرهما دون نسبة الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ١٤٠)، ونسبت الأولى لسعيد بن أبي الحسن أخي الحسن البصري، وابن يعمر، ومحمد بن السميفع، وغيرهم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٨٩).

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «ولم». قال الخفاجي: وقولُه: (أو لم يعتدوا بها) بالعطفِ بـ«أو» كما في أكثرِ النُّسخ على وجوهِ الخبريَّة والقُرَّاءات الأخيرَة، وكذا على العطفِ بالواوِ على ما في بعضِها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٢٧٥)، و«المستقصى» (٢/ ٨٨).

(٤) وهم عاصم وحمزة والكسائي. انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

وقُرِئَ بنَصبِ (إبليسَ) ورفعِ الظَّنِّ مع التَّشديدِ[1] بمَعنى: وجدَهُ ظنُّه صادقًا، والتَّخفيفِ[2] بمعنى: قالَ له ظنُّهُ الصِّدقَ حين خيَّله إغواءَهُم[3].

وبرفعِهما والتَّخفيفِ[4] على الإبدالِ.

وذلك إما ظنُّه بالسَّبأ حينَ رأَى انهِمَاكَهُم في الشَّهواتِ، أو ببَنِي آدمَ حينَ رَأَى أباهُم النَّبيَّ ضعيفَ العَزْمِ، أو ما ركِّبَ فيهم مِن الشَّهوَةِ والغضبِ، أو سمعَ مِن الملائكةِ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] فقال: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩] ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: إلا فريقًا هم المؤمنونَ لم يتَّبعوهُ، وتقليلهُم بالإضافةِ إلى الكُفَّارِ، أو: إلَّا فريقًا من فرقِ المُؤمنينَ لم يتَّبعوهُ في العصيانِ وهم المخلِصونَ.

(٢١) - ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم﴾: على المتَّبِعين ﴿مِّن سُلْطَانٍ﴾: تسلُّطٍ واستيلاءٍ بالوَسْوَسَةِ والاستغواءِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٤١).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٩١) عن الزهري وأبي الهجهاج الأعرابي، ونسبها في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤١٧) لبلال بن أبي بردة.

(٣) قوله: «خيله إغواءهم» بنصب «إغواءهم» على الحذف والإيصال، وفاعله ضمير الظن؛ أي: خيل له إغواءهم. أو برفعه على الفاعلية. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٤١) دون نسبة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢) عن عبد الوارث عن أبي عمرو. ولم يقيد ابن خالويه (صدق) بتشديد ولا تخفيف، لكن ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (٢٢/ ٨٥) أن ظاهر قول الزمخشري بعدها: «ولو قرئ بالتَّشديد معَ رفعهمَا» أنه لم يقرأ أحد بذلك.

﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ﴾: إلا ليتعلَّقَ عِلمُنا بذلك تعلُّقًا يترتَّبُ عليه الجزاءُ، أو ليتميَّزَ المؤمنُ مِن الشَّاكِّ، أو ليؤمنَ مَن قدَّرَ إيمانَه ويشكَّ مَن قدَّرَ ضلالَهُ.

والمرادُ مِن حُصولِ العلمِ: حصولُ مُتعلَّقِه مُبالغَةً، وفي نظمِ الصِّلَتين نكتةٌ لا تَخْفَى.

﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾: مُحافِظٌ، والزِّنَتانِ مُتَآخِيَتَانِ.

(٢٢) ـ ﴿قُلِ﴾ للمُشركينَ: ﴿ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم﴾؛ أي: زَعَمْتُموهُم آلهةً، وهُمَا مَفعولَا (زَعَم) حُذِفَ الأَوَّلُ لِطولِ الموصول بصِلَتِه، والثَّاني لقيامِ صِفَتِه ـ وهي ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ـ مَقامَه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ هو مفعولَهُ الثَّانيَ لأنَّه لا يلتَئِمُ مع الضَّميرِ كلامًا، ولا ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ لأنَّهم لا يزعُمونَه ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ والمعنى: ادعوهُم فيما يُهِمُّكُم مِن جَلبِ نَفعٍ أو دفعِ ضرٍّ لعَلَّهُم يستجيبونَ لَكُم إن صحَّ دعواكم، ثمَّ أجابَ عنهم إشعارًا بتعيُّنِ الجوابِ وأنَّه لا يقبلُ المُكابرةَ فقال:

﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ مِن خَيرٍ أو شَرٍّ ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ في أمرٍ مّا، وذكرُهُما للعُمومِ العُرْفِيِّ، أو لأنَّ آلهتَهُم بعضُها سَماوِيَّةٌ كالملائكَةِ والكواكبِ، وبعضُهَا أَرضِيَّةٌ كالأصنامِ، أو لأنَّ الأسبابَ القَريبَةَ للشرِّ والخيرِ سماويَّةٌ وأرضيَّةٌ، والجملةُ استئنافٌ ببيانِ حالِهم.

﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾: مِن شركةٍ لا خَلْقًا ولا مُلْكًا ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ يُعِينُه على تَدبيرِ أمرِهِما.

(٢٣) ـ ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ فلا تَنفَعُهم شفاعةٌ أيضًا كما يزعمونَ؛ إذ لا تنفعُ الشَّفاعَةُ عندَ اللهِ ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾: أَذِنَ له أن يَشْفعَ، أو أذِنَ أَنْ يُشْفَعَ لهُ لعلوِّ

شأنِه، ولم يثبُت ذلك، واللامُ على الأوَّلِ كاللامِ في قولِك: الكَرَمُ لزيدٍ، وعلى الثَّاني كاللامِ في: جئتُك لزيدٍ.

وقرأَ أبو عمرٍو وحمزةُ والكِسائيُّ بضمِّ الهمزَةِ[١].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ غايةٌ لِمَفهومِ الكلامِ مِن أَنَّ ثَمَّ توقُّفاً وانتظاراً للإذنِ؛ أي: يَتربَّصونَ فَزِعينَ حتَّى إذا كُشفَ الفزعُ عن قلوبِ الشَّافعينَ والمشفوعِ لهم بالإذنِ.

وقيل: الضَّميرُ للمَلائِكَةِ وقد تقدَّمَ ذِكرُهُم ضِمْنًا.

وقرأَ ابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿فَزَّعَ﴾ على البناءِ للفاعلِ[٢]، وقُرِئَ: (فُرِّغَ)[٣]؛ أي: نُفِيَ الوجَلُ، مِن فَرَغَ الزَّادُ: إذا فَنِيَ.

﴿قَالُوا۟﴾ قال بعضُهُم لبعضٍ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ في الشَّفاعةِ؟

﴿قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ قالوا: قالَ القولَ، وهو الإذنُ بالشَّفاعةِ لِمَن ارتضَى وهُم المؤمنونَ، وقُرِئَ بالرَّفعِ[٤]؛ أي: مقولُه الحَقُّ.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ذو العلُوِّ والكبرياءِ ليس لِملَكٍ أو نبيٍّ أن يتكلَّمَ ذلك اليومَ إلَّا بإذنه.

---

(١) في نسخة الفاروقي بدل «بضم الهمزة»: «أذن على البناء للمفعول»، انظر: «السبعة» (ص: ٥٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٦١)، و«المحتسب» (٢/ ١٩٢) عن الحسن، و«البحر» (١٧/ ٤٤١) عنه وعن ابن عمر وقتادة وغيرهم.

(٤) نسبها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٢٣)، وأبو حيان في «البحر» (١٧/ ٤٤٣)، لابن أبي عبلة، وأجازها نحواً لا قراءة: الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٦٢) فقال: ولو قرئ: (الْحَقُّ) بالرفع ـ أي: هو الحق ـ كان صوابًا، وتابعه الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ٢٥٣).

(٢٤) - ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يريدُ بهِ تقريرَ قولِه: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾.

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ إذ لا جوابَ سواهُ، وفيهِ إشعارٌ بأنَّهم إن سكتُوا أو تلعثَمُوا في الجوابِ مخافةَ الإلزامِ فهُمْ مُقِرُّونَ به بقُلوبِهم.

﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾؛ أي: وإنَّ أحدُ الفريقَيْنِ مِن الموحِّدَينِ المتوحِّدَ بالرِّزقِ والقدرةِ الذَّاتيَّةِ بالعبادةِ والمشركينَ به الجمادَ النَّازلَ في أدنى المراتبِ الإمكانيَّةِ= لعَلى أحدِ الأمرينِ مِن الهُدَى والضَّلالِ المُبِيْنَينِ[1]، وهو بعدَما تقدَّمَ مِن التَّقريرِ البَليغِ الدَّالِّ على مَن هو على الهُدى ومَن هو في الضَّلالِ أبلَغُ من التَّصريحِ؛ لأنَّه في صورةِ الإنصافِ المُسكِتِ[2] للخصمِ المشاغِبِ، ونظيرُهُ قولُ حَسَّان:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ ... فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ[3]

وقيل: إنَّه على اللفِّ، وفيه نظرٌ.

واختلافُ الحرفينِ لأنَّ الهاديَ كمَنْ صَعِدَ مَنارًا ينظرُ الأشياءَ ويتطلَّعُ عليها، أو رَكِبَ جوادًا يركضُه حيثُ يشاءُ، والضَّالَّ كأنَّه مُنغَمِسٌ في ظلامٍ مُرتبِكٌ فيه لا يَرى شيئًا، أو محبوسٌ في مَطْمورَةٍ لا يستطيعُ أَنْ يَتفَصَّى مِنْها.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «والضلال الواضح».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «المبكت». قال الخفاجي: وقولُه: (أبلغ من التَّصريحِ) لأنَّهُ في صورَةِ الإنصات المسكت؛ أي: الَّذي يسكت الخصم لانقطاعِ حجته، وفي نسخَةٍ: (المبكت) وهوَ بمعناهُ والمشاغب بالغينِ المُعْجمَةِ من الشغب، وهوَ الخصام وتهييج الشرّ، وهذا فن من فنون البلاغَة يُسمَّى الكلام المنصف.

(٣) انظر: «ديوان حسان» (ص: ٩).

(٢٥) ـ ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ هذا أدخَلُ في الإنصافِ وأبلغُ في الإخباتِ، حيثُ أسندَ الإجرامَ إلى أنفُسِهِم والعملَ إلى المُخاطبينَ.

(٢٦) ـ ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا﴾ يومَ القيامَةِ ﴿ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾: يحكمُ ويفصِلُ بأن يُدخِلَ المحقِّينَ الجنَّةَ والمُبطلينَ النَّارَ.

﴿وَهُوَ الْفَتَّاحُ﴾: الحاكمُ الفصلُ في القضايا المنغلِقَةِ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بـما يَنبَغي أن يُقضَى به.

(٢٧) ـ ﴿قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ﴾ لأَرى بـأَيِّ صِفَةٍ أَلحَقْتُموهُم باللهِ في استحقاقِ العِبادةِ، وهو استِفسارٌ عن شُبهَتِهِم بعدَ إلزامِ الحُجَّةِ عليهم زيادةً في تَبكيتِهِم.

﴿كَلَّا﴾ ردعٌ لَهُم عن المشاركَةِ بعدَ إبطالِ المُقايَسةِ ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾: الموصوفُ بالغلبَةِ وكمالِ القُدرَةِ والحِكمَةِ، وهؤلاءِ الملحقونَ به مُتَّسمةٌ بالذِّلَّةِ متأبِّيَةٌ عن قَبولِ العلمِ والقُدرَةِ رأسًا، والضَّميرُ للهِ أو للشَّأنِ.

(٢٨) ـ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾: إلَّا إرسالةً عامَّـةً لهـم، مِـن الكـفِّ؛ فإنَّهـا إذا عَمَّتْهـم فقَدْ كَفَّتْهُـم أَنْ يخرجَ مِنْها أحـدٌ مِنْهُـم، أو: إلَّا جامعًا لهم فـي الإبـلاغِ فهـيَ حالٌ مـن الـكافِ، والتَّـاءُ للمُبالغَـةِ، ولا يجـوزُ جَعلُها حـالًا من (النَّـاسِ) علـى المُختارِ.

﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيَحـمِلُـهُم جهلُهـم علـى مُخالفَتِكَ.

(٢٩) ـ ﴿وَيَقُولُونَ﴾ مِـن فَرْطِ جَهْلِهِم: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ يعنونَ: المبشرَ به والمنذرَ عنه، أو الموعودَ بقولِه: ﴿يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا﴾.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ يُخاطبونَ به رسولَ اللهِ والمؤمنينَ.

(٣٠) - ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ﴾: وعدُ يوم أو: زمانُ وعدٍ، وإضافتُه إلى اليومِ للتَّبيينِ، ويؤيِّدُه أنَّه قُرئَ على البَدلِ[١]، وقُرئَ: (يوماً)[٢] بإضمارِ: أَعْنِي.

﴿لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ﴾ إذا فاجَأَكُم، وهوَ جوابُ تهديدٍ جاءَ مُطابقًا لِمَا قصدُوهُ بسُؤالِهم مِن التَّعنُّتِ والإنكارِ.

(٣١) - ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾: ولا بما تقدَّمَه من الكتبِ الدَّالَّةِ على البعثِ.

وقيل: إنَّ كُفَّارَ مكَّةَ سألوا أهلَ الكتابِ عن الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، فأخبروهُم أنَّهُم يجدونَ نعتَهُ في كتبِهِم، فغَضِبُوا وقالوا ذلك[٣].

وقيل: (الذي بينَ يديه): يومُ القيامَةِ.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾؛ أي: في موضعِ المُحاسبَةِ ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾: يتحاوَرُونَ ويتراجعونَ القولَ.

﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾ يقولُ الأتباعُ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ للرُّؤساءِ: ﴿لَوْلَآ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٥١)، وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٦٢) نحواً فقال: ولو قرئت: «ميعادٌ يومٌ» لجاز.

(٢) أي: (ميعادٌ يوماً)، نسبها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣) لليزيدي، والهذلي في «الكامل» (ص: ٦٢٣) لابن أبي عبلة، وأبو حيان في «البحر» (١٧/ ٤٤٩) لهما.

(٣) ذكر الإمام أبو منصور في «تأويلات أهل السنة» (٨/ ٨٥) هذه القصة في تفسير قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وأبو الليث السمرقندي في «بحر العلوم» (٢/ ٦١١)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٤٦٦)، والواحدي في «الوجيز» (ص: ٨٢٠) عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾.

أَنتُمْ﴾: لـولا إِضلالُكُـم وصَدُّكُم إيَّانا عـن الإيمانِ ﴿لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ باتِّباعِ الرَّسـولِ عليهِ السَّـلامُ.

(٣٢) ـ ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓا۟ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ﴾ أنكَـرُوا أنَّهُـم كانـوا صادِّينَ لهـم عن الإيمانِ، وأثبَتُـوا أنَّهُم هم الذيـن صَـدُّوا أنفُسَـهُم[١] حيـثُ أعرَضُوا عـن الهُـدَى وآثَـرُوا التَّقليدَ عليـه، ولذلك بَنَوا الإنـكارَ على الاسـمِ.

(٣٣) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إضـرابٌ عـن إضرابِهم؛ أي: لم يَكُن إجرامُنا هو الصادَّ، بل مَكرُكُم لنا دائبًا ليلًا ونهارًا حتى أَغَرْتُم علينا رأيَنا[٢].

﴿إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ والعاطفُ يَعْطِفُه على كلامِهم الأوَّلِ، وإضافةُ المكرِ إلى الظَّرفِ على الاتِّساعِ.

وقُرِئَ: (مكرَ الليل) بالنَّصبِ على المصدرِ[٣].

و: (مكرٌ الليلَ) بالتَّنوينِ ونصبِ الظَّرفِ[٤]، و: (مكَرّ الليل) مِن الكرورِ[٥].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بأنفسهم».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «أغريتم علينا رأينا»، والمثبت من بقية النسخ، قال الخفاجي: «أغرتم علينا رأينا» كذا وقع في النسخ، والظاهر: غيرتم علينا رأينا، وكونُه من الإغارَة وهيَ الغارَة على العدوِّ لنهب وقتل أُريدَ بِهِ غلبتم علينا في رأينا علاج بعض المرض. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) لم أجدها. وقال الخفاجي: قولُه: (وقُرِئَ مكر اللَّيل... إلخ) نصبه على المصدرِية بفعل مُقدَّر تقديره مكرتم ظاهر، إلَّا أنَّه قيلَ: إنَّه لم يُرَ النَّصبُ في شيءٍ مِن الكتبِ إلَّا مع التَّشديد، فكأنَّه سهو. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٩٣) عن قتادة.

(٥) نسبت برفع (مكرُّ) لسعيد بن جبير وأبي رزين وجعفر بن محمد، وبنصبه لابن جبير أيضاً وطلحة =

﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾: وأَضْمَرَ الفريقَانِ النَّدامةَ على الضَّلالِ والإضلالِ وأخفاها كلٌّ عن صاحبِه مخافةَ التَّعييرِ، أو: أظهَرُوها فإنَّه مِن الأَضدادِ، إذ الهمزةُ تَصْلحُ للإثباتِ والسَّلبِ كما في: أَشْكَيْتُه[1].

﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَـٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ أي: في أعناقِهم، فجاءَ بالظَّاهرِ تنويهًا بذمِّهم وإشعارًا بموجِبِ أغلالِهم.

﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: لا يُفعلُ بهم إلا ما يُفعلُ بالأُجَراءِ على أعمالِهم، وتعديَةُ (يجزي) إمَّا لتَضمينِ معنى: يَقضي، أو لنزعِ الخافضِ.

(٣٤) ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ﴾ تسليةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ ممَّا مُنيَ بهِ مِن قومِه، وتخصيصُ المُتنعِّمينَ بالتَّكذيبِ لأنَّ الدَّاعِيَ المُعظَمَ إلى التكبُّرِ والمفاخرةِ بزخارِفِ الدُّنيَا الانهماكُ[2] في الشَّهواتِ والاستهانةُ بمَنْ لم يحظَ مِنْها، ولذلك ضمُّوا التَّهكُّمَ والمفاخرةَ إلى التَّكذيبِ فقالوا: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ﴾ على مقابلةِ الجمعِ بالجَمعِ.

= وراشد الذي نظر في مصاحف الحجاج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٩٣)، و«البحر» (١٧/ ٤٥٣). قال أبو حيان: وراشد هذا من التابعين ممن صحح المصاحف بأمر الحجاج.

(١) قوله: «في أشكيته»؛ أي: كما تصلح الهمزة في (أشكيته) للإثبات والسلب، فتقول: أشكيتُه إذا أثبتَّ له الشكاية، أو أزلتَها عنه. انظر: «حاشية القونوي» (١٥/ ٥١٩)، و«حاشية شيخ زاده» (٦/ ٧٠٥).

(٢) في نسخة الفاروقي: «لأنَّ الدَّاعِيَ المعظَمَ إليه التكبُّر والمفاخرة بزخارِفِ الدُّنيَا والانهماك». قال الخفاجي: وقولُه: (الانهماك في الشَّهوات) خبر إنَّ؛ أي: المنهمك هوَ المتنعم فيلزمُهُ التكبر والمفاخرَة المؤدّيان إلى التَّكذيب، وفي بعضِ النُّسخ: (المفاخرةُ) بلا واو على أنَّهُ الخبر، (والانهماك) بالواوِ عطف عليها ومآله للأوَّلِ، وفي بعضِها: (لأنَّ الدَّاعيَ المعظم إليهِ التكبرُ والمفاخرة) على أنَّهُ الخبر (والانهماكُ) بالواوِ عطفًا عليه، وهي أظهر وأكثر. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣٥) ـ ﴿وَقَالُواْ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ فنحنُ أولى بما تَدَّعونَه إنْ أمكنَ ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ إمَّا لأنَّ العذابَ لا يكونُ، أو لأنَّه كرَّمنا بذلك فلا يهينُنا بالعذابِ.

(٣٦) ـ ﴿قُلْ﴾ رَدًّا[1] لحُسبانِهِم: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ ولذلك يختلفُ فيه الأشخاصُ المتماثلةُ في الخصائصِ والصِّفاتِ، ولو كان ذلك لكرامةٍ وهوانٍ يُوْجِبانه لم يَكُن بمَشيئتِه.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيظنونَ أنَّ كثرةَ الأموالِ والأولادِ للشَّرفِ والكرامةِ، وكثيرًا ما يكونُ للاستدراجِ كما قال:

(٣٧) ـ ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾: قربةً، و(التي) إمَّا لأنَّ المرادَ: وما جماعةُ الأموالِ والأولادِ، أو لأنَّها صِفَةُ مَحذوفَةٍ كالتَّقوى والخَصلَةِ.

وقُرِئَ: (بالذي)؛ أي: بالشَّيءِ الذي يُقرِّبُكُم[2].

﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ استثناءٌ مِن مَفعولِ ﴿تُقَرِّبُكُمْ﴾؛ أي: الأموالُ والأولادُ لا تُقرِّبُ أحدًا إلا المؤمنَ الصَّالحَ الذي يُنفِقُ مالَهُ في سبيلِ اللهِ، ويُعلِّمُ ولدَهُ الخيرَ، ويُربِّيهِ على الصَّلاحِ.

أو مِن ﴿أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم﴾ على حذفِ المُضافِ.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ﴾: أن يجازَوا الضِّعفَ إلى عشرٍ فما فوقَه، والإضافةُ إضافَةُ المصدرِ إلى المفعولِ، وقُرِئَ بالإعمالِ على الأصلِ[3].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «ردًّا»، قال الخفاجي: قولُه: «ردٌّ لحسبانهم»، وفي نسخَةٍ: «ردًّا» بالنَّصبِ على أنَّهُ مفعولٌ له؛ أي: ردا لما ظنُّوه من أنَّهم أولى بما يدعونه وأنَّهُم لا يعذبون لكثرَة أموالهم وأولادهم الدَّالَّة على كرامتهم عند اللهِ تعالى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٥٦)، و«البحر المحيط» (١٧/ ٤٥٧)، دون نسبة.

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٥٧) دون نسبة، وأجازها نحواً لا قراءة الفراء في «معاني القرآن» =

وعن يعقوبَ رَفعُهُما على إبدالِ (الضِّعْفُ)[١]، ونصبُ الجَزاءِ[٢] على التَّمييزِ، أو المصدرِ لفعلِه الذي دلَّ عليه ﴿لَهُمْ﴾.

﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ مِن المَكارِه.

وقُرِئَ بفَتحِ الرَّاءِ وسُكونِها، وقرأَ حمزَةُ: ﴿في الغُرْفَةِ﴾[٣] على إرادةِ الجنسِ.

(٣٨) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ بالرَّدِّ والطَّعنِ فيهَا ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾: سابقينَ لأَنبيَائِنَا[٤]، أو ظانِّينَ أَنَّهُم يَفُوتونَنَا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾.

(٣٩) ـ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ﴾: يوسِّعُ عليهِ تارَةً ويضيِّقُ عليه أخرى، فهذا في شَخصٍ واحدٍ باعتبارِ وَقتَيْنِ، وما سبقَ في شَخصينِ فلا تكريرَ.

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ عِوَضًا إمَّا عاجلًا أو آجلًا ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ فإنَّ غيرَهُ وسطٌ في إيصالِ رزقِه لا حقيقةَ لرازقيَّتِه.

= (٢/ ٣٦٤) فقال: لو نصبتَ بالتنوين الذي في الجزاء كان صوابًا، وتابعه الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ٢٥٣) فقال: ويجوز: (فأُولَئِكَ لهم جزاءٌ الضِعْفَ) على نصب (الضعْف) المعنى: فأُولَئِكَ لهم أَنْ نُجَازِيَهم الضعْفَ.

(١) أي: (جزاءٌ الضِّعْفُ)، و(الضِّعْفُ) بدَلٌ مِن (جَزاءٌ). نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣)، و«البحر المحيط» (١٧/ ٤٥٨).

(٢) أي: ﴿جزاءَ الضعفُ﴾ بنصب الجزاء ورفع الضعف، رواية رويس عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٣٥١).

(٣) والباقون بالجمع وضم الراء. انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٨١). وبالجمع وسكون الراء قرأ الحسن والأعمش ومحمد بن كعب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣). وبالجمع وفتح الراء ذكرها ابن خالويه عن بعضهم ولم يسمه.

(٤) في نسخة الفاروقي: «لآياتنا».

(٤٠) ـ ﴿ويومَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً﴾ المستكبرينَ والمُستضعفينَ ﴿ثمَّ نقولُ للملائكةِ أهؤلاءِ إيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدون﴾ تقريعًا للمُشركينَ وتبكيتًا لهم، وإقناطًا لهم عمَّا يتوقَّعونَ من شَفاعَتِهِم، وتخصيصُ المَلائكةِ لأنَّهُم أشرفُ شُركائِهِم والصَّالحونَ للخطابِ مِنهم، ولأنَّ عبادَتَهم مبدأُ الشِّركِ وأصلُه. وقرأَ حَفْصٌ بالياءِ فيهِمَا[1].

(٤١) ـ ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ﴾: أنتَ الذي نُواليهِ مِن دونِهم لا مُوالاةَ بينَنا وبينَهُم، كأنَّهُم بيَّنُوا بذلك براءتَهم مِن الرِّضَا بعِبادَتِهم، ثمَّ أضرَبُوا عن ذلك ونفَوا أنَّهُم عَبَدُوهم على الحقيقةِ بقولهم: ﴿بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ﴾؛ أي: الشَّياطينَ حيثُ أَطاعوهُم في عبادةِ غيرِ اللهِ.

وقيل: كانوا يَتمثَّلونَ لهم ويخيِّلونَ إليهِم أنَّهُم الملائكةُ فيعبدونَهُم.

﴿أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ الضَّميرُ الأوَّلُ للإنسِ أو للمُشركينَ والأكثرُ بمعنى الكلِّ، والثَّاني للجنِّ.

(٤٢) ـ ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ إذِ الأمرُ فيه كلُّه له؛ لأنَّ الدَّارَ دارُ جزاءٍ وهو المُجازي وحدَه.

﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ عطفٌ على ﴿لَا يَمْلِكُ ﴾ مُبيِّنٌ للمقصودِ مِن تَمهيدِه.

(٤٣) ـ ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُواْ مَا هَٰذَآ ﴾ يعنونَ: مُحمَّدًا عليه السَّلامُ.

﴿إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ﴾ فيستتْبِعَكُمْ بما يَستبدعُه.

﴿وَقَالُواْ مَا هَٰذَآ ﴾ يعني القُرآنَ ﴿إِلَّآ إِفْكٌ ﴾ لعدمِ مُطابقةِ ما فيه الواقعَ ﴿مُّفْتَرًى ﴾ بإضافَتِه إلى اللهِ سُبحانَه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾: لأمرِ النبوَّةِ، أو الإسلامِ، أو القرآنِ، والأَوَّلُ باعتبارِ معناه وهذا باعتبارِ لَفظِهِ وإعجازِه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرٌ سحريَّتُه.

وفي تكريرِ الفعلِ، والتَّصريحِ بذكرِ الكفرَةِ، وما في اللامَينِ[١] مِن الإشارةِ إلى القائلِينَ والمقولِ فيه[٢]، وما في ﴿لَمَّا﴾ مِن المُبادَهَةِ إلى البتِّ تمهيدًا للقولِ[٣]= إنكارٌ عظيمٌ له وتعجيبٌ بليغٌ منه.

(٤٤) ـ ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ وفيها دليلٌ على صِحَّةِ الإشراكِ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ يَدعوهُم إليه وينذرُهُم على تركِه، وقد بانَ مِن قبلُ أَنْ لا وجهَ له فمِن أينَ وقعَ لَهُم هذه الشُّبهَةُ؟ وهذا في غايةِ التَّجهيلِ لَهُم والتَّسفيهِ لِرَأْيِهم، ثمَّ هَدَّدَهُم فقال:

(٤٥) ـ ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ كما كذبُوا ﴿وَمَا بَلَغُواْ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾: وما بلغَ هؤلاء عُشرَ ما آتينا أولئكَ مِن القوَّةِ وطولِ العمرِ وكثرة المالِ، أو: ما بلغَ أولئكَ عُشرَ ما آتينا هؤلاءِ مِن البيناتِ والهُدى.

﴿فَكَذَّبُواْ رُسُلِى فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ فحينَ كذَّبُوا رسُلِي جاءَهُم إنكاري بالتَّدميرِ فكيفَ كان نكيرِي لهم؟ فليحذَرْ هؤلاءِ مِن مثلِه.

ولا تكريرَ في (كذَّب) لأنَّ الأوَّلَ للتَّكثيرِ والثَّاني للتَّكذيبِ، أو الأوَّلُ مُطلَقٌ والثَّاني مُقيَّدٌ ولذلك عطفَ عليه بالفاءِ.

(٤٦) ـ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾: أُرشدُكُم وأنصَحُ لَكُم بخَصلَةٍ واحدَةٍ هي ما دلَّ عليه: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ وهو القيامُ مِن مجلسِ رسولِ اللهِ ﷺ، أو الانتصابُ

---

(١) قوله: «وما في اللامين»؛ أي: لامي (الذين) و(الحق). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥١٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «فيهم».

(٣) في نسخة الفاروقي: «إلى البت بهذا القول».

في الأمرِ خالصًا لوجهِ الله مُعرِضًا عن المراءِ والتَّقليدِ ﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾: مُتفرِّقينَ اثنَيْنِ وواحدًا واحدًا؛ فإنَّ الازدحامَ يشوِّشُ الخاطرَ ويخلطُ القولَ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ في أمرِ مُحمَّدٍ وما جاءَ به لتَعْلَمُوا حقيقتَهُ.

ومَحلُّهُ الجرُّ على البدلِ أو البيانِ[١]، أو الرَّفعُ أو النَّصبُ، بإضمارِ (هو) أو (أَعْني).

﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ فتَعْلَمُوا: ما بِهِ جنونٌ يحملُه على ذلك، أو استئنافٌ[٢] منبهٌ لهم على أنَّ ما عرَفُوا مِن رَجاحَةِ عقلِه كافٍ في تَرجُّحِ صدقِهِ، فإنَّه لا يَدَعُه أن يَتصدَّى لادِّعاءِ أمرٍ خطيرٍ وخَطْبٍ عظيمٍ مِن غيرِ تحقُّقٍ ووُثوقٍ ببُرهانٍ، فيُفْتَضَحُ على رُؤوسِ الأشهادِ ويُسْلِمُ[٣] نفسَهُ إلى الهلاكِ، فكيفَ وقد انضمَّ إليه مُعجِزَاتٌ كثيرةٌ؟

وقيل: ﴿مَا﴾ استفهاميَّةٌ، والمعنى: ثمَّ تَتفكَّرُوا أيُّ شيءٍ به مِن آثارِ الجُنونِ؟

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾: قُدَّامَه لأنَّه مَبعوثٌ في نَسَمِ السَّاعةِ[٤].

---

(١) قوله: «ومحله»؛ أي: ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ «الجر على البدل»؛ أي: من (واحدةٍ)، «أو البيان»؛ أي: أو عطف بيان لها، و﴿تَتَفَكَّرُواْ﴾ عطف على ﴿تَقُومُواْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥١٦).

(٢) قوله: «أو استئناف» عطفٌ من حيث المعنى على «فتعلموا»، والمعنى: ثم تتفكروا فتعلموا ما به جنون، أو استئناف تنبيهاً على أن ما عرفوا... إلى آخره، فالاستئناف واقع على ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥١٧).

ويؤيده قول الزمخشري: (فإن قلتَ ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾ بمَ يَتعلَّق؟ قلتُ: يجوز أن يكُونَ كلاماً مُستأنفاً تَنْبيهاً من اللهِ عزَّ وجلَّ على طريقَةِ النَّظر في أَمْر رسُول الله، ويجوز أن يكُونَ المَعنى: ثُمَّ تتفكَّرُوا فتَعْلَمُوا ما بصَاحبكُم من جِنَّةٍ). قلت: وقد عكس المصنف ترتيب الزمخشري لهذين الوجهين.

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «ويلقي».

(٤) إشارة إلى حديث: «بُعِثْتُ في نَسَم السَّاعةِ»، رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٧٣) من طريق أبي جبيرة بن الضحاك، عن أشياخ من الأنصار. =

(٤٧) ـ ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾: أيَّ شيءٍ سألتُكم مِن أجرٍ على الرِّسالةِ ﴿فَهُوَ لَكُمْ﴾، والمرادُ نفيُ السُّؤالِ كأنَّه جعلَ التَّنبِّيَ مُستلزِمًا لأحدِ الأمرينِ: إمَّا الجنونُ، وإما توقُّعُ نفعٍ دُنيويٍّ عليه؛ لأنَّه: إمَّا أن يكونَ لغرضٍ أو لغيرِه، وأيًّا مّا كانَ يلزمُ أحدُهما، ثمَّ نفى كُلًّا منهُما.

وقيل: (ما) مَوصولةٌ مرادٌ بها ما سألَهُم بقولِه: ﴿مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، وبقوله: ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] واتِّخاذُ السَّبيلِ يَنفعُهُم وقُرباهُ قُرباهُم.

﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾: مُطَّلِعٌ يَعلَمُ صِدقِي وخُلوصَ نِيَّتِي.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر بإسكانِ الياءِ[1].

(٤٨) ـ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾: يُلقيهِ ويُنزِلُه على مَن يَجتَبيهِ مِن عِبادِه، أو يرمي به الباطلَ فيَدمَغُه، أو يرمي بِهِ إلى أقطارِ الآفاقِ فيكونُ وعدًا بإظهارِ الإسلامِ وإفشائِه.

﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ صِفةٌ مَحمولَةٌ على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها، أو بدلٌ مِن المستكنِّ في ﴿يَقْذِفُ﴾، أو خبرٌ ثانٍ، أو خبرُ مَحذوفٍ.

= ورواه البزار (٣٢١٥ ـ كشف)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ١٦١) من طريق أبي جبيرة بن الضحاك، عن النبيِّ ﷺ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١/ ٢٢٨): ورجاله رجال الصحيح غير شبل ـ أو شبيل ـ بن عوف، وهو ثقة.

وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١٠٩): أخرجه البزار بسند حسن من حديث أبي جبيرة بن الضحاك الأنصاري.

قلت: وأبو جبيرة مختلف في صحبته. انظر: «الإصابة» (٧/ ٥٤).

قال ابن الأثير في «النهاية» (مادة: نسم): والنَّسَمُ جمع: نسمَة، وهي النَّفسُ وَالروحُ؛ أي: بُعِثت فِي ذِي أَرْوَاحٍ خلقهم اللهُ تعالى قبل اقترابَ السَّاعَةِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣١)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

وقُرِئَ بالنَّصبِ[1] صِفَةً لـ﴿رَبِّي﴾ أو مُقدَّرًا بـ(أعني).

وقرأَ حمزَةُ وأبو بكرٍ: ﴿الغِيوب﴾ بالكسرِ كالبِيُوتِ، وبالضَّمِّ كالعُشورِ[2]، وقُرِئَ بالفَتحِ[3] كالصَّيُودِ[4] على أنَّه مُبالغَةُ غائبٍ.

(٤٩) ـ ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾؛ أي: الإسلامُ ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾: وزهقَ الباطلُ؛ أي: الشِّركُ بحيثُ لم يبقَ لَهُ أثرٌ، مَأخوذٌ مِن هَلاكِ الحيِّ فإنَّه إذا هلكَ لم يبقَ لهُ إبداءٌ ولا إعادةٌ، قال:

أَقْفَـرَ مِـنْ أَهْلِـهِ عَبِيـدُ ... فَاليَوْمَ لَا يُبْـدِي وَلَا يُعِيـدُ[5]

وقيل: الباطِلُ إبليسُ أو الصَّنمُ، والمعنى: لا يُنشِئُ خَلْقًا ولا يُعيدُه، أو لا يُبدِئُ خَيْرًا لأهلِه ولا يُعيدُ. وقيل: (ما) استفهاميَّةٌ مُنتصبَةٌ بما بعدَه.

(٥٠) ـ ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ عن الحقِّ ﴿فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾: فإنَّ وَبالَ ضَلالي علَيْهَا لأنَّه بسبَبِها؛ إذ هيَ الجاهِلَةُ بالذَّاتِ والأمَّارةُ بالسُّوءِ، وبهذا الاعتبارِ قابلَ الشَّرطيَّةَ بقولِه:

﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ ـ قرأ نافِعٌ وأبو عمرٍو بفتحِ الياءِ[6] ـ فإنَّ الاهتِداءَ بهِدايَتِه وتَوفيقِه.

---

(١) نسبت لعيسى وابن أبي إسحاق، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣).

(٢) بالضم قرأ الباقون، انظر: «السبعة» (ص: ١٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

(٣) ذكرها أبو حيان في «البحر» (١٧/ ٤٧٣) دون نسبة، وهي قراءة شاذة.

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ١٦٦)، و«البحر» (١٧/ ٤٧٣)، دون نسبة، وقوله: «كالصَّيود»، كقَبُولٍ: الصَّيَّادُ، يقال: كلبٌ صَيُودٌ، وصَقْرٌ صَيُودٌ، وكذلك الأنثى، والجمع: صُيُدٌ. انظر: «التاج» (مادة: صيد). وهو على هذا ـ أي: الفتح ـ مفرد، ويراد به المبالغة كما سيذكر.

(٥) انظر: «ديوان عبيد بن الأبرص» (ص: ٤٥)، و«الأغاني» للأصفهاني (٢٢/ ٨٨).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣١)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ﴾ يُدرِكُ قولَ كُلِّ ضَالٍّ ومُهتَدٍ وفعلَه وإن أخفاهُ.

(٥١) ـ ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ﴾ عندَ المَوتِ، أو البعثِ، أو يومَ بدرٍ، وجوابُ (لو) مَحذوفٌ مثل: لرأيتَ فظيعًا.

﴿فَلَا فَوۡتَ﴾: فلا يَفوتونَ اللهَ بهَرَبٍ أو تَحصُّنٍ[١].

﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾: مِن ظهرِ الأرضِ إلى بَطنِها، أو مِن الموقفِ إلى النَّارِ، أو مِن صَحراءِ بَدرٍ إلى القليبِ، والعطفُ على ﴿فَزِعُواْ﴾ أو (لا فوت)، ويؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (وأَخْذٌ)[٢] عطفًا عَلى محلِّه؛ أي: فلا فوتَ هُناكَ وهناكَ أخذٌ.

(٥٢) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾: بمُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، وقد مرَّ ذِكرُهُ في قولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾.

﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾: ومِن أينَ لَهُم أَنْ يَتـناوَلُوا الإيمانَ تَناوُلًا سَهْلًا ﴿مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ فإنَّه في حيِّزِ التَّكليفِ وقد بَعُدَ عَنْهُم، وهو تمثيلُ حالِهم في الاستخلاصِ بالإيمانِ بعدَما فاتَ عَنْهُم وبَعُدَ عَنْهُم أوانُه بحالِ مَن يُريدُ أَنْ يَتناولَ الشَّيءَ مِن غَلْوةٍ[٣] تَناوُلَه مِن ذراعٍ في الاستحالَةِ.

وقرأ أبو عمرٍو والكوفِيُّونَ غيرَ حَفصٍ بالهمزِ على قلبِ الواوِ لضَمَّتِها[٤]، أو أنَّه مِن نَأَشْتُ الشَّيءَ: إذا طلَبْتُه، قالَ رُؤبَةُ:

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بحصن».

(٢) نسبت لعبد الرحمن مولى بني هاشم عن أبيه ولطلحة بن مصرف، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٩٦).

(٣) قوله: «مِن غَلْوة»، هي مِقدارُ رمية، وهو مثال للبعد، كما أن الذراع مثال للقرب، انظر: «حاشية الخفاجي»، وعبارة «الكشاف»: مُثِّلَتْ حَالُهم بحالِ مَن يُرِيْد أن يتَناوَل الشَّيءَ من غَلْوَةٍ كما يتَناوَله الآخرُ من قِيْسِ ذراعٍ تَناوُلاً سَهْلاً لا تعَبَ فيه.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٨١).

أَقْحَمَنِـي جَـارُ أَبِـي الخَامُوشِ إِلَيْـكَ نَـأْشَ القَـدَرِ النَّـؤُوشِ[١]

أو مِن نَأَشْتُ: إذا تَأَخَّرْتَ، ومنهُ قولُه:

تَمَنَّـى نَئِيشًـا أَنْ يَكُـونَ أَطَاعَنِي وَقَدْ حَدَثَتْ بَعْدَ الأُمُـورِ أُمُورُ[٢]

فيكونُ بمَعْنَى التَّنَاوُلِ مِن بُعْدٍ.

(٥٣) ـ ﴿وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾: بمُحمَّدٍ أو بالعَذابِ ﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ ذلك أوانَ التَّكليفِ.

﴿وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾: ويرجمونَ بالظَّنِّ ويَتكلَّمُونَ بمَا لم يَظْهَرْ لَهُم في الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ مِن المطاعنِ، أو في العذابِ مِن البتِّ على نَفيِهِ.

﴿مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾: مِن جانبٍ بَعيدٍ من أمرِه، وهو الشُّبَه التي تَمحَّلُوها في أمرِ الرَّسولِ وحالِ الآخرَةِ كما حكاهُ مِن قبلُ، ولعلَّهُ تَمثيلٌ لحالِهم في ذلك بحالِ مَن يرمي شَيئًا لا يراهُ مِن مَكانٍ بعيدٍ لا مجالَ للظَّنِّ في لُحوقِه[٣].

وقرئ: (ويُقْذَفُونَ)[٤] على أنَّ الشَّيطانَ يُلقي إليهم ويُلقِّنُهم ذلك.

والعطفُ على ﴿وَقَدْ كَفَرُوا۟﴾ على حكايةِ الحالِ الماضيَةِ، أو على ﴿قالوا﴾ فيكونُ تَمثيلًا لحالِهم بحالِ القاذفِ في تَحصيلِ ما ضيَّعُوهُ مِن الإيمانِ في الدُّنيا.

---

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ٧٧).

(٢) البيت لنهشل بن حريٍّ كما في «الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٢٠٣)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«المستقصى» للمؤلف (١/ ٣٠٢). ودون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٦٥)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ٨٩)، و«غريب الحديث» للحربي (٢/ ٨٨٣)، و«تفسير الطبري» (١٩/ ٣١٤).

(٣) في نسخة الفاروقي: «في وقوعه».

(٤) نسبت لمجاهد، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣)، و«المحتسب» (٢/ ١٩٧).

(٥٤) - ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ مِن نَفعِ الإيمانِ والنَّجاةِ به مِن النَّارِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ بإشمامِ الضَّمِّ للحاءِ[1].

﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ بأشباهِهِم مِن كفرةِ الأُمَمِ الدَّارجةِ.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ فِى شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ مُوْقِعٍ في الرِّيبةِ، أو: ذي ريبةٍ، منقولٌ مِن المشكِّكِ أو الشَّاكِّ نُعِتَ به الشَّكُّ للمُبالغَةِ.

عن رسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرَأَ سُورةَ سبأٍ لم يبقَ رَسولٌ ولا نبيٌّ إلَّا كانَ لَه يوم القيامةِ رفيقًا ومُصافِحًا»[2].

***

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٨١).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٧) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ فَاطِرٍ



سُورَةُ المَلائِكَةِ[1]

مَكِّيَّةٌ وآيُها خمسٌ وأربعونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: مُبدِعُهُما، مِن الفَطْرِ بمعنى الشَّقِّ، كأَنَّه شَقَّ العَدَمَ بإخراجِهما منه، والإضافَةُ محضةٌ لأَنَّه بمعنى الماضي.

﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾: وسائطَ بينَ اللهِ وبينَ أنبيائِه والصَّالحينَ مِن عبادِه يبلِّغونَ إليهم رسالاتِه بالوَحْيِ والإلهامِ والرُّؤيا الصَّادقةِ، أو: بينَه وبين خلقِه يوصلونَ إليهم آثارَ صُنعِه.

﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: ذَوِي أجنِحَةٍ مُتعدِّدَةٍ مُتفاوِتَةٍ بتفاوُتِ ما لهم مِن المراتبِ ينزلونَ بها ويَعْرُجونَ، أو يسرعونَ بها نحو ما وكَّلَهُم اللهُ عليه فيتصرَّفُون فيه على ما أمرَهُم به، ولعلَّه لم يُرِدْ به خُصوصيَّةَ الأعدادِ ونفيَ ما زادَ عليها؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ رأى جبريلَ ليلةَ المعراجِ وله ستُّ مئةِ جَناحٍ[2].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «سورة فاطر».

(٢) رواه البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وليس فيه: (ليلة المعراج). ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٤٢٨) بلفظ: (رأيت جبريل عند سدرة المنتهى، وعليه ست مائة جناح ينثر من ريشه تهاويل الدر والياقوت).

﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ استئنافٌ للدَّلالةِ على أنَّ تفاوُتَهُم في ذلكَ مُقتَضى مَشيئتِه ومُؤدَّى حكمتِه لا أمرٌ تَستدعيهِ ذَواتُهُم؛ لأنَّ اختلافَ الأصنافِ والأنواعِ بالخواصِّ والفُصولِ إن كانَ لذَواتِهم المشتركةِ لزمَ تنافي لوازمِ الأمورِ المتَّفِقَةِ وهو محالٌ، والآيةُ مُتناوِلَةٌ زياداتِ الصُّوَرِ والمعاني كمَلَاحةِ الوَجهِ وحُسنِ الصَّوتِ وحَصافةِ العَقلِ وسَماحةِ النَّفسِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وتخصيصُ بعضِ الأشياءِ بالتَّحصيلِ دونَ بَعضٍ إنَّما هو مِن جهَةِ الإرادةِ.

(٢) ـ ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ﴾: ما يُطْلِق لَهُم ويُرسِلْ، وهو مِن تجوُّزِ السَّببِ للمُسبَّبِ.

﴿مِن رَّحْمَةٍ﴾ كنعمَةٍ وأَمنٍ وصِحَّةٍ وعلمٍ ونبوَّةٍ ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ يحبِسُها ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ يُطْلقُه، واختلافُ الضَّميرينِ لأنَّ الموصولَ الأوَّلَ مُفسَّرٌ بالرَّحمةِ والثَّاني مُطلَقٌ يتَناوُلها والغَضبَ، وفي ذلك إشعارٌ بأنَّ رحمتَهُ سَبقَتْ غَضبَه[1].

﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ من بعدِ إمساكِه ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾: الغالبُ على ما يشاءُ ليسَ لأحَدٍ أَنْ يُنازِعَهُ فيه ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يفعلُ إلا بعِلْمٍ وإتقانٍ.

ثمَّ لَمَّا بيَّنَ أنَّه الموجِدُ للمُلكِ والمَلكوتِ والمُتصرِّفُ فيهما على الإطلاقِ أمرَ النَّاسَ بشُكرِ إنعامِه فقال:

(٣) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: احفَظوها بمَعرفةِ حقِّها والاعترافِ بها وطاعةِ مُوليهَا، ثمَّ أنكرَ أَنْ يكونَ لغَيْرِه في ذلك مدخلٌ فيَستحقَّ أن يُشركَ به بقولِه:

---

(١) روى البخاري (٧٤٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لما قضى الله الخلق، كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي».

﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ولذلك عقَّبه[1]: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾: فمِن أيِّ وَجهٍ تُصرَفونَ عن التَّوحيدِ إلى إشراكِ غيرِه به؟

ورفعُ ﴿غَيْرُ﴾ للحَملِ على محلِّ ﴿مِنْ خَالِقٍ﴾ بأنَّه وصفٌ أو بدلٌ فإنَّ الاستفهامَ بمعنى النَّفيِ، أو لأنَّه فاعلُ ﴿خَالِقٍ﴾[2].

وجرَّهُ حمزَةُ والكِسائيُّ[3] حملًا على لفظِه، وقد نُصِبَ[4] على الاستثناءِ.

و﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ صِفَةٌ لـ﴿خَالِقٍ﴾ أو استئنافٌ مُفسِّرٌ له، أو كلامٌ مُبتدأٌ، وعلى الأخيرِ يكونُ إطلاقُ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ﴾ مانعًا مِن إطلاقِه على غيرِ اللهِ.

(٤) ـ ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾؛ أي: فتأسَّ بهم في الصَّبرِ على تكذيبِهم، فوضعَ ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ مَوضِعَه استغناءً بالسَّببِ عن المسبَّبِ، وتنكيرُ ﴿رُسُلٌ﴾ للتَّعظيمِ المُقتَضِي زيادةَ التَّسليَةِ والحثَّ على المُصابرةِ.

﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ فيُجازيكَ وإيَّاهُم على الصَّبرِ والتَّكذيبِ.

(٥) ـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ بالحشرِ والجزاءِ ﴿حَقٌّ﴾ لا خُلْفَ فيه ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ فيذهلَكُم التمتُّعُ بها عن طلبِ الآخرةِ والسَّعيِ لها ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾: الشَّيطانُ؛ بأَنْ يُمَنِّيَكُم المغفرةَ مع الإصرارِ على المعصيَةِ، فإنَّها وإن أمكنَت لكنَّ الذَّنبَ بهذا التَّوقُّعِ كتناوُلِ السُّمِّ اعتمادًا على دفعِ الطَّبيعةِ.

---

(١) «ولذلك عقبه» من نسخة الفاروقي والطبلاوي.

(٢) قوله: «أو لأنه فاعل ﴿خَالِقٍ﴾» عطفٌ على «للحمل»؛ أي: رفعه على أنَّهُ فاعل لخالق، وهوَ حينئذٍ مبتدأ لا خبر له. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

(٤) نسبت القراءة بنصب الراء للفضل بن إبراهيم النحوي، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤).

وقُرِئَ بالضَّمِّ[١] وهو مصدرٌ، أو جمعٌ كقَعُودٍ.

(٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ﴾ عداوةً عامَّةً قديمَةً ﴿فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ في عقائدِكُم وأفعالِكُم، وكونوا على حذرٍ منه في مَجامعِ أحوالِكُم.

﴿إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ تقريرٌ لعَداوَتِه، وبيانٌ لغرضِهِ في دَعوةِ شِيعَتِه إلى اتِّباعِ الهَوى والرُّكونِ إلى الدُّنيَا.

(٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٌ﴾ وعيدٌ لِمَن أجابَ دُعاءَه، ووعدٌ لِمَن خالفَهُ، وقطعٌ للأماني الفارغَةِ، وبناءٌ للأمرِ كلِّه على الإيمانِ والعملِ الصَّالحِ، وقولُه:

(٨) ـ ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ تقريرٌ لَه؛ أي: فمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه بأَنْ غلبَ وَهْمُه وهَواهُ على عقلِهِ حتَّى انتكسَ رأْيُهُ فرَأَى الباطلَ حقًّا والقَبيحَ حَسناً كمَنْ لم يُزيَّنْ له بَلْ وُفِّقَ حتَّى عرفَ الحقَّ واستحسَنَ الأعمالَ واستَقْبَحَها على ما هي عليه، فحُذِفَ الجوابُ لدلالةِ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾.

وقيل: تَقديرُهُ: أفمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عَملِه ذهبَتْ نفسُكَ عليهِم حسرةً، فحُذِفَ الجَوابُ لدَلالةِ: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ عليهِ، ومعناهُ: فلا تُهْلِك نفسَكَ عليهِم للحسراتِ على غيِّهِم وإصرارِهِم على التَّكذيبِ.

والفاءاتُ الثَّلاثُ للسَّببيَّةِ، غيرَ أنَّ الأُولَيَيْنِ دَخَلتَا على السَّببِ والثَّالثةَ دخلَتْ على المُسبَّبِ.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢٦٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٤٥)، و«تفسير الثعلبي» (٢٢/ ١٥٩)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦١٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٢٩)، عن أبي السمال وأبي حيوة حيث وقع كما قال الهذلي.

وجمعُ الحَسَراتِ للدَّلالةِ على تَضاعُفِ اغتمامِه على أحوالِهم، أو كثرةِ مَساوِئِ أَفعالِهم المُقتَضِيَةِ للتَّأسُّفِ، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ ليسَ صِلةً لها؛ لأنَّ صِلةَ المَصدرِ لا تتقدَّمُه، بل صِلَةُ ﴿تَذْهَبْ﴾ أو بيانٌ للمُتحسَّرِ عليه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ فيُجازيهِمْ عليه.

(٩) - ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿الرِّيحَ﴾[١].

﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ على حكايةِ الحالِ الماضيَةِ؛ استحضارًا لتلكَ الصُّورةِ البَديعةِ الدَّالَّةِ على كمالِ الحكمَةِ، ولأنَّ المُرادَ بيانُ إحداثِها بهذه الخاصِّيَّةِ ولذلك أسندَهُ إليها، ويجوزُ أَنْ يكونَ اختلافُ الأفعال للدلالةِ على استمرارِ الأمرِ.

﴿فسُقْنَاهُ إلى بَلَدٍ مَيْتٍ﴾ وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بتَشديدِ اليَاءِ[٢].

﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾: بالمطرِ النَّازلِ منه، وذكرُ السَّحابِ كذكرِهِ، أو: بالسَّحابِ فإنَّه سببُ السَّببِ، أو الصَّائرُ[٣] مَطَرًا ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾: بعدَ يبسِهَا.

والعُدولُ فيهما مِن الغَيبَةِ إلى ما هو أَدْخَلُ في الاختصاصِ؛ لِمَا فيهِمَا مِن مَزِيدِ الصُّنعِ.

﴿كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾؛ أي: مثلُ إحياءِ المَواتِ نشورُ الأمواتِ في صِحَّةِ المقدوريَّةِ؛ إذ ليسَ بينَهُما إلا احتمالُ اختلافِ المادَّةِ في المَقيسِ عليه[٤]، وذلك لا مدخلَ له فيها[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٣) بالرفع عطف على «سببُ السبب». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٧/ ١١).

(٤) في نسخة التفتازاني: «في المقيس والمقيس عليه».

(٥) في نسخة الخيالي: «ولا مدخل لذلك فيها». وفي نسخة الطبلاوي: «وذلك لا مدخل فيها».

وقيـل: فـي كيفيَّـةِ الإحيـاءِ، فإنَّه تعالى يرسـلُ ماءً مِن تحـتِ العـرشِ يُنبتُ منه أجسـادَ الخَلْقِ.

(١٠) ـ ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ﴾: الشَّرَفَ والمَنَعةَ ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾؛ أي: فليَطْلُبْهَا مِن عندِه فإنَّ له كلَّها[1]، فاستغْنَى بالدَّليلِ عن المدلولِ.

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ بيانٌ لِمَا يُطلَبُ به العِزَّةُ، وهو التَّوحيدُ والعملُ الصَّالحُ، وصُعودُهُما إليه مَجازٌ عن قبولِه إيَّاهُما، أو صعودُ الكَتَبَةِ بصَحِيفَتِهما، والمستكنُّ في ﴿يَرْفَعُهُۥ﴾ للكَلِمِ، فإنَّ العملَ لا يُقبَلُ إلا بالتَّوحيدِ، ويؤيِّدُهُ أنَّه نُصِبَ (العَمل)[2]، أو للعَملِ فإنَّه يحقِّقُ الإيمانَ ويقوِّيه، أو للهِ وتخصيصُ العملِ بهذا الشَّرَفِ لِمَا فيه مِن الكلفةِ.

وقُـرِئَ: (يُصعَـدُ) على البناءيـنِ[3]، والمُصعِد هـو اللهُ تعالى، أو المتكلـمُ بهِ، أو الملكُ.

وقيل: الكَلِمُ الطَّيِّبُ يتناوَلُ الذِّكرَ والدُّعاءَ وقراءةَ القُرآنِ.

وعنه عليه السَّلامُ: «هو سبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ، إذا قالها العَبدُ عَرَجَ به الملكُ إلى السَّماءِ فحَيَّا بها وجهَ الرَّحمنِ، فإذا لم يَكُن عملٌ صالحٌ لَمْ يُقبَلْ»[4].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «فإن كلها له».

(٢) أي: ويؤيده قراءة: (والعملَ الصالحَ) بالنصب، نسبت لعيسى وابن أبي عبلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣).

(٣) أي: بالفتح على البناء للمفعول، والكسر على البناء للفاعل، الأولى قراءة الضحاك كما في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٣١)، والثانية نسبت لعلي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما والسلمي وإبراهيم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤)، و«البحر» (١٨/ ٢٣).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٦٥٨٩) وصححه، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٣٣٨)، =

﴿وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾: المَكَراتِ السَّيِّئاتِ، يعني: مَكَراتِ قريشٍ للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ في دارِ النَّدوَةِ، وتدارُؤَهُم[1] الرأيَ في إحدى ثلاثٍ: حبسِه وقَتلِه وإجلائِه.

﴿لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ﴾ لا يؤبَهُ دونَه بما يمكرونَ به ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾: يَفسدُ ولا يَنفذُ؛ لأنَّ الأمورَ مقدَّرةٌ لا تتغيَّرُ به كمَا دلَّ عليهِ بقولِه:

(١١) ـ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ﴾ بخلقِ آدمَ منه ﴿ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ بخلقِ ذُرِّيَّته مِنْها ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجٗاۚ﴾: ذُكرانًا وإناثًا.

﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ إلا معلومةً له.

﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ﴾: وما يمدُّ في عمره مِن مَصيرِه إلى الكبرِ ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾ مِن عمرِ المُعمَّرِ لغيرِه بأَن يُعطَى له عمرٌ ناقصٌ مِن عمرِه.

أو: لا ينقصُ مِن عمرِ المنقوصِ عمرُهُ بجعلِه ناقصًا، والضَّميرُ له وإن لم يُذكَر لدَلالةِ مُقابلِه عليه، أو للمُعمَّرِ على التَّسامُحِ فيه ثقةً بفَهمِ السَّامعِ كقولِهم: (لا يثيبُ اللهُ عبدًا ولا يعاقِبُه إلا بحقٍّ)[2].

= والطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٤٤)، ومن طريق الحاكمِ البيهقيُّ في «الشعب» (٦٢٥)، عن ابن مسعود قال: إذا حدثناكم بحديث أتيناكم بتصديق ذلك من كتاب الله، إن العبد المسلم إذا قال: سبحان الله وبحمده، الحمد لله، لا إله إلا الله، والله أكبر، تبارك الله، أخذهن ملك فجعلهن تحت جناحيه ثم صعد بهن إلى السماء، فلا يمر بهن على جمع من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن حتى يحيِّي بهن وجه الرحمن، ثم قرأ عبد الله: ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾.

(١) في نسخة الخيالي: «وتداورهم»، وعليها شرح الخفاجي والقونوي، قال الخفاجي: والتداور تفاعل بمعنى الإدارَة للرَّأيِ فيما بينهم والمحاورَة فيه. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (١٦/ ٢٩)، والمثبت أيضًا صحيح؛ لأن التدارؤ هو التدافع والتخاصم، ويكون دفعُ كلٍّ منهم رأي الآخر والافهم في ذلك تدارؤًا.

(٢) قوله: «لا يثيب الله عبداً ولا يعاقبه إلا بحقٍّ» ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ١٥٩)، وتعقبه =

وقيل: الزِّيادَةُ والنُّقصانُ في عمرٍ واحدٍ باعتبارِ أسبابٍ مُختَلِفَةٍ أثبتَتْ في اللوحِ، مثل أَنْ يكونَ فيه: إن حجَّ عمرٌو فعمرُه ستُّونَ سنةً وإلا فأربعونَ[١].

وقيل: المرادُ بالنُّقصانِ ما يمرُّ من عمرِه وينتقِصُ، فإنَّه يكتبُ في صحيفةِ عمرِه يومًا فيومًا.

وعَن يَعقوبَ: ﴿وَلا يَنْقُصُ﴾ على بناءِ الفَاعِلِ[٢].

﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ هو عِلْمُ اللهِ، أو اللوحُ، أو الصَّحيفةُ.

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ إشارةٌ إلى الحفظِ أو الزِّيادَةِ والنَّقص.

(١٢) ـ ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ ضَرْبُ مثلٍ للمُؤمنِ والكافرِ.

والفراتُ: الذي يَكسرُ العطشَ.

والسَّائغُ: الذي يَسْهُلُ انحدارُهُ.

= الطيبي في «فتوح الغيب» (١٢/ ٦٢١) قال: فيه اعتزالٌ خفيٌّ، وذلك أنَّ مذهبهم أن استحقاق العقاب بالكبيرة يحبط استحقاق الثواب بالطاعة، فعلى هذا لا يجتمع الثواب والعقاب في شخص واحد، وأما أهل السّنة فلا يبعد ذلك لأن أهل النار من العاصين لا يخلدون فيها.

قلت: ومعنى الآية على هذا الوجه بغض النظر عن دسيسة الزمخشري: ولا يُطوَّلُ عُمُرُ أحدٍ ولا يُنقَصُ من عُمرِ أحدٍ آخر. وأولُ من وقفتُ عليه في ذكر هذا المعنى في الآية هو الفراء، قال في «معاني القرآن» (٢/ ٣٦٨): قوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ يقول: ما يُطَوَّل من عمرٍ ولا يُنْقَصُ من عمره، يريدُ آخَرَ غيرَ الأول، ثُمَّ كُني عنه بالهاء كأنه الأول، ومثله في الكلام: (عندي درهم ونصفه) يعني: ونصف آخر. فجازَ أن يكنى عنه بالهاء لأن لفظ الثاني قد يظهر كلفظ الأول، فكني عنه ككناية الأوّل.

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «فالأربعون».

(٢) انظر: «المبسوط في القراءات» لابن مهران (ص: ٣٦٦).

والأُجَاجُ: الذي يحرقُ بمُلوحَتِه.

وقُرِئَ: (سَيِّغٌ) بالتَّشديدِ والتَّخفيفِ[1]، و: (مَلِحٌ) على فَعِلٍ[2].

﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ استطرادٌ في صفَةِ البَحْرينِ وما فيهما مِن النِّعَمِ، أو تمامُ التَّمثيلِ، والمعنى: كما أنَّهُما وإن اشتركَا في بعضِ الفَوائدِ لا يَتساوَيانِ مِن حيثُ إنَّهُما لا يَتساوَيانِ فيمَا هو المَقصودُ بالذَّاتِ مِن الماءِ، فإنَّه خالطَ أحدَهُما ما أفسدَهُ وغيَّرَه عن كَمالِ فِطرَتِه، لا يَتساوى المؤمنُ والكافرُ وإن اتَّفَق اشتِراكُهُما في بعضِ الصِّفَاتِ كالشَّجاعَةِ والسَّخاوَةِ؛ لاختلافِهِما فيما هو الخاصيَّةُ العُظمى وبقاءِ أحدِهِما على الفِطرةِ الأَصْلِيَّةِ دونَ الآخرِ.

أو تفضيلٌ[3] للأجاجِ على الكافرِ بما يشاركُ فيه العذبَ من المنافعِ.

والمرادُ بالحِليَةِ: اللآلئُ واليَواقيتُ.

﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ﴾؛ أي: في كلٍّ ﴿مَوَاخِرَ﴾ تشقُّ الماءَ بجَرْيِهَا.

﴿لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾: مِن فضلِ اللهِ بالنُّقْلةِ فيها، واللامُ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿مَوَاخِرَ﴾، ويجوزُ أَنْ تَتعلَّقَ بما دلَّ عليه الأفعالُ المذكورةُ.

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ على ذلك، وحرفُ التَّرجِّي باعتبارِ ما يقتضيهِ ظاهرُ الحالِ.

(١٣) ـ ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هي مُدَّةُ دَورِه، أو مُنتهاهُ، أو يومُ القيامَةِ.

---

(١) قراءة التشديد عن عيسى، كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤)، و«المحتسب» (٢/ ١٩٩)، وقراءة التخفيف ذكرها في «المحتسب» (٢/ ١٩٨) عن عيسى أيضاً.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٩٩) عن طلحة بن مصرف.

(٣) عطف على «استطراد». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٢٨).

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ الإشارةُ إلى الفاعلِ لهذه الأشياءِ، وفيه إشعارٌ بأنَّ فاعِليّته لها موجبةٌ لثُبوتِ الأخبارِ المُترادِفَةِ.

ويحتملُ أن يكونَ ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ كلامًا مبتدأً في قِرانِ ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ للدلالةِ على تفرُّدِه بالألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ، والقِطْميرُ: لفافةُ النَّواةِ.

(١٤) ـ ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ لأنَّهُم جَمادٌ ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾ على سبيلِ الفَرْضِ ﴿مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ لعدمِ قُدرَتِهم على الإنفاعِ، أو لتبرُّئِهم منكُمْ مما تَدَّعونَ لهم.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾: بإشراكِكُم لهم؛ يقرُّونَ ببُطلانِه، أو يقولون: ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨].

﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾: ولا يخبرُكَ بالأمرِ مُخبرٌ مثلُ خبيرٍ به أخبركَ، وهو اللهُ سُبحانَهُ، فإنَّه الخبيرُ به على الحقيقَةِ دونَ سائرِ المُخبِرينَ، والمرادُ: تَحقيقُ ما أخبرَ به مِن حالِ آلهَتِهم، ونفيُ ما يدَّعونَ لَهُم.

(١٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في أنفُسِكُم وما يَعِنُّ لَكُم، وتعريفُ ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ للمُبالغَةِ في فَقرِهم، كأنَّهُم لشدَّةِ افتقارِهم وكثرةِ احتياجِهم هم الفُقَراءُ، وأنَّ افتقارَ سائرِ الخَلائقِ بالإضافَةِ إلى فقرِهم غيرُ معتدٍّ به، ولذلك قال: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾: المُستغني على الإطلاقِ، المنعِمُ على سائرِ الموجوداتِ حتى استحَقَّ عليه الحمد.

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: بقومٍ آخرينَ[١] أطوعَ منكم، أو بعالَمٍ آخرَ غيرِ ما تعرفونَه ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ بمُتعذِّرٍ أو مُتعسِّرٍ.

(١٨) ـ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾: ولا تحملُ نفسٌ آثمةٌ إثمَ نَفسٍ أُخرى، وأمَّا قولُه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] ففي الضَّالِّينَ المُضلِّينَ، فإنَّهُم يحملونَ أثقالَ إِضلالِهم مع أثقالِ ضَلالِهم، وكلُّ ذلك أوزارُهم ليسَ فيها شيءٌ مِن أوزارِ غيرِهم.

﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾: نفسٌ أثقلَها الأوزارُ ﴿إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾ بحَمْلِ بعضِ أَوزارِها ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾: لم تُجَبْ بحَملِ شَيءٍ منه. نَفَى أن يُحمَلَ عنها ذنبُها كما نَفَى أن يُحْمَلَ عليها ذنبُ غيرِها.

﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ ولو كانَ المدعوُّ ذا قرابَتِها، فأُضمرَ (المدعوُّ) لدلالةِ ﴿إِنْ تَدْعُ﴾ عليه.

وقُرِئَ: (ذو قُرْبى)[٢] على حذفِ الخبرِ، وهو أَوْلَى مِن جعلِ (كانَ) التامَّةَ؛ فإنَّها لا تُلائِمُ نظمَ الكَلامِ.

﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾: غائبينَ عن عذابِه، أو عن النَّاسِ في خَلَواتِهم، أو غائبًا عَنهُم عذابُه.

﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فإنَّهُم المنتفِعونَ بالإنذارِ لا غير، واختلافُ الفعلينِ لِمَا مرَّ.

﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾: ومَن تَطهَّرَ عن دنسِ المعاصي ﴿فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾ إذ نفعُهُ لها، وقُرِئَ: (ومَن ازَّكى فإنَّما يزَّكَّى)[٣].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «آخر»!.

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (٧/ ٢٠٢)، و«البحر» (١٨/ ٣٤)، وأجازها نحواً لا قراءة: الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٦٨).

(٣) نسبت لطلحة بن مصرف في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٣٥)، و«البحر» (١٨/ ٣٥)، وفي «المختصر =

وهو اعتراضٌ مؤكِّدٌ لخَشيَتِهِم وإقامَتِهم الصَّلاةَ لأنَّهما من جملةِ التَّزكِّي.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ فيُجاريهِم على تزكِّيهِم.

(١٩) ـ ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾: الكافرُ والمؤمنُ، وقيل: هما مَثَلانِ للصَّنَمِ وللهِ عزَّ وجلَّ.

(٢٠) ـ ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾: ولا الباطلُ ولا الحقُّ[1].

(٢١) ـ ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾: ولا الثَّوابُ ولا العقابُ[2].

و(لا) لتأكيدِ نَفْيِ الاستواءِ، وتكريرُهَا على الشِّقَّيْنِ لمزيدِ التَّأكيدِ.

والحَرُورُ: فَعُولٌ مِن الحرِّ غلبَ على السَّمُومِ.

وقيل: السَّمُومُ ما يهبُّ نهارًا، والحَرُورُ ما يهبُّ لَيْلًا.

(٢٢) ـ ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ تمثيلٌ آخرُ للمُؤمنينَ والكافرينَ أبلغُ مِن الأوَّلِ، ولذلك كرَّرَ الفعلَ، وقيل: للعُلماءِ والجُهَلاءِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾ هدايتَهُ، فيوفِّقُه لفهمِ آياتِه والاتِّعاظِ بعظاتِه ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ ترشيحٌ لتَمثيلِ المصرِّينِ على الكفرِ بالأمواتِ، ومُبالغةٌ في إقناطِه عَنْهُم.

(٢٣) ـ ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ فما عليكَ إلَّا الإنذارُ، وأمَّا الإسماعُ فلا إليكَ، ولا حيلةَ لك إليه في المطبوعِ على قُلوبِهم.

(٢٤) ـ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾: مُحقِّينَ، أو: مُحِقًّا، أو: إرسالًا مصحوبًا بالحقِّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صِلةً لقولِه: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾؛ أي: بشيرًا بالوعدِ الحقِّ ونذيرًا بالوعيدِ الحقِّ.

= في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤) عن أبي عمرو في رواية: «ومن يزكى فإنما يزكى».

(١) في نسخة الفاروقي: «ولا الباطل والحق».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «ولا الثواب والعقاب».

﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ﴾: أهلِ عَصْرٍ ﴿إِلَّا خَلَا﴾: مَضى ﴿فِيهَا نَذِيرٌ﴾ مِن نبيٍّ أو عالمٍ ينذِرُ عنه، والاكتفاءُ بذكرِه[1] للعلمِ بأنَّ النِّذارةَ قرينةُ البِشارةِ، سيَّمَا وقد قُرِنَ به من قبلُ، ولأنَّ الإنذارَ هو المقصودُ الأهم مِن البعثَةِ.

(٢٥) ـ ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾: بالمُعجزاتِ الشَّاهدَةِ على نبوَّتِهم ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾: كصُحُفِ إبراهيمَ ﴿وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ كالتَّوراةِ والإنجيلِ على إرادةِ التَّفصيلِ دونَ الجمعِ، ويجوزُ أَنْ يرادَ بهما واحدٌ، والعطفُ لتغايُرِ الوَصْفَينِ.

(٢٦) ـ ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾؛ أي: إنكاري بالعُقوبَةِ.

(٢٧) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾: أجناسُها وأصنافُها على أنَّ كُلًّا مِنها ذو[2] أصنافٍ مُختَلِفَةٍ، أو: هيئاتُها مِن الصُّفرَةِ والخُضرةِ ونحوِهما.

﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ﴾؛ أي: ذو جُدَدٍ؛ أي: خُطَطٍ وطرائقَ، يقال: (جُدَّةُ الحمارِ) للخطَّةِ السَّوداءِ على ظهرِه.

وقُرِئَ: (جُدُدٌ) بالضمِّ[3] جمعُ جَديدَةٍ[4] بمعنى الجُدَد[5]، و: (جَدَدٌ) بفتحتينِ[6]، وهو الطَّريقُ الواضِحُ.

---

(١) أي: بذكر النذير وعدم اقترانه بالبشير.

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «لها».

(٣) وهي قراءة الزهري كما في «المحتسب» (٢/ ١٩٩).

(٤) في «المحتسب» (٢/ ٢٠٠): جمع جديد؛ أي: آثار جدد غير مخلقة، فهو أصح لها، وأوضح للونها.

(٥) قوله: «بمعنى الجُدَد»؛ أي: بضم ففتح، أشار به إلى أنها بمعنى الأولى، وتجمع على جدائد أيضاً. انظر: «حاشية الخفاجي». وفي نسخة الخيالي والفاروقي والطبلاوي: «بمعنى الجِدَّة».

(٦) وهي قراءة الزهري أيضاً فيما رواه سهل عن الوقاصي عنه كما في «المحتسب» (٢/ ١٩٩)، وقال أبو حاتم، وقطرب: لا قراءة فيه غير جُدَد.

﴿بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا﴾ بالشدَّةِ والضَّعفِ ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ عطفٌ على ﴿بِيضٌ﴾ أو على ﴿جُدَدٌۢ﴾ كأنَّه قيل: ومِن الجبالِ ذو جددٍ مختلفةِ اللونِ ومنها غرابيبُ مُتَّحِدَةُ اللونِ، وهو تأكيدُ مُضمرٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده، فإنَّ الغِرْبيبَ تَأكيدٌ للأَسْوَدِ ومِن حَقِّ التَّأكيدِ أَن يَتْبعَ المؤكَّدَ، ونظيرُ ذلك في الصِّفَةِ قولُ النَّابغَةِ:

والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيرَ........ ....[1]

وفي مثلِه مَزيدُ تَأكيدٍ؛ لِمَا فيه مِن التَّكريرِ باعتبارِ الإضمارِ والإظهارِ.

(٢٨) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ كاختلافِ الثِّمارِ والجبالِ.

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ إذ شرطُ الخَشيَةِ مَعرِفَةُ المَخْشِيِّ والعِلمُ بصِفَاتِه وأَفعالِه، فمَن كانَ أَعْلَمَ به كانَ أَخْشَى منه، ولذلك قال عليهِ السَّلامُ: «إني أَخشاكُمْ للهِ وأَتْقَاكُم له»[2]، ولهذا أتبعَه ذكرَ أَفعالِه الدَّالَّةِ على كمالِ قُدرَتِه.

وتقديمُ المَفعولِ لأنَّ المقصودَ حَصْرُ الفاعليَّةِ، ولو أُخِّرَ انعكسَ الأمرُ.

وقُرِئَ برفعِ اسمِ اللهِ ونصبِ ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[3] على أنَّ الخشيةَ مُستعارَةٌ للتَّعظيمِ، فإنَّ المُعظَّمَ يكونُ مَهيبًا.

---

(١) انظر: «ديوان النابغة» (ص: ٣٦)، وتمامه:

.... تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بينَ الغَيْلِ وَالسَّعَدِ

(٢) رواه البخاري (٥٠٦٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له»، ورواه مسلم (١١٠٨) من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما بلفظ: «أما والله إني لأتقاكم لله، وأخشاكم له».

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٠٥)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٤). قال الثعلبي: والقراءة الصحيحة ما عليه العامة.

=

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ تعليلٌ لوُجوبِ الخشيةِ لدلالتِه على أنَّه مُعاقِبٌ للمُصِرِّ على طُغيانِه غفورٌ للتَّائبِ عن عِصيانِه.

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾: يُداوِمُونَ قراءتَهُ أو متابعةَ ما فيهِ حتَّى صارَت سِمَةً لَهُم وعنوانًا، والمرادُ بـ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ القرآنُ، أو: جنسُ كُتُبِ اللهِ، فيكونُ ثناءً على المصدِّقينَ مِن الأُمَمِ بعدَ اقتِصاصِ حالِ المكذِّبينَ.

﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ كيفَ اتَّفَقَ مِن غيرِ قصدٍ إليهِمَا.

وقيل: السرُّ في المسنونَةِ، والعَلانيَةُ في المفروضَةِ.

﴿يَرْجُونَ تِجَٰرَةً ﴾: تحصيلَ ثَوابٍ بالطَّاعةِ ـ وهو خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾ ـ ﴿لَّن تَبُورَ ﴾: لن تكسدَ ولن تهلكَ بالخُسرانِ، صِفَةٌ للتِّجارَةِ، وقوله: ﴿ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ﴾ عِلَّةٌ لمدلولِه؛ أي: يَنتَفِي عنها الكسادُ وتَنْفُقُ عندَ اللهِ ليوفيَهُم بنَفَاقِها أجورَ أعمالِهم، أو لمدلولِ ما عدَّ مِن أَفعالِهم نحو: فَعَلوا ذلك ليوفِّيَهُم، أو عاقبةٌ[1] لـ﴿يَرْجُونَ ﴾.

﴿وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾ على ما يقابلُ أعمالَهُم ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ ﴾ لفَرَطاتِهم ﴿شَكُورٌ﴾ لطاعاتِهم؛ أي: مُجازِيهِمْ عليها، وهو عِلَّةٌ للتَّوفِيَةِ والزِّيادَةِ، أو خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، و﴿يَرْجُونَ ﴾ حالٌ مِن واوِ ﴿وَأَنفَقُواْ ﴾.

= وقد طعن ابن الجزري في هذه القراءة في «النشر» (١/ ١٦) فقال ما معناه: ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، ومنه القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع الله ونصب العلماء، وقد راجَ ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكَلَّف توجيهها، وإنَّ أبا حنيفةَ لبريءٌ منها، وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

(١) قوله: «أو عاقبة» عطفٌ على «علة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٣٤).

(٣١) ـ ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يعني: القرآن، و﴿مِنَ﴾ للتَّبيينِ، أو الجنسِ و﴿مِنَ﴾ للتَّبعيضِ، ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ أَحُقُّهُ[١] مُصدِّقًا لِمَا تقدَّمَه مِن الكتبِ السَّماويَّةِ، حالٌ مُؤكِّدةٌ لأنَّ حقيَّتَهُ تستلزمُ مُوافقتَهُ إيَّاهُ في العَقائدِ وأُصولِ الأحكامِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ عالمٌ بالبَواطنِ والظَّواهرِ، فلو كان في أحوالِكَ ما يُنافي النُّبوَّةَ لم يُوحِ إليك مثلَ هذا الكتابِ المعجِزِ الذي هو عِيَارٌ على سائرِ الكتبِ، وتقديمُ (الخبير) للدَّلالةِ على أنَّ العُمدةَ في ذلك الأمورُ الروحانيَّةُ.

(٣٢) ـ ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ﴾: حَكَمْنا بتَوريثِه منك، أو: نورثُه، فعبَّرَ عنه بالماضي لتَحقُّقِه، أو: ورَّثْناهُ مِن الأُمَمِ السَّالفَةِ، والعطفُ على ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ﴾، و﴿ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ اعتراضٌ لبيانِ كيفيَّةِ التَّوريثِ.

﴿ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ يعني: علماءَ الأُمَّةِ مِن الصَّحابةِ ومَن بعدَهُم، أو الأمَّةَ بأسرِهِم فإنَّ اللهَ اصطفاهُم على سائرِ الأُمَمِ.

﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ بالتَّقصيرِ في العملِ به ﴿وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ يعمَلُ به في أغلبِ الأوقاتِ[٢] ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ بضمِّ[٣] التَّعليمِ والإرشادِ إلى العملِ.

وقيل: الظَّالمُ: الجاهِلُ، والمُقتَصِدُ: المُتعَلِّمُ، والسَّابِقُ: العالِمُ[٤].

---

(١) قوله: «أَحُقُّه»؛ أي: أُحقِّقه أو أجعله حقًّا، فالعامل فيه مقدر يفهم من مضمون الجملة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «في أغلب الأمر».

(٣) في نسخة الفاروقي: «يضم».

(٤) رواه التستري في «تفسيره» (ص: ١٢٩) عن سهل.

وقيل: الظَّالِمُ: المُجْرِمُ، والمُقتَصِدُ: الذي خلطَ الصَّالحَ بالسَّيِّءِ، والسَّابقُ: الذي ترجَّحَتْ حَسناتُه بحيثُ صارَتْ سَيِّئاتُه مُكفَّرَةً[1]، وهو مَعنى قولِه عليهِ السَّلامُ: «أمَّا الذين سبقُوا فأولئكَ يَدخلونَ الجنَّةَ بغيرِ حسابٍ، وأمَّا الذين اقتَصدُوا فأولئكَ يحاسَبونَ حِسابًا يسيرًا، وأمَّا الذينَ ظلمُوا أنفُسَهُم فأولئكَ يُحبسون في طولِ المحشرِ ثمَّ يَتلقَّاهُم اللهُ برَحمَتِه»[2].

وقيل: الظالمُ: الكافرُ، على أنَّ الضَّميرَ للعبادِ، وتقديمُهُ لكثرةِ الظَّالِمينَ، ولأنَّ الظُّلمَ بمعنى الجهلِ والرُّكونِ إلى الهوى مُقتضَى الجبلَّةِ، والاقتصادُ والسَّبقُ عارِضانِ.

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ إشارةٌ إلى التَّوريثِ، أو الاصطفاءِ، أو السَّبقِ.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، والضَّميرُ للثَّلاثةِ، أو لـ﴿الَّذينَ﴾، أو للمُقتصدِ والسَّابقِ فإنَّ المرادَ بهما الجنسُ.

وقُرِئَ: (جَنَّةُ عَدْنٍ) و: (جَنَّاتِ) منصوبةً[3] بفعلٍ يُفسِّرُه الظَّاهرُ.

وقرأَ أبو عمرٍو: ﴿يُدْخَلُونَها﴾ على بناءِ المَفعولِ[4].

---

(١) ذكره التستري في «تفسيره» (ص: ١٢٩) عن الحسن البصري.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٢٧)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٣٧٥)، والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٩٢)، وعنه البيهقي في «البعث والنشور» (٥٨) عن أبي الدرداء رضي الله عنه. قال الحاكم وعنه البيهقي: وقد اختلفت الروايات في إسناد هذا الحديث... وإذا كثرت الروايات في حديث ظهر أن للحديث أصلاً.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤) الأولى عن الزهري والثانية عن الجحدري.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ خبرٌ ثانٍ أو حالٌ مُقدرةٌ. وقُرِئَ: (يَحْلَوْنَ)[1] مِن حَلِيَت المَرأةُ فهي حالٍ[2].

﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى للتَّبعيضِ والثَّانيةُ للتَّبيينِ.

﴿ولؤلؤٍ﴾ عطفٌ على ﴿ذَهَبٍ﴾؛ أي: مِن ذَهَبٍ مُرَصَّعٍ باللؤلؤِ، أو من ذهبٍ في صَفاءِ اللؤلؤِ، ونصبَهُ نافعٌ وعاصمٌ[3] عطفًا على محلِّ ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾.

﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾: همَّهم مِن خوفِ العاقبةِ، أو همَّهُم مِن أجلِ المعاشِ وآفاتِه، أو مِن وسوسةِ إبليسَ[4] وغيرِها.

وقُرِئَ: (الحُزْنَ)[5].

﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ﴾ للمُذنبينَ ﴿شَكُورٌ﴾ للمُطيعينَ.

(٣٥) ـ ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ﴾: دارَ الإقامةِ ﴿مِن فَضْلِهِ﴾: مِن إنعامِه وتَفضُّلِه؛ إذ لا واجبَ عليه ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾: تعبٌ، ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾: كَلالٌ؛ إذ لا تكليفَ فيها ولا كَدَّ، أَتْبَعَ نفيَ النَّصَبِ نفيَ ما يَتبعُهُ مُبالغَةً.

(٣٦) ـ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: لا يُحكَمُ عليهِم بموتٍ ثانٍ ﴿فَيَمُوتُوا﴾: فيستريحوا[6]، ونصبُه بإضمارِ (أنْ).

---

(١) ذكرها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٧٧) عن ابن عباس في الآية (٢٣) من سورة الحج.

(٢) كتب فوقها في نسخة الفاروقي: «كقاض».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٦).

(٤) في نسخة التفتازاني: «الشيطان».

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٤) عن جناح بن حبيش.

(٦) في نسخة الفاروقي: «ويستريحوا».

وقُـرِئَ: (فيَمُوتـونَ)[١] عطفًـا علـى ﴿يُقْضَىٰ﴾ كقولِـه: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦].

﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ بل كلَّما خَبَتْ زيدَ إسعارُهَا.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك الجَزاءِ ﴿نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ مُبالِغٍ في الكُفْرِ أو الكُفْرانِ.

وقـرأ أبو عمرٍو: ﴿يُجْـزَى﴾[٢] على بناءِ المفعولِ وإسـنادِه إلـى ﴿كُلَّ﴾، وقُرِئَ: (يُجَازَى)[٣].

(٣٧) ـ ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾: يستغيثونَ، يَفْتَعِلُونَ مِن الصُّرَاخِ وهو الصِّيَاحُ، استعمِلَ في الاستغاثَةِ لجهدِ[٤] المُستغيثِ صوتَه.

﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ بإضمارِ القولِ وتقييدِ العملِ الصَّالحِ بالوصفِ المذكورِ للتَّحسُّرِ على ما عَمِلُوهُ مِن غيرِ الصَّالحِ، والاعترافِ به، والإشعارِ بأنَّ استخراجَهُم لتَلافيهِ، وأنَّهم كانوا يحسبونَ أنَّه صالحٌ والآنَ تحقَّقَ لَهُم خِلافُه.

﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ جـوابٌ مِـن اللهِ وتَوبيخٌ لهـم، و﴿مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ﴾ متنـاوِلٌ كلَّ عُمـرٍ تمكَّـنَ المكلَّـفِ فيـه مـن التَّفكُّـرِ والتَّذكُّرِ.

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٠١) عن الحسن.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٥)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

(٣) ذكرها دون نسبة الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ٢٤٩)، وعليها وعلى التي قبلها (كلُّ) بالرفع.

(٤) قوله: «يستعمل في الاستغاثة» فيقال: صريخ، للمستغيث لأنه يصيح غالباً، وقوله: «لجهد» بالدال المهملة لا بالراء كما في بعضها، أي: يجهد ويبالغ في مد صوته ويبذل جهده فيه. انظر: «حاشية الخفاجي». وفي نسخة الفاروقة: «لجهر»، وكتب فوقها كالمثبت نسخة.

وقيل: ما بين العشرينَ إلى السِّتِّينَ، وعنه عليه السَّلامُ: «العمرُ الذي أعذرَ اللهُ فيه إلى ابنِ آدمَ سِتُّونَ سَنةً»[1].

والعطفُ على مَعنى ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ فإنَّه للتَّقريرِ؛ كأنَّه قيل: عمَّرْناكُم وجاءَكُم النَّذيرُ وهو النَّبيُّ أو الكتابُ، وقيل: العقلُ أو الشَّيبُ أو موتُ الأقاربِ.

﴿فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ يدفعُ العذابَ عنهُم.

(٣٨) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا يَخفَى عليه خافيَةٌ فلا يخفَى عليهِ أحوالُهم.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ تعليلٌ له، لأنَّه إذا علِمَ مُضمَراتِ الصُّدورِ وهي أخفَى ما يكونُ؛ كان أعلمَ بغَيْرِها.

(٣٩) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: مُلْقًى إليكُم مقاليدُ التَّصرُّفِ فيها، وقيل: خَلَفًا بعدَ خَلَفٍ، جمع خليفَةٍ، والخلفاءُ: جمعُ خَليفٍ.

﴿فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾: جزاءُ كُفره ﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾ بيانٌ له، والتَّكريرُ[2] للدَّلالةِ على أنَّ اقتضاءَ الكُفرِ لكلِّ واحدٍ مِن الأمرينِ مستقلٌّ باقتضاءِ قُبحِهِ ووُجوبِ التَّجنُّبِ عنه، والمرادُ بالمَقتِ وهو أشدُّ البُغْضِ: مقتُ اللهِ، وبالخسارِ: خَسارُ الآخرةِ.

(٤٠) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: آلهتَهُم، والإضافةُ إليهم لأنَّهُم جَعَلُوهُم شركاءَ للهِ، أو لأنفُسِهم فيما يَملِكُونَه.

---

(١) رواه البزار في «مسنده» (٨٥٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأصله في البخاري (٦٤١٩) بلفظ: (أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة).

(٢) قوله: «والتكرير»؛ أي: تكرير ﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ بدلٌ مِن ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ بدلَ الاشتمالِ؛ لأنَّه بمعنى: أَخبِرُوني، كأنَّه قال: أخبِرُوني عن هؤلاءِ الشُّركاءِ، أَرُوني أيَّ جزءٍ مِن الأرضِ استبَدُّوا بخَلْقِه ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾: أَمْ لهم شِرْكةٌ معَ اللهِ في خلقِ السَّماواتِ فاستحقُّوا بذلك شِركةً في الألوهيَّةِ ذاتيَّةً.

﴿أَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ كِتَابًا﴾ ينطقُ على أنَّا اتَّخَذْناهم شُركاءَ ﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾: على حُجَّةٍ من ذلك الكتابِ بأنَّ لَهُم شركةً جعليَّةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ (هم) للمُشركينَ كقولِه: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾ [الروم: ٣٥].

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ وأبو بكرٍ والكِسائيُّ: ﴿على بيِّناتٍ﴾[1] فيكونُ إيماءً إلى أنَّ الشِّركَ خَطيرٌ لا بدَّ فيهِ مِن تَعاضُدِ الدَّلائلِ.

﴿بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ لَمَّا نفى أنواعَ الحُجَجِ في ذلك أضربَ عنه بذكرِ ما حملَهُم عليه، وهو تَغريرُ الأسلافِ الأخلافَ[2]، أو الرُّؤساءِ الأتباعَ، بأنَّهُم شُفَعاءُ عندَ اللهِ يَشفَعُونَ لَهُم بالتَّقرُّبِ إليهِم.

(٤١) ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ كراهَةَ أَنْ تَزُولَا، فإنَّ المُمْكِنَ حالَ بقائِه لا بُدَّ لَه مِن حافظٍ، أو: يمنعُهُما أن تَزُولَا لأنَّ الإمساكَ منعٌ.

﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾: ما أمسكَهُما ﴿مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾: مِن بَعدِ اللهِ، أو: مِن بَعدِ الزَّوالِ، والجملةُ سادَّةٌ مَسَدَّ الجَوابينِ و﴿مِنْ﴾ الأولى زائدةٌ والثَّانيةُ للابتداءِ.

﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ حيثُ أمسَكَهُما وكانتَا جَدِيرتينِ بأن تُهَدَّا هَدًّا كما قال: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ﴾ [مريم: ٩٠].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٥)، «المبسوط» لابن مهران (ص: ٦٣٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٢).

(٢) في نسخة الفاروقي: «الأخلاف» «الأجلاف» في كلمة واحدة وعليها (معا).

(٤٢) ـ ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾ وذلك أنَّ قُرَيْشًا لَمَّا بَلَغَهُم أنَّ أهلَ الكتابِ كذَّبُوا رُسُلَهُم قالوا: لعنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصارَى لو أتانا رَسولٌ لنكونَنَّ أهدى مِن إحدى الأُمَمِ؛ أي: مِن واحدةٍ مِن الأُمم: اليهودِ والنَّصارى وغيرِهِم، أو: مِن الأُمَّةِ التي يقالُ فيهَا: (هي إحدى الأممِ) تَفضيلًا لها على غيرِها في الهُدَى والاستقامةِ.

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ يعني: مُحمَّدًا عليه السَّلامُ ﴿مَّا زَادَهُمْ﴾؛ أي: النَّذيرُ، أو: مجيئه على التَّسبُّبِ ﴿إِلَّا نُفُورًا﴾: تَباعُدًا عن الحقِّ.

(٤٣) ـ ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بدلٌ مِن ﴿نُفُورًا﴾ أو مفعولٌ له ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ أصلُه: وأنْ مَكَروا المكرَ السَّيِّئ، فحُذِفَ الموصوفُ استغناءً بوَصفِهِ، ثمَّ بدِّلَ (أنْ) مع الفعلِ بالمصدَرِ، ثمَّ أُضيفَ.

وقرأَ حمزةُ وحدَهُ بسكونِ الهمزةِ في الوَصلِ[١].

﴿وَلَا يَحِيقُ﴾: ولا يحيطُ ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ وهو الماكرُ، وقد حاقَ بهم يومَ بَدرٍ.

وقُرِئَ: (وَلَا يُحِيقُ المَكْرَ السَّيِّئَ)[٢] أي: وَلَا يُحيقُ اللهُ.

﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ﴾: ينتظرونَ ﴿إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: سُنَّةَ اللهِ فيهِمْ بتَعذيبِ[٣] مُكَذِّبِيهِم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٢٩)، و«البحر» (١٨/ ٦٨) دون نسبة.

(٣) في نسخة الفاروقي: «بتكذيب»، وفي الهامش: «في نسخة: بتعذيب».

﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ إذ لا يبدِّلُها بجعلِه غيرَ التَّعذيبِ تَعذيبًا[1]، ولا يحوِّلُها بأن ينقلَهُ من المكذِّبينَ إلى غيرِهم، وقوله:

(٤٤) ـ ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ استشهادٌ عليه بما يُشاهِدُونَه في مَسايرِهم إلى الشَّامِ واليمنِ والعراقِ مِن آثارِ الماضينَ.

﴿وَكَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ﴾ ليسبقَهُ ويَفوتَه ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا﴾ بالأشياءِ كُلِّها ﴿قَدِيرٗا﴾ عليها.

(٤٥) ـ ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ﴾ مِن المَعاصي ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا﴾: ظهرِ الأرضِ ﴿مِن دَآبَّةٖ﴾: مِن نسمةٍ تَدِبُّ عليها بشؤمِ مَعاصيهم.

وقيل: المرادُ بالدَّابَّةِ الإنسُ وحدَه، لقولِه: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ هو يومُ القِيامَةِ ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرَۢا﴾ فيُجازيهم على أعمالِهم.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ الملائكةِ دعَتْهُ ثمانيةُ أبوابِ الجنَّةِ: أنِ ادخُلْ مِن أيِّ بابٍ شِئتَ»[2].

***

---

(١) «تعذيباً» من نسخة الطبلاوي.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ١٤٦) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).


سُورَةُ يسٓ



سُورَةُ يسٓ

مَكِّيَّةٌ، وعنهُ عليهِ السَّلامُ: «يس تُدْعَى المُعِمَّةَ تعمُّ صاحِبَهَا خيرَ الدَّارَينِ، والدَّافِعَةُ والقاضيَةُ، تدفَعُ عنهُ كُلَّ سُوءٍ، وتَقْضِي لـه كلَّ حاجةٍ»[1].

وآيُها ثلاثٌ وثَمانونَ[2].

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿يسٓ﴾ كـ﴿الٓمٓ﴾ في المعنى والإعرابِ، وقيل: مَعناهُ: (يا إنسانُ) بلُغَةِ طَيِّئٍ[3]، ....

---

(١) رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢١٦)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣/ ٢٥٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٤٣)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٧)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه. وضعفه العقيلي بسليمان بن مرقاع الجندعي، وقال: لا يتابع على حديثه والحديث منكر ولا يعرف إلا بـه. وقال البيهقي: تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني، عن سليمان بن مرقاع، وهو منكر.

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ٢١١)، وفيه: وهي ثمانون وثلاث آيات في الكوفي، وآيتان في عدد الباقين، اختلافها آية ﴿يسٓ﴾ عدها الكوفي ولم يعدها الباقون.

(٣) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٣/ ١١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٤٦)، عن ابن عباس، وذكره في «المحتسب» (٢/ ٢٠٣) عن الكلبي.

وروى الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٣٩٨) من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: (يا إنسان) بالحبشية.

علـى أنَّ أصلُـه: (يـا أُنَيْسِـين) فاقتُصِرَ على شـطرهِ لكثـرةِ النِّـداءِ به؛ كمَا قيـل: (مُنُ اللهِ)[1] فـي (ايمُنُ اللهِ).

وقرئ: بالكسرِ كجَيْرِ[2]، وبالفَتحِ[3] على البناءِ كأَيْنَ، أو الإعرابِ على: اتلُ يس، أو بإضمارِ حرفِ القَسمِ والفتحةُ لمنعِ الصَّرفِ، وبالضمِّ[4] بناءً كحَيْثُ، أو إعرابًا على: هذهِ يس.

وأمالَ الياءَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ ورَوْحٌ[5].

وأدغمَ النُّونَ في واوِ (٢) ـ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ وورشٌ وأبو بكرٍ ويَعقوبُ[6]، وهي واوُ القَسَمِ، أو العطفِ إنْ جُعِلَ ﴿يسٓ﴾ مُقسَمًا بهِ.

(٣ ـ ٤) ـ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: لَمِنَ الذينَ أُرسِلُوا على صراطٍ مُستَقيمٍ، وهو التَّوحيدُ والاستقامةُ في الأمورِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ خبرًا ثانيًا، أو حالًا من المستكنِّ في الجارِّ

---

(١) في نسخة الخيالي: «مُ الله»، والمثبت من باقي النسخ، وكلاهما صواب، قال الطيبي: (وايمن الله): اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون وألفه ألف وصل، وربما حذفوا منه النون فقالوا: (ايم الله)، وربما حذفوا الياء وقالوا: (امُ الله)، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة وقالوا: (مُ الله). وفي «المقدمة الجزولية» (ص: ١٣٨): وفيه لغات: أيمن الله، إيمن الله، وليمن الله، وايم الله، إيم الله، ليم الله، مِنِ الله، مُنُ الله، مُ الله، ما الله، مِ الله.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥) عن أبي السمال.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٣)، عن عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٠٣) عن الكلبي.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٨)، و«النشر» (٢/ ٧٠).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٨)، و«النشر» (٢/ ٧٠).

والمجرورِ، وفائدتُه: وصفُ الشَّرعِ بالاستقامةِ صريحًا وإن دلَّ عليهِ ﴿لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ التزامًا.

(٥) ـ ﴿تنزيلُ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ خبرُ محذوفٍ، والمصدرُ بمعنى المفعولِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بالنَّصبِ[1] على إضمارِ: أَعْني، أو فعلِه على أنَّه على أصلِه، وقُرِئَ بالجرِّ على البدلِ مِن (القُرآنِ)[2].

(٦) ـ ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَنزِيلَ﴾ أو بمَعنى ﴿لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[3].

﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾: غيرَ مُنذَرٍ آباؤُهُم، يعني: آباءَهُم الأقربينَ لتَطاوُلِ مُدَّةِ الفترةِ، فيكونُ صفةً مبيِّنةً لشدَّةِ حاجَتِهِم إلى إرسالِه، أو: الذي أُنذرَ بهِ، أو: شيئًا أُنذرَ بهِ آباؤُهُم الأبعدونَ، فيكونُ مفعولًا ثانيًا لـ(تُنْذِرَ)، أو: إنذارَ آبائِهِم على المصدرِ.

﴿فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بالنَّفيِ على الأوَّلِ؛ أي: لم يُنذَرُوا فبَقُوا غافلينَ، وبقولِه: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ على الوُجوهِ الأُخَرِ؛ أي: أرسلتُكَ[4] إليهم لتُنذِرَهُم فإنَّهُم غافلونَ.

(٧) ـ ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ﴾ يعني: قولَه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لأنَّهُم ممَّنْ عُلِمَ أنَّهم لا يؤمنونَ.

(٨) ـ ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ تقريرٌ لتَصميمِهِم على الكُفرِ والطبعِ على قُلوبِهِم بحيثُ لا تُغْني عَنْهُم الآياتُ والنُّذُرُ بتَمثيلِهِم بالذينَ غُلَّتْ أَعْناقُهُم ﴿فَهِىَ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٨٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥) عن اليزيدي.

(٣) قوله: «أو بمعنى لمن المرسلين»؛ أي: بإضمار فعل يدل عليه هذا اللفظ؛ أي: أرسلناك لتنذر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٤٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «أرسلناك».

إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾: فالأغلالُ واصِلَةٌ إلى أذقانِهم ملزوزةٌ إليها، فلا تخلِّيهم يُطَأْطِئُونَ رُؤوسَهُم له.

﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾: رافعونَ رُؤوسَهُم غاضُّونَ أَبصارَهُم في أنَّهُم لا يلتفتونَ لفتَ الحقِّ، ولا يَعْطِفونَ أعناقَهُم نحوَه، ولا يُطأطِئونَ رؤوسَهُم له.

وإنَّما وَصَف الغُلَّ بإيصاله إلى الذَّقنِ لأن طَرَفه الذي في عنقِ المغلولِ يكون في مُلْتَقَى طَرَفيه تحت الذَّقَنِ حَلْقةٌ فيها رأسُ العمود بارزاً من الحلقةِ إلى الذَّقَنِ، فلا تخلِّيه يطأطئُ رأسه ولا يُوْطِئُ قَذَالَهُ[١]، ويقال: قَمَحَ البعيرُ فهو قامحٌ: إذا رَوِيَ فرفع رأسَه وغضَّ بصرَه، ومنه: (شهرا قِمَاحٍ)[٢]؛ لأن الإبلَ ترفعُ رأسها فيهما لبردِ الماء.

(٩) ـ ﴿وجَعَلْنا مِن بينِ أيديهِم سُدًّا ومِن خَلْفِهم سُدًّا فأغشيناهم فهم لا يُبصِرون﴾ وبمَنْ أحاطَ بهم[٣] سدَّانِ فغطَّى أبصارَهُم بحيثُ لا يبصرونَ قُدَّامَهُم ووراءَهُم في أنَّهُم مَحبوسونَ في مطمورةِ الجَهالةِ ممنوعونَ عن النَّظرِ في الآياتِ والدَّلائلِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿سَدًّا﴾ بالفَتحِ[٤]، وهو لُغَةٌ فيه، وقيل: ما كانَ بفعلِ النَّاسِ فبالفَتحِ، وما كان بخلقِ اللهِ فبالضمِّ.

وقُرِئَ: (فَأَعْشَيْنَاهُم) مِن العَشَا[٥].

---

(١) قوله: «ويوطئ قذاله» القذال: جماعُ مؤخَّر الرأس. انظر: «الصحاح» (مادة: قذل).

(٢) قوله: «شهرا قماح» بوزن كتاب وغراب: أشد ما يكون البرد. انظر: «القاموس» (مادة: قمح). وفي «الصحاح»: سميا بذلك لأن الإبل إذا وردت فيهما آذاها برد الماء فقامحت، وقامحت إبلك: إذا وردت ولم تشرب ورفعت رأسها من داء يكون بها أو برد.

(٣) قوله: «وبمن أحاط بهم» عطف على «بالذين غُلَّت أعناقهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٤٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٨٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٤)، عن ابن عباس وعكرمة وعمر بن عبد العزيز والحسن وغيرهم.

وقيل: الآيتانِ في بني مخزومٍ، حلفَ أبو جَـهْلٍ أن يرضخَ رأسَ النبيِّ عليهِ السَّلامُ، فأتاهُ وهوَ يُصَلِّي ومعَهُ حجَرٌ ليدمغَهُ، فلَمَّا رفعَ يدَهُ انْثَنَتْ إلى عنقِه، ولزقَ الحجرُ بيدِه حتى فَكُّوهُ عنها بجهدٍ، فرجعَ إلى قومِهِ فأخبرَهُم، فقالَ مَخزوميٌّ آخرُ: أنا أقتلُهُ بهذا الحَجَرِ، فذهبَ فأعماهُ اللهُ تَعالى[1].

(١٠) ـ ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سبقَ في البقَرةِ تفسيرُه.

(١١) ـ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ إنـذارًا يترتَّبُ عليهِ البغيةُ المرومةُ ﴿مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾؛ أي: القرآنَ بالتَّأمُّلِ فيه والعَملِ بهِ ﴿وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ﴾: وخافَ عِقابَهُ قبلَ حُلولِه ومُعاينَـةِ أَهوالِـهِ، أو في سَـريرَتِه، ولا يغتـرُّ برَحمَتِهِ فإنَّـه كما هو رحمـنٌ مُنتقِمٌ قَهَّارٌ ﴿فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾.

(١٢) ـ ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾: الأمواتَ بالبعثِ، أو الجُهَّالَ بالهِدايةِ[2].

﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾: ما أسلَفوا مِن الأعمالِ الصَّالحةِ والطَّالحةِ.

﴿وَءَاثَارَهُمْ﴾ الحسنةَ؛ كعلمٍ عَلَّموهُ وحبيسٍ وَقَفوهُ، والسَّيِّئةَ كإشاعةِ باطلٍ وتأسيسِ ظُلمٍ.

---

(١) القصة ذكرها مع زيادة في آخرها: الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٤٨) دون سند، ورواها أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٥٢) من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه، ومختصرة: الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧) عن عكرمة، وهي في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) دون ذكر النزول، وكذا رواها أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٥٦) من طريق محمد بن إسحاق، عن بعض أهل العلم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس.

(٢) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٥/ ٩) عن الضحاك، وأبو حيان في «البحر» (١٨/ ٨٠) عن الحسن والضحاك واستبعده. ولعل سبب استبعاده أنه ارتكاب مجاز بلا ضرورة، والحمل على الحقيقة أولى.

﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ يعني: اللوحَ المَحفوظَ.

(١٣) ـ ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم﴾: ومثِّلْ لَهُـم، مِـن قولهـم: هـذهِ الأشـياءُ علـى ضَرْبٍ واحـدٍ؛ أي: مثـالٍ واحدٍ، وهـو يتعدَّى إلـى مَفعولَيْـنِ لتَضمُّنِهِ مَعنـى الجعلِ وهما: ﴿مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ علـى حـذفِ مُضـافٍ؛ أي: اجعَـلْ لهم مثـلَ أصحـابِ القَريَةِ مثـلًا، ويجـوزُ أن يُقتصَـرَ علـى واحـدٍ ويُجعـلَ المقـدَّرُ بدلًا مـن الملفـوظِ أو بيانًا لـه، والقريـةُ أنطاكيةُ.

﴿إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ بدلٌ مِن ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾، و﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾: رسلُ عيسى عليه السَّلامُ إلى أهلِها[1]، وإضافَتُه[2] إلى نفسِه في قولِه:

(١٤) ـ ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ لأنَّـه فعـلُ رسـولِه وخَليفَتِـه، وهمـا: يحيـى وبَوْلَـسُ[3]، وقيـل: غيرُهمـا.

---

(١) القول بأن القرية هي أنطاكية وأن الرسل مـن عيسى عليه السلام ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٦١) عن وهب بن منبه، وهو متداول في أكثر كتب التفسير، لكن لم يرتضِ أيًا منهما ابنُ كثير رحمه، فنظر في ذلك ـ في «تفسيره» عند هذه الآيات ـ من وجوه عدَّدها ثم قال: فعلى هذا يتعين أن هذه القرية المذكورة في القرآن قرية أخرى غير أنطاكية، كما أطلق ذلك غير واحد من السلف أيضاً، أو تكون أنطاكيةُ ـ إن كان لفظها محفوظاً في هذه القصة ـ مدينة أخرى غير هذه المشهورة المعروفة، فإن هذه لم يعرف أنها أهلكت لا في الملة النصرانية ولا قبل ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٢) فـي نسـخة الفاروقـي والتفتازانـي: «وإسـناده». وأشـار إلى النسـختين الأنصـاري في «حاشـيته» (٤/ ٥٤٤).

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «ويونس»، والمثبت من نسخة الفاروقي والخيالي، وكتب تحته في نسخة الفاروقي: (بَولَس) بفتح الباء الموحدة وفتح اللام؛ شرح المفتاح للسيد) قال الخفاجي: وقولُه: (كيحيى ويونس) وقعَ في نسخَةٍ بدلَهُ: (يوحنا وبولص)، وهوَ الَّذي صحَّحَهُ الشَّريف في شرحِ «المفتاحِ» وبه يندفعُ السُّؤال الأوَّل وهذهِ النُّسخَة هيَ الَّتي عليها المعوّل؛ لأنْ يونس عليهِ =

﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا﴾: فقوَّيْنا، وقرأه أبو بكرٍ مخففًا[1] من عزَّهُ: إذا غلبَهُ، وحُذفَ المفعولُ لدلالةِ ما قبلَهُ عليه، ولأنَّ المقصودَ ذكرُ المُعَزِّ به ﴿بِثَالِثٖ﴾ هو شَمْعونُ.

﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ وذلك أنَّهُم كانوا عبدَةَ أصنامٍ، فأرسلَ إِلَيْهِم عِيسَى اثنَيْنِ، فلَمَّا قَرُبَا مِن المدينَةِ رَأَيَا حَبِيبًا النَّجَّارَ يَرْعَى غنمًا فسَأَلَهُما فأخبراهُ، فقال: أمعَكُما آيةٌ؟ فقالا: نَشْفِي المريضَ ونُبْرِئُ الأكمَهَ والأبرَصَ، وكانَ لهُ وَلَدٌ مَريضٌ فمَسَحاهُ فبَرِئَ فآمنَ حَبيبٌ، وفشا الخبرُ فشُفِيَ على أيديهِمَا خلقٌ، وبلغَ حَديثُهُما إلى الملكِ وقال لهما: أَلَنَا إلهٌ سِوَى آلهتِنا، قالا: نعم، مَن أوجدَكَ وآلهتَك، قال: قُوما حتى أنظُرَ في أمرِكُما، فحَبَسَهُما، ثمَّ بعثَ عِيسَى شَمْعُونَ فدخلَ مُتنكِّرًا، وعاشرَ أصحابَ الملكِ حتَّى استَأْنَسُوا به، وأوصَلُوهُ إلى الملكِ فأَنِسَ به، فقالَ له يومًا: سمعْتُ أنَّكَ حَبَسْتَ رَجُلَيْنِ فهَلْ سمعتَ ما يَقولانِه؟ قال: لا، فدعاهما، فقال شَمْعُونُ: مَن أرسلَكُمَا؟ قالا: اللهُ الذي خلقَ كلَّ شَيءٍ وليسَ لَهُ شَريكٌ، فقال: صِفَاهُ وأَوْجِزَا، قالا: يفعَلُ ما يَشاءُ ويَحْكُم ما يُريدُ، قال: وما آيَتُكُما؟ قالا: ما يَتمنَّى الملكُ، فدَعَا بغُلامٍ مَطمُوسِ العَيْنينِ فدَعَوَا اللهَ حتَّى انشَقَّ له بَصرٌ، وأَخَذَا بُندُقَتَينِ فوُضِعَا في حدقتَيْهِ فصارتَا مُقلَتَيْنِ ينظرُ بِهمَا، فقال له شَمعونُ: أرأيتَ لَوْ سَأَلْتَ إلهكَ حتَّى يصنَعَ مثلَ هذا، حتى يكونَ لكَ وله الشَّرَفُ، قال: ليسَ لي عنكَ سِرٌّ، إنَّ إلهنا لا يَسمعُ ولا يُبصِرُ ولا يَضُرُّ ولا يَنفعُ[2]، ثم قال: إنْ قدرَ إلهُكما على إحياء

= الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يدرك زمن عيسى، وإن أدركه يحيى كما فُصِّلَ في التواريخ. انظر: «حاشية الخفاجي»، والقول بأنهما يحيى وبولس ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٦٤) والبغوي في «تفسيره» (٧/ ١٢) عن وهب.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٨٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «إن آلهتنا لا تبصر ولا تسمع ولا تضر ولا تنفع».

ميتٍ آمنَّا به، فدَعَوْا بغُلَامٍ ماتَ منذُ سبعةِ أيَّامٍ، فدَعَوا فقامَ وقال: إنِّي أُدخلتُ في سبعَةِ أَودِيَةٍ مِن النَّارِ، وأنا أُحَذِّرُكُم ما أنتُمْ فيه فآمِنُوا، وقال: فُتِحَت أبوابُ السَّماءِ فرَأَيتُ شَابًّا حَسنًا يشفَعُ لهؤلاءِ الثَّلاثةِ شَمْعُون وهَذانِ، فلَمَّا رأَى شمعونُ أنَّ قولَهُ قد أَثَّرَ فيه نَصَحَهُ فآمَنَ في جمعٍ، ومَنْ لَمْ يُؤمِنْ صَاحَ عَليهِمْ جِبريلُ فهَلَكُوا[1].

(١٥) ـ ﴿ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ لا مَزِيَّةَ لَكُم عَلَينا تَقتَضِي اختِصاصَكُم بما تَدَّعونَ، ورفعُ ﴿بَشَرٞ﴾ لانتقاضِ النَّفيِ ـ المُقتَضِي إعمالَ ﴿مَآ﴾ ـ بـ﴿إِلَّا﴾.

﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ﴾: مِن وحيٍ ورسالةٍ ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ في دَعوى رسالتِه.

(١٦) ـ ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ استَشْهَدُوا بعلمِ اللهِ، وهو يجرِي مَجْرَى القسمِ، وزادُوا اللامَ المؤكِّدةَ لأنَّه جوابٌ عن إنكارِهِم.

(١٧) ـ ﴿ وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾: الظَّاهِرُ البَيِّنُ بالآياتِ الشَّاهِدةِ بصِحَّتِه، وهو المحسِّنُ للاستشهادِ فإنَّه لا يَحْسُنُ إلا ببيِّنَةٍ.

(١٨) ـ ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡ﴾: تشاءَمْنَا بِكُم، وذلك لاستغرابِهم ما ادَّعَوهُ واستقباحِهِم لهُ وتَنفُّرِهِم عنه ﴿لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ﴾ عن مَقالَتِكُم هذه ﴿لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم منا عذابٌ أليمٌ﴾.

---

(١) ذكره الثعلبيُّ في «تفسيره» (٢٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٣)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ١١ ـ ١٢)، وأبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، عن وهبٍ، وهو مما أخذه وهب من أهل الكتاب. وليس عند الثعلبي والبغوي: «ومَن لم يُؤْمِن صَاح عليهم جبريلُ فهَلَكُوا»، وذكرا بدلاً منه: وقال ابن إسحاق عن كعب ووهب: بل كفر الملك، وأجمع هو وقومه على قتل الرسل، فبلغ ذلك حبيباً وهو على باب المدينة الأقصى، فجاء يسعى إليهم ويذكِّرهم ويدعوهم إلى طاعة المرسلين، فذلك قوله سبحانه: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾.

(١٩) ـ ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾: سببُ شُؤمِكُم مَعكُم، وهو سوءُ عَقيدَتِكُم وأعمالِكُم.

وقُرِئَ: (طَيْرُكُم)[1].

﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾: وُعِظْتُم، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ مثل: تَطيَّرْتُم، أو: تَوعَّدْتُم بالرَّجمِ والتَّعذيبِ.

وقد قرئ بألفٍ بينَ الهمزتينِ[2].

وبفَتحِ (أنْ)[3] بمَعنى: أَتَطَيَّرْتُم لِأَن ذُكِّرْتُم.

و: (أَنْ) و: (إِن) بغيرِ استفهامٍ[4].

و: (أَيْنَ ذُكِرْتُم)[5] بمعنى: طائِرُكُم معكُم حيثُ جَرى ذِكرُكُم، وهو أبلَغُ[6].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٢٦٥) عن الحسن والأعرج.

(٢) قرأ بها هشام. انظر: «التيسير» (ص: ٣٢).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٧٤) عن أبي رزين من أصحاب ابن مسعود، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«البحر (١٨/ ٨٥)، عن زر بن حبيش.

(٤) نسبت الأولى للماجشون يوسف بن يعقوب المدني، والثانية للحسن وخالد بن إياس. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٥)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٥٠).

(٥) أي: (أين) بهمزة مفتوحة وياء ساكنة وفتحِ النون ظرفُ مكان (ذكرتم) بتخفيف الكاف على أن (أين) ظرفٌ أداةُ شرط وجوابها محذوف لدلالة (طائركم) عليه، نسبت للحسن وقتادة والأعمش وغيرهم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٥)، و«البحر» (١٨/ ٨٥).

(٦) عبارة الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ٢٤٩): (أي: شُؤْمُكم مَعَكم حَيْثُ جَرى ذِكْرُكُم، وإِذا شُئِّمَ المكانُ بِذِكرهم كان بحُلُولِهم فيه أَشأَمَ). وفيها بيان المراد بالأبلغية.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾: قومٌ عادَتُكُم الإسرافُ في العِصْيانِ فمِن ثَمَّ جاءَكُم الشُّؤمُ.

أو: في الضَّلالِ، ولذلك تَوعَّدْتُم وتشاءَمْتُم بمَن يجبُ أن يُكرَمَ ويُتبرَّكَ به.

(٢٠ ـ ٢١) ـ ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ هو حبيبٌ النَّجَّارُ، وكانَ يَنحِتُ أصنامَهُم، وهو ممَّنْ آمَنَ بمُحمَّدٍ عليه السَّلامُ وبينَهُما ستُّ مئةِ سنةٍ.

وقيل: كانَ في غارٍ يعبدُ اللهَ فلمَّا بلغَهُ خبرُ الرُّسلِ أظهرَ دينَه[١].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ على النُّصحِ وتَبليغِ الرِّسالَةِ ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إلى خَيرِ الدَّارينِ.

(٢٢) ـ ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ ـ على قراءةِ غيرِ حمزةَ، فإنَّه يسكنُ الياءَ في الوصلِ[٢] ـ تلطَّفَ في الإرشادِ بإيرادِهِ[٣] في مَعرِضِ المُناصحَةِ لنَفسِه، وإمحاضِ النُّصحِ حيثُ أرادَ لهم ما أرادَ لَها، والمرادُ: تَقريعُهُم على تَركِهِم عِبادَةَ خالِقِهِم إلى عبادةِ غيرِه، ولذلكَ قال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ مبالغةً في التَّهديدِ، ثمَّ عادَ إلى المساقِ الأوَّلِ فقال:

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾: لا تَنفَعُنِي شفاعَتُهُم ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ بالنَّصرِ والمُظاهرَةِ ﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ فإنَّ إيثارَ ما لا ينفَعُ ولا يدفَعُ ضرًّا بوجهٍ مّا على الخالقِ المقتدِرِ على النَّفعِ والضرِّ وإشراكَهُ به ضلالٌ بَيِّنٌ لا يَخفى على عاقلٍ.

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٥٧٧).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٤).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «بإبرازه».

وقرأ نافِعٌ ويَعقوبُ وأبو عمرٍو بفَتحِ الياءِ[1].

(٢٥) ـ ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ﴾ الذي خلقَكُم، وقرأ نافعٌ وابنُ كَثيرٍ وأبو عمرٍو بفتحِ الياءِ[2].

﴿فَٱسْمَعُونِ﴾: فاسمَعوا إيماني.

وقيل: الخِطابُ للرُّسُلِ، فإنَّه لَمَّا نصحَ قومَهُ أَخَذوا يَرجمونَهُ، فأسرعَ نحوَهُم قبلَ أَنْ يَقتلُوه.

(٢٦ ـ ٢٧) ـ ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾ قيلَ له ذلك لَمَّا قَتلُوه؛ بُشرى بأنَّه مِن أهلِ الجنَّةِ، أو إكرامًا وإذنًا في دُخولِها كسائرِ الشُّهداءِ، أو لَمَّا هَمُّوا بقَتلِهِ فرفعَهُ اللهُ إلى الجنَّةِ على ما قالَهُ الحَسَنُ[3]، وإنَّما لم يُقَل: (له) لأنَّ الغرضَ بيانُ المقولِ دونَ المقولِ لهُ فإنَّه مَعلومٌ.

والكلامُ استئنافٌ في حيِّزِ الجوابِ عن السُّؤالِ عن حالِهِ عندَ لِقاءِ رَبِّهِ بعدَ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٨٥)، ولم أقف على قراءة يعقوب بالفتح، والذي في «النشر» (٢/ ١٦٧)، و«المبسوط» لابن مهران (ص: ٢٤٣): فتحها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، وأسكنها الباقون.

وقال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٥٤٧): وفي نسخة بإسقاط يعقوب، وهو الصواب، فإنه إنما يقرأ بسكونها.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٤).

(٣) ذكره عن الحسن: الكرمانيُّ في «لباب التفاسير» (٦/ ٣٧٣)، والقشيري في «التيسير في التفسير» (٦/ ١١٢) وعنه القرطبي في «تفسيره» (١٥/ ١٩)، وتعقبه الآلوسي في «روح المعاني» (٢٢/ ٢٢٨) بقوله: «والجمهور على أنه قتل». وذكر ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٥١) أن الأحاديث والروايات تواترت بذلك.

تَصلُّبِه في نصرِ دينِه، وكذلك[١]: ﴿قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ فإنَّه جوابٌ عن السُّؤالِ عن قولِه عندَ ذلك القولِ له.

وإنَّما تَمنَّى عِلمَ قومِه بحالِه ليحملَهُم على اكتسابِ مِثلِها بالتَّوبَةِ عن الكُفرِ والدُّخولِ في الإيمانِ والطَّاعةِ، على دأبِ الأولياءِ في كَظْمِ الغَيظِ والتَّرحُّمِ على الأعداءِ، أو لِيَعلَموا[٢] أنَّهُم كانوا على خطأٍ عَظيمٍ في أمرِه، وأنَّه كانَ عَلى حَقٍّ.

وقُرِئَ: (من المُكرَّمينَ)[٣].

و(ما) خبريَّةٌ أو مصدريَّةٌ والباءُ صِلَةُ ﴿يَعۡلَمُونَ﴾، أو استفهاميَّةٌ جاءَتْ على الأصلِ والباءُ صِلَةُ ﴿غَفَرَ﴾؛ أي: بأيِّ شَيءٍ غفرَ لي، يريدُ به المهاجرةَ عن دينِهِم والمصابرةَ على أَذِيَّتِهِم.

(٢٨) - ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بَعدِ إهلاكِه أو رفعِه ﴿مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «ولذلك». قال الخفاجي: قولُه: (وكذلكَ... إلخ) بكافِ التَّشبيه؛ أي: هذهِ الجُملَة أيضًا مُستأنفَة استئنافًا بيانيًّا كالتي قبلها في جوابِ فما قالَ إذ قيلَ لهُ ذلكَ؟، ووقعَ في نسخَةٍ: (لذلكَ) باللَّام في نسخة؛ أي: للاستئنافِ هذا الكلام أيضًا، ولا يَخفى أنَّهُ تكلُّفٌ لحسنِ الظَّنّ بالكاتبِ دون المُصنِّف. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي: «وليعلموا». وعليها شرح الخفاجي فقال: قولُه: (وليعلمُوا) بالعطفِ بالواوِ، وهوَ الظَّاهرُ، إذ لا مُنافاةَ بينهما، وما وقعَ من عطفه بـ«أو» في بعضِ النُّسخِ؛ لتباينِ الغرض فيهما. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقال القونوي: قوله: (أو ليعلموا) أي لعلهم يرجعون عما كانوا عليهم، ولا مانع من جمع النكتتين فـ(أو) لمنع الخلو، ولما كان حصول العلم محالا لهم قال: ﴿يَٰلَيۡتَ﴾ ولم يقل لعل. انظر: «حاشية القونوي» (١٦/ ١١٨).

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٥٣)، و«تفسير القرطبي» (١٧/ ٤٣٢)، و«البحر» (١٨/ ٩٣)، دون نسبة.

لإهلاكِهِم، كما أرسلنا يومَ بَدرٍ والخندقِ، بل كفينا أمرَهُم بصيحَةِ مَلَكٍ، وفيه استِحقارٌ لإهلاكِهِم وإيماءٌ بتَعظيمِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾: وما صَحَّ في حِكمتِنَا[1] أن ننزلَ جندًا لإهلاكِ قومِه، إذ قَدَرْنَا لكلِّ شيءٍ سببًا، وجعَلْنَا ذلك سببًا لانتصارِكَ مِن قومِك.

وقيل: (ما) موصولةٌ مَعطوفةٌ على ﴿جُندٍ﴾؛ أي: وما كنَّا مُنزلينَ على مَن قبلَهُم مِن حجارةٍ وريحٍ وأمطارٍ شَديدَةٍ.

(٢٩) ـ ﴿إِن كَانَتْ﴾: ما كانَتِ الأخذَةُ أو العقوبةُ ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ صاحَ بها جِبريلُ، وقُرِئَت بالرَّفعِ[2] على (كانَ) التامَّةِ.

﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾: ميِّتونَ، شُبِّهُوا بالنَّارِ رَمْـزًا إلى أنَّ الحيَّ كالنَّارِ السَّاطعةِ والميتَ كرَمادِها، كما قالَ لَبيدٌ:

وَمَا المَـرْءُ إِلَّا كَالشِّـهَابِ وَضَـوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَـادًا بَعْـدَ إِذْ هُـوَ سَـاطِعُ[3]

(٣٠) ـ ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ تَعَالَيْ فهذهِ مِنَ الأَحْوَالِ التي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَحضُرِي فيها، وهي ما دلَّ عَليها: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ فإنَّ المُستَهْزئينَ بالنَّاصحينَ المُخلصينَ المَنوطِ بنُصحِهِم خيرُ الدَّارينِ أَحِقَّاءُ بأَنْ يَتحَسَّرُوا ويُتحَسَّرَ عليهِم، وقَدْ تلهَّفَ على حالِهم الملائكةُ والمُؤمنونَ مِن الثَّقلينِ.

ونصبُها: لطُولِها بالجارِّ المُتعلِّقِ بها[4]، وقيل: بإضمارِ فِعلِهَا والمُنادَى محذوفٌ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «حكمنا».

(٢) وهي قراءة أبي جعفر المدني، انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٣).

(٣) انظر: «ديوان لبيد» (ص: ٥٦)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٧٠).

(٤) قوله: «ونصبها لطُولها بالجار المتعلق بها»: جواب ما يقال: ﴿يَا حَسْرَةً﴾ مفرد، فكيف نُصب؟ فأجاب بأنه مُطوَّل؛ أي: شبيه بالمضاف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٤٩).

ويجوزُ أَنْ يكونَ تَحسُّرًا مِن اللهِ عَلَيهم على سبيلِ الاستعارةِ لتَعظيمِ ما جَنَوْه على أنفُسِهم، ويؤيِّدُه قراءة: (يا حَسْرَتَا)[١].

وقُرِئَ: (يا حَسْرَةَ العِبَادِ)[٢] بالإضافةِ إلى الفاعِلِ أو المفعولِ.

و: (يَا حَسْرَهْ على العِبادِ)[٣] بإجراءِ الوَصلِ مُجرَى الوَقفِ.

(٣١) ـ ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾: ألم يَعلَمُوا، وهو مُعلَّقٌ عن قولِه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ لأنَّ (كم) لا يعمَلُ فيها ما قبلَها وإن كانَتْ خبريَّةً؛ لأنَّ أصلَها الاستفهامُ.

﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدلٌ مِن ﴿كَمْ﴾ على المَعنى لا على اللفظ[٤]؛ أي: أَلَمْ يَرَوْا كثرةَ إهلاكِنا مَن قبلَهُم كونَهُم غيرَ راجعينَ إليهم. وقُرِئَ بالكَسْرِ على الاستئنافِ[٥].

(٣٢) ـ ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون﴾ يومَ القِيامَةِ للجَزاءِ، و(إنْ) مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، واللامُ هي الفارقَةُ، و(ما) مَزيدةٌ للتَّأكيدِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿لَّمَّا﴾ بالتَّشديدِ[٦] بمعنى (إلا)، فتكونُ (إنْ) نافيةً.

---

(١) لأن المعنى: يا حسرتي. انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٥٧)، و«البحر المحيط» (١٨/ ٩٧)، دون نسبة.

(٢) نسبت لابن عباس وأُبيٍّ والحسن وعلي بن الحسين وغيرهم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٨)، و«البحر المحيط» (١٨/ ٩٦).

(٣) نسبت للأعرج ومسلم بن جندب وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٠٨)، و«البحر المحيط» (١٨/ ٩٦).

(٤) في نسخة التفتازاني زيادة: «لا على اللفظ».

(٥) وهي قراءة الحسن، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٦) وقراءة باقي السبعة بالتخفيف. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٦).

و﴿جَمِيعٌ﴾ فَعِيلٌ بمعنى مَفعولٍ، و﴿لَّدَيْنَا﴾ ظرفٌ له أو لـ﴿مُحْضَرُونَ﴾.

(٣٣) ـ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ وقرأ نافعٌ بالتَّشديدِ[1].

﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾ خبرٌ لـ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ والجُملَةُ خبرُ (آيةٌ)، أو صِفَةٌ لها ـ إذ لم يُرِدْ بها مُعيَّنَةً ـ وهي الخبرُ، أو المبتدأُ والآيةُ خبرُهَا، أو استئنافٌ[2] لبَيانِ كونِها آيةً[3].

﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا﴾: جنسَ الحَبِّ ﴿فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ قدَّمَ الصِّلَةَ للدلالةِ على أنَّ الحبَّ مُعظَمُ ما يؤكَلُ ويُعاشُ بهِ.

(٣٤) ـ ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ﴾: مِن أنواعِ النَّخلِ والعنبِ، ولذلك جمعَهُما دونَ الحَبِّ، فإنَّ الدَّالَّ على الجنسِ مُشعِرٌ بالاختلافِ ولا كذلك الدَّالُّ على الأنواعِ، وذكرُ النَّخيلِ دونَ التُّمورِ ليطابقَ الحبَّ والأعنابَ؛ لاختصاصِ شَجرِهَا بمزيدِ النَّفعِ وآثارِ الصُّنعِ.

﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا﴾ وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[4]، والفَجْرُ والتَّفجيرُ كالفَتْحِ والتَّفْتيحِ لفظًا ومعنًى.

﴿مِنَ ٱلْعُيُونِ﴾؛ أي: شيئًا مِن العُيونِ، فحُذِفَ الموصوفُ وأقيمَتِ الصِّفَةُ مُقامَه، أو: العيونَ، و(مِن) مزيدةٌ عندَ الأخفَشِ.

---

(١) وباقي السبعة بالتخفيف، انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٢) قوله: «والجملة»؛ أي: الجملة الكبرى «خبر (آية)، أو صفة لها»؛ أي: للأرض؛ «إذ لم يرد بها»؛ أي: بالأرض «وهي»؛ أي: الأرض «الخبر»؛ أي: لـ(آية)، «أو» هي «المبتدأ والآية خبرها» مقدَّم عليها، «أو استئناف» عطف على «خبر للأرض». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٥٠)

(٣) قوله: «لبيان كونها آية» كأن قائلًا قال: كيف تكون الأرض الميتة آية؟ فقال: ﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾. انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٤١).

(٤) نسبت لجناح بن حبيش، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦).

(٣٥) ـ ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِۦ﴾: ثمرِ ما ذُكِرَ وهو الجنَّاتُ.

وقيل: الضَّميرُ للهِ على طريقَةِ الالتفاتِ، والإضافةُ إليه لأنَّ الثَّمرَ بخَلْقِه.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ بضَمَّتينِ[1]، وهو لغةٌ فيه أو جمعُ ثمارٍ، وقُرِئَ بضَمَّةٍ وسُكونٍ[2].

﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ عطفٌ على الثَّمرِ، والمرادُ: ما يُتَّخَذُ منه كالعَصيرِ والدِّبسِ ونحوِهما.

وقيل: (ما) نافيةٌ، والمرادُ: أنَّ الثَّمرَ بخلقِ اللهِ لا بفِعْلِهِم، ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءةُ الكوفيِّينَ غيرَ حفصٍ بلا هاءٍ[3]، فإن حذفَه مِن الصِّلَةِ أحسَنُ مِن غيرِها.

﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ أمرٌ بالشُّكرِ مِن حيثُ إنَّه إنكارٌ لتَركِه.

(٣٦) ـ ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾: الأنواعَ والأصنافَ ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ مِن النَّباتِ والشَّجَرِ ﴿وَمِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الذكرِ والأُنثى ﴿وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾: وأزواجًا ممَّا لم يُطْلِعْهم اللهُ عليه ولم يجعَلْ لَهُم طريقًا إلى مَعرِفَتِه.

(٣٧) ـ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾: نُزيلُه ونكشفُ عن مَكانِه، مُستعارٌ مِن سلخِ الجلدِ، والكلامِ في إعرابِه ما سبقَ ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾: داخلونَ في الظَّلامِ.

(٣٨) ـ ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾: لحدٍّ مُعيَّنٍ يَنتَهِي إليه دورُها، فشُبِّهَ بمُستَقَرِّ المُسافرِ إذا قطعَ مسيرَهُ.

---

(١) والباقون بفتحتين، انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) قرأ بها الأعمش كما في «تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٢٧٣)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٥٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٥٣).

(٣) قرأ بها حمزة والكسائي وشعبة. انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٨٤).

أو: لكبدِ السَّماءِ، فإنَّ حركتَها فيه يُوجِدُ إبطاءً بحيثُ يُظنُّ أنَّ لها هناك وِقفةً، قال:

والشَّـمْسُ حَيْـرَى لَهَـا بِالجَـوِّ تَدْوِيمُ[1]

أو: لاستقرارٍ لها على نهجٍ مَخصوصٍ.

أو: لِمُنتهًى مُقدَّرٍ لكلِّ يومٍ مِن المشارقِ والمغاربِ، فإنَّ لها في دورِها ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ مَشرِقًا ومَغرِبًا تطلعُ كلَّ يومٍ مِن مطلعٍ وتَغربُ مِن مَغربٍ، ثمَّ لا تعودُ إليهِمَا إلى العامِ القابلِ.

أو: لمنقطَعِ جَرْيِها عندَ خَرابِ العالمِ.

وقُرِئَ: (لا مُسْتَقَرَّ لَها)[2]؛ أي: لا سُكونَ فإنَّها مُتحرِّكَةٌ دائمًا.

---

(١) عجز بيت لذي الرمة وهو في «ديوانه» (ص: ٢٥٨)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٦١٠)، وصدره:

مُعْرَورِياً رمَضَ الرَّضْـراض يركضُـه

«معروريا»: ليس دونه شيءٌ يستره، يقول: الجندب قد اعرورى. رمَضَ الرضراض؛ أي: ركبه وعلاه ليس دونه شيء يستره. يقول: باشر الرمضاء، لا شيء بينه وبينها يستره. والرمض: شدة الحر والرمضاء. و«الرضراض»: الحصى الصغار. «يركضه»: ينزو ويضرب برجله. و«الشمس حيرى»، أي: متحيرة، كأنها لا تبرح من طول النهار وشدة الحر. وكأنها تحيرت لا تمضي من بطئها، وقوله: «تدويم»؛ أي: تدويرٌ. يقول: كأنها لا تمضي وهي تدور على رأسه ولا تبرح. عن الباهلي شارح الديوان. وفي نسخة الفاروقي: «في الجو»، وهي رواية بعض المصادر.

(٢) نسبت لابن مسعود وابن عباس وعكرمة وعطاء بن أبي رباح وأبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله جعفر بن محمد وعلي بن الحسين. انظر: «تفسير يحيى بن سلام» (٢/ ٨٠٨)، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد (ص: ٣١٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢٨٧)، و«معاني القرآن» للنحاس (٥/ ٤٩٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٢)، و«تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٢٧٦)، و«البحر المحيط» (١٨/ ١٠٨).

و: (لا مُسْتَقَرٌّ)[1] على أنَّ (لا) بمعنى (ليس).

﴿ذَٰلِكَ﴾ الجـريُ علـى هـذا التَّقديـرِ المُتضمِّـنِ للحِكَمِ التـي تَـكِلُّ الفِطَنُ عن إِحصائِهـا ﴿تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ﴾: الغالـبِ بقُدرَتـه علـى كلِّ مَقـدورٍ ﴿ٱلۡعَلِيمِ﴾: المُحيـطِ عِلْمُـه بـكُلِّ مَعلُومٍ.

(٣٩) ـ ﴿والقمرُ قَدَّرْناهُ﴾: قَدَّرْنَا مَسيرَهُ ﴿مَنَازِلَ﴾؛ أو: سـيرَهُ فـي منازلَ وهيَ ثَمانِيَةٌ وعِشرونَ: الشَّرطَانُ، البُطَيْنُ، الثُّرَيَّا، الدَّبَرانُ، الهَقْعَةُ، الهَنْعَةُ، الذِّرَاعُ، النَّثْرَةُ، الطَّرْفُ، الجَبْهَةُ، الزُّبْرَةُ، الصَّرْفَةُ، العَوَّاءُ، السِّمَاكُ، الغَفْرُ، الزُّبَانَى، الإِكْلِيلُ، القَلْبُ، الشَّوْلَةُ، النَّعَائِمُ، البَلْدَةُ، سَعْدٌ الذَّابِحُ، سَعْدُ بُلَعَ، سَعْدُ السُّعُودِ، سَعْدُ الأَخْبِيَةِ، فَرْغُ الدَّلْوِ المُقَدَّمُ، فَرْغُ الدَّلْوِ المُؤَخَّرُ، الرِّشَاءُ، وهو بطنُ الحُوتِ.

ينزلُ كلَّ ليلةٍ في واحدٍ منها لا يَتخطَّاه ولا يَتقاصَرُ عنهُ، فإذا كانَ في آخرِ مَنازِلِه وهو الذي يكونُ فيهِ قبيلَ الاجتماعِ دقَّ واستَقْوَسَ.

وقرأَ الكوفِيُّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿وَٱلۡقَمَرَ﴾ بنَصْبِ الرَّاءِ[2].

﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ﴾: كالشِّمْرَاخِ المعوجِّ، فُعْلُون مِن الانعراجِ وهو الاعوجَاجُ[3]،

---

(١) انظر: «البحر» (١٨/ ١٠٨) عن ابن أبي عبلة، ودون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٧٧).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٨٤).

(٣) وهو قول الزجاج كما في «معاني القرآن» (٤/ ٢٨٨)، ووقع في مطبوعه: «فعلول»، وكذا نقله عنه المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» (ص: ٢٢)، والواحدي في «البسيط» (١٨/ ٤٨٥).

وكون وزنه (فعلون) بالنون من الانعراج نقله عن الزجاج: ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٥٢٤)، والقرطبي في «تفسيره» (١٧/ ٤٤٧)، وأبو حيان في «البحر» (١٨/ ٧١)، والسمين الحلبي في «الدر المصون» (٩/ ٢٧١)، والنيسابوري في «تفسيره» (٥/ ٥٣٣)، والآلوسي في «روح المعاني» (٢٢/ ٣٤٦)، وهو الصواب على أنه من (عرج) والنون زائدة كما ذكر الآلوسي. وقال في «النهاية»: (مادة: عرج): وهو فُعْلون من الانْعِرَاج: الانعطاف، والواوُ والنونُ زائدتان. =

وقُرِئَ: (كالعِرْجُونِ)[1]، وهما لُغتانِ كالبُزْيُونِ والبِزيَونِ[2].

﴿ٱلْقَدِيمِ﴾: العتيقِ، وقيل: ما مرَّ عليه حولٌ فصاعدًا.

(٤٠) ـ ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ﴾: يَصِحُّ لها ويتسهَّلُ[3] ﴿أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ في سرعةِ سَيرِه؛ فإنَّ ذلك يُخلُّ بتكوُّنِ النَّباتِ وتَعيُّشِ الحيوانِ، أو: في آثارِه ومنافعِه، أو: مكانِه بالنُّزولِ إلى محلِّه أو سُلطانِه فتطمسَ نورَهُ، وإيلاءُ حرفِ النَّفيِ الشَّمسَ للدَّلالةِ على أنَّها مسخَّرةٌ لا يتيسَّرُ لها إلا ما أُريدَ بِها.

﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾: يسبقُه فيفوتُهُ، ولكن يُعاقِبُه.

وقيل: المرادُ بهما آيَتاهُما وهما النيِّرانِ، وبالسَّبْق: سبقُ القمر إلى سُلطان الشَّمسِ، فيكون عكسًا للأول، وتبديلُ الإدراك بالسَّبقِ لأنه الملائمُ لسُرعَةِ سيرِه.

﴿وَكُلٌّ﴾: وكلُّهُم، والتَّنوينُ عِوَضُ المضافِ إليه، والضَّميرُ للشُّموسِ والأقمارِ، فإنَّ اختلافَ الأحوالِ يوجِبُ تَعدُّدًا مَّا في، أو للكواكبِ فإنَّ ذِكرَهما مُشعِرٌ بها.

﴿فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾: يسيرونَ فيه بانبساطٍ.

(٤١) ـ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: أولادَهم الذين يبعثونهم إلى تجاراتهم، أو: صبيانَهم ونساءَهم الذين يَستصحِبونهم، فإن الذرِّيَةَ تقعُ عليهنَّ لأنهنَّ مزارعُها، وتخصيصُهم لأن استقرارهم في السفن أشقُّ وتماسُكَهم فيها أعجبُ.

= قلت: أما (فعلول) باللام فصحيح أيضاً على أن النون أصلية، بل اختاره قوم ـ كما ذكر الآلوسي ـ منهم الراغب والسمين وصاحب «القاموس» انظر: «الدر المصون» (٩/ ٢٧٠)، و«مفردات الراغب» و«القاموس» (ماد: عرجن)، وصرح المنتجب الهمذاني في «الدر الفريد» (٥/ ٣٥١) سبب الاختيار له فقال: واختلف في وزنه، فقيل: هو فُعْلُولٌ والنون أصل، وليس بفُعْلُون، لأن فُعْلُونًا ليس في كلامهم.

(١) نسبت لسليمان التيمي، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦).

(٢) قوله: «كالبزيون»؛ بالضم: هو السندس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٥٤).

(٣) في نسخة التفتازاني: «أو يتسهل لها».

وقرأ نافعٌ وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾[1].

﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾: المملوءِ، وقيل: المرادُ: فُلْكُ نوحٍ وحملُ اللهِ ذُرِّيَّاتِهم فيها: أنَّه حملَ فيها آباءَهُم الأقدمينَ وفي أصلابِهم ذُرِّيَّاتُهم[2]، وتخصيصُ الذُّرِّيَّةِ لأنَّه أبلَغُ في الامتنانِ وأدخَلُ في التَّعجيبِ[3] مع الإيجازِ.

(٤٢) - ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ مِن مثلِ الفُلْكِ ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾ مِن الإبلِ فإنَّها سفائنُ البرِّ، أو مِن السُّفنِ والزَّوارقِ.

(٤٣) - ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ﴾: فلا مُغيثَ لهم يحرسُهُم عن الغرقِ، أو: فلا استغاثةَ، كقولِهم: أتاهُم الصَّريخُ.

﴿وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾: يَنْجُونَ مِن الموتِ به.

(٤٤) - ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا﴾: إلا لرحمةٍ وتمتيعٍ بالحياةِ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: زمانٍ قُدِّرَ لآجالهم.

(٤٥) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾: الوقائعَ التي خلَتْ والعذابَ المعدَّ في الآخرةِ.

أو: نوازلَ السَّماءِ ونَوائبَ الأرضِ؛ كقولِه: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٩].

أو: عذابَ الدنيا وعذابَ الآخرة، أو عكسه.

أو: ما تقدَّمَ مِن الذُّنوبِ وما تأخَّرَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٠).

(٢) في نسخة الفاروقي: «وفي أصلابهم هم وذرياتهم».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «مع التعجب»، وأشار إلى النسختين الأنصاري في «حاشيته» (٤/ ٥٥٥).

﴿لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾: لِتكونُوا راجينَ رحمةَ اللهِ.

وجوابُ (إذا) مَحذوفٌ دلَّ عليهِ قولُه: (٤٦) ـ ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ كأنَّه قال: وإذا قيلَ لهم اتَّقُوا العذابَ أعرَضُوا لأنَّهم اعتادوهُ وتمرَّنُوا عليه.

(٤٧) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ على مَحاويجِكُم ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالصَّانعِ، يعني: مُعطِّلةً كانُوا بمَكَّةَ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ تَهكُّمًا بهم مِن إقرارِهِم به وتَعليقِهِم الأمورَ بمَشيئَتِه: ﴿أَنُطۡعِمُ مَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطۡعَمَهُۥٓ﴾ على زَعمِكُم.

وقيل: قاله مُشرِكُو قريشٍ حين استَطْعَمَهُم فقراءُ المؤمنينَ[1] إيهامًا بأنَّ اللهَ لَمَّا كانَ قادرًا أن يطعمَهُم ولم يُطْعِمْهم فنحنُ أحقُّ بذلك، وهذا مِن فَرْطِ جَهالَتِهم، فإنَّ اللهَ يُطعِمُ بأسبابٍ مِنْها: حثُّ الأغنياءِ على إطعامِ الفُقراءِ وتَوفيقُهم له.

﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ حيثُ أَمَرْتُمونَا ما يخالفُ مَشيئةَ اللهِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ جوابًا مِن اللهِ لهم، أو حكايةً لجَوابِ المُؤمنينَ لهم.

(٤٨) ـ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ يعنونَ: وعدَ البعث.

(٤٩) ـ ﴿مَا يَنظُرُونَ﴾: ما ينتظرون ﴿إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ هي النفخةُ الأولى ﴿تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾: يتخاصَمون في متاجِرِهم ومُعامَلاتهم لا يَخطُرُ ببالهم أمرُها؛ كقوله: ﴿أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٧].

وأصله: يختصِمون، فسكِّنت التاءُ وأُدغمت، ثم كُسَرت الخاءُ لالتقاءِ الساكنَين، وروى أبو بكرٍ بكسرِ الياءِ للإتْباع، وقرأ ابنُ كثيرٍ وورشٌ وهشامٌ بفتحِ الخاءِ على

---

(١) في نسخة الخيالي: «المسلمين».

إلقاءِ[١] حركةِ التاءِ إليه، وأبو عمرٍو به، وقالونُ مع الاختلاس، وعن نافعٍ الفتحُ فيه والإسكان[٢]، وكأنه جوَّز الجمعَ بين الساكنَين إذا كان الثاني مدغَمًا، وقرأ حمزةُ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ مِن خَصَمه: إذا جادلَه[٣].

(٥٠) ـ ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ في شيءٍ مِن أمورِهم ﴿وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ فيرَوا حالَهم، بل يموتون حيث تَبْغَتُهم الصيحةُ.

(٥١) ـ ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾؛ أي: مرةً ثانيةً، وقد سبقَ في سورةِ المؤمنينَ.

﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾: مِن القُبورِ، جمعُ جدثٍ، وقُرِئَ: بالفَاءِ[٤].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وقرأ ابن كثير وورش وهشام بفتح الخاء وإلقاء».

(٢) في نسخة الخيالي: «مع الإسكان» وفي نسخة التفتازاني بعدها: «والتشديد».

(٣) وتفصيل هذه القراءات: قرأ ورش وابن كثير وهشام: ﴿يَخَصِّمون﴾ بفتح الخاء وتشديد الصاد.
وابن ذكوان وعاصم والكسائي: ﴿يَخِصِّمون﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد.
وحمزة: ﴿يَخْصِمون﴾ بإسكان الخاء وتخفيف الصاد.
وقالون في أحد وجهيه: ﴿يَخْصِّمون﴾ بإسكان الخاء وتشديد الصاد.
وأبو عمرو وقالون في وجهه الآخر باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد. والياء مفتوحة للجميع.
انظر: «السبعة» (ص: ٥٤١)، و«التيسير» (ص: ١٨٤)، و«النشر» (٢/ ٣٥٤)، و«البدور الزاهرة» (ص: ٢٦٦).
وقرأ: (يختصمون) أُبيٌّ رضي الله عنه كما في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٧٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٦٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٥٧).
ونسب لعاصم في غير المشهور عنه: (يِخِصِّمون) بكسر الياء إتباعاً لكسرة الخاء وتشديد الصاد.
انظر: «السبعة» (ص: ٥٤١)، و«جامع البيان» للداني (٤/ ١٥١٩ ـ ١٥٢٠)، و«النشر» (٢/ ٣٥٤).
وهي التي استهل بها المصنف عن أبي بكر.

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٧١)، و«البحر المحيط» (١٨/ ١٢١)، دون نسبة.

﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾: يُسرِعُونَ، وقُرِئَ بالضَّمِّ[1].

(٥٢) ـ ﴿قَالُواْ يَـٰوَيْلَنَا﴾ وقُرِئَ: (وَيْلَتَنا)[2].

﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ وقُرِئَ: (مَن أَهَبَّنَا)[3] مِن هَبَّ مِن نَومِه: إذا انتبَه.

و: (مَن هَبَّنَا)[4] بمعنى: أَهبَّنَا، وفيه ترشيحٌ ورَمزٌ أو إشعارٌ بأَنَّهُم لاختِلاطِ عُقولِهِم يَظُنُّونَ أَنَّهُم كانُوا نيامًا.

و: (مِنْ بَعْثِنَا)[5] و: (مِنْ هَبِّنَا)[6] على (مِن) الجارَّةِ والمَصدَرِ.

﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ، و﴿مَا﴾ مَصدريَّةٌ، أو موصولةٌ محذوفةُ الرَّاجعِ.

أو ﴿هَـٰذَا﴾ صِفَـةٌ لِـ﴿مَّرْقَدِنَا﴾، و﴿مَا وَعَدَ﴾ خبـرُ مَحـذوفٍ، أو مُبتـدأٌ خبـرُه مَحـذوفٌ؛ أي: مـا وعـدَ الرَّحمـنُ وصـدقَ المرسـلونَ حـقٌّ، وهـو مِـن كلامِهِـم.

وقيل: جوابٌ للمَلائكَةِ أو المؤمنينَ عن سُؤالِهم معدولٌ عن سَنَنِه تَذكيرًا لكُفْرِهِم وتقريعًا لَهُم عليه، وتنبيهًا بأنَّ الذي يُهِمُّهُم هو السُّؤالُ عن البعثِ دُونَ

---

(١) قراءة ابن أبي إسحاق كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، و«البحر» (١٨/ ١٢١)، وزاد أبو حيان نسبتها لأبي عمرو بخلف عنه.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، و«البحر» (١٨/ ١٢١)، عن ابن أبي ليلى، وذكر في «المحتسب» (٢/ ٢١٣)، و«البحر» (١٨/ ١٢١)، عنه: (يا ويلتا).

(٣) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه، انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٥/ ٥٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٤).

(٤) نسبت لأبيٍّ، انظر: «المحتسب» (٢/ ٢١٤).

(٥) نسبت لعلي بن أبي طالب وأبي نهيك والضحاك. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٣).

(٦) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٧٢).

الباعثِ، كأنَّهم قالوا: بَعثَكُم الرَّحمنُ الذي وعدَكُم البَعثَ وأرسلَ إليكُم الرُّسُلَ فصَدَقوكُم، وليسَ الأمرُ كمَا تَظنُّونَهُ فإنَّه ليسَ بعثَ النَّائمِ فيُهمَّكُم السُّؤالُ عن الباعثِ، وإنَّما هو البعثُ الأكبرُ ذو الأَهوالِ.

(٥٣) ـ ﴿إِن كَانَتْ﴾: ما كانت الفعلةُ ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ هي النَّفخةُ الأخيرةُ، وقُرِئَت بالرَّفعِ[1] على (كان) التامَّةِ.

﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بمجرَّدِ تلك الصَّيحةِ، وفي كلِّ ذلك تهوينُ أمرِ البَعثِ والحَشْرِ، واستِغناؤُهما عن الأسبابِ التي يَنوطان بها فيما يُشاهدونَهُ.

(٥٤) ـ ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ حكايةٌ لِمَا يقالُ لهم حينَئذٍ؛ تصويرًا للموعودِ، وتمكينًا له في النُّفوسِ، وكذا قولُه:

(٥٥) ـ ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ﴾: مُتلذِّذونَ في النعمةِ، من الفَكاهةِ، وفي تَنكيرِ ﴿شُغُلٍ﴾ وإبهامِه تعظيمٌ لِمَا هُمْ فيه مِن البَهجَةِ والتَّلذُّذِ، وتنبيهٌ على أنَّه أعلى ما[2] يحيطُ به الأفهامُ، ويُعْرِبَ عن كُنْهِهِ الكلامُ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿في شُغْلٍ﴾ بالسُّكونِ[3]، ويعقوبُ في روايةٍ: ﴿فكِهُونَ﴾[4] للمُبالغَةِ، وهما خَبرانِ لـ﴿إِنَّ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِى شُغُلٍ﴾ صِلَةً لـ﴿فَٰكِهُونَ﴾.

---

(١) وهي قراءة أبي جعفر، وباقي العشرة بالنصب، انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٣).

(٢) في نسخة الفاروقي: «أعلى من أن»، وفوقه كالمثبت نسخة.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤١)، و«التيسير» (ص: ١٨٤).

(٤) لم أقف على قراءة يعقوب، وذكر ابن مهران في «المبسوط» (ص: ٣٧١) أن أبا جعفر وحده قرأ ﴿فكهون﴾ بغير ألف في جميع القرآن.

وقرئ: (فكُهون) بالضمِّ[1] وهو لغةٌ كنُطُسٍ ونَطِسٍ.

و: (فاكِهينَ)[2]، و: (فَكِهِيْنَ)[3]، على الحالِ مِن المستكنِّ في الظَّرفِ.

و: (شَغلٍ) بفتحتينِ وفتحةٍ وسُكونٍ[4]، والكلُّ لُغاتٌ.

(٥٦) ـ ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ﴾: جمعُ ظِلٍّ كشِعَابٍ، أو ظُلَّةٍ كقِبَابٍ، ويؤيدُه قراءةُ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿في ظُلَلٍ﴾[5].

﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾: على السُّرُرِ المزيَّنةِ ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾.

و﴿هُمْ﴾ مبتدأٌ خبرُه: ﴿فِى ظِلَٰلٍ﴾، و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ جُملَةٌ مُستأنفَةٌ أو خبرٌ ثانٍ.

أو: ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾، والجارَّان صِلَتانِ له. أو تأكيدٌ للضَّميرِ[6] في ﴿فِى شُغُلٍ﴾ أو في ﴿فَٰكِهُونَ﴾، و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ خبرٌ آخرُ لـ﴿إِنَّ﴾. و﴿أزواجهم﴾ عطفٌ على ﴿هُمْ﴾ للمُشاركةِ في الأحكامِ الثَّلاثةِ، و﴿فِى ظِلَٰلٍ﴾ حالٌ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ.

---

(١) دون نسبة في «الكشاف» (٧/ ٢٧٦)، و«البحر» (١٨/ ٢٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٧)، عن ابن مسعود، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٧١) عن طلحة بن مصرف، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٥٩) عن طلحة والأعمش.

(٣) انظر: «المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٨٣) عن ابن مسعود.

(٤) بفتحتين أبو هريرة وأبو السمال، وبفتحة فسكون يزيد النحوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦).

(٥) قراءة حمزة والكسائي، والباقون بالألف وكسر الظاء. انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٤).

(٦) قوله: «أو متكئون» عطف على (في ظلال)، «والجاران»: هما (في) و(على)، «صلتان له»؛ أي لـ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ «أو تأكيد» عطف على (مبتدأ). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٥٨).

(٥٧) ـ ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾: ما يدَّعونَ بـه لأنفُسِهِم، يَفْتَعِلُونَ مِن الدُّعاءِ؛ كاشتَوَى واجتَمَلَ: إذا شَوَى وجملَ لنفسِهِ.

أو: ما يَتداعونَه؛ كقولِك: (ارتَمَوْهُ) بمعنى: تَرَامَوْهُ.

أو: يتمنَّوْنَ مِن قولِهم: (اِدَّعِ عليَّ ما شئتَ) بمعنى: تمنَّهُ عليَّ.

أو: ما يدَّعونَه في الدُّنيا مِن الجنَّةِ ودَرجاتِها.

و(ما) موصولةٌ أو موصوفَةٌ مُرتفِعَةٌ بالابتداءِ، و﴿لهم﴾ خبرُها، وقوله:

(٥٨) ـ ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ بدلٌ منها، أو صفةٌ أخرى، ويجوز أن يكونَ خبرَها، أو خبرَ محذوف، أو مبتدأً محذوفَ الخبر؛ أي: ولهم سلام.

وقرئ بالنصب[1] على المصدر أو الحال؛ أي: لهم مرادُهم خالصًا.

﴿قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾؛ أي: يقولُه اللهُ، أو يُقَالُ لهم قولًا كائنًا مِن جِهَتِه، والمعنى[2]: أنَّ اللهَ يسلِّمُ عليهِم بواسطةِ الملائكةِ، أو بغيرِ واسطَةٍ تعظيمًا لهم، وذلك مَطلوبُهُم ومُتمنَّاهُم، ويُحتملُ نصبُه على الاختصاصِ.

قال الطيبي: قيل: ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ صفة ثانية لـ﴿مَا﴾ أو من الهاء المحذوفة، أي: ذا سلامةٍ، أو مسلَّمًا[3].

(٥٩) ـ ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ وانفرِدُوا عن المؤمنينَ، وذلك حين يسارُ بهم إلى الجنَّةِ كقولِه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم: ١٤].

---

(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، «المحتسب» (٢/ ٢١٥).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «بمعنى». وأشار إلى النسختين الخفاجي في «حاشيته».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٧١).

وقيل: اعتزِلوا مِن كلِّ خيرٍ، أو تفرَّقوا في النَّارِ؛ فإنَّ لكلِّ كافرٍ بيتًا ينفردُ به لا يَرى ولا يُرى.

(٦٠) ـ ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ مِن جملةِ ما يُقالُ لهم تقريعًا وإلزامًا للحجةِ، وعهدُه إليهم: ما نصبَ لهم مِن الحججِ العقليَّةِ والسَّمعيةِ الآمرةِ بعِبادَتِه الزَّاجرةِ عن عبادةِ غيرِه، وجَعلُها عبادةً للشيطانِ لأنَّه الآمرُ بها والمزيِّنُ لها.

وقُرِئَ: (إِعْهَد) بكسرِ حرفِ المُضارعةِ[1] و: (أَحْهَد) بالحاء[2]، و: (أَحَّد) على لغةِ تَميمٍ[3].

﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ تعليلٌ للمَنْعِ عن عبادَتِه بالطَّاعةِ فيما يحملُهُم عليه.

(٦١) ـ ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ عطفٌ على ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟﴾ ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ إشارةٌ إلى ما عهدَ إليهم، أو إلى عِبادَتِه، فالجملَةُ استئنافٌ لبيانِ المُقتَضِي للعهدِ بشِقَّيْهِ أو بالشِّقِّ الآخرِ[4]، والتَّنكيرُ للمُبالغَةِ والتَّعظيمِ، أو للتَّبعيضِ؛ فإنَّ التَّوحيدَ سلوكُ بعضِ الطَّريقِ المُستقيمِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦) عن يحيى بن وثاب.

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٨٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، وعزاها السمين في «الدر المصون» (٩/ ٢٨٠) لابن وثاب.

(٤) في نسخة الطبلاوي: «أو بشق الآخر»، وفي نسخة الفاروقي: «أو بالشق الأخير». والمثبت ما في نسخة التفتازاني والخيالي. وقوله: «للعهد بشقيه»؛ هما: الانتهاء عن متابعة الشيطان والإقبال على عبادة الرحمن، وكون الجملة لبيان ما يقتضي شقي العهد مبني على كون هذا إشارة إلى مجموع ما عهد إليهم، وكونه لبيان ما يقتضي شقه الآخر مبني على كونه إشارة إلى الشق الآخر منه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٧/ ٩٢).

(٦٢) ـ ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ رجوعٌ إلى بيانِ مُعاداةِ الشَّيطانِ مَع ظُهورِ عداوَتِه ووضوحِ إضلالِه لِمَن لهُ أَدنى عقلٍ ورَأيٍ، والجِبِلُّ: الخَلْقُ.

وقرأ يعقوبُ بضَمَّتينِ[1]، وابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ بهما مع تخفيفِ اللامِ، وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو بضمَّةٍ وسكونٍ مع التَّخفيفِ[2]، والكُلُّ لُغاتٌ.

وقرئ: (جِبَلًا) جمع جِبلَةٍ كخِلْقَةٍ وخِلَقٍ[3]، و(جيلاً) واحدُ الأجيالِ[4].

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٦٣ ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾: ذوقوا حرَّهَا اليومَ بكُفرِكُم في الدُّنيا.

(٦٥) ـ ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾: نمنعُها من الكلامِ ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾: بظهورِ آثارِ المَعاصِي علَيْها ودلالتِها على أفعالِها، أو بإنطاقِ اللهِ إيَّاها، وفي الحديثِ: أَنَّهُم يَجْحَدونَ ويُخاصِمونَ، فيُختمُ على أفواهِهِم وتَكلَّمُ أيديهِمْ وأَرجلُهُم[5].

---

(١) هي قراءة روح عن يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٨٢) دون نسبة، و«زاد المسير» (٣/ ٥٢٩) عن أبي العالية وابن يعمر.

(٤) نسبت لعلي رضي الله عنه في «تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٢٩٤)، و«الكشاف» (٧/ ٢٨٢)، ولبعض الخراسانيين في «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦٠)، ولهما في «البحر» (١٨/ ١٣١).

(٥) رواه مسلم (٢٩٦٩) عن أنس رضي الله عنه، بلفظ: «من مخاطبة العبد ربه يقول: يا ربِّ ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول: بلى، قال: فيقول: فإني لا أجيز على نفسي إلا شاهداً مني، قال: فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً، وبالكرام الكاتبين شهوداً، قال: فيختم على فيه فيقال لأركانه: انطقي، فتنطق بأعماله، قال: ثم يخلى بينه وبين الكلام، قال: فيقول: بعداً لكُنَّ وسحقاً، فعنكن كنت أناضل».

(٦٦) ـ ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾: لَمَسحْنَا أعيُنَهُم حتَّى تصيرَ مَمسوحَةً.

﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾: فاستبَقُوا إلى الطَّريقِ الذي اعتادوا سلوكَهُ، وانتصابُه بنَزعِ الخافضِ، أو بتضمينِ الاستباقِ مَعنى الابتدار، أو بجعلِ المسبوقِ إليه مسبوقًا على الاتِّساعِ، أو بالظَّرفِ.

﴿فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ الطَّريقَ وجهةَ السُّلوكِ فَضْلًا عن غيرِه.

(٦٧) ـ ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ﴾ بتغييرِ صُوَرِهِم وإبطالِ قُواهُم ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾: على مكانهم بحيثُ يجمدونَ[١] فيه.

وقرأَ أبو بكرٍ: ﴿مكانَاتِهِم﴾[٢].

﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مُضِيًّا﴾: ذَهابًا ﴿وَلَا يَرْجِعُونَ﴾: ولا رجوعًا، فوُضعَ الفعلُ مَوضِعَهُ للفواصلِ.

وقيل: ولا يرجعونَ عن تَكذيبِهِم.

وقُرِئَ: (مِضِيًّا) بإتباعِ الميمِ الضَّادَ المكسورةَ لقلبِ الواوِ ياءً[٣]؛ كالعُتِيِّ والعِتِيِّ.

و: (مَضِيًّا)[٤] كصَبِيٍّ[٥].

---

(١) في نسخة الخيالي: «يخمدون»؛ هي تحريف كما نبه الخفاجي بقوله: «يجمدون» بالجيمِ والدَّال المُهملَة مبنيًّا للفاعلِ أو المفعول من الإفعالِ، والخاء المُعْجمَةِ تحريف، والمُرادُ: أنَّهم لا يقدرونَ على مفارقَةِ مكانهم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٢ ـ ٥٤٣)، و«التيسير» (ص: ١٨٥).

(٣) ذكرها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٢٦) عن الثغري في قول الرّازي.

(٤) وهي قراءة أبي حيوة، انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦١).

(٥) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والخيالي: «كصبي»، ولم تعجم في نسخة الطبلاوي، والمثبت ما في حواشي الخفاجي والقونوي وشيخ زاده، قال الخفاجي: وقولُه: (كصبِيٍّ) بفتحِ الصَّادِ =

والمعنى: أنَّهُم بكُفرِهِم ونقضِهِم ما عُهِدَ إليهم أحقَّاءُ بأنْ يُفعلَ بهم ذلك، لكنَّا لم نفعَلْ لشُمولِ الرَّحمةِ لَهُم واقتضاءِ الحكمَةِ إمهالَهُم.

(٦٨) ـ ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ ﴾: ومَن نُطِلْ عُمرَهُ ﴿نَنْكُسْهُ فِي الخَلْقِ﴾ نَقلِبْهُ فيه، فلا يزالُ يتزايَدُ ضعفُهُ وانتقاصُ بِنيتِهِ وقواه عكسَ ما كانَ عليه بدءُ أمرِه.

وقرأَ عاصمٌ وحمزَةُ: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾[1] مِن التَّنكيسِ وهو أبلَغُ، والنَّكْسُ أشهَرُ.

﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ أنَّ مَن قَدَرَ على ذلك قَدَرَ على الطَّمسِ والمَسخِ، فإنَّه مُشتَمِلٌ عليهِما وزيادةٌ غيرَ أنَّه على تَدرُّجٍ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ برواية ابن ذكوان ويعقوبُ بالتَّاءِ[2]؛ لجريِ الخطابِ قبلَه.

(٦٩) ـ ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ رَدٌّ لقولِهم: إنَّ مُحمَّدًا شاعرٌ؛ أي: ما علَّمْناهُ الشِّعرَ بتَعليمِ القُرآنِ فإنَّه لا يماثلُه لفظاً ولا معنًى لأنه غيرُ مُقَفًّى ولا مَوزونٍ، وليسَ معناه ما يَتوخَّاهُ الشُّعَراءُ مِن التَّخييلاتِ المُرغِّبَةِ والمُنَفِّرَةِ ونحوِها.

﴿وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾: وما يَصِحُّ له الشِّعرُ ولا يَتأتَّى له إن أرادَ قرضَهُ على ما اختبَرْتُم طبعَه نحوًا مِن أَربعينَ سَنةً، وقولُه عليه السَّلامُ:

= المُهملَةِ بعدها همزَة مكسورَة ثمَّ ياء مُشدَّدَة: مصدر صأى الديك أو الفرخ؛ إذا صاح، فهوَ مثال لمجيءِ «فَعِيلٍ» مصدرًا للمُعتلِّ كما في كتبِ اللُّغَةِ و«الكشف»، فمَن قالَ: إنَّ المُرادَ أنَّه بوزنه؛ لأنَّهُ ليسَ بمصدرٍ فقد سها لظنهِ أنَّه بالباءِ المُوحَّدَةِ. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (١٦/ ١٨١)، و«حاشية شيخ زاده» (٧/ ٩٥).

(١) وقراءة الباقين بفتح النون الأولى وإسكان الثانية، وضم الكاف مخفّفة. انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٣)، و«التيسير» (ص: ١٨٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦) عن نافع، و«التيسير» (ص: ١٨٥) عن نافع وابن ذكوان، وقراءة يعقوب في «النشر» (٢/ ٢٥٧)، وذكر ابن الجزري اختلافاً عن ابن عامر ينظر ثمة.

أَنَــا النَّبِــيُّ لَا كَــذِبْ أَنَا ابْــنُ عَبْــدِ المُطَّلِبْ[١]

وقولُه:

هَـلْ أَنْـتِ إِلَّا إِصْبَـعٌ دَمِيتِ وَفِـي سَـبِيلِ اللهِ مَـا لَقِيتِ[٢]

= اتفاقيٌّ[٣] مِن غيرِ تَكلُّفٍ وقصدٍ منه إلى ذلك، وقد يقَعُ مثلُه كثيرًا في تَضاعيفِ المنثوراتِ، على أنَّ الخليلَ ما عدَّ المشطورَ مِن الرَّجَزِ شِعرًا[٤].

هذا وقَدْ رُوِيَ أنَّه عليه السلام حَرَّكَ الباءينِ وكسَرَ التَّاءَ الأولى بلا إشباعٍ وسَكَّنَ الثَّانيةَ[٥].

وقيل: الضَّميرُ للقُرآنِ؛ أي: وما يَصِحُّ للقُرآنِ أَنْ يكونَ شِعرًا.

﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ﴾ عِظَةٌ وإرشادٌ مِن اللهِ ﴿وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾: وكتابٌ سَماوِيٌّ يُتلى في المعابدِ ظاهرٌ أنَّه ليسَ كلامَ البشرِ؛ لِمَا فيهِ مِن الإعجازِ.

(٧٠) ـ ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيّٗا﴾ القرآنُ أو الرَّسولُ، ويؤيِّدُه قراءةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ ويعقوبَ بالتَّاءِ[٦].

﴿مَن كَانَ حَيّٗا﴾: عاقـلاً فَهِمـاً، فـإنَّ الغافلَ كالميـتِ، أو: مؤمناً في علـمِ اللهِ فإنَّ الحيـاةَ الأبدية بالإيمـانِ، وتخصيصُ الإنـذارِ به لأنـه المنتفِع به.

---

(١) رواه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦) عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٦١٤٦)، ومسلم (١٧٩٦) عن جندب بن سفيان رضي الله عنه.

(٣) في نسخة الطبلاوي: «اتفاق».

(٤) انظر: «العين» (٦/ ٦٤ ـ ٦٥). والمشطورُ: هو الذي أُخِذَ شطره.

(٥) قوله: «حرك الباءين»؛ أي من قوله: «أنا النبي لا كذب.. إلخ»، و«كسر التاء الأولى بلا إشباع وسكن الثانية» أي من قوله: «هل أنت إلا إصبع... إلخ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٦٣).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٨٥)، و«النشر» (٢/ ٣٧٢)، و«المبسوط» لابن مهران (ص: ٣٧٢)، وهي قراءة أبي جعفر أيضاً.

﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ وتجبَ كلمةُ العذابِ ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ المُصِرِّينَ على الكفرِ، وجَعلُهُم في مقابلةِ ﴿مَن كَانَ حَيًّا﴾ إشعارٌ بأنَّهُم لكفرِهِم ولسقوطِ حُجَّتِهِم وعدمِ تَأمُّلِهِم أمواتٌ في الحقيقَةِ.

(٧١) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾: ممَّا تولَّيْنا إحداثَهُ ولم يَقدِرْ على إحداثِه غيرُنا، وذكرُ الأيدي وإسنادُ العملِ إليها استعارةٌ تفيدُ مُبالغَةً في الاختصاصِ والتَّفرُّدِ بالإحداثِ.

﴿أَنْعَٰمًا﴾ خصَّها بالذِّكرِ لِمَا فيها مِن بَدائعِ الفِطرةِ وكَثرةِ المنافعِ.

﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ متملِّكُونَ بتَمليكِنا إيَّاهُم، أو متمكِّنونَ مِن ضَبطِها والتَّصرُّفِ فيها بتَسخيرِنا إيَّاها لهم، قال:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا[1]

(٧٢) ـ ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾: وصَيَّرْناها مُنقادةً لهم ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾: مَركوبُهم.

وقُرِئَ: (رَكُوبَتُهُم)[2]، وهي بمعناهُ كالحَلُوبِ والحَلُوبَةِ، وقيل: جمعُه، و: (رُكُوبهم)[3]؛ أي: ذو رُكوبِهِم، أو فمِن مَنافعِها ركوبُهم.

﴿وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾؛ أي: ما يأكلونَ لحمَهُ.

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري كما في «الكتاب» (١/ ٨٩)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٤٩)، و«الحماسة» للبحتري (ص: ٣٩٩)، و«أمالي القالي» (٢/ ١٨٥)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٢٣٧)، ودون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ١٣٣)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٨٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢٩٥)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٧٩).

(٢) وهي قراءة عائشة وأبي بن كعب رضي الله عنهما، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٦).

(٣) وهي قراءة الحسن والأعمش، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٦)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٦).

(٧٣) ـ ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ مِن الجلودِ والأَصوافِ والأوبارِ ﴿وَمَشَارِبُ﴾ مِن اللبنِ: جمعُ مشرَبٍ بمعنى الموضعِ أو المصدَرِ.

﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ نعمَ اللهِ في ذلك؛ إذ لولا خلقُهُ لها وتذليلُه إيَّاها كيفَ أمكنَ التَّوسُّلُ إلى تحصيلِ هذه المنافعِ المهمَّةِ.

(٧٤ ـ ٧٥) ـ ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ أشرَكُوها به في العِبادةِ بعدَما رأَوْا منه تلك القُدرةَ الباهرةَ والنِّعمَ المتظاهرةَ وعَلِمُوا أنَّه المُتفرِّدُ بها.

﴿لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾: رجاءَ أَنْ يَنصرُوهُم فيما حَزَبَهُم مِن الأُمورِ، والأمرُ بالعكسِ؛ لأنَّه ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ﴾: لآلهتِهِم ﴿جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾: مُعَدُّونَ لحفظِهِم والذبِّ عنهم، أو مُحضرونَ إثرَهُم في النَّارِ.

(٧٦) ـ ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾: فلا يُهمنَّكَ، وقرئَ بضمِّ الياءِ[1]؛ مِن أحزَنَ.

﴿قَوْلُهُمْ﴾ في اللهِ بالإلحادِ والشِّركِ، أو: فيك بالتَّكذيبِ والتَّهجينِ.

﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ فنُجازيهِمْ عليه، وكفى ذلك أن يتسلَّى به، وهو تَعليلٌ للنَّهيِ على الاستئنافِ، ولذلك لو قُرِئَ: (أَنَّا) بالفتحِ[2] على حذفِ لامِ التَّعليلِ جازَ.

(٧٧) ـ ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ تسليةٌ ثانيةٌ بتَهوينِ ما يقولونَه بالنسبةِ إلى إنكارِهِم الحشرَ، وفيه تقبيحٌ بليغٌ لإنكارِه حيثُ عجَّبَ

---

(١) وهي قراءة نافع، انظر: «التيسير» (ص: ٩١).

(٢) يشير إلى ما في «الكشاف» (٧/ ٢٩١): ما تقول فيمن يقول: إن قرأ قارئ: (أنا نعلم) بالفتح انتقضت صلاته وإن اعتقد ما يعطيه من المعنى كفر؟ فأجاب الزمخشري عنه من وجهين أحدهما ما ذكره المصنف، والثاني أن يكون بدلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾ كأنه قيل: فلا يحزنك أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا المعنى قائم مع المكسورة إذا جعلتها مفعولة للقول، اهـ.

منه وجعلَهُ إفراطًا في الخُصومةِ بيِّنًا، ومنافاةٌ لجحودِ[1] القدرةِ على ما هو أهوَنُ ممَّا عَلِمَهُ[2] في بدءِ خلقِه، ومقابلةُ[3] النِّعمةِ التي لا مزيدَ عليها ـ وهي خلقُهُ مِن أخسِّ شَيءٍ وأمهنِه شريفًا مُكرمًا ـ بالعقوقِ والتَّكذيبِ.

رُوِيَ أنَّ أبيَّ بنَ خَلَفٍ أتى النَّبيَّ ﷺ بعَظمٍ بالٍ يُفتِّته بيدِه، وقال: أترى اللهَ يُحيي هذا بعدَما رَمَّ؟ فقال عليه السَّلامُ: «نعم ويبعَثُكَ ويُدخِلُكَ النَّارَ» فنزلَت[4].

وقيل: معنى ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾: فإذا هو بعدَما كانَ ماءً مهينًا مميِّزٌ مِنْطيقٌ قادرٌ على الخِصامِ مُعْرِبٌ عمَّا في نفسِه.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «ومفاجأة بجحود»، وفي هامشها في نسخة: «منافاة»، وضبط فيها وفي نسخة الطبلاوي بالنصب. قال الخفاجي: قوله: «ومنافاة...» هو إمّا مرفوع معطوف على «تقبيح» كما ذهب إليه بعضهم، فالمعنى: في بيان ما ذكر منافاةُ كلام الكافر لأجل جحوده القدرة على أهون الأمرين، فإنّ تسليم القدرة الإلهية مناف للخصومة المذكورة، وإمّا منصوب بالعطف على إفراطاً كما قيل، فما بعده تعليل له أو للتعجيب والجعل، والأول أحسن لأنه تعالى لم يذكر تلك المنافاة لا صريحاً ولا ضمناً حتى يقال: جعله منافاة، وإن كان ما فيه بمنزلة الجعل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي: «عمله». والمثبت من باقي النسخ، وهو أولى عند الخفاجي حيث قال: قوله: «مما علمه»؛ أي: الإنسان إشارة إلى أنّ (رأى) علمية، وفي نسخة: «عمله» بتقديم الميم، والأولى أولى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «ومقابلة النعمة» يجوز رفعه ونصبه كما في قوله «منافاة». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) رواه البيهقي في «البعث والنشور» (١٦)، وسعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٨٠٢) (٧/ ١٤٠) عن أبي مالك، ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٢٤٩٨)، والطبري في «التفسير» (١٩/ ٤٨٦)، عن قتادة. وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٥٣٣): قاله مجاهد وقتادة والجمهور، وعليه المفسرون. وفي رواية سعيد بن جبير عند الطبري (١٩/ ٤٨٧) أنه العاص بن وائل السهمي، وكذا رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٦) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧٨) ـ ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا ﴾: أمرًا عجيبًا، وهو نفيُ القُدرةِ على إحياءِ الموتى وتشبيهُهُ بخَلقِه بوَصفِهِ بالعجزِ عمَّا عَجَزوا عنه ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾: خَلْقَنا إيَّاه.

﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ مُنكِرًا إيَّاه مستبعدًا له، والرَّميمُ: ما بَلِيَ مِن العِظامِ، ولعلَّهُ فَعيلٌ بمعنى فاعلٍ مِن (رَمَّ الشَّيءُ) صارَ اسمًا بالغلبةِ، ولذلك لم يُؤَنَّث، أو بمَعنى مفعولٍ مِن (رَمَمْتُه)، وفيه دليلٌ على أنَّ العظمَ ذو حياةٍ فيؤثِّرُ فيه الموتُ كسائرِ الأعضاءِ.

(٧٩) ـ ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فإنَّ قُدْرتَه كما كانَت؛ لامتناعِ التَّغيُّرِ فيه والمادةُ على حالها في القابليَّةِ اللازمةِ لذاتِها[١].

﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ يعلَمُ تَفاصيلَ المخلوقاتِ بعلمِه[٢]، وكيفيَّةَ خلقِها، فيعلَمُ أجزاءَ الأشخاصِ المُتفتِّتَةِ المُتبدِّدِ[٣] أصولَها وفُصولَها ومواقِعَها، وطريقَ تَمييزِها وضمِّ بَعضِهَا إلى بعضٍ على النَّمطِ السَّابقِ، وإعادةَ الأعراضِ والقوى التي كانَتْ فيها أو إحداثَ مِثلِهَا.

(٨٠) ـ ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ كالمَرْخِ والعَفَارِ ﴿نَارًا﴾ بأَنْ يُسحَقَ المَرْخُ على العَفَارِ ـ وهما خَضراوانِ يقطرُ مِنْهُما الماءُ ـ فتَنْقدِحُ النَّارُ ﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ لا تشكُّونَ في أنَّها نارٌ تخرجُ[٤] منه، فمَن قَدَرَ على إحداثِ

---

(١) قوله: «كما كانت..» خبر (إنَّ) و«لامتناع التغير» تعليلٌ لذلك، وما بعده جملة حالية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٦٦).

(٢) «بعلمه»: ليس في نسخة الفاروقي والتفتازاني.

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «المتبددة»، وفي نسخة الخيالي: «المتبدل».

(٤) في نسخة الفاروقي: «خرجت»، وفي نسخة التفتازاني: «تخرج خرجت»؛ كأنه أراد الوجهين.

النَّـارِ مِن الشَّـجرِ الأخضـرِ[١] مع ما فيه مِـن المائيَّةِ المضـادَّةِ لها بكيفيَّتِـه = كانَ أقدرَ علـى إعـادةِ الغضاضةِ فيما كان غَضًّا فيبـسَ وبَلِيَ.

وقُرِئَ: (مِن الشَّجرِ الخضراءِ)[٢] على المعنى كقولِه: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الصافات: ٦٦].

(٨١) ـ ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ مع كِبَرِ جِرْمِهما وعظمِ شَأنِهما ﴿بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ في الصِّغَرِ والحقارةِ بالإضافةِ إليهما، أو مثلَهم فـي أصولِ الذَّاتِ[٣] وصِفاتِها؟ وهو المعادُ، وعَن يعقوبَ: ﴿يَقْدِرُ﴾[٤].

﴿بَلَىٰ﴾ جوابٌ مِن اللهِ لتَقريرِ ما بعدَ النَّفيِ مُشعِرٌ بأنَّه لا جوابَ سِواهُ ﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾: كثيرُ المَخلوقاتِ والمَعلوماتِ.

(٨٢) ـ ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ﴾: إنَّمـا شـأنُه ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾؛ أي: تكـوَّنْ ﴿فَيَكُونُ﴾ فهـو يكـون؛ أي: يحـدثُ، وهـو تمثيلٌ لتَأثيـرِ قُدرَتِـه في مـرادِه بأَمرِ المطـاعِ للمُطيـعِ فـي حصولِ المأمـورِ مِن غيـرِ امتناعٍ وتوقُّـفٍ وافتقارٍ إلـى مُزاولَةِ عمـلٍ واسـتعمالِ آلـةٍ؛ قطعًـا لمـادَّةِ الشُّـبهَةِ، وهـو[٥] قيـاسُ قُـدرَةِ اللهِ تَعالـى على قـدرةِ الخلقِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «من شجر خضراء».

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٢٩٥)، و«البحر» (١٨/ ١٤٤)، وذكرها النحاس في «إعراب القرآن» (٣/ ٢٧٥)، لغة عن بعض العرب.

(٣) في نسخة الفاروقي: «الذوات».

(٤) وهي قراءة رويس عن يعقوب، انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٥)، و«المبسوط» لابن مهران (ص: ٣٧٣).

(٥) في نسخة الخيالي: «وهي»، والمثبت من بقية النسخ، قال الخفاجي: وضمير (هو) للشبهة، وهو في الحقيقة مادتها وأصلها، وذكَّره رعايةً للخبر. انظر: «حاشية الخفاجي».

ونصَبَهُ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ[1] عطفًا على ﴿يَقُولَ﴾.

(٨٣) ـ ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ تنزيهٌ له عمَّا ضَرَبُوا له، وتَعجيبٌ مما قالوا فيه مُعلَّلًا بكونِه مالكًا للمُلكِ كلِّهِ قادرًا على كلِّ شيءٍ.

﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وعدٌ ووعيدٌ للمُقرِّينَ والمنكرينَ.

وقرأ يعقوبُ بفتحِ التَّاءِ[2].

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: كنتُ لا أعلَمُ ما رُوِيَ في فضلِ ﴿يسٓ﴾ كيفَ خُصَّتْ به فإذا إنَّه لهذهِ الآيةِ[3].

وعنه عليهِ السَّلامُ: «إنَّ لُكلِّ شيءٍ قلبًا، وقلبُ القرآنِ ﴿يسٓ﴾، مَن قرأَها يريدُ بها وجهَ الله غفرَ اللهُ له وأُعطِيَ مِن الأجرِ كأَنَّما قرأَ القُرآنَ اثنتينِ وعشرينَ مَرَّةً، وأيُّما مُسلمٍ قُرِئَ عندَهُ إذا نزلَ به ملكُ الموتِ (يس) نزلَ بكلِّ حرفٍ منها عشرةُ أَملاكٍ يقومونَ بين يديهِ صُفوفًا يصلُّونَ عليه ويستغفرونَ له، ويشهَدونَ غَسْلَه، ويَتْبعونَ جنازَتَهُ، ويصلُّونَ عليه، ويشهدونَ دفنَهُ، وأيُّما مُسلمٍ قرأَ (يس) وهو في سَكراتِ الموتِ لم يَقبِضْ ملكُ الموتِ روحَهُ حتى يجيئَه رضوانُ بشربةٍ مِن الجنَّةِ يشرَبُها وهو على فراشِهِ، فيقبضُ روحَهُ وهو ريَّانُ، ويمكثُ في قبرِهِ وهو ريَّانُ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِن حياضِ الأنبياءِ حتَّى يدخلَ الجنَّةَ وهو ريَّانُ»[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٣٧).

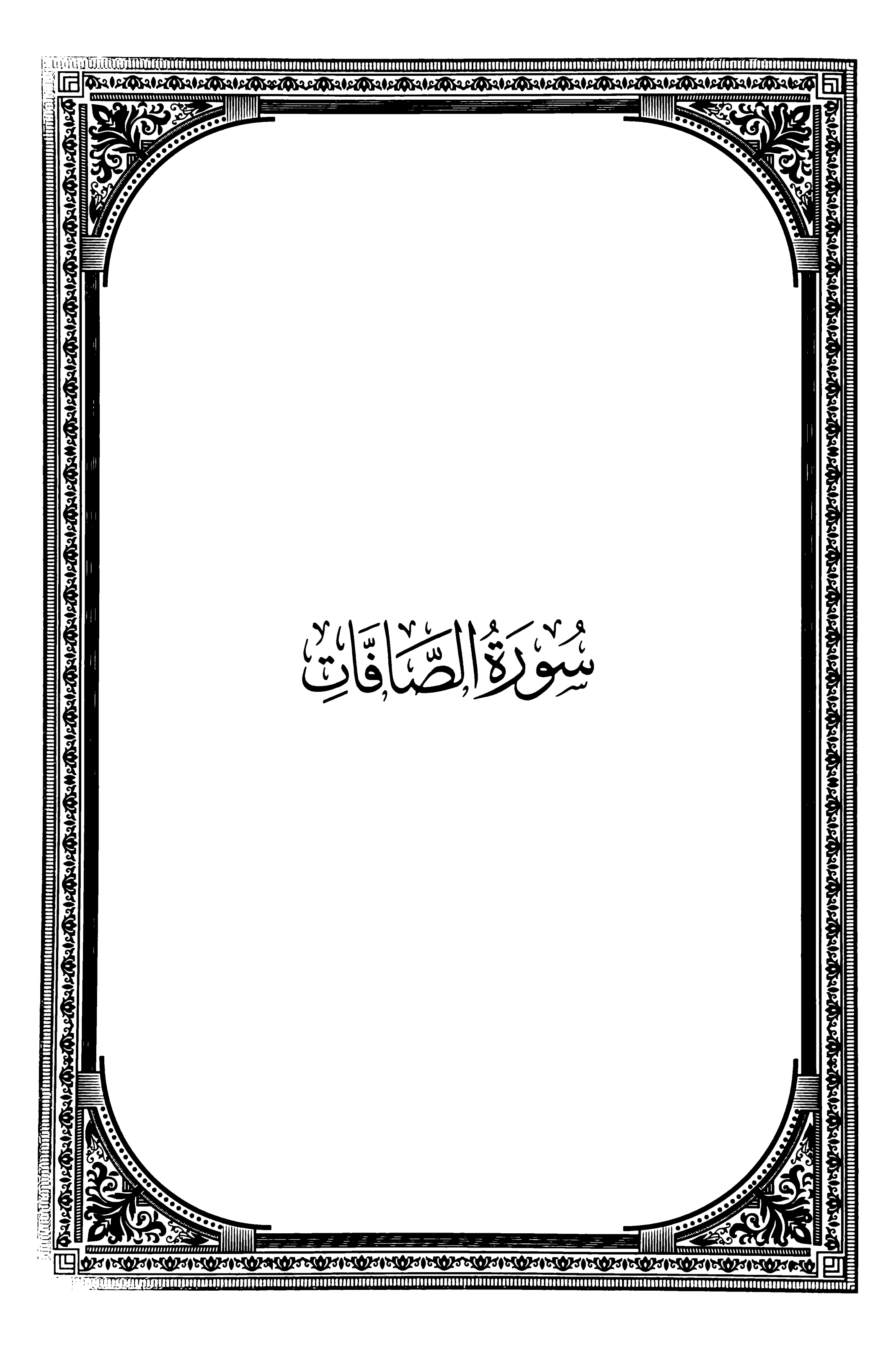
(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨)، و«المبسوط» لابن مهران (ص: ٣١٥).

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ٢٩٨). وقال السيوطي في «حاشيته» (١٠/ ٤١٦): لم أقف عليه.

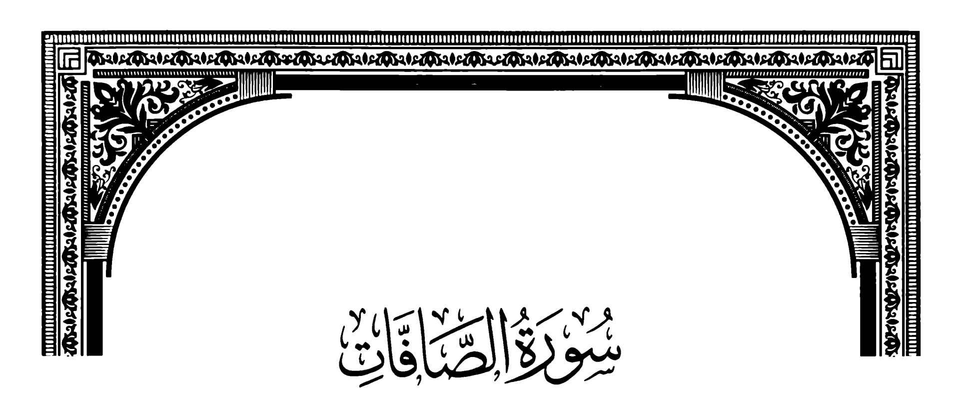
(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٢٣٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٣٦)، وقال الولي =

= العراقي: رواهُ الثَّعلبيُّ وابنُ مردويه مِن حَديثِ أُبَيٍّ بنِ كَعبٍ، وهوَ مَوضوعٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (١٠/ ٤١٦).

ورَوَى التِّرمذيّ (٢٨٨٧) الجملة الأولى منه عن هارون أبي محمد عن مقاتل بن حَيَّان عن قَتَادَة عن أنس، وقال: غريب، وهارون أبو محمد شيخ مجهول.



سُورَةُ الصَّافَاتِ



سُورَةُ الصَّافَّاتِ

مَكِّيَّةٌ، وآيُها إحدَى أو اثنتانِ وثمانونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١ ـ ٣) ـ ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَالتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ أقسمَ بالمَلائكةِ الصَّافِّينَ في مقامِ العُبوديَّةِ على مراتِبَ باعتبارِها تُفيضُ عليهِم الأنوارَ الإلهيَّةَ مُنتظِرينَ لأمرِ اللهِ. الزَّاجرينَ الأجرامَ العلويَّةَ والسُّفليَّةَ بالتَّدبيرِ المأمورِ فيها، أو الناسَ[1] عن المعاصي بإلهامِ الخيرِ، أو الشياطينَ عن التعرُّضِ لهم. التالين آياتِ الله وجلايا قُدسِه على أنبيائِهِ وأَوْليائِه.

أو بطوائفِ الأجرامِ[2] المُترتِّبةِ كالصُّفوفِ المَرصوصةِ، والأرواحِ المدبِّرةِ لها، والجواهرِ القدسيَّةِ المستغرقةِ في بحارِ القدسِ يسبحونَ الليلَ والنَّهارَ لا يفترونَ.

أو بنفوسِ العُلماءِ الصَّافِّينَ في العباداتِ، الزَّاجرينَ عن الكفرِ والفُسوقِ بالحُجَجِ والنَّصائحِ، التَّالينَ آياتِ اللهِ وشرائعَه.

---

(١) قوله: «أو الناس» و«أو الشياطين» عطفٌ على «الأجرام». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٦٩).

(٢) قوله: «أو بطوائف الأجرام» هو مع تاليه عطف على «بالملائكة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٦٩).

أو بنفوسِ الغزاةِ الصَّافِّينَ في الجهادِ، الزَّاجرينَ الخيلَ أو العدوَّ، التَّالينَ ذِكرَ اللهِ لا يَشغَلُهُم عنه مباراةُ العدوِّ.

والعطفُ لاختلافِ الذَّواتِ أو الصِّفاتِ[1]، والفاءُ لترتُّبِ الوجودِ كقولِه:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحَارِثِ الصْـ ـصَابِحِ فَالغَانِمِ فالآيِبِ[2]

فإنَّ الصفَّ كَمالٌ، والزَّجرَ تَكميلٌ بالمنعِ عن الشرِّ أو الإساقةِ إلى قبولِ الخيرِ، والتِّلاوةَ إفاضَتُه.

أو الرُّتبةِ[3] كقولِه عليه السَّلامُ: «رَحِمَ اللهُ المُحَلِّقِينَ فالمُقَصِّرِينَ»[4]، غيرَ أنَّه لفَضلِ المتقدِّمِ على المتأخِّرِ وهذا للعكسِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «والصفات».

(٢) البيت لابن زيابة التيمي، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩). اللهف: كلمة استغاثة يُتحسر بها على ما فات، وزيابة بفتح الزَّاي المُعْجَمة وتشديد المُثَنَّاة التَّحتيَّة وبعد الألف باء مُوَحَّدة: اسم أم الشَّاعِر. والحارث هو ابن همام الشيباني، وكان غزاهم وصبحهم وغنم منهم، وآب إلى قومه سالماً، واللَّام في (للحارث) للتعليل؛ أي: يا لهف أُمِّي من أجل الحارِث. قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (٥/ ١١٠).

(٣) قوله: «أو الرتبة» عطف على «الوجود». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٦٩).

(٤) ذكره السيوطي في «حاشيته» (١٠/ ٤٢٠) دون تعليق أو تخريج، وقد قال الشيخ زكريا الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٥٧٠) وهو ممن ينقل عن السيوطي: لم أره بهذا اللفظ. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (٣/ ٩٥٤): لم أقف عليه.

قلت: أصله في الصحيحين دون الشاهد، فقد رواه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين»، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: «اللهم ارحم المحلقين»، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: «والمقصرين».

وقال الطيبي في «فتوح الغيب» (١٣/ ١١٣) في شرح الشاهد: أي: المحلق أقرب من المقصر، والفاء لدنو رتبة المقصر من المحلق.

وأدغمَ أبو عمرٍو وحمزةُ التَّاءاتِ فيما يليها لتقارُبِها، فإنَّها مِن طرفِ اللسانِ وأُصولِ الثَّنايَا[١].

(٤) ـ ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ جوابُ القَسَمِ، والفائدةُ فيه: تعظيمُ المقسَمِ به وتأكيدُ المقسَمِ عليه على ما هو المألوفُ في كلامِهِم، وأمَّا تَحقيقُه فبقولِه:

(٥) ـ ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ فإنَّ وُجودَها وانتظامَها على الوجهِ الأكمَلِ مع إمكانِ غيرِه دليلٌ على وُجودِ الصَّانعِ الحكيمِ ووحدتِه على ما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، و﴿رَّبُّ﴾ بدلٌ مِن (واحدٌ) أو خبرٌ ثانٍ، أو خبرُ مَحذوفٍ، وما بينَهُما يتناوَلُ أفعالَ العِبادِ فيدلُّ على أنَّها مِن خَلقِه.

و﴿ٱلْمَشَٰرِقِ﴾: مَشارِقُ الكواكبِ، أو مَشارِقُ الشَّمسِ في السَّنَةِ، وهي ثلاثُ مئةٍ وسِتُّونَ مَشرِقًا، تشرقُ كلَّ يومٍ في واحدٍ، وبحسبِهَا تَختَلِفُ المغارِبُ، ولذلك اكتفَى بذكرِهَا، مع أنَّ الشُّروقَ أدَلُّ على القُدرَةِ وأبلَغُ في النِّعمَةِ، وما قيلَ: إنَّها مئةٌ وثمانونَ إنَّما يَصِحُّ لو لم تختَلِفْ أوقاتُ الانتقالِ.

(٦) ـ ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾: القُرْبَى مِنكُم ﴿بزينَـةِ الكَواكِـبِ﴾: بزينـةٍ هـي الكواكـبُ والإضافَـةُ للبيَـانِ، ويعضُـدُه قـراءةُ حمـزةَ ويعقـوبَ وحفـصٍ بتنوينِ: ﴿زينةٍ﴾ وجـرِّ ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ على إبدالِها منهُ[٢].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٦)، و«التيسير» (ص: ٢٢ ـ ٢٦)، و(ص: ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٦ ـ ٥٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٦)، و«النشر» (٢/ ٣٥٦)، و«المبسوط» (ص: ٣٧٥)، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿بزينةٍ﴾ منونةً ﴿الكواكبَ﴾ نصباً، ولم أقف على قراءة يعقوب التي ذكرها المصنف، وفي «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٧٨): وحكى يعقوب القارئ أن أبا عمرو والأعمش قرءا: ﴿بزينةٍ الكواكبَ﴾ بتنوين زينة ونصب الكواكب، وهي المعروفة من قراءة عاصم.

أو: بزينةٍ هي لها كأضوائِها وأوضاعِها.

أو: بأنْ زينَّا الكواكبَ فيها، على إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ فإنَّها كما جاءَت اسمًا[1] كاللِّيقةِ جاءَتْ مصدرًا كالنِّسبَةِ، ويؤيِّدُه قراءةُ أبي بكرٍ بالتَّنوينِ والنَّصبِ[2] على الأصلِ.

أو: بأَنْ زيَّنَتْها الكواكبُ، على إضافتهِ إلى الفاعلِ.

وركوزُ[3] الثَّوابتِ في الكُرَةِ الثَّامنَةِ، وما عدا القمرَ مِن السَّيَّاراتِ في الستِّ المتوسِّطَةِ بينَها وبين سماءِ الدُّنيا، إن تحقَّقَ لم يقدَحْ في ذلك، فإنَّ أهلَ الأرضِ يَرونَها بأَسْرِها كجواهرَ مُشرقَةٍ مُتلألِئَةٍ على سطحِها الأزرقِ بأشكالٍ مُختَلِفَةٍ.

(٧) ـ ﴿وَحِفْظًا﴾ منصوبٌ بإضمارِ فِعلِه، أو العطفِ على ﴿زينة﴾ باعتبارِ المعنى كأنَّه قال: إنَّا خَلَقْنا الكواكبَ زِينَةً للسَّماءِ الدُّنيا وحِفْظًا[4] ﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾: خارجٍ مِن الطَّاعةِ برمي الشُّهُبَ.

(٨) ـ ﴿لا يَسْمَعونَ إِلَى المَلَأِ الأَعْلَى﴾ كلامٌ مُبتدَأٌ لبيانِ حَالِهم بعدما حفظَ السَّماءَ عَنْهُم، ولا يجوزُ جعلُه صِفَةً لـ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾، فإنَّه يَقتَضِي أن يكونَ الحفظُ مِن شَياطين لا يَسْمَعونَ، ولا علَّةَ للحفظِ على حذفِ اللامِ كما في: (جِئتُكَ أَنْ تُكرِمَنِي) ثمَّ حذفِ (أنْ) وإهدارِها كقولِه:

---

(١) في نسخة الفاروقي: «آلة». قال الخفاجي: قولُه: (اسمًا) جامِدًا كالليقَةِ بلام مكسورَة من لاق بمعنى التصق، وهوَ ما يجعلُ في الدواةِ من حرير ونحوه من الخيوط المانعَة لغوصِ القلم في الحبرِ وهيَ اسم جامد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) تقدم ذكرها قريباً.

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وركون».

(٤) «الدنيا» زيادة من نسخة التفتازاني والطبلاوي، وفي نسخة التفتازاني زيادة: «وحفظًا لها».

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرُ الوَغَـى[1]

فإنَّ اجتماعَ ذلك مُنْكَرٌ[2].

والضَّميـرُ لـ﴿كُلِّ﴾ باعتبـارِ المعنـى، وتعديةُ السَّـماعِ بـ﴿إِلَى﴾ لتَضمينِه معنى الإصغـاءِ مُبالغَـةً لنفيـه، وتَهويلًا لِمَا يمنَعُهُم عنـه، ويدلُّ عليه قراءةُ حمزةَ والكِسـائيِّ وحَفصٍ بالتَّشـديدِ مِن التَّسـمُّعِ[3]، وهو تطلُّبُ السَّـماعِ، و(الملأُ الأعلى): الملائكةُ، أو أشرافُهُم.

﴿وَيُقۡذَفُونَ﴾: ويُرمَونَ ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ مِن جَوانبِ السَّماءِ إذا قصدوا صعودَهُ.

(٩) ـ ﴿دُحُورًا﴾ عِلَّـةٌ؛ أي: للدُّحـورِ وهـو الطَّـردُ، أو مصـدرٌ لأنَّـه والقـذفَ متقاربـانِ، أو حـالٌ بمَعنـى: مدحورينَ، أو منزوعٌ عنـه الباءُ جمع دَحْرٍ، وهـو ما يُطرَدُ بـه، ويقوِّيـهِ القراءةُ بالفتـحِ[4]، وهو يحتمِـلُ أَنْ يكونَ أيضاً مصدرًا كالقَبُـولِ، أو صفةً لـه؛ أي: قذفًـا دَحُورًا.

﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ﴾؛ أي: عذابٌ آخرُ ﴿وَاصِبٌ﴾: دائمٌ، أو شديدٌ، وهو عذابُ الآخرةِ.

(١٠) ـ ﴿إِلَّا مَنۡ خَطِفَ ٱلۡخَطۡفَةَ﴾ استثناءٌ مِن واوِ ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ و﴿مَنۡ﴾ بدلٌ منه ﴿فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٌ﴾ والخطفُ: الاختلاسُ، والمرادُ: اختلاسُ كلامِ الملائكةِ مُسارقَةً، ولذلكَ عرَّفَ الخطفةَ.

---

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد من معلقته، وهو في «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٣/ ٩٩). و(أحضر) يروى بالرفع والنصب، وعجزه:

وأن أَشْـهدَ اللَّـذاتِ هل أنـتَ مُخْلِدِي

(٢) قوله: «فإن اجتماع ذلك»؛ أي: ما ذكر من الحذفين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧١).

(٣) والباقون بإسكان السين وتخفيف الميم. انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(٤) أي: بفتح الدال، نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي وعلي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٧)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٩).

وقُـرِئَ: (خَـطِّفَ) بالتشـديد مفتـوحَ الخـاءِ ومكسـورَها، ومكسـورَ الطاء[١] وأصلُهمـا: اختطـفَ.

و(أتبعَ) بمعنى: تبعَ، والشِّهابُ: ما يُرَى كأنَّ كوكبًا انقضَّ، وما قيل: إنَّه بخارٌ يصعدُ إلى الأثيرِ فيشتعلُ، فتخمينٌ[٢] إن صحَّ لم ينافِ ذلك؛ إذ ليسَ فيه ما يدلُّ على أنَّه ينقضُّ من الفَلَكِ، ولا في قولِه: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥] فإنَّ كلَّ نيرٍ يحصلُ فـي الجوِّ العالي فهو مِصباحٌ لأهلِ الأرضِ وزينةٌ للسَّماءِ مِن حيثُ إنَّه يُرى كأنَّه على سطحِه.

ولا يَبعدُ أَنْ يصيرَ الحادثُ[٣] ـ كما ذُكرَ ـ في بعضِ الأوقاتِ رجمًا لشيطانٍ يَتصعَّدُ إلى قربِ الفَلَكِ للتَّسمُّعِ.

وما رُوِيَ أنَّ ذلك حـدثَ بمِيلادِ النَّبيِّ ﷺ[٤] ـ إنْ صَحَّ ـ فلعلَّ المرادَ كثرةُ وُقوعِه[٥]، أو مصيرُه دُحورًا.

واختُلفَ في أنَّ المرجومَ يَتأذَّى به فيرجعُ، أو يحترقُ به، لكن قد يصيبُ الصَّاعدَ مرَّةً وقد لا يصيبُ كالموجِ لراكبِ السَّفينَةِ، ولذلك لا يرتدِعُونَ عنه رأسًا.

---

(١) نسبت الأولى للحسن وقتادة وعيسى، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٨)، والثانية لابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦٧).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «فتحس»؛ وفي الهامش كالمثبت نسخة. وأشار إليها الخفاجي بقوله: «فتخمين»؛ وقعَ في نسخَةٍ: فتُحَسُّ؛ أي: تُرَى. انظر: «حاشية الخفاجي»، وقوله: «فتخمين» خبر لـ«ما قيل». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٢).

(٣) قوله: «أن يصير الحادث»؛ أي: وهو البخار. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٢).

(٤) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٤١) عن الشعبي.

(٥) قوله: «كثرة وقوعه»؛ أي: بعد الميلاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٢).

ولا يقال: إنَّ الشَّيطانَ مِن النَّارِ فلا يحترقُ؛ لأنَّه ليسَ مِن النَّارِ الصِّرْفِ كما أنَّ الإنسانَ ليسَ مِن التُّرابِ الخالصِ، مع أنَّ النَّارَ القويَّةَ إذا استَوْلَت على الضَّعيفَةِ استهلَكَتْها.

﴿ثَاقِبٌ﴾: مُضيءٌ كأنَّه يَثْقُبُ الجوَّ بضَوئِه.

(١١) ـ ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾: فاستَخْبِرْهُم، والضَّميرُ لِمُشركِي مَكَّةَ، أو لِبَني آدمَ.

﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ يعني: ما ذكرَ مِن الملائكةِ والسَّماءِ والأرضِ وما بينَهُما، والمشارقِ والكواكبِ والشُّهبِ الثَّواقبِ، و﴿مَّنْ﴾ لتَغليبِ العُقلاءِ، ويدلُّ عليه إطلاقُه ومجيئُه بعدَ ذلك، وقراءةُ مَن قرأَ: (أَمْ مَن عَدَدْنَا)[١]، وقولُه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ فإنَّه الفارقُ بينَهُم وبينَها[٢]، لا بينَهُم وبينَ مَن قبلَهُم كعادٍ وثمودَ، ولأنَّ المرادَ إثباتُ المعادِ وردُّ استحالَتِهم، والأمرُ فيه[٣] بالإضافَةِ إليهم وإلى مَن قبلَهُم سَواءٌ، وتقريرُه: أنَّ استحالةَ ذلك:

---

(١) أي: بالتخفيف والتشديد كما في «الكشاف» (٧/ ٣٠٩)، نسبت إلى ابن مسعود رضي الله عنه والضحاك. انظر: «تفسير الطبري» (١٩/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦٧). ولم يقيداها بتخفيف أو تشديد.

(٢) قوله: «ويدل عليه»؛ أي: على أن المراد بـ ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ ما ذكر من الملائكة.. إلى آخره «إطلاقه»؛ أي: إطلاق الخلق عن التقيد ببيانٍ؛ اكتفاءً بما تقدَّمه، «ومجيئه بعد ذلك» هو وتالياه عطف على (إطلاقه)، وجه دلالة المعطوف الأول: مجيءُ الخلق مطلقاً بعد البيان، والمطلق محمول على المقيَّد، وجه دلالة الثاني: أن التعداد يدل قطعاً على أنه يريد به ما ذكر من خلائقه، ووجه دلالة الثالث: اختصاصُ خَلْق بني آدم بكونه من طين لازب، فمَن عداهم داخل في مقابلهم المطلق «فإنه»؛ أي: خلق آدم من طين لازب «الفارق بينهم وبينها»؛ أي: وبين السماء والأرض ونحوِهما مما لم يخلق من ذلك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٣).

(٣) قوله: «ورد استحالتهم»؛ أي: إحالتهم للمعاد، «والأمر فيه»؛ أي: في المعاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٣).

إمَّا لعدمِ قابليَّةِ المادَّةِ، ومادَّتُهم الأصليَّةُ هي الطِّينُ اللازبُ الحاصِلُ مِن ضمِّ الجزءِ المائيِّ إلى الجزءِ الأَرضيِّ، وهما باقيانِ قابلانِ للانضمامِ بعدُ، وقد عَلِمُوا أنَّ الإنسانَ الأوَّلَ إنَّما تولَّدَ منه: إمَّا لاعترافِهم بحدوثِ العالمِ، أو بقصَّةِ آدم، وشاهَدوا تولُّدَ كثيرٍ مِن الحيواناتِ منه بلا توسُّطِ مَواقعةٍ، فلَزِمَهُم أن يجوِّزُوا إعادَتَهُم كذلك.

وإمَّا لعدمِ قدرةِ الفاعلِ، فإنَّ مَن[1] قدرَ على خلقِ هذه الأشياءِ قَدرَ على ما لا يعتدُّ به بالإضافةِ إليها، سِيَّمَا ومن ذلك بدَأَهُم أوَّلًا وقدرتُهُ ذاتيَّةٌ لا تَتغيَّرُ[2].

(١٢) ـ ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ مِـن قُدرَةِ اللهِ وإنكارِهم للبَعثِ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ مِن تَعجُّبِك وتقريرِكَ للبَعثِ. وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ بضمِّ التَّاءِ[3]؛ أي: بلغَ كمالُ قُدرَتي وكثرةُ خَلائقِي أني تعجَّبْتُ مِنها، وهؤلاء بجهلِهم يسخرونَ مِنْها، أو: عَجِبْتُ من أن يُنكَرَ البَعثُ ممَّنْ هذه أفعالُهُ وهم يسخرونَ ممَّنْ يُجَوِّزُه، والعجبُ مِن اللهِ إمَّا على الفَرْضِ والتَّخييلِ، أو على مَعنى الاستعظامِ اللازمِ له، فإنَّه روعةٌ تَعترِي الإنسانَ عندَ استعظامِه الشَّيءَ.

وقيل: إنَّه مُقدَّرٌ بالقولِ؛ أي: قل يا مُحمَّدُ: بَل عَجِبْتُ.

(١٣) ـ ﴿ وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ ﴾: وإذا وُعِظُوا بشَيءٍ لا يتَّعِظُونَ به، أو: إذا ذُكِرَ لهم ما يدلُّ على صِحَّةِ الحشرِ لا يَنتَفِعُونَ به لبَلادَتِهِم وقِلَّةِ فِكْرِهِم.

(١٤) ـ ﴿ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً ﴾: مُعجِزَةً تدلُّ على صدقِ القائلِ بِهِ ﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴾: يبالغونَ في السُّخريةِ، ويقولونَ: إنَّه سِحْرٌ، أو يستدعي بعضُهُم مِن بعضٍ أَنْ يسخرَ مِنها.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وأن من»، وفي نسخة الطبلاوي: «ومن»، وأشار إليها الخفاجي بقوله: وقولُه: (ومن قدر)، وفي نسخَةٍ: (فإنَّ من قدر)، وهوَ تعليلٌ لقدرَةِ الفاعل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني: «قدرته ذاتية لا تبعية».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(١٥) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ﴾ يعنونَ ما يَرَوْنَه[1] ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرٌ سحريَّتُه.

(١٦) ـ ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ أصلُه: أَنُبعَثُ إذا مِتْنا؟! فبدَّلُوا الفِعليَّةَ بالاسميَّةِ وقدَّمُوا الظَّرفَ وكرَّرُوا الهمزةَ مُبالغةً في الإنكارِ، وإشعارًا بأنَّ البَعْثَ مُستنكَرٌ في نفسِهِ، وفي هذهِ الحالِ أشدُّ استنكارًا[2]، فهو أبلَغُ مِن قراءةِ ابنِ عامرٍ بطرحِ الهمزَةِ الأُولى، وقراءةِ نافعٍ والكِسائيِّ ويَعقوبَ بطَرحِ الثَّانيةِ[3].

(١٧) ـ ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ عطفٌ على محلِّ (إنَّ) واسمِها، أو على الضَّميرِ في (مَبْعوثونَ)، فإنَّه مَفصولٌ عنه بهمزَةِ الاستفهامِ لزيادَةِ الاستبعادِ لبُعدِ زَمانِهِم، وسكَّنَ نافِعٌ بروايةِ قالونَ وابنُ عامرٍ الواوَ[4] على مَعنى التَّرديدِ.

(١٨) ـ ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾: صاغرونَ، وإنما اكتَفَى به في الجَوابِ لسبقِ ما يَدُلُّ على جوازِه، وقيامِ المعجزِ على صدقِ المخبِرِ عن وُقوعِه.

وقُرِئَ: (قالَ)[5]؛ أي: اللهُ أو الرَّسولُ.

وقرأَ الكِسائيُّ وحدَهُ: ﴿نَعِم﴾ بالكسرِ[6]، وهو لُغَةٌ فيه.

(١٩) ـ ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ جوابُ شرطٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: إذا كانَ ذلك فإنَّما البعثةُ زجرةٌ؛ أي: صيحةٌ واحدةٌ هي النَّفخةُ الثَّانيَةُ، مِن زَجَر الرَّاعِي نَعَمه: إذا صاحَ علَيْها، وأمرُها في الإعادةِ كأمرِ (كن) في الإبداءِ، ولذلك رتَّبَ عليها:

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «ما يروه» وفي نسخة الفاروقي: «ما نراه». والمثبت من نسخة الخيالي.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «إنكارا».

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٣)، و«النشر» (١/ ٣٧٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(٥) انظر: «الكشاف» (٧/ ٣١٣) من غير نسبة.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

﴿فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾ فإذا هُم قِيامٌ مِن مَراقِدِهم أحياءٌ يُبصِرُونَ، أو: يَنتَظِرُونَ ما يُفعَلُ بهم.

(٢٠ ـ ٢١) ـ ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾: اليومُ الذي نُجازَى بأعمالِنا، وقد تمَّ به كلامُهُم، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ جوابُ الملائكةِ.

وقيل: هو أيضًا مِن كلامِ بَعضِهِم لبَعضٍ.

والفصلُ: القَضَاءُ، أو الفرقُ بين المحسنِ والمُسيءِ.

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أمرُ اللهِ للمَلائكَةِ، أو أمرُ بَعضِهِم لبعضٍ، بحشرِ الظَّلَمَةِ مِن مقامِهِم إلى الموقفِ، وقيل: منه إلى الجَحيمِ.

﴿وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾: وأشباهَهُم، عابدَ الصَّنَمِ معَ عَبَدَةِ الصَّنمِ، وعابدَ الكوكَبِ مع عَبَدَتِه، كقولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

أو: ونساءَهُم اللاتي على دينِهِم.

أو: قُرناءَهُم مِن الشَّياطينِ.

﴿وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مِن الأَصنامِ وغيرِها؛ زيادةً في تَحسيرِهِم[١] وتَخجيلِهِم، وهو عامٌّ مَخصوصٌ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠١]، وفيه دليلٌ على أنَّ الذينَ ظلَمُوا هم المشركونَ.

﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾: فعَرِّفُوهُم طريقَها لِيَسْلُكُوها.

(٢٤) ـ ﴿وَقِفُوهُمْ﴾: احبِسُوهُم في الموقفِ ﴿إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ عن عَقائِدِهِم وأَعمالِهِم، والواوُ لا توجِبُ التَّرتيبَ مَع جوازِ أَنَّ موقِفَه متعدِّدٌ[٢].

---

(١) في نسخة الخيالي: «تخسيرهم» وفي نسخة الفاروقي والتفتازاني: «تحسرهم». والمثبت من نسخة الطبلاوي.

(٢) في النسخ هنا اختلاف كثير واضطراب في العبارة، مما لا طائل من إيراده، وأشار إلى ذلك الخفاجي =

(٢٥) ـ ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾: لا ينصرُ بعضُكُم بعضًا بالتَّخليصِ، وهو توبيخٌ وتقريعٌ.

(٢٦) ـ ﴿بَلْ هُمُ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾: مُنقادونَ لعَجزِهِم وانسدادِ الحِيَلِ عليهِمْ، وأَصلُ الاستسلامِ: طلبُ السَّلامَةِ، أو: مُتسالِمُونَ، كأنَّه يُسْلِمُ بعضُهُم بعضًا ويَخذلُهُ.

(٢٧) ـ ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني: الرُّؤساءَ والأتباعَ، أو الكَفَرَةَ والقُرَناءَ.

﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾: يَسأَلُ بَعضُهُم بَعْضًا للتَّوبيخِ، ولذلك فُسِّرَ بـ: يتَخَاصَمونَ.

(٢٨) ـ ﴿قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ عن أقوى الوُجوهِ وأيمَنِه، أو: عن الدِّينِ، أو: عن الخيرِ؛ كأنَّكُم تَنفعونَنا نفعَ السَّانحِ فتَبِعْنَاكُم وهَلَكْنا، مُستعارٌ مِن يمينِ الإنسانِ الذي هو أَقْوَى الجانِبَيْنِ وأشرفُه وأنفَعُه، ولذلك سُمِّيَ يمينًا، وتيمَّن بالسَّانحِ.

أو: عن القُوَّةِ والقهرِ[1] فتَقْسِرونَنا على الضَّلالِ.

أو: عن الحَلِفِ، فإنَّهُم كانوا يحلفونَ لَهُم أَنَّهُم على الحقِّ.

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿قَالُوا بَلْ لَمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٢٩﴾ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ كُنْتُمْ قَوْمًا طَاغِينَ﴾ أجابَهُم الرُّؤساءُ أَوَّلًا بمنعِ إضلالِهِم بأَنَّهُم[2] كانوا ضالِّينَ في أنفُسِهِم، وثانيًا بأَنَّهُم مـا أجبرُوهُم على الكفرِ إِذْ لم يَكُن لهم عليهِم تَسلُّطٌ، وإنَّما جنَحُوا إليه لأَنَّهُم كانوا قومًا مُختارينَ الطُّغيانَ.

= في «حاشيته»، والمثبت ما في نسخة الطبلاوي، وقد رجحها شيخ زاده في «حاشيته» (٧/ ١٢٤). وقول: «موقفه»؛ أي: السؤال، وفي نسخة: «موقفهم»؛ أي: المسؤولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٦).

(١) قوله: «أو عن القوة والقهر» عطفٌ على «أقوى الوجوه»، وكذلك «أو عن الحلف». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني: «فإنهم».

(٣١ ـ ٣٢) ـ ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ۝٣١ فَأَغْوَيْنَٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ﴾ ثم بيَّنوا أنَّ ضَلالَ الفَريقَيْنِ ووقوعَهُم في العذابِ كان أمرًا مَقْضِيًّا لا محيصَ لهم عنه، وأنَّ غايةَ ما فعَلُوا بهم أنَّهُم دَعَوْهُم إلى الغيِّ لأنَّهُم كانوا على الغيِّ، فأحبُّوا أن يكونوا مِثلَهُم، وفيه إيماءٌ بأنَّ غِوايتَهُم في الحقيقةِ ليسَتْ مِن قِبَلِهِم؛ إذ لو كانَ كلُّ غوايةٍ لإغواءِ غاوٍ فمَنْ أغواهُم؟

(٣٣) ـ ﴿فَإِنَّهُمْ﴾: فإنَّ الأتباعَ والمتبوعينَ ﴿يَوْمَئِذٍ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ كما كانوا مُشتركينَ في الغوايةِ.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك الفعلِ ﴿نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ﴾ بالمُشركينَ، لقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾؛ أي: عن كلمةِ التَّوحيدِ، أو: على مَن يَدعوهُمْ إليهِ[1].

(٣٦) ـ ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ يعنونَ مُحمَّدًا عليهِ السَّلامُ.

(٣٧) ـ ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ رَدٌّ عليهِمْ بأنَّ ما جاءَ به مِن التَّوحيدِ حقٌّ قامَ به البُرهانُ وتطابقَ عليهِ المُرسَلونَ.

(٣٨) ـ ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ بالإشراكِ وتكذيبِ الرَّسُولِ، وقُرِئَ بنَصبِ العَذابِ[2] على تَقديرِ النُّونِ، كقولِه:

وَلَا ذَاكِـــرَ اللهَ إِلَّا قَلِيـــلًا[3]

---

(١) في نسخة التفتازاني: «إليها».

(٢) نسبت لأبي السمال، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٨).

(٣) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي كما في «ديوانه» (ص: ٥٤)، وصدره:

فألفيتُــه غيــرَ مســتعتِبٍ

وهو ضعيفٌ في غيرِ المحلَّى باللامِ. وعلى الأصلِ[1].

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: إلا مثلَ ما عمِلْتُم ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ استثناءٌ

مُنقطِعٌ، إلَّا أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿تُجْزَوْنَ﴾ لجميعِ المُكلَّفينَ، فيكونُ استثناؤهُم عنه باعتبارِ المُماثلَةِ فإنَّ ثوابَهُم مضاعفٌ، والمنقطعُ أيضًا بهذا الاعتبارِ.

(٤١) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ خصائِصُه[2]: مِن الدَّوامِ، وتمحُّضِ[3] اللذَّةِ، ولذلك فسَّرَهُ بقولِه:

(٤٢) ـ ﴿فواكهُ﴾ فإنَّ الفاكهةَ ما يقصدُ للتَّلذُّذِ[4] دونَ التَّغذِّي والقوتَ بالعَكْسِ، وأهلُ الجنَّةِ لَمَّا أُعيدُوا على خِلقةٍ مُحكَمَةٍ محفوظَةٍ عن التَّحلُّلِ كانت أرزاقُهُم فواكهَ خالصةً.

﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ في نَيلِه، يَصِلُ إليهم مِن غيرِ تَعَبٍ وسؤالٍ كمَا عليه رزقُ الدُّنيا.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾: في جنَّاتٍ ليسَ فيها إلا النَّعيمُ، وهو ظرفٌ أو حالٌ مِن المستكنِّ في ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، أو خبرٌ ثانٍ لـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ وكذلك:

﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ يحتملُ الحالَ والخبرَ فيكونُ ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ حالًا مِن المستكنِّ فيه، أو في ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، وأن يتعلَّقَ بـ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ فيكونُ حالًا مِن ضميرِ ﴿مُّكْرَمُونَ﴾.

---

(١) أي: (لذائقون العذاب). انظر: «الكشاف» (٧/ ٣١٩) دون نسبة، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٦٩)، وفيه: (وقرأ أبو السمال: (لذائقٌ) بالتنوين (العذابَ) نصباً).

(٢) قوله: «خصائصه» مرفوع بـ﴿مَّعْلُومٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٧٨).

(٣) في نسخة الطبلاوي: «أو تمحض»، وأشار الخفاجي إلى النسختين في «حاشيته».

(٤) في نسخة التفتازاني: «به التلذذ».

(٤٥) ـ ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ﴾: بإناءٍ فيه خمرٌ، أو خمرٍ كقولِه:

وكأسٍ شـربتُ علـى لـذَّةٍ[1]

﴿مِّن مَّعِينٍ﴾: مِن شَرابٍ مَعِينٍ، أو نهرٍ مَعِينٍ؛ أي: ظاهرٍ للعُيونِ أو خارجٍ مِن العيونِ، وهو صِفَةُ الماءِ؛ مِن عانَ الماءُ: إذا نبَعَ، وُصفَ به خمرُ الجنَّةِ لأنَّها تجري كالماءِ، أو للإشعارِ بأنَّ ما يكونُ لهم بمنزلةِ الشَّرابِ جامِعٌ لِمَا يُطلَبُ مِن أنواعِ الأشربَةِ لكَمالِ اللذةِ، وكذلك قولُه:

(٤٦) ـ ﴿بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ وهُمَا أيضًا صِفَتانِ لـ﴿كَأْسٍ﴾، ووصفُها بـ﴿لَذَّةٍ﴾ إمَّا للمُبالغَةِ، أو لأنَّها تأنيثُ لَذٍّ بمعنى لَذِيذٍ كطَبٍّ، ووزنهُ فَعْلٌ قال:

وَلَـذٍّ كَطَعْـمِ الصَّـرْخَـدِيِّ تَـرَكْـتُـهُ ... بِأَرْضِ العِـدَا مِـنْ خَشْـيَةِ الحَدَثَـانِ[2]

(٤٧) ـ ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾: غائلَةٌ كما في خمرِ الدُّنيا كالخُمَارِ[3]، مِن غالَهُ يَغولُهُ: إذا أفسدَهُ، ومنه الغُولُ.

﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾: يَسْكَرونَ، مِن: نُـزِفَ الشَّـارِبُ فهو نزيـفٌ ومَنْزوفٌ:

---

(١) صدر بيتٍ للأعشى. انظر: «ديوانه» (ص: ١٧٣)، وعجزه:

وأُخْـرَى تَدَاويـتُ مِنْهَـا بهـا

(٢) البيت بهذه الرواية دون نسبة في «الحيوان» (١/ ١٧٤)، و«أمالي القالي» (١/ ٢١٠)، و«تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٩٤)، و«غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٨٧). وهو في «ديوان الراعي النميري» (ص: ١٨٦)، و«الصحاح» (مادة: صرخد ولذذ) برواية:

ولذ كطَعمِ الصَرْخَدِيِّ طَرَحْـتُـهُ ... عَشِيَّةَ خِمْسِ القوم والعينُ عاشقه

قال الجوهري: الصرخد: موضع نسب إليه الشراب، واللذ: النوم.

وقال الأزهري: أَرَادَ أنه لمَّا دَخل ديارَ أعدائِه لم يَنم حذاراً لَهُم.

(٣) الخُمار: صداع الخمر. انظر: «حاشية الخفاجي».

إذا ذهبَ عقلُهُ، أفردَهُ بالنَّفيِ وعَطَفَ[1] على ما يَعُمُّهُ؛ لأنَّه مِن عِظَمِ فَساده كأنَّه جِنسٌ برَأْسِه.

وقرَأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بكسرِ الزَّاي، وتابعَهُما عاصِمٌ في الواقعَةِ[2]، مِن أَنْزَفَ الشَّاربُ: إذا نَفِدَ[3] عَقلُهُ أو شرابُه، وأصلُهُ النَّفاد، يقال: نُزِفَ المطعونُ: إذا خرجَ دمُهُ كلُّهُ، ونَزَحْتُ الرَّكيَّةُ حتَّى نَزَفْتُهَا.

(٤٨) ـ ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ قَصَرْنَ أبصارَهُنَّ على أزواجِهنَّ ﴿عِينٌ﴾: نُجلُ العُيونِ، جمعُ عَيْنَاءَ.

(٤٩) ـ ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ شبَّهَهُنَّ ببَيضِ النَّعَام المَصونِ مِن الغبارِ ونحوِهِ في الصَّفاءِ والبياضِ المخلوطِ بأدنى صُفرَةٍ فإنَّه أحسَنُ ألوانِ الأَبدانِ.

(٥٠) ـ ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ معطوفٌ على ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم﴾؛ أي: يَشربونَ فيَتحادَثُونَ على الشَّرابِ، قال:

وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللذَّاتِ إلَّا   أَحَادِيثُ الكِرَامِ عَلَى المُدَامِ[4]

والتَّعبيرُ عنه بالماضي للتَّأكيدِ فيه، فإنَّه أَلَذُّ تلكَ اللذَّاتِ إلى العقلِ، وتَساؤلهم عن المعارفِ والفَضائلِ وما جَرى لهم وعليهِم في الدُّنيَا.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وعطفه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(٣) في نسخة التفتازاني: «نزف» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٤) نسب لأبي محمد عبد الله بن عمرو بن محمد الفياض كاتب سيف الدولة ونديمه في «يتيمة الدهر» (١/ ١٣٢) للثعالبي. ولأبي الحسن علي بن حريق في «المغرب في حلى المغرب» لأبي سعيد الأندلسي (٢/ ٣١٩).

(٥١ ـ ٥٢) ـ ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ في مُكالَمَتِهِم: ﴿إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾: جليسٌ في الدُّنيا ﴿يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ يُوَبِّخُني على التَّصديقِ بالبَعثِ.

وقُرِئَ بتَشديدِ الصَّادِ مِن التَّصدُّقِ[1].

(٥٣) ـ ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾: لَمَجْزِيُّونَ، مِن الدَّيْنِ بمَعنى الجَزاءِ.

(٥٤) ـ ﴿قَالَ﴾؛ أي: ذلك القائلُ: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ إلى أهلِ النَّارِ لأُرِيَكُم ذلك القرينَ،

وقيل: القائلُ هو اللهُ أو بعضُ الملائِكَةِ، يقول لهم: هل تُحِبُّونَ أَنْ تَطَّلِعُوا على أهلِ النَّارِ لأُرِيَكُم ذلك القرينَ، فتعلَمُوا أينَ مَنزِلَتُكُم مِن مَنزِلَتِهِم.

وعن أبي عَمرٍو: (مُطْلِعُونِ... فأُطْلِعَ) بالتَّخفيفِ وكسرِ النُّونِ وضمِّ الألِفِ[2] على أنَّه جعلَ إطلاعَهُم سببَ إطْلاعِهِ مِن حيثُ إنَّ أدبَ المُجالسةِ يمنَعُ الاستبدادَ به، أو خاطبَ الملائكةَ[3] على وضعِ المتَّصلِ موضِعَ المنفصل كقولِه:

هُـم الفاعلـونَ الخيـرَ والآمرونَـهُ[4]

---

(١) نسبت لابن كيسة في «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٧)، وفي «تفسير القرطبي» (١٨/ ٣٦) لعلي بن كِيسة عن سليم (وهو ابن عيسى بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي) عن حمزة، وفي «زاد المسير» (٧/ ٥٩) لبكر بن عبد الرحمن القاضي عن حمزة، والمشهور عن حمزة كقراءة الجماعة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٨)، و«المحتسب» (٢/ ٢١٩) عن ابن عباس وابن محيصن وأبي عمرو، وذكرها مجاهد في «السبعة» (ص: ٥٤٨) فقال: كلهم قرأ ﴿مُّطَّلِعُونَ ۝٥٤ فَٱطَّلَعَ﴾ إلا أن ابن حيّان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين الجعفي عن أبي عمرو أنه قرأ (هل أنتم مُطْلِعون فأُطْلِعَ) الألف مضمومة والطاء ساكنة واللام مكسورة والعين مفتوحة.

(٣) قوله: «أو خاطب الملائكة» عطف على «جعل إطلاعهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٨١).

(٤) صدر بيت في «الكتاب» (١/ ١٨٨)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨٦)، و«الكامل» للمبرد =

أو شُبِّهَ اسمُ الفاعلِ بالمُضارعِ.

(٥٥ ـ ٥٦) ـ ﴿فَاطَّلَعَ﴾ عليهم ﴿فَرَءَاهُ﴾؛ أي: قرينَه، ﴿فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾: وسطِه ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾: لتهلكُني بالإغواءِ. وقُرِئَ: (لَتُغْوِينِ)[1]، و﴿إِن﴾ هيَ المخفَّفَةُ واللامُ هي الفارقةُ.

(٥٧) ـ ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ بالهدايةِ والعصمةِ ﴿لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ معكَ فيها.

(٥٨) ـ ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ عطفٌ على محذوفٍ؛ أي: أنحن مُخلَّدونَ منعمونَ فمَا نَحنُ بمَيِّتينَ؛ أي: بمَنْ شَأنُه الموتُ، وقُرِئَ: (بمَائِتينَ)[2].

(٥٩) ـ ﴿إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى﴾ التي كانَتْ في الدُّنيَا، وهي مُتناولَةٌ لِمَا في القبرِ بعد الإحياءِ للسُّؤالِ، ونصبُها على المصدَرِ مِن اسمِ الفاعلِ، وقيل: على الاستثناءِ المُنقطعِ.

﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ كالكُفَّارِ، وذلك تمامُ كلامِه لقرينِه تقريعًا له، أو معاودةٌ إلى مُكالَمَةِ جلسائِه تَحدُّثًا بنعمةِ اللهِ وتَبجُّحًا بها وتَعجُّبًا منها وتعريضًا[3] للقرينِ بالتَّوبيخِ.

= (١/ ٩٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ٢٦٩)، ولا يعرف قائله، قال سيبويه: وذكروا أنه مصنوع. وعجزه:

إِذَا مَا خَشُـوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

وفي نسخة الخيالي والطبلاوي: «هم الآمرون الخير والفاعلونه»، وكذا وقع الاختلاف نفسه في المصادر، ولا يضر ذلك بمحل الشاهد. والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٧/ ٣٢٦).

(١) هي قراءة عبد الله، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨٥)، و«معاني القرآن» للنحاس (٦/ ٣١).

(٢) ذكرها في «الكشاف» (٧/ ٣٢٧) من غير نسبة، ونسبها أبو حيان في «البحر» (١٨/ ١٧٩) لزيد بن علي.

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وتقريعاً».

(٦٠) - ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ يحتمِـلُ أَنْ يكـونَ مِـن كَلامِهِـم، وأن يكـونَ كلامُ اللهِ لتَقريـرِ قولِـه والإشـارةِ إلـى مـا هُـمْ عليه[1] مِـن النِّعمَـةِ والخُلـودِ والأمنِ مِـن العَذابِ.

(٦١) - ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾؛ أي: لنيـلِ مثـلِ هـذا يجـبُ أن يعمـلَ العاملـونَ، لا للحُظـوظِ الدُّنيَوِيَّـةِ المشـوبةِ بالآلامِ، السَّـريعَةِ الانصـرامِ، وهو أيضًا يحتمـلُ الأمرينِ.

(٦٢) - ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴾ شجرةٌ[2] ثَمرُهَا نُزُلُ أهلِ النَّارِ.

وانتصابُ ﴿نُّزُلًا ﴾ على التَّمييزِ أو الحالِ، وفي ذكرِه دلالةٌ على أنَّ ما ذكرَ مِن النَّعيمِ لأهلِ الجنَّةِ بمنزلةِ ما يقامُ للنَّازلِ، ولهم ما وراءَ ذلك ما تَقْصُرُ عنهُ الأفهامُ، وكذلك الزَّقومُ لأهلِ النَّارِ، وهو اسمُ شجرةٍ صغيرةِ الورقِ دَفِرَةٍ[3] مُرَّةٍ تكونُ بتِهامةَ، سُمِّيَت بهِ الشَّجرَةُ الموصوفَةُ.

(٦٣) - ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴾: محنةً وعَذابًا لهم في الآخرةِ، أو: ابتلاءً في الدُّنيَا، فإنَّهُم لَمَّا سَمِعُوا أنَّها في النَّارِ قالوا: كيفَ ذلك والنَّارُ تحرقُ الشَّجرَ؟ ولم يعلَمُوا أنَّ مَن قدرَ على خَلْقِ ما[4] يعيشُ في النَّارِ ويلتَذُّ بها فهو أقدرُ على خلقِ الشَّجَرِ في النَّارِ وحِفظِه من الإحراقِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «فيه».

(٢) في نسخة الفاروقي: «التي».

(٣) دَفِرة، بفتح المهملة وكسر الفاء: مُنتِنة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٨٢).

(٤) في نسخة التفتازاني «حيوان» وفي نسخة الطبلاوي: «من»، و«ما» ليست في نسخة الخيالي، والمثبت من نسخة الفاروقي.

(٦٤) ـ ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴾: مَنبتُها في قعرِ جهنَّمَ، وأغصانُها تَرتَفِعُ إلى دَرَكاتِها.

(٦٥) ـ ﴿ طَلْعُهَا ﴾: حملُها، مُستعارٌ مِن طلعِ التَّمرِ[1] لِمُشاركَتِهِ إيَّاهُ في الشَّكلِ، أو الطُّلوعِ مِن الشَّجرِ ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ في تَناهي القُبحِ والهولِ، وهو تَشبيهٌ بالمتخيَّلِ كتَشبيهِ الفائقِ في الحسنِ بالمَلَك.

وقيل: الشَّياطينُ حيَّاتٌ هائلةٌ قبيحَةُ المنظرِ لها أعرَافٌ، ولعلَّهَا سُمِّيَتْ بها لذلك.

(٦٦) ـ ﴿ فَإِنَّهُمْ لَأَكِلُونَ مِنْهَا ﴾: مِن الشَّجرَةِ أو من طَلْعها ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾ لغلبةِ الجُوعِ أو الجبرِ على أكلِها.

(٦٧) ـ ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا ﴾؛ أي: بعدَما شَبِعُوا منها وغلَبَهُم[2] العطشُ وطالَ استِسقاؤُهُم، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ ثُمَّ ﴾ لِمَا في شَرابِهم مِن مَزيدِ الكراهةِ والبَشاعَةِ.

﴿لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾: لَشرابًا من غسَّاقٍ أو صديدٍ مَشُوبًا بماءٍ حَمِيمٍ يُقطِّعُ أمعاءَهُم، وقُرِئَ بالضَّمِّ[3]، وهو اسمُ ما يُشابُ به، والأوَّلُ مَصدَرٌ سُمِّيَ به.

(٦٨) ـ ﴿ ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ ﴾: مَصيرَهُم ﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ ﴾: إلى دَرَكاتِها، أو إلى نَفسِهَا، فإنَّ الزَّقُّومَ والحميمَ نزلٌ يقدَّمُ إليهِم قبلَ دُخولِها.

وقيل: الحميمُ خارِجٌ عنها؛ لقولِه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «الثمر».

(٢) في نسخة التفتازاني: «وغلب عليهم».

(٣) أي: بضم الشين. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٠) عن شيبان النحوي.

﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٣] يُورَدُونَ إليه كما توردُ الإبلِ إلى الماءِ، ثمَّ يُرَدُّونَ إلى الجحيمِ، ويؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (ثمَّ إنَّ مُنقلَبَهُم)[١].

(٦٩ ـ ٧٠) ـ ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ تعليلٌ لاستِحْقَاقِهِم تلكَ الشَّدائدَ بتَقليدِ الآباءِ في الضَّلالِ.

والإهراعُ: الإسراعُ الشَّديدُ كأنَّهُم يُزعَجونَ على الإسراعِ على آثارِهم[٢]، وفيهِ إشعارٌ بأنَّهُم بادَرُوا إلى ذلك مِن غيرِ تَوقُّفٍ على نظرٍ وبَحثٍ.

(٧١) ـ ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ﴾: قبلَ قومِك ﴿أَكْثَرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

(٧٢) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ﴾: أنبياءَ أنذَرُوهُم من العواقبِ.

(٧٣) ـ ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مِن الشِّدَّةِ والفَظاعةِ.

(٧٤) ـ ﴿إِلَّا عِبَادَ اللهِ المُخْلِصِينَ﴾: إلا الذينَ تنبَّهُوا بإنذارِهِم فأخلَصُوا دينَهُم للهِ.

وقُرِئَ بالفَتحِ[٣]؛ أي: الذينَ أخلَصَهُم اللهُ لدينِه.

والخطابُ مع الرَّسُولِ ﷺ والمقصودُ خطابُ قومِه، فإنَّهُم أيضًا سَمِعُوا أخبارَهُم ورَأَوْا آثارَهُم.

(٧٥) ـ ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾ شروعٌ في تَفصيلِ القصصِ بعدَ إجمالِها؛ أي: ولقَدْ دَعانا حين أَيِسَ مِن قومِه ﴿فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾؛ أي: فأجبناهُ أحسنَ الإجابةِ، فواللهِ لنِعمَ المُجيبونَ نحن، فحُذِفَ مِنْها ما حُذِفَ لقيامِ ما يَدُلُّ عليه.

---

(١) رواها أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣١١) عن ابن جريج، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٥٦) عن السدي، كلاهما ذكرها عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «إثرهم».

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم ونافع بفتح اللام والباقون بكسرها، انظر: «التيسير» (ص: ١٢٨).

(٧٦) ـ ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾: مِن الغرقِ، أو أذى قومِه.

(٧٧) ـ ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ إذ هلكَ مَن عَداهُم وبقُوا متناسلينَ إلى يومِ القيامَةِ؛ إذْ رُوِيَ أنَّه ماتَ كلُّ مَن كانَ مَعَه في السَّفينَةِ[1] غير بنيهِ وأزواجِهِم.

(٧٨) ـ ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْآخِرِينَ﴾ مِن الأُمَمِ.

(٧٩) ـ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ هذا الكلامُ جِيءَ بِهِ على الحكايةِ، والمعنى: يسلِّمونَ عليهِ تسليمًا، وقيل: هو سَلامٌ مِن اللهِ عليهِ.

ومَفعولُ ﴿تَرَكْنَا﴾ مَحذوفٌ مثل: الثَّناءَ.

﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالجارِّ والمَجرورِ، ومعناه: الدُّعاءُ بثبوتِ هذه التَّحِيَّةِ في الملائكةِ والثَّقَلينِ جميعًا.

(٨٠) ـ ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لِمَا فُعلَ بنُوحٍ مِن التَّكرمةِ بأنَّه مُجازاةٌ له على إحسانِه.

(٨١) ـ ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تعليلٌ لإحسانِه بالإيمانِ إظهارًا لجلالَةِ قَدرِهِ وأصالةِ أمرِه.

(٨٢) ـ ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْآخَرِينَ﴾ يعني: كُفَّارَ قومِه.

(٨٣) ـ ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ﴾: ممَّنْ شايعَهُ في الإيمانِ وأصولِ الشَّريعةِ ﴿لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ ولا يبعدُ اتِّفاقُ شَرعِهما في الفُروعِ أو غالبًا، وكانَ بينَهُما ألفانِ وستُّ مئةٍ وأربعونَ سنةً، وبينَهُما نبيَّانِ: هودٌ وصالحٌ.

(٨٤) ـ ﴿إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ﴾ مُتعلِّقٌ بما في الشِّيعةِ مِن مَعنى المشايعةِ، أو بمحذوفٍ هو: اذكُرْ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «في ألف سنة» وفي الهامش كالمثبت نسخة. والمثبت موافق لما في «الكشاف» (٧/ ٣٣٢).

﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مِن آفاتِ القُلوبِ، أو مِن العلائقِ خالصٍ للهِ أو مُخلِصٍ له، وقيل: حزينٍ؛ مِن السَّليمِ بمَعْنَى اللَّديغِ، ومَعنى المجيءِ بهِ ربَّهُ: إخلاصُه له كأنَّهُ جاءَ بهِ مُتْحِفًا إيَّاهُ.

(٨٥) ـ ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ بدلٌ مِن الأولى، أو ظرفٌ لـ﴿جَآءَ﴾ أو ﴿سَلِيمٍ﴾.

(٨٦) ـ ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾؛ أي: أتريدونَ آلهةً دونَ اللهِ إفكًا، فقدَّمَ المفعولَ للعنايةِ ثمَّ المفعولَ له لأنَّ الأهمَّ أن يقرِّرَ أنَّهُم على الباطلِ ومَبنَى أمرِهِم على الإفكِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿إِفْكًا﴾ مَفْعولًا به، و﴿ءَالِهَةً﴾ بدلٌ منه على أنَّها إفكٌ في أنفسِها للمُبالغةِ، أو المرادُ بها عبادَتُها بحذفِ المضافِ، أو حالًا بمَعنى: آفكينَ.

(٨٧) ـ ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بمَنْ هو حقيقٌ بالعبادةِ لكَونِه رَبًّا للعالمينَ حتى تركتُم عبادَتَهُ، أو أشرَكْتُم به غيرَهُ، أو أَمِنْتُم مِن عَذابِه، والمعنى: إنكارُ ما يوجِبُ ظَنًّا فَضْلًا عن قطعٍ[1] يصدُّ عن عبادَتِه، أو يجوِّزُ الإشراكَ به، أو يَقتَضِي الأمنَ مِن عِقابِه على طريقةِ الإلزامِ، وهو كالحجَّةِ على ما قبلَهُ.

(٨٨) ـ ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى ٱلنُّجُومِ﴾ فرَأى مواقِعَها واتِّصالاتِها، أو: في علمِها، أو: في كتابِها، ولا منعَ منهُ مَع أنَّ قَصدَهُ إيهامُهُم، وذلك حينَ سَأَلُوه أَنْ يُعيِّدَ مَعَهُم.

(٨٩) ـ ﴿فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ﴾ أراهُم أنَّه استدلَّ بها ـ لأنَّهُم كانوا منجِّمينَ ـ على أنَّه مُشارِفٌ للسقمِ، لئلَّا يخرجوهُ إلى مُعَيَّدِهِم فإنَّه كانَ أغلبُ أسقامِهِم الطَّاعونَ، وكانوا يخافونَ العَدْوَى.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي زيادة: «ما».

أو أرادَ: إني سَقِيمُ القلبِ لكُفْرِكُم، أو: خارجُ المزاجِ عن الاعتدالِ خُروجًا قلَّ مَن يَخْلُو منه، أو: بصَدَدِ المَوتِ ومنهُ المَثَلُ: كفَى بالسَّلامَةِ داءً، وقولُ لَبِيد:

فَدَعَـوْتُ رَبِّي بِالسَّـلَامَةِ جَاهِدًا ... لِيُصِحَّنِي فَإِذَا السَّـلَامَةُ دَاءُ[1]

(٩٠) ـ ﴿ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾: هاربينَ مخافةَ العَدْوَى.

(٩١) ـ ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾: فذهبَ إليها في خفيةٍ، مِن روغةِ الثَّعلَبِ، وأصلُه: المَيْلُ بحيلةٍ.

﴿فَقَالَ﴾؛ أي: للأصنامِ استهزاءً: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ يعني: الطَّعامَ الذي كانَ عِندَهُم.

(٩٢) ـ ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ بجوابي.

(٩٣) ـ ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ﴾: فمالَ عَلَيهِم مُستَخْفِيًا، والتَّعدِيَةُ بـ(على) للاستعلاءِ وأنَّ الميلَ لِمَكروهٍ.

﴿ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ مَصدرٌ لـ«راغَ عَلَيهم» لأنَّه في مَعنى: ضَرَبَهُم، أو لِمُضمَرٍ تَقديرُه: فراغَ عَلَيهِم يضرِبُهُم ضرباً، وتقييدُهُ باليَمينِ للدَّلالَةِ على قُوَّتِه، فإنَّ قُوَّةَ الآلَةِ تَستَدْعِي قُوَّةَ الفعلِ.

وقيل: ﴿بِالْيَمِينِ﴾ بسببِ الحَلِفِ، وهو قولُه: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

(٩٤) ـ ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ ﴾: إلى إبراهيمَ بعدَما رَجَعُوا فرأَوْا أصنامَهُم مُكسَّرَةً وبحثُوا عن كاسرِها، فظَنُّوا[2] أنَّه هو كما شرحَهُ في قولِه: ﴿ قَالُوا مَن فَعَلَ هَٰذَا

(١) نسبه للبيد: الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» (ص: ٦١)، ولم أجده في «ديوانه»، ونسبه الثعالبي نفسه في «الإعجاز والإيجاز» (ص: ١٣٦) للجعدي، ونسبه القيرواني في «زهر الآداب» (١/ ٢٦٨) لعمرو بن قميئة، وهو في ذيل «ديوانه» (ص: ٧٥)، ونسبه المبرد في «الفاضل» (ص: ٧٠) للنمر بن تولب.

(٢) في نسخة الفاروقي: «وظنوا».

بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٩ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٥٩ ـ ٦٠].

﴿يَزِفُّونَ﴾: يُسرِعُونَ، مِن زَفيفِ النَّعامِ، وقرأ حمزَةُ على بناءِ المَفعولِ مِن أَزَفَّ[1]؛ أي: يُحملونَ على الزَّفيفِ.

وقُرِئَ: ﴿يُزِفُّون﴾[2]؛ أي: يُزِفُّ بَعضُهُم بعضًا.

و: (يَزِفون) مِن وَزَفَ يَزِفُ: إذا أسرعَ[3].

و: (يَزْفُون) مِن زَفَاهُ: إذا حَدَاهُ[4]؛ كأنَّ بعضَهُم يَزْفوا بعضًا لتَسارُعِهِم إليهِ.

(٩٥ ـ ٩٦) ـ ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾: ما تنحتونَهُ مِن الأصنامِ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ أي: وما تعملونَه، فإنَّ جوهرَهَا بخَلْقِه، وشَكلَها ـ وإن كانَ بفعلِهِم، ولذلك جُعلَ مِن أعمالِهِم ـ فبإقدارِهِ إيَّاهُم عليهِ وخلقِه ما يَتوقَّفُ عليهِ فِعلُهُم مِن الدَّواعِي والعُدَدِ.

أو: عملَكُم، بمعنى مَعمولِكُم؛ ليُطابِقَ ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾، أو أنه[5] بمعنى الحَدَثِ،

---

(١) ليست هذه قراءة حمزة بل التي بعدها، وهذه وردت دون نسبة في «الكشاف» (٧/ ٣٣٧) و«البحر» (١٨/ ١٩٠).

(٢) هذه هي قراءة حمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩) عن الضحاك وابن أبي عبلة ويحيى بن عبد الرحمن، و«المحتسب» (٢/ ٢٢١) عن عبد الله بن يزيد. وذكرها الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٩) دون نسبة.

ولم يثبت الفراء: (وَزَفَ)، ونَقَل عن الكسائي أيضاً أنه لم يثبته، قال ابن جني: إلا أن ظاهر اللفظ مقتضٍ لها على ما مضى، وعلى أن أحمد بن يحيى قد أثبت (وَزَفَ): إذا أسرع، وشاهِدُه عنده هذه القراءة.

(٤) بفتح الياء وسكون الزاي وتخفيف الفاء. انظر: «زاد المسير» (٣/ ٥٤٥) عن ابن أبي عبلة وأبي نهيك.

(٥) في نسخة الفاروقي: «لأنه» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

فإنَّ فِعلَهُم إذا كان بخلقِ اللهِ فيهم كانَ مَفعولُهُم المتوقِّفُ على فعلِهم أولى بذلك، وبهذا المعنى تمسَّكَ أصحابُنا على خلقِ الأعمالِ، ولهم أَنْ يُرجِّحُوهُ على الأوَّلَيْنِ لِمَا فيهِمَا مِن حَذفٍ أو مَجَازٍ.

(٩٧) ـ ﴿قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾: في النَّارِ الشَّديدةِ، مِن الجُحمَة وهي شدَّةُ التَّأجُّجِ، واللامُ بدلَ الإضافةِ؛ أي: جحيمِ ذلك البُنْيانِ.

(٩٨) ـ ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا﴾ فإنَّهم لَمَّا قَهرَهُم بالحُجَّة قَصدُوا تَعذيبَهُ بذلك لئلَّا يظهرَ للعامَّةِ عَجزُهُم.

﴿فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾: الأذلِّينَ بإبطالِ كَيدِهِم وجعلِه بُرهانًا نيِّرًا على علوِّ شأنِه حيثُ جعلَ النَّارَ عليه بَرْدًا وسَلَامًا.

(٩٩) ـ ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى﴾ إلى حَيثُ أَمَرني رَبِّي وهو الشَّامُ، أو حيثُ أتجرَّدُ فيه لِعبادَتِه ﴿سَيَهْدِينِ﴾ إلى ما فيه صَلاحُ دِيني، أو إلى مَقصِدِي، وإنما بتَّ القولَ لسبقِ وعدِه، أو لفَرْطِ تَوكُّلِه، أو للبناءِ على عادَتِه مَعه، ولم يَكُن كذلك حالُ مُوسى عليه السَّلامُ حين قال: ﴿عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢] فلذلك ذُكرَ بصيغةِ التَّوقُّعِ.

(١٠٠) ـ ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: بعضَ الصَّالحينَ يُعينُني على الدَّعوةِ والطَّاعةِ، ويُؤنِسُني في الغُربَةِ، يعني: الولدَ؛ لأنَّ لفظَ الهِبَةِ غالبٌ فيه، ولقوله:

(١٠١) ـ ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ بشَّرَه بالولدِ، وبأنَّهُ ذكرٌ يبلغُ أوانَ الحلمِ، فإنَّ الصَّبِيَّ لا يُوصَفُ بالحِلْمِ ويكونُ حليمًا، وأيُّ حِلمٍ مثلُ حِلْمِه حينَ عرضَ عليه أبوهُ الذَّبحَ وهو مراهقٌ فقال: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾؟

وقيل: ما نَعَتَ اللهُ نَبيًّا بالحلمِ لعِزَّةِ وُجودِه غيرَ إبراهيمَ وابنِه عليهِما السَّلامُ، وحالُهما المذكورةُ بَعْدُ تَشهَدُ عليه.

(١٠٢) ـ ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡىَ ﴾؛ أي: فلَمَّا وُجدَ وبلَغَ أن يَسْعَى معهُ في أعمالِه، و﴿مَعَهُ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه ﴿ٱلسَّعۡىَ﴾ لا به؛ لأنَّ صِلَةَ المصدرِ لا تَتقدَّمُه، ولا بـ﴿بَلَغَ﴾؛ فإنَّ بُلوغَهُما لم يَكُن معًا، كأنَّه قال: فلَمَّا بلغَ السَّعْيَ، فقيل: مع مَن؟ فقيل: ﴿مَعَهُ﴾، وتخصيصُه لأنَّ الأبَ أكمَلُ في الرِّفقِ به والاستصلاحِ له فلا يَستَسْعِيهِ قبلَ، ولأنَّه استوهَبَهُ لذلك، وكانَ له يومئذٍ ثلاثَ عشرةَ سنةً.

﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ﴾ قرأ حفصٌ وحدَه بفتحِ الياءِ[1].

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ يحتمِلُ أنَّه رأى ذلك، وأنَّه رأى ما هو تَعبيرُهُ.

وقيل: إنَّه رأى ليلةَ التَّروِيَةِ أنَّ قائلًا يقولُ له: إنَّ اللهَ يأمُرُكَ بذبحِ ابنِكَ، فلَمَّا أصبحَ روَّى[2] أنَّهُ مِن اللهِ أو مِن الشَّيطانِ، فلَمَّا أَمْسَى رأى مثلَ ذلك فعرفَ أنَّهُ مِن اللهِ، ثمَّ رأى مثلَهُ في الليلةِ الثَّالثةِ، فهمَّ بنحرِهِ وقال له ذلك، ولهذا سُمِّيَت الأيامُ الثَّلاثةُ بالتَّروِيَةِ وعرفةَ والنَّحرِ.

والأظهَرُ أنَّ المُخاطبَ إسماعيلُ عليهِ السَّلامُ؛ لأنَّه الذي وُهِبَ له إثرَ الهجرةِ، ولأنَّ البشارةَ بإسحاقَ بعدُ مَعطوفةٌ على البشارةِ بهذا الغُلامِ.

ولقوله عليه السلام: «أنا ابنُ الذَّبيحينِ»[3]، فأحدُهما: جدُّهُ إسماعيلُ، والآخرُ

---

(١) وقرأ الباقونَ بكسرِها، انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) «روَّى»؛ أي: فكر. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٣٠٨ب).

(٣) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣/ ١٧٧): «غريب»، وروى الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٩٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٣٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٠٦٧)، عن الصنابحي، قال: كنا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذبيح إسماعيل أو إسحاق، فقال: على الخبير سقطتم: كنا عند رسول الله ﷺ فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله عد عليَّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين؛ فضحك عليه الصلاة والسلام؛ فقلنا له: يا أمير المؤمنين، وما الذبيحان؟ فقال: «إن =

أبوهُ عبدُ اللهِ، فإنَّ عبدَ المُطَّلبِ نذرَ أَنْ يذبحَ ولدًا إن سهَّلَ اللهُ له حفرَ زَمْزَم أو بلغَ بنوهُ عَشْرًا، فلمَّا سَهَّلَ الله أَقْرَعَ فخرجَ السَّهمُ على عبدِ اللهِ، ففَداهُ بمئةٍ مِن الإبلِ، ولذلك سُنَّت الدِّيَةُ مئةً؛ ولأنَّ ذلك كان بمَكَّةَ، وكان قرنا الكبشِ مُعَلَّقينِ بالكعبةِ حتى احترقَا مَعَها في أيَّامِ ابنِ الزُّبَيرِ[١]، ولم يَكُن إسحاقُ ثَمَّةَ، ولأنَّ البشارةَ بإسحاقَ كانَتْ مَقرونةً بولادةِ يعقوبَ مِنْهُ فلا يُناسِبُها الأمرُ بذَبحِه مُراهِقًا.

وما رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ سُئِلَ: أيُّ النَّسبِ أشرَفُ فقال: «يوسفُ صِدِّيقُ اللهِ ابنُ يعقوبَ إسرائيلِ اللهِ ابنِ إسحاقَ ذَبيحِ اللهِ ابنِ إبراهيمَ خليلِ اللهِ»، فالصَّحيحُ أنَّه قال:

= عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم، نذر لله لئن سهل عليه أمرها ليذبحن أحد ولده، قال: فخرج السهم على عبد الله، فمنعه أخواله، وقالوا: افد ابنك بمائة من الإبل، ففداه بمائة من الإبل، وإسماعيل الثاني «. قال ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٥): «غريب جدًّا»، وضعف إسناده السيوطيُّ في «الدر المنثور» (٧/ ١٠٥).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٦٣٧)، وأبو داود (٢٠٣٠)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٢٢٣) واللفظ له، من طريق سفيان، عن منصورٍ الحَجَبيِّ، حدثني خالي مسافع بن شيبة، عن أُمي صفية بنت شيبة: أن امرأةً من بني سُلَيمٍ وَلَدَت عامَّتهم قالت لعثمانَ بن طلحة: لِمَ دعاكَ النبيُّ ﷺ بَعْد خروجه من البيت؟ قال: قال لي: «إنِّي رأيتُ قَرْنَي الكبش في البيت، فَنَسِيتُ أَنْ آمُرَكَ أَنْ تخمِّرها، فإنه لا ينبغي أَنْ يكون في البيت شيءٌ يَشْغَلُ مُصلِّيًا». زاد الأزرقي: قال عثمانُ: وهو الكبشُ الذي فُدِي به إسماعيلُ بن إبراهيم عليهما السلام. وفي رواية أحمد: قال سفيانُ: لمْ تَزَلْ قرنَا الكبش في البيت حتى احترق البيتُ فاحترَقَا. ورجاله ثقات.

وروى الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٩٥) عن الشعبي أنه قال في هذه الآية ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ قال: هو إسماعيل، قال: وكان قَرْنا الكبش مَنُوطَيْن بالكعبة.

وفي رواية عنه قال: رأيت قرني الكبش في الكعبة.

وروى (١٩/ ٦٠٣) عن ابن عباس خبراً فيه: فوَالَّذي نَفْسُ ابن عباس بيده، لقد كان أَوَّلُ الإسلام وإن رأسَ الكبشِ لَمُعَلَّقٌ بقرنيه عند مِيزاب الكعبة قد حَشَّ، يعني: يَبِسَ.

«يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بن إبراهيمَ»، والزَّوائدُ مِن الرَّاوي[١]، وما رُوِيَ أنَّ يعقوبَ كتبَ إلى يوسُفَ مثلَ ذلك لم يَثْبُت[٢].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبو عَمرٍو بفَتحِ الياءِ فيهِمَا[٣].

﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ مِن الرَّأيِ، وإنَّما شاورَهُ فيه وهو حتمٌ ليَعْلَمَ ما عندَهُ فيما نزلَ مِن بلاءِ اللهِ، فيُثبِّتَ قدمَهُ إن جزعَ، ويأمنَ عليه إن سَلَّمَ، وليوطِّنَ نفسَهُ عليه فيَهُونَ ويكتسبَ المثوبةَ[٤] بالانقيادِ له قبلَ نُزولِه.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ماذا تُرِي﴾ بضَمِّ التَّاءِ وكسرِ الرَّاءِ خالِصَةً والباقونَ بفَتحِها، وأبو عمرٍو يُميلُ فتحةَ الرَّاءِ، وورشٌ بينَ بينَ، والباقونَ بإخلاصِ فَتحِهِما[٥].

﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ﴾ وقرأَ ابنُ عامرٍ بفتحِ التَّاءِ[٦].

﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾؛ أي: ما تُؤمَرُ به، فحُذِفَا دفعةً أو على التَّرتيبِ كما عرفتَ، أو:

---

(١) أخرجَ البُخاريُّ (٣٣٥٣)، ومسلمٌ (٢٣٧٨) عَن أبي هُريرةَ رضي الله عنه قال: قيل: يا رسولَ اللهِ: مَن أكرَمُ النَّاسِ؟ قال: «أتقاهُم» فقالوا: ليسَ عن هذا نسألُكَ، قال: «فيوسُفُ نبيُّ اللهِ بنُ نبيِّ اللهِ بنِ نبيِّ اللهِ بنِ خَليلِ اللهِ».

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٥٧٩) عن الحكيم الترمذي وأبي الشيخ عن وهب بن منبه، وينظر نصه بتمامه ثمة.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٤٠٥): «إن الإسرائيليين ينقلون أن يعقوب كتب إلى يوسف لما احتبس أخاه بسبب السرقة يتلطف له في رده، ويذكر له أنهم أهل بيت مصابون بالبلاء، فإبراهيم ابتلي بالنار، وإسحاق بالذبح، ويعقوب بفراق يوسف، في حديث طويل لا يصح».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٤) في نسخة التفتازاني: «الفضيلة».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٨٦).

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٤).

أَمْرَكَ[(١)]، على إرادةِ المأمورِ بهِ والإضافةِ إلى المأمورِ، ولعلَّهُ فَهِمَ مِن كَلامِه أنَّه رأى أنَّه يَذبَحُه مأمورًا به، أو عَلِمَ أنَّ رُؤيا الأنبياءِ حَقٌّ وأنَّ مِثلَ ذلك لا يُقدِمُونَ عليه إلَّا بأمرٍ، ولعلَّ الأمرَ به في المنامِ دونَ اليَقَظةِ لتكونَ مُبادرَتُهُما إلى الامتثالِ أدَلَّ على كمالِ الانقيادِ والإخلاصِ، وإنَّما ذُكِرَ بلَفظِ المُضارعِ لتكرُّرِ الرُّؤيا.

﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على الذَّبحِ، أو على قَضاءِ اللهِ.

وقرأ نافِعٌ بفتحِ اليَاءِ[(٢)].

(١٠٣) ـ ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا﴾: استَسْلَمَا لأمرِ اللهِ، أو سَلَّمَا الذَّبيحُ نفسَهُ وإبراهيمُ ابنَهُ، وقَدْ قُرِئَ بهما[(٣)]، وأصلُها: سَلِمَ هذا لفلانٍ: إذا خَلصَ له، فإنه سَلِمَ مِن أَنْ يُنازَعَ فيه.

﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾: صرعَهُ على شقِّهِ فوقعَ جبينُهُ على الأرضِ وهو أحدُ جانِبَي الجبهَةِ.

وقيل: كبَّهُ على وجهِهِ بإشارَتِه كيلا يَرى فيه تغيُّرًا يَرِقُّ له فلا يذبحُهُ، وكان ذلك عندَ الصَّخرةِ بمِنًى، أو في الموضعِ المشرِفِ على مَسجِدِه، أو المنحرِ الذي يُنحَرُ فيه اليومَ.

(١٠٤ ـ ١٠٥) ـ ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ بالعَزمِ والإتيانِ بالمُقدِّمَاتِ.

---

(١) قوله: «أمرك» بسكون الميم؛ عطف على (ما تؤمر به) فـ(ما)درية، وعلى الأول موصولة انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٩٠).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٢ و١٨٧).

(٣) (سلَّما) هي قراءة علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وغيرهم. كما في «المحتسب» (٢/ ٢٢٢)، وعزى الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٣٩٣) القراءة الثانية إلى ابن مسعود.

وقد رُوِيَ أَنَّه أَمَرَّ السكِّينَ بقُوَّتِه على حلقِهِ مِرارًا فلَمْ تقطَعْ[١].

وجوابُ: (لَمَّا) محذوفٌ تقديرُهُ: كان ما كانَ ممَّا ينطقُ به الحالُ ولا يحيطُ به المقالُ مِن استبشارِهما وشُكرِهما للهِ على ما أنعَمَ عليهِمَا مِن دَفعِ البَلاءِ بعدَ حُلولِه والتَّوفيقِ لِمَا لم يُوفَّقْ غيرُهُما لِمِثلِه، وإظهارِ فَضلِهما به على العالَمِينَ مع إحرازِ الثَّوابِ العَظيمِ، إلى غيرِ ذلك.

﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لإفراجِ تلك الشِّدَّةِ عنهما بإحسانِهما.

واحتجَّ بهِ مَن جوَّزَ النَّسخَ قبلَ وُقوعِه[٢]، فإنَّه عليه السَّلامُ كانَ مأمورًا بالذَّبحِ لقولِه: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ ولم يَحْصُل.

(١٠٦) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾: الابتلاءُ البَيِّنُ الذي يتميَّزُ فيه المخلِصُ مِن غَيرِه، أو: المحنَةُ البيِّنَةُ الصُّعوبَةِ فإنَّه لا أصعبَ مِنْها.

(١٠٧) ـ ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ﴾: بمَا يُذبَحُ بدلَهُ فيَتِمُّ بِهِ الفعلُ ﴿عَظِيمٍ﴾: عظيمِ الجُثَّةِ سمينٍ، أو: عظيمِ القَدْرِ لأنه يَفْدِي به اللهُ نَبيًّا ابنَ نبيٍّ، وأيَّ نبيٍّ مِن نَسلِه سيِّدُ المُرسَلِينَ.

قيل: كان كبشًا من الجنَّةِ.

وقيل: وَعْلًا أهبِطَ عليهِ من ثَبيرٍ.

ورُوِيَ أَنَّه هربَ مِنْه عند الجمرةِ، فرمَاهُ بسبعِ حصَيَاتٍ حتَّى أخذَهُ فصارَتْ سُنَّةً.

والفادي به على الحقيقةِ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ[٣]، وإنما قال: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ﴾ لأَنَّه المُعطِي له والآمِرُ بِهِ على التَّجوُّزِ في الفِداءِ أو الإسنادِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٨٠) عن السدي.

(٢) في نسخة الفاروقي: «قبل الفعل».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٠٧) مطولًا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

واستدلَّ به الحنفيَّةُ على أنَّ مَن نذرَ ذبحَ ولدِهِ لَزِمَه ذبحُ شاةٍ، وليس فيه ما يَدُلُّ عليه[1].

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ سبقَ بيانُهُ في قصَّةِ نوحٍ.

(١١٠ ـ ١١١) ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ لعلَّهُ طُرِحَ عنه (إنَّا) اكتفاءً بذكرِه مرَّةً في هذه القصَّةِ ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(١١٢) ـ ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾: مَقضِيًّا نبوَّتُه مُقدَّرًا كونُه مِن الصَّالِحينَ، وبهذا الاعتبارِ وقعَا حالَيْنِ، ولا حاجةَ إلى وُجودِ[2] المُبشَّرِ به وقتَ البشارةِ، فإنَّ وُجودَ ذي الحالِ غيرُ شَرطٍ، بَلِ الشَّرطُ مُقارنَةُ تَعلُّقِ الفعلِ به للاعتبارِ المعنيِّ بالحالِ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مُضافٍ يُجعَلُ عامِلًا فيهمَا مثل: وبشَّرْنَا بوجودِ إسحاقَ؛ أي: بأن يوجَدَ إسحاقُ نبيًّا من الصَّالحينَ، ومع ذلك لا يصيرُ نظيرَ قولِه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، فإنَّ الدَّاخلينَ مقدَّرونَ خلودَهُم وقتَ الدُّخولِ، وإسحاقُ لم يَكُن مُقدَّرًا نبوَّةَ نفسِه وصلاحَها حينما يوجدُ.

ومَن فسَّرَ الغُلامَ بإسحاقَ جعلَ المقصودَ مِن البِشارَةِ نُبوَّتَه.

وفي ذكرِ الصَّلاحِ بعدَ النُّبوَّةِ تعظيمٌ لشَأنِه، وإيماءٌ بأنَّه الغايَةُ لها لتَضمُّنِها معنى الكمالِ والتَّكميلِ بالفعلِ على الإطلاقِ.

---

(١) ذكر هذه المسألة القدوري في «التجريد» (١٢/ ٦٥٠٦) قال: نذر نحر ولده، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: إذا نذر نحر ولده، فعليه شاة، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يلزمه شيء، وبه قال الشافعي رحمه الله.

(٢) في نسخة الفاروقي: «ولا يقدح فيه عدم» بدل: «ولا حاجة إلى وجود».

(١١٣) ـ ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ﴾: على إبراهيمَ في أولادِه ﴿وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَ﴾ بأَنْ أخرَجْنا مِن صُلْبِه أنبياءَ بني إسرائيلَ وغيرَهُم كأيُّوبَ وشُعيبٍ، أو: أَفَضْنا عليهِما بَرَكاتِ الدِّينِ والدُّنيَا.

وقُرِئَ: (وبرَّكْنا)(١).

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٌ﴾ في عملِهِ أو على نفسِهِ بالإيمانِ والطَّاعَةِ ﴿وَظَالِمٌ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ بالكُفرِ والمَعاصِي ﴿مُبِينٌ﴾: ظاهرٌ ظلمُهُ، وفي ذلك تنبيهٌ على أنَّ النَّسبَ لا أثرَ لَهُ في الهُدَى والضَّلالِ، وأنَّ الظُّلمَ في أعقابِهما لا يعودُ عليهِمَا بنَقيصَةٍ وعَيبٍ.

(١١٤ ـ ١١٥) ـ ﴿وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾: أنعمْنَا عليهِمَا بالنُّبوَّةِ وغيرِهَا مِن المنافعِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُمَا وَقَوۡمَهُمَا مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ﴾: مِن تَغَلُّبِ فِرعونَ أو الغرقِ.

(١١٦) ـ ﴿وَنَصَرۡنَٰهُمۡ﴾ الضَّميرُ لَهُما مع القومِ ﴿فَكَانُواْ هُمُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ على فِرعونَ وقَومِه.

(١١٧) ـ ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ﴾: البليغَ في بيانِهِ وهو التَّوراةُ.

(١١٨) ـ ﴿وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾: الطَّريقَ الموصِلَ إلى الحقِّ والصَّوابِ.

(١١٩ ـ ١٢٢) ـ ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِمَا فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ١١٩ سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ١٢٠ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٢١ إِنَّهُمَا مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ سبقَ مِثْلُ ذلك.

---

(١) رواه أبو عمرو الداني في «جامع البيان» (ص: ١٨٠)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٣): عن الأصمعي قال: قلت لأبي عمرو: ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ﴾ في موضع (وبركنا عليه) أتعرف هذا؟ فقال: ما نعرف إلا أن نسمع من المشايخ الأولين، قال: وقال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل طوال.

(١٢٣) ـ ﴿ وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ هـو إلياسُ بن ياسـينَ من سِـبْط هارونَ أخي موسـى بعـثَ بعدَهُ.

وقيل: إدريسُ، لأنَّه قُرِئَ: (إدريس)[1] و(إِدْرَاس)[2] مكانَهُ.

وفي حرفِ أُبَيٍّ: (وإنَّ إيليسَ)[3].

وقرأ ابنُ ذكوانَ مع خلافٍ عنه بحذفِ همزةِ إلياسَ[4].

(١٢٤ ـ ١٢٦) ـ ﴿إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذابَ اللهِ ﴿ أَتَدۡعُونَ بَعۡلًا ﴾: أتعبدونَهُ؟ أو: أتطلبونَ الخيرَ مِنه؟

وهو اسمُ صَنمٍ كانَ لأهلِ بَكٍّ مِن الشَّامِ، وهو البلدُ الذي يقالُ له الآنَ: بَعْلبَكَّ.

وقيل: البَعْلُ: الرَّبُّ بلُغَةِ اليَمنِ، والمعنى: أتدعونَ[5] بعضَ البعولِ؟

﴿وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾: وتتركونَ عِبادَتَه، وقـد أشارَ فيه إلى المقتضي للإنكارِ المعنيِّ بالهمزةِ، ثمَّ صرَّحَ به بقولِه: ﴿اللهُ ربُّكم وربُّ آبائكُم الأوَّلين﴾.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ وحَفصٌ بالنَّصبِ على البَدلِ[6].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٢٤) عن ابن مسعود أيضاً.

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٢٥).

(٤) ذكرها في «السبعة» (ص: ٥٤٨) عن ابن عامر، وفي «التيسير» (ص: ١٨٧) عنه من رواية ابن ذكوان.

(٥) في نسخة الخيالي: «أتعبدون».

(٦) انظر: «التيسير» (ص: ١٨٧)، و«النشر» (٢/ ٣٦٠).

(١٢٧) ـ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾؛ أي: في العَذابِ، وإنَّما أطلقَهُ اكتفاءً بالقرينةِ، أو لأنَّ الإحضارَ المطلَقَ مخصوصٌ بالشرِّ عُرْفًا.

(١٢٨) ـ ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ مُستثنًى مِن الواوِ، لا مِن المحضرينَ لفسادِ المَعنى.

(١٢٩ ـ ١٣٢) ـ ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۝١٢٩ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ﴾ لغةٌ في إلياسَ؛ كسِيناءَ وسِينينَ.

وقيل: جمعٌ له مرادٌ بهِ هو وأتباعُهُ كالمُهَلَّبِينَ، لكنْ فيه: أنَّ العَلَمَ إذا جُمعَ يجِبُ تعريفُه باللامِ، أو للمَنسوبِ إليه[1] بحذفِ ياءِ النَّسَبِ كالأعجمينَ وهو قليلٌ ملبسٌ.

وقرَأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ على إضافةِ ﴿آلِ﴾ إلى ﴿ياسينَ﴾[2]؛ لأنَّهُما في المصحفِ مَفصولانِ، فيكونُ ياسينُ أبا إلياسَ.

وقيل: مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ، أو القرآنُ، أو غيرُه مِن كتبِ اللهِ، والكلُّ لا يناسِبُ نظمَ سائرِ القصصِ، ولا قولَه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝١٣١ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ إذ الظَّاهِرُ أنَّ الضَّميرَ لإلياسَ.

(١٣٣ ـ ١٣٦) ـ ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝١٣٣ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ۝١٣٤ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ۝١٣٥ ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ﴾ سبقَ بيانُه.

(١٣٧ ـ ١٣٨) ـ ﴿وَإِنَّكُمْ﴾ يا أهلَ مكَّةَ ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ﴾: على مَنازِلِهم في مَتاجِرِكُم إلى الشَّامِ، فإنَّ سدومَ في طريقِه ﴿مُصْبِحِينَ﴾: داخلينَ في الصَّباحِ ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾؛ أي: ومساءً، أو: نهارًا وليلًا، ولعلَّها وقَعت قريبَ مَنزلٍ يمرُّ بها المرتحِلُ عنه صباحًا والقاصدُ لها مساءً.

---

(١) «أو للمنسوب إليه» عطف على «له». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٩٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٨٧)، و«النشر» (٢/ ٣٦٠).

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: أفليسَ فيكُم عقلٌ تَعتبرونَ به.

(١٣٩ ـ ١٤١) ـ ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ وقُرِئَ بكسرِ النُّونِ[1] ﴿إِذْ أَبَقَ﴾: هربَ، وأصلُه: الهَرَبُ مِن السيِّدِ، لكنْ لَمَّا كان هربُهُ مِن قَومِه بغيرِ إذنِ رَبِّهِ حَسُنَ إطلاقُه عليه.

﴿إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾: المملوءِ ﴿فَسَاهَمَ﴾: فقارعَ أهلَه ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾: فصارَ مِن المغلوبينَ بالقرعةِ، وأصلُه: المُزْلَقُ عن مقامِ الظَّفرِ.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا وعدَ قومَهُ بالعَذابِ خرجَ مِن بَينِهِم قبلَ أَنْ يَأمُرَه اللهُ به، فركبَ السَّفينةَ فوقفَتْ، فقالوا: هاهنا عبدٌ آبِقٌ، فاقترَعُوا فخرجَتِ القُرعَةُ عليه، فقال: أنا الآبقُ، ورمَى[2] بنفسِهِ في الماءِ[3].

(١٤٢) ـ ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾: فابتلعَهُ ـ مِن اللُّقمَةِ ـ ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ داخلٌ في المَلَامةِ، أو: آتٍ بما يُلَامُ عليه، أو مُليمٌ نفسَه، وقُرِئَ بالفَتحِ[4] مبنيًّا مِن لِيمَ؛ كمَشِيبٍ في مَشُوبٍ.

(١٤٣) ـ ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾: الذَّاكرينَ اللهَ كثيرًا بالتَّسبيحِ مُدَّةَ عمرِهِ.

أو: في بطنِ الحوتِ، وهو قولُه: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وقيل: مِن المُصلِّينَ.

---

(١) نسبت للحسن في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٥٠)، وهي رواية ابن جماز عن نافع، انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ١٣٦).

(٢) في نسخة الفاروقي: «وزج».

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٥٥٠) عن قتادة.

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٦٠)، و«البحر» (١٨/ ٢١٠).

(١٤٤) ـ ﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ حيًّا، وقيل: ميتًا، وفيه حَثٌّ على إكثارِ الذِّكرِ وتَعظيمٌ لشأنِه، وأنَّ مَن أقبلَ عليه في السَّرَّاءِ أخذَ بيدِهِ عندَ الضَّرَّاءِ.

(١٤٥) ـ ﴿فَنَبَذْنَٰهُ﴾ بأَنْ حَملنَا الحُوتَ على لفظِه ﴿بِٱلْعَرَآءِ﴾ بالمكانِ الخالي عمَّا يُغطِّيهِ مِن شَجَرٍ أو نبتٍ.

رُوِيَ أنَّ الحوتَ سارَ مع السَّفينَةِ رافعًا رأسَهُ، يتنفَّسُ فيه يونسُ ويُسبِّحُ حتى انتهَوا إلى البرِّ فلَفَظَهُ[١].

واختُلِفَ في مدَّةِ لبثِه: فقيل: يوم، وقيل: بعضُ يومٍ، وقيل: ثلاثةُ أيَّامٍ، وقيل: سَبعةٌ، وقيل: عِشرونَ، وقيل: أربعونَ.

﴿وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ ممَّا نالَهُ، قيل: صارَ بدنهُ كبدنِ الطِّفلِ حين يولَدُ[٢].

(١٤٦) ـ ﴿وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ﴾؛ أي: فوقَهُ مُظِلَّةً عليه ﴿شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾: مِن شجرٍ يَنبَسِطُ على وجهِ الأرضِ ولا يقومُ على ساقِهِ، (يَفْعِيلٌ) مِن قَطَنَ بالمكانِ: إذا أقامَ بهِ، والأكثرُ على أنَّها كانَتِ الدُّبَّاءَ، غَطَّتْه بأوراقِهَا عن[٣] الذُّبابِ فإنَّه لا يقعُ عليه، ويدلُّ عليه أنَّه قيلَ لرَسولِ اللهِ ﷺ: إنَّكَ لتُحِبُّ القَرْعَ، قال: «أَجَل، هي شجرَةُ أخي يُونُسَ»[٤].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٦١).

(٢) في هامش نسخة التفتازاني: «في نسخة: لا قوة له»، انظر: «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٤/ ٧٣).

(٣) في نسخة الفاروقي: «من».

(٤) قال الولي العراقي: لم أقف عليه، انظر: «حاشية السيوطي» (١٠/ ٤٦٥)، وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ١٨٠): «غريب»، ثم ذكر رواية من «تفسير ابن مردويه» وفيه: «وأنبت الله عليه شجرة من يقطين، قال عبد الله عن النبي ﷺ: واليقطين القرع». أما حب النبي ﷺ للدباء فقد =

وقيل: التِّينُ.

وقيل: الموزُ يُغَطَّى بورقِهِ، ويَستظِلُّ بأغصانِه، ويُفطِرُ على ثمارِه.

(١٤٧) ـ ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ﴾ هم قومُهُ الذين هربَ عَنْهُم، وهم أهلُ نينوَى، والمرادُ: ما سبقَ مِن إرسالِه، أو إرسالٌ ثانٍ إليهم أو إلى غيرِهم.

﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ في مَرْأى النَّاظرِ؛ أي: إذا نظرَ إليهم قال: هُم مئةُ ألفٍ أو أكثرُ، والمرادُ: الوَصفُ بالكَثْرَةِ، وقُرِئَ بالواوِ[1].

(١٤٨) ـ ﴿فَـَٔامَنُواْ﴾: فصدَّقُوهُ، أو: فجَدَّدُوا الإيمانَ به بمَحْضَرِه.

﴿فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أجلِهم المُسمَّى، ولعلَّهُ إنَّما لم يَخْتِم قصَّتَه وقصَّةَ لوطٍ بما ختم به سائرَ القصصِ تفرِقَةً بينَهُما وبينَ أربابِ الشَّرائعِ الكُبَرِ وأولي العزمِ مِن الرُّسُلِ، أو اكتفاءً بالتَّسليمِ الشَّاملِ لكلِّ الرُّسُلِ المذكورينِ في آخرِ السُّورةِ.

(١٤٩) ـ ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ معطوفٌ على مثلِه في أوَّلِ السُّورَةِ، أمرَ رَسولَهُ أوَّلًا باستفتاءِ قُرَيشٍ عن وجهِ إنكارِهم البعثَ، وساقَ الكلامَ في تَقريرِهِ جارًّا لِمَا يُلائِمُه مِن القصصِ مَوصولًا بعضُها ببعضٍ.

ثمَّ أمرَ باستِفتائِهم عن وَجهِ القِسمَةِ حيثُ جعلوا للهِ البناتِ ولأَنفُسِهم البنينَ في قولِهم: الملائكةُ بناتُ اللهِ.

= ورد في عدة أحاديث، منها ما رواه البخاري (٥٣٧٩)، ومسلم (٢٠٤١) عن أنس رضي الله عنه قال: «ذهبت مع رسول الله ﷺ، فرأيته يتتبع الدباء من حوالي القصعة». وروى النسائي في «السنن الكبرى» (٦٦٣٠) عن أنس رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يحب الدباء). وفي رواية (٩٩٩٣) عن أنس قال: «وكان يعجبه القرع».

(١) نسبت لجعفر بن محمد، انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٢٧)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٨٧)، ونسبت في «زاد المسير» (٣/ ٥٥٣) لأبي بن كعب، ومعاذ القارئ، وأبي المتوكل، وأبي عمران الجوني.

وهؤلاءِ زادُوا على الشِّركِ ضَلالاتٍ أُخَرَ: التَّجسيمُ، وتَجْويزُ الفَناءِ[١] على اللهِ تَعالى، فإنَّ الوِلادةَ مَخصوصَةٌ بالأجسامِ الكائنَةِ الفاسدَةِ، وتفضيلُ أنفُسِهِم عليه حيث جَعَلُوا أوضعَ الجِنسينِ له وأرفعَهُمَا لهم، واستهانتُهُم بالملائكةِ حيثُ أنَّثوهُم، ولذلكَ كرَّرَ اللهُ تعالى إنكارَ ذلك وإبطالَهُ في كتابهِ مِرارًا، وجعلَهُ ممَّا تَكادُ السَّماواتُ يَتفطَّرْنَ منه وتنشَقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هَدًّا، والإنكارُ هاهنا مقصورٌ على الأخيرينَ لاختصاصِ هذه الطَّائفةِ بهما، ولأن فسادَهُما مما يُدرِكُه العامَّةُ بمُقتَضى طباعِهِم حيثُ جعلَ المعادلَ للاستفهامِ عن التَّقسيمِ.

(١٥٠) ـ ﴿أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ﴾ وإنَّما خصَّ علمَ المشاهدَةِ؛ لأنَّ أمثالَ ذلك لا يُعلَمُ إلا بهِ، فإنَّ الأنوثةَ ليسَتْ مِن لَوازمِ ذاتهم ليُمْكنَ معرفَتُه بالعقلِ الصرفِ، مع ما فيهِ مِن الاستهزاءِ، والإشعارِ بأنَّهُم لفَرْطِ جَهلِهِم يبتُّونَ بهِ كأنَّهُم قد شاهَدُوا خلقَهُم.

(١٥١ ـ ١٥٢) ـ ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ لعَدمِ ما يقتضيهِ وقيامِ ما يَنفيهِ ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ فيما يَتديَّنُونَ بهِ.

وقُرِئَ: (وَلَدُ اللهِ)؛ أي: الملائكةُ ولدُه[٢]، (فَعَلٌ) بمعنى مَفعولٍ يَسْتَوي فيه الواحدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ.

(١٥٣) ـ ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ استفهامُ إنكارٍ واستبعادٍ: والاصطفاءُ:

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «وجواز البنات». وأشار إلى ذلك الخفاجي في «حاشيته» فقال: وقولُه: (تجويز البنات) وقعَ في نسخَةٍ: الفناء بدله؛ لأنَّ التوالد لبقاءِ النَّوع، وإنَّما يطلبه من يجوزُ عليه فناء الشَّخص، فلا وجهَ لِما قيلَ: إنَّه لا وجهَ له، بل تلكَ النُّسخَة لا تناسب ما بعدَه مِن قولِه: (فإن الولادَة... إلخ)، فإنَّه تعليل للزومِ التَّجسيم والفناء.

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٦٥) دون نسبة.

أخذُ صَفوَةِ الشَّيءِ، وعن نافعٍ كسرُ الهمزةِ[١] على حذفِ حرفِ الاستفهامِ لدَلالةِ (أم) بعدَها عليها، أو على الإثباتِ بإضمارِ القَوْلِ؛ أي: لَكاذبونَ في قولِهم: (اصطَفَى) أو إبداله مِن ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾.

(١٥٤ ـ ١٥٥) ـ ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بما لا يرتضيهِ عَقلٌ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أنَّه مُنزَّهٌ عن ذلك.

(١٥٦) ـ ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ﴾: حجَّةٌ واضحَةٌ نزلَتْ عليكُم مِن السَّماءِ بأنَّ الملائكةَ بناتُه[٢].

(١٥٧) ـ ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ﴾ الذي أُنزلَ عَليكُم ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في دَعواكُم.

(١٥٨) ـ ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ يعني: الملائكةَ، ذكرَهُم باسمِ جنسِهِم وضعًا مِنْهُم أَنْ يبلغُوا هذه المرتبةَ.

وقيل: قالوا: إنَّ اللهَ صاهرَ الجنَّ فخَرجتِ الملائكَةُ.

وقيل: قالوا: إن اللهَ والشَّيطانَ أخوَانِ.

﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ﴾: إنَّ الكفرةَ، أو الإنسَ، أو الجِنَّةَ إن فُسِّرَت بغيرِ الملائكةِ ﴿لَمُحْضَرُونَ﴾ في العَذابِ.

(١٥٩) ـ ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ مِن الولدِ والنسبِ.

(١٦٠) ـ ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ استثناءٌ مِن المحضَرينَ مُنقطعٌ، أو مُتَّصلٌ إن فُسِّـرَ الضَّميرُ بما يعمُّهُم وما بينَهُما اعتراضٌ، أو مِن ﴿يَصِفُونَ﴾.

---

(١) قرأ أبو جعفر بوصل الهمزة على لفظ الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة، واختلف عن ورش، فروى الأصبهاني عنه كذلك، وهي رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على لفظ الاستفهام، وكذلك قرأ الباقون، انظر: «السبعة» (ص: ٥٤٩)، و«النشر» (٢/ ٣٦٠).

(٢) في نسخة الخيالي: «بنات الله».

(١٦١ ـ ١٦٣) ـ ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ عَودٌ إلى خِطابِهم ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾: على اللهِ ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾: مفسدينَ النَّاسَ بالإغواءِ ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ إلا مَن سبقَ في علمِهِ أنَّه مِن أهلِ النَّارِ ويَصلاها[1] لا محالَة.

و﴿أَنتُمْ﴾ ضَميرٌ لَهُم ولآلهتهم غلِّبَ فيه المخاطَبُ على الغائبِ.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ لِمَا فيه مِن معنى المقارنةِ سادًّا مسدَّ الخبرِ؛ أي: إنَّكُم وآلهتكُم قُرَناءُ لا تزالونَ تعبدونَها، ما أَنْتُم على ما تعبدونَهُ بفَاتنينَ: بباعثينَ على طريق الفِتنةِ إلَّا ضالًّا مُستوجِبًا للنَّارِ مثلَكُم.

وقُرِئَ: (صَالُ) بالضمِّ[2] على أنَّه جمعٌ محمولٌ على معنى ﴿مَن﴾ ساقطٌ واوُهُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، أو تخفيفُ صائلٍ على القلبِ كشاكٍ في شائكٍ، أو المحذوفُ منه كالمنسيِّ كما في قولِهم: (مَا باليْتُ بِهِ بَالَةً) فإنَّ أصلَها: بَالِيَةً كعَافِيَةٍ.

(١٦٤) ـ ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ حكايةُ اعترافِ الملائكةِ بالعُبوديَّةِ للردِّ على عَبدَتِهِم، والمعنى: وما مِنَّا أَحَدٌ إلَّا لَهُ مَقامٌ مَعلومٌ في المعرفَةِ والعبادَةِ والانتهاءِ إلى أمرِ اللهِ تَعالى في تَدبيرِ العالمِ لا نتجاوزُه، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقِيمتِ الصفةُ مُقامَه.

ويحتملُ أن يكونَ هذا وما قبلَه مِن قولِه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ مِن كلامِهم؛ ليتَّصِلَ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ كأنَّه قال: ولقد عَلِمَ الملائكةُ أنَّ المشركينَ مُعذَّبونَ بذلك، وقالوا: (سُبحانَ اللهِ) تنزيهًا له عنه، ثمَّ استثنَوا المخلِصينَ تبرئَةً[3] لهم منه، ثم

---

(١) في نسخة التفتازاني: «يصلاها» بدون واو.

(٢) وهي قراءة الحسن، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٩٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣١٥)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٣٠٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٨).

(٣) في نسخة الفاروقي: «تنزيها».

خاطَبُوا الكفرةَ بأن الافتتانَ بذلك[1] للشَّقاوةِ المُقدَّرَةِ، ثمَّ اعترفُوا بالعُبوديَّةِ وتَفاوُتِ مَراتِبِهم فيها لا يَتجاوَزُونَها، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَت الصِّفَةُ مُقامَهُ.

(١٦٥) ـ ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ في أداءِ الطَّاعةِ ومنازِلِ الخدمةِ.

(١٦٦) ـ ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ المنزِّهونَ اللهَ عمَّا لا يليقُ بـه، ولعلَّ الأوَّلَ إشارةٌ إلى دَرَجاتِهم في الطَّاعاتِ وهذا في المعارفِ، وما في (إنَّ) واللامِ وتوسيطِ الفَصلِ مِن التَّأكيدِ والاختصاصِ؛ لأنَّهُم المواظِبُونَ على ذلك دائمًا مِن غيرِ فترةٍ، دونَ غيرِهِم.

وقيل: هو كلامُ النبيِّ والمُؤمنينَ، والمعنى: وما مِنَّا إلا لهُ مَقامٌ مَعلومٌ في الجنَّةِ أو بينَ يَدي اللهِ في القيامَةِ، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ له في الصَّلاةِ والمنزِّهونَ لهُ عن السُّوءِ.

(١٦٧ ـ ١٦٩) ـ ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ﴾؛ أي: مُشركو قُريشٍ: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: كتابًا مِن الكُتبِ التي نزلَتْ عَليهِم ﴿لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾: لأخلَصْنَا العبادةَ له ولـم نُخَـالِف مِثلَهُم.

(١٧٠) ـ ﴿فَكَفَرُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: لَمَّا جاءَهُم الذِّكرُ الذي هو أشرَفُ الأذكارِ والمهيمِنُ عليها.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عاقبةَ كُفرِهِم.

(١٧١ ـ ١٧٣) ـ ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾؛ أي: وَعْدُنا لهم بالنَّصرِ والغلبَةِ، وهو قولُه: ﴿إنهم لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ وهو باعتبارِ الغالبِ والمقضِيِّ بالذَّاتِ، وإنَّما سَمَّاهُ كلمَةً وهي كلماتٌ، لانتِظامِهَا في مَعنًى واحِدٍ.

(١٧٤) ـ ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾: فأعرِضْ عَنْهُم ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ هو الموعِدُ لنَصرِكَ عليهِمْ وهوَ يومُ بَدرٍ، وقيل: يومُ الفَتحِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بأن ذلك الافتتان».

(١٧٥) ـ ﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ على ما يَنالُهُم حينئذٍ، والمرادُ بالأمرِ: الدَّلالَةُ على أنَّ ذلك كائِنٌ قَريبٌ كأنَّه قدَّامه.

﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ ما قضَيْنَا لكَ مِن التَّأييدِ والنُّصرَةِ والثَّوابِ في الآخرةِ، و(سوفَ) للوَعيدِ لا للتَّبعيدِ.

(١٧٦) ـ ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ رُوِيَ أنَّه لَمَّا نزلَ ﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ قالوا: مَتى هذا؟ فنزلَ[1].

(١٧٧) ـ ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾: فإذا[2] نزلَ العَذابُ بفِنائِهِم، شبَّهَهُ بجيشٍ هجَمَهُم فأناخَ بفِنائِهِم بغتةً، وقيل: الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ.

وقرئ: (نُزِل)[3] على إسنادِهِ إلى الجارِّ والمَجرورِ، و: (نُزِّل)[4]؛ أي: العذابُ.

﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾: فبئسَ صباحُ المنذرينَ صباحُهُم، واللامُ للجنسِ، والصَّباحُ مُستعَارٌ مِن صباحِ الجيشِ المبيِّتِ لوَقتِ نُزولِ العَذابِ[5]، ولَمَّا كَثُرَ فيهِم الهجومُ والغارةُ في الصَّباحِ سَمَّوا الغارةَ صباحًا وإن وَقَعت في وقتٍ آخرَ.

(١٧٨ ـ ١٧٩) ـ ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ تأكيدٌ إلى تأكيدٍ، وإطلاقٌ بعدَ تَقييدٍ؛ للإشعارِ بأنَّهُ يُبصِرُ وأنَّهُم يبصِرونَ ما لا يحيطُ به الذِّكرُ مِن أَصنافِ المسرَّةِ وأنواعِ المَسَاءَةِ، أو الأوَّلُ لعذابِ الدُّنيَا والثَّاني لعذابِ الآخرةِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٤٤٠).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أي إذا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٩)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) عزاها ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٥٥٦) إلى ابن مسعود، وأبي عمران، والجحدري، وابن يعمر.

(٥) قوله: «لوقت...» متعلِّق بـ«مستعار». انظر: «حاشية الخفاجي».

(١٨٠) ـ ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾: عمَّا قالَهُ المُشرِكُونَ فيه على ما حُكِيَ في السُّورَةِ، وإضافَةُ الرَّبِّ إلى العِزَّةِ لاختصاصِهَا به إِذْ لا عِزَّةَ إلَّا لهُ أو لِمَن أعزَّهُ، وقد أدرجَ فيه جملةَ صِفاتِهِ السَّلبيَّةِ والثُّبوتيَّةِ مع الإشعارِ بالتَّوحيدِ.

(١٨١) ـ ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ تعميمٌ للرُّسُلِ بالتَّسليمِ بعدَ تَخصيصِ بعضِهم .

(١٨٢) ـ ﴿ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ على ما أفاضَ عليهم وعلى مَن اتَّبَعَهُم مِن النِّعَمِ وحسنِ العَاقِبَةِ، ولذلك أخَّرَهُ عن التَّسليمِ، والمرادُ: تَعليمُ المُؤمنينَ كيفَ يَحمدُونَهُ ويسلِّمونَ على رُسلِهِ.

وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: مَن أَحَبَّ أَنْ يَكتالَ بالمِكْيَالِ الأَوْفَى مِن الأجرِ يومَ القِيامَةِ فليَكُن آخرُ كلامِهِ مِن مَجلِسِه: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ ﴾.. إلى آخرِ السُّورَةِ[1].

وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قَرَأَ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ أُعْطِيَ مِن الأجرِ عشرَ حَسناتٍ بعدَدِ كُلِّ جِنِّيٍّ وشَيطانٍ، وتباعَدَتْ عنهُ مَرَدَةُ الجِنِّ والشَّياطين، وبَرِئَ مِن الشِّركِ وشَهِدَ له حافِظَاهُ يومَ القِيامَةِ أنَّه كانَ مُؤمِنًا بالمُرسَلِينَ»[2].

* * *

---

(١) رواه بهذا اللفظ موقوفا على علي رضي الله عنه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٤٤٥ـ٤٤٦)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٥٣٦)، ومن طريق الثعلبيِّ البغويُّ في «تفسيره» (٧/ ٦٦). وفي إسناده الأصبغ بن نباتة رمي بالكذب، ورواياته عن علي لا يتابع عليها كما قال ابن عدي. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٣٠٨). ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٣٤) عن الشعبي.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٣١٦) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.


سُورَةُ صٓ



سُورَةُ صٓ

مَكِّيَّةٌ، وآيُها سِتٌّ أو ثمانٌ وثمانونَ[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿صٓ﴾ وقُرِئَ بالكسرِ[2] لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وقيل: لأنَّه أمرٌ مِن المُصادَّاةِ بمعنى المعارَضَةِ، ومنه: الصَّدَى فإنَّه يُعارِضُ الصَّوتَ الأوَّلَ؛ أي: عارِضِ القُرآنَ بعَمِلِكَ.

وبالفَتحِ لذلك[3]، أو لحَذفِ حرفِ القَسمِ وإيصالِ فعلِهِ إليه[4]، أو إضمارِه والفَتْحِ في مَوضِعِ الجرِّ فإنَّها غيرُ مَصروفَةٍ[5] لأنَّها عَلَمُ السُّورَةِ.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢١٤)، وفيه: «خمس وثمانون في البَصْري، وهو عدد عاصم الجحدري، وست في عدد المدنيين والمكي والشامي، وثمان في الكوفي، اختلافُها ثلاث آيات...».

(٢) بكسر الدال: قرأ أبيُّ بن كعب والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال وابن أبي عبلة ونصر بن عاصم، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣٠)، و«البحر» (١٨/ ٢٢٨).

(٣) قرأ بها عيسى الثقفي ومحبوب عن أبي عمرو وفرقة. انظر المصادر السابقة.

(٤) بحذفِ حرف القسَم وإيصَال فِعله كقَولهم: (اللهَ لَأفعلنَّ) بالنَّصب. انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٨١).
وقوله: «بالكسر» أو «بالفتح» يعني أن الحركة بنائية، وقوله: «بالنصب» يدل على أن الحركة إعرابية مع منع الصرف. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٣١١ب).

(٥) أي: بإضْمارِ حَرْف القَسم كقَولهم: (اللهِ لأفعلنَّ) بالجرِّ، والفتحُ في موضع الجرّ هنا للمنع من =

وبالجرِّ والتنوينِ[١] على تأويلِ الكتابِ.

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ الواوُ للقَسَمِ إن جُعِلَ (ص) اسمًا للحرفِ، أو مَذكورًا للتَّحدِّي[٢]، أو الرَّمزِ بكَلامٍ مثل: صَدَقَ مُحمَّدٌ، أو للسُّورةِ خبرًا لِمَحذوفٍ، أو لفظِ الأمرِ[٣]، وللعطفِ إنْ جُعِلَ مُقسَمًا به، والجوابُ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما في (ص) مِن الدَّلالةِ على التَّحدِّي، أو الأمرِ بالمعادلَةِ[٤]؛ أي: إنَّه لَمُعجِزٌ، أو لَواجِبٌ العملُ به، أو: إنَّ مُحمَّدًا لَصادِقٌ، أو قولُه[٥]: (٢) ـ ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾؛ أي: ما كفرَ بِهِ مَن كفَرَ لخللٍ وجدَهُ فيهِ، بل الذين كفرُوا به ﴿فِى عِزَّةٍ﴾؛ أي: استكبارٍ عن الحقِّ ﴿وَشِقَاقٍ﴾: خلافٍ للهِ ولِرَسولِه، ولذلك كَفَرُوا به.

وعَلى الأَوَّلَينِ الإضرابُ أيضًا مِن الجوابِ المُقدَّرِ، ولكن مِن حَيثُ إشعارُهُ بذلك.

= الصرف. انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).
والفرق بين الحذف والإضمار: أن المحذوفَ متروكٌ أصلاً، فلا يكون فيما يقوم مقامه أثرٌ منه، والمضمرُ بخلافه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٦٠٤).

(١) قرأ بها ابن أبي إسحاق في رواية. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٣٠٢)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٩١)، و«البحر» (١٨/ ٢٢٨).

(٢) قوله: (أو مذكوراً للتحدّي) هكذا هو في النسخ، وقال الشهاب في «الحاشية» (٧/ ٢٩٤): في النسخ الصحيحة بدون «أو»، ووقع في نسخة بها فقيل: الأولى طرحها.

(٣) قوله: «خبراً لمحذوف»؛ أي: هذه صاد، «أو لفظ الأمر» بمعنى: عارضه بعملك. المصدر السابق.

(٤) قوله: «أو الأمر بالمعادلة»؛ أي: مقابلة علمه بالقرآن بعمله بما فيه، من قولهم: هو عدله وعديله؛ أي نظيره ومقابِلُه، وهو معطوف على الدلالة. المصدر السابق.

(٥) «أو قوله» عطف على «ما في ﴿صٓ﴾». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٦٠٤).

والمرادُ بالذِّكرِ: العِظَةُ، أو الشَّرفُ، أو الشُّهرَةُ[1]، أو ذكرُ ما يُحتَاجُ اليه في الدِّينِ مِن العَقائِدِ والشَّرائعِ والمَواعيدِ، والتَّنكيرُ في ﴿عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ للدَّلالةِ على شِدَّتِهما.

وقرئ: في (غِرَّةٍ)[2]؛ أي: غفلةٍ عمَّا يجبُ عليهم النَّظرُ فيه.

(٣) ـ ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ﴾ وعيدٌ لَهُم على كُفْرِهم به استكبارًا وشِقاقًا.

﴿فَنَادَواْ﴾ استغاثةً، أو توبةً واستغفارًا[3].

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾؛ أي: ليسَ الحينُ حينَ مَناصٍ، و(لا) هي المشبَّهَةُ بـ(ليس) زِيدَتْ عليها تاءُ التَّأنيثِ للتَّأكيدِ كما زِيدَت على (رُبَّ) و(ثمَّ)، وخُصَّت بلزومِ الأحيانِ وحذفِ أحدِ المعمولَيْنِ.

وقيل: هيَ النَّافيَةُ للجِنسِ؛ أي: ولا حينَ مناصٍ لهم.

وقيل: للفعلِ[4]، والنَّصبُ بإضمارِهِ؛ أي: ولا أَرى حينَ مناصٍ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[5] على أنَّه اسمٌ، أو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ؛ أي: ليسَ حينُ مناصٍ حاصِلًا لهم، أو: لا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

وبالكسرِ[6] كقولِهِ:

---

(١) في نسخة الفاروقي: «والشهرة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠) عن حماد بن الزبرقان.

(٣) في نسخة الخيالي: «استغاثة وتوبة واستغفارًا».

(٤) «وقيل: للفعل» عطف على «للجنس». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٦٠٥).

(٥) أي: برفع ﴿حِينَ﴾ ذكرها الأخفش في «معاني القرآن» (٢/ ٤٩٢) عن بعضهم، ولم يسمهم، وعزاها الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٤) إلى بعض نحويي أهل البصرة.

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٩٢)، و«البحر» (١٨/ ٢٣١)، عن عيسى بن عمر. وقيدها أبو حيان بكسر التاء من (لات) مع جر النون من (حين). وستأتي القراءة بكسر التاء.

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ[(١)]

إمَّا لأنَّ (لاتَ) تجرُّ الأحيانَ كما أنَّ (لَوْلَا) تجرُّ الضَّمائرِ في نحوِ قوله:

لَوْلَاكِ هذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ[(٢)]

أو لأنَّ «أوانٍ» شُبِّهَ بـ(إذ) لأنَّه مَقطوعٌ عن الإضافةِ؛ إذ أصلُهُ: أوان صلحٍ، ثمَّ حُمِلَ عليه (مناص) تنزيلًا لِمَا أُضيفَ إليه الظَّرفُ منزلتَهُ لِمَا بينَهُمَا مِن الاتِّحادِ؛ إذ أصلُه: (حينَ مَناصِهِم) ثمَّ بُنِيَ الحينُ لإضافَتِه إلى غيرِ متمكنٍ[(٣)].

و(لاتِ) بالكسرِ كجَيْرِ[(٤)].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٩٨)، و«معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٩٢)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ٢٨٣)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ١٥)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٢٠)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٤٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٣٠٤)، و«تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٠٣)، و«الخصائص» (٢/ ٣٧٩)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٣٣)، و«الكشاف» (٧/ ٣٨٤)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٩٢)، و«البحر» (١٨/ ٢٣١)، و«الخزانة» للبغدادي (٤/ ١٩١)، وفي جميع المصادر عدا «الكشاف» و«البحر»: «أن ليس حين بقاء».

قال الجاربردي في «الحاشية على الكشاف» (ج٢/ و٣١٢أ): أي: ولات أوانَ صلح، والشاهد في البيت كسر «أوانٍ». وقال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٤١): قوله: «طلبوا»؛ أي: طلب هؤلاء القوم صلحنا والحال أن الأوان ليس أوان الصلح، فقلنا لهم: ليس الحين بقاء الصلح، فحذف اسم ليس وأبقى الخبر و«أنْ» في البيت تفسيرية.

(٢) عجز بيت لابن أبي ربيعة، وهو في «ديوانه» (ص: ٩٢)، و«شرح المفصل» (٢/ ٣٤٠) لابن يعيش، وصدره:

أَوْمَتْ بعينيها من الهودج

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «متمكن» بدل: «غير متمكن».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٩٢)، و«البحر» (١٨/ ٢٣١)، عن عيسى بن عمر.

وتقفُ الكوفيَّةُ عليها بالهاءِ كالأسماءِ، والبصريَّةُ بالتَّاءِ كالأفعالِ.

وقيل: إنَّ التَّاءَ مزيدَةٌ على ﴿حِينَ﴾ لاتِّصالِها به في الإمامِ[1]، ولا يَرِدُ عليه أنَّ خطَّ المُصحَفِ خارجٌ عن القياسِ، إذ مثلُهُ لم يُعهَد فيه، والأصلُ اعتبارُهُ إلَّا فيمَا خَصَّهُ الدَّليلُ، ولقولِه:

العَاطِفُونَ تَحِينَ لا[2] مِنْ عَاطِفٍ ... وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمِ[3]

والمناصُ: المنجا، مِن ناصَهَ يَنُوصُهُ: إذا فاتَهُ.

(٤) ـ ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾: بشرٌ مِثلُهُم، أو أُمِّيٌّ مِن عِدادِهِم.

﴿وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ وُضِعَ فيه الظَّاهرُ موضِعَ الضَّميرِ غَضبًا عليهِم وذمًّا لَهُم، وإشعارًا بأنَّ كُفْرَهُم جَسَّرَهُم على هذا القولِ: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٞ﴾ فيما يُظهِرُهُ من مُعجزةٍ ﴿كَذَّابٌ﴾ فيما يقولُ على اللهِ.

(٥) ـ ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾ بأَنْ جعلَ الألوهيَّةَ التي كانَتْ لهم لِواحِدٍ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾: بليغٌ في العجبِ، فإنَّهُ خلافُ ما أطبقَ عليه آباؤُنا وما نُشاهِدُه مِن أنَّ الواحِدَ لا يَفِي علمُهُ وقُدرتُهُ بالأشياءِ الكثيرةِ.

---

(١) أي: (ولا تحين)، وفي هامش نسخة التفتازاني: «أي في مصحف عثمان».

(٢) في نسخة الخيالي: «ما».

(٣) البيت لأبي وجزة السعدي، وهو في «العين» للخليل (٨/ ٣٦٩)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٥/ ٢٧٨)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ١٨٤)، و«الصحاح» (مادة: حين)، و«تفسير الثعلبي» (٢٢/ ٤٥٨)، «المخصص» لابن سيده (٥/ ٨٢). وفي «اللسان» (مادة: ليت): قال ابن بري: صواب إنشاده:

العاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ ... والمُنْعِمُونَ زَمانَ أَيْنَ المُنْعِمُ

واللَّاحِقُونَ جِفانَهُمْ قَمَعَ الذُّرَى ... والمُطْعِمُونَ زَمانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

وقُرِئَ: مُشدَّدًا(١) وهو أبلَغُ ككُرَام وكُرَّامٍ.

رُوِيَ أنَّهُ لَمَّا أسلمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ شقَّ ذلك على قُريشٍ، فأتوا أبا طالبٍ وقالوا: أنتَ شيخُنَا وكبيرُنَا، وقد عَلِمْتَ ما فعلَ هؤلاءِ السُّفهاءُ، وإنَّا جئناكَ لتقضيَ بينَنا وبينَ ابنِ أخيكَ، فاستحضرَ رسولَ اللهِ ﷺ وقال: هـؤلاءِ قَومُكَ يَسأَلُونَكَ السَّواءَ(٢)، فَلا تَمِلْ كُلَّ الميلِ عليهِمْ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «ماذا يَسألونَنِي» قالوا: ارفُضْنَا وارفُضْ ذِكرَ آلِهَتِنَا ونَدَعَكَ وإلهكَ، فقال: «أرأَيْتُم إنْ أَعْطَيْتُكُم ما سَأَلْتُم أَوَمُعْطِيَّ(٣) أنتُمْ كلمةً واحدةً تَملِكُونَ بها العربَ ويَدينُ لَكُم بها العجمُ» قالوا: نَعَم، وعشرًا! فقال: «قولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ» فقامُوا وقالُوا ذلك(٤).

(٦) ـ ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ﴾: وانطلقَ أَشرافُ قُريشٍ مِن مَجلسِ أبي طَالبٍ بعدما بكَّتَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ قائلينَ بعضُهُم لبعضٍ: ﴿ٱمۡشُواْ﴾، ﴿وَٱصۡبِرُواْ﴾: واثبتُوا، ﴿عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾: على عِبادَتِها، فلا يَنفَعُكُم مُكالَمَتُه.

و(أنْ) هي المُفسِّرَةُ؛ لأنَّ الانطلاقَ عن مجلسِ التَّقاوُلِ يُشعِرُ بالقَوْلِ.

وقيل: المرادُ بالانطلاقِ: الاندِفَاعُ في القَولِ، و﴿ٱمۡشُواْ﴾ مِن مَشَتِ المرأةُ: إذا كَثُرَت وِلادَتُها، ومنه: الماشِيَةُ؛ أي: اجتمِعُوا.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/٣٩٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٩)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣٠)، عن السلمي، وزاد ابن خالويه نسبتها لعلي رضي الله عنه.

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي وهامش نسخة الفاروقي: «السؤال».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي والفاروقي: «أمعطيَّ».

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٠٨)، والترمذي (٣٢٣٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٦٨٦) مِن حديثِ ابن عبَّاسٍ قال: مَرِضَ أبو طالبٍ فجاءَتْهُ قُريشٌ وجاءَه النبيُّ ﷺ... فذكرَ الحديثَ نحوه.

وقُرِئَ: بغيرِ (أن)[1]، وقُرِئَ: (يمشونَ أَنِ اصبِرُوا)[2].

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾: إنَّ هذا الأمرَ لشيءٌ مِن رَيبِ الزَّمانِ[3] يُرادُ بنا فلا مَرَدَّ له.

أو: إن هذا الذي يدَّعيهِ مِن التَّوحيدِ، أو يقصدُهُ مِن الرِّئاسَةِ والتَّرفُّعِ على العربِ والعجمِ، لشَيْءٌ يُتَمنَّى ويريدُه كلُّ أحدٍ.

أو: إن دينكُم لشيء يُطلَبُ ليُؤخَذَ مِنكُم.

(٧) ـ ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا﴾: بالذي[4] يقولُه ﴿فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ﴾: في المِلَّةِ التي أدرَكْنا عليهَا آباءَنا، أو في مِلَّةِ عيسى التي هيَ آخرُ المِلَلِ فإنَّ النَّصارَى يثلِّثونَ.

ويجوزُ أن تكونَ حالًا مِن ﴿هَٰذَا﴾؛ أي: ما سَمِعْنَا مِن أَهلِ الكتابِ ولا الكُهَّانِ بالتَّوحيدِ كائنًا في الملَّةِ المترقَّبَةِ ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾: كذبٌ اختلقَهُ.

(٨) ـ ﴿أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا﴾ إنكارٌ لاختصاصِهِ بالوَحيِ وهو مثلُهُم أَوْ أَدْوَنُ مِنْهُم في الشَّرَفِ والرِّئَاسَةِ؛ كقَوْلِهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] وأمثالُ ذلك دليلٌ على أنَّ مبدأَ تكذيبِهِم لم يَكُن إلا الحسدَ، وقُصورَ النَّظرِ على الحُطامِ الدُّنيويِّ.

﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي﴾: مِن القُرآنِ أو الوحيِ؛ لِمَيلِهِم إلى التَّقليدِ وإعراضِهِم عن الدَّليلِ، وليسَ في عَقِيدَتِهِم ما يَبتُّونَ بهِ مِن قَولِهِم: ﴿هَٰذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٩٩)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ٢١)، و«الكشاف» (٧/ ٣٨٩)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) كتب تحتها في نسخة الفاروقي: «نوائب الدهر».

(٤) في نسخة التفتازاني: «الذي».

﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾: بل لَمْ يَذُوقُوا عذابي بعدُ فإذا ذاقُوهُ زالَ شَكُّهُم، والمعنى: أنَّهُم لا يُصدِّقُونَ به حتَّى يَمسَّهُم العَذابُ فيُلجِئَهُم إلى تَصديقِهِ.

(٩) ـ ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾: بَلْ أَعِنْدَهُم خزائِنُ رَحمَتِه وفي تَصرُّفِهِم حتى يُصيبُوا بها مَن شَاؤُوا ويصرفُوهَا عَمَّن شَاؤوا فيَتخيَّرُوا للنبوَّةِ بعضَ صَناديدِهِم؟

والمعنى: أنَّ النُّبوَّةَ عَطِيَّةٌ مِن اللهِ يَتفضَّلُ بها على مَن يشاءُ مِن عِبادِهِ لا مانعَ لَهُ فإنَّهُ ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾؛ أي: الغالبُ الذي لا يُغلَبُ ﴿ٱلْوَهَّابِ﴾: الذي لهُ أَنْ يهبَ كُلَّ ما يَشاءُ لِمَن يَشاءُ، ثمَّ رَشَّحَ ذلك فقال:

(١٠) ـ ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ كأنَّه لَمَّا أنكرَ عليهم التَّصرُّفَ في نبوَّتِهِ بأنْ ليسَ عِندَهُم خزائنُ رَحمَتِه التي لا نهايةَ لها، أردفَ ذلك بأنَّه ليسَ لَهم مدخلٌ في أمرِ هذا العالمِ الجِسمَانِيِّ الذي هو جزءٌ يَسيرٌ[1] مِن خَزائنِهِ، فمِنْ أينَ لَهُم أن يَتصرَّفُوا فيها؟

﴿فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ جوابُ شَرطٍ مَحذوفٍ؛ أي: إن كانَ لهم ذلك فليَصْعَدُوا في المَعارجِ التي يُتوصَّلُ بها إلى العَرْشِ حتَّى يَسْتَوُوا عليه ويُدبِّرُوا أَمْرَ العالمِ، فيُنْزِلونَ الوحيَ إلى مَن يَستصوِبُونَ، وهو غايةُ التَّهكُّمِ بهم. والسَّببُ في الأصلِ هو الوصلَةُ.

وقيل: المرادُ بالأسبابِ: السَّماواتُ؛ لأنَّها أَسبابُ الحوادثِ السُّفلِيَّةِ.

(١١) ـ ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾؛ أي: هُمْ جُندٌ مَا مِن الكُفَّارِ المُتَحزِّبينَ على الرَّسولِ مهزومٌ مَكسورٌ عمَّا قريبٍ، فمِنْ أينَ لَهُم التَّدابيرُ

---

(١) في نسخة الفاروقي: «الذي هو خزانة يسيرة».

الإلهيَّةُ والتَّصرُّفُ في الأمورِ الرَّبَّانيَّةِ؟: فلا تكترِثْ بما[1] يقولونَ، و﴿مَا﴾ مَزيدَةٌ للتَّقليلِ، كقولك: أكلتُ شيئًا ما.

وقيل: للتَّعظيمِ على الهزءِ، وهو لا يُلائِمُ ما بعدَهُ.

و﴿هُنَالِكَ﴾ إشارةٌ إلى حيثُ وضعُوا فيه أنفُسَهُم من الانتدابِ لِمثلِ هذا القَوْلِ.

(١٢) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ﴾: ذو المُلْكِ الثَّابتِ بالأوتادِ، كقولِه:

وَلَقَدْ غنُوا فِيهَا بَأَنْعَمِ عِيشَةٍ ... فِي ظِلِّ مُلْكٍ ثَابِتِ الأَوْتَادِ[2]

مأخوذٌ مِن ثَباتِ البيتِ المطنَّبِ بأوتادِهِ.

أو: ذو الجموعِ الكثيرةِ، سُمُّوا بذلك لأنَّ بعضَهُم يشدُّ بعضًا كالوتدِ يشدُّ البِناءَ.

وقيل: نصَبَ أربعَ سَوارٍ، وكان يمدُّ يَدَي المعذَّبِ ورِجلَيْهِ إليها ويضربُ عليهَا أوتادًا ويتركُه حتى يموتَ.

(١٣) ـ ﴿وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ﴾: وأصحابَ الغَيْضَةِ، وهم قومُ شُعَيبٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿لَيْكَةِ﴾[3].

﴿أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ يعني: المُتحزِّبينَ على الرُّسلِ، الذين جُعِلَ الجندُ المَهزومُ مِنْهُم.

(١٤) ـ ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ بيانٌ لِمَا أُسنِدَ إليهم مِن التَّكذيبِ على الإبهامِ مُشتمِلٌ على أنواعٍ مِن التَّأكيدِ ليَكونَ تَسجيلًا على استحقاقِهِم للعذابَ، ولذلك رتَّبَ

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «لما».

(٢) للأسود بن يعفر النهشلي، انظر: «ديوانه» (ص: ٢٧)، و«المفضليات» (ص: ٢١٥ ـ ٢١٧).

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٦٦).

عليهِ ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ وهو إمَّا مُقابلَةُ الجَمعِ بالجَمعِ، أو جعلُ تَكذيبِ الواحدِ مِنْهُم تكذيبَ جميعِهِم.

(١٥) ـ ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: وما ينتظرُ قومُكَ أو الأحزابُ، فإنَّهُم كالحضورِ لاستحضارِهِم بالذِّكرِ، أو حضورِهِم في علمِ اللهِ.

﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ هي النَّفخَةُ ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ مِن تَوقُّفٍ مِقدارَ فَوَاقٍ، وهو ما بينَ الحَلبتَيْنِ، أو رجوعٍ وتَردادٍ فإنَّه فيه[1] يرجعُ اللبنُ إلى الضَّرعِ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالضَّمِّ، وهما لُغَتانِ[2].

(١٦) ـ ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾: قِسْطَنَا مِن العَذابِ الذي تُوْعِدُنا به، أو الجنةِ التي تُعَدُّ للمُؤمِنينَ، وهو مِن قطَّهُ: إذا قطعَهُ، ويقالُ لصحيفَةِ الجائزَةِ: (قِطٌّ) لأنَّها قِطعَةٌ مِن القرطاسِ، وقد فُسِّرَ بها؛ أي: عَجِّلْ لنا صحيفةَ أَعمالِنا ننظُرْ فيها ﴿قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ استعجَلُوا[3] ذلك استهزاءً.

(١٧) ـ ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾: واذكُرْ لَهُم قِصَّتَه تعظيمًا للمَعصِيَةِ في أَعيُنِهِم، فإنَّه مع عُلوِّ شأنِهِ واختصاصِهِ بعَظائمِ النِّعَمِ والمكرُماتِ لَمَّا أتى بصغيرةٍ نزلَ عن منزلَتِه ووبَّخَهُ الملائكةُ بالتَّمثيلِ والتَّعريضِ، حتَّى تَفطَّنَ فاستغفرَ ربَّهُ وأنابَ، فمَا الظَّنُّ بالكفَرَةِ وأهلِ الطُّغيانِ؟

أو: تذكَّرْ قِصَّتَه وصُنْ نَفسَكَ أن تَزِلَّ فيلقاكَ مَا لَقِيَهُ مِن المعاتبَةِ على إهمالِهِ عنانَ نَفسِهِ أدنى إهمالٍ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «فإنه ساعة».

(٢) وقراءة الباقين بفتح الفاء، انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٧).

(٣) في نسخة الفاروقي: «استعملوا».

﴿ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾: ذا القُوَّةِ، يقال: فُلانٌ أَيِّدٌ وذو أَيْدٍ وآدٍ وإيادٍ، بمعنًى.

﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾: رجَّاعٌ إلى مرضاةِ[1] اللهِ، وهو تعليلٌ لـ﴿ٱلۡأَيۡدِ﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بِهِ القُوَّةُ في الدِّينِ، وكانَ يَصومُ يومًا ويُفطِرُ يومًا ويقومُ نِصفَ الليلِ.

(١٨) ـ ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ﴾ قد مرَّ تَفسيرُهُ، و﴿يُسَبِّحۡنَ﴾ حالٌ وُضِعَ مَوضِعَ: مُسبِّحَاتٍ؛ لاستحضارِ الحالِ الماضيَةِ، والدلالةِ على تَجدُّدِ التَّسبيحِ حالًا بعدَ حالٍ.

﴿بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾: ووقتَ الإشراقِ، وهو حينَ تُشرِقُ الشَّمسُ؛ أي: تُضيءُ ويَصْفُو شُعاعُها، وهو وَقتُ الضُّحَى، وأمَّا شُروقُها فطُلُوعُها، يقال: شَرَقَتِ الشَّمسُ ولَمَّا تُشْرِقْ.

وعَن أمِّ هانئٍ: أنَّه عليهِ السَّلامُ صلَّى صلاةَ الضُّحَى وقال: «هذهِ صَلاةُ الإشراقِ»[2].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «إلى رحمة».

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٥٤٤)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ٧٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٤٠٦)، كلهم من رواية حجاج بن نصير، عن أبي بكر الهذلي، عن عطاء، عن ابن عباس: حدثتني أم هانئ. وإسناده ضعيف جدًّا، أبو بكر الهذلي متروك، وحجاج بن نصير ضعيف.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٦٨٧٣) من وجه آخر عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس: (كان لا يصلي الضحى حتى أدخلناه على أم هانئ فقلت لها: أخبري ابن عباس، قالت: دخل رسول الله ﷺ في بيتي فصلى صلاة الضحى ثمان ركعات. قال: فخرج ابن عباس وهو يقول: هذه صلاة الإشراق. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١٤٢): هذا موقوف وهو أصح. قلت: ورواه بنحو رواية الحاكم الحميدي في «مسنده» (٣٣٣)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢١١٦).

قال الآلوسي في «روح المعاني» (٢٣/ ٢٣٦): ولهم في صلاة الضحى كلام طويل والحق سنيتها، =

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: ما عَرَفْتُ صَلاةَ الضُّحَى إلَّا بهذِهِ الآيةِ[١].

(١٩) ـ ﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ إليهِ مِن كلِّ جانبٍ، وإنَّما لم يُراعِ المُطابقةَ بينَ الحالَيْنِ لأنَّ الحشرَ جُملَةً أدلُّ على القُدرَةِ مِنه مُدرَّجًا.

وقُرِئَ: (والطَّيْرُ مَحشورَةٌ) بالابتداءِ والخبرِ[٢].

﴿كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾: كلُّ واحدٍ مِن الجبالِ والطَّيرِ لأجلِ تَسبيحِهِ رَجَّاعٌ إلى التَّسبيحِ، والفرقُ بينَهُ وبينَ ما قبلَه: أنَّه يَدلُّ على الموافقةِ في التَّسبيحِ، وهذا على المداومةِ عليها، أو كلٌّ مِنْهُما ومِن داودَ مُرَجِّعٌ للهِ التَّسبيحَ.

(٢٠) ـ ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾: وقوَّيْناهُ بالهيبةِ، وبالنُّصرَةِ وكثرةِ الجُنودِ. وقُرِئَ بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[٣].

وقيل: إنَّ رَجُلًا ادَّعى بقرةً على آخرَ، وعَجَز عن البَيانِ، فأُوْحي إليه: أنِ اقتُلِ المُدَّعَى عليه، فأعلمَهُ فقال: صدقتَ، إنِّي قتلتُ أَباهُ غيلةً وأخذتُ البقرةَ، فعَظُمَتْ بذلكَ هيبَتُه[٤].

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ﴾: النبوَّةَ، أو: كمالَ العلمِ وإتقانَ العَمَلِ.

﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾: وفصلَ الخِصامِ بتَمييزِ الحقِّ عن الباطلِ، أو الكلامَ الملخَّصَ

= وقد ورد فيها كما قال الشيخ ولي الدين ابن العراقي أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة حتى قال محمد بن جرير الطبري: إنها بلغت مبلغ التواتر، ومن ذلك حديث أم هانىء الذي في الصحيحين. قلت: رواه البخاري (١١٠٣)، ومسلم (٣٣٦) عقب الحديث (٧١٩).

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٨٣٢) (٧/ ١٧٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن إبراهيم بن أبي عبلة.

(٣) أي: (شدَّدنا)، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن إبراهيم بن أبي عبلة.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما بأتم من هذا.

الذي ينبِّهُ المخاطَبَ على المقصودِ مِن غَيرِ التباسٍ، فيُراعي فيه مظانَّ الفَصْلِ والوَصْلِ، والعطفِ والاستئنافِ، والإضمارِ والإظهارِ، والحَذفِ والتكرارِ، ونَحوِها، وإنَّما سُمِّيَ بهِ (أمَّا بعدُ) لأنَّه يَفصِلُ المقصودَ عمَّا سبقَ مُقدِّمَةً له مِن الحمدِ والصَّلاةِ.

وقيل: هو الخطابُ القصدُ الذي ليسَ فيه اختصارٌ مُخِلٌّ ولا إشباعٌ مُمِلٌّ، كما جاءَ في وَصفِ كلامِ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ: «فصلٌ لا نَزْرٌ ولا هَذْرٌ»[1].

(٢١) ـ ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ استفهامٌ مَعناه التَّعجيبُ والتَّشويقُ إلى استماعِهِ، والخصمُ في الأصلِ مصدرٌ ولذلك أُطلِقَ للجَمعِ.

﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾: إذ تصعَّدوا سورَ الغرفَةِ، (تفعَّلَ) مِن السُّورِ كتَسنَّمَ مِن السَّنامِ.

و﴿إِذْ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: نبأُ تحاكُمِ الخصمِ إذ تَسوَّرُوا، أو بالنبأ على أنَّ المرادَ به: الواقعُ في عهدِ داودَ، وأن إسنادَ (أتى) إليه على حَذفِ مُضافٍ؛ أي: قصَّةَ نبأِ الخَصمِ.

أو بـ﴿ٱلْخَصْمِ﴾ لِمَا فيه مِن مَعنى الفعلِ لا بـ(أتى) لأنَّ إتيانَهُ الرَّسولَ لم يَكُن حينئذٍ.

---

(١) قطعة من خبر أم معبد في وصف النبي ﷺ، رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٣٠)، والطبري في «المنتخب من ذيل المذيل» (ص: ٧٥ ـ ٧٦)، من حديث أبي معبد الخزاعي زوج أم معبد.
ورواه ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص: ٤٨)، والطبري في «المنتخب من ذيل المذيل» (ص: ٧٣ ـ ٧٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١١٤٠)، والآجري في «الشريعة» (١٠٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٦٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٢٧٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٢٦٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٢٧٨)، وغيرهم، من حديث حبيش بن خالد رضي الله عنه وهو أخو أم معبد.

و﴿إِذْ﴾ الثَّانيـةُ فـي: (٢٢) ـ ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ﴾ بـدلٌ مِـن الأولـى، أو ظـرفٌ لـ﴿تَسَوَّرُوا۟﴾.

﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ لأنَّهم نزلُوا عليه مِن فوقٍ في يومِ الاحتجابِ والحرسُ على البابِ لا يتركونَ مَن يدخلُ عليهِ، فإنَّهُ كانَ عليه السَّلامُ جزَّأَ زمانَهُ يومًا للعبادةِ ويَوْمًا للقَضاءِ ويَوْمًا للوَعظِ ويَوْمًا للاشتِغَالِ بخاصَّتِهِ، فتسوَّرَ عليه ملائكةٌ على صورِ إنسانٍ في يومِ الخَلوَةِ.

﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ﴾: نحـنُ فَوْجـانِ مُتخاصِمَـانِ، علـى تسـميَةِ مُصاحبِ الخصـمِ خَصْمًـا ﴿بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ وهو علـى الفَرْضِ وقصدِ التَّعريـضِ إن كانوا مَلائِكَةً وهو المَشـهورُ.

﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾: ولا تَجُرْ في الحُكومَةِ.

وقُـرِئَ: (ولا تَشْـطُط)[1]؛ أي: ولا تَبعُـدْ عـن الحـقِّ، و: (ولا تُشـطِّطْ)[2]، و: (ولا تُشَـاطِطْ)[3]، والـكلُّ مِـن مَعنـى الشَّـطَطِ، وهـو مجـاوزَةُ الحدِّ.

﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾؛ أي: إلى وسطه وهو العَدلُ.

(٢٣) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ بالدِّينِ أو الصُّحبَةِ ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ هي الأُنثى مِن الضَّأنِ، وقد يُكنَى بها عن المرأةِ، والكنايةُ والتَّمثيلُ فيما يُساقُ للتَّعريضِ أبلَغُ في المقصودِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣١)، عن أبي رجاء وأبي حيوة وقتادة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن قتادة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن زر بن حبيش.

وقُرِئَ: (تَسعٌ وتَسعونَ) بفتحِ التَّاءِ[(١)]، و: (نِعجَةٌ) بكسرِ النُّونِ[(٢)].

وقرأَ حَفصٌ بفَتحِ ياءِ ﴿لِيَ نَعۡجَةٞ﴾[(٣)].

﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا﴾: مَلِّكْنيهَا، وحقيقَتُه: اجعَلْنِي أكفُلُها كما أكفُلُ ما تحتَ يدي.

وقيل: اجعَلْها كِفْلِي: نَصيبِي.

﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾: وغلبَنِي في مُخاطبَتِه إيَّايَ محاجَّةً بأَنْ جاءَ بحِجَاجٍ لم أقدِرْ ردَّهُ، أو في مُغالبَتِه إيَّايَ في الخِطبَةِ، يقال: خطبتُ المرأةَ وخَطَبَها هو، فخاطَبَنِي خِطَابًا حيثُ زَوَّجَهَا دُوني.

وقُرِئَ: (وعازَّنِي)[(٤)]؛ أي: غالبَنِي، و: (وعَزَنِي)[(٥)] على تخفيفٍ غريبٍ.

(٢٤) ـ ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ جوابُ قسمٍ مَحذوفٍ قُصِدَ به المبالغةُ في إنكارِ فعلِ خَليطِهِ وتهجينِ طمَعِه، ولعلَّهُ قال ذلك بعدَ اعترافِه، أو على تَقديرِ صِدْقِ المُدَّعِي، والسُّؤالُ مصدرٌ مُضافٌ إلى مَفعولِهِ، وتَعدِيَتُه إلى مَفعولٍ آخرَ بـ(إلى) لتَضمُّنِه مَعنى الإضافَةِ.

﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ﴾: الشُّركاءِ الذين خَلَطُوا أموالَهُم، جمعُ خَلِيطٍ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣١)، عن الحسن بخلاف وابن مسعود.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٣١) عن الحسن والأعرج.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٣).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن مسروق وأبي وائل شقيق بن سلمة والضحاك والحسن.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣١)، عن طلحة وأبي حيوة.

﴿لَيَبْغِي﴾: ليَتعدَّى. وقُرِئَ بفتحِ الياءِ[1] على تقديرِ النُّونِ الخَفيفَةِ وحذفِها كقوله:

اضْـرِبَ عَنْـكَ الهُمُـومَ طَارِقَهَـا[2]

وبحذفِ اليَاءِ اكتفاءً بالكَسْرِ[3].

﴿بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾؛ أي: وهُـمْ قَلِيلٌ، و﴿ما﴾ مَزيدةٌ للإبهامِ والتَّعجُّبِ مِن قِلَّتِهم.

﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ﴾: أَيْقـنَ وعَلِـمَ ﴿أَنَّمَا فَتَنَّـٰهُ﴾: ابتلَيْنَـاهُ بالذَّنـبِ، أو: امتحنَّـاهُ بتلك الحُكومَـةِ: هـل[4] يتنبَّـهُ بها؟

﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ﴾ لذَنبِه ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا﴾: ساجِدًا، عـلى تَسمِيَةِ السُّجودِ رُكوعًا لأنَّه مبدؤُهُ، أو خرَّ للسُّجودِ راكِعًا؛ أي: مُصلِّيًا كأنَّه أحرمَ برَكعَتَي الاستِغفارِ.

---

(١) أي التي في آخره. انظر: «الكشاف» (٧/ ٤١٤)، و«البحر» (١٨/ ٢٥٥) دون نسبة.

(٢) صدر بيت نسب لطرفة في «الصحاح» (مادة: قنس).

وفي «النوادر» لأبي زيد (ص: ١٦٥) عن أبي حاتم: أنشدني الأخفش بيتًا مصنوعًا لطرفة، فذكره.

قلت: وليس في «ديوان طرفة»، وهو دون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ٢٥٧)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٨٥٢)، و«العقد» لابن عبد ربه (٦/ ٢٠٣)، و«البارع» للقالي (ص: ٤٧٦)، و«الصحاح» (مادة: نون)، و«أساس البلاغة» (مادة: قنس)، وذكره ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٩٧) وقال: مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به. وعجزه:

ضَرْبَـك بالسـيفِ قَوْنَـسَ الفـرسِ

قال الطيبي: أي: اضربَنْ، فحذفت النون الخفيفة، و«طارقها»: بدل من «الهمومَ» بدل البعض، و«قونس» موضع ناصية الفرس؛ أي: ادفع طوارق الهموم عن نفسك عند غشيانها كما يضرب قونس الفرس عند الإقبال.

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٤١٤)، و«البحر» (١٨/ ٢٥٥) دون نسبة.

(٤) في نسخة الفاروقي: «كي».

﴿وَأَنَابَ﴾: ورجعَ إلى اللهِ بالتَّوبَةِ، وأقصَى ما في هذه الآية: الإشعارُ بأنَّه عليهِ السَّلامُ ودَّ أَنْ يكونَ له ما لغيرِهِ، وكانَ له أمثالُه، فنبَّهَهُ اللهُ تَعالى بهذه القَضِيَّةِ فاستغفرَ وأنابَ عنه.

وما رُوِيَ أنَّ بصرَهُ وقعَ على امرأةِ رجلٍ يقال له: أُورِيَا، فعَشِقَها، وسَعى حتى تَزوَّجَها وولَدَتْ مِنهُ سُليمانَ عليهِ السَّلامُ، إِنْ صَحَّ[1]، فلعلَّهُ خطبَ مَخطوبَتَهُ أو استَنْزَلَهُ عن زَوْجَتِهِ، وكان ذلك مُعتادًا فيما بينَهُم، وقد واسَى الأنصارُ المُهاجِرينَ بهذا المعنى.

وما قيلَ: إنَّـهُ أرسلَ أُورِيَا إلى الجِهادِ مِرارًا وأمرَ أَنْ يقدَّمَ حتَّى قُتِلَ فتزوَّجَها، هُراءٌ وافتِرَاءٌ[2].

ولذلك قالَ عَلِيٌّ رضي اللهُ عنه: مَن حَدَّثَ بحديثِ داودَ على ما يرويهِ القُصَّاصُ جَلَدْتُه مئةً وستِّينَ[3].

---

(١) ولم يصح، فإنه من أكاذيب أهل الكتاب الذين دأبوا على الطعن في أنبيائهم، فلا حاجة إلى ما سيأتي من تأويل. وانظر التعليق الآتي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٦٤ ـ ٦٧) عن ابن عباس بإسناد ضعيف جدًّا، وعن السدي، وليس في هذا ما يصح، قال ابن كثير في «تفسيره» عند هذه الآية: قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه. ثم قال: فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يردَّ علمها إلى الله عز وجل، فإن القرآن حق، وما تضمن فهو حق أيضاً.

وقال القاضي عياض في «الشفا» (٢/ ١٦٣): وأما قصة داود عليه السلام فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطره فيه الأخباريون عن أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين، ولم ينص الله على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح، والذي نصَّ اللهُ تعالى عليه قولُه: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٤ ـ ٢٥]، وقولُه فيه: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٤٩٨) عن علي رضي الله عنه من طريق الحارث الأعور، وذكره ابن العربي في «أحكام القرآن» (٤/ ٥٧)، وقال: وهذا مما لا يصح عنه.

وقيل: إنَّ قومًا قَصدُوا أن يقتلوهُ فتَسوَّرُوا المحرابَ ودَخلُوا عليه، فوَجدُوا عندَهُ أَقْوامًا فتَصنَّعوا بهذا التَّحاكُمَ فعَلِمَ غرضَهُم، وقصدَ أَنْ يَنتَقِمَ مِنهم، فظنَّ أَنَّ ذلك ابتلاءٌ مِن اللهِ لهُ فاستَغْفَر ربَّهُ ممَّا هَمَّ به وأَنابَ.

(٢٥) ـ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما استغفرَ عنهُ ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ﴾: لقُربَةً بعدَ المغفرةِ ﴿وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾: مرجعٍ في الجنَّةِ.

(٢٦) ـ ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾: استَخْلَفناكَ على المُلْكِ فيها، أو: جعلناكَ خَليفَةً ممَّن قبلكَ مِن الأنبياءِ القائمينَ بالحقِّ.

﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾: بحُكمِ اللهِ ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾: ما تَهوَى النَّفسُ، وهو يؤيِّدُ ما قيلَ: إنَّ ذنبَهُ المبادرةُ إلى تصديقِ المُدَّعِي وتظليمِ الآخَرِ قبلَ مَسألتِهِ[1].

---

(١) وقد ذهب إلى هذا بعض كبار الأئمة، منهم ابن حزم في «الفصل في الملل والنحل» (٤/ ١٤) فذكر أن ما جاء في الآية لا يدل على شيء مما قاله المستهزئون الكاذبون المتعلقون بخرافات ولَّدها اليهود، ثم قال: (وإنما كان ذلك الخصم قوماً من بني آدم بلا شك، مختصمين في نعاج من الغنم على الحقيقة بينهم، بغى أحدهما على الآخر على نص الآية، ومن قال: إنهم كانوا ملائكة معرِّضين بأمر النساء، فقد كذب على الله عز وجل وقوَّله ما لم يقل، وزاد في القرآن ما ليس فيه، وكذَّب الله عز وجل، وَأقر على نَفسه الخبيثة أنه كذَّب الملائكة؛ لأن الله تعالى يقول ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ فقال هو: لم يكونوا قطّ خصمين، ولا بغى بعضهم على بعض، ولا كان قطّ لأحدهما تسع وتسْعُونَ نعجة، ولا كان للآخر نعجةٌ واحِدَةٌ، ولا قال له: ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾... ثم كل ذلك بلا دليل، بل الدعوى المجردةُ، وتالله إن كل امرئ منا ليصون نفسه وجاره المستورَ عن أن يتعشق امرأة جاره ثم يعرِّضَ زوجها للقتل عمداً ليتزوجها، وعن أن يترك صلاته لطائر يراه، هذه أفعال السفهاء المتهوكين الفساق المتمردين لا أفعال أهل البر والتقوى، فكيف برسول الله داود الذي أوحى إليه كتابه وأجرى على لسانه كلامه، لقد نزهه الله عز وجل عن أن يمر مثل هذا الفحش بباله فكيف أن يستضيف إلى أفعاله...) إلى آخر ما قال.

وممن ذهب إلى ذلك أيضاً إمام المفسرين محمد بن جرير الطبري كما نقل عنه أبو حفص النسفي =

﴿فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: دلائلِه التي نَصبَها على الحقِّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾: بسببِ نِسيانِهم، وهو ضَلالُهم عن السَّبيلِ، فإنَّ تذكُّرَهُ يَقتضي مُلازمةَ الحقِّ ومُخالفةَ الهوى.

(٢٧) ـ ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾: خَلْقًا باطلًا لا حكمةَ فيه.

أو: ذَوي باطلٍ، بمعنى: مُبطِلِينَ عابِثينَ؛ كقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨].

أو: للباطلِ الذي هو مُتابعةُ الهوى، بل للحقِّ الذي هو مُقتضى الدَّليلِ مِن التَّوحيدِ والتَّدرُّعِ بالشَّرعِ كقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] على وَضعِهِ مَوضِعَ المصدَرِ مثلَ هنيئًا.

﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الإشارةُ إلى خَلقِها باطلًا، والظَّنُّ بمَعنى المَظنونِ ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ بسببِ هذا الظَّنِّ.

= في كتابه «التيسير في التفسير» عند هذه الآية أنه قال: القصةُ على ظاهرها، والخصمان كانا مِن الإنس، وقعَتْ لهما هذه الخصومة على الحقيقةِ، فاستعجلا في الوصول إلى نبي الله بالتَّسَوُّر في المحراب، ولم ينتظِرا خروجه ولا إذْنَ الحُجَّاب، وكان هذا مِن سوء الأدب، فاستنكرَه داود عليه السلام وتسخَّطَ عليهما، ثم مالَ قلبُه إلى المدَّعي لترقيقه في الكلام، فعجَّلَ في الحُكْم قبلَ مسألة الخَصْم، فقال: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾، فكان ذلك زلَّةً منه؛ إذ كان الواجب عليه الاحتمالَ منهما، وأنْ لا يُعجِّلَ في القضاء، وقولُه تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾: أي: وقَعَ له في غالب الظَّنِّ أنَّه أخطأ فيما فعَلَ، وأنما قد فتنَّاه بذلك ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ﴾، وقولُه: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾ دليلٌ أيضاً على ما قلناه، فإنَّ قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى المذكور قبله ـ وهو ما ذُكِر في الآية ـ دون شيء آخر، وكذلك ما بعده: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ يؤيِّدُ هذا، وإذا كان ما ذكَرْناه جائزاً ولم يَرِدْ خبرٌ عمَّنْ يجب تقليده بخلافه، كان لزوم الظاهر أولى مِن غيره، ولم يثبُتْ خبرٌ بأنَّ الخصمين كانا ملَكَين، ولا أنه كان من داود عليه السلام ما ذكَرَه أهل الروايات مِن قصة تلك المرأة.

(٢٨) ـ ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعَةٌ والاستفهامُ فيها لإنكارِ التَّسوِيَةِ بينَ الحِزْبَيْنِ التي هي مِن لَوازمِ خَلقِهَا باطلًا؛ ليدلَّ على نفيهِ، وكذا التي في قولِه: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ كأنَّه أنكرَ التَّسوِيَةَ أَوَّلًا بينَ المُؤمنينَ والكافرينَ، ثمَّ بينَ المُتَّقينَ مِن المؤمنينَ والمجرمينَ مِنْهُم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ تكريرًا للإنكارِ الأَوَّلِ باعتبارِ وَصْفَينِ آخَرينَ يمنعانِ التَّسوِيَةَ مِن الحَكيمِ الرَّحيمِ.

والآيةُ تدلُّ على صِحَّةِ القَوْلِ بالحشرِ، فإنَّ التَّفاضُلَ بينَهُما إمَّا أَنْ يكونَ في الدُّنيَا والغالبُ فيها عكسُ ما تَقتَضِي الحِكمَةُ فيه، أو في غيرِهَا وذلك يَستَدعِي أن يكونَ لهم حَالٌ أُخرى يُجازَوْنَ فيها.

(٢٩) ـ ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾: نفَّاعٌ، وقُرِئَ بالنَّصبِ على الحالِ[١].

﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾: ليتفكَّروا فيها فيعرفُوا ما يَدْبُرُ ظاهِرَها مِن التَّأويلاتِ الصَّحيحَةِ والمعاني المُستنبطَةِ، وقُرِئَ: (لِيَتَدَبَّرُوا)[٢] على الأصلِ، و: ﴿لِتَدَبَّرُوا﴾[٣]؛ أي: أنتَ وعُلَماءُ أُمَّتِكَ.

﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾: وليتَّعِظَ به ذَوُو العُقولِ السَّليمَةِ، أو ليَستَحْضِرُوا ما هوَ كالمَرْكُوزِ في عُقُولِهِم مِن فَرْطِ تَمكُّنِهِم مِن مَعرِفَتِه بما نصبَ عليهِ من الدَّلائلِ، فإنَّ

---

(١) أي: (مباركًا). انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٢٠)، و«البحر» (١٨/ ٢٦٠) دون نسبة.

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٢٠) دون نسبة، و«البحر» (١٨/ ٢٦٠) عن علي، ووقعت في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٠) عن علي لكن برسم القراءة الآتية.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر كما في «النشر» (٢/ ٣٦١)، ورويت عن عاصم في غير المشهور عنه، انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٢).

الكُتبَ الإلهيَّةَ بيانٌ لِمَا لا يُعرَفُ إلَّا مِن الشَّرعِ، وإرشادٌ إلى ما لا يستقلُّ به العَقلُ، ولعلَّ التَّدبُّرَ للمَعلومِ[١] الأوَّلِ والتَّذكُّرَ للثَّاني.

(٣٠) ـ ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَـٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾؛ أي: نِعْـمَ العَبـدُ سُـلَيمانُ، إذ مـا بعـدَهُ تَعليـلٌ للمَـدحِ، وهـو مَن حالُـه ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ رَجَّـاعٌ إلـى اللهِ بالتَّوبـةِ، أو إلى التَّسـبيحِ مرجِّـعٌ له.

(٣١) ـ ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَوَّابٌ﴾، أو لـ﴿نِعْمَ ﴾، والضَّميرُ لـ﴿سُلَيْمَـٰنَ ﴾ عندَ الجُمهورِ.

﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾: بعدَ الظُّهرِ ﴿ٱلصَّـٰفِنَـٰتُ ﴾ الصافِنُ مِن الخَيْلِ: الذي يقومُ على طَرفِ سُنْبُكِ يدٍ أو رِجْلٍ، وهو من الصِّفاتِ المَحمودةِ في الخيلِ لا يكادُ يكونُ إلا في العِرَابِ الخُلَّصِ.

﴿ٱلْجِيَادُ ﴾: جمعُ جَوادٍ أو جَوْدٍ، وهو الذي يُسرِعُ في جَرْيِه، وقيل: الذي يجودُ في الرَّكضِ.

وقيل: جمعُ جيِّدٍ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ غَزا دِمشق ونَصِيبينَ وأصابَ ألفَ فَرسٍ[٢].

وقيل: أصابَها أبوهُ مِن العمالِقَةِ فوَرِثَها منه، فاستَعْرَضَها فلم تَزلْ تُعرَضُ عليهِ حتَّى غَرَبتِ الشَّمسُ وغَفَلَ عن العَصْرِ، أو عن وِرْدٍ كان له، فاغتَمَّ لَمَّا فاتَهُ فاستردَّها فعَقَرَها تقرُّبًا للهِ[٣].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «للقسم».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٥٢٦) عن الكلبي.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٦٤٤). وفي القول بالعقر نظر سيأتي.

(٣٢) ـ ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ أصلُ ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾ أنْ يُعدَّى بـ(على) لأنَّه بمَعنى: آثرتُ، لكِنْ لَمَّا أُنيبَ منابَ: أَنَبْتُ، عُدِّيَ تَعدِيَتَه.

وقيل: هو بمَعنى: تَقاعَدْتُ، مِن قولِه:

مثـلَ بعيـرِ السُّـوءِ إذْ أَحَبَّـا[1]

أي: بركَ.

و﴿حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ مفعولٌ لـه، والخيرُ: المالُ الكَثيرُ، والمُرادُ به: الخيلُ التي شَغَلَتْه، ويحتمِلُ أنَّه سَمَّاهَا خَيْرًا لتَعلُّقِ الخيرِ بها، قال عليهِ السَّلامُ: «الخَيْلُ مَعقودٌ بنَواصيهَا الخيرُ إلى يومِ القِيامَةِ»[2].

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو بفتحِ اليَاءِ[3].

﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾؛ أي: غَرَبتِ الشَّمسُ، شَبَّه غُروبَها بتَواري المُخبَّأَةِ بحِجابِها، وإضمارُها من غيرِ ذكرٍ لدَلالَةِ (العَشِيِّ) عليهَا.

(٣٣) ـ ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾ الضَّميرُ لـ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ﴾، ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾: فأخذَ يمسحُ السَّيفَ مَسْحًا ﴿بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾؛ أي: بسُوقِهَا وأَعناقِها يقطعُها، مِن قولِهم: مَسحَ عِلاوَتَهُ: إذا ضربَ عُنقَهُ.

---

(١) الرجز دون نسبة في «الأصمعيات» (ص: ١٦٣)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١١٧)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ١٦٤)، و«الصحاح» (مادة: حبب وقفل)، وقبله:

قُمـت إليـهِ بالقَفِيـلِ ضَربَـا

قال الجوهري: القفيل: السوط. والإحبابُ: البُروكُ، والإِحْبابُ في الإبل كالحِرانِ في الخيل.

(٢) رواه البخاري (٢٨٤٩)، ومسلم (١٨٧١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٧).

وقيل: جعلَ يمسَحُ بيدِهِ أعناقَها وسُوقَها حُبًّا لها[١].

وعن ابنِ كَثيرٍ: ﴿بالسُّؤْقِ﴾ على همزِ الواوِ لضَمَّةِ ما قبلَها كمُؤقنٍ، وعَن أبي عَمرٍو: ﴿بالسُّؤُوقِ﴾[٢]، وقُرِئَ: (بالسَّاقِ)[٣] اكتفاءً بالواحدِ عن الجمعِ لِأَمْنِ الإلباسِ.

(٣٤) ـ ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ أظهرُ ما قيلَ فيه: ما رُوِيَ مَرفوعًا أنَّه قال: «لأطوفَنَّ على سبعينَ امرأةً تأتي كلُّ واحدَةٍ بفارسٍ يُجاهِدُ في سَبيلِ اللهِ، ولم يَقُل: (إنْ شاءَ اللهُ)، فطافَ عليهِنَّ فلَمْ تَحمِلْ إلا امرأةٌ جاءَتْ بشقِّ رَجُلٍ، فوالذي نفسُ مُحمَّدٍ بيدِهِ لو قالَ: (إنْ شاءَ اللهُ) لجاهَدُوا فُرسانًا»[٤].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٨٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: جعل يمسح أعراف الخيل وعراقيبها حبًّا لها. ورجحه الطبري فقال: وهذا القول الذي ذكرنا عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية؛ لأن نبي الله لم يكن ـ إن شاء الله ـ لِيُعذبَ حيواناً بالعرقبة، ويُهلك مالاً من ماله بغير سبب سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها في اشتغاله بالنظر إليها.

(٢) كلا الوجهين مروي عن ابن كثير من غير طريق البزي. انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٣)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨). ولم يذكر في «التيسير» (ص: ١٦٨) سوى الأولى عن قنبل.

(٣) انظر: «البحر» (١٨/ ٢٦٤) عن زيد بن علي.

(٤) رواه البخاري (٢٨١٩)، مسلم (١٦٥٤)، ولفظ البخاري: «مئة امرأة، أو تسع وتسعين»، وفي رواية (٣٤٢٤) بلفظ: «سبعين» وفيه: «قال شعيب وابن أبي الزناد: «تسعين» وهو أصح».
وعدم قوله: إن شاء الله؛ قال ابن حجر في (فتح الباري) (٦/ ٤٦١): أي: بلسانه، لا أنه أبى أن يفوض إلى الله، بل كان ذلك ثابتاً في قلبه، لكنه اكتفى بذلك أولاً ونسي أن يجريه على لسانه.
قلت: وليس في الحديث ذكر الآية، لكن المفسرين حملوا هذه الآية عليه، فقالوا: إن هذا هو الجسد الذي أخبر الله سبحانه وتعالى عنه. وهو أظهر ما قيل في تفسير فتنته عليه السلام كما قال المصنف وغيره.

وقيـل: ولـدَ لهُ ابـنٌ فاجتمعتِ الشَّـياطينُ على قتلِـهِ، فعَلِمَ ذلك، فـكانَ يغدوهُ فـي السَّـحابِ فما شـعرَ بـه إلَّا أَنْ أُلقِيَ علـى كُرسِـيِّهِ مَيِّتًا، فتَنبَّـهَ على خطئِهِ بـأَنْ لَمْ يَتـوكَّلْ على اللهِ[1].

قيل: إنَّه غزَا صيدونَ مِن الجزائرِ فقتلَ مَلِكَها وأصابَ ابنتَهُ جرادةَ فأحبَّهَا، وكان لا يرقَأُ دمعُها جَزعًا على أبيها، فأمرَ الشَّياطينَ فمَثَّلُوا لها صُورَتَهُ فكانت تغدو إليها وتروحُ مَع وَلائِدِها يسجُدْنَ لها كعَادَتِهنَّ في ملكِهِ، فأخبرهُ آصفُ فكسرَ الصورَةَ وضربَ المرأَةَ وخرجَ إلى الفلاةِ باكِيًا[2] مُتضَرِّعًا، وكانَتْ لهُ أمُّ ولدٍ اسمُها أمينةُ إذا دخلَ للطَّهارةِ أعطاها خاتمَهُ، وكان ملكهُ فيه، فأعطاهَا يومًا فتمثَّلَ لها بصُورَتِه شيطانٌ اسمُهُ صَخْرٌ وأخذَ الخاتمَ فتَختَّمَ بِهِ وجلسَ على كُرسِيِّهِ، فاجتمعَ عليه الخلقُ ونفذَ حكمُهُ في كلِّ شيءٍ إلَّا في نِسائِه، وغيَّرَ سليمانَ عن هيئتِه، فأتاها لطلبِ الخاتمِ فطَرَدَتْه، فعرفَ أنَّ الخطيئةَ قد أدركَتْهُ، وكانَ يدورُ على البيوتِ يَتكفَّفُ حتى مَضى أربعونَ يومًا عددَ ما عُبِدَتِ الصَّورَةُ في بيتِهِ، فطارَ الشَّيطانُ وقذفَ الخاتمَ في البَحرِ، فابتلَعَهُ سمكةٌ فوقعَتْ في يدِهِ فبقرَ بطنَهَا فوجدَ الخاتمَ فتَخَتَّمَ به وخرَّ ساجدًا، وعادَ إليه الملكُ، فعَلى هذا الجسدُ صَخْرٌ سُمِّيَ به وهو جسمٌ لا رُوحَ فيه؛ لأنَّه كان مُتمَثِّلًا

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٥٤٣)، والماوردي في «النكت والعيون» (٥/ ٩٦)، عن الشعبي.
وذكره الطبرسي من الإمامية في «مجمع البيان» (٢٣/ ١١٤) عن أبي عبد الله، وهو جعفر الصادق.
وقال الآلوسي في «روح المعاني» (٢٣/ ٢٨٧): ورواه بعضهم عن أبي هريرة على وجه لا يَشُك في وضعه إلا مَن يَشُك في عصمة الأنبياء عليهم السلام.
وقال ابن حزم في «الفصل في الملل» (٤/ ١٥): وهذه كلها خرافات مَوْضُوعَة مكذوبة لم يَصح إسنادها قطّ.

(٢) في نسخة الفاروقي: «تائباً».

بما لم يَكُن كذلك، والخطيئةُ تغافُلُه عن حالِ أهلِهِ؛ لأنَّ اتِّخاذَ التَّماثيلِ كانَ جائزًا حينئذٍ، وسُجودُ الصُّورةِ بغيرِ عِلمِهِ لا يَضرُّهُ[1].

(٣٥) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾: لا يَتَسهَّلُ لـه ولا يكونُ؛ ليكونَ مُعجِزَةً لي مناسِبةً لحالي، أو لا يَنبَغِي لأحدٍ أن يسلبَهُ منِّي بعدَ هذه السلبةِ، أو لا يَصِحُّ لأحدٍ مِن بَعدي لعَظَمتِه؛ كقولِكُ: لِفُلانٍ ما ليسَ لأحدٍ مِن الفَضلِ والمالِ، على إرادةِ وَصفِ المُلْكِ بالعَظَمَةِ[2]، لا أن لا يُعطَى أحدٌ مثلَهُ فيكون منافسةً.

وتقديمُ الاستغفارِ على الاستيهابِ لِمَزيدِ اهتمامِهِ بأَمرِ الدِّينِ، ووُجوبِ تَقديمِ ما يَجعلُ الدُّعاءَ بصدَدِ الإجابةِ.

وقرأَ نافِعٌ وأبو عَمرٍو بفتحِ اليَاءِ[3].

---

(١) ذكره مطولًا الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٥٣٢ ـ ٥٤٧) عن وهب بن منبه، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٩١) عن السدي، وهو من خرافات بني إسرائيل كما نبَّهنا سابقاً في (سورة سبأ).
قال ابن حزم في «الفصل في الملل» (٤/ ١٥): معنى قَوْله تَعَالَى: ﴿فَتَنَّا سُلَيْمَـٰنَ﴾؛ أي: آتيناه من الملك ما اختبرنا به طاعته... فهذه فتنة الله تعالى لسليمان إنما هي اختباره حتَّى ظهر فضله فقط، وما عدا هذا فخرافات ولدها زنادقة اليهود وأشباههم، وأما الجسد الملقى على كرسيه فقد أصاب الله تعالى به ما أراد نؤمن بهذا كما هو، ونقول: صدق الله عز وَجل كلٌّ مِن عند الله رَبِّنا، ولو جاء نصٌّ صحيح في القرآن أَو عن رسول الله ﷺ بتفسير هذا الجسد ما هو لقلنا به، فإذا لم يَأْتِ بتفسيره ما هو نصٌّ ولا خبر صحيح فلا يحل لأحد القول بالظَّنِّ الذي هو أكذب الحديث في ذلك، فيكون كاذبًا على الله عز وَجل، إِلَّا أننا لا نشك الْبَتَّةَ في بطلان قول من قال: إنه كانَ جنيًّا تَصَوَّر بصورته، بل نقطع على أنه كذب، واللهُ تعالى لا يهتك ستر رسوله ﷺ هذا الهتك، وكذلك نبعد قَول من قال: إنه كانَ ولداً له أَرْسله إِلى السَّحاب ليربيَه، فسليمان عَلَيْهِ السَّلَام كانَ أعلمَ من أَن يُربي ابْنه بغيرِ ما طبع الله عز وَجل بِنْيَةَ البشر عليه من اللَّبن والطَّعَام، وهذه كلها خرافات موضوعة مكذوبة لم يَصح إسنادها قطّ.

(٢) في نسخة الفاروقي: «بالعظم».

(٣) أي: في ﴿بَعْدِىٓ﴾. انظر: «السبعة» (٥٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٨).

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾: المُعطي ما تشاءُ لِمَن تَشاءُ.

(٣٦) ـ ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ﴾: فذلَّلْناهَا لِطاعَتِه إجابةً لدَعْوَتِه. وقُرِئَ: ﴿الرِّياح﴾[1].

﴿تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً﴾: لينةً، مِن الرَّخاوةِ لا تُزَعْزِعُ، أو: لا تخالفُ إرادتَهُ كالمَأمورِ المُنقادِ.

﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾: أرادَ، مِن قَولِهم: (أصابَ الصَّوابَ فأخطأَ الجوابَ).

(٣٧) ـ ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلرِّيحَ﴾، ﴿كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ بدلٌ منه.

(٣٨) ـ ﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾ عَطفٌ على ﴿كُلَّ﴾ كأنَّه فصَلَ الشَّياطينَ إلى: عمَلَةٍ استعملَهُم في الأعمالِ الشَّاقَّةِ كالبِنَاءِ والغَوْصِ، ومَرَدةٍ قرنَ بعضَهُم مع بعضٍ في السَّلاسلِ لِيَكفُّوا عن الشرِّ، ولعلَّ أجسامَهُم شَفَّافةٌ صلبةٌ، فلا تُرى ويمكنُ تَقييدُها.

هذا والأقربُ: أنَّ المرادَ تمثيلُ كفِّهِم عن الشُّرورِ بالإقرانِ في الصَّفَدِ وهو القيدُ، وسُمِّيَ به العطاءُ؛ لأنَّه يَرتَبِطُ بالمُنعَمِ عليه، وفرَّقُوا بين فِعْلَيهِمَا، فقالوا صَفَدَهُ: قيَّدَهُ، وأَصْفَدَهُ: أعطاهُ، عكس: وَعَدَ وأَوْعَدَ، وفي ذلك نكتةٌ.

(٣٩) ـ ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾؛ أي: هذا الذي أعطيناكَ مِن الملكِ والبسطَةِ والتَّسلُّطِ على ما لم نُسلِّطْ به غيرَكَ عَطاؤُنا ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ﴾: فأعطِ[2] مَن شِئتَ وامنَعْ مَن شِئتَ.

﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ حالٌ مِن المُستكِنِّ في الأمرِ؛ أي: غيرَ مُحاسَبٍ على مَنِّه وإمساكِهِ؛ لتَفويضِ التَّصرُّفِ فيه إليكَ، أو من العَطاءِ، أو صلةٌ له وما بينَهُما اعتراضٌ، والمعنى: إنَّه عطاءٌ جَمٌّ لا يَكادُ يُمكِنُ حَصرُهُ.

---

(١) هي قراءة أبي جعفر، انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٣).

(٢) في نسخة الخيالي: «فأعطه».

وقيل: الإشارةُ إلى تَسخيرِ الشَّياطين، والمرادُ بالمنِّ والإمساكِ: إطلاقُهُم وإبقاؤهُم في القيدِ.

(٤٠) ـ ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ في الآخرةِ مع ما له مِن المُلكِ العَظيمِ في الدُّنيَا ﴿وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ هو الجنَّةُ.

(٤١) ـ ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ هو ابنُ عيصَ بنِ إسحاقَ، وامرأتُه ليَّا بنتُ يعقوبَ.

﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ بدلٌ مِن ﴿عَبْدَنَآ﴾، و﴿أَيُّوبَ﴾ عطفُ بيانٍ له: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ﴾: بأنِّي مَسَّني. وقرأَ حمزَةُ بإسكانِ الياءِ وإسقاطِها مِن الوَصلِ[1].

﴿ٱلشَّيْطَـٰنُ بِنُصْبٍ﴾: بتَعَبٍ، ﴿وَعَذَابٍ﴾: أَلَمٍ، وهو حكايَةٌ لكَلامِهِ الذي ناداه له، ولولا هي لقالَ: إنَّه مَسَّهُ، والإسنادُ إلى الشَّيطانِ:

إمَّا: لأنَّ اللهَ مَسَّه بذلك لِمَا فعلَ بوسوستِهِ كما قيلَ: إنَّه أعجبَ بكثرَةِ مالِهِ.

أو: استغاثَهُ مَظلومٌ فلم يُغِثه.

أو: كانَتْ مواشيهِ في ناحيَةِ ملكٍ كافرٍ فداهَنَهُ ولم يغزُه[2].

أو: لسُؤالِهِ امتحانًا لصَبرِهِ فيكونُ اعترافًا بالذَّنبِ.

أو: مراعاةً للأدبِ.

أو: لأنَّهُ وسوسَ إلى أتباعِهِ حتَّى رَفضوهُ وأخرَجُوهُ مِن دِيارِهِم.

أو: لأنَّ المرادَ مِن النُّصْبِ والعذابِ ما كان يُوَسوِسُ إليه في مرضِهِ مِن عِظَمِ البلاءِ والقنوطِ من الرَّحمةِ ويغريهِ على الجزعِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٢).

(٢) ذكر الأقوال الثلاثة الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٥٥٩)، الأول بدون نسبة، وعزى الثاني إلى وهب، والثالث إلى الكلبي.

وقرأ يَعقوبُ بفتحِ النُّونِ على المصدرِ[١].

وقُرِئَ بفَتحتينِ ـ وهو لغَةٌ كالرُّشدِ والرَّشَدِ ـ وبضَمَّتينِ للتَّثقيلِ[٢].

(٤٢) ـ ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ حكايةٌ لِمَا أُجيبَ به؛ أي: اضرِبْ برجلِكَ الأرضَ ﴿هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾؛ أي: فضَرَبَها فنبَعَتْ عينٌ فقيل: ﴿هَٰذَا مُغْتَسَلٌ﴾؛ أي: ماءٌ تغتسلُ بهِ وتَشرَبُ منه فيبرأ باطنُكَ وظاهِرُكَ.

وقيل: نبعَتْ عينانِ حارَّةٌ وباردَةٌ فاغتسلَ مِن الحارَّةِ وشربَ مِن الأُخرى.

(٤٣) ـ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ﴾ بأَنْ جَمعناهُم عليه بعدَ تفرُّقِهِم، أو أحيَيْناهُم بعدَ مَوتِهِم.

وقيل: وَهَبْنا له مثلَهُم.

﴿وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ﴾ حتَّى كان له ضعفُ ما كانَ.

﴿رَحْمَةً مِّنَّا﴾: لرَحْمَتنا عليه ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وتذكيرًا لهم ليَنتظِرُوا الفرجَ بالصَّبرِ واللَّجأِ إلى اللهِ فيما يحيقُ بهم.

(٤٤) ـ ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ عطفٌ على ﴿ٱرْكُضْ﴾. والضِّغثُ: الحزمَةُ الصَّغيرةُ من الحَشيشِ ونحوه.

﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ رُوِيَ أنَّ زوجتَهُ ليَّا بنتَ يعقوبَ ـ وقيل: رحمةَ بنتَ أفراثيمَ بنِ يوسُفَ ـ ذهبَتْ لحاجَةٍ فأبطأَتْ، فحلفَ إن بَرِئَ ضَرَبها مئةَ ضربَةٍ، فحلَّلَ اللهُ يمينَهُ بذلك، وهي رخصَةٌ باقيَةٌ في الحدودِ.

﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ فيما أصابَهُ في النَّفسِ والأهلِ والمالِ، ولا يُخلُّ به شكواهُ

---

(١) بفتح النون وإسكان الباء قرأ بها أبو حيوة وهبيرة. انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٨).

(٢) بفتحهما يعقوب، وبضمهما أبو جعفر، والباقون بضم فسكون، انظر: «النشر» (٢/ ٣٦١).

إلى اللهِ مِن الشَّيطانِ، فإنَّه لا يُسمَّى جَزَعًا كتَمنِّي العافيَةِ وطلبِ الشِّفاءِ، مع أنه قالَ ذلك خِيفَةَ أَنْ يَفتِنَهُ أو قومَهُ في الدِّينِ[1].

﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ أيُّوبُ ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ يُقْبِلُ بشراشرِهِ على اللهِ.

(٤٥) ـ ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿عَبْدَنا﴾[2] على وضعِ الجنسِ مَوضِعَ الجمعِ، أو على أنَّ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ وحدَهُ ـ لِمَزيدِ شَرَفِهِ ـ عطفُ بيانٍ لـه، و﴿إسحاقَ ويَعقوبَ﴾ عطفٌ عليه.

﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾: أولي القوَّةِ في الطَّاعةِ والبَصيرةِ في الدِّينِ.

أو: أولي الأعمالِ الجليلَةِ والعُلومِ الشَّريفَةِ، فعبَّرَ بالأيدي عن الأعمالِ لأنَّ أكثرَهَا بمُباشرَتِها، وبالأبصارِ عن المعارفِ لأنَّها أَقْوى مَبادئِها، وفيه تعريضٌ بالبَطلَةِ الجُهَّالِ أنَّهُم كالزَّمْنَى والعُماةِ[3].

(٤٦) ـ ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ﴾: جَعَلناهُم خالصينَ لنا بخَصلَةٍ خالِصَةٍ لا شَوْبَ فيها هي ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾: تُذَكُّرُهم الآخرةَ دائمًا، فإنَّ خُلوصَهُم في الطَّاعةِ[4] بسببِها، وذلك لأنَّ مطمحَ نظَرِهِم فيما يأتونَ ويَذَرونَ جوارُ اللهِ والفوزُ بلقائِه، وذلك في الآخرةِ، وإطلاقُ ﴿ٱلدَّارِ﴾ للإشعارِ بأنَّها الدَّارُ الحقيقيَّةُ والدُّنيا مَعبرٌ.

---

(١) وفيها خلاف: هل هي باقية أم لا؟ انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠/ ٦١).

(٢) وقراءة الباقين بالجمع، انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) في نسخة الفاروقي: «العماة» بدون واو.

(٤) في نسخة التفتازاني: «للطاعة».

وأضافَ نافعٌ وهِشامٌ ﴿بخالصةِ﴾ إلى ﴿ذِكْرَى﴾[١] للبَيانِ، أو لأنَّه مَصدَرٌ بمَعنى الخلوصِ فأُضِيفَ إلى فاعلِه.

(٤٧) ـ ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾: لَمِنَ المُختارينَ من أمثالِهم المُصْطَفينَ[٢] عليهِم في الخيرِ، جمعُ خَيْرٍ كشَرٍّ وأشرارٍ.

وقيل: جمعُ خَيِّرٍ أو خَيْرٍ على تخفيفهِ؛ كأمواتٍ في جمع مَيِّتٍ أو مَيْتٍ.

(٤٨) ـ ﴿ وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ ﴾ هو ابنُ أخطوبَ، استخلَفَهُ إلياسُ[٣] على بني إسرائيلَ ثم استُنبِئَ، واللامُ فيه كما في قولِه:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا[٤]

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿واللَّيسَعَ﴾[٥] تشبيهًا بالمنقولِ من (ليسع) مِن اللَّسْعِ.

﴿وَذَا ٱلْكِفْلِ﴾ ابنُ عمٍّ يسَعَ، أو بشرُ بنُ أيوبَ.

واختُلِفَ في نبوَّتِه ولقبِه، فقيل: فرَّ إليه مئةُ نبيٍّ مِن بني إسرائيلَ مِن القتلِ فآواهُم وكفلَهُم[٦].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٤) عن نافع وحده، و«التيسير» (ص: ١٨٨) عن نافع وهشام، وهو موافق للنشر (٢/ ٣٦١).

(٢) في نسخة الفاروقي: «لمن المختارين من أبناء جنسهم المفضلين».

(٣) في نسخة الفاروقي: «الناس» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٤) البيت لابن ميادة، وهو في «ديوانه» (ص: ٨١)، وذكره عنه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٣/ ١٢٤)، وابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ١٢٠). ونسب للأخطل كما في «الفائق» للزمخشري (٣/ ٢٨٨)، ولجرير كما في «اللسان» (مادة: وسع). وعجزه:

شديدًا بأعباء الخلافة كاهلُه

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

(٦) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٠٨).

وقيل: كفلَ بعملِ رَجُلٍ صالحٍ كان يُصلِّي كلَّ يومٍ مئةَ صلاةٍ[١].

﴿وَكُلٌّ﴾؛ أي: وكُلُّهم ﴿مِّنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾.

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى ما تَقدَّمَ مِن أُمورِهم ﴿ذِكۡرٌ﴾: شرفٌ لهم، أو: نوعٌ مِن الذِّكرِ وهو القرآنُ، ثمَّ شرعَ في بيانِ ما أَعَدَّ لهم ولأمثالِهم فقال: ﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٍ﴾: مرجعٍ ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ عطفُ بيانٍ لِـ(حسنَ مآبٍ)، وهو من الأعلامِ الغالبَةِ؛ كقوله[٢]: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [مريم: ٦١] وانتصبَ عنها ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ على الحالِ، والعامِلُ فيها ما في ﴿لِلۡمُتَّقِينَ﴾ مِن مَعنى الفعلِ.

وقُرِئَتا مَرفُوعتينِ[٣] على الابتداءِ والخبرِ، أو أنَّهُما خبرانِ لِمَحذوفٍ.

(٥١) ـ ﴿مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدۡعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ﴾ حالانِ مُتعاقبانِ أو مُتداخلانِ من الضَّميرِ في ﴿لَهُمُ﴾ لا مِن (المتَّقِينَ) للفصلِ، والأظهَرُ أنَّ ﴿يَدۡعُونَ﴾ استئنافٌ لِبيانِ حالِهم فيها، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ حالٌ مِن ضَميرِه، والاقتصارُ على الفاكهَةِ للإشعارِ بأنَّ مَطاعِمَهُم لِمَحضِ التَّلذُّذِ، فإنَّ التَّغذِّيَ للتَّحلُّلِ ولا تَحلُّلَ ثَمَّةَ.

(٥٢) ـ ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ لا يَنظرونَ إلى غيرِ أزواجِهنَّ ﴿أَتۡرَابٌ﴾: لِدَاتٌ لهم؛ فإنَّ التَّحابَّ بين الأقرانِ أثبَتُ، أو بعضُهنَّ لِبَعضٍ لا عجوزَ فيهنَّ ولا صَبِيَّةَ، واشتقاقُهُ مِن التُّرابِ فإنَّه يمسُّهُم في وقتٍ واحدٍ.

(٥٣) ـ ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ﴾: لأجلِهِ؛ فإنَّ الحسابَ عِلَّةُ الوُصولِ[٤] إلى الجزاءِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٧٢) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) في نسخة الفاروقي: «لقوله».

(٣) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٩) عن أبي حيوة.

(٤) في نسخة التفتازاني: «للوصول».

وقرأ ابنُ كَثيرٍ وأبو عمرٍو بالياءِ ليُوافِقَ ما قبلَه[١].

(٥٤ ـ ٥٦) ـ ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴾: انقطاعٍ.

﴿هَٰذَا﴾؛ أي: الأمرُ هذا، أو: هذا كما ذُكِرَ، أو: خُذْ هذا.

﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ﴾ إعرابُه ما سبقَ، ﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ حالٌ مِن ﴿ جَهَنَّمَ﴾.

﴿فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾: المهدُ، أو المُفترَشُ، مُستَعارٌ مِن فراشِ النَّائمِ، والمخصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ وهو: جهنمُ، كقولِه: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ ﴾ [الأعراف: ٤١].

(٥٧) ـ ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾؛ أي: ليَذُوقُوا هذا فلْيَذُوقوه، أو: العذابُ هذا فليَذوقُوه، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُبتدأً خبرُه: ﴿حميمٌ وغَسَاقٌ﴾ وهو على الأَوَّلَيْنِ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو حميمٌ، والغَسَاقُ: ما يَغْسِقُ مِن صديدِ أهلِ النَّارِ، مِن غَسَقَتِ العَيْنُ: إذا سالَ دَمْعُها.

وقرأَ حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ بتشديدِ السِّينِ[٢].

(٥٨) ـ ﴿وَءَاخَرُ﴾؛ أي: مَذوقٌ، أو عذابٌ آخرُ.

وقرَأَ البَصريَّانِ: ﴿وَأُخَرُ﴾[٣]؛ أي: ومذوقاتٌ ـ أو: أنواعُ عذابٍ ـ أُخَرُ.

﴿مِن شَكْلِهِۦ﴾: من مثلِ هذا المذوقِ أو العذابِ في الشدَّةِ، وتوحيدُ الضَّميرِ على أنَّه لِمَا ذُكِرَ، أو للشَّرابِ الشَّاملِ للحَميمِ والغَسَّاقِ، أو للغَساقِ.

وقُرِئَ بالكسرِ وهي لُغَةٌ[٤].

---

(١) والباقون بالتاء، انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٨٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٨٨).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٣٦١).

(٤) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٩) عن مجاهد.

﴿أَزْوَٰجٌ﴾: أجناسٌ، خبرٌ لـ(آخَرُ)، أو صفةٌ لـه، أو للثَّلاثَةِ، أو مرتفعٌ بالجارِّ والخبرُ مَحذوفٌ مثل: لهم.

(٥٩) ـ ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾ حكايةُ ما يُقالُ لرُؤَساءِ الطَّاغينَ إذا دخلوا النَّارَ واقتحمَها مَعَهُم فوجٌ تَبِعَهُم في الضَّلالِ، والاقتحامُ: رُكوبُ الشدَّةِ والدُّخولُ فيها.

﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ﴾ دعاءٌ مِن المتبوعينَ على أتباعِهِم، أو صِفَةٌ لـ﴿فَوْجٌ﴾، أو حالٌ؛ أي: مقولًا فيهم لا مَرْحَبًا؛ أي: ما أتوا رُحبًا وسَعَةً.

﴿إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ﴾: داخلونَ النَّارَ بأعمالهم مثلنا.

(٦٠) ـ ﴿قَالُوا۟﴾؛ أي: الأتباعُ للرُّؤساءِ: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾: بل أَنتُمْ أَحَقُّ بما قُلْتُم أو قيلَ لنا؛ لضَلالِكُم وإضلالِكُم كما قالوا: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾: قَدَّمْتُم العذابَ أو الصُّليَّ لنا بإغوائِنَا وإغرائِنا على ما قَدَّمْتُم مِن العَقائدِ الزَّائغَةِ والأعمالِ القَبيحَةِ.

﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾: فبِئسَ المَقرُّ جهنَّمُ.

(٦١) ـ ﴿قَالُوا۟﴾؛ أي: الأتباعُ أيضًا: ﴿رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ﴾: مُضاعفًا؛ أي: ذا ضعفٍ، وذلك أنْ يزيدَ على عذابِه مثلَهُ فيصيرَ ضِعفَيْنِ كقولِه: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨].

(٦٢) ـ ﴿وَقَالُوا۟﴾ أي: الطَّاغونَ: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ يعنونَ فُقراءَ المُسلمينَ الذين يَستَرذِلُونَهُم ويَسخَرُونَ بهم.

(٦٣) ـ ﴿اتَّخَذْنَاهُم سِخْرِيًّا﴾ صِفَةٌ أُخرى لـ﴿رِجَالًا﴾، وقرأ الحجازِيَّانِ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ بهمزةِ الاستفهامِ[1] على أنَّه إنكارٌ على أنفُسِهم وتأنيبٌ لها في الاستسخارِ مِنْهُم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٨٨)، و«النشر» (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿سُخريًّا﴾ بالضَّمِّ[1]، وقد سبقَ مثلُه في (المؤمنينَ).

﴿أَمْ زَاغَتْ﴾: مالَتْ ﴿عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ فلا نَراهُم، و﴿أَمْ﴾ مُعادِلَةٌ لـ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ﴾ على أنَّ المرادَ نَفْيُ رُؤيَتِهِم لغَيبَتِهِم؛ كأنَّهُم قالوا: ليسُوا هاهنا أم زاغَتْ عَنْهُم أبصارُنا.

أو لـ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾ على القِراءةِ الثَّانيةِ بمعنى: أيَّ الأمرينِ فعلنا بهم الاستسخارَ مِنْهُم أم تحقيرَهُم؛ فإنَّ زيغَ الأبصارِ كنايةٌ عنه على مَعنى إنكارِهِما على أنفُسِهم.

أو منقطعةٌ، والمرادُ: الدلالةُ على أنَّ استرذالَهُم والاستسخارَ منهم كانَ لزَيْغِ أَبصارِهِم وقصورِ أنظارِهِم على رثاثَةِ حَالِهِم.

(٦٤) ـ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الذي حَكَينا عَنْهُم ﴿لَحَقٌّ﴾ لا بُدَّ أن يتكلَّمُوا به، ثم بيَّن ما هو فقال: ﴿تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ وهو بدلٌ مِن (حق) أو خبرُ مَحذوفٍ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[2] على البدلِ مِن ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(٦٥) ـ ﴿قُلْ﴾ يا محمَّدُ للمُشركينَ: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ﴾ أُنذِرُكُم عذابَ اللهِ ﴿وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ﴾ الذي لا يقبلُ الشَّرِكَةَ والكثرةَ في ذاتِه ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ لكلِّ شيءٍ.

(٦٦) ـ ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ منه خَلقُها وإليهِ أمرُها ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يُغلَبُ إذا عاقبَ ﴿ٱلْغَفَّـٰرُ﴾ الذي يَغفِرُ ما يَشاءُ مِن الذُّنوبِ لِمَن يَشاءُ.

وفي هذه الأوصافِ تَقريرٌ للتَّوحيدِ ووَعدٌ ووَعيدٌ للمُوَحِّدينَ والمُشركينَ، وتثنيةُ ما يشعِرُ بالوعيدِ وتقديمُه لأنَّ المدَّعى هو الإنذارُ.

---

(١) وقراءة الباقين الكسر، انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

(٢) أي: (تخاصمَ). انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٥١٢)، و«البحر» (١٨/ ٢٩٠)، عن ابن أبي عبلة.

(٦٧ ـ ٦٨) ـ ﴿قُلْ هُوَ﴾؛ أي: ما أنبأْتُكُم به من أنِّي نَذيرٌ مِن عُقوبَةِ مَن هذه صِفَتُه، وأنَّه واحِدٌ في ألوهيَّتِه، وقيل: ما بعدَهُ مِن نبأِ آدمَ.

﴿نَبَؤٌا عَظِيمٌ ۝٦٧ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ لتَمادي غَفْلَتِكُم فإنَّ العاقلَ لا يُعرِضُ عن مثلِه كيفَ وقَدْ قامَتْ عليه الحُجَجُ الواضحَةُ، أمَّا على التوحيدِ فما مرَّ، وأمَّا على النبوَّةِ فقولُه:

(٦٩) ـ ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ فإنَّ إخبارَهُ عن تَقاوُلِ الملائكةِ وما جَرى بينَهُم على ما وَرَدتْ في الكتبِ المُتقدِّمَةِ مِن غيرِ سَماعٍ ومُطالعَةِ كتابٍ لا يُتصوَّرُ إلا بالوَحْيِ، وإذ مُتعَلِّقٌ بـ﴿عِلْمٍ﴾ أو محذوفٍ إذ التَّقديرُ: مِن علمٍ بكَلامِ الملأِ الأعلى.

(٧٠) ـ ﴿إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾؛ أي: لأنَّما، كأنَّه لَمَّا جوَّزَ أنَّ الوحيَ يأتيهِ بيَّنَ بذلك ما هو المقصودُ به تحقيقًا لقوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ ويجوزُ أَنْ يرتفِعَ بإسنادِ ﴿يُوحَىٰ﴾ إليه.

وقُرِئَ: ﴿إنَّما﴾ بالكسرِ[1] على الحكايَةِ.

(٧١) ـ ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ مُبيِّنٌ له؛ فإنَّ القصَّةَ التي دخلَتْ (إذ) عليها مُشتَمِلَةٌ على تقاوُلِ الملائكةِ وإبليسَ في خلقِ آدمَ واستحقاقِهِ للخِلافَةِ والسُّجودِ على ما مرَّ في (البقرةِ)، غيرَ أنَّها اختُصِرَت اكتفاءً بذلك واقتصارًا على ما هو المقصودُ منها، وهو إنذارُ المشركينَ على استكبارِهِم على النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ بمثلِ ما حاقَ بإبليس على استكبارِهِ على آدمَ.

هذا ومِن الجائزِ أَنْ تكونَ مُقاوَلَةُ اللهِ إيَّاهُم بواسطةِ مَلَكٍ، وأنْ يُفسَّرَ الملأُ الأعلى بما يعمُّ اللهَ والملائكةَ.

---

(١) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٢).

(٧٢) ـ ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾ عدَّلْتُ خِلْقتهُ ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾: وأحيَيْتُهُ بنفخِ الرُّوحِ فيه، وإضافَتُه إلى نفسِهِ لشَرَفِهِ وطَهارَتِه.

﴿فَقَعُواْ لَهُۥ﴾: فخِرُّوا له ﴿سَٰجِدِينَ﴾ تكرمَةً وتَبجيلًا له، وقد مرَّ الكلامُ فيه في (البقرةِ).

(٧٣ ـ ٧٤) ـ ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٧٣ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ﴾: تعظَّمَ، ﴿وَكَانَ﴾ وصارَ ﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ باستكبارِهِ عن أمرِ اللهِ واستكبارِهِ عن المُطاوعَةِ، أو كانَ مِنْهُم في علمِ اللهِ.

(٧٥) ـ ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾: خلَقْتُه بنَفسِي مِن غيرِ تَوسُّطِ كأبٍ وأُمٍّ، والتَّثنيَةُ لِمَا في خلقِه مِن مَزيدِ القُدرَةِ واختلافِ الفعلِ. وقُرِئَ على التَّوحيدِ[1].

وترتيبُ الإنكارِ عليه للإشعارِ بأَنَّهُ المستدعي للتَّعظيمِ، أو بأنَّه الذي تشبَّثَ به في تركِه، وهو لا يصلحُ مَانعاً؛ إذ للسَّيدِ أن يستخدمَ بعضَ عَبيدِهِ لبَعْضٍ سِيَّمَا وله مزيدُ اختِصاصٍ.

﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾: تكبَّرْتَ مِن غيرِ استِحقاقٍ، أو كنتَ ممَّنْ عَلا واستحقَّ التَّفوُّقَ.

وقيل: أستكبرتَ الآنَ أم لم تزَلْ كنتَ مِن المستكبرينَ.

وقرئ: (اسْتكْبَرْتَ) بحذفِ الهمزةِ[2] لدَلالةِ ﴿أَمْ﴾ عليها، أو بمَعنى الإخبارِ.

(٧٦) ـ ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ إبداءٌ للمَانعِ، وقوله: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ دليلٌ عليه، وقَد سبقَ الكَلامُ فيه.

---

(١) أي: (بيَدِي). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١) عن الجحدري.

(٢) هي رواية عن ابن كثير، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١).

(٧٧) ـ ﴿ قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا ﴾: مِن الجنَّةِ، أو السَّماءِ، أو مِن الصُّورَةِ المَلَكيَّةِ ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ﴾ مطرودٌ مِن الرَّحمَةِ ومحلِّ الكرامَةِ.

(٧٨ ـ ٨١) ـ ﴿ وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ ﴾ مرَّ بيانُه في (الحِجْر).

(٨٢ ـ ٨٣) ـ ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ ﴾: فبِسُلْطانِكَ وقَهرِكَ ﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾: الذين أخلصَهُم اللهُ لِطاعَتِه وعَصَمهُم مِن الضَّلالةِ، أو: أخلَصُوا قلوبَهُم للهِ على اختلافِ القِراءَتينِ.

(٨٤ ـ ٨٥) ـ ﴿قال فالْحَقَّ والْحَقَّ أَقولُ﴾؛ أي: فأُحِقُّ الحقَّ وأقولُه.

وقيل: الحقُّ الأوَّلُ اسمُ اللهِ تَعالى ونصبُه بحذفِ حَرفِ القسمِ كقولِه:

إنَّ عَلَيْكَ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا[1]

وجوابُه: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ وما بينَهُمَا اعتِراضٌ، وهو على الأوَّلِ جَوابُ مَحذوفٍ، والجملةُ تَفسيرٌ لـ﴿الحقَّ﴾ المقولِ.

وقرأ عاصِمٌ وحمزَةُ برفعِ الأوَّلِ على الابتداءِ[2]؛ أي: الحقُّ يميني أو قسمِي، أو الخبرِ؛ أي: أنا الحقُّ.

---

(١) تمامُه:

تُؤخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءُ طَائِعَا

ورد دون نسبة في «الكتاب» (١/ ١٥٦)، و«المقتضب» (٢/ ٦٣)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٢/ ٤٨)، و«الحجة» للفارسي (٥/ ٣٥٠)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٢٠٣) وعندهم جميعاً: «إن عليَّ اللهَ». المبايعة: البيعة والطاعة للسلطان، و«تُؤخَذ» بدل من «تبَايع»، قاله البغدادي، قال: وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ومع شهرته لا يعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٨٨).

وقُرِئَا مَرفُوعَيْنِ[(١)] على حذفِ الضَّميرِ مِن ﴿أَقولُ﴾ كقولِه:

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[(٢)]

ومَجرورَيْنِ[(٣)] على إضمارِ حَرفِ القَسَمِ في الأوَّلِ، وحكايةِ لَفظِ المُقسَمِ به في الثَّاني للتَّوكيدِ، وهو سائغٌ فيه إذا شاركَ الأوَّلَ[(٤)].

وبرفعِ الأوَّلِ وجَرِّهِ ونصبِ الثَّاني[(٥)]، وتخريجُه على ما ذكَرْنا.

والضَّميرُ في ﴿مِنْهُمْ﴾ للنَّاسِ إذ الكلامُ فيهم، والمرادُ بـ﴿مِنكَ﴾: من جنسِكَ؛ ليَتناولَ الشَّياطينَ، وقيل: للثَّقَلينِ[(٦)]، و﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدٌ له أو للضَّميرَيْنِ[(٧)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١) عن الأعمش وابن عباس.

(٢) لَأبِي النَّجْمِ، وأَوَّلُه:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا....................

انظر: «ديوان أبي النجم» (ص: ١٣٢)، و«الكتاب» (١/ ٨٥ و١٣٧)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤٠ و٢٤٢) (٢/ ٩٥)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٨٤)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٧٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٥٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١) عن عيسى بن عمر.

(٤) أي: إذا كان مثلَه لفظاً ومعنًى ساغت الحكايةُ فيه كما هنا، وهو حسن؛ لأنه تأكيد على تأكيد؛ إذ القسم في نفسه مؤكد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) برفع الأول مع نصب الثاني قراءة سبعية تقدم تخريجها قريباً، وبجر الأول مع نصب الثاني نسبها ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٥٨٣) لابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وأبو رجاء، ومعاذ القارئ، والأعمش.

(٦) قوله: «وقيل: للثقلين» عطفٌ على «للناس».

(٧) «أو للضميرين»؛ أي: ضمير ﴿مِنكَ﴾ وضمير ﴿مِنْهُمْ﴾.

(٨٦) ـ ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ﴾؛ أي: علـى القُـرآنِ، أو تبليـغِ الوَحْـيِ ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾: المُتصنِّعيـنَ بمـا لسـتُ مِـن أَهلِـهِ علـى مـا عَرَفْتُـم مِن حالـي فأنتحلَ النبـوَّةَ وأتقـوَّلَ القُرآنَ.

(٨٧) ـ ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٌ﴾: عِظَةٌ ﴿لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾: للثَّقَلينِ.

(٨٨) ـ ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ وهو ما فيهِ مِن الوَعدِ والوعيدِ، أو: صدقَهُ بإتيان[1] ذلك.

﴿بَعۡدَ حِينِۭ﴾: بعدَ الموتِ، أو يومَ القيامةِ، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ، وفيهِ تَهديدٌ.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ «ص» كانَ له بوزنِ كُلِّ جبلٍ سَخَّرَه اللهُ لداودَ عشرُ حَسَناتٍ، وعصمَهُ أن يُصِرَّ على ذنبٍ صَغيرٍ أو كبيرٍ»[2].

* * *

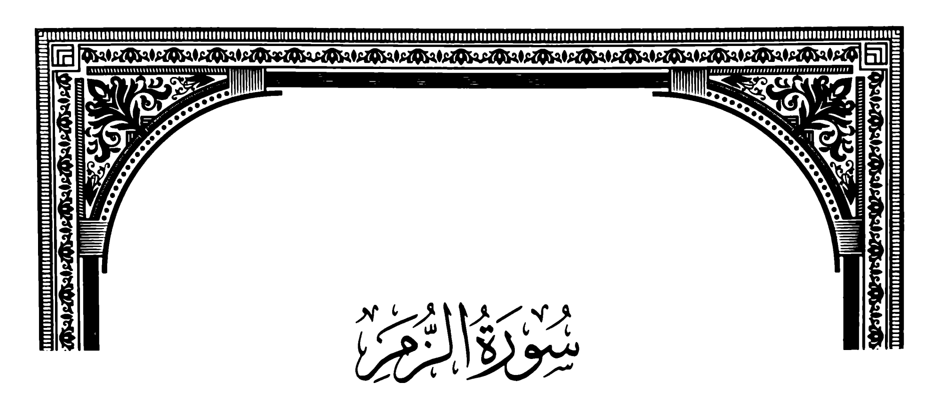
---

(١) في نسخة الفاروقي: «بإثبات».

(٢) رواه الثعلبي في (تفسيره) (٨/ ١٧٥) (ط: دار إحياء التراث)، والواحدي في (الوسيط) (٣/ ٥٣٧)، وهو قطعة من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه الموضوع، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.



سُورَةُ الزُّمَرِ



سُورَةُ الزُّمَرِ

مَكِّيَّةٌ، إلَّا قولَه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ﴾ الآيةَ[1]. وآيُها خمسٌ وسَبعونَ أو ثنتانِ وسبعونَ[2].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ خبرُ مَحذوفٍ مثل: هذا، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وهو على الأوَّلِ صِلَةُ التَّنزيلِ، أو خبرٌ ثانٍ، أو حالٌ عملَ فيها معنى الإشارةِ أو التنزيلِ، والظَّاهرُ أنَّ (الكتاب) على الأوَّلِ: السُّورةُ، وعلى الثَّاني: القُرآنُ.

وقُرِئَ: (تنزيلَ) بالنَّصبِ[3] على إضمارِ فعلٍ نحو: اقرَأْ أو الزَمْ.

(٢) ـ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ مُلتَبِسًا بالحقِّ، أو بسببِ إثباتِ الحقِّ وإظهارِه وتَفصيلِه.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢١٦)، وفيه: «مَكِّيَّة، قال ابن عبَّاس وعطاء: إلاَّ ثلاث آيات منها فإنها نزلت بالمدينة في وحشي قاتل حمزة، وهن قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾».

(٢) انظر المصدر السابق، وفيه: «وهي سبعون وخمس آيات في الكوفي، وثلاث في الشَّامي، واثنتان في عدد الباقين، اختلافها سبع آيات...». وتنظر ثمة.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر، وإبراهيم بن أبي عبلة كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١).

﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مُمَحِّضًا له الدِّينَ مِن الشِّركِ والرِّياءِ.

وقُرِئَ برفعِ (الدِّينُ)[1] على الاستئنافِ لتَعليلِ الأَمرِ، وتقديمُ الخبرِ لتَأكيدِ الاختصاصِ المستفادِ مِن اللامِ كما صَرَّحَ بِهِ مُؤكَّدًا، وأجراه مُجرى المعلومِ المقرَّرِ لِكَثرةِ حُجَجِهِ وظهورِ بَراهينِهِ فقال:

(٣) ـ ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾ أي: ألا هو الذي وجبَ اختصاصُهُ بأن تُخلَصَ له الطَّاعةُ، فإنَّه المتفرِّدُ بصفاتِ الألوهيَّةِ والاطِّلاعِ على الأسرارِ والضَّمائرِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ يحتمِلُ المُتَّخِذِينَ مِن الكفرَةِ والمُتَّخَذينَ مِن الملائكةِ وعيسى والأصنام على حذفِ الرَّاجعِ، وإضمارُ المُشركينَ مِن غيرِ ذكرٍ لدلالةِ المساقِ عليهم، وهو مُبتدأٌ خبرُه على الأوَّلِ: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ بإضمارِ القَولِ، أو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ وهو مُتعيِّنٌ على الثَّاني، وعلى هذا يكونُ القولُ المُضمَرُ بما في حَيِّزِه حَالًا أو بدلًا مِن الصِّلَةِ، و﴿زُلۡفَىٰٓ﴾ مصدرٌ أو حالٌ.

---

(١) هي قراءة ابن أبي عبلة كما في «الكامل» للهذلي (ص: ٦٢٩)، و«البحر» (١٨/ ٣٠٦). ونفى الزجاج أن تكون قراءة، وذلك في معرض رده على الفراء الذي أجاز الرفع دون التصريح بكونه قراءة، على أن تكون الجملة قد انتهت عند ﴿مُخۡلِصٗا﴾، ويكون ﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ ابتداء؛ كأنك قلت: اعبد الله مُطيعًا، فَلَه الدين. فقال الزجاج: وهذا لا يجوز من جهتين: إحداهما: أنه لم يقرأ به، والأخرى: أنه يفسده ﴿أَلَا للهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، فيكون ﴿له الدينُ﴾ مكرراً في الكلام لا يحتاج إليه، قال: وإنما الفائدة في ﴿أَلَا للهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ تحسن بقوله: ﴿مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤١٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

وقُرِئَ: (قالوا ما نعبدُهُم)[١]، و(ما نعبدُكُم إلا لتُقرِّبُونَا)[٢] حكايةً لِمَا خاطَبُوا به آلهتَهُم، و(نُعْبُدهم) بضمِّ النُّونِ[٣] إتبَاعًا.

﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ مِـن الدِّينِ بإدخالِ المحقِّ الجنَّةَ والمبطلِ النَّارَ، والضَّميرُ للكَفَرةِ ومُقابليهِم.

وقيل: لَهُم ولِمَعبوديهِم، فإنَّهُم يرجُونَ شَفاعتَهُم وهم يَلعنونَهُم.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ لا يُوفِّقُ للاهتداءِ إلـى الحـقِّ ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ فإنَّهُما فاقِدا[٤] البصيرةِ.

(٤) ـ ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ كـما زَعـموا ﴿لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ إذ لا موجودَ سِواهُ إلَّا وهو مخلوقُه لقيامِ الدَّلالةِ على امتناعِ وجودِ واجِبَيْنِ ووجوبِ استنادِ ما عدا الواجبَ إليه، ومِن البَيِّنِ أنَّ المخلوقَ لا يُماثِلُ الخالقَ فيقومُ مقامَ الولدِ له، ثمَّ قَرَّر ذلك بقولِه:

﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ فإنَّ الألوهيَّةَ الحقيقيَّةَ تتبعُ الوُجوبَ المُستلزِمَ للوحدةِ الذَّاتيَّةِ وهي تُنافي المماثلةَ فضلًا عن التَّوالُدِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن المثلينِ مُركَّبٌ مِن الحقيقةِ المُشتركَةِ والتَّعيُّنِ المخصوصِ، والقَهَّاريَّةُ المُطلقَةُ تنافي قبولَ الزَّوالِ المُحْوِجِ إلى الولدِ، ثمَّ استدلَّ على ذلك بقولِه:

---

(١) هي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤١٤)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ١٥٦)، و«معاني القرآن» للنحاس (٦/ ١٥٠)، و«تفسير البغوي» (٧/ ١٠٤).

(٢) وهي قراءة أبي رضي الله عنه، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤١٤)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ١٥٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢٤٤)، و«معاني القرآن» للنحاس (٦/ ١٥١).

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٦٦) و«البحر» (١٨/ ٣٠٨).

(٤) في نسخة الخيالي: «عادما»، وفي نسخة الفاروقي: «فإنهما في علم الله كذلك لعدم».

(٥) ـ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾ يُغْشِي كلَّ واحدٍ مِنْهُما الآخرَ، كأنَّه يَلُفُّ عليه لَفَّ اللباسِ باللابسِ، أو يُغيبُهُ به كما يُغَيِّبُ الملفوفُ باللِّفافةِ، أو يجعلُه كارًّا عليهِ كرورًا مُتَتابعًا تتابُعَ أكوارِ العِمامَةِ.

﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو مُنتهَى دَورِهِ، أو مُنقَطَعُ حَركتِهِ.

﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ القادرُ على كلِّ ممكنٍ، الغالبُ على كلِّ شيءٍ.

﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ حيثُ لم يُعاجِلْ بالعُقوبَةِ وسَلْبِ ما في هذه الصَّنائعِ مِن الرَّحمةِ وعُمومِ المنفعةِ.

(٦) ـ ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ استدلالٌ آخرُ بما أوجدَهُ في العالمِ السُّفليِّ مبدوءًا بهِ مِن خلقِ الإنسانِ لأنَّه أقربُ وأكثرُ دلالةً وأعجَبُ، وفيه على ما ذكرَه ثلاثُ دلالاتٍ:

خلقُ آدمَ أوَّلًا مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ.

ثمَّ خلقُ حوَّاءَ مِن قُصَيْراهُ[١].

ثمَّ تَشعيبُ الخلقِ الفائتِ للحَصرِ مِنْهُما.

و(ثمَّ) للعَطفِ على مَحذوفٍ هو[٢] صِفَةُ ﴿نَّفْسٍ﴾، مثل: خَلقَها، أو على مَعنى ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، أي: مِن نَفسٍ وُحِّدَت ثمَّ جعلَ منها زوجَها فشفعَها بها، أو على ﴿خَلَقَكُم﴾ لتَفاوُتِ ما بين الآيتينِ؛ فإنَّ[٣] الأولى عادةٌ مُستمرَّةٌ دونَ الثَّانيةِ.

---

(١) قال الجوهريُّ: (القُصْرى والقُصَيرى): الضِّلعُ التي تلي الشَّاكلةَ، وهي الواهنةُ في أسفلِ الأضلاعِ، انظر: «الصحاح»: (مادة: قصر).

(٢) في نسخة التفتازاني: «وهو».

(٣) في نسخة الخيالي زيادة: «الآية».

وقيل: أخرجَ مِن ظهرِهِ ذُرِّيَّتَه كالذَّرِّ، ثمَّ خلقَ منها[1] حوَّاءَ.

﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ وقضى أو قسمَ لَكُم؛ فإنَّ قَضاياهُ وقَسْمَهُ توصَفُ بالنُّزولِ مِن السَّماءِ حيثُ كَتَبَ في اللوحِ، أو أحدثَ لَكُم بأسبابٍ نازلةٍ كأشعَّةِ الكواكبِ والأمطارِ. ﴿مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ ذكرًا وأُنثى مِن الإبلِ والبقرِ والضَّأنِ والمعزِ.

﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ بيانٌ لكيفيَّةِ خلقِ ما ذكرَ مِن الأناسيِّ والأنعامِ إظهارًا لِمَا فيها مِن عَجائبِ القُدرَةِ، غيرَ أنَّه غلَّبَ أولي العقلِ أو خصَّهُم بالخطابِ لأنَّهُم المَقصودونَ.

﴿خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ حَيوانًا سَوِيًّا مِن بعدِ عظامٍ مَكسوَّةٍ لحمًا مِن بعدِ عظامٍ عاريةٍ مِن بعدِ مُضَغٍ مِن بعدِ عَلَقٍ مِن بعدِ نُطَفٍ ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ ظلمةُ البَطنِ والرَّحمِ والمشيمةِ، أو الصُّلبِ والرَّحِمِ والبطنِ.

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ الذي هذه أفعالُه ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ هو المستحقُّ لعِبادَتِكُم والمالكُ ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا يُشارِكُه في الخلقِ غيرُه.

﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ يُعْدَلُ[2] بكم عن عِبادَتِه[3] إلى الإشراكِ.

(٧) - ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ﴾ عن إيمانِكُم ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ لاستضرارِهِم به رحمةً عليهِم.

﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ لأنَّه سَببُ فَلاحِكُم. وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ في روايةٍ وأبو

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «منه»، وفي نسخة الطبلاوي: «ثم خلق منها بعد ذلك». قال الخفاجي في «حاشيته»: (٧/ ٣٢٨): قوله: «ثم خلق منها» أي: من قصيراهُ، وفي نسخة: منه، أي من آدم عليه الصلاة والسلام، ومن أرجع ضمير منها للذرية فقد سها.

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «كيف يعدل».

(٣) في نسخة الفاروقي: «العبادة».

عمرٍو والكِسائيُّ بإشباعِ ضَمَّةِ الهاءِ لأنَّها صارَتْ بحَذفِ الألفِ موصولةً بمُتحرِّكٍ، وعن أبي عمرٍو ويعقوبَ إسكانُها وهو لُغَةٌ فيها[1].

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمُحاسبَةِ والمُجازاةِ.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ فلا تَخفى عليه خافيَةٌ من أعمالِكُم.

(٨) - ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ لزوالِ ما ينازعُ العقلَ في الدلالةِ على أنَّ مبدأَ الكلِّ منه.

﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ﴾ أعطاهُ، مِن الخَوَلِ وهو التَّعهُّدُ، أو الخَوْلِ وهو الافتخارُ.

﴿نِعْمَةً مِّنْهُ﴾ مِن اللهِ.

﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ أي نَسِيَ الضرَّ الذي كانَ يدعو اللهَ إلى كشفِهِ، أو ربَّهُ الذي كان يَتضرَّعُ إليه، و(ما) مثله الذي في قولِه: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾.

﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قبلِ النعمَةِ.

﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ورُوَيسٌ بفتحِ الياءِ[2]،

---

(١) قرأ نافع وعاصم ويعقوب وحمزة بضم الهاء من غير صلة، وابن كثير وابن ذكوان والكسائي وابن وردان وخلف في اختياره بالضم مع الصلة، والسوسي وابن جماز بإسكانها، وللدوريّ عن أبي عمرو وجهان: الإسكان والضم مع الصلة، ولهشام وجهان أيضاً: الإسكان والضم من غير صلة، هذا ما يؤخذ له من «الشاطبية»، ولكن صاحب «النشر» ذكر أن الإسكان له ليس من طرق «التيسير» و«الشاطبية» وإن كان صحيحاً عنه، وعلى هذا ينبغي الاقتصار له على وجه الضم مع عدم الصلة. انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٠ـ٥٦١)، و«التيسير» (ص: ١٨٩)، و«النشر» (١/ ٣٠٥)، و«البدور الزاهرة» (ص: ٢٧٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤)، و«النشر» (١/ ٣٠٧)، وهي بخلاف عن رويس كما ذكر ابن الجزري، وقراءة الباقين بالضم.

والضَّلالُ والإضلالُ لَمَّا كانا نتيجةَ جَعلِهِ؛ صحَّ تعليلُهُ بهما وإن لم يكونَا غَرَضينِ[1].

﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ أمرُ تَهديدٍ فيه إشعارٌ بأنَّ الكُفرَ نوعُ تَشهٍّ لا سندَ له، وإقناطٌ للكافرِ مِن التَّمتُّعِ في الآخرةِ، ولذلك علَّلَه بقولِه: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ على سبيلِ الاستئنافِ للمُبالغَةِ.

(٩) ـ ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ قائم بوظائفِ الطَّاعاتِ.

﴿آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ ساعاتِه، و(أم) مُتَّصلَةٌ بمحذوفٍ تَقديرُه: الكافرُ خَيرٌ أم مَن هوَ قانِتٌ، أو مُنقطعَةٌ والمعنى: بل أَمَن هو قانِتٌ كمَنْ هو بضِدِّه. وقرأ الحِجازيَّانِ وحمزةُ بتَخفيفِ الميمِ[2] بمعنى: أَمَن هو قانتٌ للهِ كمَن جعلَ له أندادًا.

﴿سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ حالانِ مِن ضميرِ ﴿قَانِتٌ﴾، وقُرِئَا بالرَّفعِ[3] على الخبرِ بعدَ الخبرِ، والواوُ للجمعِ بينَ الصِّفتَينِ. ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ في مَوقعِ الحالِ أو الاستئنافِ للتَّعليلِ.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ نفيٌ لاستواءِ الفَريقَيْنِ باعتبارِ القُوَّةِ العِلميَّةِ بعدَ نَفيِهَا باعتبارِ القُوَّةِ العَمَليَّةِ على وجهٍ أبلغَ لِمَزيدِ فضلِ العلمِ.

---

(١) قال الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «والضلال والإضلال... إلخ» يعني: أن اللام هنا لام العاقبة والمآل لترتب ما ذكر على هذا الجعل، وهي مستعارة من لام التعليل الداخلة على الغرض استعيرت لما ذكر كما مر تحقيقه، لكن فيه أن الضلال ليس نتيجة جعل الأنداد بل سبب مقدم عليه كما لا يخفى، والإضلال لا يمتنع فيه أن يكون غرضاً إلا أن يقال: المترتب عليه الضلال الكامل أو ضلال مخصوص أو استمراره، والإضلال وإن قصد من فعلهم لكنهم لا يعتقدون أو لا يظهرون أنه إضلال بل إرشاد، والمراد بالنتيجة ما يؤدي إليه الفعل، والغرض ما يقصد ترتبه على الفعل.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٦١)، و«التيسير» (ص: ١٨٩)، وقرأ الباقون بالتشديد.

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٥٢٣)، و«البحر» (١٨/ ٣١٧)، عن الضحاك.

وقيل: تقريرٌ للأوَّلِ على سبيلِ التَّشبيهِ؛ أي: كمَا لا يَستَوِي العالِمُونَ والجاهلونَ لا يَستَوِي القانِتونَ والعاصونَ[1].

﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بأمثالِ هذه البياناتِ. وقُرِئَ: (يذَّكَّرُ) بالإدغامِ[2].

(١٠) ـ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ بلزومِ طاعتِه.

﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ أي للذينَ أحسَنُوا بالطَّاعاتِ في الدُّنيا مثوبةٌ حَسنةٌ في الآخرةِ. وقيل معناهُ: للذينَ أحسَنُوا حسنةٌ في الدُّنيا هي الصِّحَّةُ والعافيةُ، وفي ﴿هَٰذِهِ﴾ بيانٌ لِمَكانِ ﴿حَسَنَةٌ﴾.

﴿وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ﴾ فمَن تعسَّرَ عليه التوفُّرُ على الإحسانِ في وَطنِه فليُهاجِر إلى حيثُ يتمكَّنُ منه.

﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ على مَشاقِّ الطَّاعةِ مِن احتمالِ البلاءِ ومُهاجرةِ الأوطانِ لها ﴿أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أجرًا لا يَهتدي إليه حسابُ الحُسَّابِ.

وفي الحديثِ: أنَّه «يُنصَبُ الموازينُ يومَ القيامةِ لأهلِ الصَّلاةِ والصَّدقَةِ والحجِّ فيوفونَ بها أجورَهُم، ولا يُنصبُ لأهلِ البَلاءِ بل يُصَبُّ عليهم الأجرُ صَبًّا حتَّى يَتمنَّى أهلُ العافِيَةِ في الدُّنيا أنَّ أجسادَهُم تُقرضُ بالمَقاريضِ ممَّا يذهَبُ به أهلُ البلاءِ مِن الفَضلِ»[3].

---

(١) وأراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل غير عالم، وفيه ازدراء عظيم بالذين يقتنون العلوم ثم لا يقنتون، ويفتنُّون فيها ثم يُفتنون بالدنيا، فهم عند الله جهلة حيث جعل القانتين هم العلماء. انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٧٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٧٧)، و«البحر» (١٨/ ٣١٨).

(٣) رواه ابن مردويه كما في «الكافي الشاف» (ص: ١٤٣)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٢)، من حديث أنس رضى الله عنه. قال الحافظ: وإسناده ضعيف جدًّا. =

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مُوَحِّدًا له ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ وأُمِرتُ بذلك لأجلِ أَنْ أكونَ مُقدَّمَهُم في الدُّنيا والآخرةِ لأنَّ قصبَ السَّبقِ في الدِّينِ بالإخلاصِ، أو لأنَّهُ أوَّلُ مَن أسلمَ وجهَهُ للهِ مِن قُرَيشٍ ومَن دانَ بدينِهم، والعَطفُ لِمُغايرةِ الثَّاني الأوَّلَ بتَقيُّدِهِ بالعِلَّةِ والإشعارِ بأنَّ العِبادةَ المقرونةَ بالإخلاصِ وإن اقتضَتْ لذاتِها أن يُؤمرَ بها؛ فهيَ أيضًا تقتضيهِ لِمَا يلزمُهُ مِن السبقةِ في الدِّينِ.

ويجوزُ أن تجعلَ اللامُ مَزيدَةً كما في: أَردْتُ لِأَنْ أفعلَ، فيكونُ أمرًا بالتقدُّمِ في الإخلاصِ والبدءِ بنَفسِهِ في الدُّعاءِ إليه بعدَ الأمرِ به.

(١٣) ـ ﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ بتركِ الإخلاصِ والميلِ إلى ما أَنتُم عليه مِن الشِّركِ والرِّياءِ.

﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ لعظمةِ ما فيهِ.

(١٤) ـ ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي﴾ أمرٌ بالإخبارِ عن إخلاصِه[١]، وأن[٢] يكونَ

= ورواه بنحوه الطَّبراني في «الكبير» (١٢٨٢٩) عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظ: «يُؤتَى بالشَّهيد يوم القيامة فينصبُ للحساب، ويُؤتَى بالمتصدق فينصبُ للحساب، ثم يُؤتَى بأهل البلاء فلا يُنصبُ لهم ميزان ولا ينشر لهم ديوان، فيُصبُّ عليهم الأجر حتى إن أهل العافية لَيَتَمَنَّوْن في الموقف أن أجسادهم قرضت بالمقاريض من حسن ثواب الله لهم».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٠٥): فيه مجاعة بن الزبير، وثقه أحمد وضعفه الدارقطني.

ولقوله في آخره: «حتى يتمنَّى أَهْلُ العَافية...» شاهد من حديث جابر رضي الله عنه، رواه الترمذي (٢٤٠٢) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرِفُه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد رَوَى بعضُهم هذا الحديثَ عن الأعمش، عن طلحةَ بن مُصَرِّفٍ، عن مسروقٍ قولَه شيئًا من هذا.

(١) في نسخة التفتازاني: «أمرٌ بإخلاصه».

(٢) في نسخة التفتازاني: «وعن أن».

مُخلِصًا لـه دينَهُ بعدَ الأمرِ بالإخبارِ[1] عن كونِه مأمورًا بالعبادةِ والإخلاصِ خائفًا عن المُخالفَةِ مِـن العقابِ قَطْعًا لأطماعِهِم، ولذلك رتَّـبَ عليهِ قولَه: (١٥) ـ ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ تهديدًا وخذلانًا لهم.

﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ الكاملينَ في الخُسرانِ ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالضَّلالِ، ﴿وَأَهۡلِيهِمۡ﴾ بالإضلالِ ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ حين يَدخلونَ النَّارَ بدلَ الجنَّةِ لأنَّهُم جمعوا وُجوهَ الخُسرانِ.

وقيل: فخَسِرُوا أهليهِم لأنَّهُم إنْ كانوا مِن أَهلِ النَّارِ فقد خَسِرُوهم كما خَسِرُوا أنفُسَهُم، وإن كانوا مِن أهلِ الجنَّةِ فقَدْ ذهبُوا عنهم ذَهابًا لا رُجوعَ بعدَهُ.

﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ مُبالغةٌ في خُسرانِهم لِمَا فيهِ من الاستئنافِ والتَّصديرِ بـ(ألا) وتوسيطِ الفصلِ وتَعريفِ ﴿ٱلۡخُسۡرَانُ﴾ ووصفِه بـ﴿ٱلۡمُبِينُ﴾.

(١٦) ـ ﴿لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ شرحٌ لخُسرانِهم ﴿وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞ﴾ أطباقٌ مِن النَّارِ هي ظلَلُ الآخرينَ.

﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ ذلك العَذابُ هو الذي يُخَوِّفُهم به ليَجتَنِبُوا ما يُوقِعُهم فيه.

﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ولا تتعرَّضُوا لِمَا يوجِبُ سَخَطِي.

(١٧ ـ ١٨) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ البالغَ غايةَ الطُّغيانِ، (فَعَلُوتٌ) مِنه بتَقديمِ اللامِ على العينِ، بُنِيَ للمُبالغَةِ في المصدرِ كالرَّحمُوتِ، ثمَّ وُصِفَ به للمُبالغَةِ في النَّعتِ، ولذلك اختصَّ بالشَّيطانِ ﴿أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ بدلُ اشتمالٍ منه ﴿وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾

---

(١) في نسخة الخيالي: «بعد الإخبار».

وأقبَلُوا إليه بشَراشِرِهم عمَّا سِواهُ ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ بالثَّوابِ على ألسِنَةِ الرُّسُلِ، أو الملائكةِ عندَ حُضورِ المَوتِ.

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ وُضِعَ فيه الظَّاهِرُ مَوضِعَ ضميرِ (الذين اجتَنبُوا) للدَّلالةِ على مبدأِ اجتِنابِهم وأنَّهُم نُقَّادٌ في الدِّينِ يَمِيزُونَ بينَ الحقِّ والباطلِ، ويُؤثرونَ الأفضلَ فالأفضلَ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ لدينِه ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ العقولِ السَّليمَةِ عن مُنازعَةِ الوَهمِ والعادةِ، وفي ذلك دلالةٌ على أنَّ الهِدايةَ تَحصُلُ بفعلِ اللهِ وقَبولِ النَّفسِ لها.

(١٩) ـ ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ جملةٌ شرطيَّةٌ مَعطوفَةٌ[1] على محذوفٍ دلَّ عليه الكَلامُ، تقديرُهُ: أأنتَ مالِكُ أمرِهم فمَنْ حَقَّ عليه العَذابُ فأنتَ تُنقِذُهُ؟! فكُرِّرَت الهمزةُ في الجزاءِ لتأكيدِ الإنكارِ والاستبعادِ، ووُضِعَ ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ موضِعَ الضَّميرِ لذلك، وللدَّلالةِ على أنَّ مَن حُكِمَ عليه بالعذابِ كالواقعِ فيه؛ لامتناعِ الخُلْفِ فيه، وأنَّ اجتهادَ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ في دُعائِهم إلى الإيمانِ سَعيٌ في إنقاذِهم مِن النَّارِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ جُملَةً مُستأنَفَةً للدَّلالةِ على ذلك والإشعارِ بالجَزاءِ المَحذوفِ.

(٢٠) ـ ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾ عَلاليَ بعضُها فوقَ بَعضٍ ﴿مَّبْنِيَّةٌ﴾ بُنِيتَ بناءَ المنازلِ على الأرضِ ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ أي مِن تحتِ تلك الغُرَفِ.

---

(١) قال الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «جملة شرطية معطوفة... إلخ» هو أحد قولين للنحاة فيه؛ فمنهم من يجعله عطفًا على المقدَّر الذي دخلت عليه الهمزة كما ذكره المصنف، ومنهم من يجعل الهمزة متقدمةً من تأخير لأصالتها في الصَّدارة، وهو الذي رجحه في «المغني». وانظر: «مغني اللبيب»: (ص: ٤٣).

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ لأنَّ قولَه: لهم غُرَفٌ في مَعنى الوَعدِ.

﴿لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ لأنَّ الخُلْفَ نقصٌ، وهو على اللهِ مُحَالٌ.

(٢١) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ هو المطرُ ﴿فَسَلَكَهُۥ﴾ فأدخلَهُ ﴿يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هي عيونٌ ومجارٍ كائنةٌ فيها، أو مياهٌ نابعاتٌ فيها، إذ الينبوعُ جاءَ للمَنبعِ وللنَّابعِ[١]، فنصبُها على المصدرِ أو الحالِ[٢].

﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ﴾ أصنافُه مِن بُرٍّ وشَعيرٍ وغيرِهما، أو كيفيَّاتُه مِن خُضرةٍ وحُمرةٍ وغيرِهما.

﴿ثُمَّ يَهِيجُ﴾ ثم يَتِمُّ جَفافُه، لأنَّه إذا تمَّ جَفافهُ حانَ له أن يثورَ عن منبتِه.

﴿فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا﴾ مِن يُبْسِهِ ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا﴾ فُتاتًا.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ لَتذكيرًا بأنَّهُ لا بُدَّ مِن صانعٍ حكيمٍ دبَّرَه وسَوَّاهُ، وبأنَّه مَثَلُ الحياةِ الدُّنيا فلا يُغترُّ بها.

﴿لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ إذ لا يَتذكَّرُ[٣] به غيرُهُم.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «للمنبع والينابيع» وفي نسخة الفاروقي: «للمنبع والنابع».

(٢) الخفاجي في «حاشيته»: (٧/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥): قوله: «فنصبها» أي: الينابيع، فيه أنه سواءٌ جعل اسماً للمجرى، أو لما جرى فيه اسم عين، فلا ينتصبُ على المصدريَّة ولا الحاليَّة، بل الظَّاهرُ أنه على الأوَّل منصوبٌ على الظَّرفية، أو بنزع الخافضِ، وأصلُه: في ينابيع، ويؤيِّده أنه في بعض النُّسخ: «على الظرف» بدل قوله: «على المصدر»، ووُجِّهَت الأولى بأنَّ الأصل: سُلوكًا في ينابيع، فلما حُذِفَ المصدرُ وأقيمت صفته مقامَه جعلها منصوبةً على المصدريَّةِ تسمُّحًا، أو أصله: سلوكُ ينابيعَ فحذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، وعلى الثَّاني يصحُّ نصبهُ على الحاليَّة بتأويلِه بـ: نابعًا، لكنَّه لا يخلو من الكدرِ لأنَّه لو قصدَ هذا كان حقُّه أن يقال مِن الأرضِ وفي الأرضِ على الوجهينِ صفة ينابيعَ، وقيل (ينابيعُ) مفعول: سلك على الحذفِ والإيصالِ.

(٣) في نسخة الفاروقي: «متذكر».

(٢٢) ـ ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ حتَّى تمكَّنَ فيه بيُسرٍ، عبَّر به عمَّن خلقَ نفسَهُ شديدةَ الاستعدادِ لقبولِهِ غيرَ مُتأَبِّيَةٍ عنه مِن حيثُ إنَّ الصَّدرَ محلُّ القَلبِ المَنبعِ للرُّوحِ المُتعلِّقِ للنَّفسِ القابلِ للإسلامِ.

﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ يعني المعرفةَ والاهتداءَ إلى الحقِّ، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إذا دخلَ النُّورُ القلبَ انشرحَ وانفَسَحَ» فقيل: فما علامةُ ذلك؟ قال: «الإنابةُ إلى دارِ الخُلودِ، والتَّجافي عن دارِ الغُرورِ، والتأهُّبُ للمَوتِ قبلَ نُزولِه»[1].

وخبرُ (مَـن) مَحذوفٌ[2] دلَّ عليه: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ مِـن أجلِ ذكرِه، وهو أبلَغُ مِن أَنْ يكونَ (عن) مكانَ (مِن)؛ لأنَّ القاسيَ مِن أجلِ الشَّيءِ أشدُّ تأبِّيًا مِن قبولِه مِن القاسي عنهُ لسَببٍ آخرَ، وللمُبالغَةِ في وصفِ أولئكَ بالقَبولِ وهؤلاءِ بالامتناعِ = ذَكَرَ شَرحَ الصَّدرِ وأسندَهُ إلى اللهِ، وقابَلَهُ بقَساوَةِ القلبِ وأسنَدَهُ إليه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ يظهرُ للنَّاظرِ بأدنى نظرٍ.

والآيةُ نزلَتْ في حمزةَ وعَلِيٍّ وأبي لهبٍ وولدِهِ[3].

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨) و«الزهد»: (٩٧٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٣١٥) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا.
ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٨٥٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٩١٨ ـ تفسير)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٢٦) عن عبد الله بن المسور عن النبي ﷺ مرسلاً.
وذكر له الدارقطني في «علله» (٥/ ١٨٩) طرقاً ثم قال: وكلها وهم، والصواب عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن المسور مرسلاً عن النبي ﷺ، وعبد الله بن المسور هذا متروك.
والآية التي ذكرها الحاكم في «المستدرك» والبيهقي في «الشعب»: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ورواه البيهقي في «الزهد» (٩٧٤) بذكر آية الزمر.

(٢) قوله: «وخبر مَن محذوف» تقديره: كمن قسا قلبه عن الإسلام. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ١٥).

(٣) ذكره مكي بن أبي طالب في «الهداية» (١٠/ ٦٣٢٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٦٩)، والكرماني في «لباب التفاسير» (٨/ ٢٦).

(٢٣) ـ ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ يعني القرآنَ، رُوِيَ أنَّ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ مَلُّوا مَلَّةً فقالوا له: حَدِّثْنا، فنزلَتْ[١].

وفي الابتداءِ باسمِ اللهِ وبناءِ ﴿نَزَّلَ﴾ عليه تأكيدٌ للإسنادِ إليه وتَفخيمٌ للمُنزَّلِ واستشهادٌ على حُسنِه.

﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ بدلٌ مِن ﴿أَحۡسَنَ﴾ أو حالٌ منه، وتَشابُهه تَشابهُ أبعاضِه في الإعجازِ وتجاوُبِ النَّظمِ وصِحَّةِ المعنى والدَّلالةِ على المنافعِ العامَّةِ.

﴿مَّثَانِيَ﴾ جمعُ مُثَنًّى أو مَثْنًى أو مَثْنِيٍّ؛ على ما مرَّ في (الحِجْر)[٢]، وصفَ به ﴿كِتَٰبًا﴾ باعتبارِ تفاصيلِه كقولك: القرآنُ سُوَرٌ وآياتٌ، والإنسانُ عُروقٌ وعِظامٌ وأعصابٌ، أو جُعِلَ تَمييزًا مِن ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ كقولك: رأيتُ رَجُلًا حسنًا شمائلَ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٨) وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٤٨)، من طريق المسعودي عن عون بن عبد الله (هو ابن عتبة بن مسعود) مرسلاً.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٠٠) من طريق المسعودي عن القاسم (هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) مرسلاً أيضاً.

أما حديث ابن مسعود فرواه ابن مردويه من طريق عون بن عبد الله عن ابن مسعود رَضِي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله لو قصصت علينا، فنزلت ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾. انظر: «الدر المنثور» (٤/ ٤٩٦).

ولحديث ابن مسعود بهذا اللفظ شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رواه البخاري في «تاريخ الكبير» (٦/ ٣٧٤)، والبزار في «مسنده» (١١٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣١٩) وصححه، والضياء في «المختارة» (١٠٦٩).

(٢) كذا في النسخ، والثالثة لم ترد في نسخ «تفسير البيضاوي» المطبوعة مع «حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» ولم يشيرا إليها، وقوله: «مَثْنِي» أي: مثنيٌّ عليه، انظر: (٨/ ١٦٢).

﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ تشمئزُّ خَوْفًا ممَّا فيهِ مِن الوَعيدِ، وهو مَثَلٌ في شِدَّةِ الخوفِ، واقشعرارُ الجلدِ: تقبُّضُه، وتركيبُهُ مِن حُروفِ القَشْعِ وهو الأديمُ اليابسُ بزيادةِ الرَّاءِ ليصيرَ رُبَاعيًّا، كتركيبِ (اقمَطَرَّ) مِن القَمْطِ وهو الشَّدُّ.

﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ بالرَّحمةِ وعمومِ المَغفِرَةِ، والإطلاقُ للإشعارِ بأنَّ أصلَ أمرِهِ الرَّحمَةُ وأنَّ رحمتَهُ سَبَقَتْ غضبَهُ، والتَّعدِيَةُ بـ﴿إِلَىٰ﴾ لتَضمينِ مَعنى السُّكونِ والاطمئنانِ، وذكرُ القُلوبِ لتَقدُّمِ الخشيَةِ التي هيَ مِن عَوارِضِهَا.

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: الكتابُ، أو الكائنُ مِن الخشيةِ والرَّجاءِ، ﴿هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ هِدايتَه، ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ﴾ ومَن يخذُلْه ﴿فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ يُخرِجُهُ من الضَّلالِ.

(٢٤) ـ ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ﴾ يجعلُهُ دَرَقَةً[1] يَقِي به نفسَهُ لأنَّه يكون مغلولةً يداهُ إلى عنقِهِ فلا يقدرُ أنْ يتَّقِيَ إلَّا بوَجهِهِ ﴿سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كمَنْ هو آمِنٌ منه، فحُذِفَ الخبرُ كما حُذِفَ في نظائرِه.

﴿وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ﴾ أي: لهم، فوُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَهُ تسجيلًا عليهم بالظُّلمِ وإشعارًا بالموجبِ لِمَا يقالُ لهم، وهو: ﴿ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ أي: وَبالَهُ، والواوُ للحالِ و(قد) مُقدرةٌ.

(٢٥) ـ ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ مِن الجهَةِ التي لا يخطرُ ببالِهم أنَّ الشرَّ يأتيهم مِنها.

(٢٦) ـ ﴿فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ الْخِزْيَ﴾ الذُّلَّ ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كالمَسْخِ والخَسْفِ والقَتْلِ والسَّبيِ والإجلاءِ، ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ﴾ المُعَدُّ لهم ﴿أَكْبَرُ﴾ لشِدَّتِه ودَوامِه ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لو كانوا مِن أهلِ العلمِ والنَّظرِ لعَلِمُوا ذلك واعتبروا بهِ.

---

(١) أي: تُرْسًا.

(٢٧) - ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ يحتاجُ إليه النَّاظرُ في أمرِ دينِه.

﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يتَّعِظونَ به.

(٢٨) - ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ﴿هَٰذَا﴾، والاعتمادُ فيها على الصِّفَةِ؛ كقولِك[1]: جاءَنِي زَيدٌ رَجُلًا صالحًا، أو مدحٌ له.

﴿غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ لا اختلالَ[2] فيه بوجهٍ ما، وهو أبلغُ مِن المستقيمِ وأخَصُّ[3] بالمعاني، وقيل: بالشَّكِّ، استشهادًا بقولِهِ:

وَقَدْ أَتَاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ ... مِن الإلَـهِ وقَوْلٌ غَيْرُ مَكْذُوبِ[4]

وهو تخصيصٌ له ببعضِ مَدلولِه.

﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ علةٌ أُخرى مُرتَّبةٌ على الأُولى.

(٢٩) - ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا﴾ للمُشرِكِ والمُوحِّدِ ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ مثَّلَ المُشركَ على ما يَقتضيهِ مَذهبُهُ مِن أن يدَّعِيَ كلُّ واحدٍ مِن مَعبوديهِ عُبودِيَّتَه، ويَتنازعونَ فيه بعبدٍ يَتشارَكُ فيه جمعٌ يَتجاذبونَهُ ويَتعاورُونَهُ في مهامِّهم المُختلفَةِ في تَحيُّرِه وتوزُّعِ قلبِهِ، والموحِّدَ بمَنْ خَلَصَ لواحدٍ ليسَ لغيرِه عليهِ سَبيلٌ. و﴿رَّجُلًا﴾ بدلٌ مِن ﴿مَثَلًا﴾، و﴿فِيهِ﴾ صِلَةُ ﴿شُرَكَاءُ﴾، والتَّشاكسُ والتَّشاخسُ: الاختلافُ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «نحو».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «لا اختلاف»، وفي هامشها نسخة كالمثبت.

(٣) في نسخة التفتازاني وفي هامش نسخة الخيالي: «واختص»، وأشار إليها الخفاجي في «حاشيته».

(٤) ذكره في «الكشاف» (٧/ ٤٩٥)، ولم أقف عليه قبله.

وقـرأ نافعٌ وابـنُ عامرٍ والكوفيُّـونَ: ﴿سَلَمًا﴾ بفتحتيـنِ[1]، وقُرِئَ بفَتحِ السِّـينِ وكسـرِها مع سُـكونِ العيـنِ[2]، وثلاثَتُهـا مَصادِرُ (سَـلِمَ) نُعِـتَ بها، أو حُـذِفَ مِنها ذا، و: (رجـلٌ سـالمٌ)[3]؛ أي: وهنـاكَ رَجـلٌ سـالِمٌ، وتَخصيـصُ الرَّجُلِ لأنَّـه أفطَنُ للضـرِّ والنَّفعِ.

﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ صِفةً وحالًا، ونَصبَهُ على التَّمييزِ، ولذلك وحَّدَه.

وقُرِئَ: (مَثَلَينِ)[4] للإشعارِ باختلافِ النَّـوعِ، أو لأنَّ المرادَ: هل يستويانِ في الوصفينِ؟ على أنَّ الضَّميرَ للمِثلينِ؛ فإنَّ التَّقديرَ: مثلُ رجلٍ ومثلُ رجلٍ.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كلُّ الحمدِ له لا يُشارِكُه فيه على الحقيقةِ سِواهُ؛ لأنَّهُ المنعمُ بالذَّاتِ والمالكُ على الإطلاقِ.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيشركونَ بهِ غيرَهُ مِن فَرْطِ جَهلِهِم.

(٣٠) ـ ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ فإنَّ الكُلَّ بصَدَدِ الموتِ وفـي عدادِ الموتى، وقُرِئَ: (مائِتٌ و... مائتونَ)[5]؛ لأنَّه مما سَيحدثُ.

(٣١) ـ ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ﴾ عـلى تغـليبِ المُـخاطبِ عـلى الغُـيَّـبِ ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ

---

(١) قرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿سالِمًا﴾، والباقون: ﴿سلمًا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٩).

(٢) الأولى: (سَلْماً) لعل في كلام الزجاج إشارة لها، انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٥٢)، و«الكشاف» (٧/ ٤٩٦)، و«زاد المسير» (٤/ ١٧)، والثانية: (سِلْماً) هي قراءة سعيد بن جبير كما في «تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٥٣)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٥٣٠)، و«البحر» (١٨/ ٣٣٢).

(٣) وهي رواية عن عبد الوارث عن أبي عمرو، كما في «زاد المسير» (٤/ ١٧).

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ٤٩٧)، و«البحر» (١٨/ ٣٣٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣١) عن ابن الزبير وابن محيصن وعيسى وابن أبي إسحاق.

رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ فتحتجُّ عليهم بأنَّكَ كنتَ على الحقِّ في التَّوحيدِ وكانوا على الباطلِ في التَّشريكِ واجتهدتَ في الإرشادِ والتَّبليغِ ولَجُّوا في التَّكذيبِ والعِنادِ، ويَعتذرونَ بالأباطيلِ مثل: ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الأنبياء: ٥٣]. وقيل: المرادُ به الاختصامُ العامُّ؛ يخاصِمُ النَّاسُ بعضُهُم بعضًا فيما دارَ بينَهُم في الدُّنيا.

(٣٢) ـ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بإضافةِ الولدِ والشَّريكِ إليه ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾ وهو ما جاءَ بهِ مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ ﴿إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾ مِن غيرِ تَوقُّفٍ وتفكُّرٍ في أمرِه.

﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾ وذلك يكفيهم مُجازاةً لأعمالِهم، واللامُ تَحتَمِلُ العهدَ والجنسَ، واستُدِلَّ به على تكفيرِ المُبتدعَةِ فإنَّهُم مكذِّبونَ بما عُلِمَ صِدقُهُ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه مَخصوصٌ بمَن فاجأَ ما عَلِمَ مجيءَ الرَّسولِ به بالتَّكذيبِ.

(٣٣) ـ ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ للجنسِ، ليتناولَ الرُّسُلَ[1] والمُؤمنينَ؛ لقوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

وقيل: هو النبيُّ عليه السَّلامُ، والمرادُ هو ومَن تَبِعَهُ، كما في قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٩].

وقيل: الجائي هو الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ، والمصدِّقُ هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنه، وذلك يقتضي إضمارَ (الذي)، وهو غيرُ جائزٍ[2].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «المتناول للرسل».

(٢) قال الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «وذلك يقتضي إضمار (الذي) وهو غير جائز» على الأصح عند النحاة من أنه لا يجوز حذف الموصول، وإبقاء صلته وإن جوزه بعضهم مطلقاً، وشرط بعضهم لجوازه عطفه على موصول آخر، ويضعفه أيضاً الإخبار عنه بالجمع فإنه يأباه كما يأباه المعنى أيضًا، وأمَّا إنه يراد بالذي النبيُّ ﷺ والصِّدِّيق معًا على أن الصلة للتوزيعِ ليندفعَ المحذور فهو تكلفٌ.

وقُرِئَ: (وصَدَقَ بِهِ) بالتَّخفيفِ[1] أي: صَدَقَ بِهِ الناسَ فأدَّاهُ إليهم كما نزلَ، أو صارَ صادِقًا بسببِهِ لأنَّه مُعجِزٌ يدلُّ على صدقِه، و: (صُدِّقَ به) على البناءِ للمَفعولِ[2].

(٣٤) ـ ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ في الجنَّةِ ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ على إحسانِهم.

(٣٥) ـ ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ خصَّ الأسوأَ للمُبالغَةِ؛ فإنَّه إذا كفرَ كان غيرُه أولى بذلك، أو للإشعارِ بأنَّهُم لاستعظامِهم الذُّنوبَ يحسَبُونَ أنَّهُم مُقصِّرُونَ مُذنِبُونَ وأنَّ ما يَفرُطُ مِنهم مِن الصَّغائرِ أسوَأُ ذُنوبِهم، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى السَّيِّئِ كقولِهم: النَّاقصُ والأَشَجُّ أعدَلَا بني مروانَ[3].

وقُرِئَ: (أسواءَ) جمعُ سوءٍ[4].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢)، و«المحتسب» (٢/ ٢٣٧)، عن أبي صالح الكوفي ومحمد بن جحادة وعكرمة بن سليمان.

(٢) انظر: «الكشاف» (٧/ ٥٠١)، و«البحر» (١٨/ ٣٤١).

(٣) قال الخفاجي: قوله: «ويجوز أن يكون بمعنى السيئ... إلخ»، يعني (أفعل) ليس على حقيقته وظاهره، وليس مضافًا إلى المفضل عليه فهو بمعنى السيء صغيرًا كان أو كبيرًا كما في المثال المذكور، فإن المراد أنهما العادلان من بني مروان لا أنهم أعدل من بقيتهم، قال: وما ذكره في المثال من كون أعدل بمعنى عادل وجهٌ فيه، والآخرُ أن (أفعل) للتفضيل والزيادة مطلقًا لا على المضاف إليه فقط وإنما أضيف للبيان له، سواء كان بعضًا من المضافِ إليه كما في: أعدل بني مروان، أو لا كـ: يوسف أحسن إخوته، كما بينه النحاة في معاني (أفعل) التفضيل.

والناقصُ: يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لُقِّبَ بالناقصِ لأنه نقص ما كانوا يأخذونه من بيت المال وردَّ المظالم على أهلها، والأشجُّ: عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، لقب به لشجة كانت في رأسه، وأمرها مفصل في السير، وعدله وزهده معروف، انظر: «حاشية الخفاجي على البيضاوي» بتصرف. و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١١٦، ٣٧٤).

(٤) رويت عن أبي عمرو من طريق البزي، وهي خلاف المشهور عنه، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣).

﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم﴾ ويُعطيهِم ثوابَهُم. ﴿بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ فيعدُّ لهم محاسِنَ أعمالِهم بأحسَنِها[(١)] في زيادةِ الأَجرِ وعِظَمِه لفرطِ إخلاصِهم فيها.

(٣٦) ـ ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ استفهامُ إنكارٍ للنَّفي مُبالغَةً في الإثباتِ، والعَبدُ: رَسولُ اللهِ ﷺ، ويحتملُ الجنسَ، ويؤيِّدُه قراءةُ حمزَةَ والكِسائيِّ: ﴿عبادَه﴾[(٢)]، وفُسِّرَ بالأنبياءِ.

﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ يَعني قُرَيشًا فإنَّهُم قالوا له: إنَّا نخافُ أن تُخبِّلَكَ آلهتُنا لعيبِكَ إيَّاها[(٣)].

وقيل: إنَّه بعثَ خالدًا ليكسرَ العُزَّى فقال له سادِنُها: أحَذِّرُكَها فإنَّ لها شِدَّةً، فعَمِدَ إليها خالدٌ فهشمَ أنفَها، فنُزِّلَ تخويفُ خالدٍ مَنزِلةَ تخويفِه لأنَّه الآمرُ له بما خُوِّفَ عليهِ[(٤)].

﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ حتى غَفَلَ عن كفايةِ اللهِ له وخوفِهِ بما لا ينفعُ ولا يضرُّ ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ يهديهِمْ إلى[(٥)] الرَّشادِ.

(٣٧) ـ ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ إذ لا رادَّ لفعلِه كما قال: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ﴾ غالبٍ مَنيعٍ، ﴿ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ ينتقمُ مِن أعدائِه.

(٣٨) ـ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ لوُضوحِ البُرهانِ على تَفرُّدِه بالخالقِيَّةِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بأحاسنها».

(٢) وقرأ الباقون بالإفراد، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٩).

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٦٧٨).

(٤) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٦٣٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٣٩٤) عن قتادة.

(٥) في نسخة الخيالي زيادة: «سبيل».

﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ أي: أرأيتُم بعدما تحقَّقْتُم أنَّ خالقَ العالمِ هو اللهُ أنَّ آلهتكُم إن أرادَ اللهُ أن يصيبَنِي ضرًّا هل يَكْشِفْنَهُ؟

﴿أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ﴾ بنفعٍ ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ فيُمسِكْنَها عنِّي.

وقرأ أبو عمرٍو ﴿كاشِفاتٌ ضرَّهُ﴾ و﴿ممسكاتٌ رحمتَهُ﴾ بالتَّنوينِ فيهِما ونصبِ ﴿ضرَّه﴾ و﴿رحمتَه﴾[1].

﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ كافيًا في إصابةِ الخيرِ ودَفعِ الضرِّ، إذ تقرَّرَ بهذا التَّقريرِ أنَّه القادرُ الذي لا مانعَ لِمَا يُريدُه من خيرٍ أو شرٍّ.

رُوِيَ أنَّ النبيَّ ﷺ سألَهُم فسَكَتُوا، فنزلَ ذلك[2].

وإنَّما قال: ﴿كَـٰشِفَـٰتُ﴾ و﴿مُمْسِكَـٰتُ﴾ على ما يَصفونَها به مِن الأنوثةِ؛ تَنبيهًا على كمالِ ضَعفِها.

﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ لعِلْمِهم بأنَّ الكُلَّ منه.

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ على حالِكُم، اسمٌ للمَكانِ استُعِيرَ للحالِ كما استُعيرَ (هنا) و(حيث) مِن المكانِ للزَّمانِ.

وقُرِئَ: ﴿مكاناتِكُم﴾[3].

---

(١) وقرأ الباقون بغير تنوين وخفضِ ﴿ضره﴾ و﴿رحمته﴾، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٨٩).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٦٦) عن مقاتل.

(٣) في نسخة التفتازاني: «وقرأ أبو بكر: ﴿على مكاناتكم﴾». وهي رواية أبي بكر عن عاصم، والباقون بالإفراد، انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

﴿إِنِّي عَـٰمِلٌ﴾ أي: على مَكانَتِي، فحُذِفَ للاختصارِ والمُبالغَةِ في الوعيدِ، والإشعارِ بأنَّ حالَهُ لا يَقِفُ؛ فإنَّه تعالى يزيدُهُ على مرِّ الأيَّامِ قُوَّةً ونُصرَةً، ولذلك توعَّدَهُم لكونِهِ مَنصُورًا عَلَيهِم في الدَّارينِ فقال:

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ فإنَّ خِزيَ أعدائِهِ دليلُ غلبَتِهِ، وقَدْ أخزاهُم اللهُ يومَ بدرٍ، ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ دائمٌ وهو عذابُ النَّارِ.

(٤١) ـ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ لِلنَّاسِ﴾ لأَجلِهِم؛ فإنَّه مَناطُ مَصالِحِهِم في مَعاشِهِم ومَعادِهِم، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُلتَبِسًا به.

﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ﴾ إذ[1] نفعَ بهِ نفسَهُ.

﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ فإنَّ وبالَهُ لا يَتخطَّاها.

﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ وما وُكِّلْتَ عليهِمْ لتُجبرَهُم على الهُدى، وإنَّما أُمرتَ بالبَلاغِ، وقَدْ بلَّغْتَ.

(٤٢) ـ ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ أي: يَقبِضُها عن الأبدانِ بأَنْ يقطعَ تعلُّقَها عنها وتصرُّفَها فيها إمَّا ظاهرًا وباطنًا وذلك عندَ الموتِ، أو ظاهرًا لا باطنًا وهو في النَّومِ.

﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ ولا يَرُدُّها إلى البدنِ، وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿قُضِي﴾ بضمِّ القافِ وكسرِ الضَّادِ و﴿الموتُ﴾ بالرَّفعِ[2].

﴿وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ أي النَّائمةَ إلى بَدنِها عندَ اليقظةِ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو الوقتُ المَضروبُ لِمَوتِهِ، وهو غايةُ جنسِ[3] الإرسالِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أي».

(٢) وقرأ الباقون بالمبني للمعلوم، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٠).

(٣) في نسخة الخيالي: «حين». وأشار إليها الخفاجي في «حاشيته».

وما رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عَنهُما: أنَّ في ابنِ آدمَ نفسًا وروحًا بينَهُما مثلُ شُعاعِ الشَّمسِ، فالنَّفسُ التي بها العَقلُ والتَّمييزُ، والرُّوحُ التي بها النَّفَسُ والحياةُ، فيُتوَفَّيَانِ عندَ الموتِ، وتُتوفَّى النَّفسُ وَحدَها عندَ النَّومِ[1] = قريبٌ ممَّا ذَكرناهُ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ مِن التَّوفِّي والإمساكِ والإرسالِ ﴿لَآيَٰتٖ﴾ على كمالِ قُدرَتِه وحِكمَتِه وشمولِ رَحمَتِه[2] ﴿لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ في كيفيَّةِ تَعلُّقِها بالأبدانِ، وتَوفِّيها عنها بالكُلِّيَّةِ حينَ الموتِ، وإمساكِها باقيةً لا تفنى بفَنائِها، وما يعتريها مِن السَّعادةِ والشَّقاوةِ والحكمةِ في توفِّيها عن ظواهرِها وإرسالِها حينًا بعد حينٍ إلى توفِّي آجالِها.

(٤٣) - ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ بل اتَّخذَ قريشٌ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ تشفعُ لهم عندَ اللهِ.

﴿قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ أيشفعونَ ولو كانوا على هذهِ الصفةِ كما تُشاهِدُونَهُم جماداتٍ لا تقدرُ ولا تعلمُ[3].

(٤٤) - ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾ لعلَّهُ ردٌّ لِمَا عسى يُجيبونَ به، وهو أنَّ الشُّفعاءَ أشخاصٌ مُقرَّبونَ هي تماثيلُهُم، والمعنى أنَّه مالكُ الشَّفاعةِ كلِّها لا يستطيعُ أحدٌ شفاعةً إلَّا بإذنِه[4]، ولا يستقلُّ بها، ثمَّ قرَّرَ ذلك فقال: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فإنَّه مالكُ الملكِ كلِّه لا يملكُ أحدٌ أن يَتكلَّمَ في أمرِهِ دونَ إذنِه ورضاهُ ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ يومَ القيامةِ، فيكونُ الملكُ له أيضًا حينئذٍ.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٧/ ٢٣٠)، وذكره ابن طاهر المقدسي في «البدء والتاريخ» (٢/ ١١٠) من طريق ابن جريج عن ابن عباس.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وشمولها».

(٣) في نسخة الفاروقي: «لا يقدرون ولا يعلمون».

(٤) في نسخة الخيالي: «إلا بإذن ربهم».

(٤٥) ـ ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ دونَ آلهتِهم ﴿ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ انقبضَتْ ونفَرتْ ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ ﴾ يعني الأوثانَ ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ لفرطِ افتِتانِهم بها ونِسيانِهم حقَّ اللهِ، ولقد بالغَ في الأمرينِ حتَّى بيَّنَ الغايةَ[١] فيهما؛ فإنَّ الاستبشارَ أَنْ يمتلئَ قلبُه سرورًا حتَّى تَنبَسِطَ له بشرةُ وَجهِه، والاشمئزازُ أَنْ يَمتلِئَ غمًّا[٢] حتَّى ينقبضَ أديمُ وَجهِهِ، والعاملُ في (إذا) المُفاجأَةُ.

(٤٦) ـ ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ ألتَجِئُ إلى اللهِ تَعالى بالدُّعاءِ لَمَّا تحيَّرْتُ في أمرِهم وعَجَزْتُ في عِنادِهم وشِدَّةِ شَكيمَتِهم، فإنَّه القادرُ على الأشياءِ والعالمُ بالأحوالِ كُلِّها.

﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ فأنتَ وحدكَ تقدرُ أَنْ تحكُمَ بيني وبينَهُم.

(٤٧) ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ وعيدٌ شديدٌ وإقناطٌ كُلِّيٌّ لهم مِن الخَلاصِ.

﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴾ زيادةُ مبالغةٍ فيه، وهو نظيرُ قولِه: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم ﴾ [السجدة: ١٧] في الوعدِ.

(٤٨) ـ ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ ﴾ سيئاتُ أَعمالِهم أو كسبِهم حينَ تُعرَضُ صحائفُهم ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ وأحاطَ بهم جَزاؤهُ.

(٤٩) ـ ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ﴾ إخبارٌ عن الجنسِ بما يَغلِبُ فيه، والعطفُ على قولِه: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ بالفاءِ لبَيانِ مُناقضَتِهم وتعكيسِهم في التَّسبُّبِ[٣]

---

(١) في نسخة التفتازاني: «حين ذكر الغاية»، وفي نسخة الفاروقي: «حتى ذكر الغاية».

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «وغيظا».

(٣) في نسخة التفتازاني: «السبب»، وفي نسخة الفاروقي: «التسبيب».

بمَعنى أنَّهُم يَشمَئِزُّونَ عن ذكرِ اللهِ وحدَهُ، ويستبشرونَ بذكرِ الآلهةِ، فإذا مَسَّهُم ضرٌّ دَعَوا مَن اشمأزُّوا مِن ذكرِهِ دونَ مَن استَبْشَرُوا بذكرِهِ، وما بينَهُما اعتراضٌ مؤكِّدٌ لإنكارِ ذلك عليهِم.

﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾ أعطيناهُ إيَّاها تَفضُّلًا؛ فإنَّ التَّخويلَ مُختَصٌّ به.

﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ عـلـى علمٍ مني بوُجوهِ كَسبِهِ، أو بأنِّي سأُعطاهُ لِمَا لي مِن استحقاقِهِ أو مِن اللهِ بي واستيجابي، والهاءُ لِـ(ما) إن جُعِلَت موصولةً، وإلا فللنِّعمَةِ، والتَّذكيرُ لأنَّ المرادَ: شَيءٌ منها.

﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ امتحانٌ له أيشكرُ أَمْ يَكفرُ، وهو رَدٌّ لما قالَهُ، وتأنيثُ الضَّميرِ باعتبارِ الخبرِ، أو لفظِ النِّعمَةِ، وقُرِئَ بالتَّذكيرِ(١).

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ذلك، وهو دليلٌ على أنَّ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ للجنسِ.

(٥٠) ـ ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الهـاءُ لقولِـه: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ لأنَّهـا كَلِمَةٌ أو جملـةٌ، وقُرِئَ بالتَّذكيـرِ(٢)، و﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: قـارونُ وقومُه؛ فإنَّه قالَـهُ ورَضِيَ بـه قومُه.

﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ مِن مَتاعِ الدُّنيا.

(٥١) ـ ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟﴾ جزاءُ سَيِّئاتِ أَعمالِهم، أو جزاءُ أَعمالِهم، وسمَّاهُ سَيِّئَةً لأنَّه في مُقابلَةِ أَعمالِهم السيئَةِ رَمْزًا إلى أنَّ جميعَ أعمالِهم كذلك.

---

(١) ذكرها في «الكشاف» (٧/ ٥١٢)، وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٤٢٠) من حيث المعنى لكن لم يصرح بكونها قراءة.

(٢) أي: (قد قاله)، ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ٥١٥)، وأبو حيان في «البحر» (١٨/ ٣٥٢)، وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٤٢١) من حيث المعنى لكن لم يصرح بكونها قراءة.

﴿وَٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بالعتوِّ، ﴿مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ المشركينَ، و(مِن) للبَيانِ أو التَّبعيضِ ﴿سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ كما أصابَ أولئكَ، وقد أصابَهُم فإنَّهُم قُحِطُوا سبعَ سنينَ، وقُتِلَ ببدرٍ صَنادِيدُهُم، ﴿وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ﴾ بفائتينَ.

(٥٢) ـ ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ حيثُ حبسَ عَنْهُم الرِّزقَ سَبْعًا، ثمَّ بسطَ لهم سَبْعًا.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ بأنَّ الحَوادِثَ كُلَّها مِن اللهِ بوسَطٍ أو غيرِه.

(٥٣) ـ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ أفرَطُوا في الجنايةِ عليها بالإسرافِ في المعاصي، وإضافةُ العبادِ تخصِّصُه[1] بالمؤمنينَ على ما هو عُرْفُ القرآنِ.

﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ لا تَيْأَسُوا مِن مَغفِرَتِه أوَّلًا وتفضُّلِه ثانيًا.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ عفوًا ولو بَعدَ بُعدٍ[2]، وتقييدُه بالتَّوبَةِ خلافُ الظَّاهرِ، ويدلُّ على إطلاقِه فيما عدا الشِّركَ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ...﴾ الآية [النساء: ٤٨]، والتَّعليلُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ على المبالغةِ وإفادةِ الحصرِ والوعدِ بالرَّحمةِ بعدَ المغفرةِ، وتقديمُ ما يَستدعِي عمومَ المغفرةِ ممَّا في ﴿عبادي﴾ مِن الدَّلالةِ على الذِّلَّةِ والاختصاصِ المُقتَضِيَيْنِ للتَّرحُّمِ وتخصيصِ ضررِ الإسرافِ بأنفُسِهم، والنَّهيُ عن القُنوطِ مُطلَقًا عن الرَّحمةِ فَضْلًا عن المغفرةِ وإطلاقِها، وتعليلُهُ بأنَّ اللهَ يغفرُ الذنوبَ، ووضعُ اسمِ اللهِ مَوضِعَ[3] الضَّميرِ = لدَلالتِهِ على أنَّه المستغني والمنعمُ على الإطلاقِ والتَّأكيدِ بالجَميعِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «تخصصهم»، وفي نسخة التفتازاني: «تخصيص»، وفي نسخة الطبلاوي: «تخصيصه».

(٢) في نسخة الفاروقي: «تعذيب». وكتبها الطبلاوي في نسخته بالوجهين.

(٣) قوله: «والنهيُ.. وتعليلهُ.. ووضعُ» عطف على فاعل «يدل». انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٢٦).

وما رُوِيَ أنه عليه السَّلامُ قال «ما أُحِبُّ أنَّ[١] ليَ الدُّنيا وما فيها بها» فقال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! ومَن أشركَ؟ فسكتَ ساعةً ثمَّ قال: «ألَا ومَنْ أشركَ» ثلاثَ مرَّاتٍ[٢].

وما رُوِيَ أنَّ أهلَ مَكَّةَ قالوا: يزعمُ مُحمَّدٌ أنَّ مَن عبدَ الوثنَ وقتلَ النَّفسَ بغيرِ حَقٍّ لم يُغْفَرْ لهُ، فكيفَ ولم نهاجِرْ وقد عبَدْنَا الأوثانَ وقَتَلْنَا النَّفسَ؟! فنزَلَتْ[٣].

وقيل: في عيَّاشٍ والوليدِ بنِ الوليدِ في جماعةٍ فُتِنُوا فافتتنُوا[٤]، أو في الوحشيِّ[٥] = لا ينفي عمومَها.

وكذا قولُه: (٥٤) - ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾، فإنَّها[٦] لا تدلُّ على حصولِ المَغفِرَةِ لكلِّ أحدٍ مِن غيرِ توبَةٍ وسبقِ تعذيبٍ، لتُغنِيَ عن التَّوبةِ والإخلاصِ في العملِ، وتُنافيَ الوعيدَ بالتعذيبِ[٧].

(٥٥) - ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ القرآنَ، أو المأمورَ به دونَ

---

(١) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «أنْ تكون».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٢٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٣٥)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٦٢) عن ثوبان رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٠٠): «رواه الطبراني في الأوسط وأحمد بنحوه وقال: «إلا من أشرك» ثلاث مرات، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه حسن».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٢٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٦٤٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧٣١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٢٥) عن عطاء بن يسار.

(٦) قوله: «فإنها» أي: الآية: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾، انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٢٦).

(٧) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «بالعذاب».

المَنهيِّ عنه، أو العزائمَ دونَ الرُّخَصِ، أو النَّاسِخَ دونَ المنسوخِ، ولعلَّهُ ما هو أَنْجى وأَسْلمُ؛ كالإنابةِ والمواظبةِ على الطَّاعةِ.

﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ بمجيئِه فتتداركونَ.

(٥٦) ـ ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ﴾ كراهةَ أَنْ تقولَ، وتنكيرُ ﴿نَفۡسٞ﴾ لأنَّ القائلَ بَعضُ الأنفُسِ، أو للتَّكثيرِ كقولِ الأعشى:

وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوِّهِ ... أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْفُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبَا(١)

﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ وقُرِئَ باليَاءِ على الأصلِ(٢).

﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ ما قصَّرْتُ، ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في جانبِهِ؛ أي: في حَقِّهِ وهو طاعتهُ، قالَ سابِقٌ البَرْبَرِيُّ:

أَمَا تَتَّقِينَ اللهَ في جَنْبِ وَامِقٍ ... لَهُ كَبِدٌ حَرَّى عَلَيْكِ تَقَطَّعُ(٣)

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ١٥٥)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ١٠٤)، و«مقاييس اللغة» (١/ ٢٨٢).

قال الطِّيبيُّ: البَقيعُ مَوضِعٌ فيه أروم الشَّجرِ مِن ضُروبٍ شَتَّى، كريمٌ: أي كرامٌ كثيرون، والتَّنكيرُ للتَّكثيرِ، ينفضُ الرَّأسَ أي: يحرِّكُه غضبًا، يشكُو مِن قَومِهِ حينَ قَعَدُوا عَن نصرِه. «فتوح الغيب» (١٣/ ٤١٣).

(٢) قرأ بها الحسن وأبو العالية وأبو عمران وأبو الجوزاء كما في «زاد المسير» (٤/ ٢٤)، ورويت عن أبي جعفر كما في «المحرر الوجيز» (٤/ ٥٣٨).

(٣) نسبه الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ٥١٩) لسابقٍ البربريِّ، ولم أجد هذه النسبة عند من تقدمه. ونُسِبَ لكثيِّر في «غريب القرآن» لابن عُزَيز (ص: ٣٦٥)، و«الغريبين» (مادة: جنب)، و«الإبانة» للعوتبي (٣/ ٦٤٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٤١)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ١٢٢)، وهو في «ديوان كثير» (ص: ١٧٧) برواية: «حب» بدل: «جنب»، و«تصدع» بدل: «تقطع»، ومثله رواية «الحماسة البصرية»، وجاء في جميع المصادر: «عاشق» بدل: «وامق».

وهو كِنايةٌ فيها مبالغةٌ كقولِه:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالـمُـرُوءَةَ وَالـنَّـدَى فِي قُبَّـةٍ ضُرِبَـتْ عَلَى ابْنِ الحَشْـرَجِ[1]

وقيل: في ذاتِه، على تقديرِ مُضافٍ كالطَّاعةِ.

وقيل: في قُربه؛ مِن قولِه: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾.

وقُرِئَ: (في ذكرِ اللهِ)[2].

﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ المستهزئينَ بأهلِه، ومحلُّ ﴿إِن كُنتُ﴾ نصبٌ على الحالِ كأَنَّهُ قال: فرَّطْتُ وأنا ساخِرٌ.

(٥٧) ـ ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ بالإرشادِ إلى الحقِّ ﴿لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ الشِّرْكَ والمعاصِيَ.

(٥٨) ـ ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ في العقيدةِ والعملِ، و(أو) للدَّلالةِ على أنَّه لا يخلو مِن هذهِ الأقوالِ تَحيُّرًا وتعلُّلًا بما لا طائلَ تحتَه.

(٥٩) ـ ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبۡتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ردٌّ مِن اللهِ عليه لِمَا تضمَّنَه قولُه: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ مِن مَعْنى النَّفيِ، وفَصْلُه

---

(١) البيت لزياد بن الأعجم، وهو في مدح عبد الله بن الحشرج وكان سيداً من سادات قيس وأميراً من أمرائها، ولي أكثر أعمال خراسان، وكان جوادًا ممدَّحاً، وفد عليه زياد الأعجم وهو بسابور أميراً عليها، فأمر بإنزاله وألطفه وبعث إليه ما يحتاج إليه، ثم غدا عليه زياد فأنشده أبياتاً منها هذا البيت. انظر: «الأغاني» (١٢/ ٢٨ و٤٠). ونسبه لزياد أيضاً الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (ص: ٣٠٦)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٤/ ٣٨٦).

(٢) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٧/ ٥٢١) إلى عبد الله وحفصة، وذُكرَ هذا اللفظ عن الضحاك تفسيرًا لا قراءةً. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ١٤).

عنـه[١]؛ لأنَّ تَقديمَهُ يُفرِّقُ القرائـنَ، وتأخيرُ المردودِ يُخِلُّ بالنَّظـمِ المطابقِ للوُجودِ؛ لأنـه يتحسَّـرُ بالتَّفريـطِ، ثمَّ يتعلَّـلُ بفَقـدِ الهدايةِ، ثـمَّ يَتمنَّـى الرَّجعَةَ، وهـو لا يمنعُ تأثيـرَ قُـدرةِ اللهِ فـي فعـلِ العَبـدِ ولا ما فيهِ مِـن إسـنادِ الفعلِ إليه كمـا عرفت.

وتذكيرُ الخطابِ على المعنى، وقُرِئَ بالتَّأنيثِ للنَّفسِ[٢].

(٦٠) ـ ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ بـأَنْ وَصَفـوهُ بمـا لا يجـوزُ كاتِّخـاذِ الوَلدِ.

﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ بمـا[٣] ينالُهُـم مِن الشـدَّةِ، أو بمـا يتخيلُ عليها مِـن ظُلمَةِ الجَهـلِ، والجملـةُ حـالٌ؛ إذ الظَّاهـرُ أن (تـرى) مِـن رؤيَـةِ البَصـرِ، واكتُفِـيَ فيهـا بالضَّميـرِ عـن الواوِ.

﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى ﴾ مقـامٌ ﴿لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ عـن الإيمـانِ والطَّاعـةِ، وهـو تَقريـرٌ لأنَّهُـم يـرونَ كذلك.

(٦١) ـ ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ وقُرِئَ ﴿وَيُنْجِي﴾[٤].

﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ بفَلاحِهـم، مَفْعَلَـةٌ مِـن الفـوزِ، وتَفسـيرُهَا بالنَّجـاةِ تَخصيصُهـا بأهـمِّ أَقسـامِه، وبالسَّـعادةِ والعمـلِ الصَّالـحِ إطـلاقٌ لهـا علـى السَّـببِ، وقـرأ الكوفيُّـونَ غيـرَ حَفـصٍ بالجمـعِ[٥] تطبيقًـا لـه بالمُضافِ إليـه، والبـاءُ فيها للسَّـببيَّةِ

(١) أي: فَصْلُ قولِه: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى ﴾ عن قوله: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ بآية.

(٢) أي: (بلى قد جاءتكِ آياتي فكذبتِ بها واستكبرتِ وكنتِ) قرأ بها أبو بكر رضي الله عنه كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢).

(٣) في نسخة التفتازاني: «مما».

(٤) قرأ بها روح عن يعقوب، انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٣).

(٥) أي: ﴿بمفازاتهم﴾، والباقون ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ بالإفراد، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٩٠).

صِلَـةً لـ﴿ينجـي﴾، أو لقولِـه: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾، وهـو حـالٌ أو اسـتئنافٌ لبيـانِ المَفَـازةِ.

(٦٢) ـ ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ مِن خيرٍ وشَرٍّ وإيمانٍ وكُفْرٍ.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ يتولَّى التَّصرُّفَ فيه.

(٦٣) ـ ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لا يملِكُ أمرَها ولا يتمكَّنُ مِن التَّصرُّفِ فيها غيرُه، وهو كنايةٌ عن قدرته وحفظِه لها، وفيها مزيدُ دلالةٍ على الاختصاصِ؛ لأنَّ الخزائنَ لا يَدخلُها ولا يتصرَّفُ فيها إلا مَن بيدِه مَفاتيحُها، وهو جمعُ (مِقْلِيدٍ) أو (مِقْلَادٍ) مِن قلَّدْتُه: إذا ألزَمْتَه، وقيل: جمعُ (إقليدٍ) مُعرَّبِ إِكْليد على الشُّذوذِ، كمَذَاكيرَ[1].

وعن عثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنَّه سأَلَ النَّبيَّ ﷺ عن المقاليدِ فقال: «تفسيرُها: لا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، وسُبحانَ اللهِ وبحمدِه، وأستغفرُ اللهَ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، هو الأوَّلُ والآخرُ والظَّاهرُ والباطِنُ بيدِهِ الخيرُ يُحيي ويُميتُ وهو على كلِّ شَيءٍ قَديرٌ»، والمعنى على هذا: إنَّ للهِ هذه الكلماتِ يُوحَّدُ بها ويُمَجَّدُ وهي مفاتيحُ خيرِ السَّماواتِ والأرضِ مَن تكلَّمَ بها[2] أصابَه[3].

---

(١) ذكره ابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ٣٨٤)، وذكره الكرماني في «غرائب التفسير» (٢/ ١٠١٩)، واستغربه، وانظر: «لباب التفاسير» له (٨/ ٥٥).

(٢) في هامش نسخة الخيالي زيادة: «من المتقين»، وهي كذلك في «الكشاف».

(٣) رواه أبو يعلى كما في «المطالب العالية»: (٣٧٠١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٥٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١١٧) و(٤/ ٢٣١)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٠٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٦)، من حديث ابن عمر. وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٤٥) وقال: لا يصح.، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٨٥): هذا موضوع فيما أرى.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ للدَّلالةِ على أنَّه مُهيمِنٌ على العبادِ مُطَّلِعٌ على أفعالِهم مُجازٍ عليها، وتَغييرُ النَّظمِ للإشعارِ بأنَّ العُمدةَ في فلاحِ المؤمنينَ فَضلُ اللهِ، وفي هلاكِ الكافرينَ بأنْ خَسِرُوا أنفُسَهُم، وللتَّصريحِ بالوَعدِ والتَّعريضِ بالوعيدِ قضيَّةً للكرمِ، أو بما يليهِ[1]، والمرادُ (بآياتِ اللهِ): دلائلُ قُدرَتِه واستبدادُهُ بأمرِ السَّماواتِ والأرضِ، أو كلماتُ تَوحيدِهِ وتَمجيدِهِ، وتَخصيصُ الخسَارِ بهم لأنَّ غيرَهُم له[2] حَظٌّ مِن الرَّحمةِ والثَّوابِ.

(٦٤) ـ ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ أي: أفغيرَ اللهِ أعبدُ بعدَ هذه الدَّلائلِ والمواعيدِ، و﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ اعتراضٌ للدَّلالةِ على أنَّهُم أمروهُ بهِ عَقِيبَ ذلك وقالوا: استَلِمْ بعضَ آلِهَتِنا ونؤمِنُ بإلهكَ؛ لفرطِ غَباوَتِهم، ويجوزُ أن ينتصبَ (غير) بما دلَّ عليهِ ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ لأنَّه بمعنى: تُعَبِّدُونَنِي على أنَّ أصله: تأمرونَنِي أَنْ أعبُدَ، فحُذِفَ (أن) ورُفِعَ كقولِه:

أَحْضُـــرُ الـوَغَـى[3]

---

(١) (قضيةً للكرم): بالنصبِ تعليلٌ للتصريح والتعريض، بما ذكره، [أو بما يليه] عطفٌ على «بقوله»: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾ أو متصلاً بما يلي قوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾، وهو ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٣٠)

(٢) في نسخة التفتازاني: «ذو».

(٣) قطعة من صدر بيت لطرفة بن العبد، وهو في «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٣/ ٩٩)، وقد تقدمَ مرارًا، وتمام البيت:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلِدي

و«أحضر» وروي بالرفع والنصب كما ذكر السمين الحلبي في «الدر المصون».

ويُؤيِّدُه قراءةُ (أعبُدَ) بالنَّصبِ[1]، وقرأ ابنُ عامرٍ ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ بإظهارِ النُّونَينِ على الأصلِ، ونافعٌ بحذفِ الثَّانيةِ فإنَّها تُحذَفُ كثيرًا[2].

(٦٥) ـ ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ أي: مِن الرُّسُلِ ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ كلامٌ على سبيلِ الفَرضِ، والمرادُ به تهييجُ الرُّسُلِ وإقناطُ الكفرةِ والإشعارُ على حكمِ الأمَّةِ، وإفرادُ الخطابِ باعتبارِ كلِّ واحدٍ، واللامُ الأولى مُوطِّئَةٌ للقسمِ، والأُخْرَيانِ[3] للجَوابِ، وإطلاقُ الإحباطِ يحتملُ أَنْ يكونَ مِن خَصائِصِهم لأنَّ شِرْكَهُم أقبَحُ، وأَنْ يكونَ على التَّقييدِ بالموتِ كما صرحَ بهِ في قولِه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾. وعطفُ الخُسرانِ عليه مِن عطفِ المُسبَّبِ على السَّببِ.

(٦٦) ـ ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ رَدٌّ لما أَمروهُ بهِ، ولولا دلالةُ التَّقديمِ على الاختصاصِ لَمْ يَكُن كذلك.

﴿وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ إنعامَهُ عليه، وفيه إشارةٌ إلى موجبِ الاختصاصِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢) عن بعضهم.

(٢) قرأ ابن عامر بنونين الأولى مفتوحة، ونافع بواحدة مخفَّفةٍ، والباقونَ بواحدةٍ مشدَّدة. انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٩٠).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «والأخيرتان». قال الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «واللام الأولى موطئة... إلخ» الأولى لام ﴿لَئِنْ﴾، والأخريان ـ وفي نسخة: الأخيرتان ـ هما ما بعدها، وأما اللام الداخلة على (لقد) فقسمية من غير شبهة، ولما كانت المعطوفة كذلك سأل الزمخشري عن اللامين، وقيل إنه لم يقل: «والثانية» كما في «الكشاف» لئلا يتوهم أن المرادَ بالأولى لام (لقد)، ولعمري إن من يتوهمُ مثله لا يفهم «الكشاف» ولا يليق به مطالعته.

(٦٧) ـ ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ ما قدرُوا عظمتَهُ في أنفُسِهم حقَّ تعظيمِه حيثُ جَعلوا له شريكًا ووصفوهُ بما لا يليقُ به، وقُرِئَ بالتَّشديدِ[1].

﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ تنبيهٌ على عَظمَتِه وحَقارةِ الأفعالِ العِظَامِ التي تتحيَّرُ فيها الأوهامُ بالإضافةِ إلى قُدرَتِه، ودلالةٌ على أنَّ تخريبَ العالَمِ أهوَنُ شَيءٍ عليه على طريقَةِ التَّمثيلِ والتَّخييلِ مِن غيرِ اعتبارِ القبضَةِ واليَمينِ حقيقةً ولا مَجازًا، كقولِهم: شَابَتْ لِمَّةُ الليلِ.

والقَبضَةُ: المرَّةُ من القَبْضِ، أُطلِقَت بمعنى (القُبْضَةِ) وهي المقدارُ المَقبوضُ بالكَفِّ تَسمِيَةً بالمصدرِ، أو بتقديرِ: ذات قبضةٍ، وقُرِئَ بالنَّصبِ[2] على الظَّرفِ تَشبيهًا للمؤقتِ بالمُبهَمِ، وتأكيدُ الأَرضِ بالجميعِ؛ لأنَّ المُرادَ بها الأَرَضُونَ السَّبعُ، أو جميعُ أَبعاضِهَا البادِيَةِ والغائِرَةِ.

وقُرِئَ: (مَطْوِيَّاتٍ)[3] على أَنَّها حالٌ، و﴿السماوات﴾ معطوفةٌ على ﴿الأرض﴾ مَنظومةٌ في حكمِها.

﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ما أبعدَ وأَعْلى مَن هذه قُدرَتُه وعظمَتُه عن إشراكِهم، أو مَا يُضافُ[4] إليهِ مِن الشُّرَكاءِ.

(٦٨) ـ ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ يعني: المرَّةَ الأولى، ﴿فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ خَرُّوا مِيِّتًا أو مَغشيًّا عليهِ ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ قيل: جبريلُ ومِيكائيلُ وإسرافيلُ فإنَّهُم يموتونَ بَعدُ، وقيل: حملَةُ العَرشِ.

---

(١) أي: (قدَّروا)، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢) عن الأعمش وأبي حيوة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢) عن الحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٢) عن عيسى بن عمر.

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي: «يضيفون».

﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ نفخةً أُخرى، وهي تدلُّ على أنَّ المُرادَ بالأوَّلِ: ونُفِخَ في الصُّورِ نفخةٌ واحدةٌ كما صرحَ به في مواضِعَ، و﴿أُخْرَىٰ﴾ تحتملُ النَّصبَ والرَّفعَ، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ قائمونَ مِن قُبورِهِم أو مُتوقِّفُونَ، وقُرِئَ بالنَّصبِ[1] على أنَّ الخبرَ: ﴿يَنظُرُونَ﴾ وهو حالٌ مِن ضَميرِه، والمعنى: يُقلِّبونَ أبصارَهُم في الجوانبِ كالمَبهوتينَ، أو ينتظرونَ ما يُفعَلُ بهم.

(٦٩) ـ ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ بما أقامَ فيها مِن العَدْلِ، سَمَّاهُ نورًا لأنَّه يزيِّنُ البقاعَ ويُظهِرُ الحُقوقَ كما سَمَّى الظُّلمَ ظلمةً، وفي الحديثِ: «الظلمُ ظُلُماتٌ يومَ القِيامَةِ»، ولذلك أضافَ اسمَهُ إلى الأرضِ، أو بنورٍ خُلِقَ فيها بلا توسُّطِ أجسامٍ مُضيئَةٍ، ولذلك أضافَها إلى نفسِه.

﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ الحسابُ والجَزاءُ، مِن وَضعِ المُحاسِبِ كتابَ المحاسبةِ بين يديهِ، أو صحائفَ الأعمالِ في أيدي العُمَّالِ، واكتُفِيَ باسمِ[2] الجنسِ عن الجمعِ.

وقيل: اللَّوحُ المحفوظُ يُقابَلُ به الصَّحائفَ[3].

﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ الذين يَشهدون للأُمَمِ وعليهِمْ مِن الملائكةِ والمؤمنينَ، وقيل: المُستشهَدُونَ ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم﴾ بينَ العبادِ ﴿بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بنقصِ ثوابٍ أو زيادةِ عِقَابٍ على ما جرى به الوعدُ.

(٧٠) ـ ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ جزاءَهُ، ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ فلا يفوتُهُ شَيءٌ مِن أَفعالِهِم، ثمَّ فصَّلَ التَّوفيةَ وقال:

---

(١) انظر: «البحر» (١٨/ ٣٧٣) عن زيد بن علي، وهو في «الكشاف» (٧/ ٥٣٥) من غير نسبة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «بذكر اسم».

(٣) انظر: «لباب التفاسير» للكرماني (٨/ ٦٢).

(٧١) ـ ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ أفواجًا مُتفرِّقَةً بعضُها في إثرِ بَعضٍ، على تَفاوُتِ أَقدامِهِم في الضَّلالةِ والشَّرارةِ، وهي الجمعُ القليلُ جمعُ زُمْرَةٍ، واشتقاقُها مِن الزَّمْرِ: وهو الصَّوتُ، إذ الجماعةُ لا تخلو عنه[1]، أو مِن قَولِهم: شاةٌ زَمِرَةٌ: قليلةُ الشَّعرِ، ورجلٌ زَمِرٌ: قليلُ المروءةِ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ ليَدخلوهَا، و(حتَّى) هي التي تُحكَى بعدَها الجملَةُ، وقرأ الكوفيونَ ﴿فُتِحَتْ﴾ بتخفيفِ التَّاءِ[2].

﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ تقريعًا وتوبيخًا ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ مِن جِنسِكُم ﴿يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ وقتِكُم هذا، وهو وقتُ دُخولِهم النَّارَ، وفيه دليلٌ على أنَّه لا تكليفَ قبلَ الشَّرعِ مِن حيثُ إنَّهُم علَّلوا تَوبيخَهُم بإتيانِ الرُّسُلِ وتَبليغِ الكتبِ.

﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ كلمةُ اللهِ بالعَذابِ علينا، وهو الحكمُ عليهم بالشَّقاوةِ وأنَّهُم مِن أهلِ النَّارِ، ووُضِعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على اختصاصِ ذلك بالكَفَرَةِ، وقيل: هو قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩].

(٧٢) ـ ﴿قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ أبهَمَ القائلَ لتَهويلِ ما يقالُ لهم، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ اللامُ فيه للجنسِ، والمخصوصُ بالذَّمِّ سبقَ ذكرُهُ، ولا يُنافِي إِشعارُهُ بأنَّ مَثواهُم في النَّارِ لتكبُّرِهِم عن الحقِّ أن يكونَ دُخولُهُم فيها؛ لأنَّ كلمةَ العَذابِ حقَّتْ عليهِم، فإنَّ تكبُّرَهُم وسائرَ مَقابِحِهم مُسبَّبَةٌ عنه، كما

---

(١) في نسخة الخيالي زيادة: «غالباً».

(٢) وقرأ الباقون بالتشديد، انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٤).

قالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّ اللهَ إذا خلقَ العبدَ للجنَّةِ استعْمَلَهُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى يَمُوتَ على عملٍ مِن أعمالِ أهلِ الجنَّةِ فيدخلُ بهِ الجنَّةِ، وإذا خلقَ العبدَ للنَّارِ استعملَهُ بعملِ أهلِ النَّارِ حتَّى يَمُوتَ على عَمَلٍ مِن أعمالِ أهلِ النَّارِ فيدخلُ به النَّارَ»[1].

(٧٣) ـ ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ﴾ إسراعًا بهِمْ إلى دارِ الكرامَةِ، وقيل: سيق مراكبُهُم؛ إذ لا يُذهَبُ بهم إلا راكبينَ ﴿زُمَرًا﴾ على تفاوُتِ مَراتِبِهم في الشَّرَفِ وعلوِّ الطَّبقةِ.

﴿حَتَّىٰۤ إِذَا جَاۤءُوهَا وَفُتِّحَتۡ أَبۡوَ ٰبُهَا﴾ حُـذِفَ جَـوابُ ﴿إِذَا﴾ وجعلَ ﴿فتحت﴾ حالًا بإضمارِ (قد) للدَّلالةِ على أنَّ لهم حينَئذٍ مِن الكرامَةِ والتَّعظيمِ ما لا يُحيطُ به الوَصفُ، وأنَّ أبوابَ الجنَّةِ تُفتَحُ لهم قبلَ مَجيئِها[2] مُنتَظِرينَ، وقرأَ الكوفيُّونَ ﴿فُتِحَت﴾ بالتَّخفيفِ.

﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَـٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ لا يَعتَرِيكُم بعدُ مَكروهٌ ﴿طِبۡتُمۡ﴾ طَهرْتُم مِن دنسِ المعاصي ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾ مُقدَّرينَ الخلودَ، والفاءُ للدَّلالةِ على أنَّ طيبَهُم سببٌ لدُخولِهم وخُلودِهِم، وهو لا يمنَعُ دخولَ العاصي بعفوِهِ لأنَّه يُطهِّرُه.

(٧٤) ـ ﴿وَقَالُوا۟ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ بالبعثِ والثَّوابِ ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ﴾ يريدونَ المكانَ الذي استقرُّوا فيه على الاستعارةِ، وإيراثُها: تَمليكُها مُخَلَّفةً عليهِمْ مِن أعمالِهم، أو تمكينُهُم مِن التَّصرُّفِ فيها تمكينَ الوارثِ فيما يَرِثُه.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣١١)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، من حديث عمر رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً».

(٢) في نسخة التفتازاني: «مجيئهم».

﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ أي: يتبوَّأُ كلٌّ مِنَّا في أيِّ مَقامٍ أرادَهُ مِن جنَّتِه الواسِعَةِ، مع أنَّ في الجنَّةِ مَقاماتٍ مَعنويَّةً لا يتمانَعُ وارِدُوهَا ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ الجنَّةُ.

(٧٥) - ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ﴾ مُحْدِقينَ، ﴿مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ أي حولَهُ، و﴿مِنْ﴾ مزيدَةٌ، أو لابتداءِ الحُفوفِ ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ مُلتَبِسينَ بحَمْدِه، والجُملَةُ حالٌ ثانيةٌ، أو مُقيِّدَةٌ للأُولى، والمعنى: ذاكِرينَ له بوَصْفَيْ جلالِهِ وإكرامِه تَلذُّذًا به، وفيه إشعارٌ بأنَّ مُنتَهَى درجاتِ العِلِّيِّينَ وأعلى لذائذِهم هو الاستغراقُ في صِفَاتِ الحقِّ.

﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ أي بينَ الخلقِ، بإدخالِ بَعضِهِم النَّارَ وبعضِهِم الجنَّةَ، أو بين الملائكةِ بإقامَتِهِم في منازِلِهم على حَسَبِ تَفاضُلِهم.

﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: على ما قَضى بيننا بالحقِّ، والقائلونَ هُم المؤمنونَ مِن المقضيِّ بينَهُم، أو الملائكةُ، وطَيُّ ذِكرِهِم لتَعيُّنِهم وتَعظيمِهِم.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الزُّمَرِ لم يقطعِ اللهُ رجاءَهُ يومَ القيامَةِ، وأعطاهُ اللهُ ثوابَ الخائفينَ»[1].

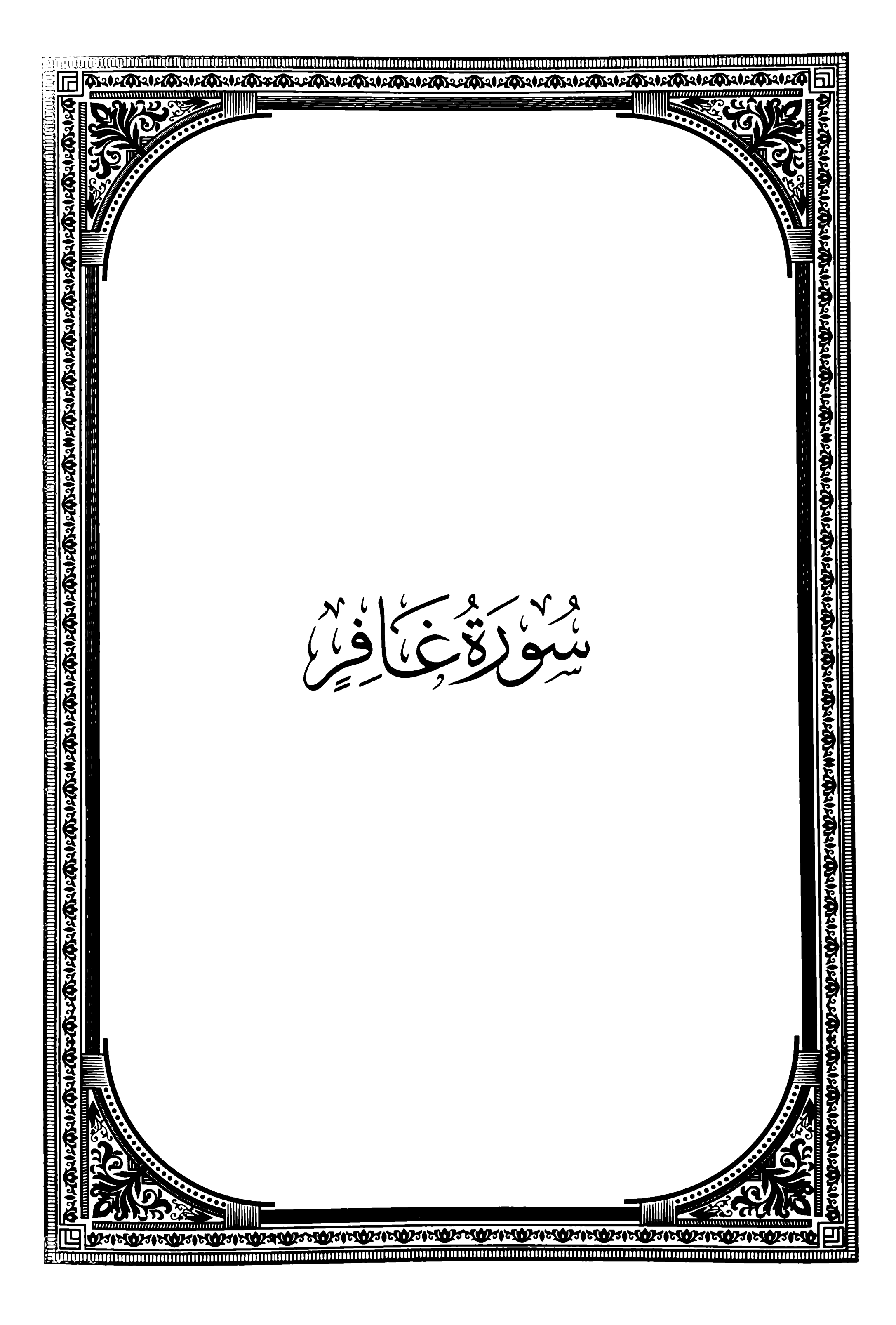
وعنه عليهِ السَّلامُ: أنَّه كان يقرَأُ كلَّ ليلَةٍ بني إسرائيلَ والزُّمَرَ[2].

***

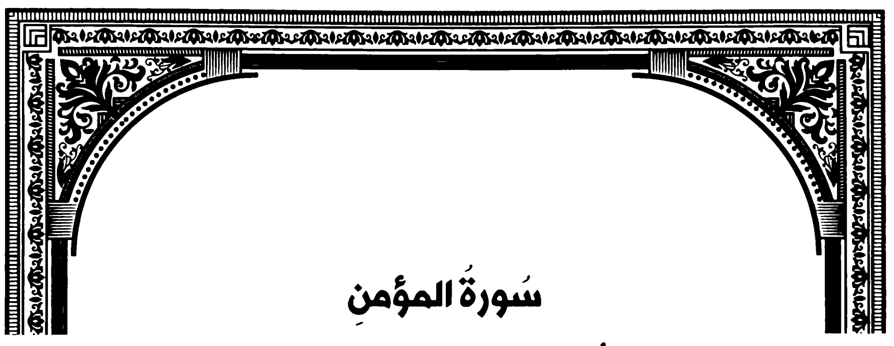
---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٨٠)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٥٦٩)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه. وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وتقدم الكلام عليه مراراً.

(٢) رواه الترمذي (٢٩٢٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٤٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٢٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»، ورواه أحمد في «المسند» (٢٤٣٨٨) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٢): رواه أحمد ورجاله ثقات.



سُورَةُ غَافِرٍ



سُورةُ المؤمنِ

مَكيَّةٌ، وآيُها خمسٌ أو ثمان وثمانونَ[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿حمٓ﴾ أمالَهُ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ صريحًا، ونافعٌ بروايةِ وَرشٍ وأبو عَمرٍو بَيْنَ بَيْنَ[2]، وقُرِئَ بفتحِ الميم على التَّحريكِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ[3]، والنَّصبِ بإضمارِ: اقرأ، ومَنعُ صَرفِهِ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ، أو لأنَّها على زِنَةِ أعجميٍّ كقابيلَ وهابيلَ.

(٢) ـ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ لعلَّ تخصيصَ الوَصفَينِ لِما في القرآنِ مِن الإعجازِ والحِكَمِ الدَّالِّ على القُدرَةِ الكامِلَةِ والحكمةِ البالغَةِ.

(٣) ـ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾ صفاتٌ أُخَرُ لتَحقيقِ ما فيهِ مِن التَّرغيبِ والتَّرهيبِ والحَثِّ على ما هو المقصودُ منه، والإضافةُ فيها حقيقيَّةٌ على أنَّه لم يُرَدْ بها زمانٌ مَخصوصٌ.

---

(١) قال الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢١٨): وهي ثمانون وثنتان في البصري، وأربع في المدنيين والمكي، وخمس في الكوفي، وست في الشامي، اختلافها تسع آيات.

(٢) ورش من طريق الأزرق، وهي بخلف عن أبي عمرو، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٩١)، و«النشر» (٢/ ٧٠).

(٣) وهي قراءة أبي السمال كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣)، وعيسى بن عمر كما في «المحرر الوجيز» (٤/ ٥٤٥)، وقراءة الجمهور التسكين.

وأُريدَ بـ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ مُشدِّدَه، أو الشَّديدُ عِقابُه، فحذفَ اللَّامَ للازدواجِ وأمنِ الإلباسِ.

أو أبدالٌ[١]، وجعلُه وحدَه بَدَلًا مُشَوِّشٌ للنَّظمِ.

وتوسيطُ الواو بينَ الأوَّلَينِ؛ لإفادةِ الجمعِ بين مَحْوِ الذنوبِ وقبولِ التَّوبةِ، أو تغايُرِ الوَصْفَينِ؛ إذ ربَّما يُتوهَّمُ الاتحادُ أو تغايرُ موقعِ الفعلينِ؛ لأنَّ الغفرَ هو السترُ فيكونُ لذنبٍ باقٍ وذلك لِمَن لم يَتُب؛ فإنَّ التَّائبَ من الذَّنبِ كمَن لا ذنبَ له.

والتَّوبُ: مَصدَرٌ كالتَّوبةِ، وقيل: جَمْعُها. والطَّوْلُ: الفَضلُ بتركِ العقابِ المستحقِّ.

وفي توحيدِ صفَةِ العَذابِ مغمورةً بصفاتِ الرَّحمةِ دليلُ رُجْحانِها[٢].

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ فيجبُ الإقبالُ الكُلِّيُّ على عبادتِه.

﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ فيُجازي المطيعَ والعاصيَ.

(٤) ـ ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لَمَّا حقَّقَ أمرَ التَّنزيلِ سجَّلَ بالكُفرِ على المجادِلِينَ[٣] فيه بالطَّعنِ وإدحاضِ الحقِّ لقولِه[٤]: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، فأمَّا الجِدَالُ فيه لحلِّ عُقَدِهِ واستنباطِ حَقائِقِهِ وقَطعِ تَشبُّثِ أهلِ الزَّيغِ به وقطعِ مَطاعِنِهم فيه فمِنْ أعظَمِ الطَّاعاتِ، ولذلك قالَ عليه السَّلامُ: «إنَّ جِدالًا في القرآنِ كفرٌ»[٥] بالتَّنكيرِ، مع أنَّه ليس جِدالًا فيه على الحقيقةِ.

---

(١) قوله: «أو أبدال» بفتح الهمزة عطف على «صفات»، انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٣٨).

(٢) الضمير يعود للرحمة.

(٣) قوله: «سجل بالكفر على المجادلين» إلخ: أي أثبت ذلك لهم كما يثبت الشيء في السجل، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٤) في نسخة الفاروقي: «كقوله».

(٥) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٤٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٦١) من حديث =

﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَـٰدِ﴾ فلا يَغرُرْكَ إمهالُهم وإقبالُهم في دُنياهُم وتقلُّبُهم في بلادِ الشَّامِ واليمنِ في التِّجاراتِ المُربحةِ، فإنَّهُم مأخوذونَ عمَّا[1] قريبٍ بكُفرِهِم أخذَ مَنْ قبلَهُم كما قال:

(٥) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ والذين تحزَّبُوا على الرُّسُلِ وناصَبوهُمْ بعدَ قومِ نوحٍ كعادٍ وثمودَ.

﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ﴾ مِن هؤلاءِ ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾، وقُرِئَ: (برسولِها)[2].

﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ ليَتمكَّنُوا مِن إصابَتِه بما أرادوا مِن تَعذيبٍ وقتلٍ[3]، مِن الأخذِ؛ بمعنى الأَسْـرِ.

﴿وَجَـٰدَلُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ بما لا حقيقةَ له ﴿لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ ليزيلوهُ بهِ.

﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ بالإهلاكِ جزاءً لهَمِّهِم.

﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ فإنَّكُم تمرُّونَ على دِيارِهِم وتَرَوْنَ أثرَهُ[4]، وهو تقريرٌ فيه تعجيبٌ[5].

= عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ورواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٦٧)، وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٧/ ٣٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في نسخة التفتازاني: «عن».

(٢) قرأ بها ابن مسعود كما في «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٥)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ٢٨١).

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وقيل». قال الشهاب في «حاشيته»: (وقتل) بالتاء المثناة الفوقية، والتمكن منه لا يستلزمه، إذ المتمكن من الشيء قد لا يفعله لمانع وغيره، وقوله: (من الأخذ بمعنى الأسر) فإنه يقال للأسير أخيذ، فهو مأخوذ منه فكني به عما ذكر، والتمكن من القتل لا ينافي الأسر كما توهم، وفي بعض النسخ: (وقيل) بالقاف والياء التحتية، فيكون الأخذ في الآية بمعنى الأسر، والأولى هي الموافقة لما في الكشاف، والمناسبة للمقام وجزالة المعنى.

(٤) في نسخة الخيالي: «أثرهم»، وفي نسخة الطبلاوي: «آثارهم».

(٥) في نسخة التفتازاني: «تعجب».

(٦) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾: وعيدُهُ أو قَضاؤُهُ بالعذابِ.

﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ لكُفْرِهم.

﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ بدلٌ مِن ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بدلَ الكلِّ أو الاشتمالِ على إرادةِ اللَّفظِ أو المَعْنَى.

(٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ الكَرُوبيُّونَ[1] أعلى طبقاتِ الملائكةِ وأوَّلُهم وجودًا، وحَمْلُهم إيَّاه وحَفِيفُهُم[2] حولَه مجازٌ عَن حفظِهِم وتَدبيرِهِم له، أو كنايةٌ عن قُربِهم مِن ذي العرشِ ومكانَتِهِم عندَهُ وتوسُّطِهِم في نفاذِ أمرِهِ.

﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ يذكرونَ اللهَ بمَجامعِ الثَّناءِ مِن صفاتِ الجلالِ والإكرامِ، وجَعَلَ التَّسبيحَ أَصْلًا والحمدَ حالًا؛ لأنَّ الحمدَ مُقتَضى حالِهم دونَ التَّسبيحِ.

﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ أخبرَ عَنْهُم بالإيمانِ إظهارًا لفَضلِهِ وتعظيمًا لأهلِهِ، ومَساقُ الآيةِ لذلك كما صرَّحَ به بقولِه: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وإشعارًا بأنَّ حَمَلَةَ العرشِ وسُكَّانَ الفَرشِ في مَعرِفَتِه سواءٌ ردًّا على المُجسِّمَةِ.

---

(١) قال الشهاب في «حاشيته»: الكروبيون جمع كروبي بفتح الكاف وضم الراء المهملة المخففة وتشديدها خطأ، ثم واو بعدها باء موحدة ثم ياء مشددة من كرب بمعنى قرب، وقد توقف بعضهم في سماعه من العرب وأثبته أبو علي الفارسي البغدادي، واستشهد له بقوله:

كروبيــة منهــم ركــوع وســجد

وفيه دلالة على المبالغة في قربهم بصيغة فعول والياء، فإنها تزاد لذلك.

وقيل الكرب أيضاً شدة القرب وهم سادة الملائكة كما في «الفائق» [(٣/ ٢٥٨)]: كجبريل وإسرافيل.

وقال البيهقي [في «شعب الإيمان» (١٤٦) عن وهب]: إنهم ملائكة العذاب فهو عنده من الكرب بمعنى الشدة والحزن كما صرح به ويجوز أخذه منه على المعنى الأول أيضاً لشدة خوفهم من الله وكلام المصنف على أن الكروبيين هم حملة العرش، اهـ.

(٢) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «وحفوفهم».

واستغفارُهُم: شَفاعَتُهُم وحَملُهُم على التَّوبةِ وإلهامُهُم ما يُوجِبُ المغفرةَ.

وفيهِ تنبيهٌ على أنَّ المُشاركةَ في الإيمانِ تُوجِبُ النُّصحَ والشَّفقةَ وإنْ تَخالَفَتِ الأجناسُ؛ لأنَّها أقوى المناسباتِ كما قالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

﴿رَبَّنَا﴾؛ أي يقولونَ: ربَّنا وهو بيانٌ لـ﴿يستغفرون﴾ أو حالٌ.

﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ أي: وَسِعَتْ رحمَتُه وعِلْمُه، فأُزيلَ عن أصلِه للإغراقِ في وَصفِهِ بالرَّحمةِ والعلمِ، والمبالغةِ[1] في عُمومِهما، وتقديمُ الرَّحمةِ؛ لأنَّها المقصودةُ بالذَّاتِ هاهنا.

﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ للذينَ عَلِمْتَ مِنْهُم التَّوبةَ واتِّباعَ سَبيلِ الحقِّ.

﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ واحفَظْهُم عنه، وهو تصريحٌ بعدَ إشعارٍ للتَّأكيدِ والدَّلالةِ على شِدَّةِ العذابِ.

(٨) ـ ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ وعدْتَهُم[2] إيَّاها ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ عطفٌ على (هم) الأوَّلِ؛ أي: أدخِلْهُم ومَعَهُم هؤلاءِ[3] ليتِمَّ سُرورُهُم، أو الثَّاني لبيانِ عُمومِ الوعدِ.

وقُرِئَ: (جنَّةَ عدنٍ)[4]، و(صَلُح) بالضمِّ[5]، و(ذُرِّيَّتِهِم)[6] بالتَّوحيدِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وبالمبالغة».

(٢) «وعدتهم»: ليس في نسخة الخيالي.

(٣) قوله: «هؤلاء»: ليس في نسخة الفاروقي.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣) عن الأعمش.

(٥) انظر: «الكامل في القراءات» (ص: ٦٣١)، و«البحر» (١٨/ ٣٩٤)، عن ابن أبي عبلة.

(٦) انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٥٤٨)، و«البحر» (١٨/ ٣٩٤)، عن عيسى بن عمر.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يمتنعُ عليه مَقدورٌ، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يفعلُ إلَّا ما تقتضيهِ حِكمَتُه، ومِن ذلك الوَفاءُ بالوعدِ.

(٩) ـ ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ العقوباتِ أو جزاءَ السَّيِّئاتِ، وهو تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ، أو مخصوصٌ بـ﴿من صَلَحَ﴾، أو المعاصي[1] في الدُّنيا لقولِه: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ﴾؛ أي: ومَنْ تَقِها في الدُّنيا فقد رَحِمتَهُ في الآخرةِ، كأَنَّهُم طَلَبُوا السَّبَبَ بعدَما سأَلُوا المُسبَّبَ[2].

﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ يعني الرَّحمةَ، أو الوقايةَ[3]، أو مجموعَهُما.

(١٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ﴾ يومَ القيامةِ فيقالُ لهم: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: لَمَقتُ اللهِ إيَّاكم أكبرُ مِن مَقتِكُم أنفُسَكُم الأمَّارةَ بالسُّوءِ.

﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ ظرفٌ لفعلٍ دلَّ عليه المقتُ الأوَّلُ لا له؛ لأنَّه أخبرَ عنه، ولا للثَّاني؛ لأنَّ مَقتَهُم أنفُسَهُم يومَ القيامةِ حينَ عايَنُوا جزاءَ أَعمالِهم الخبيثةِ إلَّا أن يُؤوَّلَ بنحوِ: (الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ)، أو تعليلٌ للحكمِ، وزمانُ المَقْتَيْنِ واحِدٌ[4].

(١١) ـ ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إماتَتَيْنِ بأَنْ خلَقْتَنا أمواتًا أوَّلًا، ثمَّ صَيَّرْتَنا أمواتًا عند انقضاءِ آجالِنا، فإنَّ الإماتةَ جعلُ الشَّيءِ عادمَ الحياةِ ابتداءً، أو بتَصييرٍ كالتَّصغيرِ

---

(١) «أو المعاصي» عطف على «العقوبات أو جزاء السيئات».

(٢) قوله: «كأنهم طلبوا السبب» أي وهو وقايتهم السيئات (بعدما سألوا المسبَّب)؛ أي: وهو إدخالهم الجنات، انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٤١ ـ ٤٢).

(٣) في نسخة الفاروقي: «أو الوفاء به»، وفي نسخة التفتازاني: «والوقاية».

(٤) انظر: «لباب التفاسير» (٨/ ٧٨)، وذكره الكرماني أيضاً في «غرائب التفسير» (٢/ ١٠٢٧) واستغربه.

والتَّكبيرِ، ولذلك قيل: سبحانَ مَن صغَّرَ البَعُوضَ وكبَّرَ الفيلَ، وإن خُصَّ بالتَّصييرِ فاختيارُ الفاعلِ المختارِ أحدَ مقبوليهِ تَصييرٌ وصَرْفٌ له عَن الآخرِ[١].

﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾: الإحياءَةَ الأولى وإحياءَةَ البعثِ.

وقيل: الإماتةُ الأولى عندَ انخرامِ الأجَلِ، والثَّانيةُ في القبرِ بعدَ الإحياءِ للسُّؤالِ، والإحياءانِ ما في القبرِ والبَعثِ[٢]؛ إذ المقصودُ اعترافُهُم بعدَ المعاينةِ[٣] بما غَفَلوا عنه ولم يَكترِثُوا به، ولذلك تسبَّبَ لقولِه[٤]: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ فإنَّ اقترافَهُم لها مِن اغترارِهِم بالدُّنيا وإنكارِهِم للبَعثِ.

﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ﴾ نوعِ خُروجٍ من النَّارِ ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ طريقٍ فنَسْلُكَه، وذلك إنَّما يَقولونَهُ مِن فَرْطِ[٥] قُنوطِهِم تَعلُّلًا وتحيُّرًا، ولذلك أُجيبوا بقولِه:

(١٢) - ﴿ذَٰلِكُم﴾ الذي أنتُمْ فيه ﴿بِأَنَّهُۥ﴾ بسببِ أنَّه ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ متَّحدًا أو توحَّدَ وحدَهُ، فحُذِفَ الفعلُ وأُقيمَ مُقامهُ في الحاليَّةِ ﴿كَفَرْتُمْ﴾ بالتَّوحيدِ ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ بالإشراكِ.

﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ﴾ المستحقِّ للعبادةِ حيثُ حكمَ عَلَيكُم بالعذابِ السَّرمَدِ[٦] ﴿ٱلْعَلِىِّ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «مفعوليه»، وقوله: (فاختيار الفاعل المختار أحد مقبوليه) الضمير للفاعل المختار أو هو للشيء، والمقبول ما يقبله الشيء من الحالين، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «والمبعث».

(٣) في نسخة الفاروقي: «المعاتبة».

(٤) في نسخة التفتازاني: «بقوله».

(٥) في نسخة الخيالي: «يقولونه لفرط».

(٦) «حيث حكم عليكم بالعذاب السرمد»: ليس في نسخة التفتازاني والخيالي، وجاء في نسخة الفاروقي بعد قوله: «بغيره حيث حكم».

﴿ٱلْكَبِيرِ﴾ مِن أَنْ يُشرَكَ به ويسوَّى بغيرِهِ حيثُ حكمَ على مَن أشرَكَ وسَوَّى به بعضَ مخلوقاتِهِ في استحقاقِ العبادةِ = بالعذابِ السَّرمَدِ.

(١٣) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ الدَّالَّةَ على التَّوحيدِ وسائرِ ما يجبُ أَنْ يُعلَمَ تَكميلًا لنفوسِكُم ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ أسبابَ رزقٍ[1] كالمطرِ مُراعاةً لِمَعاشِكُم.

﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ﴾ بالآياتِ التي هي كالمَركوزَةِ في العُقولِ لِظُهورِهَا المغفولِ عنها للانهماكِ في التَّقليدِ واتِّباعِ الهوى ﴿إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ يرجعُ عَن الإنكارِ بالإقبالِ عَلَيها والتَّفكُّرِ فيها، فإنَّ الجازمَ بشَيءٍ لا ينظرُ فيما يُنافيهِ.

(١٤) ـ ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ مِن الشِّرْكِ ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ إخلاصَكُم وشقَّ عليهِم.

(١٥) ـ ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَـٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ خبرانِ آخرانِ للدَّلالةِ على علوِّ صَمديَّتِه مِن حيثُ المعقولُ والمحسوسُ الدالُّ على تَفرُّدِه في الألوهيَّةِ؛ فإنَّ مَن ارتفعَتْ دَرجاتُ كَمالِه بحيثُ لا يظهَرُ دونَها كمالٌ، وكانَ العرشُ الذي هو أصلُ العالمِ الجسمانيِّ في قبضةِ قُدرَتِه؛ لا يَصِحُّ أن يشركَ به.

وقيلَ: الدَّرجاتُ مراتِبُ المخلوقاتِ، أو مَصاعِدُ الملائكةِ إلى العرشِ أو السَّمواتِ، أو درجاتُ الثَّوابِ.

وقُرِئَ: (رفيعَ) بالنَّصبِ على المدحِ[2].

﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ خبرٌ رابعٌ للدَّلالةِ على أنَّ الرّوحانيَّاتِ

---

(١) «أسباب رزق»: ليس في نسخة التفتازاني والخيالي.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٩٩)، وقد أجازها الأخفش لكن لم يصرح بكونها قراءة.

أيضًا مُسَخَّراتٌ لأمرِهِ بإظهارِ آثارِهَا وهو الوحيُ، وتمهيدٌ للنبوَّةِ بعدَ تقريرِ التَّوحيدِ.

و﴿الرُّوح﴾: الوحيُ، و﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ بيانُه؛ لأنَّه أمرٌ بالخيرِ أو مبدؤُهُ، والآمرُ هو المَلَكُ المُبلِّغُ ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾: يختارهُ للنبوَّةِ، وفيه دليلٌ على أنَّها عَطائِيَّةٌ.

﴿لِيُنذِرَ﴾ غايةُ الإلقاءِ، والمستكِنُّ فيه (اللهِ) أو لِـ(مَن) أو للرُّوحِ، واللامُ مع القربِ تُؤيِّدُ الثَّاني.

﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ يومَ القيامةِ؛ فإنَّ فيه يتلاقى الأرواحُ والأجسادُ وأهلُ السَّماءِ والأرضِ والمعبودونَ والعِبادُ والأعمالُ والعُمَّالُ.

(١٦) ـ ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ خارجونَ مِن قُبورِهِم، أو ظاهرونَ لا يستُرُهُم شيءٌ، أو ظاهرةٌ نُفوسُهُم لا تحجُبُهم غواشِي الأبدانِ، أو أعمالُهُم[1] وسَرائِرُهُم.

﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ مِن أعيانِهم وأعمالِهم وأحوالِهم، وهو تقريرٌ لقولِه: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ وإزاحةٌ لنَحوِ ما يُتوهَّمُ في الدُّنيا.

﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ حكايةٌ لِمَا يُسأَلُ عنه في ذلكَ اليومِ، ولِما يجابُ به، أو لِمَا دلَّ عليه ظاهرُ الحالِ فيه مِن زَوالِ الأسبابِ وارتفاعِ الوسائطِ، وأمَّا حقيقَةُ الحالِ فناطقَةٌ بذلك دائمًا.

(١٧) ـ ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ كأنَّه نتيجةٌ لِمَا سبقَ، وتَحقيقُهُ أنَّ النُّفوسَ تكتسبُ[2] بالعقائدِ والأعمالِ هيئاتٍ تُوجِبُ لذَّتَها وأَلَمَها لكنَّها لا تَشعرُ بها في الدُّنيا لعوائقَ تَشغَلُها، فإذا قامَتْ قِيامَتُها زالتِ العَوائِقُ وأدركت لذَّتَها وأَلَمَها[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وأعمالهم».

(٢) في نسخة الفاروقي: «تكسب».

(٣) قال الآلوسي في «روح المعاني» معلقاً على هذاا لكلام: الظاهر أن هذا قول باللذة والألم =

﴿لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَ﴾ بنقصِ الثَّوابِ وزيادةِ العِقابِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ إذ[1] لا يَشغَلُهُ شأنٌ عن شأنٍ، فيَصِلُ إليهم ما يستحقُّونَهُ سَرِيعًا.

(١٨) - ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾ أي: القِيامةِ، سُمِّيَت بها لأُزوفِها؛ أي: قُرْبِها، أو الخُطَّةِ الآزِفَةِ وهي مُشارفَتُهم النَّارَ، وقيل: الموتَ[2].

﴿إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ﴾ فإنَّها ترتفعُ عَن أَماكنِها وتلتَصِقُ[3] بحُلوقِهم، فلا تعودُ فيتروَّحُوا ولا تخرجُ فيَستَرِيحُوا.

﴿كَٰظِمِينَ﴾ على الغمِّ، حالٌ مِن أصحابِ القلوبِ على المعنى؛ لأنَّه على الإضافةِ أو مِنْها، أو مِن ضَمِيرِهَا في (لدى)، وجَمَعَهُ لذلك؛ لأنَّ الكظمَ مِن أفعالِ العُقَلاءِ كقولِه: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أو مِن مَفعولِ ﴿أَنْذِرْهُم﴾ على أنَّه حالٌ مُقدَّرَةٌ.

﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ﴾: قريبٍ مُشفِقٍ ﴿وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾: ولا شفيعٍ مُشفَّعٍ.

والضَّمائرُ إن كانَتْ للكفَّارِ - وهو الظَّاهرُ - كان وَضعُ الظَّالِمِينَ مَوضِعَ ضَميرِهِم للدَّلالةِ على اختصاصِ ذلك بهم وأنَّه لظُلْمِهِم.

(١٩) - ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ﴾ النَّظرةَ الخائنةَ، كالنَّظرةِ الثَّانيةِ إلى المحرَّمِ[4] واستراقِ النَّظرِ إليه، أو خيانةَ الأعيُنِ.

= الروحانيين ونحن لا ننكر حصولهما يومئذ لكن نقول: إن الجزاء لا ينحصر بهما بل يكون أيضا بلذة وألم جسمانيين. فالاقتصار في تفسير الآية على ذلك قصور.

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أي».

(٢) انظر: «لباب التفاسير» (٨/ ٨٤).

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «فتلتصق».

(٤) في نسخة الفاروقي والخيالي: «غير المَحْرَمِ».

﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ مِن الضَّمائرِ، والجملَةُ خبرٌ خامِسٌ للدَّلالةِ على أنَّه ما مِن خَفِيٍّ إلا وهو مُتعلَّقُ العلمِ والجَزاءِ.

(٢٠) ـ ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ لأنَّه المالكُ الحاكمُ على الإطلاقِ فلا يقضي بشَيْءٍ إلَّا وهو حقُّهُ.

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ تهكُّمٌ بهم؛ لأنَّ الجمادَ لا يُقَالُ فيه: إنَّه يَقضي أو لا يَقضي.

وقرأ نافعٌ وهِشامٌ[1] بالتَّاءِ[2] على الالتفاتِ، أو إضمارِ (قُلْ).

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ تقريرٌ لعلمهِ بخائنةِ الأعيُنِ وقَضائِهِ بالحقِّ، ووعيدٌ لهم على ما يقولونَ ويفعلونَ، وتعريضٌ بحالِ ما يدعونَ مِن دونِه.

(٢١) ـ ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ﴾ مآلُ حالِ الذين كذَّبُوا الرُّسُلَ قبلَهُم كعادٍ وثمودَ.

﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾: قُدرَةً وتَمكُّنًا.

وإنَّما جيءَ بالفصلِ وحَقُّهُ أن يقعَ بينَ مَعرِفَتَينِ لِمُضارعَةِ (أَفعلَ مِن) للمَعرِفَةِ في امتناعِ دخولِ اللَّامِ عليه.

وقرأ ابنُ عامرٍ ﴿أشدَّ مِنْكُم﴾ بالكافِ[3].

﴿وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ مثلَ القِلاعِ والمدائنِ الحصينَةِ.

---

(١) «وهشام»: ليس في نسخة الفاروقي.

(٢) وهي قراءة نافع، وابن عامر من رواية هشام، انظر: «السبعة» (ص: ٥٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٩١).

(٣) «وقرأ ابن عامر «أشد منكم» بالكاف» من نسخة التفتازني. وانظر: «السبعة» (ص: ٥٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٩١).

وقيل: المَعنى: وأكثرَ آثارًا كقولِه:

مُتَقلِّـــدًا سَـــيْفًا وَرُمْحَـــا[1]

﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ يمنعُ العَذابَ عَنْهُم.

(٢٢) ـ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الأخذُ ﴿بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ بالمُعجزاتِ أو الأحكامِ الواضِحَةِ، ﴿فَكَفَرُواْ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ قَوِيٌّ ﴾ مُتمَكِّنٌ ممَّا يُريدُهُ غايةَ التَّمكُّنِ، ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لا يُؤبَهُ بعقابٍ دونَ عِقابِه.

(٢٣) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ يعني المعجزاتِ.

﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ وحُجَّةٍ قاهرَةٍ ظاهرَةٍ[2]، والعطفُ لتَغايُرِ الوَصْفَيْنِ، أو لإفرادِ بَعضِ المُعجزاتِ كالعَصَا تفخيمًا لشَأْنِه.

(٢٤) ـ ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُواْ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ يعنونَ مُوسى عليهِ السَّلامُ.

وفيه تَسلِيَةٌ لرَسُولِ اللهِ ﷺ، وبيانٌ لِعاقبَةِ مَن هوَ أَشَدُّ الذين كانوا من قبلِهِم بطشًا وأقرَبُهُم زمانًا.

---

(١) عجز بيت لعبد الله بن الزِّبَعْرى، وهو في «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٦٨)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ١٢١)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٧٧)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٩١) و(٢/ ٢٠٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٣١) و«تفسير الطبري» (١/ ١٣٧). ومعناه: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً. وصدره:

يــا ليــت زوجــك قــد غــدا

ويروى:

ورأيــتُ زوجَــك فــي الوغــى

(٢) «ظاهرة»: ليس في نسخة الخيالي والطبلاوي.

(٢٥) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ نِسَآءَهُمْ﴾ أي: أعيدُوا عَليهم ما كُنتُمْ تَفعَلُونَ بـهـم أوَّلًا كي يصدُّوا عَنْ مُظاهرَةِ مُـوسـى.

﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾: في ضَياعٍ.

ووضعُ الظَّاهرِ فيه موضِعَ الضَّميرِ لتَعميمِ الحُكمِ والدَّلالَةِ على العِلَّةِ.

(٢٦) ـ ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ كانُوا يَكُفُّونَهُ مِن قتلِهِ ويقولون: إنَّه ليسَ الذي تخافُه بل هو ساحِرٌ ولو قتلتَهُ ظُنَّ أنَّكَ عَجزْتَ عَن مُعارضَتِه بالحُجَّةِ، وتَعلُّلُه بذلك مع كونِه سَفَّاكًا في أهوَنِ شيءٍ دَليلٌ على أنَّه تيقَّنَ أنَّه نَبيٌّ فخافَ مِن قتلِهِ، أو ظَنَّ أنَّه لو حاولَه[1] لم يتيَسَّرْ له، ويُؤيِّدُه قولُه: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ فإنَّه تَجلُّدٌ وعدمُ مُبالاةٍ بدُعائِه ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ إن لم أَقْتُلْه ﴿أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾: أن يُغيِّرَ مـا أنتُمْ عليهِ مِـن عبادتِه[2] وعبادةِ الأصنامِ؛ لقولِه: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ ما يفسدُ دُنياكُمْ مِن التَّحارُبِ والتَّهارُجِ إن لم يَقْدِرْ أنْ يُبطِلَ[3] دينكُم بالكُلِّيَّةِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ بالواوِ على مَعنى الجمعِ[4]، وابنُ كَثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ والكوفيُّونَ غيرَ حَفصٍ بفتحِ الياءِ والهاءِ[5] ورفعِ (الفسادِ).

---

(١) في نسخة الفاروقي: «جادله».

(٢) في نسخة التفتازاني: «عبادتي». وفي هامش نسخة الفاروقي: «الأولى: عبادتي. سعدي».

(٣) في نسخة التفتازاني: «يبدل».

(٤) أي بالـواو العاطفـة: ﴿وأن يظهـر﴾، وقـراءة الكوفيين عاصم وحمـزة والكسـائي: ﴿أو أن﴾ بألف قبـل الـواو، وكذلـك هي فـي مصحاف أهـل الكوفـة، انظـر: «السـبعة» (ص: ٥٦٩)، و«التيسـير» (ص: ١٩١)، و«النشر» (٢/ ٣٦٥).

(٥) أي: (يَظْهَرَ) انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٦)، و«التيسير» (ص: ١٩١)، و«النشر» (٢/ ٣٦٥)؟

(٢٧) ـ ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ أي: لقومِه لَمَّا سَمِعَ بكَلامِه[١]: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ صَدَّرَ الكلامَ بـ(إنَّ) تأكيدًا وإشعارًا على أنَّ السَّببَ المؤكَّدَ في دفعِ الشرِّ هو العياذُ باللهِ، وخَصَّ اسمَ الربِّ؛ لأنَّ المطلوبَ هو الحفظُ والتَّربيةُ، وأضافَه[٢] إليه وإليهم حثًّا لهم على مُوافقتِهِ لِمَا في تَظاهُرِ الأرواحِ مِن استجلابِ الإجابةِ.

ولم يُسَمِّ فِرعونَ وذَكَرَ وَصْفًا يعمُّه وغيرَهُ؛ لتَعميمِ الاستعاذةِ ورعايةِ الحقِّ والدَّلالةِ على الحاملِ له على القولِ.

وقرأَ أبو عَمرٍو وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿عُتُّ﴾[٣] فيهِ وفي (الدخان) بالإدغامِ، وعن نافعٍ مِثلُه[٤].

(٢٨) ـ ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ مِن أَقاربِه، وقيل: ﴿مِّنْ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ والرَّجلُ إسرائيليٌّ، أو غريبٌ مُوحِّدٌ كانَ يُنافِقُهم.

﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا﴾ أتقصدونَ قتلَهُ ﴿أَن يَقُولَ﴾ لأن يقولَ، أو: وقتَ أَنْ يقولَ مِن غيرِ رَوِيَّةٍ وتأمُّلٍ في أمرِه، ﴿رَبِّيَ اللَّهُ﴾ وحدَهُ، وهو في الدَّلالةِ على الحصرِ مثل: صَدِيقِي زَيدٌ.

﴿وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ المتكثِّرَةِ على صدقِه مِن المعجزاتِ والاستدلالاتِ.

﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ أضافَهُ إليهِمْ بعدَ ذكرِ البيِّناتِ احتِجاجًا عليهم واستِدراجًا لهم إلى الاعترافِ بهِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «كلامه».

(٢) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «وإضافته».

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ٤٤).

(٤) انظر: «النشر» (٢/ ١٦).

ثـمَّ أخذَهُم بالاحتجاجِ مِـن بـابِ الاحتياطِ فقال: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥ﴾ لا يَتخطَّاهُ وَبَالُ كذبِه فيُحتاجَ في دفعِهِ إلى قتلِه. ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾ فلا أقلَّ مِن أَنْ يُصيبَكُم بعضُهُ.

وفيـه مُبالغَـةٌ فـي التَّحذيـرِ، وإظهارٌ للإنصـافِ وعَـدمِ التَّعصُّـبِ، ولذلـك قدَّمَ كونَـهُ كاذبًا.

أو يُصِبْكُم ما يَعِدُكُم مِن عذابِ الدُّنيَا وهو بعضُ مَواعيدِهِ؛ كأنَّهُ خَوَّفَهُم بما هو أظهَرُ احتمالًا عندَهُم، وتفسيرُ البَعضِ بالكلِّ كقولِ لَبيدٍ:

تَـرَّاكُ أَمْكِـنَـــةٍ إِذَا لَـــمْ أَرْضَـهَـــا أَوْ يَرْتَبِـطْ بَعْـضَ النُّفُـوسِ حِمَامُهَـا[1]

= مردودٌ؛ لأنَّه أرادَ بالبعضِ نفسَهُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾ احتجاجٌ ثالِثٌ ذات وجهينِ:

أحدهمـا: أنَّـه لـو كانَ مُسـرِفًا كذَّابًـا لَمَـا هـداهُ اللهُ إلـى البيِّنـاتِ ولَمـا عضدَهُ بتلـكَ المُعجـزاتِ.

وثانيهما: أنَّ مَن خذلَهُ اللهُ وأهلكَهُ فلا حاجةَ لَكُم إلى قتلِه، ولعلَّهُ أرادَ به المعنى الأوَّلَ وخيَّلَ إليهم الثَّاني؛ ليُلَيِّنَ[2] شَكِيمتَهُم، وعرَّضَ به لفرعونَ بأنَّهُ مُسرِفٌ كذَّابٌ لا يهديهِ اللهُ[3] سبيلَ الصَّوابِ وطريقَ[4] النَّجاةِ.

---

(١) البيت في «ديوان لبيد» (ص: ١١٣)، وهو من معلقته المشهورة، وقد فسر أبو عبيدة البعض في البيت بالكل فقال: الموت لا يعتلق بعض النفوس دون بعض. وتعقبه الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٤١٥) ـ تفسير آل عمران ـ بقوله: إن البعض والجزءَ لا يُكونُ الكُل، وأنشد أبو عبيدة بيتًا غلط في معناه ـ يعني هذا البيت ـ وقال: المعنى: أو يعتلق كل النفوس حمامها، وإنما المعنى: أو يعتلق نفسي حمامها. وفي كلام الناس: بعض يعرفك، أي: أنا أعرفك.

(٢) في نسخة الخيالي: «لتليين».

(٣) في نسخة الخيالي زيادة: «إلى».

(٤) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والطبلاوي: «وسبيل» بدل «وطريق».

(٢٩) ـ ﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ﴾: غالبينَ عالينَ ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ مصرَ.

﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ أي: فلا تُفسِدُوا أمرَكُم ولا تتعرَّضُوا لبأسِ اللهِ بقَتلِهِ فإنَّه إنْ جاءَنا لم يمنَعْنَا منه أحدٌ.

وإنَّما أدرجَ نفسَهُ في الضَّمِيرَيْنِ؛ لأنَّه كانَ مِنْهُم في القرابةِ، وليريَهُم أنَّه معَهُم ومُساهِمُهُم فيما ينصحُ لهم.

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ﴾ ما أشيرُ إليكم ﴿إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ وأستَصْوِبُه مِن قتلِه ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ﴾ وما أُعَلِّمُكُمْ إلَّا ما عَلِمْتُ مِنَ الصَّوابِ، وقلبي ولِساني مُتواطِئَانِ عليه ﴿إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾: طريقَ الصَّوابِ[١].

وقُرِئَ بالتَّشديدِ[٢] على أنَّه فَعَّالٌ للمُبالغةِ مِن رَشِدَ كعَلَّامٍ، أو مِن رَشَدَ كعَبَّادٍ، لا مِن أرشدَ كجَبَّارٍ مِن أَجْبَرَ؛ لأنَّهُ مَقصورٌ على السَّماعِ، أو للنِّسبةِ إلى الرُّشدِ كعَوَّاجٍ وبَتَّاتٍ[٣].

(٣٠) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم﴾ في تكذيبِه والتَّعرُّضِ له، ﴿مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾ مثلَ أيَّامِ الأُمَمِ الماضيةِ يعني وَقائِعَهُم، وجمعُ الأحزابِ مع التَّفسيرِ أَغْنى عن جمعِ اليَومِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ وما أعلمكم إلا ما علمت من طريق الصواب وقلبي ولساني عليه» بدل من قوله: «﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ﴾ وما أعلمكم» إلى هاهنا، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٤١)، عن معاذ رضي الله عنه.

(٣) قوله: «كعواج وبتات»؛ أي: بيَّاع العاج وبيَّاع البتِّ، وهو الطيلسانُ من خَزٍّ أو صوف، انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٥٠٥).

(٣١) ـ ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ مثلَ جزاءِ ما كانوا عليه دائبًا مِن الكفرِ وإيذاءِ الرُّسُلِ ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ كقومِ لُوطٍ.

﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ فلا يُعاقِبُهم بغيرِ ذنبٍ ولا يُخلِّي الظَّالمَ منهم بغيرِ انتقامٍ، وهو أبلغُ مِن قولِه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦][(١)] مِن حيثُ إنَّ المنفيَّ فيه نفيُ حُدوثِ تَعلُّقِ إرادَتِه بالظُّلمِ.

(٣٢) ـ ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾: يومَ القيامةِ، ينادي فيه بعضُهُم بعضًا للاستغاثةِ، أو يتصايَحُونَ بالويلِ والثُّبورِ، أو يتنادَى أصحابُ الجنَّةِ وأصحابُ النَّارِ كما حكى في (الأعراف).

وقُرِئَ بالتَّشديدِ[(٢)]، وهو أن يَنِدَّ بعضُهم مِن بعضٍ، كقولِه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤].

(٣٣) ـ ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ﴾ عن الموقفِ ﴿مُدْبِرِينَ﴾: منصرفينَ عنه إلى النَّارِ، وقيل: فارِّينَ عنها ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ يعصمُكُم مِن عَذابِه، ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾.

(٣٤) ـ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ﴾ يوسفُ بنُ يعقوبَ على أنَّ فِرعونَهُ فرعونُ موسَى، أو على نسبَةِ أحوالِ الآباءِ إلى الأولادِ، أو سبطُه يوسفُ بنُ إبراهيمَ بنِ يوسفَ.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾ مِن قبلِ موسى ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمُعجزاتِ ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ مِن الدِّينِ ﴿حَتَّى إِذَا هَلَكَ﴾ ماتَ ﴿قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ ضمًّا

---

(١) لأن نفي إرادة الشيء أبلغ من نفيه، ونفي النكرة أشمل إذ معناه لا يريد شيئاً من الظلم خصوصاً، والآية الثانية فيها نفي المبالغة، وقد ذكر ثمة أن فيها مبالغة من وجه آخر، قاله الخفاجي «حاشيته»، بتصرف.

(٢) أي: (التنادّ) بتشديد الدال، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٤٣)، عن ابن عباس والضحاك، وذكرها الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٣١٨) دون نسبة.

إلى تكذيبِ رِسالَتِه تكذيبَ رِسالةِ مَن بعدَهُ، أو جزمًا بأَنْ لا يُبعَثَ بعدَهُ رَسولٌ مع الشَّكِّ في رسالتِهِ.

وقُرِئَ: (أَلَنْ يَبْعَثَ اللهُ)[1] على أنَّ بعضَهُم يُقرِّرُ بعضًا بنَفْيِ البعثِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلكَ الإضلالِ ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ في العِصْيَانِ، ﴿مُّرْتَابٌ﴾ شاكٌّ فيما يشهَدُ به البيِّناتُ لغَلَبةِ[2] الوهمِ والانهماكِ في التَّقليدِ.

(٣٥) - ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بدلٌ مِن الموصولِ الأوَّلِ لأنَّه بمَعنى الجمعِ.

﴿بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ﴾ بغيرِ حُجَّةٍ، بل إمَّا بتقليدٍ أو شُبهَةٍ داحِضَةٍ ﴿أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فيه ضميرُ (مَنْ)، وإفرادُهُ للَّفْظِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مُبتدأً وخبرُهُ ﴿كَبُرَ﴾ على حذفِ مُضافٍ؛ أي: وجدالُ[3] الذين يجادِلُونَ كَبُرَ مَقْتًا أو بغيرِ سلطانٍ، وفاعِلُ ﴿كَبُرَ﴾: ﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: كَبُرَ مقتًا مثلُ ذلك الجدالِ، فيكونُ قولُه: ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ استئنافًا للدَّلالةِ على الموجِبِ لجِدالِهِم.

وقرَأَ أبو عمرٍو وابنُ ذكوانَ[4]: ﴿قلبٍ﴾ بالتَّنوينِ[5] على وصفِه بالتَّكبُّرِ والتَّجبُّرِ لأنَّه مَنبَعُهُما كقولِهم: رأَتْ عَيني وسَمِعَتْ أُذُني، أو على حذفِ مُضافٍ؛ أي: على كلِّ ذي قلبٍ مُتكبِّرٍ.

---

(١) انظر: «تفسير السمعاني» (٥/ ١٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٥٥٩)، عن أبيٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «بغلبة».

(٣) في نسخة الفاروقي: «وجدل».

(٤) في نسخة الفاروقي: «لجدالهم وقُرِئَ».

(٥) والباقون بترك التنوين، انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٩١).

(٣٦) ـ ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ بناءً مَكشُوفًا عاليًا، مِن صَرَّحَ الشَّيءُ: إذا ظهرَ.

﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ الطُّرقَ.

(٣٧) ـ ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بيانٌ لها، وفي إبهامِها ثمَّ إيضاحِها تَفخيمٌ لشَأْنِها وتَشويقٌ للسَّامعِ إلى مَعرِفَتِها.

﴿فأطَّلعُ إلى إلهِ مُوسَى﴾ عطفٌ على ﴿أَبْلُغُ﴾، وقرأ حَفصٌ بالنَّصبِ[1] على جوابِ التَّرجِّي، ولعلَّهُ أرادَ أَنْ يَبنِيَ له رَصَدًا في موضعٍ عالٍ يرصُدُ منه أحوالَ الكواكبِ التي هي أسبابٌ سَماويَّةٌ تَدلُّ على الحوادثِ الأرضيَّةِ فيَرَى هل فيها ما يدلُّ على إرسالِ اللهِ تَعالى إيَّاه.

أو: أن يُرِيَ فسادَ قولِ مُوسى بأنَّ إخبارَهُ مِن إلهِ السَّماءِ يتوقَّفُ[2] على اطلاعِه ووُصولِه إليه، وذلك لا يَتأتَّى إلا بالصُّعودِ إلى السَّماءِ وهو ممَّا لا يَقْوَى عليهِ الإنسانُ وذلك لجَهْلِه باللهِ وكيفيَّةِ استنبائِه.

﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ في دَعْوَى الرِّسالةِ[3].

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثلَ ذلك التَّزيينِ ﴿زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ سبيلِ الرَّشادِ، والفاعِلُ على الحقيقَةِ هو اللهُ، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئَ: (وزَيَّنَ) بالفتحِ[4]، وبالتوسُّطِ الشَّيطانُ.

---

(١) أي: ﴿فأطلعَ﴾، وقراءة الباقين بالرفع، انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٧٢).

(٢) في نسخة الفاروقي: «متوقفٌ».

(٣) في نسخة الفاروقي: «النبوة».

(٤) انظر: «الكشاف» (٧/ ٥٧٩)، و«البحر» (١٨/ ٤٢٨).

وقرأ الحِجازيَّانِ والشَّاميُّ وأبو عمرٍو: ﴿وصَدَّ﴾[1] على أنَّ فِرعونَ صَدَّ النَّاسَ عَن الهُدى بأمثالِ هذه التَّمويهاتِ والشُّبُهاتِ، ويؤيِّدُه: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ أي: خَسَارٍ.

(٣٨) - ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ﴾ يعني مُؤمِنَ آلِ فرعونَ، وقيل: موسى: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ بالدَّلالةِ ﴿سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ سبيلًا يَصِلُ سالِكُهُ إلى المقصودِ، وفيه تعريضٌ بأنَّ ما عليه فرعونُ وقومُهُ سبيلُ الغَيِّ.

(٣٩) - ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ تمتُّعٌ يَسيرٌ لسُرعَةِ زَوالِها ﴿وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ لخُلودِها.

(٤٠) - ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ عدلًا مِن اللهِ، وفيه دليلٌ على أنَّ الجناياتِ تُغْرَمُ بمِثْلِها.

﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغيرِ تَقديرٍ ومُوازنَةٍ بالعملِ بل أضعافًا مُضاعفَةً فضلًا منهُ ورَحمةً، ولعلَّ تقسيمَ العُمَّالِ، وجعلَ الجزاءِ جُملَةً اسميَّةً مُصدَّرَةً باسمِ الإشارةِ، وتفضيلَ الثَّوابِ[2] لتَغليبِ الرحمَةِ، وجَعَلَ العملَ عُمدَةً والإيمانَ حالًا؛ للدَّلالةِ على أنَّه شَرطٌ في اعتبارِ العملِ، وأنَّ ثوابَهُ أعلى مِن ذلكَ.

(٤١) - ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ كرَّرَ نِداءَهُم إيقاظًا لهم عَن سِنَةِ الغَفلَةِ، واهتمامًا بالمُنادى له، ومبالغةً في تَوبيخِهم على ما

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧١)، و«التيسير» (ص: ١٣٣)، و«النشر» (٢/ ٢٩٨).

(٢) قوله: «وتفضيل الثواب»: بالضاد المعجمة في جميع النسخ، وكذا قاله الخفاجي في «حاشيته» والمعنى: أنه جعله زائداً على العمل لكونه أضعافاً مضاعفة له. ثم قال: وجوَّز كونه بالصاد المهملة؛ أي جعله مفصلاً.

يقابلونَ به نُصحَهُ، وعَطفهُ[1] علـى النِّداءِ الثَّاني الدَّاخلِ على ما هو بيانٌ لِمَا قبلَهُ، ولذلك لم يَعطِف على الأوَّلِ؛ فإنَّ ما بعدَهُ أيضًا تفسيرٌ لِمَا أَجمَلَ فيه تصريحًا أو تعريضًا[2] أو على الأوَّلِ.

(٤٢) ـ ﴿تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ﴾ بدلٌ أو بيانٌ فيه تعليلٌ، والدُّعاءُ كالهدايةِ في التَّعدِيَةِ بـ(إلى) واللام.

﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ﴾ برُبوبيَّته ﴿عِلْمٌ﴾ والمرادُ نفيُ المعلومِ والإشعارُ بأنَّ الأُلوهِيَّةَ لا بُدَّ لها مِن بُرهانٍ واعتقادَها لا يَصِحُّ إلا عَنْ إيقانٍ.

﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ المستجمعِ لصِفَاتِ الأُلـوهِيَّةِ مِـن كَـمالِ القُدرَةِ والغَلبَةِ وما يتوقَّفُ عليه مِن العلمِ والإرادةِ والتَّمكُّنِ مِن المُجازاةِ والقُدرَةِ على التَّعذيبِ والغُفرانِ.

(٤٣) ـ ﴿لَا جَرَمَ﴾ (لا) ردٌّ لِمَـا دعـوهُ إليه و﴿جَرَمَ﴾ فَعَلَ بمعنى: حقَّ، وفاعِلُه: ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ أي: حـقَّ عـدمُ دَعـوةِ آلهتِكُم إلـى عِبادَتِهـا أَصْـلًا؛ لأَنَّها جمـاداتٌ ليسَ لها مـا يَقتَضِـي أُلوهِيَّتَها، أو: عـدمُ دَعوَةٍ مُسـتجابةٍ، أو: عـدمُ اسـتجابةِ دعوةٍ لها.

وقيل: ﴿جَرَمَ﴾ بمَعنى كَسَبَ وفاعِلُه مُستكِنٌّ فيه؛ أي: كَسَبَ ذلك الدُّعاءَ إليه أَنْ لا دعوةَ له؛ بمعنى: ما حصلَ مِن ذلك إلا ظهورُ بُطلانِ دَعوَتِه.

وقيل: فَعَلٌ مِن الجَرْمِ بمعنى القَطْعِ، كمَا أنَّ (بُدًّا) مِن (لا بُدَّ) فُعْلٌ مِن (التَّبديدِ)

---

(١) قوله: «وعطفه»: اسم مبتدأ، أو فعل ماض معطوف على «كرر نداءهم». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الفاروقي: «وتعريضًا». وهي في نسخة كما قال الخفاجي في «حاشيته».

وهو التَّفريقُ، والمعنى: لا قطعَ لبُطلانِ دعوةِ[1] أُلوهيَّةِ الأصنامِ؛ أي: لا ينقطِعُ في وقتٍ ما فتَنْقَلِبُ حقًّا، ويؤيِّدُه قولُهم: (لا جُرْمَ أنَّه يفعلُ) لغةٌ فيه كالرُّشْدِ والرَّشَدِ.

﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بالموتِ ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الضَّلالةِ والطُّغيانِ كالإشراكِ وسَفْكِ الدِّماءِ ﴿هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ مُلازِمُوها.

(٤٤) ـ ﴿فَسَتَذْكُرُونَ﴾ فسيذكرُ بَعضُكُم بعضًا عند مُعاينةِ العَذابِ ﴿مَآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ مِن النَّصيحةِ ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ ليعصمَني مِن كُلِّ سُوءٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ فيحرسُهُم، فكأنَّهُ جوابُ تَوعُّدِهِم المفهومِ مِن قولِه:

(٤٥) ـ ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟﴾ شَدائدَ مَكرِهِم، وقيل: الضَّميرُ لِمُوسى.

﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ﴾ بفِرْعَونَ وقومِه، واستغنى بذِكرِهِم عَن ذكرِهِ للعلمِ بأنَّه أَوْلَى بذلك.

وقيل: بطَلَبةِ المؤمنِ مِن قومِهِ، فإنَّه فرَّ منه إلى جبلٍ فأَتْبعهُ طائفةً فوَجدوهُ يُصَلِّي والوحوشُ صفوفٌ حولَهُ فرَجعُوا رعبًا، فقتلَهُم.

﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ الغرقُ، أو القتلُ، أو النَّارُ.

(٤٦) ـ ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ، أو ﴿ٱلنَّارُ﴾ خبرُ مَحذوفٍ و﴿يُعْرَضُونَ﴾ استئنافٌ للبيانِ، أو بدلٌ و﴿يُعْرَضُونَ﴾ حالٌ مِنها أو من الآلِ.

وقُرِئَتْ مَنصوبةً[2] على الاختصاصِ أو بإضمارِ فعلٍ يُفَسِّرُه ﴿يُعْرَضُونَ﴾

---

(١) في نسخة الخيالي: «دعوى».

(٢) أي: (النَّارَ)، انظر: «الكشاف» (٧/ ٥٨٥)، و«البحر» (١٨/ ٤٣٢)، وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٩)، لكن لم يصرح بأنها قراءة.

مثل: يُصْلَوْنَ؛ فإنَّ عرضَهُم على النَّارِ إحراقُهُم بها مِن قولِهِم: عُرِضَ الأُسارى على السَّيفِ: إذا قُتِلُوا به، وذلك لأرواحِهِم كما روى ابنُ مَسعودٍ: إنَّ أرواحَهُم في أجوافِ طَيرٍ سُودٍ تُعرَضُ على النَّارِ بُكرةً وعَشِيًّا إلى يومِ القيامَةِ.

وذكرُ الوَقتينِ يحتملُ التَّخصيصَ والتَّأبيدَ، وفيهِ دَليلٌ على بقاءِ النَّفسِ وعَذابِ القَبـرِ.

﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ أي: هذا ما دامَت الدُّنيَا، فإذا قامَتِ السَّاعَةُ قيلَ لهم: ﴿أُدْخُلُوا آلَ فِرعونَ﴾ يا آلَ فِرعونَ ﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ عذابَ جهنَّمَ، فإنَّه أشَدُّ مما كانوا فيهِ أو أشدُّ عذابِ جَهنَّمَ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ ونافِعٌ ويعقوبُ وحَفصُ ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾[1] على أمرِ الملائكَةِ بإدخالِهِم النَّارَ.

(٤٧) ـ ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ﴾ واذكُرْ وقتَ تَخاصُمِهِم فيها، ويحتملُ عطفه على ﴿غُدُوًّا﴾.

﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ﴾ تفصيلٌ لهُ: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ تُبَّاعًا كخَدَمٍ في جمعِ خادِمٍ، أو ذَوِي تَبَعٍ بمعنى اتِّباعٍ؛ على الإضمارِ أو التَّجوُّزِ.

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ بالدَّفعِ أو الحملِ، و﴿نَصِيبًا﴾ مفعولٌ لِمَا دَلَّ عليهِ ﴿مُّغْنُونَ﴾، أو له بالتَّضمينِ[2]، أو مَصدرٌ كـ(شيئًا) في قولِه: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، فيكون ﴿مِّنَ﴾ صِلَةً لـ﴿مُّغْنُونَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٢)، و«النشر» (٢/ ٣٦٥).

(٢) قوله: «مفعول»؛ أي به «لما دلَّ عليه مغنون»؛ أي: هل أنتم دافعون ﴿عَنَّا نَصِيبًا﴾، «أوله» أي: أو مفعول لـ ﴿مُّغْنُونَ﴾ «بالتضمين»؛ أي: بتضمنه معنى (حاملين) «حاشية الأنصاري» (٥/ ٥٧).

(٤٨) ـ ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ نحن وأنتُمْ فكيفَ نُغْنِي عَنْكُم ولـو قَدَرْنا لأغنينَا عَنْ أنفُسِنَا.

وقُرِئَ: (كُلًّا)[1] على التَّأكيدِ؛ لأنَّه بمعنى: كلُّنا، وتنوينُه عِوَضٌ عن المضافِ إليهِ، ولا يجوزُ جعلُهُ حالًا مِن المُستكنِّ في الظَّرفِ، فإنَّه لا يعمَلُ في الحالِ المُتقدِّمَةِ كمَا يعملُ في الظَّرفِ المُتقدِّمِ كقولك: كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ بأَنْ أدخلَ أهلَ الجنَّةِ الجنَّةَ وأهلَ النَّارِ النَّارَ ولا مُعَقِّبَ لحُكمِه.

(٤٩) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ أي: لخَزَنَتِها، ووَضعُ (جهنَّمَ) مَوضِعَ الضَّميرِ للتَّهويلِ أو لبيانِ مَحَلِّهم فيها، إذ يحتملُ[2] أن تكونَ جَهَنَّمُ أبعدَ دَرَكاتِها مِن قَوْلِهم: بِئْرٌ جِهِنَّامٌ: بعيدةُ القَعْرِ.

﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا﴾ قدرَ يومٍ ﴿مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ شيئًا مِن العَذابِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ ﴿يَوْمًا﴾ بحذفِ المضافِ و﴿مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ بيانُه.

(٥٠) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ أرادوا بهِ إلزامَهُم للحُجَّةِ، وتوبيخَهُم على إضاعَتِهم أوقاتَ الدُّعاءِ وتعطيلِهم أسبابَ الإجابةِ.

﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ فإنَّا لا نجترئُ فيه[3] إذ لم يُؤذَنْ لنا في الدُّعاءِ لأَمثالِكُم، وفيه إقناطٌ لَهُم عن الإجابةِ.

---

(١) نسبت لابن السميفع، انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٢١٢)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٥٦٣)، و«البحر» (١٨/ ٤٣٥).

(٢) في نسخة الخيالي: «ويحتمل».

(٣) قال الشهاب في «حاشيته»: يعني ليس المقصود أمرهم بالدعاء، بل امتناعهم من الدعاء مع التوبيخ، وامتناعهم منه يتضمن إقناطهم من الإجابة لهم.

﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُاْ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ في[1] ضياعٍ لا يُجَابُ.

(٥١) ـ ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بالحُجَّةِ والظَّفرِ والانتقامِ لَهُم مِن الكفرةِ، ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ أي: في الدَّارينِ، ولا ينتقضُ ذلك بما كانَ لأعدائهم عليهم[2] مِن الغلبةِ امتحانًا[3]؛ إذ العبرةُ بالعواقبِ وغالبِ الأمرِ.

و﴿ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾: جمعُ شاهدٍ كصَاحبٍ وأصحابٍ، والمرادُ بهم: مَن يَقومُ يومَ القِيامَةِ للشَّهادةِ على النَّاسِ مِن الملائكةِ والأنبياءِ والمُؤمنينَ.

(٥٢) ـ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ، وعدمُ نَفعِ المعذرَةِ؛ لأنَّها باطِلَةٌ، أو لأنَّه لا يُؤذَنُ لهم فيعتذرونَ.

وقرأ غيرُ الكوفِيِّينَ ونافِعٌ بالتَّاءِ[4].

﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾ البعدُ مِن الرَّحمَةِ ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ جهنَّمُ.

(٥٣) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ ما يُهتدى به في الدِّينِ[5] مِن المعجزاتِ والصُّحُفِ والشَّرائعِ، ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ وتَرَكْنا عليهم بعدَهُ مِن ذلك التَّوراةَ.

---

(١) «في» من نسخة التفتازاني.

(٢) في كل النسخ عدا نسخة الفاروقي: «لهم» بدل: «لأعدائهم عليهم».

(٣) في نسخة الفاروقي: «أحياناً».

(٤) من قوله: «وقرأ غير الكوفيين ونافع بالتاء»: ليس في نسخة الفاروقي، انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (٢/ ٣٦٥).

(٥) في نسخة الخيالي: «الدارين».

(٥٤) ـ ﴿هُدًى وَذِكْرَىٰ﴾ هدايةً وتذكرةً[1]، أو هاديًا ومُذكِّرًا[2] ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ لـذَوِي العُقـولِ السَّـليمَةِ.

(٥٥) ـ ﴿فَاصْبِرْ﴾ على أذى المشركينَ ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ بالنَّصرِ لا يُخْلِفُهُ واستشهِدْ[3] بحالِ مُوسى وفِرعونَ، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ وأقبِلْ على أمرِ دينك، وتدارَكْ فَرَطاتِكَ بتركِ[4] الأَولى والاهتمامِ بأمرِ العِدَى بالاستغفارِ؛ فإنَّهُ تَعالى كافيكَ بالنَّصرِ[5] وإظهارِ الأمرِ.

﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ ودُمْ على التَّسبيحِ والتَّحميدِ لرَبِّك. وقيل: صَلِّ لهذينِ الوقتينِ؛ إذ كان الواجبُ بمكَّةَ ركعتينِ بُكْرةً وركعتينِ عَشِيًّا.

(٥٦) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ عامٌّ في كلِّ مُجادِلٍ مُبطِلٍ وإن نزلَت في مُشركي مكَّةَ أو اليهودِ حينَ قالوا: لستَ صاحبَنا بل هو المسيحُ بن داودَ[6] يبلُغُ سلطانُهُ البرَّ والبحرَ ويسيرُ معه الأنهارُ[7].

﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ إلا تكبُّرٌ عـن الحقِّ وتعظُّمٌ عَن التَّفكُّرِ والتَّعلُّمِ، أو إرادةُ الرِّياسَةِ، أو أنَّ النبوَّةَ والملكَ لا يكـونان[8] إلا لهم، ﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ ببالغِي دفعِ الآياتِ أو المرادِ.

---

(١) في هامش نسخة الفاروقي: «إشارة إلى أنهما مفعول له».

(٢) في هامش نسخة الفاروقي: «إشارة إلى أنهما حال».

(٣) قوله: «واستشهد»: إما هو بصيغة الأمر، أو هو بصيغة الماضي. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «كترك».

(٥) في نسخة الفاروقي: «في النصر»، وفي نسخة التفتازاني: «من النصر».

(٦) يريدون: الدجال. كما في «الكشاف» (٧/ ٥٩١).

(٧) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، و«الكشاف» (٧/ ٥٩١).

(٨) في كل النسخ ما عدا نسخة الخيالي: «يكون».

﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ فالتَجِئ إليه ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ لأقوالِكُم وأفعالِكُم.

(٥٧) ـ ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ فمَنْ قَدَرَ على خلقِها مع عِظَمِها أوَّلًا مِن غيرِ أَصلٍ قَدَرَ على خلقِ الإنسانِ ثانيًا مِن أصلٍ وهو بيانٌ لأشْكَلِ ما يُجادِلُونَ فيه من أمرِ التَّوحيدِ.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأنَّهُم لا ينظرونَ ولا يتأمَّلُونَ لفرطِ غَفْلَتِهِم واتِّباعِهِم أهواءَهُم.

(٥٨) ـ ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ الغافلُ والمُستَبْصِرُ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ﴾ والمحسِنُ والمُسيءُ، فينبَغِي أن يكونَ لَهُم حالٌ يظهرُ فيها التَّفاوُتُ وهي فيما بعدَ البَعثِ، وزيادةُ (لا) في المُسيءِ؛ لأنَّ المقصودَ نفيُ مساواتِه للمُحسنِ فيما له مِن الفضلِ والكرامةِ.

والعاطفُ الثَّاني عطفَ المَوصولَ[1] بما عُطِفَ عليه على الأَعمى والبَصيرِ؛ لتَغايُرِ الوَصْفَيْنِ في المقصودِ، أو الدّلالةِ بالصَّراحةِ والتَّمثيلِ.

﴿قليلًا ما يتذكَّرونَ﴾ أي: تَذكُّرًا ما قليلًا يَتذكَّرونَ، والضَّميرُ للنَّاسِ أو الكُفَّارِ[2].

---

(١) قوله: (والعاطف الثاني عطف الموصول...) إلخ إشارة إلى أن المراد عطف المجموع على المجموع كما في قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ ولم يترك العطف بينهما لأن الأول مشبه به والثاني مشبه فهما بحسب المآل متحدان، فكان ينبغي ترك العطف بينهما لأن كلاً من الوصفين مغاير لكل من الوصفين الآخرين، وتغاير الصفات كتغاير الذوات في صحة التعاطف، ووجه التغاير أن الغافل والمتبصر والمحسن والمسيء صفات متغايرة الفهوم بقطع النظر عن اتحاد ما صدقها، وعدمه ولا حاجة إلى القول بأن القصد في الأولين إلى العلم وفي الآخرين إلى العمل، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٢) في نسخة الخيالي: «أو للكفار».

وقرأ الكوفيُّونَ بالتَّاءِ[1] على تغليبِ المُخاطبِ، أو الالتفاتِ، أو أمرِ الرَّسولِ بالمُخاطبَةِ.

(٥٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ في مَجيئِهَا؛ لوُضوحِ الدَّلالةِ على جوازِهَا، وإجماعِ الرُّسُلِ على الوعدِ بوُقوعِها.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لا يصدِّقونَ بها؛ لقُصورِ نَظرِهم على ظاهرِ ما يحسُّونَ به.

(٦٠) ـ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ﴾ اعبُدُوني ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ أُثِبْكُم[2]؛ لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ صاغرينَ، وإنْ فُسِّرَ الدُّعاءُ بالسُّؤالِ كان الاستكبارُ الصَّارِفُ عنه مُنزَّلًا مَنزِلَتَهُ للمُبالغَةِ، أو المرادُ بالعبادةِ الدُّعاءُ فإنَّه مِن أبوابِها.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ: ﴿سيُدْخَلُونَ﴾ بضمِّ الياءِ وفَتحِ الخاءِ[3].

(٦١) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ لتَسْتَريحُوا فيه؛ بأن خلقَهُ بارِدًا مُظلمًا ليؤدِّيَ إلى ضعفِ المُحرِّكاتِ وهدوءِ الحواسِّ.

﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ يُبصَرُ فيه أو بهِ، وإسنادُ الإبصارِ إليه مَجازٌ فيه مُبالغةٌ، ولذلك عُدِلَ بهِ عن التَّعليلِ إلى الحالِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ لا يُوازيهِ فضلٌ، وللإشعارِ بهِ لم يَقُل: لمُفضِّلٌ.

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم، انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٢).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «أثب لكم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٢).

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ لجَهْلِهِم بالمنعمِ، وإغفالِهِم مواقِعَ النِّعَمِ.

وتكريرُ النَّاسِ؛ لتَخصيصِ الكُفرانِ بهم.

(٦٢) ـ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ المخصوصُ بالأفعالِ المُقتَضِيَةِ للألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ، ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أخبارٌ مُترادِفَةٌ، تُخصِّصُ اللاحقَةُ السَّابقةَ وتُقرِّرُها.

وقُرِئَ: (خالِقَ) بالنَّصبِ[1] على الاختصاصِ، فيكونُ ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ استئنافًا بما هو كالنَّتيجَةِ للأوصافِ المذكورةِ.

﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ فكيفَ ومِن أيِّ وجهٍ تُصرَفُونَ مِن عبادتِهِ إلى عبادَةِ غيرِهِ؟!

(٦٣) ـ ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ أي: كمَا أُفِكُوا أُفِكَ عَنِ الحقِّ كلُّ مَن جحدَ بآياتِ الله ولم يَتأمَّلْهَا.

(٦٤) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ استدلالٌ ثانٍ بأفعالٍ أُخَرَ مَخصوصةٍ.

﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ بأَنْ خَلَقَكُم مُنتصبَ القامةِ باديَ البشرةِ مُتناسبَ الأعضاءِ والتَّخطيطاتِ مُتهيِّأً لِمُزاولَةِ الصِّناعاتِ[2] واكتسابِ الكَمالاتِ.

﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ اللَّذائذِ.

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فإنَّ كُلَّ ما سِواهُ مربوبٌ مُفتَقِرٌ بالذَّاتِ معرَّضٌ للزَّوالِ.

---

(١) انظر: «البحر» (١٨/ ٤٤٦) عن زيد بن علي.

(٢) في نسخة التفتازاني: «الصنائع».

(٦٥) ـ ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ﴾ المتفرِدُ بالحياةِ الذَّاتيةِ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا موجودَ يُساويهِ أو يُدانيهِ في ذاتِهِ وصِفاتِه، ﴿فَٱدۡعُوهُ﴾ فاعبدوهُ ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ﴾ أي: الطَّاعةَ مِن الشِّركِ والرِّياءِ، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ قائلينَ له.

(٦٦) ـ ﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي﴾ مِن الحججِ والآياتِ، أو مِن الآياتِ فإنَّها مقويةٌ لأدلَّةِ العقلِ منبِّهَةٌ عليها، ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ أَنْ أنقادَ له وأخلصَ له ديني.

(٦٧) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ أطفالًا، والتَّوحيدُ لإرادةِ الجنسِ، أو على تأويلِ كلِّ واحدٍ مِنْكُم.

﴿ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ﴾ الَّلامُ فيه مُتعلِّقَةٌ بمَحذوفٍ تَقديرُهُ: ثـمَّ يُبقيكُمْ لتَبْلُغوا، وكذا في قوله: ﴿ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخٗا﴾، ويجوزُ عَطفُهُ على ﴿لِتَبۡلُغُوٓاْ﴾.

وقُرِئَ[١]: ﴿شِيوخًا﴾ بالكسرِ[٢]، و(شِيْخًا)[٣] لقولِه ﴿طِفۡلٗا﴾.

﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبۡلُۖ﴾ مِن قبلِ الشَّيخوخَةِ، أو بلوغِ الأَشُدِّ، ﴿وَلِتَبۡلُغُوٓاْ﴾ ويفعلُ ذلك لتَبْلُغوا ﴿أَجَلٗا مُّسَمّٗى﴾ هو وقتُ المَوتِ أو يومُ القِيامةِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «لتبلغوا وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص وهشام» بدل: «وقرئ»، والمثبت من بقية النسخ، ولعل عبارة النسخة نسخة التفتازاني غير تامّة، قال الأنصاري في «حاشيته» (٥/ ٦٣ ـ ٦٤): «وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص وهشام ﴿شُيُوخًا﴾ بضم الشين»: ساقط من نسخ، وبتقدير ثبوته وصحته كان الأنسب أن يقول بدل قوله: «وقرئ ﴿شيوخًا﴾ بالكسر»: والباقون بالكسر، اهـ. وانظر التعليق الآتي.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر، انظر: «السبعة» (ص: ١٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٢٦).

(٣) انظر: «الكشاف» (٧/ ٥٩٨).

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما في ذلك مِن الحُججِ والعِبَرِ.

(٦٨) ـ ﴿هُوَ الَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ فإذا أرادهُ ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فلا يحتاجُ في تكوينِهِ إلى عُدَّةٍ وتَجشُّمِ كُلْفةٍ.

والفاءُ الأولى للدَّلالةِ على أنَّ ذلك نتيجةُ ما سبقَ مِن حيثُ إنَّه يَقتَضِي قدرةً ذاتيَّةً غيرَ مُتوقِّفةٍ على العُدَدِ والموادِّ.

(٦٩) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ اللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾ عن التَّصديقِ بـه، وتكريرُ ذمِّ المُجادلةِ؛ لتعدُّدِ المجادِلِ، أو المجادَلِ فيهِ، أو للتَّوكيدِ.

(٧٠) ـ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِالْكِتَٰبِ﴾ بالقُرآنِ، أو بجنسِ الكُتُبِ السَّماويَّةِ، ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ مِن سائرِ الكُتبِ، أو الوحيِ والشَّرائعِ، ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ جزاءَ تكذيبِهِم.

(٧١ ـ ٧٢) ـ ﴿إِذِ الْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ ظرفٌ لـ﴿يَعْلَمُونَ﴾ إذ المعنى على الاستقبالِ، والتَّعبيرُ بلفظِ المُضيِّ[١] لتيقُّنِه.

﴿وَالسَّلَٰسِلُ﴾ عطفٌ على ﴿الأغلال﴾، أو مُبتدأٌ خبرُه: ﴿يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى الْحَمِيمِ﴾، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: يُسحَبُونَ بها، وهو على الأوَّلِ حالٌ.

وقُرِئَ: (والسَّلاسِلَ يَسْحَبُونَ) بالنَّصبِ وفتحِ الياءِ[٢] على تقديمِ المفعولِ وعطفِ الفِعليَّةِ على الاسميَّةِ، و(السَّلاسلِ) بالجرِّ[٣] حملًا على المعنى؛ إذ

---

(١) في نسخة الخيالي: «الماضي».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٤٤).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١١)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٧٨)، و«معاني القرآن» للنحاس (٦/ ٢٣٣)، و«إعراب القرآن» له (٤/ ٣١)، و«مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢/ ٦٣٨)، و«الكشاف» (٧/ ٥٩٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٥٦٩)، و«البحر» (١٨/ ٤٥٠).

الأغـلالُ فـي أعناقِهِـم بمعنى: أعناقُهُم فـي الأَغـلالِ، أو إضمارًا للبـاءِ، ويدلُّ عليه القراءةُ به[١].

﴿ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾ يُحْرَقونَ، مِن سَجَرَ التَّنُّورَ: إذا ملأَهُ بالوقودِ.

ومِنهُ: السَّجِيرُ[٢] للصَّدِيقِ كأنَّه سُجِرَ بالحُبِّ؛ أي: مُلِئَ، والمرادُ أَنَّهُم يُعذَّبُونَ[٣] بأنواعٍ مِن العَذابِ وينقلونَ مِن بعضِهَا إلى بعضٍ.

(٧٣ ـ ٧٤) ـ ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ ۝٧٣ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾ غابُـوا عنـا، وذلك قبـلَ أَنْ يُقرَنَ بهـم آلهتُهُـم، أو ضاعوا عنَّا فلـم نَجِدْ مِنْهُـم ما كُنَّا نَتوقَّـعُ منهم.

﴿بَل لَّمۡ نَكُن نَّدۡعُواْ مِن قَبۡلُ شَيۡـٔٗا﴾ أي: بَلْ تبيَّنَ لَنا أنَّا لم نكُن نعبدُ شيئًا بعبادَتِهِم فإنَّهُم ليسوا شيئًا يُعتَدُّ به، كقولك: حَسِبْتُه شيئًا؛ فلَمْ يَكُن.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثلَ هذا[٤] الضَّلالِ ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ حتَّى لا يَهْتَدُوا إلى شيءٍ ينفَعُهُم في الآخرةِ، أو يضلُّهُم عَن آلِهَتِهِم حتَّى لو تَطَالَبُوا لَمْ يَتصادَفُوا.

(٧٥) ـ ﴿ذَٰلِكُم﴾ الإضـلالُ ﴿بِمَا كُنتُمۡ تَفۡرَحُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ تبطرونَ وتَتكبَّرونَ ﴿بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ وهو الشِّركُ والطُّغيانُ ﴿وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ﴾ تتوسَّعُونَ في الفرحِ، والعُدولُ إلى الخطابِ للمُبالغَةِ في التَّوبيخِ.

---

(١) أي: «وبالسلاسل يسحبون»، وهي قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه كما في «معاني القرآن» للنحاس (٦/ ٢٣٣)، وذكرها عنه ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٥٦٩)، وأبو حيان في «البحر» (١٨/ ٤٥٠) بلفظ: (وفي السلاسل).

(٢) قوله: «ومنه السجير»، سجير الرجل خليله وصفيه، انظر: «الصحاح» (مادة: سجر).

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «والمراد تعذيبهم».

(٤) في نسخة التفتازاني: «ذلك».

(٧٦) ـ ﴿ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ ﴾ الأبوابَ السَّبعةَ المقسومةَ لَكُم ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ مقدِّرينَ الخُلودَ، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ عَن الحقِّ جهنَّمُ، وكان مُقتضى النَّظمِ: فبِئْسَ مدخَلُ المُتكبِّرينَ، ولكن لَمَّا كان الدُّخولُ المقيَّدُ بالخلودِ سببَ الثَّواءِ عبَّرَ بالمَثْوَى[1].

(٧٧) ـ ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ بهلاكِ الكُفَّارِ ﴿حَقٌّ﴾ كائنٌ لا مَحالةَ.

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ ﴾ فإنْ نُرِكَ، و(ما) مَزيدةٌ لتأكيدِ الشَّرطيَّةِ ولذلك لحقَتِ[2] النُّونُ الفِعلَ، ولا تلحقُ مع (إن) وحدَها.

﴿بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ وهو القتلُ والأسرُ، ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ قبلَ أَنْ تراهُ.

﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ يومَ القيامةِ فنجازيهم بأعمالِهم، وهو جوابُ ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجوابُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوفٌ مثلُ: فذاكَ.

ويجوزُ أن يكونَ جوابًا لهما بمعنى: إنْ نُعذِّبهُم في حياتِكَ أو لم نُعذِّبْهم فإنَّا نُعذِّبُهم في الآخرةِ أشدَّ العَذابِ، ويدلُّ على شِدَّتِه الاقتصارُ بذكرِ الرُّجوعِ في هذا المَعرِضِ.

(٧٨) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ إذ قيلَ: عددُ الأنبياءِ مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا، والمذكورُ قِصَّتُهم أشخاصٌ مَعدودةٌ.

﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ فإنَّ المُعجزاتِ عطايا قسَمَها بينَهُم

---

(١) في نسخة الفاروقي: «ذكر المثوى».

(٢) في نسخة التفتازاني: «ألحقت».

على ما اقتَضَتْه حكمتُه كسائرِ القِسَمِ ليسَ لهم[١] اختيارٌ في إيثارِ بعضِها والاستبدادِ بإتيانِ المقترحِ بها.

﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ بالعذابِ في الدُّنيا أو الآخرةِ ﴿قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ بإنجاءِ المُحِقِّ وتعذيبِ المُبطِلِ ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ المعاندونَ باقتراحِ الآياتِ بعدَ ظُهورِ ما يُغنيهِم عنها.

(٧٩) - ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ فإنَّ مِن جنسِها ما يُؤكَلُ كالغنمِ، ومِنْهَا ما يُؤكَلُ ويُركَبُ وهو الإبلُ والبقرُ.

(٨٠) - ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ كالألبانِ والجُلودِ والأوبارِ، ﴿وَلِتَبْلُغُوا۟ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ﴾ بالمُسافرَةِ عليها، ﴿وَعَلَيْهَا﴾ في البرِّ ﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ في البَحرِ ﴿تُحْمَلُونَ﴾.

وإنَّما قال: ﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾، ولم يقل: (في الفُلكِ)؛ للمُزاوجَةِ.

وتَغييرُ النَّظْمِ في الأكلِ؛ لأنَّهُ في حَيِّزِ الضَّرورَةِ. وقيل: لأنه يُقصَدُ به التَّعيُّشُ والتَّلذُّذُ.

والرُّكوبُ، والمسافرةُ عليها قد تكونُ لأغراضٍ دينيَّةٍ واجبَةٍ أو مندوبةٍ.

أو للفرقِ بين العينِ والمنفعَةِ.

(٨١) - ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ دلائِلَهُ الدَّالَّةَ على كمالِ قُدرَتِه وفرطِ رَحمَتِه.

﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: أيَّ آيةٍ مِن تلك الآياتِ ﴿تُنكِرُونَ﴾ فإنَّها لِظُهورِهَا لا تقبَلُ الإنكارَ، وهو ناصبُ (أيَّ)، إذ لَوْ[٢] قدَّرْتَهُ مُتعلِّقًا بضَميرِهِ كانَ الأَوْلَى رفعُهُ، والتَّفرِقَةُ بالتَّاءِ في (أي) أغرَبُ منها في الأسماءِ غيرِ الصِّفاتِ لإبهامِه.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «لهم فيه».

(٢) في نسخة الفاروقي: «ولو».

(٨٢) ـ ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ما بَقِيَ مِنْهُم مِن القُصورِ والمصانعِ ونحوهما.

وقيل: آثارَ أقدامِهم في الأرضِ لعِظَمِ أَجرامِهم.

﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ الأولى نافِيَةٌ أو استفهاميَّةٌ مَنصوبةٌ بـ(أغنى)، والثَّانيةُ موصولةٌ أو مَصدريَّةٌ مرفوعةٌ به.

(٨٣) ـ ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ بالمُعجِزَاتِ أو الآياتِ الواضحاتِ ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ واستحقرُوا علمَ الرُّسلِ، والمرادُ بالعلمِ عَقائِدُهُم الزَّائفةُ وشُبَهُهُم الدَّاحِضَةُ كقوله: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [النمل: ٦٦] وهـو قولهم: لا نُبعَثُ، ولا نُعذَّبُ، وما أظنُّ السَّاعةَ قائمةً، ونحوُها.

وسمَّاها عِلْمًا على زَعمِهِم تهكُّمًا بهم، أو مِن علمِ الطَّبائعِ والتَّنجيمِ والصَّنائعِ ونحوِ ذلك، أو علمِ الأنبياءِ.

وفَرَحُهُم به فرحُ[1] ضَحِكِهم منه واستهزائِهم به، ويُؤَيِّدُه: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ وقيل: الفرحُ أيضًا للرُّسُلِ فإنَّهم لَمَّا رَأَوْا تَمادِيَ جهلِ الكُفَّارِ وسوءَ عاقِبَتِهم فَرِحُوا بما أُوتوا مِن العلمِ وشَكروا اللهَ عليه، وحاقَ بالكافرينَ جزاءُ جهلِهم واستِهزَائِهم.

(٨٤) ـ ﴿فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ﴾ شِدَّةَ عَذابِنا ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴾ يعنونَ الأصنامَ.

(٨٥) ـ ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ﴾؛ لامتناعِ قَبولِهِ حينئذٍ، ولذلك قال: (لم يَكُ) بمَعنى: لم يَصِحَّ ولم يَسْتَقِم.

---

(١) «فرح» من نسخة الفاروقي.

والفاءُ الأولى؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ﴾ كالنَّتيجَةِ لقولِه: ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾.

والثَّانيةُ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ﴾ كالتَّفسيرِ لقوله: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ﴾.

والباقِيَتانِ؛ لأنَّ رؤيةَ البأسِ مُسبَّبَةٌ عَن مجيءِ الرُّسُلِ، وامتناعَ نفيِ الإيمانِ مُسبَّبٌ عن الرُّؤيَةِ.

﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦ﴾ أي: سَنَّ اللهُ ذلك سُنَّةً ماضِيَةً في العبادِ، وهي مِن المصادرِ المؤكِّدةِ، ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ أي: وقتَ رُؤيَتِهِم البأسَ، اسمُ مكانٍ استُعِيرَ للزَّمانِ.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرَأَ سُورَةَ المُؤمِنِ لَمْ يبقَ رُوحُ نَبِيٍّ وَلَا صِدِّيقٍ وَلَا شَهِيدٍ وَلَا مُؤْمِنٍ إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ»[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٥٧)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٥٥٨)، وهو قطعة من حديث أبي بن كعب الموضوع في فضائل السور. انظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٣/ ٩٧٢).



سُورَةُ فُصِّلَتْ



سورة السَّجدة

مَكِّيَّةٌ، وآيُها ثلاثٌ أو أربعٌ وخمسونَ[1]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿حمٓ﴾ إِنْ جعلتَهُ مُبتدأً فخبرُه: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وإِنْ جعلتَهُ تَعديدَ الحروفِ فـ﴿تَنزِيلٌ﴾ خبرُ مَحذوفٍ، أو مُبتدأٌ لتَخصُّصِه بالصِّفَةِ وخَبرُه:

(٣) ـ ﴿كِتَٰبٌ﴾، وهو على الأَوَّلَيْنِ بدلٌ منه، أو خبرٌ آخرُ، أو خبرُ مَحذوفٍ.

ولعلَّ افتتاحَ هذه السُّوَرِ السَّبعِ بـ﴿حمٓ﴾ وتسمِيَتَها به لكونها مُصدَّرَةً ببيانِ الكتابِ مُتشاكلةً في النَّظمِ والمعنى، وإضافةُ التَّنزيلِ إلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ للدَّلالةِ على أَنَّه مَناطُ المصالحِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ مُيِّزَتْ باعتبارِ اللَّفظِ والمعنى، وقُرِئَ: (فَصَلَتْ)[2]؛ أي: فَصَلَ بعضُها مِن بعضٍ باختلافِ الفواصلِ والمعاني، أو فَصَلَتْ بين الحقِّ والباطلِ.

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ نصبٌ على المدحِ أو الحالِ مِن ﴿فُصِّلَتْ﴾.

وفيه امتِنانٌ بسُهولةِ قراءَتِه وفَهمِهِ.

---

(١) قال الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٢٠): هي خمسون وآيتان؛ بصري وشامي، وثلاث؛ مدنيان ومكي، وأربع؛ كوفي، اختلافها آيتان: ﴿حمٓ﴾ عدَّها الكوفي ولم يعدها الباقون، و﴿عَادٍ وَثَمُودَ﴾ لم يعدها البصري والشامي وعدها الباقون.

(٢) انظر: «الكشاف» (٨/ ٨)، و«البحر» (١٨/ ٤٦٤).

﴿لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ لقومٍ يعلمونَ العربيَّةَ، أو لأهلِ العلمِ والنَّظَرِ، وهو صِفَةٌ أخرى لـ﴿قُرۡءَانًا﴾، أو صِلَةٌ لـ﴿تَنزِيلٌ﴾، أو لـ﴿فُصِّلَتۡ﴾، والأَوَّلُ أَوْلى لوُقوعِه بين الصِّفاتِ.

(٤) ـ ﴿بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ للعاملينَ به والمُخالِفينَ له، وقُرِئَا بالرَّفعِ[1] على الصِّفَةِ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾[2]، أو الخبرِ لِمَحذوفٍ.

﴿فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ﴾ عن تَدبُّرِه وقَبولِه ﴿فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ سماعَ تَأمُّلٍ وطاعةٍ.

(٥) ـ ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ﴾ أغطيةٍ، جمعُ كِنَانٍ.

﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ﴾ صَمَمٌ، وأصلُه الثِّقْلُ، وقُرِئَ بالكسرِ[3].

﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ يمنعُنا عن التَّواصُلِ، و(مِن) للدَّلالةِ على أنَّ الحِجابَ مُبتدأٌ منهم ومنهُ؛ بحيثُ استوعبَ المسافةَ المُتوسِّطَةَ ولم يبقَ فراغٌ، وهذه تمثيلاتٌ لنُبوِّ قُلوبِهم عَن إدراكِ ما يدعوهُم إليه واعتقادِه، ومَجِّ أسماعِهِم له، وامتناعِ مُواصَلَتِهم، ومُوافقَتِهِم للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

﴿فَٱعۡمَلۡ﴾ على دينِكَ، أو في إبطالِ أمرِنا ﴿إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ على دينِنا، أو في إبطالِ أَمرِكَ.

(٦) ـ ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ لستُ مَلَكًا ولا جِنِّيًا لا يمكنُكُم التَّلقِّي منه، ولا أَدعوكم إلى ما تَنبو عنه العقولُ والأسماعُ

---

(١) في نسخة الخيالي: «وقرأ نافع». وعزا الطيبيُّ القولَ بأنها قراءةُ نافعٍ إلى المصنف البيضاوي، انظر: «فتوح الغيب» (١٣/ ٥٦٠)، وهو وهمٌ، إنما هي قراءة زيد بن علي كما في «البحر» (١٨/ ٤٦٥).

(٢) في نسخة الفاروقي والخيالي: «للكتاب».

(٣) هي قراءة طلحة بن مصرف كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٤)، و«البحر» (١٨/ ٤٦٥)، ووقع في مطبوع «الشواذ»: (وِقراً) بالنصب.

وإنَّما أَدعوكُم إلى التَّوحيدِ والاستقامةِ في العملِ، وقد دلَّ[١] عليهما دلائلُ العقلِ وشواهِدُ النَّقلِ.

﴿فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ فاستقيموا في أَفعالِكُم مُتوجِّهينَ إليه، أو فاستَوُوا إليه بالتَّوحيدِ والإخلاصِ في العملِ ﴿وَٱسْتَغْفِرُوهُ﴾ ممَّا أَنْتُم عليه مِن سُوءِ العَقيدةِ والعملِ. ثمَّ هَدَّدَهم على ذلك فقال: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ مِن فَرطِ جَهالَتِهم واستخفافِهِم باللهِ.

(٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ لبُخْلِهِم وعدمِ إشفاقِهِم على الخلقِ، وذلك مِن أعظَمِ الرَّذائلِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفَّارَ مخاطَبون بالفُروعِ.

وقيل: معناهُ: لا يفعلونَ ما يُزَكِّي أنفُسَهُم، وهو الإيمانُ والطَّاعةُ.

﴿وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ حالٌ مُشعِرَةٌ بأنَّ امتِناعَهُم عَن الزَّكاةِ لاستغراقِهِم في طلبِ الدُّنيا وإنكارِهِم للآخرةِ.

(٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ لا يُمَنُّ به عليهِم، مِن المَنِّ، وأصلُهُ: الثِّقْلُ[٢]، أو لا يُقطعُ[٣]، مِن مَنَنْتُ الحبلَ: إذا قطَعْتَه.

---

(١) في جميع النسخ عدا نسخة الفاروقي: «يدل». وعليها شرح الشهاب في «حاشيته» وبين المراد فقال: وقوله: (قد يدل عليهما...) المضارع للاستمرار، و(قد) للتحقيق، كما في قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] يعني دعوته منحصرة فيما ذكر، وهو أمر محقق عقلاً ونقلاً فليس يسوغ مخالفته.

(٢) أطلق على ذلك لثقله على الممنون عليه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «أو القطع».

وقيـل: نزلَتْ فـي المَرْضَى والهَرْمَـى إذا عَجَزوا عن الطَّاعةِ كُتِبَ لهم الأجـرُ كأصَحِّ ما كانـوا يعملونَ.

(٩) ـ ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فـي مِـقـدارِ يَومَيْنِ أو بنَوْبَتَينِ، وخلقَ في كلِّ نَوبَةٍ ما خلقَ في أسرعِ ما يكونُ.

ولعلَّ[1] المرادَ مِن الأرضِ: ما في جِهَةِ السُّفلِ مِن الأَجرامِ البَسيطَةِ، ومِن خَلقِهَا في يومينِ: أنَّه خَلقَ لها أصلًا مُشترَكًا، ثمَّ خلقَ لها صُوَرًا بها صارَتْ أنواعًا، وكُفرُهُم به إلحادُهُم في ذاتِه وصِفَاتِه.

﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ ولا يَصِحُّ أن يكونَ له نِدٌّ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي خلقَ الأرضَ في يومينِ ﴿رَبُّ الْعَٰلَمِينَ﴾ خالقُ جميعِ ما وُجِدَ مِن المُمكِنَاتِ ومُرَبِّيهَا[2].

(١٠) ـ ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ استئنافٌ غيرُ مَعطوفٍ على ﴿خَلَقَ﴾ للفَصلِ بما هو خارجٌ عَن الصِّلَةِ ﴿مِن فَوْقِهَا﴾ مرتفعةً[3] عليها؛ ليظهرَ للنُّظَّارِ ما فيها مِن وُجوهِ الاستبصارِ، وتكونَ منافِعُها مُعرَّضةً للطُّلَّابِ.

﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾ وأكثرَ خيرَهَا بأَنْ خلقَ فيها أنواعَ النَّباتِ والحيوانِ.

﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ أقواتَ أهلِها بأنْ عيَّنَ لكلِّ نوعٍ ما يُصلِحُه ويعيشُ به، أو أقواتًا تنشأُ منها بأنْ خصَّ حُدوثَ كلِّ قوتٍ بقُطرٍ مِنْ أقطارِها.

وقُرِئَ: (وقَسَمَ فيها أقواتَها)[4].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وقيل».

(٢) في نسخة التفتازاني: «ومرتّبها».

(٣) في نسخة الفاروقي: «مُرَفَّعة».

(٤) هي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٢)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٦).

﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ في تتمَّةِ أربعةِ أيَّامٍ[١]، كقولك: سرْتُ مِن البصرةِ إلى بغداد[٢] في عشرٍ، وإلى الكوفةِ في خمسَ عشرةَ، ولعلَّهُ قال ذلك ولم يَقُل: في يومينِ؛ للإشعارِ باتِّصالِهما باليَوْمَيْنِ الأوَّلَيْنِ، والتَّصريحِ على الفَذلكَةِ[٣].

﴿سَوَآءً﴾ أي: استوَتْ سواءً بمعنى استواءً، والجملةُ صِفَةٌ لـ ﴿أَيَّامٍ﴾، ويدلُّ عليه قراءةُ يعقوبَ بالجرِّ[٤]، وقيل: حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿أَقۡوَٰتَهَا﴾ أو في ﴿فِيهَا﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ على: هي ﴿سواءٌ﴾[٥].

﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: هذا الحصرُ للسَّائلينَ عَن مدَّةِ خلقِ الأرضِ وما فيها، أو بـ(قدَّر) أي: قدَّرَ فيها الأقواتَ للطَّالبينَ لها.

(١١) ـ ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ قصدَ نحوَها، مِن قولِهم: استَوى إلى مكانِ كذا: إذا توجَّهَ إليه توجُّهًا لا يَلْوي على غيرِه.

والظَّاهرُ أنَّ (ثُمَّ) لتَفاوُتِ ما بينَ الخَلْقينِ، لا للتَّراخِي في المدَّةِ؛ لقولِه: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، ودَحْوُها مُتقدِّمٌ على خلقِ الجبالِ مِن فَوقِها.

﴿وَهِىَ دُخَانٌ﴾ أمرٌ ظُلمانيٌّ، ولعلَّه أرادَ به مادَّتَها، أو الأجزاءَ المُتصغِّرَةَ التي رُكِّبَت[٦] منها.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٨١).

(٢) في نسخة الفاروقي: «بغداذ». وهي لغة فيها.

(٣) الفذلكة في الحساب: إجماله بعد التفصيل، وذلك بأن تذكر أولًا تفاصيله، ثم تجمل تلك التفاصيل، وتكتب في مؤخَّر الحساب: فذلك كذا وكذا، انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و٣٣٥ب).

(٤) انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٦).

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، وقرأ الباقون عدا يعقوب بالنصب، انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٦).

(٦) في نسخة الفاروقي: «تركبت».

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا﴾ بما خلقتُ فيكما مِن التَّأثيرِ والتَّأثُّرِ، وأَبْرِزَا ما أَودَعْتُكما مِن الأوضاعِ المختلفةِ والكائناتِ المُتنوِّعَةِ.

أو: ائتِيَا في الوُجودِ على أنَّ الخلقَ السَّابقَ بمعنى التَّقديرِ، أو التَّرتيبِ للرُّتبَةِ، أو الإخبارِ.

أو: إتيانُ السَّماءِ: حُدوثُها، وإتيانُ الأرضِ: أَنْ تصيرَ مَدحُوَّةً، وقد عرفْتَ ما فيه.

أو: لتأتِ كلٌّ مِنْكُما الأُخرى في حدوثِ ما أريدَ توليدُهُ مِنْكُما، ويؤيِّدُه قراءةُ (وآتِيَا)[1] مِن المؤاتاةِ، أي: لتَوافِقْ كلُّ واحدةٍ أختَها فيما أردتُ مِنْكُما.

﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ شئتُما ذلك أو أبَيْتُما، والمرادُ إظهارُ كمالِ قُدرَتِه، ووجوبُ وقوعِ مُرادِه، لا إثباتُ الطَّوْعِ والكَرهِ لهما، وهما مَصدرانِ وَقَعا موقِعَ الحالِ.

﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ مُنقادينَ بالذَّاتِ، والأظهرُ أنَّ المرادَ تَصويرُ تأثيرِ قُدرَتِه فيهما وتأثُّرِهما بالذَّاتِ عنها، وتمثيلُهما بأمرِ المُطاعِ وإجابةِ المُطيعِ الطَّائعَ كقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

وما قيل: إنَّه تَعالى خاطبَهُما وأَقْدَرَهُما على الجوابِ إنَّما يُتصوَّرُ على الوجهِ الأوَّلِ والأخيرِ، وإنَّما قال: طائعينَ على المعنى؛ باعتبارِ كونِها مُخاطَباتٍ[2] كقوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾[3].

---

(١) هي قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد، انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٧)، و«البحر» (١٨/ ٤٧٣).

(٢) في جميع النسخ عدا نسخة الفاروقي: «باعتبار كونهما مخاطبتين».

(٣) يريد قوله تعالى في (سورة يوسف) الآية رقم (٤): ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾.

(١٢) ـ ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ فخلَقهنَّ خلقًا إبداعيًّا وأتقنَ أمرَهُنَّ، والضَّميرُ للسَّماءِ على المعنى، أو مُبهَمٌ، و﴿سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ حالٌ على الأوَّلِ، وتمييزٌ على الثَّاني.

﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ قيل: خَلَقَ السَّمواتِ يومَ الخميسِ، والشَّمسَ والقمرَ والنُّجومَ يومَ الجمعةِ.

﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ شأنَها وما يَتأتَّى منها بأَنْ حملَها عليه اختيارًا أو طبعًا.

وقيل: أوحى إلى أهلِها بأوامرِه.

﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ فإنَّ الكواكبَ كلَّها تُرى كأنَّها تتلألأُ عليها.

﴿وَحِفْظًا﴾ أي: وحَفِظْناها مِن الآفاتِ أو مِن الـمُسْترِقةِ[1] حِفظًا.

وقيل: مفعولٌ له على المَعنى؛ كأنَّه قال: وخَصَّصْنا السَّماءَ الدُّنيا بمصابيحَ زينةً وحِفظًا.

﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ البالغِ في القُدرةِ والعلمِ.

(١٣) ـ ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟﴾ عن الإيمانِ بعدَ هذا البيانِ ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً﴾ فحذِّرْهُم أن يصيبَهُم عذابٌ شَديدُ الوقعِ كأنَّه صاعقةٌ ﴿مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾، وقُرِئَ: (صَعْقةً مثلَ صَعْقَةِ عادٍ)[2] وهي المرَّةُ مِن الصَّعْقِ أو الصَّعَقِ يقال: صَعَقَتْهُ الصَّاعقَةُ صَعْقًا، فصَعِقَ صَعَقًا.

(١٤) ـ ﴿إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ﴾ حالٌ مِنْ ﴿صَٰعِقَةِ عَادٍ﴾، ولا يجوزُ جَعلُه صِفةً لـ﴿صَٰعِقَةِ﴾ أو ظرفًا لـ﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾ لفسادِ المعنى.

---

(١) يعني: الشياطين المسترقة للسمع.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٨)، و«البحر» (١٨/ ٤٧٨)، عن ابن الزبير والسلمي وابن محيصن وإبراهيم النخعي.

﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ مِن جَميعِ جَوانبِهم، واجتهدُوا بهم مِن كلِّ جِهةٍ.

أو من جِهَةِ الزَّمنِ الماضي بالإنذارِ عمَّا جرى فيه على الكُفَّارِ، ومن جهةِ المستقبلِ بالتَّحذيرِ عمَّا أُعِدَّ لهم في الآخرةِ، وكلٌّ مِن اللَّفظينِ يَحتَمِلُهما[1].

أو مِن قَبلِهِم ومِن بَعدِهِم، إذ قد بلَغَهُم خبرُ المُتقدِّمينَ، وأخبرَهُم هودٌ وصالحٌ عَن المتأخِّرينَ داعيَيْنِ إلى الإيمانِ بهم أجمعينَ[2].

ويحتملُ أن يكونَ عبارةً عَن الكثرةِ، كقولِه تَعالى: ﴿يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ﴾ [النحل: ١١٢].

﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ بأَنْ لا تعبدُوا، أو: أي لا تعبدُوا.

﴿قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا﴾ إرسالَ الرُّسلِ ﴿لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ﴾ برسالتِه ﴿فَإِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾ على زعمِكُم ﴿كَٰفِرُونَ﴾ إذ أنتُمْ بَشرٌ مِثلُنا لا فضلَ لَكُم علينا.

(١٥) - ﴿فَأَمَّا عَادٞ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ فتعظَّمُوا فيها على أهلِها بغيرِ استِحْقاقٍ ﴿وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ اغترارًا بقوَّتِهم وشَوْكَتِهم، قيل: كان مِن قُوَّتِهم أنَّ الرَّجُلَ مِنهم يَنزِعُ الصَّخرةَ فيقتلِعُها[3] بيدِه.

﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ قدرةً؛ فإنَّه قادرٌ بالذَّاتِ، مُقتدِرٌ على ما لا يَتناهى، قويٌّ على ما لا يقدرُ عليه غيرُه.

﴿وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ يعرفونَ أنَّها حَقٌّ وينكرونَها، وهو عطفٌ على ﴿فَٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾.

---

(١) أي: كلٌّ من لفظي ﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ يحتمل التفسيرين السابقين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ٧٥).

(٢) في نسخة الفاروقي: «جميعًا».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «فيقلعها».

(١٦) ـ ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ باردةً تُهلِكُ بشدَّةِ[١] بردِها؛ مِن الصِّرِّ وهو البردُ الذي يَصُرُّ، أي: يَجمعُ، أو شديدةَ الصَّوتِ في هبوبها؛ مِن الصَّريرِ.

﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ جمعُ نَحِسَةٍ، مِن نَحِسَ نَحْسًا نقيضُ: سَعِدَ سَعْدًا.

وقرأ الحِجازِيَّانِ والبَصريَّانِ[٢] بالسُّكونِ على التَّخفيفِ، أو النَّعتِ على (فَعْلٍ)، أو الوصفِ بالمصدرِ.

قيلَ: كُنَّ آخرَ شوَّالٍ مِن الأربعاءِ إلى الأربعاءِ، وما عُذِّبَ قومٌ إلَّا في يومِ الأَربعاءِ[٣].

﴿لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أضافَ العذابَ إلى الخزيِ وهو الذلُّ، على قَصدِ وصفِهِ به؛ لقولِه: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾ وهو في الأصلِ صِفَةُ المُعذَّبِ، وإنَّما وُصِفَ به العذابُ على الإسنادِ المَجازيِّ للمُبالغَةِ.

﴿وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾ بدفعِ العَذابِ عَنْهُم.

(١٧) ـ ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ فدَلَلْناهُم على الحقِّ بنَصْبِ الحُجَجِ وإرسالِ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «لشدة».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٣)، و«النشر» (٢/ ٣٦٦).

(٣) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٥/ ١٧٤)، والكرماني في «غرائب التفسير» (٢/ ١٠٤١)، وعده من العجيب.

والتشاؤم بيوم الأربعاء وأنه يوم نحس لا أصل له، ولا يلتفت إليه، لأن نحس ذلك اليوم مستمر على عاد فقط الذين أهلكهم الله فيه، فاتصل لهم عذاب البرزخ والآخرة بعذاب الدنيا. انظر: «أضواء البيان» (٧/ ١٣٢).

الرُّسُلِ، وقُرِئَ: (ثَمودَ) بالنَّصبِ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَهُ، ومُنوَّنًا في الحالينِ[١]، وبضمِّ الثَّاءِ[٢].

﴿فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ فاختارُوا الضَّلالةَ على الهُدى.

﴿فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ﴾ صاعقةٌ مِن السَّماءِ فأهلكَتْهُم، وإضافتُها[٣] إلى العَذابِ ووصفُه بالهونِ للمُبالغَةِ.

﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ مِن اختيارِ الضَّلالةِ.

(١٨) ـ ﴿وَنَجَّيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ مِن تلكَ الصَّاعقةِ.

(١٩) ـ ﴿وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ وقُرِئَ: (يَحشُرُ)[٤] على البناءِ للفاعلِ، وهو اللهُ عزَّ وجلَّ، وقرأَ نافعٌ: ﴿نَحْشُر﴾ بالنُّونِ مَفتوحةً وضمِّ الشِّينِ ونصبِ ﴿أعداءَ اللهِ﴾[٥].

﴿فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ يُحبسُ أوَّلُهم على آخرِهم لئلَّا يَتفرَّقُوا، وهي عبارةٌ عَن كثرةِ أهلِ النَّارِ.

---

(١) أي: حال الرفع والنصب، وهي بالنصب غير منون قراءة الحسن والمفضل وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي، وبالرفع منوناً يحيى والجهضمي والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٣٢).
وروي عن ابن أبي إسحاق والأعمش: (ثمودًا) منونة منصوبة، قاله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥/ ١٠)، ونقله عنه أبو حيان في «البحر» (١٨/ ٤٨٤) وزاد نسبته لابن عباس.

(٢) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٨/ ٢٤) من غير نسبة.

(٣) في نسخة الخيالي: «وأضافها».

(٤) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٨/ ٢٦) من غير نسبة.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٣)، وقرأ: (نَحْشِر) بالنون وكسر الشين الأعرج، انظر: «المحرر الوجيز» (٥/ ١٠)، و«البحر» (١٨/ ٤٨٧).

(٢٠) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ إذا حَضَروها، و(ما) مَزيدةٌ لتَأكيدِ اتِّصالِ الشَّهادةِ بالحُضورِ.

﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ بأَنْ يُنطِقَها اللهُ أو يُظهِرَ عليها آثارًا تدلُّ على ما اقتُرِفَ بها فتنطقَ بلسانِ الحالِ.

(٢١) ـ ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ سؤالُ تَوبيخٍ أو تَعجُّبٍ، ولعلَّ المرادَ بهِ نفسُ التَّعجُّبِ.

﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ أي: ما نطَقْنَا باختيارِنا، بل أَنْطقَنَا اللهُ الذي أنطقَ كلَّ شَيءٍ.

أو: ليسَ نُطْقُنا بعَجَبٍ مِن قُدرَةِ اللهِ الذي أنطقَ كُلَّ حيٍّ.

ولو أُوِّلَ الجوابُ والنُّطقُ بدلالةِ الحالِ بَقِيَ الشَّيءُ عامًّا في الموجوداتِ المُمكنَةِ.

﴿وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ يحتملُ أن يكونَ تمامَ كلامِ الجُلودِ، وأن يكونَ استئنافًا.

(٢٢) ـ ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ أي: كنتُمْ تَستَتِرُونَ من[1] النَّاسِ عندَ ارتِكابِ الفَواحشِ مخافةَ الفَضَاحةِ، وما ظننتُمْ أنَّ أعضاءَكُم تشهَدُ عليكُمْ، فما استَتَرْتُم عنها.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ المؤمنَ يَنبَغِي أَنْ يَتحقَّقَ أنَّه لا يمرُّ عليه حالٌ إلَّا وعليهِ رَقيبٌ.

﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فلذلكَ[2] اجترَأْتُم على ما فَعَلْتُم.

---

(١) في نسخة الفاروقي والخيالي: «تستترون الناسَ».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «ولذلك».

(٢٣) ـ ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى ظَنِّهم هـذا، وهـو مبتدأٌ، وقولُه: ﴿ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ خبرانِ له، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ظَنُّكُمُ﴾ بدلًا و﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ خبرًا.

﴿فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ إذ صارَ ما مُنِحُوا للاستِسْعادِ به في الدَّارينِ سَبَبًا لشَقاءِ المَنْزِلَيْنِ.

(٢٤) ـ ﴿يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ لا خلاصَ لَهُم عنها ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟﴾ يَسأَلُوا العُتْبَى وهي[1] الرُّجوعُ إلى ما يحبُّونَ ﴿فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ المُجابينَ إليها.

ونظيرُهُ قولُه تَعالى حكايةً: ﴿أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١].

وقُرِئَ: (وإِنْ يُسْتَعْتَبُوا فما هُمْ مِن المُعتَبِين)[2] أي: إن سُئِلوا أن يُرْضُوا رَبَّهُم فما هم فاعلونَ لفَواتِ المُكْنةِ.

(٢٥) ـ ﴿وَقَيَّضْنَا﴾ وقدَّرْنا ﴿لَهُمْ﴾ للكفرةِ ﴿قُرَنَآءَ﴾ أَخْدانًا مِن الشَّياطينِ يَستولونَ عليهِم استيلاءَ القَيْضِ على البَيْضِ، وهو القِشْرُ. وقيل: أصلُ القَيْضِ: البَدَلُ، ومنه المُقايضَةُ للمُعاوضَةِ.

﴿فَزَيَّنُوا۟ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ مِن أَمرِ الدُّنيا واتِّباعِ الشَّهواتِ ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ مِن أمرِ الآخرةِ وإنكارِهِ.

﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ أي كلمةُ العَذابِ ﴿فِىٓ أُمَمٍ﴾ في جملةِ أُمَمٍ، كقولِه:

إنْ تَـكُ عَـنْ أَحْسَـنِ الصَّنيـعَةِ مَـأْ ... فُـوكًا فَفِـي آخَريـنَ قَـدْ أُفِكُـوا[3]

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أي»، وفي نسخة الطبلاوي: «وهو».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤)، و«المحتسب» (٢/ ٢٤٥)، عن عمرو بن عبيد والحسن وموسى الأسواري.

(٣) البيت لعروة بن أذينة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٤)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٢٨١)، و«غريب القرآن» له (ص: ٣٠)، و«المحتسب» (٢/ ١٦١ و٢٦٧)، و«الصحاح» (مادة: أفك). قال =

وهو حالٌ مِن الضَّميرِ المَجرورِ.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ وقد عَمِلُوا مثلَ أَعمالِهِم.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ تعليلٌ لاستحقاقِهِم العذابَ والضَّميرُ لَهُم وللأُمَمِ.

(٢٦) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾ وعارِضُوهُ بالخُرافاتِ، أو ارفَعُوا أصواتَكُم بها لتُشوِّشُوهُ[1] على القارئِ.

وقُرِئَ (والْغُوا) بضمِّ الغينِ[2]، والمعنى واحدٌ يقال: لَغِيَ يَلْغَى، ولَغَا يَلْغُو: إذا هـذَى.

﴿لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ أي: تغلبونَهُ على قراءتِه.

(٢٧) ـ ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ المرادُ بهم هؤلاءِ القائلونَ[3]، أو عامَّـةُ الكُفَّارِ.

﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سيِّئاتِ أَعمالِهِم، وقد سبقَ مِثلُه.

(٢٨) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الأسوأِ ﴿جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ﴾ خبرُه ﴿ٱلنَّارُ﴾ عطفُ بيانٍ للجَزاءِ، أو خبرُ مَحذوفٍ.

﴿لَهُمْ فِيهَا﴾ في النَّارِ ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ فإنَّها دارُ إقامَتِهِم، وهو كقولك: في هذه الدَّارِ دارُ سُرورٍ، وتعني بالدَّارِ عينَها، على أنَّ المقصودَ هو الصِّفَةُ.

﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ ينكرونَ الحَقَّ أو يلغونَ.

= الطيبي: «مأفوكًا»؛ أي: مصروفًا، والإفك: الصرف، وأفكته: صرفته بالكذب والباطل، والأفاك: الذي يصد الناس عن الحق بالكذب.

(١) في نسخة التفتازاني: «لتشوشوا».

(٢) هي قراءة بكر بن حبيب السهمي. انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٤٦).

(٣) في نسخة التفتازاني: «الكافرون».

وذَكَرَ الجحودَ الذي هو سببُ[1] اللَّغوِ[2].

(٢٩) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ يعني شَيْطاني النَّوعَيْنِ الحاملَينِ على الضَّلالةِ[3] والعِصيانِ.

وقيل: هما إبليسُ وقابيلُ، فإنَّهُما سَنَّا الكُفْرَ والقتلَ[4].

وقرأ وابنُ كثيرٍ وبنُ عامرٍ ويعقوبُ وأبو بكرٍ والسُّوسيُّ: ﴿أَرْنا﴾ بالتَّخفيفِ؛ كفَخْذٍ في فَخِذ، وقرأ الدُّوريُّ باختلاسِ كسرةِ الرَّاءِ[5].

﴿نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ نَدُسْهُما انتقامًا مِنْهُما، وقيل: نَجعلْهُما في الدَّركِ الأسفلِ ﴿لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ مَكانًا أو ذُلًّا.

---

(١) «سبب» ليست في نسخة الطبلاوي.

(٢) قال الشهاب في «حاشيته»: (وذكر الجحود...) جعله مجازاً عن اللغو المسبَّب عنه، وهو الذي اختاره الزمخشري؛ لأنه سواء جعل مصدراً أو حالاً أو مفعولاً له مرتَّب على قوله: ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦].

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «الضلال».

(٤) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٧٠٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧٧٥٨)، والطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٤٧)، عن علي رضي الله عنه، وضعف ابن عطية هذا القول في «المحرر الوجيز» (٥/ ١٤) وتوقف في صحته عن علي رضي الله عنه، فقال: وتأمل هل يصح هذا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأن ولد آدم مؤمن عاص، وهؤلاء إنما طلبوا المضلين بالكفر المؤدي إلى الخلود، وإنما القوي أنهم طلبوا النوعين.

وقد أصلح بعضهم هذا القول بأن قال: يطلب ولد آدم كل عاص دخل النار من أهل الكبائر، ويطلب إبليس كل كافر.

ولفظ الآية يزحم هذا التأويل، لأنه يقتضي أن الكفرة إنما طلبوا اللذين أضلا.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٣)، و«النشر» (٢/ ٢٢٢).

(٣٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ اعترافًا بربوبيَّتِه وإقرارًا بوحدانيَّتِه ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ في العملِ، و(ثمَّ) لتراخيهِ عَنِ الإقرارِ في الرُّتبةِ مِن حيثُ إنَّه مَبدأُ الاستقامةِ، أو لأنَّها عَسِرةٌ قلَّما تتبعُ الإقرارَ.

وما رُوِيَ عن[1] الخلفاءِ الرَّاشدينَ رَضِيَ اللهُ عَنهم في معنى الاستقامةِ مِن الثَّباتِ على الإيمانِ وإخلاصِ العَمَلِ وأداءِ الفَرائضِ؛ فجُزْئِيَّاتُها[2].

﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فيما يَعِنُّ لهم بما يشرحُ صُدورَهُم ويدفعُ عَنْهُم الخوفَ والحزنَ، أو عند الموتِ، أو الخروجِ عَن القَبرِ ﴿أَلَّا تَخَافُواْ﴾ ما تَقْدمونَ عليه ﴿وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ على ما خَلَّفْتم.

و(أَنْ) مَصدَرِيَّةٌ، أو مُخفَّفَةٌ مُقدَّرةٌ بالباءِ، أو مُفسِّرَةٌ.

﴿وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ في الدُّنيا على لسانِ الرُّسُلِ.

(٣١) ـ ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ نُلهِمُكُم الحقَّ ونَحمِلُكُم على الخيرِ بدلَ ما كانتِ الشَّياطينُ تفعلُ بالكفرةِ ﴿وَفِي ٱلْأٓخِرَةِ﴾ بالشَّفاعةِ والكرامةِ حينما يَتعادَى الكفرةُ وقُرناؤُهُم.

﴿وَلَكُمْ فِيهَا﴾ في الآخرةِ ﴿مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ﴾ مِنَ اللَّذائذِ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ ما تَتمنَّوْنَ، مِن الدُّعاءِ بمعنى الطَّلبِ، وهو أعمُّ مِن الأوَّلِ.

(٣٢) ـ ﴿نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ حالٌ مِن ﴿مَا تَدَّعُونَ﴾ للإشعارِ بأنَّ ما يتمنَّوْنَ بالنِّسبةِ إلى ما يُعطَوْنَ ممَّا لا يخطرُ ببالِهم كالنُّزُلِ للضَّيفِ.

(٣٣) ـ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ إلى عبادَتِه ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ فيما بينَهُ وبينَ رَبِّه.

---

(١) في نسخة الفاروقي والخيالي: «من».

(٢) ذكر الزمخشري الآثار عن الخلفاء الأربعة في «الكشاف» (٨/ ٣٤ ـ ٣٥)، وتخريجها ثمَّةَ.

﴿وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ تَفاخُرًا به، أو اتِّخاذًا[1] للإسلامِ دينًا ومَذهبًا، مِن قَولِهم: هذا قولُ فلانٍ لِمَذهبِه، والآيةُ عامَّةٌ لِمَن استَجْمَعَ تلكَ الصِّفاتِ.

وقيل: نزلَتْ في النَّبيِّ ﷺ[2]. وقيل: في المُؤذِّنينَ[3].

(٣٤) ـ ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ فـي الجَزاءِ وحُسنِ العَاقبَةِ، و(لا) الثَّانيَةُ مَزيدَةٌ لتَأكيدِ النَّفي.

﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ادفَعِ السَّيِّئَةَ حيثُ اعتَرَضَتْكَ بالتي هي أحسَنُ منها، وهي الحسنَةُ، على أنَّ المُرادَ بالأحسنِ الزَّائِدُ مُطلَقًا، أو بأحسنِ ما يُمكِنُ دَفعُها بِهِ مِن الحسناتِ، وإنَّما أخرجَهُ مخرجَ الاستئنافِ على أنَّه جوابُ مَن قال: كيفَ أصنَعُ؟ للمُبالغَةِ، ولذلك وُضِعَ ﴿أَحْسَنُ﴾ موضِعَ الحسنةِ.

﴿فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ أي: إذا فعلتَ ذلك صارَ عَدوُّكَ المُشاقُّ مثلَ الوليِّ الشَّفيقِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي والطبلاوي: «واتخاذًا».

(٢) ذكره السمعاني في «تفسيره» (٥/ ٥١)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٤/ ٥٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٣٠) عن السدي وابن زيد. ورواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٦٩) عن الزهري.

وذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٤/ ٤٢) عن الضحاك قال: هو النبيّ ﷺ وأصحابه ومن اتَّبعهم إلى يوم القيامة. وهو من أجمع ما قيل فيها كما قال النحاس.

(٣) رواه ابن وهب في «التفسير من جامعه» (١١٨)، والفضل بن دكين في «الصلاة» (١٩١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٤٧)، والنحاس في «إعراب القرآن» (٤/ ٤٢) والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٩٨). ونسبها في «الدر المنثور» (٧/ ٣٢٥) لابن المنذر وابن مردويه. عن عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا أَحسبُ هذه الآيةَ إلا في المؤذِّنين».

(٣٥) ـ ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ وما يُلَقَّى هذه السَّجِيَّةَ، وهي مُقابلَةُ الإساءةِ بالإحسانِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ فإنَّها تحبسُ النَّفْسَ عن الانتقامِ ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ مِن الخيرِ وكَمالِ النَّفسِ، وقيل: الحظُّ العظيمُ: الجنَّةُ.

(٣٦) ـ ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ نَخْسٌ، شبَّه به وَسْوستَهُ لأنَّها بَعثٌ على ما لا يَنبَغِي، كالدَّفعِ بما هو أسوَأُ، وجَعَلَ النَّزغَ نازغًا على طريقةِ: جَدَّ جِدُّهُ، أو: أريدَ به نازِغٌ وصفًا للشَّيطانِ بالمَصدَرِ.

﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ مِن شَرِّهِ ولا تُطِعْه.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لاستعاذَتِك ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنِيَّتِكَ أو بصَلاحِكَ.

(٣٧) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ لأنَّهُما مَخلوقانِ مَأمورانِ مِثلُكُم ﴿وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ﴾ الضَّميرُ للأربعَةِ المذكورةِ، والمقصودُ تَعليقُ الفعلِ بِهِمَا إشعارًا بأنَّهُما مِن عِدادِ ما لا يَعلَمُ ولا يَختارُ.

﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ فإنَّ السُّجودَ أخصُّ العباداتِ، وهو مَوضِعُ السُّجودِ عِندَنا؛ لاقترانِ الأمرِ به، وعندَ أبي حنيفةَ: آخرُ الآيةِ الأخرى؛ لأنَّه تمامُ المعنى[1].

(٣٨) ـ ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾ عن الامتثالِ ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ من الملائكةِ ﴿يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي: دائمًا؛ لقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ أي: لا يَمَلُّونَ.

(٣٩) ـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ يابسَةً مُتطامِنَةً، مُستعارٌ مِن الخشوعِ بمَعنى التَّذلُّلِ.

---

(١) انظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» للعمراني (٢/ ٢٩٣)، و«الهداية» للمرغيناني (١/ ٧٨).

﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ تزَخْرَفَت وانتفخَتْ بالنَّباتِ، وقُرِئَ: ﴿رَبَأَتْ﴾ أي زادَتْ[1].

﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا﴾ بعدَ مَوتِها ﴿لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾ مِن الإحياءِ والإماتةِ ﴿قَدِيرٌ﴾.

(٤٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ يميلونَ عن الاستقامةِ ﴿فِىٓ ءَايَـٰتِنَا﴾ بالطَّعنِ والتَّحريفِ والتَّأويلِ الباطلِ والإلغاءِ فيها ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ فنُجازِيهِمْ على إلحادِهِم.

﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ قابَلَ الإلقاءَ في النَّارِ بالإتيانِ آمنًا مبالغةً في إحمادِ حالِ المؤمنينَ.

﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ تهديدٌ شَديدٌ ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وعيدٌ بالمُجازاةِ.

(٤١) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ بدلٌ مِن قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا﴾، أو مستأنفٌ، وخبرُ (إنَّ) مَحذوفٌ مثل: مُعانِدُونَ، أو هالِكُونَ، أو أولئك يُنادَوْنَ، والذِّكْرُ: القُرآنُ.

﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ﴾ كثيرُ النَّفعِ عَديمُ النَّظيرِ، أو منيعٌ لا يَتأتَّى إبطالُه وتحريفُه.

(٤٢) ـ ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ لا يَتطرَّقُ إليه الباطلُ مِن جهَةٍ مِن الجهاتِ، أو ممَّا فيه مِن الأخبارِ الماضيَةِ والأمورِ الآتيةِ.

﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ﴾ أيِّ حكيمٍ ﴿حَمِيدٍ﴾ يَحْمَدُهُ كلُّ مخلوقٍ[2] بما ظهرَ عليه مِن نِعَمِه.

(٤٣) ـ ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ أي: ما يقولُ لكَ كُفَّارُ قَومِكَ ﴿إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ إلَّا مثلَ ما قالَ لهم كُفَّارُ قومِهِم، أو ما يقولُ اللهُ لكَ إلَّا مثلَ ما قالَ لَهُم.

---

(١) هي قراءة أبي جعفر، انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٥).

(٢) في نسخة الخيالي: «خلق».

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ لأنبيائِه ﴿وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ لأعدائِهم.

وهو على الثَّاني يَحتَمِلُ أن يكونَ المقولَ بمعنى: أنَّ حاصِلَ ما أُوحِيَ إليكَ وإِلَيْهِم وعدُ المُؤمنينَ بالمغفِرَةِ والكافرينَ بالعُقوبَةِ.

(٤٤) ـ ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا﴾ جوابٌ لقولِهم: هَلَّا نُزِّلَ القُرآنُ بلُغَةِ العجَمِ، والضَّميرُ للذِّكْرِ.

﴿لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ بُيِّنَتْ بلسانٍ نَفقَهُه.

﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ أكلامٌ أَعْجَمِيٌّ ومُخاطَبٌ عربيٌّ؟ إنكارٌ مُقرِّرٌ للتَّخصيصِ، والأَعجَمِيُّ يقالُ للذي لا يُفهَمُ كلامُه، ولكَلامِه[1]، وهـذا قراءةُ أبي بكرٍ وحمزةَ والكِسائيِّ، وقرأَ قالونُ وأبو عمرٍو بالمدِّ والتَّسهيلِ، وورشٌ بالمدِّ وإبدالِ الثَّانيةِ أَلِفًا، وابنُ كثيرٍ وابن ذَكوانُ وحَفصٌ بغيرِ المدِّ بتَسهيلِ الثَّانيةِ[2].

وقُرِئَ (أَعَجَمِيٌّ)[3] وهو منسوبٌ إلى العجمِ.

---

(١) «ولكلامه» ليس في نسخة التفتازاني والخيالي، قال الخفاجي في «حاشيته»: قوله: «والأعجمي إلخ» أصله: أعجم، ومعناه من لا يفهم كلامه للكنةٍ أو لغرابة لغته، وزيدت الياء للمبالغة كما في أحمري ودواري، وأطلق على كلامه مجازًا لكنه اشتهر حتى ألحق بالحقيقة فلذا ذكره المصنف وتركه الزمخشري، فإن قوله: «ولكلامه» وقع في بعض النسخ دون بعض، والعجمي: المنسوب إلى العجم وهو من عدا العربَ، وقد يخص بأهل فارس، ولغتهم العجمية أيضًا، فبين الأعجمي والعجمي عمومٌ وخصوصٌ وجهي.

(٢) من قوله: «وهذا قراءة أبي بكر» إلى هنا ليس في نسخة الفاروقي. وانظر: «التيسير»: (ص: ١٩٣)، «النشر»: (١/ ٣٦٦).

(٣) ذكرها الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ١٩) دون نسبة، ونقلها عنه ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٢٤٨) لعمرو بن ميمون.

وقرأ هشام: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ على الإخبارِ[١]، وعلى هذا يجوزُ أَنْ يكونَ المُرادُ: هَلَّا فُصِّلَتْ آياتُهُ فجُعِلَ بَعضُها أعجميًّا لإفهامِ العَجَمِ وبعضُهَا عَرَبِيًّا لإفهامِ العَرَبِ، والمقصودُ إبطالُ مُقترَحِهِم باستلزامِهِ[٢] لِمَحذورٍ، أو الدَّلالةُ[٣] على أَنَّهُم لا يَنفكُّونَ عَن التَّعنُّتِ في الآياتِ كيفَ جاءَتْ.

﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى﴾ إلى الحقِّ ﴿وَشِفَآءٌ﴾ لِما في الصدورِ مِن الشَّكِّ والشُّبَه.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ على تقديرِ: هو في آذانِهِم وقرٌ؛ لقولِه: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾، وذلك لتَصامِّهِم عن سماعِه وتَعامِيهِمْ عمَّا يُريهِم مِن الآياتِ، ومَن جوَّزَ العطفَ على عامِلَيْنِ عطفَ ذلك على ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى﴾.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ وهو[٤] تمثيلٌ لهم في عَدَمِ قَبُولِهِم واستِمَاعِهِم له بمَنْ يُصَيَّحُ به مِن مَسافةٍ بَعيدَةٍ.

(٤٥) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ بالتَّصديقِ والتَّكذيبِ كما اختُلِفَ في القُرآنِ.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهي العِدَةُ بالقيامَةِ وفَصلِ الخُصومَةِ حينئذٍ، أو تقديرُ الآجالِ ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ باستئصالِ المُكذبينَ.

---

(١) «وقرأ هشام» من نسخة التفتازاني. انظر: «التيسير»: (ص: ١٩٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «باستلزامهم»، وفي نسخة الخيالي: «باستلزامه المحذور».

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «والدلالة».

(٤) في نسخة الطبلاوي: «أي صم هو»، وفي نسخة الخيالي: «أي هو»، وفي نسخة التفتازاني: «أي: صمٌّ»، وفي نسخة الفاروقي: «أي هم»، وهو تحريف نبَّه عليه الخفاجي في «حاشيته».

﴿وَإِنَّهُمْ﴾ وإنَّ اليهودَ، أو الذينَ لا يؤمنونَ ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾ مِن التَّوراةِ، أو القرآنِ ﴿مُرِيبٍ﴾ مُوجِبٍ للاضطِرَابِ.

(٤٦) ـ ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ نفعُهُ ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ ضَـرُّهُ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ فيفعلَ بهم ما ليسَ له أن يَفعَلَه.

(٤٧) ـ ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أي: إذا سُئِلَ عنها؛ إذ لا يعلَمُها إلا هـو ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَةٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ مِن أَوْعِيَتِها؛ جمعُ كِمٍّ بالكسرِ.

وقرأ نافِعٌ وابنُ عـامرٍ وحفصٌ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ بالجمعِ[1] لاختلافِ الأنواعِ، وقُرِئَ بجمعِ الضَّميرِ أيضًا[2]، و(مـا) نافِيَةٌ، و(مِن) الأولى مَزيدَةٌ للاستغراقِ، ويَحتملُ أن تكونَ موصولةً مَعطوفةً عـلى ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، و(مِن) مُبيِّنَةٌ، بخلافِ قولِه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ﴾ لمكانِ (لا)[3] ﴿إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾: إلا مقرونًا بعلمِهِ، واقعًا حسبَ تَعلُّقِه به.

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ بزَعمِكُم ﴿قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ﴾ أعلمناكَ ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ مِن أحدٍ يشهَدُ لهم بالشَّرِكَةِ، إذ تبرَّأْنا عنهم لَمَّا عايَنَّا الحالَ، فيكونُ السُّؤالُ عَنْهُم للتَّوبيخِ، أو مِن أَحدٍ يُشاهِدُهُم لأَنَّهُم ضَلُّوا عنَّا، وقيل: هو قولُ الشُّركاءِ؛ أي: ما مِنَّا مَن يشهَدُ لهم بأَنَّهُم كانوا مُحِقِّينَ.

---

(١) والباقون بالإفراد. انظر: «السبعة» (ص: ٥٧٧)، و«التيسير» (ص: ١٩٤)، و«النشر» (٢/ ٣٦٧).

(٢) أي: (من ثمرات من أكمامهن)، ذكرها أبو علي الفارسي في «الحجة» (٦/ ١١٩) لكن دون التصريح بكونها قراءة، فقال عنها وعن قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٣٧]: ولو كان (من أكمامهنّ)، و(مختلفاً ألوانهنّ) كان حسناً.

(٣) أي: (ما) نافية لا غير، لأنه عطف عليه النفي، فلا يصح كونها موصولة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤٨) ـ ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ﴾ يعبدونَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ لا يَنفعُهُم، أو لا يرونَهُ، ﴿وَظَنُّوا۟﴾ وأيقَنُوا[1] ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ مَهربٍ، والظَّنُّ مُعلَّقٌ عنه[2] بحرفِ النَّفيِ.

(٤٩) ـ ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ لا يَمَلُّ ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ مِن طَلَبِ السَّعَةِ في النِّعمَةِ، وقُرِئَ: (مِن دُعاءٍ بالخَيْرِ)[3].

﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ الضِّيْقَةُ ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ مِن فَضلِ اللهِ ورَحمَتِه، وهذا صِفَةُ الكافرِ؛ لقولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، وقد بُولِغَ في يأسِهِ مِن جهَةِ البِنيةِ والتَّكريرِ وما في القنوطِ مِن ظُهورِ أثرِ اليَأسِ.

(٥٠) ـ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾ بتَفريجِها عنه ﴿لَيَقُولَنَّ هَـٰذَا لِى﴾ حقِّي أَستَحِقُّه بمَا لي مِن الفَضْلِ والعَمَلِ، أو لي دائمًا لا يزولُ.

﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ تقومُ.

﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ أي: ولئِنْ قامَتْ على التَّوهُّمِ كانَ لي عندَ اللهِ الحالةُ الحُسْنَى مِن الكرامةِ، وذلك لاعتقادِهِ أنَّ ما أصابَهُ مِن نِعَمِ الدُّنيا فلاستحقاقٍ لا يَنفَكُّ عنه.

﴿فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فلنُخْبِرَنَّهُم ﴿بِمَا عَمِلُوا۟﴾ بحقيقَةِ أَعمالِهم، ولنُبَصِّرَنَّهم عكسَ ما اعتَقَدُوا فيها.

﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ لا يمكنُهُم التَّفَصِّي عنه[4].

---

(١) في نسخة الفاروقي: «وعلموا».

(٢) علق عليه على هامش نسخة الفاروقي: «أي: ملغى عن العمل فيما بعده بسبب... النفي الذي يقتضي الصدارة».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤).

(٤) أي: لا يمكنهم التخلص منه والنجاة منه، انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥١) ـ ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾ عَنِ الشُّكرِ ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ وانحرفَ عَنه، أو ذهبَ بنفسِهِ وتباعدَ عنهُ بكُلِّيَّتِه تكبُّرًا، والجانبُ مَجازٌ عن النَّفسِ، كالجَنْبِ في قولِه تعالى: ﴿فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ كثيرٍ، مُستعارٌ ممَّا له عَرْضٌ مُتَّسِعٌ للإشعارِ بكَثْرَتِه واستمرارِهِ، وهو أبلَغُ مِن الطَّويلِ إذ الطُّولُ أطوَلُ الامتدادينِ، فإذا كان عَرْضهُ كذلك فما ظَنُّكَ بطُولِه.

(٥٢) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾ أخبروني ﴿إِن كَانَ﴾ أي: القرآنُ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ مِن غيرِ نَظَرٍ واتباعِ دَليلٍ.

﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ أي: مَن أضلُّ مِنْكُم، فوُضِعَ المَوصولُ مَوضِعَ الصِّلَةِ[١] شرحًا لحالِهم وتَعليلًا لِمَزيدِ ضَلالِهم.

(٥٣) ـ ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ يعني ما أخبرَهُم النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ بِهِ مِن الحوادثِ الآتيةِ، وآثارِ النَّوازلِ الماضيَةِ، وما يَسَّرَ اللهُ لهُ ولخُلَفائهِ مِن الفُتوحِ والظُّهورِ على ممالكِ الشَّرقِ والغَربِ على وجهٍ خارقٍ للعادَةِ.

﴿وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ ما ظهرَ فيما بينَ أهلِ مكَّةَ وما حلَّ بهم، أو ما في بدنِ الإنسانِ مِن عجائبِ الصُّنعِ الدَّالَّةِ على كمالِ القُدرَةِ.

﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ الضَّميرُ للقُرآنِ، أو الرَّسولِ، أو التَّوحيدِ، أو للهِ[٢].

﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ﴾ أي: أولم يكفِ رَبُّكَ، والباءُ مزيدةٌ[٣] للتَّأكيدِ كأنَّه قيل: أولَمْ تحصُل الكِفايَةُ به، ولا يَكادُ يُزادُ في الفاعلِ إلا مَع (كفى).

---

(١) في نسخة الفاروقي: «الضمير» بدل «الصلة».

(٢) في نسخة التفتازاني: «أو الله».

(٣) في نسخة التفتازاني: «زائدة».

﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ بدلٌ مِنه، والمعنى: أولم يَكفِكَ أنَّه تَعالى علـى كُلِّ شَيءٍ شَهيدٌ مُحقِّقٌ له، فيحقِّقُ أمركَ بإظهارِ الآياتِ الموعودةِ كما حقَّقَ سائرَ الأشياءِ الموعودةِ، أو مُطَّلِعٌ فيعلمُ حالَكَ وحالَهم، أو أولم يكفِ الإنسانَ رادعًا عَن المعاصِي أنَّهُ تَعالى مُطَّلِعٌ على كلِّ شَيءٍ لا يَخْفَى عليه خافيَةٌ.

(٥٤) - ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ﴾ شَـكٍّ، وقُـرِئَ بالضمِّ[١] وهو لُغَـةٌ كخُفْيَةٍ وخِفْيَةٍ، ﴿مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ بالبَعثِ والجَزاءِ.

﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ عالمٌ بجُمَلِ الأشياءِ وتَفاصيلِها، مُقتَدِرٌ عليها، لا يَفوتُهُ شَيءٌ مِنها.

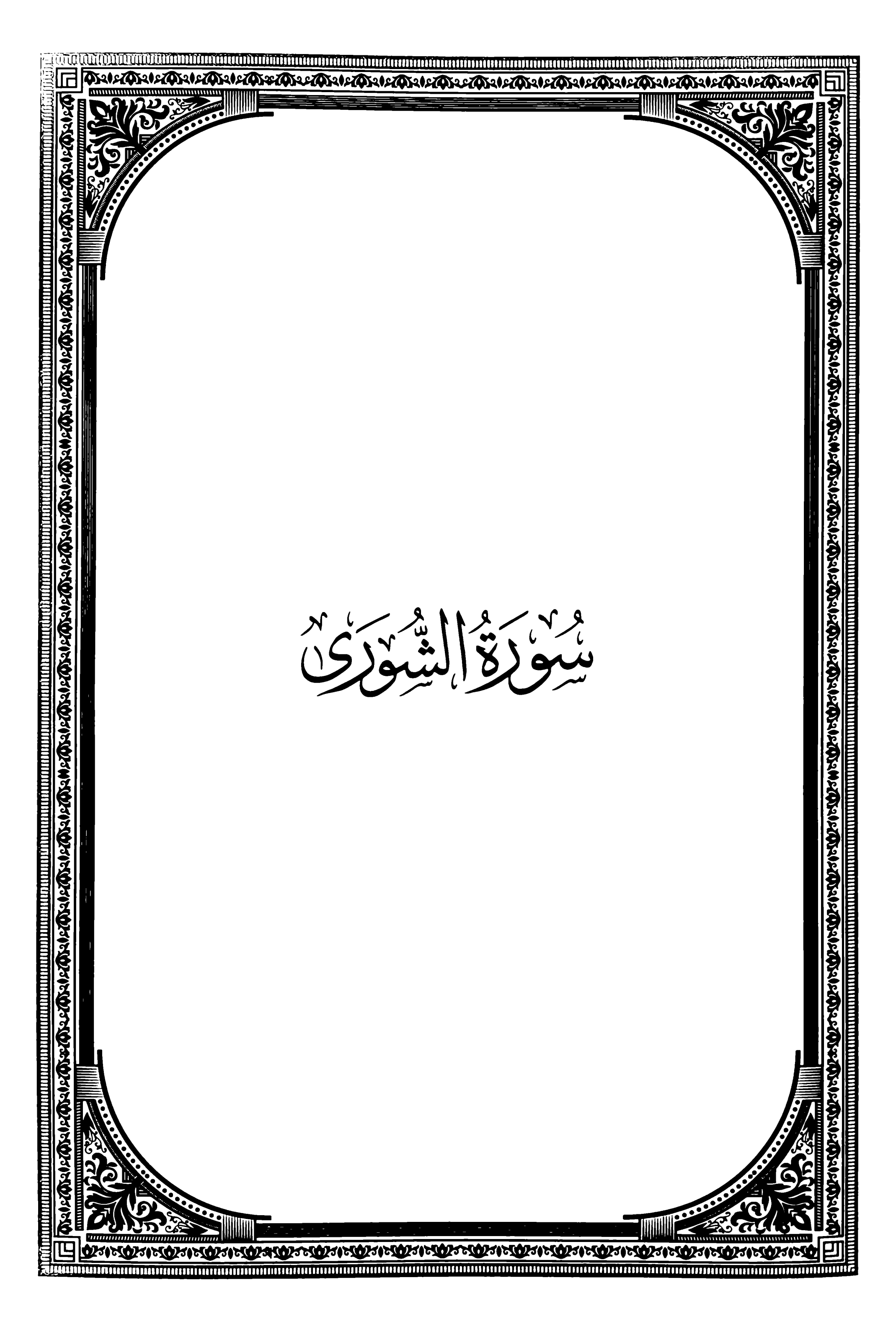
عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ السَّجدَةِ أعطاهُ اللهُ بكُلِّ حَرْفٍ عشرَ حسناتٍ»[٢].

***

---

(١) هي قراءة الحسن حيث وقع، انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٧٠).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٤٨) وزاد: «ومحي عنه عشر سيئات»، والواحدي في «تفسيره» (٤/ ٢٤)، من حديث أبيِّ بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٣/ ٩٧٨).



سُورَةُ الشُّورَىٰ



سورةُ حم عسق

مكيَّةٌ، وتُسمَّى سورةَ الشُّورى، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آيةً[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ لعلَّه اسمانِ للسُّورةِ، ولذلك فُصِلَ بينَهُما وعُدَّا آيتينِ، وإنْ كانَ اسمًا واحدًا فالفَصلُ لتُطابِقَ سائرَ الحَواميمِ، وقُرِئَ: (حم سق)[2].

(٣ ـ ٤) ـ ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ أي: مثلَ ما في هذهِ السُّورةِ مِن المَعاني، أو إيحاءً مثلَ إيحائِها أوحى اللهُ إليك وإلى الرُّسُلِ قبلَكَ، وإنَّما ذُكِرَ بلفظِ المضارعِ على حكايةِ الحالِ الماضيةِ؛ للدَّلالَةِ على استمرارِ الوَحيِ، وأنَّ إيحاءَ مثلِهِ عادَتُه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿يُوحَى﴾ بالفَتحِ[3] على أنَّ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مُبتدأٌ و﴿يوحَى﴾ خبرُهُ المسنَدُ إلى ضَميرِه، أو مَصدرٌ، و﴿يوحَى﴾ مُسنَدٌ إلى ﴿إِلَيۡكَ﴾، و﴿ٱللَّهُ﴾ مُرتَفِعٌ بما دلَّ عليه ﴿يوحَى﴾.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «وآيها ثلاث وخمسون».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٤)، و«المحتسب» (٢/ ٢٤٩)، عن ابن مسعود، ونسبها الزمخشري في «الكشاف»: (٨/ ٥٥) إليه وإلى ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٩٤).

و﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صِفَتانِ له مُقرِّرتانِ لعُلُوِّ شَأنِ الموحى بِهِ كما مرَّ في السُّورةِ السَّابقةِ، أو بالابتداءِ كما في قراءةِ (نُوحي) بالنُّونِ[١]، و﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ وما بعدَهُ أخبارٌ، أو ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صِفَتانِ، وقوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ خبرانِ له، وعلى الوُجوهِ الأُخَرِ استئنافٌ مُقرِّرٌ لعِزَّتِه وحكمتِه.

(٥) ـ ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ وقرأَ نافِعٌ والكِسائيُّ بالياءِ[٢] ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ يَتشقَّقْنَ مِن عَظمةِ اللهِ، وقيل: مِن دُعاءِ الولدِ له، وقرأَ البَصريَّانِ وأبو بكرٍ: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾[٣]، والأوَّلُ أبلَغُ لأنَّه مُطاوِعُ فَطَّرَ وهذا مُطاوِعُ فَطَرَ، وقُرِئَ: (تَتَفطَّرْنَ)[٤] بالتَّاءِ لتأكيدِ التَّأنيثِ، وهو نادرٌ.

﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾ أي: يبتدئُ الانفطارُ مِـن جِهَتهنَّ الفوقانيَّةِ وتخصيصُها على الأوَّلِ لأنَّ أعظمَ الآياتِ وأدلَّها على علوِّ شأنِه من تلكَ الجِهَةِ، وعلى الثَّاني ليدلَّ على الانفطارِ مِن تَحتهنَّ بالطَّريقِ الأولى.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٩٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٤٩)، و«الكشاف» (٨/ ٥٦) دون نسبة، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٢٥) عن أبي حيوة والأعشى عن أبي بكر عن عاصم.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٩٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٩٤)، و«النشر» (٢/ ٣١٩).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥)، و«الكشاف» (٨/ ٥٦ ـ ٥٧)، وقال أبو حيان في «البحر» (١٩/ ٧) متعقباً: والظاهرُ أنَّ هذا وهمٌ منه ـ يعني الزمخشري ـ؛ لأنَّ ابن خالويه قال في «شاذِّ القراءاتِ» ما نَصُّه: (تَنْفَطِرْنَ) بالتاء والنون، يونس عن أبي عمرٍو، وهذا حرفٌ نادرٌ لأنَّ العربَ لا تجمعُ بين علامَتَي التأنيثِ. لا يقال: النساءُ تَقُمْنَ، ولكن: يَقُمْنَ، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ولا يقال: تُرْضَعْنَ. وقد كان أبو عُمَرَ الزاهدُ رَوَى في «نوادرِ ابن الأعرابي»: «الإبلُ تَشْمَمْن» فأنكَرْنَاه، فقد قَوَّاه الآن هذا. قال أبو حيان: فإنْ كانَتْ نُسَخُ الزمخشريِّ متفقةً على قوله: «بتاءَيْن مع النون» فهو وهمٌ، وإنْ كان في بعضها «بتاءٍ مع النونِ» كان موافقاً لقولِ ابن خالويه، وكان «بتاءَيْن» تحريفاً من النُّساخ.

وقيل: الضَّميرُ للأرضِ؛ فإنَّ المرادَ بها الجنسُ.

﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالسَّعيِ فيما يستدعِي مَغفِرَتَهُم مِن الشَّفاعةِ والإلهامِ وإعدادِ الأسبابِ المُقرِّبَةِ إلى الطَّاعةِ، وذلك في الجُملَةِ يَعُمُّ المُؤمِنَ والكافِرَ، بل لو فُسِّرَ الاستغفارُ بالسَّعيِ فيما يدفَعُ الخللَ المُتوقَّعَ عمَّ الحيوانَ بل الجمادَ، وحيثُ خصَّ بالمؤمنينَ فالمرادُ به الشَّفاعةُ.

﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ إذ ما مِن مَخلوقٍ إلَّا وهو ذُو حَظٍّ مِن رحمَتِه، والآيةُ على الأوَّلِ زيادةُ تَقريرٍ لعَظَمتِهِ، وعلى الثَّاني دلالةٌ على تَقدُّسِه عمَّا نُسِبَ إليه، وإنَّ عدمَ مُعاجلَتِهِم بالعقابِ على تلك الكلمةِ الشَّنعاءِ = باستغفارِ الملائكةِ وفرطِ غُفرانِهِ ورحمتِهِ.

(٦) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ شُركاءَ وأندادًا.

﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ رقيبٌ على أحوالِهِم وأعمالهم فمُجازيهِم[1] بها ﴿وَمَآ أَنتَ﴾ يا محمَّدُ ﴿عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ بمُوَكَّلٍ بهم، أو بموكولٍ إليك[2] أمرُهُم.

(٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ الإشارةُ إلى مَصدَرِ يوحي، أو إلى مَعنى الآيةِ المُتقدِّمَةِ؛ فإنَّه مُكرَّرٌ في القرآنِ في مَواضِعَ جَمَّةٍ، فيكونُ الكافُ مَفعولًا به و﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالًا منه.

﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ أهلَ أُمِّ القُرى وهي مكَّةُ، ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ مِن العربِ، ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ يومَ القيامةِ، يُجمَعُ فيه الخلائقُ، أو الأرواحُ والأشباحُ، أو العُمَّالُ والأعمالُ، وحُذِفَ ثاني مَفْعُولَي الأوَّلِ، وأَوَّلُ مَفعولَي الثَّاني للتَّهويلِ وإيهامِ التَّعميمِ.

---

(١) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «فيجازيهم».

(٢) في نسخة الفاروقي: «إليه».

وقُرِئَ: (لِيُنْذِرَ) بالياءِ[١] والفِعلُ للقرآنِ.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ له[٢].

﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ أي: بعدَ جَمعِهِم في الموقفِ، يُجمَعونَ أوَّلًا ثمَّ يُفرَّقونَ، والتَّقديرُ: مِنهُم فريقٌ، والضَّميرُ للمَجموعَيْنِ لدَلالةِ الجمعِ عليه، وقُرِئَا مَنْصُوبَيْنِ على الحالِ مِنْهُم؛ أي: وتُنذِرَ يومَ جَمعِهِم مُتفرِّقينَ، بمعنى: مُشارفينَ للتَّفرُّقِ، أو مُتفرِّقينَ[٣] في دارَي الثَّوابِ والعِقابِ.

(٨) - ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مُهتَدِينَ أو ضالِّينَ، ﴿وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ بالهدايةِ والحملِ على الطَّاعةِ.

﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ أي: ويَدَعُهم[٤] بغيرِ وَلِيٍّ ولا نَصيرٍ في عذابِهِ، ولعلَّ العدولَ به عن[٥] المقابلةِ للمُبالغةِ في الوَعيدِ، إذ الكلامُ في الإنذارِ.

(٩) - ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ بل اتَّخذُوا ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ كالأصنامِ ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ جوابُ شرطٍ مَحذوفٍ مثل: إن أرادُوا أولياءَ[٦] بحقٍّ فاللهُ هو الوليُّ بالحقِّ ﴿وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتَّقريرِ لِكونِهِ حَقِيقًا بالولايةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨/ ٦٠)، و«البحر» (١٩/ ١٠) دون نسبة.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (١٩/ ١٠): لا يظهر أنه اعتراض؛ لأنه لم يقع بين طالب ومطلوب.

(٣) في نسخة الفاروقي: «مفترقين».

(٤) في نسخة الفاروقي: «وندعهم».

(٥) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «ولعل تغيير» بدل: «العدول به عن».

(٦) في نسخة الفاروقي: «وليًّا».

(١٠) ـ ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ﴾ أنتُمْ والكُفَّارُ ﴿فِيهِ مِن شَيْءٍ﴾ مِن أمرٍ مِن أُمورِ الدِّينِ أو الدُّنيا ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ مُفوَّضٌ إليه يميزُ المُحِقَّ مِن المبطلِ بالنَّصرِ، أو بالإثابةِ والمُعاقبَةِ، وقيل: وما اختَلَفْتُم فيه مِن تَأويلِ مُتشابِهٍ فارجِعُوا فيه إلى المحكمِ مِن كتابِ اللهِ.

﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في مَجامعِ الأمورِ ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ أَرجِعُ في المُعضِلاتِ.

(١١) ـ ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خبرٌ آخرُ لـ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، أو مُبتدأٌ خبرُهُ: ﴿جَعَلَ لَكُم﴾، وقُرِئَ بالجرِّ[1] على البدلِ مِن الضَّميرِ أو الوصفِ لـ﴿إِلَى اللَّهِ﴾.

﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ مِن جنسِكُم، ﴿أَزْوَاجًا﴾ نساءً، ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ أي: وخلقَ للأنعامِ مِن جنسِها أزواجًا، أو خلقَ لَكُم مِن الأنعامِ أصنافًا أو ذكورًا وإناثًا.

﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يُكثِّرُكُمْ، مِن الذَّرْءِ وهو البثُّ، وفي مَعناه الذَّرُّ والذَّرْوُ، والضَّميرُ على الأوَّلِ للنَّاسِ والأنعامِ على تغليبِ المخاطبينَ العُقَلاءِ[2].

﴿فِيهِ﴾ في هذا التَّدبيرِ، وهو جعلُ النَّاسِ والأنعامِ أزواجًا يكونُ بينَهُم توالدٌ؛ فإنَّه كالمنبعِ للبثِّ والتَّكثيرِ[3].

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي: ليسَ مثلَهُ شيءٌ يُزاوِجُهُ ويُناسِبُهُ.

والمرادُ مِن (مِثلِهِ): ذاتُه، كمَا في قولِهم: مثلُكَ لا يفعلُ كذا، على قصدِ المُبالغَةِ في نفيِهِ عنه؛ فإنَّهُ إذا نَفَى عمَّنْ يُناسِبُه ويَسُدُّ مَسدَّهُ كانَ نَفيُه عنه أَوْلَى.

---

(١) هي قراءة زيد بن علي كما في «البحر» (١٩/ ١٢).

(٢) «والضمير على الأول للناس والأنعام على تغليب المخاطبين العقلاء» من نسخة الفاروقي والطبلاوي.

(٣) في نسخة التفتازاني: «والنشر».

ونظيرُهُ قولُ رُقَيْقَةَ بنتِ [أبي] صَيْفيٍّ في سُقْيَا عبدِ المُطَّلبِ: «ألَا وفيهِم الطَّيِّبُ الطَّاهِرُ لِدَاتُه»(١).

ومن قال: الكافُ فيه زائدةٌ، لعلَّهُ عَنَى أنَّه يُعطي مَعنى: ليسَ مِثلَهُ، غيرَ أنَّه آكَدُ لِمَا ذَكَرْناه.

وقيل: (مثلهُ): صِفَتُه، أي: ليسَ كصِفَتِه صِفَةٌ.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ لكلِّ ما يُسمَعُ ويُبصَرُ.

(١٢) ـ ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خزائِنُها، ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ يوسعُ ويضيقُ على وَفْقِ مَشيئَتِه ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيفعلُهُ على ما يَنبَغِي.

(١٣) ـ ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ أي: شرَعَ لكُم مِن الدِّينِ دينَ نوحٍ ومحمَّدٍ ومَن بينَهُما مِن أربابِ الشَّرائعِ، وهو الأصلُ المشترَكُ فيما بينَهُم المُفسَّرُ بقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾، وهو الإيمانُ بما يَجِبُ تَصديقُهُ، والطَّاعةُ في أحكامِ الله، ومَحلُّهُ: النَّصبُ على البدلِ

---

(١) قطعة من خبر طويل مروي عن رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم بن عبد مناف، وكانت لِدَةَ عبد المطلب جدِّ النبي ﷺ، في قصة إجابة الله سبحانه دعاء عبد المطلب وقد طلبت منه قريش أن يستسقي لها لـمَّا أصابها القحط، وكان معه النبي ﷺ وهو غلام قد أَيْفَعَ. رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٩٠)، وابن أبي الدنيا في «مجابو الدعوة» (١٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٥٢٧)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٤٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٦٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٥ـ١٩)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٢/ ٢٧٥). ووقع في نسخة الطبلاوي: «رقية بنت صفي»، وفي باقي النسخ «رقيقة بنت صيفي» والصواب: «رقيقة بنت أبي صيفي»، وقد نبه عليه الخفاجي في «حاشيته»، وأن الصواب: بنت أبي صيفي، وأن المصنف سها عنه تبعًا للزمخشري.

قال صاحب «النهاية» (مادة: لدا): «الطَّاهِرُ لِدَاتُه»؛ أي: أترابُه، وقيل: وِلاداتُه، وذِكْر الأتراب أسلوبٌ من أساليبهم في تَثْبيت الصِّفة وتمكينها، لأنه إذا كان مِن أقرانٍ ذوي طهارةٍ كان أثبتَ لطهارته وطِيبه.

مِن مفعولِ ﴿شَرَعَ﴾، أو الرَّفعُ على الاستئنافِ كأنَّه جوابُ: وما ذلك المشروعُ؟ أو الجرُّ على البدلِ مِن هاءِ ﴿بِهِۦ﴾.

﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ ولا تختلِفُوا في هذا الأصلِ، أمَّا فروعُ الشَّرائعِ فمُختَلِفَةٌ[1]، كما قال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.

﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عَظُمَ عليهم ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مِن التَّوحيدِ.

﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾ يجتلبُ إليه، والضَّميرُ لِمَا تَدعُوهم أو للدِّينِ ﴿ويهدي إليه﴾ بالإرشاد والتَّوفيق ﴿مَن يُنِيبُ﴾ يقبلُ إليه.

(١٤) ـ ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ يَعْنِي الأُمَمَ السَّالفةَ، وقيل: أهلَ الكتابِ؛ لقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البينة: ٤].

﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ العِلمُ بأنَّ التَّفرُّقَ ضَلالٌ مُتوعَّدٌ عليه، أو العلمُ بمَبعَثِ الرَّسُولِ، أو أسبابُ العلمِ مِن الرُّسُلِ والكُتبِ وغيرِهما = فلَمْ يَلتَفِتُوا إليها ﴿بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ﴾ عداوةً أو طَلَبًا للدُّنيا.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ بالإمهالِ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو يومُ القِيامَةِ، أو آخرُ أعمارِهم المقدرةِ ﴿لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ باستئصالِ المبطلينِ حينَ افترَقُوا لعِظَمِ ما اقترَفُوا.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ يعني: أهلَ الكتابِ الذين كانوا في عَهدِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، أو المشركينَ الذين أُورثوا القرآنَ مِن بعدِ أهلِ الكتابِ، وقُرِئَ: (وُرِّثُوا) و(وَرِثُوا)[2].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «فتختلف» وفي نسخة الفاروقي: «فمختلف».

(٢) القراءتان في «الكشاف» (٨/ ٦٩) بلا نسبة، والأولى قراءة زيد بن علي كما في «البحر» (١٩/ ١٨).

﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾ مِن كِتابِهِم لا يعلَمُونَهُ كما هوَ، أو لا يؤمنونَ به حقَّ الإيمانِ، أو مِن القرآنِ، ﴿مُرِيبٍ﴾ مُقلِقٍ أو مُدْخِلٍ في الرِّيبَةِ.

(١٥) ـ ﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ فلأجلِ ذلك التَّفرُّقِ، أو الكتابِ، أو العلمِ الذي أوتيتَهُ ﴿فَادْعُ﴾ إلى الاتِّفاقِ على المِلَّةِ الحنيفيَّةِ، أو الاتباعِ لِمَا أوتيتَ، وعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ في مَوضعِ (إلى) لإفادَةِ الصِّلَةِ والتَّعليلِ ﴿وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ واستَقِم على الدَّعوةِ كما أمركَ اللهُ ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الباطلَةَ.

﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ﴾ يعني: جميعَ الكُتُبِ المنزلَةِ، لا كالكُفَّارِ[1] الذين آمَنُوا ببعضٍ وكَفَرُوا ببَعْضٍ ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ في تبليغِ الشَّرائعِ والحُكوماتِ، والأوَّلُ إشارةٌ إلى كمالِ القُوَّةِ النَّظريَّةِ، وهذا إشارةٌ إلى كمالِ القُوَّةِ العَمَليَّةِ.

﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ خالقُ الكلِّ[2] ومُتولِّي أَمرِهِ.

﴿لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ فكلٌّ[3] مُجازًى بعَمَلِه.

﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ لا حِجَاجَ بمَعنى: لا خُصومةَ إذ الحقُّ قد ظهرَ ولم يبقَ للمَحاجَّةِ مجالٌ ولا للخِلافِ مَبدأٌ سِوَى العِنادِ.

﴿اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾ يومَ القِيامَةِ ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ مَرجِعُ الكُلِّ لفَصلِ القضاءِ، وليسَ في الآيةِ ما يَدُلُّ على مُتاركَةِ الكُفَّارِ رأسًا حتى تكونَ مَنسوخَةً بآيةِ القتالِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «خلاف» بدل «لا كالكفار».

(٢) في نسخة الخيالي: «كل شيء».

(٣) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «وكل».

(١٦) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ﴾ في دينِه ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ﴾ من بعدِ ما استجابَ له النَّاسُ ودَخَلُوا فيه، أو مِن بعد ما استجابَ اللهُ لرَسُولِه فأظهرَ دينَهُ بنَصرِهِ يومَ بدرٍ، أو مِن بعدِ ما استجابَ لَهُ أهلُ الكِتابِ بأَنْ أَقرُّوا بنُبوَّتِه واستَفتَحُوا به ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ زائلةٌ باطِلَةٌ ﴿وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ لِمُعاندَتِهم، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ على كُفرِهِم.

(١٧) ـ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ جنسَ الكِتابِ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُلتبسًا به بعيدًا مِن الباطلِ، أو بما يحقُّ إنزالُهُ مِن العقائدِ والأحكامِ ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ والشَّرعَ الذي يُوازَنُ به الحقوقُ ويُسوَّى بين النَّاسِ، أو العدلَ بأَنْ أنزلَ الأمرَ بـه، أو آلةَ الوزنِ أَوْحَى بإعدادِها.

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ إتيانُها، فاتَّبع الكِتابَ واعمَلْ بالشَّرعِ وواظِبْ على العدلِ قبلَ أنْ يُفاجِئَكَ اليَومُ الذي يُوزَنُ فيه أعمالُكَ ويُوفَّى جزاؤُكَ.

وقيل: تذكيرُ القَريبِ لأنَّه بمعنى: ذاتُ قربٍ، أو لأنَّ السَّاعةَ بمعنى البعثِ.

(١٨) ـ ﴿يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ استـهـزاءً ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ خائفـونَ مِنْهـا مـع اعتنـاءٍ بهـا لتَوقُّـعِ الثَّـوابِ ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ﴾ الكائـنُ لا مَحالـةَ.

﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ﴾ يجادلونَ فيها، مِن المِريَةِ، أو مِن مَرَيْتُ النَّاقَةَ: إذا مسحتَ ضَرْعَها بشِدَّةٍ للحَلْبِ؛ لأنَّ كُلًّا مِن المتجادِلَيْنِ يستخرِجُ ما عِندَ صاحِبِهِ بكلامٍ فيه شِدَّةٌ ﴿لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ عَن الحقِّ؛ فإنَّ البعثَ أشبَهُ الغائباتِ إلى المَحسوساتِ[1]؛ فمَنْ لَمْ يَهتَدِ لتَجويزِهَا فهو أبعَدُ عَن الاهتداءِ إلى ما وراءَهُ.

---

(١) وقوله: «أشبه الغائبات إلى المحسوسات»، أي: أقرب من كل شيء، وعدَّاه بـ(إلى) لتضمينه معنى =

(١٩) ـ ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ بَرٌّ بِهِمْ بصُنوفٍ مِن البِرِّ لا تبلُغُها الأفهامُ[١].

﴿يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يَرْزُقُه كما يشاءُ فيخصُّ كُلًّا مِن عبادِهِ بنوعٍ من البِرِّ على ما اقتضَتْهُ حِكمَتُه ﴿وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ﴾ الباهرُ القُدرَةِ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ المنيعُ الذي لا يُغلَبُ.

(٢٠) ـ ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ ثوابَها، شبَّهَه بالزَّرعِ مِن حيثُ إنَّه فائدةٌ تَحصلُ بعملِ الدُّنيا، ولذلك قيل: الدُّنيا مَزرَعَةُ الآخرةِ، والحرثُ في الأصلِ: إلقاءُ البذرِ في الأرضِ، ويقالُ للزَّرعِ الحاصلِ منه.

﴿نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ﴾ فنُعطِه بالوَاحدِ عَشْرًا إلى سبعِ مئةٍ فما فوقَها.

﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ شيئًا منها على ما قَسَمْنَا له[٢] ﴿وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ إذ الأعمالُ بالنيَّاتِ ولكُلِّ امرِئٍ ما نوى.

(٢١) ـ ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ بَلْ أَلَهُم شُرَكاءُ، والهمزةُ للتَّقريرِ والتَّقريعِ، وشُرَكاؤُهُم شَياطينُهُم ﴿شَرَعُواْ لَهُم﴾ بالتَّزيينِ ﴿مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ كالشِّركِ وإنكارِ البَعثِ والعملِ للدُّنيا.

وقيل: شركاؤُهُم أوثانُهُم، وإضافَتُها إليهم لأنَّهُم مُتَّخِذُوها شُركاءَ، وإسنادُ الشَّرعِ إليها لأنَّها سَببُ ضَلالَتِهِم وافتِتانِهِم بما تديَّنُوا بهِ، أو صُوَرُ مَنْ سَنَّهُ[٣] لهم.

= القرب، فلا يقابل الظاهر بالمحسوسات، وقربه إليها لأنه يعلم من بدء الخلقة لمشاهد إعادتها ومما يتكون من الفصول من النباتات ثم عودها مورقة مزهرة مثمرة بعدما تعرت من ذلك، على ما مرَّ مرارًا، انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) في نسخة الخيالي: «الأوهام»، وأشار إليها الخفاجي في «حاشيته».

(٢) في نسخة التفتازاني: «قسمناه».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «شبه».

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾ أي: القضاءُ السَّابقُ بتأجيلِ الجزاءِ، أو العِدَةُ بأنَّ الفصلَ يَكونُ يومَ القيامَةِ ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ بينَ الكافرينَ والمؤمنينَ، أو المشركينَ وشُرَكائِهم.

﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وقُرِئَ: (أنَّ) بالفَتحِ[1] عَطْفًا على ﴿كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾، أي: ولولا كلمَةُ الفَصلِ وتقديرُ عذابِ الظَّالِمينَ في الآخرةِ لقُضِيَ بينَهُم في الدُّنيا؛ فإنَّ العَذابَ الأليمَ غالِبٌ في عذابِ الآخرةِ.

(٢٢) ـ ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في القيامَةِ ﴿مُشْفِقِينَ﴾ خائفينَ ﴿مِمَّا كَسَبُوا۟﴾ مِن السَّيِّئاتِ ﴿وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ أي: وَبالُهُ لاحِقٌ بهم أَشْفَقُوا أو لم يُشفِقُوا.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ في أطيَبِ بِقاعِها وأنزَهِها ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أي: ما يَشتَهُونَه ثابتٌ لهم عندَ رَبِّهِم.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما للمُؤمنينَ ﴿هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ الذي يصغُرُ دونَهُ ما لغيرِهِم في الدُّنيا.

(٢٣) ـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ذلك الثَّوابُ الذي يُبَشِّرُهم اللهُ به، فحُذِفَ الجارُّ ثمَّ العائِدُ[2]، أو ذلك التَّبشيرَ الذي يُبَشِّرُه اللهُ عِبادَه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يَبْشُرُ﴾ مِنْ بَشَرَه[3]، وقُرِئَ: (يُبْشِرُ) من أَبْشَرَهُ[4].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥)، و«المحتسب» (٢/ ٢٥٠)، و«الكشاف» (٨/ ٧٤)، و«البحر» (١٩/ ٢٤).

(٢) على هامش نسخة الفاروقي: «إنما حذف الجار لإيهام أنه مبشَّر به، وليس كذلك لأنه مبشَّرٌ لا مبشَّرٌ به، ثم حذف الهاء لكونه فضلة ومغايراً للمفعول الثاني في الوجود».

(٣) انظر: «السبعة»: (ص: ٢٠٥)، و«التيسير»: (ص: ١٩٥).

(٤) قوله: «يبشر من بشره وقُرِئَ» ليس في نسخة التفتازاني، والقراءة الثانية ليست في نسخة الفاروقي، =

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ على ما أَتعاطَاهُ مِن التَّبليغِ والبِشارَةِ ﴿أَجْرًا﴾ نفعًا مِنكم ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أَنْ تَوَدُّونِي لِقَرابَتِي منكم، أو تَوَدُّوا قرابَتِي.

وقيل: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ، والمعنى: لا أسأَلُكُم أجرًا قطُّ، ولكن أسأَلُكم المودَّةَ[1]، و﴿فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ حالٌ منها، أي: إلَّا المودَّةَ ثابتةً في ذَوِي القُربى مُتمكِّنَةً في أهلِها، أو في حقِّ القرابةِ ومن أجلِها، كمَا جاءَ في الحديثِ: «الحبُّ في اللهِ والبُغْضُ في اللهِ»[2].

رُوِيَ أَنَّها لَمَّا نزلَتْ قيل: يا رسولَ اللهِ! مَن قرابَتُك هؤلاءِ؟ قال: «عَلِيٌّ وفاطِمَةُ وابناهُما»[3].

= والمثبت من نسخة الخيالي، وهي قراءة مجاهد وحميد كما في «المحتسب» (٢/ ٢٥٠)، و«البحر» (١٩/ ٢٥).

(١) بعدها في نسخة الخيالي: «في القربى».

(٢) رواه أبو داود (٤٥٩٩) من حديث أبي ذر رضي الله عنه بلفظ: «أفضل الأعمال: الحب في الله، والبغض في الله»، وفي سنده مقال، وللحديث شواهد منها حديث البراء بن عازب رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٥٢٤) بلفظ: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله»، وحديث عبد الله بن مسعود رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٣٢١)، وحديث عبد الله بن عباس رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٣٧).

(٣) رواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٤١)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٤١) و(١٢٢٥٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٤٨)، وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٧/ ٣٤٨)، وضعف السيوطي إسناده، وقال عنه ابن تيمية في «منهاج السنة» (٤/ ٥٦٣): هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وممَّا يُبَيِّنُ ذلك أنَّ هذه الآيَةَ نزلت بمكةَ باتِّفاق أهل العلم؛ فإن سورةَ الشُّورى جميعَها مكيةٌ، بل جميعُ آلِ حم كلُّهنَّ مكِّيَّاتٌ، وعليٌّ لم يَتزوج فاطمةَ إلَّا بالمدينة كما تقدَّم، ولمْ يُولدْ له الحسنُ والحسينُ إلَّا في السَّنة الثالثة والرابعة من الهجرة، فكيف يُمْكِنُ أنها لمَّا نزلت بمكةَ قالوا: يا رسولَ اللهِ مَن هؤلاء؟ قال: «عليٌّ وفاطمةُ وابناهما».

قال الحافظُ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ: وُلد الحسنُ سنةَ ثلاثٍ من الهجرة في النصف من شهر رمضانَ. هذا =

وقيل: القُرْبَى التَّقرُّبُ إلى اللهِ، أي: إلَّا أَنْ تَوَدُّوا اللهَ ورَسُولَه في تَقرُّبِكُم إليه بالطَّاعةِ والعملِ الصَّالحِ، وقُرِئَ: (إلَّا مَودَّةً في القُرْبى)[1].

﴿وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ﴾ ومَن يَكتَسِب طاعةً سِيَّما حبَّ آلِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

وقيل: نزلَتْ في أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ ومودَّتِه لهم[2].

﴿نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا﴾ في الحسنةِ[3] ﴿حُسۡنًا﴾ بمُضاعفَةِ الثَّوابِ.

وقُرِئَ (يَزِدْ)[4] أي: يَزِدِ اللهُ، و: (حُسْنَى)؛ مصدرٌ كالبُشْرَى[5].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ﴾ لِمَن أذنبَ ﴿شَكُورٌ﴾ لِمَن أطاعَ بتوفيةِ الثَّوابِ والتَّفضُّلِ عليهِ بالزِّيادَةِ.

= أصحُّ ما قيل فيه. ووُلد الحسين لخَمْسٍ خَلَوْن من شعبانَ سنةَ أربعٍ من الهجرة. قال: وقيل سنة ثلاثٍ.
وفي إسناده حسين الأشقر، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٤٥): وحسين ضعيف ساقط، وقد عارضه ما هو أولى منه، ففي البخاري (٤٨١٨) من رواية طاوس عن ابن عباس: أنه سئل عن هذه الآية، فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة..، الحديث.
قلت (القائل ابن حجر): وأخرج سعيد بن منصور من طريق الشعبي قال: أكثروا علينا في هذه الآية، فكتبنا إلى ابن عباس فكتب... فذكر نحوه.

(١) هي قراءة زيد بن علي كما في «البحر» (١٩/ ٢٨).

(٢) لم أقف عليه مسنداً، ونقله المصنف عن «الكشاف» (٨/ ٨٠).

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «في الجنة».

(٤) هي قراءة ابن السميفع وابن يعمر والجحدري كما في «زاد المسير» (٤/ ٦٥)، وبها قرأ زيد بن علي، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وأحمد بن جبير عن الكسائي كما في «البحر» (١٩/ ٢٩).

(٥) «مصدر كالبشرى» من نسخة الخيالي، وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥).

(٢٤) - ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بَـلْ أيقولونَ ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ افـتَرَى محمَّدٌ بدَعْوى النبوَّةِ أو القُرآنِ ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ استبعادٌ للافتراءِ عَن مثلِهِ بالإشعارِ على أنَّه إنَّما يَجتَرِئُ عليه مَن كانَ مختومًا على قلبِهِ جاهلًا بربِّهِ، فأمَّا مَن كانَ ذا بصيرةٍ ومَعرِفَةٍ فلا، وكأنَّه قال: إنْ يَشأِ اللهُ خِذْلانَكَ يختِمْ على قلبِكَ لتَجْتَرِئَ بالافتراءِ عليه.

وقيل: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: يُمْسِكِ القرآنَ والوَحْيَ عنهُ، أو يَربِطْ عليه بالصَّبرِ فلا يَشُقَّ عليكَ أذاهُم.

﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ استئنافٌ لنَفْيِ الافتراءِ عمَّا يقولُه بأنَّه لو كانَ مُفترًى لَمَحَقَهُ؛ إذ مِن عادَتِه تعالى مَحوُ الباطلِ وإثباتُ الحقِّ بوَحْيِه أو بقَضائِه أو بوعدِهِ[1] بمحقِ[2] باطلِهم وإثباتِ حَقِّهِ بالقرآنِ أو بقضائِهِ الذي لا مَرَدَّ له.

وسقوطُ الواوِ مِن ﴿يمح﴾ في بعضِ المَصاحفِ لاتِّباعِ اللفظِ كما في قولِه: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١].

(٢٥) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ بالتَّجاوزِ عمَّا تابوا عنه، والقَبُولُ يُعَدَّى[3] إلى مفعولٍ ثانٍ بـ(من) و(عن)؛ لتَضمُّنِه مَعنى الأخذِ والإبانةِ.

وقد عرفْتَ حقيقةَ التَّوبةِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «لوعده». وقوله: «أو بوعده» معطوف على قوله: «بوحيه»، وقيل إنه معطوفٌ على قوله: «لنفي الافتراء»، أو على قوله: «بأنه لو كان مفترى... إلخ» فالصيغة على هذا للاستقبال، واللام للعهد، والمعنى على الثاني: باطلهم، فيظهر عدم الافتراء، ويجوز كونها للجنس، فيكون إثباتًا لعدم افترائه بالبرهان والوعد ضمني وفيه نظر، انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني: «بمحو».

(٣) في نسخة الخيالي: «يتعدى».

وعَـنْ عليٍّ رضـيَ اللهُ عنهُ: هـي اسمٌ يقَعُ على سِتَّةِ معانٍ: على الماضي مِن الذُّنوبِ النَّدامةُ، ولتَضييعِ الفرائضِ الإعادةُ، ورَدُّ المظالمِ، وإذابةُ النَّفسِ في الطَّاعةِ كما ربَّيتَها في المعصيَةِ، وإذاقَتُها مرارةَ الطَّاعةِ كما أذَقْتَها حلاوةَ المعصيَةِ، والبكاءُ بدلَ كلِّ ضَحِكٍ ضَحِكْتَه[1].

﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ صـغيرِها وكَبيرِهـا لِمَـن يَشـاءُ[2] ﴿ويَعْلَمُ مـا يَفْعلونَ﴾ فيُجـازِي ويتجاوزُ عَـن إتقـانٍ[3] وحِكمَةٍ، وقـرأَ الكوفِيُّـونَ: ﴿مَا تَفۡعَـلُونَ﴾ بالتَّاءِ غيرَ أبي بكـرٍ[4].

(٢٦) ـ ﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ أي: يستجيبُ اللهُ لَهُم، فحُذِفَ اللَّامُ كما حُذِفَ في: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ﴾ [المطففين: ٣]، والمرادُ: إجابَةُ الدُّعاءِ[5] أو الإثابةُ على الطَّاعةِ؛ فإنَّها كدُعاءٍ وطَلَبٍ لِمَا يترتَّبُ عليه، ومنه قولُه عليهِ السَّلامُ: «أفضَلُ الدُّعاءِ الحمدُ لله»[6].

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤). وفيه شيخ الثعلبي الحسن بن مُحَمَّد بن حبيب أبو القاسم المُفَسِّر صاحب الأصم، وهَّاه الحاكم في رقعة بخَطِّه. انظر: «المغني في الضعفاء» (١/ ١٦٦).

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «شاء».

(٣) في نسخة التفتازاني: «إيقان». قال الخفاجي في «حاشيته»: وقوله: «عن إيقان» بالياء التحتية: (إفعال) من اليقين كما صحح في النسخ، أي: علمٌ جازمٌ، وفي بعضها بالتاءِ الفوقية، والأول أنسبُ بالعلمِ، لكن الثاني هو الأصحُّ هنا فالمرادُ بإتقانه كونه على مقتضى الحكمة، والله لا يوصف عمله بالإيقانِ؛ فتأمَّلْ.

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وقرأ حمزة وحفص والكسائي». ولم تذكر القراءة في نسخة الفاروقي، وقراءةُ الباقينَ بالياءِ، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٩٥)، و«النشر» (٢/ ٣٦٧).

(٥) في نسخة الخيالي: «دعائهم».

(٦) رواه الترمذي (٣٣٨٣) وقال: هـذا حديث حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٩٩)، =

أو يَستجيبونَ[١] للهِ بالطَّاعةِ إذا دعاهُم إليها.

﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۚ﴾ على ما سألُوا أو استَحَقُّوا أو استَوْجَبُوا[٢] له بالاستجابةِ.

﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ﴾ بدلَ ما للمؤمنينَ مِن الثَّوابِ والتَّفضُّلِ.

(٢٧) - ﴿وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لتكبَّروا وأفسَدُوا فيها بَطَرًا، أو لبَغَى بَعضُهُم على بعضٍ استيلاءً واستِعلاءً، وهذا على الغالبِ.

وأصلُ البَغْيِ: طلبُ تَجاوُزِ الاقتصادِ فيما يُتَحرَّى كميَّةً أو كيفيَّةً[٣].

﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ﴾ بتقديرٍ ﴿مَّا يَشَآءُۚ﴾ ما اقتضَتْهُ مَشيئَتُه ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ يعلَمُ خَفايا أمرِهِم وجلايا حَالِهِم، فيقدرُ لهم ما يناسِبُ شأنَهُم.

رُوِيَ أنَّ أهلَ الصُّفَّةِ تَمنَّوا الغِنَى، فنزلَت[٤].

وقيل: في العربِ كانوا إذا أخصَبُوا تحارَبُوا، وإذا أجدَبُوا انتجَعُوا[٥].

= وابن ماجه (٣٨٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٤٦)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «يستجيبوا».

(٢) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «واستحقوا واستوجبوا»، وقوله: «على ما سألوا» هو وما عطف عليه بـ(أو) الفاصلة ناظرٌ للوجوه السابقة على الترتيب، وفي بعض النسخ: «واستوجبوا» بالواو، وفي بعضها: «واستحقوا واستوجبوا»، انظر: «حاشية الخفاجي»، وقد فصَّل في بيان توجيه هذه الفروق.

(٣) في نسخة الخيالي: «كمية وكيفية».

(٤) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٥٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٥٠٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٤٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٩٠)، وابن المنذر وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٧/ ٣٥٢)، عن عمرو بن حريث بسند صحيح كما قال السيوطي.

(٥) انتجعوا بمعنى ارتحلوا للنجعة، وهي طلب الكلأ في غير بلادهم لعدم ما تتعيش به دوابهم فإذا تفرقوا اشتغلوا عن القتال. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢٨) ـ ﴿وهوَ الذي يُنْزِلُ الغيثَ﴾ المطرَ الذي يُغيثُهُم مِن الجدبِ، ولذلك خُصَّ بالنَّافعِ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ: ﴿يُنَزِّلُ﴾ بالتَّشديدِ[1].

﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ أَيِسُوا منه، وقُرِئَ بكسرِ النُّونِ[2].

﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ في كلِّ شيءٍ مِن السَّهلِ والجبلِ والنَّباتِ والحيوانِ.

﴿وَهُوَ الْوَلِيُّ﴾ الذي يَتولَّى عبادَهُ بإحسانِهِ ونشرِ رحمَتِه ﴿الْحَمِيدُ﴾ المستحقُّ للحمدِ على ذلكَ.

(٢٩) ـ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فإنَّها بذاتِها وصِفاتِها تدلُّ على وُجودِ صانعٍ قادرٍ حكيمٍ ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا﴾ عطفٌ على السَّماواتِ أو الخلقِ ﴿مِن دَابَّةٍ﴾ مِن حيٍّ، على إطلاقِ اسمِ السَّبَبِ للمسبَّبِ أو ممَّا يَدُبُّ على الأرضِ، وما يكونُ في أحدِ الشَّيئينِ يصدُقُ أنَّهُ فيهِمَا في الجُملَةِ.

﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ﴾ في أيِّ وقتٍ يَشاءُ ﴿قَدِيرٌ﴾ مُتمكِّنٌ منه، و(إذا) كما تدخلُ الماضيَ تدخلُ المضارعَ[3].

---

(١) وقرأ الباقون بالتخفيف، انظر: «التيسير»: (ص: ١٧٧)، «النشر»: (٢/ ٢١٨).

(٢) بالفتح قراءة الجمهور، وبالكسر قرأ الأعمش وابن وثاب كما في «المحرر الوجيز» (٥/ ٣٦)، و«البحر» (١٩/ ٣٤). وجاء نسخة الخيالي: «بفتح النون»؛ قال الخفاجي: قوله: «وقرئ بكسر النون»: كذا في النسخ، ووقعَ في بعضها: «بفتح النون» فيكونُ إشارة إلى قراءة السبعة لا إلى القراءة الشاذة وإن كان مخالفًا لما هو المعتاد من التعبير بمثله في الشواذ، فلا حاجة إلى القول بأنه سهو، انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «على المضارع».

(٣٠) ـ ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ فبسببِ مَعاصيكُم، والفاءُ لأنَّ (ما) شرطيَّةٌ، أو مُتضمِّنَةٌ مَعناه، ولم يَذكُرْها نافعٌ وابنُ عامِرٍ[١] استغناءً بما في الباءِ مِن مَعنى السَّببيَّةِ.

﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ مِن الذُّنوبِ فلا يعاقبُ عليها، والآيةُ مَخصوصَةٌ بالمُجرمينَ؛ فإنَّ ما أصابَ غيرَهُم فلأسبابٍ أُخَر؛ منها تعريضُهُ[٢] للأجرِ العَظيمِ بالصَّبرِ عليهِ.

(٣١) ـ ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ فائتينَ ما قضى عليكُمْ مِن المصائبِ ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ﴾ يحرسُكُم عنها ﴿وَلَا نَصِيرٖ﴾ يدفعُها عَنْكُم.

(٣٢) ـ ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ﴾ السُّفُنُ الجاريةُ ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ كالجبالِ، قالت الخَنساءُ:

وَإِنَّ صَخْـرًا لَتَأْتَـمُّ الـهُدَاةُ بِـهِ كَـأَنَّهُ عَلَـمٌ فِـي رَأْسِـهِ نَـارُ[٣]

(٣٣) ـ ﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ وقُرِئَ: ﴿الرِّيـاحَ﴾[٤] ﴿فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ﴾ فيبقينَ ثَوابتَ على ظَهرِ البَحرِ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ﴾ لكـلِّ مَـن وكَّلَ هِمَّتَه وحبسَ نفسَهُ على النَّظرِ في آياتِ اللهِ والتَّفكُّرِ في آلائهِ، أو لكُلِّ مُؤمِنٍ كامِلِ الإيمانِ؛ فإنَّ الإيمانَ نِصفانِ: نِصفٌ صَبرٌ ونِصْفٌ شُكْرٌ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨١)، و«التيسير» (ص: ١٩٥).

(٢) في نسخة الفاروقي: «فلأسباب أخر منها المكلف وتعريضه».

(٣) انظر: «ديوان الخنساء» (ص: ٤٦)، و«البخلاء» للجاحظ (ص: ٣٠٨)، و«طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي (١/ ٢١)، و«بلاغات النساء» لابن طيفور (ص: ١٦٨)، و«التعازي» للمبرد (ص: ٦١).

(٤) هي قراءة نافع، انظر: «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨). وفي نسخة التفتازاني: «وقرأ نافع وحده» بدل «وقرئ».

(٣٤) - ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ﴾ أو يُهْلِكْهُنَّ بإرسالِ الرِّيحِ العاصِفَةِ المغرِقَةِ، والمرادُ: إهلاكُ[1] أهلِها؛ لقولِه: ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ وأصلُه: أوْ يُرسِلْها فيُوبِقْهنَّ؛ لأنَّه قَسِيمُ ﴿يُسْكِنِ﴾، فاقتصرَ فيهِ على المقصودِ، كمَا في قولِه: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ إذْ المعنى: أو يُرسِلْها عاصفةً فيوبِقْ ناسًا بذُنوبِهِم ويُنَجِّي ناسًا على العَفوِ مِنْهُم.

وقُرِئَ: (ويَعفُو)[2] على الاستئنافِ.

(٣٥) - ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ عطفٌ على عِلَّةٍ مُقدَّرةٍ مثل: لينتقمَ مِنْهُم ويعلمَ، أو على الجزاءِ، ونُصِبَ نصبَ الواقعِ جوابًا للأشياءِ السِّتَّةِ لأنَّه أيضًا غيرُ واجبٍ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ بالرَّفعِ[3] على الاستئنافِ، وقُرِئَ بالجزمِ[4] عطفًا على ﴿يَعْفُ﴾، فيكونُ المعنى: أو يجمَعُ بينَ إهلاكِ قَومٍ وإنجاءِ قومٍ وتحذيرِ آخرينَ.

﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ محيدٍ مِن العَذابِ، والجملَةُ مُعلَّقٌ عنها الفِعلُ.

(٣٦) - ﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تُمتَّعونَ به مُدَّةَ حَياتِكُم ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ﴾ مِن ثَوابِ الآخرةِ ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ لخلوصِ نَفعِهِ ودوامِه، و(ما) الأُولى مَوصولَةٌ[5] تضمَّنَتْ مَعنى الشَّرطِ مِن حيثُ إنَّ إيتاءَ ما أُوتوا سَببٌ للتَّمتُّعِ بها في الحياةِ الدُّنيا، فجاءَتِ الفاءُ في جوابِها بخلافِ الثَّانِيَةِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «إغراق».

(٢) وهي قراءة الأعمش كما في «البحر» (١٩/ ٣٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨١)، و«التيسير» (ص: ١٩٥).

(٤) انظر: «الكشاف» (٨/ ٩١)، ونقلها عنه أبو حيان في «البحر» (١٩/ ٤١).

(٥) «موصولة»: ليس في نسخة الفاروقي والخيالي.

وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: تَصدَّقَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بمالِهِ كُلِّهِ، فلامَهُ جَمعٌ، فنَزَلَتْ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [١].

(٣٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ بما بعدَهُ عطفٌ على ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، أو مدحٌ مَنصوبٌ، أو مَرفوعٌ، وبناءُ ﴿يَغۡفِرُونَ﴾ على ضميرِ ﴿هُمۡ﴾ خبرًا للدَّلالةِ على أنَّهمُ الأَخِصَّاءُ بالمغفرةِ حالَ الغَضبِ، وقرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿كبيرَ الإثمِ﴾[٢].

(٣٨) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ نزلَتْ في الأنصارِ[٣]، دَعاهُم رَسولُ اللهِ ﷺ إلى الإيمانِ فاستجابُوا له.

﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ أي[٤]: ذو شورى، لا يَنفَرِدُونَ برَأيٍ حتَّى يَتشاوَرُوا ويجتَمِعُوا عليه، وذلك مِن فَرطِ تَدبُّرِهم وتَيقُّظِهِم في الأمورِ، وهي مَصدَرٌ ـ كالفُتْيَا ـ بمَعْنى التَّشاوُرِ ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ في سُبُلِ[٥] الخيرِ.

(٣٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ على ما جعلَهُ اللهُ لهم كراهةَ التَّذلُّلِ، وهو وصفُهُم بالشَّجاعَةِ بعدَ وَصفِهِم بسائرِ أُمَّهاتِ الفضائلِ، وهو لا يُخالِفُ وَصفَهُم بالغُفرانِ؛ فإنَّه يُنبِئُ عَنْ عَجزِ المغفورِ والانتصارِ عَن مقاوَمَةِ الخصمِ، والحِلْمُ عَن

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٨٧).

(٢) والباقون بالجمع، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨١)، و«التيسير» (ص: ١٩٥). وقوله: «قرأ حمزة...» ليس في نسخة الفاروقي.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٧٧٢)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٥٢٣) عن ابن زيد.

(٤) «أي» من نسخة الخيالي.

(٥) في نسخة الخيالي: «سبيل».

العاجزِ مَحمودٌ، وعَن المُتغلِّبِ مَذمومٌ؛ لأنَّه إجراءٌ وإغراءٌ على البَغْيِ. ثـمَّ عقَّبَ[1] وصفَهُم بالانتصارِ للمَنعِ عَن التَّعدِّي، فقال[2]:

(٤٠) ـ ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ وسمَّى الثَّانيةَ سَيِّئَةً للازدواجِ، أو لأنَّها تسوءُ مَن تَنْزِلُ به ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾ بينَهُ وبينَ عَدوِّه ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ عِدَةٌ مبهمةٌ تدلُّ على عِظَمِ المَوعودِ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ المبتدئينَ بالسَّيئَةِ والمتجاوزينَ في الانتقامِ.

(٤١) ـ ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ﴾ بعدَما ظلمَ، وقد قُرِئَ به[3]، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ بالمُعاتبةِ والمُعاقبَةِ.

(٤٢) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ يبتَدِئونَهُـم بالإضـرارِ، أو يطلبـونَ[4] ما لا يَسـتَحِقُّونَه تجبُّرًا عليهِـم ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ علـى ظُلْمِهِـم وبَغيِهِم.

(٤٣) ـ ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ علـى الأذى ﴿وَغَفَرَ﴾ ولـم يَنْتَصِـر، ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ أي: إنَّ ذلـك منـه، فحُـذِفَ (منه)[5] كمـا حُذِفَ فـي قولهم: السَّـمْنُ مَنوَانِ بدِرْهَـمٍ؛ للعلـمِ بهِ.

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «عقيب»، وفي نسخة الفاروقي: «عقب» بدل «ثم عقب».

(٢) «فقال» من نسخة التفتازاني.

(٣) انظر: «الكشاف» (٨/ ٩٦)، و«البحر» (١٩/ ٤٧) من غير نسبة.

(٤) في نسخة الفاروقي والخيالي: «ويطلبون».

(٥) «منه» من نسخة الخيالي. وقوله: «أي: إن ذلك منه.. إلخ» لأن الجملة خبرٌ؛ فلا بد من تقدير العائدِ، وذلك إشارة إلى الصبر والمغفرة، وكونه مغنيًا عن العائد لأن المراد صبره، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ رابطٌ والإشارة ﴿لَمِنۡ﴾ بتقدير: من ذوي عزم الأمور= تكلف. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤٤) ـ ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ مِن ناصرٍ يتولَّاهُ مِن بعدِ خِذلانِ اللهِ إيَّاه.

﴿وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ حينَ يرَوْنَه، فذكرَ بلفظِ المُضيِّ[1] تحقيقًا ﴿يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ أي: إلى رَجْعةٍ إلى الدُّنيا.

(٤٥) ـ ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ على النَّارِ، ويدلُّ عليها ﴿ٱلْعَذَابَ﴾.

﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ مُتذلِّلينَ مُتقاصِرينَ مما يلحَقُهُم مِن الذُّلِّ ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي: يبتدِئُ نظرُهُم إلى النَّارِ مِن تحريكٍ لأَجْفانِهم ضعيفٍ، كالمَصْبورِ يَنظُرُ إلى السَّيفِ.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ﴾ بالتَّعريضِ للعذابِ المخلَّدِ ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ظرفٌ لـ﴿خَسِرُوٓا۟﴾ والقولُ في الدُّنيا[2]، أو لـ(قال)، أي: يقولونَ إذا رَأَوْهُم على تلكَ الحالِ.

﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ تمامُ كَلامِهم، أو تصديقٌ مِن اللهِ لَهُم.

(٤٦) ـ ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ إلى الهُدَى أو النَّجاةِ.

(٤٧) ـ ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي[3]: لا يردُّهُ اللهُ بعدَما حكمَ بهِ، و(مِن) صِلةٌ لـ﴿مَرَدَّ﴾، وقيل: صِلةُ ﴿يَأْتِىَ﴾، أي: مِن قبلِ أَنْ يَأتِيَ يومٌ مِن اللهِ لا يُمكِنُ رَدُّه.

---

(١) في نسخة الخيالي: «الماضي».

(٢) أي: ويكون القول المأخوذ من (قال) واقعاً في الدنيا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ١٠٥).

(٣) «أي» من نسخة التفتازاني.

﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ﴾ مفرٌّ ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ إنكارٍ لِمَا اقترفْتُموهُ؛ لأنَّه مدوَّنٌ في صَحائفِ أَعمالِكُم يشهَدُ عليه ألسنتُكُم وجوارِحُكُم.

(٤٨) ـ ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ رقيبًا أو محاسبًا ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ وقد بلَّغْتَ.

﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾ أرادَ بالإنسانِ الجنسَ؛ لقولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ بليغُ الكُفرانِ يَنْسَى النِّعمَةَ[1] رأسًا، ويذكرُ البَلِيَّةَ ويُعَظِّمُها، ولَا[2] يَتأمَّلُ سببَها، وهذا وإن اختصَّ بالمجرمينَ؛ جازَ إِسنادُهُ إلى الجنسِ لغَلَبتِهِم واندراجِهِم فيه.

وتَصديرُ الشَّرطيَّةِ الأولى بـ(إذا) والثَّانيةِ بـ(إن)؛ لأنَّ إذاقةَ النِّعمَةِ مُحقَّقَةٌ مِن حيثُ إنَّها عادَةٌ مقضِيَّةٌ بالذَّاتِ، بخلافِ إصابةِ البَلِيَّةِ، وإقامةُ عِلَّةِ الجزاءِ مقامَه ووضعُ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ في الثَّانيَةِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ هذا الجنسَ مَوسومٌ بكفرانِ النِّعمةِ.

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فلهُ أن يقسمَ النِّعمةَ والبليَّةَ كيفَ شاءُ.

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ مِن غيرِ لُزومٍ ومجالِ اعتراضٍ.

﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ بدلٌ مِن ﴿يَخْلُقُ﴾ بدلَ البَعضِ، والمعنى: يجعَلُ أحوالَ العبادِ في الأولادِ مُختَلِفَةً على مُقتضَى المَشيئَةِ؛ فيهبُ لِبَعضٍ إمَّا صِنْفًا واحِدًا مِن ذَكَرٍ أو أنثى، أو الصِّنفينِ جَمِيعًا، ويُعقِمُ آخرين.

ولعلَّ تقديمَ الإناثِ لأنَّها أكثَرُ؛ لتكثيرِ النَّسلِ، أو لأنَّ مساقَ الآيةِ للدَّلالةِ على

---

(١) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «الرحمة».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «ولم».

أنَّ الواقعَ ما يتعلَّقُ به مشيئةُ اللهِ لا مَشيئَةُ الإنسانِ، والإناثُ كذلكَ، أو لأنَّ الكلامَ في البلاءِ ـ والعَرَبُ تَعدُّهُنَّ بلاءً ـ، أو لتطييبِ قُلوبِ آبائِهنَّ، أو للمُحافظةِ على الفواصلِ، ولذلك عرَّفَ الذُّكورَ، أو لجبرِ التَّأخيرِ، وتغييرُ العاطفِ في الثَّالث[1] لأنَّه قسيمُ المشتركِ بين القسمينِ، ولم يَحتجْ إليه الرَّابعُ لإفصاحِهِ بأنَّه قسيمُ المشتركِ بين الأقسامِ المتقدمةِ.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ فيفعلُ ما يفعلُ بحكمةٍ واختيارٍ.

(٥١) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ وما صحَّ له ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ كلامًا خَفِيًّا يُدرَكُ بسرعةٍ؛ لأنَّه تمثيلٌ ليس في ذاتِه مُركَّبًا مِن حُروفٍ مُقطَّعةٍ تتوقَّفُ على تموُّجاتٍ مُتعاقبَةٍ، وهو ما يعمُّ المُشافَهَ بِهِ؛ كما رُوِيَ في حَديثِ المعراجِ، وما وُعِدَ به في حديثِ الرُّؤيةِ، والمُهْتَفُ بِهِ كما اتَّفقَ لِمُوسى عليه السَّلامُ في طُوَى والطُّورِ، ولكنَّ عَطْفَ قولِه: ﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ عليه يخصُّهُ بالأوَّلِ، والآيةُ دليلٌ على جَوازِ الرُّؤيةِ لا على امتناعِها.

وقيلَ: المرادُ به الإلهامُ والإلقاءُ في الرُّوعِ، أو الوحيُ المُنزَّلُ به الملكُ إلى الرُّسلِ، فيكونُ المرادُ بقولِه: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾: أو يرسلَ إليهِ نَبيًّا فيُبلِّغُ وحيَهُ كما أمرَهُ، وعلى الأوَّلِ المرادُ بالرَّسولِ: الملكُ المُوحِي إلى الرَّسولِ، و﴿وَحۡيًا﴾ بما عُطِفَ عليه مُنتَصِبٌ بالمصدرِ؛ لأنَّ ﴿مِن

---

(١) في النسخ عدا نسخة الفاروقي: «الثاني». قال الخفاجي: وقوله: «وتغيير العاطف.. إلخ» إذ عطف بـ(أو) دون غيره، والمشترك بين القسمين الأولين هو الانفراد بأحد الصنفين سواءٌ تعدد أو لا، وهذا مقابله لأنه الجمع بينهما، فلو عطف بالواو توهم أنه قسمٌ لكل من القسمين دون المشترك بينهما، وفي بعض النسخ: «الثاني» بدل «الثالث» والمراد: العطف الثاني أو القسم الثاني، والأولى أَوْلى. انظر: «حاشية الخفاجي».

وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ صِفَةُ كلامٍ مَحذوفٍ، والإرسالُ نوعٌ مِن الكلامِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿وَحْيًا﴾ و﴿يُرْسِلَ﴾ مصدرَينِ، و﴿مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ ظرفًا وقعَتْ أحوالًا، وقرأَ نافِعٌ: ﴿أو يرسلُ﴾ برفعِ اللامِ[1].

﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ عن صفاتِ المخلوقينَ ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعلُ ما تقتضيهِ حِكمَتُه، فيُكلِّمُ تارةً بوَسَطٍ وتارةً بغيرِ وَسَطٍ[2]، إمَّا عِيانًا وإمَّا مِن وَراءِ حِجابٍ.

(٥٢) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ يعني ما أُوحِيَ إليه، وسمَّاهُ روحًا لأنَّ القلوبَ تحيا بهِ، وقيل: جبريلُ، والمعنى: أرسلناهُ إليكَ بالوَحيِ[3].

﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ أي: قبلَ الوَحيِ، وهو دليلٌ على أنَّه لم يَكُن متعبِّدًا قبلَ النبوَّةِ بشرعٍ. وقيل: المرادُ هو الإيمانُ بما لا طريقَ إليه إلَّا السَّمعُ.

﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ﴾ أي: الرُّوحَ، أو الكتابَ، أو الإيمانَ ﴿نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ بالتَّوفيقِ للقَبُولِ والنَّظَرِ فيه.

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو الإسلامُ، وقُرِئَ: (لَتُهْدَى)[4] أي: ليهديك اللهُ.

(٥٣) ـ ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ خَلْقًا ومُلْكًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٥)، و«النشر» (٢/ ٣٦٨)، وذكر في «السبعة» خلافاً عن ابن عامر. وقوله: «وقرأ نافع...» ليس في نسخة الفاروقي.

(٢) في نسخة الخيالي: «واسطة» في الموضعين.

(٣) انظر: «لباب التفاسير» (٨/ ٢١٤).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥) عن الجحدري وحوشب.

﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ بارتفاعِ الوَسائطِ والتَّعلُّقاتِ، وفيه وَعدٌ ووَعيدٌ للمُطيعينَ والمُجرمينَ.

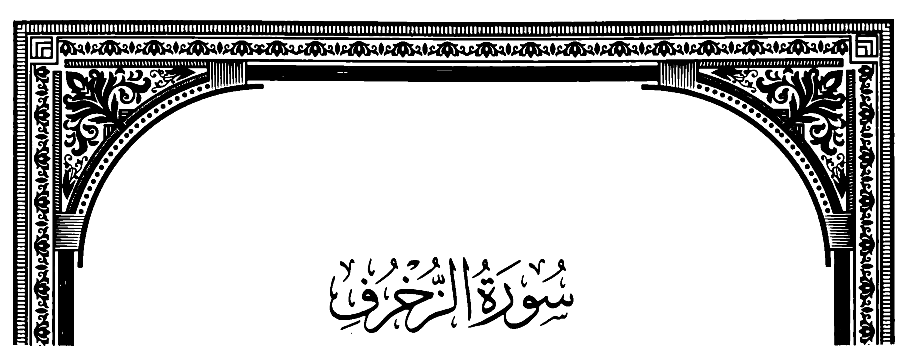
عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأ ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ كان ممَّنْ يُصَلِّي عليه الملائكةُ ويَستغفرونَ له ويستَرحِمونَ له»[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٢٢)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٤٢)، من حديث أبي رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. انظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٣/ ٩٧٩).



سُورَةُ الزُّخْرُفِ



سُورَةُ الزُّخْرُفِ

مَكِّيَّةٌ، وقيل: إلَّا قولَه: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾، وآيها تسعٌ وثمانونَ آية[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١ ـ ٣) ـ ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أقسمَ بالقُرآنِ على أنَّه جَعَلَهُ قُرآنًا عربيًّا، وهو مِن البدائعِ؛ لتَناسُبِ القسمِ والمقسَمِ عليهِ، كقولِ أبي تمامٍ:

وَثَنَايَاكِ إِنَّهَا إِغْرِيضُ[2]

ولعلَّ إقسامَ اللهِ بالأشياءِ استشهادٌ بما فيها مِن الدَّلالةِ على المقسَمِ عليه.

والقرآنُ مِن حيثُ إنَّه مُعجزٌ مبيِّنٌ طرقَ[3] الهُدَى وما يحتاجُ إليه في الدِّيانةِ، أو بيِّنٌ للعربِ ما يدلُّ على أنَّه تَعالى صيَّره كذلكَ.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ٢٢٣)، وفيه: ثمانون وثمان في الشَّامي، وتسع في عدد الباقينَ، اختلافها آيتان: ﴿حمٓ﴾ عدَّها الكوفي ولم يعدَّها الباقون، ﴿هُوَ مَهِينٌ﴾ لم يعدها الكوفي والشامي وعدها الباقون.

(٢) جاء في نسخة التفتازاني تتمة البيت: «ولآلٍ تُومٌ وبَرقٌ وَميضُ».

وانظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٢/ ٢٨٧)، و«الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» للآمدي (٢/ ٦٤ و١٠٥). قال الآمدي: وهذا وصف حسن، وزاد حسنَه وبهجتَه أنه جعله يميناً حلف بها.

(٣) في نسخة التفتازاني: «طريق».

﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ لكي تفهَمُوا مَعانيَه.

(٤) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ عطفٌ على (إنَّا)[1].

﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ في اللَّوحِ المحفوظِ فإنَّه أصلُ الكتبِ السَّماويَّةِ، وقرأ حمزة والكسائي[2]: ﴿إِم الكتابِ﴾ بالكسرِ[3].

﴿لَدَيْنَا﴾ محفوظًا عندَنا عَن التَّغييرِ.

﴿لَعَلِىٌّ﴾ رفيعُ الشَّأنِ في الكتبِ لكونِه مُعجِزًا[4] مِن بَينِها.

﴿حَكِيمٌ﴾ ذو حكمةٍ بالغةٍ، أو محكَمٌ لا ينسَخُهُ غيرُه، وهما خَبَرانِ لـ(إنَّ)، و﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿عَلِيٌّ﴾ واللَّامُ لا تمنعُه، أو حالٌ منه، و﴿لَدَيْنَا﴾ بدلٌ منه، أو حالٌ مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾.

(٥) ـ ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ أفنذودهُ ونبعدُهُ عنكُم مجازٌ مِن قولِهم: ضربَ الغَرائبَ عَن الحوضِ[5]، قال طرفَةُ:

اضْـرِبَ عَنْـكَ الهُمُـومَ طَـارِقَـهَا ضَرْبَكَ بالسَّـيْفِ قَوْنَـسَ الفَـرَسِ[6]

---

(١) في نسخة الفاروقي والطبلاوي زيادة: «وقرأ حمزة والكسائي بالكسر على الاستئناف»، ولم تقع هذه الزيادة في نسخة التفتازاني والخيالي، وهو الصَّواب؛ إذ القرَّاء متَّفقون على القراءة بالكسر.

(٢) في نسخة الفاروقي: «وقرئ».

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي في حال الوصل، والباقون بضم الهمزة في الحالين، انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٤) في نسخة الخيالي: «لأنه معجز».

(٥) هذا مَثَلٌ. يُقال: ضربه ضرب غريبة الإبل. وذلك: أن الأبل إذا وردت الماء فدخلت فيها غريبة من غيرها ذيدت عن الماء وضربت حتى تخرج عنها. انظر: «غريب الحديث» (٣/ ٧٠١).

(٦) نسب لطرفة في «التقفية في اللغة» للبندنيجي (ص: ٤٦٢)، و«الصحاح» (مادة: قنس)، وجاء =

والفاءُ للعَطفِ على محذوفٍ؛ أي[1]: أَنُهْمِلُكُم فنَضرِبُ عَنكم الذِّكرَ.

و﴿صَفْحًا﴾ مَصدَرٌ مِن غيرِ لفظِهِ فإنَّ تَنحِيَةَ الذِّكرِ عنهم إعراضٌ، أو مفعولٌ له، أو حالٌ بمَعنى: صافِحينَ، وأصلُه: أنْ تُولِيَ الشَّيءَ صَفْحَةَ عُنقِكَ.

وقيل: إنَّه بمعنى الجانبِ فيكونُ ظرفًا، ويؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (صُفْحًا)[2]، وحينئذٍ يحتملُ أن يكونَ تخفيفَ صُفُح جمعُ صَفوحٍ بمعنى صَافحينَ، والمرادُ إنكارُ أَنْ يكونَ الأمرُ على خلافِ ما ذكرَ مِن إنزالِ الكتابِ على لُغَتِهِم ليفهموهُ.

﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ أي: لأَنْ كُنتُم، وهو في الحقيقَةِ عِلَّةٌ مُقتضِيَةٌ لتركِ الإعراضِ.

وقرأ نافِعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ ﴿إِنْ﴾[3] بالكسرِ على أنَّ الجُملةَ شرطيَّةٌ مُخرِجَةٌ[4] للمحقَّقِ مخرجَ المشكوكِ؛ استجهالًا لهم وما قبلَها دليلُ الجزاءِ.

= في «النوادر» لأبي زيد (ص: ١٦٥) عن أبي حاتم: أنشدني الأخفش بيتًا مصنوعًا لطرفة، فذكره. قلت: وليس في «ديوان طرفة»، وذكره ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٩٧) وقال: مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به. قوله: «اضرب»؛ أي: اضربَنْ، فحذفت النون الخفيفة وحركت الباء بالفتح، و«طارقها»: ما يطرق بالليل، وهو بدل اشتمال من «الهموم»، والقونس: منبت شعر الناصية، وهو عظم ناتئ بين أذني الفرس، والبيت يحتمل المشاكلة أيضًا. قاله الطيبي.

(١) في نسخة التفتازاني: «يعني».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥)، و«البحر» (١٩/ ٦٥)، عن حسان بن عبد الرحمن الضبعي والشبيل بن عزرة والسميط بن عمير.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٩٥).

(٤) في نسخة الفاروقي: «فخرجه».

(٦ ـ ٧) ـ ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ ۝ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ تَسليَةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ عن[1] استهزاءِ قَومِه.

(٨) ـ ﴿ فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا ﴾ أي: مِن القومِ المسرفينَ؛ لأنَّه صَرَفَ الخطابَ عنهم إلى الرَّسولِ مخبرًا عنهُم، ﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ وسلفَ في القُرآنِ قِصَّتُهُم العجيبةُ، وفيهِ وعدٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ ووعيدٌ لَهُم بمثلِ ما جَرى على الأولينَ.

(٩) ـ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ لعلَّهُ لازِمُ مَقولِهِم، أو ما دلَّ عليه إجمالًا أقيمَ مقامَهُ تَقريرًا؛ لإلزامِ الحُجَّةِ عليهِمْ، فكأنَّهُم[2] قالوا: (الله) كما حُكِيَ عنهم في مواضِعَ أُخَرَ، وهو الذي مِن صِفَتِه ما سردَ مِن الصِّفاتِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مَقُولَهُم، وما بعدَهُ استئنافٌ.

(١٠) ـ ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ فتَسْتقرُّونَ فيها، وقرأ الحِرْميَّانِ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ﴿مِهادًا﴾ بالألفِ[3].

﴿وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا ﴾ تَسلكونَها ﴿لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ لكي تَهتَدُوا إلى مَقاصِدِكُم، أو إلى حكمةِ الصَّانعِ بالنَّظرِ في ذلك.

(١١) ـ ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾ بمقدارٍ ينفَعُ ولا يَضرُّ، ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ زالَ عنه النَّماءُ، وتذكيرُهُ؛ لأنَّ البلدةَ بمعنى البلدِ والمكانِ، ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ مثلُ ذلكَ الإنشارِ ﴿تُخْرَجُونَ ﴾ تُنشرونَ مِن قُبورِكُم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «من».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وكأنهم».

(٣) «وقرأ الحرميان وأبو عمرو وابن عامر» من نسخة التفتازاني. انظر: «السبعة» (ص: ٤١٨)، و«التيسير» (ص: ١٥١)، و«النشر» (٢/ ٣٢٠).

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ بفتح التَّاءِ وضمِّ الرَّاء[١].

(١٢) ـ ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ أصنافَ المَخلوقاتِ ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ ما تركبونَهُ على تغليبِ المُتعدِّي بنَفسِه على المتعدِّي بغيرِه؛ إذ يقال: ركبتُ الدَّابَّةَ ورَكِبْتُ في السَّفينَةِ، أو المخلوقِ للرُّكوبِ على المصنوعِ له، أو الغالبِ على النَّادرِ ولذلكَ قالَ:

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ أي: ظهورِ ما تركبونَ، وجمعُهُ للمعنى.

﴿ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ تذكروهَا بقُلوبِكُم مُعترفينَ بها حامِدينَ عليها.

﴿وَتَقُولُوا سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ مُطيقينَ، مِن أقرنَ الشَّيءَ: إذا أطاقَهُ، وأصلُهُ: وَجَدَهُ قرينتَه[٢]، إذ الصَّعبُ لا يكونُ قَرينَةَ الضَّعيفِ.

وقُرِئَ بالتَّشديدِ، والمعنى واحِدٌ[٣].

وعنه عليه السلام: أنَّه كانَ إذا وضعَ رجلَهُ في الرِّكابِ قال: «بسمِ اللهِ» فإذا استَوَى على الدابَّةِ قال: «الحمدُ للهِ على كلِّ حالٍ، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾... إلى قوله: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾»[٤]؛ أي: راجعونَ، واتِّصالُه بذلك؛ لأنَّ

---

(١) قوله: «وقرأ ابن عامر...» من نسخة التفتازاني، وانظر: «السبعة» (ص: ٥٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

(٢) في نسخة الخيالي: «قرينه».

(٣) أي: (مقرِّنين)، انظر: «الكشاف» (٨/ ١١٤)، وذكر في «البحر» (١٩/ ٧١): (المقرنين) ولم ينسبها.

(٤) رواه بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤) من حديث عليٍّ رضي الله عنه، ورواه من حديثه بنحوه مع زيادات عليه أبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٤٤٦)، والنسائي في «الكبرى» =

الرُّكـوبَ للتَّنقُّـلِ، والنُّقلـةُ العُظمـى: هو الانقـلابُ[1] إلـى اللهِ تَعالى، أو لأنَّـه مُخْطِرٌ فينبغـي للرَّاكـبِ أن لا يغفُـلَ عنـه ويسـتعِدَّ للقـاءِ اللهِ تَعالى.

(١٥) ـ ﴿ وَجَعَلُوا لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ متصـلٌ بقولِه: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾ أي: وقد جعَلُـوا لـه بعـدَ ذلك الاعتـرافِ مِن عبـادِهِ ولـدًا فقالـوا: الملائكـةُ بَنـاتُ اللهِ، ولعلَّهُ سَـمَّاه جـزءًا كمـا سُـمِّيَ بعضًـا؛ لأنَّـه بضعـةٌ مِـن الوالـدِ دلالةً علـى استحالتِهِ على الواحـدِ الحقِّ فـي ذاتِه.

وقَرأَ أبو بكر[2]: ﴿جُزُؤًا﴾ بضَمَّتينِ[3].

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴾ ظاهرُ الكُفرانِ، ومِـن ذلك نِسبةُ الوَلَدِ إلى اللهِ؛ لأنَّها مِن فَرطِ الجَهلِ به والتَّحقيرِ لشأنِه.

(١٦) ـ ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ مَعنى الهمزةِ في ﴿ أَمِ ﴾ الإنكارُ والتَّعجيبُ[4] مِن شَأنِهم حيثُ لم يقنعُوا بأن جعلُوا له جزءًا حتَّى جعلُوا له

= (٨٧٤٨). قال الترمذي: حسن صحيح.

ولمسلم (١٣٤٢) بعضه من حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً ثم قال: «﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝١٣ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾، اللهُمَّ إنَّا نسأَلُكَ في سفَرِنا هذا البِرَّ والتَّقوى، ومن العمل ما تَرْضَى...» الحديث.

(١) في نسخة الخيالي: «الانتقال».

(٢) في كل النسخ ما عدا نسخة التفتازاني: «وقرئ».

(٣) قرأ بها أبو بكر حيث وقع، والباقون بإسكانها، انظر: «التيسير» (ص: ٨٢).

(٤) يعني أن أم هنا منقطعة مقدرة بـ(بل) والهمزة المقدرة معها للاستفهام الإنكاري على طريق التعجيب، والمراد إنكار مقولهم أو قولهم على معنى كيف قالوا هذا، والجملة الشرطية معترضة لتأكيد ما أنكر عليهم أو حالية كما ارتضاه التفتازاني في «شرحه» ويجوز عطفه على ما قبله، قاله =

مِن مَخلوقاتِه أجزاءَ أخسَّ ممَّا اختيرَ لَهُم وأبغضَ الأشياءِ إليهم[1] بحيثُ إذا بُشِّرَ أَحدهُمْ به اشتَدَّ غمُّهُ به[2] كما قال:

(١٧) ـ ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾ بالجنسِ الذي جعلَهُ له مثلًا إذ الولدُ لا بُدَّ وأن يماثلَ الوالدَ.

﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ صارَ وَجهُهُ أسودَ في الغايةِ لِمَا يَعتريهِ مِن الكآبةِ.

﴿ وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ مملوءٌ قَلبُهُ مِن الكَرْبِ، وفي ذلك دلالاتٌ على فسادِ ما قالوهُ، وتعريفُ البنينِ لِمَا مرَّ في الذُّكورِ[3].

وقُرِئَ: (مُسْوَدٌّ) و(مُسْوادٌّ)[4] على أنَّ في ﴿ظَلَّ﴾ ضميرَ المبشَّرِ، و(وجهُهُ مُسوَدٌّ) جملةٌ وقعَتْ خبرًا.

= الخفاجي في «حاشيته».

(١) في نسخة الفاروقي، وهامش نسخة التفتازاني: «الأجزاء إليهم»، وفي نسخة الخيالي: «الأشياء لهم».

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «غمهم به» وفي نسخة التفتازاني: «غمهم».

(٣) إشارة إلى ما مر في سورة «الشورى» في وجه تقديم الإناث وتنكيره، وتعريف البنين وتأخيره، والمراد أن التقديم لأنه الأنسب بالمقصود إذ هو أشد في إنكار ما نسبوه له تعالى، ولما قدم منكراً جر تأخير البنين بالتعريف للإشارة إلى أنهم نصب أعينهم فالتعريف للتنويه بالذكور وتحقير الإناث فيفيد زيادة في الإنكار والتعجيب، ولا يجري فيه ما ذكر ثمَّة بتمامه بعينه للفرق بين السياقين، وليس التعريف هنا للفاصلة لأن التنكير لا ينافيها، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٤) انظر: «الكشاف» (٨/ ١١٧)، والأولى أجازها الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٢٨) ولم يصرح بكونها قراءة.

(١٨) ـ ﴿أومَنْ يَنْشَأُ في الحِلْيَةِ﴾ أي: أو جَعَلُوا له[١]، أو اتخذَ مَن يتربَّى في الزِّينةِ؛ يعني البناتِ[٢].

﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ﴾ في المُجادَلَةِ ﴿غَيْرُ مُبِينٍ﴾ مقرِّرٍ لِمَا يدَّعيهِ مِن نُقصانِ العَقلِ وضعفِ الرَّأيِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (مَن) مُبتدأً محذوفَ الخبرِ؛ أي: أومَنْ هذا حالُه ولدُه، و﴿فِي ٱلْخِصَامِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿مُبِينٍ﴾ وإضافةُ ﴿غَيْرُ﴾ إليهِ لا يمنعُه كما عرفت.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿يُنَشَّؤُا﴾[٣] أي: يربَّى، وقُرِئَ: (يُنْشَأُ) و(يُنَاشَأُ)[٤] بمعناه، ونظيرُ ذلك: أعلاهُ وعَلَّاه وعَالاهُ بمعنًى.

(١٩) ـ ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ كفرٌ آخَرُ تضمَّنَه مَقالُهُم شنَّعَ به عليهِم، وهو جعلُهُم أكملَ العبادِ وأكرمَهُم على اللهِ أنقصَهُم رأيًا وأخسَّهُم صِنفًا.

---

(١) يعني أنَّ من معمولة لفعل مقدَّر فيقدَّر بقرينة وجعلوا له من عباده... إلخ أو جعلوا له من ينشأ في الحلية، ولذا أو اتخذ بقرينة أم اتخذ، أي أو اتخذ من ينشأ إلخ ولداً ففيه تقدير فعل ومفعول، والهمزة إما مقدمة من تأخير أو داخلة على معطوف عليه مقدر أي اجترؤوا على ما ذكر وجعلوا... إلخ على المذهبين المشهورين، وليس إشارة إلى عطفه على مفعول جعل، أو اتخذ كما توهم لأن الهمزة لصدارتها تمنع منه كما لا يخفى، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٢) في نسخة الفاروقي: «الثياب»، وأشار في هامشها إلى: «البنات» وكتب عندها نسخة الخيالي.

(٣) وقرأ باقي السبعة بفتح الياء وسكون النون وتخفيف الشين، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٩٦).

(٤) الأولى قراءة الجحدري، والثانية قراءة الحسن، وكلاهما من الشواذ، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥).

وقُـرِئَ: (عَبِيـد)[1]، وقـرأ الحِجازِيَّانِ وابن عامـر ويعقوب[2] ﴿عِنْـدَ﴾[3] على تمثيـلِ زُلفاهُـم، وقُـرِئَ: (أُنُثًا)[4] وهو جمـعُ الجَمْعِ.

﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ أحَضَرُوا خلقَ اللهِ إيَّاهُم فشَاهَدوهُم إناثًا فإنَّ ذلك مما يُعلَمُ بالمشاهدةِ، وهو تجهيلٌ وتَهكُّمٌ بهم.

وقرأ نافعٌ: ﴿أَأُشْهِدُوا﴾ بهمزةِ الاستفهامِ وهمزةٍ مضمومةٍ بينَ بينَ، و﴿آأُشْهِدُوا﴾ بمدَّةٍ بينَهُما برواية قالون[5].

﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾ الَّتي شَهِدوا بها على الملائكةِ ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾ أي: عَنْهَا يومَ القيامةِ، وهو وعيدٌ.

وقُرِئَ: (سَيُكْتَبُ)، و: (سنكْتُبُ) بالياءِ والنُّونِ[6]، و(شَهادَاتُهُم)[7] وهي أنَّ للهِ جُزءًا وأنَّه بناتٌ وهنَّ الملائكةُ، و: (يُسَاءلونَ) مِن المُساءلةِ[8].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨/ ١١٩).

(٢) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «البصريان» بدل: «ابن عامر ويعقوب»، والصواب المثبت كما في نسخة التفتازاني والخيالي.

(٣) وقراءة الباقين ﴿عِبَٰدُ﴾ انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٩٦)، و«النشر» (٢/ ٣٦٨).

(٤) في نسخة الفاروقي: «زلفاهم وأنثًا»، وهي قراءة زيد بن علي كما في «البحر» (١٩/ ٧٧).

(٥) وهي بخلاف عن قالون، وقراءة الباقين ﴿أَشَهِدُواْ﴾ بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين، انظر: «التيسير» (ص: ١٦٩)، و«النشر» (٢/ ٣٦٩).

(٦) الأولى قراءة الزهري، والثانية قراءة الأعرج وقرأ معها: (شهادتهم) بالنصب، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥).

(٧) وهي قراءة الحسن، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٥).

(٨) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٢٠).

(٢٠) ـ ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ أي: لو شاءَ عدمَ عِبادَةِ الملائكةِ ما عبدنَاهُم، فاستدلُّوا بنَفْيِ مَشيئَةِ عدمِ العبادةِ على امتناعِ النَّهيِ عنها أو على حُسْنِها، وذلك باطِلٌ؛ لأنَّ المشيئةَ تَرجيحُ بعضِ المُمْكِنَاتِ على بعضٍ مأمورًا كانَ أو مَنْهِيًّا، حَسَنًا كان أو غيرَهُ[1]، ولذلك جهَّلَهُم فقال: ﴿مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ يَتمحَّلُونَ تَمحُّلًا باطلًا.

ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلى أصلِ الدَّعوَى، كأنَّه لَمَّا أَبْدَى وُجوهَ فَسادِهَا وحَكى شُبهَتَهُم المزيَّفَةَ نفى أن يكونَ لَهُم بها عِلمٌ مِن طَريقِ العَقلِ.

ثمَّ أضربَ عنه[2] إلى إنكارِ أَنْ يكونَ لَهُم سندٌ مِن جهَةِ النَّقلِ فقال:

(٢١) ـ ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِن قَبْلِهِ﴾ مِن قبلِ القُرآنِ، أو ادِّعائِهم ينطقُ على صِحَّةِ ما قالوه، ﴿فَهُم بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ﴾ بذلكَ الكتابِ مُتمسِّكُونَ.

(٢٢) ـ ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ أي: لا حُجَّةَ لَهُم على ذلك عَقليَّةً ولا نقليَّةً، وإنَّما جنَحُوا[3] فيه إلى تقليدِ آبائِهم الجَهَلةِ.

والأُمَّةُ: الطَّريقةُ التي تُؤَمُّ كالرُّحْلَةِ للمَرحولِ إليه.

وقُرِئَتْ بالكسرِ[4] وهي الحالةُ التي يكونُ عليها الآمُّ؛ أي: القاصِدُ، ومنها الدِّينُ.

---

(١) وكفرهم إنما حصل بالاستهزاء بذلك؛ إذ قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ ـ كلمة حق ـ لكن أرادوا بها ـ باطلاً ـ بزعمهم أنها حجة لهم على الله في أن لا يعاقبهم، كما توهمت القدرية، قاله الأنصاري في «حاشيته» (٥/ ١١٦).

(٢) هو جار على الوجهين وفيه إشارة إلى أن أم منقطعة لا متصلة معادلة لقوله: ﴿أَشَهِدُوا﴾ كما قيل لبعده، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٣) في نسخة التفتازاني: «احتجوا».

(٤) أي: (إِمَّةٍ) وهي قراءة عمر بن عبد العزيز ومجاهد والجحدري، وقرأ ابن عباس بفتح الهمزة، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦).

(٢٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ تسليةٌ لرَسُولِ اللهِ ﷺ، ودلالةٌ على أنَّ التَّقليدَ في نحوِ ذلك ضَلالٌ قَديمٌ، وأنَّ مُقَدَّميهِمْ أيضًا لم يَكُن لَهُم سَنَدٌ مَنظورٌ إليه، وتخصيصُ المترفينَ إِشعارٌ بأنَّ التَّنعُّمَ وحبَّ البَطالةِ صَرَفَهُم عَن النَّظرِ إلى التَّقليدِ.

(٢٤) ـ ﴿قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ أي: أتتبعونَ آباءَكُم ولو جئتُكُم بدينٍ أهدى مِن دينِ آبائِكُم؟!

وهو حكايةُ أَمرٍ مَاضٍ أُوحِيَ إلى النَّذيرِ، أو خطابٌ لرسولِ اللهِ ﷺ، ويؤيِّدُ الأوَّلَ أنَّه قرأَ ابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿قَٰلَ﴾[1].

وقوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ أي: وإن كانَ أهدى؛ إقناطًا للنَّذيرِ مِن أنْ ينظرُوا أو يتفكَّرُوا[2] فيه.

(٢٥) ـ ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ بالاستئصالِ ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ ولا تكتَرِثْ بتكذيبِهِم.

(٢٦) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ واذكُرْ وقتَ قولِه هذا؛ ليَرَوْا كيفَ تبرَّأَ عن التَّقليدِ وتمسَّكَ بالدَّليلِ، أو ليقلِّدُوهُ إن لم يكنْ لهم بُدٌّ مِن التَّقليدِ فإنَّه أشرفُ آبائِهِم.

﴿لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ بَرِيءٌ مِن عِبادَتِكُم أو مَعبودِكُم، مَصدَرٌ نُعِتَ به ولذلك استوَى فيه الواحِدُ والمُتعدِّدُ والمُذكَّرُ والمؤنَّثُ.

وقُرِئَ: (بَرِيء)[3]، و: (بُراء) ككَرِيمٍ وكُرَامٍ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٩٦).

(٢) في نسخة الخيالي: «ويتفكروا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦)، عن الأعمش ومصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٢٧) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ أو مُتَّصِلٌ على أنَّ (ما) يعمُّ أولي العِلمِ وغيرَهم، وأَنَّهُم[١] كانوا يعبدونَ اللهَ والأوثانَ، أو صفةٌ على أنَّ (ما) مَوصوفَةٌ؛ أي: إنَّنِي براءٌ مِن آلهةٍ تَعبدونَها غيرِ الذي فطَرَني.

﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ سيُثبِّتُني على الهدايةِ، أو سيهديني إلى ما وراءِ ما هَداني إليهِ[٢].

(٢٨) ـ ﴿وَجَعَلَهَا﴾ أي: وجعلَ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ، أو اللهُ كلمَةَ التَّوحيدِ.

﴿كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ في ذُرِّيَّتِهِ، فيكونُ فيهِمْ أَبدًا مَن يُوحِّدُ اللهَ ويَدعو إلى توحيده.

وقُرِئَ: (كِلْمةً)[٣]، و: (في عَقْبِه) على التَّخفيفِ، و(في عاقِبِه)[٤]؛ أي: فيمَنْ عَقَبَه.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يرجعُ مَن أشركَ مِنْهُم بدُعاءِ مَن وَحَّدَ.

(٢٩) ـ ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ هؤلاءِ المُعاصرينَ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مِن قُرَيشٍ، ﴿وَءَابَآءَهُمْ﴾ بالمدِّ في العمرِ والنِّعمَةِ؛ فاغترُّوا بذلك وانهمَكُوا في الشَّهواتِ.

وقُرِئَ: (مَتَّعْتَ) بالفتحِ[٥] على أنَّهُ تَعالى اعترَضَ به على ذاتِهِ في قولِه: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً﴾ مُبالغةً في تَعييرِهِم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «فإنهم».

(٢) قوله: (سيثبتني على الهداية) إشارة إلى أن السين هنا للتأكيد لا للتسويف والاستقبال؛ لأنه قال في الشعراء ﴿يَهْدِينِ﴾ بدونها، والقصة واحدة والمضارع في الموضعين للاستمرار، وقوله: (أو سيهديني) فالسين على ظاهرها والمراد هداية زائدة على ما كان له أولاً فيتغاير ما في الآيتين من الحكاية أو المحكي بناء على تكرر القصة، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٣) انظر: «المختصر شواذ القراءات» (ص: ١٣٦)، و«البحر» (١٩/ ٨٢)، عن حميد بن قيس، و«الكشاف» (٨/ ١٢٦) بدون نسبة، وضبطت في بعض نسخه بفتح الكاف.

(٤) القراءاتان في «البحر» (١٩/ ٨٢) دون نسبة.

(٥) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٥٢)، و«البحر» (١٩/ ٨٢)، عن قتادة والأعمش.

﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ دعوةُ التوحيدِ[1]، أو القرآنِ، ﴿وَرَسُولٞ مُّبِينٞ﴾ ظاهرُ الرِّسالَةِ بما لهُ مِن المعجزاتِ، أو مبيِّنٌ للتَّوحيدِ بالحُجَجِ والآياتِ.

(٣٠) - ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ ليُنبِّهَهُم عَن غفلَتِهِم ﴿قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ زادوا شرارةً فضمُّوا إلى شِرْكِهم مُعاندةَ الحقِّ والاستخفافَ بهِ، وسَمَّوا القرآنَ سِحْرًا وكفَرُوا به واستَحْقَرُوا الرَّسُولَ.

(٣١) - ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ﴾ مِن إِحْدَى القَرْيتينِ مَكَّةَ والطَّائفِ ﴿عَظِيمٍ﴾ بالجاهِ والمالِ، كالوَليدِ بن المغيرةِ وعُروَةَ بنِ مَسعودٍ الثَّقفِيِّ، فإنَّ الرِّسالةَ مَنصِبٌ عَظيمٌ لا يليقُ إلا بعَظيمٍ، ولم يعلَمُوا أنَّها رُتبةٌ روحانيَّةٌ تَستَدعي عظمَ النَّفسِ بالتَّحَلِّي بالفَضائلِ والكَمالاتِ القُدسيَّةِ لا التَّزخرفَ بالزَّخارفِ الدُّنيويَّةِ.

(٣٢) - ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَ﴾ إنكارٌ فيهِ تَجهيلٌ وتعجيبٌ مِن تَحكُّمِهِم، والمرادُ بالرَّحمةِ النُّبوَّةُ.

﴿نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ وهم عاجزونَ عَن تَدبيرِهَا وهي خويصةُ أمرِهِم في دُنياهم فمِنْ أينَ لَهُم أن يَتدبَّرُوا أمرَ النبوَّةِ التي هي أَعْلى المراتبِ الإنسيَّةِ، وإطلاقُ المَعيشَةِ يقتضي أَنْ يكونَ حلالُها وحَرامُهَا مِن اللهِ تَعالى.

﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾ وأوقَعْنا بينَهُم التَّفاوُتَ في الرِّزقِ وغَيرِه.

﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ ليَستَعمِلَ بَعضُهُم بعضًا في حَوائجِهِم، فيحصلَ بينَهُم تآلُفٌ وتَضامٌّ ويَنتَظِمَ بذلك نِظامُ العالَمِ، لا لِكَمالٍ في المُوسِعِ ولا لنَقْصٍ في المُقتِرِ، ثمَّ إنَّه لا اعتراضَ لَهُم علينا في ذلكَ ولا تَصرُّفَ، فكيفَ يَكونُ فيما هو أَعْلَى مِنه؟!

---

(١) في نسخة التفتازاني: «دعوة الحق».

﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾ هذه، يعني النبوَّةَ وما يَتبَعُها ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مِن حُطامِ الدُّنيا، والعظيمُ مَن رُزِقَ مِنْها لا مِنْه.

(٣٣) ـ ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ لولا أنْ يرغَبُوا في الكُفرِ إذا رَأَوا الكُفَّارَ في سَعَةٍ وتَنعُّمٍ لحُبِّهم الدُّنيَا فيَجتَمِعُوا عليه ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ﴾ ومَصاعِدَ، جمعُ مِعْرَجٍ.

وقُرِئَ: (مَعاريجَ)[1] جمعُ مِعراجٍ.

﴿عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ يعلونَ السُّطوحَ لحَقارةِ الدُّنيا.

و﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدلٌ مِن ﴿لِمَن﴾ بدلَ الاشتمالِ، أو عِلَّةٌ له كقولِك: وهبتُ[2] له ثوبًا لِقَميصِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿سَقْفًا﴾[3] على التَّوحيد[4] اكتفاءً بجمعِ البيوتِ.

وقُرِئَ: (سُقْفًا) بالتَّخفيفِ[5]، و(سُقُوفًا)[6]، و(سَقَفًا)[7] وهو لغةٌ في سَقْفٍ.

(٣٤) ـ ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ أي: أبوابًا وسُرُرًا مِن فضَّةٍ.

(٣٥) ـ ﴿وَزُخْرُفًا﴾: وزينةً، عطفٌ على ﴿سُقُفًا﴾.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦)، و«البحر» (١٩/ ٨٨) عن طلحة بن مصرف.

(٢) في نسخة الفاروقي: «هيَّأت».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٩٦).

(٤) «على التوحيد» من نسخة الخيالي.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٣٢)، و«المحتسب» (٢/ ٩)، عن مجاهد.

(٦) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٣١)، و«البحر» (١٩/ ٨٧)، وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٣٢) ولم يصرح بكونها قراءة.

(٧) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٣١)، و«البحر» (١٩/ ٨٧).

أو: وذهبًا، عطفٌ على محلِّ ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾.

﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (إنْ) هي المخفَّفَةُ، واللَّامُ هي الفارِقَةُ.

وقرأ عاصِمٌ وحمزةُ وهِشامٌ بخلافٍ عنه: ﴿لَّمَّا﴾ بالتَّشديدِ[1] بمَعنى (إلَّا) و(إنْ) نافيةٌ، وقُرِئَ به مَع (إن) و(ما)[2].

﴿وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ عن الكفرِ والمَعاصي.

وفيه دلالةٌ على أنَّ العَظِيمَ هو العَظِيمُ في الآخرةِ لا في الدُّنيا، وإشعارٌ بما لأجلِهِ لم يجعَلْ[3] ذلك للمُؤمنينَ حتَّى يَجتَمِعَ النَّاسُ على الإيمانِ، وهو أنَّه تَمتُّعٌ قَليلٌ بالإضافةِ إلى ما لهم في الآخرةِ، مُخَلٌّ به في الأغلبِ لِمَا فيه من الآفاتِ، قلَّ مَن يَتخلَّصُ عَنْها كما أشارَ إليهِ بقوله:

(٣٦) ـ ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: يَتعامَ ويُعْرِضْ عنه لفَرْطِ[4] اشتغالِهِ بالمَحسوساتِ وانهِمَاكِه في الشَّهَواتِ.

وقُرِئَ: (يَعْشَ) بالفتحِ[5]؛ أي: يعمَ، يقال: عَشِيَ: إذا كانَ في بصرِهِ آفةٌ،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٦)، و«النشر» (٢/ ٢٩١)، وبكسر اللام مع تخفيف الميم قراءة أبي رجاء كما في «المحتسب» (٢/ ٢٥٥)، وأبي حيوة كما في «البحر» (١٩/ ٨٩).

(٢) أي: قرأ بـ(إلا) مع واحدٍ منهما، فقرئ: (وما كل ذلك إلا) ذكره في «الكشاف» (٨/ ١٣٢)، وعزاه في «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٤) إلى مصحف أبي رضي الله عنه دون كلمة (كل)؛ أي: (وما ذلك إلّا)، ولم أقف على القراءة الأولى.

(٣) في نسخة الفاروقي: «يحصل».

(٤) في نسخة الفاروقي: «بفرط».

(٥) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٤٣٩) من رواية أبي نوفل بن أبي عقرب عن ابن عباس رضي الله عنهما، ودون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٣٢).

وعَشَا: إذا تَعشَّى بلا آفةٍ؛ كعَرِجَ وعَرَجَ. وقُرِئَ (يَعْشُو)[1] على أنَّ (مَن) موصولةٌ.

﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ يُوسوسُهُ ويُغويهِ دائمًا.

وقرأ[2] يعقوبُ بالياءِ[3] على إسنادِهِ إلى ضميرِ الرَّحمنِ، ومَن رفعَ (يعشو) ينبَغِي أنْ يرفعَ (نُقيِّض).

(٣٧) - ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ عَن الطَّريقِ الذي مِن حَقِّه أن يُسْبَلَ، وجمعُ الضَّمِيرينِ للمَعْنى إذ المرادُ جِنسُ العاشي والشَّيطانِ المُقيِّضِ له.

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ الضَّمائِرُ الثَّلاثَةُ الأُوَلُ له، والباقيانِ للشَّيطانِ.

(٣٨) - ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ أي: العاشي.

وقرأ الحِجازِيَّانِ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿جاءانا﴾[4] أي: العاشي والشَّيطانُ.

﴿قَالَ﴾ أي: العاشي للشَّيطانِ: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ بُعْدَ المَشرقِ مِن المَغربِ، فغُلِّبَ المشرقُ، وثُنِّيَ، وأُضيفَ البعدُ إليهِمَا.

﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ أنتَ.

(٣٩) - ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ أي: ما أنتُمْ عليه مِن التَّمنِّي ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ إذ صَحَّ أنَّكُم ظَلَمْتُم أنفُسَكُم في الدُّنيا، بدلٌ مِن ﴿ٱلْيَوْمَ﴾.

﴿أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ لأنَّ حقَّكُم أنْ تَشتَرِكُوا أنتُمْ وشَياطينُكُم في العذابِ كما كُنْتُم مُشتركينَ في سببِهِ.

---

(١) نسبت لزيد بن علي، انظر: «البحر» (١٩/ ٨٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «وقراءة».

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٩٦)، و«النشر» (٢/ ٣٦٩).

ويجوزُ أَنْ يُسندَ الفِعلُ إليه بمَعنى: ولَنْ ينفعَكُم اشتراكُكُم في العذابِ كما ينفَعُ الواقعينَ في أمرٍ صعبٍ مُعاونَتُهُم[١] في تحمُّلِ أَعبائِه وتَقسُّمِهِم بمُكابدَة عنائِه إِذْ لكُلٍّ[٢] مِنْكُم ما لا يَسَعُه طاقَتُه.

وقُرِئَ: (إنَّكُم) بالكسرِ[٣]، وهو يقوِّي الأوَّلَ.

(٤٠) ـ ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ إنكارُ تَعجُّبٍ[٤] مِن أَنْ يكونَ هو الذي يقدرُ على هدايَتِهِم بعدَ تَمرُّنِهم على الكُفرِ واستغراقِهِم في الضَّلالِ بحيثُ صارَ عشاهُم عمًى مَقرونًا بالصَّمَمِ.

كان رَسولُ اللهِ ﷺ يُتعِبُ نفسَهُ في دُعاءِ قَومِهِ وهم لا يَزيدونَ إلَّا غَيًّا، فنزلَتْ[٥].

﴿وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلْعُمْىَ﴾ باعتبارِ تَغايُرِ الوَصْفَينِ، وفيه إشعارٌ بأنَّ المُوجِبَ لذلك تمكُّنُهم في ضَلالٍ لا يخفى.

(٤١) ـ ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ أي: فإِنْ قبضناكَ قبلَ أَنْ نُبَصِّرَكَ عَذابَهُم، و(ما) مَزيدَةٌ مُؤكدةٌ بمنزلةِ لامِ القَسَمِ في استجلابِ النُّونِ المؤكِّدةِ.

﴿فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾ بعدكَ[٦] في الدُّنيا أو الآخرة.

(٤٢) ـ ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ﴾ أو إن أَرَدْنا أنْ نُرِيَكَ ما وَعَدْناهم مِن العَذابِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بتعاونهم».

(٢) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «إذ بكل»، وفي نسخة الطبلاوي: «أو بكل».

(٣) وهي قراءة ابن عامر كما في «السبعة» (ص: ٥٨٦)، ولم يذكرها الداني في «التيسير»، وابن الجزري في «النشر».

(٤) في نسخة الفاروقي: «تعجيب».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢٠/ ٦٠٠ ـ ٦٠١).

(٦) في نسخة الخيالي: «بعذاب».

وقرأ يعقوب برواية رُويسٍ: ﴿أو نُرِيَنْكَ﴾ بإسكان النون وكذا ﴿نَذْهَبَنْ﴾[(١)].

﴿فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ لا يفوتوننا.

(٤٣) ـ ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ من الآياتِ والشَّرائعِ.

وقُرِئَ: (أَوْحَى)[(٢)] على البناءِ للفاعلِ، وهو اللهُ تعالى.

﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ لا عِوَجَ له.

(٤٤) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ لشرفٌ لكَ ﴿وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ أي: عنه يومَ القيامةِ وعَن قِيامِكُم بحقِّه.

(٤٥) ـ ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ أي: وسَلْ[(٣)] أُمَمَهُم وعلماءَ دِينِهِم[(٤)].

﴿أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ هل حكَمْنَا بعبادةِ الأوثانِ؟ وهل جاءَتْ في مِلَّةٍ مِنْ مِلَلِهِم؟

والمرادُ به الاستشهادُ بإجماعِ الأنبياءِ على التَّوحيدِ، والدَّلالةُ على أنَّه ليسَ ببِدْعٍ ابتدعَهُ فيُكَذَّبَ ويُعادَى له، فإنَّه كانَ أقوى ما حملَهُم على التَّكذيبِ والمُخالفَةِ.

(٤٦) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يريدُ باقتصاصِه تسليةَ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، ومُناقضةَ قَولِهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ والاستشهادَ بدَعوةِ[(٥)] موسى عليه السَّلامُ إلى التَّوحيدِ؛ ليتأمَّلوا فيها[(٦)].

---

(١) قوله: «وقرأ يعقوب...» ليست في نسخة الفاروقي. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٦).

(٢) نسبت للضحاك، انظر: «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٧)، و«البحر» (١٩/ ٩٧).

(٣) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «اسأل».

(٤) في نسخة الخيالي زيادة: «وقرأ ابن كثير والكسائي بتخفيف الهمزة».

(٥) في نسخة التفتازاني: «والاستشهاد به بحق».

(٦) «ليتأملوا فيها» ليس في نسخة الطبلاوي.

(٤٧) ـ ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَضۡحَكُونَ ﴾ فاجَؤوا وقتَ ضحكِهِم مِنْها؛ أي: استهزَؤُوا بها أوَّلَ ما رأَوْها ولم يَتأمَّلُوا فيها.

(٤٨) ـ ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنۡ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكۡبَرُ مِنۡ أُخۡتِهَا﴾ إلا وهيَ بالِغَةٌ أقصى دَرجاتِ الإعجازِ بحيثُ يَحسِبُ النَّاظرُ فيها أنَّها أكبَرُ ممَّا يُقاسُ إليها مِن الآياتِ.

والمرادُ وَصفُ الكُلِّ بالكِبَرِ كقولِكَ: رأيتُ رِجالًا بعضُهُم أفضَلُ مِن بَعضٍ، وكقولِه:

مَنْ تَلْقَ مِنْهُمْ تَقُلْ لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ ... مِثْلَ النُّجُومِ التِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي[1]

أو: إلَّا وهي مُختصَّةٌ بنوعٍ من الإعجازِ مُفضلَةٌ على غيرِها بذلك الاعتِبَارِ.

﴿وَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡعَذَابِ﴾ كالسِّنين والطُّوفانِ والجرادِ ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ على وجهٍ يُرجى رُجوعُهُم.

(٤٩) ـ ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ نادَوهُ بذلك في تلكَ الحالِ[2]؛ لشِدَّةِ شَكِيمَتِهِم وفرطِ حَماقَتِهِم، أو لأنَّهُم كانوا يسمونَ العالِمَ الباهِرَ[3] ساحِرًا.

---

(١) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١١١٧)، ونسبت فيه القصيدة التي منها البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب، ومثله في «أمالي القالي» (١/ ٢٣٩)، و«الحماسة المغربية» (١/ ٣٠٠)، وزاد القالي: يمدح بني عمرو الغنويين، قال: وكان الأصمعيّ يقول: هذا المحال، كلابيّ يمدح غنوياً!

ونسب في «الكامل» للمبرد (١/ ٦٧)، و«الحماسة البصرية» (١/ ١٥١)، لعبيد بن العرندس الكلابي. ودون نسبة في «الحيوان» (٢/ ٣٠٠)، و«عيون الأخبار» (١/ ٣٢٩)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٨٧).

(٢) في نسخة الخيالي: «الحالة».

(٣) في نسخة التفتازاني: «الماهر».

وقرأ ابنُ عامرٍ بضمِّ الهاءِ[١].

﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ أي: تَدْعُو لنا فيكشف عنَّا العذابَ[٢].

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ بعَهْدِه عندكَ من النبوَّةِ، أو أَنْ يستجيبَ دعوتَكَ، أو أن يكشفَ العذابَ عمَّن اهتدَى، أو بما عَهِدَ عندَكَ فوَفيتَ به وهو الإيمانُ والطَّاعةُ، ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾[٣].

(٥٠) ـ ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ فاجؤوا نَكْثَ عَهدِهم بالاهتداءِ.

(٥١) ـ ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ﴾ بنَفسِه أو بمُناديهِ ﴿فِى قَوْمِهِۦ﴾ في مَجْمَعِهِم، أو فيما بينَهُم بعدَ كَشْفِ العذابِ عَنْهم مخافةَ أنْ يؤمِنَ بعضُهُم.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ أنهارُ النِّيلِ، ومُعظَمُها أربعةٌ: نهرُ الملكِ، ونهرُ طولونَ، ونهرُ دمياط، ونهرُ تَنِّيس.

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ﴾ تحتَ قَصْرِي، أو أَمْرِي، أو بينَ يَدَيَّ في جِناني.

والواوُ إمَّا عاطِفَةٌ لهذه الأنهارِ على ﴿مُلْكُ﴾، و﴿تَجْرِى﴾ حالٌ منها، أو واوُ حالٍ و(هذه) مُبتدأٌ و﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ صِفَتُها و﴿تَجْرِى﴾ خبرُها.

﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ذلك.

---

(١) «وقرأ ابن عامر بضم الهاء» ليست في نسخة الفاروقي. وانظر: «السبعة» (ص: ٥٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٢) قوله: «أي تدعو لنا فيكشف عنا العذاب» ليس في نسخة الفاروقي والتفتازاني. وقد أشار الخفاجي في «حاشيته» إلى سقوطها من بعض النسخ هنا، وذكرت عند قوله: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٣) في نسخة الفاروقي هنا: «أي: إن تدع لنا فينكشف عنا العذاب»، وانظر التعليق السابق.

(٥٢) ـ ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ مَع هـذه المَـملَكَةِ والبَسْطَةِ ﴿مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ ضعيفٌ حَقِيرٌ لا يَستَعِدُّ الرِّئاسةَ؛ مِن المهانةِ وهي القِلَّةُ.

﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ الكلامَ لِمَا بِهِ مِن الرُّتَّةِ[١] فكيفَ يصلحُ للرِّسالةِ[٢].

و﴿أَمْ﴾ إمَّا مُنقَطِعةٌ والهمزةُ فيها للتَّقريرِ، إذْ قَدَّمَ مِنْ أسبابِ فَضلِه، أو مُتَّصِلَةٌ على إقامةِ المُسبَّبِ مقامَ السَّبَبِ، والمعنى: أفَلا تُبصِرُونَ أم تُبصِرُونَ فتَعلَمُونَ أَنِّي خيرٌ منه.

(٥٣) ـ ﴿فلولا أُلْقِيَ عليه أساوِرَةٌ مِن ذَهَبٍ﴾ أي: فهَلَّا أُلْقِيَ إليه مَقاليدُ المُلْكِ إنْ كانَ صادِقًا، إذ كانوا إذا سَوَّدُوا رَجُلًا سَوَّرُوهُ وطَوَّقوهُ بسوارٍ وطوقٍ مِن ذهبٍ.

وأساورةٌ جمعُ إِسْوَارٍ بمعنى السِّوارِ على تَعويضِ التَّاءِ مِن ياءِ أَساوِيرَ، وقَدْ قُرِئَ بِهِ[٣].

وقرأَ يَعقوبُ وحَفصٌ: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ وهي جمعُ سِوَارٍ[٤]. وقُرِئَ: (أساوِرُ)[٥] جمع أَسْوِرَة، و(أَلْقَى عليه أَسْوِرَةً)[٦]، و(أساورَ)[٧][٨] على البناءِ للفَاعلِ، وهو اللهُ تَعالى.

---

(١) الرُّتَّة: اللثغة واللكنة، والعقلة في اللسان. «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «للرياسة».

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٧٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦) عن أُبيٍّ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٩٧)، و«النشر» (٢/ ٣٦٩).

(٥) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٧٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦) عن الأعمش.

(٦) انظر: «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٩)، و«البحر» (١٩/ ٦٠٩)، عن الضحاك.

(٧) في نسخة الخيالي: «أساورة» وفي نسخة التفتازاني: «أساوير».

(٨) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٤٦).

﴿أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ مَقرونينَ يُعينُونَهُ أو يُصدِّقُونَه؛ مِن قَرَنْتُه بِهِ فاقترنَ، أو مُتقارِنينَ؛ مِن اقترنَ بمَعْنى تَقارَنَ.

(٥٤) ـ ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ﴾ فطلبَ مِنهُم الخِفَّةَ في مُطاوعَتِه، أو فاستخفَّ أَحلامَهُم ﴿فَأَطَاعُوهُ﴾ فيما أمرَهُم بِهِ.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ فلذلك أطاعُوا ذلك الفاسقَ.

(٥٥) ـ ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ أغضبونَا بالإفراطِ في العنادِ والعِصيانِ؛ منقولٌ مِن أَسِفَ: إذا اشتدَّ غَضبُه.

﴿ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ في اليَمِّ.

(٥٦) ـ ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا﴾ قُدوةً لِمَن بعدَهُم مِن الكُفَّارِ يَقتدونَ بهم في استحقاقِ مثلِ عِقابِهم، مَصدرٌ نُعِتَ بِهِ أو جمعُ سالفٍ كخَدَمٍ.

وقرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ بضَمِّ السِّينِ واللَّامِ[١] جمعُ سَلِيفٍ كرُغُفٍ، أو سالفٍ كصُبُرٍ، أو سَلَفٍ كخُشُبٍ.

وقُرِئَ (سُلَفًا) بإبدالِ ضَمَّةِ اللَّامِ فتحةً[٢]، أو على أنَّهُ جمعُ سُلَفَةٍ؛ أي: ثُلَّةٍ سَلَفَتْ.

﴿وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ﴾ وعِظَةً لَهُم، أو قِصَّةً عَجيبةً تسيرُ سَيْرَ[٣] الأمثالِ لهم فيقالُ: مَثَلكُم مثلُ قومِ فِرعونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦) عن مجاهد وحميد، و«تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٤٦٣) عن علي وابن مسعود.

(٣) في نسخة الخيالي: «مسير».

(٥٧) ـ ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ أي: ضـربَهُ ابـنُ الزِّبَعْـرَى لَمَّـا جـادلَ رسـولَ اللهِ ﷺ فـي قـولِه تَعالـى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨][١].

أو غيرُه[٢] بأَنْ قالَ: النَّصارَى أهلُ كتابٍ وهُم يَعبدونَ عِيسى ويَزعمونَ أنَّه ابنُ اللهِ، والملائكةُ أَوْلَى بذلك على قوله[٣]: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥]، أو إنَّ مُحمَّدًا[٤] يريدُ أَنْ نَعبُدَهُ كما عُبِدَ المَسيحُ.

﴿إِذَا قَوْمُكَ﴾ قُرَيشٌ ﴿مِنْهُ﴾ مِـن هذا المثلِ ﴿يَصِدُّونَ﴾ يَضِجُّونَ فرحًا لظَنِّهِم أنَّ الرَّسولَ صارَ مُلزَمًا بهِ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ والكِسائيُّ بالضَّمِّ مِن الصُّدودِ[٥]؛ أي: يصُدُّونَ عَن الحقِّ ويُعرِضونَ عنه.

وقيل: هُما لُغَتانِ نحو: يَعْكِفُ ويَعْكُفُ.

---

(١) ذكره مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٧٩٨)، وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٣/ ٢٦١) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، ولعله من روايات الكلبي عن أبي صالح فقد ذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٤/ ١٨٩) عن الكلبي.

وروى نحوه من طريقٍ آخر حسنٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما الإمام أحمد في «مسنده» (٢٩١٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٤٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٧٦).

(٢) «أو غيره» معطوف على «ابن الزبعرى».

(٣) «على قوله» عطف على «يزعمون» بتقدير: وهم يعبدون عيسى بناء على زعمهم أن عيسى ابن الله، وعلى ظاهر قوله: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥/ ١٢٥)

(٤) قوله: «أو إن محمداً» عطف على «النصارى»، و(إنَّ) فيه مكسورة، كما قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٥) أي: ﴿يصُدُّون﴾ انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

(٥٨) - ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾ أي: آلهَتُنا[١] خيرٌ عِندَكَ أَمْ عيسى؛ فإنْ كانَ في النَّارِ فلتكُن آلِهَتُنا معَهُ.

أو: آلهَتُنا الملائكةُ خيرٌ أم عيسى؛ فإذا جازَ أَنْ يُعبَدَ ويكونَ ابنَ اللهِ كانَتْ آلِهَتُنا أَوْلى بذلك.

أو: آلهتُنا خيرٌ أَمْ مُحمَّدٌ فنعبدَهُ وندعَ آلِهتَنَا.

وقرأ الكوفِيُّونَ: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بتحقيقِ الهمزتينِ وألفٍ بعدَهُما، ويعقوبُ بروايةِ روحٍ[٢].

﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾ ما ضَربُوا هذا المثلَ إلَّا لأجلِ الجدلِ والخُصومةِ لا لتَمييزِ الحقِّ مِن الباطلِ، ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ شِدادُ الخُصومَةِ حِراصٌ على اللَّجاجِ.

(٥٩) - ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ﴾ بالنُّبوَّةِ ﴿وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ أمرًا عجيبًا كالمثلِ السَّائرِ لبَنِي إسرائيلَ، وهو كالجوابِ المُزيحِ لتلكَ الشُّبهةِ.

(٦٠) - ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم﴾ لولَّدْنَا مِنكُم يا رجالُ كما وَلَّدْنا عيسى مِن غيرِ أَبٍ[٣]، أو لَجَعَلْنا بدلَكُم ﴿مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ ملائكةً يخلفونكُم في الأرضِ.

---

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «أي أآلهتنا».

(٢) والقراءة دون استفهام ذكرها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٥٨٨) روايةً عن ورش في غير المشهور عنه، واتفق السبعة في المشهور عنهم على الاستفهام، مع تحقيق الكوفيين إياها وتسهيل بعضهم الهمزة بين بين، وانظر: «التيسير» (ص: ٥٠٩)، و«النشر» (١/ ٣٦٤ـ ٣٦٥).

(٣) قوله: «لولدنا» يعني إنه تعالى بقدرته الباهرة يجوز أن يولد الملائكة من البشر كما ولد عيسى عليه السلام من غير أب فمن على هذا تبعيضية أو ابتدائية، أو المعنى: لحولنا بعضكم ملائكة فملائكة مفعول ثان أو حال، والمراد أن الملائكة مخلوقون مثلكم لا يصلحون للعبادة والذي خيل لكم اعتقادكم كونهم من غير توليد ولو شاء أوجدهم بالتوليد كما أوجدهم بالإبداع. =

والمعنى: أنَّ حالَ عيسى وإن كانَتْ عجيبةً فاللهُ[1] تعالى قادِرٌ على ما هو أعجَبُ من ذلك، وأنَّ الملائكةَ مثلُكُم مِن حيثُ إنَّها ذواتٌ ممكِنَةٌ يحتملُ خلقُها توليدًا كما جازَ خلقُها إبداعًا، فمِنْ أينَ لَهُم استحقاقُ الألوهيَّةِ والانتسابُ إلى اللهِ سبحانَه؟!

(٦١) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ وإنَّ عِيسَى ﴿لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ﴾؛ لأنَّ حدوثَهُ، أو نُزولَهُ مِن أَشراطِ السَّاعةِ يُعلَمُ بِهِ دُنوُّهَا، أو لأنَّ إحياءَهُ الموتى يَدُلُّ على قُدرَةِ اللهِ عليه.

وقُرِئَ: (لعَلَمٌ)[2]؛ أي: علامَةٌ، و(لَذِكرٌ)[3] على تسميَةِ ما يُذكرُ به ذِكرًا.

وفي الحديثِ: «ينزلُ عيسى على ثَنِيَّةٍ بالأرضِ المُقدَّسةِ يقالُ لها أَفِيْق، وبيدِهِ حَرْبةٌ بها يقتُلُ الدَّجَّالَ، فيأتي بيتَ المَقدِسِ والنَّاسُ في صَلاةِ الصُّبحِ، فيَتَأَخَّرُ الإمامُ، فيُقدِّمُه عِيسى ويُصَلِّي خلفَهُ على شريعَةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، ثمَّ يَقتُلُ الخنازيرَ ويكسِرُ الصَّليبَ ويخرِّبُ البِيَعَ والكَنائِسَ ويقتلُ النَّصارَى إلا مَنْ آمنَ به»[4].

= وقوله: «يا رجال» تفسير للضمير المخاطب في منكم وإشارة إلى أنه للذكور من غير تغليب، وأن المعنى أن في عظيم قدرته أن يخلق توليداً من الذكور بدون الإناث كما خلق من أنثى بلا ذكر عيسى عليه السلام ومن غير ذكر وأنثى آدم عليه الصلاة والسلام، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(١) في نسخة التفتازاني: «فإنه».

(٢) نسبت لابن عباس وأبي هريرة وقتادة ومالك بن دينار والضحاك، كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦)، و«تفسير الثعلبي» (٢٣/ ٤٧٢)، وعزاها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٣٤) إلى ابن مقسم وابن محيصن وحميد.

(٣) نسبت لأبي بن كعب. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٣٧)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ٦٣٤).

(٤) ذكره بتمامه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٤٧٣) دون راو ولا سند. وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ٢٥٤): غريب بهذا اللفظ، وهو في «تفسير الثعلبي» هكذا من غير سند، وهو مفرق في غضون الأحاديث.

وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١٤٨): أخرجه الثعلبي بغير سند، وهو موجود في =

وقيل: الضَّميرُ للقُرآنِ؛ فإنَّ فيه الإعلامَ بالسَّاعةِ والدَّلالةَ عَليها.

﴿فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ فلا تَشُكُّنَّ فيها ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ واتَّبِعوا هُدايَ، أو شَرْعي، أو رَسُولي. وقيل: هو قولُ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ أُمِرَ أَنْ يقولَه.

﴿هَٰذَا﴾ الذي أَدْعوكُم إليهِ ﴿صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لا يَضِلُّ سالِكُه.

(٦٢) - ﴿وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ عَن المتابعةِ ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ بانَتْ[1] عَداوَتُه بأَنْ أخرجَكُم مِن الجنَّةِ وعرَّضَكُم للبَلِيَّةِ.

(٦٣) - ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمُعجزاتِ، أو بآياتِ الإنجيلِ، أو بالشَّرائعِ الواضحاتِ.

﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ﴾؛ أي: بالإنجيلِ، أو الشَّريعةِ.

﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ وهو ما يكونُ مِن أمرِ الدِّينِ لا ما يَتعلَّقُ بأمرِ الدُّنيا؛ فإنَّ الأنبياءَ لَمْ تُبعَثْ لِبَيانِه، ولذلك قالَ عليهِ السَّلامُ: «أنتُمْ أعلَمُ بأمرِ دُنياكُمْ»[2].

= أحاديث متفرقة، فقوله: «ثنية أفيق» عند الحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص، وقوله «فيقتل الخنزير ويكسر الصليب» في الصحيح من حديث أبي هريرة.

قلت: حديث عثمان بن أبي العاص رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٤٧٣)، ورواه (٨٥٠٧) من حديث حذيفة. ونزوله والناس في صلاة الصبح رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٤٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحديث: «فيقتل الخنزير ويكسر الصليب» رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة.

(١) كذا في نسخة الفاروقي، وفي بقية النسخ: «ثابت» بالمثلثة وهو اسم من الثبوت، ومعنى «بانت عداوته»: ظهرت ورجحت، وكلتاهما جاءت في النسخ الخطية، كما أشار إليه الخفاجي في «حاشيته».

(٢) رواه مسلم (٢٣٦٣) من حديث عائشة وأنس رضي الله عنهم.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ فيما أبلغُهُ عنه.

(٦٤) ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ بيانٌ لِمَا أمرَهُم بالطَّاعةِ فيه، وهو اعتقادُ التَّوحيدِ والتَّعبُّدِ بالشَّرائعِ.

﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ الإشارةُ[1] إلى مجموعِ الأمرينِ وهو تتمَّةُ كلامِ عِيسى عليه السَّلامُ، أو استئنافٌ مِن اللهِ يدلُّ على ما هو المقتضي للطَّاعةِ في ذلك.

(٦٥) ـ ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ﴾ الفِرَقُ المُتحزِّبَةُ ﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ مِن بينِ النَّصارَى، أو اليَهودُ والنَّصارَى مِن بين قومِه المبعوثِ إليهِمْ.

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مِن المُتحزِّبينَ ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ هو يومُ القِيامةِ.

(٦٦) ـ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾ الضَّميرُ لقُرَيشٍ، أو للذينَ ظَلمُوا ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ بدلٌ مِن السَّاعةِ والمعنى: هل ينظرونَ إلَّا إتيانَ السَّاعةِ ﴿بَغْتَةً﴾ فجأةً ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ غافلونَ عنها؛ لاشتِغالِهم بأمورِ الدُّنيا وإنكارِهم لها؟!

(٦٧) ـ ﴿الْأَخِلَّاءُ﴾ الأَحِبَّاءُ ﴿يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ أي: يَتعادَوْنَ يومَئذٍ؛ لانقطاعِ العُلَقِ لظُهورِ ما كانوا يَتخالُّونَ له سببًا للعَذابِ ﴿إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ فإنَّ خُلَّتَهُم لَمَّا كانَتْ في اللهِ تبقى نافعةً أبدَ الآبادِ.

(٦٨) ـ ﴿يا عِبادي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ حكايةٌ لِمَا يُنادى به المتَّقونَ المتحابُّونَ في اللهِ يومَئذٍ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «إشارة».

وقرأ ابنُ كثير وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بغير الياء[١].

(٦٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ صِفَةٌ للمُنادى.

﴿وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ حالٌ مِن الواوِ؛ أي: الذينَ آمَنوا مخلصينَ، غيرَ أنَّ هذه العبارةِ آكَدُ وأبلَغُ.

(٧٠) ـ ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ﴾ نساؤُكُم المؤمناتُ ﴿تُحْبَرُونَ﴾ تُسَرُّونَ سُرورًا يظهرُ حَبارُه؛ أي: أثَرُه على وُجوهِكُم، أو تُزَيَّنُونَ مِن الحِبْرِ[٢] وهو حُسنُ الوجهِ والهيئةِ[٣]، أو تُكرَمُونَ إكرامًا يُبالَغُ فيه، والحَبْرَةُ المُبالغَةُ فيما وُصِفَ بجَميلٍ[٤].

(٧١) ـ ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾ الصِّحافُ جمعُ: صَحْفَةٍ، والأكوابُ جمعُ كوبٍ، وهو كوزٌ لا عُرْوَةَ له.

﴿وَفِيهَا﴾ وفي[٥] الجنَّةِ، ﴿مَا﴾ بـه ﴿تَشْتَهِي الأنفُسُ﴾ وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[٦] على الأَصلِ.

﴿وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ بمُشاهَدَتِه، وذلك تَعميمٌ بعد تخصيصِ ما يُعَدُّ مِنَ الزَّوائدِ في التَّنعُّمِ والتَّلذُّذِ.

---

(١) «وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص بغير الياء» من نسخة التفتازاني والخيالي؛ أي: ﴿يَـٰعِبَادِ﴾، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

(٢) الحبر: بكسر الحاء وفتحها.

(٣) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «حسن الهيئة».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٤١٩).

(٥) في نسخة التفتازاني: «أي في».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ فإنَّ كلَّ نعيمٍ زائِلٌ مَشوبٌ بكُلْفةِ[١] الحفظِ وخوفِ الزَّوالِ، ومُستعقَبٌ للتَّحسُّرِ في ثاني الحالِ[٢].

(٧٢)- ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وقُرِئَ: (وُرِّثْتُمُوها)[٣] شَبَّهَ جزاءَ العملِ بالميراثِ؛ لأنَّه يخلُفُهُ عليه[٤] العاملُ، و﴿تلكَ﴾ إشارةٌ[٥] إلى الجنَّةِ المَذكورةِ وقَعَتْ مُبتدأً و﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ خبرُها و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ صِفَتُها، أو ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ صِفَة ﴿تلكَ﴾، و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ خبرُها، أو صِفَةُ الجنَّةِ والخبرُ ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، وعليه يتعلَّقُ الباءُ بمَحذوفٍ لا بـ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾.

(٧٣)- ﴿لَكُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ بعضَها تأكلونَ لِكَثرَتِها ودَوامِ نَوعِهَا، ولعلَّ تفصيلَ[٦] التَّنعُّمِ بالمَطاعمِ والملابسِ وتكريرَهُ في القرآنِ،

---

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «موجب لكلفة»، وفي نسخة التفتازاني: «موجب لكلفته».

(٢) قوله: (فإن كل نعيم زائل) أي غير نعيم أهل الجنة وليس المراد ما يشمله وزواله بمعنى ذهاب بعض أفراده بتجدد الأمثال كما يوجه به وقوله:

وكل نعيم لا محالة زائل

إن لم يخصص وهذا بيان لخطابهم بقوله: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ فإنه تأكيد لقوله ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ وثاني الحال ما يعقبه ولله در القائل:

وإذا نظرت فإن بؤساً زائلاً ... للمرء خير من نعيم زائل

قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٣) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٥٧).

(٤) في نسخة الفاروقي: «على»، ووجهه: يخلفه مضارع خلفه: إذا صار خليفة له والعامل فاعله وضمير يخلفه للعمل وضمير عليه للجزاء؛ أي: يخلفه ثابتاً ومستولياً على ما ناله من جزائه بفضل الله تعالى وتوفيقه، قاله الخفاجي في «حاشيته».

(٥) في نسخة التفتازاني: «الإشارة».

(٦) في نسخة التفتازاني: «تفصيله».

وهـو حقيـرٌ بالإضافـةِ إلـى سـائرِ نَعائـمِ الجنَّـةِ؛ لِمَـا كانَ بهـم مِـن الشِّـدَّةِ والفاقةِ.

(٧٤) ـ ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ الكامليـنَ فـي الإجـرامِ وهـم الكُفَّارُ؛ لأنَّه جُعِلَ قسـيمَ المؤمنيـنَ بالآيـاتِ، وحكـى عنهـم مـا يخـصُّ[1] بالكُفَّـارِ ﴿فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ خبـرُ ﴿إِنَّ﴾ أو ﴿خَٰلِدُونَ﴾ خبـرٌ، والظَّـرفُ مُتعلِّـقٌ به.

(٧٥) ـ ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ لا يُخفَّفُ عنهم، مِن فَتَرَتْ عنهُ الحُمَّى: إذا سَكَنَتْ قليلًا، والتَّركيبُ للضَّعفِ[2].

﴿وَهُمْ فِيهِ﴾ في العَذابِ ﴿مُبْلِسُونَ﴾ آيِسُونَ مِن النَّجاةِ.

(٧٦) ـ ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مرَّ مِثلُهُ غيرَ مَرَّةٍ، و﴿وَهُمْ﴾ فصلٌ.

(٧٧) ـ ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ﴾ وقُـرِئَ: (يـا مـال) عَـلـى التَّرخيـمِ مَكـسـورًا ومَضمُومًـا[3]، ولعلَّـهُ إِشـعارٌ بأنَّهُـم لضَعْفِهـم لا يَسـتَطِيعونَ تَأدِيَـةَ اللفـظِ بالتَّمامِ، ولذلـك اختصَـرُوا فقالـوا: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ والمعنى: سَـلْ رَبَّنـا أَنْ يَقْضِيَ علينا، مِـن قَضـى عليـه: إذا أماتَهُ، وهـو لا يُنافي إبلاسَـهُم فإنَّـهُ جُـؤارٌ وتَمَنٍّ للمَـوتِ مِن فرطِ الشِّـدَّةِ.

﴿قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ لا خلاصَ لَكُم بمـوتٍ ولا غـيرِه.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بما يخص».

(٢) قوله: «والتركيب»؛ أي: مادته بأي صيغة كانت تدل على الضعف مطلقاً، ففترة الحمى ضعف في ألمها، وكذا العذاب وفتور القوى وغيره. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٦ ـ ١٣٧)، و«المحتسب» (٢/ ٢٥٧)، وقراءة الكسر نسبت لعلي وابن مسعود رضي الله عنهما، وقراءة الضم نسبت لأبي السرار الغنوي.

(٧٨) ـ ﴿لَقَدْ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ﴾ بالإرسالِ والإنزالِ، وهو تتمَّةُ الجَوابِ إن كان في ﴿قَالَ﴾ ضميرُ اللهِ، وإلَّا فجوابٌ مِنْه، فكأنَّه[1] تعالى: تَوَلَّى جوابَهُم بعدَ جوابِ مالكٍ[2].

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ لِمَا في اتِّباعِه مِن إتعابِ النَّفسِ وإدْآبِ الجَوارحِ.

(٧٩) ـ ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا﴾ في تكذيبِ الحَقِّ وردِّهِ ولم يَقتَصِرُوا على كراهَتِه[3].

﴿فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ أمرًا في مُجازاتِهِم. والعُدولُ مِن الخطابِ للإشعارِ بأنَّ ذلك أسوأُ مِن كراهِيَّتِهِم.

أو: أم أَحْكَمَ المشركونَ أَمْرًا مِن كيدِهِم بالرَّسولِ؟! ﴿فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ كيدَنا بِهِم، ويُؤيِّدُه قولُه:

(٨٠) ـ ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ حديثُ نَفسِهِم[4] بذلك، ﴿وَنَجْوَىٰهُم﴾ وتَناجِيهِمْ ﴿بَلَىٰ﴾ نسمَعُهما، ﴿وَرُسُلُنَا﴾ والحفظَةُ مع ذلك ﴿لَدَيْهِمْ﴾ ملازِمونَ لهم[5] ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ذلك.

(٨١) ـ ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ مِنْكُم؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ يكونُ أعلمَ باللهِ وبما يَصِحُّ له وما لا يَصِحُّ، وأَوْلى بتَعظيمِ ما يُوجِبُ تعظيمُه[6] تعظيمَهُ،

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «وكأنه»، وفي نسخة الطبلاوي: «ولعله».

(٢) في النسخ كلها عدا نسخة الطبلاوي: «المالك».

(٣) في نسخة الفاروقي والخيالي: «كراهيته».

(٤) في نسخة الخيالي: «أنفسهم»، وفي نسخة الطبلاوي: «نفوسهم».

(٥) في نسخة التفتازاني: «تلازم لهم»، وفي نسخة الطبلاوي: «ملازموهم».

(٦) «تعظيمُه»: من نسخة الفاروقي.

ومِن تَعظيمِ الوالدِ تَعظيمُ ولدِهِ، ولا يلزمُ مِن ذلك صِحَّةُ كينونَةِ الولدِ وعِبادتِه له، إذ المحالُ قد يَستلزِمُ المحالَ، بل المرادُ نَفْيُهُما على أبلَغِ الوُجوهِ كقولِه: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] غيرَ أنَّ (لو) ثَمَّ مُشعِرَةٌ بانتفاءِ الطَّرَفينِ، و(إنْ) هاهنا لا تُشعِرُ به ولا بنَقيضِهِ[١]، فإنَّها لِمُجرَّدِ[٢] الشَّرطيَّةِ، بل الانتفاءُ مَعلولٌ[٣] لانتفاءِ اللازمِ الدَّالِّ على انتفاءِ مَلزومِهِ، والدَّلالةُ على أنَّ إنكارَهُ للولدِ ليسَ لِعنادٍ ومراءٍ بل لو كانَ لكانَ أَوْلَى النَّاسِ بالاعترافِ بهِ.

وقيل: معناهُ: إن كانَ لهُ وَلَدٌ في زَعمِكُم فأنا أوَّلُ العابدينَ للهِ الموحِّدِينَ له، أو الآنِفينَ مِنْهُ، أو مِن أَنْ يكونَ لَهُ وَلدٌ؛ مِن عَبِدَ يَعْبَدُ: إذا اشتدَّ أَنَفُهُ، أو ما كانَ له ولدٌ فأنَا أوَّلُ المُوحِّدينَ مِن أهلِ مَكَّةَ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وُلْدٌ﴾ بالضَّمِّ وسكون الَّلام[٤].

---

(١) في نسخة التفتازاني زيادة هنا ليست في بقية النسخ وهي: «وصح ببرهان فأنا أول من يعظم ذلك الولد وأسبقكم إلى طاعته والانقياد له، كما يعظم الرجل ولد الملك بتعظيم أبيه، وهو كلام وارد على نيل الغرض».

(٢) في نسخة التفتازاني: «بمجرد».

(٣) في نسخة الفاروقي والتفتازاني والطبلاوي: «معلوم» بدل «معلول»، وكلتاهما في النسخ كما أشار إليه الخفاجي في «حاشيته»، حيث قال: قوله: «بل الانتفاء معلول لانتفاء اللازم» إشارة إلى طريقه البرهاني، والمراد باللازم: عبادته للولد، وهو مقتضٍ لنفي نفسه كفرد من الأربعة، وهذا الانتفاء الذي يقتضيه ذات اللازم المنفي كما يشير إليه قوله: «معلول لانتفاء اللازم الدال على انتفاء ملزومه» وهو كينونة الولد هكذا ينبغي أن يقرر كلامه على ما وقع في أكثر النسخ، ووقع في بعضها: «بل الانتفاء معلوم لانتفاء اللازم؛ أي: انتفاء كينونة الولد معلوم من انتفاء اللازم؛ أي عبادته ﷺ في نفسه، وإن لم تشعر به (إن)، وهو كاف في الاستدلال.

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٤٩).

(٨٢) ـ ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ عَن كونِه ذا وَلَدٍ فإنَّ هذه الأجسامَ لكونِها أُصُولًا ذاتَ[١] استمرارٍ تبرَّأَتْ عمَّا يَتَّصِفُ به سائرُ الأَجسامِ مِن تَوليدِ المثلِ، فمَا ظنُّكَ بمُبدِعِها وخالِقِها؟!

(٨٣) ـ ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا ﴾ في باطِلِهم[٢] ﴿ وَيَلْعَبُوا ﴾ في دُنياهُم ﴿ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ أي: القيامةَ، وهو دلالةٌ على أنَّ قولَهُم هذا جهلٌ واتِّباعُ هَوى، وأنَّهُم[٣] مَطبوعٌ على قلوبِهِم مُعذَّبونَ في الآخرةِ.

(٨٤) ـ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ مُستحِقٌّ لِأنْ يُعبَدَ فيهما.

والظَّرفُ مُتعلِّقٌ به لأنَّه بمَعنى المَعبودِ، أو مُتَضمِّنٌ معناهُ؛ كقولِك: هو حاتِمٌ في البَلَدِ، وكذا فيمَنْ قرأَ (الله)[٤]، والرَّاجِعُ مُبتدَأٌ محذوفٌ لطُولِ الصِّلَةِ بمُتعلِّقِ الخبرِ والعطفِ عليهِ، ولا يجوزُ جَعْلُه خَبَرًا له لأنَّه لا يبقى عائدٌ، لكن لو جُعِلَ صِلَةً وقُدِّرَ لـ(إلهٌ) مُبتدَأٌ مَحذوفٌ يكونُ به جملةً مبينةً للصِّلَةِ دالَّةً على أنَّ كونَهُ في السَّماءِ بمَعنى الأُلوهيَّةِ دونَ الاستقرارِ.

وفيه نفيُ الآلهةِ السَّماويَّةِ والأرضيَّةِ واختصاصُهُ باستحقاقِ الأُلوهيَّةِ.

﴿ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ كالدَّليلِ عليه.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ذوات».

(٢) في نسخة الخيالي: «في أباطيلهم».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «فإنهم».

(٤) أي: (وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله)، ونسبت لعمر وعلي وابن مسعود وأبي رضي الله عنهم، ويحيى بن يعمر واليماني وابن محيصن وحميد وابن مقسم، انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٨١)، و«معاني القرآن» له (٦/ ٣٨٩)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٧)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٣٤).

(٨٥) ـ ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ كالهواءِ.

﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ العِلمُ بالسَّاعةِ التي تقومُ القيامَةُ فيها.

﴿وإليهِ يُرجَعُونَ﴾ للجزاءِ.

وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو وعاصمٌ ورَوْحٌ بالتَّاءِ[1] على الالتفاتِ للتَّهديدِ.

(٨٦) ـ ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ ﴾ كما زَعَمُوا أَنَّهُم شُفَعاؤُهُم عندَ اللهِ.

﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ بالتَّوحيدِ، والاستثناءُ مُتَّصِلٌ إنْ أُريدَ بالمَوصولِ كلُّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ لاندِرَاجِ المَلائكةِ والمسيحِ فيه، ومُنفَصِلٌ إن خُصَّ بالأَصنامِ.

(٨٧) ـ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ سألْتَ العابِدينَ أو المعبودينَ.

﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ لتعذُّرِ المُكابرَةِ فيه مِن فَرْطِ ظُهورِهِ.

﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ يُصرَفُونَ مِن عِبادَتِه إلى عِبادَةِ غَيرِه.

(٨٨) ـ ﴿وقيلَهُ﴾ وقولَ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، ونصبُه للعَطفِ على ﴿سِرَّهُمْ ﴾، أو على محلِّ ﴿ٱلسَّاعَةِ ﴾، أو لإضمارِ فعلِهِ؛ أي: وقالَ قيلَهُ.

وجرَّهُ عاصِمٌ وحمزةُ[2] عطفًا على ﴿ٱلسَّاعَةِ ﴾.

---

(١) قراءة روح بفتح التاء، والباقين بضمها، وقراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف بضم الياء، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٩)، و«التيسير» (ص: ١٩٧)، و«النشر» (٢/ ٣٧٠).

(٢) وقراءة الباقين بالنصب، انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٩)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾، أو مَعطوفٌ على ﴿عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ بتَقديرِ مُضافٍ.

وقيل: هو قَسَمٌ مَنصوبٌ بحَذفِ الجارِّ، أو مَجرورٌ بإضمارِه، أو مَرفوعٌ بتَقديرِ: وقيلُهُ يا رَبِّ قَسَمِي و﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ جوابُه.

(٨٩) ـ ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ فأعرِضْ عَن دَعْوَتِهم آيِسًا عَن إيمانِهم.

﴿وَقُلۡ سَلَٰمٞ﴾ تَسَلُّمٌ مِنْكُم[2] ومُتارَكَةٌ.

﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ تسليةٌ للرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ وتَهديدٌ لهم.

وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ بالتَّاءِ على أنَّه مِن المأمورِ بقولِه[3].

عَن النَّبيِّ ﷺ «مَن قرَأَ سورةَ الزُّخْرُفِ كانَ ممَّنْ يُقالُ لهُ يومَ القيامةِ: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ﴾[4]»[5].

* * *

---

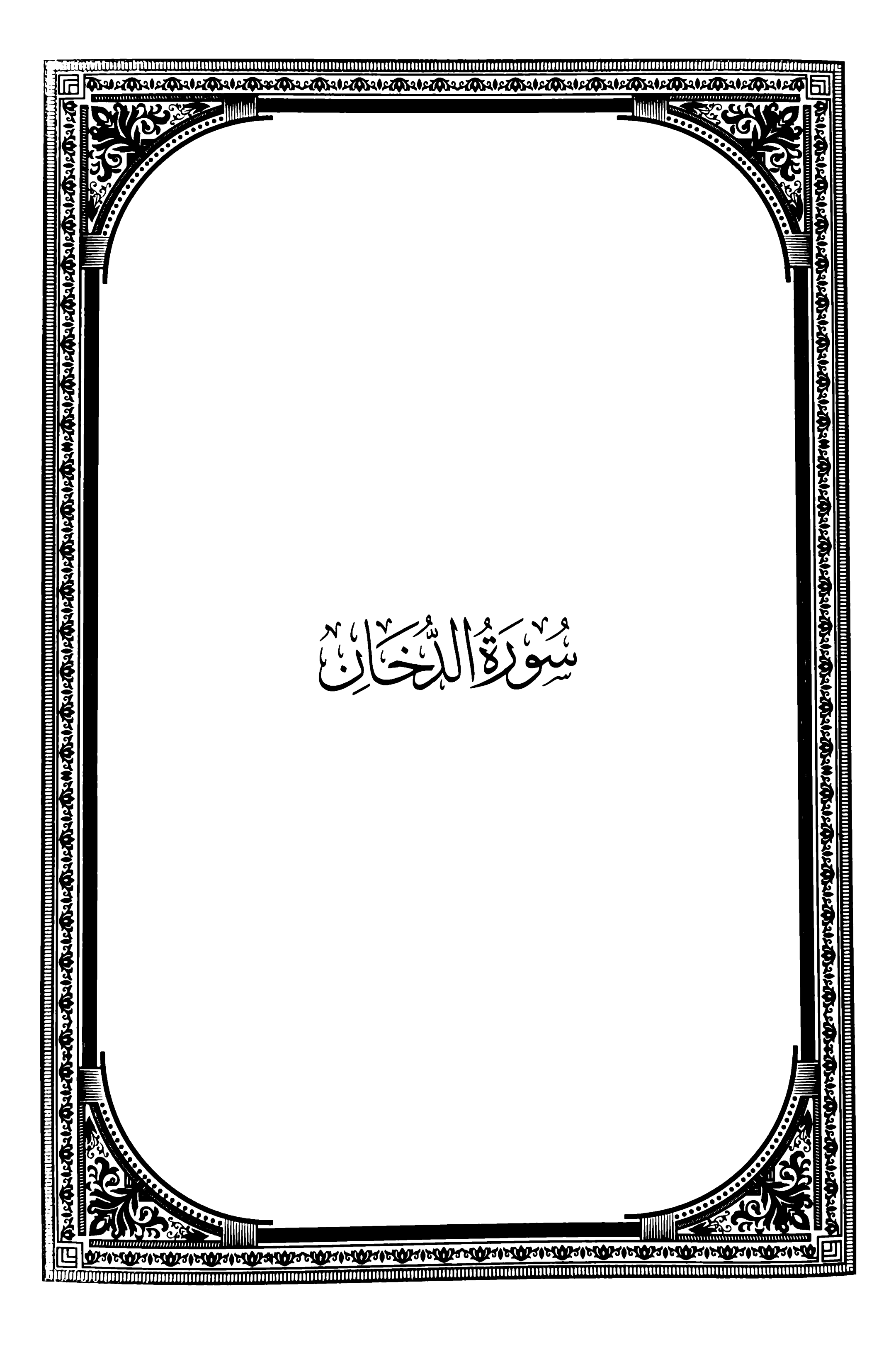
(١) وهي قراءة أبي قلابة والحسن وقتادة كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٧)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٢) في نسخة التفتازاني: «منهم».

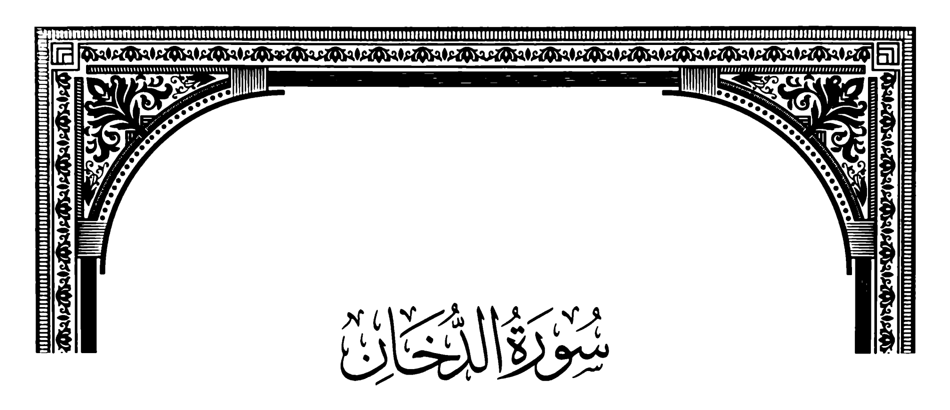
(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٥٨٩)، و«التيسير» (ص: ١٩٧).

(٤) في نسخة الخيالي زيادة: «ادخلوا الجنة بغير حساب».

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٤٠٤)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٦٣)، وهو قطعة من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه الموضوع في فضائل السور سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٣/ ٩٨٥).



سُورَةُ الدُّخَانِ



سُورَةُ الدُّخَانِ

مَكِّيَّةٌ، إلَّا قوله تَعالى: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ الآيةَ، وهي سبعٌ أو تسعٌ وخمسونَ آيةً[1].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ القرآنِ[2]، والواوُ للعطفِ إن كانَ ﴿حمٓ﴾ مُقسَمًا بها[3]، وإلَّا فللقسمِ، والجوابُ قولُه:

(٣) ـ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ في ليلةِ القدرِ[4]، أو البراءةِ[5]، ابتُدِئَ[6] فيها إنزالُهُ.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ٢٢٥) وفيه: «وهي خمسون وتسع آيات في الكوفي، وسبع في البَصريّ، وست في عدد الباقين، اختلافها أربع آيات...».

(٢) في نسخة الفاروقي: «والقرآن».

(٣) في نسخة الخيالي: «به».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٥ ـ ٦) عن قتادة وابن زيد، وهو قول ابن عباس فيما رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٧٨) وصححه، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣٨٨). قال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٤/ ٨٧): وهو قول الأكثرين.

(٥) ليلة البراءة: من أسماء ليلة النصف من شعبان. انظر: «الكشاف» (٨/ ١٧٠).

(٦) في نسخة الفاروقي والخيالي: «ابتدأ».

أو: أُنزلَ فيها جملةً إلـى سماءِ الدُّنيا مِنَ اللَّوحِ، ثمَّ أُنزل على الرَّسولِ ﷺ نجومًا، وبركتُها لذلك؛ فإنَّ نُزولَ القرآنِ سببٌ للمَنافعِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

أو: لِمَا فيها مِن نُزولِ الملائكةِ والرَّحمةِ وإجابةِ الدَّعوةِ وقسمِ النِّعمَةِ وفصلِ الأقضيَةِ.

﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ استئنافٌ يُبيِّنُ المقتضي للإنزالِ، وكذلك قولُه:

(٤) - ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ فإنَّ كونَها مفرقَ الأمـورِ المحكمةِ أو المُلتبسةِ بالحكمةِ يَستدعي أَنْ يُنزلَ فيها القرآنُ الذي هو مِن عَظائِمِها، ويجوزُ أن يكون صِفَةَ ﴿لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، وهو يدلُّ على أنَّ الليلةَ ليلةُ القَدرِ لأنَّه صِفَتُها لقولِه[1]: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾.

وقُرِئَ (يُفرَّقُ) بالتَّشديدِ[2]، و(يَفرُقُ كُلَّ) أي: يفرقُه اللهُ[3]، و(نَفْرقُ) بالنُّونِ[4].

(٥ - ٦) - ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ أي: أعني بهذا الأمرِ أمـرًا حاصِلًا مِن عندنا على مُقتضى حِكمَتِنا، وهو مزيدُ تَفخيمٍ للأَمرِ.

ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن ﴿كُلُّ﴾ أو ﴿أَمْرٍ﴾ أو ضَميرِهِ المُستكنِّ في ﴿حَكِيمٍ﴾ لأنَّـه مَوصـوفٌ، وأن يـرادَ بـه مقابـلُ النَّهـيِ وقـعَ مصـدرًا لـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لفعلِـهِ

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «كقوله».

(٢) نسبت للحسن ولزائدة عن الأعمش، انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٣٥)، و«البحر» (١٩/ ١٣٦).

(٣) نسبت للحسن والأعرج والأعمش، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨)، و«البحر» (١٩/ ١٣٦).

(٤) نسبت لزيد بن علي، انظر: «الكشاف» (٨/ ١٧٤)، ونقلها عنه أبو حيان في «البحر» (١٩/ ١٣٦)، ثم قال: وفيما ذكر أبو علي الأهوازي عنه أي عن زيد بن علي: بفتح الياء وكسر الراء ونصب (كلَّ) ورفع (حكيمٌ) على أنه الفاعل بـ(يَفْرِقُ).

مُضمَرًا مِن حيثُ إنَّ الفرقَ به، أو حالًا مِن أحدِ ضَميرَيْ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ بمعنى: آمرينَ أو مَأمُورًا.

﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ أي: إنَّا أنزلنا القُرآنَ لأنَّ مِن عادَتِنا إرسالَ الرُّسُلِ بالكتبِ إلى العبادِ لأجلِ الرَّحمةِ عليهِمْ.

ووَضْعُ الرَّبِّ مَوضِعَ الضَّميرِ؛ للإشعارِ بأنَّ الرُّبوبيَّةَ اقتضَتْ ذلك، فإنَّه أعظَمُ أنواعِ التَّربيَةِ، أو عِلَّةٌ لـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو ﴿أَمْرًا﴾ و﴿رَحْمَةً﴾ مفعولٌ بهِ؛ أي: يُفصِّلُ[1] فيها كلَّ أمرٍ، أو تصدرُ الأوامرُ من عندِنَا؛ لأنَّ مِن شأنِنا أنْ نرسِلَ رحمتَنا، فإنَّ فصلَ كلِّ أمرٍ مِنْ قسمةِ الأرزاقِ وغيرِها، وصدورَ الأوامرِ الإلهيَّةِ مِن بابِ الرَّحمةِ.

وقُرِئَ: (رحمةٌ)[2] على: تلكَ رَحمةٌ.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ يسمعُ أقوالَ العبادِ ويعلَمُ أحوالَهُم وهو بما بعدَهُ تحقيقٌ لرُبوبيَّتِه وأنَّها لا تَحِقُّ إلَّا لِمَن هذه صِفاتُه.

(٧) ـ ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ خبرٌ آخرُ، أو استئنافٌ.

وقرأَ الكوفيُّونَ بالجرِّ بدلًا مِن ﴿رَّبِّكَ﴾[3].

﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ أي: إنْ كنتُمْ مِن أهلِ الإيقانِ في العلومِ.

أو: إنْ كُنتُم موقنينَ في إقرارِكُم إذا سُئِلْتُم: مَن خلقَها؟ فقلْتُم: اللهُ، عَلِمْتُم أنَّ الأمرَ كما قلْنا.

أو: إنْ كُنتُم مُريدينَ اليقينَ فاعلَمُوا ذلكَ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «مفصل».

(٢) نسبت للحسن، انظر: «الكشاف» (٨/ ١٧٦)، و«البحر» (١٩/ ١٣٧) وزاد نسبتها لزيد بن علي.

(٣) وقراءة الباقون بالرفع، انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٨)، و«النشر» (٢/ ٣٩٧).

(٨) ـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذْ لا خالقَ سِواهُ ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ﴾ كما تشاهدونَ ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ قُرِئَا بالجرِّ بَدلًا[1].

(٩) ـ ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ يَلۡعَبُونَ﴾ ردٌّ لكونِهم موقنينَ.

(١٠) ـ ﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾ فانتَظِرْ لهم ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ يومَ شدَّةٍ ومَجاعةٍ؛ فإنَّ الجائعَ يرى بينَهُ وبين السَّماءِ كهيئةِ الدُّخانِ مِن ضعفِ بَصرِهِ.

أو: لأنَّ الهواءَ يُظلِمُ عامَ القَحطِ لقِلَّةِ الأمطارِ وكثرةِ الغُبارِ.

أو: لأنَّ العربَ تُسَمِّي الشَّرَّ الغالبَ دُخانًا، وقد قَحطُوا حتَّى أكلُوا جِيَفَ الكلابِ وعِظامَها.

وإسنادُ الإتيانِ إلى السَّماءِ لأنَّ ذلك يكفُّهُ عَن الأمطارِ.

أو: يومَ ظُهورِ الدُّخانِ المَعدودِ في أشراطِ السَّاعةِ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا قال: «أوَّلُ الآياتِ الدُّخانُ[2]، ونزولُ عيسى عليهِ السَّلامُ، ونارٌ تخرجُ مِن قعرِ عدن أَبينَ تَسوقُ النَّاسَ إلى المحشرِ» قيل: وما الدُّخانُ؟ فتَلا رسولُ اللهِ ﷺ الآيةَ وقال: «يملأُ ما بينَ المشرقِ والمَغربِ يمكثُ أربعينَ يَوْمًا وليلةً، أمَّا المؤمنُ فيصيبُهُ كهيئةِ الزُّكامِ، وأمَّا الكافِرُ فهوَ كالسَّكرانِ يخرجُ مِن مَنْخِرِهِ وأُذُنيهِ ودبرِهِ»[3].

---

(١) نسبت لابن محيصن وابن أبي إسحاق والكسائي في غير المشهور عنه، وقراءة الجمهور بالرفع، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨).

(٢) في نسخة الفاروقي: «الدجال»، وفي الهامش نسخة: «الدخان». وجاء ذكر (الدخان) متأخراً في «تفسير الطبري»، ولفظه: «أول الآيات الدجال، ونزول عيسى ابن مريم، ونار تخرج من قعر عدن أبين تسوق الناس إلى المحشر تقيل معهم إذا قالوا، والدخان».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ١٩ ـ ٢٠) قال: حدثني عصام بن روَّاد بن الجراح، قال: ثني أبي، قال: ثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: ثنا منصور بن المعتمر، عن رِبْعِيِّ بن حرَاش، قال: سمعت =

أو: يومَ القيامةِ، والدُّخانُ يحتملُ المعنيينِ.

(١١) ـ ﴿يَغْشَى ٱلنَّاسَ﴾ يحيطُ بهم، صِفةٌ للدُّخانِ وقولِه: ﴿هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(١٢) ـ ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مقدرٌ بقولٍ وقعَ حالًا، و﴿إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ وعدٌ بالإيمانِ إن كُشِفَ العذابُ عنهم.

(١٣) ـ ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ مِن أينَ لَهُم وكيفَ يَتذكَّرُونَ بهذه الحالِ.

﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ بيَّنَ لهم ما هو أعظَمُ منها في إيجابِ الإذكارِ[1] مِن الآياتِ والمُعجِزَاتِ.

(١٤) ـ ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ أي: قالَ بَعضُهُم: يُعَلِّمُه غلامٌ أعجميٌّ لبعضِ ثَقيفٍ، وقال آخرونَ: إنَّه مَجنونٌ.

= حُذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «أوَّلُ الآيات الدَّجالُ...»، ومن طريق الطبري رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٥١٦)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ٢٣٠)، وقد نبه الطبري إلى ضعفه فقال: وإنما لم أشهد له بالصحة لأن محمد بن خلف العسقلانيّ حدثني أنه سأل روَّاداً عن هذا الحديث: هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا، فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا، فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر فأَقرَّ به؟ فقال: لا، فقلت: فمن أين جئت به؟ قال: جاءني به قوم فعرضوه عليّ وقالوا لي: اسمعه منا، فقرؤوه عليّ، ثم ذهبوا فحدّثوا به عني، أو كما قال؛ فلِمَا ذكرتُ من ذلك لم أشهد له بالصحة.

قلت: ولكن يشهد له حديث حذيفةَ بنِ أَسِيدٍ الغِفاريِّ عند مسلم (٢٩٠١)، قال: اطَّلَعَ النَّبيُّ ـ ﷺ ـ علينا ونحن نتذاكرُ، فقال: «ما تَذَاكَرُون؟» قالوا: نَذْكرُ السَّاعةَ، قال: «إنها لن تقومَ حتى ترون قَبْلَها عشرَ آياتٍ» فذَكَر الدُّخانَ، والدَّجَّالَ، والدابَّةَ، وطلوعَ الشمس من مغربها، ونزولَ عيسى ابنِ مريمَ ـ ﷺ ـ، ويأجوجَ ومأجوجَ، وثلاثة خسوفٍ: خَسْفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخَسْفٌ بجزيرة العرب، وآخِرُ ذلك نارٌ تخرجُ من اليمن، تطردُ الناسَ إلى مَحشَرهم».

(١) في نسخة الفاروقي: «الادّكار».

(١٥) ـ ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ بدُعاءِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ فإنَّه دعا فرُفِعَ القَحْطُ.

﴿قَلِيلًا﴾ كَشفاً قليلًا، أو زمانًا قليلًا، وهو ما بَقيَ مِنْ أعمارِهِم.

﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ إلى الكفرِ غِبَّ[١] الكَشْفِ[٢].

ومَن فسَّرَ الدُّخانَ بما هـو مِن الأشراطِ قال: إذا جـاءَ الدُّخانُ غوَّثَ الكفَّارُ بالدُّعاءِ فيكشفه اللهُ عَنْهُم بعدَ الأربعينَ[٣]، فرَيْثَما يكشفُهُ عنهم يرتدُّونَ، ومَن فسَّرَه بما في القِيَامةِ أوَّلَه بالشَّرطِ والتَّقديرِ.

(١٦) ـ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ يومَ القيامةِ، أو يومَ بدرٍ، ظرفٌ لفعلٍ دلَّ عليه ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ لا لـ﴿مُنتَقِمُونَ﴾؛ فإنَّ (إنَّ) تحجزُهُ عنه، أو بدلٌ مِن ﴿يَوْمَ تَأْتِي﴾.

وقُـرِئَ: ﴿نَبْطُـشُ﴾[٤] أي[٥]: نجعَـلُ البطشـةَ الكبـرى باطشـةً بهـم، أو نَحمِلُ الملائكـةَ علـى بطشِـهِم، وهـو التَّنـاولُ بصَوْلَةٍ.

(١٧) ـ ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ امتحنَّاهُم بإرسالِ موسى إليهِمْ، أو أَوْقعناهُم في الفتنةِ بالإمهالِ وتوسيعِ الرِّزقِ عليهِم.

وقُرِئَ بالتَّشديدِ للتَّأكيدِ أو لكثرةِ القَومِ[٦].

---

(١) في نسخة الخيالي: «عقيب».

(٢) (غب الكشف) أي: عقبه وبعده.

(٣) في نسخة الخيالي: «بعد أربعين خريفاً» وفي نسخة الفاروقي: «بعد أربعين».

(٤) هي قراءة أبي جعفر من العشرة، انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٤)، وقرأ الحسن كما ضبطت في نسخة الفاروقي: (نُبطِشُ) بضم النون، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨)، و«المحتسب» (٢/ ٢٦٠)، ووقع في مطبوع «المختصر»: (يُبْطِشُ) بالياء.

(٥) في نسخة الخيالي: «بأن».

(٦) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٨١)، و«البحر» (١٩/ ١٤٢) من غير نسبة.

﴿وَجَآءَهُمۡ رَسُولٞ كَرِيمٌ﴾ علـى اللهِ، أو على المؤمنينَ، أو في نفسِـهِ لشَـرَفِ نَسـبِهِ وفضـلِ حَسَبِهِ.

(١٨) ـ ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ﴾ بأَنْ أَدُّوهم إليَّ وأرسِلُوهُم مَعي، أو بأَنْ أدُّوا إليَّ حقَّ اللهِ مِن الإيمانِ وقَبولِ الدَّعوةِ يا عبادَ اللهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ (أنْ) مُخفَّفةً ومُفسِّرةً؛ لأنَّ مجيءَ الرَّسولِ يكونُ برسالةٍ ودعوةٍ.

﴿إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞ﴾ غيرُ مُتَّهمٍ لدلالةِ المُعجزاتِ على صدقِهِ، أو لائتمانِ اللهِ إيَّاه على وَحيِهِ وهو عِلَّةُ الأمرِ.

(١٩) ـ ﴿وَأَن لَّا تَعۡلُواْ عَلَى ٱللَّهِۖ﴾ ولا تتكبَّروا عليه بالاستهانةِ بوَحيِـهِ ورسولِه، و(أَنْ) كالأولى في وجوهِهَا.

﴿إِنِّيٓ ءَاتِيكُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ عِلَّةٌ للنَّهيِ[١].

ولِذِكْرِ الأمينِ مع الأَداءِ، والسُّلطانِ مع العلاءِ = شأنٌ لا يَخْفَى.

(٢٠) ـ ﴿وَإِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمۡ﴾ التَجأتُ إليهِ وتـوكَّلْتُ عليه ﴿أَن تَرۡجُمُونِ﴾ أَنْ تُؤذوني ضَرْبًا أو شَتْمًا، أو أن تَقتلوني.

وقرأ أبو عَمرٍو وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿عُتُّ﴾ بالإدغامِ[٢].

(٢١) ـ ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ فكونُوا بمَعزِلٍ مِنِّي لا عليَّ ولا لي، ولا تتعرَّضُوا لي بسُوءٍ؛ فإنَّه ليسَ جزاءُ مَن دَعاكُم إلى ما فيهِ فَلاحُكُم.

(٢٢) ـ ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ﴾ بعدَما كذَّبوه ﴿أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بأنَّ هؤلاءِ ﴿قَوۡمٞ مُّجۡرِمُونَ﴾ وهو تَعريضٌ بالدُّعاءِ عليهِمْ بذكرِ ما استوجَبُوهُ[٣] به، ولذلك سمَّاهُ دعاءً.

---

(١) في كل النسخ عدا نسخة الخيالي: «النهي» بدل: «للنهي».

(٢) وقراءة الباقين دون إدغام، انظر: «التيسير» (ص: ٤٤).

(٣) في نسخة الخيالي: «ما استوجبوا».

وقُرِئَ بالكسرِ[١] على إضمارِ القولِ.

(٢٣) ـ ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ أي: فقالَ أَسْرِ، أو قال: إِنْ كانَ الأمرُ كذلك فأَسْرِ.

وقرأ الحِرْميَّان بوَصلِ الهمزةِ مِن سَرى[٢].

﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾ يتبعكُمْ فِرعونُ وجُنودُهُ إذا عَلِمُوا بخُروجِكُم.

(٢٤) ـ ﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا﴾ مَفْتوحًا ذا فَجوةٍ واسِعَةٍ، أو ساكنًا على هيئَتِه بعدَما جاوزْتَه، ولا تضربْهُ بعصاكَ، ولا تغيِّرْ منه شيئًا ليدخلَهُ القِبطُ.

﴿إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ وقُرِئَ بالفَتحِ[٣] بمَعْنى: لأَنَّهُم.

(٢٥ ـ ٢٧) ـ ﴿كَمْ تَرَكُوا﴾ كثيرًا تركوا ﴿مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ محافلَ مُزيَّنَةٍ ومَنازِلَ حسنةٍ ﴿وَنَعْمَةٍ﴾ وتنعُّمٍ ﴿كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾ مُتنعِّمينَ، وقُرِئَ: ﴿فكِهِينَ﴾[٤].

(٢٨) ـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثلَ ذلكَ الإخراجِ أخرَجْناهُم منها، أو الأمرُ كذلك.

﴿وَأَوْرَثْنَاهَا﴾ عطفٌ على الفعلِ المُقدَّرِ، أو على ﴿تَرَكُوا﴾.

﴿قَوْمًا آخَرِينَ﴾ ليسُوا مِنْهُم في شيءٍ وهُمْ بنو إِسرائيلَ.

وقيل: غيرُهُم لأَنَّهُم لم يَعُودوا إلى مِصرَ.

(٢٩) ـ ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ مجازٌ عَن عدمِ الاكتراثِ بهَلاكِهِم

---

(١) أي: (إن هؤلاء)، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨) عن عيسى والحسن وابن أبي إسحاق.

(٢) قرأ بالوصل الحِرميان وهما نافع وابن كثير كما سماهما في نسخة التفتازاني والطبلاوي، وكذا قرأ أبو جعفر بالوصل، والباقون بالقطع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥)، و«النشر» (٢/ ٢٩٠).

(٣) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٨٥).

(٤) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: «النشر» (٢/ ٣٥٣).

والاعتدادِ بوُجودِهِم كقولِهم: بَكَتْ عليهم[١] السَّماءُ وكسفَتْ لمَهْلِكِهم[٢] الشَّمسُ في نقيضِ ذلك، ومنه ما رُوِيَ[٣] في الأخبارِ: إنَّ المؤمنَ ليَبكي عليه مُصَلَّاه ومحلُّ عِبادَتِه ومَصعَدُ عملِه ومَهبِطُ رزقِه.

وقيل: تقديرُهُ: فما بكَتْ عليهم أهلُ السَّماءِ والأرضِ.

﴿وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ﴾ مُمهَلِينَ إلى وقتٍ آخرَ.

(٣٠) ـ ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ مِن استعبادِ فِرْعَونَ وقتلِهِ أبناءَهُم، وقُرِئَ بالإضافةِ على أنَّ المرادَ بالمُهينِ: فرعون[٤].

(٣١) ـ ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾ بدلٌ مِن العذابِ على حذفِ المضافِ، أو جعلِه عذابًا لإفراطِهِ في التَّعذيبِ، أو حالٌ مِن المُهينِ بمَعْنى: واقعًا مِن جِهَتِه.

وقُرِئَ: (مَن فِرْعَوْنُ)[٥] على الاستفهامِ؛ تَنكيرًا له لنُكرِ ما كانَ عليه مِن الشَّيطنَةِ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا﴾ مُتكبرًا ﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في العتوِّ والشَّرارةِ، وهو خبرٌ ثانٍ أي: كان مُتكبِّرًا مُسرِفًا، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في عاليًا؛ أي: كان رفيعَ الطَّبقةِ مِن بينِهِم.

(٣٢) ـ ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ﴾ اختَرْنا بني إسرائيلَ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ عالِمينَ بأنَّهُم أحقَّاءُ

---

(١) في نسخة الفاروقي: «عليه».

(٢) في نسخة الخيالي: «بمهلكهم» وفي نسخة الفاروقي: «لمهلكه».

(٣) في نسخة الفاروقي: «ما رووا».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٤١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «الكشاف» (٨/ ١٨٨)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٧٤)، و«البحر» (١٩/ ١٤٩).

بذلك، أو مع علمٍ مِنَّا بأَنَّهُم يَزيغونَ في بعضِ الأحوالِ ﴿عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ لكثرةِ الأنبياءِ فيهم، أو على عالَمِي زَمانِهم.

(٣٣) ـ ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مِّنَ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ كفَلْقِ البَحرِ وتَظليلِ الغَمامِ وإنزالِ المَنِّ والسَّلْوَى.

﴿مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ﴾ نعمةٌ جَلِيَّةٌ، أو اختبارٌ ظاهرٌ.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني كُفَّارَ قريشٍ؛ لأنَّ الكلامَ فيهم، وقصَّةُ فِرعونَ وقَومِه مَسوقَةٌ للدَّلالةِ على أنَّهُم مِثلُهُم في الإصرارِ على الضَّلالةِ والإنذارِ عَن مثلِ ما حلَّ بهم.

﴿لَيَقُولُونَ ﴿٣٤﴾ إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾ ما العاقبَةُ ونهايةُ الأمرِ إلَّا الموتةُ الأولى المزيلةُ للحَياةِ الدُّنيويَّةِ، ولا قصدَ فيه إلى إثباتِ ثانيةٍ كما في قولِك: حجَّ زَيدٌ الحجَّةَ الأولى وماتَ.

وقيل: لَمَّا قيلَ لَهُم: إنَّكُم تموتونَ مَوتةً يعقبُهَا حياةٌ كما تَقدَّمَتْكُم موتةٌ كذلك، قالوا: إنْ هيَ إلَّا مَوتَتُنا الأولى؛ أي: ما الموتَةُ التي مِن شَأنِها كذلك[1] إلا الموتَةُ الأولى.

﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾ بمَبْعوثينَ.

(٣٦) ـ ﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ خطابٌ لِمَن وعدَهُم بالنُّشورِ مِن الرَّسولِ والمؤمنينَ.

﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ في وَعدِكُم؛ لِيدُلَّ عليه.

(٣٧) ـ ﴿أَهُمْ خَيْرٌ﴾ في القوَّةِ والمَنَعةِ ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ تُبَّعٍ الحِميَرِيِّ الذي سارَ بالجُيوشِ وحيَّرَ الحيرةَ وبنى سَمَرْقندَ، وقيل: هدمَها[2].

---

(١) في نسخة الفاروقي والتفتازاني: «ذلك».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٩) عن قتادة برواية الهدم، وكذا ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٥/ ٢٥٥)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٥٣٢) عن قتادة أيضاً لكن برواية البناء. وقوله: «حير الحيرة»؛ أي: بناها ونظم أمرها. انظر: «روح المعاني» (٢٤/ ٤٧٧).

وكان مُؤمِنًا وقومُه كافرينَ، ولذلك ذمَّهُم دونَهُ[١].

وعنه عليهِ السَّلامُ «ما أَدرِي أكانَ تُبَّعٌ نَبيًّا أو غيرَ نَبِيٍّ»[٢].

وقيل لِمُلوكِ اليَمَنِ: التَّبابِعَةُ؛ لأنَّهم يُتبَّعونَ كما قيل: الأَقْيَال لأنَّهُم يُتقيَّلُون.

﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ كعادٍ وثَمودَ ﴿أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ﴾ استئنافٌ بمآل قومِ تُبَّعٍ والذين مِن قبلِهِم، هدَّدَ به كفَّارَ قُرَيشٍ، أو حالٌ بإضمارِ (قد)، أو خبرٌ مِن الموصولِ إن استُؤنِفَ به.

﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾ بيانٌ للجامعِ المُقتَضِي للإهلاكِ.

(٣٨) ـ ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ وما بين الجنسينِ.

وقُرِئَ: (وما بينَهُنَّ)[٣].

﴿لَٰعِبِينَ﴾ لاهينَ، وهو دليلٌ على صِحَّةِ الحشرِ كما مرَّ في (الأنبياءِ) وغيرِها[٤].

(٣٩) ـ ﴿مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ إلَّا بسببِ الحقِّ الذي اقتضاهُ الدَّليلُ مِن الإيمانِ والطَّاعةِ، أو البعثِ والجزاءِ.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٨١٩)، والطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٩)، عن كعب الأحبار.
وروى الحاكم في «المستدرك» (٣٦٨١) ـ وصححه ـ عنها أنها قالت: كان تُبَّعٌ رجلًا صالحا، ألا ترى أن الله عز وجل ذمَّ قومَه ولم يَذُمَّه.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٨٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦) من طريق معمر عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة بهذا.
قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٤٩): والمعروف بهذا الاسناد: «ما أدري أتبعٌ لعينٌ هو أم لا، وما أدري أعزير نبي أم لا» أخرجه أبو داود [(٤٦٧٤)]، وكذا الحاكم [في «المستدرك» (٣٦٨٢)] لكن قال: «ذو القرنين» بدل «عزير»، قال الدارقطني: تفرد به عبد الرزاق وغيره أرسله.

(٣) نسبت لعبيد بن عمير، انظر: «الكشاف» (٨/ ١٩٣)، و«البحر» (١٩/ ١٥٤).

(٤) في نسخة الفاروقي: «كما مر في غيرها».

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ لقِلَّةِ نَظَرِهِم.

(٤٠) - ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ﴾ فصلِ الحقِّ عَن الباطلِ والمحقِّ عن المُبطِلِ بالجزاءِ[١]، أو فَصلِ الرَّجُلِ عَن أقاربِهِ وأَحِبَّائِه.

﴿مِيقَٰتُهُمۡ﴾ وقتُ مَوعِدِهِم ﴿أَجۡمَعِينَ﴾.

وقُرِئَ: (مِيقَاتَهم) بالنَّصبِ[٢] على أنَّه الاسمُ؛ أي: إنَّ ميعادَ جَزائِهِم في يومِ الفَصلِ.

(٤١) - ﴿يَوۡمَ لَا يُغۡنِي﴾ بدلٌ مِنْ ﴿يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ﴾، أو صِفَةٌ لـ﴿مِيقَٰتُهُمۡ﴾، أو ظرفٌ لِمَا دلَّ عليه الفصلُ لا له للفَصلِ[٣].

﴿مَوۡلًى﴾ مِن قرابَةٍ أو غيرِها ﴿عَن مَّوۡلًى﴾ أيِّ مولًى كانَ ﴿شَيۡـًٔا﴾ من الإغناءِ[٤].

﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ الضَّميرُ لـ﴿مَوۡلًى﴾ الأول باعتبارِ المعنى لأنَّه عامٌّ.

(٤٢) - ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ بالعَفوِ عنه وقَبولِ الشَّفاعةِ فيه، ومحلُّهُ الرَّفعُ على البدلِ مِن الواوِ، أو النَّصبُ على الاستثناءِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي: «بإجزاء».

(٢) نسبت في «الكشاف» (٨/ ١٩٤) لعبيد بن عمير، وانظر: «البحر» (١٩/ ١٥٤). وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٤٢) لكن دون التصريح بكونها قراءة، وكذا الكسائي كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٨٨)، ووافقهما الزجاج على الجواز في «معاني القرآن» (٤/ ٤٢٧) على الجواز لكنه نفى أن يكون قد قرئ بها حيث قال: ويجوز: (ميقاتَهم) بنصب التاء، ولا أعلم أنه قرئ بها، فلا تقرأن بها.

(٣) قوله: «للفصل»؛ أي: للفصل بين الفصل الذي هو المضاف إليه في يوم الفصل وبين يوم القيامة.

(٤) في نسخة الخيالي: «﴿مَوۡلًى﴾ من قرابة وغيرها ﴿عَن مَّوۡلًى﴾ أي مولى كان ذا قرابة أو أجنبيًّا ﴿شَيۡـًٔا﴾ أي شيئاً من العذاب».

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ لا يُنصَرُ مِنه مَنْ أرادَ تَعذيبَهُ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ لِمَن أرادَ أَنْ يرحمَهُ.

(٤٣) - ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ وقُرِئَ بكسرِ الشِّينِ[١]، ومَعنى الزَّقُّومِ سبقَ في (الصَّافات).

(٤٤) - ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ الكثيرِ[٢] الآثامِ، والمرادُ به الكافرُ لدلالةِ ما قبلَهُ وما بعدَهُ عليه.

(٤٥) - ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ وهو ما يُمهَلُ في النَّارِ حتى يَذوبَ.

وقيل: دُرْدِيُّ الزَّيتِ[٣].

﴿تَغْلِي فِي البُطونِ﴾، وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ ورُوَيسٌ بالياءِ[٤] على أنَّ الضَّميرَ للطَّعامِ أو الزَّقُّومِ لا للمُهْلِ؛ إذ الأظهرُ أنَّ الجُملةَ حالٌ مِن أَحدِهِما.

(٤٦) - ﴿كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾ غليانًا مثلَ غَليِهِ.

(٤٧) - ﴿خُذُوهُ﴾ على إرادةِ القَوْلِ، والمقولُ له الزَّبانيَةُ.

﴿فَٱعْتِلُوهُ﴾ فجرُّوهُ، والعَتْلُ: الأخذُ بمَجامعِ الشَّيءِ وجرُّهُ بقَهرٍ، وقرأَ الحِجازيَّانِ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالضَّمِّ، وهما لُغَتانِ[٥].

﴿إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ وَسَطِه.

(٤٨) - ﴿ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ﴾ كان أصلُه: يُصَبُّ مِن فوقِ رؤوسِهِم الحَميمُ، فقيل: يُصَبُّ مِن فوقِ رُؤوسِهم عذابٌ هو الحَميمُ للمُبالَغَةِ، ثمَّ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨/ ١٩٥)، و«البحر» (١٩/ ١٥٥) بدون نسبة.

(٢) في نسخة الخيالي: «كثير».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٥٥) عن ابن عباس، ودردي الزيت: عكره وما يستقر منه في قعر الإناء، انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٨)، و«النشر» (٢/ ٣٧١).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٢)، و«التيسير» (ص: ١٩٨)، و«النشر» (٢/ ٣٧١).

أضيفَ العذابُ إلى الحميمِ للتَّخفيفِ وزيدَ (مِنْ) للدلالةِ على أنَّ المصبوبَ بعضُ هذا النَّوعِ.

(٤٩) ـ ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ أي: وقولوا له ذلك استهزاءً بهِ وتَقريعًا[1] على ما كانَ يزعمُه.

وقرأ الكِسائيُّ: ﴿أَنَّكَ﴾ بالفتحِ[2] أي: ذُقْ لأنَّكَ، أو عَذابَ أنَّك.

(٥٠) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ إنَّ هذا العذابَ ﴿مَا كُنتُم بِهِۦ تَمۡتَرُونَ﴾ تَشكُّونَ وتُمارونَ فيه.

(٥١) ـ ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ﴾ في مَوضعِ إقامةٍ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ بضمِّ الميمِ[3].

﴿أَمِينٍ﴾ يأمنُ صاحِبُه عَنِ الآفةِ والانتقالِ.

(٥٢) ـ ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿مَقَامٍ﴾ جيء به للدَّلالةِ على نَزاهَتِه واشتمالِه على ما يُستلذُّ به مِن المآكلِ والمشاربِ.

(٥٣) ـ ﴿يَلۡبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسۡتَبۡرَقٍ﴾ خبرٌ ثانٍ، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في الجارِّ والمجرور، أو استئنافٌ.

والسُّندسُ: ما رقَّ مِن الحريرِ، والإستبرقُ: ما غَلُظَ منه، مُعرَّبٌ، أو مُشتقٌّ من البراقةِ.

﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ في مَجالِسِهم ليستأنسَ بَعضُهُم ببعضٍ.

(٥٤) ـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الأمرُ كذلكَ، أو آتيناهُم مثلَ ذلك.

﴿وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ قَرنَّاهُم بهنَّ، ولذلك عُدِّيَ بالباءِ.

---

(١) في نسخة الفاروقي والطبلاوي: «أو تقريعاً».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٩٨).

(٣) وقراءة الباقين بالفتح. انظر: «السبعة» (ص: ٥٩٣)، و«التيسير» (ص: ١٩٨). وقوله: «وقرأ نافع وابن عامر بضم الميم»: ليس في نسخة الفاروقي، وضبطت فيها كلمة ﴿مقام﴾ بضم الميم، وفي نسخة الطبلاوي: «وهي قراءة نافع وابن عامر بضم الميم، والباقون بفتحها».

والحَوراءُ: البَيْضاءُ، والعَيْناءُ: عظيمةُ العينينِ، واختُلِفَ في أنَّهنَّ نِساءُ الدُّنيا أو غيرُها.

(٥٥) - ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَـٰكِهَةٍ﴾ يطلبونَ ويأمرونَ بإحضارِ ما يشتهونَ مِنَ الفواكِه لا يتخصَّصُ شيءٌ مِنْهَا بمَكانٍ ولا زمانٍ.

﴿ءَامِنِينَ﴾ مِن الضَّررِ.

(٥٦) - ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ بل يَحيَوْنَ فيها دائمًا، والاستثناءُ مُنقَطِعٌ، أو مُتَّصِلٌ والضَّميرُ للآخرةِ والموتُ أوَّلُ أحوالِها، أو الجنَّةِ والمؤمنُ يشارِفُها بالموتِ ويُشاهِدُها عندَهُ فكأنَّهُ فيها، أو الاستثناءُ للمُبالغَةِ في تعميمِ النَّفيِ وامتناعِ الموتِ وكأنَّه[1] قال: لا يذوقونَ فيها الموتَ إلا إذا أمكنَ ذوقُ الموتةِ الأُولى في المُستقبَلِ.

﴿وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ وقُرِئَ (ووَقَّاهُم)[2] على المُبالغَةِ.

(٥٧) - ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ﴾؛ أي: أُعْطُوا كلَّ ذلك عطاءً وتَفضُّلًا منه، وقُرِئَ بالرَّفعِ[3] أي: ذلك فضل.

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ لأنَّه خلاصٌ عن المكارهِ وفوزٌ بالمطالبِ.

(٥٨) - ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ سَهَّلْناهُ حيثُ أنزلناهُ بلُغَتِكَ، وهو فَذْلكَةٌ للسُّورَةِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لعلَّهُم يَفهَمُونَه فيَتذكَّرُونَ به لِمَا لم يَتذكَّرُوا.

(٥٩) - ﴿فَٱرْتَقِبْ﴾ فانتَظِرْ ما يَحُلُّ بهم ﴿إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ﴾ مُنتَظِرونَ ما يَحُلُّ بك.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «فكأنه».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣٨) عن أبي حيوة.

(٣) أي: (فضلٌ)، انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٤٢٩)، وفيه: يجوز: (فضلٌ مِن ربِّك)، ولا يُقرأنَّ بها لخلاف المصحف.

عن النبيِّ عليهِ السَّلامُ: «مَن قرأَ ﴿حمٓ﴾ الدُّخانَ ليلةَ جمعةٍ أصبحَ مَغْفورًا لهُ»[(١)].

---

(١) رواه المستغفري في «فضائل القرآن» (١٢١١)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٨٥)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور الذي ورد مقطعاً في هذا الكتاب عند كل سورة، وقد سبق الكلام عليه مراراً، لكن ورد لهذه القطعة من الحديث شواهد مرفوعة ضعيفة وأخرى مرسلة.

فمن المرفوع: ما رواه الترمذي (٢٨٨٩)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٢١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٢٣٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٥٠٣)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٨٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٤٧) من طريق الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَن قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة غُفر له».

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهشام أبو المقدام يضعف، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة.

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٤٨) من طريق هشام بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «مَن قرأ ليلةَ الجمعة حم الدخان ويس أصبح مغفورًا له»، وقال: تفرد به هشام، وهو هكذا ضعيف.

أما المرسل: فمنه ما رواه المستغفري في «فضائل القرآن» (٨٩٥) عن رجل من أهل البصرة يكنى أبا الحارث حدثهم يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «من قرأ حم الدخان ليلة الجمعة أصبح مغفورا له».

ورواه الدارمي في «سننه» (٣٤٦٣) عن عبد الله بن عيسى قال: «أُخبِرتُ أنه مَن قرأ حم الدُّخان ليلةَ الجمعةِ إيمانًا وتصديقًا بها أصبحَ مغفورًا له».

ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٢٢) عن الحسن، و(٢٢٣) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، كلاهما عن النبي ﷺ. وهما مرسلان، وإسحاق بن عبد الله متروك كما في «التقريب».

ورواه الدارمي في «سننه» (٣٤٢١)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ١٦٩)، عن أبي رافع قال: «مَن قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة أصبحَ مغفورًا له وزوج من الحور العين». أبو رافع هو نفيع الصائغ وهو تابعي ثقة يروي عن عمر وعثمان، من رجال «التهذيب».

وروى الطبراني في «الكبير» (٨٠٢٦)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٥٠٤)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٩٤٥) عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: «من قرأ حم الدّخان في ليلة الجمعة ـ أو يومَ الجمعة ـ بنى الله له بيتاً في الجنّة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠١٧): فيه فضال بن جبير، وهو ضعيف جدًّا.